شرح القواعد المذاعة
في مذهب أهل السنة والجماعة

تأليف

وليد بن راشد السعيدان

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

المقدمة

الحمد لله حمد الشاكرين، والشكر لله شكر المعترفين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، ثم أما بعد:
فإن من نعم الله العظيمة، وآلائه[١] الجسيمة أن جعلنا من أمة هي خير الأمم، ورسولها أفضل الأنبياء والرسل، وشريعتها أحب الشرائع إلى الله تعالى، وأخف الشرائع، فلا أغلال فيها ولا آصار[٢]، ولا تكليف فيها يخرج عن حدود الطاقة البشرية، فله الحمد والمنة، ونسأله تعالى أن يختم لنا بها.
بينما نرى الناس في البلاد المجاورة تتخطفهم البدع، وتحوم حولهم الشبه والشكوك، مظاهر الشرك قد انتشرت، ومعالم التوحيد قد ضمرت وحوربت، فأصبح الدين عندهم في غربة لا يعلم بها إلا الله تعالى؛ كل هذا لأنهم استبدلوا دين الله تعالى بقوانين الشرق والغرب، وابتغوا الهدى، والخير، والفوز، والفلاح في غير الكتاب والسنة، وقد شهدت الأدلة أن من رام الهدى من غيرهما أضله الله تعالى.
فالواجب على علماء المسلمين أن يبينوا للناس هدي الكتاب والسنة مشافهةً وتأليفًا، وحرصًا على إظهار معتقد أهل السنة والجماعة أحببت أن أشارك علمائي بهذه الوريقات اليسيرة التي أرجو أن ينفع الله تعالى بها،

---

(١) الآلاء جمع إِلىً وهي النعمة التي تتلو غيرها، أو هي اسم للنعمة العظيمة.
انظر الفروق اللغوية للعسكري صـ: ١٩٤، ومعجم الفروق اللغوية صـ: ٦).

(٢) الإصار: العهد الثقيل.
انظر لسان العرب: (٤/ ٢٢)، وتاج العروس: (١٠/ ٥٨).

وهي عبارةٌ عن شرح قواعد كنت قد كتبتها حال قراءة بعض الكتب، وهي قواعد في معتقد أهل السنة والجماعة، جمعت فروع المذهب في أيسر عبارةٍ، فشرحتها بكلماتٍ يسيرةٍ، وسميته: (**شرح القواعد المذاعة في مذهب أهل السنة والجماعة**)، فالله أسأل أن يعينني على إتمامه، وأن يجعله حجةً لنا يوم الدين، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

إلا أنني أقول: إن هذه القواعد لم تجمع كل ما قاله أهل السنة والجماعة، بل وإنما غالب ما قالوه من الأصول والقواعد ذكرتها هنا، فالله أسأل بمنه وفضله أن يمن علي بإتمام ما بدأته، وأن ينفع به المسلمين، وأن يعيذنا وإخواننا من نزغات الشيطان الرجيم، وأن يلهمنا رشدنا، وأن يرينا الحق حقًا ويرزقنا اتباعه، والباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه، آمين. وإلى المقصود:

القاعدة الأولى:

(أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى لا يأخذون معتقدهم إلا من الكتاب والسنة)

أهل السنة هم الذين اجتمعوا على الأخذ بكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ باطناً وظاهراً في الاعتقادات والأقوال والأعمال، فلامحيد لهم ولا التفات لغير الكتاب والسنة، ولا أصول لهم غيرها كما سيأتي بعد قليل إن شاء الله تعالى، فاعتقاداتهم مستمدة من الكتاب والسنة، وأقوالهم وأفعالهم التعبدية، وأخلاقهم المرعية مستمدة من الكتاب والسنة، ولذلك سموا بأهل السنة، لأنهم اعتمدوا الأخذ بالسنة، وستأتي إن شاء الله تعالى قاعدة خاصة في مسألة الأسماء عند أهل السنة والجماعة، وإنما الذي أريد إثباته

هنا هو التعريف العام لأهل السنة، وأزيدك إيضاحاً فأقول: إن تعريفنا لأهل السنة هنا هو التعريف بالحد الجامع المانع، فيدخل فيه سلف الزمان وسلف الاعتقاد، فهو تعريف بالوصف، وهناك تعريف بضرب المثال، وهوأن يقال: هم القرون الثلاثة المفضلة المذكورون في قوله ﷺ: (**خيرالناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**)[1]، وهو في الصحيح، وكلاهما صحيح بلاشك والله أعلم.

القاعدة الأولى: (**أهل السنة والجماعة لايأخذون معتقدهم إلامن الكتاب والسنة على فهم سلف الأمة**) أقول: وهذا هوالحد الفاصل بين أهل السنة وسائر الطوائف، فإن الأصل الذي يسوقون فيه معتقداتهم إنما هو الكتاب وصحيح السنة، وكذلك لاتجد عقيدة من عقائدهم إلاوعليها دليل من الكتاب والسنة أو من أحدهما، فضلاً عن دلالة الإجماع والقياس الصحيح، والحس والفطرة، وقد شهدت الأدلة بأنه من أخذ بالكتاب

---

(١) أخرجه البخاري في الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا شهد، رقم: (٢٦٥١)، وفي فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب فضائل أصحاب النبي ﷺ، رقم: (٣٦٥٠)، وفي الرقاق، باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها، رقم: (٦٤٢٨)، وفي الأيمان والنذور، باب إثم من لا يفي بالنذر، رقم: (٦٦٩٥)، ومسلم رقم: (٢٥٣٥) في فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذي يلونهم ثم الذي يلونهم، والترمذي رقم: (٢٢٢٢) في الفتن، باب ما جاء في القرن الثالث، ورقم: (٢٣٠٣) في الشهادات، باب خير القرون، وأبو داود رقم: (٤٦٥٧) في السنة، باب في فضل أصحاب رسول الله ﷺ، والنسائي في الأيمان النذور، باب الوفاء بالنذر، رقم: (٣٨٠٩).

انظر لسان العرب: (٤/ ٢٢)، وتاج العروس: (١٠/ ٥٨).

والسنة هدي إلى صراط مستقيم، فإنهما الأصل الشافي، والمورد العذب الكافي، الذي لاشوب فيه ولاكدر، وهما ثوابت راسخة أعظم من رسوخ الجبال الرواسي في الأرض، فلا اختلاف فيهما ولاتناقض ولااضطراب، لأنهما من عند حكيم حميد، لايأتيهما الباطل من بين يديهما ولامن خلفهما، قال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾[2]، فقد أمر باتباعه وقد تقرر في القواعد أن الأمر المجرد عن القرائن يفيد الوجوب، فاتباعه واجب وفرض عين على كل واحد، والمراد باتباعه أي امتثال أوامره، واجتناب زواجره، وتصديق أخباره، وترسيخ الإيمان بها في القلوب، والاتعاظ بقصصه وأخذ العبرة منها، ومعرفة المراد من أمثاله وتطبيقها على أرض الواقع، قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ

---

(١) النساء: ٨٢.

(٢) الأنعام: ١٥٥.

مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾(١).

وهذا نص صريح في وجوب متابعة النبي ﷺ فإنه لاسعادة ولا فلاح ولا فوز ولا نجاة إلا في اتباعه ﷺ باطناً وظاهراً في الاعتقادات والأقوال والأعمال، وقال تعالى: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ ﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾(٣)، وقال تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾(٤)، وقال تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾(٥)، وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾(٦)، وقال النبي ﷺ: (**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**)(٧)، ولمسلم: (**من عمل عملاً ليس**

---

(١) الأعراف: ١٥٧-١٥٨.

(٢) الحشر: ٧.

(٣) النور: ٣٦.

(٤) آل عمران: ٣١.

(٥) المائدة: ٣.

(٦) الحجرات: ١.

(٧) أخرجه البخاري، كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، برقم: (٢٦٩٧)، ومسلم كتاب الحدود، باب نقض الأحكام الباطلة، برقم: (١٧١٨).

عليه أمرنا فهو رد)[١]، وقال عليه الصلاة والسلام: (**أمابعد فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة)** [٢]، وقال عليه الصلاة والسلام: (**أبغض الناس إلى الله ثلاثة: ملحد في الحرم، ومبتغ في الإسلام سنة الجاهلية، ومطل بدم امرئ بغير حق ليهريق دمه)**[٣]، ووجه الاستشهاد منه أن من قرر شيئاً من العقائد والأعمال على خلاف الكتاب والسنة فقد ابتغى في الإسلام سنة الجاهلية، وقال عليه الصلاة والسلام: (**كل أمتي يدخلون الجنة إلامن أبى**) قالوا: ومن يأبى؟ قال: (**من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى)**[٤] وقال عليه الصلاة والسلام: (**فمن رغب عن سنتي فليس مني)**[٥]، وقال عليه الصلاة والسلام: (**فإذا أمرتكم بشيء من أمر دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من أمر الدنيا فإنما أنا بشر**) رواه مسلم من حديث رافع بن

(١) صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور، برقم: (١٧١٨).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب تخفيف الصلاة والخطبة: (٢/ ٥٩٢)، رقم: (٨٦٧).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الديات، باب من طلب دم امرئ بغير حق رقم: (٦٨٨٢).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، رقم: (٧٢٨٠).

(٥) أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح، رقم: (٥٠٦٣)، ومسلم في النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه... رقم: (١٤٠١).

خديج[(١)]، وقال عليه الصلاة والسلام: (**أوصيكم بتقوى الله تعالى والسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد، فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين بعدي تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة**) [(٢)]، وقال عيه الصلاة والسلام: (**إنما مثلي ومثل ما بعثني الله به كمثل رجل أتى قوماً فقال: ياقوم إني رأيت الجيش بعيني وأنا النذير العريان فالنجاء، فأطاعه طائفة من قومه فانطلقوا على مهلهم فنجوا، وكذبه طائفة أخرى فأصبحوا مكانهم فصبحهم الجيش فأهلكهم واجتاحهم، فذلك مثل من أطاعني وصدق ما جئت به ومثل من عصاني**

(١) أخرجه مسلم، كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعا دون ما ذكره من معايش الدنيا على سبيل الرأي، رقم: (٢٣٦٢)، ولفظه: (حدثنا عبد الله بن الرومي اليمامي، وعباس بن عبد العظيم العنبري، وأحمد بن جعفر المعقري، قالوا: حدثنا النضر بن محمد، حدثنا عكرمة وهو ابن عمار، حدثنا أبو النجاشي، حدثني رافع بن خديج، قال: قدم نبي الله ﷺ المدينة وهم يأبرون النخل، يقولون يلقحون النخل، فقال: (**ما تصنعون**)؟ قالوا: كنا نصنعه، قال: (**لعلكم لو لم تفعلوا كان خيرا**)، فتركوه، فنفضت أو فنقصت، قال فذكروا ذلك له فقال: (**إنما أنا بشر، إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي، فإنما أنا بشر**)، قال عكرمة: أو نحو هذا. قال المعقري: فنفضت ولم يشك).

(٢) رواه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم: (٤٦٠٧)، و مسند أحمد: (٢٨/ ٣٧٣)، رقم: (١٧١٤٤)، والترمذي، أبواب باب العلم، ما جاء في الأخذ بالسنة... رقم: (٢٦٧٦)، و قال: (حديث حسن صحيح).
قال الألباني: (صحيح).

وكذب ما جئت به من الحق) [١]، وقال عليه الصلاة والسلام: **(مثلي ومثلكم كمثل رجل استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله جعل الفراش وهذه الدواب التي يقعن في النار يقعن فيها، وجعل يحجزهن، ويغلبنه ويتقحمن فيها، فأنا آخذ بحجزكم عن النار وأنتم تغلبوني تقحمون فيها)**[٢]، ولمسلم: **(فأنا آخذ بحجزكم عن النار هلم عن النار هلم عن النار وتغلبوني تقحمون فيها)**[٣]، وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **(مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل الغيث الكثير أصاب أرضاً فكان منها طائفة طيبة قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكان منها أجادب أمسكت الماء فنفع الله بها الناس فشربوا وسقوا وزرعوا وأصاب منها طائفة أخرى إنما هي قيعان لاتمسك ماء ولاتنبت كلأ، فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه ما بعثني الله به فعلم وعلم ومثل من لم يرفع بذلك رأساً ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به)**[٤]، وقال عليه الصلاة والسلام: **(لقد تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي:**

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، رقم: (٧٢٨٣)، ومسلم كتاب الفضائل، باب شفقته ﷺ على أمته رقم: (٢٢٨٣).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب الانتهاء عن المعاصي، رقم: (٦٤٨٣)، ومسلم في الفضائل، باب شفقته ﷺ على أمته رقم: (٢٢٨٤).

(٣) صحيح مسلم كتاب الفضائل، باب شفقته ﷺ على أمته رقم: (٢٢٨٤).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب فضل من علم وعلم، رقم: (٧٩)، و مسلم في الفضائل، باب بيان مثل ما بعث به النبي ﷺ من الهدى والعلم، رقم: (٢٢٨٢).

كتاب الله وسنتي)، رواه مالك والحاكم والبيهقي وسنده صحيح[١]، وقال عليه الصلاة والسلام: (**دعوني ما تركتكم فإنما أهلك من كان قبلكم كثرة سؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم**)[٢]، وقال عليه الصلاة والسلام: (**ألا وإني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، وإنما حرم رسول الله كما حرم الله**)[٣]، والأدلة في ذلك كثيرة شهيرة، وهي تفيد إفادة قطعية أنه يجب اتباع الكتاب والسنة بلا

---

(١) موطأ مالك، كتاب القدر، النهي عن القول بالقدر: (٥/ ١٣٢٣)، رقم: (٣٣٣٨/ ٦٧٨)، بلفظ: (**تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنة نبيه**)، والمستدرك على الصحيحين للحاكم: (١/ ١٧١)، رقم: (٣١٨)، (جزء من خطبة حجة الوداع بلفظ: (...**إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبدا كتاب الله وسنة نبيه ﷺ**...)، والسنن الكبرى للبيهقي، كتاب آداب القاضي، باب ما يقضي به القاضي ويفتي به المفتي، رقم: (٢٠٣٣٦)، (جزء من خطبة حجة الوداع، بلفظ: (...**إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبدا: كتاب الله، وسنة نبيه**).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، رقم: (٧٢٨٨)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب توقير النبي ﷺ وترك إكثار سؤاله عما لا ضرورة إليه... رقم: (١٣٣٧).

(٣) رواه أبو داود بسند صحيح في كتاب السنة: باب لزوم السنة، رقم (٤٦٠٤)، والترمذي في كتاب العلم: باب رقم: (٦٠)، برقم: (٢٦٦٦)، وقال: (هذا حديث حسن)، ورواه أحمد في المسند: (٤/ ١٣٠ ـ ١٣٢)، وابن ماجه في المقدمة، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ رقم: (١٢).

إفراط ولا تفريط، ولازيادة ولانقصان، وبهذا المسلك، وهذا النهج نال السابقون - رضوان الله عليهم - ما نالوه من الدرجات العلى، والنعيم المقيم، ورضا رب العالمين، والذكر الحسن الخالد في الدنيا والآخرة، فجعل الله لهم لسان صدق في العالمين، وأورثهم جنات النعيم، فمن أراد النجاة كما نجوا فليسلك ما سلكوه، وليعتمد ما اعتمدوه، وليسر وراءهم خطوة خطوة متبعاً لا مبتدعاً، ومقتفياً لا مبتدياً، ومسلماً لا مجادلاً ولا معانداً، فالاعتصام بالكتاب والسنة هو طريق السعادة والفوز والنجاة والفلاح في الدنيا والآخرة، وهو الهدى والنور والروح والبر والشفاء والفرقان والحكمة والموعظة والإحسان، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾[1]، فأهل السنة لا يأخذون عقائدهم إلا من الكتاب والسنة على فهم سلف الأمة، وأما غيرهم فإنهم لا يلتفتون إليهما، ولايعولون عليهما لأنهم حاربوا نصوصها تحريفاً، وساموا أدلتها عسفاً وإلحاداً وتمثيلاً وتعطيلاً، وجعلوها لاتفيد إلا مجرد الظنون والخيالات، وقدموا عليها العقول العفنة، والأفهام المنتنة، فالعقل هو عمدتهم في إثبات عقائدهم، فيثبتون ما أثبته العقل ولو لم يكن عليه دليل صحيح، وينفون ما نفاه العقل وإن ثبت به الدليل المتواتر فالعقول عندهم مقدمة على النقول،

---

(١) الشورى: ٥٢-٥٣.

والأهواء عندهم مقدمة على الشريعة الغراء، وبعض الطوائف تعتمد في عقائدها على المرويات الواهية، والنقولات الضعيفة والموضوعة والخرافات والدجل الذي يكذبون به على آل البيت رضي الله عنهم، وبعض الطوائف تبني عقائدها على المنامات والرؤى والأحلام، والمكاشفات الشيطانية والخوارق الإبليسية، وكل هؤلاء وغيرهم قد ضلوا سواء السبيل وخالفوا مقتضى الدليل، وجاءوا بالأقوال الباطلة، واحتكموا إلى الرأي العليل، وهم يوم القيامة مبعوثون، وإلى الله راجعون، وعنده موقوفون، وعلى أعمالهم محاسبون، وبها مجزيون في موقف لاينفع فيه مال ولابنون إلا من أتى الله بقلب سليم، وسيذكرون ما نقول لهم ونفوض أمرنا إلى الله إن الله بصير بالعباد، والله أعلم، ولاحول ولاقوة إلا بالله العلي العظيم.

القاعدة الثانية:

(**لا يتعارض نص صحيح مع عقل صريح**).

أقول: وهذه قاعدة أخرى من قواعد المنهج عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى، وهي قاعدة من كبريات القواعد الدينية المهمة، والتي حصل بسبب الإخلال بها شر كثير، وبلاء مستطير، وخلاصتها أن يقال: المتقرر عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى أنه لا يمكن أبدا أن يتعارض نص صحيح مع عقل صريح، لا يمكن هذا أبدا، فإن الذي خلق العقل هو الذي أنزل النص، وهو أحسن حديثا، وأصدق قيلا من خلقه، وهو العليم الخبير الحكيم، وقد نزل النص حتى يَعِيَهُ العقل، ويدرك ما فيه حتى يمتثل مدلوله، فلا يمكن أن يأتي النص بأمر يعارض

العقل، إذ كيف يطلب من العقل فهم النص وهو معارض له؟ هذا لا يكون، ولكن النصوص أحيانا تأتي بالأمر الذي يعجز العقل عن إدراكه كله، لأن العقل صغير ومدركاته محدودة، ولا يحيط بكل ما جاء به النص، فالنص أحيانا يأتي بما يحار فيه العقل لعجزه وضعفه عن كمال الإدراك، وأما أن يأتي النص بما يتعارض ويتضارب مع العقول فهذا أمر لا يكون البتة، وهذه القاعدة متفق عليها بين أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى، وقد ألف فيها أبو العباس رحمه الله تعالى كتابه الكبير: (**درء تعارض العقل والنقل**)، وقد أتى فيه بالعجائب، فهي مسألة مفصولة عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى، ولذلك فإنك لا تجد كلمة واحدة عن أهل السنة في إثبات تعارض بين العقل والنقل، وإنما هم أهل البدع الذي يثبتون وجود هذه المعارضة بينهما، فكل من ادعى وجود التعارض بين النقل والعقل فاعلم أنه من أهل البدع، أو ممن سلك في فهم الأدلة طريقة أهل البدع، وأما أهل السنة فلا يعرف عنهم حرف واحد في أن هذا النقل يتعارض مع العقل، ومرادنا بالعقل الصريح: أي العقل السليم والخالي من الآفات والشبه، ونعني بالآفات: أي تلك القواعد والطرق الفلسفية الكلامية التافهة المخالفة للمنقول، والمناقضة للمعقول، فإن هذه القواعد العفنة إن استقرت في العقل أهلكته وأفسدته وأعمته عن الحق، ورمت به في حفر التعطيل، أو التمثيل، أو التكذيب والجحد، أو التيه والحسرة، فالعقل الذي فيه هذه القواعد هو العقل المريض، بل الميت إلا أن يشاء الله

تعالى لصاحبه السلامة ويمن عليه بالتوبة الصادقة قبل الممات، فالعقل الصريح السليم هو العقل الخالي من الآفات والشبه التي تفسد مورد النصوص، وصفاء الاستدلال بها، فإن كان العقل سليما والنص صحيحا فوالله العظيم إنه لا يمكن البتة أن يتعارضا، لا والله لا يمكن، وأباهل على ذلك، فإن وجدت ما يوهم المعارضة بينهما فاعلم أنه من أحد أمرين:

إما أن يكون العقل الناظر في الدليل ليس هو العقل الصريح السليم، لأنه قد ينظر في نصوص الصفات من هو من أهل البدع، كأن تنظر فيها بقرة من أهل التمثيل، أو نعجة من أهل التعطيل، فيرى أن هذه النصوص تتعارض مع العقل، فنقول له: نعم، هي تتعارض مع عقلك المريض بالبدعة، والذي حقه أن ينزع من قلبك ويوضع في استك[(١)]، لأنه عقل أتلفته البدعة، وسيطرت عليه الظلمة، فأول أمر تنظر فيه عند وجود ما يوهم التعارض هو سلامة العقل الناظر في الدليل، فإن كان العقل الناظر في الأدلة هو العقل الصريح السليم فقد يكون النص المعارض في الظاهر غير صحيح، فلا بد من النظر ثانيا في صحة النص، وإن قلنا: صحة النص فنعني به إن كان من نصوص السنة، لأنه فيها

---

(١) الاست: العجز، ويراد به غالبا حلقة الدبر، وأصلها سته على فعل بالتحريك، وجمعه أستاه، قال الشاعر:

لقد وَلَـدَ الأُخَيْطِـلَ أُمُّ سـوءٍ عَلَى بَـابِ اسْتِهَا صلـبٌ وَشَـامُ.

انظر الصحاح للجوهري: (٦/ ٢٢٣٣)، وتهذيب اللغة: (٦/ ٧٤).

الصحيح والضعيف والموضوع، فلا بد من التأكد من سلامة النص، فإن اجتمعت سلامة النص وسلامة العقل فلا والله لا يكون هناك تعارض، ولكن بعض الناس يظن ويتوهم التعارض لقلة علمه، وضعف معرفته، وإلا ففي واقع الأمر وحقيقة الحال ليس هناك تعارض بين النقول والعقول، هذا هو مختصر القاعدة، ومن باب التوضيح نضرب لك بعض الفروع المخرجة عليها، وهي تلك النصوص التي يقول أهل البدع: إنها تتعارض مع العقل فيسمونها تحريفا وتعطيلا وإنكارا وتكذيبا لظنهم أنها تتعارض مع العقل، وغالب هذه الفروع مستمدة من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، والشيخ محمد بن عثيمين رحمهما الله تعالى، فأقول:

الفرع الأول: قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾(١)، وقوله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾(٢)، وقوله الجارية: (الله في السماء)، فنظر أهل البدع بعقولهم في هذه النصوص وقالوا: لا يمكن أن نقبل ظاهر هذه النصوص، لأن ظاهرها يتعارض مع العقل، فإن ظاهرها يفيد أن الله تعالى داخل السموات، فبعض السموات تقله، وبعض السموات تظله، فظاهر هذه الآيات متعارض مع العقل، كذا قالوا، ألا فشاهت وجوه أهل البدع، أفهكذا تفهمون عن الله كلامه، سبحان الله عما يقولون علوا كبيرا، فتلك النصوص متفقة مع العقل كل الموافقة، وليس فيها أي

(١) الملك: ١٦.

(٢) الزخرف: ٨٤.

جانب من جوانب الإشكال، وبيان الحال أن يقال: إن المتقرر في لغة العرب أن كل ما علاك فيسمى سماء، ومصداق ذلك في كتاب الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾[1]، والمطر ينزل من السحاب، فسمى الله تعالى السحاب سماء لأنه في العلو، وقال تعالى في النخلة: ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾[2]، فلأن فروع النخلة باسقة في جهة العلو قال: ﴿وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾، فالسماء يراد بها العلو، فقول الله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ وما بعدها من الآيات ونص الحديث إنما يريد به العلو، فقول الجارية: (الله في السماء) أي في العلو، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ أي في العلو، ونحن نؤمن بأن الله تعالى في العلو المطلق، على الوجه اللائق به كما قدمنا في إثبات صفة العلو، فأين بالله عليك التعارض بين العقل والنقل في هذه المسألة، ولكنها عقولهم المريضة بالبدعة وسوء الفهم، نعوذ بالله من حالهم، فإن لم يسلم لنا ما قلناه من أن السماء يراد بها العلو، فقل: هنا جواب ثان ذكره العلماء وهو أن حرف: (في) في النصوص المذكورة ليس للظرفية، وإنما معناه: (على) فحرف: (في) قد ضمن معنى: (على)، ومصداق هذا في كتاب الله تعالى في قوله عن فرعون لما آمن السحرة: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى

(١) الفرقان: ٤٨.

(٢) إبراهيم: ٢٤.

جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ ﴾[١]، فـ (في) هنا جاءت بمعنى: (على)، أي على جذوع النخل، وقال تعالى: ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾[٢]، أي على الأرض، فـ (في) ضمن معنى: (على)، فقول الله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾[٣]، أي على السماء، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ ﴾[٤]، أي على السماء، وقول الجارية: (الله في السماء) أي على السماء، وبهذين الجوابين يتحرر الجواب عن تلك المعارضة التي أفرزتها عقول أهل البدع على هذه النصوص وما يماثلها، فانظر كيف اتفق العقل والنقل، وهذا يفيدكم أنه لا يتعارض نص صحيح مع عقل صريح، والله أعلم.

الفرع الثاني: ما يرويه البعض عن النبي ﷺ من قوله: (**الحجر الأسود يمين الله تعالى في الأرض فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه**)[٥]، فقال أهل البدع: إن هذا الحديث متناقض مع العقل، لأنه يفيد أن هناك من يصافح الله تعالى ويقبل يمينه، وهذا لا يكون في حق الله

---

(١) طه: ٧١.

(٢) التوبة: ٢.

(٣) الملك: ١٦.

(٤) الزخرف: ٨٤.

(٥) رواه عبد الرزاق الصنعاني: (٥/ ٣٩)، رقم: (٨٩١٩)، و الفاكهي في أخبار مكة: (١/ ٨٩)، رقم: (٢٠).

قال الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: (١/ ٣٩٠): (منكر).

تعالى، فقال أهل السنة: أيها الناس إنه لا يمكن أن يتعارض نص صحيح مع عقل صريح، فأوَّلاً لا بد أن ننظر في النص وفي العقل الناظر فيه، فلما نظرنا إلى هذا النص المروي عن النبي ﷺ وجدناه أصلا من المنقولات الواهية والمرويات المنكرة، فهو حديث لا يصح مرفوعا للنبي ﷺ، ولكنه قد يصح موقوفا على ابن عباس رضي الله عنهما[1]، وإن قلنا بأنه صحيح عنه فإنه مما لا يقال بالرأي وابن عباس لا يأخذ عن أهل الكتاب، وقد تقرر في قواعد الحديث أن الصحابي إن قال قولا لا مجال للرأي فيه، ولم يكن يأخذ عن أهل الكتاب فقوله له حكم الرفع، فإن سلمنا هذا فإن ظاهر الحديث هذا لا يتعارض أيضا مع العقل، فلو تأمله أهل البدع لأسفر لهم وجه الصبح فيه، وبيان ذلك أن يقال: إن ابن عباس قال: (**الحجر الأسود يمين الله في الأرض**)، وابن عباس يعلم العلم الأكيد أن يمين الله تعالى من جملة صفاته الذاتية التي لا تنفك عنه، فهو لا يريد عين يمين الله تعالى، ولذلك قال: (**يمين الله في الأرض**)، فقوله: (**في الأرض**) قيد مهم أخرج يمين الله تعالى التي هي صفة من صفاته الذاتية، لأنه ليس في المخلوقات شيء من ذات الله تعالى، ولا في الرب جل وعلا شيء من ذوات خلقه، فهو لا يريد عين يمين الله تعالى، كما فهمه أهل البدع، ويوضح هذا أنه قال: (**فمن قبله وصافحه فكأنما صافح الله وقبل يمينه**)، وانتبه لهذا التركيب، فمن قبل الحجر الأسود فلا يعتبر قد قبل يمين الله تعالى، ولا من صافحه فقد

---

(١) انظر المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: (٦/ ٤٣٢)، رقم: (١٢٢٣).

صافح حقيقة يمين الله تعالى، لأن ابن عباس يقول: (**فكأنما**) ولم يقل: فقد صافح يمين الله وقبلها، وبين الكلامين فرق ظاهر، لأن قوله: (**فكأنما**) هذا عند العرب أسلوب تشبيه، أي من صافح الحجر الأسود فكأنما صافح الله، وليس هو قد صافح يمين الله فعلا وحقيقة، ومن قبل الحجر الأسود فكأنما قبل يمين الله تعالى، وليس هو قد قبل يمين الله تعالى فعلا وحقيقة، فالمسألة مبناها في هذا الحديث على مجرد التشبيه، وذلك لأن الملوك إذا دخل عليهم رعاياهم صافحوهم وقبلوا أيديهم في الأعم الأغلب، والله تعالى هو ملك الملوك، فجعل ابن عباس رضي الله عنهما تقبيل الحجر الأسود بمنزلة تقبيل يد الله تعالى، ومصافحة الحجر الأسود بمنزلة مصافحة يد الله تعالى، ولكنه لم يقل: من فعل ذلك بالحجر الأسود فقد صافح يمين الله حقيقة، وقد قبل يمين الله حقيقة، لا، هذا لم يقله ابن عباس، وإنما الأمر مبناه على التشبيه فقط، ومع فهم الحديث على ظاهره هل يكون بينه وبين العقل تعارض؟

والجواب: لا، ليس بينه وبين العقل أي تعارض، ولا أي اختلاف، لأن المتقرر أنه لا يتعارض النص الصحيح مع العقل الصريح.

الفرع الثالث: روى مسلم في صحيحه من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما قول النبي ﷺ: (**إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يقلبها كيف يشاء**)[1]، فقال أهل البدع: أين

---

(١) صحيح مسلم، كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء، رقم: (٢٦٥٤).

عقولكم يا أهل السنة لما رويتم هذا الحديث؟ فإنه حديث متعارض مع العقل، لأن ظاهره يفيد مماسة الله تعالى للخلق، واختلاط أصابعه بقلوبهم، فيلزم منه المباشرة والمماسة، وأن تكون أصابع الله داخل أجوافنا، وهذا معنى فاسد، فيكون غير مراد لأن العقل يأباه.

قال أهل السنة: كذبتهم، بل الحديث متفق مع العقل، ولكن عقولكم أنتم هي التالفة المريضة المتلوثة بعفن القواعد الكلامية المنطقية التي ورثتموها عن الشياطين، وإلا فالحديث على ظاهره، ولكن لا بد وأن يحمى من دخول العقل في كيفيته، كما ذكرنا من أنه لا سلامة في باب الأسماء والصفات إلا بعدم إقحام العقل فيما هو من الغيب، فنحن نؤمن بأن لله تعالى أصابع تليق بجلاله وعظمته، وهي وإن اتفقت مع أصابع المخلوقين في الاسم إلا أن المتقرر أن الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات، والمتقرر أن الاتفاق في الاسم الكلي العام لا يستلزم الاتفاق بعد التقييد والإضافة والتخصيص، فالحديث على ظاهره، ولكن أهل البدع فهموا من قوله: (**بين أصبعين**) أن هذه البينية تستلزم المماسة والمباشرة والاختلاط، فهذا الفهم الفاسد هو الذي كدر عليهم صفو الدليل، ونحن نقول: إن هذا الفهم لا دليل عليه، فأين في النص أن أصابع الله تعالى داخل أجوافنا وأنها مماسة لنا؟ أين هذا في الدليل؟ إنما الدليل فيه: (**بين أصبعين من أصابع الرحمن**) وانتهى الأمر، فلماذا تفهمون أنتم المعاني الفاسدة بعقولكم العفنة، ثم تلصقونها بالأدلة، ثم تحاولون الفرار منها بتحريف الأدلة وتعطيلها عن مدلولاتها

الصحيحة، أنتم الذين جنيتم على أنفسكم لما فهمتم هذا الفهم الفاسد من الأدلة، وإلا فمن قال لكم أن البينية هنا في هذا الحديث تستلزم المماسة والمخالطة، والحق أن البينية هنا في هذا الحديث لا تستلزم ذلك، فهذا السحاب مسخر بين السماء والأرض وهو لا يمس السماء ولا الأرض، ويقال: بدر بين مكة والمدينة مع تباعد ما بينها وبينهما، قال شيخ الإسلام في التدمرية: (وأما قوله: (**قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن**) فإنه ليس في ظاهره أن القلب متصل بالأصابع، ولا مماس لها، ولا أنها في جوفه، ولا في قول القائل: هذا بين يدي ما يقتضي مباشرته ليديه، وإذا قيل: ﴿وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾[1]، لم يقتض أن يكون مماساً للسماء والأرض)اهـ[2].

قلت: فإذا كانت البينية لا تستلزم المباشرة والمماسة فيما بين المخلوقات فكيف بالبينية فيما بين المخلوق والخالق الذي وسع كرسيه السموات والأرض وهو بكل شيء محيط؟

فبان لك بذلك أن هذا الحديث ليس بمتعارض مع العقل، ولكن المسألة تحتاج إلى فهم للنصوص على طريقة أهل السنة، لا على طريقة أهل البدع.

---

(١) البقر: ١٦٤.

(٢) التدمرية صـ: ٧٣.

الفرع الرابع: قال النبي ﷺ: (**إني أجد نفس الرحمن من قبل اليمن**)(١)، فقال أهل البدع: هذا الحديث يتعارض مع العقل، لأنه يثبت أن الله تعالى حال في بعض الأماكن، وهذا يتنافي مع العقل، فقال: أهل السنة: أبدا، إنه لا تتعارض الأدلة الصحيحة مع العقول الصريحة، ولكن أوَّلاً لا بد وأن ننظر في صحته، فلما نظرنا لسنده وجدناه جيدا، فالحديث إن

---

(١) رواه الهيثمي في كشف الأستار عن زوائد البزار: (٢/ ٢٧٤)، والمتقي الهندي في كنز العمال: (١٢/ ٥٠)، رقم: (٣٣٩٥١)، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (٧ / ١٠٩٩)، والطبراني في المعجم الكبير: (٧/ ٦٠/ ٦٣٥٨)، قال: حدثنا أبو زرعة: ثنا أبو اليمان: ثنا إسماعيل بن عياش عن الوليد بن عبد الرحمن. (ح) ثنا بكر بن سهل: ثنا عبد الله بن يوسف: ثنا عبد الله بن صالح الحمصي: حدثني إبراهيم بن سليمان الأفطس عن الوليد بن عبد الرحمن الجرشي عن جبير بن نفير: حدثني سلمة بن نفيل السكوني قال: دنوت من رسول الله ﷺ، حتى كادت ركبتاي تمسان فخذه، فقلت: يارسول الله تركت الخيل، وألقي السلاح، وزعم أقوام أن لا قتال، فقال: (**كذبوا، الآن جاء القتال، لا تزال من أمتي أمة قائمة على الحق، ظاهرة على الناس، يزيغ الله قلوب قوم قاتلوهم لينالوا منهم**). وقال وهو مول ظهره إلى اليمن: (... فذكر الحديث).

قال الألباني معلقا على هذا الإسناد في كتابه: سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: (٧/ ١٠٩٩): (وإسناده صحيح من الوجه الأول عن الوليد بن عبد الرحمن، وهو ثقة من رجال مسلم، وفي الوجه الآخر بكر بن سهل؛ فيه ضعف، وشيخ عبد الله بن صالح الحمصي لم أعرفه، ثم تبين أن اسم أبيه محرف، صوابه (سالم)، فقد رأيت البيهقي قد أخرج الحديث في: (الأسماء والصفات صـ ٤٦٢- ٤٦٣) من طريق محمد بن إسحاق الصاغاني: أنا عبد الله بن يوسف: أنا عبد الله بن سالم الحمصي: ثنا إبراهيم بن سليمان الأفطس به.

قلت: فهو إسناد صحيح أيضاً، لأن عبد الله بن سالم الحمصي- وهو الأشعري- ثقة اتفاقاً، ومن رجال البخاري.

شاء الله تعالى إسناده جيد، فحيث كان مقبولا فلا يمكن أن يكون متعارضا، ولكن الذي أو جب لهم الإشكال هو أنهم فهموا أن النفس المذكور في الحديث أنه من النفس الذي هو: الشهيق والزفير عندنا، وهذا فهم فيه نظر، بل المراد بالنفس هنا التنفيس والتفريج، وهذا الحديث على ظاهره، والنفس فيه: اسم مصدر نَفَّسَ يُنفِّس تنفيساً، قال في مقاييس اللغة: (النفس كل شيء يفرج به عن مكروب)[١]. فيكون معنى الحديث أن تنفيس الله تعالى عن المؤمنين يكون من أهل اليمن، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وهؤلاء هم الذين قاتلوا أهل الردة، وفتحوا الأمصار، فبهم نفس الرحمن عن المؤمنين الكربات)[٢].

فهل بالله عليك هناك تعارض بين العقل وبين هذا النقل على هذا الفهم السليم؟

والجواب: بالطبع لا، فبان لك بذلك أن العلة إنما هي في رؤوس أهل البدع، لفساد أصولهم في النظر في نصوص الصفات، والله المستعان.

الفرع الخامس: عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن رسول الله ﷺ قال: (**إنَّ الله عزَّ وجلَّ يقول يومَ القيامة: يا ابنَ آدمَ مَرِضْتُ فلم تَعُدْني، قال: يارب كَيْفَ أَعُودُكَ وأنتَ ربُّ العالمين؟ قال: أمَا علمتَ أنَّ عبدي فلانا مَرِضَ فلم تَعُدْهُ؟ أما علمتَ أنَّكَ لو عُدْتَهُ لوجَدتني عنده؟ يا ابنَ آدمَ اسْتَطْعَمْتُكَ فلم تُطعمني، قال: يا رب كيف أُطعِمُكَ**

(١) مقاييس اللغة لابن فارس: (٥/ ٤٦٠).

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية: (٦/ ٣٩٨).

وأنتَ ربُّ العالمين؟ قال: أمَا علمتَ أنه استطعمكَ عبدي فلان فلم تُطْعِمْهُ، أمَا علمتَ أنَّكَ لو أطعمته لوجدتَ ذلك عندي؟ يا ابنَ آدم استَسقيْتُكَ فلم تَسْقِني، قال: يا رب وكيف أسقِيكَ وأنتَ ربُّ العالمين؟ قال: استَسقَاك عبدي فلان فلم تَسْقِهِ، أما إنَّك لو سَقَيْتَهُ وجدتَ ذلك عندي)[١]، فقال أهل البدع: ويلكم يا أهل السنة أما تخافون الله؟ أترون هذا الحديث وفيه نسبة صفات النقص إلى الله تعالى، فإن هذا الحديث متعارض مع العقل، لأن العقل يفرض صفات الكمال لله تعالى، وأنتم بهذا الحديث تثبتون لله تعالى صفات النقص، ففيه نسبة الجوع إلى الله، وأن الله تعالى يستطعم عباده، وأن يظمأ، وأن يستسقي عباده، وأنه يمرض، وكل هذا من باب نسبة صفات النقص لله تعالى، فكيف تقولون يا أهل السنة؟

فأجاب أهل السنة رفع الله تعالى قدرهم ومنازلهم في الدنيا والآخرة: أن النص في صحيح مسلم، فهو نص صحيح، ولا نشك في صحة إسناده، فتوفر الشرط الأول وهو صحة النص، ولكن لا بد من الأمر الثاني وهو سلامة العقل الناظر في هذا النص، فلما نظرت له عقول أهل البدع الفاسدة المتلوثة بزبالات أذهان الفلاسفة، رأوا أنه نص باطل ومخالف للعقل، لأن فيه نسبة صفات النقص لله تعالى، ولكن لما نظر له أهل العقول الكاملة الموفقة للحق وأعني بهم أهل السنة والجماعة قالوا: هذا الحديث لا يتعارض مع العقل، بل هو متفق مع العقل، فلا

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل عيادة المريض، رقم: (٢٥٦٩).

تعارض في ذلك البتة، بل هو متفق مع عقيدة أهل السنة كل الاتفاق، وهذا الحديث حديث رفيع شريف فيه إبراز مكانة الأولياء عند الرب جل وعلا، وأن لهم عنده مقاماً رفيعاً، ومنزله سامية عالية، وقد أخذ السلف بهذا الأحاديث ولم يصرفوه عن ظاهره بتحريف ولا تعطيل يفسد روعته، ويذهب جماله، وهذا الحديث يفسر بعضه بعضاً، فإن قوله: (**مرضت فلم تعدني**) لا يقصد به مرض الرب ـ حاشا وكلا ـ وإنما يقصد مرض وليه المؤمن، وذلك بقوله: (**أما علمت أن عبدي فلاناً مرض فلم تعده، أما علمت أنك لو عدته لوجدت ذلك عندي**)، وهذا تفسير لأول الحديث، والمتقرر أن خير ما فسر السنة هو السنة، فالنبي ﷺ بين هنا أن نسبة المرض إلى الله تعالى ليس يراد بها مرض الرب جل وعلا، نعوذ بالله من هذا الفهم، وإنما يراد بها مرض العبد، ولكن الله تعالى نسبها له من باب الترغيب والحث على عيادة المرضى، والترغيب في هذه الأعمال الطيبة، ألا ترى أن بعض ملوك الدنيا يقول لبعض رعاياه: إذا استطعمكم فلان فأطعموه، فإنكم إن تفعلوا فقد أطعمتموني، وهذا من باب الحث والترغيب على هذه الأعمال، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا﴾[1]، فهل ربنا يستقرض من حاجة؟ أعوذ بالله من هذا الفهم اليهودي الفاسد، ولكنه من باب الترغيب في إقراض المعسرين، وإغاثة لهفة المحتاجين، فهو أسلوب تعرفه العرب في كلامها، وكذلك قوله: (**جعت فلم تطعمني**)

(١) البقرة: ٢٤٥.

فإنه لا يقصد جوع الرب جل وعلا، وإنما يقصد به جوع العبد بدليل قوله: (**أما علمت أنه استطعمك عبدي فلان فلم تطعمه، أما علمت أنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي**)، وكذلك قوله: (**استسقيتك فلم تسقني**) فإنه ليس المراد بذلك ظمأ الرب جلا وعلا، فإنما يراد ظمأ العبد الولي المؤمن، ويفسر ذلك قوله: (**استسقاك عبدي فلان فلم تسقه، أما إنك لو سقيته وجدت ذلك عندي**)، وهذا فيه دلالة على أمرين:

الأول: علومنزلة أولياء الله تعالى، وبيان فضلهم وشرفهم عند الرب جلا جلاله.

الثاني: الترغيب في هذه الأعمال والحث عليها، فأين التعارض المدعى مع هذا الفهم السني السليم؟ لا يوجد، فإنه لما نظرت العقول السليمة للنص الصحيح اتفقت كلمة النص مع كلمة العقل ولم يوجد بينهما أي تعارض أو اختلاف، ولكن أنى لأهل البدع أن يوفقوا للفهم السليم وهم على الصراط المستقيم، والله أعلم.

الفرع السادس: قال أهل البدع: عندنا حديث قد أشكل أمره وهو ما رواه أبو هريرة أن النبي ﷺ قال: (**جاء ملك الموت إلى موسى عليه السلام فقال له: أجب ربك، قال: فلطم موسى عليه السلام عين ملك الموت ففقأها، فقال: فرجع الملك إلى الله تعالى فقال: إنك أرسلتني إلى عبد لك لا يريد الموت، وقد فقأ عيني، قال: فرد الله عليه عينه وقال: ارجع إلى عبدي فقل: الحياة تريد، فإن كنت تريد الحياة فضع يدك على متن ثور**

فما توارت بيدك من شعرة فإنك تعيش بها سنة، قال: ثم مه؟ قال: ثم تموت، قال: فالآن...الحديث) [1]، قالوا: ووجه الإشكال من وجوه، الأول: كيف يجوز أن يفعل نبي ذلك بملك من ملائكة الله، فهذا يتنافى مع العقل.

الثاني: كيف يكره نبي من الأنبياء ملاقاة الله تعالى، فهذا يتنافى مع العقل.

الثالث: كيف يرجع ملك الموت إلى الله تعالى ولم ينفذ ما أمر به من قبض روح موسى عليه السلام، فهذا يأباه العقل والنص من أنهم لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون.

الرابع: كيف يزاد في عمر موسى هذه السنين الطويلة فيما لو وضع يده على متن ثور مع أن الآجال قد حسمت وفرغ من أمرها، وهذا يتنافى مع النقل والعقل، فالحديث من أوله إلى آخره يتنافى مع نقول أخرى ومع العقل، فكيف تقول في ذلك؟

فأقول: ليس هناك مطلق الإشكال ولله الحمد والمنة وبه التوفيق والعصمة، قال أهل السنة رحمهم الله تعالى: أبدا لا يوجد أي معنى من معاني الإشكال، ولا معارضة العقل، ولا معارضة نقول أخرى في هذا الحديث، ولكن لا بد أولا من النظر في صحته، فلما نظرنا صحته وجدناه صحيحا، لأنه في الصحيح، فحيث كان النص صحيحا، فلا بد من الأمر الثاني وهو سلامة العقل الناظر في الأدلة، فلما نظرنا إلى من

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى ﷺ، رقم: (٢٣٧٢).

ادعى وجود التعارض بين هذا النص وبين العقل وجدناه من أهل البدع، فعرفنا عندها أنه قد اختل سلامة العقل في النظر في الدليل، وعندها وجد التعارض، فلما قلب أهل السنة هذا الحديث وجدوه متفقا مع النقول الأخرى، ومتفقا مع العقول الاتفاق الكامل، وأجابوا عن ما قاله أهل البدع بعدة أجوبة:

أولاً: إن الشأن فيما قد يشكل مما ورد في الأحاديث الصحيحة هو الإيمان بها وتوكيل الأمر إلى الله تعالى، بلا تحريف ولا تأويل باطل ولا إخراج لها عن ظاهرها ولا كلام بلا برهان في دلالتها مع الاعتقاد الكامل أنه ﷺ لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، فلا يجوز معارضتها بعقل، ولا فهم، ولا قياس، ولا رأي، بل نقول: آمنا بالله، وبما جاء عن الله على مراد الله، وآمنا برسول الله وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله ﷺ، وهذه هي طريقة الراسخين في العلم، وأما الذين في قلوبهم مرض فإنهم يتتبعون المتشابه، ويدعون المحكم ليضلوا به العوام ابتغاء الفتنة فيهم، وابتغاء تأويله، واعلم أنه يجب التسليم الكامل للمنقول الصحيح، وأن يقدم على العقل إن وجدنا ما يوهم التعارض، مع أنه لا يمكن أن يتعارض نقل صحيح مع عقل صريح، وأن النقول تأتي بما يحار فيه العقل لضعفه وقلة إدراكه، لكنها لا تأتي بما يتعارض مع العقل، ومن فهم هذا عرف يقيناً لماذا سكت الصحابة لما سمعوا هذا الحديث من رسول الله ﷺ ولم يعارضوه بمعقول ولا برأي عاطل، بل أخذوا بالحديث على محمل التصديق

والتسليم لأنهم اعتمدوا ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾[١]، وأما مبتدعة الأمة فإنهم أخذوه على محمل الاستخفاف والتكذيب والرد والتحريف، لأنهم لم يقدروا الله ولا رسوله حق قدرهما، والله لهم بالمرصاد.

ثانياً: إن ملك الموت عليه السلام قد جاء موسى في صورة بشر، ومع ذلك يطلب روحه، وجد بشراً في بيته يقول: إنك ستموت، فموسى عليه السلام لم يعرف ملك الموت، وإنما أفزعه الأمر وهاله الطلب، ولا يدري أنه ملك مرسل من عند الله تعالى، بل ظنه شخصاً معتدياً على بيته ونفسه، لأنه دخل الدار بدون إذن وزاد على ذلك بأنه قال: أجب ربك، أي ستموت الآن وموسى بشر يصيبه ما يصيب البشر من الخوف والذعر والغيرة والغضب، فما ملك إلا أن لطمه لطمة ذهبت بعينه، وقد عرف من خلق موسى الشدة والأخذ بالأقوى، ولعلك تذكر ذلك الرجل الذي وكزه موسى وكزة فقضى عليه، ولعلك تذكر لما ألقى الألواح وأخذ برأس أخيه يجره إليه، فمع هذا الخلق الشديد والقوة البشرية التي بلغت كمالها يأتيه رجل لا يعرفه ويدخل بيته ويطلب نفسه، فبالله عليك كيف سيكون الأمر بك لو كنت أنت َثمَّ؟ فسبب اللطمة هو الجهل بحال هذا الرجل الذي اقتحم الدار وطلب النفس يوضح هذا الوجه الذي بعده.

ثالثاً: أن ملك الموت لما جاء موسى في المرة الثانية وعرفه ولما يستعمل معه ما استعمله معه في المرة الأولى، بل سلم بالأمر وأذعن لأمر ربه

(١) آل عمران: ٧.

واستسلم لقضاء الله تعالى، مما يفيدك أن اللطمة في المرة الأولى ليست فراراً من الموت، ولا من ملاقاة الله تعالى، ولا على أنه كان يعرف أنه ملك الموت، وإنما جاءت في ظرف نفس شديد، من رجل غريب يدخل الدار بدون إذن ويقول لصاحب الدار: ستموت، ولذلك ففي المرة الثانية لما عرفه هدأت نفسه ولم يصنع به ما صنع به المرة الأولى، وإلا لو أنه كان يعرفه في المرة الأولى فلماذا لا يتعامل معه في الثانية كما تعامل معه في الأولى؟ شيء من ذلك لأن الجائي واحد والمطلوب واحد، لكن لم يحصل في الثانية شيء من ذلك والسبب هو أنه لم يعرفه في المرة الأولى وعرفه في المرة الثانية.

رابعاً: أن موسى عليه السلام لما لطم ملك الموت لم يك ذلك كراهة للقاء الله تعالى بدليل: أن موسى عليه السلام قد اشتاقت نفسه لملاقاة الرب جل وعلا وهو في الدنيا بقوله: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾[1]، فقد امتلئت جوانح نفسه حباً وشوقاً في لقاء ربه جل وعلا، فكيف يقال: إنه لطم ملك الموت فراراً من لقاء الله تعالى، ويقال أيضاً: إنه لو يكره لقاء الله تعالى لا ختار وضع يده على متن ثور ليعيش بكل شعرة سنة كاملة، مع أنه له ذلك، لأن الله تعالى خيره في ذلك، لكن هل اختار ذلك؟

الجواب: لا، فلو أنه كان يكره لقاء ربه جل وعلا لاختار الحياة بعد هذه السنين الكثيرة، لكنه اختار الموت على ذلك، فأي عقل يظن في هذا النبي الكريم هذا الظن الفاسد؟

(١) الأعراف: ١٤٣.

خامساً: قولهم: (كيف يرجع ملك الموت ولم ينفذ أمر الله تعالى)؟

فأقول: نحن نجزم جزماً أنه بقي من عمر موسى المقدر له مقدار هذه المحاورة والمراجعة التي حصلت، فأجل موسى قد اقترب ولكنه لم ينته بعد، بل بقي منه مقدار ما حصل والله تعالى لم يبعث ملك الموت في المرة الأولى بإمضاء الأجل وقبض الروح، وإنما بعثه في الأولى ابتلاء وامتحانا، وإلا فلا راد لقضاء الله ولا معقب لحكمه، ولكن في المرة الثانية وقد حضر أجل موسى قبض ملك الموت روحه لانتهاء الأجل، فملك الموت في البعثة الأولى كان مبتلياً مختبراً بأمر الله تعالى، وفي البعثة الثانية كان قابضاً قبضاً مخبراً بأمر الله تعالى.

سادساً: أما قولهم: (كيف يزاد في عمره هذه السنين وقد فرغ من الآجال)؟

فأقول: نعم قد فرغ من الآجال، وجفت منها الأقلام، وطويت الصحف، فلكل أجله المحتوم الذي لا يتقدم ولا يتأخر عنه بلحظة، وما في علم الله تعالى ولوحه المحفوظ فإنه لا يدخله التغيير، ولا التبديل، ولا الزيادة، ولا النقصان، فلو أن موسى وضع يده على متن ثور وغطى ألف شعرة لعلمنا أن عمر موسى في علم الله تعالى وفي اللوح المحفوظ هو بعينه عدد هذه السنين، لأن هذا هو عمره المقدر له فليس هناك زيادة باعتبار العلم السابق والكتابة في اللوح المحفوظ، لكن يكون هناك تبديل في عمره بالزيادة في الصحف التي بأيدي الملائكة فقط، كما ذكرناه سابقاً، لكن لما لم يفعل موسى عليه السلام شيئاً من ذلك علمنا

أن عمره توقف عند هذا الحد، وأن هذا هو ما كتب وقدر له، فالأجل لم يزد فيه ولم ينقص منه وهذا واضح.

سابعاً: أن من المتقرر عند أهل السنة بأدلة الكتاب والسنة والإجماع أن الملائكة في قدرتهم - بأمر الله تعالى - أن يتمثلوا في صورة البشر، بحيث يخفي على الناس أمرهم ولا يعرفه أحد، والوقائع كثيرة.

ثامناً: أن ملك الموت أقوى من موسى ولا شك، ولكن ملك الموت عليه السلام لم يبعث ليثير الجدل والخصومة، ويضرب وينتقم، وإنما بعث لقبض روح موسى ولا يتصور أن ملك الموت يفعل شيئاً لم يؤمر به، لأنه داخل في قوله تعالى: ﴿ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴾[1]، فالملك إذا بعث إلى الأرض بأمر من الله تعالى لا يتصرف إلا في حدود ما أذن له فيه، فلا يقصر عن تحقيق المأمور به، ولا يزيد فيفعل شيئاً لم يؤمر به، وعلى ذلك فلا يكون في هذا الحديث أي إشكال، ولا أي تعارض مع العقل، ولكن أعطني صاحب فهم سليم، وأعطيك نتيجة سليمة، والله أعلم.

الفرع السابع: قال تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴾[2]، فقال أهل البدع: لا يمكن أبدا أن تكون هذه الآية على ظاهرها، بل لا بد فيها من تأويل، لأن الله تعالى يقول

(١) الأنبياء: ٢٦-٢٧.

(٢) الإسراء: ١٦.

في موضع آخر: ﴿قُلۡ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِ﴾[١]، فالآية عند أهل البدع تحتاج إلى تأويل، لأنها متعارضة مع العقل، فالعقل والنقل يفرضان فرضا أكيدا أن الله تعالى لا يأمر بالفحشاء، قال أهل السنة: المشكلة ليست في النص، ولكنها في عقولكم يا أهل البدع، وذلك لأنكم لا تفهمون النصوص الشرعية على مقتضى فهم سلف الأمة، وبيان الحال أن يقال: إن أهل السنة رحمهم الله تعالى يعتقدون أن الأوامر الصادرة من الله تعالى قسمان: أوامر كونية قدرية، وأوامر شرعية دينية، فالأمر الوارد في قوله تعالى: ﴿أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا﴾، ليس هو الأمر الشرعي الديني، بل هو الأمر الكوني القدري، ومن المعلوم عند أهل السنة أن الأمر الكوني القدري لا يستلزم محبة الله تعالى، أي ليس كل شيء يأمر الله تعالى به كونا يلزم أن يكون محبوبا لله تعالى، وأما قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِ﴾ أي لا يأمر به شرعا ولا دينا، فالأمر المنفي في هذه الآية هو الأمر الشرعي الديني، والأمر المثبت في قوله: ﴿أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا﴾ هو الأمر الكوني القدري، وعلى هذا فلا يكون هناك أي تعارض بين العقل وبين هذه الآية المذكورة في أول الفرع، لأنه لا يمكن أبدا أن يتعارض نص صحيح مع عقل صريح، والله أعلم.

---

(١) الأعراف: ٢٨.

الفرع الثامن: قال أهل البدع: عندنا حديث يتعارض مع العقل، ولا يمكن أن ترضاه العقول وتصف الله تعالى به، قلنا: وما هو؟

قالوا: لقد تقرر عند أهل الإسلام أن الله تعالى هو الملك الحق العدل الذي لا يظلم أحدا، قال تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾(١)، وقال تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾(٢)، والآيات في هذا كثيرة، فكيف نجمع بين هذا وبين قوله ﷺ: (**الشمس والقمر ثوران مكوران في النار يوم القيامة**)(٣)، فإن الله تعالى لا يعذب أحدا إلا على ذنب اقترفه، والشمس والقمر لا ذنب لهما، فما ذنبهما أن يلقيا في النار على هيئة الثورين؟ فكيف الحال في هذا؟

والجواب: نعم، والله العظيم إن الله تعالى هو الملك الحق العدل الذي لا يظلم مثقال ذرة، فالله تعالى لا يظلم لكمال عدله جل وعلا، ولكن هذا الفهم الذي فهمته أنت من الحديث فهم ليس بصحيح، وليس هو الفهم الذي رآه أهل السنة رحمهم الله تعالى، فأنت فهمت أن الله تعالى يدخل الشمس والقمر النار على وجه أنه سيعذبهما فيها، وهذا ليس بصحيح، بل إدخالهما في النار له معنيان:

---

(١) الكهف: ٤٩.

(٢) فصلت: ٤٤.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صفة الشمس والقمر بحسبان، رقم: (٣٢٠٠)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار: (١٨٣)، وأبو القاسم في فوائد تمام: (١٥٣٤).

الأول: أن الله تعالى سيجعلهما من وسائل التعذيب في النار يوم القيامة، كما أن الملائكة في النار والذين يتولون تعذيب أهل النار هم في النار، ولكنها لا تؤثر فيهم، لا بحرها، ولا بزمهريرها، لأنهم ليسوا من أهل العذاب، بل هم وسائل للتعذيب، فالشمس والقمر نفس الشيء، هما في النار لا على وجه تعذيبهما، بل على وجه كونهما من الوسائل الموصلة للعذاب لأهل النار، فكما أن أهل النار يعذبون بالسلاسل والأصفاد والأغلال ونحوها، وكل هذه الأشياء لا تعذب هي في ذاتها، بل هي وسيلة للعذاب، فكذلك الشمس والقمر، ولعلي قدرت على توضيح هذا الوجه لك، إن شاء الله تعالى.

الثاني: أن الله تعالى قضى بقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَارِدُونَ﴾(١)، فالأصنام التي عبدت من دون الله تعالى هي وعابدوها في النار، والأشجار التي عبدت من دون الله تعالى هي وعابدوها في النار، وكذلك الشمس والقمر فإنها قد عبدت من دون الله تعالى، فلا بد وأن تكون هي وعابدوها معها في النار، وهذا ليس من باب تعذيب المعبود من دون الله تعالى إن كان مما لا يعقل، كالأحجار والأشجار والشمس والقمر ونحوها، بل هو من باب تبكيت من يعبدها وإظهار الحقيقة اليقينية الغائبة عنهم من أنها معبودات لا تضر ولا تنفع فقوله: (**الشمس والقمر ثوران مكوران في**

---

(١) الأنبياء: ٩٨.

جهنم) إنما هو من باب تبكيت من يعبدها من دون الله تعالى، وبيان أنها لا تنفع ولا تضر، وأنها لا تملك هدى، ولا حياة، ولا موتا، ولا نشورا، ولا قنطيرا، ولا قطميرا[١]، وبهذه الأجوبة يتضح الحل، ويزول الإشكال ولله الحمد، فالحديث لا يتعارض مع العقل ولا مع نقول أخرى، لأننا نعتقد الاعتقاد الجازم أنه لا يمكن أبدا أن يتعارض نص صحيح مع عقل صريح. والله أعلم.

الفرع التاسع: قال الله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[٢]، وقال النبي ﷺ للجارية: (**أين الله**)؟ قالت: (في السماء)[٣]، فقال أهل الضلال: لو أخذنا بظاهر هذا الحديث والآية للزم من ذلك أن يكون الله تعالى في داخل السماء، أي أن السماء تظله؛ لأن حرف: (في) في اللغة العربية للظرفية، كذا قالوا وبئس ما قالوا، وما قالوا ذلك إلا لجهلهم باللغة العربية.

والجواب على ذلك من وجهين: بالمنع والتسليم، فأما المنع فيقال: نحن نمنع أن تكون (في) هنا للظرفية، بل هي بمعنى على؛ فإن (في) تأتي في

---

(١) القطمير: شق النواة، أو القشرة التي فيها، أو القشرة الرقيقة بين النواة والتمرة، أو النكتة البيضاء في ظهرها.

انظر القاموس المحيط صـ: ٤٦٤.

(٢) الملك: ١٦.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة، رقم: (٥٣٧).

اللغة العربية بمعنى على، ومصداق ذلك قول الله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[١]، أي على جذوع النخل، ولا يفهم أحد من هذه الآية أن فرعون - عليه لعنة الله تعالى - سوف يحفر لهم داخل الجذع ويصلبهم فيها، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ﴾[٢] أي عليها، ولا يفهم أحد أنهم أُمِرُوا بأن يحفروا في داخل الأرض ويسيحوا فيها، ومن فهم ذلك من الآيتين فهو من الأغبياء، فكذلك الآية التي معنا معناها: على السماء، وأما الجواب بالتسليم فنقول: سلمنا أن المراد بـ(في) هو الظرفية لكن لا نسلم أن المراد بـ(السماء) هي ذات الأطباق الزرقاء، بل المراد بها العلو، فإن كل ما علاك فهو سماءٌ، ومصداق ذلك في كتاب الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾[٣]، والماء لا ينزل من السماء الزرقاء بل من السحاب المسخر بين السماء والأرض، فعلى هذا لا يكون في الآية ما يتعارض مع العقل، بل هي موافقة له كل الموافقة؛ لأن العقل السليم يفرض صفة العلو المطلق لله تعالى. والله أعلم.

الفرع العاشر: قال تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿إِلَّا هُوَ

---

(١) طه: ٧١.

(٢) التوبة: ٢.

(٣) ق: ٩.

(٤) الحديد: ٤.

مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُواْ ﴾[١]، فقال أهل البدع: إن هذه المعية لا بد من تأويلها وصرفها عن الظاهر المتبادر منها، لأن ظاهرها يفيد أن الله تعالى مختلط بالخلق وحال فيهم، وهذا هو ما يفيده لفظ: (مع)، فلا بد من تأويل هذه الآيات، لأنها متعارضة مع العقل، لأن العقل يفرض فرضا لازما تنزيه الله تعالى عن مخالطة الخلق بذاته.

فقال أهل السنة: كلامكم هذا تخرص[٢] وكذب، وتحميل للنصوص ما لا تحتمل، وقد سلكتم في فهمها فهما غريبا مجانبا المجانبة الكاملة لفهم أهل السنة والجماعة، والجواب عما قالوه يبينه لنا أبو العباس رحمه الله تعالى بقوله: (وذلك أن كلمة: (مع) في اللغة إذا أطلقت فليس ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة؛ من غير وجوب مماسة أو محاذاة عن يمين، أو شمال؛ فإذا قيدت بمعنى من المعاني دلت على المقارنة في ذلك المعنى، فإنه يقال: ما زلنا نسير والقمر معنا، أو والنجم معنا، ويقال: هذا المتاع معي لمجامعته لك؛ وإن كان فوق رأسك، فالله مع خلقه حقيقة، وهو فوق عرشه حقيقة، ثم هذه المعية تختلف أحكامها بحسب الموارد فلما قال: ﴿ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ

---

(١) المجادلة: ٧.

(٢) تخرص: تكذب، يقال: تخرص فلان علي الباطل واخترصه أي: اختلقه وافتعله، قال أبو تمام:

تخـرصا وأحـاديـثا ملفقة ليسـت بنبـع إذا عـدت ولا غـرب.

انظر معجم ديوان الأدب: (٢/ ٤٤٩)، وتهذيب اللغة: (٧/ ٦٠)، والمثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: (٣/ ١٠٣).

مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾[١]، دل ظاهر الخطاب على أن حكم هذه المعية ومقتضاها أنه مطلع عليكم، شهيد عليكم ومهيمن عالم بكم، وهذا معنى قول السلف: إنه معهم بعلمه وهذا ظاهر الخطاب وحقيقته، وكذلك في قوله: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾[٢]، ولما قال النبي ﷺ لصاحبه في الغار: ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾[٣]، كان هذا أيضا حقا على ظاهره، ودلت الحال على أن حكم هذه المعية هنا معية الاطلاع والنصر والتأييد، وكذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوا وَّالَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾ ﴾[٤]، وكذلك قوله لموسى وهارون: ﴿ قَالَ لَا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴾[٥]، هنا المعية على ظاهرها وحكمها في هذه المواطن النصر والتأييد، وقد يدخل على صبي من يخيفه فيبكي فيشرف عليه أبوه من فوق السقف فيقول: لا تخف أنا معك، أو أنا هنا، أو أنا حاضر ونحو ذلك، ينبهه على المعية الموجبة

(١) الحديد: ٤.

(٢) المجادلة: ٧.

(٣) التوبة: ٤٠.

(٤) النحل: ١٢٨.

(٥) طه: ٤٦.

بحكم الحال دفع المكروه؛ ففرق بين معنى المعية وبين مقتضاها؛ وربما صار مقتضاها من معناها، فيختلف باختلاف المواضع، فلفظ: (المعية) قد استعمل في الكتاب والسنة في مواضع يقتضي في كل موضع أمورا لا يقتضيها في الموضع الآخر؛ فإما أن تختلف دلالتها بحسب المواضع، أو تدل على قدر مشترك بين جميع مواردها - وإن امتاز كل موضع بخاصية - فعلى التقديرين ليس مقتضاها أن تكون ذات الرب عز وجل مختلطة بالخلق حتى يقال قد صرفت عن ظاهرها)[١]. كلامه رحمه الله تعالى. وعلى هذا فلا تكون هذه الآية وما أشبهها من المتعارض مع ما يقتضيه العقل من تنزيه الله تعالى، لأنه لا يتعارض نقل صحيح مع عقل صريح. والله أعلم.

الفرع الحادي عشر: قال النبي ﷺ: (**إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قبل وجهه فلا يبصق قبل وجهه**)[٢]، فقال أهل البدع: هذا الحديث يعارض العقل، فإن العقل يفرض أن الله تعالى في العلو كما تقولونه أنتم يا أهل السنة، ثم تروون لنا هذا الحديث الذي يفيد أن الله تعالى قبل وجه

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية: (٥/ ١٠٤).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب حك البزاق باليد من المسجد، رقم: (٤٠٦)، ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن البصاق في المسجد، رقم: (٥٤٧)، ولفظهما: (**إذا كان أحدكم يصلي فلا يبصق قبل وجهه، فإن الله قبل وجهه إذا صلى**).

المصلي، والمقابلة معناها المساواة، فوجه الله تعالى قبل وجه المخلوق أي هو تلقاؤه مباشرة، فكيف هذا؟

فقال أهل السنة: كذبتم والله يأهل البدع، بل هذا الحديث لا يتعارض مع العقل، إلا إن فهم على فهم أتباع اليونان، ولكن لو فهم على مقتضى فهم أهل السنة والجماعة فإنه سيكون متفقا مع العقل، وبيان الحال أن يقال: لنا على كلامكم القبيح هذا ثلاثة أجوبة:

الأول: أن الأدلة جمعت بين العلو والمقابلة، فأدلة تثبت أن الله تعالى في العلو المطلق، وأدلة تثبت أن الله تعالى يكون قبل وجه المصلي، فحيث جمعت الأدلة بينهما علمنا أنه مما يمكن في حق الرب جل وعلا أن يكون في العلو المطلق، ويكون في نفس الوقت قبل وجه المصلي، لأن المتقرر أن الأدلة لا تجمع بين محالين، فلو كان الجمع بين العلو والمقابلة ممتنعة على الله تعالى لما نصت عليهما الأدلة، ولكنها جاءت بهذا وبهذا والأدلة لا تأتي بما يحيله العقل، كما هو المتقرر عند أهل السنة.

الثاني: أن هذا الأمر ممكن في حق المخلوق العاجز الضعيف المدبر المربوب، فإن كان يمكن الجمع بين العلو والمقابلة في حق المخلوق مع عجزه وضعفه وقلة حيلته أفيكون ممتنعا ذلك على الخالق القدير المقتدر من كل وجه؟ تالله هذا لا يكون البتة، بل لما كان هذا الأمر متصورا في حق المخلق الضعيف فالخالق قادر عليه من باب أولى، فإنك ترى الشمس أمامك مقابلة لك، وهي في العلو، فاجتمع في حق الشمس أنها قبل وجهك وهي في العلو، مع أنها مخلوقة لا تملك نفعا ولا ضرا، ولله

المثل الأعلى، فكيف يقال: هذا ممتنع في حق الخالق؟ ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾[1]، بل إن الإنسان لو أنه يناجي السماء أو القمر لكانت السماء منها ما هو قبل وجهه ولا بد، مع أنها فوق رأسه أصلا، فاجتمع في حق السماء أنها قبل وجهه، وأنها عالية على رأسه، والمهم أن الجمع بين العلو والمقابلة متصور في حق المخلوق العاجز الضعيف، فثبوتها في حق الخالق القوي القادر من كل وجه هو من باب أولى، بل من باب أوجب، وفي ذلك يقول أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى وغفر له: (وكذلك قوله ﷺ: (**إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قبل وجهه فلا يبصق قبل وجهه**) الحديث حق على ظاهره وهو سبحانه فوق العرش وهو قبل وجه المصلي؛ بل هذا الوصف يثبت للمخلوقات، فإن الإنسان لو أنه يناجي السماء أو يناجي الشمس والقمر لكانت السماء والشمس والقمر فوقه، وكانت أيضا قبل وجهه، وقد ضرب النبي ﷺ المثل بذلك - ولله المثل الأعلى- ولكن المقصود بالتمثيل بيان جواز هذا وإمكانه؛ لا تشبيه الخالق بالمخلوق فقال النبي ﷺ: (**ما منكم من أحد إلا سيرى ربه مخليا به**)، فقال له أبو رزين العقيلي: كيف يا رسول الله وهو واحد ونحن جميع؟ فقال النبي ﷺ: (**سأنبئك بمثل ذلك في آلاء الله هذا القمر كلكم يراه مخليا به وهو آية**

---

(١) النور: ١٦.

من آيات الله؛ فالله أكبر)[1]، أو كما قال النبي ﷺ، وقال: (**إنكم سترون ربكم كما ترون الشمس والقمر**) [2]، فشبه الرؤية بالرؤية وإن لم يكن المرئي مشابها للمرئي، فالمؤمنون إذا رأوا ربهم يوم القيامة وناجوه كل يراه فوقه قبل وجهه؛ كما يرى الشمس والقمر ولا منافاة أصلا، ومن كان له نصيب من المعرفة بالله والرسوخ في العلم بالله: يكون إقراره للكتاب والسنة على ما هما عليه أوكد)[3]. كلامه رحمه الله تعالى.

الجواب الثالث: سلمنا جدلا أن الجمع بين العلو والمقابلة ممتنعة في حق المخلوق العاجز الضعيف، فهل امتناعها في حق المخلوق يلزم منه امتناعها في حق الخالق جل وعلا؟ بالطبع لا، فإن صفات الخالق لا تدخل مع صفات المخلوق في قياس شمولي، ولا قياس تمثيلي، فهي

(١) رواه أحمد: (٢٦/ ١٠٥)، رقم: (١٦١٨٦)، و إسناده ضعيف لجهالة حال وكيع بن حدس، وللاختلاف في اسم أبيه في بعض الروايات، وبقية رجاله ثقات.
وأخرجه عبد الله بن أحمد في: السنة: (٢٦١-٢٥٨) عن أبيه، بهذا الإسناد، وأخرجه ابن ماجه: (١٨٠)، وابن خزيمة في التوحيد صـ: ١٧٩، والحاكم: ٤/ ٥٦٠، واللالكائي: (٨٣٨) من طريق يزيد بن هارون، بهذا الإسناد، وقال الحاكم: (صحيح الإسناد)، ووافقه الذهبي.
وأخرجه الطيالسي: (١٠٩٤) ، وأبو داود: (٤٧٣١) ، وعثمان بن سعيد الدارمي في الرد على الجهمية صـ٤٦، وابن أبي عاصم في السنة: (٤٥٩) ، وابن حبان: (٦١٤١)، والطبراني في الكبير: (١٩/ (٤٦٥)، والآجري في الشريعة صـ٢٦٢، وفي التصديق بالنظر (٣٨)، والدارقطني في الرؤية: (١٨٦) و(١٨٧) و(١٨٩) من طرق عن حماد بن سلمة به.
(٢) أخرجه البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، رقم: (٥٥٤)، ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر، رقم: (٦٣٣).
(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية: (٥/ ١٠٧).

مثلا ممتنعة في حق المخلوق فماذا يكون؟ بالله عليك ماذا يكون؟ هل صفات الله تعالى مثل صفات المخلوق حتى إذا امتنعت على المخلوق تكون ممتنعة في حق الخالق جل وعلا ـ سبحانك نعوذ بك من هذا الكلام ـ وذلك لأن اعتقاد وجود معارضة بين علو الله تعالى على عرشه ومقابلته لوجه المصلي لا تكون إلا في حق من جعل صفات الخالق كصفات المخلوق، وهذه هي البلية والطامة التي كدرت عليهم باب الأسماء والصفات، وأما أهل السنة فإنهم يصفون الله تعالى بالعلو المطلق الكامل على الوجه اللائق به، ومع ذلك يصفون الله تعالى بأنه قبل وجه المصلي على الوجه اللائق به جل وعلا، فهي مقابلة نعلم معناها، ونكل العلم بكيفيتها إلى الله تعالى، ولكن من جعلها مقابلة كمقابلة المخلوق للمخلوق فهو الذي سيشكل عليه هذا الأمر، ويبحث بعد ذلك عن الحلول لما قام في رأسه من التعارض بين النقل والعقل، ولو أنه سلم المرء وفوض الكيفية لله تعالى لما وقع فيما وقع فيه، والمهم أن التعارض الذي لَفَّقَهُ عقل هذا المفتري يجاب عنه بهذه الأجوبة المتقدمة، مع العلم الكامل القطعي المؤكد أنه لا يمكن أبدا أن يتعارض نص صحيح مع عقل صريح، والله أعلم.

الفرع الثاني عشر: من عجائب الأشاعرة أنهم لا يثبتون إلا سبع صفات فقط، وهي الحياة، والكلام، والبصر، والسمع، والإرادة، والعلم، والقدرة، ويسمونها بالصفات العقلية، وأما بقية الصفات فإنهم يحرفونها، والعلة في هذا التحريف هو أن عقولهم عجزت عن إثبات

بقية الصفات، فيقولون: إن الصفات التي أثبتناها دل عليها العقل، وأما الصفات التي نفيناها لم يدل عليها العقل، فالفعل الحادث دل على القدرة، والتخصيص دل على الإرادة، والإحكام دل على العلم، وهذه الصفات لا تقوم إلا بحي، والحي إما أن يكون سميعًا بصيرًا متكلمًا أو لا يكون، والنقص منتفٍ عن الله تعالى، فتعين أن يكون بسمع وبصر وكلام، كذا قالوا، فإن سمعت أشعريا يتبجح بهذا الكلام فاصفعه مباشرة بأربعة أجوبة:

أولها: قل له: إن إقحام العقل في باب الصفات مخالفٌ لمنهج السلف الصالح، ذلك لأن باب الصفات من الأبواب الغيبية، وما كان من باب الغيب فمبناه على الدليل الشرعي، ولم يكن من عادة السلف أن يدخلوا عقولهم في باب الغيب، فإقحام عقلك في باب الصفات مخالف لمنهج السلف، وما خالف منهج سلف الأمة فهو باطل.

ثانيًا: قل له: إن إقحام العقل في باب الصفات أصلاً مخالفٌ للعقل ذاته، ذلك لأن الله تعالى لما خلق العقل خلقه بحدودٍ وطاقاتٍ لا يتعداها ويكون تفكيره سليمًا إذا لم يتعدها، لكن إذا أُقْحم فيما لم يكن داخلاً في حدوده وطاقاته فإنه سوف يضل ويتيه، وباب الصفات من الأمور الخارجة عن حدود العقل وطاقاته، ولذلك ما ضل من ضل في باب الصفات إلا لأنهم حكموا عقولهم فيما ليس للعقل فيه مجال.

ثالثًا: قل له: هب أن العقل لم يدل على بقية الصفات فهل عدم العلم بها دليل على العدم؟ بالطبع لا، فإن العقل إذا لم يدل عليها فإن الدليل

الشرعي قد دل عليها وهو دليلٌ مستقلٌ بنفسه، بل هو عندنا أقوى من الدليل العقلي.

رابعًا: قل له: إننا لا نسلم لكم دعوى أن العقل لا يدل على ما نفيتموه من الصفات، لأن المتقرر عندنا معاشر أهل السنة والجماعة أن العقل الصريح لا ينفي ما أثبته النص الصحيح، وحيث ثبت النص ببقية الصفات التي نفيتموها فنحن نعلم قطعا أن العقل يدل عليها ولا يتعارض مع شيء منها، بل العقل السليم دل عليها إجمالاً وتفصيلاً، فأما دليله إجمالاً فإن العقل يقضي أن يكون الخالق متصفاً بصفات الكمال ونعوت الجلال التي يتميز بها عن غيره، وأن معطي الكمال في المخلوق هو الأولى به، فكل صفة كمال في المخلوق لا نقص فيها بوجه من الوجوه فالله تعالى أولى بها، فدخل في هذه الجملة كل صفات الكمال جملةً، وأما دليله التفصيلي فإن صفات الله تعالى نوعان بالنسبة لطريق الثبوت: صفاتٌ خبرية عقلية، وصفات خبرية محضة؛ فأما الصفات الخبرية المحضة فلا طريق لإثباتها بالعقل، بل يتوقف إثباتها على النقل فقط، وذلك كصفة اليدين، والاستواء، والنزول إلى السماء الدنيا، وأما الصفات الخبرية العقلية فإننا نقدر على إثباتها بالعقل، مع أن الأصل في إثباتها هو طريق النص، ولكن العقل يثبت ما أثبته النص، ونحن نريد أن نبين لهؤلاء الأغبياء كيف أن العقل في مقدرته أن يثبت ما أثبته النص، وأنه لا يتعارض مع دلالة النص، ودونك بعض الأمثلة:

فمن ذلك: صفة المحبة فإن ثواب الطائعين وإكرامهم وإدخالهم الجنة من أكبر الأدلة على أن الله تعالى أحبهم.

ومن ذلك: صفة الغضب، فإن عقاب المذنبين وإهانتهم وإدخالهم النار من أكبر الأدلة على أن الله تعالى قد غضب عليهم.

ومن ذلك: صفة الحكمة، فإن من رأى بعين العقل هذا الشرع، وعرف ما فيه من الحكم العظيمة عرف أنه من عند حكيمٍ حميد، بل الغايات المحمودة في أفعاله ومأموراته تدل على الحكمة البالغة كدلالة التخصيص على الإرادة، بل وأولى لقوة العلة الغائية.

ومن ذلك: صفة القوة، فإن من رأى السماء كيف على كبرها بنيت من غير عمدٍ نراها، ومن رأى هذه الجبال على كبرها من أرساها وجعلها أوتادًا للأرض، وأن الله تعالى هو الذي يمسكهما أن تزولا عرف حق المعرفة أن الذي خلقها قويٌّ كريم، وغير ذلك من الصفات، إذن تبين من هذا أن العقل لا يمكن أبدا أن يتناقض مع النص، بل هو متفق معه، وإن كان النص هو سيد العقل، وهو قائده والمقدم عليه، ولكن ومع ذلك فالعقل لا يتنافى مع دلالة النص، لأن المتقرر أنه لا يتعارض نص صحيح مع عقل صريح ، والله تعالى أعلى وأعلم.

الفرع الثالث عشر: عن أبي هريرة – رضي الله عنه – أن رسولَ الله ﷺ قال: (**قال الله تعالى: من عادى لي وَلِيّا، فقد آذنتُه بحرب، وما تقرَّب إليَّ عبدي بشيء أحبَّ إليَّ مِنْ أداءِ ما افترضتُ عليه، ولا يزال عبدي يتقرَّب إليَّ بالنوافل حتى أُحِبَّهُ، فإذا أحببتُهُ كُنتُ سمعَه الذي يسمع به،**

وبصرَه الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، وإن سألَني أعْطَيْتُه، وإن استَعَاذَ بي أعَذْتُه، وما تردَّدتُ عن شيء أنا فاعله، تردّدي عن نفس المؤمن، يكره الموت و أنا أكره مَساءَتَه)[(١)].

فقال أهل البدع: إن هذا الحديث يتعارض مع العقل، وذلك لأن ظاهره يفيد أن الله تعالى قد حل في هذا الولي، فصار سمعه، وبصره، ويده، ورجله، والله تعالى منزه عن هذا، فلا بد من تأويل الحديث، لأن ظاهره يتنافى مع ما يقرره العقل من وجوب تنزيه الله تعالى عن مخالطة المحدثات.

فقال أهل السنة: أبدا، فهذا الحديث لا إشكال فيه، ولكن الإشكال في عقولكم فقط، وإلا فالحديث واضح الدلالة، لا لبس فيه ولا غموض، وظاهره لا يحتاج إلى تأويل، وليس فيه ما يتنافى مع العقل في صدر ولا ورد، وبيان ذلك أن يقال: إن المتقرر في القواعد أن خير ما فسرت به السنة هو السنة، وأن النصوص يفسر بعضها بعضا، وهذا النص المذكور لو تأملته حق التأمل لتبين لك أنه لا يفيد أن ذات الله تعالى قد حلت في ذات الولي، أبدا، والله العظيم فهذا الحديث لا يفيد هذا، وإنما هو وهم توهمه أهل البدع، وإلا فإن في الحديث: (**من عادى لي وليا**) فأثبت ذات وليه بقوله: (**وليا**) وأثبت ذاته جل وعلا بقوله في الحديث: (**لي**) وأثبت ذات العدو لأوليائه بقوله: (**عدوا**) فأثبت ثلاثة، وكل واحد منهم منفصل بذاته عن الآخر، فهي ثلاث ذوات، وكلها منفصلة عن

(١) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب التواضع، رقم: (٦٥٠٢).

بعض، قال أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى: (وهذا الحديث قد يحتج به القائلون بالحلول العام، أو الاتحاد العام، أو وحدة الوجود، وقد يحتج به من يقول بالخاص من ذلك كأشباه النصارى)، والحديث حجة على الفريقين فإنه قال: (**من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب**)، فأثبت ثلاثة: وليا له، وعدوا يعادي وليه، وميز بين نفسه وبين وليه وعدو وليه)[١]. ويوضح هذا قوله ﷺ: (**وما تقرب إلي عبدي بمثل أداء ما افترضته**) فأثبت هنا ربا وعبدا، فالعبد يتقرب إلى ربه بما افترضه عليه من التعبدات، فهما ذاتان منفصلتان، ذات العبد المتقرب، وذات الرب الْمُتَقَرَّبِ إليه، قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: (ففرق بين العبد المتقرب والرب المتقرب إليه) [٢]. ويوضح هذا أكثر قوله في الحديث: (**ولا يزال عبدي**) فالعبد ذات، والرب ذات أخرى، وقوله: (**حتى أحبه**) فأثبت محبوبا منفصلا عنه، وهو هذا العبد، فالعبد المتقرب إلى الله تعالى بالنوافل محبوب لله تعالى، فأين الحلول في هذا؟ قال أبو العباس رحمه الله تعالى: (فبين أنه يحبه بعد تقربه بالنوافل والفرائض)[٣]. ويوضح هذا قوله في آخر الحديث: (**ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه**) فأثبت سائلا وهو العبد، ومعطيا وهو الرب جل وعلا، وأثبت مستعيذا وهو العبد، ومعيذا وهو الرب جل وعلا، فهما ذاتان منفصلتان، بنص

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية: (٣/ ٣٣٥).

(٢) نفس المصدر السابق ونفس الصفحة: (٣/ ٣٣٥).

(٣) نفس المصدر السابق، ونفس الصفحة.

الحديث، قال أبو العباس رحمه الله تعالى: (فجعل العبد سائلا مستعيذا والرب مسؤولا مستعاذا به)[١]، ولأنه في بعض الروايات في هذا الحديث قال: (**فبي يسمع، وبي يبصر**) [٢]، ومن اعتقد أن الله تعالى قد حل في العبد أو فهم هذا من الحديث حقيقة قوله أن الله تعالى هو الذي يسمع وهو الذي يبصر، مع أن هذا المعنى لا يفيده هذا الحديث، لأنه قال: (**فبي يسمع**)، وقال: (**وبي يبصر**) فالذي يسمع حقيقة هو العبد ولكنه يسمع بالله تعالى، والذي يبصر حقيقة هو العبد ولكنه يبصر بالله تعالى، والذي يبطش هو العبد ولكنه يبطش بالله تعالى، ولكن على قول الحلولية أن الله تعالى هو الذي يسمع وهو الذي يبصر وهو الذي يمشي وهو الذي يبطش، والرسول لم يقل هذا الكلام، وإنما قال عن ربه: (**فبي يسمع، وبي يبصر، وبي يبطش، وبي يمشي**)، ولكن أهل البدع لا يفقهون عن الشارع كلامه، قال أبو العباس رحمه الله تعالى: (ثم قال تعالى: (**فبي يسمع، وبي يبصر، وبي يبطش، وبي يمشي**)، وعلى قول هؤلاء الرب هو الذي يسمع، ويبصر، ويبطش، ويمشي، والرسول إنما

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية: (٣/ ٣٣٦).

(٢) قال الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: (٤/ ١٩١): (... أن شيخ الإسلام ابن تيمية أورد الحديث في عدة أماكن من مجموع الفتاوي: (٥/ ٥١١، و١٠/ ٥٨، و١١/ ٧٥ - ٧٦، و ١٧/ ١٣٣ - ١٣٤) من رواية البخاري بزيادة: (**فبي يسمع وبي يبصر، وبي يبطش، وبي يمشي**)، ولم أر هذه الزيادة عند البخاري ولا عند غيره ممن ذكرنا من المخرجين، وقد ذكرها الحافظ في أثناء شرحه للحديث نقلا عن الطوفي ولم يعزها لأحد.

قال: (**في**)[١]. وأما قوله في وسط الحديث: (**كنت سمعه الذي يسمع به...**)، فإن هذا جار على ما تعرفه العرب من كلامها، ومعناه التوفيق والتسديد، بمعنى: أن هؤلاء الذين أحبوا الله محبة كاملة تقربوا بما يحبه من النوافل بعد تقربهم بما يحبه من الفرائض أحبهم الله محبة كاملة حتى بلغوا ما بلغوه، وصار أحدهم يدرك بالله ويتحرك بالله بحيث أن الله يجيب مسألته ويعيذه مما استعاذ منه، فيكون العبد في كل حركاته وسكناته لله تعالى، فيحب العبد ما يحبه الله، ويبغض ما يبغضه الله، ويرضى بما يرضي الله، ويغضب لما يغضب الله، ويأمر بما يأمر الله، وينهى عما ينهى الله، ويوالي من يواليه الله، ويعادي من يعاديه الله، ويحب لله، ويبغض لله، ويعطي لله، ويمنع لله، بحيث يكون موافقاً لربه تعالى فهذا المعنى حق وهو حقيقة الإيمان وكماله، فلا يمشي إلا لتحقيق مرضاة الله تعالى، ولا يبطش إلا في مرضاة الله تعالى، ولا يبصر إلا ما يرضي الله تعالى، ولا يسمع إلا ما يرضي الله تعالى، وحقيقة ولاية الله تعالى: هي موافقته بالمحبة لما يحب والبغض لما يبغض، والرضا بما يرضى، والسخط بما يسخط، والأمر بما يأمر به، والنهي عما ينهى عنه، والموالاة لأوليائه، والمعاداة لأعدائه. أفاده أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى[٢].

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية: (٣/ ٣٣٦).

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية: (٢/ ٣٧٠).

فيكون الله تعالى في قلب العبد أي محبة الله تعالى ومحبته وهداه، وهذا من باب المثل العلمي، وليس المراد معية الذات، بل هو مثل قول النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل أنه قال: (**أنا مع عبدي ما ذكرني وتحركت بي شفتاه**)[1]، قال أبو العباس رحمه الله تعالى: (والمخلوق إذا أحب المخلوق أو عظمه أو أطاعه يعبر عنه بمثل هذا فيقول أنت في قلبي وفي فؤادي، وما زلت بين عيني، ومنه قول القائل:

مثالك في عيني وذكرك في فمي ... ومثـواك في قلبي فأين تغيـــب

وقول الآخر:

ومن عجبي أني أحـــن إليهم ... وأسأل عنهم من لقيت وهم معي

وتطلبهم عيني وهم في سوادها ... ويشتاقهم قلبي وهم بين أضلعي

ومثل هذا كثير مع علم العقلاء، أن نفس المحبوب المعظم هو في نفسه ليست ذاته في عين محبه ولا في قلبه ولكن قد يشتبه هذا بهذا حتى يظن الغالطون أن نفس المحبوب المعبود في ذات المحب العابد)[2].

والخلاصة من هذا أن هذا الحديث لا يدل على أن ذات الله تعالى قد حلت في ذات المخلوق، لا والله العظيم، هذا فهم بعيد عن الحق، بل هو كفر وردة، وهو فهم مخالف لفهم سلف الأمة، والمتقرر أن كل فهم يخالف فهم سلف الأمة وأئمتها فهو باطل، بل الحق في هذا الحديث أنه يفيد أن من اجتهد في التقرب لله تعالى بأنواع القربات فرضا ونفلا فإن

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ﴾: (٩/ ١٥٣).

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية: (٣/ ٣٣٧).

الله تعالى يحبه، فإن أحبه الله تعالى فإنه يوفقه ويسدده ويعينه ويثبته، فتكون حركات العبد الذي بلغ هذه المرتبة العالية الرفيعة وسكناته كلها بالله تعالى ولله تعالى، هذا هو معنى الحديث، وهو على هذا الفهم السليم متفق مع العقل، لأن المتقرر عندنا أنه لا يتعارض نص صحيح مع عقل صريح. والله أعلم.

الفرع الرابع عشر: قال الله تعالى عن سفينة نوح: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾(١)، ومثله قوله تعالى عن موسى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾(٢) ففهم بعض أهل البدع أن عين السفينة تجري في عين الله تعالى، وقالوا: هذا النص يفتقر إلى تأويل، لأن ظاهره لا يليق بالله تعالى، لأن العقل يفرض أن هذه الصورة لا يمكن أن تكون، إذ كيف تكون السفينة تجري بعين الله تعالى؟ هذا لا يكون، والنص الثاني أيضا يحتاج إلى تأويل إذ لا يعقل أبدا أن يتربى موسى على عين الله تعالى، هذا ظاهره مناقض للعقل.

وقد أجاب أهل السنة عن هذا الفهم بما بينه الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله تعالى بقوله: (والجواب: أن المعنى في هاتين الآيتين على ظاهر الكلام وحقيقته، لكن ما ظاهر الكلام وحقيقته هنا؟ هل يقال: إن ظاهره وحقيقته أن السفينة تجري في عين الله؟ أو أن موسى عليه

(١) القمر:١٤.

(٢) طه:٣٩.

الصلاة والسلام يربى فوق عين الله تعالى؟ أو يقال: إن ظاهره أن السفينة تجرى وعين الله ترعاها وتكلؤها، وكذلك تربية موسى تكون على عين الله تعالى يرعاه ويكلؤه بها، ولا ريب أن القول الأول باطل من وجهين:

الأول: أنه لا يقتضيه الكلام بمقتضى الخطاب العربي، والقرآن إنما نزل بلغة العرب، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾[(٢)]، ولا أحد يفهم من قول القائل: فلان يسير بعيني أن المعنى أنه يسير داخل عينه، ولا من قول القائل: فلان تخرج على عيني أن تخرجه كان وهو راكب على عينه، ولو ادعى مدع أن هذا ظاهر اللفظ في هذا الخطاب لضحك منه السفهاء فضلاً عن العقلاء.

الثاني: أن هذا ممتنع غاية الامتناع ولا يمكن لمن عرف الله وقدره حق قدره أن يفهمه في حق الله تعالى، لأن الله تعالى مستو على عرشه، وإنما أراد أنني كنت أحفظه وأرعاه إلى أن تخرج، وإنما يفهم منه أن عينيه تصحبه بالنظر والرعاية، لأن الباء هنا للمصاحبة وليست للظرفية، وهذا هو بطلان كلامهم من الناحية اللفظية.

---

(١) يوسف:٢.

(٢) الشعراء: ١٩٣-١٩٥.

أما بطلانه من الناحية المعنوية: فإن من المعلوم أن نوحاً عليه الصلاة والسلام كان في الأرض، وأنه صنع السفينة في الأرض، وجرت على الماء في الأرض كما قال الله تعالى: ﴿وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُواْ مِنْهُ﴾(١)، وقال: ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ ۝١٠ فَفَتَحْنَآ أَبْوَٰبَ ٱلسَّمَآءِ بِمَآءٍ مُّنْهَمِرٍ ۝١١ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ۝١٢ وَحَمَلْنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ ۝١٣ تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ ۝١٤﴾(٢)، ولا يمكن لأحد أن يدعي أن ظاهر اللفظ أن السفينة تجري في عين الله عز وجل، لأن ذلك ممتنع غاية الامتناع في حق الله تعالى، ولا يمكن لمن عرف الله وقدره حق قدره، وعلم أنه مستو على عرشه، بائن من خلقه، ليس حالاً في شيء من مخلوقاته، ولا شيء من مخلوقاته حالاً فيه أن يفهم من هذا اللفظ هذا المعنى الفاسد، وعلى هذا فمعنى الآية الذي هو ظاهر اللفظ أن السفينة تجري والله تعالى يكلؤها بعينه). كلامه رحمه الله تعالى(٣).

الفرع الخامس عشر: قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾(٤)، فقال أهل البدع: هذا لا يمكن أن يكون، إن هذه

---

(١) هود: ٣٨.

(٢) القمر: ١٠-١٤.

(٣) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين: (٤/ ١٦٢).

(٤) الفتح: ١٠.

الآية تحتاج إلى تأويل لأن ظاهرها يتعارض مع العقل، لأنها تفيد أن يد الله تعالى قد ماست أيدي المؤمنين واختلطت بهم، أو أنها حلت في أيديهم، والعقل يمنع هذا في حق الله تعالى تنزيها له جل وعلا عن مماسة المحدثات، وأعظم من هذا الفهم وأخطر فهم من يقول: إن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ دليل على أن الله حال في ذات الرسول ﷺ، تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا، كذا قالوا.

فقال أهل السنة رحمهم الله تعالى: إن هذا الفهم من هذه الآية فهم باطل، بل هو في حد ذاته يتنافى مع الدين والعقل والفطرة السليمة، فهي لا تدل البتة على ما قاله أهل الحلول والاتحاد العام والخاص، نعوذ بالله تعالى من هذا الفهم المنقلب على عقبيه، بل الفهم الصحيح لهذه الآية هو أن يقال: إن الله تعالى قد بعث نبيه بالهدى ودين الحق، وأمره أن يبلغ الناس رسالته، فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾[(١)]، فكان النبي ﷺ يدعو إلى الله، ويأمر الناس بتوحيد الله تعالى، وينهاهم عن الشرك به، وكان يأخذ البيعة من بعض أصحابه، وهو يأخذ هذه البيعة بأمر الله تعالى، فيأخذها لله، وبأمر الله تعالى، فهو لا يتصرف من عند نفسه، وإنما لا يتصرف في أمر الشرع إلا بمقتضى الوحي، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾[(٢)]،

(١) المائدة: ٦٧.

(٢) النجم: ٣-٤.

فلما كان يأخذ البيعة بأمر الله تعالى، وكان مقتضاها الحث والأمر بطاعة الله تعالى وتوحيده والدفاع عن رسوله، أنزل الله تعالى مبايعته لهم منزلة مبايعة الله تعالى لهم لأنها تمت بأمر الله تعالى وبإذنه جل وعلا، كما أن أمير البلد يأخذ البيعة للملك، فيقول للناس: قوموا فبايعوا أمير المؤمنين ـ مثلا ـ فيقوم الناس فيبايعونه هو، مع أن أمير المؤمنين ليس حاضرا، ولكن لما كانت هذه البيعة بإذن الملك وبأمره كانت مبايعة أميره مبايعة له، ومبايعة أميره للناس منزلة منزلة مبايعة الملك للناس، وهذا أمر ظاهر لا يحتاج إلى تأويل، فقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾[1]، هو كقوله: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾[2]، لأن الرسول لا يأمر إلا بما فيه طاعة لله تعالى، وكقول النبي ﷺ: (**من أطاع أميره فقد أطاعني، ومن أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصى أميره فقد عصاني، ومن عصاني فقد عصى الله**)[3]، فمن أطاع الرسول فقد أطاع الله، ومن

---

(١) الفتح: ١٠.

(٢) النساء: ٨٠.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الأحكام، باب قول الله تعالى: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ رقم: (٧١٣٧)، ومسلم في الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية. . رقم: (١٨٣٥)، بلفظ: (**من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع أميري فقد أطاعني، ومن عصى أميري فقد عصاني**).

عصى الرسول فقد عصى الله، ومن بايع الرسول فقد بايع الله، فما الفرق بين هذا التعبير وهذا التعبير؟

الجواب: لا فرق، قال أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى: (ومعلوم أن يد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كانت مع أيديهم، كانوا يصافحونه ويصفقون على يده في البيعة، فعلم أن يد الله التي فوق أيديهم ليست هي يد النبي ﷺ، ولكن الرسول عبد الله ورسوله، فبايعهم عن الله وعاهدهم وعاقدهم عن الله، فالذين بايعوه بايعوا الله الذي أرسله وأمره ببيعتهم، ألا ترى أن كل من وكل شخصاً بعقد مع الوكيل كان ذلك عقداً مع الموكل، ومن وكل نائباً له في معاهدة قوم فعاهدهم عن مستنيبه كانوا معاهدين لمستنيبه، ومن وكل رجلاً في نكاح، أو تزوج كان الموكل هو الزوج الذي وقع له العقد)[1]. وقال رحمه الله تعالى: (إن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ لم يرد به إنك أنت الله، وإنما إنك أنت رسول الله، ومبلغ أمره ونهيه، فمن بايعك فقد بايع الله، كما أن من أطاعك فقد أطاع الله، ولم يرد بذلك أن الرسول هو الله، ولكن الرسول أمر بما أمر الله به، فمن أطاعه فقد أطاع الله كما قال النبي ﷺ: (**من أطاعني فقد أطاع الله، ومن أطاع أميري فقد أطاعني، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن عصى أميري فقد**

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية: (٢/ ٣٣٤).

عصاني)[(١)]، ومعلوم أن أميره ليس هو إياه، ومن ظن في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ أن المراد به أن فعلك هو فعل الله، أو المراد أن الله حال فيك ونحو ذلك فهو مع جهله وضلاله، بل كفره وإلحاده قد سلب الرسول خاصيته وجعله مثل غيره، وذلك أنه لو كان المراد أنه خالق لفعلك لكان هنا قدر مشترك بينه وبين سائر الخلق، وكان من بايع أبا جهل فقد بايع الله، ومن بايع مسيلمة فقد بايع الله، ومن بايع قادة الأحزاب فقد بايع الله، وعلى هذا التقدير فالمبايع هو الله أيضاً، فيكون الله قد بايع الله، إذ الله خالق لهذا ولهذا، وكذلك إذا قيل بمذهب أهل الحلول والوحدة والاتحاد فإنه عام عندهم في هذا وهذا، فيكون الله قد بايع الله، وهذا يقوله كثير من شيوخ هؤلاء الحلولية حتى إن أحدهم إذا أمر بقتال العدو يقول أقاتل الله؟ ما أقدر أن أقاتل الله ونحو هذا الكلام الذي سمعناه من شيوخهم، وبينا فساده لهم، وضلالهم غير مرة، وأما الحلول الخاص فليس هو قول هؤلاء، بل هو قول النصارى ومن وافقهم من الغالية وهو باطل أيضاً، فإن الله سبحانه وتعالى قال له: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾[(٢)]، وقال: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأحكام، باب قول الله تعالى: ﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ رقم: (٧١٣٧)، ومسلم في الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، رقم: (١٨٣٥).

(٢) آل عمران: ١٢٨.

﴿يَدْعُوهُ﴾[(١)]، وقال: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾[(٢)]، وقال: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾[(٣)] وقال: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾ وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً يَأْخُذُونَهَا ۗ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾[(٤)]، فالآية ولله الحمد والمنة لا إشكال فيها، ولكن عقول أهل البدع هي التي فيها إشكال، وأما على مقتضى الفهم الصحيح السليم فإنه لا يكون بين الآية والعقل مطلقا تعارض ولله الحمد والمنة، لأنه لا يمكن البتة أن يتعارض نص صحيح مع عقل صريح، والله أعلم.

الفرع السادس عشر: قال الله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾[(٥)]، فقال بعض الناس: إن هذه الآية تتنافى مع العقل، لأن ظاهرها يفيد أن الذي رمى حقيقة هو الله تعالى، فيدل هذا أن الله حال في ذاته النبي ﷺ، فلا بد من التأويل حتى تتفق مع ما يقتضيه العقل من تنزيه الله تعالى عن ما لا يليق.

---

(١) الجن: ١٩.

(٢) الإسراء: ١.

(٣) البقرة: ٢٣.

(٤) الفتح: ١٨-١٩.

(٥) الأنفال: ١٧.

فقال أهل السنة: إنكم أتيتم من جهلكم باللغة، والحق الحقيق بالقبول هو أن الآية حق على ظاهرها، ولكن الشأن في الفهم السليم عند النظر في النصوص، قال أبو العباس رحمه الله تعالى: (إن قوله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ لم يرد به إن فعل العبد هو فعل الله تعالى كما تظنه طائفة من الغالطين، فإن ذلك لو كان صحيحاً لكان ينبغي أن يقال لكل أحد حتى يقال للماشي: ما مشيت إذ مشيت ولكن الله مشى، ويقال للراكب: وما ركبت إذ ركبت ولكن الله ركب، ويقال للمتكلم: ما تكلمت إذ تكلمت ولكن الله تكلم، ويقال مثل ذلك للآكل والشارب والصائم والمصلي ونحو ذلك، وطرد ذلك يستلزم أن يقال للكافر ما كفرت إذ كفرت ولكن الله كفر، ويقال للكاذب ما كذبت إذ كذبت ولكن الله كذب، ومن قال مثل هذا فهو ملحد خارج عن العقل والدين، ولكن معنى الآية أن النبي ﷺ يوم بدر رماهم ولم يكن في قدرته أن يوصل الرمي إلى جميعهم، فإنه إذا رماهم بالتراب وقال: شاهت الوجوه، ولم يكن في قدرته أن يوصل ذلك إليهم كلهم، فالله تعالى أوصل ذلك الرمي إليهم بقدرته، يقول: وما أوصلت إذ خذفت ولكن الله أوصل، فالرمي الذي أثبته له ليس هو الرمي الذي نفاه عنه، وهو الإيصال والتبليغ، وأثبت له الخذف والإلقاء، وكذلك إذا رمى سهماً فأوصلها بقدرته)[1]. وقال رحمه الله تعالى: (والله تعالى يقول:

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية: (١/ ٩٦).

﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ لأن النبي ﷺ أخذ حفنة من تراب أو غيره فرمى بها المشركين، فأصابت عيونهم، وهزمهم الله تعالى بها، ولم يكن في قدرة النبي ﷺ ذلك، بل الله تعالى أوصل ذلك إليهم، والرمي له طرفان: خذف بالمرمي، ووصول إلى العدو ونكاية فيهم، والنبي ﷺ فعل الأول، والله فعل الثاني، والمعنى: ما أوصلت الرمي إذ خذفته، ولكن الله أوصله وهزمهم به، فالذي أثبته الله لنبيه غير الذي نفاه عنه، وقد أثبت له رميا بقوله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ﴾، ونفي عنه رميا بقوله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ﴾ وكان هذا غير هذا لئلا يتناقض الكلام)[(١)].

فيكون معنى الآية: وما أوصلت إذ خذفتهم بحفنة التراب، فخذف التراب نحوهم هو رمي النبي ﷺ، ووصول التراب إليهم ونكايته فيهم هو رمي الله تعالى، فالنبي رمى، والله تعالى أوصل رميته إليهم، وعلى هذا فلا يكون بين الآية وبين العقل أي نوع من التعارض، لأنه لا يمكن أن يتعارض نص صحيح مع عقل صريح.

الفرع السابع عشر: يقول النبي ﷺ في الحديث القدسي فيما يرويه عن ربه عز وجل أنه قال: (**وما تردَّدتُ عن شيء أنا فاعله، تردّدي عن نفس المؤمن، يكره الموت و أنا أكره مَساءَته**)[(٢)]. فقالوا: هذا الحديث يحتاج إلى تأويل، لأن ظاهره يفيد أن الله تعالى يتردد، والله تعالى له الأمر كله

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية: (٢/ ٣٧٥).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب التواضع، رقم: (٦٥٠٢).

وهو الحكيم العليم، فهو العالم بالأمر قبل كونه، والتردد مبناه على الجهل بالعواقب، فكيف يوصف الله تعالى بالتردد، والتردد مبناه على الجهل بالعاقبة، والعقل يفرض أن الله تعالى هو العلم بكل شيء، فصار ظاهر هذا الحديث يحتاج إلى تأويل.

فقال أهل الحق: أبدا، بل الحديث حق، وظاهره حق، ولا يحتاج إلى تأويل، بل عقولكم هي التي تحتاج إلى تعديل، لأنكم فهمتم أن التردد المضاف إلى الله تعالى هو بعينه التردد المضاف إلى المخلوقين، وتلك هي بليتكم في كل ما حرفتموه من الصفات، إنما هو فرار مما قام في عقولكم من محذور تمثيل الله تعالى بخلقه، وبيان الحال أن يقال: إن أصل التردد هو تعارض إرادتين، وهذا معناه في اللغة، لأننا قلنا سابقا أن أهل السنة والجماعة يعلمون معاني الصفات، فالتردد تعارض بين إرادتين، فالله تعالى يريد كونا أن يقبض نفس عبده المؤمن، والمؤمن يكره الموت، والله تعالى يحب ما يحب عبده المؤمن، ويكره ما يكرهه عبده المؤمن، والمؤمن يكره الموت، فالله تعالى يكره له الموت، ولكن الله تعالى قد قضى بأنه لا بد وأن يموت، فلا بد من الموت قضاء جازما على كل ذي روح من الله تعالى، والعبد يكره الموت، والله تعالى لا يريد مساءته عبده المؤمن لأنه قال: (**وأنا أكره مساءته**) أي لا أريد أن أوصل له أمرا يسوؤه، ولكن لا بد له منه، فهذا هو معنى التردد المضاف إلى الله تعالى، فالأمر ليس مرده إلى الجهل بالعواقب ولا غير ذلك مما يتفوَّه به أهل البدع، وإنما الأمر مرده إلى تعارض أرادتين: إرادة الموت للعبد المؤمن، وكراهية مساءة

عبده المؤمن، فتعارض هاتين الإرادتين سماها الشارع ترددا، قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: (فبين سبحانه أنه يتردد لأن التردد تعارض إرادتين وهو سبحانه يحب ما يحب عبده ويكره ما يكرهه، وهو يكره الموت فهو يكرهه كما قال: (**وأنا أكره مساءته**) وهو سبحانه قد قضى بالموت فهو يريد أن يموت فسمى ذلك تردداً، ثم بين أنه لا بد من وقوع ذلك)[1].

فالتردد المضاف إلى الله تعالى له معنى وله كيفية، فأما معناه فهو ما ذكرته من تعارض الإرادتين، وأما كيفيته فالأمر فيه إلى الله تعالى، فنحن نؤمن به من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، بل هذا الحديث فيه إثبات كمال محبة الله تعالى لعباده المؤمنين، وأنه رحيم بهم ورفيق بهم، وأنه لا يريد وصول السوء لهم، وأنه يحميهم وينصرهم ويعينهم، فالحديث ليس فيه إلا وصف الله تعالى بأوصاف الكمال، ولكن أهل البدع أبوا إلا تحريفه لأنهم فهموا منه فهما فاسدا، وأما أهل السنة فما قام في عقولهم عند سماعه إلا المعاني الطيبة اللائقة بالله تعالى، ولم يتعارض مع عقولهم الزكية، وأفهامهم السليمة لأنه لا يتعارض نقل صحيح مع عقل صريح. والله أعلم.

الفرع الثامن عشر: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: قال الله تعالى: (**أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه حين يذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منه، وإن تقرب إلي شبرا تقربت إليه ذراعا، وإن تقرب إلي ذراعا تقربت إليه باعا، وإن أتاني يمشي**

(١) مجموع الفتاوى: (١٠/ ٥٨).

أتيته هرولة)[١]، فقالوا: الهرولة والمشي من جملة ما لا يقر العقل وصف الله تعالى بها، فيكون الحديث مفتقرا إلى تأويل، ويكون تأويله على أن سرعتي في الإضافة تكون على سرعة عبدي في الإجابة، كذا قالوا، فظاهر الحديث عندهم يتعارض مع العقل.

فقال أهل السنة رحمهم الله تعالى: إن هذا الحديث حق على ظاهره، وظاهره لا يتعارض إلا مع عقول أهل البدع الذين يمثلون صفات الله تعالى بصفات خلقه، وأما على فهم السلف ممن يقدرون الله تعالى حق قدره فإنه لا يتعارض هذا النص مع عقولهم، قال أبو العباس رحمه الله تعالى: (وأما دنوه نفسه وتقربه من بعض عباده، فهذا يثبته من يثبت قيام الأفعال الاختيارية بنفسه، ومجيئه يوم القيامة ونزوله واستواؤه على العرش، وهذا مذهب أئمة السلف، وأئمة الإسلام المشهورين، وأهل الحديث، والنقل عنهم بذلك متواتر)[٢]. وعلى هذا فنحن نؤمن بأن من صفات الله تعالى المشي، ومن صفات الله تعالى القرب من عباده، ومن صفاته تعالى الهرولة، ولمن لا بد وأن يقرن هذا الإثبات بجمل من القواعد المهمة أقول:

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥ﴾، رقم: (٧٤٠٥)، ومسلم في الذكر والدعاء والتوبة، باب الحث على ذكر الله تعالى رقم: (٢٦٧٥)، وباب فضل الذكر والدعاء والتقرب إلى الله تعالى رقم: (٢٦٧٥)، وفي التوبة باب الحض على التوبة والفرح بها رقم: (٢٦٧٥).

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية: (٥/ ٤٦٦).

الأولى: أن الصفة تختلف باختلاف الموصوف بها، أي تختلف باختلاف من أضيفت إليه، فالهرولة والتقرب والمشي في هذا الحديث مضاف إلى الله تعالى، فيكون لائقا به عز وجل.

الثانية: الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات، فللمخلوق هرولة ومشي، ولله تعالى هرولة ومشي، فالأسماء متفقة، ولكن هذا الاتفاق لا يستلزم الاتفاق في كيفية الهرولة، فكم وكم من الأشياء التي اتفقت في أسمائها ولكنها تختلف في صفاتها، وقد شرحنا هذه القاعدة سابقا.

الثالثة: الاتفاق في الاسم الكلي العام لا يستلزم الاتفاق بعد التقييد والتخصيص والإضافة، بمعنى أن الهرولة والمشي من غير إضافة إلى الخالق ولا إلى المخلوق هي اسم عام مطلق كلي، لا وجود له في الخارج، أي في خارج الذهن، لأن الوجود خارج الذهن هو الوجود المقيد، وأما الوجود المطلق فإنه لا حقيقة له عند التحصيل، وإنما يرجع إلى وجود في الأذهان يمتنع تحققه في الأعيان كما قاله ابن تيمية في التدمرية(١)، فهرولة الله تعالى ومشيه وهرولة المخلوق ومشيه وإن اتفقت في الاسم الكلي العام المطلق فإن هذا الاتفاق ينتهي بعد إضافة الهرولة لكل منهما، فلا يكون بينهما بعد التقييد والإضافة والتخصيص أي مماثلة، بل يكون لمل منهما هرولته ومشيه الذي يخصه.

---

(١) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع صـ: ١٥.

الرابعة: القول في الصفات كالقول في الذات، بمعنى أننا لا يمكن أن نعرف كيفية الصفة إلا إن علمنا أصلا كيفية الذات، فأما الذات التي لا نعرف كيفيتها فإنه من باب أولى أن لا نعلم كيفية صفاته، فالهرولة والمشي في هذا الحديث مضاف إلى ذات الله تعالى، ونحن لا نعلم كيف الله تعالى في ذاته، فإن كنا لا نعلم كيف الله تعالى في ذاته فإنه من باب أولى أن لا نعلم كيف هو في مشيه وهرولته، ولذلك قال أهل السنة: إذا قال لك الجهمي: كيف استوى الله تعالى على عرشه؟ فقل له: أخبرني أنت كيف هو في ذاته؟ فإن قال: لا أعلم كيف هو في ذاته، فقل له: وأنا لا أعلم كذلك كيف هو في استوائه، لأن العلم بكيفية الصفة فرع عن العلم بكيفية ذات الموصوف بها، فإذا كنا لا نعرف كيف هو في ذاته فكيف نعلم إذن كيف هو في صفاته؟ هذا لا يكون.

الخامسة: أهل السنة يعلمون المعنى ويكلون علم الكيفية لله تعالى، فالهرولة والمشي المضاف إلى الله تعالى نعلم معناه، ولكن هذا العلم على حدود ما هو مقرر عندنا في لسان العرب، وأما كيفية هرولة الله تعالى ومشيه فإنه لا يعلم بها إلا الله تعالى، فلا ندخل في هذا الباب متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا، والله تعالى أعلم بنفسه وأصدق حديثا من خلقه، وليس كمثله شيء في جميع نعوته، فله هرولة على ما يليق بجلاله وعظمته، وله مشي على ما يليق بجلاله وعظمته، وبه تعلم أن الحديث متفق مع العقل، لأن إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه بمقتضى كلامه هو مقتضى العقل، وأما تحريف الكلم عن مواضعه وتحميل كلام الله تعالى ما لا يحتمل من المعاني

الغريبة على لغة العرب وفهم السلف فهذا هو عين معارضة العقل، وأما من قال بما قال النص، ووقف عند حدود النص، وتعامل مع النصوص على ضوء القواعد المقررة في مذهب أهل السنة فإنه هو العاقل الذي قال بمقتضى العقل والنص، فمن فهم هذا النص على مقتضى هذه القواعد استراح وأراح، وأما من لم يفهم من الهرولة والمشي إلا ما يفهمه من هرولة المخلوق ومشيه، فهذا الفهم سيجره إلى الوقوع في حفر التأويل ومخازي التعطيل والتحريف، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، ولا نريد الإطالة في التفريع، ولكن المهم عندنا أن تخرج من هذا بتقرير هذه القاعدة الطيبة، وهي أنه لا يمكن أبدا أن يتعارض العقل السليم الصريح مع النص الصريح، والله يتولانا وإياك، وهو أعلى وأعلم.

القاعدة الثالثة:

(كل فهم يخالف فهم سلف الأمة في العقيدة والعمل فإنه باطل)

والكلام عليها في مسائل:

المسألة الأولى: شرح أفرادها فأقول: قوله: (كل) هذه صيغة من صيغ العموم، والعموم هنا مقصود، وهي قضية كلية عامة لا يشذ عنها شيء، وعمومها غير مخصوص، ولا يدخله الخصوص أبدا، بل عمومها من العموم المحفوظ، الذي لا نرضى أن يدخله أي نوع من أنواع التخصيص، قوله: (فهم) الفهم هنا هو الإدراك، وهو ما تقرر في النفس من العلوم، قال ابن منظور في اللسان: (الفهم معرفتك الشيء بالقلب) ويأتي بمعنى العلم بالشيء، وتعقله، والفقه فيه، وقوله: (يخالف) أي يناقض ويصادم،

قوله: (فهم السلف) أي ما أدركه السلف وعرفوه وقرروه، والسلف: لفظ يطلق ويراد به معنيان: سلف الزمان، وسلف المعتقد، وسلف الزمان: هم الصحابة والتابعون وتابعوهم، أي أهل القرون المفضلة، والذين وردت الأحاديث المتواترة بمدحهم في قوله ﷺ: (**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**)[١]، وهم السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان من الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه ونعني بسلف المعتقد: أي من كان على مثل ما كان عليه النبي ﷺ وصحابته الكرام، ومن تبعهم بإحسان من أهل القرون المفضلة في العقيدة والعمل، وهم الفرقة الناجية، والطائفة المنصورة، وأهل الحديث، وخيار الأمة قولا وعملا، وهم الجماعة الأولى، لا حرمنا الله بركة علومهم، ولا فهمهم، ولا متابعتهم في القول والعمل، قوله: (في العقيدة) أي في الأمور العقدية التي قرروها وجعلوها منهجا تسير الأمة عليه، وصراطا مستقيما مستمدا من الكتاب والسنة، والعقيدة: في اللغة مأخوذة من عقد الشيء وشده وإحكامه، وفي الاصطلاح: هي الأمور الخبرية الغيبية التي ورد بها الدليل الشرعي الصحيح الصريح مما يجب الإيمان به. وقوله: (والعمل) أي الأمور العملية، ونعني بها تلك الأمور العملية التي وقع اتفاق السلف عليها، حتى صارت كأنها من مسائل الاعتقاد، كما سترى مثاله إن شاء الله تعالى، قوله: (فباطل) أي لا قيمة له، ولا اعتداد به، ولا يجوز القول به، ولا اعتقاده، ولا الالتفات إليه، ولا اعتباره شيئا، فكل عقيدة لا يعرفها

---

(١) تقدم تخريجه.

سلف الأمة فهي عقيدة باطلة، وكل فهم محدث لا يعرفه السلف فهو باطل، وكل سؤال في أمر الاعتقاد لا يؤثر عن السلف فهو باطل، وجعلوا الفهوم المخالفة لفهم السلف من جملة المحدثات المنكرة، والبدع القبيحة، التي تدخل في عموم قوله ﷺ: (**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**) [(١)]، ولمسلم: (**من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد**) [(٢)]، ولأحمد: (**من صنع أمرا على غير أمرنا فهو مردود**) [(٣)]، وبنوا دعوتهم على الكتاب والسنة وفهم سلف الأمة، وقرروا أنه لا يمكن الانتفاع بالكتاب والسنة الانتفاع الحقيقي المثمر إلا إن أخذ عن فهم سلف الأمة، وجعلوا من جملة البدع: الابتداع في الفهم، فمن فهم في مسائل العقيدة فهما يخالف فهم السلف في هذه المسألة فقد أحدث في الدين، وابتدع، وجعلوا متابعة السلف في مسائل العقيدة والعمل أصلا من أصولهم، ومنهجا من أوليات مناهجهم، وقرروا أن مسائل العقيدة قد تم تقريرها، وأكمل بنيانها، فلا زيادة فيها ولا نقص، وقرروا أن الأهواء تابعة للحق لا متبوعة، وقرروا أن لا مدخل للعقل الضعيف العاجز في تقرير مسائل الاعتقاد ابتداء، ولكنه تابع للدليل وعبد له، وقرروا أن كل إحداث في الدين فهو رد، وأن كل بدعة في الدين فهي ضلالة، وليست بهدى، وأن العقيدة لا تؤخذ إلا من الكتاب والسنة على فهم سلف الأمة، وجعلوا من جملة الأدلة التي

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب نقض الأحكام الباطلة: (١٧١٨).

(٣) مسند أحمد: (٤٠/ ٥٠٧)، رقم: (٢٤٤٥٠).

يعرف بها بطلان القول أو العمل أنه مخالف لمنهج السلف، فيقولون: هذا الفهم باطل، لأنه مخالف لفهم السلف، فصار اتباع السلف في فهمهم أصل من أصول أهل السنة والجماعة، يقررونه فيما كتبوه من مسائل الاعتقاد، بل يجعلونه من أوائل الأصول، ولذلك قال بعض أهل العلم: لذلك كان من أهم ما يميز عقيدة أهل السنة والجماعة ما يسمى بمنهج التلقي، فهم يعتمدون في تلقي الأحكام الشرعية على القرآن والسنة والإجماع والقياس، وغيرها من الأدلة التي يذكرها كل من تكلم في علم أصول الفقه، ويعتمدون في الفهم على فهم السلف الصالح للنصوص. وقال بعضهم: وأصل العمل بالسنة إنما هو بما ثبت منها على طريقة أهل الحديث، لا أهل البدع. وقال بعضهم: (منهج أهل السُّنَّة والجماعة في العقيدة: اتِّباعُ الكتاب والسُّنةَّ على فهم السلف الصالح عقيدةُ أهل السُّنَّة والجماعة مبنيَّةٌ على الدليل من كتاب الله عزَّ وجلَّ وسُنَّة رسوله وما كان عليه الصحابة الكرام رضي الله عنهم وأرضاهم)، وقال ابن القيم رحمه الله تعالى في اجتماع الجيوش الإسلامية: (وقال مالك: لا نصلي خلف المبتدع منهم، إلا أن نخافه فنصلي واختلف في الإعادة، ولا بأس بقتال من دافعك من الخوارج واللصوص من المسلمين، وأهل الذمة عن نفسك ومالك، والتسليم للمسلمين لا تعارض برأي ولا تدافع بقياس، وما تأوله منها السلف الصالح تأولناه، وما عملوا به عملناه، وما تركوه تركناه، ويسعنا أن نمسك

عما أمسكوا، ونتبعهم فيما بينوا، ونقتدي بهم فيما استنبطوه ورأوه في الحوادث، ولا نخرج من جماعتهم فيما اختلفوا فيه وفي تأويله)[١].

وقال أيضا في الكتاب المذكور: (قال مالك: قال عمر بن عبد العزيز: سنّ رسولُ اللّه ﷺ وولاة الأمر من بعده سنناً الأخذ بها تصديق لكتاب الله تعالى، واستكمال لطاعته، وقوة على دين اللّه تعالى، ليس لأحد تبديلها ولا تغييرها، ولا النظر فيما خالفها، من اهتدى بها هُدي، ومن استنصر بها نُصِرَ، ومن تركها واتبع غير سبيل المؤمنين ولاّه اللَّهُ ما تولّى وأصلاه جهنم وساءت مصيراً)[٢].

وقال الحاكم على تفسير الإمام أحمد رحمه الله تعالى للطائفة المنصورة أنهم أهل الحديث، قال: (لقد أحسن أحمد بن حنبل في تفسير هذا الخبر أن الطائفة المنصورة التي يُرفع الخذلان عنهم إلى قيام الساعة هم أصحاب الحديث، ومن أحق بهذا التأويل من قوم سلكوا محجة الصالحين، واتبعوا آثار السلف من الماضين، ومنعوا أهل البدع والمخالفين بسنن رسول الله ﷺ وعلى آله أجمعين) [٣].

وقال ابن تيمية رحمه الله تعالى: (ثُمَّ مِنْ طَرِيقَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ اتِّبَاعُ آثَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَاتِّبَاعُ سَبِيلِ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَاتِّبَاعُ وَصِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَيْثُ قَالَ: (**عَلَيْكُمْ**

---

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم: (٢/ ١٥٥).

(٢) اجتماع الجيوش الإسلامية: (٢/ ١٥٥).

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم صـ: ٢.

بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ) [١].

وَيَعْلَمُونَ أَنَّ أَصْدَقَ الْكَلَامِ كَلَامُ اللَّهِ وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَيُؤْثِرُونَ كَلَامَ اللَّهِ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ كَلَامِ أَصْنَافِ النَّاسِ، وَيُقَدِّمُونَ هَدْيَ مُحَمَّدٍ ﷺ عَلَى هَدْيِ كُلِّ أَحَدٍ)[٢].

ومن المأثور في كتب أهل السنة عن أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز رحمه الله تعالى أنه قال: (أما بعد: فإني أوصيكم بتقوى الله، والاقتصاد في أمره، واتباع سنة نبيه ﷺ، وترك ما أحدث المحدثون مما قد جرت سنته، وكفوا مؤنته، فعليكم بلزوم السنة، فإن السنة إنما سنها من قد عرف ما في خلافها من الخطأ والزلل، والحمق والتعمق، فارض لنفسك بما يرضى به القوم لأنفسهم، فإنهم عن علم وقفوا، وببصر نافذ كفوا، ولهم كانوا على كشف الأمور أقوى بفضل لو كان فيه أجر فلئن قلتم: أمر حدث بعدهم، ما أحدثه بعدهم إلا من اتبع غير سنتهم، ورغب بنفسه عنهم، إنهم لهم السابقون، فقد تكلموا فيه بما يكفي، ووصفوا منه ما يشفي، فما دونهم

---

(١) رواه أبو داود في السنة، باب لزوم السنة، رقم (٤٦٠٧)، والترمذي في العلم رقم: (٢٦٧٨): باب ١٦، وإسناده صحيح، وأخرجه أحمد في المسند: (٤/ ١٢٦، ١٢٧)، وابن ماجه في المقدمة رقم: (٤٢) باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين.

(٢) العقيدة الواسطية: اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة أهل السنة والجماعة صـ: ١٢٧.

مقصر، وما فوقهم محسر، لقد قصر عنهم آخرون فضلوا، وإنهم بين ذلك لعلى هدى مستقيم)[(١)].

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: (اتبعوا ولا تبتدعوا؛ فقد كفيتم) [(٢)]. والأقوال في هذا المضمار كثيرة جدا، سأذكرها إن شاء الله تعالى في التدليل على القاعدة، والمهم أن تعلم أن اعتماد فهم السلف من الأصول المقررة عند أهل السنة والجماعة، والأدلة على هذه القاعدة كثيرة جدا:

من الأدلة على ذلك: قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾[(٣)]، قال الشيخ ابن سعدي رحمه الله تعالى: (وقد استدل بهذه الآية الكريمة على أن إجماع هذه الأمة حجة وأنها معصومة من الخطأ ووجه ذلك: أن الله توعد من خالف سبيل المؤمنين بالخذلان والنار، و﴿سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ مفرد مضاف يشمل سائر ما المؤمنون عليه من العقائد والأعمال، فإذا اتفقوا على إيجاب شيء أو استحبابه، أو تحريمه أو كراهته،

---

(١) رواه الآجري في الشريعة، باب سيرة عمر بن عبد العزيز رحمه الله، رقم: (٥٢٩).

(٢) رواه الدارمي في سننه، كتاب العلم، باب في كراهية أخذ الرأي، رقم: (٢١١)، وابن وضاح في البدع: (١/ ٣٦)، رقم: (١١)، ووالآجري في الشريعة: (١/ ٤٩٠)، رقم: (١٥٥).

(٣) النساء: ١١٥.

أو إباحته فهذا سبيلهم، فمن خالفهم في شيء من ذلك بعد انعقاد إجماعهم عليه، فقد اتبع غير سبيلهم)(١).

وقال أبو العباس رحمه الله تعالى: (قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾، وَقَدْ شَهِدَ اللَّهُ لِأَصْحَابِ نَبِيِّهِ ﷺ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ بِالْإِيمَانِ، فَعُلِمَ قَطْعًا أَنَّهُمْ الْمُرَادُ بِالْآيَةِ الْكَرِيمَةِ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾(٢)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيۡهِمۡ وَأَثَٰبَهُمۡ فَتۡحٗا قَرِيبٗا﴾(٣)، فَحَيْثُ تَقَرَّرَ أَنَّ مَن اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِهِمْ وَلَّاهُ اللَّهُ مَا تَوَلَّى وَأَصْلَاهُ جَهَنَّمَ، فَمَنْ سَبِيلُهُمْ فِي الِاعْتِقَادِ: الْإِيمَانُ بِصِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَسْمَائِهِ الَّتِي وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ، وَسَمَّى بِهَا نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ وَتَنْزِيلِهِ، أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَيْهَا وَلَا نَقْصٍ مِنْهَا، وَلَا تَجَاوُزٍ لَهَا، وَلَا تَفْسِيرٍ لَهَا وَلَا تَأْوِيلٍ لَهَا بِمَا يُخَالِفُ ظَاهِرَهَا، وَلَا تَشْبِيهٍ لَهَا بِصِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ؛ وَلَا سِمَاتِ المحدثين بَلْ أَمَرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ وَرَدُّوا

(١) تفسير السعدي صـ: ٢٠٣.

(٢) التوبة: ١٠٠.

(٣) الفتح: ١٨.

عِلْمَهَا إِلَى قَائِلِهَا؛ وَمَعْنَاهَا إِلَى الْمُتَكَلِّمِ بِهَا)[١]. فانظر كيف جعل المراد بالآية الصحابة رضوان الله عليهم.

وقال رحمه الله تعالى: (وَكَذَلِكَ قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾، فَإِنَّهُمَا مُتَلَازِمَان؛ فَكُلُّ مَنْ شَاقَّ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى فَقَد اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ وَكُلُّ مَنْ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ فَقَدْ شَاقَّ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى، فَإِنْ كَانَ يَظُنُّ أَنَّهُ مُتَّبِعٌ سَبِيلَ الْمُؤْمِنِينَ وَهُوَ مُخْطِئٌ؛ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ ظَنَّ أَنَّهُ مُتَّبِعٌ لِلرَّسُول وَهُوَ مُخْطِئٌ، وَهَذِهِ (الْآيَةُ) تَدُلُّ عَلَى أَنَّ إجْمَاعَ الْمُؤْمِنِينَ حُجَّةٌ مِنْ جِهَةِ أَنَّ مُخَالَفَتَهُمْ مُسْتَلْزِمَةٌ لِمُخَالَفَةِ الرَّسُول، وَأَنَّ كُلَّ مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِيهِ نَصٌّ عَنْ الرَّسُول؛ فَكُلُّ مَسْأَلَةٍ يُقْطَعُ فِيهَا بِالْإِجْمَاعِ وَبِانْتِفَاءِ الْمُنَازِعِ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ؛ فَإِنَّهَا مِمَّا بَيَّنَ اللَّهُ فِيهِ الْهُدَى)[٢]. ومن المعلوم لدى أهل العلم أن جمهور مسائل الاعتقاد مما هو متفق عليه بين أهل السنة رحمهم الله تعالى، وقد استدل عمر بن عبدالعزيز رحمه الله تعالى بهذه الآية على وجوب اتباع سبيل أصحاب محمد ﷺ، وقد استدل الجمع الكثير الغفير من أهل السنة رحمهم الله تعالى على بطلان كثير من المعتقدات والأقوال والأعمال بأنها مخالفة لسبيل المؤمنين، والذين هم الصحابة في المقام الأول،

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية: (٤/ ٢).

(٢) مجموع الفتاوى: (٧/ ٣٩).

والتابعون وتابعوهم بإحسان، مما يفيد أن أهل العلم متفقون إن شاء الله تعالى على أن الآية يراد بها السلف الأوائل، وأزيد الأمر إيضاحا فأقول: لقد تقرر في الأصول أن ذم الفعل يستفاد منه التحريم(١)، وتقرر أن الوعيد على الفعل يستفاد منه التحريم(٢)، فلما توعد الله تعالى مخالف سبيل المؤمنين بالنار، أفاد ذلك أن متابعة سبيلهم من الواجبات المتحتمات، لأن المتقرر أن النهي عن الشيء أمر بضده من جهة المعنى، والنهي عن مخالفة سبيلهم يتضمن الأمر باتباع سبيلهم، واتباعهم يكون باعتماد ما اعتمدوه وأجمعوا عليه من القول والعمل، ومن المعلوم أن الأقوال والأعمال إنما تصدر عن فهم، ومتابعتهم في أقوالهم واعتقاداتهم تتضمن متابعتهم في فهمهم، لأن من خالفهم في الفهم فلزاما أن يخالفهم في القول والعمل، وهذا واضح، فإنه ما خولف السلف في شيء إلا ممن خالفهم أصلا في الفهم، فالبدع التي نراها والمعتقدات التي انتحلها أهل البدع إنما هي أثر من آثار مخالفة السلف في الفهم، فصار الاتفاق في الفهم سبيلا للاتفاق في القول والعمل.

ومن الأدلة أيضا: قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى

---

(١) انظر الإحكام في أصول الأحكام للآمدي: (١/ ١١٩)، وإجابة السائل شرح بغية الآمل صـ: ٣٣.

(٢) انظر شرح مختصر الروضة للطوفي: (١/ ٢٦١)، و البحر المحيط في أصول الفقه: (٣/ ٢٧٧)، والتحبير شرح التحرير للمرداوي: (٢/ ٨٠٨).

تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾(١)، وهذا المدح يتضمن صحة ما كانوا عليه من العقيدة والعمل، وهذه الصحة مستمدة من صحة التأصيل والفهم، فمن أراد أن يكون له حظ من هذا المدح والثناء فليتفق معهم في فهمهم المفضي إلى صحة الاعتقاد والعمل، ودل ذلك على أن من خالفهم فإنه الممقوت الضال المغضوب عليه، والمخالفة في العمل فرع عن المخالفة في الفهم، فدل ذلك على صحة فهمهم الذي أثمر لهم صحة الاعتقاد والعمل، وحيث كان فهمهم هو الفهم الصحيح، فهو الفهم الذي يجب حينئذ اتباعه، لأن خلاف الحق باطل، كما قال تعالى: ﴿ فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَـٰلُ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴾(٢)، ففهمهم هو الحق، وما عداه هو الضلال، والضلال لا يجوز اتباعه، فأفاد ذلك أن فهمهم حجة على من بعدهم في مسائل العقيدة والعمل، وهو المطلوب.

ومن الأدلة أيضا: قوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾(٣)، وهذه الخيرية دليل على صحة ما كان عليه صحابة رسول الله ﷺ من العقيدة والعمل، وهي نابعة من سلامة الفهم عن الله تعالى ورسوله ﷺ، والآية خطاب للصحابة في المقام الأول، فهم سلف الأمة، فحيث كانوا هم خير أمة أخرجت

---

(١) التوبة: ١٠٠.

(٢) يونس: ٣٢.

(٣) آل عمران: ١١٠.

للناس فهذا تنبيه على وجوب الأخذ بما كانوا عليه من الفهم والتأصيل المثمر لسلامة العقيدة وصحة العمل.

ومن الأدلة: قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾[1]، والوسط هم الخيار العدول والخطاب للصحابة في أول التنزيل، وهذا تنبيه لمن يأتي بعدهم أنه لا خيرية له ولا عدالة إلا في اقتفاء آثارهم، والسير على منهاجهم، واعتماد ما اعتمدوه من العقيدة والعمل، فالخيرية والعدالة إنما تكون بحسب ما في العبد من الاتباع لهم، فأكملنا اتباعا أكملنا خيرية وعدالة، فالخيرية والعدالة مربوطة باتباع سلف الأمة من الصحابة ومن سار على منهاجهم من التابعين وتابعيهم.

ومن الأدلة: الآيات التي فيها مدح لأصحاب رسول الله ﷺ وأن الله تعالى رضي عنهم ورضوا عنه، كقوله تعالى: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ

---

(١) البقرة: ١٤٣.

ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾[١]، وكقوله تعالى: ﴿ لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾[٢]، وكقوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾[٣]، ونحو هذه الآيات التي فيها تسطير الرضا وأنهم كانوا على الهدى، وفيها أعظم المدح والثناء، وهذا كله تنبيه للأمة على صحة مسلكهم، ووضوح حجتهم، والأمر باتباع آثارهم، وأن فهمهم هو الفهم الصحيح، وما سواه مما عارضه فهو فهم سقيم عاطل، ورأي باطل، لأن هذا المدح والثناء دليل على أن ما كانوا عليه من العقيدة والعمل هو الحق، وماذا بعد الحق إلا الضلال، فمن كان على مثل ما كانوا عليه من العلم والهدى ودين الحق فقد فاز وأفلح، ودخل في هذا الثناء العاطر، ومن خالف فهو الشقي الخاسر، وهذا واضح.

ومن الأدلة أيضا: قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ﴾[٤]، وكل من الصحابة منيب إلى الله تعالى فيجب اتباع سبيله، وأقواله واعتقاداته من أكبر

---

(١) الفتح: ٢٩.
(٢) الفتح: ١٨.
(٣) التوبة: ١٠٠.
(٤) لقمان: ١٥.

سبيله، والدليل على أنهم منيبون إلى الله تعالى قوله تعالى: ﴿وَيَهْدِيٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ﴾[(١)]، والصحابة أكمل الأمة هداية، فلا كان ولا يكون بعدهم أحد مثلهم.

ومن الأدلة: قَوْله تَعَالَى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي﴾[(٢)]، فَأَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّ مَنْ اتَّبَعَ الرَّسُولَ يَدْعُو إِلَى اللَّهِ، وَمَنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ وَجَبَ اتِّبَاعُهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِيمَا حَكَاهُ عَنْ الْجِنِّ وَرَضِيَهُ: ﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِۦ﴾[(٣)]، وَلِأَنَّ مَنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ فَقَدْ دَعَا إِلَى الْحَقِّ عَالِمًا بِهِ، وَالدُّعَاءُ إِلَى أَحْكَامِ اللَّهِ دُعَاءٌ إِلَى اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ دُعَاءٌ إِلَى طَاعَتِهِ فِيمَا أَمَرَ وَنَهَى، وَإِذن فَالصَّحَابَةُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ قَدْ اتَّبَعُوا الرَّسُولَ ﷺ فَيَجِبُ اتِّبَاعُهُمْ إذَا دَعَوْا إِلَى اللَّهِ. قاله ابن القيم[(٤)].

ومن الأدلة أيضا: قَوْله تَعَالَى: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ﴾[(٥)]، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي رِوَايَةِ أَبِي مَالِكٍ: هُمْ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْله تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾[(٦)]،

---

(١) الشورى: ١٣

(٢) يوسف: ١٠٨.

(٣) الأحقاف: ٣١.

(٤) إعلام الموقعين عن رب العالمين: (٤/ ١٠٠).

(٥) النمل: ٥٩.

(٦) فاطر: ٣٢.

وَحَقِيقَةُ الِاصْطِفَاءِ: افْتِعَالٌ مِنْ التَّصْفِيَةِ، فَيَكُونُ قَدْ صَفَّاهُمْ مِنْ الْأَكْدَارِ، وَالْخَطَأُ مِنْ الْأَكْدَارِ، فَيَكُونُونَ مُصَفَّيْنَ مِنْهُ، وَلَا يُنْتَقَضُ هَذَا بِمَا إذَا اخْتَلَفُوا لِأَنَّ الْحَقَّ لَمْ يَعْدُهُمْ، فَلَا يَكُونُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ كَدَرًا؛ لِأَنَّ مُخَالَفَتَهُ الْكَدَرَ، وَبَيَانَهُ يُزِيلُ كَوْنَهُ كَدَرًا بِخِلَافِ مَا إذَا قَالَ بَعْضُهُمْ قَوْلًا وَلَا يُخَالِفُ فِيهِ فَلَوْ كَانَ قَوْلًا بَاطِلًا، وَلَمْ يَرُدَّهُ رَادٌّ لَكَانَ حَقِيقَةَ الْكَدَرِ، وَهَذَا لِأَنَّ خِلَافَ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ بِمَنْزِلَةِ مُتَابَعَةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ أُمُورِهِ فَإِنَّهَا لَا تُخْرِجُهُ عَنْ حَقِيقَةِ الِاصْطِفَاءِ. قاله ابن القيم(١).

ومن الأدلة أيضا: ما رواه البخاري في صحيحه قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبِيدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ – رضى الله عنه – عَنِ النَّبِىِّ ﷺ قَالَ: (**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِى، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِىءُ أَقْوَامٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ**)(٢)، وهذه الخيرية خيرية الاعتقاد والعمل، وهي نابعة من خيرية الفهم والتأصيل، فأفاد ذلك أنهم خير الأمة فهما، وأزكاها علما، وأعمقها تأصيلا، وهذا ينتج أن من بعدهم يجب أن يكون على ما كانوا عليه من العلم والعمل، وإلا فما هو إلا الضلال والتيه، قال ابن القيم: (فَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ خَيْرَ الْقُرُونِ قَرْنُهُ مُطْلَقًا، وَذَلِكَ يَقْتَضِي تَقْدِيمَهُمْ فِي كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْخَيْرِ، إلَّا لَوْ كَانُوا خَيْرًا مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، فَلَا يَكُونُونَ خَيْرَ الْقُرُونِ مُطْلَقًا، فَلَوْ جَازَ أَنْ يُخْطِئَ الرَّجُلُ مِنْهُمْ فِي حُكْمٍ وَسَائِرُهُمْ لَمْ

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين: (٤/ ١٠٠).

(٢) تقدم تخريجه.

يُفْتُوا بِالصَّوَابِ - وَإِنَّمَا ظَفَرَ بِالصَّوَابِ مَنْ بَعْدَهُمْ، وَأَخْطَئُوا هُمْ - لَزِمَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْقَرْنُ خَيْرًا مِنْهُمْ مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ؛ لِأَنَّ الْقَرْنَ الْمُشْتَمِلَ عَلَى الصَّوَابِ خَيْرٌ مِنْ الْقَرْنِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى الْخَطَإِ فِي ذَلِكَ الْفَنِّ، ثُمَّ هَذَا يَتَعَدَّدُ فِي مَسَائِلَ عَدِيدَةٍ لِأَنَّ مَنْ يَقُولُ: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ لَيْسَ بِحُجَّةٍ يَجُوزُ عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ مَنْ بَعْدَهُمْ أَصَابَ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ قَالَ فِيهَا الصَّحَابِيُّ قَوْلًا، وَلَمْ يُخَالِفْهُ صَحَابِيٌّ آخَرُ، وَفَاتَ هَذَا الصَّوَابُ الصَّحَابَةَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا يَأْتِي فِي مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ تَفُوقُ الْعَدَّ وَالْإِحْصَاءَ، فَكَيْفَ يَكُونُونَ خَيْرًا مِمَّنْ بَعْدَهُمْ وَقَدْ امْتَازَ الْقَرْنُ الَّذِي بَعْدَهُمْ بِالصَّوَابِ فِيمَا يَفُوقُ الْعَدَّ وَالْإِحْصَاءَ مِمَّا أَخْطَئُوا فِيهِ؟ وَمَعْلُومٌ أَنَّ فَضِيلَةَ الْعِلْمِ وَمَعْرِفَةَ الصَّوَابِ أَكْمَلُ الْفَضَائِلِ، وَأَشْرَفُهَا، فَيَا سُبْحَانَ اللَّهِ أَيُّ وَصْمَةٍ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ الصِّدِّيقُ، أَو الْفَارُوقُ، أَوْ عُثْمَانُ، أَوْ عَلِيٌّ، أَوْ ابْنُ مَسْعُودٍ، أَوْ سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ، أَوْ عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ وَأَضْرَابُهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَدْ أَخْبَرَ عَنْ حُكْمِ اللَّهِ أَنَّهُ كَيْتَ وَكَيْتَ فِي مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ، وَأَخْطَأَ فِي ذَلِكَ، وَلَمْ يَشْتَمِلْ قَرْنُهُمْ عَلَى نَاطِقٍ بِالصَّوَابِ فِي تِلْكَ الْمَسَائِلِ حَتَّى تَبِعَ مَنْ بَعْدَهُمْ فَعَرَفُوا حُكْمَ اللَّهِ الَّذِي جَهِلَهُ أُولَئِكَ السَّادَةُ، وَأَصَابُوا الْحَقَّ الَّذِي أَخْطَأَهُ أُولَئِكَ الْأَئِمَّةُ؟ سُبْحَانَك هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ) [1].

ومن الأدلة: حديث العرباض بن سارية رضي الله تعالى عنه، قال: وعظنا رسول الله ﷺ موعظة وجلت منها القلوب وذرفت منها العيون فقلنا: يا رسول الله كأنها موعظة مودع فأوصنا، قال: (**أوصيكم بتقوى الله عز**

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين: (٤/ ١٠٤).

وجل، والسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد، فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاكثيرا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة)(١)، وهذا أمر باتباع سبيل الخلفاء الراشدين، والأخذ بما هم عليه من العقيدة والعمل والفهم، وهو أمر، وقد تقرر في الأصول: أن الأمر المطلق عن القرينة يفيد الوجوب، ففهمهم حجة، والحجة لا يجوز مخالفتها.

ومن الأدلة: قوله ﷺ: (**النجومُ أمنةٌ للسماءِ، فإذا ذهبتِ النجوُم، أتى السماءَ ما تُوعدُ، وأنا أَمَنةٌ لأَصْحَابى، فإذا ذهبتُ أتَى أَصْحَابِى ما يُوعدونَ، وأَصْحَابى أَمنةٌ لأُمَّتِى، فإذا ذهب أصحابى أتى أُمتِى ما يُوعَدُون**)(٢)، فأفاد هذا أن الفهم الذي سار عليه سلف الأمة هو الفهم الحق، وأنه متى ما غاب هذا الفهم عن الأمة فإنه سيأتيها ما توعد من الفتن والقلاقل والزوابع، فلا تزال الأمة بخير ما تمسكت بفهم سلفها الصالح من أصحاب محمد ﷺ، وهذا يفيدك أن الاعتصام والتمسك بهديهم في الفهم والتأصيل والهدى أمان من الهلاك، وأمان من الضلالة والتيه، وأن من دعا الأمة إلى نبذ ما كان عليه السلف الصالح فإنه ساع في هلاك الأمة بقوله هذا، وسيكون حجيجه يوم القيامة نبي هذه الأمة

---

(١) رواه أبو داود في السنة، باب لزوم السنة، رقم (٤٦٠٧)، والترمذي في العلم رقم: (٢٦٧٨): باب ١٦، وقال: (حديث حسن صحيح)، وأخرجه أحمد في المسند: (٤/ ١٢٦، ١٢٧)، وابن ماجه في المقدمة رقم: (٤٢) باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب بيان أن بقاء النبي ﷺ أمان لأصحابه... رقم: (٢٥٣١).

ﷺ.قال ابن القيم رحمه الله تعالى: (وَوَجْهُ الِاسْتِدْلَالِ بِالْحَدِيثِ أَنَّهُ جَعَلَ نِسْبَةَ أَصْحَابِهِ إِلَى مَنْ بَعْدَهُمْ كَنِسْبَتِهِ إِلَى أَصْحَابِهِ، وَكَنِسْبَةِ النُّجُومِ إِلَى السَّمَاءِ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ هَذَا التَّشْبِيهَ يُعْطِي مِنْ وُجُوبِ اهْتِدَاءِ الْأُمَّةِ بِهِمْ مَا هُوَ نَظِيرُ اهْتِدَائِهِمْ بِنَبِيِّهِمْ ﷺ وَنَظِيرُ اهْتِدَاءِ أَهْلِ الْأَرْضِ بِالنُّجُومِ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ جَعَلَ بَقَاءَهُمْ بَيْنَ الْأُمَّةِ أَمَنَةً لَهُمْ، وَحِرْزًا مِنْ الشَّرِّ وَأَسْبَابِهِ، فَلَوْ جَازَ أَنْ يُخْطِئُوا فِيمَا أَفْتَوْا بِهِ وَيَظْفَرَ بِهِ مَنْ بَعْدَهُمْ لَكَانَ الظَّافِرُونَ بِالْحَقِّ أَمَنَةً لِلصَّحَابَةِ وَحِرْزًا لَهُمْ، وَهَذَا مِنْ الْمُحَالِ)[1].

ومن الأدلة أيضا: قوله ﷺ: (**إن الله اختار أصحابى على العالمين، سوى النبيين والمرسلين، واختار لي من أصحابي أربعة أبا بكر، وعمر، وعثمان، وعلياً رضي الله عنهم، فجعلهم أصحابي، قال في أصحابي كلهم خير، وأختار أمتي على الأمم، واختار من أمتي أربعة قرون، القرن الأول، والثاني، والثالث، والرابع**)[2]، وهذه الخيرية والاختيار الرباني يفيدك أن ما هم عليه من الفهم أصح وأحق أن يتبع من فهم غيرهم المخالف لهم، ويؤكد ابن مسعود رضي الله عنه ما سبق من الآية والحديث قائلاً: (إن الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد، فاصطفاه

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين: (٤/ ١٠٥).

(٢) رواه الآجري في الشريعة: (٤/ ١٦٨٠)، رقم: (١١٥٣)، وأبو نعيم الأصبهاني في فضائل الخلفاء الراشدين صـ: ١٧٣، رقم: (٢٢٨)، والهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (١٠/ ١٦)، وقال: (ورجاله ثقات، وفي بعضهم خلاف).

لنفسه وابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه ﷺ يقاتلون عن دينه) [١].

ومن الأدلة أيضا: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ **(لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ)**[٢]، **وَفِي لَفْظٍ: (فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ)**[١]، وَهَذَا خِطَابٌ مِنْهُ لِخَالِدِ بْنِ

---

(١) أخرجه أحمد في المسند: (٦/ ٨٤)، رقم: (٣٦٠٠)، وإسناده حسن من أجل عاصم - وهو ابن أبي النجود-، وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي بكر - وهو ابن عياش-، فمن رجال البخاري، وأخرج له مسلم في مقدمته.

وأخرجه البزار: (١٣٠)، (زوائد)، والطبراني في الكبير: (٨٥٨٢) من طريق أبي بكر بن عياش، بهذا الإسناد. قال البزار: رواه بعضهم عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله.

وأورده الهيثمي في المجمع: (١/ ١٧٧-١٧٨)، وقال: (رجاله موثقون).

وأخرجه بنحوه الطيالسي: (٢٤٦)، والبغوي في شرح السنة: (١٠٥)، من طرق عن المسعودي، عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله.

وأورد طرقه الدارقطني في العلل: (٥/ ٦٦-٦٧).

وقد روي نحوه مرفوعا من حديث أنس عند الخطيب في تاريخه: (٤/ ١٦٥)، وفي إسناده أبو داود سليمان بن عمرو النخعي، قال البخاري: متروك، وقال يحيى بن معين: معروف بوضع الحديث، وقال يزيد بن هارون: لا يحل لأحد أن يروي عنه. وقد ذكره ابن الجوزي في العلل المتناهية: (٤٥٢)، وقال: هذا الحديث إنما يعرف من كلام ابن مسعود.

انظر تعليق الأرنؤوط على جامع الأصول عند هذا الحديث.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب قول النبي ﷺ لو كنت متخذا خليلا، رقم: (٣٦٧٣)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم، رقم: (٢٥٤٠).

الْوَلِيدِ وَلِأَقْرَانِهِ مِنْ مُسْلِمَةِ الْحُدَيْبِيَةِ وَالْفَتْحِ، فَإِذَا كَانَ مُدُّ أَحَدِ أَصْحَابِهِ أَوْ نَصِيفُهُ أَفْضَلَ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ مِثْلِ أُحُدٍ ذَهَبًا مِنْ مِثْلِ خَالِدٍ، وَأَضْرَابِهِ مِنْ أَصْحَابِهِ فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَحْرِمَهُمْ اللَّهُ الصَّوَابَ فِي الْفَتَاوَى وَيَظْفَرَ بِهِ مَنْ بَعْدَهُمْ؟ هَذَا مِنْ أَبْيَنِ الْمُحَالِ. قاله ابن القيم(٢).

ومن الأدلة أيضا: ما رواه ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (**إِنَّ اللَّهَ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ فَوَجَدَ قَلْبَ مُحَمَّدٍ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَبَعَثَهُ بِرِسَالَتِهِ، ثُمَّ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ بَعْدَ قَلْبِ مُحَمَّدٍ فَوَجَدَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ فَاخْتَارَهُمْ لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ وَنُصْرَةِ دِينِهِ، فَمَا رَآهُ الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ، وَمَا رَآهُ الْمُسْلِمُونَ قَبِيحًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ قَبِيحٌ**) (٣)، وَمِنْ الْمُحَالِ أَنْ يُخْطِئَ الْحَقَّ فِي حُكْمِ اللَّهِ خَيْرُ قُلُوبِ الْعِبَادِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيَظْفَرَ بِهِ مَنْ بَعْدَهُمْ، وَأَيْضًا فَإِنَّ مَا أَفْتَى بِهِ أَحَدُهُمْ وَسَكَتَ عَنْهُ الْبَاقُونَ كُلُّهُمْ فَإِمَّا أَنْ يَكُونُوا قَدْ رَأَوْهُ حَسَنًا، أَوْ يَكُونُوا قَدْ رَأَوْهُ قَبِيحًا، فَإِنْ كَانُوا قَدْ رَأَوْهُ حَسَنًا فَهُوَ حَسَنٌ عِنْدَ اللَّهِ، وَإِنْ كَانُوا قَدْ رَأَوْهُ قَبِيحًا، وَلَمْ يُنْكِرُوهُ لَمْ تَكُنْ قُلُوبُهُمْ مِنْ خَيْرِ قُلُوبِ الْعِبَادِ، وَكَانَ مَنْ أَنْكَرَهُ بَعْدَهُمْ خَيْرًا مِنْهُمْ وَأَعْلَمَ، وَهَذَا مِنْ أَبْيَنِ الْمُحَالِ. قاله ابن القيم(٤).

---

(١) صحيح مسلم في فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم، رقم: (٢٥٤٠).

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين: (٤/ ١٠٥).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) إعلام الموقعين عن رب العالمين: (٤/ ١٠٦).

ومن الأدلة: مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (مَنْ كَانَ مُتَأَسِّيًا فَلْيَتَأَسَّ بِأَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا أَبَرَّ هَذِهِ الْأُمَّةِ قُلُوبًا، وَأَعْمَقَهَا عِلْمًا، وَأَقَلَّهَا تَكَلُّفًا، وَأَقْوَمَهَا هَدْيًا، وَأَحْسَنَهَا حَالًا، قَوْمٌ اخْتَارَهُمْ اللَّهُ لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ، وَإِقَامَةَ دِينِهِ فَاعْرِفُوا لَهُمْ فَضْلَهُمْ، وَاتَّبِعُوا آثَارَهُمْ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْهُدَى الْمُسْتَقِيمِ)[1].

وَمِنْ الْمُحَالِ أَنْ يَحْرِمَ اللَّهُ أَبَرَّ هَذِهِ الْأُمَّةِ قُلُوبًا، وَأَعْمَقَهَا عِلْمًا، وَأَقَلَّهَا تَكَلُّفًا، وَأَقْوَمَهَا هَدْيًا الصَّوَابَ فِي أَحْكَامِهِ وَيُوَفِّقَ لَهُ مَنْ بَعْدَهُمْ. قاله ابن القيم[2].

ومن الأدلة: مَا رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ، وَأَبُو نُعَيْمٍ وَغَيْرُهُمَا عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ أَنَّهُ قَالَ: (يَا مَعْشَرَ الْقُرَّاءِ خُذُوا طَرِيقَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَوَاللَّهِ لَئِنْ اسْتَقَمْتُمْ لَقَدْ سُبِقْتُمْ سَبْقًا بَعِيدًا، وَلَئِنْ تَرَكْتُمُوهُ يَمِينًا وَشِمَالًا لَقَدْ ضَلَلْتُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا)[3]. وَمِنْ الْمُحَالِ أَنْ يَكُونَ الصَّوَابُ، فِي غَيْرِ طَرِيقِ مَنْ سَبَقَ إِلَى كُلِّ خَيْرٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ. قاله ابن القيم[1].

---

(١) جامع بيان العلم وفضله للقرطبي: (٢/ ٩٤٧)، رقم: (١٨١٠)، وشرح السنة للبغوي: (١/ ٢١٤)، وأبو عمر بن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله: (٢/ ٩٧) والهروي ورقة: (٨٦)، قال عبد القادر الأرنؤوط في تحقيقه لجامع الأصول: (١/ ٢٩٢): (وفيه من طريق قتادة عنه؛ فهو منقطع).

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين: (٤/ ١٠٦).

(٣) رواه ابن وضاح في البدع: (١/ ٣٦)، رقم: (١٠)، والطبراني في المعجم الكبير: (٩/ ١٢٦)، رقم: (٨٦٣٣)، والمروزي في الزهد والرقائق لابن المبارك والزهد لنعيم بن حماد: (١/ ١٦)،

ومن الأدلة: حديث حُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (**اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَاهْتَدُوا بِهَدْيِ عَمَّارٍ، وَتَمَسَّكُوا بِعَهْدِ ابْنِ أُمِّ عَبْدٍ**)[٢]. ووجه الاستدلال به هو عين القول فيما قبله.

ومن الأدلة: مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (**إِنْ يُطِعْ الْقَوْمُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَرْشُدُوا**) [٣]، وَهُوَ فِي حَدِيثِ الْمِيضَأَةِ الطَّوِيلِ، فَجَعَلَ الرُّشْدَ مُعَلَّقًا بِطَاعَتِهِمَا، فَلَوْ أَفْتَوْا بِالْخَطَأِ فِي حُكْمٍ وَأَصَابَهُ مَنْ بَعْدَهُمْ لَكَانَ الرُّشْدُ فِي خِلَافِهِمَا. قاله ابن القيم[٤].

ومن الأدلة: حديث الافتراق المشهور، وهو حديث صحيح بطرقه، وفيه: (**وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة،**

رقم: (٤٧)، وقوام السنة في الترغيب والترهيب: (١/ ٣٠١)، رقم: (٤٩٤)، والمتقي الهندي في كنز العمال: (١٠/ ٢٧٢)، رقم: (٢٩٤٢١).

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين: (٤/ ١٠٦).

(٢) رواه الترمذي برقم: (٣٨٠٤) في المناقب، باب في مناقب عمار بن ياسر رضي الله عنه، ورواه أحمد في المسند: (٥ / ٣٨٥)، و(٣٩٩ و٤٠٢)، والحاكم: (٣ / ٧٥)، وقال الترمذي: (هذا حديث حسن).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب قضاء الصلاة الفائتة: (١/ ٤٧٢)، رقم: (٦٨١).

(٤) إعلام الموقعين عن رب العالمين: (٤/ ١٠٧).

وهي الجماعة)[١]. والمقصود الأول هم الصحابة، كما في الرواية الأخرى: (**من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي)**[٢]. ووجه الدلالة منه واضحة.

ومن الأدلة: الإجماع، فقد أجمع أهل السنة والجماعة على أن طريق الفهم الصحيح لأدلة الكتاب والسنة هو أن تفهم كما فهمها سلف الأمة وأئمتها، وقد نقل الإجماع غير واحد من أهل العلم، قال ابن تيمية رحمه الله: (وطريقتهم - أي أهل السنة والجماعة - هي دين الإسلام الذي بَعث الله به محمدا ﷺ، لكن لما أخبر النبي ﷺ أن أمته: (**تفترق على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلاّ واحدة**)، وهي الجماعة، وفي حديث عنه ﷺ أنه قال: (**هم مَنْ كان على مِثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**) صار المتمسكون بالإِسلام المحض **الخالص عن الشوب، هم أصحاب السنة** والجماعة، وفيهم الصدِّيقون، والشهداء والصالحون، ومنهم أعلام الهدى

(١) رواه أبو داود رقم: (٤٥٩٦) في السنة، باب شرح السنة، والترمذي رقم: (٢٦٤٢) في الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، وقال الترمذي: (حديث أبي هريرة حسن صحيح).

وأخرجه أحمد: (٢/ ٣٣٢) فقال: حدثنا محمد بن بشر. وأبو داود: (٤٥٩٦) قال: حدثنا وهب بن بقية، عن خالد. وابن ماجه: (٣٩٩١) قال:حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. قال: حدثنا محمد بن بشر، والترمذي: (٢٦٤٠) قال: حدثنا الحسين بن حريث أبو عمار. قال: حدثنا الفضل بن موسى.

(٢) رواه الترمذي: رقم (٢٦٤٣) في الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، وفي سنده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي، وهو ضعيف.

قال الترمذي: (هذا حديث حسن غريب مفسر، لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه).

ومصابيح الدجى، وأولو المناقب المأثورة، والفضائل المذكورة، وفيهم الأبدال الأئمة الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم، وهم الطائفة المنصورة الذين قال فيهم النبي ﷺ: (**لا تزال طائفةٌ من أمتي على الحق ظاهرين، لا يضرُّهم من خَذلهم ولا من خَالفهم حتى تَقوم الساعة**)[١] [٢].

وقال الأشعري رحمه الله تعالى في الإبانة: (قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب ربنا عز وجل، وبسنة نبينا محمد ﷺ، وما روي عن السادة الصحابة والتابعين، وأئمة الحديث)[٣].

وقال ابن تيمية رحمه الله تعالى: (فإن الصحابة والتابعين والأئمة إذا كان لهم في تفسير الآية قول وجاء قوم فسروا الآية بقول آخر لأجل مذهب اعتقدوه، وذلك المذهب ليس من مذاهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان صاروا مشاركين للمعتزلة وغيرهم من أهل البدع في مثل هذا، وفي الجملة من عَدَل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئًا في ذلك، بل مبتدعًا وإن كان مجتهدًا مغفورًا له خطؤه، فالمقصود بيان طرق العلم وأدلته، وطرق الصواب، ونحن نعلم أن القرآن قرأه الصحابة والتابعون وتابعوهم، وأنهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه، كما أنهم أعلم

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الاعتصام، باب قول النبي ﷺ: (**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق يقاتلون**)، رقم: (٧٣١١)، ومسلم كتاب الزكاة، باب النهي عن المسألة، رقم: (١٠٣٧)، وفي الإمارة، باب قوله ﷺ: (**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق**)، رقم: (١٩٢٠).

(٢) مجموع الفتاوى: (٣/ ١٥٩).

(٣) الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري صـ: ٢٠.

بالحق الذي بعث اللّه به رسوله ﷺ، فمن خالف قولهم وفسر القرآن بخلاف تفسيرهم فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعًا)[١].

بل إنك لا تكاد تجد كَـتَّابا صنف في الاعتقاد إلا وهو يبني كتابه على فهم سلف الأمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم، ويوصي بالأخذ به ويحذر من مخالفته، ولو نظرت في **كتاب اللالكائي** المسمى: (شرح أصول اعتقاد أهل السنة)، وفي كتاب: (الشريعة للآجري)، وفي الكتب المسماة: بـ(الستة) لعرفت أن هذا الإجماع من الإجماعات القطعية المنقولة بالتواتر، وقد تقرر في القواعد أن الإجماع حجة شرعية يجب اتباعها، والمصير إليها، وتحرم مخالفتها، وأما فروع هذه القاعدة فهي كثيرة جدا لا تكاد تحصر، فإن كل من خلف العقيدة الصحيحة المتفقة مع الكتاب والسنة فإنما أتي بسبب مخالفته لفهم السلف الصالح، ونضرب لك جملا منها، فنقول:

الفرع الأول: مذهب سلف الأمة وأئمتها في باب الأسماء والصفات ينص على أننا نثبت لله تعالى كل ما سمى به نفسه في كتابه، أو سماه به رسوله ﷺ، ونصف الله تعالى بما وصف به نفسه في كتابه، أو وصفه به رسول الله ﷺ في صحيح سنته، وننفي عنه جل وعلا كل ما نفاه عن نفسه من الأسماء والصفات في كتابه، أو نفاه عنه رسوله ﷺ في صحيح سنته، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، لأن الله تعالى ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، فإثبات أهل السنة والجماعة لا تمثيل فيه، ونفيهم وتنزيههم لا تعطيل فيه، فهو مذهب قائم على الإثبات بلا تمثيل،

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية: (١٣/ ٣٦١).

وعلى التنزيه بلا تعطيل، هكذا هو فهم أهل السنة والجماعة، فأهل السنة يفهمون أن ما أثبته الله تعالى لنفسه من الأسماء والصفات لا يمكن أن يكون كما هو من خصائص المحدثات، وما نفاه عن نفسه منها لا يمكن أن يكون مصحوبا بالتعطيل المفضي إلى إنكار ما ثبت به النص، قال أبو العباس بن تيمية رحمه الله تعالى: (فَأَمَّا الْأَوَّلُ وَهُوَ (التَّوْحِيدُ فِي الصِّفَاتِ فَالْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ يُوصَفَ اللَّهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَبِمَا وَصَفَتْهُ بِهِ رُسُلُهُ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا؛ فَيُثْبِتُ لِلَّهِ مَا أَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ، وَيَنْفِي عَنْهُ مَا نَفَاهُ عَنْ نَفْسِهِ، وَقَدْ عُلِمَ أَنَّ طَرِيقَةَ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا إثْبَاتُ مَا أَثْبَتَهُ مِنْ الصِّفَاتِ مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ، وَكَذَلِكَ يَنْفُونَ عَنْهُ مَا نَفَاهُ عَنْ نَفْسِهِ مَعَ إثْبَاتِ مَا أَثْبَتَهُ مِنْ الصِّفَاتِ مِنْ غَيْرِ إلْحَادٍ لَا فِي أَسْمَائِهِ وَلَا فِي آيَاتِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَمَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ وَآيَاتِهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[1]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ۗ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ۖ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[2]، فَطَرِيقَتُهُمْ تَتَضَمَّنُ إثْبَاتَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ مَعَ نَفْيِ مُمَاثَلَةِ الْمَخْلُوقَاتِ إثْبَاتًا بِلَا تَشْبِيهٍ، وَتَنْزِيهًا بِلَا تَعْطِيلٍ، كَمَا قَالَ تَعَالَى:

(١) الأعراف: ١٨٠.

(٢) فصلت: ٤٠.

﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾[(١)]، فَفِي قَوْلِهِ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ رَدٌّ لِلتَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ رَدٌّ لِلْإِلْحَادِ وَالتَّعْطِيلِ)[(٢)].

وقال رحمه الله تعالى: (وَلِهَذَا كَانَ مَذْهَبُ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا إِثْبَاتُ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ مِنْ الصِّفَاتِ، وَنَفْيُ مُمَاثَلَتِهِ بِشَيْءٍ مِنْ الْمَخْلُوقَاتِ)[(٣)].

وقال رحمه الله تعالى: (وَجِمَاعُ الْقَوْلِ فِي إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ هُوَ الْقَوْلُ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا، وَهُوَ أَنْ يُوصَفَ اللَّهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ، وَيُصَانُ ذَلِكَ عَنْ التَّحْرِيفِ وَالتَّمْثِيلِ وَالتَّكْيِيفِ وَالتَّعْطِيلِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ لَا فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي صِفَاتِهِ، وَلَا فِي أَفْعَالِهِ، فَمَنْ نَفى صِفَاته كَانَ مُعَطِّلًا، وَمَنْ مَثَّلَ صِفَاته بِصِفَاتِ مَخْلُوقَاتِهِ كَانَ مُمَثِّلًا، وَالْوَاجِبُ إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ وَنَفْيُ مُمَاثَلَتِهَا لِصِفَاتِ الْمَخْلُوقَاتِ إِثْبَاتًا بِلَا تَشْبِيهٍ، وَتَنْزِيهًا بِلَا تَعْطِيلٍ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾، فَهَذَا رَدٌّ عَلَى الْمُمَثِّلَةِ، ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ رَدٌّ عَلَى الْمُعَطِّلَةِ، فَالْمُمَثِّلُ يَعْبُدُ صَنَمًا وَالْمُعَطِّلُ يَعْبُدُ عدَمًا)[(٤)].

---

(١) الشورى: ١١.

(٢) مجموع الفتاوى: (٣/ ٤).

(٣) مجموع الفتاوى: (٣/ ٧٤).

(٤) مجموع الفتاوى: (٦/ ٥١٥).

وقال رحمه الله تعالى: (وَمَذْهَبُ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا أَنْ يُوصَفَ اللَّهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ، فَلَا يَنْفُونَ عَنْ اللَّهِ مَا أَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ وَلَا يُمَثِّلُونَ صِفَاتِهِ بِصِفَاتِ خَلْقِهِ، بَلْ يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، لَا فِي ذَاتِهِ، وَلَا فِي صِفَاتِهِ، وَلَا فِي أَفْعَالِهِ، فَكَمَا أَنَّ ذاتَه لَا تُشْبِهُ الذَّوَاتِ فَصِفَاتُهُ لَا تُشْبِهُ الصِّفَاتِ) (١).

وقال رحمه الله تعالى: (بَلْ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَلْتَزِمُوا الْأُصُولَ الْجَامِعَةَ الْكُلِّيَّةَ الَّتِي اتَّفَقَ عَلَيْهَا سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا، فَيُؤْمِنُونَ بِمَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ)(٢)، فهذا هو فهم سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين وأتباعهم، وأئمة الهدى إلى ساعتنا هذه، وأهل السنة يقررون هذا الفهم في باب الأسماء والصفات، وكتبهم طافحة بهذا التقرير، فهذا هو فهم السلف، وأما من زاغ وحاد عن سبيلهم من أهل البدع فإنهم يفهمون أن ما أضافه الله تعالى لنفسه من الصفات لا يكون إلا كصفات المحدثات، لأنهم يفهمون أن الاتفاق في الأسماء يستلزم الاتفاق في الصفات، فأهل التمثيل قالوا: نحن نثبت لله تعالى الصفات ولكن على وجه يماثل صفات المحدثات، وأهل التعطيل قالوا: بل نحن ننزه الله تعالى عن مماثلة المحدثات، تنزيها ننفي معه الأسماء والصفات، وكلا الفهمين باطل، لأنه بني على غير

(١) مجموع الفتاوى: (١١/ ٤٨٠).

(٢) مجموع الفتاوى: (١٢/ ٤٦٦).

هدى، وهو مخالف لفهم سلف الأمة وأئمتها، والمتقرر أن كل فهم خالف فهم السلف في مسائل العقيدة والعمل فهو باطل، ولأنه فهم مخالف للقرآن، فإن الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾(١)، فقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ رد على الممثلة، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ رد على المعطلة، فما أثبته الله تعالى لنفسه من الأسماء والصفات فإنه لا يجوز أن يفهم أنه إثبات مماثلة، فإن من فهم هذا الفهم فقد خالف الكتاب والسنة وفهم السلف، وما خالف ذلك فهو باطل، لأن الفهم الصحيح هو ما جرى عليه سلف الأمة وقادتها في العلم والفهم والإيمان من أننا نثبت لله تعالى الأسماء والصفات إثباتا بلا تمثيل، وننزه الله تعالى عن مماثلة المخلوقات تنزيها بلا تعطيل، فهذا هو الفهم الحق، والقول الحق، والمذهب الحق، وماذا بعد الحق إلا الضلال، فأهل السنة رحمهم الله تعال لم ينظروا إلى أدلة إثبات الصفات فقط، ولم ينظروا إلى أدلة نفي مماثلة الله تعالى للمخلوقات فقط، بل نظروا إلى الأدلة كلها ومزجوا بعضها ببعض، وفهموها حق فهمها، فأنتج لهم ذلك أن الأسماء والصفات ثابتة لله تعالى، ولكن على الوجه اللائق به، فلا تماثل صفته تعالى شيئا من صفات المحدثات، فالله الله أيها الأخ الكريم باعتماد هذا الفهم الصادق والمذهب الطيب فإنه الحق الذي لا أحق منه، وأقسم لك بالله تعالى أنه الحق، والله يا أخي إنني مشفق عليك أن تتخطفك يد الردى وتقع في شيء

---

(١) الشورى: ١١.

من المذاهب المنكوسة، يا أخي بالله عليك، تفكر قليلا، هذا مذهب الصحابة الكرام والأتباع الأطهار والأئمة الأخيار، فأين هذا من مذهب من لا يدري ما يقول ويهذي بما لا يدري، ويتفوه بما لا يفقه؟ الله الله يا أخي إني والله العظيم أريدك أن تكون من أهل النجاة يوم القيامة، ولا أريدك أن تذاد عن الحوض لأنك غيرت أو بدلت، فاشدد على فهم السلف في هذا الباب بيديك، واعضض على هذا المذهب الحق بنواجذك فإني أريد لك الهداية والرشاد، أسأله جل وعلا أن يشرح صدرك للحق، وأن يرزقك برد اليقين في موافقة فهم السلف الصالح، والله المستعان.

الفرع الثاني: المتقرر عند سلف الأمة وأئمتها أن كل ما نفاه الله تعالى عن نفسه فالواجب فيه أمران:

- نفي ما نفاه الله تعالى عن نفسه.

- إثبات كمال الضد له، فنفى عن نفسه العجز واللغوب في قوله: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾[(١)]، وما ذلك إلا لكمال قدرته، وقوته جل وعلا، ونفى عن نفسه السنة والنوم في قوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾[(٢)]، وما ذلك إلا لكمال حياته وقيوميته جل وعلا، ونفى عن نفسه الظلم في قوله: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾[(٣)]، وقوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[(١)]، وما ذلك إلا

---

(١) ق: ٣٨.

(٢) البقرة: ٢٥٥.

(٣) الكهف: ٤٩.

لكمال عدله جل وعلا، ونفى عن نفسه الولد، والشريك في الملك والألوهية، وما ذلك إلا لكمال غناه عن كل أحد، ولكمال ملكه وألوهيته لكل شيء، ونفى عن نفسه النسيان بمعنى الغفلة والذهول عن الشيء، وما ذلك إلا لكمال علمه وإحاطته بكل شيء جل وعلا، وهكذا في كل ما نفاه الله تعالى عن نفسه، أو نفاه عنه رسوله ﷺ في صحيح سنته، وبه تعلم أن السلف كانوا لا يفهمون من النفي أنه نفي مجرد عن الإثبات، وهو المسمى بالنفي المحض، فإن النفي المحض ليس كمالا ولا مدحا، فالنفي المحض الذي لا يتضمن ثبوتا لا يدخل فيما وصف به نفسه جل وعلا، هكذا فهم أهل السنة والسلف الصالح من الصحابة والتابعين وأتباعهم وأئمة الهدى، وأما من زاغ عن هذا الفهم فإنهم لا يصفون الله تعالى إلا بالنفي المحض الذي لا يتضمن ثبوتا، فيقولون: الله لا داخل العالم ولا خارجه، ولا مباين ولا محايث، ولا فوق ولا تحت، ولا يرى في الآخرة، ولا حي ولا ميت، ولا موجود ولا معدوم، ولا يسمع ولا يبصر، ولا، ولا، ولا، وإذا نظرت إلى هذا النفي وجدته يتضمن عدة مخالفات:

الأولى: أنه نفي لما ثبت الدليل به من الكتاب والسنة.

الثاني: أنه نفي لا يتضمن ثبوتا، فهو نفي محض.

الثالث: أنه نفي يفضي إلى القول بأن الله تعالى معدوم، فإنهم إذا وصفوا الله تعالى إنما يصفوه بالسلوب - أي بالنفي - والاقتصار على الوصف

---

(١) فصلت: ٤٦.

بالنفي يؤدي إلى هذه النتيجة، ولذلك قال أهل السنة: الممثل يعبد صنما، والمعطل يعبد عدما[١]، لأن المعطل لم يصف ربه إلا بالنفي فقط.

الرابع: أنه بني على فهم مخالف لفهم سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين وتابعيهم وأئمة الهدى، والمتقرر أن كل فهم يخالف فهم السلف في مسائل العقيدة والعمل فإنه باطل، ففهم السلف من أصحاب محمد ﷺ، وفهم التابعين من أصحاب أصحاب رسول الله ﷺ، وفهم أئمة الهدى ونور الدجى ممن استضاءت بنور علومهم الظلمات، وأشرقت بتقريراتهم جوانب الحياة علما وعملا، فهمهم الموروث عنهم في النفي إنما هوالنفي الذي يتضمن ثبوتا، فالسلف رحمهم الله تعالى بنوا مذهبهم في النفي على أمرين: أنهم لا ينفون عن الله تعالى إلا ما نفاه الله تعالى عن نفسه، وأنهم مع هذا النفي يعتقدون كمال الضد، فهذا هو فهمهم، وهذا هو مذهبهم، فاشدد عليه بيديك، وعُضَّ عليه بالنواجذ، وإياك والفهوم الضالة، والمذاهب الهالكة من فهوم أمثال الجهم بن صفوان الترمذي الهالك المقتول، ومعبد الجهنى، والجعد بن درهم، والذي لا يساوي عندنا فلسا، ومن أمثال فلان وفلان، ممن لا تعرفهم الأمة بصلاح الحال، ولا سلامة المعتقد، فكيف يقدم فهم هؤلاء المتهوكين الضالين المضلين على فهم أصحاب رسول الله ﷺ؟ وعلى فهم أئمة الهدى؟ فبالله عليك يا أخي أي الفهمين تقدم؟ ومع من تريد أن تكون يوم يحشر الله تعالى الأولين

---

(١) شرح الطحاوية صـ: ١٥٣، ومجموع فتاوى ابن تيمية: (٥/ ١٩٦)، ولوامع الأنوار البهية لأبي العون: (١/ ١٠١).

والآخرين؟ أسأل الله تعالى أن يشرح صدرك للحق، وأن يرزقك برد اليقين بمتابعة السلف الصالح، وأسأله جل وعلا أن يريك الحق حقا ويرزقك اتباعه، والباطل باطلا ويرزقك اجتنابه، إنه ولي ذلك والقادر عليه، قال أبو العباس رحمه الله تعالى: (وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ الَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا، وَإِذَا تَأَمَّلْت ذَلِكَ وَجَدْت كُلَّ نَفْيٍ لَا يَسْتَلْزِمُ ثُبُوتًا هُوَ مِمَّا لَمْ يَصِفْ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ، فَالَّذِينَ لَا يَصِفُونَهُ إلَّا بِالسُّلُوبِ لَمْ يُثْبِتُوا فِي الْحَقِيقَةِ إلَهًا مَحْمُودًا، بَلْ وَلَا مَوْجُودًا، وَكَذَلِكَ مَنْ شَارَكَهُمْ فِي بَعْضِ ذَلِكَ كَالَّذِينَ قَالُوا: لَا يَتَكَلَّمُ، أَوْ لَا يَرَى، أَوْ لَيْسَ فَوْقَ الْعَالَمِ، أَوْ لَمْ يَسْتَوِ عَلَى الْعَرْشِ، وَيَقُولُونَ: لَيْسَ بِدَاخِلِ الْعَالَمِ وَلَا خَارِجَهُ، وَلَا مُبَايِنًا لِلْعَالَمِ وَلَا محايثا لَهُ؛ إذْ هَذِهِ الصِّفَاتُ يُمْكِنُ أَنْ يُوصَفَ بِهَا الْمَعْدُومُ؛ وَلَيْسَتْ هِيَ صِفَةَ مُسْتَلْزِمَة صِفَةَ ثُبُوتٍ وَلِهَذَا قَالَ مَحْمُودُ بْنُ سبكتكين لِمَنْ ادَّعَى ذَلِكَ فِي الْخَالِقِ: مَيِّزْ لَنَا بَيْنَ هَذَا الرَّبِّ الَّذِي تُثْبِتُهُ وَبَيْنَ الْمَعْدُومِ، وَكَذَلِكَ كَوْنُهُ لَا يَتَكَلَّمُ، أَوْ لَا يَنْزِلُ لَيْسَ فِي ذَلِكَ صِفَةُ مَدْحٍ وَلَا كَمَالٍ؛ بَلْ هَذِهِ الصِّفَاتُ فِيهَا تَشْبِيهٌ لَهُ بِالْمَنْقُوصَاتِ، أَوْ الْمَعْدُومَاتِ، فَهَذِهِ الصِّفَاتُ مِنْهَا مَا لَا يَتَّصِفُ بِهِ إلَّا الْمَعْدُومُ، ومنها مَا لَا يَتَّصِفُ بِهِ إلَّا الْجَمَادَاتُ وَالنَّاقِصُ، فَمَنْ قَالَ: لَا هُوَ مُبَايِنٌ لِلْعَالَمِ وَلَا مُدَاخِلٌ لِلْعَالَمِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَالَ: لَا هُوَ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ وَلَا بِغَيْرِهِ، وَلَا قَدِيمٌ، وَلَا مُحْدَثٌ، وَلَا مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْعَالَمِ، وَلَا مُقَارِنٌ لَهُ، وَمَنْ قَالَ: إنَّهُ لَيْسَ بِحَيٍّ وَلَا مَيِّتٍ، وَلَا سَمِيعٍ وَلَا بَصِيرٍ وَلَا مُتَكَلِّمٍ لَزِمَهُ أَنْ يَكُونَ مَيِّتًا أَصَمَّ أَعْمَى أَبْكَمَ، فَإِنْ قَالَ: الْعَمَى عَدَمُ الْبَصَرِ عَمَّا مَنْ شَأْنُهُ أَنْ يَقْبَلَ الْبَصَرَ، وَمَا لَمْ يَقْبَلْ الْبَصَرَ كَالْحَائِطِ لَا يُقَالُ لَهُ أَعْمَى وَلَا بَصِيرٌ، قِيلَ لَهُ:

هَذَا اصْطِلَاحٌ اصْطَلَحْتُمُوهُ وَإِلَّا فَمَا يُوصَفُ بِعَدَمِ الْحَيَاةِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ يُمْكِنُ وَصْفُهُ بِالْمَوْتِ، وَالْعَمَى، وَالْخَرَسِ، وَالْعُجْمَةِ، وَأَيْضًا فَكُلُّ مَوْجُودٍ يَقْبَلُ الِاتِّصَافَ بِهَذِهِ الْأُمُورِ وَنَقَائِضِهَا فَإِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى جَعْلِ الْجَمَادِ حَيًّا كَمَا جَعَلَ عَصَى مُوسَى حَيَّةً ابْتَلَعَتْ الْحِبَالَ وَالْعِصِيَّ، وَأَيْضًا فَالَّذِي لَا يَقْبَلُ الِاتِّصَافَ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ أَعْظَمُ نَقْصًا مِمَّنْ لَا يَقْبَلُ الِاتِّصَافَ بِهَا مَعَ اتِّصَافِهِ بِنَقَائِضِهَا، فَالْجَمَادُ الَّذِي لَا يُوصَفُ بِالْبَصَرِ، وَلَا الْعَمَى، وَلَا الْكَلَامِ، وَلَا الْخَرَسِ أَعْظَمُ نَقْصًا مِنْ الْحَيِّ الْأَعْمَى الْأَخْرَسِ، فَإِذَا قِيلَ: إنَّ الْبَارِي لَا يُمْكِنُ اتِّصَافُهُ بِذَلِكَ كَانَ فِي ذَلِكَ مِنْ وَصْفِهِ بِالنَّقْصِ أَعْظَمُ مِمَّا إذَا وُصِفَ بِالْخَرَسِ وَالْعَمَى وَالصَّمَمِ وَنَحْوَ ذَلِكَ؛ مَعَ أَنَّهُ إذَا جُعِلَ غَيْرَ قَابِلٍ لَهَا كَانَ تَشْبِيهًا لَهُ بِالْجَمَادِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ الِاتِّصَافَ بِوَاحِدِ مِنْهَا، وَهَذَا تَشْبِيهٌ بِالْجَمَادَاتِ؛ لَا بِالْحَيَوَانَاتِ، فَكَيْفَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ غَيْرُهُ مِمَّا يَزْعُمُ أَنَّهُ تَشْبِيهٌ بِالْحَيِّ، وَأَيْضًا فَنَفْسُ نَفْيِ هَذِهِ الصِّفَاتِ نَقْصٌ، كَمَا أَنَّ إثْبَاتَهَا كَمَالٌ، فَالْحَيَاةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ تَعْيِينِ الْمَوْصُوفِ بِهَا صِفَةُ كَمَالٍ، وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ، وَالْقُدْرَةُ، وَالسَّمْعُ، وَالْبَصَرُ، وَالْكَلَامُ، وَالْفِعْلُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ؛ وَمَا كَانَ صِفَةَ كَمَالٍ فَهُوَ سُبْحَانَهُ أَحَقُّ أَنْ يَتَّصِفَ بِهِ مِنْ الْمَخْلُوقَاتِ، فَلَوْ لَمْ يَتَّصِفْ بِهِ مَعَ اتِّصَافِ الْمَخْلُوقِ بِهِ لَكَانَ الْمَخْلُوقُ أَكْمَلَ مِنْهُ)[1].

الفرع الثالث: اتفق سلف الأمة رحمهم الله تعالى على أن معاني الصفات معلومة، وأن كيفياتها على ما هي عليه مجهولة، فالعلم بمعاني الصفات متفق عليه بين الأئمة من أهل السنة والجماعة، وذلك لأن الله تعالى

(١) مجموع الفتاوى: (٣/ ٣٩).

خاطبنا باللسان العربي، فالواجب علينا حمل هذه الألفاظ على المعاني المتقررة عند أهل السنة والجماعة، ولأن الله تعالى قد أمرنا بتدبر القرآن كله، وأكثره من آيات الصفات، فهي داخلة في عموم الأمر بالتدبر، فلما أمرنا الله تعالى بتدبرها علمنا أنها مما يمكن أن تتدبر، إذ كيف يأمرنا بتدبر ما لا يمكن أن يفهم معناه، وعلى هذا الفهم جرى أهل السنة من سلف هذه الأمة، فقالوا: أمروها كما جاءت بلا كيف، وهي إنما جاءت بإثبات معان لائقة بالله تعالى، ولما سأل رجل الإمام مالك رحمه الله تعالى فقال له: يا إمام ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾[١] كيف استوى؟ فأطرق الإمام حتى علاه الرحضاء -أي العرق- فرفع رأسه فقال: الاستواء معلوم، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة[٢]. فصارت من جملة عقائد الأمة، فالصفات تعلم باعتبار، وتجهل باعتبار، فتعلم باعتبار معانيها اللغوية، وتجهل باعتبار كيفياتها، هذا فهم السلف، ومن نسب السلف لغير هذا فقد كذب أو ضل، أو أخطأ، فالسلف متفقون على العلم بالمعنى، ومتفقون على الجهل بالكيف، لأن العلم بالكيفية لا يكون إلا برؤية الشيء، أو رؤية نظيره، أو إخبار الصادق عن هذه الكيفية، وكلها منتفية في حق كيفية صفات الله تعالى، وقد أخطأ بعض المنتسبين للسنة لما نسب إلى السلف الجهل بالمعنى.

---

(١) طه: ٥.

(٢) انظر العرش للذهبي: (١/ ١٨٩)، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: (١/ ٢٣٦)، وتحفة الأحوذي: (٣/ ٢٦٧).

والخلاصة أن فهم السلف في هذه المسألة هو العلم بالمعنى، والجهل بالكيف، وأما من حاد عن سبيلهم، وتنكب الصراط المستقيم، فإنه قال بقولين ضالين كل الضلال:

الأول: قول المفوضة[١]، القائلين بأن معاني الصفات غير معلومة لنا، لا نعلم معنى الوجه، ولا معنى اليد، ولا معنى السمع، ولا معنى البصر، ولا معنى الرقابة، ولا معنى العلو، ولا معنى الاستواء، وهكذا في سائر الصفات فألفاظ الصفات عندهم بمنزلة اللغة الأجنبية التي يقرؤونها ولا يعرفون معناها، وهذا من شر أقوال أهل البدع.

والطائفة الثانية قالت: بل المعاني معلومة والكيفيات معلومة، وهم الممثلة[٢]، فلم يقتصروا على العلم بالمعنى فقط، بل عدوه إلى العلم بالكيفية والعياذ بالله تعالى، وكلا المذهبين باطل، وضلال، لأنه مخالف للأدلة من الكتاب والسنة، ولأنه مخالف لإجماع سلف الأمة، ومخالف لفهم

---

(١) المفوِّضة: هم الذين يُثْبِتُون الصفات، ويفوِّضون علم معانيها إلى الله.
وأهل السنّة والجماعة يُثْبِتُون الصفات وعلم معانيها، ويفوِّضون علم كيفيتها إلى الله تعالى.
انظر شرح العقيدة الواسطية للهراس صـ: ٦٨.

(٢) الممثلة: كل من قاس صفات الله عز وجل بصفات خلقه بأن جعل ذات الله عز وجل، أو صفاته مثل صفات المخلوقين، أو نص على التشبيه بأن يقول: بصر كبصري، وسمع كسمعي ونحو ذلك، وهذا هو مراد السلف في إطلاق هذا الوصف الذي هو: التمثيل. قال الإمام أحمد رحمه الله: (المشبهة تقول بصر كبصري، ويد كيدي، وقدم كقدمي، ومن قال ذلك فقد شبه الله بخلقه).
انظر أصول مسائل العقيدة عند السلف وعند المبتدعة: (٢/ ١٥).

الأئمة من أهل السنة والجماعة، فتوسط أهل السنة في هذه المسألة، وقالوا: أما المعنى فهو معلوم، وأما الكيف فهو مجهول، وهذا هو الحق الذي لا أحق منه، والمتفق مع الأدلة من الكتاب والسنة، وهو الفهم الصحيح الذي يحبه الله تعالى ويرضاه، وما سواه فباطل، وضلال، وبعد عن الحق والهدى، فحيث كان فهم الخلف من أهل البدع مخالفا لفهم السلف الصالح فهو باطل، لأن المتقرر أن كل فهم يخالف فهم السلف في العقيدة والعمل فهو باطل، قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: (الْقَاعِدَةُ الْخَامِسَةُ: أَنَّا نَعْلَمُ لَمَّا أُخْبِرْنَا بِهِ مِنْ وَجْهٍ دُونَ وَجْهٍ، فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ﴾[1]، وَقَالَ: ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ ﴾[2]، وَقَالَ: ﴿ كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ إِلَيْكَ مُبَـٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَـٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴾[3]، وَقَالَ: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾[4]، فَأَمَرَ بِتَدَبُّرِ الْكِتَابِ كُلِّهِ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴾[5]

---

(١) النساء: ٨٢.

(٢) المؤمنون: ٦٨.

(٣) ص: ٢٩.

(٤) محمد: ٢٤.

(٥) آل عمران: ٧.

وَجُمْهُورُ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَخَلَفِهَا عَلَى أَنَّ الْوَقْفَ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[١]، وَهَذَا هُوَ الْمَأْثُورُ عَنْ أبي بْنِ كَعْبٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَغَيْرِهِمْ، وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: التَّفْسِيرُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: تَفْسِيرٌ تَعْرِفُهُ الْعَرَبُ مِنْ كَلَامِهَا، وَتَفْسِيرٌ لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ بِجَهَالَتِهِ، وَتَفْسِيرٌ يَعْلَمُهُ الْعُلَمَاءُ، وَتَفْسِيرٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ مَنْ ادَّعَى عِلْمَهُ فَهُوَ كَاذِبٌ[٢]. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ وَطَائِفَةٍ أَنَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ، وَقَدْ قَالَ مُجَاهِدٌ: عَرَضْت الْمُصْحَفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ فَاتِحَتِهِ إلَى خَاتِمَتِهِ أُوقِفُهُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ وَأَسْأَلُهُ عَنْ تَفْسِيرِهَا[٣]. وَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ عِنْدَ التَّحْقِيقِ، فَإِنَّ لَفْظَ: التَّأْوِيلِ قَدْ صَارَ بِتَعَدُّدِ الِاصْطِلَاحَاتِ مُسْتَعْمَلًا فِي ثَلَاثَةِ مَعَانٍ:

أَحَدُهَا وَهُوَ اصْطِلَاحُ كَثِيرٍ مِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي الْفِقْهِ وَأُصُولِهِ أَنَّ التَّأْوِيلَ هُوَ صَرْفُ اللَّفْظِ عَنْ الِاحْتِمَالِ الرَّاجِحِ إلَى الِاحْتِمَالِ الْمَرْجُوحِ؛ لِدَلِيلٍ يَقْتَرِنُ بِهِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَنَاهُ أَكْثَرُ مَنْ تَكَلَّمَ مِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي تَأْوِيلِ نُصُوصِ الصِّفَاتِ وَتَرْكِ تَأْوِيلِهَا؛ وَهَلْ ذَلِكَ مَحْمُودٌ أَوْ مَذْمُومٌ أَوْ حَقٌّ أَوْ بَاطِلٌ؟..

الثَّانِي: أَنَّ التَّأْوِيلَ بِمَعْنَى التَّفْسِيرِ وَهَذَا هُوَ الْغَالِبُ عَلَى اصْطِلَاحِ الْمُفَسِّرِينَ لِلْقُرْآنِ كَمَا يَقُولُ ابْنُ جَرِيرٍ وَأَمْثَالُهُ - مِنْ الْمُصَنِّفِينَ فِي

(١) آل عمران: ٧.

(٢) انظر تفسير ابن المنذر: (١/ ٨)، ومحاسن التأويل: (١/ ٢٣٤)، وتفسير المنار: (٣/ ١٥٠).

(٣) انظر تفسير الطبري: (١/ ٩٠)، وتفسير ابن كثير: (١/ ١٠).

التَّفْسِيرِ-، وَاخْتَلَفَ عُلَمَاءُ التَّأْوِيلِ وَمُجَاهِدٌ إِمَامُ الْمُفَسِّرِينَ؛ قَالَ الثَّوْرِيُّ: (إِذَا جَاءَكَ التَّفْسِيرُ عَنْ مُجَاهِدٍ فَحَسْبُكَ بِهِ)[(١)]. وَعَلَى تَفْسِيرِهِ يَعْتَمِدُ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَالْبُخَارِيُّ، وَغَيْرُهُمَا، فَإِذَا ذَكَرَ أَنَّهُ يَعْلَمُ تَأْوِيلَ الْمُتَشَابِهِ فَالْمُرَادُ بِهِ مَعْرِفَةُ تَفْسِيرِهِ.

الثَّالِثُ مِنْ مَعَانِي التَّأْوِيلِ هُوَ الْحَقِيقَةُ الَّتِي يُؤَوَّلُ إِلَيْهَا الْكَلَامُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ ﴾[(٢)]، فَتَأْوِيلُ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ أَخْبَارِ الْمَعَادِ هُوَ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ فِيهِ مِمَّا يَكُونُ مِن الْقِيَامَةِ، وَالْحِسَابِ، وَالْجَزَاءِ، وَالْجَنَّةِ، وَالنَّارِ وَنَحْوِ ذَلِكَ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي قِصَّةِ يُوسُفَ لَمَّا سَجَدَ أَبَوَاهُ وَإِخْوَتُهُ قَالَ: ﴿ وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ ﴾[(٣)]، فَجَعَلَ عَيْنَ مَا وَجَدَ فِي الْخَارِجِ هُوَ تَأْوِيلَ الرُّؤْيَا. الثَّانِي هُوَ تَفْسِيرُ الْكَلَامِ وَهُوَ الْكَلَامُ الَّذِي يُفَسَّرُ بِهِ اللَّفْظُ حَتَّى يُفْهَمَ مَعْنَاهُ، أَوْ تُعْرَفَ عِلَّتُهُ، أَوْ دَلِيلُهُ، وَهَذَا التَّأْوِيلُ الثَّالِثُ هُوَ عَيْنُ مَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي الْخَارِجِ، وَمِنْهُ قَوْلُ عَائِشَةَ: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: (**سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي**) يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ[(٤)].

---

(١) انظر تفسير سفيان الثوري صـ: ١٤، وتفسير الطبري: (١/ ٩١)، وتفسير الثعالبي: (١/ ٦٦).

(٢) الأعراف: ٥٣.

(٣) يوسف: ١٠٠.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب التسبيح والدعاء في السجود، رقم: (٨١٧)، ومسلم، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم: (٤٨٤).

يَعْنِي قَوْلَهُ: ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ ﴾[١]، وَقَوْلُ سُفْيَانَ بْنِ عيينة: السُّنَّةُ هِيَ تَأْوِيلُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ فَإِنَّ نَفْسَ الْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ هُوَ تَأْوِيلُ الْأَمْرِ بِهِ، وَنَفْسَ الْمَوْجُودِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ هُوَ تَأْوِيلُ الْخَبَرِ، وَالْكَلَامُ خَبَرٌ وَأَمْرٌ، وَلِهَذَا يَقُولُ أَبُو عُبَيْدٍ وَغَيْرُهُ: الْفُقَهَاءُ أَعْلَمُ بِالتَّأْوِيلِ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ كَمَا ذَكَرُوا ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ اشْتِمَالِ الصَّمَّاءِ[٢]؛ لِأَنَّ الْفُقَهَاءَ يَعْلَمُونَ تَفْسِيرَ مَا أَمَرَ بِهِ وَنَهَى عَنْهُ؛ لِعِلْمِهِمْ بِمَقَاصِدِ الرَّسُولِ ﷺ، كَمَا يَعْلَمُ أَتْبَاعُ بقراط وَسِيبَوَيْهِ وَنَحْوِهِمَا مِنْ مَقَاصِدِهِمَا مَا لَا يُعْلَمُ بِمُجَرَّدِ اللُّغَةِ؛ وَلَكِنَّ تَأْوِيلَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهِ بِخِلَافِ تَأْوِيلِ الْخَبَرِ، إِذَا عُرِفَ ذَلِكَ: فَتَأْوِيلُ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ عَنْ نَفْسِهِ الْمُقَدَّسَةِ الْمُتَّصِفَةِ بِمَا لَهَا مِنْ حَقَائِقِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ هُوَ حَقِيقَةٌ لِنَفْسِهِ الْمُقَدَّسَةِ الْمُتَّصِفَةِ بِمَا لَهَا مِنْ حَقَائِقِ الصِّفَاتِ، وَتَأْوِيلِ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ تَعَالَى مِنْ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ هُوَ نَفْسُ مَا يَكُونُ مِنْ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، وَلِهَذَا مَا يَجِيءُ فِي الْحَدِيثِ نَعْمَلُ بِمُحْكَمِهِ،

---

(١) النصر: ٣.

(٢) اشتمال الصماء: قال أهل اللغة: هو أن يجلل جسده بالثوب لا يرفع منه جانبًا ولا يبقي ما يخرج منه يده. قال ابن قتيبة: سميت صمَّاء لأنه يسد المنافذ كلها فتصير كالصخرة الصمَّاء التي ليس فيها خرق. قال الفقهاء: هو أن يلتحف بالثوب ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه فيصير فرجه باديًا.

قال النووي: فعلى تفسير أهل اللغة يكون مكروهًا؛ لئلا يعرض له حاجة فيتعسر عليه إخراج يده فيلحقه الضرر، وعلى تفسير الفقهاء يحرم؛ لانكشاف العورة.

انظر عمدة الأحكام من كلام خير الأنام ﷺ صـ: ١٤٢، وخلاصة الكلام شرح عمدة الأحكام صـ: ١٦١.

وَنُؤْمِنُ بِمُتَشَابِهِهِ، لِأَنَّ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ الْيَوْمِ الْآخِرِ فِيهِ أَلْفَاظٌ مُتَشَابِهَةٌ يُشْبِهُ مَعَانِيهَا مَا نَعْلَمُهُ فِي الدُّنْيَا كَمَا أَخْبَرَ أَنَّ فِي الْجَنَّةِ لَحْمًا وَلَبَنًا وَعَسَلًا وَخَمْرًا وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَهَذَا يُشْبِهُ مَا فِي الدُّنْيَا لَفْظًا وَمَعْنًى؛ وَلَكِنْ لَيسَ هُوَ مِثْلهُ، وَلَا حَقِيقَتَهُ، فَأَسْمَاءُ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتُهُ أَوْلَى وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ أَسْمَاءِ الْعِبَادِ وَصِفَاتِهِمْ تَشَابُهٌ أَنْ لا يَكُونَ لِأَجْلِهَا الْخَالِقُ مِثْلَ الْمَخْلُوقِ، وَلَا حَقِيقَتُهُ كَحَقِيقَتِهِ، وَالْإِخْبَارُ عَنْ الْغَائِبِ لَا يُفْهَمُ إنْ لَمْ يُعَبَّرْ عَنْهُ بِالْأَسْمَاءِ الْمَعْلُومَةِ مَعَانِيهَا فِي الشَّاهِدِ، وَيُعْلَمُ بِهَا مَا فِي الْغَائِبِ بِوَاسِطَةِ الْعِلْمِ بِمَا فِي الشَّاهِدِ؛ مَعَ الْعِلْمِ بِالْفَارِق الْمُمَيِّزِ، وَأَنَّ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ مِنْ الْغَيْبِ أَعْظَمُ مِمَّا يُعْلَمُ فِي الشَّاهِدِ وَفِي الْغَائِبِ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ، فَنَحْنُ إذَا أَخْبَرَنَا اللَّهُ بِالْغَيْبِ الَّذِي اخْتَصَّ بِهِ مِنْ الْجَنَّةِ وَالنَّار عَلِمْنَا مَعْنَى ذَلِكَ وَفَهِمْنَا مَا أُرِيدَ مِنَّا فَهْمُهُ بِذَلِكَ الْخِطَابِ، وَفَسَّرْنَا ذَلِكَ، وَأَمَّا نَفْسُ الْحَقِيقَةِ الْمُخْبَر عَنْهَا مِثْلَ الَّتِي لَمْ تَكُنْ بَعْدُ؛ وَإِنَّمَا تَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَذَلِكَ مِنْ التَّأْوِيلِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ إلَّا اللَّهُ، وَلِهَذَا لَمَّا سُئِلَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ مِنْ السَّلَفِ عَنْ قَوْله تَعَالَى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، قَالُوا: الِاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ، وَالْكَيْفُ مَجْهُولٌ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ، وَكَذَلِكَ قَالَ رَبِيعَةُ شَيْخُ مَالِكٍ قَبْلَهُ: الِاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ، وَالْكَيْفُ مَجْهُولٌ، وَمِنْ اللَّهِ الْبَيَانُ، وَعَلَى الرَّسُول الْبَلَاغُ، وَعَلَيْنَا الْإِيمَانُ، فَبَيَّنَ أَنَّ الِاسْتِوَاءَ مَعْلُومٌ، وَأَنَّ كَيْفِيَّةَ ذَلِكَ مَجْهُولٌ، وَمِثْلُ هَذَا يُوجَدُ كَثِيرًا فِي كَلَامِ السَّلَفِ، وَالْأَئِمَّةُ يَنْفُونَ عِلْمَ الْعِبَادِ بِكَيْفِيَّةِ صِفَاتِ اللَّهِ، وَأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ كَيْفَ اللَّهُ إلَّا اللَّهُ، فَلَا يَعْلَمُ مَا هُوَ إلَّا هُوَ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (**لا**

أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْك أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْت عَلَى نَفْسِك)، وَهَذَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ[١]، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ: (**اللَّهُمَّ إنِّي أَسْأَلُك بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَك سَمَّيْت بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْته فِي كِتَابِك، أَوْ عَلَّمْته أَحَدًا مَنْ خَلْقِك، أَوْ اسْتَأْثَرْت بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَك**)، َهَذَا الْحَدِيثُ فِي الْمُسْنَدِ، وَصَحِيحِ أَبِي حَاتِمٍ[٢]، وَقَدْ أَخْبَرَ فِيهِ أَنَّ لِلَّهِ مِنْ الْأَسْمَاءِ مَا اسْتَأْثَرَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَهُ، فَمَعَانِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي اسْتَأْثَرَ بِهَا فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَهُ لَا يَعْلَمُهَا

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم: (٤٨٦).

(٢) مسند أحمد: (٦/ ٢٤٦)، رقم: (٣٧١٢)، وإسناده ضعيف كما قال الدارقطني في كتاب العلل: (٥/ ٢٠١)، وفي سنده أبو سلمة الجهني ولم يتبين لأئمة الجرح والتعديل من هو، فهو في عداد المجهولين، قال يحيى بن معين - على سبيل الظن- كما في الكنى للدولابي: (١/ ١٩١): (أراه موسى الجهني). يعني موسى بن عبد الله - أو ابن عبد الرحمن- الجهني الثقة من رجال التهذيب، إلا أن كل من جاء بعد يحيى فرق بين هذين، فالبخاري ترجم لموسى الجهني في التاريخ الكبير: (٧/ ٢٨٨) وكناه أبا عبد الله، وترجم لأبي سلمة الجهني في الكنى من كتابه المذكور: ٩/ ٣٩)، وتابعه ابن حبان فذكر كلا على حدة في ثقاته: (٧/ ٤٤٩ و٦٥٩)، ولم يترجم ابن أبي حاتم إلا لموسى الجهني في الجرح والتعديل: (٨/ ١٤٩)، ولم يكنه إلا بأبي عبد الله، واقتصر على كنية أبي عبد الله لموسى الجهني ابن سعد في الطبقات: (٦/ ٣٥٣)، والفسوي في المعرفة والتاريخ:(٣/ ٩١).

وأخرجه ابن أبي شيبة: (١٠/ ٢٥٣)، وأبو يعلى: (٥٢٩٧) ، والشاشي: (٢٨٢) ، وابن حبان: (٩٧٢) من طريق يزيد بن هارون، بهذا الإسناد.

وأخرجه الطبراني في الكبير: (١٠٣٥٢) ، وفي الدعاء: (١٠٣٥) ، والحاكم في المستدرك: (١/ ٥٠٩-٥١٠) من طريقين عن فضيل بن مرزوق، به. ثم قال: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم إن سلم من إرسال عبد الرحمن بن عبد الله، عن أبيه، فإنه مختلف في سماعه من أبيه). وتعقبه الذهبي بقوله: أبو سلمة لا يدرى من هو، ولا رواية له في الكتب الستة.

غَيْرُهُ، وَاَللَّهُ سُبْحَانَهُ أَخْبَرَنَا أَنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ سَمِيعٌ بَصِيرٌ غَفُورٌ رَحِيمٌ؛ إلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، فَنَحْنُ نَفْهَمُ مَعْنَى ذَلِكَ وَنُمَيِّزُ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، وَبَيْنَ الرَّحْمَةِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ، وَنَعْلَمُ أَنَّ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا اتَّفَقَتْ فِي دَلَالَتِهَا عَلَى ذَاتِ اللَّهِ مَعَ تَنَوُّعِ مَعَانِيهَا، فَهِيَ مُتَّفِقَةٌ مُتَوَاطِئَةٌ مِنْ حَيْثُ الذَّاتُ، مُتَبَايِنَةٌ مِنْ جِهَةِ الصِّفَاتِ)[1].

وقال رحمه الله تعالى: (قَوْلُ السَّائِلِ: كَيْفَ يَنْزِلُ؟ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: كَيْفَ اسْتَوَى؟ وَقَوْلُهُ: كَيْفَ يَسْمَعُ؟ وَكَيْفَ يُبْصِرُ؟ وَكَيْفَ يَعْلَمُ وَيُقَدِّرُ؟ وَكَيْفَ يَخْلُقُ وَيَرْزُقُ؟ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْجَوَابُ عَنْ مِثْلِ هَذَا السُّؤَالِ مِنْ أَئِمَّةِ الْإِسْلَامِ مِثْلِ: مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَشَيْخِهِ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ أَنَّ سَائِلا سَأَلَ مَالِكًا عَنْ قَوْلِهِ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ كَيْفَ اسْتَوَى؟ فَأَطْرَقَ مَالِكٌ حَتَّى عَلَاهُ الرُّحَضَاءُ[2]، ثُمَّ قَالَ: الِاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ، وَالْكَيْفُ مَجْهُولٌ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ، وَمَا أَرَاك إلَّا رَجُل سَوْءٍ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ، وَمِثْلُ هَذَا الْجَوَابِ ثَابِتٌ عَنْ رَبِيعَةَ شَيْخِ

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية: (٣/ ٥٨).

(٢) الرحضاء: عرق الْحمى، كما يطلق على العرق الكثير، ومنه رحضت الثوب غسلته بالماء.

انظر مشارق الأنوار على صحاح الآثار: (١/ ٢٨٦)، والنهاية في غريب الحديث والأثر: (٢/ ٢٠٨).

مَالِكٍ[١]، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْجَوَابُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَوْقُوفًا وَمَرْفُوعًا وَلَكِنْ لَيْسَ إسْنَادُهُ مِمَّا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ[٢]، وَهَكَذَا سَائِرُ الْأَئِمَّةِ قَوْلُهُمْ يُوَافِقُ قَوْلَ مَالِكٍ فِي أَنَّا لَا نَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ اسْتِوَائِهِ، كَمَا لَا نَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ ذَاتِهِ، وَلَكِنْ نَعْلَمُ الْمَعْنَى الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْخِطَابُ فَنَعْلَمُ مَعْنَى الِاسْتِوَاءِ وَلا نَعْلَمُ كَيْفِيَّتَهُ، وَكَذَلِكَ نَعْلَمُ مَعْنَى النُّزُول وَلَا نَعْلَمُ كَيْفِيَّتَهُ، وَنَعْلَمُ مَعْنَى السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَلَا نَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ ذَلِكَ، وَنَعْلَمُ مَعْنَى الرَّحْمَةِ وَالْغَضَبِ وَالرِّضَا وَالْفَرَحِ وَالضَّحِكِ وَلَا نَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ ذَلِكَ)[٣].

وقال شيخ الإسلام أيضا: (فَإِنَّ أَكْثَرَ آيَاتِ الصِّفَاتِ اتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ يُعْرَفُ مَعْنَاهَا، وَالْبَعْضُ الَّذِي تَنَازَعَ النَّاس فِي مَعْنَاهُ إنَّمَا ذَمَّ السَّلَفُ مِنْهُ تَأْويلَاتِ الجهمية وَنَفَوْا عِلْمَ النَّاسِ بِكَيْفِيَّتِهِ، كَقَوْلِ مَالِكٍ: الِاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ، وَالْكَيْفُ مَجْهُولٌ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ، وَكَذَلِكَ قَالَ سَائِرُ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ، وَحِينَئِذٍ فَفَرْقٌ بَيْنَ الْمَعْنَى الْمَعْلُومِ، وَبَيْنَ الْكَيْفِ الْمَجْهُولِ، فَإِنْ سُمِّيَ الْكَيْفُ تَأْوِيلا سَاغَ أَنْ يُقَالَ: هَذَا التَّأْوِيلُ لَا يَعْلَمُهُ إلَّا

---

(١) قال ابن قدامة في كتابه: ذم التأويل صـ: ٢٥: (وَقَالَ ربيعَة بن أبي عبد الرَّحْمَن: الاسْتوَاء غير مَجْهُول والكيف غير مَعْقُول وَمن الله الرسَالَة وَمن الرَّسُول الْبَلَاغ وعلينا التَّصْدِيق).

(٢) رواه ابن بطة في الإبانة الكبرى: (٧/ ١٦٢)، برقم: (١٢٠)، وابن قدامة في ذم التأويل صـ: ٢٥، برقم: (٤١)، وابن حجر في فتح الباري: (١٣/ ٤٠٦)، قال ابن بطة: (... وروى قُرَّة بن خَالِد عَن الْحسن عَن أمه عَن أم سَلمَة أَنَّهَا قَالَت فِي قَول الله تَعَالَى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ الاسْتوَاء غير مَجْهُول، والكيف غير مَعْقُول، وَالْإِقْرَار بِهِ إِيمَان، والجحود لَهُ كفر).

(٣) مجموع الفتاوى: (٥/ ٣٦٥).

اللَّهُ كَمَا قَدَّمْنَاهُ أَوَّلاً، وَأَمَّا إِذَا جَعَلَ مَعْرِفَةَ الْمَعْنَى وَتَفْسِيرَهُ تَأْوِيلاً كَمَا يَجْعَلُ مَعْرِفَةَ سَائِرِ آيَاتِ الْقُرْآنِ تَأْوِيلًا، وَقِيلَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَجِبْرِيلَ وَالصَّحَابَةَ وَالتَّابِعِينَ مَا كَانُوا يَعْرِفُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾، وَلَا يَعْرِفُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾(١) وَلَا مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم﴾(٢) بَلْ هَذَا عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْكَلَامِ الْعَجَمِيِّ الَّذِي لَا يَفْهَمُهُ الْعَرَبِيُّ، وَكَذَلِكَ إِذَا قِيلَ كَانَ عِنْدَهُمْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾(٣)، وَقَوْلُهُ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾(٤)، وَقَوْلُهُ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾(٥) وَقَوْلُهُ: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾(٦)، وَقَوْلُهُ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ﴾(٧)، وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَحْسِنُوٓا۟ ۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾(٨)، وَقَوْلُهُ: ﴿وَقُلِ

---

(١) ص: ٧٥.

(٢) المجادلة: ١٤.

(٣) الزمر: ٦٧.

(٤) الأنعام: ١٠٣.

(٥) النساء: ١٣٤.

(٦) المائدة: ١١٩.

(٧) محمد: ٢٨.

(٨) البقرة: ١٩٥.

ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾[١] وَقَوْلُهُ: ﴿ إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾[٢] وَقَوْلُهُ: ﴿ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾[٣] وَقَوْلُهُ: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنۡ حَوۡلَهَا ﴾[٤]، وَقَوْلُهُ: ﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ﴾[٥]، وَقَوْلُهُ: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ٢٢ ﴾[٦]، وَقَوْلُهُ: ﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ أَوۡ يَأۡتِيَ بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ﴾[٧]، وَقَوْلُهُ: ﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ ﴾[٨]، وَقَوْلُهُ: ﴿ إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[٩]، إِلَى أَمْثَالِ هَذِهِ الْآيَاتِ، فَمَنْ قَالَ عَنْ جِبْرِيلَ وَمُحَمَّدٍ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمَا، وَعَنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَالْجَمَاعَةِ: إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَ شَيْئًا مِنْ مَعَانِي هَذِهِ الْآيَاتِ، بَلْ اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِعِلْمِ مَعْنَاهَا، كَمَا اسْتَأْثَرَ بِعِلْمِ وَقْتِ السَّاعَةِ، وَإِنَّمَا كَانُوا يَقْرَؤُونَ أَلْفَاظًا لَا يَفْهَمُونَ لَهَا مَعْنًى، كَمَا يَقْرَأُ الْإِنْسَانُ كَلامًا لَا

(١) التوبة: ١٠٥.
(٢) الزخرف: ٣.
(٣) التوبة: ٦.
(٤) النمل: ٨.
(٥) البقرة: ٢١٠.
(٦) الفجر: ٢٢.
(٧) الأنعام: ١٥٨.
(٨) فصلت: ١١.
(٩) يس: ٨٢.

يَفْهَمُ مِنْهُ شَيْئًا فَقَدْ كَذَبَ عَلَى الْقَوْمِ، وَالنُّقُولُ الْمُتَوَاتِرَةُ عَنْهُمْ تَدُلُّ عَلَى نَقِيضِ هَذَا، وَأَنَّهُمْ كَانُوا يَفْهَمُونَ هَذَا كَمَا يَفْهَمُونَ غَيْرَهُ مِنْ الْقُرْآنِ، وَإِنْ كَانَ كُنْهُ الرَّبّ عَزَّ وَجَلَّ لا يُحِيطُ بِهِ الْعِبَادُ، وَلَا يُحْصُونَ ثَنَاءً عَلَيْهِ فَذَاكَ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَعْلَمُوا مِنْ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ مَا عَلَّمَهُمْ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، كَمَا أَنَّهُمْ إذَا عَلِمُوا أَنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ، وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ لَمْ يَلْزَمْ أَنْ يَعْرِفُوا كَيْفِيَّةَ عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَإِذَا عَرَفُوا أَنَّهُ حَقٌّ مَوْجُودٌ لَمْ يَلْزَمْ أَنْ يَعْرِفُوا كَيْفِيَّةَ ذَاتِهِ، وَهَذَا مِمَّا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ يَعْلَمُونَ التَّأْوِيلَ فَإِنَّ النَّاسَ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُمْ يَعْرِفُونَ تَأْوِيلَ الْمُحْكَمِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ كَيْفِيَّةَ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ فِي الْآيَاتِ الْمُحْكَمَاتِ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ عَدَمَ الْعِلْمِ بِالْكَيْفِيَّةِ لَا يَنْفِي الْعِلْمَ بِالتَّأْوِيلِ الَّذِي هُوَ تَفْسِيرُ الْكَلَامِ وَبَيَانُ مَعْنَاهُ؛ بَلْ يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَ الْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ وَلَا يَعْرِفُونَ كَيْفِيَّةَ الرَّبّ لا فِي هَذَا وَلَا فِي هَذَا)[(١)].

والخلاصة أن تعرف أن الهدى والحق والتوفيق إنما هو في فهم السلف الصالح، وفهمهم في هذه المسألة هو العلم بالمعنى والجهل بالكيف، والله أعلم.

الفرع الرابع: أجمع سلف الأمة وأئمتها على أن باب الأسماء والصفات لله تعالى من الأبواب التوقيفية على النص، فلا مدخل للعقول فيها، فلا يدخلون في هذا الباب متأولين بآرائهم ولا متوهمين بأهوائهم، بل هذا الباب يدور على ما أثبته الدليل، فما أثبته النص من الأسماء والصفات

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية: (١٧/ ٤٢٦).

أثبتوه، وما نفاه نفوه، لا يتعدون القرآن والحديث، ففهم سلف الأمة أن هذا الباب لا مدخل لعقولهم فيه، لأنه باب غيبي، والمتقرر أن الأبواب الغيبية لا مدخل للعقول فيها، وليس إدراك هذا الباب على وجه التفصيل مما تستقل به العقول، هذا هو فهم السلف الصالح، وهو الحق في هذا الباب، فإنه ما دخل التيه والحيرة والمذاهب الباطلة والسؤالات العقيمة على هذا الباب إلا بسبب إقحام العقل فيه، وما ضل من ضل في هذا الباب إلا بسبب تحكيم عقله فيما هو من وراء الغيب، فإن العقل لما خلقه الله تعالى خلقه ضعيفا، وله حدود وطاقة، فلا يزال تفكيره سليما ما دام داخل هذه الحدود، وأما إن أخرجه صاحبه منها فإنه يضل ويتيه، ولا يستقل العقل بمعرفة الحق لوحده، بل لابد من نور الدليل ليقوده إلى شاطئ النجاة، وأما هو لوحده فلا والله لا نجاة له، لا سيما إن كان متعفنا بقواعد علم الكلام المذموم، ومتربيا على عدم تقدير سلف الأمة وأئمتها، فناهيك عن الضلال الذي سيحدثه هذا النوع من العقول، والمهم أن تعرف الآن أن السلف رحمهم الله تعالى بنوا مذهبهم في الأسماء والصفات على التوقيف على الأدلة، فليس هنا اسما نسبوه لله تعالى بمجرد عقولهم، وليس هناك صفة نسبوها لله تعالى بمجرد عقولهم، بل إثباتهم للأسماء وللصفات دائر مع النص الصحيح الصريح حيث دار، هذا مذهبهم وهذا فهمهم، وأما أهل البدع، فإنهم جعلوا مبنى الإثبات والنفي في باب الأسماء والصفات على عقولهم، فما أثبتته عقولهم من الصفات أثبتوه وإن لم يرد له دليل بخصوصه، وما نفته عقولهم منها نفوه وإن وردت على إثباته الأدلة

المتواترات، فالاعتماد عندهم على العقل نفيا وإثباتا، وهذا باطل، وضلال، فإن العقول لو كانت تعرف ما يليق بالله تعالى من الصفات على وجه التفصيل لما احتاجت البشرية إلى إرسال الرسل، وإنزال الكتب، ولما علق الهداية والصلاح على متابعة الوحي، ثم إن العقول أقصر وأحقر من أن تدخل في باب هو من أبواب الغيب، ثم إن العقول متفاوتة، فبأي عقل نزن الكتاب والسنة؟ أبعقل الأشعري الذي يثبت الأسماء وسبع صفات فقط، أو بعقل المعتزلي الذي يثبت الأسماء وينفي الصفات، أم بعقل الجهمي الذي ينكر الأسماء والصفات كلها، أم بعقل الفلاسفة الذي ينكرون دخول الإثبات في صفات الله تعالى ولا يقرون إلا النفي فقط، فيقولون: املأ الدنيا نفيا، ولكن لا تثبت صفة واحدة، أم بعقل غلاة الغلاة من الباطنية والقرامطة الذين ينفون النفي والإثبات، فيقولون: لا حي ولا ميت، ولا عالم ولا جاهل، ولا موجود ولا معدوم، فينفون الصفة ونقيضها، بالله عليك أي العقول أحق أن تتبع؟ هذا هو الضلال المبين، وأما أهل السنة فإنهم قالوا: بل عقولنا هي التي تتبع الدليل لا العكس، فما أثبته الدليل فالحق والواجب على عقولنا أن تثبته، وإن لم تعقل كنهه، وما نفاه الدليل فالحق والواجب على عقولنا هو نفيه، فالعقل في فهم السلف الصالح تابع للنقل، لا يتقدم عليه، ولا يتأخر عنه، ولذلك فإنك لا ترى أي تنازع، ولا أي اختلاف بين سلف الأمة في مسائل الاعتقاد التي هي بحق مسائل اعتقاد، ذلك لأنهم بنوا مذهبهم على الكتاب والسنة، وهي ثابتة لا تختلف ولا يدخلها التناقض، ولا الاضطراب، ولا يأتيها الباطل

من بين يديها ولا من خلفها، لأنها تنزيل من عند حكيم حميد، وأما المذاهب الأخرى فناهيك عن الخلاف الذي يدب فيما بينها، لا أقول في مذهبين مختلفين، بل وفي المذهب الواحد، فبالله عليك ألم تفترق الرافضة إلى عدة فرق؟ ألم تفترق المعتزلة إلى عدة فرق؟ ألم تفترق الجهمية إلى عدة فرق؟ وغيرها وغيرها من المذاهب، فبالله عليك ما السبب في هذا الاختلاف؟ الجواب: لأنهم بنوا عقائدهم على عقولهم، لا على الكتاب والسنة، وإن أخذوا ببعض الكتاب والسنة فإنهم يأخذونها على ما تهواه نفوسهم، وتمليه عقولهم، لا على مقتضى فهم السلف الصالح، فالأصل فيهم أنهم لا يأخذون بالدليل، وإن أخذوا به أخذوا به على غير فهم السلف، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، فإن أردت النجاة في باب الأسماء والصفات فما لك إلا أن تأخذ بفهم السلف فيه، وهو أنهم فهموا أنه من الأبواب الغيبية، التي لا مدخل للعقل فيه، يا رب أسألك باسمك الأعظم أن توفق إخواني للهدى والثبات عليه إلى أن نلقاك، وأن تعيذني وإخواني من نزغات الشياطين، فيا أخي أنشدك الله تعالى أن تتمسك بالنص في هذا الباب العقدي، بل وفي كل باب إن كنت تريد النجاة في الدنيا والآخرة، والله ربنا يتولاك لما فيه خيرك وصلاحك.

الفرع الخامس: اتفق سلف الأمة وأئمتها على اعتماد طريقة الرسل صلوات الله وسلامه عليهم في الإثبات المفصل والنفي المجمل، فإن طريقة الرسل عليهم الصلاة والسلام في جانب إثبات الأسماء والصفات لله تعالى هي التفصيل، وفي جانب النفي هي الإجمال، وهي طريقة القرآن والسنة

وطريقة الصحابة والتابعين، والطريقة المعتمدة عند سلف الأمة وعامة الأئمة، وهو أصل من أصول أهل السنة في باب الأسماء والصفات، وهي الطريقة التي هي جادة الأدب مع الله تعالى، فأهل السنة اعتمدوا هذه الطريقة لأنها طريقة الرسل، ولأنها طريقة الكتاب والسنة، ولأنها طريقة السلف الصالح، ولأنها تتضمن الأدب مع الله تعالى، وعلى ذلك وردت الأدلة، فاقرأ في الإثبات المفصل قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۖ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾[١]، وهذا تفصيل في جانب الإثبات، وفي غالب الآيات يختمها الله تعالى بذكر اسمين من أسمائه كقوله: ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾[٢]، وقوله: ﴿ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ في آيات كثيرة، واقرأ في النفي قوله: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾[٣]، وقوله: ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾[٤]، وقوله: ﴿ فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾[٥]،

---

(١) الحشر: ٢٢-٢٤.

(٢) يونس: ١٠٧.

(٣) الإخلاص: ٤.

(٤) مريم: ٦٥.

(٥) النحل: ٧٤.

وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾(١)، وهذه الطريقة أغلبية لا كلية، أي أن الأغلب في الإثبات هو التفصيل، ولكنه يرد بالإجمال أحيانا، كقوله: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾(٢)، وكقوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾(٣)، والأغلب في طريقة النفي الإجمال، ولكن قد يرد مفصلا أحيانا، كما في قوله: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾(٤)، وقوله: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًۢا﴾(٥)، لاسيما في نفي بعض صفات النقص التي تجرأ بعض الناس بنسبتها لله تعالى، وبالجملة فهذا هو فهم سلف الأمة الصالح، فهم يفهمون أن من كمال الأدب مع الله تعالى في النفي الإجمال، ويفهمون أن كمال الأدب مع الله تعالى في جانب الإثبات التفصيل، وهذا الفهم الطيب متفق مع دلالة الكتاب والسنة، ومتفق مع ما جاء به الرسل عليهم الصلاة والسلام، وعلى هذه الطريقة جرت تقريراتهم في كتبهم وفي دروسهم، وأما من زاغ وحاد عن سبيلهم فإنهم على الضد من ذلك تماما، فإنه في جانب الإثبات يجملون، فلا يصفون الله تعالى إلا بأنه موجود الوجود المطلق أي الوجود بلا صفة، وأما في النفي

---

(١) الشورى: ١١.

(٢) الروم: ٢٧.

(٣) الأعراف: ١٨٠.

(٤) الإخلاص: ٣.

(٥) الإسراء: ١١١.

فإنهم يفصلون التفصيل المحدث المخترع الذي لا دليل عليه، فضلا عن مخالفته للمتواتر من الكتاب والسنة، وهذا فهم باطل، ورأي عاطل، قال أبو العباس رحمه الله تعالى: (وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ بَعَثَ رُسُلَهُ بِإِثْبَاتٍ مُفَصَّلٍ، وَنَفْيٍ مُجْمَلٍ، فَأَثْبَتُوا لِلَّهِ الصِّفَاتِ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ، وَنَفَوْا عَنْهُ مَا لَا يَصْلُحُ لَهُ مِنْ التَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾(١)، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ أَيْ نَظِيرًا يَسْتَحِقُّ مِثْلَ اسْمِهِ، وَيُقَالُ: مُسَامِيًا يُسَامِيهِ، وَهَذَا مَعْنَى مَا يُرْوَى عَن ابْنِ عَبَّاسٍ: هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا مَثِيلًا أَوْ شَبِيهًا(٢)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾(٣) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾(٤)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾(٥)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْۖ وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ۝١٠٠ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ

---

(١) مريم: ٦٥.

(٢) تفسير الطبري: (١٨/ ٢٢٦)، وتفسير ابن أبي حاتم : (٧/ ٢٤١٤)، رقم: (١٣١٧٦).

(٣) الإخلاص: ١-٤.

(٤) البقرة: ٢٢.

(٥) البقرة: ١٦٥.

وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾[(١)]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ۝١ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ۝٢ ﴾[(٢)]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ ۝١٤٩ أَمْ خَلَقْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِنَٰثًا وَهُمْ شَٰهِدُونَ ۝١٥٠ أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ۝١٥١ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ۝١٥٢ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ۝١٥٣ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ۝١٥٤ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ۝١٥٥ أَمْ لَكُمْ سُلْطَٰنٌ مُّبِينٌ ۝١٥٦ فَأْتُوا۟ بِكِتَٰبِكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝١٥٧ وَجَعَلُوا۟ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًاۚ وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ۝١٥٨ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝١٥٩ إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾[(٣)]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝١٨٠ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ۝١٨١ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[(٤)]، فَسَبَّحَ نَفْسَهُ عَمَّا يَصِفُهُ الْمُفْتَرُونَ الْمُشْرِكُونَ، وَسَلَّمَ عَلَى الْمُرْسَلِينَ لِسَلَامَةِ مَا قَالُوهُ مِنْ الإِفْكِ وَالشِّرْكِ، وَحَمِدَ نَفْسَهُ؛ إِذْ هُوَ سُبْحَانَهُ الْمُسْتَحِقُّ لِلْحَمْدِ بِمَا لَهُ مِنْ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَبَدِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ، وَأَمَّا الْإِثْبَاتُ الْمُفَصَّلُ فَإِنَّهُ ذَكَرَ مِنْ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ مَا أَنْزَلَهُ فِي مُحْكَمِ آيَاتِهِ كَقَوْلِهِ: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌۚ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِۗ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦۚ

---

(١) الأنعام: ١٠٠-١٠١.

(٢) الفرقان: ١-٢.

(٣) الصافات: ١٤٩-١٦٠.

(٤) الصافات: ١٨٠-١٨٢.

يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ ﴾(١)، وقوله: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾، وقوله: ﴿ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴾(٢)، ﴿ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ ﴾(٣)، ﴿ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾(٤)، ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾(٥)، ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ۝١٦ ﴾(٦)، ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ۝٣ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝٤ ﴾(٧)، وقوله: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾(٨)، وقوله: ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى

---

(١) البقرة: ٢٥٥.

(٢) التحريم: ٢.

(٣) الروم: ٥٤.

(٤) الشورى: ١١.

(٥) الأحقاف: ٨.

(٦) البروج: ١٤-١٦.

(٧) الحديد: ٣-٤.

(٨) محمد: ٢٨.

ﭐلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[(١)]، الْآيَةَ وَقَوْلِهِ: ﴿ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُۚ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُۥ ﴾[(٢)]، وَقَوْلِهِ: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ ﴾[(٣)]، وَقَوْلِهِ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ ﴾[(٤)]، وَقَوْلِهِ: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾[(٥)]، وَقَوْلِهِ: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾[(٦)]، وَقَوْلِهِ: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾[(٧)]، وَقَوْلِهِ: ﴿ وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا ﴾[(٨)]، وَقَوْلِهِ: ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾[(٩)]، وَقَوْلِهِ: ﴿ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[(١٠)]، وَقَوْلِهِ: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ

---

(١) المائدة: ٥٤.

(٢) البينة: ٨.

(٣) النساء: ٩٣.

(٤) غافر: ١٠.

(٥) البقرة: ٢١٠.

(٦) فصلت: ١١.

(٧) النساء: ١٦٤.

(٨) مريم: ٥٢.

(٩) القصص: ٦٢.

(١٠) يس: ٨٢.

ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾[1]، إِلَى أَمْثَال هَذِهِ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الثَّابِتَةِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي أَسْمَاءِ الرَّبِّ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ، فَإِنَّ فِي ذَلِكَ مِنْ إِثْبَاتِ ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ وَإِثْبَاتِ وَحْدَانِيَّتِهِ بِنَفْيِ التَّمْثِيلِ مَا هَدَى اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ، فَهَذِهِ طَرِيقَةُ الرُّسُلِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَأَمَّا مَنْ زَاغَ وَحَادَ عَنْ سَبِيلِهِمْ مِنْ الْكُفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ، وَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ، وَمَنْ دَخَلَ فِي هَؤُلاءِ مِنْ الصَّابِئَةِ، والمتفلسفة، والجهمية، وَالْقَرَامِطَةِ، وَالْبَاطِنِيَّةِ وَنَحْوِهِمْ فَإِنَّهُمْ عَلَى ضِدِّ ذَلِكَ يَصِفُونَهُ بِالصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ، وَلا يُثْبِتُونَ إلَّا وُجُودًا مُطْلَقًا لَا حَقِيقَةَ لَهُ عِنْدَ التَّحْصِيلِ، وَإِنَّمَا يَرْجِعُ إلَى وُجُودٍ فِي الْأَذْهَان يَمْتَنِعُ تَحَقُّقُهُ فِي الْأَعْيَان، فَقَوْلُهُمْ يَسْتَلْزِمُ غَايَةَ التَّعْطِيلِ، وَغَايَةَ التَّمْثِيلِ؛ فَإِنَّهُمْ يُمَثِّلُونَهُ بِالْمُمْتَنِعَاتِ وَالْمَعْدُومَاتِ وَالْجَمَادَاتِ؛ وَيُعَطِّلُونَ الْأَسْمَاءَ وَالصِّفَات تَعْطِيلًا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الذَّاتِ فَغُلَاتُهُمْ يَسْلُبُونَ عَنْهُ النَّقِيضَيْنِ فَيَقُولُونَ: لَا مَوْجُودَ، وَلَا مَعْدُومَ، وَلَا حَيَّ، وَلَا مَيِّتَ، وَلَا عَالِمَ، وَلَا جَاهِلَ، لِأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ إذَاوَصَفُوهُ بِالْإِثْبَاتِ شَبَّهُوهُ بِالْمَوْجُودَاتِ، وَإِذَا وَصَفُوهُ بِالنَّفْيِ شَبَّهُوهُ بِالْمَعْدُومَاتِ، فَسَلَبُوا النَّقِيضَيْنِ، وَهَذَا مُمْتَنِعٌ فِي بَدَاهَةِ الْعُقُولِ؛ وَحَرَّفُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ الْكِتَابِ وَمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ فَوَقَعُوا فِي

---

(١) الحشر: ٢٣-٢٤.

شَرٌّ مِمَّا فَرُّوا مِنْهُ، فَإِنَّهُمْ شَبَّهُوهُ بِالْمُمْتَنِعَاتِ إِذْ سَلْبُ النَّقِيضَيْنِ كَجَمْعِ النَّقِيضَيْنِ كِلَاهُمَا مِنْ الْمُمْتَنِعَاتِ، وَقَدْ عُلِمَ بِالِاضْطِرَارِ أَنَّ الْوُجُودَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُوجِدٍ وَاجِبٍ بِذَاتِهِ، غَنِيٍّ عَمَّا سِوَاهُ؛ قَدِيمٍ أَزَلِيٍّ؛ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْحُدُوثُ، وَلَا الْعَدَمُ، فَوَصَفُوهُ بِمَا يَمْتَنِعُ وُجُودُهُ فَضْلًا عَنْ الْوُجُوبِ، أَوْ الْوُجُودِ، أَوْ الْقِدَمِ، وَقَارَبَهُمْ طَائِفَةٌ مِنْ الْفَلَاسِفَةِ وَأَتْبَاعَهُمْ فَوَصَفُوهُ بِالسُّلُوبِ وَالْإِضَافَاتِ دُونَ صِفَاتِ الْإِثْبَاتِ، وَجَعَلُوهُ هُوَ الْوُجُودَ الْمُطْلَقَ بِشَرْطِ الْإِطْلَاقِ، وَقَدْ عُلِمَ بِصَرِيحِ الْعَقْلِ أَنَّ هَذَا لَا يَكُونُ إلا فِي الذِّهْنِ، لَا فِيمَا خَرَجَ عَنْهُ مِنْ الْمَوْجُودَاتِ، وَجَعَلُوا الصِّفَةَ هِيَ الْمَوْصُوفَ، فَجَعَلُوا الْعِلْمَ عَيْنَ الْعَالِمِ مُكَابَرَةً لِلْقَضَايَا الْبَدِيهَاتِ، وَجَعَلُوا هَذِهِ الصِّفَةَ هِيَ الْأُخْرَى فَلَمْ يُمَيِّزُوا بَيْنَ الْعِلْمِ، وَالْقُدْرَةِ، وَالْمَشِيئَةِ جَحْدًا لِلْعُلُومِ الضَّرُورِيَّاتِ، وَقَارَبَهُمْ طَائِفَةٌ ثَالِثَةٌ مَنْ أَهْلِ الْكَلَامِ مِنْ الْمُعْتَزِلَةِ وَمَنْ اتَّبَعَهُمْ؛ فَأَثْبَتُوا لِلَّهِ الْأَسْمَاءَ دُونَ مَا تَتَضَمَّنُهُ مِنْ الصِّفَاتِ فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ الْعَلِيمَ وَالْقَدِيرَ؛ وَالسَّمِيعَ وَالْبَصِيرَ؛ كَالْأَعْلَامِ الْمَحْضَةِ الْمُتَرَادِفَاتِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: عَلِيمٌ بِلَا عِلْمٍ، قَدِيرٌ بِلَا قُدْرَةٍ، سَمِيعٌ بَصِيرٌ بِلَا سَمْعٍ وَلَا بَصَرٍ، فَأَثْبَتُوا الِاسْمَ دُونَ مَا تَضَمَّنَهُ مِنْ الصِّفَاتِ وَالْكَلَامُ عَلَى فَسَادِ مَقَالَةِ هَؤُلَاءِ وَبَيَانِ تَنَاقُضِهَا بِصَرِيحِ الْمَعْقُولِ الْمُطَابِقِ لِصَحِيحِ الْمَنْقُولِ مَذْكُورٌ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ، وَهَؤُلَاءِ جَمِيعُهُمْ يَفِرُّونَ مِنْ شَيْءٍ فَيَقَعُونَ فِي نَظِيرِهِ، وَفِي شَرٍّ مِنْهُ مَعَ مَا يَلْزَمُهُمْ مِنْ التَّحْرِيفِ وَالتَّعْطِيلِ وَلَوْ أَمْعَنُوا النَّظَرَ لَسَوَّوْا بَيْنَ الْمُتَمَاثِلَاتِ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ الْمُخْتَلِفَاتِ، كَمَا تَقْتَضِيهِ الْمَعْقُولَاتُ؛ وَلَكَانُوا مِنْ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ، الَّذِينَ يَرَوْنَ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِ

وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ، وَلَكِنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْمَجْهُولَاتِ الْمُشَبَّهَةِ بِالْمَعْقُولَاتِ، يُسَفْسِطُونَ[١] فِي الْعَقْلِيَّاتِ، وَيُقَرْمِطُونَ[٢] فِي السَّمْعِيَّاتِ)[٣].

أي أنهم ينهجون منهج السوفسطائية في باب المدركة بالعقل والحس، وينتهجون منهج القرامطة في التعامل مع الأدلة الثابتة، من أدلة الكتاب والسنة، فالله الله بهذا الفهم، اشدد عليه يديك، ودعك من فهم قوم خالفوا المنقول، وناقضوا المعقول، إياك أن تحيد عن فهم سلف الأمة وأئمتها، فإن فهمهم هو النجاة والعاصم بإذن الله تعالى من كثير من الضلالات المهلكة، والبدع المحرقة، عافانا الله وإياك من كل زلل ومخالفة، والله يتولانا وإياك.

---

(١) السفسطة: الحكمة المموّهة، وهي كلمة معربة من اليونانية، مركبة من سوفيا؛ وهي الحكمة، ومن اسطس؛ وهو المموّه؛ فمعناها: حكمة مموّهة، ويُراد بها إن أطلقت التمويه، والخداع، والمغالطة في الكلام، وجحد الحقائق.

انظر التعريفات صـ: ١٥٨، وبيان تلبيس الجهمية: ١٣٢٢-٣٢٤، وتاريخ الفلسفة اليونانية ليوسف كرم صـ ٤٥.

(٢) القرمطة نسبة إلى مذهب القرامطة، ووجه قرمطتهم: أنّهم جعلوا للنص معنى باطناً يُخالف معناه الظاهر. والقرامطة: نسبة إلى حمدان قرمط، أحد رجال الكوفة، كان يميل إلى الزهد، فصادف أحد دعاة الباطنية، وأثّر عليه؛ فاعتنق مذهبهم. ثمّ لم يزل بنوه وأهله يتوارثون مكانه، ولُقّب بذلك لقرمطة في خطه، أو في خطوه.

انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي صـ: ٢٨٩، وفضائح الباطنية للغزالي صـ: ١٢، وتلبيس إبليس لابن الجوزي صـ: ١٤٤-١٤٦.

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية: (٣/ ٩).

الفرع السادس: اتفق سلف الأمة وأئمتها على إثبات الرؤية يوم القيامة - أي رؤية الله تعالى-، فأهل السنة والجماعة متفقون الاتفاق القطعي على أن الله تعالى يُرى يوم القيامة، فيرى يوم القيامة ويُرى بعد دخول الجنة، وأهل السنة مجمعون على أنها رؤية حقيقية بالعيان، على الكيفية التي يريدها الله تعالى، فالمؤمنون يرون ربهم يوم القيامة في العرصات[١]، ويرونه بعد دخول الجنة، وقد نطقت الأدلة بذلك، فقال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾[٢]، والزيادة هي رؤية الرب جل وعلا، وقال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[٣]، وإضافة النظر إلى الوجوه دليل على أنها رؤية حقيقية بالعين على ما يريده الله تعالى، وقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ بإثباتها كما في قوله: (**إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر ، وكما ترون الشمس ليس دونها سحاب... الحديث**)[٤]، وهذا تشبيه للرؤية بالرؤية لا المرئي بالمرئي، فإنه رؤية الله تعالى ليس كمثلها شيء، وقد انعقد

---

(١) العرصات جمع عرصة: وسطه الدار، أو البقعة الواسعة بين الدور التي ليس فيها بناء. انظر العين للخليل: (١/ ٢٩٨)، وصحاح الجوهري: (٣/ ١٠٤٤).

(٢) يونس: ٢٦.

(٣) القيامة: ٢٢-٢٣.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب الصراط جسر جهنم، رقم: (٦٥٧٣)، بلفظ: (قال أناس: يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال: (**هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب**)، قالوا: لا يا رسول الله، قال: (**هل تضارون في القمر ليلة البدر ليس دونه سحاب**) قالوا: لا يا رسول الله، قال: (**فإنكم ترونه يوم القيامة كذلك**...).

إجماع أهل السنة رحمهم الله تعالى على هذه المسألة، فالسلف الصالح يفهمون من أدلة الرؤية عدة أمور:

الأول: أنها رؤية حق وثابتة، ولا محيص عن الإيمان بها.

الثاني: أنها رؤية عيان بالأبصار.

الثالث: أنها ستكون في العرصات وبعد دخول الجنة.

الرابع: أنها رؤية لا تستلزم نقصا ولا عيبا في حق الرب جل وعلا.

الخامس: أنها على الكيفية التي يريدها الرب جل وعلا، فهذا هو فهم سلف الأمة من الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وأما من زاغ وحاد عن سبيلهم فإنهم اتفقوا على إنكارها وتحريفها وتأويلها إلى معان أخرى، وكلهم يقولون بأنها ليست رؤية حقيقة، والله تعالى لا يرى بالعين، وهذا فهم مخالف لفهم سلف الأمة وأئمتها، والمتقرر أن كل فهم خالف فهم السلف في مسائل العقيدة والعمل فإنه باطل، فكل المذاهب المخالفة لهذا الفهم فهي باطلة، ولا حجة لهم في ذلك، وأما قوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾[١]، فإن السلف رحمهم الله تعالى يفهمون منها نفي الرؤية في هذه الحياة الدنيا فقط، وأما في الآخرة فهي ثابتة، وكتاب الله تعالى لا يصادم بعضه بعضا، فنفي الرؤية إنما هو نفي للرؤية في الدنيا، كما قال ﷺ: (**لن يرى أحد منكم ربه حتى يموت**)[٢]، وأما لفظة: ﴿لَن﴾ المذكورة

---

(١) الأعراف: ١٤٣.

(٢) رواه الترمذي، أبواب الفتن، باب ما جاء في علامة الدجال، رقم: (٢٢٣٥)، وأحمد في مسنده: (٣٩/ ٧٦)، رقم: (٢٣٦٧٢)، قال الألباني: (صحيح).

في الآية، فإن السلف رحمهم الله تعالى لا يفهمون منها النفي المؤبد، كما فهمه المعتزلة، ومن نحا نحو مذهبهم، بل (لن) عند السلف لا تقتضي التأبيد حتى وإن قرنت به، كما في قوله تعالى عن اليهود في تمنيهم للموت: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾[1]، ومع ذلك فإنهم سيتمنونه يوم القيامة، كما قال تعالى عن أهل النار: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّاكِثُونَ﴾[2]، فالمهم أن السلف لا يفهمون التأبيد من لفظة: (لن)، وإنما هذا فهم المبتدعة من المعتزلة وأضرابهم، وأما قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾[3]، فإن السلف رحمهم الله تعالى يفهمون منها أنها نفي للإدراك والإحاطة، لا أنه نفي لأصل الرؤية، فالرؤية شيء والإحاطة شيء آخر، فالله تعالى يرى في الآخرة، ولكنه لا يحاط به رؤية كما قال تعالى عن أصحاب موسى عليه السلام: ﴿فَلَمَّا تَرَاءَى الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾[4]، فأثبت الرؤية ونفي الإدراك، فتفسير الإدراك في الآية بأنه الرؤية مخالف لفهم السلف، وما خالف فهم السلف فإنه باطل، وأما قول المبتدعة من أننا لو أثبتنا لله تعالى الرؤية لاستلزم ذلك أن يكون في جهة، والجهة ممتنعة على الله تعالى، فإن السلف رحمهم الله

---

(١) البقرة: ٩٥.

(٢) الزخرف: ٧٧.

(٣) الشعراء: ٦١-٦٢.

(٤) الأنعام: ١٠٣.

تعالى لا يقفون عند هذا الكلام لأنه من باب معارضة النصوص المتواترة بالعقل والرأي والقياس الفاسد، والمتقرر عند سلف الأمة أن كل قياس صادم النص فإنه فاسد الاعتبار، والمتقرر أن لا قياس مع النص، والمتقرر أن لا اجتهاد مع النص، ثم إن لفظ الجهة من الألفاظ المجملة المحتملة التي ليست بحاكمة على ما ثبت به النص، والمبتدعة هم الذين اخترعوا هذا اللفظ وجعلوه حاكما على الأدلة، والمتقرر عند السلف أن الألفاظ المجملة لا تقبل مطلقا ولا ترد مطلقا، بل هي موقوفة على الاستفصال حتى يتميز حقها من باطلها، فيقبل الحق ويرد الباطل، وسيأتي مزيد كلام على هذا الأصل إن شاء الله تعالى، والمهم هنا أن تعرف أن السلف رحمهم الله تعالى يؤمنون بأن الله تعالى سيرى يوم القيامة، فيرى في العرصات، ويرى بعد دخول الجنة، قال أبو العباس رحمه الله تعالى: (وَقَدْ ثَبَتَ بِالنُّصُوصِ الصَّحِيحَةِ، وَاتِّفَاقِ سَلَفِ الْأُمَّةِ أَنَّهُ لَا يَرَى اللَّهَ أَحَدٌ فِي الدُّنْيَا بِعَيْنِهِ إلا مَا نَازَعَ فِيهِ بَعْضُهُمْ مِنْ رُؤْيَةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ خَاصَّةً، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَرَوْنَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِيَانًا كَمَا يَرَوْنَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ)[١].

وقال رحمه الله تعالى: (أَجْمَعَ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا عَلَى أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَرَوْنَ اللَّهَ بِأَبْصَارِهِمْ فِي الْآخِرَةِ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُمْ لَا يَرَوْنَهُ فِي الدُّنْيَا بِأَبْصَارِهِمْ وَلَمْ يَتَنَازَعُوا إلَّا فِي النَّبِيِّ ﷺ وَثَبَتَ عَنْهُ فِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ قَالَ: (**وَاعْلَمُوا أَنَّ أَحَدًا مِنْكُمْ لَنْ يَرَى رَبَّهُ حَتَّى يَمُوتَ**)[٢]، وَمَنْ قَالَ مِنْ النَّاسِ:

---

(١) مجموع الفتاوى: (٦/ ٥١٠).

(٢) تقدم تخريجه.

إنَّ الْأَوْلِيَاءَ أَوْ غَيْرَهُمْ يَرَى اللَّهَ بِعَيْنِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ مُبْتَدِعٌ ضَالٌّ مُخَالِفٌ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ سَلَفِ الْأُمَّةِ؛ لَاسِيَّمَا إذَا ادَّعَوْا أَنَّهُمْ أَفْضَلُ مِنْ مُوسَى فَإِنَّ هَؤُلَاءِ يُسْتَتَابُونَ؛ فَإِنْ تَابُوا وَإِلَّا قُتِلُوا)[١]. وقال رحمه الله تعالى: (كَمَا قَالَ ﷺ **(تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ)**[٢]، فَشَبَّهَ الرُّؤْيَةَ بِالرُّؤْيَةِ وَلَمْ يُشَبِّهْ الْمَرْئِيَّ بِالْمَرْئِيِّ) [٣].

وقال رحمه الله تعالى: (وَأَمَّا الجهمية مِنْ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ فَيَمْتَنِعُ عَلَى أَصْلِهِمْ لِقَاءُ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ عِنْدَهُمْ رُؤْيَةُ اللَّهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَخَالَفُوا بِذَلِكَ مَا تَوَاتَرَتْ بِهِ السُّنَنُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ وَأَئِمَّةُ الْإِسْلَامِ مِنْ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَرَوْنَ رَبَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ، وَاحْتَجُّوا بِحُجَجٍ كَثِيرَةٍ عَقْلِيَّةٍ وَنَقْلِيَّةٍ قَدْ بَيَّنَّا فَسَادَهَا مَبْسُوطًا، وَذَكَرْنَا دَلَالَةَ الْعَقْلِ وَالسَّمْعِ عَلَى جَوَازِ الرُّؤْيَةِ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ الْأُصُولِ الَّتِي كَانَ يَشْتَدُّ نَكِيرُ السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ عَلَى مَنْ خَالَفَ فِيهَا، وَصَنَّفُوا فِيهَا مُصَنَّفَاتٍ مَشْهُورَةً)[٤].

وقال رحمه الله تعالى: (وَإِنَّمَا الْمُهِمُّ الَّذِي يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ اعْتِقَادُهُ: أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَرَوْنَ رَبَّهُمْ فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ فِي عَرْصَةِ الْقِيَامَةِ وَبَعْدَ مَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ عَلَى مَا تَوَاتَرَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ بِالْحَدِيثِ؛ فَإِنَّهُ أَخْبَرَ ﷺ: أَنَّا نَرَى رَبَّنَا كَمَا نَرَى الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ وَالشَّمْسَ عِنْدَ

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية: (٦/ ٥١٢).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية: (٣/ ٤٧).

(٤) مجموع الفتاوى: (٦/ ٤٦٩).

الظَّهِيرَةِ لَا يُضَامُ فِي رُؤْيَتِهِ، وَرُؤْيَتُهُ سُبْحَانَهُ هِيَ أَعْلَى مَرَاتِبِ نَعِيمِ الْجَنَّةِ، وَغَايَةُ مَطْلُوبِ الَّذِينَ عَبَدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ؛ وَإِنْ كَانُوا فِي الرُّؤْيَةِ عَلَى دَرَجَاتٍ عَلَى حَسَبِ قُرْبِهِمْ مِنْ اللَّهِ وَمَعْرِفَتِهِمْ بِهِ، وَالَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ السَّلَفِ أَنَّ مَنْ جَحَدَ رُؤْيَةَ اللَّهِ فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ فَهُوَ كَافِرٌ؛ فَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَمْ يَبْلُغْهُ الْعِلْمُ فِي ذَلِكَ عُرِّفَ ذَلِكَ كَمَا يُعَرَّفُ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ شَرَائِعُ الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَصَرَّ عَلَى الْجُحُودِ بَعْدَ بُلُوغِ الْعِلْمِ لَهُ فَهُوَ كَافِرٌ، وَالْأَحَادِيثُ وَالْآثَارُ فِي هَذَا كَثِيرَةٌ مَشْهُورَةٌ قَدْ دَوَّنَ الْعُلَمَاءُ فِيهَا كُتُبًا مِثْلَ: (كِتَابِ الرُّؤْيَةِ) للدارقطني، وَلِأَبِي نُعَيْمٍ، وللآجري؛ وَذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُونَ فِي السُّنَّةِ كَابْنِ بَطَّةَ، واللالكائي، وَابْنِ شَاهِينَ، وَقَبْلَهُمْ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَحْمَد بْنِ حَنْبَلٍ، وَحَنْبَلُ بْنُ إسْحَاقَ، وَالْخَلَّالُ، والطبراني وَغَيْرُهُمْ، وَخَرَّجَهَا أَصْحَابُ الصَّحِيحِ وَالْمَسَانِدِ وَالسُّنَنِ وَغَيْرِهِمْ) [(١)]. ولما ذكر رحمه الله تعالى مسألة رؤية الكفار لله تعالى في العرصات، بَيَّنَ أنها من المسائل الخلافية بين أهل السنة، وأن الخلاف فيها خفيف، وأنها لا ينبغي أن تكون من المسائل التي توجب النزاع والفرقة، ولا أن يفاتح فيها العامة، ولا أن يبتلى بها إيمان أحد، أراد رحمه الله تعالى أن يبين أن المهم هو مسألة الإيمان بأن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة في الجنة، وأن هذه المسألة هي التي تعتبر بحق من أصول الدين، فقال في ذلك: (بِخِلَافِ الْإِيمَانِ بِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَرَوْنَ رَبَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ فَإِنَّ الْإِيمَانَ بِذَلِكَ فَرْضٌ وَاجِبٌ؛ لِمَا قَدْ تَوَاتَرَ فِيهَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ

(١) مجموع الفتاوى: (٦/ ٤٨٦).

وَصَحَابَتِهِ وَسَلَفِ الْأُمَّةِ)[١]. والحق عندنا أن من أنكر هذه الرؤية فإنه يعرف بأدلتها إن كان جاهلا، فإن عرف وأصر على التكذيب والجحود فإنه يستتاب، فإن تاب وإلا قتل مرتدا، لأنه أنكر معلوما من الدين بالضرورة، ولأنه خالف الإجماع القطعي، ولأنه خالف وكذب بالأدلة المتواترة من الكتاب والسنة.

والخلاصة أن تعلم أن من أصول الإيمان عند أهل السنة: الإيمان بأن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة رؤية حقيقية بالأبصار على الكيفية التي يريدها الله تعالى، وأن هذه الرؤية حق كما أخبرت به الأدلة المتواترة من الكتاب والسنة، وكما اتفق عليه أهل السنة، والسلف لا يفهمون من هذه الرؤية إلا كل معنى جميل لائق بالله تعالى، وكل اللوازم الباطلة التي يقولها المبتدعة في إنكار هذه الرؤية فإنما هي مفرزات عقولهم العفنة، وأفهامهم المنتنة، وهو شيء فهموه ولا حقيقة له، ولا عبرة به، وقد خالفوا به فهم سلف الأمة وأئمتها، والمتقرر أن كل فهم خالف فهم سلف الأمة في مسائل العقيدة والعمل فإنه باطل، والله يتولانا وإياك.

الفرع السابع: اتفق سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين ومن تبعهم على الحق من أهل السنة إلى ساعتنا هذه أن من مما يوصف الله تعالى به: أنه مستو على عرشه استواء يليق بجلاله وعظمته، وأنه ليس كاستواء المخلوق على ظهور الفلك والدوار، بل هو استواء خاص به جل وعلا، يقال فيه ما يقال في سائر صفاته، وأنه لا يجوز إقحام العقول الضعيفة في درك كيفية

---

(١) مجموع الفتاوى: (٦/ ٥٠٤).

هذا الاستواء، بل يسعنا أن نقول كما قال الأوائل: بأنه استواء يليق بجلال الله تعالى وعظمته، وأن الله تعالى ليس كمثليه شيء في جميع صفاته، ومن المقطوع به عند سلف الأمة رحمهم الله تعالى أن هذا الاستواء ليس عن حاجة، بل العرش وحملة العرش ومن دونهم من سائر الخلق كلهم مفتقرون إلى الله تعالى الافتقار الحقيقي الذاتي الذي لا ينفك عنهم طرفة عين، وأن كل من أنكر هذه الصفة أو حرفها إلى معان أخرى غريبة على اللغة، وعلى فهم السلف، وعلى الأدلة إنما أتي من قلة فهمه، ومن ضعف التزامه بفهم السلف، ومن قلة بضاعته في متابعة النص والتسليم له، واحذر أيها الأخ المبارك أن تدخل عليك في صفات الله تعالى لفظة: (لو كان كذا وكذا أفلا يكون كذا وكذا)، فإن هذه اللفظة في باب الصفات هي في الحقيقة مما يلقيه إبليس على القلوب والعقول حتى يكدر صفو مشربها، ويفسد عليها اعتقادها في خالقها وبارئها، بل القول في هذا الباب أن نقول كما قال ربنا جل وعلا: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾[1]، وأن نقول: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾[2]، وأن نقول بلسان الحال والمقال: (سمعنا وأطعنا وآمنا وصدقنا) مع العلم الأكيد المقرون باطمئنان القلب أنها صفة كمال من كل وجه، وأنها حق ثابت في نفس الأمر، وأننا لا يمكن أن ندرك كيفيتها بعقولنا الضعيفة القاصرة، وأنه لا يجوز لنا أن نقحم هذه العقول القاصرة في البحث والتنقيب عن كيفية شيء من صفات الباري

(١) آل عمران: ٧.

(٢) الشورى: ١١.

جل وعلا، ولذلك فإن مذهب السلف في الصفات يقوم على ثلاثة أصول:

الأول: إثبات الصفة التي يدور حولها النص، يعني التي أثبتها النص.

الثاني: الاعتقاد الجازم أنها مما يليق بالله تعالى، فلا يماثله فيها شيء من صفات مخلوقاته.

الثالث: قطع الطمع في التعرف على كيفية هذه الصفة، ومن ذلك صفة الاستواء على العرش فإنها قد ثبتت بها الأدلة المتواترة، فقد ورد ذكر الاستواء على العرش في سبع آيات من كتاب الله تعالى جل وعلا، جمعها الناظم بقوله:

ولتـؤمنن بالاستـواء فقـد أتى   في سبـع آيـات من القـرآن
وبطـه في السجدة الرعد الحديـد   ويونس والأعـراف والفـرقـان

ولا يسعنا مع ذلك إلا الإيمان والتسليم والتصديق، وسلف الأمة لا يفهمون من استواء الله تعالى على العرش إلا كل معنى حق، فلا يرد في أذهانهم الطيبة الكريمة شيء من معاني السوء والظنون الكاذبة، والتوهمات الزائفة، فكل من فهم من صفة الاستواء شيئا من المعاني الباطلة فإنه قد خالف منهج السلف في الفهم، والمتقرر أن كل فهم مخالف لفهم سلف الأمة في العقيدة والعمل فإنه باطل فما يقوله أهل البدع مما نستحيي من ذكره في شأن هذه الصفة كله مبني على فهوم لم تستنر بنور الكتاب والسنة، ولم تستق علومها من ينبوع فهم سلف الأمة، وإنما طغى عليها علوم المنطق اليوناني بقواعده الفلسفية المناقضة للمعقول، والمخالفة للمنقول، فالله الله أيها الحبيب المبارك في فهمه وعلمه وتقواه أن تزل

قدمك عن فهم سلف الأمة فتهلك، أوصيك يا أخي بالالتزام الكامل بما قرره أهل السنة في هذه المسألة وفي غيرها من مسائل المعتقد، يا أخي أنا مشفق عليك أن تتخطفك الأفهام العفنة، والمذاهب المنكرة فتزل بك في حفر الردى ومهاوي الهلكة، فأنشدك الله تعالى أن تعتصم بالكتاب والسنة على فهم سلف الأمة، لعلك تنجو، فإني أريد لك الفوز والخير والنجاة والبر والهدى، وأسأل الله تعالى أن يهدي قلبك للحق، وأن يشرح صدرك بنور الاتباع، وأن يجنبك الزلل والمخالفة لما عليه أهل السنة والجماعة، عافاك الله تعالى من كل سوء وبلاء.

قال أبو العباس رحمه الله تعالى: (وَقَدْ دَخَلَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ الْإِيمَان بِاَللَّهِ: الْإِيمَانُ بِمَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ فِي كِتَابِهِ، وَتَوَاتَرَ عَنْ رَسُولِهِ ﷺ وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ مِنْ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ، عَلِيٌّ عَلَى خَلْقِهِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا، يَعْلَمُ مَا هُمْ عَامِلُونَ كَمَا جَمَعَ بَيْنَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[1] وَلَيْسَ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ أَنَّهُ مُخْتَلِطٌ بِالْخَلْق، فَإِنَّ هَذَا لَا تُوجِبُهُ اللُّغَةُ وَهُوَ خِلَافُ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ، وَخِلَافُ مَا فَطَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْخَلْقَ؛ بَلْ الْقَمَرُ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ مِنْ أَصْغَرِ مَخْلُوقَاتِهِ هُوَ مَوْضُوعٌ فِي السَّمَاءِ؛ وَهُوَ مَعَ الْمُسَافِرِ وَغَيْرِ الْمُسَافِرِ أَيْنَمَا كَانَ؛ وَهُوَ

(١) الحديد: ٤.

سُبْحَانَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ رَقِيبٌ عَلَى خَلْقِهِ، مُهَيْمِنٌ عَلَيْهِمْ، مُطَّلِعٌ إِلَيْهِمْ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَعَانِي رُبُوبِيَّتِهِ، وَكُلُّ هَذَا الْكَلَامِ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ - مِنْ أَنَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ وَأَنَّهُ مَعَنَا - حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَحْرِيفٍ، وَلَكِنْ يُصَانُ عَنْ الظُّنُونِ الْكَاذِبَةِ مِثْلُ أَنْ يَظُنَّ أَنَّ ظَاهِرَ قَوْلِهِ: ﴿ فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ أَنَّ السَّمَاءَ تُقِلُّهُ أَوْ تُظِلُّهُ، وَهَذَا بَاطِلٌ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَان؛ فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَهُوَ الَّذِي يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولا، ﴿ وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِۦٓ ﴾[1].

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو عُثْمَانَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الصَّابُونِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ فِي كِتَابِ: (الرِّسَالَةِ فِي السُّنَّةِ): (وَيَعْتَقِدُ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ وَيَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ سَبْعِ سَمَوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ كَمَا نَطَقَ بِهِ كِتَابُهُ وَعُلَمَاءُ الْأُمَّةِ وَأَعْيَانُ سَلَفِ الْأُمَّةِ؛ لَمْ يَخْتَلِفُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى عَرْشِهِ وَعَرْشَهُ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ)[2].

وقال ابن تيمية رحمه الله تعال في سياقه عن أئمة أهل السنة كلامهم في صفات الله تعالى قال: (بَلْ هُمْ - أي سلف الأمة - مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ؛ لَيْسَ فِي مَخْلُوقَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَاتِهِ، وَلَا فِي ذَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، وَقَدْ قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: إنَّ اللَّهَ فَوْقَ السَّمَاءِ وَعِلْمُهُ فِي كُلِّ مَكَان، - إِلَى أَنْ قَالَ -: فَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ اللَّهَ فِي جَوْفِ السَّمَاءِ مَحْصُورٌ مُحَاطٌ بِهِ، وَأَنَّهُ مُفْتَقِرٌ إِلَى الْعَرْشِ، أَوْ غَيْرِ الْعَرْشِ

(١) الحج: ٦٥.

(٢) مجموع الفتاوى: (٥/ ١٩٢).

- مِنْ الْمَخْلُوقَاتِ -، أَوْ أَنَّ اسْتِوَاءَهُ عَلَى عَرْشِهِ كَاسْتِوَاءِ الْمَخْلُوق عَلَى كُرْسِيِّهِ فَهُوَ ضَالٌّ مُبْتَدِعٌ جَاهِلٌ، وَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ لَيْسَ فَوْقَ السَّمَوَاتِ إِلَهٌ يُعْبَدُ، وَلَا عَلَى الْعَرْشِ رَبٌّ يُصَلَّى لَهُ وَيُسْجَدُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا لَمْ يُعْرَجْ بِهِ إِلَى رَبِّهِ؛ وَلَا نَزَلَ الْقُرْآنُ مِنْ عِنْدِهِ فَهُوَ مُعَطِّلٌ فِرْعَوْنِيٌّ ضَالٌّ مُبْتَدِعٌ، - وَقَالَ بَعْدَ كَلَامٍ طَوِيلٍ - وَالْقَائِلُ الَّذِي قَالَ: مَنْ لَمْ يَعْتَقِدْ أَنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ فَهُوَ ضَالٌّ: إنْ أَرَادَ بِذَلِكَ مَنْ لَا يَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ فِي جَوْفِ السَّمَاءِ بِحَيْثُ تَحْصُرُهُ وَتُحِيطُ بِهِ: فَقَدْ أَخْطَأَ، وَإِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ مَنْ لَمْ يَعْتَقِدْ مَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا مِنْ أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ فَقَدْ أَصَابَ، فَإِنَّهُ مَنْ لَمْ يَعْتَقِدْ ذَلِكَ يَكُونُ مُكَذِّبًا لِلرَّسُول ﷺ، مُتَّبِعًا لِغَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ؛ بَلْ يَكُونُ فِي الْحَقِيقَةِ مُعَطِّلًا لِرَبِّهِ، نَافِيًا لَهُ؛ فَلَا يَكُونُ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ إلَهٌ يَعْبُدُهُ، وَلَا رَبٌّ يَسْأَلُهُ وَيَقْصِدُهُ، وَهَذَا قَوْلُ الجهمية وَنَحْوِهِمْ مِنْ أَتْبَاعِ فِرْعَوْنَ الْمُعَطِّلِ)[(١)].

وقال رحمه الله تعالى: (وَأَوَّلَتْ الْمُعْتَزِلَةُ الِاسْتِوَاءَ بِالِاسْتِيلَاءِ، وَأَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ فَيَقُولُونَ: الِاسْتِوَاءُ عَلَى الْعَرْشِ صِفَةٌ لِلَّهِ بِلَا كَيْفٍ يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ الْإِيمَانُ بِهِ وَيَكِلُ الْعِلْمَ فِيهِ إلَى اللَّهِ، وَسَأَلَ رَجُلٌ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[(٢)]، كَيْفَ اسْتَوَى؟ فَأَطْرَقَ مَالِكٌ رَأْسَهُ مَلِيًّا وَعَلَاهُ

(١) مجموع الفتاوى: (٥/ ٢٥٩).

(٢) طه: ٥.

الرُّحَضَاءُ، ثُمَّ قَالَ: الِاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُول، وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُول، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ، وَمَا أُرَاك إلَّا ضَالًّا ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ)[١].

وقال رحمه الله تعالى في منظرة الواسطية: (وَذَكَرْت مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ مِنْ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَأَنَّهُ مَعَنَا حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ؛ لَا يَحْتَاجُ إلَى تَحْرِيفٍ وَلَكِنْ يُصَانُ عَنْ الظُّنُون الْكَاذِبَةِ)[٢].

وَقَالَ السجزي رحمه الله تعالى: (وَأَئِمَّتُنَا كَالثَّوْرِيِّ وَمَالِكٍ، وَابْنِ عيينة، وَحَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَحَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ، والفضيل، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ بِذَاتِهِ فَوْقَ الْعَرْشِ وَأَنَّ عِلْمَهُ بِكُلِّ مَكَان)[٣].

وقال أبو العباس رحمه الله تعالى في بيان بعض اللوازم الباطلة التي يهذي بها المبتدعة: (فَإِنَّهُ إذَا قَالَ الْقَائِلُ: لَوْ كَانَ اللَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ لَلَزِمَ إمَّا أَنْ يَكُونَ أَكْبَرَ مِنْ الْعَرْشِ، أَوْ أَصْغَرَ، أَوْ مُسَاوِيًا، وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ الْمُحَال، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ الْكَلَام، فَإِنَّهُ لَمْ يُفْهَمْ مِنْ كَوْنِ اللَّهِ عَلَى الْعَرْشِ إلَّا مَا يَثْبُتُ لِأَيِّ جِسْمٍ كَانَ عَلَى أَيِّ جِسْمٍ كَانَ، وَهَذَا اللَّازِمُ تَابِعٌ لِهَذَا الْمَفْهُومِ، إمَّا

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٦/ ٤٠٠).

(٢) مجموع الفتاوى: (٣/ ١٩٩).

(٣) المراد بالسجزي: الحافظ أبو نصر الوائلي، والكلام ذكره في كتابه: الْإِبَانَة، كما نص عليه الذهبي، ولم أجد الكتاب.

انظر العلو للعلي الغفار صـ: ٢٣٥، والتحفة المدنية في العقيدة السلفية صـ: ١٣٦.

اسْتِوَاءٌ يَلِيقُ بِجَلَالِ اللَّهِ تَعَالَى وَيَخْتَصُّ بِهِ فَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ مِنْ اللَّوَازِمِ الْبَاطِلَةِ الَّتِي يَجِبُ نَفْيُهَا كَمَا يَلْزَمُ مِنْ سَائِرِ الْأَجْسَامِ)[١].

وقال رحمه الله تعالى: (رَوَى أَبُو بَكْرٍ البيهقي فِي: (الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ) بِإِسْنَادِ صَحِيحٍ عَنْ الأوزاعي قَالَ: كُنَّا - وَالتَّابِعُونَ مُتَوَافِرُونَ -: نَقُولُ إنَّ اللَّهَ - تَعَالَى ذِكْرُهُ - فَوْقَ عَرْشِهِ، وَنُؤْمِنُ بِمَا وَرَدَتْ فِي السُّنَّةُ مِنْ صِفَاتِهِ[٢].

وَقَدْ حَكَى الأوزاعي وَهُوَ أَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ فِي عَصْرِ تَابِعِ التَّابِعِينَ: الَّذِينَ هُمْ: مَالِكٌ إمَامُ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَالأوزاعي إمَامُ أَهْلِ الشَّامِ، وَاللَّيْثُ إمَامُ أَهْلِ مِصْرَ، وَالثَّوْرِيُّ إمَامُ أَهْلِ الْعِرَاقِ - حَكَى شُهْرَةَ الْقَوْلِ فِي زَمَنِ التَّابِعِينَ بِالإِيمَانِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَوْقَ الْعَرْشِ وَبِصِفَاتِهِ السَّمْعِيَّةِ، وَإِنَّمَا قَالَ الأوزاعي هَذَا بَعْدَ ظُهُورِ مَذْهَبِ جَهْمٍ الْمُنْكِرِ لِكَوْنِ اللَّهِ فَوْقَ عَرْشِهِ، وَالنَّافِي لِصِفَاتِهِ؛ لِيَعْرِفَ النَّاسُ أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ خِلَافُ ذَلِكَ، وَرَوَى أَبُو بَكْرٍ الْخَلَّالُ فِي: (كِتَابِ السُّنَّةِ) عَنْ الأوزاعي قَالَ: سُئِلَ مَكْحُولٌ وَالزُّهْرِيُّ عَنْ تَفْسِيرِ الْأَحَادِيثِ فَقَالا: أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ[٣].

---

(١) مجموع الفتاوى: (٥/ ٢٧).

(٢) الأسماء والصفات للبيهقي: (٢/ ٣٠٤)، رقم: (٨٦٥).

(٣) لم أقف عليه فيه.

وَرَوَى أَيْضًا عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْت مَالِكَ ابْنَ أَنسٍ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، وَاللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ، والأوزاعي عَنْ الْأَخْبَارِ الَّتِي جَاءَتْ فِي الصِّفَاتِ، فَقَالُوا: أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ[١].

وَفِي رِوَايَةٍ: فَقَالُوا أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفٍ[٢]. فَقَوْلُهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: (أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ) رَدٌّ عَلَى الْمُعَطِّلَةِ، وَقَوْلُهُمْ: (بِلَا كَيْفٍ) رَدٌّ عَلَى الْمُمَثِّلَةِ، وَالزُّهْرِيُّ وَمَكْحُولٌ هُمَا أَعْلَمُ التَّابِعِينَ فِي زَمَانِهِمْ، وَالْأَرْبَعَةُ الْبَاقُونَ أَئِمَّةُ الدُّنْيَا فِي عَصْرِ تَابِعِي التَّابِعِينَ، وَمِنْ طَبَقَتِهِمْ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ وَأَمْثَالُهُمَا، وَرَوَى أَبُو الْقَاسِمِ الأزجي بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُطَرِّفِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَمِعْت مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ إذَا ذُكِرَ عِنْدَهُ مَنْ يَدْفَعُ أَحَادِيثَ الصِّفَاتِ يَقُولُ: قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَوُلَاةُ الْأَمْرِ بَعْدَهُ سُنَنًا الْأَخْذُ بِهَا تَصْدِيقٌ لِكِتَابِ اللَّهِ، وَاسْتِكْمَالٌ لِطَاعَةِ اللَّهِ، وَقُوَّةٌ عَلَى دِينِ اللَّهِ، لَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى تَغْيِيرُهَا، وَلَا النَّظَرُ فِي شَيْءٍ خَالَفَهَا، مَنْ اهْتَدَى بِهَا فَهُوَ مُهْتَدٍ، وَمَنْ اسْتَنْصَرَ بِهَا فَهُوَ مَنْصُورٌ، وَمَنْ خَالَفَهَا وَاتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ وَلَّاهُ اللَّهُ مَا تَوَلَّى وَأَصْلَاهُ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا[٣].

---

(١) السنة لأبي بكر بن الخلال: (١/ ٢٥٩)، رقم: (٣١٣).

(٢) رواه أبو داود في المراسيل صـ: ١١٢، رقم: (٧٥)، وفي الأسماء والصفات: (٢/ ٣٧٧)، رقم: (٩٥٥)، والبغوي في شرح السنة: (١/ ١٧١).

(٣) رواه الآجري في الشريعة: (١/ ٤٠٧)، رقم: (٩٢)، وابن بطة في الإبانة الكبرى: (١/ ٣٥٢)، رقم: (٢٣١).

وَرَوَى الْخَلَّالُ بِإِسْنَادِ - كُلُّهُمْ أَئِمَّةٌ ثِقَاتٌ - عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عيينة قَالَ: سُئِلَ رَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[1] كَيْفَ اسْتَوَى؟ قَالَ: الِاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَمِنْ اللَّهِ الرِّسَالَةُ، وَعَلَى الرَّسُولِ الْبَلَاغُ الْمُبِينُ، وَعَلَيْنَا التَّصْدِيقُ[2]. وَهَذَا الْكَلَامُ مَرْوِيٌّ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ تِلْمِيذِ رَبِيعَةَ ابْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ)[3]. الله أكبر، والله إن الأذن والنفس لها طرب خاص عند ذكر هذه النقول عن سلف الأمة وأئمتها، والمهم أن تعرف أن السلف متفقون على إثبات صفة الاستواء، وأنهم لا يفهمون منها إلا كل معنى حق، وأن الاستواء عندهم معلوم المعنى، ولكنه مجهول الكيفية، فهم يعلمون معناه، ويفوضون علم كيفيته إلى الله تعالى، فكن مع السلف والزم جادتهم تنج، وخذ به في سيرك إلى الله تعالى تصل وأنت سليمٌ معافٍ، الله الله في منهج السلف، الله الله في منهج السلف وفهمهم، عُضَّ عليه بنواجذك، واشدد عليه بكلتي يديك، إن كنت تريد السلامة والنجاة في الدنيا والآخرة، والله يتولانا وإياك للهدى.

الفرع الثامن: اتفق سلف الأمة وأئمتها على أن الألفاظ المجملة المبهمة التي تحتمل الحق والباطل أنها لا ترد مطلقا، ولا تقبل مطلقا، وإنما هي موقوفة

---

(١) طه: ٥.

(٢) عزاه له أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي في كتابه: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: (٣/ ٤٤١)، رقم: (٦٦٥).

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية: (٥/ ٤٠).

على التفصيل، حتى يتميز حقها من باطلها، فيقبل الحق ويرد الباطل، كلفظ الجهة، والجسم، والحيز، والمكان، فهذه لا يجعلها السلف أصولا ترد إليها مسائل الأسماء والصفات، لا، أبدا، بل هي عند السلف ألفاظ مجملة تتضمن الحق وتتضمن الباطل، ولا يثبتون ألفاظها ولا ينفونها، وأما معانيها فإنها عندهم على التفصيل، فإن كان يراد بها المعنى الحق قبلوها، وإن كان يراد بها المعنى الباطل ردوها، هذا هو فهم السلف، وعلى ذلك: فلفظ الجهة إن كان يراد به جهة سفل، أو جهة علو محيطة بالله تعالى فإنه معنى باطل يرده سلف الأمة، ولا يقبلونه، وإن كان يراد به جهة علو غير محيطة، فهذا معنى حق يقبله السلف، ولكن لا يطلقون عليه لفظ الجهة، لأن هذا اللفظ لم يرد في الكتاب ولا في السنة بعينه، وإنما يطلقون على المعنى الحق فيه لفظ العلو، فإن لفظ العلو هو الذي ورد به الكتاب وصحت به السنة، وكذلك لفظ المكان، فإن السلف يفهمون منه أنه إن أريد به مكان سفل، أو مكان علو محيط بالله تعالى فإنه يكون بذلك من المعاني الباطلة المردودة بالكتاب والسنة، وأما إن أريد به مكان علو غير محيط بالله تعالى فإنه كمال، ولكن لا يطلق السلف على هذا المعنى الحق لفظ المكان، وإنما يطلقون عليه لفظ الاستواء على العرش، فيقولون: الله مستو على عرشه، بائن من خلقه، ليس في خلقه شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من خلقه، فلا يعبر السلف رحمهم الله تعالى عن المعاني الحقة الثابتة بألفاظ مجملة موهمة للحق والباطل، بل لا يعبرون عنها إلا بما ورد به الكتاب والسنة من الألفاظ، وكذلك لفظ الحيز فإن السلف لا يطلقون

لفظه نفيا ولا إثباتا، ويتوقفون في قبول معناه على الاستفصال، فإن كان يراد به أن الله تعالى يحوز الأشياء أو هي تحوزه، يعني أنه داخل فيها، حال فيها، أو هي حالة فيه، داخلة في ذاته فهذا معنى باطل، بل هو أبطل الباطل، وإن كان يراد بالحيز أي المنفصل، فهو حق، فالله تعالى عال على الخلق، ومنفصل عنهم، ومنحاز عنهم، ليس في ذاته شيء من ذوات خلقه، ولا في خلقه شيء من ذاته، هذا هو فهم السلف رحمهم الله تعالى، ودع عنك ما يقرره الخلف من أهل البدع، والزم جادة سلف الأمة تأصيلا وتفصيلا، والمتقرر عند سلف الأمة رحمهم الله تعالى أن مسائل الاعتقاد لا يعبر عنها بالألفاظ المجملة الموهمة المحتملة، بل لا يعبر عنها إلا بالحق المتفق مع لفظ الكتاب والسنة، فالسلف رحمهم الله تعالى لا يجعلون هذه الألفاظ حاكمة على شيء من الوحي، بل الوحي هو الحاكم عليها والمهيمن عليها، وأما من زاغ وحاد على سبيلهم فإنهم يجعلون مثل هذه الألفاظ مهيمنة حاكمة على ما ورد به الوحي، فقل لي بربك لماذا أنكر أهل البدع العلو الذي ثبتت به الأدلة المتواترة؟

إنما ذلك لأن العلو عندهم جهة، والجهة ممتنعة على الله، فأنكروا العلو وحرفوه مراعاة للفظ الجهة، فجعلوا هذا اللفظ حاكما ومهيمنا على ما ورد به الكتاب والسنة، وقل لي بربك، لماذا أنكر المعتزلة صفات الله تعالى؟ ولماذا أنكر الجهمية الأسماء والصفات؟ إنما ذلك مراعاة منهم للفظ الجسم، لأن الموصوف بصفة لا يتصور أن يكون إلا جسما، والجسمية ممتنعة على الله تعالى، فحرفوا الأدلة وساموها تعطيلا وجحدا وإنكارا،

احتراما منهم للفظ الجسم، فجعلوا هذا اللفظ حاكما ومهيمنا على ما ورد به الكتاب والسنة، فالمبتدعة من علاماتهم التي يعرفون بها: تحكيم الألفاظ المجملة في وحي رب العالمين، فهذه الألفاظ المجملة الموهمة المحتملة هي الأصل عند أهل البدع فيما ينفي وما يثبت من الأسماء والصفات لله تعالى، فهل هذا بالله عليك هو الحق الذي جاء محمد ﷺ به؟ هل هذا هو الحق الذي كان عليه صحابته الكرام؟ هل هذا هوالحق الذي قرره التابعون لهم بإحسان؟ هل هذا هو الحق الذي قرره أئمة السلف من أمثال السفيانين، وأحمد ابن حنبل، وإسحاق، وعمر بن عبدالعزيز، والثوري، ومن كان على الحق والهدى من الأئمة؟ هل هذا ما نطقت به الأدلة من الكتاب والسنة، أعوذ بالله من هذا المذهب الخبيث الضال، إن هي إلا ترهات ورثها أهل البدع من شياطين الإنس والجن، إن هي إلا خزعبلات أملاها عليهم الشيطان، وملأ قلوبهم بها، إن هي إلا خيالات ظنوها حقا ثابتا وهي من أبطل الباطل، وأقبح القبيح، ووالله لا حقيقة لما قرروه، ولا برهان لما ظنوه، فالوحي هو الحاكم لا المحكوم عليه، فهذه الألفاظ المجملة في الحقيقة ألفاظ بدعية، لا يجوز جعلها أصلا فيما يقبل أو يرد من نصوص الوحي.

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: (وَمَا تَنَازَعَ فِيهِ الْمُتَأَخِّرُونَ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا فَلَيْسَ عَلَى أَحَدٍ بَلْ وَلا لَهُ أَنْ يُوَافِقَ أَحَدًا عَلَى إثْبَاتِ لَفْظِهِ أَوْ نَفْيِهِ حَتَّى يَعْرِفَ مُرَادَهُ، فَإِنْ أَرَادَ حَقًّا قُبِلَ وَإِنْ أَرَادَ بَاطِلًا رُدَّ، وَإِنْ اشْتَمَلَ كَلَامُهُ عَلَى حَقٍّ وَبَاطِلٍ لَمْ يُقْبَلْ مُطْلَقًا، وَلَمْ يُرِدْ جَمِيعَ مَعْنَاهُ، بَلْ يُوقَفُ اللَّفْظُ وَيُفَسَّرُ

الْمَعْنَى كَمَا تَنَازَعَ النَّاسُ فِي الْجِهَةِ وَالتَّحَيُّزِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَلَفْظُ الْجِهَةِ قَدْ يُرَادُ بِهِ شَيْءٌ مَوْجُودٌ غَيْرُ اللَّهِ فَيَكُونُ مَخْلُوقًا كَمَا إذَا أُرِيدَ بِالْجِهَةِ نَفْسُ الْعَرْشِ، أَوْ نَفْسُ السَّمَوَاتِ، وَقَدْ يُرَادُ بِهِ مَا لَيْسَ بِمَوْجُودٍ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا إذَا أُرِيدَ بِالْجِهَةِ مَا فَوْقَ الْعَالَمِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَيْسَ فِي النَّصِّ إثْبَاتُ لَفْظِ الْجِهَةِ وَلَا نَفْيُهُ كَمَا فِيهِ إثْبَاتُ الْعُلُوِّ، وَالِاسْتِوَاءِ، وَالْفَوْقِيَّةِ، وَالْعُرُوجِ إلَيْهِ وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَقَدْ عُلِمَ أَنَّ مَا ثَمَّ مَوْجُودٌ إلَّا الْخَالِقَ وَالْمَخْلُوقَ وَالْخَالِقُ مُبَايِنٌ لِلْمَخْلُوقِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - لَيْسَ فِي مَخْلُوقَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَاتِهِ؛ وَلَا فِي ذَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، فَيُقَالُ لِمَنْ نَفي الْجِهَةَ: أَتُرِيدُ بِالْجِهَةِ أَنَّهَا شَيْءٌ مَوْجُودٌ مَخْلُوقٌ؟ فَاَللَّهُ لَيْسَ دَاخِلًا فِي الْمَخْلُوقَاتِ، أَمْ تُرِيدُ بِالْجِهَةِ مَا وَرَاءَ الْعَالَمِ؟ فَلَا رَيْبَ أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ الْعَالَمِ مُبَايِنٌ لِلْمَخْلُوقَاتِ، وَكَذَلِكَ يُقَالُ لِمَنْ قَالَ اللَّهُ فِي جِهَةٍ: أَتُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ الْعَالَمِ؟ أَوْ تُرِيدُ بِهِ أَنَّ اللَّهَ دَاخِلٌ فِي شَيْءٍ مِنْ الْمَخْلُوقَاتِ؟ فَإِنْ أَرَدْت الْأَوَّلَ فَهُوَ حَقٌّ، وَإِنْ أَرَدْت الثَّانِيَ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَكَذَلِكَ لَفْظُ التَّحَيُّزِ إنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّ اللَّهَ تَحُوزُهُ الْمَخْلُوقَاتُ فَاَللَّهُ أَعْظَمُ وَأَكْبَرُ؛ بَلْ قَدْ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[1]، وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصِّحَاحِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (**يَقْبِضُ اللَّهُ الْأَرْضَ وَيَطْوِي السَّمَوَاتِ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ:**

(١) الزمر: ٩٧.

أَنَا الْمَلِكُ أَيْنَ مُلُوكُ الْأَرْضِ)[١]؟ وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: (**وَإِنَّهُ لَيَدْحُوهَا كَمَا يَدْحُو الصِّبْيَانُ بِالْكُرَةِ**) [٢]، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: (**مَا السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُونَ السَّبْعُ وَمَا فِيهِنَّ فِي يَدِ الرَّحْمَنِ إِلَّا كَخَرْدَلَةٍ فِي يَدِ أَحَدِكُمْ**) [٣]، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّهُ مُنْحَازٌ عَنْ الْمَخْلُوقَاتِ؛ أَيْ مُبَايِنٌ لَهَا، مُنْفَصِلٌ عَنْهَا، لَيْسَ حَالًّا فِيهَا، فَهُوَ سُبْحَانَهُ كَمَا قَالَ أَئِمَّةُ السُّنَّةِ: فَوْقَ سَمَوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ)[٤].

وقال رحمه الله تعالى: (وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ هُنَا التَّنْبِيهُ عَلَى جَوَامِعِ ذَلِكَ وَطُرُقِهِ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ السَّمْعُ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا وَلَمْ يَكُنْ فِي الْعَقْلِ مَا يُثْبِتُهُ وَلَا يَنْفِيه سَكَتْنَا عَنْهُ، فَلَا نُثْبِتُهُ وَلَا نَنْفِيه، فَنُثْبِتُ مَا عَلِمْنَا ثُبُوتَهُ، وَنَنْفِي مَا عَلِمْنَا نَفْيَهُ، وَنَسْكُتُ عَمَّا لَا نَعْلَمُ نَفْيَهُ وَلَا إِثْبَاتَهُ)[٥].

وقال رحمه الله تعالى: (فَالْأَقْسَامُ ثَلَاثَةٌ: مَا عُلِمَ ثُبُوتُهُ أُثْبِتَ، وَمَا عُلِمَ انْتِفَاؤُهُ نُفِيَ، وَمَا لَمْ يُعْلَمْ نَفْيُهُ وَلَا إِثْبَاتُهُ سُكِتَ عَنْهُ، هَذَا هُوَ الْوَاجِبُ، وَالسُّكُوتُ

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾، رقم: (٤٨١٢)، ومسلم في صفات المنافقين وأحكامهم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، رقم: (٢٧٨٧).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) رواه عبد الله بن أحمد في السنة: (٢/ ٤٧٦)، رقم: (١٠٩٠)، وابن بطة في الإبانة الكبرى: (٧/ ٣٠٨)، رقم: (٢٣٧)، وشمس الدين في الصارم المنكي في الرد على السبكي صـ: (٢٣٢).

(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية: (٣/ ٤٢).

(٥) مجموع الفتاوى: (٣/ ٨٨).

عَنْ الشَّيْءِ غَيْرِ الْجَزْمِ بِنَفْيِهِ أَوْ ثُبُوتِهِ، وَمَنْ لَمْ يُثْبِتْ مَا أَثْبَتَهُ إلَّا بِالْأَلْفَاظِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي أَثْبَتَهَا، وَإِذَا تَكَلَّمَ بِغَيْرِهَا اسْتَفْسَرَ وَاسْتَفْصَلَ فَإِنْ وَافَقَ الْمَعْنَى الَّذِي أَثْبَتَهُ الشَّرْعُ أَثْبَتَهُ بِاللَّفْظِ الشَّرْعِيِّ فَقَدْ اعْتَصَمَ بِالشَّرْعِ لَفْظًا وَمَعْنًى، وَهَذِهِ سَبِيلُ مَنْ اعْتَصَمَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى)[١].

ولنا رسالة في شرح قاعدة الألفاظ المجملة عند أهل السنة، والله يتولانا وإياك.

الفرع التاسع: اتفق الأئمة على أن التشريع أمر موقوف على الكتاب والسنة، وعلى فهم سلف الأمة فلا مدخل لغيرها في التشريع، فلا تؤخذ العقائد عند السلف إلى من الكتاب والسنة فقط، ولا ثالث لها، ولكن لابد أن يكون الأخذ بها مقرونا بفهم سلف الأمة، فالسلف رحمهم الله تعالى فهموا أن أدلة الكتاب والسنة وافية كافية في تقرير أمور المعتقد، وأما من زاغ وحاد عن سبيلهم فإنه لا ينظر إلى الكتاب والسنة نظر اعتبار، بل عامة أهل البدع والضلالات لا يرون أن الكتاب والسنة من المصادر التي يؤخذ منها المعتقد، لأنها عندهم مجرد ظواهر لا تدل على العقيدة الصحيحة، فضلا عن أن من أهل البدع من يقدح فيمن أخذ بظاهر الكتاب والسنة، وبعض أهل البدع قد حكم العقل في كل مصادره وموارده، فلا يعتقد إلا ما اقتضاه العقل، فجعلوا العقل هو المهيمن على أدلة الشرع، فما قرره العقل اعتمدوه وإن لم يكن عليه دليل بخصوصه، وما نفاه العقل ردوه واتهموه وإن وردت به الأدلة المتواترة، فتراهم لا يأخذون في عقائدهم إلا

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٦/ ٤٣٢).

ما أملته عليهم عقولهم العفنة، وأفهامهم المنتنة، فالوحي عندهم هو العقل لا ما جاء به محمد ﷺ، وبعض أهل البدع جعلوا العمدة في إثبات العقائد على مرويات آل البيت، فقصروا العقيدة على ما اعتمده آل البيت، وليتهم صدقوا في ذلك، لكنهم تجاوزوا وكذبوا واختلقوا على آل البيت ما لم يقولوه، وخالفوا في عقائدهم جمهور الأمة، وبعض أهل البدع جعلوا عمدتهم على ما قررته المكاشفات، والأحلام، والرؤى، والمواجيد، والأذواق، فترى الواحد يرى منهم مناما في أن هذه البقعة قبر ولي، أو نبي، ثم يبنى فيه البناء الفسيح الواسع، وترتاده الأمم الضالة، وتجعل له الموالد والاحتفالات، وتعظمه وتدعوه من دون الله تعالى، وبعضهم بنى عقيدته على ما يحسه فقط دون ما يخفي عنه، فلا يؤمن إلا بالمحسوسات فقط، وأما ما غاب عنه وخفي عن مدركاته فإنه يكذب به ويجحد به، وغير ذلك مما يطول ذكره، وأما السلف الصالح، فإنهم بنوا عقيدتهم على الكتاب والسنة على فهم الصحابة، وهذا هو ما يجب أن نبقى عليه ونتمسك به، قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: (فَمُحَمَّدٌ ﷺ رَسُولُ اللَّهِ إلَى جَمِيعِ الثَّقَلَيْنِ: إنْسِهِمْ وَجِنِّهِمْ، عَرَبِهِمْ وَعَجَمِهِمْ، مُلُوكِهِمْ وَزُهَّادِهِمْ، الْأَوْلِيَاءِ مِنْهُمْ وَغَيْرِ الْأَوْلِيَاءِ، فَلَيْسَ لِأَحَدِ الْخُرُوجُ عَنْ مُتَابَعَتِهِ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَلَا عَنْ مُتَابَعَةِ مَا جَاءَ بِهِ مِنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي دَقِيقٍ وَلَا جَلِيلٍ لَا فِي الْعُلُومِ وَلَا الْأَعْمَالِ)(١).

---

(١) مجموع الفتاوى: (٢/ ٢٣٤).

وقَالَ سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التستري: (كُلُّ وَجْدٍ لَا يَشْهَدُ لَهُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ فَهُوَ بَاطِلٌ)[١].

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: (الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ أَنَّ مَا أَخْبَرَ بِهِ الرَّسُولُ عَنْ رَبِّهِ فَإِنَّهُ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ - سَوَاءٌ عَرَفْنَا مَعْنَاهُ أَوْ لَمْ نَعْرِفْ- لِأَنَّهُ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ؛ فَمَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَجَبَ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ الْإِيمَانُ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَفْهَمْ مَعْنَاهُ، وَكَذَلِكَ مَا ثَبَتَ بِاتِّفَاقِ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا)[٢].

وقال رحمه الله تعالى: (وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ يَتَّبِعُونَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَيَتَّبِعُونَ الْحَقَّ وَيَرْحَمُونَ الْخَلْقَ)[٣].

وقال رحمه الله تعالى: (وَلِهَذَا وَصَفَ الْفِرْقَةَ النَّاجِيَةَ بِأَنَّهَا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَهُمْ الْجُمْهُورُ الْأَكْبَرُ، وَالسَّوَادُ الْأَعْظَمُ، وَأَمَّا الْفِرَقُ الْبَاقِيَةُ فَإِنَّهُمْ أَهْلُ الشُّذُوذِ وَالتَّفَرُّقِ وَالْبِدَعِ وَالْأَهْوَاءِ، وَلَا تَبْلُغُ الْفِرْقَةُ مِنْ هَؤُلَاءِ قَرِيبًا مِنْ مَبْلَغِ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ، فَضْلًا عَنْ أَنْ تَكُونَ بِقَدْرِهَا، بَلْ قَدْ تَكُونُ الْفِرْقَةُ مِنْهَا فِي غَايَةِ الْقِلَّةِ، وَشِعَارُ هَذِهِ الْفِرَقِ مُفَارَقَةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، فَمَنْ قَالَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ كَانَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ)[٤].

---

(١) لم أقف على كلامه.

(٢) مجموع الفتاوى: (٣/ ٤١).

(٣) مجموع الفتاوى: (٣/ ٢٧٩).

(٤) مجموع الفتاوى: (٣/ ٣٤٥).

وقال رحمه الله تعالى: (وَكُلُّ مَنْ خَالَفَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ مِنْ خَبَرٍ، أَوْ أَمْرٍ، أَوْ عَمَلٍ فَهُوَ ظَالِمٌ)[١].

وقال رحمه الله تعالى: (فَعَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِكُلِّ مَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَنُقِرُّ بِالْحَقِّ كُلِّهِ، وَلَا يَكُونُ لَنَا هَوًى، وَلَا نَتَكَلَّمُ بِغَيْرِ عِلْمٍ؛ بَلْ نَسْلُكُ سُبُلَ الْعِلْمِ وَالْعَدْلِ، وَذَلِكَ هُوَ اتِّبَاعُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ)[٢].

الفرع العاشر: اتفق سلف الأمة وأئمتها على أن القرآن كلام الله تعالى منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، وأنه كلام الله تعالى حقيقة حروفه ومعانيه، ليس كلامه الحروف فقط دون المعاني، ولا المعاني دون الحروف، بل الحروف والمعاني كلها كلام الله تعالى، وأن الله تعالى تكلم به حقيقة، وسمعه منه جبريل، وبلغه إلى النبي ﷺ، ثم بلغه النبي ﷺ إلى الصحابة، وبلغه الصحابة إلى كافة الأمة، ولا تزال الأمة تتناقله خالفا عن سالف، وحفظه في الصدور والسطور والأوراق لا يخرجه عن كونه كلام الله تعالى على الحقيقة، هذا ما أجمع عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم، وسارت عليه أمة الهدى، وقرره أهل السنة والجماعة في كتبهم، حتى نبغت نابغة من أهل البدع وقالوا: إنه مخلوق، وقال بعضهم: إنه حكاية عن كلام الله تعالى وليس هو كلامه المسموع على الحقيقة، وقيل غير ذلك، وكلها أقوال مخالفة لفهم السلف، والمتقرر أن كل ما خالف فهم السلف في مسائل العقيدة والعمل فإنه باطل، قال أبو العباس رحمه الله

(١) مجموع الفتاوى: (٤/ ٤٨).

(٢) مجموع الفتاوى: (٤/ ٤٥٠).

تعالى: (فَإِنَّ مَذْهَبَ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ؛ مُنَزَّلٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، مِنْهُ بَدَأَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ، هَكَذَا قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ السَّلَفِ، رُوِيَ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عيينة عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ - وَكَانَ مِنْ التَّابِعِينَ الْأَعْيَانِ - قَالَ: مَا زِلْت أَسْمَعُ النَّاسَ يَقُولُونَ ذَلِكَ، وَالْقُرْآنُ الَّذِي أَنْزَلَهُ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ هُوَ هَذَا الْقُرْآنُ الَّذِي يَقْرَءُوهُ الْمُسْلِمُونَ، وَيَكْتُبُونَهُ فِي مَصَاحِفِهِمْ، وَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ لَا كَلَامُ غَيْرِهِ؛ وَإِنْ تَلَاهُ الْعِبَادُ وَبَلَغُوهُ بِحَرَكَاتِهِمْ وَأَصْوَاتِهِمْ فَإِنَّ الْكَلَامَ لِمَنْ قَالَهُ مُبْتَدِئًا، لا لِمَنْ قَالَهُ مُبَلِّغًا مُؤَدِّيًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾[(١)]، وَهَذَا الْقُرْآنُ فِي الْمَصَاحِفِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾[(٢)]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَتْلُوا۟ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ﴿٢﴾ فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾[(٣)]، وَقَالَ: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ﴾[(٤)]، وَالْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ بِحُرُوفِهِ وَنَظْمِهِ وَمَعَانِيهِ كُلُّ ذَلِكَ يَدْخُلُ فِي الْقُرْآنِ وَفِي كَلَامِ اللَّهِ)[(٥)].

وقال رحمه الله تعالى نقلا عن بعض أهل العلم في تقريره لعقيدة السلف في القرآن: (وأن القرآن كلام الله وسائر كتبه المنزلة كلامه غير مخلوق، وأن القرآن من جميع الجهات مقروءاً ومتلواً ومحفوظاً ومسموعاً وملفوظاً كلام

---

(١) التوبة: ٦.

(٢) البروج: ٢١-٢٢.

(٣) البينة: ٢-٣.

(٤) الواقعة: ٧٧-٧٨.

(٥) مجموع الفتاوى: (٣/ ٤٠١).

الله حقيقة، لا حكاية، ولا ترجمة، وأنه بألفاظنا كلام الله غير مخلوق، وأن الواقفة من اللفظية من الجهمية، وإن من قصد القرآن بوجه من الوجوه يريد خلق كلام الله فهو عندهم من الجهمية)[١].

وقال رحمه الله تعالى: (وكما لم يقل أحد من السلف أنه مخلوق، فلم يقل أحد منهم أنه قديم، لم يقل واحداً من القولين أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان، ولا من بعدهم من الأئمة الأربعة، ولا غيرهم، بل الآثار متواترة عنهم بأنهم كانوا يقولون: القرآن كلام الله، ولما ظهر من قال أنه مخلوق قالوا رداً لكلامه أنه غير مخلوق، ولم يريدوا بذلك أنه مفترى كما ظنه بعض الناس فإن أحداً من المسلمين لم يقل أنه مفترى، بل هذا كفر ظاهر يعلمه كل مسلم، وإنما قالوا: إنه مخلوق خلقه الله في غيره فرد السلف هذا القول، كما تواترت الآثار عنهم بذلك وصنف في ذلك مصنفات متعددة وقالوا: منه بدأ وإليه يعود.

وأول من عرف أنه قال: مخلوق: الجعد بن درهم وصاحبه الجهم بن صفوان.

وأول من عرف أنه قال: هو قديم: عبد الله بن سعيد بن كلاب، ثم افترق الذين شاركوه في هذا القول فمنهم من قال: الكلام معنى واحد قائم بذات الرب، ومعنى القرآن كله والتوراة والإنجيل وسائر كتب الله وكلامه وهو ذلك المعنى الواحد الذي لا يتعدد ولا يتبعض، والقرآن العربي لم يتكلم الله به، بل هو مخلوق خلقه في غيره، وقال جمهورالعقلاء: هذا القول معلوم

---

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية: (١/ ٢١٤).

الفساد بالاضطرار فإنه من المعلوم بصريح العقل أن معنى آية الكرسي ليس معنى آية الدين، ولا معنى: قل هو الله أحد معنى تبت يدا أبي لهب، فكيف بمعاني كلام الله في الكتب المنزلة، وخطابه لملائكته، وحسابه لعباده يوم القيامة، وغير ذلك من كلامه، ومنهم من قال: هو حروف أو حروف وأصوات قديمة أزلية لازمة لذاته، لم يزل ولا يزال موصوفاً بها، وكلا الحزبين يقول: إن الله تعالى لا يتكلم بمشيئته وقدرته، وإنه لم يزل ولا يزال يقول: يا نوح، يا إبراهيم، يا أيها المزمل، أيها المدثر، كما قد بسطت أقوالهم في غير هذا الموضع، ولم يقل أحد من السلف بواحد من القولين، ولم يقل أحد من السلف أن هذا القرآن عبارة عن كلام الله، ولا حكاية له، ولا قال أحد منهم أن لفظي بالقرآن قديم، أو غير مخلوق، فضلاً عن أن يقول أن صوتي به قديم، أو غير مخلوق، بل كانوا يقولون بما دل عليه الكتاب والسنة من أن هذا القرآن كلام الله، والناس يقرؤونه بأصواتهم، ويكتبونه بمدادهم، وما بين اللوحين كلام الله، وكلام الله غير مخلوق)[١].

وقال رحمه الله تعالى: (وقد ذكر الشيخ أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكرخي في كتابه الذي سماه: الفصول في الأصول، قال: سمعت الإمام أبا منصور محمد بن أحمد يقول: سمعت أبا حامد الاسفراييني يقول: مذهبي ومذهب الشافعي وفقهاء الأمصار أن القرآن كلام الله غير مخلوق ومن قال مخلوق فهو كافر، والقرآن حمله جبريل مسموعاً من الله والنبي ﷺ سمعه من جبريل والصحابة سمعوه من رسول الله ﷺ، وهو الذي نتلوه نحن

(١) مجموع الفتاوى: (١٢/ ٣٠١).

بألسنتنا وفيما بين الدفتين، وما في صدورنا مسموعاً، ومكتوباً، ومحفوظاً، وكل حرف منه كالباء والتاء كله كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر، عليه لعائن الله والناس أجمعين)[١].

وقال رحمه الله تعالى: (ومذهب سلف الأمة وأئمتها من الصحابة، والتابعين لهم بإحسان، وسائر أئمة المسلمين كالأئمة الأربعة وغيرهم ما دل عليه الكتاب والسنة، وهو الذي يوافق الأدلة العقلية الصريحة، أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود، فهو المتكلم بالقرآن والتوراة والإنجيل وغير ذلك من كلامه ليس مخلوقاً منفصلاً عنه، وهو سبحانه يتكلم بمشيئته وقدرته، فكلامه قائم بذاته، ليس مخلوقاً بائناً عنه، وهو يتكلم بمشيئته وقدرته، لم يقل أحد من سلف الأمة أن كلام الله مخلوق بائن عنه، ولا قال أحد منهم أن القرآن أو التوراة أو الإنجيل لازمة لذاته أزلاً وأبداً، وهو لا يقدر أن يتكلم بمشيئته وقدرته، ولا قالوا إن نفس ندائه لموسى، أو نفس الكلمة المعينة قديمة أزلية، بل قالوا: لم يزل الله متكلماً إذا شاء، فكلامه قديم بمعنى أنه لم يزل متكلماً إذا شاء، وكلمات الله لا نهاية لها كما قال تعالى: ﴿ قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴾[٢]، والله سبحانه تكلم بالقرآن العربي، وبالتوراة العبرية، فالقرآن العربي كلام الله، كما قال تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ

---

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية: (٣/ ٢٣).

(٢) الكهف: ١٠٩.

ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾[1] إلى قوله: ﴿لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ﴾[2]، فقد بين سبحانه أن القرآن الذي يبدل منه آية مكان آية نزله الروح القدس وهو جبريل - وهو الروح الأمين كما ذكر ذلك في موضع آخر - من الله بالحق، وبين بعد ذلك أن من الكفار من قال: ﴿ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ﴾[3]، كما قال بعض المشركين يعلمه رجل بمكة أعجمي، فقال تعالى: ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِي يُلۡحِدُونَ إِلَيۡهِ أَعۡجَمِيٌّ ﴾[4]، أي: الذي يضيفون إليه هذا التعليم أعجمي: ﴿وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ﴾[5]، ففي هذا ما يدل على أن الآيات التي هي لسان عربي مبين نزلها روح القدس من الله بالحق، كما قال في الآية الأخرى: ﴿ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَبۡتَغِي حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مُفَصَّلًاۚ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ ﴾[6]، والكتاب الذي أنزل مفصلاً هو القرآن العربي باتفاق الناس، وقد أخبر أن الذين أتاهم الكتاب يعلمون أنه منزل من الله بالحق، والعلم لا يكون إلا حقاً فقال: ﴿يَعۡلَمُونَ ﴾، ولم يقل: يقولون، فإن العلم لا يكون إلا حقاً بخلاف

---

(١) النحل: ٩٨.
(٢) النحل: ١٠٣.
(٣) النحل: ١٠٣.
(٤) النحل: ١٠٣.
(٥) النحل: ١٠٣.
(٦) الأنعام: ١١٤.

القول، وذِكْر عِلْمِهِمْ ذِكْرٌ مستَشهَدٌ به، وقد فرق سبحانه بين إيحائه إلى غير موسى، وبين تكليمه لموسى في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ﴾[(١)] إلى قوله: ﴿حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِ﴾[(٢)]، فرق سبحانه بين تكليمه لموسى وبين إيحائه لغيره، ووكد تكليمه لموسى بالمصدر وقال تعالى: ﴿تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ﴾[(٣)]، إلى قوله: ﴿بِرُوحِ ٱلۡقُدُسِ﴾[(٤)])[(٥)].

وقال رحمه الله تعالى: (فإن القرآن كلام الله، تكلم به بلفظه ومعناه بصوت نفسه، فإذا قرأه القراء قرؤوه بأصوات أنفسهم، فإذا قال القارئ: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[(٦)]، كان هذا الكلام المسموع منه كلام الله لا كلام نفسه، وكان هو قرأه بصوت نفسه لا بصوت الله، فالكلام كلام البارئ، والصوت صوت القارئ، كما قال النبي ﷺ: (**زينوا القرآن بأصواتكم**)[(٧)]،

(١) النساء: ١٦٣.

(٢) النساء: ١٦٥.

(٣) البقرة: ٢٥٣.

(٤) البقرة: ٢٥٣.

(٥) مجموع الفتاوى: (١٢/ ٣٧).

(٦) الفاتحة: ٢.

(٧) رواه أبو داود في الصلاة، باب استحباب الترتيل في القراءة، رقم: (١٤٦٨)، والنسائي: في الصلاة، باب تزيين القرآن بالصوت، (٢/ ١٧٩ و١٨٠)، وأخرجه الدارمي: (٢/ ٤٧٤)، وأحمد: (٤/ ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٩٦، ٣٠٤)، وابن ماجه رقم: (١٣٤٢)، وصححه ابن حبان والحاكم.

وكان يقول: (**ألا رجل يحملني إلى قومه لأبلغ كلام ربي، فإن قريشاً قد منعوني أن أبلغ كلام ربي**)(١)، وكلا الحديثين ثابت، فبين أن الكلام الذي بلغه كلام ربه، وبين أن القارئ يقرأه بصوت نفسه، وقال ﷺ: (**ليس منا من لم يتغن بالقرآن**)(٢)، قال أحمد والشافعي وغيرهما: هو تحسينه بالصوت، قال أحمد بن حنبل: يحسنه بصوته، فبين أن القارئ يحسن القرآن بصوته نفسه، والسبب الثاني أن السلف قالوا: كلام الله منزل غير مخلوق، وقالوا: لم يزل متكلماً إذا شاء، فبينوا أن كلام الله قديم، أي جنسه قديم لم يزل، ولم يقل أحد منهم أن نفس الكلام المعين قديم، ولا قال أحد منهم القرآن قديم، بل قالوا إنه كلام الله منزل غير مخلوق، وإذا كان الله قد تكلم بالقرآن بمشيئته كان القرآن كلامه، وكان منزلاً منه غير مخلوق، ولم يكن مع ذلك أزلياً قديماً بقدم الله وإن كان الله لم يزل متكلماً إذا شاء، فجنس كلامه قديم، فمن فهم قول السلف وفرق بين هذه الأقوال زالت عنه الشبهات في هذه المسائل المعضلة التي اضطرب فيها أهل الأرض)(٣).

---

(١) رواه أبو داود في السنة، باب في القرآن، رقم: (٤٧٣٤)، والترمذي في ثواب القرآن، باب عرض النبي ﷺ على تبليغ القرآن، رقم: (٢٩٢٦)، قال الترمذي: (هذا حديث صحيح غريب).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: ﴿وَأَسِرُّوا۟ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُوا۟ بِهِۦٓ ۖ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١٣﴾ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾، رقم: (٧٥٢٧)، وأبو داود في الصلاة، باب استحباب الترتيل في القراءة، رقم: (١٤٧٣)، والنسائي: (٢/ ١٨٠) في الصلاة، باب تزيين القرآن بالصوت.

(٣) مجموع الفتاوى: (١٢/ ٥٤).

وقال رحمه الله تعالى: (وقال أحمد: نقول القرآن كلام الله غير مخلوق حيث تصرف، أي حيث تُلي، وكتب، وقرئ مما هو في نفس الأمر كلام الله، فهو كلامه وكلامه غير مخلوق، وما كان من صفات العباد وأفعالهم التي يقرؤون ويكتبون بها كلامه كأصواتهم ومدادهم فهو مخلوق)(١).

وقال رحمه الله تعالى في كلام طويل له - أنقله بطوله لعظم فائدته -: (فصل: في بيان أن القرآن كلام الله العزيز العليم ليس شيء منه كلاماً لغيره، لا جبريل، ولا محمد، ولا غيرهما، قال الله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾ إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٩٩﴾ إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ ﴿١٠٠﴾ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ ۙ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓا۟ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿١٠٢﴾ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴾(٢)، فأمره أن يقول: ﴿نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ﴾، والضمير في قوله: ﴿نَزَّلَهُۥ ﴾ عائد على: (مَا) في قوله: ﴿بِمَا يُنَزِّلُ ﴾ فالمراد به القرآن كما يدل عليه سياق الكلام، وقوله: ﴿ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ ﴾ فيه إخبار بأنه أنزله، لكن ليس في هذه اللفظة بيان أن روح القدس نزل به، ولا أنه منزل

(١) مجموع الفتاوى: (١٢/ ٧٥).

(٢) النحل: ٩٨-١٠٣.

منه، ولفظ الإنزال في القرآن قد يرد مقيداً بالإنزال منه كنزول القرآن، وقد يرد مقيداً بالإنزال من السماء ويراد به العلو، فيتنازل نزول المطر من السحاب ونزول الملائكة من عند الله وغير ذلك، وقد يرد مطلقاً فلا يختص بنوع من الإنزال بل ربما يتناول الإنزال من رؤوس الجبال كقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾[١]، والإنزال من ظهور الحيوان كإنزال الفحل الماء وغير ذلك، فقوله: ﴿نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾[٢]، بيان لنزول جبريل من الله عز وجل، فإن روح القدس هنا هو جبريل بدليل قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[٣]، وهو الروح الأمين كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾[٤]، وفي قوله: ﴿ٱلْأَمِينُ﴾ دلالة على أنه مؤتمن على ما أرسل به لا يزيد فيه ولا ينقص، فإن الرسول الخائن قد يغير الرسالة كما قال تعالى في صفته في الآية الأخرى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ

(١) الحديد: ٢٥.

(٢) النحل: ١٠٢.

(٣) البقرة: ٩٧.

(٤) الشعراء: ١٩٢-١٩٥.

رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝١٩ ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ۝٢٠ مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ۝٢١ ﴾[١]، وفي قوله: ﴿ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ ﴾[٢] دلالة على أمور:

منها بطلان قول من يقول: إنه كلام مخلوق، خلقه في جسم من الأجسام المخلوقة، كما هو قول الجهمية الذين يقولون بخلق القرآن من المعتزلة، والبخارية، والضرارية وغيرهم، فإن السلف كانوا يسمون كل من نفى الصفات وقال: إن القرآن مخلوق، وأن الله لا يرى في الآخرة: جهمياً، فإن جهماً أول من ظهرت عنه بدعة نفي الأسماء والصفات، وبالغ في نفي ذلك، فله في هذه البدعة مزية المبالغة في النفي والابتداء بكثرة إظهار ذلك، والدعوة إليه، وإن كان الجعد بن درهم قد سبقه إلى بعض ذلك، فإن الجعد أول من أحدث ذلك في الإسلام فضحى به خالد بن عبد الله القسري بواسط يوم النحر، وقال: يا أيها الناس ضحوا تقبل الله ضحاياكم فإني مضح بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً، ثم نزل فذبحه، ولكن المعتزلة إن وافقوا جهماً في بعض ذلك فهم يخالفونه في مسائل غير ذلك، كمسائل الإيمان، والقدر، وبعض مسائل الصفات أيضاً، ولا يبالغون في النفي مبالغته، وجهم يقول: إن الله لا يتكلم، أو يقول إنه متكلم بطريق المجاز، وأما المعتزلة فيقولون: إنه يتكلم حقيقة، لكن قولهم في المعنى هو قول جهم، وجهم ينفي الأسماء أيضاً كما نفتها الباطنية ومن وافقهم من

---

(١) التكوير: ١٩-٢١.

(٢) الأنعام: ١١٤.

الفلاسفة، وأما جمهور المعتزلة فلا ينفي الأسماء، فالمقصود أن قوله: ﴿مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ﴾[(١)] فيه بيان أنه منزل من الله لا من مخلوق من المخلوقات، ولهذا قال السلف: منه بدأ، أي: هو الذي تكلم به، لم يبتدئ من غيره كما قال الخلقية، ومنها أن قوله: ﴿مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ﴾ فيه بطلان قول من يجعله فاض على نفس النبي من العقل الفعال، أو غيره كما يقول ذلك طوائف من الفلاسفة، والصابئة، وهذا القول أعظم كفراً وضلالاً من الذي قبله، ومنها أن هذه الآية أيضاً تبطل قول من قال أن القرآن العربي ليس منزلاً من الله، بل مخلوق، إما في جبريل، أو محمد، أو جسم آخر غيرهما، كما يقول ذلك الكلابية، والأشعرية الذين يقولون: القرآن العربي ليس هو كلام الله، وإنما كلامه المعنى القائم بذاته، والقرآن العربي خلق ليدل على ذلك المعنى، ثم إما أن يكون خلق في بعض الأجسام الهواء أو غيره، أو ألهمه جبريل فعبر عنه بالقرآن العربي، أو ألهمه محمد فعبر عنه بالقرآن العربي، أو يكون جبريل أخذه من اللوح المحفوظ، أو غيره، فهذه الأقوال التي تقدمت هي تفريع هذا القول، فإن هذا القرآن العربي لابد له من متكلم تكلم به أولاً قبل أن يصل إلينا، وهذا القول يوافق قول المعتزلة ونحوهم في إثبات خلق القرآن العربي، وكذلك التوراة العبرية، ويفارقه من وجهين:

(١) الأنعام: ١١٤.

أحدهما أن أولئك يقولون أن المخلوق كلام الله وهم يقولون: إنه ليس كلام الله لكن يسمى كلام الله مجازاً، هذا قول أئمتهم وجمهورهم، وقال طائفة من متأخريهم: بل لفظ الكلام يقال على هذا وهذا بالاشتراك اللفظي، لكن لفظ هذا الكلام ينقض أصلهم في إبطال قيام الكلام بغير المتكلم به، ومع هذا لا يقولون أن المخلوق كلام الله حقيقة كما يقولوه المعتزلة، مع قولهم أنه كلام حقيقة، بل يجعلون القرآن العربي كلاماً لغير الله، وهو كلام حقيقة، وهذا شر من قول المعتزلة، وهذا حقيقة قول الجهمية، ومن هذا الوجه نقول: المعتزلة أقرب، وقول الآخرين هو قول الجهمية المحضة، لكن المعتزلة في المعنى موافقون لهؤلاء وإنما ينازعونهم في اللفظ.

الثاني أن هؤلاء يقولون: لله كلام هو معنى قديم قائم بذاته، والخلقية يقولون لا يقوم بذاته كلام، ومن هذا الوجه الكلابية خير من الخلقية في الظاهر، لكن جمهور الناس يقولون: إن أصحاب هذا القول عند التحقيق لم يثبتوا كلاماً له حقيقة غير المخلوق، فإنهم يقولون إنه معنى واحد هو الأمر والنهي والخبر، إن عبر عنه بالعربية كان قرآناً، وإن عبر عنه بالعبرية كان توراة، وإن عبر عنه بالسريانية كان إنجيلاً، ومنهم من قال: هو خمس معان وجمهور العقلاء أن فساد هذا معلوم بالضرورة بعد التصور التام، والعقلاء الكثيرون لا يتفقون على الكذب وجحد الضرورات من غير تواطؤ واتفاق كما في الأخبار المتواترة، وأما مع التواطؤ فقد يتفقون على الكذب عمداً، وقد يتفقون على جحد الضرورات وإن لم يعلم كل منهم أنه جاحد

للضرورة، ولم يفهم حقيقة القول الذي يعتقده لحسن ظنه فيمن يقلد قوله ومحبته، ليصير ذلك القول كما اتفقت النصارى والرافضة وغيرهم من الطوائف على مقالات يعلم فسادها بالضرورة، وقال جمهور العقلاء: نحن إذا عربنا التوراة والإنجيل لم يكن ذلك معنى القرآن، بل معاني هذا ليست معاني هذا، وكذلك معنى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[١]، ليس هو معنى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾[٢]، ولا معنى آية الكرسي معنى آية الدين، وقالوا: إذا جوزتم أن تكون الحقائق المتنوعة شيئاً واحداً فجوزوا أن يكون العلم، والقدرة، والكلام، والسمع، والبصر صفة واحدة، فاعترف أئمة هذا القول بأن هذا الإلزام ليس لهم عنه جواب عقلي)[٣].

وقال رحمه الله تعالى: (السلف والأئمة متفقين على أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وقد علم المسلمون أن القرآن بلغه جبريل عن الله إلى محمد، وبلغه محمد إلى الخلق، وأن الكلام إذا بلغه المبلغ عن قائله لم يخرج عن كونه كلام المبلغ عنه، بل هو كلام لمن قاله مبتدئاً، لا كلام من بلغه عنه مؤدياً)[٤].

وقال الطحاوي رحمه الله تعالى وأجزل له الأجر: (وأن القرآن كلام الله منه بدأ بلا كيفية قولاً، ونزل على نبيه وحياً، وصدقه المؤمنون على ذلك حقاً،

---

(١) الإخلاص: ١.

(٢) المسد: ١.

(٣) مجموع الفتاوى: (١٢/ ١٢٢).

(٤) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: (١/ ٢٥٦).

وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة ليس بمخلوق، فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد كفر)[١].

قلت: وقد اتفق السلف رحمهم الله تعالى على أن من قال بأن القرآن مخلوق فإنه كافر، وقد حكى اللالكائي رحمه الله تعالى تكفير من قال بخلق القرآن عن عامة السلف[٢]، وحكاه أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى[٣]، وغيرهما من الأئمة، وهذه العقيدة قد اتفق أهل السنة على تقريرها في كتبهم، فلا تكاد تجد كتابا من كتب العقيدة والسنة إلا وهو يقررها أتم تقرير، فالسلف رحمهم الله تعالى متفقون على أن القرآن كلام الله تعالى، ومتفقون على أن جبريل سمعه من الله تعالى، ومتفقون على أنه بلغه كاملا للنبي ﷺ، ومتفقون على أن النبي ﷺ بلغه كاملا للأمة، ومتفقون على أن الله تعالى هو الذي تولى حفظه، ومتفقون على أنه كلام الله تعالى حروفه ومعانيه، ومتفقون على أنه منه بدأ وإليه يعود، ومتفقون على أنه كلام الله تعالى حتى وإن كتب في المصاحف، أو حفظ في الصدور، ومتفقون على تضليل المعتزلة في قولهم بخلق القرآن، ومتفقون على أنه منزل غير مخلوق، ومتفقون على أن من قال بخلقه فهم كافر، فهذا هو فهم سلف الأمة، وهذه هي عقيدتهم، وما خالفها فارم به عرض الحائط، لأن المتقرر أن ما خالف

---

(١) متن الطحاوية بتعليق الألباني صـ: ٤٠.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: (٢/ ٣٠٥).

(٣) الفتاوى الكبرى لابن تيمية: (٦/ ٤٢٩).

فهم السلف في مسائل العقيدة والعمل فإنه باطل، باطل، باطل، والله يتولانا وإياك للهدى.

الفرع العاشر: اتفق سلف الأمة وأئمتها على أن الله تعالى يوصف بالعلو المطلق في ذاته وصفاته وأسمائه وأفعاله، فأسماؤه لها العلو المطلق في الحسن والكمال، وصفاته لها العلو المطلق في الجمال والكمال من كل وجه، وأفعاله لها العلو المطلق في الكمال والحكمة، وله العلو المطلق في القهر كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾[١]، وكذلك له العلو المطلق في ذاته، فالله هو العلي الأعلى وعلو ذاته قد وردت به الأدلة المتواترة المتنوعة، فمنها:

التصريح به، كقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾[٢].

الثاني: التصريح بالفوقية مقرونة بأداة: (من) المعينة لفوقية الذات نحو: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾[٣].

الثالث: ذكرها مجردة عن الأداة كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾.

الرابع: التصريح بالعروج إليه نحو: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ﴾[٤]، وقول النبي ﷺ: (**فيعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم ربهم**)[١].

---

(١) الأنعام: ١٨.

(٢) الأعلى:١.

(٣) النحل: ٥٠.

(٤) المعارج: ٤.

الخامس: التصريح بالصعود إليه كقوله: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾[٢].

السادس: التصريح برفعه بعض المخلوقات إليه كقوله: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ﴾[٣]، وقوله: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾[٤].

السابع: التصريح بالعلو المطلق الدال على جميع مراتب العلو ذاتا وقدرا وشرفا كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴾[٥]،﴿ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ ﴾[٦]، ﴿إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴾[٧].

الثامن: التصريح بتنزيل الكتاب منه كقوله: ﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴾[٨]،﴿ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾[٩]، ﴿ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ﴾[١٠]، وهذا يدل على شيئين: على أن القرآن ظهر منه لا من غيره،

---

(١) أخرجه البخاري في مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، رقم: (٥٥٥)، ومسلم في المساجد، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما، رقم (٦٣٢).

(٢) فاطر: ١٠.

(٣) النساء: ١٥٨.

(٤) آل عمران: ٥٥.

(٥) البقرة: ٢٥٥.

(٦) سبأ: ٢٣.

(٧) الشورى: ٥١.

(٨) الأحقاف: ٢.

(٩) فصلت: ٤٢.

(١٠) النحل: ١٠٢.

وأنه الذي تكلم به لا غيره، والثاني على علوه على خلقه، وأن كلامه نزل به الروح الأمين من عنده من أعلى مكان إلى رسوله.

التاسع: التصريح باختصاص بعض المخلوقات بأنها عنده وأن بعضها أقرب إليه من بعض كقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ ﴾[١]، وقوله: ﴿ وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴾[٢]، ففرّق بين من له عموما ومن عنده من مماليكه وعبيده خصوصا، وقول النبي ﷺ (في الكتاب الذي كتبه الرب تعالى على نفسه إنه عنده على العرش)[٣].

العاشر: التصريح بأنه سبحانه في السماء، وهذا عند أهل السنة على أحد وجهين: إما أن تكون (في) بمعنى: (على)، وإما أن يراد بالسماء: العلو لا يختلفون في ذلك، ولا يجوز حمل النص على غيره.

الحادي عشر: التصريح بالاستواء مقرونا بأداة على مختصا بالعرش الذي هو أعلى المخلوقات مصاحبا في الأكثر لأداة: (ثم) الدالة على الترتيب والمهلة، وهو بهذا السياق صريح في معناه الذي لا يفهم المخاطبون غيره من العلو والارتفاع، ولا يحتمل غيره البتة.

---

(١) الأعراف: ٢٠٦.

(٢) الأنبياء: ١٩.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴾ رقم: (٧٤٠٤).

الثاني عشر: التصريح برفع الأيدي إلى الله سبحانه كقوله ﷺ: (**إن الله يستحي من عبده إذا رفع إليه يديه أن يردهما صفرا**)[(١)].

الثالث عشر: التصريح بنزوله كل ليلة إلى السماء الدنيا، والنزول المعقول عند جميع الأمم إنما يكون من علو إلى أسفل.

الرابع عشر: الإشارة إليه حسا إلى العلو كما أشار إليه من هو أعلم به، وما يجب له ويمتنع عليه من أفراخ الجهمية، والمعتزلة، والفلاسفة في أعظم مجمع على وجه الأرض يرفع أصبعه إلى السماء ويقول: (**اللهم اشهد**)[(٢)] ليشهد الجميع أن الرب الذي أرسله ودعا إليه واستشهده هو الذي فوق سماواته على عرشه.

الخامس عشر: التصريح بلفظ الأين الذي هو عند الجهمية بمنزلة متى في الاستحالة، ولا فرق بين اللفظين عندهم البتة، فالقائل: أين الله؟ ومتى كان الله؟ عندهم سواء، كقول أعلم الخلق به، وأنصحهم لأمته، وأعظمهم بيانا عن المعنى الصحيح بلفظ لا يوهم باطلا بوجه أين الله في غير موضع[(٣)].

---

(١) رواه الترمذي رقم (٣٥٥١) في الدعوات، باب رقم: (١١٨) ، وأبو داود في الصلاة، باب الدعاء، رقم: (١٤٨٨) وحسنه الترمذي.
قال الحافظ ابن حجر في الفتح الباري: (١١/ ١٢١): (وسنده جيد).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى، رقم: (١٧٤٢)، ومسلم في الإيمان، باب بيان معنى قول النبي ﷺ لا ترجعوا بعدي كفارا رقم: (٦٦).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة... رقم: (٥٣٧).

السادس عشر: شهادته التي هي أصدق شهادة عند الله وملائكته وجميع المؤمنين لمن قال: إن ربه في السماء بالإيمان، وشهد عليه أفراخ جهم بالكفر، وصرح الشافعي بأن هذا الذي وصفته من أن ربها في السماء إيمان، فقال في كتابه في باب عتق الرقبة المؤمنة وذكر حديث الأمة السوداء التي سودت وجوه الجهمية وبيضت وجوه المحمدية فلما وصفت الإيمان قال: (**أعتقها فإنها مؤمنة**)[١]، وهي إنما وصفت كون ربها في السماء، وأن محمدا عبده ورسوله فقرنت بينهما في الذكر، فجعل الصادق المصدوق مجموعهما هو الإيمان.

السابع عشر: إخباره سبحانه عن فرعون أنه رام الصعود إلى السماء ليطلع إلى إله موسى فيكذبه فيما أخبر به من أنه سبحانه فوق السموات فقال: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾[٢]، فكذب فرعون موسى في إخباره إياه بأن ربه فوق السماء وعند الجهمية لا فرق بين الإخبار بذلك وبين الإخبار بأنه يأكل ويشرب، وعلى زعمهم يكون فرعون قد نزه الرب عما لا يليق به، وكذب موسى في إخباره بذلك، إذ من قال عندهم: إن ربه فوق السموات فهو كاذب، فهم في هذا التكذيب موافقون لفرعون، مخالفون لموسى ولجميع الأنبياء، ولذلك سماهم أئمة السنة: فرعونية، قالوا وهم شر من الجهمية، فإن الجهمية يقولون: إن الله في كل مكان بذاته، وهؤلاء

---

(١) انظر الأم للشافعي: (٥/ ٢٩٨)، والحديث تقدم تخريجه في الإحالة السابقة.

(٢) غافر: ٣٦-٣٧.

عطلوه بالكلية، وأوقعوا عليه الوصف المطابق للعدم المحض، فأي طائفة من طوائف بني آدم أثبتت الصانع على أي وجه كان قولهم خيرا من قولهم.

الثامن عشر: إخباره ﷺ أنه تردد بين موسى وبين الله، ويقول له موسى ارجع إلى ربك فسله التخفيف، فيرجع إليه ثم ينزل إلى موسى فيأمره بالرجوع إليه سبحانه فيصعد إليه سبحانه، ثم ينزل من عنده إلى موسى عدة مرات.

التاسع عشر: إخباره تعالى عن نفسه، وإخبار رسوله عنه أن المؤمنين يرونه عيانا جهرة كرؤية الشمس في الظهيرة، والقمر ليلة البدر، والذي تفهمه الأمم على اختلاف لغاتها وأوهامها من هذه الرؤية رؤية المقابلة والمواجهة التي تكون بين الرائي والمرئي فيها مسافة محدودة غير مفرطة في البعد، فتمتنع الرؤية، ولا في القرب فلا تمكن الرؤية، لا تعقل الأمم غير هذا، فإما أن يروه سبحانه من تحتهم تعالى الله، أو من خلفهم، أو من أمامهم، أو عن أيمانهم، أو عن شمائلهم، أو من فوقهم، ولابد من قسم من هذه الأقسام إن كانت الرؤية حقا، وكلها باطل سوى رؤيتهم له من فوقهم كما في حديث جابر الذي في المسند وغيره: (**بينا أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نور فرفعوا رؤوسهم فإذا الجبار قد أشرف عليهم من فوقهم وقال يا أهل الجنة سلام عليكم،** ثم قرأ قوله: ﴿ سَلَٰمٞ قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ ﴾[1]، **ثم**

(١) يس: ٥٨.

يتوارى عنهم وتبقى رحمته وبركته عليهم في ديارهم)[١]، ولا يتم إنكار الفوقية إلا بإنكار الرؤية، ولهذا طرد الجهمية أصلهم وصرحوا بذلك، وركبوا النفيين معا، وصدق أهل السنة بالأمرين معا، وأقروا بهما، وصار من أثبت الرؤية ونفى علو الرب على خلقه واستواءه على عرشه مذبذبا بين ذلك لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، فهذه أنواع من الأدلة السمعية المحكمة إذا بسطت أفرادها كانت ألف دليل على علو الرب على خلقه، واستوائه على عرشه، فترك الجهمية ذلك كله وردوه، كل ذلك مما أفاده ابن القيم رحمه الله تعالى، فالسلف مجمعون الإجماع القطعي على أن الله تعالى في السماء، وأن له العلو المطلق في ذاته، وأسمائه، وصفاته، وقهره، وسلطانه، وأما من زاغ وحاد عن سبيلهم فإنهم تخبطوا في هذا الباب خبط عشواء، لكنهم اتفقوا على إنكار علو الذات، فمنهم من يقول: إنه حال في كل مكان، ومنهم من يقول: لا هو داخل العالم ولا خارجه، ولا فوق ولا تحت، ومنهم من يقول: بل هو حال في بعض الأشخاص، ومنهم من يقول: بل هو عين الوجود، فالله هو عين هذا الكون، وغير ذلك من الأقوال المنافية للعقل الصريح، والمنقول الصريح، فمع أي الفريقين تريد أن تكون؟ مع من آمن بما دل عليه الكتاب والسنة وأجمع عليه سلف الأمة،

---

(١) رواه ابن ماجه في سننه، باب فيما أنكرت الجهمية، رقم: (١٨٤)، والدينوري في المجالسة وجواهر العلم: (٥/ ٣٦)، رقم: (١٨٢٨)، والآجري في الشريعة: (٢/ ١٠٢٧)، رقم: (٦١٥).

قال الألباني: (ضعيف).

أم مع الذين تخطفتهم الشياطين، فأوردتهم موارد الهلكة؟ لا جرم أنك لا تريد إلا عقيدة السلف، هذا الظن فيك، لأنك مؤمن موحد، ولا ترجو إلا النجاة في الدنيا والآخرة، ولا تتبع غير سبيل سلفك الصالح، وأما المذاهب الأخرى فحقها أن نبصق عليها أنا وأنت، لأنها مذاهب كفرية وضلال، لا تهتدي بمنقول، ولا تسترشد بمعقول، ولا حجة تعضدها ولا برهان ينصرها، وإنما عمدتها الأهواء العفنة، والآراء المنتنة، فلا هي للحق قررت، ولا عن الباطل أبعدت، بل على العكس هي للباطل قررت وللحق أنكرت، فالله الله أيها العاقل الناصح لنفسه، الله الله أيها العاقل المؤمن الموحد، لا تعتمد في هذه المسألة وفي كل مسألة إلا ما اعتمده سلف الأمة، وقد نقلت لك مذهبهم نقلا واضحا جليا، والله يتولانا وإياك للهدى والصلاح.

الفرع الثاني عشر: أجمع أهل السنة والجماعة على أن لله تعالى يدين لائقتين بجلاله وعظمته، وأنهما من صفاته الذاتية، وأجمعوا على أنه له وجه لائق بجلاله وعظمته، وأجمعوا على أن الله تعالى موصوف بالأصابع، والقدم، والساق، وأجمعوا على أنه تعالى موصوف بالحياة، والعين، والسمع، والبصر، وأنه تعالى موصوف بالرحمة، والرضا، والعفو، والمغفرة، وأنه موصوف بالغضب والمقت والكراهية، وأنه يُحِبُ ويُحَب، وكل ذلك حق على حقيقته، نفهم معناه ونكل العلم بكيفيته لله تعالى، والمتقرر عند سلف الأمة وأئمتها أن الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات، وأن الاتفاق في الاسم الكلي العام لا يستلزم الاتفاق بعد التقييد، والتخصيص،

والإضافة، وكل هذه الصفات وغيرها قدوردت به الأدلة المتواترة، قال تعالى: ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[١]، وقال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ﴾[٣]، وقال ﷺ: (**إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن**)[٤]، وفي الحديث: (**إن الله يضع السموات على إصبع... الحديث**) [٥]، وقال ﷺ: (**فيضع رب العزة فيها رجله**)[٦]، وفي رواية: (**عليها قدمه**) [٧]، وقال ﷺ: (**فيكشف عن ساقه فيسجد له كل من كان يسجد له في الدنيا... الحديث**) [٨]، وقال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ

---

(١) ص: ٧٥.

(٢) المائدة: ٦٤.

(٣) الرحمن: ٢٧.

(٤) أخرجه مسلم، كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء، رقم: (٢٦٥٤).

(٥) رواه ابن أبي عاصم في السنة: (١/ ٢٣٨)، رقم: (٥٤١)، وابن بطة في الإبانة الكبرى: (٧/ ٢٨٠)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله: (٢/ ٩٤٣)، رقم: (١٨٠٢).

(٦) أخرجه مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها...، باب النار يدخلها الجبارون، رقم: (٢٨٤٦).

(٧) أخرجه البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب الحلف بعزة الله وكلماته وصفاته، رقم: (٦٦٦١)، بلفظ: (**لا تزال جهنم تقول: هل من مزيد، حتى يضع رب العزة فيها قدمه، فتقول: قط قط وعزتك، ويزوى بعضها إلى بعض**).

(٨) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ رقم: (٧٤٣٩).

ﭐلْقَيُّومُ ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ﴾[٥]، وقال تعالى: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾[٦]، وقال تعالى: ﴿ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ﴾[٧]، وقال تعالى: ﴿ وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ ﴾[٨]، وقال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُواْ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾[٩]، وقال تعالى: ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ ﴾[١٠]، وأنصحك أيها الأخ المبارك أن تراجع كتاب التوحيد للإمام ابن خزيمة، فإنه من أوسع الكتب التي تكلمت عن الصفات على مذهب أهل السنة، وهذا الكتاب الطيب مبني على عدة قواعد:

الأولى: وجوب الإيمان بما ورد به النص من الأسماء والصفات.

---

(١) آل عمران:٢.

(٢) طه: ٣٩.

(٣) النساء: ٥٨.

(٤) الأعراف: ١٥٦.

(٥) المائدة: ١١٩.

(٦) النساء: ٩٦.

(٧) النساء: ٩٣.

(٨) التوبة: ٤٦.

(٩) محمد: ٢٨.

(١٠) المائدة: ٥٤.

الثانية: الاعتقاد الجازم بأنها لا تماثل شيئا من صفات المخلوقين.
الثالثة: قطع الطمع في التعرف على كيفية شيء من صفات الله تعالى.
الرابعة: أن الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات.
الخامسة: أن الاتفاق في الاسم الكلي العام لا يستلزم الاتفاق بعد التقييد والتخصيص والإضافة.
السادسة: أننا نعلم الصفات من جهة معانيها فقط، وأما كيفياتها فإنها مما استأثر الله تعالى بعلمه، ولو نظرت إلى هذا الكتاب لوجدته مبنيا على هذه القواعد، والمهم أن كل هذه الصفات يجب إثباتها لله تعالى على الوجه اللائق به جل وعلا، مع الاعتقاد الجازم أنها لا تماثل شيئا من صفات المخلوقات، وتذكر دائما قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[1]، وأما من زاغ وحاد عن سبيل سلف الأمة فلا تهتم بما ذهبوا إليه، لأنهم بنوا مذاهبهم في هذه الصفات وغيرها على غير فهم سلف الأمة فيها، والمتقرر أن كل فهم يخالف فهم سلف الأمة في مسائل العقيدة والعمل فإنه باطل، والله يتولانا وإياك.

---

(١) الشورى:١١.

القــاعدة الرابعة:

(العبادة حق صرف محض لله تعالى، لا تصرف لا لملك مقرب، ولا لنبي مرسل، ولا لولي صالح، فضلا عن غيرهم)

أقول: قوله: (العبادة): هي لغة التذلل والخضوع، وشرعا: عرفها أبو العباس بن تيمية بقوله: (اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والخفية)[1]. قوله: (حق): أي هي ملك له، لا شريك له فيها، فهي خاصة به جل وعلا، لا شائبة فيها لأحد من المخلوقين أيا كانت مرتبته، وأيا كان جنسه، قوله: (محض): أي خالص، قوله: (صرف): تأكيد لقوله: محض خالص، قوله: (لا تصرف): أي لا ينوى بها ولا يقصد بها، قوله: (لملك): الملائكة عالم غيبي مخلوقون من نور للقيام بأمور مخصوصة، قوله: (ولا لنبي مرسل): النبي هو إنسان ذكر حي بعث مجددا لشريعة من قبله، والغالب أنه يبعث لأناس موافقين، والرسول من أوحي إليه بشرع جديد، وأمر بتبليغه، والغالب أنه يبعث لأناس مخالفين، فكل رسول نبي ولا عكس، وعليه فآدم عليه السلام أول نبي باعتبار أنه بعث لأناس موافقين، ونوح أول رسول باعتبار أنه بعث لأناس مخالفين، فالعبادة لا حق للأنبياء ولا للرسل فيها، ولا شركة لهم مع الله تعالى في شيء منها، قوله: (**ولا لولي صالح**): الولي هو المؤمن المتقي، فأولياء الله تعالى هم المؤمنون المتقون، كما قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ

---

(١) العبودية صـ: ٤٤.

﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴾[١]، وتختلف درجات أهل الإيمان في الولاية بحسب اختلاف ترقيهم في درجات الإيمان والتقوى، فأولياء الله الصالحون لا حق لهم في شيء من أمور التعبد، ولا شركة لهم فيه، والأدلة على هذه القاعدة كثيرة، قال تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾[٢]، وقد سخر الله تعالى لهم ما في السموات وما في الأرض جميعا منه ليتقووا بذلك التسخير على تحقيق هذا المقصد العظيم، ولأن العقول ليس لها القدرة في معرفة تفاصيل أمور هذه العبادة، أرسل الله تعالى الرسل وأنزل الكتب لتعرف الثقلين ما يجب عليهم أن يتعبدوا لله به، وما يجوز لهم، وما يحرم عليهم، وإن أول ما خاطب الرسل به أممهم هو أنهم قالوا لهم: ﴿ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾[٣]، فقد قالها نوح لقومه، وقالها هود لقومه، وقالها صالح لقومه، وكل الرسل قالوها لأقوامهم، فالتوحيد أول دعوة المرسلين، وزبدة رسالتهم، وأول أمر صدر منهم لمن بعثوا إليهم، فالتوحيد أول واجب، وآخر واجب، وأعظم ما أمر الله به، وهو حق الله على عباده، وقد وردت آيات القرآن، وأحاديث السنة آمرة به، فقال تعالى: ﴿ وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾[٤]، فقوله: ﴿ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾ نكرة

---

(١) يونس: ٦٢-٦٣.

(٢) الذاريات: ٥٦.

(٣) هود: ٥٠.

(٤) النساء: ٦٣.

في سياق النفي فتعم، فيدخل فيها النهي عن إشراك كل أحد كائنا من كان، فهذا أمر بعبادته وحده لا شريك له، ونهي عن صرف العبادة لغيره جل وعلا، وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾[2]، فهذا إخبار عن وظيفة الرسل جميعا، وهي أمر الأمم بالتوحيد والنهي عن عبادة ما سواه جل وعلا، وقال تعالى: ﴿ وَاذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَتِ النُّذُرُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾[3]، فالرسل كلهم جاءوا لتقرير هذا لأصل العظيم، فأعظم مسألة في الدين، وأخطر مسألة، وأفخم مسألة هي وجوب توحيده جل وعلا، والنهي عن صرف شيء من العبادة لغيره، فمن فهم هذا الأصل الكبير، وعمل بمقتضاه فقد فاز وأفلح، فلا يعبد إلا الله تعالى، فعبادته جل وعلا حق وتوحيد، وعبادة غيره باطل وتنديد، وقال تعالى: ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَاكُمْ ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ

---

(١) النحل:٣٦.

(٢) الأنبياء: ٢٥.

(٣) الأحقاف: ٢١.

(٤) محمد: ١٩.

إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٦٠﴾ وَأَنِ ٱعْبُدُونِى هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴾[١]، فمن صرف شيئا من العبادة لغير الله تعالى فهو في حقيقته إنما يعبد الشيطان، وقال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١﴾ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴿٣﴾ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ﴿٤﴾ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴿٥﴾ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ ﴾[٢]، فهذه السورة كلها في تقرير وجوب إفراد الله تعالى بالعبادة، والنهي عن عبادة ما سواه، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّى نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۚ قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهْوَآءَكُمْ ۙ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴾[٣]، فعبادة غيره منهي عنها النهي الأكيد القاطع، وقال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى شَكٍّ مِّن دِينِى فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِنْ أَعْبُدُ ٱللَّهَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُمْ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[٤]، وهذه الآية هي عين القاعدة، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ وَلَآ أُشْرِكَ بِهِۦٓ ۚ إِلَيْهِ أَدْعُوا۟ وَإِلَيْهِ مَـَٔابِ ﴾[٥]، فهذا أمر من الله تعالى بأن يعبد وحده لا شريك له، وأن لا يشرك معه في عبادته أحد، وهو عين ما نريد تقريره في هذه القاعدة، فالعبادة حق الله المحض الصرف الذي لا حق لأحد معه فيها، بل هي حقه الخالص، وهذا مما حكم الله به كما قال تعالى:

---

(١) يس: ٦٠-٦١.

(٢) الكافرون: ١-٦.

(٣) الأنعام: ٥٦.

(٤) يونس: ١٠٤.

(٥) الرعد: ٣٦.

﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾(١)، ولقد قضى بذلك جل وعلا فقال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓا۟ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾(٣)، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾ وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾(٤)، تعالى: ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ﴾(٥)، والآيات في هذا المعنى كثيرة جدا، بل إن توحيد الله بالعبادة والنهي عن عبادة ما سواه من أعظم مقاصد القرآن التي جاء بتقريرها أكمل التقرير، وأما السنة فهي طافحة بالأمر بالتوحيد والنهي عن الشرك، ففي الصحيحين من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: قلت يا رسول الله أي الذنب أعظم عند الله؟ قال: (**أن تجعل لله ندا وهو خلقك**)، قلت: ثم أي؟ قال: (**أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك**)، قلت: ثم أي؟ قال: (**أن تزاني حليلة**

---

(١) يوسف: ٤٠.

(٢) الإسراء: ٢٣.

(٣) التوبة: ٣١.

(٤) الزمر: ٦٤-٦٦.

(٥) العنكبوت: ٥٦.

جارك)، فأنزل الله عز وجل تصديقها: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾[١][٢]، فأعظم الذنوب على الإطلاق هو الشرك، وهو صرف العبادة لغير الله تعالى.

وعن محمود بن لبيد رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: **(أنا رسول الله بعثني إلى العباد أدعوهم إلى أن يعبدوا الله ولا يشركوا به شيئا)** رواه أحمد[٣].

وفي الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **(أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم، وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله)**[٤].

---

(١) الفرقان: ٦٨.

(٢) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾، رقم: (٧٥٣٢)، ومسلم في الإيمان باب كون الشرك أقبح الذنوب وبيان أعظمها بعده رقم: (٨٦).

(٣) مسند أحمد: (٣٩/ ٣٠)، رقم: (٢٣٦١٩).

(٤) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ﴾ رقم: (٢٥)، ومسلم في الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله رقم: (٢٢).

وقال ﷺ: (**من شهد أن لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله حرم ماله ودمه إلا بحقه**)[١].

وعن ربيعة بن عباد الديلي رضي الله عنه قال: رأيت رسول الله ﷺ يطوف على الناس بمنى بمنازلهم قبل أن يهاجر إلى المدينة، يقول: (**يا أيها الناس إن الله يأمركم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا**)، ووراءه رجل يقول: يا أيها الناس إن هذا يأمركم أن تدعوا ما كان يعبد آباؤكم، فسألت من الرجل؟ فقيل: أبو لهب[٢].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أتى أعرابي النبي ﷺ فقال: دلني على عمل إذا عملته دخلت الجنة؟ فقال: (**تعبد الله ولا تشرك به شيئا، وتقيم الصلاة المكتوبة، وتؤتي الزكاة المفروضة، وتصوم رمضان**)، قال: والذي

---

(١) أخرجه مسلم، رقم: (٢٣) في الإيمان: باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، بلفظ: (**من قال: لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله، حرم ماله، ودمه، وحسابه على الله**).

(٢) رواه أحمد: (٢٥/ ٤٠٦)، رقم: (١٦٠٢٤) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني: (٩٥٩)، والطبراني في الكبير: (٤٥٨٣)، والحاكم: (١/ ١٥) من طريق عبد الله بن رجاء، قال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ورواته عن آخرهم ثقات أثبات)، ووافقه الذهبي، والحديث صحيح، غير أن في إسناده عند أحمد ضعف، حيث إن سعيد بن سلمة بن أبي الحسام- وهو أبو عمرو السدوسي- ضعفه النسائي والدولابي في الكنى: (٢/ ٤٣)، ولم يعرفه ابن معين، ولم يؤثر توثيقه عن غير ابن حبان، وسعيد بن أبي الربيع السمان قال أحمد: ما أراه إلا صدوقا، وذكره ابن حبان في الثقات، وهو من رجال التعجيل. انظر تحقيق شعيب الأرنؤوط لمسند أحمد: (٢٥/ ٤٠٦).

نفسي بيده لا أزيد على هذا ولا أنقص منه، فلما ولى قال النبي ﷺ: (**من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا**)[١].

وهو في الصحيحين، وفيهما أيضا من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ وحوله عصابة من أصحابه: (**بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئا، ولا تسرقوا، ولا تزنوا، ولا تقتلوا أولادكم، ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم، ولا تعصوا في معروف... الحديث**)[٢].

وعنه رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدا عبده ورسوله، وأن عيسى عبد الله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، والجنة حق والنار حق أدخله الله الجنة على ما كان من العمل**)[٣].

وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**ثنتان موجبتان**)، قال رجل: يا رسول الله ما الموجبتان؟ فقال: (**من مات يشرك بالله شيئا دخل**

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، رقم: (١٣٩٧)، و مسلم في الإيمان باب بيان الذي يدخل به الجنة. . رقم: (١٤).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب علامة الإيمان حب الأنصار، رقم: (١٨)، ومسلم في الحدود، باب الحدود كفارات لأهلها رقم: (١٧٠٩).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾ رقم: (٣٤٣٥)، ومسلم في الإيمان باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعا رقم: (٢٨).

النار، ومن مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة)[١]، والأحاديث في هذا المعنى كثيرة، وبهذا تعلم أن العبادة حق الله تعالى لا شريك لأحد معه فيها، بل هي حقه الخالص الصرف المحض، وأن عبادة غيره ظلم وعدوان وشرك، والله يتولانا وإياك.

وأما التفريع على هذه القاعدة فهو يطول، ولكن نذكر لك جملا من الفروع العقدية عليها، لتعرف كيفية التطبيق، فأقول وبالله تعالى التوفيق:

مما يتفرع عليها: الدعاء، فالدعاء من العبادات العظيمة، بل هو كل الشرع، فالشرع كله أقواله وأفعاله لا تخرج عن حد الدعاء، وبيان ذلك أن يقال: إن الدعاء نوعان: دعاء عبادة، ودعاء مسألة، فدعاء العبادة أن تفعل عبادة ترجو بها وجه الله والدار الآخرة، فهذه العبادة تضمنت الدعاء، لكنه دعاء عبادة، ودعاء المسألة هو دعاء الطلب، كأن ترفع يديك وتدعو الله تعالى، فهما نوعان، لكنهما متلازمان أخوان لا ينفكان، فدعاء العبادة متضمن لدعاء المسألة، ودعاء المسألة يستلزم دعاء العبادة، فالدعاء كله بقسميه عبادة، وحيث كان عبادة فيكون حقا خالصا صرفا محضا لله تعالى، لا يجوز أن يصرف لغيره، فلا يدعى إلا الله تعالى، لا يشرك معه في دعائه أحد لا ملكا مقربا، ولا نبيا مرسلا، ولا وليا صالحا، لأنه حق الله تعالى، فالله تعالى هو وحده المدعو في السراء والضراء، وفي كبار الأمور وصغارها، وفي أمر الدنيا والآخرة، فلا ترفع يديك إلا له جل وعلا، ولا يتعلق قلبك في الدعاء إلا به عز وجل، لأنه وحده مجيب الدعوات، وقاضي الحاجات

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب من مات لا يشرك بالله شيئا... رقم: (٩٣).

سبحانه وتعالى، كما قال تعالى: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾[1]، فأمر الله تعالى بدعائه وحده، لأن قوله: ﴿ٱدْعُونِيٓ ﴾ أمر، وقد تقرر في الأصول أن الأمر بالشيء نهي عن ضده، فالأمر بدعائه يتضمن النهي عن دعاء غيره، ووعد الداعين بالإجابة، ثم توعد الذين يستكبرون عن عبادته بدخول النار، فقوله: ﴿عَنْ عِبَادَتِي ﴾ أي عن دعائي، فسمى الدعاء عبادة، مما يدل على أنه من خصائصه جل وعلا، وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ﴾[2] فنهى جل وعلا عن دعاء غيره، ووصف هذا المدعو من دونه بأنه إله آخر لمن دعاه، مما يدل على أنه تعبد له بصرف الدعاء له، فأفاد ذلك أن صرف الدعاء لغيره جل وعلا من جملة التأله لغيره، وتأليه غير الله تعالى شرك، لأن الله إله واحد لا شريك له، فدل ذلك على أن صرف الدعاء لغيره من صور الشرك، فيدخل في ذلك من دعا الملائكة، أو الأنبياء، أو الأولياء، أو القبور، أو غيرها مما يدعوه المشركون، لأن الدعاء عبادة، والعبادة حق الله الصرف المحض الذي لا شركة لأحد معه فيه، فلا يدعى إلا إله واحد، هو الله تعالى، وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَۖ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[3] وهذا نهي عن دعاء غيره ممن لا يملك نفعا ولا ضرا، لأن

---

(١) غافر: ٦٠.

(٢) القصص: ٨٨.

(٣) يونس: ١٠٦.

الدعاء عبادة والعبادة حقه المحض جل وعلا، والله تعالى لا يرضى أن يصرف خالص حقه لغيره، لا كلا ولا بعضا، فمن دعا غير الله تعالى فقد وقع في أعظم الظلم، وهو الشرك، وقال تعالى: ﴿ فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ ﴾(١) فأخبر الله أن من دعا معه شيئا آخر فإنه من المعذبين، لأنه صرف ما هو من خالص حقه لغيره جل وعلا، وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴾(٢) ومن كان قريبا فأنه لا يحتاج إلى وسائط تبلغه دعاء عبيده، بل هو القريب السميع لدعاء الداعين، وتضرع المتضرعين، كما قال تعالى: ﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ ﴾(٣) وكل لفظة: (دعا)، وما تصرف منها كـ(يدعون، تدعون، تدع، دعوا، تدعوهم، فادعوهم، ندع، ادعوا، ونحوها) كل ذلك يفسر بأنه دعاء العبادة، ودعاء المسألة، وقد يكون أحدهما في بعض الآيات ألصق في المعنى من الآخر، لكن ذلك لا ينفي أن يكون الآخر مرادا، لأنه قد تقرر في القواعد أن اللفظ إذا احتمل معنيين لا تنافي بينهما حمل عليهما، ولذلك فإن السلف عند تفسير مثل هذه الألفاظ منهم من يفسرها بدعاء المسألة، ومنهم من يفسرها بدعاء العبادة، وهذا من قبيل تفسير التنوع لا التضاد،

---

(١) الشعراء: ٢١٣.

(٢) البقرة: ١٨٦.

(٣) النمل: ٦٢.

لأن الكل مراد، وكله حق، فالله هو المتوحد بالدعاءين، فلا يدعى إلا هو وحده سبحانه بكلا الدعاءين، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَدْعُواْ رَبِّى وَلَآ أُشْرِكُ بِهِۦٓ أَحَدًا﴾(١) أي لا أدعو أحدا معه جل وعلا، لا دعاء عبادة، ولا دعاء مسألة، لأن الدعاء حقه الخالص، وانظر كيف وصف دعاء غيره بأنه شرك، وهذا يفيدك أن دعاء غيره من الشرك، بل هو من أعظمه، وهذا النوع هو الذي كان يفعله المشركون في الضراء فقط، وأما في السراء فلا يأبهون به، كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُواْ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾(٢) أي إذا هم يدعون غيره معه، فسمى الله تعالى دعاء غيره شركا، فأفاد ذلك أن دعاء غيره من الشرك، ولهذا جعل بعض أهل العلم الشرك في زماننا أعظم من شرك الأولين، لأن الأولين كانوا يعرفون الله في الضراء فيخلصون له الدعاء، وأما مشركوا زماننا فإنهم يدعون غير الله تعالى في السراء والضراء، بل إن إقبالهم على دعاء غير الله تعالى في الضراء أعظم وأكثر وأكبر، فيشركون في الحالتين، فلا حول ولا قوة إلا بالله العظيم، وهذا يفيدك شدة غربة التوحيد في قلوب هذه الطائفة، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَنَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ﴾(٣) فأخبر الله تعالى أن المدعو من

(١) الجن: ٢٠.

(٢) الأنعام: ٧١.

(٣) العنكبوت: ٦٥.

دونه لا ينفع ولا يضر، وأن من دعاه فقد ارتد على عقبيه، أي كفر بعد إسلامه، وأن هذا من إغواء الشياطين وإملائها واستهوائها، وعليه فنقول: إن من دعا غير الله تعالى فقد دعا ما لا ينفعه ولا يضره، وقداستهوته الشياطين، وقد كفر وارتد وخلع ربقة الإسلام من عنقه، لأنه صرف الدعاء الذي هو من خالص حق الله تعالى لغيره، والعبادة حقه المحض الصرف الذي لا شركة لأحد معه فيه، وقال تعالى: ﴿ ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُۥ كَفَرۡتُمۡ وَإِن يُشۡرَكۡ بِهِۦ تُؤۡمِنُواْ ﴾[1] فهم لا يريدون تخصيص الله تعالى بالدعاء، فتراهم تتغير وجوههم إن وحد الله تعالى بالدعاء، وإذا دعيت معه القبور، والأنبياء، والأولياء، والأشجار، والأحجار، والكهوف، والمغارات، فهم يقبلون على ذلك فرحين مسرورين بهذا الشرك، مقرين بأن الدعاء ليس من خصائص الله تعالى، بل هو له ولمعبوداتهم من دونه، تعالى الله عما يقوله الظالمون علوا كبيرا، سبحانك هذا بهتان عظيم، فقوله: ﴿ وَإِن يُشۡرَكۡ بِهِۦ ﴾ أي في دعائه، فأفاد ذلك أن صرف الدعاء لغير الله تعالى يوصف بأنه من الشرك، وعليه فلتعلم أن تسمية صرف الدعاء لغيره من الأولياء، والأنبياء تعظيما، وتبجيلا، وتكريما لهم، ومعرفة لمنازل القوم، وأنه من توقيرهم وتعزيرهم، وأنه من حقوقهم، كل ذلك من الكذب والدجل، ومن الافتراء والخبل، ومن قلب الحقائق وزخرفة القول، واستهواء الشيطان، فحالهم كحال الذين سموا الربا: بيعا: و﴿ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ

---

(١) غافر: ١٢.

ٱلرِّبَوٰاْ ﴾[(١)] وحال من سمى الخمر: أم الأرواح، وحال من سمى بيوت الدعارة: بيوت الراحة والاستجمام، وحال من سمى اختلاط الرجال بالنساء على مقاعد الدراسة وفي المنتديات: تحضرا ومواكبة للعصر، وحال من سمى غش المسلمين والاختلاس من أموالهم: شطارة وذكاء، وغير ذلك مما فيه قلب للحقائق، وصدق الله تعالى إذ يقول: ﴿ يُوحِى بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ زُخۡرُفَ ٱلۡقَوۡلِ غُرُورٗا ﴾[(٢)]، فالشرك هو الشرك وإن سمي بما سمي به، فدعاء الملائكة والأنبياء والأولياء من دون الله تعالى هو الشرك بعينه، وإن سمي بغير ذلك فإنما هو تلبيس وزخرفة له ليختفي قبحه وتقبله النفوس الجاهلة، فالحذر الحذر من ذلك، وقال تعالى: ﴿ وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّن يَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسۡتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَهُمۡ عَن دُعَآئِهِمۡ غَٰفِلُونَ ﴾[(٣)]، فقوله: ﴿ وَمَنۡ أَضَلُّ ﴾ أي لا أحد أضل من فاعل ذلك، أي أنه بلغ في الضلال حده ومنتهاه، وأعظم الضلال وأكبره ومنتهاه هو الشرك، وقد بين الله تعالى في كتابه الكريم لماذا لا يدعى معه غيره، فمن ذلك: أن هذا الغير لا يملك شيئا، قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمۡلِكُونَ مِن قِطۡمِيرٍ ﴾[(٤)]، وقال تعالى: ﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمۡلِكُونَ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ فِي

(١) البقرة: ٢٧٥.

(٢) الأنعام: ١١٢.

(٣) الأحقاف: ٥.

(٤) فاطر: ١٣.

ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴾[١]، وحيث كان لا يكلم شيئا فكيف يدعى، وكيف يطلب منه جلب الخيرات ودفع المضرات؟ أفيدعى من كان كذلك ولا يدعى الله تعالى الذي له ملك السموات والأرض وما بينهما؟

ومنها: أن هذا المدعو من دون الله تعالى لا يسمع دعاء من دعاه، ولو فرض أنه سمعه لما كان قادرا على إجابته، لأنه لا يملك من الأمر من شيئ، قال تعالى: ﴿ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴾[٢]، وأما الله تعالى فإنه العليم الخبير السميع البصير الذي لا يخفي عليه دعاء من دعاه، وهو القادر القدرة الكاملة على الإجابة.

ومنها: أن هذا المدعو من دون الله عبد مثلك، قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾[٣]، فكيف تدعو عبدا مثلك، وتترك دعاء ربه الذي خلقه وأوجده، ومنها: أن المدعو من دون الله تعالى لا يملك لداعيه عزا ولا نصرا، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴾[٤]، ففاقد الشيء لا يعطيه من باب أولى،

(١) سبأ: ٢٢.

(٢) فاطر: ١٤.

(٣) الأعراف: ١٩٤.

(٤) الأعراف: ١٩٧.

فكيف تترك عبادة من كتب النصر له ولعباده كما قال: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغۡلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓ﴾(١) وقال: ﴿وَلَقَدۡ سَبَقَتۡ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلۡمُرۡسَلِينَ ١٧١ إِنَّهُمۡ لَهُمُ ٱلۡمَنصُورُونَ ١٧٢ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾(٢)، كيف تترك دعاء من هذه حاله وتقبل على عبادة من لا يملك لنفسه ولا لغيره عزا ولا نصرا؟

ومنها: أن المدعو من دون الله تعالى عاجز العجز المطلق عن أن يخلق ذبابة، فكيف بما هو فوقها في الخلقة؟ لا شك أنه عاجز عنها من باب أولى، فكيف بالله عليك تدعوا من لا يقدر على إيجاد هذا المخلوق الصغير الحقير، وتترك دعاء الخالق لكل شيء، ﴿وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾(٣)؟ أفتدعوه بالنصر، والعز، والعصمة، والتوفيق، والحفظ، وجلب الخير، ودفع الشر، وهو عاجز عن أن يوجد ذبابة؟

ومنها: أن هذا المدعو من دون الله تعالى لا يغني شيئا كما قال تعالى عن إبراهيم أنه قال قومه مبينا لهم فساد عبادة أصنامهم: ﴿قَالَ هَلۡ يَسۡمَعُونَكُمۡ إِذۡ تَدۡعُونَ ٧٢ أَوۡ يَنفَعُونَكُمۡ أَوۡ يَضُرُّونَ﴾(٤)، وكان جواب قومه بالتسليم بأنهم لا يسمعون ولا ينفعون ولا يضرون، لأنهم لم يقولوا له: نعم هم يفعلون ذلك، وإنما أرجعوا الأمر إلى أن هذا هو ما وجدوا عليه آباءهم فقط،

---

(١) المجادلة: ٢١.

(٢) الصافات: ١٧١-١٧٣.

(٣) الملك: ١٤.

(٤) الشعراء: ٧٢-٧٣.

وبئس الحجة هذه، وقال تعالى: ﴿ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ﴾[1]، والجواب: بالطبع لا، فكيف بالله عليك تدعو من لا ينفعك ولا يضرك ولا يملك لك شيئا، وتترك عبادة من بيده النفع كله والضر كله، والمالك لكل شيء؟

ومنها: أن هذا المدعو ليس له شرك مع الله تعالى في السموات ولا في الأرض كما قال تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ شُرَكَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾[2]، بالطبع لا هذا ولا هذا، وقال تعالى: ﴿ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴾[3]، وبالجملة فدعاء غير الله تعالى مخالف للمنقول الصحيح، ومناقض للمعقول الصريح، ومناف للفطرة السوية التي فطر الله الناس عليها، فالذين يصرفون الدعاء لغيره لا عقل لهم ولا نقل ولا فطرة، وإنما هو الهوى والتعصب للآباء وموروثاتهم الفاسدة، فادعاء من العبادة، والعبادة حق الله المحض، وعليه فالدعاء حق لله تعالى، لا يجوز صرفه لا لملك مقرب، ولا لنبي مرسل، ولا لولي صالح، فضلا عن غيرهم.

---

(١) الزمر: ٣٨.

(٢) فاطر: ٤٠.

(٣) سبأ: ٢٢.

أيها الناس، إن الدعاء حق لله تعالى، فلا تدعوا مع الله أحدا أيا كان هذا الأحد، وأيا كان هذا الدعاء، فالملائكة لا يجوز دعاؤها من دون الله تعالى، والأنبياء لا يجوز دعاؤها معه، والأولياء لا يجوز دعاؤها معه، وكل مخلوق سواهم لا يجوز دعاؤه مع الله تعالى، لأن الدعاء عبادة، والعبادة من حقوقه الخالصة جل وعلا، وعن النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال: قال رسول ﷺ: (**إن الدعاء هو العبادة**)، رواه أحمد وغيره(١)، وللحاكم: (**أفضل العبادة هو الدعاء**) (٢)، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**من لا يدعو الله يغضب عليه**) أخرجه الحاكم (٣)، وعن عبدا لله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**من مات وهو يدعو من دون الله ندا دخل النار**) رواه البخاري (٤) ، وعن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: (**يا حصين كم تعبد**)؟ قال: سبعة، ستة في الأرض وواحدا في السماء، قال: (**فأيهم تعد لرغبتك ورهبتك**)؟ قال: الذي في السماء، قال: (**يا حصين أما إنك لو أسلمت علمتك كلمتين تنفعانك**)، قال: فلما أسلم حصين قال: يا رسول الله

---

(١) رواه ابن ماجه، كتاب الدعاء، باب فضل الدعاء، رقم: (٣٨٢٨)، و أبو داود الطيالسي في مسنده: (٢/ ١٤٧)، رقم: (٨٣٨)، وأحمد: (٣٠/ ٢٩٧)، رقم: (١٨٣٥٢)، قال الألباني في تعليقه على سنن ابن ماجه: (صحيح).

(٢) المستدرك على الصحيحين للحاكم: (١/ ٦٦٧)، رقم: (١٨٠٥).

(٣) المستدرك على الصحيحين للحاكم: (١/ ٦٦٧)، رقم: (١٨٠٦).

(٤) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ﴾ رقم: (٤٤٩٧).

علمني الكلمتين اللتين وعدتني، قال: (**قل: اللهم ألهمني رشدي، وأعذني من شر نفسي**)، رواه الترمذي وفيه ضعف(١).

وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: مر علي النبي ﷺ وأنا أدعو بإصبعي فقال: (**أحد أحد**) وأشار بالسبابة، أخرجه أبو داود والترمذي(٢).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**يخرج عنق من النار يوم القيامة له عينان تبصران، وأذنان تسمعان، ولسان ينطق، يقول: وكلت بثلاثة، بكل جبار عنيد، وكل من دعا مع الله إلها آخر، وبالمصورين**)، أخرجه أحمد والترمذي(٣)، فالعبد لا يسأل إلا الله تعالى، وهو القادر القدرة الكاملة على أن يجيب الدعوات، ويفرج الكربات، وقد قرر أهل العلم أن دعاء العبادة كله لله تعالى، فصرفه لغير الله شرك أكبر مخرج عن الملة، وأما دعاء المسألة، فهو نوعان: إن دعوت غير الله تعالى في أمر يقدر عليه هذا المدعو فلا بأس بذلك، وليس دعاء المسألة حينئذ من

---

(١) سنن الترمذي، أبواب الدعوات، باب رقم: (٣٤٨٣)، والبزار: (٩/ ٥٣)، رقم: (٣٥٨٠)، والطبراني في الدعاء: صـ: ٤١٢، رقم: (١٣٩٣)، قال الألبانيفي تعليقه على الترمذي: (ضعيف).

(٢) رواه أبو داود في الصلاة، باب الدعاء، رقم (١٤٩٩)، والترمذي رقم: (٣٥٥٢) في الدعوات، باب رقم: (١١٨) ، والنسائي، رقم: (١٢٧٢) في السهو، باب النهي عن الإشارة بإصبعين وبأي إصبع يشير. قال الحاكم في المستدرك: (٣/ ٣٢٠): (صحيح الإسناد، ولم يخرجاه)، ووافقه الذهبي.

(٣) مسند أحمد: (١٤/ ١٥٢)، رقم: (٨٤٣٠)، وسنن الترمذي، رقم: (٢٥٧٧) في صفة جهنم، باب ما جاء في صفة النار، قال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح غريب)، وقال الألباني: (صحيح).

العبادة في شيء، كأن تسأل غيرك أن يسقيك ماء، أو يتصدق عليك بصدقة، أو يسدد عنك دينا، ونحو ذلك، فإن كان ذلك المدعو قادرا على تحقيق ذلك فلا بأس، والأكمل في أحوال الإنسان أن لا يسأل الناس شيئا له في خاصة نفسه، لكن لو سألهم شيئا يقدرون عليه، أي داخل تحت طاقتهم وقدرتهم فلا بأس بذلك، لكن يشترط في ذلك المدعو أن يكون حيا، وحاضرا، وبناء على اشتراط الحياة فلا يجوز دعاء الأموات مطلقا، لأن الميت غير قادر على شيء، واشتراط الحضور يخرج دعاء الغائبين عنك، فالغائب لا يجوز دعاؤه مطلقا، لأن الذي يدعو الغائب إنما دعاه لأنه يعتقد أن له تصرفا خفيا في الكون، وهذا هو الشرك الأكبر، فالأموات والغائبون لا يجوز دعاؤهم البتة، وعليه فدعاء الأموات شرك أكبر، ودعاء الغائبين شرك أكبر، والخلاصة في هذا الفرع أن دعاء العبادة، ودعاء المسألة في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله تعالى من العبادة التي لا يجوز صرفها لأحد غير الله تعالى، فالدعاء من أجل العبادات وأعظمها، فدعاء الله وحده إيمان وتوحيد، ودعاء غيره كفر وتنديد، فمن دعا غير الله تعالى فقد جعل مع الله ندا ساواه بما هو من خصائصه جل وعلا، وهذا هو الشرك الأكبر، فمن اعتقد أن هناك من المخلوقين من يجيب الدعوات، ويقضي الحاجات فقد أثبت لغير الله ما لا يكون إلا لله تعالى، وهذا هو حقيقة الكفر والشرك، قال الشيخ محمد بن عبدا لوهاب رحمه الله تعالى: (ومن أنواع العبادة: الدعاء، كما كان المؤمنون يدعون الله وحده ليلا ونهارا، في الشدة والرخاء، ولا يشك أحد أن هذا من أنواع العبادة، فتفكر

رحمك الله فيما حدث في الناس اليوم من دعاء غير الله في الشدة والرخاء، فهذا تلحقه الشدة في البر والبحر، فيستغيث بعبد القادر، أو شمسان، أو نبي من الأنبياء، أو ولي من الأولياء أن ينجيه من هذه الشدة، فيقال لهذا الجاهل: إن كنت تعرف أن الإله هو المعبود، وتعرف أن الدعاء من العبادة فكيف تدعو مخلوقا ميتا، وتترك الحي القيوم الرؤوف الرحيم القدير)[١]؟

ويقول الشيخ عبدالرحمن بن حسن رحمه الله تعالى: (إن الاستمداد بالأموات والغائبين هو الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله، فإن الاستمداد عبادة، والعبادة لا يجوز أن يصرف منها شيء لغير الله، وذلك أن الاستمداد نتيجة الاعتماد، والاعتماد هو معنى التوكل الذي هو من خصائص الإلهية وأجمعها لأعمال القلوب)[٢].

وقال ابن تيمية رحمه الله تعالى: (وأما من يأتي قبر نبي، أو صالح، أو من يعتقد فيه أنه قبر نبي، أو رجل صالح وليس كذلك، ويسأله حاجته أن يزيل مرضه، أو مرض دوابه، أو يقضي دينه، أو ينتقم له من عدوه، أو يعافي نفسه وأهله ودوابه، ونحو ذلك مما لا يقدر عليه إلا الله عز وجل، فهذا شرك صريح، يجب أن يستتاب صاحبه فإن تاب وإلا قتل، وإن قال أنا أسأله لكونه أقرب إلى الله مني ليشفع لي في هذه الأمور، لأني أتوسل إلى الله به كما يتوسل إلى السلطان بخواصه وأعوانه، فهذا من أفعال المشركين والنصارى، فإنهم يزعمون أنهم يتخذون أحبارهم ورهبانهم

---

(١) الجواهر المضية لمحمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي صـ: ١٧).

(٢) لم أقف له على كتاب.

شفعاء، يستشفعون بهم في مطالبهم، وكذلك أخبر الله عن المشركين أنهم قالوا: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾[١][٢].

وقال أيضا: (فمن جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم، ويتوكل عليهم، ويسألهم جلب المنافع، ودفع المضار، مثل أن يسألهم غفران الذنوب، وهداية القلوب، وتفريج الكروب، وسد الفاقات، فهو كافر بإجماع المسلمين)[٣]. وهذا يفيدك أن دعاء غير الله تعالى فيما لا يقدر عليه إلا الله تعالى من الشرك الأكبر بالإجماع، وقد نقل الإجماع ابن تيمية كما نقلناه عنه، وغير واحد من أهل العلم، وقال ابن تيمية: (سؤال الميت والغائب نبيا كان أو غيره من المحرمات المنكرة باتفاق المسلمين، لم يأمر الله به ولا رسوله، ولا فعله أحد من المسلمين، وهذا مما يعلم بالاضطرار من دين المسلمين أن أحدا منهم كان يقول إذا نزلت به ترة، أو عرضت له حاجة لميت: يا سيدي فلان أنا في حسبك، أو اقض حاجتي كما يقول بعض هؤلاء المشركين لمن يدعونهم من الموتى والغائبين، ولا أحد من الصحابة رضي الله عنهم استغاث بالنبي ﷺ بعد موته، ولا بغيره من الأنبياء، لا عند قبورهم، ولا إذا بعدوا عنهم)[٤].

---

(١) الزمر: ٣.

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية: (٢٧/ ٧٢).

(٣) مجموع الفتاوى: (١/ ١٢٤).

(٤) مجموع الفتاوى: (١/ ٣١٢).

وقد قرر ابن تيمية أن دعاء الصفة كفر، فقال: (وأما دعاء صفات الله وكلماته فكفر باتفاق المسلمين، فهل يقول مسلم: يا كلام الله اغفر لي وارحمني، وأغثني، أو أعني، أو يا علم الله، أو يا قدرة الله، أو يا عزة الله، أو يا عظمة الله ونحو ذلك)[١].

ويقول رحمه الله: (إن دعاء غير الله كفر، ولهذا لم ينقل دعاء أحد من الموتى والغائبين، لا الأنبياء ولا غيرهم، عن أحد من السلف وأئمة العلم، وإنما ذكره بعض المتأخرين ممن ليس من أهل العلم المجتهدين)[٢].

ويقول ابن عبدا لهادي: (ولو جاء إنسان إلى سرير الميت يدعوه من دون الله ويستغيث به، كان هذا شركا محرما بإجماع المسلمين)[٣]. فاحذروا أيها الناس من دعاء غير الله تعالى، وإن كل الحجج التي يدلي بها من يجيز ذلك كلها خواء هواء ليست بشيء، بل هي من إلقاء الشيطان ووسوسته وتلبيسه لإفساد العقيدة، وإدخال الناس في سرادق الشرك، وقد بحثنا هذه الشبه وأجبنا عنها في كتابنا: (**شرح الصدور في التحذير من فتنة القبور**)، والله ربنا أعلى وأعلم.

ومما يفرع على هذه القاعدة أيضا: الذبح، فإنه من جملة التعبدات التي لا يجوز صرفها لغير الله تعالى، فالذبح بقصد التعبد والتقرب للمذبوح له عبادة لا يجوز أن يقصد بها غير الله تعالى، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي

---

(١) المنتخب من كتب شيخ الإسلام صـ: ٢٧.

(٢) مجموع الفتاوى: (١/ ٣٤٧).

(٣) غاية الأماني في الرد على النبهاني: (١/ ٢١١).

وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾[1]، والنسك هنا يراد به الذبح، فقد صرح الله تعالى في هذه الآية أن النسك والصلاة له وحده جل وعلا، لا شريك له، فأفاد ذلك أن من ذبح لغير الله تعالى فقد اتخذ هذا المذبوح له شريكا مع الله تعالى، لأنه صرف شيئا من العبادات لغيره، فكما أنه لا يصلى إلا لله وحده، فكذلك لا ينسك إلا لله وحده، فالصلاة والنسك عبادتان من خصائصه جل وعلا، وقال تعالى: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴾[2]، فالذبح إن قصد به التوجه والتقرب إلى الله تعالى فهو من العبادات، ويسمى نسكا، لأن النسك هو العبادة والقربة، ومما حرمه الله تعالى على هذه الأمة ما أهل لغيره وما ذبح على النصب، فقال تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ ﴾[3]، وعلة تحريمه أنه مما ابتغي به غير وجه الله تعالى، وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (**لعن الله من ذبح لغير الله**)، رواه مسلم[4]، ولأحمد عن ابن عباس مثله[5]، وعن أنس بن مالك

---

(١) الأنعام: ١٦٢-١٦٣.

(٢) الكوثر: ٢.

(٣) المائدة: ٣.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب تحريم الذبح لغير الله تعالى...، رقم: (١٩٧٨).

(٥) مسند أحمد: (٥/ ٢٦)، رقم: (٢٨١٦).

رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:(**لا عقر في الإسلام**)[١]، وهو ذبح معين كان أهل الجاهلية يفعلونه عند الأصنام والقبور، وفي حديث ثابت بن الضحاك أنه نذر أن ينحر إبلا ببوانة، فسأل رسول الله ﷺ، فقال: (**هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يعبد؟**) قالوا: لا، قال: (**هل كان فيها عيد من أعيادهم؟**) قالوا: لا، فقال له: (**أوف بنذرك فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملكه ابن آدم**) رواه أبو داود[٢]، فاستفسار النبي ﷺ هذا دليل على أن الذبح في الأمكنة التي يذبح فيها للأوثان محرم لا يجوز، فكيف بالذبح للوثن أصلا؟ لا شك أنه منهي عنه من باب أولى، وعن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ ذبح يوم العيد كبشين، ثم قال: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[٣]، ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾[٤]، فيدخل في ذلك أنواع كثيرة من الذبح لغير الله تعالى، وكلها من الشرك الأكبر المخرج من الملة بالكلية، فمن ذلك

---

(١) رواه أبو داود في الجنائز، باب كراهية الذبح عند القبر، رقم (٣٢٢٢)، والبيهقي قي السنن الكبرى: (٤/ ٩٤)، رقم: (٧٠٦٩)، قال الألباني: (صحيح).

(٢) سنن أبي داود، كتاب الأيمان والنذور، باب ما يؤمر به من الوفاء بالنذر، رقم: (٣٣١٣)، قال الألباني: (صحيح).

(٣) الأنعام: ٧٩.

(٤) الأنعام: ١٦٢-١٦٣.

ما يذبح عند القبور، وهو أعظمها، فيدخل الذابح بذبيحته للمقبرة، فيذبحها على الضريح، وهذا شرك أكبر، لأنه صرف العبادة لغير الله تعالى.

ومن ذلك: الذبح الذي يأمر به الكهان والسحرة، فإنهم يأمرون من يراجعم للعلاج أو لغيره من المقاصد أن يذبح شيئا معينا من بهيمة الأنعام أو غيرها مما تمليه عليه شياطينه، ويكون الذبح غالبا بصفات معينة وشروط معينة، ومن أهم هذه الشروط: أن لا يسمي الله تعالى، وأن يسمي عليها أسماء الشياطين الذين يخدمون الساحر، وهذا شرك أكبر، لا شك في ذلك.

ومن ذلك: ما يفعل عند أقدام من يدعى أنهم من الأولياء والصالحين، وهذا الشرك بعينه.

ومن ذلك: ما يفعل عند قدوم الملوك تعظيما لهم، فتراهم يأتون ببهيمة الأنعام، وينتظرون طلعة الملك، فما إن يروه إلا ويقطعون الرقاب، في طريقه، فيمر هو عليها، وهذا من الشرك الأكبر، لأنه ذبح قصد به التقرب والتعظيم فهو عبادة صرفت لغير الله تعالى.

ومن ذلك: الذبح عند إكمال بناء البيت للجن بقصد كف شرهم عن أهل البيت، وهذا نوع تقرب لهم بهذا الذبح فهو من الشرك.

ومن ذلك: ما يذبح في الموالد بقصد القربة لأصحابها لإحياء موالدهم، هذا كله من الشرك بالله تعالى، وهذه الذبائح ميتات لا يجوز أكلها، لأنها مما أهل لغير الله تعالى وقصد بها غيره جل وعلا.

ومنها: الذبح للكواكب والنصب التي تنصب لها، وهو من أعظم الشرك باتفاق العلماء.

ومنها: ذبائح الصلح، وهي ذبائح يذبحها بعض الأعراب لمن يريد الصلح معه، فلا يزال يذبح حتى يرضى عنهم ويصالحهم، فتذبح في فناء داره أو تحت قدمه حتى يرضى، هذه ذبائح قصد بها غير وجه الله تعالى.

وأما الذبيحة بمناسبة صلح المتخاصمين، والتي يقصد بها شكر الله تعالى على نعمة الصلح فلا بأس بها.

فالنحر نوع من أنواع العبادة التي يتعبد بها لله تعالى كالهدي والأضحية والفدية، فلا يجوز أن يقصد بها غير الله تعالى، وبالجملة فالدليل الصحيح الصريح أثبت أن النحر من العبادات، وقد تقرر أن العبادة حق صرف محض لله تعالى لا يجوز صرفها لملك مقرب، ولا لنبي مرسل، ولا لولي صالح، ولا لقبر، ولا لشجر، ولا لحجر، ولا لجن، ولا أي أحد، لأنها حق الله تعالى الذي يجب توحيده بها وإخلاص القصد له فيها، واعلم أنه مهما علت منزلة المخلوق وعلا قدره، وكان ممن يشار له بالبنان في علمه، أو منصبه، أو حسبه، أو غير ذلك فإنه لا يزال في دائرة المخلوق، والمخلوق لا يجوز أن يقصد بشيء من التعبد، فالأنبياء مع علو قدرهم، وعلو منزلتهم عند الله تعالى فإنهم لا يجوز أن يتقرب لهم بشيء من العبادات، والأولياء كذلك، فليس علو رتبة المخلوق دينيا أو علميا أو غير ذلك يسوغ لنا أن نتقرب له بالذبح، فالمخلوق مهما كان فإنه لا يستحق أن يصرف له شيء من التعبد، فالذبح من باب التقرب من العبادات التي لا يجوز صرفها إلا لله تعالى.

ومن الفروع أيضا: السجود والركوع، فإنه في شريعة محمد ﷺ من العبادات التي لا يجوز صرفها إلا لله تعالى، وهما من أجل العبادات وأعظم القربات، فلا يجوز لأحد أن يركع أو يسجد لأحد من المخلوقين أيا كان هذا المخلوق، لما تقرر عندنا في قاعدتنا أن العبادة حق محض صرف لله تعالى لا يشرك معه فيها أحد، قال تعالى: ﴿فَٱسْجُدُواْ لِلَّهِ وَٱعْبُدُواْ﴾(١)، وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾(٢)، وهذا أسلوب حصر، لأن المتقرر في قواعد النحو أن تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر وقال تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلَّيْلُ وَٱلنَّهَارُ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ لَا تَسْجُدُواْ لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَٱسْجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾(٣)، فجعل السجود لله من علامات إخلاص العبادة له، فأفاد ذلك أن من سجد لغير الله تعالى فقد صرف العبادة لغيره، ومن صرف العبادة لغيره فقد أشرك، والسجود من العبادات التي يشترك فيها كل الكائنات كل بحسبه، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ﴾(٤)، وقد أبى المشركون السجود لله تعالى لما

---

(١) النجم: ٦٢.

(٢) النحل: ٤٩.

(٣) فصلت: ٣٧.

(٤) الحج: ١٨.

أمروا به، فقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾[(١)]، والسجود لله تعالى يورث العز والفخر والسيما التي لا يورثها غيره من العبادات، قال تعالى: ﴿سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾[(٢)]، وقد أبا اليهود أيضا وحرفوا لفظه لما قيل لهم: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾[(٣)]، فدخلوا على أقفيتهم، فلعنوا وأنزل الله عليهم رجزا من السماء بما كانوا يفسقون، وقال تعالى في معرض مدح المتعبدين له بأنواع العبادات: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[(٤)]، وقال تعالى: ﴿أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾[(٥)]، فالركوع والسجود من العبادات باتفاق العلماء، وعن قيس بن سعد رضي الله عنه قال: أتيت الحيرة فرأيتهم يسجدون لمرزبان لهم فقلت: رسول الله أحق أن يسجد له، قال: فأتيت النبي ﷺ فقلت: إني

---

(١) الفرقان: ٦٠.

(٢) الفتح: ٢٩.

(٣) النساء: ١٤٥.

(٤) التوبة: ١١٢.

(٥) البقرة: ١٢٥.

أتيت الحيرة فرأيتهم يسجدون لمرزبان[١] لهم، فأنت يا رسول الله أحق أن يسجد لك، فقال: (**أرأيت لو مررت بقبري أكنت تسجد له**)؟ قلت: لا، قال: (**فلا تفعلوا، لو كنت آمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت النساء أن يسجدن لأزواجهن لما جعل الله لهم عليهن من الحق**)، أخرجه أبو داود[٢].

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رجل: يا رسول الله أحدنا يلقى صديقه أينحني له؟ قال: (**لا**) قال: فيلتزمه ويقبله؟ قال: (**لا**) قال: فيصافحه؟ قال: (**نعم، إن شاء**)، رواه أحمد والترمذي وحسنه[٣].

---

(١) قال ابن الأثير في جامع الأصول: (مرزبان بضم الزاي، واحد مرازبة الفرس، معرب، وهو الفارس الشجاع المقدم على القوم دون الملك).

(٢) سنن أبي داود، رقم: (٢١٤٠) في النكاح، باب في حق الزوج على المرأة، وفي سنده شريك القاضي، وهو صدوق يخطئ كثيرا، تغير حفظه منذ ولي القضاء.

(٣) سنن الترمذي، رقم: (٢٧٢٩) في الاستئذان، باب ما جاء في المصافحة، وقال الترمذي: (هذا حديث حسن).

ومسند أحمد: (٢٠/ ٣٤٠)، رقم: (١٣٠٤٤).

قال شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لمسند الإمام أحمد: (إسناده ضعيف، لضعف حنظلة بن عبد الله السدوسي، وقيل: ابن عبيد الله، وقيل: ابن عبد الرحمن، وقيل: ابن أبي صفية، وقد استنكر الإمام أحمد له هذا الحديث كما في: الجرح والتعديل: (٣/ ٢٤١).

وأخرجه ابن أبي شيبة: (٨/ ٦١٩)، وعبد بن حميد: (١٢١٧)، ... وابن ماجه: (٣٧٠٢)، وأبو يعلى: (٤٢٨٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار: (٤/ ٢٨١)، وابن عدي في الكامل: (٢/ ٨٢٨)، والبيهقي في السنن: (٧/ ١٠٠)، وابن عبد البر في التمهيد: (٢١/ ١٥ و١٦)، والمزي في ترجمة حنظلة من تهذيب الكمال: (٧/ ٤٥٠) من طرق عن حنظلة السدوسي، بهذا الإسناد، وحسنه الترمذي.

وعن عبدا لله بن أبي أوفي رضي الله عنه قال: لما قدم معاذ بن جبل رضي الله عنه من الشام سجد لرسول الله ﷺ، فقال: (**ما هذا يا معاذ؟**) قال: يا رسول الله قدمت الشام فرأيتهم يسجدون لبطارقتهم وأساقفتهم، فأردت أن أفعل ذلك بك، قال: (**لا تفعل، فإني لو أمرت شيئا أن يسجد لشيء لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها**)(١).

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**لا يصلح لبشر أن يسجد لبشر**) رواه أحمد والبزار(٢).

وأخرجه ابن عدي: (٦/ ٢٠٨٦) من طريق كثير بن عبد الله الأبلي أبي هاشم، عن أنس. وهذا إسناد ضعيف جدا لا يصلح للمتابعة، كثير بن عبد الله قال فيه البخاري وأبو حاتم والنسائي وأبو أحمد الحاكم: منكر الحديث. زاد أبو حاتم: ضعيف الحديث جدا، شبه المتروك. وقال النسائي أيضا: متروك....)، ثم قال شعيب: (كنت حسنت حديث أنس هذا في شرح السنة: (١٢/ ٢٩٠)، وقد تبين لي الآن أنه لا يمكن أن يرقى إلى الحسن بهذه الطرق، فيستدرك).

(١) رواه الترمذي رقم: (١١٥٩) في الرضاع، باب ما جاء في حق الزوج على المرأة، وابن ماجه، كتاب النكاح، باب حق الزوج على المرأة، رقم: (١٨٥٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه: (٣/ ٥٥٨)، رقم: (١٧١٣٤)، وأحمد: (٣٦/ ٣١١)، رقم: (٢١٩٨٦).

قال الألباني في تعليقه على الترمذي: (حسن صحيح).

وقال شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لمسند الإمام أحمد: (صحيح لغيره، وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين إلا أن فيه انقطاعا، أبو ظبيان - وهو حصين بن جندب الجنبي- لم يدرك معاذا)، ثم قال: (... وهو حديث جيد على اختلاف في إسناده).

(٢) مسند أحمد: (٢٠/ ٦٤)، رقم: (١٢٦١٤)، ومسند البزار: (١٥/ ٢١٩)، رقم: (٨٦٣٤).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**ما ينبغي لأحد أن يسجد لأحد**)[(١)].

وعن عبدا لله بن وسعود رضي الله عنه أنه قال في قصة البعث إلى النجاشي: بعثت قريش عمرو بن العاص وعمارة بن الوليد بهدية إلى النجاشي، فلما دخلا عليه سجدا له، ثم ابتدراه عن يمينه وعن شماله، ثم قالا له: إن نفرا من بني عمنا نزلوا بأرضك، ورغبوا عنا وعن ملتنا، قال: فأين هم؟ قالوا: هم في أرضك فابعث إليهم، فبعث إليهم، فقال جعفر: أنا خطيبكم اليوم فاتبعوه، فسلم ولم يسجد، فقالوا له: ما لك لا تسجد للملك؟ قال: إنا لا نسجد إلا لله عز وجل، قال: وما ذاك؟ فقال: إن الله عز وجل بعث إلينا رسوله ﷺ، وأمرنا أن لا نسجد لأحد إلا لله عز وجل)[(٢)] ، وعليه: فلا ريب أن السجود والركوع عبادتان لا يجوز فعلهما

(١) رواه ابن حبان: (٩/ ٤٧٠)، رقم: (٤١٦٢)، والآثار لأبي يوسف صـ: ٢٠٣، رقم: (٩١١).

قال شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لصحيح ابن حبان: (حديث صحيح، إسناده حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين غير محمد بن عمرو، وهو ابن علقمة بن وقاص الليثي، فقد روى له أصحاب السنن، وروى له البخاري مقروناً، ومسلم متابعة، وهو حسن الحديث.

وأخرجه الترمذي: (١١٥٩) في الرضاعة: باب ما جاء في حق الزوجة على المرأة، والبيهقي: (٧/ ٢٩١) من طريق محمود بن غيلان، عن النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، وقال الترمذي: (حديث حسن غريب)... قال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه).

(٢) رواه أحمد: (٧/ ٤٠٨)، رقم: (٤٤٠٠)، وسعيد بن منصور: (٢/ ٢٢٧)، رقم: (٢٤٨١)، وابن عساكر في معجمه: (١/ ٢٧٧)، رقم: (٣٢٧)، قال شعيب الأرنؤوط في تحقيقه للمسند: (إسناده ضعيف).

إلا لله وحده، فمن ركع أو سجد لغير الله تعالى فقد وقع في الشرك الأكبر، فمن أراد أن يكون عبدا لله خالصا في عبادته له فلا يسجد لا لقبر، ولا لملك، ولا لولي، ولا لشمس، ولا لقمر، ولا لشجر، ولا لحجر، ولا لأي أحد، بل لا يسجد إلا لله تعالى وحده لا شريك له، وقد انتشر في حقبة زمننا السجود لغير الله تعالى، فإن عباد القبور في مختلف الدول الإسلامية والعربية يجعلون السجود للقبر من أهم علامات حب الأولياء، وتعظيم قدرهم واحترام جنابهم، فتراهم حول القبر سجدا ركعا يبتغون فضلا من صاحب القبر ورضوانا، كما تراه عند الصوفية في كبارهم ومريديهم، فإنه إذا دخل بعض المريدين على شيخه ينحني له انحناء المعظم الخاضع الخاشع المتذلل، ولربما وصل في انحنائه إلى الأرض.

قال القرطبي رحمه الله تعالى: (وهذا السجود المنهي عنه قد اتخذه جهال المتصوفة عادة في سماعهم، وعن دخولهم على مشايخهم، واستغفارهم، فيرى الواحد منهم إذا أخذه الحال بزعمه يسجد للأقدام، لجهله سواء كان للقبلة أم غيرها جهالة منه، ضل سعيهم وخاب عملهم)[١].

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى: (ومن أنوا ع الشرك سجود المريد للشيخ فإنه شرك من الساجد والمسجود له، والعجب أنهم يقولون: ليس هذا سجود، وإنما هو وضع الرأس قدام الشيخ احتراما وتواضعا، فيقال لهؤلاء: ولو سميتموه ما سميتموه، فحقيقة السجود وضع الرأس لمن يسجد له، وكذلك السجود للصنم، وللشمس، وللنجم، وللحجر كله وضع الرأس

(١) تفسير القرطبي: (١/ ٢٩٤).

قدامه، ومن أنواعه ركوع المتعلمين بعضهم لبعض عند الملاقاة، وهذا سجود في اللغة، وبه فسر قوله تعالى: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا﴾[١] أي منحنين، وإلا فلا يمكن الدخول بالجبهة على الأرض، ومنه قول العرب: سجدت الأشجار، إذا أمالتها الريح)[٢]. ولا تزال شياطين الجن والإنس تزين للناس السجود لغير الله تعالى.

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: (جاء شيوخ الضلال والمزاحمون للربوبية فزينوا لمريديهم حلق رؤوسهم لهم، كما زينوا لهم السجود لهم، وسموه بغير اسمه، وقالوا: هو وضع الرأس بين يدي الشيخ، ولعمر الله إن السجود لله تعالى هو وضع الرأس بين يديه سبحانه)[٣]. وكل هذا في سجود التعبد والتقرب والتعظيم، فهذا النوع من العبادات التي لا يجوز صرفها لغير الله تعالى، فالسجود كله عبادة، ولا يجوز لأحد أن يسجد لأحد، مهما كان هذا الأحد.

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: (وأما تقبيل الأرض ووضع الرأس ونحو ذلك مما فيه السجود مما يفعل قدام بعض الشيوخ، وبعض الملوك فلا يجوز، بل لا يجوز الانحناء كالركوع أيضا، كما قالوا للنبي ﷺ: الرجل منا يلقى أخاه أينحني له؟ قال: (**لا**)،... الحديث)[٤]، وأما فعل ذلك تدينا وتقربا

---

(١) النساء: ١٤٥.

(٢) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين: (١/ ٣٥٢).

(٣) الطب النبوي لابن القيم صـ: ١١٨.

(٤) تقدم تخريجه.

فهذا من أعظم المنكرات، ومن اعتقد مثل هذا قربة وتدينا فهو ضال مفتر، بل يبين له أن هذا ليس بدين ولا قربة، فإن أصر على ذلك استتيب، فإن تاب وإلا قتل)[١].

وقال ابن تيمية أيضا: (وأما وضع الرأس عند الكبراء من الشيوخ وغيرهم، أو تقبيل الأرض ونحو ذلك، فإنه مما لا نزاع فيه بين الأئمة في النهي عنه، بل مجرد الانحناء بالظهر لغير الله عز وجل منهي عنه)[٢].

وقال أبو العباس أيضا: (وحجرة نبينا ﷺ وحجرة الخليل وغيرهما من المدافن، التي فيها نبي أو رجل صالح لا يستحب تقبيلها، ولا التمسح بها باتفاق الأئمة، بل منهي عن ذلك كله، وأما السجود لذلك فهو كفر)[٣].

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى: (فمن خصائص الإلهية السجود، فمن سجد لغيره فقد شبه المخلوق به)[٤]. أي وهو نوع من الكفر.

وقال ابن تيمية: (فالإله هو الذي يألهه القلب بكمال الحب والتعظيم والإجلال والإكرام والخوف والرجاء ونحو ذلك، ومن المعلوم أن الذبح والنذر والسجود والركوع والطواف... عبادات تجمع بين الخضوع والخوف والإجلال، فإذا صرفت هذه العبادات لله وحده فهذا إيمان وتوحيد، وإذا صرفت لغيره فهذا كفر وتنديد)[٥]. وعليه: فالسجود لغير الله تعالى شرك

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية: (١/ ٥٦).

(٢) زيارة القبور والاستنجاد بالمقبور صـ: ٥٥.

(٣) الفتاوى الكبرى لابن تيمية: (٢/ ٤٤٠).

(٤) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي صـ: ١٣٧.

(٥) الفتاوى الكبرى لابن تيمية: (٥/ ١٦١).

يناقض توحيد العبادة، فإذا انضم إليه اعتقاد الربوبية فيمن سجد له فقد زاد على ذلك أنه أشركه مع الله تعالى في الربوبية أيضا، ﴿ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَا﴾[1]، واحذر ممن يقول: إننا وإن سجدنا للكبار تحية وإكراما، إلا أننا لا نتعبد لهم بالسجود، فقل: السجود لغير الله تعالى لا يجوز مطلقا في هذه الشريعة، لما قدمناه من الأدلة والنقول، فليس في شرع النبي ﷺ شيء اسمه: سجود تحية وإكرام، وهو وإن كان موجودا في شريعة نبي الله يوسف، إلا أنه قد نسخ في شرعنا، وقد تقرر أن شرع من قبلنا ليس بشرع لنا بالاتفاق إن ورد نسخه في شرعنا، وقد رأيت فيما رأيت صورة فيها بعض الناس قد سجد للقبر، كما يسجد لله تعالى في الصلاة، فقف شعر رأسي من قبح هذا الأمر، وفداحة كفر هذا الساجد، وكيف سيقابل الله تعالى يوم القيامة إن لم يتداركه برحمته قبل أن يموت، فيا أيها الناس: اعلموا أن السجود عبادة، والعبادة حق محض صرف لله تعالى، لا يجوز صرفها لأحد من الخلق أيا كان هذا المخلوق، ومن سجد لغير الله تعالى سجود تعبد وتقرب فقد أشرك وكفر وخلع ربقة الإسلام من عنقه، والله أسأل أن يتوب على من يفعل ذلك قبل الموت، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

---

(١) النور: ٤٠.

ومما يتفرع على هذه القاعدة أيضا: الاستغاثة، وهي دعاء الاضطرار، وهي طلب الغوث، والكلام فيها قريب من الكلام في الدعاء، لأنها من الدعاء، وقد قسمها أهل العلم إلى أقسام:

الأول: الاستغاثة بالله عز وجل، وهذا من أفضل الأعمال وأكملها، وهو دأب الرسل وأتباعهم كما قال تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾[1]، وقد استغاث النبي ﷺ بربه يوم بدر رافعا يديه وما زال يدعو ويستنصر بربه ويستغيث حتى سقط رداؤه عن منكبيه[2].

الثاني: الاستغاثة بالأموات، أو بالأحياء غير الحاضرين القادرين على الإغاثة، فهذا شرك، لأنه لا يفعله إلا من يعتقد أن لهؤلاء تصرفا خفيا في الكون، فيجعل لهم حظا من الربوبية قال تعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ﴾[3].

الثالث: الاستغاثة بالأحياء الحاضرين القادرين على الإغاثة، فهذا جائز لا بأس به، وليست الاستغاثة على هذا المعنى من العبادة في شيء، قال تعالى: ﴿فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِن شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ﴾[4]، وعليه: فالأموات لا يجوز

---

(١) الأنفال: ٩.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر، رقم: (١٧٦٣).

(٣) النمل: ٦٢.

(٤) القصص: ١٥.

الاستغاثة بهم مطلقا، وأما الحي فلا يخلو: إما أن يكون حاضرا قادرا وإما، لا، فإن كان حيا حاضرا قادرا فلا بأس بالاستغاثة به فيما يقدر عليه فقط، وأما الغائب أو العاجز فلا يستغاث به مطلقا، ومن عجائب ما سمعت ورأيت أني رأيت رجلا من بعض البلاد المجاورة في مكة، وهو يطوف ويقول بصوت يسمعه القريب منه: يا علي، يا حسين، ويكرر ذلك، وهو يبكي، فكلمته في ذلك ولكنه لم يأبه بكلامي، وانصرف عني وهو يردد ذلك، فانظر حماك الله من السوء والخذلان، في مكة وهو يطوف، وليس له من ذلك إلا الغربة والتعب، لأن التوحيد أساس قبول العمل، فلا يقبل الله من العمل إلا ما صاحبه توحيد صحيح، فعن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما قال: كنت خلف النبي ﷺ يوما فقال: **(يا غلام إني أعلمك كلمات: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، تعرف على الله في الرخاء يعرفك في الشدة، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رفعت الأقلام وجفت الصحف)** رواه الترمذي[١] ، فالغوث والمدد لا يطلب إلا من الله تعالى، وفي الحديث: (إنه

---

(١) سنن الترمذي، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، باب رقم: (٢٥١٦)، وقال: (هذا حديث حسن صحيح).

قال الألباني: (صحيح).

لا يستغاث بي وإنما يستغاث بالله تعالى) [١]، فدعاء الموتى والاستغاثة بهم في الملمات، والشدائد، وتفريج الكربات كل ذلك من الشرك الأكبر المنافي لأصل الدين، ولا عذر لمن فعله بالجهل، فإن هذا الأمر من كبار مسائل الاعتقاد التي لا يعذر فيها بالجهل، وقال تعالى: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾[٢]، بل إن الاستغاثة بغيره جل وعلا معلوم حرمتها من الدين بالضرورة، قال في الإقناع: (من جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم ويتوكل عليهم ويسألهم كفر إجماعا)[٣]. لأن هذا كفعل عابدي الأصنام قائلين: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾[٤]، وقال أبو العباس ابن تيمية: (وإن أراد بالواسطة أنه لا بد من واسطة يتخذها العباد بينهم وبين الله في جلب المنافع ودفع المضار مثل أن يكون واسطة في رزق العباد ونصرهم وهداهم، يسألونه ذلك ويرجعون إليه فهذا من أعظم الشرك الذي كفر الله به المشركون، حيث اتخذوا من دون الله أولياء وشفعاء، يجتلبون بهم المنافع، ويدفعون بهم المضار لكون الشفاعة لم يأذن بها الله تعالى)[٥].

---

(١) أخرجه ابن كثير في جامع المسانيد والسنن: (٤/ ٥٦٨)، رقم: (٥٧٨٠)، والهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (١٠/ ١٥٩)، رقم: (١٧٢٧٦)، وقال: (ورجاله رجال الصحيح غير ابن لهيعة، وهو حسن الحديث).

(٢) الأعراف: ٥٥.

(٣) الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل: (٤/ ٢٩٧).

(٤) الزمر: ٣.

(٥) الواسطة بين الحق والخلق صـ: ٢٠.

والحقيقة أن استغاثة المخلوق بالمخلوق كاستغاثة الغريق بالغريق، وكاستغاثة المسجون بالمسجون، كما قاله بعض السابقين، فالمدد والغوث والاستنصار والرهب والرغب لا تطلب هذه الأمور إلا من الله تعالى، وهذا منهج الصحابة والسلف الصالح، فلا يعرف عن أحدهم حرف واحد في الاستغاثة بغير الله تعالى، قال أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى: (بل نقول: سؤال الميت والغائب نبيا كان أو غيره من المحرمات المنكرة باتفاق أئمة المسلمين، لم يأمر الله به، ولا رسوله، ولا فعله أحد من الصحابة، ولا التابعين لهم بإحسان، ولا استحسنه أحد من أئمة المسلمين[1]. وهذا مما يعلم بالاضطرار من دين المسلمين، فإن أحدا منهم ما كان يقول إذا نزلت به ترة ـ أو عرضت له حاجة ـ لميت: يا سيدي فلان أنا في حسبك، أو اقض حاجتي، كما يقول بعض هؤلاء المشركين لمن يدعونهم من الموتى والغائبين، ولا أحد من الصحابة استغاث بالنبي ﷺ بعد موته، ولا بغيره من الأنبياء لا عند قبورهم ولا إذا بعدوا عنها، وقد كانوا يقفون تلك المواقف العظام في مقابلة المشركين في القتال، ويشتد البأس بهم ويظنون الظنون، ومع هذا لم يستغث أحد منهم بنبي ولا غيره من المخلوقين، بل ولا أقسموا بمخلوق على الله أصلا، ولا كانوا يقصدون الدعاء عند قبور الأنبياء، ولا الصلاة عندها، وقد بين أبو العباس رحمه الله تعالى أن الشياطين لها دور كبير في إضلال الناس في ذلك، فقال: وذلك أن من الناس الذين يستغيثون بغائب، أو ميت، تتمثل له الشياطين، وربما

---

(١) مجموع الفتاوى: (١/ ١٩٤).

كانت على صورة ذلك الغائب، وربما كلمته، وربما قضت له أحيانا بعض حوائجه، كما تفعل شياطين الأصنام، وهذا مما جرى لغير واحد فينبغي أن يعرف[١].

ومما يتفرع على هذه القاعدة أيضا: التوكل، وهو اعتماد القلب على الرب جل وعلا، وتفويض الأمور إليه سبحانه في تحصيل المحبوب المرغوب، والكفاية من المكره المرهوب، وقد قسمه أهل العلم إلى أقسام:

الأول: التوكل على الله تعالى، وهو من تمام الإيمان وعلامة صدقه، وهو واجب لا يتم الإيمان إلا به، كما قال تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾[٢] وقال تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُتَوَكِّلُونَ﴾[٣] والله تعالى كاف من توكل عليه، قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓ﴾[٤].

الثاني: توكل السر، بأن يعتمد على ميت في جلب منفعة، أو دفع مضرة، فهذا شرك أكبر، لأنه لا يقع إلا من يعتقد أن لهذا الميت تصرفا خفيا في الكون، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المتوكل عليه نبيا، أو وليا، أو طاغوتا عدوا لله تعالى.

الثالث: التوكل على الغير فيما يتصرف فيه الغير، مع الشعور بعلو مرتبته وانحطاط مرتبة المتوكل، مثل أن يعتمد عليه في تحصيل المعاش ونحوه، فهذا

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية: (١/ ٩١).

(٢) المائدة: ٢٣.

(٣) إبراهيم: ١٢.

(٤) الطلاق: ٣.

من الشرك الأصغر لقوة تعلق القلب به، وقوة الاعتماد عليه، أما لو اعتمد عليه على أنه مجرد سبب، وأن الله تعالى هو الذي قدر ذلك على يده فإن ذلك لا بأس به، إذا كان للمتوكل عليه أثر صحيح في حصول المقصود.

الرابع: التوكل على الغير فيما يتصرف فيه هذا الغير بحيث ينيب غيره في أمر تجوز فيه النيابة، فهذا لا بأس به، وهو بمعنى الوكالة، وأدلة الجواز واضحة من الكتاب والسنة، فالتوكل عبادة لأنه من عمل القلب، فلا يتوكل إلا على الله وحده في حصول كل مطلوب، ولكن الله تعالى يجري على يد بعض العباد الرزق فيوصله لمن يريد من عباده جل وعلا، فالله هو الذي بيده وحده مفتاح الأمور وزمامها، فلا يكون في كونه إلا ما يريده جل وعلا، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾ فَٱنقَلَبُواْ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ لَّمۡ يَمۡسَسۡهُمۡ سُوٓءٞ وَٱتَّبَعُواْ رِضۡوَٰنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضۡلٍ عَظِيمٍ﴾[1]، وفي الحديث: (**اللهم لك أسلمت وعليك توكلت**)[2]. وفي الحديث: (**لو أنكم توكلون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا**)[3].

---

(١) آل عمران: ١٧٣-١٧٤.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الدعوات، باب الدعاء إذا انتبه بالليل، رقم: (٦٣١٧).

(٣) رواه الترمذي برقم: (٢٣٤٥) في الزهد، باب رقم: (٣٣)، وابن ماجه، كتاب الزهد، باب التوكل واليقين، رقم: (٤١٦٤)، قال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح). قال الألباني في تعليقه عليهما: (صحيح).

واعلم رحمك الله تعالى أن التوكل الشرعي لا ينافي الأخذ بالأسباب المشروعة، بل الأخذ بها من التوكل، وفي الحديث: (**اعقلها وتوكل**)[(١)]. وفي الحديث: (دخل النبي ﷺ مكة وعلى رأسه المغفر)[(٢)]. وهو سيد المتوكلين، وقال تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾[(٣)]، وقال تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾[(٤)]، والتوكل على الله تعالى له من الفوائد ما لا يحصى، فمن ذلك: أن التوكل على الله يحقق به العبد مرتبة عظيمة مهمة من مراتب العبودية.

ومنها: أن التوكل عليه وحده سبب للكفاية والحفظ، قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾[(٥)]، وقال تعالى بعد ذكر أمر النجوى، وأنها من الشيطان: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّجْوَىٰ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ لِيَحْزُنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَيْسَ بِضَآرِّهِمْ شَيْـًٔا إِلَّا

---

(١) رواه الترمذي رقم: (٢٥١٩) في صفة القيامة، باب رقم: (٦١)، والحاكم في المستدرك: (٣/ ٦٢٣)، والقضاعي في مسند الشهاب: (٦٣٣).

قال الألباني: (حسن).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الحج باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام، رقم: (١٨٤٦)، ومسلم في الحج، باب جواز دخول مكة بغير إحرام، رقم: (١٣٥٧).

(٣) التوبة: ١٢٩.

(٤) يوسف: ٩٧.

(٥) الطلاق: ٣.

بِإِذْنِ ٱللَّهِۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾(١)، وإذا حمي الوطيس بين الأنبياء وأممهم، وحصل التهديد من الأمم بالقتل، والطرد، والرجم فإن الأنبياء يفزعون إلى التوكل على الله تعالى، لأنه من أعظم ما يستكفي به العبد من كيد عدوه، قال تعالى على لسان جمع من رسله بعد أن هددهم قومهم: ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنَا سُبُلَنَا ﴾(٢)، وقال هود لقومه بعد أن قالوا له: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍۗ قَالَ إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓاْ أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾ مِن دُونِهِۦۖ فَكِيدُونِى جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ ﴿٥٥﴾ إِنِّى تَوَكَّلْتُ عَلَى ٱللَّهِ رَبِّى وَرَبِّكُمۚ مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذٌۢ بِنَاصِيَتِهَآۚ إِنَّ رَبِّى عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾(٣)، وقال نوح لقومه: ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ ٱقْضُوٓاْ إِلَىَّ وَلَا تُنظِرُونِ ﴾(٤)، وقال لنبيه ﷺ: ﴿ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَدَعْ أَذَىٰهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴾(٥).

ومنها: أن التوكل على الله وحده من أعظم أسباب النصر على العدو، كما قال تعالى: ﴿ إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْۖ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى

---

(١) المجادلة: ١٠.

(٢) إبراهيم: ١٢.

(٣) هود: ٥٤-٥٦.

(٤) يونس: ٧١.

(٥) الأحزاب: ٤٨.

يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعۡدِهِۦۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾(١)، فالنصر للمتوكلين على الله تعالى سواء النصر بالسيف والسنان، أو الحجة والبرهان كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَنَآ أَن نَّأۡتِيَكُم بِسُلۡطَٰنٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾(٢).

ومنها: أن التوكل على الله وحده من أعظم الأسباب التي بها يعان العبد على الصبر على الضراء، كما قال تعالى عن الرسل: ﴿وَلَنَصۡبِرَنَّ عَلَىٰ مَآ ءَاذَيۡتُمُونَاۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُتَوَكِّلُونَ ﴾(٣)، ولذلك جمع الله تعالى بينهما فقال: ﴿ ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ﴾(٤).

ومنها: أن التوكل من الأسباب التي بها يرزق العبد كمال العزيمة على العمل، والتوفيق في حصول المراد وبلوغ الأرب، كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمۡتَ فَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَوَكِّلِينَ ﴾(٥).

ومنها: أن عبادة الله تعالى لا تنال ولا يستطيعها العبد إلا بالتوكل على الله وحده كما قال تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾(١)، والتوكل من الاستعانة، ويوضح ذلك قوله تعالى: ﴿فَٱعۡبُدۡهُ وَتَوَكَّلۡ عَلَيۡهِ ﴾(٢).

---

(١) آل عمران: ١٦٠.

(٢) إبراهيم: ١١.

(٣) إبراهيم: ١٢.

(٤) النحل: ٤٢.

(٥) آل عمران: ١٥٩.

ومنها: أن التوكل قد أمر به النبي ﷺ في سائر أحواله، فقال في السلم مع العدو: ﴿وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾[٣]، وفي العبادة قال: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾، وفي مقام الدعوة والصدع بالحق قال: ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۖ إِنَّكَ عَلَى ٱلْحَقِّ ٱلْمُبِينِ﴾[٤]، وفي مقام العزم بعد المشاورة في الأمر قال: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾[٥]، وفي مقام الكف عن الكفار وأهل النفاق بعد الدعوة، وعدم الاستجابة قال: ﴿وَدَعْ أَذَىٰهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾[٦]، وفي مقام العبادة الجماعية قال: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٢١٧﴾ ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ ﴿٢١٨﴾ وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّٰجِدِينَ﴾[٧]، وغير ذلك كثير، مما يفيدك إفادة قطعية أن التوكل من مراتب العبادة العالية، فكيف بعد ذلك يصرف لميت، أو لقبر لا ينفع ولا يضر، أو كيف يتوكل العاقل على شجر، أو حجر، أو غائب؟ ثم يأتي ويجادل في جواز التوكل عليه، تالله إنه العقل البشري إذا لم يرد الله له الهداية والنور فلا يزال يتخبط في ظلمات الجهل والعماية، فنسأل الله تعالى أن ينير قلوبنا وعقولنا بنور التوحيد الخالص والعمل الصالح.

---

(١) الفاتحة: ٥.

(٢) هود: ١٢٣.

(٣) الأنفال: ٦١.

(٤) النمل: ٧٩.

(٥) آل عمران: ١٥٩.

(٦) الأحزاب: ٤٨.

(٧) الشعراء: ٢١٧-٢١٩.

ومما يفرع عليها أيضا: الخوف، وقد قسمه أهل العلم إلى أقسام:

الأول: خوف طبيعي كخوف الإنسان من السبع والنار والغرق وهذا لا يلام عليه العبد، قال تعالى عن موسى عليه الصلاة والسلام: ﴿ فَأَصْبَحَ فِي ٱلْمَدِينَةِ خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ ﴾[(١)]، وقال تعالى عنه: ﴿ فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ ﴾[(٢)].

الثاني: الخوف الطبيعي الذي يحمل صاحبه على ترك واجب، أو الوقوع في المحرم، فهو حرام، لأن ما كان سببا لترك الواجبات، أو الوقوع في المحرمات فهو حرام، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[(٣)]، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[(٤)].

الثالث: الخوف الذي يحمل صاحبه على ترك المعاصي والتزام الواجبات، فهو خوف مأمور به أمر وجوب، وينافيه الأمن من مكر الله الحامل على الجرأة على المعصية.

الرابع: الخوف الذي يحمل صاحبه على القنوط من روح الله تعالى ورحمته، فهو خوف محرم، من أشد المحرمات، قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾[(٥)]، وقال تعالى: ﴿ قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ

(١) القصص: ١٨.

(٢) الشعراء: ٢١.

(٣) التوبة: ١٣.

(٤) آل عمران: ١٧٥.

(٥) يوسف: ٨٧.

إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾(١)، فلا يجوز للعبد أن يأمن أمنا يحمله على الوقوع في المعصية، ولا يجوز له أن يخاف خوفا يحمله على اليأس والقنوط من رحمة الله تعالى.

الخامس: خوف التعبد، وهذا من جملة العبادات التي لا يجوز صرفها إلا لله تعالى، وصرفه لغير الله شرك أكبر.

السادس: خوف السر، كأن يخاف من صاحب القبر، أو يخاف وليا بعيدا عنه لا يؤثر فيه، لكنه يخافه مخافة سر، فهذا أيضا من الشرك الأكبر، كما قال تعالى عن قوم هود أنهم قالوا له: ﴿ إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ ﴾(٢)، وقال تعالى عن خليله إبراهيم لما هدده قومه بآلهتهم: ﴿ وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا ﴾(٣)، وقال تعالى عنه: ﴿ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا ﴾(٤)، وهذا دأب الكفار والمنافقين وأهل الإرجاف، أنهم يخوفون المؤمنين منه هو دون الله تعالى كما قال تعالى: ﴿وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ﴾(٥)، ومما يفيد أن الخوف من العبادة، أن الله تعالى أمر به

---

(١) الحجر: ٥٦.

(٢) هود: ٥٤.

(٣) الأنعام: ٨١.

(٤) الأنعام: ٨٠.

(٥) الزمر: ٣٦.

فقال: ﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿ وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴾[٢]، ولا يأمر الله تعالى ولا يمدح من الأقوال، والأعمال، والاعتقادات إلا ما هو عبادة، قال تعالى: ﴿فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[٣]، وقال: ﴿وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[٤]، بل علق عليه الإيمان هنا، فدل على أنه العبادات المهمة، والخوف من الله وحده له ثمرات جليلة، منها دخول الجنة، قال تعالى: ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ﴾[٥]، وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴾[٦].

ومنها: الانتفاع بالوحي، والا دكار، والتوفيق للفهم والعمل، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ ٱلْآخِرَةِ﴾[٧]، وقال تعالى: ﴿سَيَذَّكَّرُ مَن

---

(١) السجدة: ١٦.
(٢) الأعراف: ٢٠٥.
(٣) التوبة: ١٣.
(٤) آل عمران: ١٧٥.
(٥) الرحمن: ٤٦.
(٦) النازعات: ٤٠.
(٧) هود: ١٠٣.

يَخْشَىٰ﴾(١)، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكْرَ وَخَشِيَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ﴾(٢)، ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ﴾(٣).

ومنها: **الاستعداد ليوم المعاد والوقاية من أهواله**، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا ﴿١٠﴾ فَوَقَىٰهُمُ ٱللَّهُ شَرَّ ذَٰلِكَ ٱلْيَوْمِ وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾(٤)، وقال تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾(٥)، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَصِلُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلْحِسَابِ﴾(٦)، وقال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾(٧)، وقال تعالى: ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا﴾(٨).

ومنها: التمكين في الأرض، وتبديل الخوف أمنا في الدنيا، وعند الموت، وفي الآخرة، قال تعالى: ﴿وَلَنُسْكِنَنَّكُمُ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۚ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ﴾(٩)، وقال تعالى: ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾(١)، وقال تعالى:

---

(١) الأعلى: ١٠.

(٢) يس: ١١.

(٣) الأنعام: ٥١.

(٤) الإنسان: ١٠-١١.

(٥) النحل: ٥٠.

(٦) الرعد: ٢١.

(٧) الإسراء: ٥٧.

(٨) الإنسان: ٧.

(٩) إبراهيم: ١٤.

تعالى: ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَبْشِرُوا۟ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[3]، الانكفاف عن المعاصي، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾[5]، وقال تعالى عن التقي من ابني آدم: ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَىَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِى مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ يَدِىَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[6]، فخوفه من الله تعالى منعه من قتل أخيه، وعن جابر بن عبدالله رضي الله عنه قال: أقبلنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا كنا بذات الرقاع قال: كنا إذا أتينا على شجرة ظليلة تركناها لرسول الله ﷺ، فجاء رجل من المشركين وسيف رسول الله معلق بشجرة، فأخذ سيف نبي الله ﷺ فاخترطه، فقال لرسول الله: أتخافني؟ قال: (**لا**)، فقال: فمن يمنعك مني؟ قال: (**الله يمنعني منك**)، قال: فتهدده أصحاب النبي ﷺ فأغمد السيف وعلقه[7]. وعن

---

(١) النور: ٥٥.

(٢) فصلت: ٣٠.

(٣) الأحقاف: ١٣.

(٤) الملك: ١٢.

(٥) الزمر: ١٣.

(٦) المائدة: ٢٨.

(٧) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة ذات الرقاع، رقم: (٤١٣٦)، ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الخوف، رقم: (٨٤٣).

عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**اقتلوا الحيات كلهن فمن خاف ثأرهن فليس مني**)[١]. وفي الحديث الآخر - أظنه حديث ابن عباس رضي الله عنهما - (**من ترك الحيات مخافة طلبهن فليس منا**)[٢].

وبالجملة: فالخوف من العبادات التي يجب توحيد الله تعالى بها، ومن صرف خوف التعبد لغيره جل وعلا فقد وقع في الشرك الأكبر.

ومما يتفرع على هذه القاعدة أيضا: الرجاء، وهو طمع الإنسان في أمر قريب المنال، وهو من العبادات، لأن الرجاء المتضمن للذل والخضوع لا يكون إلا لله تعالى، وصرفه لغير الله تعالى من الشرك، ويكون من الشرك الأكبر إذا كان في أمر لا يقدر عليه إلا الله تعالى، وأما رجاء العبد في أمر يقدر عليه باعتبار أن الله تعالى وضعه من أسباب حصول المراد، بلا ذل له ولا خضوع فلا بأس به، وعليه: فالرجاء الصادر من عباد القبور لأصحابها من الشرك الأكبر، لأنه لم يرجه في تحقيق مراده إلا لاعتقاده أن له تصرفا خفيا في الكون، والرجاء الصادر من عباد الأوثان لأوثانهم من الشرك الأكبر، لأن هذه الأوثان عاجزة عن تحقيق مرادهم، فهم إنما

---

(١) رواه أبو داود رقم: (٥٢٤٩) و(٥٢٦١) في الأدب، باب في قتل الحيات، والنسائي: (٦/ ٥١) في الجهاد، باب من خان غازيا في أهله.

قال الألباني في تعليقه على أبي داود: (صحيح). وقال أيمن صالح شعيب في تعليقه على جامع الأصول: (إسناده ضعيف).

(٢) رواه أبو داود، رقم: (٥٢٥٠) في الأدب، باب في قتل الحيات، وأحمد: (١/ ٢٣٠)، رقم: (٢٠٣٧)، والطبراني في المعجم الكبير: (١١/ ٣٠١)، رقم: (١١٨٠١).

قال الألباني: (صحيح).

عبدوها يرجون منها أن تشفع لهم عند الله تعالى وتقربهم إليه زلفى، وهي لا تقدر على ذلك، فرجاء الأصنام والأشجار والأحجار من الشرك الأكبر، بل وقد يكون الرجاء فيما يقدر عليه العبد من الشرك الأكبر بحسب ما يقوم في قلب الراجي من الذل والخضوع للمرجو، فالله هو المرجو وحده لا شريك له، فرجاء الغير مشروط بشرطين: أن لا يصاحبه ذل ولا خضوع، وأن يكون فيما يقدر عليه، وقد سمعت رجلا يقول لآخر: أرجوك بكل معاني الرجاء في قلبي، وهذا لا يجوز لأن رجاء التعبد والذل والاستكانة والخضوع والتقرب لا يكون إلا لله تعالى، فعباد الأوثان يرجون من أوثانهم النصر، والعز، والشفاعة، والحفظ، والتمكين، وكل هذا من الشرك الأكبر.

ومن صوره أيضا رجاء المريد الصوفي لشيخه الذي يتعلم على يديه، فإن المريد يرجو من شيخه ما لا يجوز رجاؤه إلا من الله تعالى.

ومن صوره أيضا رجاء من يأتي إلى الكهان والسحرة في استكشاف ما هو من الغيب، في معرفة الرزق والحال في المستقبل، فإنه يأتيهم وكله رجاء في أن يكشفوا له ما هو من الغيب الذي سيأتيه، وهذا هو عين الشرك الأكبر، ولا شك في ذلك.

ومن صوره أيضا: الرجاء العظيم الذي يكون من أتباع الأمراء والملوك والمصاحبين لهم، فإنهم يرجون منهم الحفظ، والسلامة، والغنى، والنصر، وتيسير الأمور رجاء مصحوبا بكامل الذل والخضوع، حتى إن التابع لهم في كثير الأحيان يضفي عليهم من الصفات ما لا يصح إطلاقه على

مخلوق، كما هو واضح في كثير من أشعارهم وحركاتهم إذا كانوا بحضرتهم، وهذا لا يجوز البتة، وقد تعدى ببعض الأتباع الحال حتى صار يوالي من يوالي أميره وإن كان من أفسق الناس وأكفرهم، ويعادي من يعادي أميره وإن كان من أعلم الناس وأصلحهم، فاختلت عنده موازين الولاء والبراء، لأنه اختل عنده قبل ذلك ميزان المحبة والرجاء، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم، وصار كثير من الأتباع يسكت عن جورهم، وظلمهم، وبغيهم، ومخالفاتهم، لأن توجيههم ونصحهم يكدر عليه صفو ما كان يرجوه من دنياهم، فصار يرجو منهم أكثر مما يرجو من الله تعالى، وهذا كله مخل بالتوحيد، ولا يسلم صاحبه من الوقوع في براثن[1]، الشرك الأكبر أو الأصغر، ولذلك فالسلامة التباعد عنهم والحذر من الوقوف عند أبوابهم إلا للنصح والتوجيه، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإيصال حوائج المحتاجين الذين لا يقدرون على إيصالها لهم، والسلامة لا يعدلها شيء، ولأن الرجاء عمل قلبي فلا بد من مراعاته ومراقبته دائما، فيبقى العبد الناصح لنفسه محاسبا لها فيما يصدر منه من رجاء، قال تعالى: ﴿ فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴾[2]، وقال تعالى:

---

(١) البراثن جمع برثن: وهي من السباع والطير بمنزلة الأصابع من الإنسان، والمخلب ظفر البرثن، وقيل هي: أظفار مخالب الأسد، يقال: كأن براثنه الأشافي، قال امرؤ القيس:

وترى الضب خفيا ماهرا ... رافعا برثنه ما ينعفر.

انظر الصحاح: (٥/ ٢٠٧٨)، وتهذيب اللغة: (١٥/ ١٢٢).

(٢) الكهف: ١١٠.

﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿ وَتَرۡجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرۡجُونَ ﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿ لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا ﴾[٣] ﴿ أَمَّنۡ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ سَاجِدٗا وَقَآئِمٗا يَحۡذَرُ ٱلۡأٓخِرَةَ وَيَرۡجُواْ رَحۡمَةَ رَبِّهِۦ ﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّهُمۡ كَانُواْ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِ وَيَدۡعُونَنَا رَغَبٗا وَرَهَبٗا ﴾[٥]، والرغب هو الرجاء، والرهب هو الخوف، وفي الحديث: دخل النبي ﷺ على رجل وهو في الموت فقال له: (**كيف تجدك**)؟ قال: أرجو الله يا رسول الله، وأخاف ذنوبي، فقال رسول الله ﷺ: (**لا يجتمعان في قلب عبد في مثل هذا الموطن إلا أعطاه الله ما يرجوه وأمنه مما يخاف**)[٦]، ومن دعائه عليه الصلاة والسلام: (**اللهم إني أسلمت نفسي إليك، ووجهت وجهي إليك، وألجأت ظهري إليك، وفوضت أمري إليك، رغبة**

---

(١) الإسراء: ٥٧.

(٢) النساء: ١٠٤.

(٣) الأحزاب: ٢١.

(٤) الزمر: ٩.

(٥) الأنبياء: ٩٠.

(٦) رواه الترمذي، أبواب الجنائز، باب رقم: (٩٨٣)، وابن ماجه كتاب الزهد، باب ذكر الموت والاستعداد، رقم: (٤٢٦١)، والبزار في مسنده: (١٣/ ٢٩٣)، رقم: (٦٨٧٤)، والنساءي، ما يقول المريض اذا قيل له كيف تجدك، رقم: (١٠٨٣٤).
قال الألباني: (حسن).

ورهبة إليك... الحديث)[1]، فقوله: (**رغبة ورهبة**) حال تدل على الباعث على ذلك، أي أنني إنما فعلت ذلك لأنني أرجوك وأخاف منك، فلا ترج أيها العبد إلا الله تعالى فإنه وحده مالك الملك، وبيده كل شيء، وهو النافع الضار المعطي المانع، فالملوك إنما وصلوا للملك لما أعطاهم الله تعالى الملك، فارج المتفضل عليهم بالملك ولا ترجهم، والعزيز في ماله، أو منصبه، أو علمه إنما وصل لهذه العزة لما آتاه الله ذلك فارج من أعطاهم العزة ولا ترجهم، ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[2]، فكل شيء تطلعت له نفسك عند المخلوق فالله هو مالكه الحقيقي، وهو الذي أعطاه هذا المخلوق، فارج من أعطاه ولا ترج المخلوق الضعيف العاجز، فنسأل الله تعالى أن يعيننا على أن لا نصرف رجاءنا إلا له وحده لا شريك له، فالقلوب تطمح، والنفوس ضعيفة، وحب العاجلة من طبعنا، والشيطان لنا بالمرصاد، ولا معين على تجاوز هذه العقبات إلا الله وحده، فنعوذ بالله من فتنة المال، ونعوذ به من فتنة شهوة المناصب، ونعوذ به من فتنة حب العاجلة، ونعوذ به من الفتن كلها ما ظهر منها وما بطن، والله المستعان وعليه وحده التكلان.

(١) أخرجه البخاري، كتاب الوضوء، باب فضل من بات على الوضوء، رقم: (٢٤٧)، ومسلم في الذكر والدعاء والتوبة، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، رقم: (٢٧١٠).
(٢) آل عمران: ٢٦.

ومما يتفرع عليها أيضا: الاستعانة، وهي طلب العون، وقد قسمها العلماء إلى أقسام:

الأول: الاستعانة بالله تعالى، وهي الاستعانة المتضمنة لكمال الذل من العبد لربه، وتفويض الأمر إليه، واعتقاد كفايته، فهذه لا تكون إلا لله تعالى، قال تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[1]، فقدم ما حقه التأخير لإفادة الاختصاص، أي لا نستعين إلا بك، ولا نستعين بغيرك، وعلى هذا يكون صرف هذا النوع من الاستعانة لغير الله تعالى من الشرك الأكبر المخرج عن الملة.

الثاني: الاستعانة بالمخلوق فيما لا يقدر عليه إلا الله تعالى، فهذا أيضا من الشرك الأكبر، كالاستعانة بالأموات، أو الأحياء غير الحاضرين، أو في أمر غائب لا يقدرون على مباشرته، لأنه لا يقع إلا من شخص يعتقد أن لهؤلاء تصرفا خفيا في الكون.

الثالث: الاستعانة بالأعمال والأحوال المحبوبة لله تعالى وهذه مشروعة شرع إيجاب، أو شرع استحباب على حسب نوع العمل كقوله تعالى: ﴿ وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴾[2]، وعليه فالاستعانة

---

(١) الفاتحة: ٥.

(٢) البقرة: ٤٥.

بالله تعالى من العبادات التي لا يجوز صرفها لغيره إن كانت في أمر لا يقدر عليه إلا الله تعالى، قال ﷺ لابن عباس: (**إذا استعنت فاستعن بالله**)(١).

الرابع: الاستعانة بالمخلوق فيما يقدر عليه هذا المخلوق، فهذا يختلف حكمه باختلاف الأمر المستعان به فيه فإن كانت الاستعانة في أمر مشروع فهي مشروعة، وإن كانت في أمر ممنوع فهي محرمة، كما قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾(٢)، وعليه: فالاستعانة بالقبور وأصحابها من الشرك الأكبر، لأن المستعين بهم يعتقد أن لهم تصرفا خفيا في الكون، والاستعانة بالأموات من الأنبياء والأولياء من الشرك الأكبر كذلك، والاستعانة بالغائبين من الشرك أيضا، كمن يكون في العراق ويستعين بمن في مصر برفع صوته: (مدد، مدد، يا سيدي فلان)، ونحو هذه الألفاظ، فالمعونة لا تطلب إلا من الله تعالى، قال عليه الصلاة والسلام

---

(١) رواه الترمذي، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، باب رقم: (٢٥١٦)، وأحمد: (٤/ ٤٨٧)، رقم: (٢٧٦٣)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده: (٤/ ٤٣٠)، رقم: (٢٥٥٦)، والطبراني في المعجم الكبير: (١١/ ١٧٨)، رقم: (١١٤١٦).

قال شعيب الأرنؤوط معلقا على هذا الحديث عند الإمام أحمد: (حديث صحيح، ابن لهيعة - واسمه عبد الله، وإن كان في حفظه شيء- رواه عنه عبد الله بن يزيد المقرىء (...) وهو ممن روى عنه قبل احتراق كتبه، وهو متابع أيضا فيما تقدم (...)، وباقي رجاله ثقات رجال الصحيح غير قيس بن الحجاج، فقد روى له الترمذي وابن ماجه، وهو صدوق).

قال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح).

وقال الألباني: (صحيح).

(٢) المائدة: ٢.

لمعاذ: (**لا تدعن دبر كل صلاة أن تقول: اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك**)[١].

ومما يتفرع عليها أيضا: الاستعاذة، وهي طلب العوذ من الأمر المخوف، وقد قسمها أهل العلم إلى أقسام:

الأول: الاستعاذة بالله تعالى المتضمنة لكمال الافتقار إليه، والاعتصام به، واعتقاد كفايته، وتمام حمايته من كل شيء حاضر أو مستقبل، صغير أو كبير، بشر أو غير بشر، كما قال تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ۝٣ مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ۝٤ ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ ۝٥ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢ وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ۝٣ وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ ۝٤ وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾[٣].

الثاني: الاستعاذة بصفة من صفات الله تعالى، ككلامه وعزته وعظمته، فهي حق مشروعة، لحديث: (**أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما**

---

(١) رواه أبو داود رقم: (١٥٢٢) في الصلاة، باب الاستغفار، والنسائي: (٣/ ٥٣) في السهو، باب نوع آخر من الدعاء، وابن أبي شيبة في المصنف: (٦/ ٥١)، رقم: (٢٩٤٠٠)، وأحمد برقم: (٢٢١١٩).

قال عبد القادر الأرنؤوط في تعليقه على جامع الأصول: (وإسناده صحيح).

(٢) الناس: ١-٦.

(٣) الفلق: ١-٥.

خلق)[١]، وحديث: (**أعوذ بعزة الله وعظمته من شر ما أجد وأحاذر**)[٢]، وحديث: (**أعوذ بوجهك**)[٣]، لما نزل عليه قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْـَٔايَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ ﴾[٤] وحديث: (**أعوذ برضاك من سخطك**)[٥].

الثالث: الاستعاذة بالأموات، فهذه من الشرك الأكبر، لأنه صرف العبادة لغير الله تعالى، ولأنه لم يستعذ بهم وهم أموات إلا لأنه يعتقد أن لهم تصرفا خفيا في الكون.

الرابع: الاستعاذة بالجن والشياطين، وهي من الشرك الأكبر أيضا، قال تعالى: ﴿ وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ﴾[٦].

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب في التعوذ من سوء القضاء ودرك الشقاء، رقم: (٢٧٠٨).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الآداب، باب استحباب وضع يده على موضع الألم، رقم: (٢٢٠٢).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿ قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْـَٔايَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ ﴾ رقم: (٤٦٢٨).

(٤) الأنعام: ٦٥.

(٥) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم: (٤٨٦).

(٦) الجن: ٦.

الخامس: الاستعاذة بالأحياء الغائبين من الإنس، وهي من الشرك الأكبر لأنه لم يستعذ بهم إلا لاعتقاده أن لهم تصرفا خفيا في الكون.

السادس: الاستعاذة بالمخلوق الحاضر فيما يقدر عليه، فهي جائزة لا بأس بها، على أنه مجرد سبب في العوذ، وأن المعيذ في الحقيقة ابتداء هو الله تعالى.

السابع: الاستعاذة بالمخلوق الحاضر فيما لا يقدر عليه إلا الله تعالى وهذه من الشرك الأكبر أيضا، لأنه لم يستعذ به فيما لا يقدر عليه إلا وهو يعتقد أن له قدرة خفية وتصرفا في الكون.

الثامن: الاستعاذة بالأماكن التي هي في نفسها صالحة لذلك، فلا بأس بها، لا على أنها هي المعيذة بذاتها، وإنما على وجه أن الله تعالى جعلها صالحة، وجعلها سببا في إعاذة من كان فيها، وفي الحديث في أمر الفتن: **(من استشرف لها تستشرفه، ومن وجد معاذا فليعذ به)**(١)، وقد ورد تفسير المعاذ هنا في رواية مسلم: **(فمن كان له إبل فليلحق بها)** (٢)، وروى مسلم في صحيحه من حديث جابر رضي الله عنه ، أن امرأة من بني مخزوم سرقت

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم: (٣٦٠١)، ولفظه: (**ستكون فتن القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، ومن يشرف لها تستشرفه، ومن وجد ملجأ أو معاذا فليعذ به**).

(٢) صحيح مسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب نزول الفتن كمواقع القطر، رقم: (٢٨٨٧).

فأتى بها النبي ﷺ، فعاذت بأم سلمة... الحديث[١]، وفي الحديث: (**يعوذ عائذ بالبيت**.. الحديث)[٢]، وعليه: فالاستعاذة بالأموات شرك أكبر مطلقا، والاستعاذة بالجن شرك أكبر مطلقا، والاستعاذة بالغائبين من الإنس شرك أكبر مطلقا، والاستعاذة بالحاضرين من الإنس فيما لا يقدرون عليه شرك أكبر مطلقا، وأما الاستعاذة بالمخلوق فيما يقدر عليه فلا بأس بها، وكذلك الاستعاذة بالمكان الذي جعله الله سببا في العوذ، والله تعالى الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

ومما يتفرع عليها أيضا: الرهبة، فهي من العبادات التي لا يجوز صرفها لغير الله تعالى، ويقال فيها ما قلناه في الخوف، لأنها بمعناه، قال تعالى: ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا۟ لَنَا خَٰشِعِينَ ﴾[٣] وقال تعالى: ﴿وَفِى نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾[٤]، وتقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر،

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب قطع السارق الشريف وغيره... رقم: (١٦٨٩)، ولفظه: (وحدثني سلمة بن شبيب، حدثنا الحسن بن أعين، حدثنا معقل، عن أبي الزبير، عن جابر، أن امرأة من بني مخزوم سرقت، فأتي بها النبي ﷺ فعاذت بأم سلمة زوج النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: (**والله لو كانت فاطمة لقطعت يدها**)، فقطعت).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب الخسف بالجيش الذي يؤم البيت، رقم: (٢٨٨٢)، ولفظه: (**يعوذ عائذ بالبيت، فيبعث إليه بعث، فإذا كانوا ببيداء من الأرض خسف بهم**) فقلت: يا رسول الله فكيف بمن كان كارها؟ قال: (**يخسف به معهم، ولكنه يبعث يوم القيامة على نيته**).

(٣) الأنبياء: ٩٠.

(٤) الأعراف: ١٥٤.

وقال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِىٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّـٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾[(١)]، فخص الرهبة له وحده لا شريك له فيها، فهي كقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[(٢)]، فهذا التركيب في اللغة يفيد الحصر، وذلك أنه لا يعبد إلا الله تعالى، ولا يستعان إلا به جل وعلا، فكذلك لا يرهب إلا منه وحده عز وجل، وقد قرن الله توحيده برهبته فقال تعالى: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَإِيَّـٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾[(٣)]، فصار توحيده في الرهبة من مقتضيات توحيده في الألوهية، وقد عاب الله تعالى على قوم بأنهم جعلوا الرهبة من المخلوق أعظم في قلوبهم من الرهبة من الله تعالى، فقال تعالى: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِى صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾[(٤)]، وعليه: فلا يجوز الرهبة من القبور وأصحابها، لأن الذي يرهب منهم مع أنهم أموات إنما فعل ذلك لأنه يعتقد أن لهم تصرفا خفيا في الكون، ولا تجوز الرهبة من الأشجار، والأحجار، والكهوف، والمغارات التي لا تملك لنفسها ضرا ولا نفعا، لأن من يرهب منها مع أنها جمادات إنما فعل ذلك لأنه أضفى عليها من الصفات ما ظن معه أن لها تصرفا في هذا الكون، ولا تجوز رهبة التعبد من أي مخلوق كائنا من كان، هذا هو مقتضى التوحيد الذي بعث الله به نبينا محمدا ﷺ.

---

(١) البقرة: ٤٠.

(٢) الفاتحة: ٥.

(٣) النحل: ٥١.

(٤) الحشر: ١٣.

ومما يتفرع عليها أيضا: المحبة، فإن منها ما يكون عبادة لا يجوز صرفه لغير الله تعالى، فمحبة الله تعلى أصل كل عمل من أعمال الدين، والمحبة شرط من شروط كلمة التوحيد، فلا بد من إخلاص المحبة لله تعالى، فلا يكون له شريك في الحب، ومن عبد غير الله فأصل محبته له حبه لهذا الغير، قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ﴾[1]، فأعظم المحبة وأوجبها ما كان خالصا لله تعالى، وأكذب المحبة وأظلمها ما كان حاملا على التعبد لغيره كمحبة عباد الأصنام والأوثان لها، ومحبة عباد القبور لأصحابها، قال ابن لقيم رحمه الله تعالى وهو يوضح أهمية المحبة ومنزلتها في الدين: (فلو بطلت المحبة لبطلت جميع مقامات الإيمان والإحسان، ولتعطلت منازل السير إلى الله، فإنها روح كل مقام، فإذا خلا منها فإنه ميت لا روح فيه، ونسبتها إلى الأعمال كنسبة الإخلاص إليها، بل هي حقيقة الإخلاص، بل هي نفس الإسلام، فإنه الاستسلام بالذل والحب والطاعة لله فمن لا محبة له فلا إسلام له البتة، بل هي حقيقة شهادة أن لا إله إلا الله، فإن الإله هو الذي يألهه العباد حبا، وذلا، وخوفا، ورجاء، وتعظيما، وطاعة له، بمعنى مألوه، وهو الذي تألهه القلوب أي تحبه، وتذل له، وأصل التأله لتعبد، والتعبد آخر مراتب الحب، يقال: عبده الحب أي تيمه، إذا ملكه وذلّله لمحبوبه)[2]ا.هـ.

والمحبة لها أقسام لا بد من التفريق بينها:

---

(١) البقرة: ١٦٥.

(٢) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين لابن القيم: (٣/ ٢٧).

الأول: محبة الله تعالى، وهي محبة التعبد المقتضية لآثارها، وهي أصل الدين، ومنزلتها في الدين كما ذكره ابن القيم قبل قليل، وهي من العبادات التي يجب أن يخص الله تعالى، فمن صرف محبة التعبد لغير الله تعالى فقد وقع في الشرك الأكبر.

الثاني: المحبة مع الله تعالى، وهي المحبة الشركية الباطلة الكاذبة، أي أن يحب غير الله تعالى كمحبة الله تعالى، أو يحبه محبة التعبد التي لا تجوز إلا له سبحانه، وذلك كمحبة المشركين لأندادهم، كما قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ﴾[1]، فهم يحبون الله، لكنهم يحبون معه أوثانهم كما يحبونه، فصاروا مشركين بمحبتهم لغير الله تعالى كما يحبونه، قال ابن القيم رحمه الله تعالى: (الشرك في المحبة والتعظيم بأن يحب مخلوقا كما يحب الله تعالى فهذا من الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله)[2].

قلت: فمن سوى بين الله تعالى وبين غيره في المحبة فقد أشرك، ولقد ندم أهل النار بعد أن كبكبوا ﴿ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴿٩٤﴾ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ ﴿٩٥﴾ قَالُوا۟ وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ ﴿٩٦﴾ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[3]، فلأنهم سووا معبوداتهم بالله تعالى دخلوا النار خالدين فيها أبد الآباد، وهذا دليل على أن من سوى بالله غيره فيما هو من خصائصه فقد أشرك،

---

(١) البقرة: ١٦٥.

(٢) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي صـ: ١٣٢.

(٣) الشعراء: ٩٤-٩٨.

فالمحبة التعبدية من العبادات والعبادات حق صرف محض لله تعالى لا يجوز صرفها لملك مقرب، ولا لنبي مرسل، ولا لولي صالح، فضلا عن غيرهم، وقال الشيخ محمد بن عبدا لوهاب: (ومن الأمور المبينة لتفسير التوحيد، وشهادة أن لا إله إلا الله: آية البقرة في الكفار الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾(١)، ذكر أنهم يحبون أندادهم كحب الله، فدل على أنهم يحبون الله حبا عظيما، فلم يدخلوا في الإسلام، فكيف بمن أحب الند أكبر من حب الله، وكيف بمن لم يحب إلا الند وحده)(٢).

الثالث: المحبة الطبيعية، كمحبة المال والزوجة والولد ونحوها، فهذه المحبة لا يلام الإنسان عليها، لكن لا بد فيها من الوسطية، فلا يجوز الغلو فيها، فلا إفراط ولا تفريط، ولا بد أن تكون المحبة الطبيعية تابعة لما يحبه الله ورسوله ﷺ، فمن قدمها على محبة الله ورسوله فقد باء بالخسران المبين، قال تعالى: ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾(٣)، بل وتنقلب هذه المحبة إلى عداوة في الباطن، كما قال

---

(١) البقرة: ١٦٧.

(٢) التوحيد لابن عبد الوهاب صـ: ٢٥.

(٣) التوبة: ٢٤.

تعالى: ﴿إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾[٢]، وعليه فالمحبة الأولى هي المحبة التعبدية، والمحبة الثانية هي المحبة الشركية الشيطانية، والثالثة هي المحبة الطبيعية العادية، واعلم رحمك الله تعالى أن محبة الله عز وجل لها مقتضيات لا بد من ذكرها، فمنها:

أن تكون هذه المحبة هي المقدمة على كل محبة، كما ذكرنا دليله سابقا.

ومنها: طاعته جل وعلا فيما أمر به.

ومنها: الانتهاء عن ما نهى وزجر.

ومنها: التعبد له بمقتضى ما شرع.

ومنها: متابعة نبيه ﷺ، قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾[٣].

ومنها: بغض أعدائه الذين كفروا بشرعه، وجحدوا رسالة أنبيائه، والله ربنا أعلم.

ومما يتفرع عليها أيضا: الطواف، فإنه من العبادات التي أمر الله تعالى بها، فقال تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾[١]، ولكنه من العبادات الخاصة

---

(١) التغابن: ١٤.

(٢) المنافقون: ٩.

(٣) آل عمران: ٣١.

بالبيت العتيق، فلا يطاف بأي جزء من أجزاء الأرض، لا مسجدا ولا قبرا ولا غير هما، وعليه فلا يجوز التعبد بالطواف لغير الله تعالى، ولا يجوز الطواف إلا بالبيت العتيق، فمن تعبد بالطواف لغير الله تعالى فقد وقع في الشرك الأكبر، ونعني بالطواف الذي يكون شركا هو الطواف بغير الكعبة مع قصد التقرب لغير الله تعالى به، كالطواف بالقبور والمشاهد ونحوها، بقصد التقرب لأهلها بالطواف، وأما لو طاف بتلك القبور بقصد التقرب إلى الله تعالى فهذا محرم، وبدعة منكرة، وشرك أصغر، ووسيلة من وسائل الشرك الأكبر، قال أبو العباس: (وأما الرجل الذي طلب من والده الحج، فأمره أن يطوف بنفس الأب، وقال: طف ببيت ما فارقه الله طرفة عين، فهذا كفر بإجماع المسلمين، فإن الطواف بالبيت العتيق مما أمر الله به ورسوله، وأما الطواف بالأنبياء والصالحين فحرام بإجماع المسلمين، ومن اعتقد ذلك دينا فهو كافر، سواء طاف ببدنه أو بقبره)[٢].

وقال أيضا: (ليس في الأرض مكان يطاف به كما يطاف بالكعبة، ومن اعتقد أن الطواف بغيرها مشروع فهو شر ممن يعتقد جواز الصلاة لغير الكعبة،... فمن اتخذ الصخرة اليوم قبلة يصلي إليها فهو كافر مرتد يستتاب فإن تاب وإلا قتل، مع أنها كانت قبلة، لكن نسخ ذلك، فكيف

---

(١) الحج: ٢٩.

(٢) مجموع الفتاوى: (٢/ ٣٠٨).

بمن يتخذها مكانا يطاف به، كما يطاف بالكعبة، والطواف بغير الكعبة لم يشرعه الله بحال)[١].

وفي الحديث: (**إنما الطواف باليت صلاة، فإذا طفتم فأقلوا الكلام**)[٢].

وعن ابن عباس مرفوعا وموقوفا: (**الطواف باليت صلاة إلا أن الله أحل فيه المنطق فمن نطق فلا ينطق إلا بخير**)[٣].

وعن عروة قال: سألت عائشة رضي الله عنها فقلت لها: أرأيت قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾[٤] فوالله ما على أحد جناح أن لا يطوف بالصفا والمروة، قالت: بئس ما قلت يا ابن أختي إن هذه لو كانت كما أولتها عليه كانت: لا جناح عليه أن لا يتطوف بهما، ولكنها أنزلت في الأنصار، كانوا قبل أن يسلموا يهلون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها عند المشلل، فكان من أهل يتحرج أن يطوف بالصفا والمروة، فلما أسلموا سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك، قالوا: يا رسول الله إنا كنا نتحرج أن نطوف بين الصفا والمروة،

---

(١) مجموع الفتاوى: (٢٧/ ١١).

(٢) رواه أحمد: (٢٤/ ١٤٩)، رقم: (١٥٤٢٣)، و عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه: (٥/ ٤٩٥)، رقم: (٩٧٨٨) وابن أبي شيبة: (٣/ ١٣٧)، رقم: (١٢٨١١).

قال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على مسند الإمام أحمد: (حديث صحيح).

(٣) رواه عبد الرزاق الصنعاني: (٥/ ٤٩٦)، رقم: (٩٧٩١)، والدارمي: (٢/ ١١٦٥)، رقم: (١٨٨٩)، وابن الجارود في المنتقى صـ ١٢٠، رقم: (٤٦١).

قال الألباني في الإرواء: (١٢١).

(٤) البقرة: ١٥٨.

فأنزل الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ الآية، قالت عائشة رضي الله عنها: وقد سن رسول الله ﷺ الطواف بينهما، فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما)[1].

لمسلم من قول عائشة رضي الله عنها: (إنما كان ذاك أن الأنصار، كانوا يهلون في الجاهلية لصنمين على شط البحر يقال لهما: (إساف ونائلة)، ثم يجيئون فيطوفون بين الصفا والمروة، ثم يحلقون فلما جاء الإسلام كرهوا أن يطوفوا بينهما للذي كانوا يصنعون في الجاهلية، فأنزل الله عز وجل: ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ قالت: فطافوا[2].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**لا تقوم الساعة حتى تضطرب أليات نساء دوس حول ذي الخلصة، وكانت صنما يعبدها دوس في الجاهلية بتبالة**)[3]، فالطواف بالبيت العتيق من العبادات التي أمر الله بها ورسوله ﷺ، ومحلها حول البيت العتيق، فلا يجوز أن تصرف لغير

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الحج، باب وجوب الصفا والمروة...، رقم: (١٦٤٣)، ومسلم في الحج، باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصلح الحج إلا به، رقم: (١٢٧٧).

(٢) صحيح مسلم كتاب الحج، باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصلح الحج إلا به، رقم: (١٢٧٧).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الفتن، باب تغيير الزمان حتى تعبد الأوثان، رقم: (٧١١٦)، ومسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب لا تقوم الساعة حتى تعبد دوس. . رقم: (٢٩٠٦).

الله تعالى، لأنها عبادة، والعبادات حق صرف محض لله تعالى لا تصرف لملك مقرب، ولا لنبي مرسل، ولا لولي صالح، فلا يجوز الطواف بالقبور، ولا بالأشجار، ولا بالأحجار، ولا بالكهوف، والمغارات، وليس عظمة البقعة أيا كانت وأين كانت تسوغ الطواف بها، بل الطواف من خصائص البيت العتيق التي لا يشاركه فيها غيره، فكما أن الطواف من العبادات التي لا يجوز صرفها لغير الله تعالى فكذلك هو من خصائص البيت العتيق فلا يطاف بغيره.

ومما يتفرع عليه أيضا: الحلف، فإن الحلف من العبادات بالاتفاق، وهو تأكيد إثبات أمر، أو نفيه بذكر اسم من أسماء الله تعالى، أو صفة من صفاته، والقاعدة عند أهل السنة والجماعة أنه لا يجوز الحلف إلا بالله أو صفة من صفاته، وتقرر أيضا: أن المخلوق لا يجوز الحلف به مطلقا، وتقرر أيضا: أن من حلف بغير الله فقد أشرك، والعلة في ذلك أن اليمين من العبادات، والمتقرر أن من صرف العبادة لغير الله تعالى فقد وقع في الشرك، فالحلف بغير الله تعالى من الشرك، لكن يكون من الشرك الأكبر إذا حلف بالمخلوق معظما له كتعظيم الله تعالى، وأما إن لم يصاحبه التعظيم، فهو من قبيل الشرك الأصغر، وإياك أن تستسهل به، فإنه أكبر الكبائر وإنما سماه العلماء أصغر ليتميز عن قسيمه الأكبر، فالحلف من العبادات التي لا يجوز أن تعقد بغيره، فإن قلت: إننا نجد أن الله تعالى يحلف بالمخلوقات، كالشمس، والقمر، والضحى ونحوها؟

فأقول: إن الله تعالى لا يدخل تحت أحكام التكليف، وإنما التكليف من خصائص الثقلين، الإنس والجن، فلله أن يحلف بما شاء من مخلوقاته، وليس للمخلوق إلا أن يحلف بالله أو صفة من صفاته، والله تعالى: ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾[(١)]، فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ أدرك عمر بن الخطاب وهو يسير في ركب يحلف بأبيه، فقال: (**ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم ، من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت**)، قال عمر: فوالله ما حلفت بها منذ سمعت النبي ﷺ ذاكرا ولا آثرا[(٢)(٣)].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**لا تحلفوا بآبائكم، ولا بأمهاتكم، ولا بالأنداد، ولا تحلفوا إلا بالله، ولا تحلفوا إلا وأنتم صادقون**)[(٤)].

---

(١) الأنبياء: ٢٣.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب لا تحلفوا بآبائكم، رقم: (٦٦٤٧)، ومسلم، كتاب الأيمان، باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى، رقم: (١٦٤٦).

(٣) قال مصطفى البغا في تعليقه على الحديث في صحيح البخاري: (٨/ ١٣٢): (ذاكرا: قائلا لها من قبل نفسي.

آثرا: حاكيا وناقلا لها عن غيري).

(٤) رواه أبو داود، كتاب الأيمان والنذور، باب في كراهة الحلف بالآباء، رقم: (٣٢٤٨)، والنساءي، كتاب الأيمان والنذور، باب الحلف بالأمهات، رقم: (٣٧٦٩).

قال الألباني: (صحيح).

وعن بريدة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**من حلف بالأمانة فليس منا**)[١].

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (**لو أن أحدكم حلف بالمسيح لهلك ـ والمسيح خير من آبائكم ـ**) **رواه ابن شيبة**[٢]، وقال ابن حجر: (وهذا مرسل يتقوى بشواهده)[٣]، وعن عبدالرحمن بن سمرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**لا تحلفوا بالطواغي**[٤] **ولا بآبائكم**)[٥].

وعن ثابت بن الضحاك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**من حلف بملة غير الإسلام كاذبا متعمدا فهو كما قال**)[٦].

---

(١) رواه أبو داود، كتاب الأيمان والنذور، باب في كراهية الحلف بالآباء، رقم: (٣٢٥٣)، وأحمد: (٣٨/ ٨٢)، و(٢٢٩٨٠)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار: (١٣٤٢).
قال الألباني: (صحيح).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة: (٣/ ٧٨)، رقم: (١٢٢٧٨).

(٣) فتح الباري لابن حجر: (١١/ ٥٣١).

(٤) بالطواغي: الأصنام واحدها طاغية، ومنه هذه طاغية دوس أي: صنمهم ومعبودهم، سمي باسم المصدر لطغيان الكفار بعبادته، لأنه سبب طغيانهم وكفرهم، وكل ما جاوز الحد في تعظيم أو غيره فقد طغا.
انظر شرح محمد فؤاد عبد الباقي على صحيح مسلم: (٣/ ١٢٦٨).

(٥) أخرجه مسلم، كتاب الأيمان، باب من حلف باللات والعزى فليقل: لا إله إلا الله، رقم: (٦ - ١٦٤٨).

(٦) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب ما جاء في قاتل النفس، رقم: (١٣٦٣)، ومسلم في الإيمان باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه، رقم: (١١٠).

وعن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: (**من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك**)[١].

فإن قلت: فنحن نجد في حديث صحيح أن النبي ﷺ قال مرة: (**أفلح وأبيه إن صدق**)[٢]، وهذا حلف بغير الله.

فأقول: لا إشكال في ذلك، لأن هذه اللفظة شاذة غير محفوظة، لأنها من زيادة إسماعيل بن جعفر، وهو ثقة، ولكنه خالف من هو أوثق منه، فقد رواه قتيبة بن سعيد، وإسماعيل بن عبدالله، وعبدالله بن مسلمة، وعبدالرحمن بن القاسم، وعبدالله بن نافع، ومحمد بن إدريس الشافعي، ومطرف بن عبدالله، وعبدالرحمن بن مهدي، وأحمد بن أبي بكر الزهري، ومعن بن عيسى، فكل هؤلاء الأثبات الثقات رووه عن مالك عن أبي سهيل عن أبيه عن طلحة به، وكل هؤلاء الرواة الثقات لم يذكروا زيادة إسماعيل بن جعفر، فكيف بالله عليك تقاوم هذه الزيادة ما ثبت عن هؤلاء الثقات؟ فلا شك أنها زيادة شاذة أي غير محفوظة، بل إن إسماعيل

---

(١) رواه أبو داود، كتاب الأيمان والنذور، باب في كراهية الحلف بالآباء، رقم: (٣٢٥١)، والترمذي، أبواب النذور والأيمان، باب ما جاء في كراهية الحلف بغير الله، رقم: (١٥٣٥)، وأحمد: (١٠/ ٢٤٩)، رقم: (٦٠٧٢)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار: (٢/ ٢٩٩)، رقم: (٨٣٠).

قال الترمذي: (هذا حديث حسن)، وقال الألباني: (صحيح).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام، رقم: (١١).

بن جعفر نفسه روى هذا الحديث مرة بلا هذه الزيادة، وهذا يؤيد أنها شاذة، وتقرر في قواعد التحديث أن الشاذ من قسم الضعيف.

فإن قلت: دعنا من هذا، لكن كيف تقول في حديث أبي هريرة عند مسلم في صحيحه أن رجلا جاء إلى النبي ﷺ فقال: من أحق الناس بحسن صحابتي؟ قال: (**أمك**) قال: ثم من؟ قال: (**ثم أمك**)، قال ثم من؟ قال: (**ثم أمك**)، قال ثم من؟ قال: (**ثم أبوك**)، فقال رسول الله ﷺ: (**نعم وأبيك لتنبأن**) [١]، فقوله: (**وأبيك**) هذا قسم بغير الله تعالى، فما الجواب؟

فأقول: إن لفظة: (**وأبيك لتنبأن**) تدور على شريك بن عبدالله، وقد خالف فيها الثقات، كسفيان بن عيينة، وعبدالله بن المبارك، ووهيب بن خالد، ومحمد بن طلحة، وجرير بن عبدا لحميد والمفضل بن غزوان، حيث رووها بلفظ: (**والله لتنبأن**)[٢]، وقد قال ابن معين: (شريك بن عبدالله صدوق

(١) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب بر الوالدين وأنهما أحق به، رقم: (٢٥٤٦-٢٥٤٧ - ٢٥٤٨).

(٢) قال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على مسند أحمد: (١٥/ ٣٩): (حديث صحيح، وهذا إسناد حسن، شريك - وهو ابن عبد الله النخعي، وإن كان ضعيفا لسوء حفظه- متابع، وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين.

وأخرجه ابن أبي شيبة: (٨/ ٥٤١)، وعنه مسلم: (٢٥٤٨) (٣)، وابن ماجه: (٢٧٠٦)، وأخرجه البغوي: (٣٤١٦) من طريق عبد الغفار بن الحكم، كلاهما عن شريك، بهذا الإسناد.

وأخرجه الحميدي: (١١١٨)، وابن ماجه: (٣٦٥٨)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار: (١٦٧٠) و(١٦٧١)، وابن حبان: (٤٣٣) من طريق سفيان بن عيينة، والبخاري: (٥٩٧١)، ومسلم: (٢٥٤٨)، وأبو يعلى: (٦٠٨٢)، وابن حبان: (٤٣٤) من طريق جرير بن عبد

ثقة، إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه)[١]. وقال ابن حجر في التقريب: (صدوق يخطئ كثيرا)[٢]. ثم إن شريكا نفسه قد روى هذا الحديث بلفظ: (**والله لتنبأن**) كما أخرجه أحمد وابن ماجه[٣].

والخلاصة أن الحلف من العبادة فلا يجوز مطلقا أن يصرف لغيره، واعلم رحمك الله تعالى أن من حلف بغير الله تعالى فعليه أن يجبر الكسر الذي حصل في توحيده بالنطق بكلمة التوحيد، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**من حلف فقال في حلفه واللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله**)[٤]، وإن زاد التعوذ بالله من الشيطان الرجيم فهو حسن، فعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: كنا نذكر بعض الأمر،

الحميد، ومسلم: (٢٥٤٨) (٢)، وأبو يعلى: (٦٠٩٤) من طريق فضيل بن غزوان، والطحاوي في مشكل الآثار: (١٦٧٢) من طريق حبان بن علي، أربعتهم عن عمارة بن القعقاع به.

(١) انظر الجرح والتعديل: (٤/ ٣٦٥ – ٣٦٧) رقم: (١٦٠٢)، والكامل: (٤/ ١٣٢١ – ١٣٣٨)، والتهذيب: (٤/ ٣٣٣ – ٣٣٧) رقم: (٥٧٧) .

(٢) التَّقْرِيب صـ: ٢٢٤.

(٣) ابن ماجه، كتاب الوصايا، باب النهي عن الإمساك في الصلاة، رقم: (٢٧٠٦)، وأحمد: (١٥/ ٣٨)، رقم: (٩٠٨١)، وأبو يعلى الموصلي: (١٠/ ٤٧٩)، رقم: (٦٠٩٢)، والبغوي في شرح السنة: (١٣/ ٣)، رقم: (٣٤١٦).

قال حكم حسين سليم أسد في تعليقه على مسند أبي يعلى الموصلي: (١٠/ ٤٧٩): (إسناده ضعيف غير أن الحديث صحيح).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾ رقم: (٤٨٦٠)، ومسلم في الإيمان، باب من حلف باللات والعزى ... رقم: (١٦٤٧).

وأنا حديث عهد بالجاهلية، فحلفت باللت والعزى، فقال لي أصحاب رسول الله ﷺ: بئس ما قلت، ائت رسول الله ﷺ فأخبره، فإنا لا نراك إلا كفرت، فأتيته فأخبرته، فقال لي: (**قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له ثلاث مرات، وتعوذ بالله من الشيطان الرجيم ثلاث مرات، واتفل عن يسارك ثلاث مرات، ولا تعد**)[١]، وعليه فلا يجوز الحلف بغير الله تعالى البتة، لأن الحلف بغير الله من الشرك الذي يكون أكبر باعتبار، وأصغر باعتبار، ولذلك قال ابن مسعود رضي الله عنه: لأن أحلف بالله كاذبا أحب إلي من أن أحلف بغيره صادقا[٢]. قال العلماء: لأن الحلف بالله كاذبا لا تعدو أن تكون معصية، وأما الحلف بغيره فهو من الشرك وإن كنت صادقا[٣]، وإننا لنعجب من بعض الناس لا يتورع عن الحلف بالله وهو كاذب يعلم أنه كاذب، وأما إذا أراد أن يبر في يمينه، وأراد أن يبالغ في أنه صادق فإنك تراه يحلف بغير الله تعالى، فلم يعتقد جواز الحلف بغير الله فقط، بل زاد على ذلك أنه جعل الحلف بغيره من العلامات الدالة على

(١) رواه ابن ماجه، كتاب الكفارات، باب النهي عن أن يحلف بغير الله، رقم: (٢٠٩٧)، والنسائي، كتاب الأيمان والنذور، الحلف باللات والعزى، رقم: (٣٧٧٦).
قال الألباني: (ضعيف).

(٢) رواه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف: (٨/ ٤٦٩)، رقم: (١٥٩٢٩)، وابن أبي شيبة في المصنف: (٣/ ٧٩)، رقم: (١٢٢٨١)، والطبراني في المعجم الكبير: (٩/ ١٨٣)، رقم: (٨٩٠٢).

(٣) انظر فتح المجيد شرح كتاب التوحيد لعبد الرحمن بن حسن التميمي صـ: ٤١٤)، وعشرون حديثا من صحيح البخاري دراسة أسانيدها وشرح متونها لعبد المحسن صـ: ٢١١.

صدق يمينه، وأنه بار فيها، فتجد الناس يعقدون قلوبهم على صدقه لأنه حلف بالولي المعظم عندهم، ولكن إذا سمعوه يحلف بالله فإن الأمر عندهم لم يأخذ حظه من التأكيد فلا يزالون في ريبهم من أمره يترددون، وهذا ـ بلا شك ـ من الشرك الأكبر، لأنه حلف بغير الله معظما له أشد من تعظيم الله، لأنه تجرأ على الكذب في يمينه بالله تعالى ولم يتجرأ على الكذب في يمينه بشيخه المعظم عنده، وقد فسر ابن عباس رضي الله عنهما قول الله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾[1] بقوله: (الأنداد هو الشرك، أخفي من دبيب النمل على صفاة سوداء في ظلمة الليل وهي أن تقول: والله وحياتك يا فلان، وحياتي)[2]، قال ابن عبدا لبر رحمه الله تعالى: (لا يجوز الحلف بغير الله سبحانه وتعالى في شيء من الأشياء، ولا على حال من الأحوال، وهذا أمر مجمع عليه)[3].

وقال القرطبي رحمه الله تعالى: (إنما نهى النبي ﷺ عن الحلف بالآباء لما فيه من تعظيمهم بصيغ الأيمان، لأن العادة جارية بأن الحالف منا إنما يحلف بأعظم ما يعتقده، وإذا كان كذلك فلا أعظم عند المؤمن من الله تعالى، فينبغي أن لا يحلف بغيره، فإذا حلف بغير الله تعالى فقد عظم ذلك الغير بمثل ما عظم به الله تعالى، وذلك ممنوع منه)[4].

---

(١) البقرة: ٢٢.

(٢) انظر تفسير ابن أبي حاتم: (١/ ٦٢)، رقم: (٢٢٩)، وتفسير ابن كثير: (١/ ١٩٦).

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر: (١٤/ ٣٦٦).

(٤) لم أقف عليه.

وقال الشنقيطي رحمه الله تعالى: (اعلم أن اليمين لا تنعقد إلا بأسماء الله تعالى وصفاته، فلا يجوز القسم بمخلوق)[١].

وقال الشيخ سليمان بن عبدالله رحمه الله تعالى: (وأجمع العلماء على أن اليمين لا تكون إلا بالله، أو بصفاته، وأجمعوا على المنع من الحلف بغيره)[٢]. والله ربنا يتولانا وإياك لما فيه خيري الدنيا والآخرة.

ومما يتفرع عليها أيضا: الخشوع، وهو الذل لعظمة الله تعالى بحيث يستسلم لقضائه الكوني والشرعي، وهو خشوع التعبد، لأن العبادة هي ما اشتملت على كمال الذل، وكمال الحب، وكمال التعظيم، فمجموع هذه الأشياء يثمر الخشوع في قلب العبد، فلا يخشع القلب إلا بمجموع ذلك، وعليه فالخشوع من العبادات التي لا يجوز صرفها لغيره جل وعلا، قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ﴾[٣]، فقوله: ﴿لَنَا خَاشِعِينَ﴾ هذا يفيد الحصر، لأنه قدم ما حقه التأخير، وقد تقرر لنا في مناسبات متعددة أن تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر، أي أنهم كانوا يخصوننا بالخشوع، ولا يصرفونه لغيرنا، وهذا دليل على الخشوع عبادة، لأن الله تعالى امتدح المتصفين به، ولا يمدح إلا ما يحبه ويرضاه من الأقوال والأعمال، وقد عرفنا سابقا أن العبادة اسم جامع لما

---

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن لمحمد الأمين الشنقيطي: (١/ ٤٢٣).

(٢) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد الذى هو حق الله على العبيد لسليمان صـ: ٥١١.

(٣) الأنبياء: ٩٠.

يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾[١]، وقال تعالى في سياق الأوصاف التي يمدح بها المؤمنين والمؤمنات: ﴿وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ﴾[٣]، فالخشوع من التعبدات القلبية التي لها آثارها على الجوارح، فلا يجوز صرفها لغير الله تعالى لأن العبادة حق الله المحض الصرف الذي لا حق لأحد فيه، لا من ملك، ولا من نبي مرسل، ولا غير ذلك، فالخشوع الذي يعلو عباد الأصنام عند زيارتها وما يحصل على المريد في حضور شيخه الصوفي ونحو ذلك كله من صور الشرك بالله تعالى، فإنهم يخشعون خشوعا لا يحصل عشره في الوقوف بين يدي الله تعالى في الصلاة، فإياك أن يتحرك قلبك في صرف ذلك لغير الله تعالى.

ومن الفروع أيضا: الرغبة، ويقال فيها ما قلناه في الرجاء لأنها منه، والله أعلم.

ومنها أيضا: النذر، وهو من العبادات بالاتفاق، وذلك لأن الله تعالى قد أمر بالوفاء به، ولا يأمر إلا بما يحبه ويرضاه، وقد امتدح الله تعالى الموفين به، والمدح على الشيء دليل على أن هذا الشيء من العبادات، قال تعالى:

---

(١) الحديد: ١٦.

(٢) الأحزاب: ٣٥.

(٣) المؤمنون: ١-٢.

﴿ يُوفُونَ بِٱلنَّذۡرِ وَيَخَافُونَ يَوۡمٗا كَانَ شَرُّهُۥ مُسۡتَطِيرٗا ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَنفَقۡتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوۡ نَذَرۡتُم مِّن نَّذۡرٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُهُۥۗ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٍ ﴾[٢] وقال النبي ﷺ: **(ومن نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه)**[٣] وعليه فالنذر من العبادات التي لا يجوز صرفها لغير الله تعالى، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **(رأيت عمرو بن عامر الخزاعي يجر قصبه في النار، وكان أول من سيب السوائب)**[٤]، أي الإبل المنذورة للآلهة فلا يتعرض لها أحد، وعن كردم بن سفيان رضي الله عنه، أنه سأل رسول الله ﷺ عن نذر نذر في الجاهلية، فقال له النبي ﷺ: **(ألوثن أو لنصب)**؟ قال: لا ولكن لله تبارك وتعالى، قال: **(فأوف لله تعالى ما جعلت له)**[٥].

---

(١) الإنسان: ٧.

(٢) البقرة: ٢٧٠.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب النذر في الطاعة، رقم: (٦٦٩٦).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٖ وَلَا سَآئِبَةٖ وَلَا وَصِيلَةٖ وَلَا حَامٖ﴾ رقم: (٤٦٢٣)، ومسلم في الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب النار يدخلها الجبارون. . رقم: (٢٨٥٦).

(٥) رواه أحمد: (٢٤/ ١٩٥)، رقم: (١٥٤٥٦)، وأخرجه بنحوه ابن ماجه: (٢١٣١)، والطبراني في الكبير: ٢٥/ (٧٤) من طريق ابن أبي شيبة، عن مروان بن معاوية الفزاري، عن عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي، عن ميمونة بنت كردم اليسارية أن أباها لقي النبي ﷺ وهي رديفة له، فقال: إني نذرت أن أنحر ببوانة. فقال رسول الله ﷺ: **(هل بها وثن)**؟ قال: لا، قال: **(أوف بنذرك)**. وأصل الحديث في الصحيحين وغيرهما من حديث عمر بن

وعن ثابت بن الضحاك رضي الله عنه قال: نذر رجل أن ينحر إبلا ببوانة، فسأل النبي ﷺ عن ذلك فقال له: (**هل كان فيها وثن يعبد**)؟ قالوا: لا، قال: (**هل كان فيها عيد من أعيادهم**)؟ قالوا: لا، قال للرجل: (**فأوف بنذرك، فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملكه ابن آدم**)(١).

وعن عمران بن حصين رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (**النذر نذران، فما كان من نذر في طاعة الله فذلك لله وفيه الوفاء، وما كان من نذر في معصية الله تعالى فذلك للشيطان، ولا وفاء فيه، ويكفره ما يكفر اليمين**)(٢).

قال شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله تعالى: (وأما ما نذره لغير الله تعالى كالنذر للأصنام والشمس والقمر ونحو ذلك، فهو بمنزلة أن يحلف بغير الله تعالى من المخلوقات، والحالف بالمخلوقات لا وفاء عليه ولا كفارة،

الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه قال: يا رسول الله، نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد؟ قال: (**وف بنذرك**).

انظر مسند أحمد بتحقيق شعيب الأرنؤوط: (٢٤/ ١٩٥).

(١) رواه أبو داود، كتاب الأيمان والنذور، باب ما يؤمر به من الوفاء بالنذر، رقم: (٣٣١٣)، والطبراني في المعجم الكبير: (٢/ ٧٥)، رقم: (١٣٤١)، والبيهقي في السنن الصغير: (٤/ ١٢٠)، رقم: (٣٢٢٣).

قال الألباني: (صحيح).

(٢) رواه النسائي، كتاب الأيمان والنذور، كفارة اليمين، رقم: (٣٨٤٥)، وعبد الرزاق الصنعاني: (٨/ ٤٦٢)، رقم: (١٥٩١٣)، وابن أبي شيبة: (٣/ ٦٦)، رقم: (١٢١٥٠).

قال الألباني: (صحيح).

وكذلك الناذر للمخلوق ليس عليه وفاء ولا كفارة، فإن كليهما شرك، والشرك ليس له حرمة)[(١)].

قال الفقهاء (خمسة لغير الله شرك: الركوع والسجود والنذر والذبح واليمين) [(٢)].

وقال الشيخ سليمان بن عبدالله رحمه الله تعالى: (فإن نذر لمخلوق تقربا إليه ليشفع له عند الله تعالى، ويكشف ضرره فقد أشرك في عبادة الله تعالى غيره ضرورة، كما أن من صلى لله وصلى لغيره فقد أشرك كذلك هذا)[(٣)].

قال قاسم بن قطلوبغا وتبعه كثير من الحنفية على قوله هذا ونقلوه عنه نقل المقر بما فيه، قال: (وأما النذر الذي ينذره أكثر العوام على ما هو مشاهد، كأن يكون لإنسان غائب، أو مريض أو له حاجة ضرورية فيأتي بعض قبور الصلحاء فيجعل ستره على رأسه، فيقول: يا سيدي فلان إن رد غائبي أو عوفي مريضي أو قضيت حاجتي فلك من الذهب كذا ومن الفضة كذا، ومن الطعام كذا، ومن الماء كذا، ومن الشمع كذا، ومن الزيت كذا، فهذا النذر باطل لوجوه: منها: أنه نذر لمخلوق، والنذر للمخلوق لا يجوز، لأنه عبادة والعبادة لا تكون للمخلوق، ومنها: أن المنذور له ميت، والميت لا يملك، ومنها: أنه إن ظن أن الميت يتصرف في الأمور دون الله تعالى واعتقاد

---

(١) مجموع الفتاوى: (١١/ ٥٠٤).

(٢) انظر تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد لسليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب صـ: ١٦٩، حاشية كتاب التوحيد لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم القحطاني الحنبلي النجدي صـ: ١٠٧.

(٣) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد صـ: ١٦٥.

ذلك كفر)[١]، وزاد على ذلك علاء الدين الحصكفي: (وقد ابتلي الناس بذلك ولا سيما في هذه الأعصار)[٢]، وزاد ابن عابدين الحنفي: (ولا سيما في مولد البدوي)[٣]، ولعل هذه الفروع كافية في فهم هذه القاعدة الطيبة، والله يتولانا وإياك، وهو أعلم وأعلى.

القاعدة الخامسة

(كل من اعتقد سببًا لم يدل عليه شرع ولا قدر فهو شرك أصغر، وإن اعتقده الفاعل بذاته فهو شرك أكبر)

اعلم رحمك الله تعالى أن الناس في الأسباب انقسموا إلى فرق:

ففرقة قالت: ليس لها تأثير البتة، وهذا القول فيه مكابرة للمعقولات.

وفرقة قالت: أنها هي الفاعلة بذاتها، وهؤلاء هم المشركون، فهذا القول كفر وشرك - العياذ بالله تعالى-.

وفرقة قالت: إنها مؤثرة لكن لا بذاتها وإنما يجعل الله لها تأثيرا، وهذا هو الصواب وهو قول أهل السنة والجماعة، فإنكار الأسباب بالكلية قدح في الشرع، والاعتماد عليها بالكلية شرك أكبر، والأخذ بها مع التوكل على

(١) كلام ابن قطلوبغا في شرحه لدرر البحار ولم أقف على الكتاب، والكلام معزو له في كتاب التوحيد وقرة عيون الموحدين في تحقيق دعوة الأنبياء والمرسلين صـ: ٧٨، وتيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد صـ: ١٦٨.

(٢) انظر جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية: (١/ ٤٤٩).

(٣) انظر جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية: (١/ ٤٤٩).

الله هو دين الإسلام، ولذلك قال النبي ﷺ: (**اعقلها وتوكل**)[١]. فقوله: (**اعقلها**) أخذ بأسباب حفظ الدابة، وقوله: (**وتوكل**) اعتراف بأن السبب وحده ليس هو الكفيل بالحفظ إلا إذا شاء الله تعالى.

واعلم أن الأخذ بالأسباب بمسبباتها، فربط المطر بوجود السحاب، وربط إنجاب الولد بالزواج، وربط دخول الجنة بالعمل الصالح، فالمسبب في شريعتنا لا يقع إلا إذا وقع سببه، لكن قد يقع السبب ويختلف عنه سببه لحكمة يعلمها الله تعالى، فقد يوجد السحاب ولا يوجد المطر، لكن لا يوجد مطر إلا بسحاب، وقد يوجد الزواج ولا يوجد الولد، لكن لا يوجد ولد إلا بجماع، وقد يتحقق العمل الصالح لكن يتخلف عنه دخول الجنة، لكن لا يدخل الجنة إلا مـن عمل صالحًا، ولذلك قال الله تعالى بعد ما ذكر ما في الجنة، وأنه أعدها لعباده المؤمنين قال: ﴿ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾[٢] والباء هنا باء السبب، أي بسبب أعمالهم، لكن ليست باء العوض، أي لأنهم عملوا صالحًا دخلوا الجنة، كقولك: اشتريت كذا بكذا، فإن أحدًا لن يدخل الجنة بعمله حتى رسول الله ﷺ ولذلك قال عليه الصلاة والسلام: (**لن يدخل أحدٌ منكم الجنة بعمله**). قالوا: ولا أنت يا رسول الله، قال:

---

(١) رواه الترمذي، رقم: (٢٥١٩) في صفة القيامة، باب رقم: (٦١) ، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني: (٢/ ٢١٥)، رقم: (٩٧٠)، والحاكم في المستدرك: (٣/ ٦٢٣)، والقضاعي في مسند الشهاب: (٦٣٣).

قال الترمذي: (وهذا حديث غريب من حديث أنس لا نعرفه إلا من هذا الوجه)، وقال الألباني: (حسن).

(٢) الواقعة: ٢٤.

(**ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته**)[١]، فالباء في قوله: (**بعمله**) هي باء العوض والمقابلة، والباء في قوله تعالى: ﴿بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ هي باء السبب، فالأعمال سبب من أسباب دخول الجنة، لكن ليست الجنة عوضًا لازمًا للأعمال، قال ذلك أبو العباس بن تيميه[٢].

إذا علمت هذا فاعلم أن الأسباب نوعان باعتبار معرفتنا بمسبباته، أي عرفنا أن هذا سبب لهذا عن طريقين عن طريق الشرع وعن طريق القدر، فالشرع يخبرنا أن هذا الشيء سبب لهذا الشيء،ومترتب عليه، كقوله تعالى: ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ فأخبرنا أن الأعمال الصالحة سبب من أسباب دخول الجنة والآيات كثيرة، وكذلك القدر أي عرفنا قدرًا أن هذا الشيء سبب لهذا الشيء، كعلاج الحرارة دلت التجربة على أنه سبب لانخفاضها، وعلاج الإسهال دل على أنه سبب لإمساك البطن، والبروز للحرارة دل على أنه سبب للإصابة بالحمى وهكذا، فمن ادعى أن هذا الشيء سبب لهذا الشيء فنحن نطالبه بالدليل الذي دله على هذه السببية، إذا علم هذا فليعلم أن كل من تعلق سببًا لم يدل عليه دليل شرعي، أي لم يدل على سببيته شرع من كتاب وسنة، ولم يدل عليه قدر كالتجربة مثلاً فلا يخلو من حالين:

إما أن يعتقد أن هذا السبب هو الفاعل للمسبب بذاته، فإذا اعتقد ذلك فهذا هو الشرك الأكبر.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الرقائق، باب القصد والمداومة على العمل، رقم: (٦٤٦٣)، ومسلم في صفات المنافقين وأحكامهم، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله، رقم: (٢٨١٦).

(٢) مجموع الفتاوى: (٨/ ٧٠).

وإما أن يعتقد أن الفاعل هو الله تعالى لا السبب، وهذا سبب فقط، فهذا شرك أصغر، لأن الأصل أن الله هو الذي يربط الأسباب بالمسببات، فالأسباب الشرعية خاصة توقيفية على الدليل، فإذا اعتقد الإنسان أن هذا الشيء سبب ولا دليل عليه فيكون قد نصب نفسه مشرعًا وتكلم فيما لا يعنيه وهو حرام لا يجوز، ولأن الأسباب قد يكون ارتباطها بمسبباتها ارتباطًا غيبيًا لا يدرك، فكيف يقال إن هذا الشيء سبب لهذا الشيء وهو غير محسوس ففيه نوع من ادعاء علم الغيب، ولأن هذا أي اتخاذ الأسباب بلا دليل وسيلة للشرك الأكبر، والقاعدة تقول: أن كل ما كان وسيلة للشرك الأكبر فهو شرك أصغر، والوسائل لها أحكام المقاصد، إذا عرفت هذا وفهمته فهمًا جليًا فهاك فروعًا على هذه القاعدة العظيمة حتى تتضح، منها:

التمائم، وهي حرام وشرك، دل على تحريمها السنة والإجماع، وهي حرام حتى وإن كانت من القرآن على الصحيح لأوجه ثلاثة مذكورة في غير هذا الموضع، والمراد أن بعض الناس يتخذ التمائم ويقصد بها دفع الشر وجلب الخير، فأناس يتخذونها لدفع العين، وبعضهم للحماية من الجن، وبعضهم للوقاية من السحر، فهم اتخذوها واعتقدوا فيها هذا الاعتقاد، فهم لا يخلون من حالين:

إما أن يعتقدوا أنها هي الفاعلة بذاتها، أي هي التي تدفع الشر وتجلب الخير بذاتها، فهذا شرك أكبر مخرج عن الملة بالكلية، - والعياذ بالله تعالى- فهو شرك في الربوبية.

وإن اعتقدوا أن الله هو الدافع للشر، الجالب للخير، لكن هذه التمائم سبب من الأسباب الدافعة للشر، الجالبة للخير، فهذا شرك أصغر؛ لأن الشرع لم يدل على أن من أسباب دفع الشر تعليق التمائم، بل حتى ولا القدر، فنحن نرى أناسًا قد علقوها ومع ذلك تصيبهم المصائب الكثيرة، فالتمائم لم يدل عليها شرع ولا قدر، فما بالك إذا كان الشرع قد دل على تحريمها، وأنها شرك، فمع هذا لا يجوز اتخاذها.

ومنها: الرقى دل الدليل الشرعي على أنها سبب من أسباب دفع الشر، قال النبيﷺ: **(لا بأس بالرقى ما لم تكن شركًا)**[1]، وقال تعالى: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾[2]، فمن اعتقد أنها هي الفاعلة بذاتها فهذا شرك أكبر، مخرج عن الملة، وهو شرك في الربوبية، لكن من اعتقد أنها سبب من الأسباب، وأن الله هو الذي يُقَدر ويحكم فهذا لا بأس به، بل هو الواجب، لأن الدليل دل على سببيتها لدفع الأمراض، ومن اعتقد أنها ليست سببًا أصلاً فهذا ضال مخالف للأدلة.

ومنها: الدعاء عند القبر معتقداً أن الدعاء قريباً منه من أسباب إجابة الدعاء، وهذا طامة كبيرة جداً، وأعني أن يدعو الله لنفسه، أما إذا دعا صاحب القبر من دون الله فهذا لا يختلف أهل العلم في أنه وقع في الشرك

---

(١) رواه أبو داود، كتاب الطب، باب ما جاء في الرقى، رقم: (٣٨٨٦)، والبزار في مسنده: (٧/ ١٧٨)، رقم: (٢٧٤٤)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين: (٤/ ٢٣٦)، رقم: (٧٤٨٥)، وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه).

(٢) الإسراء: ٨٢.

الأكبر، ولكن الكلام هنا على من قصد القبر ليدعو الله لنفسه ويظن أن الدعاء عند القبر من أسباب الإجابة، وهذا ظن خاطئ باتفاق العلماء، فإننا لا نعلم عن أحد من العلماء، أنه قال إن الدعاء عند القبر أفضل منه في المساجد، فهذه السببية لا أساس لها ولا أصل لها من الصحة، بل هي وسيلة من وسائل الشرك، لأن صاحبها يعتقد سبباً ما ليس بسبب شرعاً ولاقدراً، والأصل في إثبات الأسباب الشرعية التوقيف على الأدلة، وليس إثبات الأسباب مرده الهوى وموروثات الآباء والأجداد وما كان عليه الأسلاف، ولا مرده العادات والتقاليد والمذاهب، بل لا يؤخذ السبب إلا من الأدلة، فما أثبتته الأدلة وجعلته سبباً فهو السبب، وما لا فلا وألف لا، فأين بالله عليك الدليل الدال على أن الدعاء عند القبر من أسباب الإجابة؟ فوالله إنا لا نعلم دليلاً في الدنيا يدل على ذلك، بل الأدلة متوافرة على المنع منه، فإن هذا أمر محدث، وفي الحديث: (**وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة**)[1]. وهو أمر لم يفعله النبي ﷺ ولافعله أحد من أصحابه ولا أحد من التابعين ولا أحد من سلف الأمة وأئمتها، مع أنه كانت تنزل عليهم المصائب، وتحل بهم الفتن والدواهي من الحروب، والفقر، والاختلاف، والقحط، والأمراض ونحو ذلك، ومع ذلك فلم يكن أحد منهم يأتي لقبر النبي ﷺ أو لقبر أحد من أصحابه الذين ماتوا فيدعو عنده هذا مالم يحصل أبداً، ومن نقل عن أحدٍ أنه كان يفعل ذلك أو يقر عليه من فعله فقد كذب وافترى إثماً كبيراً، وفي صحيح البخاري من

(١) أخرجه مسلم رقم: (٨٦٧) في الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة.

حديث أنس: (أنهم كانوا إذا قحطوا في المدينة استسقى عمر بالعباس فيقول: اللهم إنا كنا نتوسل بنبيك فتسقينا وإنا نتوسل إليك بعم نبينا ياعباس قم فادعه، فيقوم فيدعو فيسقون)[١]. فالدعاء للنفس عند القبر من البدع المذمومة، والقبائح المنكرة، ومن الوسائل الشركية، ولا شك فحيث لم يأت على سببية دليل من الكتاب والسنة فإن الأصل عدم سببيته، لأن الأصل في الأسباب الشرعية التوقيف على الأدلة الشرعية والله أعلم.

ومنها: تعليق استحباب فعل عبادة شرعية بسبب معين، سواء كان زمانياً أو مكانياً، ذلك لا يثبت إلا بدليل، كاعتقاد سببية ابتداء النكاح لاستحباب قراءة الفاتحة، فإنه بدعة لأنه لم يثبت بذلك دليل فالأصل عدم سببيته، وكاعتقاد سببية حلول شهر رجب لصيامه أو لقيام بعض لياليه ونحو ذلك فإن ذلك كله بدعة لأن الأصل في الأسباب الشرعية التوقيف، وكاعتقاد سببية مرور ذكر الميت لاستحباب قراءة الفاتحة على روحه فإنه بدعة ولا شك، لعدم ورود الدليل والأسباب مبناها على التوقيف، وكاعتقاد سببية حلول اليوم الثاني عشر من شهر ربيع الأول لاستحباب الاحتفال بالمولد النبوي، فإنه من البدع لأنه لم يثبت أن حلول هذااليوم سبب للاحتفال، ولا اعتداد بفعل الأكثر، فإن الحق لا يعرف بالكثرة، وإنما الحق يعرف

---

(١) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب ذكر العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه، رقم: (٣٧١٠)، ولفظه: (... عن أنس رضي الله عنه، أن عمر بن الخطاب، كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال: (اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا ﷺ فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا) قال: فيسقون).

بموافقة الأدلة الصحيحة الصريحة، وكاعتقاد جواز صرف شيء من التعبدات للولي بسبب ظهور الكرامة على يديه، فإن هذا شرك أكبر، ولم يأت دليل يثبت أن ظهور الكرامة على يد الولي من الأسباب الموجبة لصرف شيء من التعبدات له، والأسباب الشرعية مبناها على التوقيف، فضلاً عن الأدلة الكثيرة والتي تدل على أن العبادة حق صرف لله تعالى لا يجوز صرفها لملك مقرب، ولا لنبي مرسل، ولا لولي صالح، فضلاً عن صرف شيء منها لحجرٍ، أو شجرٍ ونحوذلك، وبالجملة فكل البدع القولية والعملية والتي يعلقها أصحابها بحل ولأسباب معينة، تدخل تحت هذه القاعدة، فيقال لهم: إنكم تربطون هذه العبادة الشرعية بسبب، والأصل أن الأسباب الشرعية مفتقرة في ثبوتها للأدلة الشرعية الصحيحة الصريحة، فأين الدليل على إثبات هذه السببية؟ وحيث لا دليل عليها - أي على هذه السببية- فالأصل عدمها لأن القاعدة المتقررة عند أهل السنة قاطبة: أن الأصل في الأسباب الشرعية التوقيف على الدليل الشرعي الصحيح الصريح. والله أعلم.

ومنها: الاعتقاد في النذر، فإن بعض الناس - هداه الله تعالى- يظن أنه بالنذر يحصل له المطلوب ويندفع عنه المكروه المرهوب، فهو يظن أن النذر من الأسباب التي يستجلب بها الخير، ويستدفع بها الشر، وهذا دليل الجهل بالكتاب والسنة، فإن هذه السببية لم يأت دليل على إثباتها، أي لم يرد دليل من الكتاب ولا من السنة يفيد أن النذر من جملة الأسباب التي ينال بها الخير، ويدفع به الضر، فحيث لا دليل يثبت هذه السببية فالأصل عدمها،

لأن الأصل في الأسباب الشرعية التوقيف على الدليل، فلا يجوز لك البتة أن تعتقد أن النذر سبب للشفاء ولا أن النذر سبب للنجاح ولا لقدوم الغائب ونحو ذلك، بل إنه قد ورد الدليل الشرعي الصحيح الصريح بنفي كون النذر من أسباب تحصيل الخير، وذلك فيما رواه الشيخان من حديث ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن النذر وقال: (**إنه لا يرد شيئا وإنما يستخرج به من البخيل**)[(١)]، وهذا اعتقاد فاشٍ في كثير من الناس يجب على طلبة العلم تصحيحه فإن قيل لك: ولماذا لا يجوز اعتقاد سببية النذر لجلب الخير؟

فقل: للدليل الأثري والنظري، فأما الأثري فللحديث السابق آنفاً، وأما النظري فلأن ربط الشيء بالشيء على وجه السببية مفتقر إلى دليل من الشارع، وحيث لا دليل فالأصل المنع لأن الأصل في الأسباب الشرعية التوقيف على إثبات الشارع وهذا واضح. والله أعلم.

ومنها: وضع القرآن في السيارة لدفع الضرر عنها إن اعتقد أن القرآن هو الذي يدفع بذاته، فهذا شرك أكبر مخرج عن الملة، وإن اعتقده سببًا من الأسباب والله تعالى هـو الذي يدفع الشر فهذا شرك أصغر؛ لأنه اعتقد سببًا ما ليس بسبب، فإن الشرع لم يدل على أن القرآن كأوراقٍ وحبرٍ وكتابةٍ وجلدةٍ سبب لدفع الضر عن المكان الذي هو فيه.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب القدر، باب إلقاء النذر العبد إلى القدر، رقم: (٦٦٠٨)، ومسلم في النذر، باب النهي عن النذر وأنه لا يرد شيئا، رقم: (١٦٣٩).

ومنها: الاعتقاد في الأنواء: وهو أن بعض الناس إذا نزل المطر فإنه ينسب هذا الخير النازل إلى نوء كذا وكذا، وهذه النسبة لا تخلو من ثلاث حالات: إن كان يعتقد أن النوء الفلاني هو الموجد والمحدث لهذا المطر فهذاشرك أكبر والعياذ بالله تعالى.

وإن كان يعتقد أن الله تعالى هو وحده المقدر الموجد والمحدث لهذا المطر ولكن النوء الفلاني سبب من أسباب هذا الخير، فهذاشرك أصغر، لأنه اعتقد سبباً ما ليس بسبب شرعاً ولاقدراً، ولأنه وسيلة للشرك الأكبر، فلا يجوز اعتقاد سببية ظهور النوء الفلاني في حصول هذا الخير، لأن الأصل في الأسباب التوقيف على الدليل، وأين الدليل الدال على هذه السببية؟ فإننا لا نعلم دليلاً يدل على ذلك، بل قد ورد الدليل المانع من ذلك كما في الصحيحين من حديث زيد بن خالد الجهني - رضي الله عنه - قال: صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديبية على إثر سماءٍ كانت من الليل فلما سلم، أقبل علينا بوجهه وقال: (**هل تدرون ماذا قال ربكم**)؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: (**أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، فأما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي، كافر بالكوكب، وأما من قال مطرنا بنوء كذا وكذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب**)[1]، والكفر هنا يتنوع باختلاف الاعتقاد في هذه النسبة، فإن كانت نسبة إيجاد وإحداث فشرك أكبر، وإن كانت نسبة سبب فشرك أصغر، وذلك لأن الأصل في

(١) أخرجه البخاري في صفة الصلاة، باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم، برقم: (٨٤٦)، ومسلم رقم: (٧١) في الإيمان، باب بيان كفر من قال: مطرنا بالنوء.

الأسباب التوقيف، فما لم يدل الشرع على سببيته، فإنه ليس بسبب وإن اعتقده بعض الناس سبباً، فإن السبب الشرعي إنما يستفاد من الشارع.

وأما الحالة الثالثة: فهي نسبة توقيت، فهي جائزة لا بأس بها إلا إذا كانت موهمة فتترك سداً للذريعة والله أعلم.

ومنها: المعالجة التي ستتم عند الساحر، كثير منها يكون فيه اختراع علاجات لم يثبت الدليل الشرعي، ولا الدليل القدري أنها نافعة، فضلا عن أن كثيرا من هذه الأدوية التي يصنعها هي أصلا في ذاتها لا تجوز شرعا لما اشتملت عليه من الضرر الديني والبدني، فهي في حقيقتها اختراع أسباب لم يأت بها الشرع، ولاتثبتها التجربة، بل الشرع جاء بإبطالها، وندب إلى محاربتها لما فيها من الضرر العظيم، والمفاسد الكبيرة، والعوائد الخطيرة على الفرد والمجتمع في أبدانهم وأديانهم، فهي من اتخاذ الأسباب بلا دليل شرعي، ولا قدر مرعي، فهي من الشرك الأصغر إلا في حق من اعتقد أنها الفاعلة بذاتها فتكون في حقه من الشرك الأكبر، فالواجب سدها ومحاربتها، وهذا لايتأتى مع القول بتجويز الذهاب إلى السحرة والكهان، بل لا يتأتى إلا مع القول بتحريم حل السحر بالسحر.

ومنها: الحق أن الطواف بالقبور من المحرمات العظيمة، وهو شرك أكبر إن كان قصد الزائر الانتفاع بالميت في جلب محبوب، أو دفع مكروب، أولتعظيمه، أو لرجاء البركة منه، وأما إن كان أصل الطواف لله تعالى بلا شيء من هذه المقاصد فهو شرك أصغر، لأنه وسيلة للشرك الأكبر، ولأنه

اعتقد سببا ما ليس بسبب لاقدرا ولاشرعا، ولعلك فهمت هذه القاعدة الطيبة، والله أعلم.

القاعدة السادسة:

(الأسباب مؤثرة لا بذاتها)

أقول: انقسم الناس في مسألة تأثير الأسباب إلى ثلاثة أقسام على وجه الإجمال، الفرقة الأولى:

معطلة الأسباب، وهم الذين قالوا إن الأسباب لا تأثير لها البتة، فالأسباب وإن حصل عند حدوثها أثر، إلا أنها لا دخل لها فيه أبداً، وإنما هذا الأثر حصل عندها لا بها، فإذا رمى أحد زجاجة بحجر فانكسرت فإن هذا الانكسار لا علاقة بينه وبين إصابة الحجر مطلقاً، بل الله تعالى أوجد الانكسار عند ارتطام الحصاة بالزجاج قدراً، بحيث أنه حتى لو قدرنا عدم حصول هذه الرمية لوجد الانكسار، وهذا هوس في العقل، وقدح في الشرع، ومناقضة للمنقولات، وللقضايا الحسيات، وللمعقولات المتقررات، ولو عرض على بهيمة لما قبلته، وحق الواحد من هؤلاء أن يركل في بطنه وظهره عدة ركلات قوية صباحاً ومساءً فإذا تألم قيل له: إن الألم حصل عند الركلة لا بها، وما أشد فرح القاتل بهذا المذهب، فإنه سيقول: إن موت الجني عليه حصل عند رمية الرصاصة لا بها، وبالجملة فهذا المذهب مرفوض تماماً، وفي مقابلهم طائفة ثانية يقال لهم: مشركة الأسباب، وهم الذين غلوا في إثبات السبب حتى جعلوه هو المؤثر بذاته، أي أن الله تعالى لا شأن له في خلق الأثر ولا تقديره، وإنما السبب ذاته هو

الذي أوجد هذا الأثر بنفسه، وهذا شرك في الربوبية، لأنهم يعتقدون خالقاً مدبراً ومؤثراً ومتصرفاً في هذا الكون غير الله تعالى، فالفرقة الأولى فرطت في الربط بين السبب وأثره فقالت: لا رابطة بينهما مطلقاً، أي ليس بينهما مطلق الرابطة، والفرقة الثانية غلت وتجاوزت الحد في إثبات تأثير الأسباب حتى جعلوه هو المؤثر بذاته، فجعلوا له التأثير المطلق، وكلاهما على طرفي نقيض، وكلا طرفي قصد الأمور ذميم، والحق هو الوسط ولم يفز به إلا أهل الوسطية، الخيار العدول، أهل السنة والجماعة رفع الله نزلهم في الفردوس الأعلى، وأعلى الله منارهم، وسدد خطاهم، وغفر لأمواتهم، وثبت أحياءهم، وجمعنا بهم في الجنة، فإنهم توسطوا كعادتهم بين الفرقتين، فقالوا: لا نعطي السبب التأثير المطلق ولا نسلبه مطلق التأثير، بل هو مؤثر بجعل الله له مؤثراً، أي أن التأثير الذي اكتسبه هذا السبب ليس ذاتياً، بل بجعل الله له مؤثراً، فالرابط بين الأسباب وآثارها هو الله جل وعلا، فإذا شاء الله بحكمته وعلمه وعدله ورحمته أن يمضي أثر السبب أمضاه، وإذا شاء أن لا يمضيه ما أمضاه، لأنه سبحانه بيده الأمر كله أوله وآخره، وسره وعلانيته، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، لا راد لقضائه، ولا معقب لحكمه، ولا غالب لأمره جل وعلا، فالسبب عند أهل السنة مؤثر، ولكن لا بذاته، وإنما بتقدير الله تعالى، وهم في هذا المذهب وسط بين هاتين الفرقتين، وبيان ذلك أن قول أهل السنة: (السبب مؤثر) فيه رد على معطلة الأسباب الذين نفوا تأثير السبب، وقولهم رحمهم الله تعالى: (ولكن

لا بذاته وإنما بجعل الله مؤثراً) رد على مشركة الأسباب، فلم يعطلوا السبب عن أثره، ولم يعطوه التأثير المطلق الذاتي. والله أعلم.

القاعدة السابعة:

(الالتفات إلى الأسباب مطلقًا شرك في الشرع، وعدم الالتفات لها مطلقًا قدح في الشرع، والأخذ بها مع كمال التوكل على الله هو حقيقة الشرع)

أقول: لقد اشتملت هذه القاعدة على ثلاث فقرات:

الفقرة الأولى: وهو شأن مشركة الأسباب الذين لا ينظرون إلا إلى السبب؛ وذلك لاعتقادهم أنه هو المؤثر بذاته، وقد علمت أن هذا الاعتقاد شرك في توحيد الربوبية لاعتقاد أن ثمة خالقًا ومتصرفًا في هذه الكون غير الله تعالى، فهذه نظرة متطرفة جائرة قد تعلقت قلوب أصحابها بالمخلوق العاجز الضعيف، وانصرفت عن التعلق بالخالق القوي القادر من كل وجه، فخابوا الخيبة المطلقة، وخسروا الخسران المبين، نعوذ بالله منهم ومن حالهم.

الفقرة الثانية: وهو شأن معطلة الأسباب الذين صرفوا نظرهم الصرف المطلق عن تحصيل الأسباب اعتمادًا على القدر، فتركوا العمل والسعي اتكالاً على ما كتب وسبق به القلم؛ وذلك لأنهم ظنوا أنه لا تأثير للأسباب في المسببات أبدًا، فحيث لا تأثير لها فلماذا يتعبون أنفسهم في تحصيلها، وهذا الاعتقاد قدح في الشرع؛ لأن الشرع قد رتب الآثار على أسبابها وربط الكون بعضه ببعض، وأمرنا بتحصيل الأسباب الشرعية والقدرية، فأمرنا بالعمل الصالح لأنه سبب لدخول الجنة، وأمرنا بالجهاد

حتى لا تكون فتنة، وقال لنا: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴾[1]، وغير ذلك من الآيات الدالة على ذلك، فيأتي هؤلاء الأغبياء الحمقى ويقولون: إنه لا تأثير للأسباب، فأي قدح في الشرع أعظم من ذلك، وأي تعطيل للأدلة التي تثبت الأسباب أعظم من ذلك، فهاتان الفرقتان الضالتان قد تاهتا في باب الأسباب، ففرقة زلت بها القدم في مهاوي الشرك، وفرقة زلت بها القدم في القدح في الشرع، وعصم الله أهل السنة والجماعة - رفع الله نزلهم في الفردوس الأعلى- فتوسطوا بين المذهبين فقالوا: نأخذ بالأسباب، ونتوكل أولاً وآخرًا على الله تعالى، وهو **الفقرة الثالثة**: فجمعوا بين الأمرين فسعوا في تحصيل الأسباب مع اعتماد قلوبهم الاعتماد المطلق على ربهم جل وعلا، فلا هم اعتمدوا على الأسباب الاعتماد المطلق كما فعل مشركة الأسباب ولا هم عطلوا الأسباب وتركوا تحصيلها الترك المطلق كما فعل معطلة الأسباب، بل أخذوا بالأسباب وسعوا في تحصيلها وتوكلوا على الله حق التوكل، وهذا هو الصراط المستقيم، والنهج القويم، بل ما صدق في دعوى التوكل من ترك تحصيل الأسباب فإنه لو كان صادقًا لأخذ بها، فالأخذ بالأسباب من تمام التوكل على الله تعالى.

فهذا سيد المتوكلين - عليه الصلاة والسلام - قد دخل مكة وعلى رأسه المغفر، وظاهر يوم أحد بين درعين، وقد تواترت الأدلة التواتر المعنوي

---

(١) الملك: ١٥.

بحرصه على الأخذ بأذكار الصباح والمساء، وذلك أخذًا بأسباب الحفظ، وثبت عنه أنه كان يحرص أن يضع بين يديه العنزة لتكون سترة له أخذًا بأسباب حفظ صلاته من القطع، أو نقص الأجر، وكان في بداية أمره مستخفيًا في دار الأرقم بن أبي الأرقم ولا يصلي إلا في الشعاب بأصحابه أخذًا بأسباب حفظ بيضة المسلمين، وهاجر هو وأبو بكر ليلاً مستخفيين أخذًا بأسباب السلامة من العدو، واستأجر في سفر الهجرة عبدالله بن الأريقط هاديًا خريتًا أخذًا بأسباب الاهتداء للوجهة الصحيحة، وعدم الضياع، ولما أدركهم سراقة أمره بإخفاء خبرهم ووعده تاج كسرى بن هرمز أخذًا بأسباب الاحتماء من العدو ومن كيده، واتخذ خاتمًا من فضة نقشه محمد رسول الله أخذًا بأسباب قبول وسيلة من وسائل الدعوة إلى الله وهي المكاتبة، لأنه قيل له إن الروم لا يقرأون الكتاب إلا إذا كان مختومًا، واتخذ المنبر ليخطب عليه أخذًا بأسباب إبلاغ الصوت لمن كان بعيدًا، وبنى حجر نسائه حول المسجد أخذًا بأسباب الاستتار عن الأعين، وباع واشترى أخذًا بأسباب تحصيل المعاش، وكان يتسحر ويأمر به أخذًا بأسباب التقوية على الصيام، وأفطر يوم عرفة وأظهر فطره للناس ليتقوى على الاجتهاد في الدعاء، وأفطر في سفر من أسفار الجهاد وأظهر فطره للناس ليتقوى على مواجهة العدو وقتالهم، وكان يتخوَّل الصحابة بالموعظة في الأيام أخذًا بأسباب عدم إملالهم، أي لئلا تدخل السآمة في قلوبهم من المواعظ، وآخى بين المهاجرين والأنصار في بداية الهجرة ليرسخ أخوة الإيمان في القلوب، ولإزالة الوحشة من النفوس، وليكسر حاجز العوائد، وليكتسب بعضهم

من بعض عاداته وتقاليده، وليخفف على المهاجرين ألم الفقر، والغربة، وفراق الأهل، والأولاد، والأوطان وغير ذلك، فهذه المؤاخاة أخذًا بأسباب هذه المصالح كلها، والأدلة على ذلك أكثر من أن تحصر، وكلها بمجموعها تثبت هذه القضية المهمة، وهي وجوب الأخذ بالأسباب واعتماد القلب على الله تعالى، وهذا هو حقيقة الشرع، فالشرع جاء بالأمر بتحصيل الأسباب، وجاء بالأمر بالتوكل على الله تعالى، فلا تنافي بينهما، بل هما متلازمان متآلفان يكمل أحدهما الآخر، فمن أخذ بالأسباب فقط فقد قصر، ومن توكل فقط فقد قصر، ومن أخذ بالأسباب وتوكل فهو المؤمن الصادق والموحد الموفق، والله يحفظنا وإياك.

القاعدة الثامنة

(لا يجوز فعل عبادة لله بمكان يفعل فيه جنس هذه العبادة لغير الله).

وهي من قول الشيخ: محمد في كتاب التوحيد: (باب لا يذبح لله بمكان يذبح فيه لغير الله)(١)، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿ لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا ﴾(٢)، فإن المنافقين لما بنوا مسجد الضرار إرصادًا لمن حارب الله ورسوله من قبل، وتفريقًا بين المؤمنين أرادوا من رسول الله ﷺ أن يصلي فيه حتى يتخذوا صلاته فيه دعاية لهذا المسجد وشهرة له، فقال عليه الصلاة والسلام سأفعل إن شاء الله، فلما رجع من تبوك أنزل الله عليه آيات سورة التوبة في مسجد الضرار فأمر به فأحرق، والشاهد أن الله تعالى نهى نبيه ﷺ أن يقوم في

---

(١) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد صـ: ١٥١.

(٢) التوبة: ١٠٨.

مسجد الضرار، أي أن لا يصلي فيه مع أن صلاته ﷺ عبادة؛ ذلك لأن هذا المكان تفعل فيه هذه العبادة لغير الله، ويدل على ذلـك أيضًا حديث ثابت بـن الضحـاك قـال: نذر رجل أن يذبح إبلاً ببوانة فسأل النبي ﷺ فقال: (**هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يعبد**)؟ قالوا: لا، قـال: (**هل كان فيها عيد من أعيادهم**)؟ قالوا: لا، فقال للرجل: (**فأوف بنذرك فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم**) رواه أبو داود وسنده على شرطهما[1]، وهذا الحديث أقرب في الاستدلال لهذه القاعدة من الآية، ووجه الاستشهاد منه أن هذا الرجل حدد لنذره موقعًا محددًا، ولا شك أن الوفاء بالنذر عبادة كما مضى، لأنه يحبه الله ويرضاه، وكل ما يحبه الله ويرضاه فهو عبادة، فأراد النبي ﷺ أن يتأكد من سبب هذا التحديد خشية من الوقوع في الشرك وإحياء سنة الكفار من الأعياد والأوثان، ومن المعلوم أن المشركين يريقون الدماء عند أوثانهم، وكذلك يريقون الدماء في أعيادهم، كما نحن نفعل من إراقة الدماء عند بيت الله الحرام، وفي عيد الأضحى، والمراد أن النبي ﷺ لما سئل هذه الأسئلة دل على أن الجواب يختلف باختلاف حال المكان، وأن الجواب لو كان بنعم لكان جوابه بتحريم إقامة هذا النـذر و لا شـك، ولـو لـم نعتقـد ذلك لصار سؤالـه ﷺ عبثا لا فائدة فيه، فقد نبه النبي ﷺ الناذر أن لا يفعل هذه العبادة، وهي الوفاء بالنذر في مكان تفعل فيه نفس العبادة، وهي الذبح والتقرب

---

(١) سنن أبي داود، كتاب الأيمان والنذور، باب ما يؤمر به من الوفاء بالنذر، رقم: (٣٣١٣)، قال الألباني: (صحيح)، وقد تقدم تخريجه.

للأوثان، وليوم العيد لغير الله تعالى، فالمشركون يذبحون لأوثانهم فلا يجوز أن نذبح في أمكنتهم التي يذبحون فيها.

وكذلك كره كثير من العلماء إراقة الدماء في الأيام التي يذبح فيها المشركون لأعيادهم وأوثانهم خشية المشابهة، وهذا الحديث نص في هذه القاعدة، فلا يجوز إذن أن نفعل أي عبادة ولو لله تعالى في مكان تفعل فيه هذه العبادة لغير الله تعالى، فلا نذبح لله في مكان يذبحون فيه لغير الله، ولا نصلي لله في مكان يصلون فيه لغير الله، وهذا واضح إن شاء الله تعالى، وبقي عندنا سؤالان تتميمًا للفائدة:

الأول: لماذا نهينا عن هذا الشيء؟

الثاني: ما حكم زيارة المقابر التي يفعل فيها الشرك؟

الجواب: أما السؤال الأول: فإن الشريعة الإسلامية المحمدية حذرت كل الحذر من أمور: من مشابهة الكفار من اليهود والنصارى وغيرهم من الكفرة، ومن إحياء سنتهم بعد موتهم، وسد للذرائع، وحماية المسلم من الدخول في هذه المواقع التي قد ينزل العذاب عليهم فيها، والموافقة في الهدي الظاهر قد تؤدي إلى الموافقة في الهدي الباطن، ومن أدلة الأول: قوله ﷺ: (**من تشبه بقوم فهو منهم**)[1]، وقوله على سبيل الإنكار: (**لتتبعن سنن من قبلكم حذو القذة بالقذة**)، قالوا: اليهود والنصارى، قال:

---

(١) رواه أبو داود، رقم: (٤٠٢٩) و(٤٠٣٠) في اللباس، باب في لبس الشهرة، وأحمد في المسند: (٥٦٦٤) و(٦٢٤٥)، وابن ماجه رقم: (٣٦٠٦) في اللباس، باب من لبس شهرة من الثياب.

(**فمن**)[١]؟ وقوله ﷺ: (**خالفوا المجوس أحفوا الشوارب وأعفوا اللحى**)[٢]، وقال عليه الصلاة والسلام: (**صلوا في نعالكم فإن اليهود لا تصلي في نعالها**)[٣]، ونهى عن السدل لأنه من فعل اليهود، وهكذا في أدلة كثيرة.

ومن أدلة الثاني: أن النبي ﷺ قال للأنصار لما رآهم يلعبون في يوم كان لهم في الجاهلية: (**قد أبدلكم الله بهما يومين: يوم الفطر ويوم الأضحى**)[٤]، وهذا إخماد لعادة المشركين، وكذلك هذا الحديث أعني حديث ثابت بن الضحاك السابق[٥] يدل على إخماد عادات المشركين في أعيادهم وعند أوثانهم، وغير ذلك من الأدلة، فهذان الأمران حرام في شريعة محمد ﷺ

---

(١) رواه معمر بن راشد: (١١/ ٣٦٩)، رقم: (٢٠٧٦٥)، وأبو داود الطيالسي: (٢/ ٤٤٥)، رقم: (١٢١٧)، وابن الجعد صـ: ٤٩١، رقم: (٣٤٢٤)، وابن أبي شيبة: (٧/ ٤٧٩)، رقم: (٣٧٣٧٨)، والبغوي في الجعديات: (٣٤٥٩)، والطبراني في الكبير: (٧١٤٠)، وابن عدي في الكامل: (٤/ ١٣٥٧)، ووأورده الهيثمي في مجمع الزوائد: (٧/ ٢٦١)، وقال: (رواه أحمد والطبراني، ورجاله مختلف فيهم).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب اللباس، باب تقليم الأظافر، رقم: (٥٨٩٢)، ومسلم في الطهارة باب خصال الفطرة، رقم: (٢٥٩).

(٣) رواه عبد الرزاق الصنعاني: (١/ ٣٨٨)، رقم: (١٥١٤)، والبزار: (٨/ ٤٠٥)، رقم: (٣٤٨٠)، والطبراني في المعجم الكبير: (٧/ ٢٩٠)، رقم: (٧١٦٤)، وأبو القاسم تمام بن محمد البجلي الرازي ثم الدمشقي في فوائد تمام: (١/ ٣٤٦)، رقم: (٨٨٩).

(٤) رواه أبو داود رقم: (١١٣٤) في الصلاة، باب صلاة العيدين، والنسائي: (٣/ ١٧٩) في العيدين، باب صلاة العيدين.

قال عبد القادر على جامع الأصول: (وإسناده صحيح).

(٥) تقدم تخريجه.

فلا يجوز لنا أن نشبه بالمشركين، ولا أن نحيي ما كان من عاداتهم وعباداتهم، وهذه القاعدة منبثقة من تحريم هذين الأمرين، فهي تمنع أن تقام العبادات في الأمكنة التي يقيم المشركون فيها عباداتهم سواءً يقيمونها الآن، أو كانوا يقيمونها؛ لأن في الحديث: (**هل كان فيها وثن يعبد**)[(١)]، وكان فعل ماضٍ ناقص مما يدل على المنع من إقامة العبادة في مكان تقام أو كان يقام فيه جنس هذه العبادة لغير الله.

وأما جواب الثاني: فإن زيارة القبور نوعان: شرعية، وبدعية، وقد مضى ذلك، ولا شك أن زيارة القبور عبادة إذا لم تترتب على محظور، فتسن هذه العبادة في مكان لا يفعل فيه جنسها لغير الله، فبناءً عليه لا يجوز زيارة القبور إذا كانت المقبرة يفعل فيها عبادات شركية من الطواف حول القبور، والنذر إلى القبور، والذبح عندها ونحوه لهذه القاعدة، لأن الزيارة الشرعية من جنس الزيارة البدعية، فليس بينهما فرق كبير في الصفة.

فالواجب هو تجنب المقابر التي يفعل فيها نوع من أنواع الشرك. والله تعالى أعلى وأعلم.

ومن فروع هذه القاعدة عدم جواز ذبح شيء لله تعالى في مكان يذبح فيه لغير الله كمسلخة يذبح فيها لوثن ونحوه، بل والأفضل أن لايذبح الإنسان في الأوقات التي يكون فيها عيد من أعياد المشركين قطعًا لدابر المشابهة، وما النهي عن الصلاة بعد طلوع الفجر، وصلاة العصر إلا أكبر دليل على ذلك.

---

(١) تقدم تخريجه.

ومنها: أنه لا تشرع، بل لا تصح الصلاة في مسجد فيه قبر يصلى فيه له كما في بعض المساجد في بعض الدول، فالصلاة في هذا المسجد حرام لا تصح؛ لأنه يفعل فيه جنس هذه العبادة لغير الله تعالى.

القاعدة التاسعة

(لا يجوز الحلف إلا بالله تعالى أو صفة من صفاته)

أقول: اعلم رحمك الله تعالى أن القاعدة عند أهل السنة في الأيمان تقول: (**لا يجوز الحلف إلا بالله أو صفة من صفاته**)، وبعضهم يزيدها إيضاحًا ويقول: (لله أن يحلف بما شاء من مخلوقاته، وليس للعبد أن يحلف إلا بالله أو صفةٍ من صفاته)، ودليلها قوله ﷺ: (**من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك**)[(١)]، وحديث: (**لا تحلفوا بآبائكم، من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت**)[(٢)]، وعن قتيلة أن يهوديًا أتى النبي ﷺ فقال: إنكم تشركون تقولون ما شاء الله وشئت، وتقولون والكعبة، فأمرهم النبي ﷺ إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا: (**ورب الكعبة**)، وأن يقولوا: (**ما شاء الله وشئت**)، رواه النسائي وصححه[(٣)]، وقال - عليه الصلاة والسلام -: (**لا تحلفوا بآبائكم، ومن حلف بالله فليصدق، ومن حلف له بالله فليرض ومن لم**

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) سنن النسائي، كتاب الأيمان والنذور، الحلف بالكعبة، رقم: (٣٧٧٣)، ولم أقف على تصحيحه له، ولاكن الحديث صحيح، قال الألباني في تعليقه على سنن النساءي: (صحيح).

يرض فليس منا)، رواه ابن ماجه بإسنادٍ حسن[1]، وقال ابن مسعود رضي الله تعالى عنه: (**لأن أحلف بالله كاذبًا أحب إلي من أن أحلف بغيره صادقًا**)[2]، وذلك لأن الحلف بالله كاذبًا معصية، والحلف بغير الله شرك وإن كان صادقًا.

ومن الأدلة أيضًا الإجماع المنعقد على المنع من الحلف بغير الله تعالى، ولا عبرة بمن قال بغير ذلك لمخالفته لهذه النصوص الصريحة الصحيحة.

فإن قلت: وما حكم الحلف بغير الله تعالى - بالتفصيل-؟ وما كفارة ذلك؟

فأقول: فيه تفصيل: فمن حلف بغير الله تعالى فإنه قد وقع في الشرك الأصغر، إلا أنه إن كان قد صاحب حلفه تعظيم كتعظيم الله تعالى فإنه في هذه الحالة يكون قد وقع في الشرك الأكبر، كما يفعله عباد القبور والأولياء، فإن أحدهم إذا أراد أن يحلف كاذبًا فإنه يحلف بالله تعالى، وإذا أراد أن يغلظ الأيمان، ويبر فيها، ويظهر أنه صادق فإنه يحلف بوليه الذي يعظمه، وهذا عين الشرك الأكبر ولاشك، ومن حلف بغير الله تعالى فإن كفارة ذلك أن يقول: لا إله إلا الله، لحديث: (**من حلف فقال: واللات والعزى فليقل: لا إله إلا الله**)[3]، وهو في الصحيح؛ وذلك لأنه بهذا

---

(١) سنن ابن ماجه، كتاب الكفارات، باب من حلف بالله فليرض، رقم: (٢١٠١)، قال الألباني: (صحيح).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

الحلف قد جرح توحيده بالشرك فلابد من جبر ذلك الجرح إن كان الشرك أصغر، أو يكون بذلك مجددًا إسلامه إن كان أكبر، والله أعلم.

فإن قلت: هلا ضربت لنا أمثلة على الحلف بغير الله تعالى؟

فأقول: الأمثلة كثيرة فمن ذلك: الحلف بالنبي ﷺ فيقول: والنبي، وليس بحجةٍ علينا أنه مما يجري على اللسان من غير قصد، أو أنه نشأ في بلدة يحلف أهلها بذلك، فإن الإنسان متعبد بما جاء به النص، لا بما وجد عليه أهل بلده.

ومن ذلك: الحلف بالأمانة فيقول: والأمانة، أو كالحلف بالشرف، فيقول: وشرفي، أو وشرف أبي، أو أمي، أو كالحلف بالبدوي، أو زينب، أو الحسن، أو برأس أحدٍ من المخلوقين، أو بالعهد والميثاق، أو بالكعبة، أو بمقام إبراهيم - عليه الصلاة والسلام-، أو بتربة القبر الفلاني، أو بالعيش والملح، أو يقول: وحياتك يا فلان أو وحياتي، ونحو ذلك، كله محرم وشرك؛ لأن الحلف عبادة، فلا يعقد إلا بالله تعالى، ولما مضى من الأدلة، والله أعلم.

فإن قلت: وما حكم الحلف بآيات الله تعالى؟

فأقول: هذا السؤال مجمل، وجوابه لابد فيه من التفصيل، فأقول: إن كان يريد بالآيات أي الآيات الكونية كالشمس، والقمر، والنجوم، والجبال، والشجر، والليل، والنهار فهذه الأشياء مخلوقة، وقد تقرر لنا أنه لا يجوز الحلف بشيء من المخلوقات، وأما قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ۝١ وَٱلۡقَمَرِ إِذَا

تَلَنهَا ﴾[(١)]، وقوله: ﴿ وَالْفَجْرِ ۝ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾[(٢)] وقوله: ﴿ وَالضُّحَىٰ ﴾[(٣)]، ونحو ذلك مما ورد في القرآن، فإن هذا القسم صادر من الله تعالى، ولله أن يحلف بما شاء من مخلوقاته، وأما المخلوق فإنه لا يجوز له أن يحلف إلا بالله، أو صفةٍ من صفاته، وربنا جل وعلا لا يدخل تحت الأحكام الشرعية حتى نقول: هذا واجب عليه، أو هذا محرم عليه تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

وأما إذا كان يقصد بالآيات أي الآيات الشرعية أي القرآن فإنه آيات كما قال تعالى: ﴿ بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ﴾[(٤)] وقال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾[(٥)] فحلفه بها حينئذٍ جائز باعتبار أن هذه الآيات من كلام الله تعالى، وكلامه تعالى صفة من صفاته، وقد تقرر أنه يجوز الحلف بالصفة، وبهذا التفصيل يفهم الجواب إن شاء الله تعالى، والله أعلم.

فإن قلت: وما حكم قول بعض الناس: في ذمتي؟

فأقول: إن كان يقصد بها عقد اليمين فهذا لا يجوز؛ لأن الذمة مخلوقة، وقد تقرر لنا أنه لا يجوز الحلف بالمخلوق، وإن كان لا يقصد بها عقد اليمين، وإنما يقصد أنه يتحمل حقيقة الخبر إن كان كذبًا فهذا لا بأس به، ولكن

---

(١) الشمس: ١-٢.

(٢) الفجر: ١-٢.

(٣) الضحى: ١.

(٤) العنكبوت: ٤٩.

(٥) هود: ١.

الغالب يشكل عليهم هذا اللفظ ولا يفهمون منه إلا أنه حلف فالواجب الكف عن التلفظ به، والعدول عنه إلى الأيمان التي لا إشكال فيها؛ لأن ذلك من حماية جناب التوحيد، والله أعلم.

فإن قلت: وما حكم الإكثار من الحلف؟

فأقول: الإكثار من الحلف منافٍ لكمال تعظيم الله تعالى واحترام أسمائه وصفاته؛ وذلك لأن الحلف به أمر عظيم فلا ينبغي أن يقال إلا على تأكيد الأشياء العظيمة المهمة، وأما سفاسف[1] الأمور وترهات[2] الأقوال فإنه ينبغي تنزيه أسماء الله وصفاته أن تذكر لتأكيد مثل ذلك، والواجب على المسلم تعظيم الله تعالى واحترام أسمائه وصفاته، ولذلك فإنه لم يرد في القرآن أن الله تعالى أمر نبيه أن يحلف به إلا على الأشياء العظيمة كأمر المبعث، والمعاد، وصدق القرآن، قال تعالى: ﴿وَٱحۡفَظُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡ﴾[3]، فإنه قيل في أحد تفاسيرها أي لا تكثروا منها[4]، وفي الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**الحلف منفقة للسلعة ممحقة**

---

(١) السفاسف جمع سفساف: الرديء الحقير من كل شَيْء.
انظر تاج العروس: (٢٣/ ٤٤١)، والمعجم الوسيط: (١/ ٤٣٣).

(٢) الترهات من أسماء الباطل، واحده: تره، أو ترهة.
انظر العين للفراهيدي: (٤/ ٣٣)، وتهذيب اللغة: (٦/ ١٢٩).

(٣) المائدة: ٨٩.

(٤) انظر اللباب في علوم الكتاب: (٧/ ٥٠٤).

للكسب)[1]، وعن سلمان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **(ثلاثة لا يكلمهم الله ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم: أشيمط زان، وعائل مستكبر، ورجل جعل الله بضاعته لا يشتري إلا بيمينه ولا يبيع إلا بيمينه)**، رواه الطبراني بسند صحيح[2]، ومن عمق فهم السلف وتعظيمهم لله جل وعلا أنهم كانوا يضربون صغارهم على الشهادة والعهد، كما قاله إبراهيم النخعي - رحمه الله تعالى- [3]، واليمين نوع من الشهادة، فهذا فيه التربية على تعظيم الله واحترام أسمائه وصفاته، والله أعلم.

فإن قلت: وما وجه قول ابن مسعود رضي الله عنه: **(لأن أحلف بالله كاذبا أحب إلي من أن أحلف بغيره صادقاً)**[4]؟

فأقول: هذا لأجل عظم الحلف بغير الله -جل وعلا- وأن الحلف بغير الله شرك، وأما الكذب فإنه كبيرة والشرك الأصغر هذا أعظم من الكبائر، فلهذا استحب أن يكذب مع التوحيد وألا يصدق مع الشرك، لأن حسنة التوحيد أعظم من سيئة الكذب، ولأن سيئة الشرك أشنع من سيئة الكذب. والله أعلم.

فإن قلت: وما حكم الحلف بالمصحف؟

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب ﴿ يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴾ رقم: (٢٠٨٧)، ومسلم في المساقاة، باب النهي عن الحلف في البيع، رقم: (١٦٠٦).

(٢) المعجم الصغير للطبراني: (٢/ ٨٢)، رقم: (٨٢١).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، رقم: (٢٦٥٢).

(٤) تقدم تخريجه.

فأقول: هذا لا يخلو: إما أن يقصد بيمينه مجرد الأوراق أو المداد الذي كتب به المصحف، فهذا لا يجوز، لأنها مخلوقة، والحلف بالمخلوقات لا يجوز، وإما أن يقصد بيمينه عين كلام الله تعالى، فإن القرآن كلام الله تعالى، وكلامه صفة من صفاته، والحلف بالصفة جائز، فإن كان يقصد باليمين أن القرآن كلام الله تعالى وهو يريد أن يحلف بالقرآن لأنه كلام الله تعالى فلا حرج ، والله أعلم.

فإن قلت: وكيف تقرر أن الحلف بالنبي ﷺ لا يجوز، وقد روي عن الإمام أحمد أنه جائز [١]؟

فأقول: الحق الحقيق بالقبول والاعتماد هو أن لا يحلف بالنبي ﷺ كما قاله جمهور العلماء، وهو مذهب مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وأحمد في إحدى الروايتين، وهي المشهورة عنه[٢]، ومن الناس من يستثني نبينا كما استثناه طائفة من الخلف، فجوز الحلف به وهو إحدى الروايتين عن أحمد، واختارها طائفة من أصحابه كالقاضي أبي يعلي وأتباعه، وخصوه بذلك، وبعضهم طرد ذلك من الأنبياء، وهو قول ابن عقيل في كتابه المفردات[٣]،

---

(١) انظر كشف ما ألقاه إبليس من البهرج والتلبيس على قلب داود بن جرجيس صـ: ٢١٤، ومنهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس صـ: ٣٠٣.

(٢) انظر كشف ما ألقاه إبليس من البهرج والتلبيس على قلب داود بن جرجيس صـ: ٢١٤، ومنهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس صـ: ٣٠٣، والصواعق المرسلة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية صـ: ٢٠٤، والتمهيد لشرح كتاب التوحيد صـ: ٤٥٧.

(٣) انظر نفس المراجع السابقة.

لكن قول الجمهور أصح، لأن النهي هو عن الحلف بالمخلوقات كائناً من كان، كما وقع النهي عن عبادة المخلوق، وعن تقواه وخشيته والتوكل عليه وجعله نداً لله، وهذا متناول لكل مخلوق: نبينا وسائر الأنبياء والملائكة وغيرهم، فكذلك الحلف بهم، والنذر لهم أعظم من الحلف بهم، والحج إلى قبورهم أعظم من الحلف بهم والنذر لهم، وكذلك السفر إلى زيارة القبور وقصر الصلاة فيه، قاله في الصارم المنكي، وهذا هو الحق في هذه المسألة، وهو جري على قاعدة أهل السنة والجماعة من أنه لا يجوز الحلف بالمخلوقات أيا كانت في منزلتها وعظمتها وعلو رتبتها عند الله تعالى، فبما أنه مخلوق فإنه لا يجوز الحلف به، ولأن الأدلة الواردة في النهي عن الحلف بغير الله تعالى عامة، والأصل هو بقاء العموم على عمومه حتى يرد المخصص، ولا نعلم أنه ورد ما يخصص النبي ﷺ من هذا العموم، والأصل هو البقاء على الأصل حتى يرد الناقل، قال أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى: (تنازع الناس هل يحلف بالنبي ﷺ؟ مع اتفاقهم بأنه لا يحلف بشيء من المخلوقات المعظمة، كالعرش، والكرسي، والكعبة، والملائكة، فذهب جمهور العلماء كمالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وأحمد في أحد قوليه إلى أنه لا يحلف بالنبي ﷺ، ولا تنعقد اليمين، كما لا يحلف بشيء من المخلوقات، ولا تجب الكفارة على من حلف بشيء من ذلك وحنث، فقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: (**من كان حالفا فليحلف بالله أو**

ليصمت) [(١)]، وفي رواية: **(ألا من كان حالفا فلا يحلف إلا بالله)**، وقال: **(من حلف بغير الله فقد أشرك)** [(٢)] وفي رواية: **(فقد كفر)** [(٣)].

وعن أحمد بن حنبل رواية: أنه يحلف بالنبي ﷺ لأنه يجب الإيمان به خصوصًا، ويجب ذكره في الشهادتين، والأذان، فلإيمان به اختصاص لا يشركه فيه غيره، واختار هذا طائفة من أصحاب الإمام أحمد كالقاضي أبي يعلى وغيره، خصوا ذلك بالنبي ﷺ، وقال ابن عقيل: بل هذا لكونه نبيًا وطرد ذلك في سائر الأنبياء.

والصواب: قول الجمهور وأنه لا تنعقد اليمين بمخلوق، لا بنبي ولا غيره، بل ينهى عن الحلف به، وإيجاب الكفارة بالحلف بمخلوق وإن كان نبيًا قول ضعيف في الغاية، مخالف للأصول والنصوص، فالذي عليه عامة علماء المسلمين سلفهم وخلفهم أنه لا يحلف بمخلوق، لا نبي ولا غير نبي، ولا ملك من الملائكة، ولا ملك من الملوك، ولا شيخ من الشيوخ، والنهي عن ذلك نهي تحريم عند أكثرهم) [(٤)]. والله أعلم.

فإن قلت: وما كفارة الحلف بغير الله تعالى؟

لا كفارة فيه إلا النطق بكلمة التوحيد، فمن حلف بشيء من المخلوقات فالواجب عليه مباشرة أن يقول: (لا إله إلا الله)، وبراهن هذا ما رواه

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) مجموع الفتاوى: (٢٧/ ٣٤٩).

البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (**مَنْ حَلَفَ فَقَالَ فِي حَلِفِهِ وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى فَلْيَقُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ تَعَالَ أُقَامِرْكَ فَلْيَتَصَدَّقْ**)[١]، وهو في الصحيح، والله أعلم.

فإن قلت: وما حكم قول الحالف: (ورب القرآن)؟

فأقول: هذا اللفظ في ذاته لا يجوز إطلاقه، لأن القرآن كلام الله تعالى، فهو صفة من صفاته، لأن الكلام صفة للمتكلم، والربوبية مقتضاها الخلق، والقرآن ليس بمخلوق، بل أجمع أهل السنة على كفر من قال بخلق القرآن، فالقرآن لا يدخل البتة تحت المربوبات لله تعالى، لأنه كلامه، وكلامه صفة من صفاته، وليس في صفاته ما يوصف بمخلوق، فانتبه لهذا، لأننا قد سمعنا من يقسم بهذا اللفظ من بعض العوام، فالله تعالى رب السموات، ورب الأرض، ورب الإنس والجن، والعوالم كلها داخلة تحت ربوبيته، وأما القرآن فهو كلامه، فقول القائل: (ورب القرآن) حقيقته كأنه قال: وخالق القرآن، وهذا القول كفر وشنيع، فالواجب الحذر والتحذير والانتهاء عن هذا القول، والله أعلم.

فإن قلت: وما حكم قول القائل في اليمين: (وحق القرآن)؟

فالجواب: هذا لا يجوز البتة، وذلك لأن حق القرآن هو الإيمان بأنه كلام الله تعالى منزل غير مخلوق، من الله تعالى بدأ وإليه يعود، وأنه يجب الإيمان

---

(١) تقدم تخريجه.

به، والعمل بما فيه، وتصديق أخباره، والاعتقاد الكامل بأنه خير الكتب السماوية، وغير ذلك مما قرره أهل السنة رحمهم الله تعالى في هذه المسألة، فهذا هو حق القرآن، وأنت ترى أن هذا الحق إنما هو فعل صادر من المخلوق، فهي من جملة اعتقادات المخلوقين وأفعال المخلوقين، أي أننا نحن من يقوم بهذا الحق، فتلك الاعتقادات والواجبات علينا في كتاب الله تعالى هي من جملة أفعالنا، وفعل المخلوق مخلوق، والمخلوق لا يجوز الحلف به، فقول القائل: (وحق القرآن) هو في حقيقته حلف بمخلوق، لأنه لم يحلف بالقرآن، لا، وإنما حلف بحق القرآن، وحق القرآن الإيمان به، وتصديق أخباره، والعمل بما فيه، فهذا الحق من جملة أفعالنا، وأفعالنا مخلوقة، والمخلوق لا يجوز أن تعقد اليمين به، والله أعلم.

القاعدة العاشرة

(لا تقبل العبادات إلا بالإخلاص والمتابعة)

أقول: هذا متفق عليه بين أهل العلم رحمهم الله تعالى، وهما شرطا قبول لأية عبادة، بل هما كجناحي الطائر للعبادة، فلا ترتفع العبادة إلى الله تعالى رفع قبول إلا بهذين الشرطين، وعنهما السؤال الكبير يوم القيامة، قال بعض السلف: ما من فعلة وإن دقت إلا وينشر لها ديوانان (لم)؟ و(كيف)؟ أي ما الباعث على فعلها؟ وكيف فعلت؟ فالأول سؤال عن الإخلاص، والثاني سؤال عن المتابعة، فأين المفر؟ وكيف الخلاص؟

ومعنى الإخلاص: أنه لا يكون الباعث لك على العمل إلا إرادة وجه الله تعالى والدار الآخرة، فلا يكون ثمة شيء آخر، وأما المتابعة: فهي أن توقع

العبادة على الكيفية التي أوقعها رسول الله ﷺ، من غير زيادة ولا نقصان، ولا تقديم أو تأخير، أو إخلال بشيء مما جاء به النص فيها من سبب، أو شرط، أو واجب، أو ركن، أو صفة، ونحو ذلك، فأما دليل اشتراط الإخلاص فقوله تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾[١]، فأمرهم بالعبادة مقترنة بالإخلاص، وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِي ۝١٤ فَٱعْبُدُواْ مَا شِئْتُم مِّن دُونِهِۦ﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ۝٢ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ﴾[٣]، وأما الأحاديث فقد تقدم طرف كبير منها في شرح قاعدة الأعمال بالنيات، مما يغني عن الإعادة هنا، وأما المتابعة: فدليلها قوله ﷺ: (**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**)[٤]، متفق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[٥]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ

---

(١) البينة: ٥.

(٢) الزمر: ١٤.

(٣) الزمر: ٢-٣.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) الأعراف: ١٥٧.

﴿ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾[٢]، والآيات في هذا المعنى كثيرة، وقال عليه الصلاة والسلام: (**فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة**)[٣]، وقال عليه الصلاة والسلام: (**فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة**)[٤]، والأحاديث في هذا المعنى كثيرة جدا، وقد ذكرنا طرفا منها في موضع آخر، وقد قرر أهل العلم رحمهم الله تعالى أن المتابعة لا بد أن تكون في عدة أمور:

- في الجنس.
- والسبب.
- والصفة.
- والزمان.
- والمكان.
- والمقدار، وهي التي يسميها أهل العلم بجهات المتابعة الست، وكل ذلك سيأتي مفصلا في قواعد خاصة إن شاء الله تعالى، والمهم الآن أن تعرف أن

---

(١) آل عمران: ٣١.
(٢) الأحزاب: ٢١.
(٣) تقدم تخريجه.
(٤) تقدم تخريجه.

العبادات لا تقبل إلا بتوفر شرطي الإخلاص والمتابعة، والناس باعتبار هذين الشرطين لهم أحوال: منهم عنده إخلاص دون متابعة، وهذا شر الناس وأخسر الناس، ومنهم من عنده إخلاص وصدق ولكن لا متابعة عنده، ومنهم من عنده متابعة ولكن لا إخلاص عنده، ومنهم وهم أكمل الطوائف من حققوا الإخلاص والمتابعة، نسأل الله تعالى أن يجعلنا منهم، آمين، ونضرب لك بعض ما يتخرج على هذه القاعدة العظيمة، فنقول:

منها: من صلى الصلاة ثم زينها بسبب ما يراه من نظر الناس، فإن صلاته باطلة، لتخلف شرط الإخلاص، وهو شرط قبول، وعلى ذلك قوله ﷺ: (**أخوف ما أخاف عليكم الشرك الخفي**)، فقيل: وما الشرك الخفي؟ قال: (**الرياء، يقوم الرجل فيصلي، فيزين صلاته لما يرى من نظر الرجل**)، والحديث جيد[1]، فيجب على المصلي أن لا يكون الباعث له على إقامة الصلاة إلا وجه الله والدار الآخرة، وليحذر من غير ذلك، فإن الصلاة من أعظم العبادات، وأجل القربات التي يتقرب بها العبد لرب الأرض والسماوات، فلا ينبغي له أن يراقب نظر المخلوق فيها، لأن ذلك مفض إلى بطلانها، وإلى غضب الرب جل وعلا، ومن يطيق غضب الله ﷻ؟ فليتق العبد ربه في نيته، فإنه جل وعلا يعلم السر وأخفى، ويعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، ولا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء.

---

(١) رواه ابن ماجه، كتاب الزهد، باب الرياء والسمعة، رقم: (٤٢٠٤)، والبزار: (١٠٦/٧)، رقم: (٢٦٦٣)، وابن كثير في جامع المسانيد والسنن: (٥٠٦/٧)، رقم: (٩٦٤٤)، قال الألباني على ابن ماجه: (حسن).

ومنها: العبادات التي يفعلها عباد القبور من الذين يدعون أصحابها، ويستغيثون بهم في كشف الملمات، وتفريج الكربات وإغاثة اللهفات، ويذبحون عندها تقربا وتعبدا لها من دون الله تعالى، وينذرون لها ويطوفون عليها، فهؤلاء القوم لا يقبل الله منهم، لأنهم قوم مشركون والمشرك قد وقع في أمر مناف للإخلاص، والإخلاص من شرط قبول الأعمال، وعليه: فصلاتهم وزكاتهم وصدقاتهم وأعمالهم الصالحة لا تنفعهم يوم القيامة إن ماتوا على هذا الشرك لتخلف شرط الإخلاص في التعبد، بل لتخلف شرط الإسلام أصلا، وما أكثرهم في هذا الزمان لا كثرهم الله تعالى، فالتعبدات الصادرة من هذا المشرك غير مقبولة، قال تعالى: ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ

---

(١) الفرقان: ٢٣.

(٢) الكهف: ١٠٤.

(٣) الزمر: ٥٣.

وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَٰرِهُونَ ﴾[١]، والنصوص في هذه المسألة كثيرة لا تكاد تحصر.

ومنها: أن العمل إن خالطه الرياء واستمر عليه صاحبه ورضي به، وكان العمل مما ينبني صحة أوله على آخره فإن العمل كله باطل، لأنه ﷺ قال: (**قال الله تعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملا أشرك معي فيه غيري تركته وشركه**)[٢]، فالله تعالى لا يقبل الأعمال المشروكة، بل لا يقبل منها إلا ما كان خالصا لوجهه الكريم جل وعلا.

ومنها: أن الصدقة على الفقراء والمساكين من أعظم القربات التي يتقرب بها العبد لرب الأرض والسماوات، لكن من شرط قبولها أن تكون خالصة لله تعالى، فمن تصدق بصدقة وأراد بها غير وجه الله تعالى، وإنما أراد بها الرياء والتسميع، وليقال: إنه جواد سخي، فإنه ليس له فيها من ثواب، لأن العبادات مبناها على الإخلاص، وعلى ذلك قوله ﷺ لسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، قال: (**وإنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله تعالى إلا أجرت عليها... الحديث**)[٣]، فدل مفهوم المخالفة بأن من أنفق نفقة لا يبتغي بها وجه الله تعالى فإنه لا ثواب له فيها ولا أجر.

---

(١) التوبة: ٥٤.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة، رقم: (٥٦)، ومسلم في الوصية، باب الوصية بالثلث، رقم: (١٦٢٨).

ومنها: الأذكار الجماعية التي يفعلها بعض الناس في أدبار الصلوات بصوت واحد، على نسق واحد، فهذا الذكر بهذه الصفة بدعة لا أصل لها في عمل النبي ﷺ، ولا من عمل الصحابة، ولا من عمل أحد من سلف الأمة وأئمتها، فأصحابه لا ثواب لهم في هذا العمل، لأنه تخلف عنه شرط من شروط قبول العمل، وهو المتابعة، وهو مردود على أصحابه، لقوله ﷺ: (**من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد**)(١).

ومنها: الصلاة التي تسمى بصلاة الرغائب، وهي صلاة أول جمعة من رجب على صفة معينة وأذكار بأعداد معينة، فهذه الصلاة مما تخلف فيها الشرط الثاني من شروط قبول العمل، وهو المتابعة، فلا هي مقبولة، ولا أجر فيها، لأن الأعمال لا تقبل إلا بالإخلاص والمتابعة، فأين المتابعة في هذه الصلاة؟ وهي صلاة لم يفعلها رسول الله ﷺ، ولا أحد من صحابته الكرام، ولا أحد من الأئمة المعتد بأقوالهم في الأمة، وإنما هي شيء استحسنه من فعله، وأملاها عليه عقله القاصر عن متابعة السنة، فصلاة الرغائب بدعة وإن حسنها من حسنها ممن لهم حظ من العلم، وهي بدعة وإن ذكرت في بعض كتب الفقه، وهي بدعة وإن عمل بها من عمل من الناس، والله أعلم.

ومنها: قراءة القرآن في المقبرة عند القبر، وهي من الأفعال التي يعتقد فاعلوها أنها من العبادات وحيث كان الأمر كذلك فلا بد من توفر شرطي قبول العمل وهما: الإخلاص، والمتابعة، أما الإخلاص فقد يكون فاعلها

---

(١) تقدم تخريجه.

أو بعضهم فيهم نوع إخلاص، ولكن أين المتابعة؟ فإن هذا العمل لا أصل له في الشرع، بل إن زيارة القبور بهذا القصد هو من الزيارة البدعية المخترعة التي خالف صاحبها ما كان عليه سلف الأمة وأئمتها، فصاحب هذه الزيارة قد فعل عبادة خالف فيها النبي ﷺ، فزيارته هذه لا أجر له فيها، لأن شرط المتابعة قد تخلف عنها، ولا تقبل الأعمال إلا بالإخلاص، والمتابعة.

ومنها: لاشك أن الاعتكاف من جملة العبادات المشروعة، ولكن الشريعة قد حددت له مكانا معينا، وهو المسجد، فلا اعتكاف إلا في المسجد، وعليه: فالذين يعتكفون عند قبور الأولياء والصالحين في الحقيقة أنهم آثمون مأزورون، لا مأجورين، لأن هذا الفعل بدعة في الشرع، ومنكر في الدين، وذريعة لفساد الاعتقاد، والوقوع في الشرك، فلا ثواب لهم في هذا الاعتكاف، لأن الاعتكاف عبادة، فلا تقبل إلا بالإخلاص والمتابعة، وأين المتابعة من هذا الفعل؟ فهو فعل باطل، ومنكر في الشرع، ولا يجوز البتة، لما فيه من المخالفة للدليل، وتعظيم الأموات التعظيم المفضي للبدعة والشرك، فلا بد من سد هذا الباب السد المحكم، والله المستعان.

ومنها: كل البدع في العالم العربي والإسلامي، كلها على مختلف أنواعها وتباين أشكالها، فإنها تدخل تحت هذا الأصل، لأنها مخالفة للشرط الثاني وهو المتابعة، فإنها قد سنت على غير هدي النبي ﷺ، بل سنها أصحابها بناء على المرويات الباطلة، والنقول الضعيفة الواهية، والقياسات السامجة، والاستحسانات الباردة، التي لم يراع فيها دليلا لشرع، ولا قواعد الدين،

فأين يقبل مثل ذلك وقد تخلف فيه شرط القبول، فإن المتقرر في الشرع أن العبادة لا تقبل إلا إذا توفرت شروطها، وانتفت موانعها، والإخلاص والمتابعة من شروط قبول العمل، فكل البدع غير مقبولة، لأنها تخلف عنها شرط المتابعة، ولنا مؤلف في ذلك أسميناه: (**تطهير المجتمع من قذارة البدع**)، ذكرنا فيه ما يربو على ألف بدعة، وهو على حافة النهاية إن شاء الله تعالى، والمهم أن تعرف أنك إن قررت هذه القاعدة، فإنك بذلك تنسف كل البدع المنتشرة في العالم الإسلامي، والعربي، فانظر كيف بركة التأصيل والتقعيد، وضبط العلم، وهو ما أوصيك به.

ومنها: التعبد لله تعالى بقراءة الفاتحة في المواضع التي لم يرد بمشروعية قراءتها فيها الدليل الشرعي الصحيح الصريح، كقراءتها في افتتاح الخطوبة، أو عند ذكر اسم الميت، أو في ابتداء السفر ونحو ذلك، كل ذلك من البدع المردودة على أهلها، لأن قراءة الفاتحة عبادة، ولا تصح العبادة إلا بالإخلاص، والمتابعة، ولم يثبت عنه ﷺ، ولا عن أحد من صحابته الكرام، ولا عن أحد من سلف الأمة وأئمتها أنهم كانوا يقرؤون الفاتحة عند هذه الأشياء، فهذا الفعل محدثة، وبدعة، وكل إحداث في الدين فهو رد، والله أعلم.

القاعدة الحادية عشرة:

(الأصل في التوسل التوقيف على الدليل الشرعي الصحيح الصريح).

وبيانها أن يقال أن المتقرر عند أهل الإسلام أن باب التعبد لله تعالى باب توقيفي على الدليل، فلا يجوز إثبات شيء منها إلا إذا أثبته الدليل، فما

أثبته الدليل منها أثبتناه، وما نفاه منها نفيناه، وما لم يثبته ولم ينفه فالأصل عدمه، ومن المعلوم أن باب التوسل من أبواب العبادات فهو عبادة، لأن مبناه على أنك تتقرب إلى الله تعالى باتخاذه الوسيلة المعينة المحبوبة له جل وعلا، وحيث كان عبادة فالأصل فيه التوقيف تفريعاً على القاعدة في العبادات، وبناءً عليه فلا يجوز لك أيها الأخ المبارك أن تتوسل بشيء، وتعتقد من جملة ما يتوسل به إلا وعليه دليل من الكتاب، أو صحيح السنة، وما لا دليل عليه فاحذره، فليس باب التوسل مفتوحاً للشهوات، وآراء الرجال، والهوى، والأحاديث الضعيفة، أو الموضوعة، أو الأذواق، بل هو باب توقيفي على الدليل، فما ورد الدليل بجواز التوسل به فيجوز التوسل به، وما لم يرد على جوازه دليل فقف منه موقف المنع، لأن الأصل في باب التوسل التوقيف على الدليل الشرعي الصحيح والله أعلم.

الفرع الثالث: فإن قلت: وهل لفظ الوسيلة الوارد في الكتاب والسنة يختلف معناه أو هو معنى واحد؟ فأقول:

اعلم رحمك الله تعالى أن لفظ الوسيلة يختلف باختلاف الإطلاق، فالوسيلة في كتاب الله تعالى يراد بها التقرب إليه بفعل أوامره واجتناب نواهيه، وطاعة رسله، وهي الوسيلة العامة التي يطالب بها كل أحد، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓا۟ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ وَجَـٰهِدُوا۟ فِى سَبِيلِهِۦ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾[1]، فابتغاء الوسيلة إليه يراد بها التقرب له

(١) المائدة: ٣٥.

بالعمل بما يرضيه، وبالمناسبة فإنه لم يرد لفظ الوسيلة في القرآن إلا في هذا الموضع فقط.

وأما الوسيلة في كلام النبي ﷺ يراد بها المنزلة التي في الجنة التي لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله، كما في قوله ﷺ: (**ثم سلوا الله لي الوسيلة، فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله وأرجوا أن أكون أنا هو، فمن سأل الله لي الوسيلة حلت له الشفاعة**)(١). وفي حديث جابر مرفوعا: (**من قال حين يسمع النداء: اللهم رب هذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة، آت محمدا الوسيلة والفضيلة، وابعثه المقام المحمود الذي وعدته، حلت له شفاعتي**)(٢).

وأما الوسيلة في كلام الصحابة فإنما يراد بها طلب الدعاء فقط، فإذا وجدت في كلامهم أنهم كانوا يتوسلون بكذا وكذا، فاعلم أن المراد بذلك أنهم يطلبون منه أن يدعو لهم، وذلك كما في حديث أنس أنهم كانوا إذا قحطوا يقول عمر رضي الله عنه: (**اللهم إنا كنا نتوسل بنبيك ﷺ فتسقينا،**

---

(١) أخرجه مسلم رقم: (٣٨٤) في الصلاة، باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه كم يصلي على النبي ﷺ ثم يسأل الله له الوسيلة، وأبو داود رقم: (٥٢٣) في الصلاة، باب ما يقول إذا سمع المؤذن، والترمذي رقم: (٣٦١٩) المناقب، باب رقم (٣).

(٢) أخرجه البخاري في الأذان، باب الدعاء عند النداء، رقم: (٦١٤)، وفي تفسير سورة بني إسرائيل، باب: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾، برقم: (٤٧١٩)، وأبو داود رقم: (٥٢٩) في الصلاة، باب ما جاء في الدعاء عند الأذان، والترمذي رقم: (٢١١) في الصلاة، باب ما يقول الرجل إذا أذن المؤذن من الدعاء.

وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا، قم يا عباس، فيقوم فيدعو فيسقون)[١]، فقوله: (**كنا نتوسل بنبيك**) أي: كنا نطلب الدعاء منه، وقوله: (**وإنا نتوسل بعم نبيك**) أي: ونحن الآن نطلب منه أن يدعو لنا، فهذه الإطلاقات الثلاث للفظ الوسيلة يجب التفريق بينها، فإن من فرق بينها فقد أحكم بذلك شيئا كثيرا من مسائل هذا الباب الشائك، الذي ضلت فيه أقوام، وزلت فيه أقدام، والله أعلم.

الفرع الرابع: فإن قلت: وما الأشياء التي أثبت الدليل الشرعي الصحيح الصريح جواز التوسل بها؟ فأقول:

لقد أثبت الدليل الشرعي الصحيح الصريح جواز التوسل بعدة أشياء:

الأول: التوسل إلى الله تعالى بأسمائه الحسنى قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾[٢].

الثاني: التوسل بالصفات، وله أدلة كثيرة، وذلك كما في حديث الاستخارة: (**اللهم إني أستخيرك بعلمك الغيب، وأستقدرك بقدرتك**... الحديث)[٣]، ومنه دعاء سليمان عليه السلام: ﴿وَأَدْخِلْنِى بِرَحْمَتِكَ فِى عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[٤]، ومنه حديث بريدة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ سمع رجلا يقول: اللهم إني أسألك بأني أشهد أنك أنت الله الذي لا إله

(١) تقدم تخريجه.

(٢) الأعراف: ١٨٠.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الدعوات، باب الدعاء عند الاستخارة، رقم: (٦٣٨٢).

(٤) النمل: ١٩.

إلا أنت الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد، فقال: (**لقد سأل الله باسمه الأعظم الذي إذا سئل به أعطى وإذا دعي به أجاب**)(١)، وغير ذلك من الأدلة.

الثالث: التوسل إلى الله تعالى بذكر الحال، ومنه قوله تعالى عن نوح عليه السلام: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنَّ قَوْمِى كَذَّبُونِ ﴿١١٧﴾ فَٱفْتَحْ بَيْنِى وَبَيْنَهُمْ فَتْحًا وَنَجِّنِى وَمَن مَّعِىَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾(٢)، وقوله تعالى عنه أيضا: ﴿ فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ ﴿١٠﴾ فَفَتَحْنَآ أَبْوَٰبَ ٱلسَّمَآءِ بِمَآءٍ مُّنْهَمِرٍ ﴾(٣)، وقوله تعالى عن موسى: ﴿رَبِّ إِنِّى لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَىَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴾(٤) ومنه الحديث المشهور في السير أنه ﷺ قال لما طرده أهل الطائف: (**اللهم إني أشكو إليك ضعف قوتي، وقلة حيلتي، وهواني على الناس**... الحديث)(٥).

الرابع: التوسل إلى الله تعالى بدعاء الحي الحاضر القادر، ودليله حديث أنس في الصحيح أن رجلا دخل المسجد من نحو دار القضاء ورسول الله

---

(١) رواه الترمذي، أبواب الدعوات، باب جامع الدعوات عن النبي ﷺ، رقم: (٣٤٧٥)، وابن ماجه، كتاب الدعاء، باب اسم الله الأعظم، رقم: (٣٨٥٧)، وابن أبي شيبة في مصنفه: (٢٩٣٦٠).

قال الألباني: (صحيح).

(٢) الشعراء: ١١٧.

(٣) القمر: ١٠-١١.

(٤) القصص: ٢٤.

(٥) رواه الطبراني في الدعاء صـ: ٣١٥، رقم: (١٠٣٦)، وفي المعجم الكبير رقم: (١٨١).

ﷺ قائم يخطب فقال: يا رسول الله هلكت الأموال، وجاع العيال، وانقطعت السبل، فادع الله يغيثنا، فرفع النبي ﷺ يديه وقال: (**اللهم أغثنا**) ثلاثا قال أنس: (**فلا والله ما في السماء من سحاب ولا قزعة**[١] **حتى خرجت من وراء سلع سحابة سوداء، ثم توسطت السماء فأمطرت، فلا والله ما رأينا الشمس أسبوعا كاملا**... الحديث)[٢]، ومنه حديث أنس في طلب عمر رضي الله عنه من العباس أن يدعو للمسلمين[٣]، وهذا دعاء أقره عليه جميع الصحابة، ولم ينكره أحد مع شهرته، وهو من أظهر الإجماعات الإقرارية، وكذا فعل معاوية رضي الله عنه لما أصابهم القحط في الشام فإنه أمر يزيد بن الأسود أن يتقدم الناس ويدعو[٤]، ومنه أيضا أمر النبي ﷺ من لقي أويساً القرني أن يطلب منه أن يدعو له[٥]، ومنه أيضا حديث الأعمى الذي جاء إلى النبي ﷺ وطلب منه أن يدعو له أن يرد الله

---

(١) القزعة جمعها قزع: قطع من السحاب رقيقة، قال الشاعر:

ترى عصب القطا هملا عليه كأن رعاله قزع الجهام.

انظر الصحاح للجوهري: (٣/ ١٢٦٥)، ومجمل اللغة لابن فارس صـ: ٧٥٢.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجمعة، باب الاستسقاء في المسجد الجامع، رقم: (١٠١٣)، ومسلم، كتاب صلاة الاستسقاء، باب رفع اليدين في الدعاء، رقم: (٨٩٧).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) أورده اللالكاءي في كرامات الأولياء: (٩/ ٢١٥)، رقم: (١٥١).

(٥) أخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل أويس القرني... رقم: (٢٥٤٢).

تعالى عليه بصره[١]، ومنه أيضا طلب أم سليم منه ﷺ أن يدعو لأنس[١]، والأدلة على ذلك كثيرة شهيرة.

---

(١) رواه أحمد: (٢٨/ ٤٧٨)، رقم: (١٧٢٤٠)، ولفظه: (حدثنا عثمان بن عمر، أخبرنا شعبة، عن أبي جعفر، قال: سمعت عمارة بن خزيمة، يحدث عن عثمان بن حنيف، أن رجلا ضرير البصر أتى النبي ﷺ، فقال: ادع الله أن يعافيني، قال: (**إن شئت دعوت لك، وإن شئت أخرت ذاك، فهو خير**). فقال: ادعه، فأمره أن يتوضأ، فيحسن وضوءه، ويصلي ركعتين، ويدعو بهذا الدعاء: (**اللهم إني أسألك، وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة، يا محمد، إني توجهت بك إلى ربي في حاجتي هذه، فتقضي لي، اللهم شفعه في**).

قال شعيب الأرنؤوط: (إسناده صحيح، رجاله ثقات).

وأخرجه عبد بن حميد في المنتخب: (٣٧٩) ، والترمذي: (٣٥٧٨) ، والنسائي في الكبرى: (١٠٤٩٥) ، وهو في عمل اليوم والليلة: (٦٥٩) ، وابن ماجه: (١٣٨٥) ، وابن خزيمة (١٢١٩)، والحاكم: (١/ ٣١٣ و٥١٩) من طرق عن عثمان بن عمر، بهذا الإسناد.

قال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث أبي جعفر، وهو الخطمي).

وأخرجه الحاكم: (١/ ٥١٩) من طريق محمد بن جعفر، عن شعبة، به، وقال: (صحيح على شرط مسلم)، ووافقه الذهبي.

وأخرجه الطبراني في الكبير: (٨٣١١/ ٢) من طريق إدريس بن جعفر العطار، عن عثمان بن عمر، عن شعبة، عن أبي جعفر، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن عمه عثمان بن حنيف، به. قال الدارقطني: (إدريس بن جعفر العطار متروك).

وأخرجه بنحوه النسائي في الكبرى: (١٠٤٩٦) ، وهو في عمل اليوم والليلة: (٦٦٠) من طريق هشام الدستوائي، وأخرجه الطبراني في الكبير: (٨٣١١/ ١)، وفي الصغير: (٥٠٨) مطولا بذكر قصة، وابن السني في عمل اليوم والليلة: (٦٣٣)، والحاكم: (١/ ٥٢٦-٥٢٧) من طريق روح بن القاسم، كلاهما عن أبي جعفر الخطمي، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن عمه عثمان بن حنيف به.

الخامس: التوسل إلى الله تعالى بالأعمال الصالحة، ودليله: حديث ابن عمر في توسل الثلاثة من بني إسرائيل الذين انطبقت عليهم الصخرة، وسدت عليهم باب الغار، فقال بعضهم لبعض: (إن الله تعالى لن ينجيكم من أمر هذه الصخرة إلا |أن تدعو الله تعالى بصالح أعمالكم) فتوسل الأول ببره بوالديه، وتوسل الثاني بعفته وخوفه من الله تعالى، وتوسل الثالث بأمانته وحفظ عهده، وفي آخره: (فانفرجت الصخرة فخرجوا يمشون)[٢].

السادس: التوسل إلى الله تعالى بالإيمان به وبرسوله ﷺ، كما قال تعالى: ﴿ رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعۡنَا مُنَادِيٗا يُنَادِي لِلۡإِيمَٰنِ أَنۡ ءَامِنُواْ بِرَبِّكُمۡ فَـَٔامَنَّاۚ رَبَّنَا فَٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرۡ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلۡأَبۡرَارِ ١٩٣ رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخۡزِنَا يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۖ إِنَّكَ لَا تُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ ١٩٤ فَٱسۡتَجَابَ لَهُمۡ رَبُّهُمۡ أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٖ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰۖ بَعۡضُكُم مِّنۢ بَعۡضٖۖ فَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي وَقَٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ لَأُكَفِّرَنَّ عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ وَلَأُدۡخِلَنَّهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ ثَوَابٗا مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسۡنُ ٱلثَّوَابِ ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾[٤]، وهذا السادس

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل أنس بن مالك ... رقم: (٢٤٨١).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الإجارة،، باب من استأجر أجيرا، رقم: (٢٢٧٢)، ومسلم، كتاب الرقاق، باب قصة أصحاب الغار الثلاثة...، رقم: (٢٧٤٣).

(٣) آل عمران: ١٩٣-١٩٥.

(٤) آل عمران: ١٦.

يدخل في الأمر الخامس، لأنه من جملة الأعمال الصالحة، فالأعمال الصالحة من أعظم ما يتوسل به العبد، فهذه الوسائل الست هي التي دل الدليل الشرعي الصحيح الصريح على جواز التوسل بها والله أعلم.

الفرع الخامس: فإن قلت: وما أقسام التوسل بالأسماء والصفات؟ فأقول: التوسل بالأسماء والصفات قسمان: توسل عام، وتوسل خاص، والمراد بالتوسل العام أي أن تقول اللهم أني أسألك بأسمائك الحسنى وصفاتك العلى، هكذا على وجه العموم، فهذا جائز كما مضى بلا شرط، والمراد بالتوسل الخاص أن تتوسل باسم معين أو صفة معينة، فيشترط حينئذٍ مناسبة الاسم والصفة للسؤال، فإذا سألت الرزق فتوسل باسم الله الرزاق والكريم والجواد والمعطي ونحوها، وإذا سألت المغفرة والرحمة فتوسل باسمه الرحمن الرحيم الغفور الودود التواب الرؤوف ونحوها، وإذا سألت هلاك ظالم فتوسل باسمه الجبار والقوي والمهيمن والعزيز والقدير ونحوهما، وكذلك يقال في الصفات، فلا بد أن يكون الاسم أو الصفة المتوسل بها مناسبة لسؤالك الذي تريد أن يحققه الله لك، والله أعلم.

الفرع السادس: فإن قلت: وما حكم التوسل بالنبي ﷺ ؟ فأقول:

التوسل بالنبي ﷺ أنواع:

الأول: التوسل به بمعنى طاعته فيما أمر واجتناب ما نهى عنه وزجر وتصديقه فيما أخبر وألا يعبد الله إلا بما شرع، فهذا حقيقة دين الإسلام وزبدة رسالة الشريعة التي بعث بها ﷺ.

الثاني: التوسل به بمعنى طلب الدعاء منه فهذا جائز في حياته فقط وأما بعد وفاته فلا يجوز، وقد قدمنا الأدلة على جوازه في حياته، وأما الدليل على عدم الجواز بعد وفاته فلأنه لا يملك حينئذ لنفسه نفعاً ولا ضراً وفاقد الشيء لا يعطيه، ولأن الصحابة كانوا إذا قحطوا استسقوا بالعباس مع أنه ﷺ كان مدفوناً بجوارهم في حجرة عائشة فعدم إتيانهم لقبره وسؤاله إجماع منهم على عدم الجواز ولأنه ﷺ قال: (**اشتد غضب الله تعالى على قومٍ اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**)[(١)]، وقال: (**اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد**)[(٢)]، وقصده للدعاء عنده من اتخاذه عيداً ووثناً ومسجداً فهو باب مفض إلى ذلك، فلا بد من سده، فحيث لم يفعله أحد من الصحابة والتابعين وتابعيهم وأئمة السلف فلا يجوز فعله إذ لو كان ذلك مما يجوز لنبهوا عليه، وفي المختارة[(٣)] أن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رأى رجلاً يجيئ إلى فرجةٍ كانت عند قبر النبي ﷺ فيدعو فنهاه وقال: ألا أحدثك حديثاً سمعته عن أبي عن جدي عن رسول الله ﷺ قال: (**لا تتخذوا قبري عيداً**

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب ما أصاب النبي ﷺ... رقم: (٤٠٧٣)، ومسلم في الجهاد والسير، باب اشتداد غضب الله على من قتله رسول الله ﷺ، رقم: (١٧٩٣).

(٢) رواه مالك في الموطأ: (٥٧٠)، وأبو مصعب الزهري: (٥٧٠) في الجمعة؛ والحدثاني: (١٨٤) في الصلاة.

(٣) الأحاديث المختارة لضياء الدين المقدسي: (٢/ ٤٩)، رقم: (٤٢٨).

وصلوا علي حيث كنتم فإن صلاتكم تبلغني)[1]، فطلب الدعاء منه بعد مماته من الشرك الأكبر المخرج من الملة، فإنه لا يدعى إلى الله تعالى، وأما دعاء الأموات أياً كانوا فإنه من الشرك الأكبر، نعوذ بالله منه.

الثالث: التوسل إلى الله بجاهه أو بذاته، وهذا لا يجوز لا لأنه لا جاه له عند الله، نعوذ بالله من قول ذلك، بل هو أعظم الخلق عند الله جاهاً وأعلاهم منزلة، لكن قد قدمت لك أن الأصل في التوسل التوقيف على الدليل، ولم يأت الدليل الشرعي الصحيح في جواز التوسل بذلك، بل ولا يعرف عن أحد من الصحابة في ذلك حرف واحد، وكل ما يروى في التوسل بجاهه فكذب مختلق موضوع لعن الله واضعه وعامله بما توعد به الكاذبين على نبيه ﷺ فبان بذلك أن التوسل به ثلاثة أنواع:

نوع جائز وهو الأول بل هو حقيقة الدين، لكن قلت: جائز بالنسبة للنوعين قبله فقط، وإلا فهو أوجب الواجبات، وأعظم المطلوبات المتحتمات، ونوعان ممنوعان. والله أعلم.

الفرع السابع: فإن قلت: وكيف توجه قول الأعمى: (**اللهم إني أتوجه لك بنبيك ﷺ**)[1]، فإن بعض المبتدعة يستدل به على جواز التوسل بجاه النبي ﷺ وبدعائه بعد مماته؟ فأقول:

(١) رواه أبو داود، كتاب المناسك، باب زيارة القبور، رقم: (٢٠٤٢)، و عبد الرزاق الصنعاني في المصنف: (٣/ ٧١)، رقم: (٤٨٣٩)، وابن أبي شيبة: (٢/ ١٥٠)، رقم: (٧٥٤٢)، وأحمد: (١٤/ ٤٠٣)، رقم: (٨٨٠٤).

قال شعيب الأرنؤوط: (إسناده حسن).

لا إشكال في هذا الحديث أبدًا لكن يجب أن تفهم أولا: أنه لا يمكن أبدًا أن تتعارض النصوص الشرعية التي ثبتت صحتها، ولا يمكن أن يكون فيها ما يدعو إلى نهي عنه أبدا، فيجب عليك أن تعتقد ذلك وما ورد عليك مما تتوهم فيه مخالفة أو معارضة فعليك بالاستعانة بالله تعالى في كشفه ثم بسؤال أهل العلم الراسخين في بيانه، وهذا الحديث قد وردت فيه روايات يبين بعضها بعضًا ويفسر بعضها بعضًا، ففي جامع الترمذي إن هذا الأعمى قال: (**اللهم إني أسالك وأتوسل إليك بنبيك محمد ﷺ في الرحمة لي اللهم شفعه في**)[٢]، وقد تقدم لك أن التوسل في عرف الصحابة يراد به طلب الدعاء من الغير، ولذلك ففي روية في جامع الترمذي وسنن ابن ماجه أن هذا الأعمى قال للنبي ﷺ: (ادع الله أن يعافيني)، فقال له: (**إن شئت دعوت وإن شئت صبرت**)، قال: فادعه فهذا يبين أن هذا التوجه المذكور في حديث السؤال إنما يراد به طلب الدعاء منه، لا أنه توسل بذاته أو بجاهه كما قد فهمه بعض الغالطين، ويوضح ذلك لفظ النسائي فإن الأعمى قال للنبي ﷺ: (ادع الله أن يكشف لي عن بصري... الحديث)[٣]. وفي المسند أن ذلك الأعمى قال: ادع الله أن يعافيني، فهذا الحديث كحديث عمر السابق: (اللهم إنا كنا نتوسل بنبيك.... الحديث)[٤]. فهذان

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم تخريجه.

الحديثان شيء واحد، فالتوجه المذكور والتوسل الوارد فيهما يراد به طلب الدعاء من النبي ﷺ، وسؤال الشفاعة منه وهو حي، وهذا أمر لا تنازع فيه، بل قد ذكرنا أن حديث الأعمى من جملة الأدلة على جوازه ويوضح ذلك أن الصحابة رضي الله عنهم بعد موته إنما كانوا يتوسلون بغيره بدلاً عنه، فلو كان التوسل به حياً وميتاً سواء لما عدلوا عن التوسل به بعد موته إلى التوسل بعمه العباس رضي الله عنه، وهذا واضح إن شاء الله تعالى والله أعلم.

الفرع الثامن: فإن قلت: وهل ثبت في زيادة قبره ﷺ على وجه الخصوص شيء من السنة؟

فأقول: لا، لم يثبت عن النبي ﷺ حديث واحد في زيارة قبره، ولا قبر غيره على وجه الخصوص شيء، وما يروى في ذلك فإنما هو موضوع، أو شديد الضعف باتفاق أهل المعرفة بالحديث، كقولهم: (**من زارني وزار قبر أبي الخليل في عام واحد ضمنت له الجنة**). قال أبو العباس عنه: (كذب على رسول الله ﷺ)[١].

وقال النووي: (باطل ليس هو مروياً عن النبي ﷺ ولا يعرف في كتابٍ صحيح ولا ضعيف بل وضعه بعض الفجرة)[٢].أهـ

ومن ذلك قولهم: (**من زارني بعد مماتي فكأنما زارني في حياتي**)، ولا يصح من أساسه بل هو شديد الضعف بمرة ويقرب أن يكون موضوعاً، ومن

(١) الإخنائية أو الرد على الإخنائي لابن تيمية صـ: ٤٠١.

(٢) المجموع للنووي: (٨/ ٤٨١).

ذلك قولهم: (**من حج فلم يزرني فقد جفاني**)، وهذا الحديث لا أصل له بل هو من المكذوبات والموضوعات كما قاله ابن عبدالهادي في الصارم المنكي[(١)].

والخلاصة أن التوسل الممنوع: هو التوسل إلى الله تعالى بما لم يثبت في الشريعة أنه وسيلة، وهو أنواع بعضها أشد خطورة من بعض، منها:

التوسل إلى الله تعالى بدعاء الموتى والغائبين والاستغاثة بهم، وسؤالهم قضاء الحاجات، وتفريج الكربات ونحو ذلك، فهذا من الشرك الأكبر الناقل من الملة.

ومنها: التوسل إلى الله بفعل العبادات عند القبور والأضرحة بدعاء الله عندها، والبناء عليها، ووضع القناديل والستور ونحو ذلك، وهذا من الشرك الأصغر المنافي لكمال التوحيد، وهو ذريعة مفضية إلى الشرك الأكبر.

ومنها: التوسل إلى الله بجاه الأنبياء والصالحين ومكانتهم ومنزلتهم عند الله، وهذا محرم، بل هو من البدع المحدثة؛ لأنه توسل لم يشرعه الله ولم يأذن به. قال تعالى: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾[(٢)]، ولأن جاه الصالحين ومكانتهم عند الله إنما تنفعهم هم، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[(٣)]، ولذا لم يكن هذا التوسل معروفا في عهد النبي ﷺ وأصحابه، وقد نص على

---

(١) الصارم المنكي في الرد على السبكي صـ: ١٨٥.

(٢) يونس: ٩٥.

(٣) النجم: ٣٩.

المنع منه وتحريمه غير واحد من أهل العلم، قال أبو حنيفة رحمه الله: (يكره أن يقول الداعي: أسألك بحق فلان، أو بحق أوليائك ورسلك، أو بحق البيت الحرام والمشعر الحرام). قاله صاحب أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسنة[1]. والله أعلم .

القاعدة الثانية عشرة:

(الأصل في التبرك التوقيف على الأدلة)

اعلم رحمك الله تعالى أن القاعدة المتقررة فيه تقول: (**الأصل في التبرك التوقيف على ورود الدليل**) بمعنى أنه لا يجوز اعتقاد البركة أو تسويغ طلبها من شيء إلا وعلى ذلك دليل صحيح صريح، والدليل على ذلك هو أن وجود البركة في مكانٍ أو زمانٍ أو شخصٍ من الأمور الغيبية التي لا تدرك بالعقل، وقد تقرر في القواعد أن أمور الغيب مبناها على التوقيف، مع ما سيأتي من الأدلة في قيد الأسئلة عن التبرك - إن شاء الله تعالى -، والله أعلم .

الفرع الثاني: اعلم رحمك الله تعالى أن التبرك إما أن يكون بالذات أو بالزمان أو بالمكان، وفيه عندنا علاوة على القاعدة الأم جمل من القواعد منبثقة من تلك القاعدة التي قدمنا الكلام عليها، وهذه القواعد تقول:

القاعدة الأولى: الأصل في التبرك بالذوات التوقيف على النص الشرعي الصحيح الصريح.

---

(١) أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسنة صـ: ٥١.

القاعدة الثانية: الأصل في التبرك بالأزمنة التوقيف على الدليل الشرعي الصحيح الصريح.

القاعدة الثالثة: الأصل في التبرك بالأمكنة التوقيف على الدليل الشرعي الصحيح الصريح.

القاعدة الرابعة: الأصل في صورة طلب البركة مما ثبتت بركته بالدليل التوقيف على النص.

ومعنى هذه القواعد واضح إن شاء الله تعالى ونزيده وضوحا فنقول: إن الله تعالى يخلق ما يشاء ويختار، كما قال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾[1]، فالله تعالى لما خلق الأعيان والأزمنة والأمكنة جعل لكل منها صفات على ما تقتضيه حكمته وفضله جل وعلا، ومن جملة تلك الصفات وضع البركة فيها، وتلك البركة أمر غير مدرك بالعقول ولا بالشهوات ولا بالأهواء، لأنه أمر غيبي، والمتقرر أن الأصل في الأمور الغيبية وقفها على الأدلة، وبناء عليه: فلا يجوز لأحد أن يعتقد أن هذه الذات مباركة إلا بدليل، لأن إدراك البركة فيها ليس مرده العقل، بل مرده الدليل، والأصل استواء الذوات، فمن اعتقد أن في ذات من الذوات أو عين من الأعيان بركة دون غيرها من الذوات والأعيان فإنه مخالف للأصل، والمتقرر أن الدليل يطلب من الناقل عن الأصل لا من الثابت عليه، ولأنك تثبت بهذا الاعتقاد أن الله تعالى قد اختار وضع البركة في

(١) القصص: ٦٨.

هذه العين، وهذا الاختبار الصادر من الله تعالى أمر غيبي لا يدرك إلا بالوحي، فأين الدليل الدال على وجود البركة في هذه العين والذات المعينة دون غيرها؟ وكذلك الأمكنة، فالأصل فيها استواؤها، فمن فضل مكانا في الأرض على مكان آخر واعتقد أن في هذا المكان بعينه دون غيره بركة، فإنه مطالب بالدليل الدال على هذا الأمر، لأنه يعتقد أمرا خلاف الأصل، والمتقرر أن مخالف الأصل عليه الدليل، وكذلك يقال في الأزمنة، فإن الأصل استواؤها، فمن اعتقد البركة في زمان دون زمان فإنه مطالب بالدليل الدال على هذا الاعتقاد، فإن جاءنا من يعتقد البركة في الذات المعينة، والمكان المعين، والزمان المعين بالدليل الدال على وجود البركة فيها فأهلا وسهلا، وعلى العين والرأس، واعتقاده هذا مقبول ومعتمد، لأنه بناه على الدليل الشرعي الصحيح الصريح، وأما إن كان لا برهان عنده ولا دليل يعضد قوله وإنما هي التخرصات والظنون الكاذبة، والاعتقادات التي لا خطام لها ولا زمام فلا أهلا ولا سهلا، واعتقاده هذا مردود عليه ومضروب به في وجهه، ولا كرامة، وإنك إذا نظرت نظرة بسيطة إلى تلك الأمكنة والذوات والأزمنة التي يعتقد الكثير من الناس أن فيها بركة، لوجدتها لم تبن على الحق ولا على الدليل، ولا على الهدى، وإنما بنيت على النقول الواهية، والتخرصات الكاذبة، والأهواء المتعفنة، والظنون الفاسدة، فيقال لهم: لا يحل لأحد أن يعتقد بركة في ذات دون ذات إلا بدليل، ولا يحل لأحد أن يعتقد بركة في زمان دون زمان، أو مكان دون مكان إلا بدليل، فباب التبرك ليس مفتوحا لمن هب ودب وتخرص وكذب،

لا، وألف لا، بل هذا الباب مقرون بثبوت الدليل، فما ثبتت الأدلة بأن فيه بركة أثبتنا البركة فيه، وما لم يأت الدليل بأن فيه بركة فلا يجوز لنا ولا لعقولنا ولا لأهوائنا أن تثبت فيه البركة، ولو أن الناس اعتمدوا هذه الأصول الطيبة المقررة عند أهل السنة والجماعة رحم الله تعالى أمواتهم وثبت أحياءهم لأراحوا واستراحوا من كثير من البدع والخرافات والمحدثات التي أفسدت عليهم عقيدتهم، وخلخلت بنيان دينهم وإيمانهم، ولكن لله الأمر من قبل ومن بعد.

ثم اعلم أن الأمر الذي وردت الأدلة بثبوت البركة فإنه لا يجوز أن نتجاوز به الصورة التي ورد بها، فليس طلب البركة مما ثبت به النص من الأبواب المفتوحة، لا، بل لا يحل لنا ولا لغيرنا أن نطلب البركة فيما ثبتت الأدلة الدالة بأن فيه بركة إلا على مقتضى الصورة التي ورد بها الدليل، كما في بركة القرآن مثلا، فبركته في هدايته وتلاوته وتدبره والعمل به وتضعيف أجور الأمة بقراءته، وأنه الخير والبر والشفاء والفرقان، فالقرآن مبارك، كما وصفته الأدلة بذلك، ولكن ومع ثبوت البركة فيه فإنه لا يجوز لأحد أن يضعه على صدره طلبا للبركة، لأن هذه الصورة في طلب البركة من القرآن لم ترد، ولا يحل لأحد أن يفتحه للفأل كما يفعله بعض الجهال، لأن طلب البركة من القرآن بهذا الفعل لم يرد به الدليل، ولا يحل لأحد أن يعلقه على صدره أو في سيارته مثلا لطلب بركته في الحفظ، فإن هذه الصورة من طلب البركة بالقرآن لم يرد بها النص، وكذلك بركة ماء زمزم، فإن الدليل أثبت أن فيه بركة، ولكن بركته في شربه، فلا يجوز مثلا غسل

الثياب به اعتقادا أن الثياب ستحل فيها بركة ماء زمزم، لأن هذه الصورة في طلب البركة من ماء زمزم لم يرد بها الدليل، ولا يحل لأحد أن يغسل به متاعه اعتقاد أن المتاع ستحل فيه البركة، لأن هذه الصورة في طلب البركة من ماء زمزم لم يرد بها الدليل، وهكذا، في كل الأمور التي ثبتت فيها البركة، فلا تظنن يا أخي بارك الله تعالى فيك أن المهم ورود الدليل بأن هذه العين مباركة أو هذا الزمان مبارك، أو هذا المكان مبارك، لا، هذا لا يكفي، بل لا بد من أمر آخر يضم إليه، وهو أنه لا يجوز لك أن تتجاوز الصورة الواردة في طلب البركة من هذا الأمر الذي فيه بركة، وبناء عليه: فإن أردت النجاة في هذا الباب فلا بد أن تعمد هذين الأصلين:

الأول: أنك لا تطلب البركة إلا فيما ثبت النص بأن فيه بركة.

الثاني: أن تكون صورة طلب البركة من هذا الأمر متفقة مع الصورة الشرعية التي وردت بها الأدلة، فما لم يثبت الدليل بأنه فيه بركة، فطلب البركة منه بدعة، وتجاوز الصورة الشرعية في طلب البركة مما وردت الأدلة بإثبات البركة فيه بدعة أيضا، ولا مخلص من هذه المحدثات والبدع إلا باعتماد هذين الأصلين، فلا تعتقد وجود البركة في ذات إلا بدليل، ولا تطلب البركة من هذه الذات إلا على وفق ما ورد به الدليل، ولا تعتقد وجود البركة في زمان إلا بدليل، ولا تطلب البركة في هذا الزمان إلا على وفق ما ورد به الدليل، ولا تعتقد وجود البركة في مكان إلا بدليل، ولا تطلب البركة في هذا المكان إلا على وفق ما ورد به الدليل، فإنك إن فعلت هذا نجوت مما أحدثه كثير من الناس في هذا الباب العقدي المهم، فانتبه لهذا

الكلام واحفظ هذا التأصيل فلعلك لا تظفر به بهذا الوضوح في مكان آخر، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

الفرع الثالث: واعلم رحمك الله تعالى أن من المسائل المهمة في هذا الباب أيضا أن تفرق بين نوعي البركة، وأقسم بالله العلي العظيم أنها من مهمات المسائل في هذا الباب، فأرجوك يا حبيبي أن ترعي لي سمع قلبك، وأن تفهم ما أقول، وذلك أن أهل العلم رحمهم الله تعالى قد قسموا وجود البركة فيما ثبت به الدليل إلى قسمين: إلى بركة ذاتية منتقلة، وإلى بركة معنوية لازمة، فأما البركة الذاتية فيراد بها تلك البركة التي تنتقل إلى ما لامسها، فمن لامس شيئا له بركة ذاتية فإن البركة تنتقل إلى ما مسها به، وأما البركة المعنوية فمنها تلك البركة التي لا تفارق محلها، وبالجملة فلا نعرف شيئا فيه بركة ذاتية منتقلة ــ باعتبار هذه الأمة ــ إلا بركة نبينا ﷺ، فإنه رجل مبارك، وبركته ذاتية منتقلة، بمعنى أن كل شيء مسه جسده الطاهر الشريف فإنه تكون فيه بركة، ولا نعرف في الحقيقة بركة ذاتية إلا تلك الذات المباركة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم، فالبركة العينية لا تكون إلا في ذات النبي ﷺ، فذاته ﷺ ذات مباركة، ولذلك فقد ثبت في الأحاديث أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتبركون بعرقه وثيابه ووضوئه وبقية شرابه ﷺ، لأن ذاته ﷺ ذات مباركة، وبركتها تنتقل لما لا مسها، وهذا باتفاق أهل السنة رحمهم الله تعالى، بل ويجوز على قول أهل السنة رحمهم الله تعالى التبرك بآثاره ولو بعد مماته ﷺ، ولكن اتفق أهل العلم رحمهم الله تعالى على أن آثاره كلها قد فقدت، فلم يبق منها شيء،

وأما ما يذاع هنا وهناك من أن من أثر النبي ﷺ فهو كذب وافتراء يراد به ابتزاز أموال الناس وإفساد عقيدتهم، واتفق عامة أهل السنة رحمهم الله تعالى على أنه ليس في الأمة من بركته بركة ذاتية منتقلة غيره ﷺ، فليس شيء من أجزاء الأرض بركته بركة ذاتية منتقلة، ولم يبق في الأمة إلا ما بركته بركة معنوية لازمة، أي أنها لا تنتقل عن محلها، كبركة رمضان، وعاشوراء، وعشر ذي الحجة، وغيرها مما ثبتت فيه البركة من الأزمنة، وكبركة المسجد الحرام ومسجد المدينة، ومسجد بيت المقدس، وماء زمزم، وبركةالقرآن ونحوها مما ثبتت فيه البركة بالدليل الصحيح الصريح، فبركة هذه الأشياء إنما هي بركة معنوية لازمة، لا ذاتية منتقلة، وقد أوجب الخلط بين نوعي البركة فسادا كبيرا في الاعتقاد، وبدعا كثيرة لا عد لها ولا حصر، فالواجب على أهل العلم أن يبينوا للناس الفرق بين هذين النوعين، ولعلنا نفرد فيها رسالة خاصة إن شاء الله تعالى، والمهم هنا أن تعلم أن الأصل في باب التبرك بالأعيان والأزمنة والأمكنة التوقيف على الأدلة، وما قرر أهل العلم رحمهم الله تعالى ذلك إلا ليسدوا باب البدع والإحداث، وباب الشرك والوثنية، فسد هذا الباب من أهم المهمات، والله يتولانا وإياك.

الفرع الرابع: فإن قلت: وما حكم طلب البركة مما لم تثبت فيه البركة بالدليل؟

فأقول: هذا أمر محرم لا يجوز، بل هو في حقيقته من الشرك، ولكنه يكون أحيانا شركا أكبر، وأحيانا يكون شركا أصغر، فإن كان يعتقد أن الله تعالى هو واضع البركة في هذا الأمر، وأن الله تعالى هو خالقها ومقدرها، ولكن

ملامسة هذا الشيء من جملة الأسباب التي تثمر البركة، فهذا الاعتقاد من جملة الشرك الأصغر، وذلك لأمرين:

الأول: لأنه اعتقد سببا ما ليس بسبب لا شرعا ولا قدرا، والمتقرر أن من اعتقد سببا ليس عليه دليل لا من الشرع ولا من القدر فقد وقع في الشرك الأصغر، وأما إن كان يعتقد أن هذا الشيء هو الذي يوجب البركة بذاته، وأنه هو الذي يضفي البركة على من لامسه لذاته، فيعتقد أنه هو الفاعل والواضع للبركة، فهذا من الشرك الأكبر، لأنه اعتقد أن ثمة من يتصرف في هذا الكون مع الله تعالى، وهو شرك في توحيد الربوبية، وعلى ذلك يخرج حكم طلب البركة من الأشجار أو الأحجار ونحوها، فيقال: طلب البركة من بعض الأشجار أو الأحجار محرم وشرك، قال تعالى: ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴾[1]، وهذا إنكار من الله تعالى على عباد هذه الأوثان، وهم عبدوها لينالوا شفاعتها وأن تقربهم إلى الله زلفى ويتبركون بها فأنكر الله تعالى عليهم ذلك، وهو إنكار يتضمن النهي عن الاعتقاد في هذه الأوثان، ويدخل في ذلك ضمنًا النهي عن التبرك بالأشجار والأحجار وأنه شرك، فاللات يقاس عليه التبرك بالقبور، والعزى ومناة يقاس عليه التبرك بالأشجار والأحجار، وعن أبي واقد الليثي رضي الله عنه قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى حنين ونحن حدثاء عهدٍ بكفرٍ وللمشركين سدرة يعكفون عندها وينوطون بها أسلحتهم فقلنا:

---

(١) النجم: ١٩-٢٠.

يا رسول الله اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال - عليه الصلاة والسلام-: (**الله أكبر إنها السنن، قلتم والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى:** ﴿ ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾[١] **لتركبن سنن من كان قبلكم**) رواه الترمذي بسندٍ صحيح[٢]، وهذا دليل واضح في النهي الأكيد عن طلب البركة من الأشجار والأحجار، وأنه شرك، لكن إن قلت: هل هو شرك أصغر أم شرك أكبر؟ أقول: هذا على حسب اعتقاد طالب البركة منها، فإن كان يعتقد أنها تعطيه البركة بذاتها وأن لها تصرفًا خفيًا بذلك فهذا شرك أكبر منافٍ لأصل الإسلام، ولو مات صاحبه عليه فإنه من الخالدين أبدًا في النار - والعياذ بالله -، وأما إن كان يجعلها سببًا فقط في تحصيل البركة فهذا شرك أصغر لأنه اعتقد سببًا ما ليس بسبب شرعًا ولا قدرًا ولأنه وسيلة إلى الشرك الأكبر، والله أعلم.

الفرع الخامس: اعلم رحمك الله تعالى أن قد ورد الدليل بذلك، فذاته ﷺ ذات مباركة، فيجوز طلب البركة من ذاته وآثاره، وذلك قد صحت به النصوص الكثيرة:

فمن ذلك: تبرك الصحابة بفضل وضوئه وبنخامته كما في الصحيح في حديث صلح الحديبية: (ما تنخم رسول الله ﷺ نخامة إلا وقعت في كف

(١) الأعراف: ١٣٨.

(٢) أبواب الفتن، باب ما جاء لتركبن سنن من كان قبلكم، رقم: (٢١٨٠)، قال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح)، وقال الألباني: (صحيح).

رجلٍ منهم فدلك بها وجهه وجلده، وإذا توضأ كادوا يقتتلون على وضوئه)[١].

ومن ذلك: تبركهم بالماء الذي غمس فيه يده، فقد روى مسلم في صحيحه عن أنس بن مالك أنه قال: (كان رسول الله ﷺ إذا صلى الغداة جاء خدم المدينة بآنيتهم فيها الماء فما يؤتى بإناءٍ إلا غمس يده فيه فربما جاءوه في الغداة الباردة فيغمس يده فيه)[٢].

ومن ذلك: التبرك بشعره ﷺ، ففي صحيح مسلم عن أنس: (أن النبي ﷺ أتى منى فأتى الجمرة فرماها ثم أتى منزله بمنى فنحر ثم قال للحلاق: (**خذ**) وأشار إلى جانبه الأيمن، ثم الأيسر، ثم جعل يعطيه الناس)[٣].

ومن ذلك: التبرك بعرقه ﷺ، ففي صحيح مسلم عن أنسٍ رضي الله عنه قال: (كان النبي ﷺ يدخل بيت أم سليم فينام على فراشها وليست فيه، قال: فجاء ذات يوم فنام على فراشها فأتت فقيل لها: هذا النبي ﷺ نام في بيتك على فراشك، قال: فجاءت وقد عرق واستنقع عرقه على قطعة أديم على الفراش ففتحت عتيدتها[٤] فجعلت تنشف ذلك العرق فتعصره في

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط، رقم: (٢٧٣١).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب قرب النبي ﷺ من الناس، رقم: (٢٣٢٤).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب بيان أن السنة يوم النحر أن يرمي ثم ينحر... رقم: (١٣٠٥).

(٤) قال محمد فؤاد عبد الباقي في شرحه لمسلم: (٤/ ١٨١٥): (عتيدتها) أي كالصندوق الصغير تجعل المرأة فيه ما يعز من متاعه

قواريرها ففزع النبي ﷺ فقال: (**ما تصنعين يا أم سليم**) فقالت: يا رسول الله نرجو بركته لصبياننا. قال: (**أصبت**)[(١)].

وقد ورد الدليل الصحيح بإثبات جواز التبرك بفضل طيبه، وبثيابه، وبفضل شربه، فهذه الأدلة تفيد إفادة قطعية أن ذاته مباركة، وهذا الذي نعرفه من الأدلة، ويبقى ذات غيره من الإنس على حالها لا يجوز ادعاء البركة فيها، ولذلك فالضابط عندنا يقول: لا يجوز التبرك بذات أحدٍ إلا بذاته ﷺ، والله أعلم.

الفرع السادس: فإن قلت: هل يجوز التبرك بآثار النبي ﷺ من لباسٍ وشعرٍ بعد وفاته ﷺ؟ أم أن ذلك مخصوص بحياته فقط؟

فأقول: بل يجوز ذلك حتى بعد وفاته ﷺ وذلك لأن الصحابة والتابعين كانوا يتبركون بهذه الأشياء بعد وفاته - عليه الصلاة والسلام - فقد ثبت في الصحيح أن أسماء كانت عندها جبة النبي ﷺ تغمس في الماء ويسقى لمن به عين أو وجع فيبرأ - بإذن الله تعالى-، وقد كانت هذه الجبة عند عائشة - رضي الله عنها-[(٢)]. وفي صحيح البخاري من حديث عبدالله بن عثمان بن موهب رحمه الله تعالى أن أم سلمة كان عندها شيء من شعرات

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب طيب عرق النبي ﷺ، رقم: (٢٣٣١).

(٢) أخرج الحديث مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب... رقم: (٢٠٦٩)، رواه أحمد: (٤٤/ ٥٠٧)، رقم: (٢٦٩٤٢)، وأبو عوانة: (٥/ ٢٣٠)، رقم: (٨٥١١).

الجلجل وهو شيء يتخذ من فضة أو غيرها يشبه الجرس وقد تنزع منه الحصاة التي تتحرك فيوضع فيه ما يحتاج إلى صيانته. ويروى (الحجل) هو سقاء ضخم.

النبي ﷺ في جلجلٍ[١] من فضة، فإذا أصاب أحدهم وجع يأتيها بإناءٍ فيه ماء فتخضخض له الشعر فيه فيشربه فيشفي - بإذن الله تعالى-، والحديث في البخاري وغيره[٢]. ويقول محمد بن سيرين - رحمه الله تعالى-: (عندنا شعرة من شعر النبي أصبناها من أنس، أو من قبل أهل أنس)[٣]. وعلى ذلك جرى عملهم من غير نكير، وهذا دليل على جواز التبرك بآثاره ﷺ بعد وفاته إلا أنه ينبغي أن تعلم أن هذه الآثار قد فقدت كلها في أزمنة متقدمة فما بالك بزمننا هذا، فكل من يدعي أن عنده شيء من شعره أو ثيابه أو نعليه أو خاتمه فإنه كاذب في هذه الدعوى، وإنما مراده إفساد الاعتقاد ونشر البدعة وانتهاب الأموال، فانتبه لهذا الأمر ولا يغرنك الذين لا يستحون على وجوههم من مثل هذه الدعاوى البينة البطلان، الظاهرة الزيف، والله أعلم.

الفرع السابع: فإن قلت: نحن نعلم أن المسجد الحرام، والمسجد النبوي، والمسجد الأقصى فيها بركة، فما المراد ببركة هذه الأماكن؟

فأقول: إن بركة هذه الأماكن معناه مضاعفة الأجر للمتعبد فيها وما يحصل له من الأمن كما قال تعالى عن المسجد الحرام: ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ

---

(١) قال مصطفى البغا في تعليقه: (الجلجل وهو شيء يتخذ من فضة أو غيرها يشبه الجرس وقد تنزع منه الحصاة التي تتحرك فيوضع فيه ما يحتاج إلى صيانته. ويروى (الحجل) هو سقاء ضخم).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب اللباس، باب ما يذكر في الشيب، رقم: (٥٨٩٦).

(٣) لم أقف عليه.

ءَامِنًا ﴾(١)، فبركتها بركة معنوية أو نقول بركة لازمة ليست بمنتقلة ولا بمتعدية، أي أنها ليست بركة ذاتية كبركة ذات النبي ﷺ، بل هي بركة لازمة معنوية، وبناءً عليه فإن من يتمسح بأستار الكعبة ظنًا منه أن البركة ستنتقل إلى بدنه فإنه أتي من قبل جهله وقلة فهمه، وفعله هذا بدعة، وكذلك من يقبل أعمدة المسجد الحرام أو مسجد المدينة، ويتمسح بمقام إبراهيم أو يقبله أو يمسح عليه بيديه ثم يضعهما على وجهه وصدره ظنًا منه أنه بذلك قد انتقلت البركة إليه فإنه ضال مبتدع مخطئ، وكذلك من يستلم الحجر الأسود، أو الركن اليماني بيديه ثم يمرها على صدره ووجهه، أو على وجه صغير معه وصدره، كل ذلك من البدع المنكرة، لا إنكارًا لبركة البقعة ولكن لأن بركة هذه البقعة بركة لازمة معنوية لا ذاتية منتقلة، وكذلك من يتمسح بالأعمدة أو الفرش الموضوعة في الروضة الشريفة ظنًا أن بركة هذه الروضة ستنتقل إليه إذا فعل ذلك، فإنه ليس على الصراط المستقيم في هذا الفهم، وكذلك ما يفعله بعض الحجاج أو المعتمرين من أنهم يغسلون متاعهم ونقودهم وثيابهم التي عليهم بماء زمزم ظنًا منهم أنها بذلك ستحلها البركة، فهذا ليس بصحيح؛ لأن بركة ماء زمزم في شربه فقط، والمقصود أن بركة هذه الأماكن المذكورة في السؤال إنما هي بركة لازمة معنوية، لا أنها بركة ذاتية منتقلة، والله أعلم.

الفرع الثامن: فإن قلت: وهل يجوز إطلاق لفظ: (تبارك) على غير الله تعالى؟

---

(١) آل عمران: ٩٧.

فأقول: لا يجوز ذلك؛ لأن واضع البركة هو الله تعالى، فلا يقال: تباركت علينا يا فلان، ولا يقال: فلان بارك بحضوره هذا المشروع، أو بارك هذا الحفل، كل ذلك من الإطلاقات المحرمة، والله أعلم.

الفرع التاسع: ويدخل في ذلك ما أحدثه كثير من العامة من أخذ شيء من تراب القبر للتبرك به، وهذا يعتقده من يعظم أصحاب القبور التعظيم الزائد على الحد المشروع، فيعتقدون أن الجسد الذي حل في هذا القبر جسد مبارك، وأن هذه البركة قد انتقلت إلى أجزاء التراب الذي عليه فتجدهم يأخذون شيئا من ترابه ليتبركوا به، أي يضعونه في بيوتهم رجاء لبركة أو يغسلون به مريضهم رجاء حلول الشفاء، أو يسقون بمائه دوابهم رجاء حفظها وعافيتها إن كانت مريضة، أو غير ذلك، بل وربما تطاول بهم الغلو حده إلى بيعه بالأثمان الباهظة، كما يفعله بعض سدنة القبور المجاورين لها، فإنهم يأخذون شيئاً من تراب القبر أو مما جاوره ويبيعونه على الزائرين، وذلك بعد سرد القصص المكذوبة المختلقة في منافع هذا التراب، وهذا كله من المحدثات والبدع التي ما أنزل الله بها من سلطان، بل هي من سخافة العقول والاستهزاء بها، وقد تصل في بعض صورها إلى الشرك الأكبر، وذلك فيما إذا اقترن معها اعتقاد أن الميت هو الذي يضفي البركة بذاته أو اقترن معها اعتقاد أن الميت يشفع لمن أخذ من تراب قبره فيأخذ هذا المسكين التراب ليشفع له الميت، وهذا هو الشرك الأكبر، وأما إذا اعتقد أن الله هو واضع البركة ولم يقترن مع الأخذ طلب الشفاعة من الأموات فهو شرك أصغر وبدعة قبيحة ومحدثة منكرة وذلك لأنه لم يثبت

عن رسول الله ﷺ أنه أخذ شيئاً من تراب القبور، ولا ثبت عن أحد من أصحابه أنهم كانوا يأخذون من تراب قبره أو قبر صاحبيه ولا ثبت عن أحد من أئمة الدين من التابعين وتابعيهم وسادات السلف من الأئمة الأربعة ومن عاصرهم أنهم كانوا يأخذون شيئاً من تراب القبور للتبرك بها، وهذا يفيدك أنه إحداث في الدين وبدعة، وكل إحداث في الدين فهو رد، فاحذروا أيها المسلمون من ذلك فإنه قادح في التوحيد، ومخل بعقيدة المسلم.

فإن قلت حتى ولو كان الميت أحد الصالحين الكبار؟

فأقول: نعم حتى ولو كان نبياً من الأنبياء، فلا يجوز ذلك لأن ذلك لا أصل له، ولأنه ذريعة للاعتقادات الباطلة المفضية للشرك والوثنية، ولو كان خيراً لسبقنا له من هم أحرص منا على العلم والهدى، ولو كان ذلك من الشرع لوجب على النبي ﷺ بيانه بقوله أو بفعله أو بإقراره بل إنه عدم جواز ذلك بالترك الدائم، لأن المتقرر أن كل فعل توفر سببه على عهد النبي ﷺ ولم يفعله اختياراً فإن المشروع تركه، وكذلك بين لنا عدم جوازه بالأدلة الناهية عن الغلو في القبور وأصحابها، ولأن بركة المسلم الواردة في حديث: (**إن من الشجر شجرة لما بركته كبركة المسلم**)[1]، ونحو ذلك، إنما هي البركة المعنوية اللازمة أي بركة عمل، وهذه البركة لازمة لمحلها لا تنتقل عنه، فإذا مات الولي الصالح ودفن في قبره فإن بركته لا تنتقل إلى التراب، لأنها من البركة المعنوية اللازمة، والذين يأخذون من تراب قبور

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأطعمة، باب أكل الجمار، رقم: (٥٤٤٤).

الصالحين والأولياء ظنوا أن بركتهم بركة ذاتية منتقلة وهذا خطأ فادح، وهو الذي أوجب الوقوع في هذه المحدثات والبدع وبه تعلم أن السبب هو الجهل بالسنة والبعد عن الشرع، فالله الله يا طلاب العلم بنشر العلم الشرعي المؤصل، ولابد من الوصول إلى أهل هذه البدع أو الاتصال بهم بالوسائل الحديثة المتاحة لتصل لهم كلمة الحق ويرتفع عنهم الجهل ولا يجوز يا طلاب العلم أن يشغلنا عن ذلك تجارة ولا وظيفة ولا زوجة ولا أولاد والمقصود: أن أخذ تراب القبر للتبرك به، أو التبرك به وهو في مكانه كل ذلك من المحدثات والبدع، ولقد خطأ العالم القاضي عياض رحمه الله تعالى لما قال: إن تربة قبر النبي ﷺ أفضل من الكعبة، ورد عليه هذا القول كثير من أهل السنة كشيخ الإسلام ابن تيمية وغيره، فلا يجوز أيها المسلمون أن يؤخذ من تراب القبر شيء للتبرك به لعدم النقل، ولأن القاعدة المتقررة عند أهل السنة أن الأصل في التبرك بالأعيان، أو الأزمان، أو الأمكنة التوقيف، أي أنه لا يجوز لك أن تعتقد في شيء أنه مبارك إلا بدليل، ولا يجوز لك أن تتبرك بشيء إلا وعلى ذلك دليل شرعي صحيح صريح، ولا بد أن تفرق بين البركة الذاتية المتنقلة كبركة النبي ﷺ وبين البركة المعنوية الملازمة كبركة المساجد الثلاثة، ولو نظرت في القرآن كله من أوله إلى آخره لما وجدت دليلاً يدل على جواز التبرك بتراب القبور ولا مطابقةً ولا تضمناً، ولا التزاماً، ولو نظرت في السنة من أولها إلى آخرها - أعني السنة الصحيحة - لما وجدت دليلاً صحيحاً يدل على جواز التبرك بتراب القبر لا مطابقةً ولا تضمناً ولا التزاماً، ولو نظرت في عمل السلف

الصالح من القرون المفضلة ومن جاء بعدهم من أئمة الدين المقتدى بهم لما وجدت أحداً أجاز التبرك بتراب القبور، فبالله عليك من أين جاءت هذه البدعة؟ أقول: لقد جاءت هذه المحدثة لما ضعف ميزان الاتباع وارتفع مؤشر الابتداع، وازداد الجهل بالدين، ومن تحسين شياطين الجن والإنس، وذلك لما ضعف المصلحون في إبلاغ الشريعة على الوجه الصحيح، ورضي بعضهم بالحياة الدنيا واطمأن بها، وبالجملة فأخذ شيء من تراب القبور للتبرك به محدثة وبدعة، فهو رد على فاعليه لأن كل إحداث في الدين عقيدة أو شريعة فهو رد، وأنت خبير بأن إثبات جواز ذلك لابد فيه من نص من الشارع وأما الأهواء والآراء وعمل الآباء والأجداد أو أهل القرية أو عمل الأكثر أو الاستحسانات الباردة السامجة التي ما أنزل الله بها من سلطان فإن ذلك كله لا مدخل له في باب سن الأحكام وتشريعها نسأله جل وعلا أن يفقهنا في ديننا، وأن يعيذنا من مضلات الفتن ما ظهر منها وما بطن.

الفرع العاشر: فإن قلت: وما معنى البركة في قول النبي ﷺ: (**إن من الشجر لما بركته كبركة المسلم**)[1]؟

فالجواب: أن المراد بهذه البركة أي البركة المعنوية اللازمة، فكل مسلم فيه بركة إيمان، وسلامة اعتقاد، وصحة عمل، وتختلف تلك البركة باختلاف قوة الإيمان والتوحيد والعمل، وعلى ذلك أيضا قول أسيد بن حضير رضي الله عنه لما نزلت آية التيمم بسبب مقامهم للبحث عن عقد عائشة

(١) تقدم تخريجه.

رضي الله عنها وليس معهم ماء وليسوا على ماء، فلما نزلت آية التيمم قال أسيد رضي الله عنه: ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر[1]. والمراد بالبركة هنا بركة العمل لا البركة الذاتية المنتقلة، فانتبه لهذا، وعلى ذلك قول البعض لمن زاره: زارتنا البركة، فإن كان يقصد البركة الذاتية فهذا لا يجوز، وإن كان يقصد بركة الإيمان والتوحيد والعمل فلا حرج، والله أعلم.

الفرع الحادي عشر: وهنا نقل طيب عن صاحب فتح المجيد ونقل في شرحه عن الشيخ الغنيمان، وهذا النقل في مسألة مهمة جدا، وهي أنه قد ثبت عن الصحابة رضي الله عنهم أنهم كانوا يتبركون بآثار النبي ﷺ، فهل يقاس عليه غيره من الأولياء والصالحين؟ فقال في فتح المجيد: (وأما ما ادعاه بعض المتأخرين من أنه يجوز التبرك بآثار الصالحين فممنوع من وجوه:

منها: أن السابقين الأولين من الصحابة ومن بعدهم لم يكونوا يفعلون ذلك مع غير النبي ﷺ، لا في حياته ولا بعد موته، ولو كان خيراً لسبقونا إليه، وأفضل الصحابة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، وقد شهد لهم رسول الله ﷺ فيمن شهد له بالجنة، وما فعله أحد من الصحابة والتابعين مع أحد من هؤلاء السادة، ولا فعله التابعون مع ساداتهم في العلم والدين وأهل الأسوة، فلا يجوز أن يقاس على رسول الله ﷺ أحد من الأمة، وللنبي ﷺ في حال الحياة خصائص كثيرة لا يصلح أن يشاركه فيها غيره.

(١) أخرجه البخاري، كتاب التيمم، رقم: (٣٣٤).

ومنها: أن في المنع عن ذلك سداً لذريعة الشرك كما لا يخفى)[١].

ثم شرحه الشيخ الغنيمان حفظه الله تعالى بقوله: (يقول بعض المتأخرين مثل الإمام النووي رحمه الله وغيره: قد جاءت بعض الأحاديث التي فيها أن الرسول ﷺ كان يوزع شعره على صحابته للتبرك به، وكذلك كان إذا توضأ سارعوا إلى فضلة وضوئه يتبركون بها، و إذا تفل أو تنخم صلوات الله وسلامه عليه أحب كل واحد منهم أن تكون بيده حتى يدلك بها وجهه؛ تبركاً به صلوات الله وسلامه عليه، وكذلك إذا أمكن أحدهم أن يأخذ شيئاً من ثيابه التي تلي جسده أخذها، وبعض الصحابيات التي لها صلة بالرسول ﷺ كان إذا عرق تأخذ عرقه وتضعه في الطيب؛ لأن عرقه صلوات الله وسلامه عليه أحسن من الطيب، والمقصود أن هذا شيء مشهور ومعروف، فكانوا إذا جاءوا إلى مثل هذه القضايا قالوا: هذا فيه جواز التبرك بالصالحين وبآثارهم، والمؤلف هنا يقول: هذا خطأ من وجوه:

الوجه الأول: أن هذا خاص بالنبي ﷺ بدليل أن الصحابة رضوان الله عليهم لم يفعلوا هذا مع أحد منهم، فما فعلوه مع أبي بكر، ولا مع عمر، ولا مع عثمان، ولا مع علي، ولا مع غيرهم من سادات الصحابة، وهم أعلم برسول ﷺ وبما أنزل عليه، ولو كان خيراً لسبقونا إليه.

الوجه الثاني: أنه لا يجوز أن يقاس غير الرسول ﷺ عليه، وهذا لا يقول به من يعرف رسول الله ﷺ، فلا يجوز أن يقاس آحاد الناس على رسول

---

(١) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد صـ: ١٤٢.

الله ﷺ في هذا، بل ولا يجوز أن يدان به، وهذا قياس مع الفارق البعيد جداً، فإذا جاء القياس مع الفارق فهو قياس باطل غير معتبر شرعاً.

الوجه الثالث: أن هذا فيه سد للذرائع كما قال المؤلف، وهي قاعدة معروفة في الشرع، والمعنى: أننا لو أجزنا ذلك لجر هذا إلى ما لا يجوز، ولصار طريقاً إلى الشرك وإلى سؤاله والتوسل به، وما أشبه ذلك، وكل ما كان وسيلة إلى ما هو محرم فممنوع.

وهناك أيضاً وجه رابع لم يذكره المؤلف وهو: أن الصلاح أمر لا يعرف إلا من قبل الوحي؛ لأنه في القلب وليس للإنسان إلا الظاهر، فيجوز أن يكون في الباطن غير ما هو في الظاهر، ويجوز أن يتبدل في آخر حياته ويتغير، بخلاف الذين أخبر الله جل وعلا -كالصحابة- أنه رضي عنهم؛ فإن الله لا يخبر جل وعلا عن شيء يتبدل ويتغير.

فإذا قال قائل: هذا من التبرك بالصالحين قلنا: هذا أمر مظنون غير متيقن، وإنما هو من باب الظن، وباب الظن لا يجوز أن تبنى عليه الأحكام في مثل هذا، إلى غير ذلك من الأوجه التي تمنع ذلك، وكل وجه من هذه الأوجه يكفي في منع ذلك.

والخلاصة: أن التبرك بالآثار ومماسة الجسد وما أشبه ذلك خاص برسول الله ﷺ، فهو من خصائصه لا يجوز أن يقاس عليه أحد من الناس.

وأما الذين استدلوا بفعل ابن عمر، ففعل ابن عمر كان اتباع آثار الرسول ﷺ وليس من هذا الباب، وإنما هو اتباع آثاره، يعني: كان يتتبع الأثر الذي صلى فيه الرسول فيصلي فيه، والمكان الذي جلس فيه فيجلس فيه، وما

أشبه ذلك؛ لأنه كان يرى أن هذا سنة، وأنه اتباع للرسول ﷺ، فليس من باب التبرك، وإنما الكلام في التبرك بما لامس جسد رسول الله ﷺ أو انفصل عنه، وهذا شيء معروف عند الصحابة رضوان الله عليهم حتى أنه جاءت الأحاديث فيه إلى حد التواتر). انتهى النقل[١].

والخلاصة أنه لا يجوز القياس في هذه المسألة، لأنه قياس مع الفارق، والقياس في مصادمة النص باطل، ولأنه قياس صادم إجماع الصحابة والأئمة المعلوم من الدين بالضرورة، والله أعلم .

الفرع الثاني عشر: فإن قلت: وهل يجوز التبرك بآثار النبي ﷺ المكانية؟ فالجواب: هو ما قاله الشيخ صالح آل الشيخ في كتابه الطيب: (هذه مفاهيمنا) وهو كتاب نافع جدا، فقال فيه حفظه الله تعالى: (وأما آثاره المكانية كمكانٍ سار فيه، أو بقعةٍ صلى فيها، أو أرض نزل بها فلم يعرف دليل شرعي يومئ أو يشير إلى أن بركة بدن الرسول (قد تعدت إلى هذا المكان، فيكون مباركاً يشرع التبرك به، ولذا لم يكن يفعل هذا صحابته في حياته ولا بعد مماته، فما سار فيه رسول الله أو نزل فيه فلا يجوز التبرك به؛ لأن هذا وسيلة إلى تعظيم البقاع التي لم يشرع لنا تعظيمها، ووسيلة من وسائل الشرك، وما تتبع قوم آثار أنبيائهم إلا ضلوا وهلكوا، قال المعرور بن سويد الأسدي: (خرجت مع أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب من مكة إلى المدينة، فلما أصبحنا صلى بنا الغداة، ثم رأى الناس يذهبون مذهباً، فقال: أين يذهب هؤلاء؟قيل: يا أمير المؤمنين! مسجد صلى فيه رسول الله

---

(١) لم أقف على شرح الشيخ المذكور.

ﷺ هم يأتون يصلون فيه، فقال: إنما هلك من كان قبلكم بمثل هذا، يتبعون آثار أنبيائهم، فيتخذونها كنائس وبيعاً، من أدركته الصلاة في هذه المساجد فليصل، ومن لا فليمض، ولا يتعمّدها). أخرجه سعيد بن منصور في سننه[١]، وابن أبي شيبة في المصنف[٢]، ومحدث الأندلس محمد بن وضاح القرطبي في البدع والنهي عنها، بإسناد صحيح[٣]. فهذا قول الخليفة الراشد، الذي قال رسول الله ﷺ: **(إن الله - عز وجل - جعل الحق على قلب عمر ولسانه)**، أخرجه أحمد عن ابن عمر بإسناد صحيح[٤]، ورواه من طريق أخرى عن ابن عمر[٥]، ورواه أحمد وأبو داودعن أبي ذر[٦]، ورواه أحمدعن أبي هريرة[٧]، ورواه جمع عن هؤلاء وغيرهم من الصحابة. ولا شك أن قول عمر السالف في النهي عن تتبع الآثار من الحق الذي جعله الله على لسان عمر رضي الله عنه. قال ابن وضاح رحمه الله: (وكان مالك بن أنس وغيره من علماء المدينة يكرهون إتيان تلك المساجد، وتلك الآثار

---

(١) لم أقف عليه فيه

(٢) لم أقف عليه.

(٣) البدع لابن وضاح: (٢/ ٨٧)، رقم: (١٠٠).

(٤) مسند أحمد: (٩/ ٥٠٨)، رقم: (٥٦٩٧).

(٥) فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل: (١/ ٢٩٩)، رقم: (٣٩٥).

(٦) فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل: (١/ ٤٣١)، رقم: (٦٨٣)، وسنن أبي داود، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب تدوين العطاء، رقم: (٢٩٦٢)، قال الألباني عليه: (صحيح).

(٧) فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل: (١/ ٢٥١)، رقم: (٣١٥).

للنبي ما عدا قباء وأحداً)[١]. قال ابن وضاح: (فعليكم بالاتباع لأئمة الهدى المعروفين، فقد قال بعض من مضى: كم من أمرٍ هو اليوم معروف عند كثير من الناس كان منكراً عند من مضى، ومتحبب إليه بما يبغضه عليه، ومتقربٍ إليه بما يبعده منه، وكل بدعة عليها زينة وبهجة)[٢].

فانظر إلى كلامه المتين: وكانت وفاة ابن وضاح سنة: ٢٨٦ من الهجرة، والمقصود من هذا أن السلف الأئمة كانوا ينكرون التبرك بالآثار المكانية، وينكرون تحريها والتعلق بها رجاء بركتها، ولم يخالف في ذلك إلا ابن عمر -رضي الله عنهما-، فقد كان يتتبع الأماكن التي صلى فيها رسول الله ﷺ فيصلي حيث صلى، ونحو ذلك، وما نقل نقل مصدق عن غير ابن عمر من الصحابة أنه كان يفعل مثل ما فعل ابن عمر في الآثار المكانية، وابن عمر ما كان يطلب بركة المكان، ولكنه يطلب تمام الاقتداء بكل ما فعله رسول الله ﷺ في جميع أحواله، حتى إنه أراد الصلاة في كل مكانٍ صلى فيه رسول الله ﷺ، وكان يتتبع ذلك ويعلمه، وما كان فعله -فيما يظهر- قصداً للتبرك بالبقعة كما يفهمه المتأخرون، وإنما قصد تمام الاقتداء، ولم يفعله غيره من صحابة المصطفي ﷺ، ولم يوافقوه، بل إن أباه نهى الناس عن تتبع الآثار المكانية، وقوله مقدم على رأي ابنه عند الخلاف باتفاق، وهو خلاف لا يقوم في مقابلة اتفاق عمل الصحابة على ترك ما فعله ابن عمر - رضي الله عنه-، ولا شك أن الصواب، والحق مع عمر -

(١) البدع لابن وضاح: (٢/ ٨٨).

(٢) البدع لابن وضاح: (٢/ ٨٨).

رضي الله عنه - وبقية الصحابة، وهو الحري بالاتباع، الفاصل عند النزاع، والله أعلم.

القاعدة الثالثة عشرة

الأصل فيما يفعل في المقابر التوقيف على الأدلة

أقول: اعلم رحمك الله تعالى أن من أعظم البلاء الذي مر ويمر على العقيدة الإسلامية هو تلك الأفعال المشينة القبيحة الوثنية التي يفعلها عباد القبور في المقابر، فإن تلك الأفعال قد أقضت مضاجعنا، وضيقت صدورنا، لما نعلمه من الخطر الكبير على العقيدة بسببها، ولذلك فإن تقرير هذه القاعدة الطيبة لا بد منه، لا سيما مع الجهل الكبير في هذا الزمان بحقيقة التوحيد، فإننا إن أوصدنا الباب الذي تلج منه البدع في المقابر وأحكمنا إغلاقه، فإننا على خير عظيم جدا، فهذه القاعدة الطيبة تسد باب المحدثات والبدع في المقابر خاصة، وقد وردت الأدلة محذرة من كثير من الأفعال التي تفعل في المقابر، ولنا في ذلك مؤلف خاص أسميناه: (تنوير الصدور بالتحذير من فتنة القبور)، وهي أفعال كثيرة، ونذكر لك طرفا منها، فنقول:

فمن ذلك: رفعها فوق الشبر والبناء عليها والكتابة عليها وكل ذلك من البدع المحرمة التي لا يشك العارف بالنصوص في حرمتها وكذلك تجصيصها وزخرفتها وتزويقها بالخام ونحو ذلك، كل ذلك من البدع والمحدثات المنكرة والأفعال الآثمة ففي صحيح مسلم من حديث أبي الهياج الأسدي أن علياً

رضي الله عنه قال له: (ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ: أن لا أدع صورة إلا طمستها ولا قبراً مشرفاً إلا سويته)(١).

وقد قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾(٢)، فالأنصاب كل ما نصب ليعبد من دون الله تعالى من حجرٍ أو شجر أو وثن أو قبرٍ أفاده ابن القيم رحمه الله تعالى(٣). فيدخل في ذلك وجوب هدم القباب المبنية على القبور، ويدخل فيه وجوب هدم الغرف والحيطان المبنية عليها بقصد تعظيمها لأن هذه الأبنية تبعث في النفس قدسية وعظمة لهذه القبور وهذا نهي من باب سد الذرائع الموصلة إلى الممنوع وقد تقرر في القواعد وجوب سد الذرائع، وعن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ: (نهى أن يجصص القبر أو يقعد عليه)(٤). وقد تقرر في القواعد أن النهي يفيد التحريم، ولا صارف يصرف هذا الأمر عن بابه إلى الكراهة، ومن قال من العلماء إنه مكروه فإنه يريد به كراهة التحريم فإن السلف يطلقون الكراهة ويريدون بها التحريم لاسيما السلف الأوائل كما حققناه في كتابنا: (**تعريف الطلاب بأصول الفقه في سؤال وجواب**)، وإن كان يريد كراهة التنزيه فهي زلة عالم والخطأ

(١) صحيح مسلم، كتاب الكسوف، باب الأمر بتسوية القبر، رقم: (٩٦٩)

(٢) المائدة: ٩٠.

(٣) إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان: (١/ ٢٠٧).

(٤) أخرجه مسلم كتاب الكسوف، باب النهي عن تجصيص القبر والبناء عليه، رقم: (٩٧٠).

مردود ممن جاء به وكل يؤخذ من قوله ويترك إلا الشارع، وقد اتفق الأئمة الأربعة على تحريم البناء على القبور ورفعها فوق القدر المحدد شرعاً، وهو أن ترفع شبراً فقط، ولأن هذا الرفع فيه تعدٍ ومجاوزة ذلك، لأن الهدف من دفن الميت هو مواراة تلك الجثة، فالزيادة على هذا القدر يعد تجاوزاً وإسرافاً في المال، لا يجوز ولا حاجة للميت له، بل من باب الزينة المنهي عنها، وتبذير للأموال التي يكون الحي أولى بها، وهو علامة على تعظيم هذا القبر، وذريعة لاتخاذه عيداً ووثناً يعبد من دون الله تعالى، ومن المتقرر أنه لا يزاد على تراب القبر الذي خرج منه فالزيادة عليه بمنزلة البناء، ولأن ذلك من المباهاة والخيلاء بالأموات وهو محرم لا يجوز، لأن الميت ليس بموضع المباهاة، وإنما يزين الميت عمله، ولأن ذلك مخالف للسلف الصالح رحمهم الله تعالى، قال الإمام الشافعي: (ولم أر قبور المهاجرين والأنصار مجصصة، وقد رأيت من الولاة من يهدم ما يبنى فيها فلم أر الفقهاء يعيبون ذلك)[1]. فبان بذلك أنه لا يجوز رفع القبور ولا الكتابة عليها ولا تجصيصها ولا زخرفتها، ولكن اعلم رحمك الله تعالى أنه يجوز تعليم القبر إذا احتيج إلى ذلك بحجرٍ وذلك لثبوته عنه ﷺ في قبر عثمان بن مظعون رضي الله عنه ففي حديث المطلب بن عبدالله بن المطلب بن حنطب رضي الله عنه قال لما مات عثمان بن مظعون رضي الله عنه أخرج بجنازته فدفن فأمر النبي ﷺ رجلاً أن يأتيه بحجرٍ فلم يستطع حمله فقام إليها رسول الله ﷺ وحسر عن ذراعيه، ثم حملها فوضعها عند رأسه، وقال: (**أتعلم به قبر**

---

(١) الأم للشافعي: (١/ ٣١٦).

أخي وأدفن إليه من مات من أهلي)، رواه أبو داود[١]، وسنده حسن إن شاء الله تعالى فقد حسنه ابن حجر[٢]، والبوصيري[٣]، والألباني[٤]، رحم الله الجميع رحمة واسعة، فهذا دليل على جواز تعليم القبر بعلامةٍ غير محظور كحجرٍ ونحوه إذا احتيج إلى ذلك، ولكن لا تكون هذه العلامة بكتابة اسم الميت على قبره، لأن ذلك من وسائل الكتابة عليه، ولأن كتابة الاسم داخلة في عموم النهي في قوله: (وأن يكتب عليه)[٥]، فتركها هو الواجب لثبوت النهي وسداً للذريعة ولأنه لا حاجة إلى كتابة الاسم إذ كل أحدٍ يعلم عين المقبرة التي دفن فيها أبوه، أو أخوه، أو قريبه، ولأن المقصود من هذه العلامة معرفة عين قبره للدعاء له، والمقصود من الدعاء نفع ميته بذلك، وهذه المصلحة متحققة بدعائه ولو كان بعيداً عن عين القبر، لأن الله تعالى عليم بكل شيء، وهو جل وعلا الذي يوصل نفع الدعاء للميت ولو كان الداعي له بعيداً عنه المسافات الشاسعة، والمهم أنه لا ينبغي فتح

---

(١) سنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب في جمع الموتى في قبر... رقم: (٣٢٠٦)، قال الألباني عليه: (حسن).

(٢) التلخيص الحبير لابن حجر: (٢/ ٢٦٧).

(٣) لم أقف عليه.

(٤) تقدمت الإشارة إليه مع العزو لأبي داود.

(٥) الحديث المشار إليه كما في المصنف لابن أبي شيبة، هو حديث جابر، قال: (نهى رسول الله ﷺ أن يبنى عليه) وقال: سليمان بن موسى، عن جابر (وأن يكتب عليه)، رواه ابن أبي شيبة في المصنف، رقم: (١١٧٤٢)، والترمذي، باب ما جاء في كراهية تجصيص القبور، رقم: (١٠٥٢)، وقال: (هذا حديث حسن صحيح)، قال الألباني عليه: (صحيح).

باب الكتابة على القبر بل لابد من سدها بكل أنواعها، حتى ولو كتابة الحرف الأول من اسمه، فإن البلاء يجر بعضه بعضاً، وعادة الناس الغالبة أنهم يتوسعون في مثل ذلك، فكتابة الاسم ممنوعة، ويدخل في النهي أيضاً كتابة تاريخ الوفاة أو كتابة شيء من القرآن عليه، فالدليل الناهي عن الكتابة عام لم يخص منه شيء من أنواع الكتابة والأصل بقاء العموم على عمومه ولا يخص إلا بدليل، وإنما ورد جواز التعليم بالحجر والله أعلم.

ومنها: وضع الأغصان الرطبة على القبر، وهذا أيضاً من البدع المحرمة المنكرة ولا حق لأحد أن يستدل بفعل النبي ﷺ في وضعه للجريدة الرطبة على القبرين لأن هذا من الأفعال الخاصة به ﷺ ولا عبرة بفعل أحدٍ إذا بانت مخالفته للدليل الصريح وبيان ذلك من وجوه:

الأول: أنه ﷺ مر على قبور كثيرة وكان يزور مقبرة البقيع كثيراً ولم يثبت عنه ﷺ أنه كان يضع الأغصان الرطبة على كل قبر يمر عليه، لأن ذلك لو كان من فعله الراتب لتوفرت الهمم والدواعي لنقله، لكن لا نعرف حديثاً واحداً عنه ﷺ في هذا الخصوص، وإنما فعل ذلك في هذين القبرين فقط، ويوضحه الوجه الثاني.

الثاني: أنه ﷺ لم يضع هذه الجريدة الرطبة على هذين القبرين ابتداء وإنما وضعهما لعلة وهي أنهما سمعهما يعذبان في قبرهما، ومن المعلوم أن سماع عذاب القبر مما اختص به ﷺ لقوله عليه الصلاة والسلام: (**ولولا أن لا تدافنوا لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر الذي أسمع**)[(١)]،

(١) أخرجه مسلم، كتاب باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار، رقم: (٢٨٦٧).

فدل ذلك على أن غيره لا يسمع هذا التعذيب، فوضعه للجريدة على القبر مبني على هذا السماع وقد تقرر في الأصول أن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً[١]، فحيث انتفت العلة في حقنا فإن الحكم لا يشرع في حقنا، لأن العلة فينا غير متحققة ويوضحه الوجه الثالث .

الثالث: أن الصحابة رضي الله عنهم أكمل الناس اتباعاً، وأشد الأمة حرصاً على فعل المشروع، ولا نعرف عن أحدٍ منهم أنه كان يقتدي بالنبي ﷺ في ذلك، إلا ما يروى عن بريدة بن الحصيب رضي الله عنه وأرضاه، أنه أوصى أن توضع في قبره جريدتان[٢]، وأما عامة الصحابة من الخلفاء الراشدين الأربعة، وسائر العشرة المبشرين بالجنة، وسائر المهاجرين والأنصار فإنه لم يثبت عنهم شيء من ذلك ولو كان مشروعاً لبادروا إليه، فهذا يفيدك أن ما فعله بريدة رضي الله عنه إنما هو اجتهاد منه، والاجتهاد يخطئ ويصيب قال الألباني رحمه الله: (ورأي بريدة لا حجة فيه لأنه رأي والحديث لا يدل عليه حتى لو كان عاماً لأن النبي ﷺ لم يضع الجريدة في القبر بل عليه كما سبق)[٣].

فالحق الحقيق بالقبول هو الترك لا الفعل.

---

(١) انظر الفروق للقرافي: (١/ ١٥٠)، وحاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع: (٢/ ١٢).

(٢) أورده البغوي في شرح السنة: (٥/ ٤٠٧).

(٣) أحكام الجنائز للألباني: (١/ ٢٠٣).

الرابع: أن التخفيف الحاصل لصاحب القبرين ليس لذات الجريدتين وإنما هو ببركة شفاعته ﷺ، وإنما الجريدة الرطبة علامة لمدة هذه الشفاعة والتخفيف وهي شفاعة مقيدة بمدة معينة إلى أن تيبس الجريدة، وبرهان ذلك ففي حديث جابرٍ الطويل الذي قال فيه النبي ﷺ: (**إني مررت بقبرين يعذبان فأحببت بشفاعتي أن يرفه عنهما ما دام الغصنان رطبين**)[1]، فهذا صريح في أن تخفيف العذاب إنما هو بسبب شفاعته ﷺ ودعائه، لا بسبب الرطوبة، وهذا واضح في أن ذلك من خصائصه ﷺ.

الخامس: أن المتقرر في القواعد أنه لابد أن يفهم فهماً موافقاً لفهم السلف رضي الله عنهم وأرضاهم، ذلك لأن دعوتنا لها ثلاثة أصول: الكتاب والسنة وفهم سلف الأمة، وبناءً على هذه القاعدة فإنه لا يعرف عن أحد من السلف الأوائل هذا الفهم، أي أنهم لم يفهموا أن فعله ﷺ هذا يستفاد منه العموم، فلو كانت النداوة مقصودة بالذات لفهم ذلك السلف الصالح ولعملوا بمقتضاه، ولوضعوا الجريد ونحوه على القبور عند زيارتها، ولو فعلوا ذلك لاشتهر ذلك عنهم، ثم نقله الثقات إلينا، لأنه من الأمور التي تلفت النظر، وتستدعي الدواعي نقله، فإذا لم ينقل دل على أنه لم يقع وأن التقرب به إلى الله تعالى بدعة وهذا واضح.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الوضوء، باب من الكبائر ألا يستتر من بوله، رقم: (٢١٦)، ومسلم في باب الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، رقم: (٢٩٢)، وباب حديث جابر... رقم: (٣٠١٢).

السادس: أن النداوة لو كانت هي المقصودة بالذات وهي سبب التخفيف لما شق النبي ﷺ هذه الجريدة إلى نصفين، ذلك لأن شق الغصن بهذه الطريقة سبب لاستعجال ذهاب نداوته وسرعة نشوفته كما هو معلوم، فدل ذلك على أن النداوة لا أثر لها في التخفيف وإنما التخفيف حصل بشفاعته ودعائه لهما ﷺ.

السابع: أن الواحد منا لو وضع غصناً رطباً على قبر أحد الأموات لكان في ذلك إساءة الظن بأخيه الميت، وأنه يعذب في قبره، لأن هذا الوضع إنما يقصد به التخفيف ولكان ذلك منه تعدٍ على علم الغيب الذي لا يعلمه إلا الله تعالى، قال تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾(١)، وقال تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾(٢)، فالنبي ﷺ قد أوحي إليه أنهما يعذبان في قبرهما ولكن أنت من الذي أوحى إليك أن صاحب هذا القبر يعذب حتى تضع هذه الجريدة على قبره فإن قال: أنا أضعها من باب إن نفعت وإلا فما ضرت، فنقول: هذا قفو لما ليس لك به علم، وهذا منهي عنه لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ۚ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾(٣)، ويقال أيضاً: إن هذا الوضع مبني على ظن خاطئ، وهو

---

(١) النمل: ٦٥.

(٢) الجن: ٢٦-٢٧.

(٣) الإسراء: ٣٦..

أنك تظن أن الرطوبة هي سبب التخفيف، وهذا خطأ وقد تقرر في القواعد أنه لا عبرة بالظن البين خطؤه، فإننا قد قدمنا أن التخفيف ليس من أجل الرطوبة وإنما من أجل شفاعته ودعائه ﷺ، وبذلك يتبين لك جلياً أن وضع الأغصان على القبور ليس من الشرع في صدر ولا ورد والله أعلم.

ومنها: وهو من أعظمها خطراً، وأشدها قبحاً بناء المساجد على القبور، فهذا من أعظم البدع المحدثة، والبلايا المستطيرة المنكرة، وقد اتفق العلماء على تحريم ذلك التحريم الشديد، وأنه من البدع والمحدثات، وهذا الاتفاق قطعي الثبوت بحيث أن مخالفه يكفر، فمن قال بجواز ذلك فإنه يستتاب ثلاثة أيام فإن تاب و إلا قطعت عنقه ليرتاح المسلمون من شره، فعن عائشة رضي الله عنها أن أم حبيبة وأم سلمة ذكرتا للنبي ﷺ كنيسة رأينها بأرض الحبشة وما فيها من الصور فقال عليه الصلاة والسلام: (**أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخلق عند الله عز وجل**)(١)، ووجه الدلالة منه أوضح من عين الشمس في رابعة النهار.

(١) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية... رقم: (٤٢٧)، ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور، رقم: (٥٢٨).

وعن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (**إن من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء والذين يتخذون القبور مساجد**)، رواه أحمد، والطبراني، والبزار بإسناد جيد[١].

وعن أبي عبيدة رضي الله عنه قال: آخر ما تكلم به النبي ﷺ: (**أن أخرجوا يهود الحجاز وأهل نجران من جزيرة العرب واعلموا أن شرار الناس الذين يتخذون قبور أنبيائهم مساجد**)، رواه أحمد والطبراني في الأوسط، وسنده حسن، أو صحيح[٢]، فإذا كان ذلك في حق من يتخذ قبور الأنبياء مساجد فكيف بمن يتخذ قبور الأولياء والصالحين مساجد؟ لاشك أنه داخل في هذا الذم والتحريم من باب أولى، وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال في مرضه الذي مات فيه: (**لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**)، قالت عائشة: ولولا ذلك لأبرز

---

(١) مسند أحمد: (٧/ ٣٦٠)، رقم: (٤٣٤٢)، ومسند البزار: (٥/ ١٣٦)، رقم: (١٧٢٤)، والمعجم الكبير للطبراني: (١٠/ ١٨٨)، رقم: (١٠٤١٣).

(٢) مسند أحمد: (٣/ ٢٢٣)، رقم: (١٦٩٤)، والدارمي: (٢٤٩٨)، والبخاري في التاريخ الكبير: (٤/ ٥٧)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني: (٢٣٥) و(٢٣٦) ، والبزار: (٤٣٩- كشف الأستار) ، وأبو يعلى: (٨٧٢)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار: (٤/ ١٢)، والبيهقي: (٩/ ٢٠٨)، والطيالسي: (٢٢٩)، والحميدي: (٨٥)، والبخاري في التاريخ الكبير: (٤/ ٥٧)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار: (٤/ ١٢ و١٣)، والشاشي (٢٦٤)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة: (٥٩٦).

قبره غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً، وهو في الصحيح[١]، وعنها رضي الله عنها قالت: لما نزل برسول الله ﷺ طفق يطرح خميصة على وجهه فإذا اغتم بها كشفها عن وجهه فقال وهو كذلك: (**لعنة الله على اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**)، يحذر ما صنعوا[٢].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (**قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**)[٣].

وعن جندب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ قبل أن يموت بخمسٍ يقول: (**ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك**)[٤].

وبناءً على هذه النصوص فإنه يجب على ولاة الأمر في سائر بلاد الإسلام هدم هذه المساجد التي بنيت على القبور، بل هدم جميع ما وضع على

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور، رقم: (١٣٣٠)، و مسلم في المسجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور، رقم: (٥٢٩).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة في البيعة، رقم: (٤٣٥)، ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور، رقم: (٥٣١).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة في البيعة، رقم: (٤٣٧)، ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور، رقم: (٥٣٠).

(٤) أخرجه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور، رقم: (٥٣٢).

القبور من قبابٍ، أو غرفٍ، أو خيام، ونحو ذلك، وسوف يسألهم الله تعالى يوم القيامة عن هذه الأمانة التي استرعاهم عليها، ونذكرهم بقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴾[١]، فلا يجوز لهم البتة أن يبقوا هذه البنايات على القبور التي في بلادهم وتحت سلطانهم، فإن السكوت عنها من الغش للمسلمين، وقد قال عليه الصلاة والسلام: (**ما من عبد يسترعيه الله رعية فلم يحطها بنصحه إلا لم يجد عرف الجنة يوم القيامة**)[٢]، وفي الحديث: (**كلكم راعٍ وكلكم مسئول عن رعيته، فالإمام راعٍ ومسؤول عن رعيته**)[٣]، فولاة البلد التي فيها هذه البدع هم المسؤولون بالدرجة الأولى عن كل ذلك، ألا فليتقوا الله حق تقاته، ولينكروا هذا المنكر العظيم الذي هو أساس البلاء، ورأس المصائب، وشر البدع، يا رب أسألك باسمك

---

(١) الحج: ٤١.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب استحقاق الوالي الغاش لرعيته النار، رقم: (٢٢٧)، والقضاعي في مسنده: (٢/ ٢١).

(٣) أخرجه البخاري في الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن، رقم: (٨٩٣)، وفي الاستقراض، باب العبد راع في مال سيده، رقم: (٢٤٠٩)، وفي العتق، باب كراهية التطاول على الرقيق، رقم: (٢٥٥٤)، وفي الوصايا، باب تأويل قول الله تعالى: ﴿ مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ﴾، رقم: (٢٧٥١)، وفي النكاح، باب المرأة راعية في بيت زوجها، رقم: (٥٢٠٠)، ومسلم رقم: (١٨٢٩) في الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، والترمذي رقم: (١٧٠٥) في الجهاد، باب ما جاء في الإمام. وأبو داود رقم (٢٩٢٨) في الإمارة، باب ما يلزم الإمام من حق الرعية.

الأعظم أن تعين الولاة على إنكار ذلك، والمبادرة في إزالته، فإن اتخاذ القبور مساجد من أعظم الوسائل لعبادة من كان فيها، وهو ذريعة أكيدة لإفراز الشرك وإحياء سنة الجاهلية في اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى.

ومنها: الصلاة عندها، وهو محرم في قول غالب أهل العلم إن لم نقل عند جميعهم ولا عبرة بمن أجاز الصلاة عندها من أهل العلم، وقد ثبت النص الصحيح الصريح في تحريم الصلاة عندها وإليها ففي صحيح مسلم من حديث أبي مرثدٍ الغنوي رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: **(لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها)** [١]، وقد تقرر في الأصول أن النهي يفيد التحريم إلا لصارف[٢] ولا نعلم صارفاً يصرف هذا النهي عن بابه، وروى الشيخان في صحيحهما أن النبي ﷺ قال: **(اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم ولا تتخذوها قبوراً)** [٣]، ووجه الاستشهاد به أن يقال: لقد أمرنا النبي ﷺ أن نصلي بعض الصلاة - أي التطوع - في البيوت، وعلل ذلك حتى لا تكون كالمقابر، فدل ذلك على أن المقابر ليس من الشأن الصلاة فيها، وأن البيت يكره إخلاؤه من الصلاة لما في ذلك من مشابهته للمقابر التي لا يصلى فيها، وهذا واضح الدلالة على المقصود وروي عن عمر ﷺ

---

(١) صحيح مسلم كتاب الكسوف، باب النهي عن تجصيص القبر والبناء عليه، رقم: (٩٧٢).

(٢) انظر المسودة في أصول الفقه صـ: ٨١، والفقيه والمتفقه: (١/ ٦٩)، ومن أصول الفقه على منهج أهل الحديث صـ: ١٢٠.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب كراهية الصلاة في المقابر، رقم: (٤٣٢)، ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة في بيته رقم: (٧٧٧).

أنه رأى أنس بن مالك يصلي عند قبر جهلاً من أنس بموضع القبر فناداه: (القبر القبر)أخرجه البخاري معلقاً[١].

وعن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ: (نهى عن الصلاة بين القبور)، قال الهيثمي: رواه البزار[٢]، ورجاله رجال الصحيح[٣].

وعن أبي سعيدٍ الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: (**الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام**) رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والبزار[٤]، وصححه شيخ الإسلام ابن تيمية[٥]، والحاكم[٦]، والذهبي[٧]، والألباني[٨]، رحم الله الجميع رحمة واسعة، واعلم رحمك الله تعالى أن النهي هنا للتحريم، وما ورد من لفظ الكراهة عن السلف فإنما يريدون به التحريم لأن الكراهة عندهم غالباً ما يراد بها الحرمة.

---

(١) صحيح البخاري: (١/ ٩٣)، كتاب الصلاة، باب: هل تنبش قبور مشركي الجاهلية، ويتخذ مكانها مساجد.

(٢) مسند البزار: (١٣/ ١٩٨)، رقم: (٦٦٦٠).

(٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي: (٢/ ٢٧)، رقم: (٢٠٦٢).

(٤) مسند أحمد: (١٨/ ٣١٢)، رقم: (١١٧٨٨)، وسنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب في المواضع التي لا تجوز فيها الصلاة، رقم: (٤٩٢)، وسنن ابن ماجه، كتاب المساجد والجماعات، باب المواضع التي تكره فيها الصلاة، رقم: (٧٤٥)، ومسند البزار: (١/ ٢٦٤)، رقم: (١٦١).

(٥) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم: (٢/ ١٨٩)، والفتاوى الكبرى لابن تيمية: (٢/ ٥٨).

(٦) المستدرك على الصحيحين للحاكم: (١/ ٣٨٠)، رقم: (٩٢٠).

(٧) تلخيص الذهبي على المستدرك على الصحيحين للحاكم: (١/ ٣٨٠).

(٨) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: (١/ ٣٢٠).

واعلم أن القول الصحيح أن الصلاة عند القبر وإليه باطلة لا تصح، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية[١]، واعلم أن العلة في النهي إنما هي لسد ذريعة التعظيم المفضي إلى الشرك، واعلم أن كل ما دخل في اسم المقبرة مما حول المقبرة فإنه لا يصلى فيه لدخوله في عموم النهي، واعلم أن الصلاة في مسجد بني على قبر أنها محرمة وباطلة، ولا فرق بين كون القبر في القبلة، أو عن اليمين، أو الشمال، أو الخلف إذا كان هذا القبر داخلاً في حدود المسجد، واعلم أن الأحق للأسبق فإن كان القبر هو الأول والمسجد قد بني عليه فالحق إزالة صورة المسجد وهدمه، وإن كان المسجد هو الأسبق والقبر طارئ فالحق نبش القبر وإخراج ما فيه ودفنه في مقابر المسلمين والله أعلم.

ومنها: شد الرحال إليها، وهو من المحدثات المحرمات ومن البدع المنكرات ومن الضلالات المفضية إلى انفتاح باب الشركيات كما هو معلوم، فلا يجوز البتة شد الرحل - أي السفر- إلى شيء من القبور، وبرهان ذلك حديث: (**لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا**)[٢]، وهو من الأحاديث المتواترة، ووجه الاستشهاد به هو أن النبي ﷺ قد نهى عن شد الرحال إلى بقعةٍ بقصد

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم: (٢/ ١٨٧).

(٢) أخرجه البخاري في التطوع، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، رقم: (١١٧٩)، ومسلم، رقم: (١٣٩٧) في الحج، باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، وأبو داود رقم: (٢٠٣٣) في المناسك، باب في إتيان المدينة.

التعبد فيها، أو عندها إلا إلى هذه البقاع الثلاثة فقط، وهذا النهي للتحريم كما تقرر في الأصول، فيدخل في ذلك شد الرحل إلى شيء من القبور بقصد زيارتها، أو تعظيمها، أو الصلاة عندها، أو قراءة القرآن عندها، أو لحضور مراسم الاحتفال بعيدها أو غير ذلك من مقاصد التعبد، فهذا محرم مطلقاً ولا يجوز البتة ومنعه من باب سد الذرائع، وقطع وسائل الشرك المفضية إليه، وقد فهم الصحابة ﷺ أن النهي هنا عام فيدخل فيه شد الرحل إلى القبور، أو شد الرحل إلى البقاع التي كان بها نـبـي كالطور ونحو ذلك من البقاع، فهذا أبو بصرة قد لقي أبا هريرة رضي الله عنه وقد جاء أبو هريرة من الطور فقال له: من أين أقبلت؟ قال: من الطور صليت فيه فقال: أما إني لو أدركتك قبل أن ترتحل لمنعتك، ثم ذكر له حديث النهي عن شد الرحل[1]. وعن قزعة قال: أردت الخروج إلى الطور، فسألت ابن عمر رضي الله عنهما فقال: أما علمت أن النبي ﷺ قال: (**لا تشد الرحال**...فذكره)[2]، فهذا دليل على أن الصحابة قد فهموا أنه لا يجوز شد الرحال بقصد التعبد إلى شيء من البقاع إلا إلى هذه المساجد الثلاثة فقط، وفهمهم حجة وهو أحب إلينا من فهم غيرهم، وكل فهم خالف فهم الصحابة في هذا فهو باطل، لأنه قد تقرر في القواعد أن تفسير الراوي مقدم على غيره ما لم يخالف ظاهر الحديث، ولأنه قد تقرر أن الكتاب

---

(١) رواه مالك في الموطأ: (٢/ ١٥٠)رقم: (٣٦٤)، والطيالسي في مسند أبي داود: (٢/ ٦٨٥)، رقم: (١٤٤٥)، قال الألباني: (وإسناده صحيح).

(٢) تقدم تخريجه.

والسنة لا بد أن نفهمها فهماً موافقاً لفهم سلف هذه الأمة، ولأنه قد تقرر أن كل فهم يخالف فهم السلف في مسائل الاعتقاد فهو باطل، وهذه المسألة من مسائل الاعتقاد، ولأنه قد تقرر أن الصحابة أكمل هذه الأمة عقولاً، وأتمها فهماً لمقاصد الأدلة الشرعية، فدعك من كل فهم خالف هذا الفهم فإن الخير إنما هو في الأخذ بالكتاب والسنة على فهم سلف الأمة، ولله در القائل:

والخير كل الخير في اتباع من سلف والشر كل الشر في ابتداع من خلف[(١)]

ومنها: وضع الستور على القبر، وهذا لاشك أنه من البدع والمحدثات التي لا أصل لها، ولم يكن ذلك من هدي النبي ﷺ ولا من هدي أصحابه رضوان الله عليهم، ولا من هدي أحد من سلف الأمة وأئمتها، وهو مظهر من مظاهر الشرك، ووسيلة من وسائل تعظيم صاحب ذلك القبر، وخروج عن هدي المسلمين في التعامل مع قبور موتاهم، وقد قال عليه الصلاة والسلام: (**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**)[(٢)]، ولمسلم: (**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد**)[(٣)]، وفي الحديث: (**أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمدٍ ﷺ وشر الأمور محدثاتها، وكل**

(١) البيت غير مستقيم عروضيا فلعل الأولى حذفه أوتغييره.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الوضوء، باب لاتقبل صلاة بغير طهور، رقم: (١٣٥)، ومسلم في الطهارة، باب وجوب الطهارة للصلاة رقم: (٢٢٥).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب نقض الأحكام الباطلة، رقم: (١٧١٨).

بدعة ضلالة)[١]، ولو كان وضع الستور على القبور من العمل لسبقنا إليه من هم خير منا، ولو كان ذلك ينفع الميت لبادر إليه من هم أحرص منا على نفع موتاهم وإيصال الخير لهم، لكنه شيء محدث وبدعة منكرة، أسأله جل وعلا بأسمائه الحسنى وصفاته العلا أن يعصم الأمة منها، وأن يوفق ولاة الأمر للإنكار على فاعليها.

ومنها: قراءة القرآن في المقبرة، وكذلك وضع المصاحف في القبور، أو وضعها في المقابر ليقرأها من شاء القراءة من الزائرين، وهذا كله من البدع والمحدثات المنكرات التي تدخل دخولاً أولياً في حديث: (**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد**)[٢]، فهو من البدع التي قال فيها النبي ﷺ: (**وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة**)[٣]، ولم يكن ذلك من هدي النبي ﷺ، ولا من هدي أحد من صحابته، ولا فعله أحد من التابعين، ولا أحد من سلف الأمة وأئمتها.

واعلم أن القول الصحيح أن الميت قد انقطع عمله إلا فيما ورد الدليل الشرعي الصريح الصريح بالانتفاع به بعد الموت كالصدقة الجارية، أو دعاء المسلمين له، أو دعاء الولد الصالح له، أو العلم الذي ينتفع به مما قد قاله،

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم: (٨٦٧).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) رواه أبو داود في السنة، رقم: (٤٦٠٧)، باب لزوم السنة، والترمذي في العلم، رقم: (٢٦٧٨): باب ١٦، وأحمد في المسند: (٤/ ١٢٦، ١٢٧)، وابن ماجة في المقدمة رقم: (٤٢)، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين.

أو كتبه، أو الحج والعمرة عنه، أو الصوم عنه، وأما قراءة القرآن وإهداء ثوابها للميت فإننا لا نعلم دليلا يثبت انتفاع الميت بذلك، وهذا الانتفاع أمر غيبي وقد تقرر أن أمور الغيب مبناها على التوقيف، فلا نثبت منها إلا ما أثبته الدليل فقط، وحيث لا دليل على إثبات انتفاع الميت بما يهدى له من قراءة الأحياء فالأصل فيه عدم الوصول، ولا قياس في الأمور الغيبية، بل مبناها على النص فقط، ولأن خير الهدي هدي رسول الله ﷺ وهدي صحابته الكرام، وقد كانوا حريصين على إيصال النفع لموتاهم، ولم يثبت عنه ﷺ في حديث واحد لا من باب قوله، ولا من فعله، ولا من إقراره، فقد ماتت خديجة رضي الله عنها، ومات سائر أولاده الذكور، وسائر بناته إلا فاطمة وهو لا يزال حياً ﷺ، ومات عمه حمزة بن عبد المطلب، أحب أعمامه إليه، ومات ابن عمه جعفر رضي الله عنه، ومات كثير من صحابته رضوان الله عليهم في حياته كشهداء بدرٍ، وشهداء أحد، وعثمان بن مظعون وغيرهم كثير، ومع شدة حبه ﷺ لهم لم يثبت عنه أنه كان إذا قرأ القرآن أهدى ثوابه لأحدٍ منهم، وقد أكمل الله به الدين فلم يبق وجه من أوجه التعبد لا فيما ينتفع به الأحياء، ولا فيما ينتفع به الأموات إلا وقد بينه ﷺ غاية البيان بأفصح لسان، ومع ذلك لم يدل أمته إلى نفع موتاهم بإهداء ثواب القراءة لهم، ولا فعله أحد من صحابته، ولم يكن من هدي السلف الصالح أنهم يهدون ثواب القراءة لموتاهم فأين الدليل على إثبات ذلك؟ فحيث لا دليل فالأصل المنع، فالحق عندنا أنه لا يصل إلى الميت ثواب القراءة المهداة له من الأحياء والله يتولانا وإياك.

ومنها: إسراج المقابر، بأي وسيلة من وسائل الإسراج سواءً كانت من الوسائل القديمة كالسرج والإيقاد، أو كان بالوسائل الحديثة كالكهرباء، وبرهان ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ: (**لعن الله زوارات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج**)، رواه أبو داود والترمذي وسنده جيد محتج به[١].

قال أبو العباس: (إيقاد المصابيح في هذه المشاهد مطلقاً لا يجوز بلا خلاف أعلمه للنهي الوارد)[٢].

وقال الشيخ محمد بن إبراهيم: (وأما إضاءة المقبرة فيخشى أن يجر ذلك إلى إسراج القبور الذي لعن رسول الله ﷺ فاعله ولاسيما نفوس الجهال تتعلق كثيراً بالخرافات فتزال هذه الأنوار سداً للذريعة)[٣].

ولكن أقول: إذا حصل الدفن بالليل واحتيج إلى إضاءة يسيرة محصورة مخصوصة بوقت الدفن فقط، وعلى هذا القبر بخصوصه، ثم تطفأ بعد ذلك فأرى أنه لا بأس به، لأن هذا ضرورة والضرورة تقدر بقدرها، والمقصود أن إسراج القبور من جملة البدع المحدثة، والأفعال الشنيعة المنكرة، ومن الكبائر التي يجب الحذر والتحذير منها والله المستعان.

---

(١) رواه أبو داود، رقم: (٣٢٣٦) في الجنائز، باب في زيارة النساء للقبور، والترمذي، رقم: (٣٢٠)، في الصلاة، باب ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر مسجدا.

قال الترمذي: (هذا حديث حسن).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم: (٢/ ١٨٩).

(٣) فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ المرقمة آليا بالمكتبة الشاملة: (٣/ ٢٠١).

ومنها: الطواف حولها، وهذا لا نعلم في تحريمه وبدعيته خلافاً بين أهل العلم، وقد نقل ابن تيمية رحمه الله تعالى اتفاق العلماء على أنه لا يطاف بشيءٍ من أجزاء الأرض إلا حول الكعبة خاصة[١]، وأما الطواف حول القبور فهو من المنكرات الشنيعة، والمحرمات الفظيعة، والبدع الوخيمة، ومن المتقرر أن الطواف عبادة وتقرر أن العبادة مبناها على الاتباع لا على الابتداع، وتقرر أن العبادات توقيفية على النص، ولأن المتقرر عند العلماء جميعاً أن العبادة مبناها على ركنين: على الإخلاص والمتابعة، والطواف حول القبور لا متابعة فيه، فإنه لم يأمر به رسول الله ﷺ، ولا فعله، ولا أقر عليه، ولم يفعله أحد من الصحابة، ولا أحد من التابعين، ولا أحد من سلف الأمة وأئمتها، فهو من الأمور المحدثة، وقد تقرر أن كل إحداث في الدين فهو رد[٢]، وهو من البدع، وقد تقرر أن كل بدعة في الدين ضلالة[٣]، وتقرر أيضاً أن كل فعل توفر سببه على عهد النبي ﷺ فإن المشروع تركه، وقد قرر أهل العلم رحمهم الله تعالى أن الطواف بها من الشرك الأكبر إذا اقترن به اعتقاد التقرب لأصحابها، أو لطلب البركة منهم، أو اقترن به دعاؤهم من دون الله تعالى، أو اقترن اعتقاد في أنهم ينفعون أو يضرون، وأما إذا خلا عن ذلك فهو بدعة ومحرم وشرك أصغر، لأنه من وسائل الشرك الأكبر، والله يحفظنا وإياك من زلل الاعتقاد.

---

(١) الإخنائية أو الرد على الإخنائي صـ: ٣٠٤.

(٢) تقدم تخريج الحديث المشار إليه.

(٣) تقدم تخريج الحديث المشار إليه.

ومنها: الذبح عندها، وهو من المحرمات الشنيعة، والمنكرات والضلالات الوخيمة، وقد اتفق على منعه علماء الملة أجمعون، وقد تظافرت الأدلة من الكتاب والسنة على تحريم الذبح لغير الله جل وعلا، قال تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾(١)، ووجه الاستشهاد به أن نقول: أن الله جل وعلا حرم فيما حرم ما أُهِل لغيره، وهذه المذبوحات داخلة فيما أُهِل لغير الله، لأن أصحابها إنما يتقربون بذبحها لأصحاب القبور، فهي مما أهلت للقبور وأصحابها، لا مما أهلت لله جل وعلا، حتى وإن ذكروا عليها اسم الله تعالى فإن قلوبهم ونواياهم إنما هي إرادة القربان للقبور وأصحابها، وكذلك نقول: لقد حرم الله تعالى فيما حرم ما ذبح على النصب وهي حجارة كانت تنصب وتعبد وتراق الدماء عندها، وهذه القبور المعظمة صارت بمنزلة هذه الأنصاب، فما يراق عندها من دماء بهيمة الأنعام وغيرها إنما هو مما ذبح على النصب، فهو حرام بلا شك، وقال تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾(٢)، أي لربك أيضاً، فالصلاة والذبح من العبادات العظيمة، فكما أن الصلاة لغير الله تعالى محرمة وشرك، فكذلك الذبح لغيره جل وعلا محرم وشرك، ويستدل على ذلك أيضاً بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا

---

(١) المائدة: ٣.

(٢) الكوثر: ٣.

شَرِيكَ لَهُۥ ﴾[١] فدل ذلك على أن الصلاة والنسك من خصوصياته جل وعلا وأنها لا تصرف لغيره جل وعلا، وقد سمى الله تعالى صرفها لغيره شركاً فدل ذلك على أن الذبح لغيره شرك أكبر مخرج عن ملة الإسلام بالكلية، والذابح لغير الله تعالى ملعون، فعن علي رضي الله عنه قال: (قال رسول الله ﷺ: (**لعن الله من ذبح لغير الله لعن الله من لعن والديه، لعن الله من غير منار الأرض، لعن الله من آوى محدثا**) رواه مسلم[٢].

وروى أبو داود في سننه بسند صحيح عن ثابت بن الضحاك قال: نذر رجل أن ينحر إبلاً ببوانة، فسأل النبي ﷺ عن ذلك فقال: (**هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يعبد**)؟ قالوا: لا، فقال: (**هل كان فيها عيد من أعيادهم**)؟ قالوا: لا، فقال للرجل: (**أوف بنذرك فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملكه ابن آدم**)[٣].

ومثله ما رواه أبو داود أيضاً بسند صحيح أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت: (إني نذرت أن أذبح بمكان كذا وكذا: مكان كان يذبح فيه أهل الجاهلية، فقال: (**لصنم**)؟ قالت: لا، قال: (**لوثن**)؟ قالت: لا، فقال: (**أوفي**

---

(١) الأنعام: ١٦٢-١٦٣.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب تحريم الذبح لغير الله تعالى....، رقم: (١٩٧٨).

(٣) سنن أبي داود، كتاب الأيمان والنذور، باب ما يؤمر به من الوفاء بالنذر، رقم: (٣٣١٣)، قال الألباني عليه: (صحيح).

بنذرك فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك ابن آدم)) [١]، وعن طارق بن شهاب رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: (**دخل الجنة رجل في ذباب، ودخل النار رجل في ذباب**)، قالوا: كيف ذلك يا رسول الله؟ قال: (**مر رجلان على قوم لهم صنم لا يجوزه أحد حتى يقرب له شيئاً فقالوا: لأحدهما قرب قال: ليس عندي شيء أقرب، فقالوا: قرب ولو ذباباً، فقرب ذباباً فخلوا سبيله فدخل النار، وقالوا للآخر قرب، قال: ما كنت لأقرب لأحدٍ دون الله عز وجل شيئاً فضربوا عنقه فدخل الجنة**)[٢]، فهذه الأدلة تقضي قضاءً جازماً بأن الذبح من القربات ومن أعظم الطاعات وأن صرفه لغير الله تعالى شرك أكبر، فالذبائح التي تكون عند القبور لتعظيم أصحابها والتقرب لهم شرك أكبر مخرج عن ملة الإسلام بالكلية، نعوذ بالله من ذلك.

ومنها: النذر للقبور وأصحابها، وهذا من الشرك الأكبر لأن النذر عبادة، وقد تقرر في القواعد أن من سوى بين الله تعالى وبين أحد من الخلق فيما هو من خصائصه جل وعلا فقد أشرك الشرك الأكبر وقد نقل ابن تيمية رحمه الله تعالى اتفاق الفقهاء على أنه لا يجوز الوفاء بالنذر للقبور كمن ينذر لهم ذبحاً أو زيتاً أو ستارة أو حريراً أو شمعاً أو نفقة أو صدقة ونحو

---

(١) سنن أبي داود، كتاب الأيمان والنذور، باب ما يؤمر به من الوفاء بالنذر، رقم: (٣٣١٢)، قال الألباني عليه: (حسن صحيح).

(٢) أورده أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: (١/ ٢٠٣)، والخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية صـ: ١٨٥.

ذلك[١]، فكل ذلك لا يجوز الوفاء باتفاق أهل العلم، فالنذر عبادة والعبادات لا يجوز صرفها لغير الله جل وعلا قال تعالى: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ ۗ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾[٢]، وهذا في مقام المدح ولا يمدح الله تعالى إلا ما يحبه ويرضاه، والعبادة اسم جامع لما يحبه الله ويرضاه، والنذر كذلك فهو عبادة وفي الحديث: (**من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه**)[٣]، وفي الحديث السابق: (**فإنه لا وفاء لنذر في معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم**)[٤]، فلا يجوز النذر مطلقاً للقبور، فكما أنه لا يجوز الصلاة لها ولا الركوع ولا السجود لها ولا الذبح لها وغير ذلك من التعبدات فكذلك لا يجوز البتة النذر لها والله أعلم .

ومنها: رفع الصوت خلف الجنائز بالتكبير والتهليل وغير ذلك من الأذكار، وهذه الأذكار وإن كانت مشروعة باعتبار أصلها ولكنها ممنوعة وبدعة باعتبار وصفها، وقد تقرر في القواعد أن شرعية الأصل لا تستلزم شرعية الوصف، فهذا الفعل بدعة باعتبار الوصف، لأنه ليس من هدي السلف ولا ثبت به دليل شرعي فهو محدث، وكل محدث في الدين فهو رد، وبدعة وكل بدعة في الدين فهو ضلالة والله أعلم.

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية: (٢/ ٤٤٧).

(٢) البقرة: ٢٧٠.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب النذر في الطاعة، رقم: (٦٦٩٦).

(٤) تقدم تخريجه.

ومنها: دعاء أصحاب القبور والاستغاثة بهم، وطلب المدد منهم من دون الله تعالى، وهذا ليس ببدعة فقط بل هو شرك أكبر مخرج عن الملة بالكلية، قال تعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴾(١)، وقال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾(٣)، وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ۘ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾(٤) وقال تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴾(٥)، وقال تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ ۚ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴾(٦)، وقال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴾(٧)، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ

---

(١) الجن: ١٨.

(٢) الأحقاف: ٥.

(٣) غافر: ٦٠.

(٤) القصص: ٨٨.

(٥) سبأ: ٢٢.

(٦) فاطر: ١٣-١٤.

(٧) الأعراف: ١٩٧.

ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْۖ فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ ﴾[2].

وعن النعمان ابن بشير رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: (**إن الدعاء هو العبادة**)[3].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال لي النبي ﷺ: (**يا غلام إني أعلمك كلمات احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، إذا سألت فسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن الأمة لو اجتمعوا على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رفعت الأقلام وجفت الصحف**)[4]، فهذه الآيات والأحاديث تفيد إفادة قطعية أن الدعاء عبادة وحيث كان كذلك فإنه لا يجوز صرفه لغير الله جل وعلا، لأن العبادة حق الله المحصن الصرف فلا يجوز صرف شيء منها لملك مقرب،

---

(١) الأعراف: ١٩٤.

(٢) النمل: ٦٢.

(٣) رواه الترمذي، رقم: (٢٩٧٣) في التفسير، باب ومن سورة البقرة، ورقم: (٣٢٤٤) في تفسير سورة المؤمن، و(٣٣٦٩) في الدعوات، وأبو داود رقم: (١٤٧٩) في الصلاة، باب الدعاء، وأخرجه ابن ماجه رقم (٣٨٢٨) في الدعاء، باب فضل الدعاء، قال الترمذي: (حسن صحيح).

(٤) رواه أحمد في المسند، رقم: (٢٦٦٩) و(٢٧٦٣) و(٢٨٠٤)، والترمذي، رقم: (٢٥١٨) في صفة القيامة، باب رقم: (٦٠).

قال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح).

ولا لنبي مرسل، ولا لولي صالح فضلاً عن القبور، أو الأحجار، والأشجار، وقد ذكرنا فيما مضى الشبه التي يثيرها عباد القبور حول هذه القضية بما لا مزيد عليه إن شاء الله تعالى.

ومنها: وضع الزهور على القبور فإنه من البدع الردية، والمحدثات المنكرة، وذلك لأنه لم يفعله رسول الله ﷺ، ولا أحد من صحابته، ولا أحد من سلف الأمة ولا أئمتها، وإنما هي محدثة قد وفدت إلينا من ديار الغرب وبئس هذه البدعة، وقد تقرر أن الأصل في العبادات التوقيف[١]، وتقرر أن كل إحداث في الدين فهو رد[٢]، وتقرر أن المتابعة شرط من شروط قبول التعبدات فالواجب الكف عن هذا الفعل لأنه بدعة ولا فائدة منه البتة، وهو وسيلة من وسائل تعظيم صاحب ذلك القبر ولو كان خيراً لسبقنا إليه السلف الصالح رحمهم الله تعالى ورضي عنهم، لكنه بدعة في الدين محدثة في الشريعة وكل بدعة ضلالة، وشر الأمور محدثاتها.

ومنها: توزيع الصدقات والأطعمة في المقبرة، وهذا أيضاً من المحدثات المنكرة والبدع القبيحة فإنه لم يثبت فعل ذلك عن النبي ﷺ، ولا عن أحدٍ من سلف الأمة من الصحابة، أو التابعين، وقد تقرر أن الأصل في العبادات الوقف على الدليل، وتقرر أيضاً أن كل إحداث في الدين فهو رد، وتقرر أيضاً أن المتابعة شرط لقبول الأعمال، وتقرر أيضاً أن شرعية

---

(١) انظر معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة صـ: ٣١٠، ومجموع الفتاوى: (١٧/٢٩)، و(١٩٦/٤)، والقواعد والأصول الجامعة: (٣١، ٣٢).

(٢) تقدم تخريج الحديث المشار إليه.

الشيء بأصله لا تستلزم شرعيته بوصفه، وتقرر أيضاً أن كل فعلٍ توفر سببه على عهد النبي ﷺ ولم يفعله فإن المشروع تركه[(١)]. والله أعلم.

ومنها: وضع أوراق الشكوى بين فتحات سياج القبر، وهذه طامة كبيرة، وهوة عظيمة للشرك الأكبر، لأنه لا يجيب دعوة المضطرين إلا الله تعالى، قال تعالى: ﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ ﴾[(٢)]، وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾[(٣)]، وقد تقرر بالدليل القاطع أنه لا يجيب الخير ولا يدفع الضر إلا الله وحده لا شريك له، فمن اعتقد في أحدٍ أنه يجلب خيراً، أو يدفع شراً استقلالاً فهو مشرك الشرك الأكبر المخرج عن الملة نعوذ بالله من ذلك.

ومنها: الأذان والإقامة في القبر قبل إدخال الميت، أو في أثناء إدخاله أو بعد إدخاله وقبل وضع اللبن عليه، وهذا كله من المحدثات والبدع فهي داخلة في عموم قوله: (**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**)[(٤)]، وفي لفظ: (**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد**)[(٥)]، والأذان والإقامة باعتبار أصلهما عبادة ولكن باعتبار هذا الوصف المخصوص بدعة، فالأذان والإقامة في قبر الميت داخلة تحت قاعدة: (شرعية الأصل لا تستلزم شرعية

---

(١) انظر من أصول الفقه على منهج أهل الحديث صـ: ٢١٠.

(٢) النمل: ٦٢.

(٣) البقرة: ١٨٦.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) تقدم تخريجه.

الوصف)، فهما باعتبار الأصل مشروعان، لكنهما باعتبار هذا الوصف صارا ممنوعين، ولأنه ﷺ قد تولى دفن بعض صحابته وقد حضر دفن كثيرٍ منهم، وهو مأمور بإبلاغ الشرع أمر إيجاب ولم يثبت عنه ﷺ في حديث واحد أنه كان يفعل ذلك، ولا نعلم ذلك ثابتاً عن أحدٍ من الصحابة، والعبادات توقيفية والأحكام الشرعية تفتقر في ثبوتها الأدلة الصحيحة الصريحة، والله أعلم.

ومنها: أخذ شيء من تراب القبر للتبرك به، وهو أيضاً من البدع بل هو من الشرك، فإن كان الآخذ يعتقد أن هذا التراب من أسباب البركة فقط، وأن الله تعالى هو واضع البركة ومقدرها فهذا شرك أصغر لأنه اعتقد سبباً ما ليس بسبب لا شرعاً ولا قدراً، ولأنه وسيله للشرك الأكبر، والمتقرر في قواعد التوحيد أن وسائل الشرك الأكبر يحكم عليها بأنها شرك أصغر - هذا عند بعض أهل العلم- وهو الذي نميل إليه، وأما إذا كان يعتقد أن الميت الذي أخذ من تراب قبره هو واضع البركة وهو الذي يأتي استقلالاً فهذا شرك أكبر مخرج عن الملة، لأن فعل الشيء استقلالاً من خصائصه جل وعلا، وكذلك إيجاد الشيء وخلقه استقلالاً من خصائصه جل وعلا، فهذا الآخذ ابتلي ببلية كبيرة، وطامة وخيمة، وقد ابتلي بها كثير من القبوريين، ولو كانوا يستطيعون الوصول إلى قبر النبي ﷺ وقبر صاحبيه لوجدت العجب، ولكن نحمد الله تعالى أن سد عنا هذا الباب، فالواجب ترك ذلك والتحذير منه، ودعوة فاعليه بالحكمة والموعظة الحسنة، ومجادلتهم بالتي هي أحسن.

واعلم رحمك الله تعالى أن المتقرر عند أهل العلم في قواعد التوحيد أن الأصل في التبرك التوقيف على النص، أي أنه لا يجوز البتة اعتقاد وجود البركة في شيء من الأمكنة ولا الأزمنة ولا الأعيان إلا وعلى ذلك دليل شرعي صحيح صريح، لأن وجود البركة في الشيء من الغيب الذي لا نستطيع أن ندركه بحواسنا، والمتقرر عند أهل العلم أن مسائل الغيب مبناها على التوقيف، وبناء على ذلك فإنه بعد البحث الطويل لم نجد دليلاً يصلح أن يعتمد عليه يثبت وجود بركة في تراب قبر أحد من الأموات لا على وجه العموم ولا على وجه الخصوص، فحيث لا دليل على ذلك فالواجب تركه وعدم الاعتقاد فيه، ولم يثبت أن أحداً من الصحابة أو السلف الصالح كان يأخذ من تراب أحدٍ من الأموات فلو كان ذلك خيراً لسبقونا إليه، وليس مرد إثبات الجواز إلى العقول، أو عادات البلد، أو إلى الأذواق والشهوات والمرويات الباطلة، بل مرد إثبات العبادة إلى النص.

ثم اعلم رحمك الله تعالى أن الذي يأخذ تراباً من قبرٍ إنما أخذه لأنه يعتقد أن عين هذا التراب فيه بركة ذاتية منتقلة، وهذا ضلال مبين، لأن ذلك لا يكون في هذه الأمة إلا للنبي ﷺ، فإن البركة الذاتية المنتقلة هي بركة ذاته ﷺ، ولذلك فقد كان الصحابة يتبركون بعرقه، ونخامته، ووضوئه، ولباسه، وشعره وغير ذلك مما ثبت به النص، وذلك لأن بركة ذاته كانت بركة ذاتية منتقلة، وأما بركة غيره فإنما هي بركة معنوية لازمة، فبركة المسجد الحرام ومسجد المدينة ومسجد الأقصى بركة معنوية لازمة، وبركة المصحف بركة معنوية لازمة، وبركة الأزمنة التي ثبت النص ببركتها بركة معنوية لازمة،

فلو سلمنا جدلاً أن تراب القبر فيه بركة لما جاز أخذه، لأن بركته ستكون بركة معنوية لازمة، ولكن لم يصح في ذلك شيء أصلاً وإنما هي تهوكات[١] الشياطين وخرافات المجانين، وشهوات البطالين الذين لا نقل يحكمهم، ولا عقل يردعهم، والله المستعان.

ومنها: رش الماء على القبور المجاورة القديمة بعد الفراغ من دفن قبرٍ حديث، وهذا يحصل أحياناً في مقابرنا جهلاً من فاعليه، أو ظناً منهم أنهم بهذا الرش يبردون على أهل القبور قبورهم، وهذا جهل وضلالة، وبدعة لا بد من سد أبوابها، نعم رش الماء على القبر المدفون حديثاً لا بأس به إذا احتيج إليه لتثبيت تراب القبر وما عليه من الحصباء كما هو حاصل في هذه الأزمنة، ولأنه يروى عن النبي ﷺ أنه رش الماء على قبر ابنه لما مات، وفي إسناده نظر وله طرق وبعضها قد يحتج به[٢].

قال ابن قدامة: (ويستحب أن يرش على القبر ماءً ليلتزق ترابه)[٣].

وقال النووي: (ويستحب أن يرش عليه الماء)[٤].

---

(١) الهوك: الحمق، ورجل متهوك: يقع في الأشياء بحمق، وتحير.
انظر العين للخليل: (٤/ ٦٤)، ومعجم ديوان الأدب: (٣/ ٤٥٥).

(٢) رواه الشافعي في مسنده: (١/ ٢١٥)، رقم: (٥٩٩)، وأبو داود في المراسيل صـ: ٣٠٤، رقم: (٤٢٤)، والطبراني في المعجم الأوسط: (٦/ ١٨٧)، رقم: (٦١٤٦)، والبيهقي في السنن الصغير: (٢/ ٢٨)، رقم: (١١١٩).

(٣) المغني لابن قدامة: (٢/ ٣٧٦).

(٤) المجموع شرح المهذب: (٥/ ٢٩٥).

وقال المعلمي: (إن رش القبر مشروع)[١]. ولكن كلام العلماء هنا إنما هو في رش القبر الحديث، إذا احتاج الدافنون إلى ذلك لكثرة الرياح مثلاً التي تمر على المقبرة وغير ذلك من صور الحاجة، وعلى ذلك جرى عمل الناس في القديم والحديث، ولكن النقاش هنا في البحث عن مشروعية رش القبور المجاورة، فإن هذا لا دليل عليه ولا نعلمه منقولاً عن أهل العلم المعتبرين، وإنما هي استحسانات لا خطام لها ولا زمام ولا أصل لها في المنقول الصحيح، فضلاً عن كونها نابعة عن اعتقادات وظنون لا يدل عليها الشرع، فإنهم يقصدون بذلك تبريد القبور على أصحابها، وهذا الفعل قد يكون مستنده غرس الغصن الرطب على صاحبي القبرين وقد بينا ما فيه سابقاً[٢]، وبالجملة فهذا الفعل بدعة ولا أصل له ولم يفعله رسول الله ﷺ، ولا فعله أحد فيما نعلمه من سلف الأمة وأئمتها، والاستحسان لا مدخل له في التشريع ويقضي على ذلك كله قوله عليه الصلاة والسلام: (**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**)[٣]، وفي لفظٍ: (**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد**)[٤]، والله أعلى وأعلم.

ومنها: اتخاذها عيداً، أي أن يجعل لها يوماً أو أياماً من العام يجتمع الناس فيه عندها ويدعونها ويحتفلون بذكراها ويذبحون عندها، وينصبون الخيام

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) تقدم الكلام عنه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم تخريجه.

ويوزعون الحلوى، وتدق الطبول، وترقص النساء، وتوقد المصابيح ونحو ذلك مما لا يفعله الناس غالباً إلا في العيد فهذا كله من البدع المنكرة ومن الأفعال الشنيعة الخطيرة القبيحة، وقد أجمع علماء الإسلام على تحريم ذلك الإجماع القطعي المتواتر، وقد ثبت الدليل بالمنع من ذلك التحذير منه فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**لا تجعلوا بيوتكم قبوراً، ولا تجعلوا قبري عيداً وصلوا علي، فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم**)[1]، فقوله: (**ولا تجعلوا قبري عيداً**) هذا نهي، وقد تقرر في القواعد أن النهي يفيد التحريم إلا لصارف ولا صارف نعلمه لهذا النهي عن بابه وقوله: (**لا تجعلوا قبري عيداً**) يستفاد منه حرمة اتخاذ كل القبور عيداً أياً كان صاحب هذا القبر، ووجه المنع أن هذا التحريم إذا كان في قبر خير خلق الله أجمعين فقبر غيره ممن هو دونه من باب أولى، وقد تقرر في الأصول أن مفهوم المخالفة الأولوي حجة[2]، ومثل ذلك حديث علي بن الحسين المعروف بزين العابدين أنه رأى رجلاً يجيء إلى فرجة كانت عند قبر النبي ﷺ فيدخل فيدعو، فدعاه فقال: ألا أحدثك حديثاً سمعته عن أبي عن جدي عن رسول الله ﷺ قال: (**لا تتخذوا قبري عيداً ولا بيوتكم قبوراً فإن تسليمكم يبلغني أينما كنتم**)[3]، وقد قدمنا إجماع أهل العلم على

---

(١) رواه أبو داود برقم: (٢٠٤٢) في المناسك، باب زيارة القبور، ورواه أحمد في المسند: (٢/ ٣٦٧)، ورواه أيضا إسماعيل بن إسحاق القاضي في فضل الصلاة على النبي ﷺ من حديث علي بن الحسين برقم: (٢٠) ، ومن حديث الحسن ابن علي برقم: (٣٠).

(٢) انظر المستصفى: (٢/ ١٩١)، والآمدي في الإحكام: (٣/ ٦٨).

(٣) رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده: (١/ ٣٦١)، رقم: (٤٦٩).

حرمة ذلك، وقد حاول بعض المبتدعة -كعادتهم- تحريف هذه الأدلة وإخراجها عن مدلولاتها الصحيحة فقالوا: إن النهي عن اتخاذ قبره عيداً يقصد به زجر الأمة عن جعل قبره كالعيد فلا يؤتى إلا مرة واحدة أو مرتين في العام، بل لابد أن يؤتى دائماً وتكراراً ومرات كثيرة حتى لا يكون قبره كالعيد الذي لا يحصل إلا مرتين فقط، فمضمون هذا الحديث أمر بملازمة قبره، والعكوف عنده، والاحتفال به دائماً، واعتياد قصده وانتيابه فكأنه قال: لا تجعلوا قبري بمنزلة العيد لا يكون إلا من الحول إلى الحول، ولكن اقصدوه دائماً في كل لحظة وساعة، كذا قالوا - ولبئس ما قالوا -، وهذه صورة من صور تحريف المبتدعة للكلم عن مواضعه وهي من أبرز علاماتهم فإن للمبتدعة مع الأدلة المخالفة لمذاهبهم وقواعدهم طريقتين:

الطريقة الأولى: إن كان هذا الدليل آحاداً قالوا: هذا من أخبار الآحاد وأخبار الآحاد لا يجوز إثبات العقائد بها، لأن القاعدة عندهم تقول: الاعتقادات لا تثبت إلا بالمتواترات، فنسفوا بهذا القانون الفاسد جملاً كثيرة من عقائد الشريعة.

والطريقة الثانية: إن كان النص المخالف لمذهبهم من المتواترات فإنهم يكرون على مدلوله الصحيح بالتحريف والإلحاد، فظاهر اللفظ باق على ما هو عليه، ولكن قد سلب معناه الصحيح، وأقحم فيه معان غريبة عليه

قال حكم حسين سليم أسد في تعليقه: (إسناده ضعيف).

وقال المقدسي في الأحاديث المختارة رقم: (٤٢٨): (في إسناده لين).

إما بالأصالة، وإما في هذا التركيب، فالآحاد يردونه سنداً، والمتواتر يردونه دلالة، وهذا طريق أهل الأهواء، وما أشبه الليلة بالبارحة، فانظر كيف قلب المبتدعة هذا الدليل إلى كونه ناهياً عن اتخاذ قبره عيداً لكونه آمراً بلزم القبر دائماً والعكوف عنده، اللهم إنا نعوذ بك من الفهم الفاسد والفكر المختل يالله، العجب لو كان الأمر كما تقولون فلماذا لعن الذين اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد؟ ولماذا دفن في بيت عائشة خشية أن يبرز قبره فيتخذ مسجداً؟ لو كان الأمر كما تقولون فلماذا يحذر أمته بقوله: (**اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**)[1]، لو كان الأمر كما تقولون فلما يدعو ربه بقوله: (**اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد**)[2]، ولو نظر هؤلاء المفتونون إلى آخر الحديث لعرفوا زيف قولهم فإنه قال: (**ولا تجعلوا قبري عيداً وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم**)[3]، مما يدل على أن المقصود عدم اعتياد قصد القبر، وعدم اعتقاد أن الدعاء عنده أفضل من غيره فلو كان المقصود ملازمته والعكوف عنده لما سوى بين صلاة البعيد وصلاة القريب، ثم ولو نظروا إلى سبب الحديث لتبين لهم الحق فإن علي بن الحسين رأى رجلاً يجيء إلى فرجة كانت عند قبر النبي ﷺ فيدخل

---

(١) رواه مالك في الموطأ: (١/ ١٧٢) في قصر الصلاة، باب جامع الصلاة مرسلا، وعبد الرزاق الصنعاني في المصنف: (١/ ٤٠٦)، رقم: (١٥٨٧).

(٢) هذه بداية الحديث السابق، ونصه: (**اللهم لا تجعل قبري وثنا يعبد، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**).

(٣) تقدم تخريجه.

فيدعو، فقال له علي بن الحسين رضي الله عنهما: هذا الحديث[١]، فأفاد ذلك أن المقصود إنكار ما فعله هذا الرجل، وأن اعتقاده أفضلية الدعاء عند قبر النبي ﷺ وتكراره للدخول في هذه الفرجة للدعاء من اتخاذ القبر عيداً، فعلي بن الحسين إنما أنكر على هذا الرجل فعله ذلك، ولو كان الأمر كما يقوله أهل البدعة لما استحق ذلك الرجل الإنكار ولقال له: أحسنت في ملازمة القبر ولكنك قصرت لأنك لا تأتيه كل يوم، فلازمه دائماً وعليك بالعكوف عنده، لكنه ما قال ذلك بل اشتد نكيره على هذا الرجل حتى قال كما في بعض الروايات: (وما أنت ورجل بالأندلس إلا سواء)[٢]. فالصحابة فهموا من قوله: (**ولا تتخذوا قبري عيداً**)[٣] النهي الأكيد عن ملازمته والعكوف عنده، وإحياء ليالي مولده عند قبره والاحتفال بذكرى بعثته ونحو ذلك من الدعاء عنده، واعتقاد فضيلتها بخصوصها، أو الذبح عند قبره، وطلب الحاجات منه، ونحو ذلك، ولذلك فقد اتفق أصحاب محمد ﷺ على عدم فعل شيء من ذلك عند قبره، فما يدل على أنهم فهموا الدليل فهماً مخالفاً لما يريده المبتدعة منه، بل فهم الصحابة في وادٍ، وفهم المبتدعة في وادٍ، وعلى فهم الصحابة جرى عمل السلف الصالح، وسار عليه أئمة الدين، وقد تقرر في قواعد الدين أن

---

(١) رواه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه: (٣/ ٧١)، رقم: (٤٨٣٩)، وابن أبي شيبة في مصنفه: (٢/ ١٥٠)، رقم: (٧٥٤٢)، وأبو يعلى: (١/ ٣٦١)، رقم: (٤٦٩)، قال حكم حسين سليم أسد: (إسناده ضعيف).

(٢) لم أقف على هذه الزيادة.

(٣) تقدم تخريجه.

أصول الدعوة ثلاثة: الأخذ بالكتاب، والأخذ بالسنة، وأن يكون ذلك على فهم سلف الأمة، فلابد من موافقة السلف الصالح في فهمهم لهذا الحديث، وتقرر في القواعد أيضاً أن كل فهم يخالف فهم سلف الأمة في مسائل الاعتقاد فهو باطل، وهذا الحديث لا جرم من مسائل الاعتقاد، وقد فهمه المبتدعة فهماً مناقضاً المناقضة التامة لما عليه فهم السلف، فالواجب رمي فهم المبتدعة خارجاً، واعتماد ما قاله السلف وما فهموه من هذا الحديث، ومما استدل به المبتدعة أيضاً الأحاديث المروية في فضل زيارة قبره ﷺ على وجه الخصوص، والتي سنفرد لها فصلاً خاصاً لنقل كلام العلماء على إسنادها، وقد تولاها ابن عبد الهادي في الصارم المنكي بما لا مزيد عليه، وهو الفصل الآتي إن شاء الله تعالى، والمقصود بيان بعض البدع التي تفعل عند بعض القبور، فيا أيها المسلمون في سائر أرجاء المعمورة إني أحذركم هذه البدع والضلالات فإنها مخالفة للأدلة الصحيحات الصريحات، وموجبة للغرق في مستنقع الشركيات، فإن الفتنة بالقبور من أعظم الفتن والبليات، فالذبح عندها من المهلكات، ودعاؤها والاستغاثة بأصحابها من أعظم الشركيات، والنذر لها والطواف بها والركوع والسجود لها هو غاية الخسارات، يا أيها المسلمون في كل الأنحاء إني نذير لكم من الاغترار بهذه الفتنة العظيمة، والبلية الجسيمة، فإنه لا يملك جلب الخيرات، ولا دفع المضرات إلا رب الأرض والسماوات، هو وحده مالك الملك والمتصرف في كل الأكوان والبريات، فاحذروا - رحمكم الله تعالى - من الاغترار بشيء مما يفعل بها، أو عندها من الأمور البدعيات، والزموا

جادة الحق، وعليكم بآثار من سبق، وتزودوا من الأعمال الصالحات، وتعوذوا بالله جل وعلا من الفتن ما ظهر منها وما بطن، فإن العمر قصير والعقبة كؤود ولا نجاة مما أمامنا إلا بالاعتقاد الصحيح، والعمل الصالح الموافق للكتاب والسنة، وأقسم بالله يا إخواني إني لكم ناصح وعليكم مشفق، فالله الله في التفقه في الدين، واتباع السابقين في اعتقادهم الصافي، انهلوا من معينهم العذب الشافي الكافي، واحذروا رحمكم الله تعالى من زيغ القلوب واتباع الأهواء، وإياكم وشبه المضللين الذين توحي إليهم الشياطين ﴿ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾[1]، فالذبح للقبور باطل، والحق في تركه، ودعاؤها باطل، والحق في تركه، والنذر لها باطل، والحق في تركه، والطواف بها باطل، والحق في تركه، والعكوف عندها وتوظيف السدنة لها باطل، والحق في تركه، والاستغاثة بها باطل، والحق في تركه، واعتقاد أن أصحابها ينفعون أو يضرون باطل، والحق في تركه، نعوذ بالله من الفتن عامة، ومن فتنة القبور خاصة، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

القاعدة الرابعة عشرة:

التوحيد الذي نزلت به الكتب وأرسلت به الرسل هو توحيد الألوهية

أقول: نعم، وهذا هو الحق الذي لا يجوز القول بغيره، وهو الذي دلت عليه الأدلة من الكتاب والسنة، فزبدة دعوة الرسل وأول ما يفتتح به

(١) الأنعام: ١١٢.

الأنبياء دعوة أممهم هو الدعوة إلى توحيد الألوهية، وإن ذكروا توحيد الربوبية فإنما يذكرونه من باب الاستدلال، لا من باب التقرير، لأنه متقرر في عقولهم بالفطرة، فالخلاف الذي وقع بين الأمم وأنبيائها ليس في أن الله تعالى هو الخالق الرازق المحيي والمميت، لا، وإنما الخلاف وقع في أن الله تعالى هو المستحق للعبادة وحده دون ما سواه أم لا، والذي يقرأ القرآن يعرف ذلك حق المعرفة ، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾[1]، فكل الرسل قد أمروا بذلك، وهو توحيد الألوهية، وقال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾[2]، وقال تعالى عن نوح عليه السلام أنه قال لقومه: ﴿ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾[3].

وقال عن هود عليه السلام أنه قال لقومه: ﴿ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾[4].

وقال عن صالح أنه قال لقومه: ﴿ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾[5].

وقال عن شعيب أنه قال لقومه: ﴿ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾[1].

---

(١) النحل: ٣٦.

(٢) الأنبياء: ٢٥.

(٣) المؤمنون: ٢٣.

(٤) هود: ٥٠.

(٥) هود: ٦١.

وهكذا كل الأنبياء والرسل، كلهم يدعو أمته أول ما يدعوهم إليه أن يوحدوا الله تعالى في العبادة، وهو التوحيد الذي رفضته الأمم التي عذبها الله تعالى، فقوم نوح وهود وصالح ولوط وشعيب وغيرهم من الأمم الكثيرة لم يعذبوا لأنهم لم يقولوا إن الله تعالى ليس هو الخالق، وليس هو الرازق، وليس هو المالك، وليس هو المحيي وليس هو المميت، لا أبدا، ومن قال بأنهم عذبوا بسبب عدم الإقرار بذلك فهو إما جاهل أو معاند مكابر، ولكنهم عذبوا بسبب رفضهم لإفراد الله تعالى بالعبادة، كما قال تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ ﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿ أَجَعَلَ ٱلْأَلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴾[٣].

وقال عن قوم فرعون أنهم قالوا لموسى: ﴿ قَالُوٓاْ أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا نَحْنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ ﴾[٤]، والآيات في هذا المعنى كثيرة جدا، وهذا المعنى متفق عليه بين أهل السنة والجماعة رحم الله تعالى أمواتهم وثبت أحياءهم، ولم يخالف في ذلك إلا أهل البدع، الذين يفسرون كلمة التوحيد: (لا إله إلا الله) بما يقتضيه توحيد الربوبية، وهذا غلط فاحش، وخطأ عظيم على الله تعالى وعلى الرسل وعلى الكتب، قال ابن تيمية رحمه الله تعالى:(وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ

---

(١) هود: ٨٤.

(٢) الصافات: ٣٥-٣٦.

(٣) ص: ٥.

(٤) يونس: ٧٨.

أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ ﴾[1]، فَبَيَّنَ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ بِهَذَا التَّوْحِيدِ بَعَثَ جَمِيعَ الرُّسُلِ وَأَنَّهُ بَعَثَ إلَى كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا بِهِ، وَهَذَا هُوَ الْإِسْلَامُ الَّذِي لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْ الْأَوَّلِينَ وَلَا مِنْ الْآخِرِينَ دِينًا غَيْرَهُ)[2].

وقال رحمه الله تعالى: (والتوحيد الذي جاءت به الرسل ونزلت به الكتب هو توحيد الإلهية، وهو أن يعبد الله وحده لاشريك له)[3].

أقول: ومن المعلوم المتقرر لديك وفقك الله تعالى أن التوحيد ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

- توحيد الألوهية.
- توحيد الربوبية.
- توحيد الأسماء والصفات، وبعضهم يقول: إنه قسمان فقط:
- توحيد في المعرفة والإثبات.
- توحيد في القصد والطلب، والخلاف في العبارة فقط، فإن توحيد المعرفة والإثبات يتضمن توحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات، والمتقرر أن كلا توحيدي الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات من الأدلة والبراهين الكبيرة الدالة على التوحيد الأعظم، والمطلوب الأفخم، وهو توحيد الألوهية، فكيف يعتقد البعض أن المطلوب الأعظم من هذه الأنواع هو هو ما

(١) النحل: ٥٦.

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية: (٦/ ٥٦٥).

(٣) الصفدية لابن تيمية: (٢/ ٢٢٨).

كان دليلا فقط، وأن ما كان مدلولا عليه ليس هو المطلوب، هذا لا يكون أبدا، ولأن المتقرر أن توحيد الألوهية يتضمن توحيد الربوبية والأسماء والصفات، بمعنى أن من أقر به فإنه كاف للحكم بالدخول في الإسلام، فلا يلزمنا أن نقرره بتوحيده الربوبية والأسماء والصفات، وأما من أقر بمجرد توحيد الربوبية والأسماء والصفات فإنه لا يحكم له بالدخول في الإسلام، بل لا بد من الإقرار بتوحيد الربوبية، وهذا دليل على أنه هو المطلوب الأكبر من الثقلين، فالتوحيد الذي جاءت به الرسل ونزلت به الكتب هو توحيد الألوهية، وهو توحيد العبادة وتوحيد القصد والطلب، كلها عبارات عن شيء واحد، ولا يزال العبد حلال الدم والمال حتى يقر به، ففي الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: (**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله تعالى**)[1]، وبإجماع أهل السنة أن العبد لا يحكم له بالدخول في الإسلام إلا إن نطق بالشهادتين، وهما أساس هذا التوحيد الأعظم والمطلوب الأكبر، وقال النبي ﷺ: (**من قال لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله عصم**

(١) أخرجه البخاري في الإيمان: باب: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ ، ومسلم كتاب الإيمان: باب الأمر بقتال الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، رقم: (٢٢).

مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله تعالى)[١]، وهو في الصحيح، وقد خالف في هذه المسألة العظيمة الخطيرة الكبيرة أهل البدع، فقالوا: إن التوحيد الذي نزلت به الكتب، وأرسلت به الرسل إنما هو توحيد المعرفة والإثبات فقط، أي توحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات، وعمدتهم في ذلك أنه لا يمكن أن يقع الشرك في هذه الأمة، واستدلوا على ذلك بحديث جابر عن مسلم بسنده قال قال رسول الله ﷺ: (**إن الشيطان أيس أن يعبده المصلون في جزيرة العرب ولكن في التحريش بينهم**)[٢]، وقد فرح القبوريون بهذا الحديث أيما فرح، وفهموا منه أن ما يفعلونه عند قبور الأولياء والصالحين ليس بشرك، لأن الشرك لا يقع ولن يقع في هذه الأمة، فكأنهم يقولون: قد جاء الأمان من المصطفي عليه الصلاة والسلام فافعلوا ما تشاءون عند القبور، ولا عليكم في ذلك، فإنه لا يدخل في الشرك، وليس هو عبادة للشيطان، لأن المصطفي ﷺ قد قال: (**إن الشيطان أيس أن يعبده المصلون في جزيرة العرب ...الحديث**)[٣]، وأقول: عجباً من هؤلاء القبوريين كيف يفهمون الأدلة وما هو معيار فهمهم لها، وهل يحسب هؤلاء المغفلون أنهم يخاطبون قوماً لا عقول لهم ولا أفهام بها يميزون بين

---

(١) أخرجه مسلم، رقم: (٢٣) في الإيمان: باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، ولفظه: (**من قال: لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله، حرم ماله، ودمه، وحسابه على الله**).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب تحريش الشيطان وبعثه سراياه لفتنة الناس وأن مع كل إنسان قرينا، رقم: (٢٨١٢).

(٣) تقدم تخريجه.

الغث والسمين والحق والباطل، ولكن حسبنا الله ونعم الوكيل، ونقول في جواب ذلك ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم: الجواب عن هذا الفهم من عدة وجوه:

منها: تخطيء ذلك الفهم، فإن الحديث لم يقل فيه: (**إنه لن يعبد**)، وإنما فيه: (**إنه أيس أن يعبد**) وبين التعبدين فرق عند أولي الألباب التي أراد الله هدايتها فإني لو قلت لك: لن تنجح فهذا نفي صريح للنجاح، وأما إذا قلت: إن الطالب هذا أيس أن ينجح، فأنا لم أتعرض للنجاح من عدمه، وإنما أخبر عن الحالة التي قامت بقلبه، فإخباري بأنه أيس أن ينجح، ليس نفياً لنجاحه، وهذا يفهمه العرب، وأما الأعاجم والأنباط وأفراخ اليونان وزبالات أذهان الأقباط فإنهم لا علم لهم أصلاً بدلالة لغة العرب.

ومنها: أن هذا اليأس إنما هو حكاية حالٍ قامت بقلب الشيطان فإنه لما رأى انتشار الإسلام وأن الناس يدخلون في دين الله أفواجاً قام بقلبه اليأس أن يعود الناس إلى عبادته كما كانوا عليه قبل البعثة، وقد تقرر في الأصول أن حكاية الحال لا تفيد العموم، أي لا يلزم من يأسه في زمن معين أن يستمر هذا اليأس إلى آخر الدنيا، فاستمرار يأسه المذكور في الحديث ليس بلازم فكيف يفهم من الحديث أنه لا يعبد ولن يعبد أبداً؟

ومنها: أن يأس الشيطان أن يعبد في جزيرة العرب إنما كان ذلك لعلة، وهي أنه رأى انتشار الإسلام، وأن الناس يدخلون فيه أفواجاً، وأن الناس قد انشرحت صدورهم له، وقد تقرر في الأصول أن العلة إذا زالت زال

معلولها[1]، فإذا رأى الشيطان بعد الناس عن الدين، وعدم تحكيم الشريعة والإقبال على شهوات الدنيا وملذاتها، والرضا بالجهل وترك التفقه والتعلم، ومنع العلماء من تعليم الناس والحجر والتضييق عليهم ومحاربة بعضنا بعضاً، والتهافت على المناصب ونحو ذلك فلا جرم أن هذا اليأس سيزول لزوال سببه، فيأسه في الحديث إنما كان لسبب فمتى ما زال هذا السبب فسيعود أمله ويزول يأسه، وأضرب لك مثلاً يقرب لك ما أريد فإنه إذا كان معلمك في المادة قاسياً غليظاً يتوعد بوضع أصعب الأسئلة في الامتحان فلا جرم أنه سيقوم بقلبك شيء من اليأس في النجاح، لكن لو أن معلمك هذا قد نقل قبل وضع الأسئلة وجيء لك بمدرس حليم سهل لين بسيط، فلا شك أن اليأس الذي كنت تحس به سيزول، أو سيزول بعضه أو أكثره، فما السبب؟

الجواب: لزوال سبب اليأس، وهكذا الشيطان فإنه لما رأى الفتوحات، وانتشار الإسلام، وعظمة العلم، وإقبال الناس عليه قام بقلبه اليأس، ولكن متى ما رأى ضد ذلك فإنه سيزول هذا اليأس أو بعضه أو أكثره وهذا واضح.

ومنها: أن الحديث إنما ذكر فيه: أنه أيس، وأنت تعلم أن اليأس لا يستلزم عدم المحاولة، ولا يستلزم عدم النجاح في تحقيق المقاصد التي قد أيس منها، فيأسه لا يلزم منه أنه يجلس واضعاً كفه على خده ويترك الآدميين وشأنهم، هذا لا يكون أبداً، فكم وكم من الأشياء التي نستبعدها ونيأس منها ولكننا

(١) انظر شرح مختصر الروضة للطوفي: (٢/ ٦٢٣).

لا نتركها بالكلية بل نحاول فيها وربما نجحنا في كثير منها، وهكذا ما ورد في هذا الحديث، فإنه لم يقل: سيترك المحاولة، وإنما قال: (**إنه أيس**) ويأسه لا يستلزم ترك المحاولة.

ومنها: إنه من المعلوم أنه مع شدة عداوة الشيطان لنا وحرصه الكامل على إغوائنا وصدنا عن سبيل الله تعالى وإقسامه على ذلك نعلم جزماً أن يأسه هذا لن يكون دافعاً له على ترك الإضلال والإغواء، بل إنه سيكون من أقوى الدوافع له ولذريته مع شدة عداوتهم لنا على مضاعفة الجهود وتكريس أقصى المحاولات والسعي الحثيث في الإغواء والإضلال، فلا يمكن أن يرفع الشيطان راية الهزيمة ويتراجع عن ما أقسم عليه، ما دام في الدنيا آدمي، وأضرب لك مثالاً يقرب لك ما أريد وهو أن نقول: إن المسلم المؤمن المحسن القانت العابد القائم بما أمر الله، والمنتهي عن ما نهى الله تعالى لاشك أن هذا المؤمن قد خالط قلب الشيطان شيء من اليأس منه، وأما الكافر المعاند العاتي المتمرد على شريعة الله تعالى لاشك أن الشيطان في أمنٍ من هذا الرجل فمأمنه من هذا الكافر دفعه إلى عدم الحرص عليه كثيراً، لأن قلبه خرب، وماذا يريد الشيطان بالبيت الخرب، وأما الأول فإن يأس الشيطان منه جعله يكر عليه الكرات تلو الكرات، ويدبر له المخططات تلو المخططات، ويبعث له سراياه، سرية تتبع سرية حتى يغويه ويضله، فانظر كيف كان يأسه دافعاً له على تكثيف الجهد، ومضاعفة الغزو، وتنويع المؤامرة، وتكثير الجند، ففي الحقيقة أن إخبار الأمة بأن الشيطان أيس من أن يعبد يوجب عليها مضاعفة الحرص وإعظام

الخوف وشدة الاستمساك بالكتاب والسنة، وهذا وجه مهم جداً لم أر من نبه عليه إلا قليلاً، مع أنه يعكس على القبوريين فهمهم للحديث، لأنهم قالوا: لما أخبرنا الشارع بأنه أي الشيطان قد أيس فلا داعي إذن إلى الاجتهاد في العمل، فإنهم لو فهموا ذلك من الحديث لما كان صواباً فكيف يفهمون منه أنه لن يعبد أبداً؟ وأن الأمة لن يقع فيها الشرك البتة؟ وبهذا يتبين لك أنه ما فهموا الحديث أصلاً، وإنما فسروه على مقتضى شهواتهم وما تهواه نفوسهم.

ومنها: أنهم قد وسعوا في فهم الحديث، وبيان ذلك أن الحديث قال: (**إن الشيطان قد أيس أن يعبد في جزيرة العرب**)[1]، فلو سلمنا جدلاً أن اليأس دليل على عدم عبادته، فإن الحديث إنما قال: (**في جزيرة العرب**)، ولم يقل في مصر، ولا في الهند، ولا في سائر بقاع العالم إلا في جزيرة العرب، والوثنية والقبورية قد ضربت بأطنابها في كثير من بقاع العالم، وهؤلاء فهموا من قوله: (**أن يعبد في جزيرة العرب**) أي أنه لن يقع الشرك في سائر الأمة في سائر البقاع، وهذا يفيدك أيها الطالب للحق أنهم يتسترون وراء هذا الحديث، وإلا فالحديث واضح الدلالة لا لبس فيه ولا إشكال، والذي يحرق قلبي هو أنهم يستدلون على جواز الشرك بالأدلة الشرعية التي جاءت بإبطاله وسد أبوابه، فأعوذ بالله من حالهم.

---

(١) رواه أحمد في مسنده: (٢٨/ ٣٦٢)، رقم: (١٧١٤٠)، والبزار في مسنده: (١٠/ ٦٣)، رقم: (٤١٢٦)، والشاشي في المسند: (٣/ ٢١٨)، رقم: (١٣١٧).

ومنها: أن المراد من قوله: (**المصلون**) في هذا الحديث أي المؤمنون الكاملون العارفون بالتوحيد والشرك، الذين قد صلوا صلاة صحيحة تنهاهم عن الفحشاء والمنكر أمثال الصحابة رضوان الله عليهم ومن تبعهم بإحسان من أهل السنة والحديث والأثر، وليس المراد من يصلي فقط وينتمي إلى الإسلام مع ارتكابه للشرك والكفر، فالشيطان لا يطمع أن يعبده المصلون المؤمنون الموحدون أتباع الكتاب والسنة المصدقون بما جاء به رسول الله ﷺ، الممتثلون لأمره، والتاركون لنهيه، فإن من كان بهذه الصفة فلا شك أنه على نور من ربه وبصيرة من أمره، وأما من تسمى بالإسلام وتعاطى كل ما نهى الله عنه فإنه باسم المنافق أحق من اسم المؤمن.

ومنها: أن وقوع الشرك في هذه الأمة كائن لا محالة وذلك بإخبار النبي ﷺ بذلك في الأحاديث الصحيحة الصريحة ففي الصحيح من حديث ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (**من مات يشرك بالله شيئاً دخل النار)، وقلت أنا: (من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة**)[1]، وفي الصحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً قال: يا رسول الله دلني على عملٍ إذا عملته دخلت الجنة قال: (**تعبد الله لا تشرك به شيئاً...الحديث**)[2]، ووجه الدلالة منه أنه نهاه عن الإشراك ولو كان

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الجنائز، رقم: (١٢٣٨)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة، رقم: (٩٢).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، رقم: (١٣٩٧)، ومسلم في الإيمان باب بيان الذي يدخل به الجنة. . رقم: (١٤).

الشرك لا يقع في هذه الأمة لما كان لنهيه عنه داع، لكن لما نهاه عنه وعلق الفلاح على تركه دل على أنه - أي الشرك - قد يقع من هذا الرجل، وفي الصحيح من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنهما أن النبي ﷺ كان يأخذ البيعة على أصحابه ويقول: (**بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً...الحديث**)[1]، ويقال فيه: ما قيل في الحديث قبله، وفي الصحيح من حديث أبي هريرة ﷺ قال قال رسول الله ﷺ: (**لا تقوم الساعة حتى تضطرب أليات نساء دوس على ذي الخلصة**) [2]، وهو طاغية دوس التي كانت تعبده في الجاهلية.

وروى مسلم في صحيحه من حديث ثوبان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**إن الله تعالى زوى لي الأرض فرأيت مشارقها ومغاربها، وإن أمتي سيبلغ ملكها ما زوي لي منها وأعطيت الكنزين: الأحمر والأبيض، وإني سألت ربي لأمتي أن لا يهلكها بسنةٍ بعامة، وأن لا يسلط عليهم عدواً من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم، وإن ربي قال: يا محمد إني إذا قضيت قضاءً فإنه لا يرد، وإني أعطيتك لأمتك أن لا أهلكهم بسنةٍ عامة، ولا أسلط عليهم عدواً من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم، ولو اجتمع عليهم من بأقطارها حتى يكون بعضهم يهلك بعضاً، ويسبي بعضهم**

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب علامة الإيمان حب الأنصار، رقم: (١٨)، ومسلم في الحدود، باب الحدود كفارات لأهلها، رقم: (١٧٠٩).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الفتن، باب تغيير الزمان حتى تعبد الأوثان، رقم: (٧١١٦)، ومسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب لا تقوم الساعة حتى تعبد دوس. . رقم: (٢٩٠٦).

بعضاً)[١]. ورواه البرقاني في صحيحه، وزاد: (**وإنما أخاف على أمتي الأئمة المضلين، وإذا وقع عليهم السيف لم يرفع إلى يوم القيامة، ولا تقوم الساعة حتى يلحق حي من أمتي بالمشركين، وحتى تعبد فئام من أمتي الأوثان، وإنه سيكون في أمتي كذابون ثلاثون كلهم يزعم أنه نبي وأنا خاتم النبيين، لا نبي بعدي، ولا تزال طائفة من أمتي على الحق منصورة لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله تبارك وتعالى**)[٢].

قال الشيخ سليمان بن عبدالله رحمه الله تعالى: (وفي رواية أبي داود: (**وحتى تعبد قبائل من أمتي الأوثان**)[٣]، ومعناه ظاهر وهذا هو شاهد الترجمة ففيه الرد على من قال بخلافه من عباد القبور الذين ينكرون وقوع الشرك وعبادة الأوثان في هذه الأمة)[٤]ا.هـ.

وقوله رحمه الله تعالى: (وهذا هو شاهد الترجمة) يعني قول الشيخ محمد رحمه الله تعالى في كتاب التوحيد: (باب ما جاء أن بعض هذه الأمة يعبد الأوثان)[٥]. قال الشيخ سليمان رحمه الله تعالى تعليقاً على هذه الترجمة: (أراد المصنف بهذه الترجمة الرد على عباد القبور الذين يفعلون الشرك ويقولون: إنه لا يقع في هذه الأمة المحمدية وهم يقولون: لا إله إلا الله

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض، رقم: (١٩ -٢٨٨٩).

(٢) لم أقف على مسنده.

(٣)سنن أبي داود، كتاب الفتن والملاحم، باب ذكر الفتن ودلائلها، رقم: (٤٢٥٢).

(٤) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد صـ: ٣٢٠.

(٥) حاشية كتاب التوحيد صـ: ١٧٥.

محمد رسول الله، فبين في هذا الباب من كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ ما يدل على تنوع الشرك في هذه الأمة ورجوع كثير منها إلى عبادة الأوثان وإن كانت طائفة منها لا تزال على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله تبارك وتعالى)(١).

قلت: ومن الأدلة أيضاً على وقوع الشرك في هذه الأمة ما رواه مسلم في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ: (**لا يذهب الليل والنهار حتى تعبد اللات والعزى**)(٢). فهذه الأدلة المذكورة تفيدك إفادة قطعية أن الشرك سيقع في هذه الأمة ولكنه كما ذكرت لك ليس على وجه العموم وإنما هي طوائف وفئام من الناس، فكيف يدع القبوريون هذه الأدلة الواضحة المحكمة ويستدلون على عدم وقوع الشرك بقوله: (**أيس أن يعبد في جزيرة العرب**)(٣)؟ وهو استدلال بالمحتمل والمتشابه فلو سلمنا جدلاً أن الحديث من المتشابه لكان الواجب علينا أن نرده إلى المحكم، فكيف وهو لا تشابه فيه ولا اختلاف ولا اضطراب؟ وإنما هو سوء فهم ونخالة فكر قد شيبت بشيء من الشهوة والهوى، نعوذ بالله من حال الزيغ والضلال.

---

(١) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد صـ: ٣٠٦.

(٢) صحيح مسلم، رقم: (٢٩٠٧) في الفتن، باب لا تقوم الساعة حتى تعبد دوس ذا الخلصة.

(٣) تقدم تخريجه.

ومنها: الاستدلال بالواقع، فإن الشرك قد وقع في هذه الأمة، لا سيما قبل دعوة الشيخ محمد رحمه الله تعالى لا سيما في نجد قال الشيخ سليمان بن سمحان رحمه الله تعالى في الضياء الشارق: (فأما بلاد نجد فإنه قد بالغ الشيطان في كيدهم وجد وكانوا ينتابون قبر زيد بن الخطاب ويدعونه رغباً ورهباً بفصيح الخطاب، ويزعمون أنه يقضي لهم الحوائج، ويرونه من أكبر الوسائل والولائج، وكذلك عند قبرٍ يزعمون أنه قبر ضرار بن الأوزر، وذلك كذب ظاهر وبهتان مزور، وكذلك عندهم نخل فحال ينتابه النساء والرجال ويفعلون عنده أقبح الفعال، والمرأة إذا تأخر عنها الزواج ولم يرغب فيها الأزواج تذهب إليه تضمه بيديها وتدعوه برجاءٍ وابتهال وتقول: يا فحل الفحول أريد زوجاً قبل الحول، وشجرة عندهم تسمى الطريفية، أغراهم الشيطان بها، وأوحى إليهم التعلق عليها وأنها ترجى منها البركة ويعلقون عليها الخرق لعل الولد يسلم من السوء، وفي أسفل بلدة الدرعية مغارة في الجبل يزعمون أنها انفلقت من الجبل لامرأة تسمى بنت الأمير، أراد بعض الناس أن يظلمها ويضير فانفلق الغار ولم يكن له عليها اقتدار، وكانوا يرسلون إلى هذا المكان من اللحم والخبز ما يقتات به جند الشيطان، وفي بلدتهم رجل يدعي الولاية يسمى التاج يتبركون به، ويرجون منه العون والإفلاج وكانوا يأتون إليه ويرغبون فيما عنده من المدد بزعمهم ولديه، فتخافه الحكام والظلمة ويزعمون أن له تصرفاً وفتكاً بمن عصاه وملحمة مع أنهم يحكون عنه الحكايات الشنيعة التي تدل على انحلاله عن أحكام الملة والشريعة وهكذا سائر بلاد نجد على ما وصفنا من

الإعراض عن دين الله والجحد لأحكام الشريعة والردة ومن العجب أن هذه الاعتقادات الباطلة والمذاهب الضالة والعوائد الجائرة، والطرائق الخاسرة قد فشت وظهرت وعمت وطمت حتى بلاد الحرمين الشريفين، فمن ذلك ما يفعل عند قبر محجوب وقبة أبي طالب فيأتون قبره بالسماعات والعلامات للاستغاثة عند نزول المصائب، وحلول النواكب وكانوا له في غاية التعظيم، ولا ما يجب عند البيت الكريم فلو دخل سارق، أو غاصب، أو ظالم قبر أحدهما لم يتعرض له أحد لما يرون له من وجوب التعظيم والاحترام والمكارم، ومن ذلك ما يفعل عند قبر ميمونة أم المؤمنين رضي الله عنها في سرف، وكذلك عند قبر خديجة رضي الله عنها مما لا يسوغ السكوت عنه من مسلم يرجو الله والدار الآخرة، فضلاً عن كونه من المكاسب الدينية الفاخرة، وفيه من اختلاط النساء بالرجال وفعل الفواحش، والمنكرات، وسوء الأفعال ما لا يقره أهل الإيمان والكمال، وكذلك سائر القبور المعظمة المشرفة في بلد الله الحرام مكة المشرفة وفي الطائف قبر ابن عباس رضي الله عنه يفعل عنده من الأمور الشركية التي تشمئز منها نفوس الموحدين، وتنكرها قلوب عباد الله المخلصين، وتردها الآيات القرآنية، وما ثبت عن سيد المرسلين)[1]. كلامه رحمه الله تعالى.

قلت وبهذه الأوجه يتبين لك زيف ما لبسه عباد القبور من أنه لا يقع في هذه الأمة شرك، فإنها دعاية تغرير أوردوا بها إضلال العالم وإنصاف المثقفين وإلا فحقيقة الأمر كما رأيت من أن الشرك في هذه الأمة واقع

(١) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق صـ: ٢٢.

واقع ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وهو حسبنا ونعم الوكيل، إذا علمت هذا تقرر لك ما ذكرناه لك في أول الأمر من أن التوحيد الذي نزلت به الكتب، وبعثت به الرسل إنما هو توحيد الألوهية، وعلى ذلك جمل من المسائل:

المسألة الأولى: لقد أجمع أهل السنة رحمهم الله تعالى على أن المعنى الصحيح لكمة التوحيد: (لا إله إلا الله) هو أنه لا معبود بحق إلا الله تعالى، ولا يجوز أن نعتقد فيها من المعاني غير هذا المعنى، وأصله قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ ﴾[(١)]، فهناك أشياء عبدت من دون الله تعالى، ولكن كلها عبدت بالجهل والعناد، ورد الحق والباطل، وإنما المعبود بالحق هو الله تعالى، لا إله حق إلا الله تعالى، فكل ما عبد من دون الله تعالى فإن عبادته باطلة، فهذا المعنى المذكور هو المعنى الحق الصحيح لكلمة التوحيد، وعلى ذلك أطبق أهل السنة والجماعة، رحمهم الله تعالى، فالتوحيد الذي جاءت به الرسل هو التوحيد الذي يتضمن تحقيق هذه الكلمة، وقد خالف في هذا المعنى أهل البدع، وكلهم يفسرونها بما يقتضيه توحيد الربوبية، فقال بعضهم: لا خالق إلا الله، وقال بعضهم: لا قادر على الاختراع إلا الله، والله تعالى هو الخالق والرازق والمدبر للأمور ولا شك، ولكن كل ذلك من مقتضيات ربوبيته جل وعلا، وليس هو المعنى الصحيح لكلمة التوحيد، بل المعنى الحق هو

(١) الحج: ٦٢.

ما قرره أهل السنة رحمهم الله تعالى، وأطبقوا عليه في مشارق الأرض ومغاربها.

المسألة الثانية: لقد قرر أهل العلم رحمهم الله تعالى أن هذه الكلمة العظيمة تتضمن ركنين: النفي والإثبات، وهما ركنان متلازمان لاينفكان عن بعضهما، والجمع بينهما هو حقيقة التوحيد، فالتوحيد لا يقوم على ساق النفي فقط، ولا على ساق الإثبات فقط، بل لا بد من الجمع بين النفي والإثبات، ذلك لأن النفي وحده تعطيل محض، والإثبات وحده لا يمنع المشاركة، فقولك مثلا: زيد شجاع، فهذا إثبات هذه الصفة لزيد، ولكن هذا الإثبات لا يمنع مشاركة غيره فيها، فقد يكون غيره شجاعا أيضا، بل وأشجع منه، فهذا إثبات فقط، والإثبات لوحده ليس بتوحيد، وقولك: ما زيد بشجاع، فهذا نفي صفة الشجاعة عنه، وهو تعطيل له عن هذه الصفة، ولكن لو قلت: ما شجاع إلا زيد، فأنت هنا قد وحدت زيدا بصفة الشجاعة، لأنك جمعت فيها بين إثباتها له ونفيها عن غيره، فالإثبات والنفي هو حقيقة التوحيد، وقد قلت في نونية العقيدة:

فالنفي قولك لا إله لـــدى الورى ... هو مستحق للعبـــادة ثـــاني
غير الإلــه وذلك الإثبـــات في ... تلك الشهـــادة يا أخا العرفان

فإن قلت: وأين النفي في هذه الشهادة؟ فأقول:

هوفي قولك: (لاإله) كماقال الناظم: (فالنفي) أي: ركن النفي، وقوله: (قولك لا إله لدى الورى) أي الخليقة، فالنفي هو قولك: لاإله، وهذا يتضمن إبطال جميع المعبودات، ولا تقف عند هذا الحد، لأن هذا تعطيل

للعالم عن خالق هو ربه وإلهه، ولكن اقرن معه الركن الثاني وهو الإثبات، فإن قلت: وأين الركن الثاني: فأقول: هوقولك: (إلاالله) كماقال الناظم: (غير الإله وذلك الإثبات في تلك الشهادة) وهو يتضمن إثبات أن الله تعالى هو الإله الحق دونما سواه، فقولك: لا إله، نفي جميع المعبودات، وقولك: إلا الله، إثبات الإلوهية الحقة لله تعالى، فلا بد من الجمع بين هذين الركنين، لأن الجمع بينهما هو حقيقة التوحيد، وقد دل القرآن على هذين الركنين وأهمية الجمع بينهما في عدة مواضع: كما قال تعالى: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا﴾[1]، فقوله: ﴿وَٱعۡبُدُواْ﴾ هذاهو ركن الإثبات، وقوله: ﴿وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا﴾ هو ركن النفي، فجمع بينهما، لأن حقيقة التوحيد لاتتم إلا بالجمع بينهما، وكما قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾[2]، فقوله: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾، هو ركن الإثبات، وقوله: ﴿وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ هو ركن النفي، وكما قال تعالى: ﴿أَلَمۡ أَعۡهَدۡ إِلَيۡكُمۡ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعۡبُدُواْ ٱلشَّيۡطَٰنَۖ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ ٦٠ وَأَنِ ٱعۡبُدُونِيۚ هَٰذَا صِرَٰطٞ مُّسۡتَقِيمٞ﴾[3]، فقوله: ﴿أَن لَّا تَعۡبُدُواْ ٱلشَّيۡطَٰنَ﴾ هذا ركن النفي، لأن كل عبادة صرفت لغير الله تعالى فهي في حقيقتها عبادة للشيطان، وقوله: ﴿وَأَنِ ٱعۡبُدُونِي﴾ هذا هو ركن الإثبات،

(١) النساء: ٣٦.

(٢) النحل: ٣٦.

(٣) يس: ٦٠-٦١.

وكما قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ۝٢٦ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى ﴾[1]، فقوله: إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴾ هذا هو ركن النفي، وقوله: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى ﴾ هذاهو ركن الإثبات، والنصوص في هذا المعنى كثيرة.

المسألة الثالثة: فإن قلت: وما أول وقوع الشرك في هذا التوحيد في الأمم، وما سبب وقوعه فيهم؟

فأقول: إن السبب هو الغلو في الصالحين والأولياء الذي وقع في عهد نوحٍ - عليه الصلاة والسلام-، كما ورد ذلك في الصحيح من قول ابن عباس - رضي الله عنهما- في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾[2]، فقال: (هذه أسماء رجالٍ صالحين فلما ماتوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون فيها أنصابًا وسموها بأسمائهم ففعلوا ولم تعبد حتى إذا هلك أولئك ونسي العلم عبدت)[3].

وقال ابن القيم: (قال غير واحد من السلف: لماماتوا عكفوا على قبورهم وصوروا تماثيلهم ثم طال عليهم الأمد فعبدوهم)[4].

---

(١) الزخرف: ٢٦-٢٧.

(٢) نوح: ٢٣.

(٣) انظر تفسير البغوي: (٥/ ١٥٨).

(٤) إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان: (١/ ١٨٤).

وهذا الأمر لايزال يقع فيه الكثير من بني آدم من تعظيم قبور الأولياء والصالحين وشهرة الأمر تغني عن ضرب المثال، فالسبب إذًا هو الغلو في الصالحين، ولذلك قال الإمام المجدد - رحمه الله تعالى - في كتاب التوحيد: (باب ماجاء أن سبب كفر بني آدم وتركهم دينهم هوالغلو في الصالحين)[(١)]، وقال أيضًا: (باب ما جاء في أن الغلو في قبور الصالحين يصيرها أوثانًا تعبد من دون الله تعالى)[(٢)].

وقال أيضًا: (باب ما جاء في التغليظ في من عبد الله عند قبر رجل صالح فكيف إذا عبده)[(٣)]، وهذه التراجم المهمة ينبغي تدبرها وفهمها حق فهمها فإنها برد اليقين وفيها بيان السبب الذي أوقع الشرك في ابن آدم.

المسألة الرابعة: قال ابن تيمية رحمه الله تعالى في بيان أنواع الفناء وما هو طريق أهل الإيمان في ذلك: (والفناء ثلاثة أقسام: فناء عن وجود السوى، وفناء عن شهود السوى، وفناء عن عبادة السوى.

فالأول: وهو فناء أهل الوحدة الملاحدة، كما فسروا به كلام الحلاج، وهو أن يجعل الوجود وجوداًواحداً.

وأماالثاني: وهو الفناء عن شهود السوى، فهذا هو الذي يعرض لكثير من السالكين، كما يحكي عن أبي يزيد وأمثاله، وهومقام الاصطلام، وهو أن يغيب بموجوده عن وجوده، وبمعبوده عن عبادته، وبمشهوده عن شهادته،

---

(١) التوحيد لابن عبد الوهاب صـ: ٥٦.

(٢) التوحيد لابن عبد الوهاب صـ: ٦٤.

(٣) التوحيد لابن عبد الوهاب صـ: ٦٠.

وبمذكوره عن ذكره، فيظن من لم يكن ويبقى من لم يزل، وهذا كما يحكى، أن رجلاً يحب آخر فألقى المحبوب نفسه في الماء، فألقى المحب نفسه خلفه، فقال: أنا وقعت، فلم وقعت أنت؟ فقال: غبت بك عني، فظننت أنك إني. فهذا حال من عجز عن شيء من المخلوقات إذا شهد قلبه وجود الخالق، وهو أمر يعرض لطائفة من السالكين، ومن الناس من يجعل هذامن السلوك، ومنهم من يجعله غاية السلوك، حتى يجعلوا الغاية هو الفناء في توحيد الربوبية، فلا يفرقون بين المأمور والمحظور، والمحبوب والمكروه، وهذا غلط عظيم غلطوا فيه بشهود القدر وإحكام الربوبية عن شهود الشرع والأمر والنهي وعبادة الله وحده وطاعة رسوله، فمن طلب رفع إنيته بهذا الاعتبار لم يكن محموداً على هذا ولكن قد يكون معذوراً.

وأما النوع الثالث: وهو الفناء عن عبادة السوى فهذا حال النبيين وأتباعهم، وهو أن يفنى بعبادة الله عن عبادة ما سواه، وبحبه عن حب ما سواه، وبخشيته عن خشية ما سواه، وبالتوكل عليه عن التوكل على ما سواه، فهذا تحقيق توحيد الله وحده لا شريك له، وهو الحنيفية ملة إبراهيم، ويدخل في هذا أن يفنى عن اتباع هواه بطاعة الله، فلا يحب إلا لله، ولا يبغض إلا لله، ولا يعطي إلا لله، ولا يمنع إلا لله، فهذا هو الفناء الديني الشرعي الذي بعث الله رسله وأنزل به كتبه)(١).

نعم، هذا الثالث هو الحق، والذي ينبغي أن يكون هو موضوع حياتنا الذي لا ينقضي، وأما النوعان الأوليان فأحدهما كفر ولا شك، وهو الفناء

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية: (٢/ ٣١٤).

عن وجود السوى، فهو كفر باتفاق المسلمين، والثاني من البدع المحدثة التي ما أنزل الله تعالى بها من سلطان، وأما الثالث فهو الحق والهدى والصراط المستقيم، وتسميته بالفناء في كلام أبي العباس رحمه الله تعالى إنما هو من باب مخاطبة القوم بما يعرفونه من الألفاظ، وهو من باب التنزل معهم، وإلا فهذا النوع لا يسمى بالفناء، لأن الفناء لفظة مجملة موهمة، والحق لا ينبغي التعبير عنه بمثل ذلك، كما عَلَّمَنَا أبو العباس في كتبه، ولكنه من باب إفحام الخصم بما يفقهه من العبارات، وهذا النوع الثالث يعبر عنه بتوحيد العبادة، وتوحيد الألوهية، وتوحيد القصد والطلب، والله أعلم.

المسألة الخامسة: المتقرر عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى قاعدة تقول: توحيد الألوهية يتضمن توحيد الربوبية، وتوحيد الربوبية يستلزم توحيد الألوهية، أي أن من أقر بتوحيد العبادة فإننا لا نقرره بتوحيد الربوبية، لأن إقراره بتوحيد العبادة يتضمن الإقرار بتوحيد الربوبية، ولذلك لم يكن النبي ﷺ يستفسر من أسلم ونطق بالشهادة عنده هل هو مؤمن بأن الله تعالى هو الخالق والرازق والمدبر أم لا، لأن ما أقر به من توحيد العبادة كاف، فكل أنواع التوحيد الباقية تدخل في الإقرار به تبعا، لأن العبد لم يخلص العبادة لله تعالى إلا لإيمانه بأن هذا الرب هو الخالق، والمالك، والمدبر، والمحيي والمميت، إلى غير ذلك من مقتضيات ربوبيته، وأما من أقر بكل مقتضيات ربوبيته جل وعلا، ولم ينطق بالشهادة، فإنه لا يحكم له بأنه مسلم، بل إيمانه بذلك مما يوجب عليه الدخول في الإسلام وإفراد الله تعالى بالعبادة، إذ كيف يقر العبد العاقل بأن الله تعالى هو الخالق،

والمالك، والمتصرف، والمحيي والمميت، ثم هو يعبد غيره؟ هذا في قمة التناقض، ولذلك قال تعالى: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾[1]، ولذلك فإن الله تعالى كثيرا في القرآن يستدل على المشركين بوحدانيته في ألوهيته بإقرارهم بتوحيده في ربوبيته، فإن المستحق لأن يعبد وحده هو الخالق الرازق المحيي المميت المدبر المالك المهيمن، وهذا هو الله تعالى، فإنه المالك لكل شيء، والخالق لكل شيء، والمتصرف المدبر لكل شيء، فكما أنه رب كل شيء فهو إله كل شيء، وقد تقرر أن توحيد الربوبية مستلزم لتوحيد الألوهية، ولذلك قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ ﴾[2]، وهذا أمر بتوحيد الألوهية ثم ساق الاستدلال على أحقيته في ألوهيته بقوله: ﴿ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾[3]، وهذا كله من توحيد الربوبية، ثم أخبر عن نتيجة الإيمان بذلك بقوله: ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿ قُل لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَن بِيَدِهِ

---

(١) يوسف: ١٠٦.

(٢) البقرة: ٢١.

(٣) البقرة: ٢١-٢٢.

(٤) البقرة: ٢٢.

مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾ بَلْ أَتَيْنَاهُم بِالْحَقِّ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿٩٠﴾ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[١]، فقررهم أولا بإيمانهم بتوحيد الربوبية ثم انتقل معهم بأن إيمانهم بذلك يوجب عليهم أن يفردوه بالعبادة، وعليه فمن آمن بأن الله تعالى هو الرب الخالق المالك المتصرف، ثم صرف العبادة لغيره فقد وقع في أعظم وأقبح التناقض، وعلى ذلك قول بعض السلف رحمهم الله تعالى: يؤمنون بأن الله هو الخالق الرازق المالك ويعبدون معه غيره، فمن لايخلق لايستحق أن يعبد كما قال تعالى: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ أَمْ آتَيْنَاهُمْ كِتَابًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ ۚ بَلْ إِن يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا ﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾[٣]، ومن لايملك شيئا فلا يستحق أن يعبد كما قال تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ ۚ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴾[٤] وقال تعالى: ﴿ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ

---

(١) المؤمنون: ٨٤-٩٢.

(٢) فاطر: ٤٠.

(٣) الأعراف: ١٩١.

(٤) فاطر: ١٣.

مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴾(١) وقال تعالى: ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴾(٢)، وهذا خبر يتضمن الأمر بتوحيد الألوهية، ثم ساق ذكر الآية بعدها على وجه الاستدلال على ذلك فقال: ﴿ إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾(٣)، فلأن الله تعالى هو رب كل شيء فهو إله كل شيء، وأما من دونه جل وعلا فإنه لا يصلح أن يكون ربا، وعليه فلا يصلح أن يكون إلها ولا معبودا من دون الله عز وجل، فالكل معترف ولو باطنا بأن الله تعالى وحده هو الخالق وحده ولاخالق إلا هو، وهو المالك لكل شيء وحده ولا مالك على الحقيقة إلا هو، وهو المدبر وحده ولا مدبر على الحقيقة إلاهو، فحيث كان كذلك فنقول:: إنه المستحق للعبادة وحده ولا يستحق أحد العبادة في هذا الكون إلا هو، فهذا هو الحق الذي لا أحق منه، وهو العدل والصدق الذي لا أعدل ولا أصدق منه، وأقسم بالله تعالى أنه لا يستحق أحد العبادة إلا هو وحده لا شريك له، فهذا برهان عظيم، لا بد من تدبره والنظر إليه بعين

(١) سبأ: ٢٢.

(٢) البقرة: ١٦٣.

(٣) البقرة: ١٦٤.

الاعتبار، وإن النظر الصحيح فيه كفيل بدلالة العقول والقلوب على الله تعالى، والله المستعان.

المسألة السادسة: إن قيل: نحن نعلم أن الشرك مناف للإيمان، فكيف يجمع الله تعالى بينهما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾[1]؟

والجواب: أن خير فهم في الأدلة هو ما كان عليه الأمة وأئمتها، والسلف رحمهم الله تعالى يفهمون من الإيمان الوارد في الآية هنا أنه الإقرار بتوحيد الربوبية، فالمشركون كانوا يقرون بتوحيد الربوبية في الجملة، كما قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿قُل لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَن بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾[4]، فهم مقرون بهذا النوع من التوحيد، ولكنهم مع هذا الإقرار إلا أنهم

---

(١) يوسف: ١٠٦.

(٢) الزخرف: ٨٧.

(٣) المؤمنون: ٨٤-٨٩.

(٤) العنكبوت: ٦١.

يعبدون مع الله تعالى غيره فقوله: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ ﴾[1]، أي بإقرارهم بأن الله تعالى الخالق الرازق والمحيي والمميت والمعز والمذل ومالك الملك، وقوله: ﴿إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾ أي في التوحيد الثاني وهو توحيد الألوهية فهم يعبدون معه غيره، فالإيمان في الآية محمول على الإقرار بتوحيد الربوية في الجملة، والشرك المذكور في الآية محمول على الشرك في توحيد الألوهية ، ولا تنافي بين الأمرين ومن المعلوم المتقرر عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى أن مجرد الإقرار بتوحيد الربوبية لا يكفي للحكم بالدخول في الإسلام، والله أعلم.

المسألة السابعة: المتقرر عند أهل العلم رحمهم الله تعالى قاعدة تقول: إن الأنبياء دينهم واحد وشرائعهم مختلفة، بمعنى أن العقيدة التي بعث بها الأنبياء عقيدة واحدة لا اختلاف فيها، وإنما الاختلاف بينهم في أمر التشريع فقط، وأصل هذه القاعدة قوله ﷺ: (**نحن معاشر الأنبياء إخوة من علات، ديننا واحد، وشرائعنا مختلفة**)[2]، فقوله: (**ديننا واحد**) أي أن العقيدة التي بعث بها الأنبياء كلها عقيدة واحدة، وهي عقيدة التوحيد وإفراد الله تعالى بالعبادة والخلوص من الشرك، وأما الشرائع فهي تختلف بين رسول ورسول، وهي الأعمال الظاهرة من العبادات من طهارة وصلاة وصيام وغير ذلك، وأما العقيدة فهي واحدة، وهذا يؤكد أن الخلاف

(١) يوسف: ١٠٦.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الفضائل، باب فضائل عيسى عليه السلام، رقم: (٢٣٦٥).

الواقع بين الأمم وأنبيائها إنما هو الخلاف في التوحيد لا في غيره، والله أعلم.

القاعدة الخامسة عشرة:

(من سوى غير الله تعالى بالله تعالى فيما هو من خصائصه فقد وقع في الشرك الأكبر)

أقول: وهذه هي القاعدة التي يعرف بها الشرك الكبر، فإن الشرك الأكبر مبناه على التنديد الكامل والتسوية الكاملة، فهناك حقوق لله تعالى لا يجوز صرفها لغيره، فمن سوى بين الله تعالى وبين أحد من المخلوقين في شيء من هذه الحقوق، فقد جعله واتخذه شريكا مع الله تعالى، وهذا هو حقيقة الشرك الأكبر، وأصل هذه القاعدة قوله تعالى عن أهل النار من الكفار أنهم قالوا: ﴿ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[(١)]، فهنا أعلنوها صريحة أن هذه التسوية هي التي أوقعتهم في هذا الشرك والكفر، ومن ثم في هذا العذاب الأليم الذي لا يطاق، فهم سووا غير الله تعالى بالله تعالى في العبادة، فصرفوا خالص حقه لغيره ـ والعياذ بالله تعالى ـ وهذا أكبر الظلم على الإطلاق، كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾[(٢)]، وهو أكبر الذنوب على الإطلاق، كما قال النبي ﷺ: (**أكبر الكبائر الإشراك بالله.. الحديث**)[(٣)]، وهو من الموبقات السبع، بل هو أخطرها وأولها وأعظمها جرما، وهو الذنب الذي من مات عليه فإنه لا

---

(١) الشعراء: ٩٧-٩٨.

(٢) لقمان: ١٣.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب استتابة المرتدين، باب إثم من أشرك بالله، رقم: (٦٩١٩).

يدخل في حيز المغفرة مطلقا، كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾(١)، وهو الذنب الذي يوجب العداوة المطلقة والبغضاء والبراءة المطلقة، كما قال تعالى عن إبراهيم: ﴿ قَدۡ كَانَتۡ لَكُمۡ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذۡ قَالُواْ لِقَوۡمِهِمۡ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمۡ وَمِمَّا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرۡنَا بِكُمۡ وَبَدَا بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةُ وَٱلۡبَغۡضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَحۡدَهُۥٓ إِلَّا قَوۡلَ إِبۡرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسۡتَغۡفِرَنَّ لَكَ وَمَآ أَمۡلِكُ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٖۖ رَّبَّنَا عَلَيۡكَ تَوَكَّلۡنَا وَإِلَيۡكَ أَنَبۡنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ ﴾(٢)، وهو الذنب الذي يبيح الدم والمال، كما قال النبي ﷺ: (**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله تعالى**) (٣)، وهو الذنب الذي يوجب الخلود الأبدي في النار، الخلود المطلق الدائم الذي لا انقطاع فيه، وهو الذنب الذي من وقع فيه فإنه لا يغسل، ولا يكفن، ولا يصلى عليه، ولا يدعى له بالرحمة والمغفرة، ولا يدفن في مقابر المسلمين، ولا يورث ماله، قال تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ وَلَوۡ كَانُوٓاْ

(١) النساء: ٤٨.

(٢) الممتحنة: ٤.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب: ﴿ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمۡ ﴾، رقم: (٢٥)، ومسلم في الإيمان باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، رقم: (٢٢).

أُوْلِي قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴾[١]، وقد نهى الله تعالى نبيه أن يستغفر لأمه، كما ثبت في الصحيح، وقال تعالى: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ۖ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَٰسِقُونَ ﴾[٢]، وهو الذنب الذي أهلك الله تعالى به سائر الأمم، فبه أهلك أمة نوح وهود وصالح، وبسببه أهلك أمة لوط وشعيب، وفرعون وقومه، وقرونا بين ذلك كثيرا، قال تعالى: ﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودُ ﴿٤٢﴾ وَقَوْمُ إِبْرَٰهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ ﴿٤٣﴾ وَأَصْحَٰبُ مَدْيَنَ ۖ وَكُذِّبَ مُوسَىٰ فَأَمْلَيْتُ لِلْكَٰفِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ ۖ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴿٤٤﴾ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ فَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ ﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو ٱلْأَوْتَادِ ﴿١٢﴾ وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْأَحْزَابُ ﴿١٣﴾ إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ ﴾[٤]، ونوع الله تعالى على الأمم أصناف العذاب بسببه فقال تعالى: ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ ٱلصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ

(١) التوبة: ١١٣.

(٢) التوبة: ٨٤.

(٣) الحج: ٤٢-٤٥.

(٤) ص: ١٢-١٤.

يَظْلِمُونَ ﴾[(١)]، فهو أخس الذنوب، وأردأ الذنوب، وأعظم الذنوب، وأخطر الذنوب، فالواجب الحذر منه الحذر الكامل، ولا يتم كمال الحذر منه إلا إن تعلمت حقيقته، والتي تقررها لك هذه القاعدة الطيبة، وهي أن حقيقته هو تسوية أحد من المخلوقين بالله تعالى فيما هو من خصائص الله تعالى، وهو المسمى بالتنديد المطلق، وقد عبر القرآن عن هذا الشرك بالتسوية تارة، وبالتنديد تارة، وبالأمثال تارة أخرى، فقال تعالى: ﴿ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٩٧ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[(٢)]، وقال تعالى: ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[(٣)]، وقال تعالى: ﴿ فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾[(٤)].

واعلم رحمك الله تعالى أن ما وصف في الشرع بأنه شرك، قد يكون بالأصالة من الشرك الأصغر، ولكنه يتحول إلى شرك أكبر باعتبار نوع التنديد والتسوية التي اعتقدها في قلبه، فمن حلف بغير الله تعالى بدون تعظيم للمحلوف به فقد وقع في الشرك الأصغر، وأما إن عظم المحلوف به كتعظيم الله تعالى فهذا قد سوى غير الله تعالى بالله فيما هو من خصائصه، فقد وقع في الشرك الأكبر، وقول: ما شاء الله وشئت شرك أصغر، ولكن إن اعتقد أن هذا الرجل له من التصرف والمشيئة ما لله تعالى فقد وقع في

(١) العنكبوت: ٤٠.
(٢) الشعراء: ٩٧-٩٨.
(٣) البقرة: ٢٢.
(٤) النحل: ٧٤.

الشرك الأكبر، لأنه سوى غير الله تعالى بالله تعالى فيما هو من خصائصه، وكل من دعا أو استغاث بغير الله، كأن دعا أو استغاث بملك من الملائكة، أو بنبي، أو ولي، أو بجني من الشياطين، أو بإنسان حيا كان أو ميتا، فقد وقع في الشرك الأكبر من هذا الباب أعاذنا الله وإياكم، وإن لم يكن الشرك في الدعاء شركا، يعني إن لم يكن هذا الباب هو باب الشرك، ففي أي باب يكون الشرك؟ إن لم يكن الدعاء والاستغاثة هو باب الشرك، فليس على وجه الأرض كفر ولا شرك؛ لأن هذا هو أعظم باب وقع فيه الناس؛ سواء لمظنة النفع والضر، أو لمظنة العون كالأقطاب والأغواث، أو لمظنة الشفاعة أنهم يحملون إلى ربهم، وأنهم يتوسطون عند ربهم، كما هو حال شرك الأولين، ومن استغاث أو استعان بالأموات أو بالأحياء الغائبين، أو بالأحياء الحاضرين في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله تعالى، وهذه هي الاستعانة والاستغاثة الشركية، أعني الشرك الأكبر المخرج من الملة بالكلية؛ لأنه لا يفعله إلا من يعتقد أن لهؤلاء تصرفًا خفيًا في الكون فيجعل لهم حظًا من الربوبية، وقد قال تعالى: ﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾[(١)]، ولأن الاستعانة والاستغاثة نوع من الدعاء وقد تقدم أن من صرف دعاء المسألة لغير الله في الأمر الذي لايقدر عليه إلا الله تعالى فقد وقع في الشرك الأكبر، ومن اعتقد أن التمائم هي التي تجلب الخير بذاتها أو تدفع الشر

---

(١) النمل: ٦٢.

بذاتها فقد سوى غير الله تعالى بالله تعالى فهو مشرك الشرك الأكبر، ومن اعتقد أن النجوم هي الفاعلة للحوادث الأرضية بذاتها فقد وقع في الشرك الأكبر، وهو من جنس دين الصابئة قوم إبراهيم عليه الصلاة والسلام، ومن اعتقد أن الأولياء والصالحين لهم أحقية التصرف والتدبير في هذا الكون فقد سواهم بالله تعالى وهذا هو حقيقة الشرك الأكبر، ومن اعتقد في شيء من الأسباب أنه مؤثر بذاته فقد وقع في الشرك الأكبر، ومن نذر لغير الله تعالى فإنه يكون بذلك قد صرف عبادة لغير الله جل وعلا، ومن صرف عبادة لغير الله فإنه مشرك الشرك الأكبر، كالذين ينذرون للقبور والأموات والصالحين وبعض المغارات والكهوف والأشجار والأحجار المعظمة عندهم، فإنهم بذلك قد وقعوا في الشرك، ومن ركع أو سجد عند قبر أو وثن فقد سوى غير الله تعالى بالله فيما هو من خصائصه، وهذا هو حقيقة الشرك الأكبر، ومن أحب أحدا كحب الله، أو توكل عليه كتوكله على الله، أو رجاه كرجاء الله تعالى، أو خافه كخوفه من الله تعالى، أو خشاه كخشية الله، فكل ذلك من تسوية غيره الله تعالى بالله تعالى فيما هو من خصائصه، قال تعالى: ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ﴾[(٢)]، وقال تعالى: ﴿ أَتَخْشَوْنَهُمْ ۚ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[(٣)]، ومن أحب غير الله

---

(١) آل عمران: ١٧٥.

(٢) النساء: ٧٧.

(٣) التوبة: ١٣.

مع الله وعظمه كما يعظم الموحدون رب العالمين، وتذلل له كما يتذلل الموحد لله سبحانه وتعالى، وبالغ في تعظيمه إلى درجة اعتقاد أنه يعلم ما في الصدور وأنه ينفع ويضر فهذا هو الشرك الأكبر الذي تورط فيه عوام المسلمين لدى كثيرٍ من أضرحة الصالحين أو غير الصالحين، وكذلك نقول في الطواف، فإنه من العبادات التي أمر الله تعالى بها، فقال تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾[1]، ولكنه من العبادات الخاصة بالبيت العتيق، فلا يطاف بأي جزء من أجزاء الأرض، لا مسجدا ولا قبرا ولا غيرهما، وعليه فلا يجوز التعبد بالطواف لغير الله تعالى، ولا يجوز الطواف إلا بالبيت العتيق، فمن تعبد بالطواف لغير الله تعالى فقد وقع في الشرك الأكبر، ونعني بالطواف الذي يكون شركا هو الطواف بغير الكعبة مع قصد التقرب لغير الله تعالى به، كالطواف بالقبور والمشاهد ونحوها، بقصد التقرب لأهلها بالطواف، وأما لو طاف بتلك القبور بقصد التقرب إلى الله تعالى فهذا محرم، وبدعة منكرة، وشرك أصغر، ووسيلة من وسائل الشرك الأكبر، ومن اعتقد أن أحداً غير الله تعالى يمنع من عذاب القبر أو النار يوم القيامة، أو يدخل الجنة، أو يكفر السيئات فقد وقع في الشرك الأكبر المخرج من الملة، ومن ذبح لغير الله تعالى تقربا وتعبدا للمذبوح له فقد سوى غير الله تعالى بالله تعالى فيما هو من خصائصه، فلا يجوز أن يذبح إلا لله جل وعلا، فإذا ذبح الإنسان لغير الله لجني أو إنسي، أو قبر أو غيره فقد وقع في الشرك الأكبر الذي من مات عليه يكون خالداً في النار، ومن جعل

---

(١) الحج: ٢٩.

حق التشريع في التحليل والتحريم لغير الله تعالى فقد سوى غير الله تعالى بالله تعالى وهذا هو حقيقة الشرك الأكبر، كمن يطيع العلماء والأمراء في تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرم الله فقد اتخذهم في هذه الحالة أربابا مع الله تعالى، فالمتقرر في العقيدة أن الحكم كونا وشرعا لله تعالى، فهذه جمل من الأمثلة والفروع على هذه القاعدة، وإلا فالصور كثيرة ولا يمكن حصرها، والمهم أن تعلم هذا الأصل العام، وهو أن كل من سوى غير الله بالله فيما هو من خصائص الله تعالى فقد وقع في الشرك الأكبر، فالتسوية المطلقة موجبة للشرك الأكبر، ومطلق التسوية شرك أصغر، والتنديد المطلق شرك أكبر، ومطلق التنديد شرك أصغر، وبقي علينا البحث في بعض المسائل المهمة فأقول:

المسألة الأولى إن قلت: وما أخطر وأكثر الأسباب الموقعة في هذا الشرك الخطير نعوذ بالله تعالى منه، حتى نحذرها ونتنبه منها؟

فأقول: هذا سؤال جيد، والأسباب كثيرة ولكننا نذكر لك أخطرها فنقول:

الأول: الغلو في الأولياء والصالحين، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾[1]، قال الإمام ابن كثير - رحمهالله -: (ينهى تعالى أهل الكتاب عن الغلو والإطراء، وهذا كثير في النصارى، فإنهم تجاوزوا الحد في عيسى حتى رفعوه فوق المنزلة التي أعطاه الله إياها، فنقلوه من حيز النبوة، إلى أن اتخذوه إلهاً من دون الله يعبدونه كما يعبدونه، بل قد غلوا في

(١) النساء: ١٧١.

أتباعه وأشياعه ممن زعم أنه على دينه، فادعوا فيهمالعصمة، واتبعوهمفيكلما قالوه سواء كان حقاً أو باطلاً، أو ضلالاً أو رشاداً، أو صحيحاً أو كذباً)[١].

وقال العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي: (ينهى تعالى أهل الكتاب عن الغلو في الدين وهو مجاوزة الحد والقدر المشروع إلى ما ليس بمشروع. وذلك كقول النصارى في غلوهم بعيسى عليه السلام، ورفعه عن مقام النبوة والرسالة إلى مقام الربوبية الذي لايليق بغير الله، فكما أن التقصير والتفريط من المنهيات، فالغلو كذلك)[٢]. بالغلو عبد عيسى وعزير وقيل فيهما ما قيل من العبادات الكفرية الشركية، وبالغلو عبدت القبور، وبالغلو ظهر الشرك في أول أمة بعث فيها رسول، وهي أمة نوح، فإن سبب وقوع الشرك فيها كان سببه الغلو في الأولياء والصالحين، كما قال تعالى: ﴿ وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمۡ وَلَا تَذَرُنَّ وَدّٗا وَلَا سُوَاعٗا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسۡرٗا ﴿٢٣﴾ وَقَدۡ أَضَلُّواْ كَثِيرٗا ﴾[٣]، قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: (صارتِ الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب بعْدُ أمَّا (وَدّ) فكانتِ لكَلْبٍ بِدَوْمَةِ الْجَنْدَلِ، وأما (سُواعٌ) فكانت لهذيل، وأما (يَغُوثُ) فكانت لِمُرادَ، ثم صارَت لِبَني غُطَيْفٍ بالْجُرفِ عِند سَبأ، وأمَّا (يَعُوقُ) فكانت لَهِمْدان، وأمَّا «نسْرٌ» فَلِحِمْيرَ، لآلِ ذي الْكَلاَعَ، وكلُّها أسماءُ رجالٍ صالحينَ من قوْمِ نُوحٍ، فلَّما

(١) تفسير ابن كثير: (٢/ ٤٧٧).

(٢) تفسير السعدي ص: ٢١٦.

(٣) نوح: ٢٣-٢٤.

هَلَكوا أَوْحى الشَّيطانُ إلى قَوْمِهِم: أنِ انْصِبُوا إلى مَجالِسِهِمْ التي كانوا يجلسون فيها أنْصابا، وسَمُّوها بأسمائهم، ففعلُوا، فلم تُعبدْ، حتى إذا هلك أولئك، تنَسَّخَ العلمُ عُبِدَتْ)[١].

ولذلك قال النبي ﷺ: (**بمثل هذه فارموا، وإياكم والغلو، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو**)[٢]. وفي الصحيح عن ابن مسعود قال: قال النبي ﷺ: (**هلك المتنطعون**)، قالها ثلاثا[٣]، قال الإمام النووي رحمه الله تعالى: (**هلك المتنطعون**)، أي: (المتعمقون الغالون المجاوزون الحدود في أقوالهم وأفعالهم)[٤]. وإني لا أعلم إلى ساعتي هذه طائفة على وجه الأرض عندها الغلو الوثني في الأولياء والصالحين كما هو الحال عند الرافضة والصوفية، فعندهم من تعظيم القبور بالذبح، والطواف، والسجود، والركوع،

(١) أخرجه البخار ي، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾، رقم: (٤٩٢٠).

(٢) رواه النسائي، كتاب مناسك الحج، باب التقاط الحصى، رقم: (٣٠٥٧)، وأحمد: (٣/ ٣٥٠)، رقم: (١٨٥١)، وأخرجه أبو يعلى (٢٤٧٢)، وأبو يعلى: (٢٤٢٧)، وابن الجارود: (٤٧٣)، وابن خزيمة: (٢٨٦٧)، وابن حبان: (٣٨٧١)، والطبراني: (١٢٧٤٧)، و(١٢٧٤٨).

ولفظ النسائي: (... قال ابن عباس: قال لي رسول الله ﷺ غداة العقبة وهو على راحلته: **(هات، القط لي)**، فلقطت له حصيات هن حصى الخذف، فلما وضعتهن في يده، قال: (**بأمثال هؤلاء، وإياكم والغلو في الدين، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين**).

قال الألباني في تعليقه على النساءي: (صحيح).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب العلم، باب هلك المتنطعون، رقم: (٢٦٧٠).

(٤) شرح النووي على مسلم: (١٦/ ٢٢٠).

والتقبيل، والنذور ما هو معلوم عند العام والخاص، فهم سادات عباد القبور، وبخاصة القبور التي يزعمون أنها لآل البيت، أو للسيد الفلاني والولي الفلاني.

والسبب الثاني: بناء المساجد على القبور، وفي الحديث: (**ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك**) [١]، وفي الحديث: (**إنهم كانوا إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدا وصوروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخلق**) [٢]، وقال: (**اللهم لا تجعل قبري وثنا يعبد، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**) [٣]، وفي الحديث: (**لعن الله اليهود، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**)[٤]، زاد مسلم: (**والنصارى**)، قالت عائشة رضي الله تعالى عنها: (**ولولا ذلك لأبرز قبره، غير أنه خشي أن يتخذ مسجدا**) [٥].

والسبب الثالث: التصوير، أعني تصوير من له شأن في الأمة، إما شأن ولاية وملك وسلطان أو شأن علم وتبيان أو شأن جاه وحسب، فتلك الصور من الذرائع المفضية للوقوع في الشرك، ألا ترى أن أول الأمر في قوم نوح أنهم صوروا صور أولئك الصالحين فقط، ولكن لما جاءت

(١) تقدم تخريجه.
(٢) تقدم تخريجه.
(٣) تقدم تخريجه.
(٤) تقدم تخريجه.
(٥) تقدم تخريجه.

الأزمنة المتأخرة عبدتهم، فالشرك والتصوير مرتضعان، ولذلك ورد الوعيد الشديد في أمر التصوير، والأحاديث في ذلك معروفة، وقرنت الأدلة بين التصوير والشرك، كما في حديث: (**إنهم كانوا إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات، بنوا على قبره مسجدا، وصوروا فيه تلك الصور**... الحديث)[1]، وكذلك في حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنه في البخاري، وقد تقدم، ومن أسباب الوقوع فيه الجهل بحقيقته، فإن كثيرا ممن يقع فيه بل هو غارق فيه، ويرى أنه على الخير العظيم والعبادة المتناهية في البر والصلاح، فالجهل بحقيقة الشرك موجب للوقوع فيه، ومن الأسباب التقليد، كما قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾[2]، والآيات في هذا المعنى كثيرة، فتلك هي أهم أسبابه، والله أعلم.

المسألة الثانية: اعلم رحمك الله تعالى أن هذا الشرك له أنواع، قد بينها أهل العلم رحمهم الله تعالى:

النوع الأول: ما يسمى بشرك الدعوة، وهو من أعظمها وأخطرها، وذلك لأن الدعاء هو لب العبادة، بل هو العبادة، كما قال النبي ﷺ: (**الدعاء هو العبادة**)[3]، فمن دعا مالكا، أو نبيا، أو وليا، أو قبرا، أو شجرا، أو حجرا فقد وقع في هذا النوع من الشرك الأكبر، قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ

(١) تقدم تخريجه.

(٢) الزخرف: ٢٣.

(٣) تقدم تخريجه.

أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ ﴿٥﴾ وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ ﴾[(٢)]، وقال تعالى: ﴿ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ ﴾[(٣)]، وقال تعالى: ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾[(٤)]، وقال تعالى: ﴿ فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾[(٥)]، أي يشركون في عدم إخلاص العبادة والدعاء له، وقد تقرر عند أهل الإسلام أن من دعا غير الله تعالى في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله تعالى فهو من أهل الشرك الأكبر في باب الدعوة.

والنوع الثاني: شرك النية والإرادة والقصد، وذلك أن ينوي بأعماله الدنيا، أو الرياء، أو السمعة، إرادة كلية كأهل النفاق الخلص، ولم يقصد بها وجه الله والدار الآخرة، فهو مشرك الشرك الأكبر، قال الله تعالى: ﴿ مَن كَانَ

---

(١) غافر: ٦٠.

(٢) الأحقاف: ٥-٦.

(٣) سبأ: ٢٢-٢٣.

(٤) المؤمنون: ١١٧.

(٥) العنكبوت: ٦٥.

يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُواْ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾[1]، وهذا النوع من الشرك دقيق الأمر بالغ الخطورة.

والنوع الثالث: شرك الطاعة، فمن أطاع المخلوقين في تحليل ما حرم الله أو تحريم ما أحل الله، ويعتقد ذلك بقلبه أي أنه يسوغ لهم أن يحللوا ويحرموا ويسوغ له ولغيره طاعته في ذلك مع علمه بأنه مخالف لدين الإسلام فقد اتخذهم أربابا من دون الله وأشرك بالله الشرك الأكبر، قال الله تعالى: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[2]، وتفسير الآية الذي لا إشكال فيه: طاعة العلماء والعباد في المعصية (أي في تبديل حكم الله) لا دعاؤهم إياهم، كما فسرها النبي ﷺ لعدي بن حاتم لما سأله فقال: لسنا نعبدهم؟ فذكر له أن عبادتهم طاعتهم في المعصية (في تبديل حكم الله)، فقال: (**أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه ويحلون ما حرم الله فتحلونه**)، قال: بلى. قال: (**فتلك عبادتهم**)، رواه الترمذي وحسنه[3]، والطبراني في المعجم الكبير[1]، وقال الشيخ محمد

---

(١) هود: ١٥-١٦.

(٢) التوبة: ٣١.

(٣) سنن الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة التوبة: (٥/ ١٢٩)، رقم: (٣٠٩٥)، ثم قال: (هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث عبد السلام بن حرب، وغطيف بن أعين ليس بمعروف في الحديث).

بن عبدالوهاب رحمه الله تعالى في كتاب التوحيد: (باب من أطاع العلماء والأمراء في تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرم الله فقد اتخذهم أربابا من دون الله) [٢]، وقال الشيخ صالح الفوزان حفظه الله تعالى: (فطاعة العلماء والأمراء في مثل هذا شرك، في تحليل ما حرّم الله أو تحريم ما أحل الله، فإن كان الذي أطاعهم يعلم أنهم خالفوا أمر الله في ذلك وتعمّد طاعتهم واستباح هذا، فهذا شركٌ أكبر يُخرِج من الملّة، وإنْ كان الذي أطاعهم يعتقد أن هذا حرام، ويعترف أن هذا خطأ، ولكنه أطاعهم لهوىً في نفسه أو رغبة في نفسه مع اعترافه بالمعصية، فهذا شرك أصغر، وإن كان أطاعهم وهو لا يعلم أنهم خالفوا شرع الله، بل ظن أنهم على حق، فهذا معذور إن كان مثله يجهل ذلك) [٣].

والنوع الرابع: شرك المحبة، والمراد محبة العبودية المستلزمة للإجلال والتعظيم والذل والخضوع التي لا تنبغي إلا لله وحده لا شريك له، ومتى صرف العبد هذه المحبة لغير الله فقد أشرك به الشرك الأكبر، والدليل قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ﴾[٤]، نعوذ بالله تعالى من الوقوع في شيء من هذه الأنواع، وكلها نتيجتها واحدة، وهي الحكم على الواقع فيها إن توفرت فيه

(١) المعجم الكبير للطبراني: (١٧/ ٩٢)، رقم: (٢١٨).

(٢) التوحيد لابن عبد الوهاب ص: ١٠٢.

(٣) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد: (٢/ ١٠٧).

(٤) البقرة: ١٦٥.

الشروط وانتفت فيه الموانع أنه مشرك الشرك الأكبر المخرج عن الملة بالكلية، والله الموفق.

المسألة الثالثة: اعلم رحمك الله تعالى أن لفظ الكفر والشرك من الألفاظ التي إذا اجتمعت في النص افترقت في المعنى، وإذا افترقت في النص اجتمعت في المعنى، فإن قيل الكفر فقط، فيكون معناه الكفر والشرك، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ ﴾(١)، أي وأن يكفر به، فالكفر يدخل في معنى الشرك هنا، وإذا ذكر الكفر وحده دخل معه الكفر في المعنى، كما في قوله تعالى عن النار: ﴿أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ﴾(٢)، أي وللمشركين كذلك، فالشرك يدخل في معنى الكفر، فإن افترقا في النص فهما بمعنى واحد، وأما إن اجتمعت في النص فإن الكفر يكون معناه ما يوجب الخروج من الملة من غير وجود تنديد ولا تسوية، كالحكم على تارك الصلاة بالكلية الترك المطلق بأنه كافر، والحكم على من حكم بغير ما أنزل الله تعالى بأنه كافر، والحكم على من جحد معلوما من الدين بالضرورة بأنه كافر، كمن ينكر وجوب الصلاة، أو الزكاة، أو الحج، أو فرضية الصوم ونحو ذلك، ويطلق الشرك على ما كان فيه نوع تنديد وتسوية، الذي يدعو غير الله تعالى أو يذبح لغير الله تعالى، ونحوها، والمهم أن النتيجة واحدة، وهي الخروج من الملة بالكلية، وبعض الناس يرى أنهما

---

(١) النساء: ٤٨.

(٢) البقرة: ٢٤.

بمعنى واحد، ولا يفترقان أبدا، سواء أذكرا معا، أو ذكرا مفترقين، والخلاف قريب، ولا يؤثر، مع الاتفاق في النتائج، والله أعلم.

المسألة الرابعة: هناك من الشرك الأكبر ما يكون شركا مع الله تعالى فيم أمر يختص توحيد الربوبية، كمن يعتقد أن هناك خالقا لشيء في هذا الكون مع الله تعالى، أو من يعتقد أن ثمة من المخلوقين من له حق التدبير والتصرف في هذا الكون استقلالا، فهذا شرك أكبر في توحيد الربوبية، فمن أشرك مع الله تعالى غيره فيما هو من أفعاله جل وعلا فقد اتخذه ربا مع الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا، وهناك شرك في توحيد الألوهية، وهو أن يصرف للمخلوق ما لا يجوز صرفه من العبادات إلا لله تعالى كمن يركع أو يسجد أو يذبح أو ينذر لغير الله تعالى.

فإن قلت: وما الفرق بينهما؟

فأقول: نحن نعرف بأن توحيد الربوبية هو توحيد الله تعالى بأفعاله، فمن أشرك معه أحدا فيما يختص به من الأفعال فقد أشرك في توحيد الربوبية، ونعرف أن توحيد الألوهية هو توحيد الله تعالى بالتعبدات الصادرة منا، فمن أشرك مع الله تعالى أحدا في فعل تعبدي فقد اتخذه شريكا مع الله تعالى، فيجب علينا أن نعتقد أنه هو الخالق وحده، فمن زعم أن هناك من يخلق مع الله تعالى فقد أشرك في توحيد الربوبية، ونؤمن بأنه المتصرف والمدبر لأمور هذا الكون وحده لا شريك له، فمن زعم أن هناك من له حق التصرف والتدبير في أمور هذا الكون استقلالا، فقد أشرك في توحيد الربوبية، ونؤمن بأن الذبح تعبدا لا يجوز صرفه لغيره جل وعلا، فمن ذبح

تعبدا لغير الله تعالى فقد أشرك في توحيد الألوهية، ونؤمن بان الدعاء حق من حقوق الله تعالى، فمن دعا غير الله تعالى في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله تعالى فقد أشرك في توحيد الألوهية، فإن كانت التسوية والتنديد وقع فيما هو من فعله كالخلق، والرزق، والتدبير، والملك فهذا من الشرك في الربوبية، وإن وقع فيما يجب علينا في التعبدات فصرفناها لغيره فهذا شرك في توحيد الألوهية.

فإن قلت: أو ليس هناك شرك في توحيد الأسماء والصفات؟

فأقول: بلى، وذلك يكون إما بالتعطيل، وذلك بتعطيل الصانع عن كماله المقدس، كشرك الجهمية الغلاة والقرامطة الذين أنكروا أسماء الله عز وجل وصفاته، وشرك الأنداد: وهو على وجهين:

الوجه الأول: إثبات صفات الله تعالى للمخلوقين، وذلك بالتمثيل في أسمائه أو صفاته كالشرك في علم الباري المحيط، ويدخل في ذلك التنجيم، والعرافة، والكهانة، وادعاء علم المغيبات لأحد غير الله، وكالشرك في قدرة الله الكاملة، وذلك بادعاء التصرف للغير في ملكوت الله، وخوف الضرر أو التماس النفع من غير الله، أو بالاستغاثة بغير الله، أو تسمية غيره غوثاً، أو بالسحر والتسحّر.

الوجه الثاني: وصف الله تعالى وتقدس بصفات المخلوقين، كشرك اليهود المغضوب عليهم الذين شبهوا الله بخلقه، فوصفوا الله تعالى بأنه فقير وأن يده مغلولة، وهكذا النصارى في قولهم بالبنوة والأبوة، وما إلى ذلك من صفات المخلوقات، ويدخل في ذلك كل من شبّه الله بخلقه ومثله بهم من

هذه الأمة، وكل هذه الأنواع خطيرة يجب على المكلفين إنسا وجنا ذكورا وإناثا الحذر الكبير منها، فإن عواقبها وخيمة وآثارها سيئة في الدنيا والآخرة، والله الموفق.

ولعل القاعدة قد اتضحت بأمر الله تعالى، والله الموفق والهادي.

القاعدة السادسة عشرة:

(كل وسيلة وذريعة تفضي إلى الوقوع في الشرك فهي محرمة التحريم الشديد)

أقول: إن من كمال التشريع أن الله تعالى إذا حرم شيئا فإنه يسد جميع الطرق التي تفضي إلى هذا الشيء المحرم، فتحريم الشيء يؤخذ منه تحريمه بالأصالة، وتحريم كل الطرق التي تفضي إليه بالتبع، وإذا أمر بشيء فإنه أمر به بالأصالة، وأمر بجميع الطرق التي يتوقف حصوله عليها، فلما حرم الله تعالى الزنا حرم جميع الطرق المفضية له، فحرم الخلوة بالأجنبية، وحرم النظر إلى المرأة التي ليست بمحرم له، وحرم سفر المرأة بلا محرم، وغير ذلك من الطرق المفضية له، ولذلك فالمتقرر عند أهل العلم رحمهم الله تعالى قاعدة وجوب سد الذرائع، وهي من أهم القواعد الشرعية التي لا بد من دراستها على وجه التفصيل، وقاعدتنا التي معنا متفرعة عن قاعدة سد الذرائع، فهناك أفعال وأقوال لا بد من سدها، والتنبيه على تحريمها، لأن التساهل فيها وسلوك طريقها يفضي في الغالب إلى الوقوع في الشرك الأكبر، فإذا سدت هذه الطرق والذرائع فإنه في الأعم الأغلب لا يقع هذا النوع من الشرك، فيدخل في ذلك تحريم التصوير، فإن من معاني تحريمه وحكم سد بابه خوف الوقوع في التعظيم الموقع في الشرك الأكبر، كما وقع

قوم نوح في الشرك الأكبر بسبب تصوير صور الصالحين، وهم: ود، وسواع، ويغوث، ويعوق، ونسر، فإن الشرك والتصوير مرتضعان، ولا تنظر إلى عدم عصرك الآن، ولكن الخوف على الأجيال الآتية بعدنا، فإن من صوروا صور الصالحين لم يقعوا في الشرك في أول الأمر، ولكن لما هلك أولئك وجاءت الأجيال من بعدهم ونسي العلم عبدت هذه الصور من دون الله تعالى، لا سيما إن كانت الصورة صورة معظم لملكه ورياسته، أو لعلمه، أو لجاهه وسلطانه، وقد رأيت بعيني من يسجد لصورة بعض الملوك والرؤساء في زماننا، ورأيت من هو راكع لها الزمن الطويل، ورأيت من يقبلها ويضعها على صدره، وهذا أول منازل الشرك الأكبر، فسد هذا الباب وإحكام إغلاقه من أهم المهمات، ولا يخفى على شريف علمك -وفقك الله تعالى- أن من الأسباب التي أوقعت النصارى في الشرك هو تصوير الصالحين، كما قال النبي ﷺ في حديث أم سلمة لما ذكرت له كنيسة رأتها بأرض الحبشة وما فيها من حسنها وتصاوير فيها، فقال: (**أولئك إذا مات فيهم الرجل فيهم بنوا على قبره مسجدا وصوروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخلق عند الله تعالى**)[1]، والأحاديث في تحريم الصور والتصوير كثيرة، والقول الحق أن التصوير كله بجميع أنواعه ومختلف أشكاله محرم، إلا ما دعت له الضرورة الملحة، فيجوز منه القدر الذي تدعو له الضرورة فقط، فتصوير النحت، وتصوير الرسم، والتصوير الفوتوغرافي كلها من التصوير المحرم، والأدلة الواردة في المسألة عامة ومطلقة، والأصل

(١) تقدم تخريجه.

المتقرر هو وجوب بقاء العام على عمومه ولا يخص إلا بدليل، والأصل المتقرر هو وجوب بقاء المطلق على إطلاقه ولا يقيد إلا بدليل، فالذي ندين الله تعالى به هو حرمة التصوير، وأن سده وإحكام إغلاقه من الأمور التي يسد بها باب الوقوع في الشرك الأكبر، ومما يفرع على هذه القاعدة كذلك تحريم البناء على القبور، وتحريم تزويقها، وزخرفتها، وتجصيصها، وإنارتها، ووضع الورود عليها، ورفع بناءها، كل ذلك من الأمر المحرمة التحريم الغليظ الشديد الأكيد، لأن القبور لم تعبد إلا بسبب هذه الأفعال، فالقبر إن كان مرفوع البناء، أو عليه قبة، أو له سدنة، أو كان محاطا بالسياج المزخرف، أو كان في المسجد، أو مزخرفا بالرخام، أو مكتوبا عليه ونحو ذلك فإن النفوس تميل إلى تعظيم هذا القبر الذي هو على هذه الصورة، ولذلك فلا تجوز هذه الأفعال، وقد وردت الأدلة بتحريمها، وقد ذكرناها في قاعدة الأصل فيما يفعل في المقابر، والواجب على ولاة الأمور منع ذلك في بلادهم، وعدم الرضا به، ومعاقبة من يفعله أو يدعو إليه، لأنه يريد أن يفتح على الأمة بابا من أبواب التعظيم المفضي إلى الوقوع في الشرك الأكبر، فالواجب علينا جميعا حكاما ومحكومين منع ذلك، والواجب هدم القباب على القبور، وهدم الأبنية التي بنيت على القبور، وأن لا ندع قبرا مشرفا إلا سويناه بالتراب، وأن لا نسمح البتة بفعل شيء من ذلك، ولا بد كذلك من هدم هذه المعتقدات التالفة الفاسدة من قلوب العامة ممن وقع في شيء من ذلك قبل هدمها فعلا، فإنها إن هدمت في الباطن هدمت في الظاهر، ومما يفرع عليها كذلك اتخاذ القبور عيدا، ووضع المراسم

لزيارتها، وترتيب الناس في الدخول عليها، كل ذلك من الأفعال التي تبعث على الوقوع في الشرك الأكبر، فلا يجوز أن تتخذ القبور أعيادا تزار بالأعداد الهائلة في أوقات معينة في السنة، هذا من أعظم المحرمات، وقد نهى النبي ﷺ عن اتخاذ القبور أعيادا سدا لذريعة الشرك، وقطعا لمادة الوقوع فيما لا تحمد عقباه، قال الشيخ عبدالرحمن بن قاسم رحمه الله تعالى في حاشيته على كتاب التوحيد: (نهى ﷺ عن زيارة قبره على وجه مخصوص، واجتماع معهود كالعيد الذي يكون على وجه مخصوص في زمان مخصوص، وذلك يدل على المنع في جميع القبور؛ لأن قبره أفضل قبر على وجه الأرض، وقد نهى عن اتخاذه عيدا، فقبر غيره أولى بالنهي كائنا من كان، والعيد اسم لما يعود من الاجتماع العام ويتكرر على وجه معتاد، أو يعتاد مجيئه وقصده من زمان ومكان، من المعاودة والاعتياد، والمكان الذي يقصد فيه الاجتماع، وانتيابه للعبادة وغيرها، وهو الشاهد للترجمة، نهى أن يتخذ قبره عيدا للصلاة والدعاء وغير ذلك من وسائل الشرك، كما اتخذ المشركون أعيادا زمانية ومكانية، وقد أبطلها الشرع، وعوض عنها عيد الفطر وعيد الأضحى والكعبة والمشاعر) (١).

ومما يفرع على ذلك: تحريم لحلف بغير الله تعالى ولو بلا تعظيم، لأنه يفضي إلى الوقوع في الشرك الأكبر، فهو وسيلة للحلق به مع التعظيم فيكون من الشرك الأكبر.

---

(١) حاشية كتاب التوحيد ص: ١٧١.

ومما يفرع عليه من هذه الأبواب التي سدت خوفا من الوقوع في الشرك باب التمائم، فإن باب التمائم إنما حرم لسد ذريعة الشرك، فأما التمائم الشركية فاتفق العلماء رحمهم الله تعالى على منعها، وأما التمائم من القرآن ففيها نوع خلاف، والأصح فيها المنع، ومما علل به المانعون عدة أشياء، ومن ذلك:

ــ سد الذريعة، وهو تعليل معتبر صحيح، فمن علق تميمة فقد وقع في الشرك، لكنه لا يخلو من حالتين: إما أن يعتقد أن الله تعالى هو الذي بيده جلب الخيرات ودفع المضرات، وأن هذه التميمة سبب من الأسباب فقط، فهذا هو الشرك الأصغر، لأنه اعتقد سببا ما ليس بسبب لا في الشرع ولا في القدر، ولأنه وسيلة للشرك الأكبر، وأما إن اعتقد أن التميمة هي بذاتها التي تجلب الخير وتدفع الشر فإنه قد وقع في الشرك الأكبر، فهذا الباب كله حرام ، ومما يفرع عليه:

ــ تحريم الصلاة في المساجد المبنية على القبور سدا لذريعة صرف الصلاة إلى هذا القبر في يوم من الأيام، فالصلاة في هذه المساجد التي بنيت على القبور أو أدخلت القبور فيها لا تجوز، وإن وقعت فهي باطلة، ومما يفرع عليه:

ــ تحريم الصلاة ذات الركوع والسجود في المقبرة، وما ذلك إلا لسد ذريعة الشرك، ومنها:

ــ الطواف بالقبر وتقبيل القبر، كل ذلك من الأفعال المحرمة الشنيعة سدا لذريعة الشرك، قال النووي رحمه الله تعالى (ولا يجوز أن يطاف بقبره ﷺ،

ويكره إلصاق البطن والظهر بجدار القبر، قاله أبو عبد الله الحليمي وغيره، قالوا: ويكره مسحه باليد وتقبيله بل الأدب أن يبعد منه، كما يبعد منه من حضره في حياته ﷺ، هذا هو الصواب الذي قال العلماء، وأطبقوا عليه، ولا يغتر بمخالفة كثير من العوام وفعلهم، كذلك فإن الاقتداء والعمل إنما يكون بالأحاديث الصحيحة وأقوال العلماء، ولا يلتفت إلى محادثات العوام وجهالاتهم وغيره ... ومن خطر بباله أن المسح باليد ونحوه أبلغ في البركة فهو من جهالته وغفلته؛ لأن البركة إنما هي فيما وافق الشرع وكيف يبتغى الفضل في مخالفة الصواب، وكلام النووي رحمه الله تعالى فيه دليل على أن أكثر ما يفعله الجهال من العوام في زماننا هو من المحدثات المخالفة للشرع الحنيف، والتي لا ينبغي ولا يجوز التعويل عليها أو الاحتجاج بها، ولا بركة فيها لمخالفتها لشرع الله تعالى، ومما يفرع عليها كذلك:

ـ الغلو في الصالحين هو سبب الشرك بالله تعالى، فإن الشيطان يدعو إلى الغلو في الصالحين وإلى عبادة القبور، ويُلقي في قلوب الناس أن البناء والعكوف عليها من محبة أهلها من الأنبياء والصالحين، وأن الدعاء عندها مستجاب، ثم ينقلهم من هذه المرتبة إلى الدعاء بها والإقسام على الله بها، وشأن الله أعظم من أن يُسأل بأحد من خلقه، فإذا تقرر ذلك عندهم نقلهم إلى دعاء صاحب القبر وعبادته وسؤاله الشفاعة من دون الله، واتخاذ قبره وثنًا تعلق عليه الستور، ويطاف به، ويستلم ويقبل، ويذبح عنده، ثم ينقلهم من ذلك إلى مرتبة رابعة: وهي دعاء الناس إلى عبادته واتخاذه عيدًا، ثم ينقلهم إلى أن من نهى عن ذلك فقد تَنَقَّصَ أهل هذه الرتب العالية من

الأنبياء والصالحين، وعند ذلك يغضبون، ولهذا حذّر الله عباده من الغلو في الدين، والإفراط بالتعظيم بالقول أو الفعل أو الاعتقاد، ورفع المخلوق عن منزلته التي أنزله الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَـٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ﴾[1]، ومما يفرع على ذلك:

ـ الإفراط في المدح والتجاوز فيه، والغلو في الدين :حذّر رسول الله ﷺ عن الإطراء فقال: (**لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، فإنما أنا عبده، فقولوا: عبد الله ورسوله**)[2]، ومما يفرع عليها كذلك:

ـ النهي عن قول: ما شاء الله وشئت، ولولا الله وفلان، وأنا بالله وبك، كل هذه الألفاظ ممنوعة المنع الأكيد، بل هي من شرك الألفاظ الأصغر، ومن أوجه منعها أنها باب وذريعة للوقوع في الشرك الأكبر، ومما يفرع عليها:

ـ إسراج القبور وزيارة النساء لها: حذر ﷺ عن إسراج القبور؛ لأن البناء عليها، وإسراجها، وتجصيصها والكتابة عليها، واتخاذ المساجد عليها من

---

(١) النساء: ١٧١.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ مِنۡ أَهۡلِهَا﴾ رقم: (٣٤٤٥).

وسائل الشرك، فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (**لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج**)[١]. ومما يفرع عليها:

ـ شدّ الرّحال إلى غير المساجد الثلاثة: وكما سدّ ﷺ كل باب يوصّل إلى الشرك فقد حمى التوحيد عما يقرب منه ويخالطه من الشرك وأسبابه، فقال ﷺ: (**لا تشدوا الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا، والمسجد الحرام، والمسجد الأقصى**)[٢]، فدخل في هذا النهي شدّ الرحال لزيارة القبور والمشاهد، ومما يفرع عليها:

ـ تحريم الطيرة، فإنها وإن كان الأصل فيها أنها من الشرك الأصغر، إلا أنها سدت لأنها تكون من الأكبر إن اعتقد أن المتطير به هو الذي يفعل هذا بذاته، فنهي عن التطير خوفا من الوقوع في هذه النهاية المؤلمة، ومما يفرع على ذلك:

ـ أخذ شيء من تراب القبر للتبرك به، وهو أيضاً من البدع، بل هو من الشرك، فإن كان الآخذ يعتقد أن هذا التراب من أسباب البركة فقط وأن الله تعالى هو واضع البركة ومقدرها فهذا شرك أصغر، لأنه اعتقد سبباً ما

---

(١) رواه أبو داود، كتاب الجنائز، باب في زيارة النساء القبور، رقم: (٣٢٣٦)، والترمذي، أبواب الصلاة، باب ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر...، رقم: (٣٢٠).
قال الترمذي: (حديث ابن عباس حديث حسن).
قال الألباني: (ضعيف).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب التطوع، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، رقم: (١١٨٩)، ومسلم رقم: (١٣٩٧) في الحج، باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، وأبو داود رقم (٢٠٣٣) في المناسك، باب في إتيان المدينة.

ليس بسبب لا شرعاً ولا قدراً، ولأنه وسيله للشرك الأكبر، والمتقرر في قواعد التوحيد أن وسائل الشرك الأكبر يحكم عليها بأنها شرك أصغر إن وصفتها الأدلة بأنها شرك، وهو الذي نميل إليه، وأما إذا كان يعتقد أن الميت الذي أخذ من تراب قبره هو واضع البركة وهو الذي يأتي استقلالاً فهذا شرك أكبر مخرج عن الملة لأن فعل الشيء استقلالاً من خصائصه جل وعلا، وكذلك إيجاد الشيء وخلقه استقلالاً من خصائصه جل وعلا، ومما يفرع عليها:

ـ اعتقاد أن حركة النجوم سبب من أسباب الحوادث الأرضية أو السماوية لكن لا على وجه الأحداث وإنما على وجه السببية فقط، وهذا شرك أيضًا، لكنه شرك أصغر؛ لأنه قد اعتقد سببًا ما ليس بسبب، ولأنه وسيلة للشرك الأكبر، فلا بد من سد هذا الباب مطلقا، ومما يفرع عليها:

ـ نسبة المطر والرياح إلى النوء الفلاني فإنه شرك أصغر إذا كان نسبة سبب؛ وذلك لأنه وسيلة للشرك الأكبر الذي هو نسبة إحداث وإيجاد، فسد الباب الأول؛ لأنه ذريعة للوقوع في الأمر الثاني، ومما يفرع عليها:

ـ سد باب إحياء الاحتفالات بالأحداث التي مرت في العالم الإسلامي ولم يثبت الاحتفال بها لا عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه، فالدعوة إلى إقامة الاحتفالات الإسلامية التي لم يحتفل بها النبي ﷺ ولا أصحابه رضي الله عنهم من البدع المحدثة في الدين، ومن أسباب الغلو في دين الله، وشرع عبادات لم يشرعها الله، وقد يكون بعضها مع كونه بدعة وسيلة للشرك

الأكبر؛ كالاحتفال بالمولد النبوي، وموالد الصحابة والعلماء، ومما يفرع عليها:

ـ لقد أفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في السعودية بأنه لا تجوز كتابة اسم الجلالة: (الله)، وكتابة: (محمد) اسم الرسول ﷺ محاذياً له في ورقة، أو في لوحة، أو على جدار لما يتضمنه هذا العمل من الغلو في حق الرسول ﷺ ومساواته بالله، وهذا وسيلة من وسائل الشرك[1]، ومما يفرع على ذلك:

ـ لقد أفتى علماء أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى بمنع التوسل بجاه النبي ﷺ أو بذاته، أو التوسل بذات أحد من الأنبياء والأولياء والصالحين، وفتاواهم في منع ذلك متعددة، وما ذلك إلا لسد باب الإحداث في الدين، وسد باب الغلو في المخلوق، الغلو الذي يفضي إلى تعظيمه التعظيم المخرج للعبد من الملة، ولا يخفاك أن أوائل الأمور يجر إلى نهاياتها، ووسائلها توصل إلى مقاصدها، والحل هو سد الباب من أول الأمر حتى نسلم من عواقبه المشينة، قال الشيخ صالح الفوزان حفظه الله تعالى: (التوسّل بالخلق إن صحِبَه شيءٌ من التقرُّب إلى المخلوق كالذبح له والنّذر له صار شركاً أكبر، وإن لم يصحبه شيءٌ من التقرُّب إلى المخلوق، وإنما هو مجرّد توسُّط بالجاه ونحوه؛ فهذا بدعة ووسيلة إلى الشرك، كالسؤال بالجاه، والسؤال بحقّ النّبي، أو بمنزلة النّبي، أو بالنّبي ذاته، فهذا يُعتَبر بدعة في الدعاء لم يشرعها الله، وهي وسيلة من وسائل الشرك، لأنّه إذا بدأ يتوسّل بجاه المخلوق أو

---

(١) فتاوى اللجنة الدائمة٢: (١/ ١٦٩).

بمنزلته أو بحقِّه عند الله؛ فإنّه يتدرّج إلى أن يعبُد هذا المخلوق، مثل ما حصل للمشركين قديماً وحديثاً، حيث بدأتْ مسألتهم من مجرّد التوسُّل، وانتهت بالشّرك الأكبر المخرج من المِلّة، نسأل الله العافية والسلامة)[١]، ومما يفرع عليها:

ـ قال العلامة بن باز حفظه الله قد سبق غير مرة في تعليقه على فتح الباري ما معناه: إن التبرك بآثار الصالحين غير جائز وإنما يجوز ذلك بالنبي ﷺ خاصة لما جعل الله في جسده وما ماسه من البركة، وأما غيره فلا يقاس عليه لوجهين: أحدهما الصحابة رضي الله عنهم لم يفعلوا ذلك من غير النبي ﷺ ولو كان خيرا لسبقونا إليه. الثاني أن فعل ذلك مع غيره ﷺ من وسائل الشرك فوجب منعه والله أعلم[٢]، ومما يفرع عليها:

ـ تحريم البدع في الدين، قال في أصول الإيمان: فمن المعلوم أن النهي عن البدع قد ورد على وجه واحد في قول النبي ﷺ: (**إياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة**)[٣]. وقوله ﷺ: (**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**)[٤]، فدل الحديثان على أن كل محدث في الدين فهو بدعة، وكل بدعة ضلالة مردودة، ومعنى ذلك أن البدع في العبادات والاعتقادات محرمة، ولكن التحريم يتفاوت بحسب نوع البدعة،

---

(١) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد: (٢/ ٢٠٩).

(٢) لم أقف على هذا التعليق.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم تخريجه.

فمنها ما هو كفر صراح كالطواف بالقبور تقربا إلى أصحابها، وتقديم الذبائح والنذور لها، ودعاء أصحابها والاستغاثة بهم، ومنها ما هو من وسائل الشرك كالبناء على القبور، والصلاة والدعاء عندها، ومنها ما هو فسق ومعصية كإقامة الأعياد التي لم ترد في الشرع، والأذكار المبتدعة والتبتل والصيام قائما في الشمس، ومما يفرع عليها:

ـ لقد ذكر أبو العباس رحمه الله تعالى أن الميت يسمع في الجملة، ولكن حتى مع قولنا بأنه يسمع فإنه لا يسمع كلام البعيد عنه، فإن من الناس من فتح هذه المسألة، وصار يتكلم في البيت أو خارج أسوار المقبرة، أو بعيدا عن القبر معتقدا أن الميت له من القوة والقدرة ما تجعله يسمع حديثه، وهذا الاعتقاد في الأموات لا يجوز، ولم يقصده أهل العلم رحمهم الله تعالى الذين قالوا بأن الميت يسمع في الجملة، فهذا الاعتقاد خطير وهو وسيلة من وسائل الوقوع في الشرك الأكبر، وذلك كما هو حال من يدعو الأموات من الأولياء والصالحين من بعيد ظنا منه أنهم يسمعونه ويجيبون دعاءه، فانظر كيف وصل بهم الحال لما سلكوا أول طريق الاعتقاد الفاسد في أنه الميت له السمع الكامل والقدرة الخارقة في سماع كل من ناداه أو دعاه في أي مكان، فهذا باطل لا أصل له، والواجب سد هذا الباب السد المحكم، ولذلك فالراجح في هذه المسألة أن ما يسمعه الميت إنما هو موقوف على النص، وقد ورد النص بأنه يسمع خفق نعال أصحابه إذا ولوا عنه

مدبرين[١]، ويسمع في الجملة سلام من سلم عليه إن كان قريبا منه، وأما النبي ﷺ فقد وكل الله تعالى بقبره ملائكة يبلغونه سلام من يسلم عليه من أمته، فلا يقاس عليه، لأن المتقرر أن أمور الغيب موقوفة على النص، ولا مدخل للرأي ولا للقياس فيها، والله أعلم[٢].

قال الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله تعالى: (ذكر ابن تيمية أنه لم يَدُلَّ دليل على أنه يُعطَى قوّة غير القوة التي كانت معه في الدنيا، ولو قيل أنَّ الميت عامةً يسمع، فإنه لا يسمع من يُكَلِّمُهُ من خلف المقبرة، أو بينه وبينه عشرين متر (٢٠م) يتكلم بهدوء، أو نحو ذلك فإن هذا من وسائل الاعتقادات الباطلة أو من وسائل الشرك والخرافة)[٣].

ومما يفرع على ذلك:

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب الميت يسمع خفق النعال، رقم: (١٣٣٨)، ومسلم في الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه رقم: (٢٨٧٠)، ولفظ البخاري: (... عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: (**العبد إذا وضع في قبره، وتولي وذهب أصحابه حتى إنه ليسمع قرع نعالهم، أتاه ملكان، فأقعداه، فيقولان له: ما كنت تقول في هذا الرجل محمد ﷺ؟ فيقول: أشهد أنه عبد الله ورسوله، فيقال: انظر إلى مقعدك من النار أبدلك الله به مقعدا من الجنة**)، قال النبي ﷺ: (**فيراهما جميعا، وأما الكافر - أو المنافق - فيقول: لا أدري، كنت أقول ما يقول الناس، فيقال: لا دريت ولا تليت، ثم يضرب بمطرقة من حديد ضربة بين أذنيه، فيصيح صيحة يسمعها من يليه إلا الثقلين**).

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية: (٣/ ٦٢).

(٣) لم أقف عليه في كتبه التي اطلعت عليها.

ــ النهي الوارد في أنه لا يجوز الذبح لله تعالى بمكان يذبح فيه لغير الله تعالى، فإن مما علل به هذا النهي أنه سد لذريعة الشرك وإحياء سنة المشركين، ومما يفرع عليها:

ــ التردّد على قبر الرسول ﷺ، والدعاء عنده من وسائل الشرك به، فيجب إنكاره، ولذلك أنكر علي بن الحسين على هذا الرجل ونهاه[1]، ولم يكن هذا من هدي السلف الصالح لا من الصحابة ولا من التابعين، فالواجب الاهتمام بهذا، قال الشيخ صالح الفوزان حفظه الله تعالى: (وطلب الاستغفار من الرّسول وهو ميّت، فهذا باطل، لأن الصّحابة رضي الله عنهم لم يفعلوا هذا، وهم أعلم الأمة وأحرص الأمة على الخير، وما كانوا يأتون إلى قبر الرّسول ﷺ إذا أشكل عليهم شيء، أو نزلت بهم نازلة، أو أصابهم قحط، أو انحباس مطر، أو أصابتهم شدّة من الشّدائد، ما كانت القرون المفضّلة يأتون إلى قبر الرّسول ﷺ، وإنما يطلُبون من الله، وإذا كان فيهم أحدٌ من أهل الصلاح أو من قَرابة الرّسول ﷺ طلبوا منه أن يدعوَ الله لهم، كما فعل عمر رضي الله عنه مع العبّاس بن عبد المطّلب- عمّ الرّسول ﷺ- لَمّا انحبس المطر واستسقوْا، قال عمر رضي الله عنه: (اللهم إنّا كنا نتوسّل إليك بنبيّك فتسقينا) يعني: يوم أنْ كان حيًّا- عليه الصّلاة والسلام، (وإنّا نتوسّل إليك بعمّ نبيّنا فاسقنا، ادع يا عبّاس)[2]. هذا عمل الصّحابة رضي الله عنهم، ما كانوا يأتون إلى قبر

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

الرّسول ﷺ، بل عدَلوا إلى العبّاس لأنّ العباس حيّ موجود بينهم، والرّسول ﷺ ميّت، والحي يقدر على الدعاء والاستغفار، والميت لا يقدر، ومن لم يفرّق بين الحي والميت فهو ميّت القلب، وكذلك معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه لَمّا استسقى، طلب من أبي يزيد الجُرَشي أن يدعوَ الله فدعا[١]، هذا عمل الصّحابة، وهم أفقهُ الأمة وأعلم الأمة، ما كانوا يأتون إلى قبر الرّسول ﷺ وإنما كانوا إذا قدِموا من سفر يأتون إلى قبر الرّسول ﷺ للزّيارة والسلام على الرّسول ﷺ ثم ينصرفون، ما كانوا يأتون ويدعون عند القبر، أو يطلُبون من الرّسول ﷺ الشّفاعة، أو يطلُبون منه الاستغفار بعد موته، هذا لا يجوز، لأنّه من وسائل الشّرك)[٢].

ومما يفرع عليها:

ـ قال الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله تعالى (أما التعلق بأستار الكعبة رجاء البركة: فهذا من وسائل الشرك، ويكون من الشرك الأصغر إذا اعتقد أن ذلك التبرك سبب لتحقيق مطلوبه، أما إذا اعتقد أن الكعبة ترفع أمره إلى الله، أو أنه إذا فعل ذلك عظم قدره عند الله، وأن الكعبة يكون لها شفاعة عند الله، أو نحو تلك الاعتقادات التي فيها اتخاذ الوسائل إلى الله - جل وعلا، فإن هذا التبرك - على هذا النحو - يكون شركا أكبر؛ ولهذا يقول كثير من أهل العلم: إن التمسح بحيطان المسجد الحرام، أو بالكعبة، أو بمقام إبراهيم، ونحوها رجاء بركتها، هو من وسائل الشرك الأكبر، بل

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد: (٢/ ١٢٦).

هو من الشرك الأصغر، كما قرر ذلك الإمام الشيخ محمد بن إبراهيم - رحمه الله)[١].

ومما يفرع على ذلك: ما قاله الشيخ صالح آل الشيخ كذلك: الاستعانة بالجن سواء أكانوا مسلمين أم غير مسلمين وسيلة من وسائل الشرك، والاستعانة معناها: طلب الإعانة؛ ولهذا فمن المتقرر عند أهل العلم أنه لا يجوز طلب الإعانة من مسلمي الجن؛ لأن الصحابة - رضوان الله عليهم - لم يطلبوا ذلك منهم، وهم أولى أن تخدمهم الجن، وأن تعينهم[٢].

ومما يفرع عليها:

ـ الاعتقاد بأن الدعاء عند القبور له مزية خاصة في الإجابة، وهذا الاعتقاد باطل ولا جرم في بطلانه، وبعضهم وصلت به الحال إلى تفضيل الدعاء فيها على الدعاء في بيوت الله تعالى، ويقول بعضهم: قبر معروف ترياق مجرب، وهذا الاعتقاد باطل بإجماع أهل السنة رحمهم الله تعالى، ولذلك فالحق عند أهل السنة رحمهم الله تعالى أنه لا يجوز أن يذهب إلى المقبرة بقصد الدعاء لنفسه عند القبور، هذا لا يجوز مطلقا، نعم، هو لن يدعو صاحب القبر، بل يدعو الله تعالى عند صاحب هذا القبر، ولكن ومع هذا فهو بدعة ووسيلة من وسائل الشرك الأكبر فالواجب منع ذلك، فتجويز هذا الأمر يفضي إلى الوقوع في الشرك الأكبر، وهو دعاء أصحاب القبور

---

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد ص: ٦١٠.

(٢) التمهيد لشرح كتاب التوحيد ص: ٦١٥.

والاستغاثة بهم من دون الله تعالى، والمتقرر أن ما أفضى إلى الشرك الأكبر فممنوع، والله أعلم.

ومما يفرع عليها:

ـ النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها، وقد تقرر النهي بالأحاديث الصحيحة، والعلة في ذلك سد ذريعة مشتبهة الكفار في عباداتهم الوثنية، فسدا لذريعة الوقوع في الشرك حرم ذلك، قال عليه الصلاة والسلام في حديث عمرو بن عبسة: (**صل صلاة الصبح، ثم أمسك عن الصلاة حتى تطلع الشمس حتى ترتفع ، فإنها تطلع حين تطلع بين قري شيطان وحينئذ يسجد لها الكفار .. الحديث**)(١).

ومن فروعها كذلك:

ـ لقد سئل الشيخ صالح حفظه الله تعالى عن حكم السجود على تربة الأولياء قربة إلى الله تعالى مع اعتقاد قدسية ذلك التراب وطهارته؟

فأجاب: (السجود على التربة المسماة تربة الولي إن كان المقصود منه التبرك بهذه التربة والتقرب إلى الولي فهذا شرك أكبر، وإن كان المقصود التقرب إلى الله تعالى مع اعتقاد فضيلة هذه التربة، وأن في السجود عليها فضيلة كالفضيلة التي جعلها الله تعالى في الأرض المقدسة في المسجد الحرام، والمسجد النبوي، والمسجد الأقصى فهذا ابتداع في الدين، وقول على الله تعالى بلا علم، وشرع دين لم يأذن به الله، ووسيلة من وسائل الشرك لأن الله لم يجعل لبقعة من البقاع خاصة على غيرها غير المشاعر

---

(١)أخرجه مسلم برقم: (٨٣٢) في صلاة المسافرين، باب إسلام عمرو بن عبسة.

المقدسة، والمساجد الثلاثة وحتى هذه المشاعر وهذه المساجد لم يشرع لنا أخذ تربةٍ منها لنسجد عليها وإنما لنا حج بيته العتيق، والصلاة في هذه المساجد الثلاثة، وما عداها من بقاع الأرض فليس له قدسية ولا خاصية، وقد قال ﷺ: (**وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً**)[1]، ولم يخصص بقعة دون بقعة، ولا تربة دون تربة، وإنما هذا من افتراء الذين لا يعلمون، ومن تضليل الدجالين والمبطلين الذين يشرعون للناس ما لم يأذن به الله، وليس لهذا العمل أصل في الشرع، و هو عمل مردود على أصحابه كما قال النبي ﷺ: (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد)[2][3].

ومن الفروع:

ـ لقد حكم أهل السنة رحمهم الله تعالى ببدعية التبرك بذوات الصالحين، ولا شك أن التبرك بذوات الصالحين لا تؤمن معه الفتنة بالمتبرك به، فتعجبه نفسه، ويورثه الرياء والكبر، وأنه فتنة للمتبرك أيضاً؛ لأنه جعل سببا ما ليس بسبب، وهذا يوقعه في التعلق بغير الله، فجعل في المتبرك به ما ليس فيه، وأن التبرك بالذوات من وسائل الشرك، فيمنع سداً لذريعة الشرك.

ومن الفروع على هذه القاعدة الطيبة:

---

(١) أخرجه البخاري في التيمم، باب التيمم، رقم: (٣٣٥)، وفي المساجد، باب قول النبي ﷺ: (جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا)، رقم: (٤٣٨)، وفي الجهاد، باب قول النبي ﷺ: (أحلت لكم الغنائم)، ومسلم برقم: (٥٢١) في المساجد في فاتحته.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣)لم أقف على عزوه.

ـ ما ورد في النهي عن إتيان الكهان والعرافين والسحرة، فإن المجيء لهم محرم التحريم القطعي الأكيد، قال النبي ﷺ: (**من أتى عرافا فسأله لم تقبل له الصلاة أربعين يوما**)[1]، وقال عليه الصلاة والسلام: (**من أتى كاهنا أو عرافا فسأله عن شيء فصدقه، فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ**)[2]، ولما قال له حكيم بن حزام رضي الله تعالى عنه: وإن منا قوما يأتون الكهان؟ قال: (**فلا تأتهم**)[3]، وكل هذا من باب سد ذريعة الشرك، لأن هذه الطائفة التالفة الملعونة لا تخلو أن تأمر من يأتيها بالتقرب لغير الله تعالى من الذبح للشياطين والاستعاذة والاستعانة بهم، فطريق إتيانهم طريق مملوء بالأمور الشركية، ومحفوف بالمخاطر العقدية، وكل طريق يفضي إلى الوقوع في الشرك الأكبر فهو ممنوع المنع الشديد الأكيد.

ومما يفرع عليها:

ـ في قول النبي ﷺ: (**إنه لا يستغاث بي وإنما يستغاث بالله تعالى**)[4]، قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن بعد ذكره للحديث: (فيه النص على أنه لا

(١) أخرجه مسلم، كتاب الآداب، باب تحريم الكهانة، رقم: (٢٢٣٠).

(٢) رواه الترمذي برقم: (١٣٥) في الطهارة، باب في كراهية إتيان الحائض، وابن ماجه رقم: (٦٣٩) في الطهارة، باب النهي عن إتيان الحائض، والدارمي: ١/ ٢٥٩.

قال الترمذي: (لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم الأثرم عن أبي تميمة الهجيمي عن أبي هريرة).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الآداب، باب تحريم الكلام في الصلاة، رقم: (٥٣٧).

(٤) رواه أحمد: (٣٧/ ٣٨٠)، رقم: (٢٢٧٠٦).

يستغاث بالنبي ﷺ ولا بمن دونه، وكره النبي ﷺ أن يستعمل هذا اللفظ في حقه، وإن كان مما يقدر عليه في حياته، حماية لجناب التوحيد، وسدا لذرائع الشرك، وأدبا وتواضعا لربه، وتحذيرا للأمة من وسائل الشرك في الأقوال والأفعال، فإذا كان هذا فيما يقدر عليه ﷺ في حياته، فكيف يجوز أن يستغاث به بعد وفاته)[(١)].

وقال الشيخ صالح الفوزان حفظه الله تعالى: (والنبي ﷺ استنكر هذه اللفظة، فقال: (**إنه لا يستغاث بي، وإنما يُستغاث بالله عزّ وجلّ**)، مع أن الرسول ﷺ قادراً على أن يَرْدَع هذا المنافق، وأن يُغيث المسلمين من شرّه، بلى، هذا من الاستغاثة الجائزة، لأنه استغاثة بالرسول ﷺ فيما يقدر عليه، لكن الرسول تأدُّباً مع الله سبحانه وتعالى، وتعليماً للمسلمين أن يتركوا الألفاظ التي فيها سوء أدب مع الله عزّ وجلّ، وإن كانت جائزة في الأصل، فقال: (**إنه لا يُستغاث بي**) وهذا من باب التعليم وسدّ الذرائع لئلا يُتَطَرَّق من الاستغاثة الجائزة إلى الاستغاثة الممنوعة، فالرسول ﷺ منع من شيء جائز خوفاً أن يُفضي إلى شيء غير جائز، مثل ما منع من الصلاة عند القبور، والدعاء عند القبور، وإن كان المصلي والداعي لا يدعو إلاَّ الله، ولا يصلِّي إلاَّ لله، لكن هذا وسيلة من وسائل الشرك، كذلك هنا؛ فالرسول أنكر هذه اللفظة سدًّا للذرائع، وتعليماً للمسلمين، أن يتجنّبوا

قال شعيب الأرنؤوط: (إسناده ضعيف لضعف عبد الله بن لهيعة، ولإبهام الراوي عن عبادة).

(١) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد ص: ١٧٩).

الألفاظ غير اللائقة، فإذا كان الرسول أنكر الاستغاثة به فيما يقدر عليه، فكيف بالاستغاثة به فيما لا يقدر عليه إلاَّ الله سبحانه وتعالى؟ وكيف بالاستغاثة بالأموات؟ هذا أشد إنكاراً، وإذا كان الرسول ﷺ منع من الاستغاثة الجائزة به في حياته تأدُّباً مع الله، فكيف بالاستغاثة به بعد وفاته ﷺ؟ وكيف بالاستغاثة بمن هو دونه من الناس؟ هذا أمر ممنوع ومحرّم)[١].

ومن الفروع كذلك:

ـ العكوف عند القبور الليالي ذوات العدد، هذا من وسائل الشرك، وهو حال أهل الأوثان في الأمم الماضية كما قال تعالى إبراهيم عليه السلام أنه قال لقومه: ﴿مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِيٓ أَنتُمۡ لَهَا عَٰكِفُونَ﴾[٢]، وقال تعالى عن قوم موسى لما عبروا البحر: ﴿فَأَتَوۡاْ عَلَىٰ قَوۡمٖ يَعۡكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصۡنَامٖ لَّهُمۡ﴾[٣]، فالعكوف على القبور والمكوث الطويل عندها، وربما يصحبون معهم بعض المأكولات، أو بعض الصدقات يخرجونها على المجاورين للقبور، كل ذلك من المحدثات والمنكرات العظيمة الخطيرة التي لها أثرها السيئ في الأمة، فإن نهايتها عبادة هذه القبور من دون الله تعالى، فسدا لذريعة الوقوع في الشرك فيكون المكث الطويل عند القبور محرم، لأن المتقرر أن كل ذريعة تفضي إلى الشرك الأكبر فإنها لا تجوز.

---

(١) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد: (١/ ٢٠١).

(٢) الأنبياء: ٥٢.

(٣) الأعراف: ١٣٨.

قال الشيخ صالح الفوزان حفظه الله تعالى في مسألة تكرار الزيارة والعكوف عند القبر: (وتكرار زيارته، والجلوس عنده، من اتخاذه عيداً، وهو يؤول إلى الشرك، فأهل الجاهلية يتخذون قبور الصالحين أعياداً يجتمعون حولها ويعكفون عندها، كما هو الآن حاصل عند قبر البدوي وغيره، يأتيه الزوار من كل مكان، ويجلسون وينصبون الخيام، ويذبحون الذبائح ويقيمون الأيام، عند قبر البدوي أو غيره، وهذا من دين الجاهلية. وإذا كان قبر الرسول ﷺ منهياً عن الاجتماع حوله والتردد عليه، فكيف بقبر غيره؟ لأن هذا وسيلة من وسائل الشرك)[(١)].

ومن الفروع:

ـ إحياء آثار السابقين، وتتبع محال نزولهم وصلاتهم وإقامتهم ونحو ذلك، وقد عدها الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله تعالى من جملة أمور الجاهلية التي جاء الإسلام بمخالفتها، فقال رحمه الله تعالى: (التَّبَرُكُ بآثار المعظَّمين، كدار النَّدوة، وافتخار من كانت تحت يده بذلك، كما قيل لحكيم بن حزام: بعت مكرمة قريش؟! فقال: ذهبت المكارم إلا التقوى)[(٢)]. وعلق عليها الشيخ صالح الفوزان حفظه الله تعالى بقوله: (تعظيم آثار المعظمين من العلماء، أو من الملوك، أو من الرؤساء، بأن تُحيا هذه الآثار وترمم وتصان، فهذا العمل وسيلة من وسائل الشرك، وهذا من دين الجاهلية؛ لأنه يأتي جيل فيما بعد ويقولون - أو يقول لهم الشيطان -: إن آباءكم ما

(١) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد: (١/ ٣١٨).

(٢) مسائل الجاهلية ص: ٢١.

احتفظوا بهذه الآثار إلا لأن فيها بركة وفيها خيراً، فيعبدونها من دون الله؛ لأن الجيل الأول هيأ لهم الأسباب، كما فعل الشيطان مع قوم نوح لما أمرهم بتصوير الصالحين لأجل أن تبعث فيهم النشاط على العبادة، فهم أسّسوا هذا الشيء بنية صالحة، ولكن جاء جيل جُهّال فعبدوها، وهذا من فعل الجاهلية، هم الذين يعظمون آثار العظماء، ويحافظون عليها ويصونونها، ثم تعبد من دون الله ولو على المدى البعيد)[١]. وإننا لنشكو إلى الله تعالى تلك الهيئات التي تعمل ليل نهار على البحث عن القبور والمدن القديمة والآثار القديمة حتى تظهرها للناس باسم السياحة وإحياء التراث، وهذا كله من الشر الذي لا خير فيه، فسدا لذريعة الوقوع في الشرك ولو على المدى البعيد يمنع، وقد ثبت عن عمر أنه أمر بقطع شجرة كان النبي ﷺ بايع عندها، وقد أنكر كثير من الصحابة على ابن عمر رضي الله تعالى عنهما تتبعه لآثار النبي ﷺ والتي نزل فيها، أو نام فيها، أو تغوط فيها، من باب الموافقة لا بالقصد والتعيين، وقد أحسنت الدولة السعودية زادها الله تعالى شرفا ورفعة في إزالة كثير من هذه المشاهد والمساجد التي بنيت على بعض آثار الأنبياء، وهذا كله من باب سد الذريعة التي توقع في براثن الشرك، والله الموفق والهادي .

ومن الفروع:

ـ قال أصحاب الفضيلة في اللجنة الدائمة: (يحرم تقبيل أعتاب مدخل الحسين والسيدة زينب وغيرهما والمقصورة لما فيه من الخضوع لغير الله

---

(١) شرح مسائل الجاهلية ص: ٢٣٨.

وتعظيم الجمادات والأموات تعظيما لم يشرعه الله، ولأن ذلك من وسائل الشرك بأصحاب القبور، وهكذا التوسل بذواتهم أو حقهم وجاههم، أما طلب المدد والعون منهم فهو شرك أكبر؛ لقول الله سبحانه: ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ ۚ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾[1]، وقوله عز وجل: ﴿ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ ۚ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ (١٣) إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴾[2][3].

ولعل هذه القاعدة قد اتضحت معالمها وبانت لك مراسمها، فاشدد يديك بها، فإن باب سد الذرائع في الشريعة له أهميته في الوقاية بإذن لله تعالى من الوقوع في الأمور المنهي عنها، والله الموفق والهادي.

القاعدة السابعة عشرة:

(كل ما وصفه الشرع بأنه شرك ولم يبلغ إلى رتبة الشرك الأكبر فهو شرك أصغر)

أقول: المتقرر عند أهل العلم رحمهم الله تعالى أن الشرك الوارد في الأدلة ينقسم إلى قسمين:

ـ إلى شرك أكبر وشرك أصغر، وفرقوا بينهما بأن الشرك الأكبر ناقل عن الملة بخلاف الشرك الأصغر، وبأن الأكبر موجب للخلود الأبدي المطلق في النار بخلاف الأصغر، وبأن الأكبر لا يدخل في حيز المغفرة في حق مات

(١) المؤمنون: ١١٧.

(٢) فاطر: ١٣-١٤.

(٣) فتاوى اللجنة الدائمة١: (١/ ٤٠٦).

مصرا عليه، بخلاف الأصغر على قول عند أهل العلم، والقول الثاني: حتى الأصغر لا يدخل في حيز المغفرة، وبأن الأكبر يبيح الدم والمال بخلاف الأصغر، وبأن الأكبر موجب للعداوة والبغضاء المطلقة بخلاف الأصغر، وبأن الشرك الأكبر في الأعم الأغلب ما يرد في الأدلة معرفا بالألف واللام بخلاف الأصغر الذي يرد عادة في الأدلة منكرا بدون الألف واللام، وبأن من مات على الشرك الأكبر فإنه لا يغسل، ولا يكفن، ولا يصلى عليه، ولا يدعى له بالرحمة، ولا يدفن في مقابر المسلمين، ولا يورث، بخلاف الأصغر، ولكن هذا باعتبار الأصل، وقرر أهل العلم رحمهم الله تعالى أن الشرك الأصغر قد يكون أكبر باعتبار حال فاعله وحال اعتقاده حال فعله، كما سيأتي بيانه بأمر الله تعالى، ولقد اختلف أهل العلم رحمهم الله تعالى في حقيقة الشرك الأصغر، فمنهم من أطلق فقال: هو كل وسيلة للشرك الأكبر، فما كان وسيلة للشرك الأكبر فهو شرك أصغر، وقال بعضهم: بل هو كل ذنب وصفه الشرع بأنه شرك، ولم يبلغ إلى درجة الشرك الأكبر المخرج عن الملة، وما اعتمدناه في القاعدة مبني على هذا القول، فالشرك الأصغر لا بد فيه من أمرين:

الأول: أن يشهد الدليل عليه بأنه من الشرك.

والثاني: أن لا يبلغ إلى رتبة الشرك الأكبر، وهذا هو الأقرب في هذه المسألة، فمثلا: الحلق بغير الله تعالى قد وصفه الشرع بأنه من الشرك، فقال

النبي ﷺ: (**من حلف بغير الله فقد كفر**)، أو قال: **أشرك**)[١]، ولكن العلماء رحمهم الله تعالى يقولون: إن الأصل أن الحلف بغير الله تعالى من الشرك الأصغر، وقد يكون من الشرك الأكبر على ما يأتي تفصيله في القاعدة التي بعد هذه إن شاء الله تعالى، فالحلف بغير الله تعالى بدون تعظيم يوصف بأنه شرك أصغر، لأن الدليل أنه من الشرك، ولم يبلغ رتبة الشرك الأكبر، وما كان كذلك فهو من الشرك الأصغر.

ومثال آخر: وصف النبي ﷺ الطيرة بأنها من الشرك، وذلك في قوله: (**الطيرة شرك، الطيرة شرك**)[٢]، ولكن العلماء رحمهم الله تعالى يقولون: إنها لا تبلغ إلى تربية الشرك الأكبر في الأصالة، إلا إن صاحبها اعتقاد أن هذا المتطير به هو الذي يجلب الخير أو يدفع الشر بذاته، فهنا تكون شركا أكبر، فالطيرة موصوفة بأنها شرك أصغر لأن الدليل وصفها بأنها شرك ولم تبلغ إلى رتبة الشرك الأكبر.

ومثال ثالث: الرياء ، فإن النبي ﷺ وصفه بأنه شرك، فقال عليه الصلاة والسلام: (**أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر**)، فسئل عنه فقال:

---

(١) رواه الترمذي برقم: (١٥٣٥) في الأيمان والنذور، باب ما جاء في كراهية الحلف بغير الله، وأحمد في المسند: (٥٣٤٦).

قال الترمذي: (هذا حديث حسن).

(٢) رواه أبو داود برقم: (٣٩١٠) في الطب، باب في الطيرة، والترمذي برقم: (١٦١٤) في السير، باب ما جاء في الطيرة.

قال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح).

(الرياء) [(١)]، وقال عليه الصلاة والسلام: **(قال الله تبارك وتعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملا أشرك معي فيه غيري تركته وشركه)**[(٢)]، ولا يبلغ الرياء ــ أعني يسير الرياء إلى رتبة الشرك الأكبر، فلذلك يكون يسير الرياء من الشرك الأصغر، لأن الدليل وصفه بأنه من الشرك ولم يبلغ إلى رتبة الشرك الأكبر، وما كان كذلك فهو شرك أصغر، ولكن الرياء قد يكون شركا أكبر باعتبار النية على ما يأتي تفصيلة في القاعدة التي تلي هذ.

ومثال رابع: التمائم ، فإن الأصل فيها أنها من الشرك الأصغر، وذلك لأن الدليل وصفها بأنها شرك، ولم تبلغ إلى رتبة الشرك الأكبر، وما كان كذلك فهو شرك أصغر، وقد تكون شركا أكبر على ما يأتي تفصيله.

ومثال خامس: قول القائل: لولا الله وفلان، وقول: ما شاء الله وشئت، ونحوها مما يكون فيه قرن غير الله تعالى بالله تعالى بحرف العطف فيما هو من خصائصه، فإن الدليل وصف هذه الأقوال بأنها شرك،كما في حديث قتيلة: **(إنكم تشركون .. الحديث)** [(٣)]، وسبب ذلك أنهم يقولون: ما شاء الله وشاء محمد، ويقولون: ورب الكعبة، ولما قال له رجل: ما شاء الله

---

(١) رواه أحمد: (٣٩/ ٣٩)، رقم: (٢٣٦٣٠)، والبغوي في شرح السنة: (٤١٣٥) وابن أبي شيبة: (٢/ ٤٨١)، وابن خزيمة: (٩٣٧).

(٢) أخرجه مسلم رقم: (٢٩٨٥) في الزهد، باب من أشرك في عمله غير الله.

(٣) رواه النساء كتاب الأيمان والنذور، باب الحلف، رقم: (٣٧٧٣)، وابن ماجه، كتاب الكفارات، باب النهي أن يقال ما شاء الله وشئت، رقم: (٢١١٨).
قال الألباني: (صحيح).

وشئت، قال له: (**أجعلتني لله ندا، قل ما شاء الله وحده**)[١]، فهذه الأقوال وصفت بأنها من الشرك، ولا تبلغ بالنظر في ذاتها إلى أن تكون شركا أكبر، وما كان كذلك فهو من قبيل الشرك الأصغر، وقد تكون في بعض أحيانها من الأكبر على حسب التفصيل الآتي بأمر الله تعالى.

ومثال سادس: نسبة النعمة إلى الأنواء، وهي منازل النجوم، فإن هذه النسبة قد وصفها الشارع بأنها شرك، ولكنها لا تبلغ إلى رتبة الشرك الأكبر، وقد تكون شركا باعتبار ما يقوم في قلب قائلها من النية والقصد، المهم أن حقيقة الشرك الأصغر هو كل معصية وصفها الشارع بأنها من الشرك ولم تبلغ رتبة الشرك الأكبر، وأما قول من قال: بأن كل وسيلة للشرك الأكبر فهي شرك أصغر، فإنه يشكل عليه أمور كثير وصفها الشرع بالتحريم، وهي من وسائل الشرك الأكبر ولكنها لا توصف بأنها من الشرك، كالبناء على القبور، وتجصيصها، والكتابة عليها، ورفعها فوق الشبر، وإسراج المقابر، ونحوها، فهذه توصف بأنها محرم فقط، ولكنها لا تكون من الشرك، مع أنها وسائل له، فالأسلم والأضبط أن نقول: إن الشرك الأصغر هو ما وصفه الدليل بأنه شرك ولم يبلغ إلى رتبة الشرك الأكبر، فوصف الذنب بأنه شرك من شروط الحكم عليه بأنه شرك، وذلك لأن التحريم لا يستلزم الشرك، فليس كل حرام لا بد وأن يكون شركا، هذا لا يقوله أحد من أهل السنة، ولكن كل شرك فهو حرام، فوصف الشيء بأنه محرم، لا يلزم منه أن يوصف بأنه شرك، ولكن وصف الشيء

---

(١) السنن الكبرى للنسائي، كتاب عمل اليوم والليلة، (٩ / ٣٦٢)، رقم: (١٠٧٥٨).

بأنه شرك يلزم منه وصفه بأنه محرم، فليس كل شيء يفضي إلى الشرك الأكبر لا بد وأن يكون موصوفا بأنه شرك أصغر، لا، بل لا بد من شرط آخر علاوة على هذا الشرط، وهو أن نقول: ووصفته الأدلة بأنه شرك، والله أعلم.

قال الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله تعالى: (اختلفوا في ضابطه ـ أي في ضابط الشرك الأصغر ـ مع اتفاقهم على أنّ الشرك الأكبر هو دعوة غير الله معه، هو عبادة غير الله، أو أنْ يُجْعَلَ لله نِدًّا فيما هو من خصائصه ﷻ، وأعظمها العبادة؛ يعني استحقاق العبادة. إتحاف السائل بما في اختلفوا في الشرك الأصغر في تعريفه على أقوال عند أهل العلم وفي ضبطه: القول الأول: إنَّ الشرك الأصغر هو كل شرك أو عمل يكون وسيلة للشرك الأكبر، فما كان وسيلة وطريقاً إلى الشّرك الأكبر فيكون شركاً أصغر، وقد نحا إلى ذلك عدد من أهل العلم منهم الشيخ عبد الرحمن السعدي في حاشيته على كتاب التوحيد، والقول الثاني: وهو قول عامة أئمة الدعوة، وكذلك يُفْهَمْ من صنيع ابن القيم وابن تيمية رحمهم الله أنه يذهبون إليه، هو أنَّ الشرك الأصغر كل ذنب سمَّاهُ الشارع شركاً ولم يبلغ درجة عبادة غير الله؛ يعني لم يبلغ درجة الشرك الأكبر، والفرق بين الأول والثاني - يعني بين التعريف الأول والثاني- أنَّ هناك أعمال تكون وسيلةً للشرك الأكبر ولم يطلق عليه الشارع أنها شرك ولم يتفق العلماء على أنها شرك، فوسائل الشرك الأكبر كثيرة، مثلا بناء القباب على القبور هذا وسيلة إلى الشرك ووسيلة إلى تعظيم الأموات وإلى أن يُعتَقَدَ فيهم، وأن يُتَقَرَبَ إليهم،

أو أن يُتَعَبّدَ عند قبورهم ونحو ذلك؛ يعني أن يُعبدوا عند قبورهم ونحو ذلك، فبناء القباب على القبور من هذه الجهة هو وسيلة إلى الشرك الأكبر لكن لم يسمّه أحد من أهل العلم المتقدمين لم يعدُّوهُ شركاً أصغر مع كونه وسيلة، فالأضبط هو ما ذكرته لك من أنَّ الشرك الأصغر هو كل ذنب أو معصية سمّاها الشارع شركاً في الدليل ولم تبلغ درجة الشرك الأكبر)[1]. كلامه.

فبان لك إن شاء الله تعالى ما نريد إثباته في هذه القاعدة، والله أعلم.

القاعدة الثامنة عشرة:

(يكون الشرك الأصغر شركا أكبر إن تحققت فيه مساواة غير الله بالله فيما هو من خصائصه)

أقول: نعم، وعلى ذلك أمثلة:

الأول: التميمة، قلنا سابقا إنها من الشرك الأصغر، ولكنها تكون من الأصغر إذا اعتقد فيها أنها مجرد سبب فقط لجلب الخير ودفع الشر، فإن اعتقد أنها مجرد سبب فقط، فهي من قبيل الشرك الأصغر، وأما إن اعتقد أنها هي التي تجلب الخير بذاتها أو تدفع الشر بذاتها ففي هذه الحال مع هذا الاعتقاد فإن التمائم تنقلب من كونها شركا أصغر إلى كونها شركا أكبر، لأنه سوى بينها وبين الله تعالى في التصريف والتدبير، قال الشيخ صالح الفوزان حفظه الله تعالى: (وهنا تنبيه: وهو أن كل أصناف الشرك الأصغر قد تكون شركا أكبر بحسب حال من فعلها: فالأصل: أن لبس الحلقة أو

---

(١) لم أقف عليه.

الخيط، وتعليق التمائم، والحلف بغير الله، وقول: ما شاء الله وشئت، ونحو ذلك من الأعمال، أو الاعتقادات، أو الأقوال الأصل فيها: أنها من الشرك الأصغر، لكن قد تكون شركا أكبر بحسب حال صاحبها، يعني: إن اعتقد في الحلقة والخيط مثلا أنها تؤثر بنفسها: فهذا شرك أكبر، وإذا اعتقد أنها ليست سببا لكن تؤثر بنفسها وتدفع الضرر بنفسها، فتدفع المرض بنفسها، وتدفع العين بنفسها، أو ترفع المرض بنفسها، أو ترفع العين بنفسها، فإذا اعتقد أنها ليست أسبابا بل هي مؤثرة بنفسها فقد وقع في الشرك الأكبر؛ لأنه جعل التصرف في هذا الكون لأشياء مع الله - جل وعلا)[١].

المثال الثاني: إن اعتقد أن هذه النجوم أو منزل هذه النجوم مجرد سبب لنزول الخير في الأرض فقط، كنزل المطر، أو هبوب الرياح ونحوها، إن اعتقد أنها مجرد سبب، وأن الله تعالى هو الفاعل الخالق المقدر المدبر المتصرف حقيقة، فهذا الاعتقاد من الشرك الأصغر، ولكن إن اعتقد أنها هي الخالقة، وهي الفاعلة بذاتها، وهي التي تدبر هذا الأمر بنفسها، فهذا الاعتقاد يقلب ما كان شركا أصغر إلى شرك أكبر، لأنهم سووا فيه غير الله تعالى - وهي هذه النجوم ـ بالله تعالى فيما هو من خصائصه، فإن من الأمور التي يختص بها الله تعالى الخلق والملك والتدبير والتصريف لأمور هذا الكون على الحقيقة، فانظر كيف انقلب الشرك الأصغر إلى شرك أكبر باعتبار حال اعتقاد الفاعل.

---

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد ص: ٩٥.

المثال الثالث: الرياء، فإنه يسيره من الشرك الأكبر، ولكن هناك صور منه تكون من الشرك الأكبر، فإن كان الرياء في أصل الدخول في الدين، فأساس دخوله في الدين رياء، فهذا يعتبر شركًا أكبر، ومن صور الرياء الذي يكون شركا أكبر: أن يرائي بالأعمال التي تركها كفر فهذا من الشرك الأكبر؛ لأن هذه الأعمال إذا تركت من غير رياء فهو كفر، وكذلك إذا فعلها مع الرياء فهي باطلة فكأنه تركها، فعملُها مع الرياء عدمٌ، كالصلاة المفروضة، فالإنسان إذا ترك الصلاة كسلاً فإنه يكفر، وإذا فعلها رياءً فإنه يكفر، وعلة التكفير الترك حكمًا ونوعه رياء، وليس المراد بهذه الصورة وقوع الرياء في صلاة واحدة، وإنما المراد أن يكون هذا هو ديدنه، ومن ذلك: أن يكون الغالب على أعماله الرياء باعتبار الكمية، وهذا مفهوم من كلام ابن القيم رحمه الله مفهوم مخالفة؛ حيث إنه يعد يسير الرياء من الشرك الأصغر، فأصبح كثيره من الأكبر، وهذا إذا كان غالب أعماله الرياء، وهذا لا يصدر غالبًا إلا من منافق أو علماني، فالرياء في هذه الصور صار من الشرك الأكبر، لأنه صرف النية عن الله تعالى، وما أراد بأعماله وجه الله تعالى، وإنما أراد أمورا أخرى من المدح والثناء، ويبقى يسير الرياء في بعض الأعمال هو الذي يحكم له بأنه من الشرك الأصغر.

المثال الرابع: التبرك البدعي، فإنه من الشرك الأصغر إن اعتقد أن ما تبرك به سبب للبركة فقط، وأن الله تعالى هو واضع البركة ومقدرها وخالقها، ولكن هذا الشيء سبب للبركة فقط، فهذا شرك أصغر، ولكن هذا الشرك الأصغر ينقلب إلى كونه شركا أكبر إن اعتقد أن هذا الأمر الذي تبرك به

هو واضع البركة وموجد البركة، وواهب البركة بذاته، فهذا الاعتقاد شرك أكبر، لأنه سوى هذا الشيء الذي تبرك به بالله تعالى، فإن الله تعالى هو المدبر والمتصرف والخالق والمقدر، ومن اعتقد أن مخلوقا يفعل ذلك مع الله تعالى فقد اتخذه ندا لله تعالى.

المثال الخامس: ما قاله أهل العلم رحمهم الله تعالى في الطواف بالقبر، فإنه إن كان طوافه لله تعالى أي يريد أن يتقرب به إلى الله تعالى لا إلى الميت، ولكنه اعتقد أن من الأمكنة التي يستحب الطواف بها الطواف بالقبر، فهذا شرك أصغر، وأما إن طاف متعبدا بطوافه للميت ومتقربا بطوافه إليه، ومعظما له بهذا الطواف فهذا من الشرك الأكبر.

المثال السادس: ما قرره أهل السنة رحمهم الله تعالى في مسألة التطير، فإنها في الأصل شرك أصغر، إن كان يعتقد أن الله تعالى هو الذي يقدر الخير وضده، وهو الذي يجلب الخيرات ويدفع المضرات، وأن هذا الشيء الذي تطير به ما هو إلا مجرد سبب من الأسباب فقط، فهذا الاعتقاد بهذه الحدود في الطيرة شرك أصغر، وأما إن كان يعتقد أن ما تطير به هو الذي يجلب الخيرات، أو يدفع المضرات، أو يقدر الخير والشر بذاته، فهذا الاعتقاد والتطير بهذه الصورة من الشرك الأكبر، فلما تحققت المساواة والتنديد الكامل بالله تعالى فيما هو من خصائصه وقع معتقد ذلك في الشرك الأكبر، فالشرك الأصغر يكون شركا أكبر باعتبار اعتقاد صاحبه، فالواجب الحذر الشديد من ذلك.

المثال السابع: قول ما شاء الله وشئت، هي من الشرك الأصغر، وهو شرك الألفاظ الأصغر، ولكنها تكون من الشرك الأكبر إن اعتقد فيمن قال له هذا الكلام أن له المشيئة الكاملة والقدرة الشاملة الاستقلالية عن قدرة الله تعالى، وأن له حق التصرف في هذا الكون، وأن له حق التدبير مع الله تعالى، فإن جعل له المشيئة على هذه الصورة فلا جرم أنه عند الجميع قد وقع في الشرك الأكبر المخرج عن الملة.

المثال الثامن: من أضاف النعم إلى غير الله فقط مثنيًا شاكرًا فهذا لا يجوز. وقد بين أبو العباس حكمه وأنه من الشرك، لكن من أي الشرك؟ المسألة فيها تفصيل: إن أضاف النعم إلى المخلوق واعتقد بأنه فاعل لها ومُوجِد، فهذا من الشرك الأكبر في توحيد الربوبية، وأن أضافها إلى المخلوق على أنها سبب والله الفاعل فهذا من الشرك الأصغر إن كانت سببًا، وإن لم تكن سببًا لا من جهة القدر ولا الشرع، فهذا من الأصغر لكنه جمع بين شرك أصغر مضاعف فهو زيادة في الشرك، وذلك كقولهم: كانت الريح طيبة فحصلت لنا السلامة، فنسب حصول السلامة إلى الريح ثناءً وشكرًا وبيان منزلة، وكقولهم: كان الملاح حاذقًا فنجونا من الغرق، فنسب النجاة إلى حذاقة الملاح، وكقول بعض المعاصرين في زماننا: لولا أن قائد السيارة أو الطائرة منتبهًا لحصل لنا حادث، وكقولهم: لولا جدُّهُ ومثابرته في التجارة ما حصل الربح، وكقولهم: كانت المذاكرة قوية فحصل النجاح، وكقولهم: كان الجيش متدربًا فحصل النصر، ونحو ذلك مما هو جار على ألسنة كثير،

ولعل القاعدة اتضحت، وخلاصتها أن الشرك الأصغر قد يكون شركا أكبر بحسب الحال والاعتقاد، والله أعلم.

القاعدة التاسعة عشرة:

(كل ذنب وصف في الأدلة بأنه كفر ولم يبلغ رتبة الكفر الأكبر فكفر أصغر)

أقول: المتقرر عند أهل العلم رحمهم الله تعالى أن الكفر الوارد في الأدلة ينقسم إلى قسمين:

ـ إلى كفر أكبر.

ـ وكفر أصغر، وفرقوا بينهما بأن الكفر الأكبر ناقل عن الملة بخلاف الكفر الأصغر، وبأن الأكبر موجب للخلود الأبدي المطلق في النار بخلاف الأصغر، وبأن الأكبر يبيح الدم والمال بخلاف الأصغر، وبأن الأكبر موجب للعداوة والبغضاء المطلقة بخلاف الأصغر، وبأن الكفر الأكبر في الأعم الأغلب ما يرد في الأدلة معرفا بالألف واللام، بخلاف الأصغر الذي يرد عادة في الأدلة منكرا، بدون الألف واللام، وبأن من مات على الكفر الأكبر فإنه لا يغسل، ولا يكفن، ولا يصلى عليه، ولا يدعى له بالرحمة، ولا يدفن في مقابر المسلمين، ولا يورث، بخلاف الأصغر، إذ علمت هذا فاعلم أن الكفر الأصغر هو الكفر الذي يرد في الأدلة منكرا، ولا يبلغ إلى رتبة الكفر الأكبر، وهو الذي يطلق عليه السلف رحمهم الله تعالى: كفر دون كفر، وعلى ذلك أمثلة، منها:

ـ قوله ﷺ: (**لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض**)[1]، فالكفر هنا من الكفر الأصغر، لأنه ورد منكرا، ولا يبلغ إلى رتبة الكفر الأكبر، فإن قتل النفس بغير حق من أكبر الكبائر عند أهل السنة والجماعة، ولكنه لا يبلغ إلى رتبة الكفر الأكبر، إلا مع الاستحلال كما سيأتي بيانه، ومنها:

ـ قوله ﷺ للنساء: (**أريت النار، فإذا أكثر أهلها النساء يكفرن**)، قيل: أيكفرن بالله؟ قال: (**يكفرن العشير ويكفرن الإحسان .. الحديث**)[2]، فالكفر هنا صرح النبي ﷺ بأنه الكفر الأصغر وليس هو الكفر بالله تعالى، فكفر العشير وكفر الإحسان من قبيل الكفر الأصغر، والله أعلم، ومنها:

ـ قوله ﷺ: (**من أتى حائضا في فرجها، أو امرأة في دبرها فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ**)[3]، فالكفر هنا كفر منكر، ولا يبلغ إلى رتبة الكفر الأكبر، فهو من الكفر الأصغر، فمن جامع امرأته في دبرها أو هي حائض فقد وقع في الكفر الأصغر، فالكفر هنا كفر أصغر لا أكبر، والله أعلم، ومنها:

ـ قوله ﷺ: (**أيما عبد أبق من مواليه فقد كفر حتى يرجع إليهم**)[4]، فالكفر

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب الإنصات للعلماء، رقم: (١٢١)، ومسلم في الإيمان باب بيان معنى قول النبي ﷺ لا ترجعوا بعد كفارا، رقم: (٦٥).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب كفران العشير، رقم: (٢٩)، ومسلم في أول كتاب العيدين رقم: (٨٨٤).

(٣) رواه الترمذي، رقم: (١٣٥) في الطهارة، باب في كراهية إتيان الحائض، وابن ماجه، رقم (٦٣٩) في الطهارة، باب النهي عن إتيان الحائض.

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب تسمية العبد الآبق، رقم: (١٢٢).

هنا منكر، ولا يبلغ إلى رتبة الكفر الأكبر، فهو من قبيل الكفر الأصغر، والله أعلم، ومنها:

ـ قوله ﷺ: (**سباب المسلم فسوق وقتاله كفر**)[١]، فالكفر هنا منكر، ولا يبلغ إلى رتبة الكفر الأكبر، بل هو في دائرة الكبائر، وأمره في الآخرة إلى الله تعالى، فالكفر هنا كفر أصغر لا أكبر، والله أعلم، ومنها:

ـ قوله ﷺ: (**ليس من رجل ادعى إلى غير أبيه إلا كفر**)[٢]، وقوله: (**لا ترغبوا عن آبائكم، فمن رَغِبَ عن أبيه ، فهو كفر**)[٣]، فالكفر هنا منكر ولا يبلغ إلى درجة الكفر الأكبر، فالكفر هنا من الكفر الأصغر لا الأكبر، والله أعلم، ومنها:

ـ قوله ﷺ: (**اثنتان في الناس هما بهم كفر: الطعن في الأنساب، والفخر بالأحساب**)[٤]، والكفر هنا منكر، ولا يبلغ إلى رتبة الكفر الأكبر، فالفخر

---

(١) أخرجه البخاري في الفتن، باب قول النبي ﷺ: (**لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض**)، رقم: (٧٠٧٦) وفي الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر، رقم: (٤٨)، وفي الأدب، باب ما ينهى من السباب واللعن، (٦٠٤٤)، ومسلم برقم: (٦٤) في الإيمان، باب قول النبي ﷺ: (**سباب المسلم فسوق وقتاله كفر**)، والترمذي رقم: (٢٦٣٦) في الإيمان، باب ما جاء في أن سباب المؤمن فسوق.

(٢)أخرجه البخاري، كتاب الفرائض، باب من ادعى إلى غير أبيه، رقم: (٦٧٦٦)، ومسلم رقم: (٦١) في الإيمان، باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الفرائض، باب من ادعى إلى غير أبيه، رقم: (٦٧٦٨)، ومسلم في الإيمان باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم، رقم: (٦٢).

(٤) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه: (٣/ ٦٠)، رقم: (١٢١٠٢)، وأحمد: (٣٧/ ٥٣٧)، رقم: (٢٢٩٠٣).

بالأحساب والطعن في الأنساب ليس من الكفر الأكبر، بل هو في دائرة الكفر الأصغر، والله أعلم، ومنها:

ــ في مسند الإمام أحمد بسنده عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (**جدال في القرآن كفر**)[١]، فإن صح هذا الحديث، فهو من قبيل الكفر الأصغر لا الكفر الأكبر، إلا إن أخرجهم الجدال في القرآن إلى التكذيب والجحد والكفر بشيء من أحكامه وأخباره، والله أعلم.

فهذه جمل من الفروع المخرجة على هذه القاعدة، فإذا رأيت لفظ الكفر في النصوص منكرا، ولا يبلغ ــ على فهم أهل السنة والجماعة ــ إلى رتبة الكفر الأكبر فاعلم أنه من الكفر الأصغر، والله أعلم.

وهاهنا مسائل لا بد من بحثها، لأن العلماء مختلفون فيها هل هي من الكفر الأكبر أم الأصغر؟ وهي كما يلي:

المسألة الأولى: اختلف أهل العلم رحمهم الله تعالى في الكفر الوارد في قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾[٢]، وقال: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾[٣]، وقال: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ

(١) رواه ابن أبي شيبة: (٦/ ١٤٢)، رقم: (٣٠١٦٩)، وأحمد: (١٢/ ٤٧٦)، رقم: (٧٥٠٨)، وأبو يعلى الموصلي: (١٠/ ٣٠٣)، رقم: (٥٨٩٧)، و مسند أبي يعلى الموصلي: (١٠/ ٣٠٣)، قال محققه: حكم حسين سليم أسد: (إسناده صحيح).

(٢) المائدة: ٤٤.

(٣) المائدة: ٤٥.

أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾(١)، هل يراد بالكفر هنا الكفر الأصغر أم الأكبر؟ فيه خلاف بين أهل العلم رحمهم الله تعالى، فمنهم من حملها على الكفر الأكبر، ومنهم من حملها على الكفر الأصغر، ومنهم من فصل، فقال: يراد به الكفر الأكبر تارة، أي في بعض الصور، ويراد به الكفر الأصغر في بعض الصور، فالحكم بغير ما أنزل الله تعالى لا يأخذ صورة واحدة، بل يتنوع بتنوع الحال، وهذا القول الأخير هو الأقرب في هذه المسألة، والتفصيل في ذلك كما يلي:

الأول: واضع القانون أصلاً والذي يعارض به شريعة المولى جل وعلا فهذا كافر الكفر الأكبر من غير نظر إلى نيته، ولا شأن لنا بقصده، لأن قرينة الحال تغني عن صريح المقال، كالذي وضع القوانين الوضعية، أو شارك في وضعها، وكذلك المقر لها والموقع عليها فهؤلاء كفار ولا شك في كفرهم.

الثاني: الحاكم بهذه القوانين الحكم المطلق، والذي نسف الحكم بالشريعة فلا يحكم في كل مسألة إلا بهذه القوانين الوضعية المخالفة للكتاب والسنة، ويفتح في منطقة نفوذه المحاكم القانونية التي تحكم بهذا القانون الكفري، ويحارب المحاربة الكاملة القوية من يدعو في بلاده إلى تطبيق الشريعة ولا يرضى أن تحكم بلاده إلا بهذه القوانين المخالفة في كلياتها وتفاصيلها شريعة الرب جل وعلا، فهذا كافر الكفر الأكبر المخرج من الملة بالكلية ولاشك في كفره، ولا ننظر إلى نيته وقصده، ولا نقول كفر دون كفر،

(١) المائدة: ٤٧.

كمذهب المرجئة لأن قرينة حاله الظاهرية تفصح عن مكنون نواياه الباطنية.

الثالث: من يحكم بغير ما أنزل الله تعالى في بعض القضايا فقط لا في كلها كقضية، أو ثنتين، أو ثلاث، أو أكثر أو أقل ما لم يكتسب حكمه بغير ما أنزل الله صفة الكثرة والديمومة، ويعتقد مع ذلك جواز الحكم بغير ما أنزل الله تعالى في هذه القضية أكمل وأفضل وأحسن من حكم الله ورسوله - ﷺ - أو يعتقد أنه مخير في ذلك أي إن شاء حكم في هذه القضية بما تقتضيه الشريعة أو بما يقتضيه القانون الوضعي المخالف للكتاب والسنة، فهذا أيضاً كافر الكفر الأكبر، وهو مرتد عن الإسلام لا بالحكم في هذه القضية فقط، بل بالحكم بغير ما أنزل الله فيها مقروناً بهذه العقيدة الفاسدة الكفرية، وهذا مرتد تجب استتابته ثلاثة أيام فإن تاب وإلا وجب قتله مرتداً كافراً يعامل معاملة الكفار أبعده الله وأقصاه.

الرابع: من كان الأصل فيه تحكيم الشريعة أي الحكم بما أنزل الله تعالى وهذا ديدنه ولكنه حكم بغير ما أنزل الله تعالى في بعض القضايا لداعي الهوى والشهوة مع اعتقاده الجازم أنه عاص ومخالف في هذا الحكم، وأن حكم الشريعة فيها أفضل، ولكن دفعه لتركه رشوة أو رغبة في البقاء في منصب مع اعتقاده أنه مخطئ، أو محاباة لأمير أو قريب ونحو ذلك من دواعي الهوى، فهذا لا يكفر وإنما يكون عاصياً وآثماً ومستحقاً للعقوبة، وقد أتى باباً من أبواب الكفر الأصغر فهو كفر دون كفر، وحكمه حكم مرتكب الكبيرة، ومن كفر هذا الصنف الأكبر فكأن فيه نوع غلو في

التكفير.

الخامس: من حكم بغير ما أنزل الله عن اجتهاد وخطأ، أي أن يجتهد في إصابة حكم الشريعة ويبذل في ذلك ما آتاه الله تعالى من قوة العلم والفهم والنظر، ولكنه يخطأ من غير تعمد لمخالفة حكم الكتاب والسنة، بل هو في نيته أنه يريد الحكم بما أنزل الله ولكنه أخطأ مع الاجتهاد فهذا لا شيء عليه وخطؤه مغفور، بل هو مأجور على اجتهاده أجراً واحداً وعلى ذلك قوله ﷺ: (**إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد وأخطأ فله أجر واحد**)[1]، فخطؤه مغفور لأنه لم يتعمد هذا الشيء وهو حريص على أن يحكم بالشريعة، وقد اجتهد في إصابة الحق وموافقة الحكم الشرعي، وبذل ما في وسعه ولكنه لم يوفق لإصابة الحق، فالله يغفر له خطأه ويثيبه على بذل جهده أجراً واحداً، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها، وهذا هو التفصيل في المسألة على قول كثير من أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى.

المسألة الثانية: اختلف أهل العلم رحمهم الله تعالى في لفظ الكفر الوارد في تارك الصلاة، في قوله ﷺ: (**العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها**

---

(١) أخرجه البخاري، في الاعتصام، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، رقم: (٧٣٥٢)، ومسلم رقم: (١٧١٦) في الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، وأبو داود رقم (٣٥٧٤) في الأقضية، باب في القاضي يخطئ.

فقد كفر)[١]، وقوله: (**بين الرجل والكفر أو قال الشرك ترك الصلاة)**[٢]، فمنهم من حمله على الكفر الأصغر مطلقا، ومنهم من حمله على الكفر الأكبر مطلقا، ومنهم من فصل، فقال: يراد به الكفر الأصغر تارة، ويراد به الكفر الأكبر تارة، وهذا القول الثالث هو الأقرب عندي في هذه المسألة، فالكفر يختلف باختلاف الترك ونوع الترك، فأما التارك لها جحودا وإنكارا فهذا لا خلاف في أنه من الكفرة، وأما التارك لها تهاونا وكسلا فلا يخلو: إما أن يكون من أهل الترك المطلق، وإما أن يكون من أهل مطلق الترك، ونعني بالترك المطلق أي الترك الدائم الذي لا يتخلله فترات يصلي فيها، فلا يصلي لا في المسجد، ولا في بيته، ولا حضرا ولا سفرا ، فهو تارك لها الترك المطلق، فهذا كافر الكفر الأكبر المخرج له من الملة، والحق على إمام المسلمين أو نائبه أن يستتيبه، فإن تاب وإلا قتل كافرا مرتدا، إذ يمتنع في الدين والعقل أن يكون مقرا بوجوبها، ويرى بارقة السيف تلوح على رأسه، ولا ينجيه من السيف والموت ومفارقة الحياة إلا أن يقول: سأصلي،

---

(١) رواه الترمذي رقم: (٢٦٢٣) في الإيمان، باب ما جاء في ترك الصلاة، والنسائي: (٤٦٣) في الصلاة، باب الحكم في تارك الصلاة، وأحمد في المسند: (٣٨/ ٢٠)، رقم: (٢٢٩٣٧)، وابن ماجه، رقم: (١٠٧٩)، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في من ترك الصلاة.

قال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح غريب).

(٢) أخرجه مسلم رقم: (٨٢) في الإيمان، باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة، وأبو داود رقم: (٤٦٧٨) في السنة، باب في رد الإرجاء، والترمذي رقم: (٢٦٢٢) في الإيمان، باب ما جاء في ترك الصلاة.

ومع ذلك يصر ويأنف من الصلاة، فهذا في الحقيقة غير مقر بوجوبها أصلا في قلبه، لأنه لو كان مقرا بها في الباطن لزجره ذلك عن الترك والإصرار، لكنه غير مقر بها، حتى وإن ادعى مليون مرة أنه مؤمن بوجوبها، فهو كاذب، ودعواه عرية عن البرهان الذي يصدقها، فقول بعض الفقهاء من أصحابنا: فإن أقر بوجوبها وأصر على الترك ... الخ، غير مسلم له، لأن من كان مقرا بوجوب شيء في الباطن فإنه لا بد لزاما من العمل بشيء من مقتضيات هذا الإقرار، وإلا فيكون مجرد كلام باللسان لا عن أقرار، والمهم أن من كان عنده الترك المطلق فإنه يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، ودفن مع إخوانه الكفرة، إذ لا حق له في مقابر المسلمين، وعلى ذلك تنزل الأدلة الدالة على تكفير تارك الصلاة، وأما من كان يصلي أحيانا ويترك أحيانا، فإننا لا نحكم عليه بالكفر الأكبر، وإنما نقول: هو فاسق، أو نقول: هو كافر الكفر الأصغر الذي لا ينقل عن الملة، وعلى ذلك تنزل الأدلة الدالة على أنه لا يكفر، ويؤيدها حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (**خمس صلوات كتبهن الله على العباد، فمن حافظ عليهن كان له عهد عند الله أن يدخله الجنة ، ومن لم يحافظ عليهن لم يكن له عهد عند الله ، إن شاء عذبه ، وإن شاء عفا عنه**)[1]، وهو حديث

(١) رواه مالك في الموطأ: (١/ ١٢٣) في صلاة الليل، باب الأمر بالوتر، وأبو داود رقم: (٤٢٥) في الصلاة، باب المحافظة على وقت الصلوات، ورقم: (١٤٢٠) في الصلاة، باب فيمن لم يوتر، والنسائي: (١/ ٢٣٠) في الصلاة، باب المحافظة على الصلوات الخمس.
قال عبد القادر الأرنؤوط في تحقيقه لجامع الأصول: (وهو حديث صحيح لطرقه، وقد صححه ابن عبد البر وغيره من العلماء).

صحيح، والمحافظة هنا شاملة للمحافظة على أوقاتها وأركانها وواجباتها، وشروطها، ويدخل فيه المحافظة على أدائها، وإن ورد في بعض الروايات قوله: (**على ركوعهن وسجودهن .. الخ**)[1]، فإن هذا لا يعتبر من التقييد أو التخصيص، لأنه من باب: ذكر العام ببعض أفراده، والمتقرر أن ذكر العام ببعض أفراده لا يعتبر من التخصيص، وهذا القول هو الذي يجمع لك بين الأدلة الواردة في المسألة، والمتقرر أن الجمع بين الأدلة واجب ما أمكن، والمتقرر أن إعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما ما أمكن، وهذا هو الغالب من حال الناس، أنهم يصلون أحيانا ويتركون أحيانا، وهو الذي اختاره أبو العباس رحمه الله تعالى فإنه قال: (وأما من اعتقد وجوبها مع إصراره على الترك فقد ذكر عليه المفرعون من الفقهاء فروعا أحدها: هذا، فقيل عند جمهورهم: مالك والشافعي وأحمد وإذا صبر حتى يقتل فهل يقتل كافرا، مرتدا، أو فاسقا، كفساق المسلمين على قولين مشهورين حكيا روايتين عن أحمد، وهذه الفروع لم تنقل عن الصحابة وهي فروع فاسدة، فإن كان مقرا بالصلاة في الباطن معتقدا لوجوبها يمتنع أن يصر على تركها حتى يقتل وهو لا يصلي هذا لا يعرف من بني أدم وعاداتهم ولهذا لم يقع هذا قط في الإسلام، ولا يعرف أن أحدا يعتقد وجوبها، ويقال له إن لم تصل وإلا قتلناك، وهو يصر على تركها مع إقراره بالوجوب فهذا لم يقع قط في الإسلام، ومتى امتنع الرجل من الصلاة حتى يقتل لم يكن في الباطن

---

(١) رواه أبو داود، كتاب الصلاة، باب في المحافظة على وقت الصلاة، رقم: (٤٢٩)، وأحمد: (٣٠/ ٢٨٨)، رقم: (١٨٣٤٦)، وابن الأعرابي في معجمه: (١/ ٨٦)، رقم: (١٣٠).

مقرا بوجوبها، ولا ملتزما بفعلها، وهذا كافر باتفاق المسلمين كما استفاضت الآثار عن الصحابة بكفر هذا، ودلت عليه النصوص الصحيحة، كقوله ﷺ: (**ليس بين العبد وبين الكفر إلا ترك الصلاة**) رواه مسلم[١]، وقوله: (**العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر**)[٢]، وقول عبدالله بن شقيق كان أصحاب محمد لا يرون شيئا من الأعمال تركه كفر إلا الصلاة فمن كان مصرا على تركها حتى يموت لا يسجد لله سجدة قط فهذا لا يكون قط مسلما مقرا بوجوبها، فإن اعتقاد الوجوب واعتقاد أن تاركها يستحق القتل هذا داع تام إلى فعلها، والداعي مع القدرة وجود المقدور فإذا كان قادرا ولم يفعل قط علم أن الداعي في حقه لم يوجد والاعتقاد التام لعقاب التارك باعث على الفعل، لكن هذا قد يعارضه أحيانا أمور توجب تأخيرها وترك بعض واجباتها وتفويتها أحيانا، فأما من كان مصرا على تركها لا يصلى قط ويموت على هذا الإصرار والترك فهذا لا يكون مسلما، لكن أكثر الناس يصلون تارة، ويتركونها تارة، فهؤلاء ليسوا يحافظون عليها، وهؤلاء تحت الوعيد وهم الذين جاء فيهم الحديث الذي في السنن حديث عبادة عن النبي أنه قال: (**خمس صلوات كتبهن الله على العباد في اليوم والليلة من حافظ عليهن كان عهد عند الله أن يدخله الجنة، ومن لم يحافظ عليهن لم يكن له عهد عند الله إن شاء عذبه وإن شاء**

---

(١) صحيح مسلم رقم: (٨٢) في الإيمان، باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة،

(٢) تقدم تخريجه.

غفر له)[١]، فالمحافظ عليها الذي يصليها في مواقيتها كما أمر الله تعالى والذي ليس يؤخرها أحيانا عن وقتها، أو يترك واجباتها فهذا تحت مشيئة الله تعالى، وقد يكون لهذا نوافل يكمل بها فرائضه كما جاء في الحديث)[٢].

فلا بد من التفريق في هذا الحكم بين الترك المطلق، ومطلق الترك، ولأن من ثبت إسلامه بيقين فإنه لا يجوز سلبه عنه وإخراجه من اسمه إلا بيقين آخر، وأنت ترى كثرة الخلاف في هذه المسألة وقوة أدلة الطرفين، فلا أرى أنه يكفر في هذه المسألة إلا أحد رجلين:

- من تركها جاحدا لوجوبها.
- الثاني: من تركها الترك المطلق بأن لا يصلي بالكلية، والله أعلم.

المسألة الثالثة: اختلف أهل العلم رحمهم الله تعالى في لفظ الكفر الوارد فيمن أتى الكاهن أو العراف، قال النبي ﷺ: (**من أتى كاهنا أو عرافا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ)**[٣]، فقال بعض أهل العلم رحمهم الله تعالى: إنه من الكفر الأكبر المخرج عن لملة، وقال بعضهم: بل هو من الكفر الأصغر، قال الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله تعالى: (ثلاثة أقوال لأهل العلم: من أهل العلم من المعاصرين وممن قبلهم من قال أنه كفرٌ أكبر لظاهر قوله: (**فقد كفر**)، ويُفْتِي به عدد من مشايخنا هنا، ومن أهل العلم من يقول هو كفرٌ دون كفر، وهذا أظهر من حيث الدليل

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية: (٢/ ٢٣).

(٣) تقدم تخريجه.

لأمرين:

الأمر الأول: أنَّ النبي ﷺ كما في رواية أحمد قال: (**من أتى كاهنا أو عرافا فسأله عن شيء فَصَدَّقَهُ لم تقبل له صلاة أربعين ليلة**)، فرتَّبَ عدم قبول الصلاة على السؤال والتصديق معاً، ولو كان السائل الذي صَدَّقَ كافراً فإنه لا تقبل صلاة حتى يتوب دون تحديدٍ لمدةٍ معلومة.

الأمر الثاني: أنَّ الناس يُصَدِّقُونَ العراف والكاهن لا على اعتبار أنهم يَدَّعُونَ علم الغيب، وأنهم ينفُذُونَ على علم الغيب بأنفسهم؛ ولكن يقولون: هذا - يعني ربما قالوا- هذا ممن اخْتَرَقَتْهُ الشياطين، فيكون لهم شبهة في ما يُصَدِّقُونَ به، وهذه الشبهة تمنع من أن يعتقدوا فيهم أنهم يعلمون علم الغيب مطلقاً، وهذا يكثر في حال من يُصَدِّق من ينتسبون إلى الصلاح أو يظهر عليهم الوَلَايَة والصلاح ويُخْبِرُونَ بالمغيبات، والناس يصدقونهم على اعتبار أنهم يُحَدَّثُونَ بذلك، ولهم في ذلك -كما ذكرنا- شبهة وهذه تمنع من إخراجهم من الملة والكفر الأكبر، ولهذا صار الصحيح هو القول بأنَّ تصديق الكاهن يعني في الخبر المُغَيَّب بخصوصه، يعني: (من أتى فسأل فصدق) بالخبر بعينه أنَّ هذا كفر دون كفر لا يُخْرِجُ من الملة؛ لكن يجب معه التعزير البليغ والردع حتى ينتهي عمَّا سَمَّاهُ النبي ﷺ كفراً)[١].

قلت: ويؤيد ما قاله الشيخ صالح هنا هو أن النبي ﷺ في الحديث الوارد في الكهان جمع النبي ﷺ بين من أتى امرأة في دبرها أو أتى حائضا، وكلهم

(١) لم أقف عليه.

حكم عليه بذلك، مع أننا نقول بأن من أتى امرأة في دبرها أو أتى امرأته وهي حائض أن هذا من الكفر الأصغر، فكذلك نقول فيما قرن معها بأنه من الكفر الأصغر، فالحديث كله بكل أقسامه الثلاثة لا يراد به إلا الكفر الأصغر، والله أعلم.

المسألة الرابعة: اختلف أهل العلم رحمهم الله تعالى في لفظ الوارد في قوله ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل: (**فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب**)، وهو في الصحيحين من حديث زيد بن خالد الجهني رضي الله تعالى عنه[1]، فقال بعضهم: إن الكفر الوارد في هذا الحديث يراد به الكفر الأكبر، بينما قال بعضهم: بل يراد به الكفر الأصغر، وفصل بعضهم في ذلك، فقال: يراد به الكفر الأكبر تارة، والأصغر تارة، فإن كان ينسب المطر إلى الكوكب نسبة إيجاد وإحداث وخلق فهذه النسبة من الكفر الأكبر ولا شك في ذلك، فهو فرد من أفراد الشرك في توحيد الربوبية، وأما إن كان يعتقد أو نقول: ينسب المطر إلى الكوكب نسبة سبب فقط، وأن الله تعالى هو الخالق للمطر، وهو المقدر لنزوله، وأن الكوكب إنما هو سبب في نزول المطر فقط، فهذا لا يكون من الكفر الأكبر، وإنما من الكفر الأصغر، لأنه اعتقد ما ليس بسبب

---

(١) أخرجه البخاري في صفة الصلاة، باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم، رقم: (٨٤٦)، ومسلم رقم: (٧١) في الإيمان، باب بيان كفر من قال: مطرنا بالنوء، ومالك في الموطأ: (١/ ١٩٢) في الاستسقاء، باب الاستمطار بالنجوم، وأبو داود رقم: (٣٩٠٦) في الطب، باب في النجوم.

لا شرعا ولا قدرا، ولأنه وسيلة للوقوع في الكفر الأكبر، وهذا التفصيل الأخير هو القول الصحيح، فالكفر الوارد في الحديث يراد الكفر الأكبر في حال، ويراد بد به الكفر الأكبر في حال أخرى على التفصيل الذي ورد، والله أعلم.

المسألة الخامسة: اختلف أهل العلم رحمهم الله تعالى في إطلاق الكفر على من كفر مسلما، في قوله ﷺ: (**من قال لأخيه يا كافر فقط باء أحدهما**)(١)، فهل هذا دليل على أن من كفر مسلما يكون كافرا الكفر الأكبر أم ماذا؟ فيه خلاف بين أهل العلم رحمهم الله تعالى، ولكن نص أكثر أهل العلم رحمهم الله تعالى على أن لفظة: (الكفر) الواردة في الحديث محمولة على الكفر الأصغر، واستدلوا بحديث ثابت بن الضحاك عند البخاري قال: قال رسول الله ﷺ: (**ولعن المؤمن كقتله، ومن رمى مؤمناً بالكفر فهو كقتله**)(٢)، والقتل ليس كفراً، وقد شبه به تكفير المؤمن، قال شيخ الإسلام ابن تيمية على حديث من قال لأخيه يا كافر: (فقد سماه أخا حين القول، وقد قال: (**فقد باء بها**)، فلو خرج أحدهما عن الإسلام بالكلية لم يكن

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب باب من كفر أخاه من غير تأويل، رقم: (٦١٠٤)، ومسلم في الإيمان باب حال إيمان من قال لأخيه المسلم يا كافر، رقم: (٦٠).

(٢) أخرجه البخاري، في الأيمان، باب من حلف بملة سوى الإسلام، رقم: (٦٦٥٢)، وفي الأدب، باب من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، رقم: (٦١٠٥)، ومسلم رقم: (١١٠) في الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه، والترمذي رقم (٢٦٣٨) في الإيمان، باب ما جاء فيمن رمى أخاه بكفر، وأبو داود رقم (٣٢٥٧) في الأيمان، باب ما جاء في الحلف بالبراءة وبملة غير الإسلام.

أخاه) [١].

وقال الإمام ابن قدامة رحمه الله تعالى: (هذه الأحاديث على وجه التغليظ والتشبيه بالكفار لا على وجه الحقيقة. انتهى، هذا عن معنى الحديث والمراد بالكفر فيه)[٢]، فالأقرب إن شاء الله تعالى أن الكفر الوارد في هذا الحديث أعني الكفر الذي يبوء به الناطق بالكفر أنه الكفر الأصغر لا الأكبر، إلا إن كان مستحلا لتكفير أهل الإسلام، فإن كان مستحلا فهو كافر الكفر الأكبر، لأنه استحل معلوما من الدين بالضرورة حرمته، ولا بد من أن نعرف أن التكفير الوارد في هذا لحديث محمول على التكفير الذي لم يبن على علم ولا على برهان ولا على اجتهاد من أهله، وإنما الحامل عليه التعصب والتشفي ودرك الغيظ والهوى والتقليد الأعمى، وأما ما كان مبنيا على النظر والاجتهاد فإنه لا يدخل في هذا الوعيد، بل إن أصاب صاحبه فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد، فانتبه لهذا وفقك الله تعالى، والله أعلم.

القاعدة الموفية للعشرين:

(من جحد معلوما من الدين بالضرورة فقد كفر)

أقول: كأن يجحد أمرًا معلوما من الدين بالضرورة كأن يجحد ربوبية الله، أو يجحد ألوهية الله، أو استحقاقه للعبادة، أو يجحد ملكا من الملائكة، أو يجحد رسولا من الرسل، أو كتابا من الكتب المنزلة، أو يجحد البعث، أو

---

(١) مجموع الفتاوى: (٧/ ٣٥٥).

(٢) لم أقف عليه.

الجنة، أو النار، أو الجزاء، أو الحساب، أو ينكر وجوب الصلاة، أو وجوب الزكاة، أو وجوب الحج، أو وجوب الصوم، أو يجحد وجوب بر الوالدين، أو وجوب صلة الرحم أو غير ذلك مما هو معلوم من الدين بالضرورة وجوبه أو يجحد تحريم الزنا أو تحريم الربا أو تحريم شرب الخمر أو تحريم عقوق الوالدين، أو تحريم قطيعة الرحم، أو تحريم الرشوة، أو غير ذلك مما هو معلوم من الدين بالضرورة تحريمه، أو جحد عدالة الصحابة فقد كفر وخلع ربقة الإسلام من عنقه، لأن هذه الأمور وما أشبهها إنما ثبتت بالأدلة المتواترة من الكتاب والسنة، فجحدها والتكذيب بها وإنكارها إنكار وجحد للنصوص الكثيرة المتواترة الواردة بإثباتها، وهذا هو الكفر بعينه، ويدخل في ذلك من أنكر معلوما من الدين بالضرورة وجوبه، كما ضربت أمثلة على ذلك بمن أنكر وجوب الصلاة، أو وجوب الزكاة، والصوم والحج، ونحوها مما وجوبه صار معلوما من الدين بالضرورة، ويدخل فيه كذلك من أنكر أو جحد تحريم ما حرمته صارت معلومة من الدين بالضرورة، كما مثلت بمن أنكر حرمة الربا والرشوة والزنا والسرقة ونحوها، ويدخل في ذلك أيضا: من أنكر الإجماع القطعي، وهو المعلوم بالتواتر، كالإجماع على وجوب بر الوالدين، والإجماع على حرمة عقوقهما، وكالإجماع على وجوب الصدق في الحديث وأداء الأمانة إلى أهلها، والإجماع على حرمة الكذب وتضييع الأمانات والخيانة فيها، ونحو ذلك مما صار الإجماع فيه معلوما من الدين بالضرورة وثبت به التواتر، فمن أنكر معلوما من الدين بالضرورة فهو كافر لأنه جاحد ومكذب لأمر

ثبات في الدين بالضرورة، وقد أجمع العلماء على تكفير من أنكر حكماً معلوماً من الدين بالضرورة، وحكى الإجماع غير واحد من أهل العلم وعلى ذلك فروع، منها:

ـ من أنكر حوض النبي ﷺ في الآخرة، فإنه يعرف بالأدلة الواردة في المسألة وأنها بلغت مبلغ التواتر المعنوي، فإن كان عنده شبهة فلا بد من أن تكشف، فإن بان له الأمر وكابر وعاند في الإيمان به واستمر على جحده وإنكاره ولا تأويل ولا شبهة عنده فهو كافر، لأنه أنكر معلوما من الدين بالضرورة، ومن أنكر ما ثبت بالتواتر ضرورة فإنه يكفر، ومنها:

ـ الذنوب التي سميت كفرا أو شركا ولم تصل إلى حد الشرك الأكبر ليست شركا في العبادة ولا ناقضا في الإسلام ولا استحلها، يكون كافرا كفرا أصغر، أما إذا استحلها يكفر كفرا أكبر، لأنه استحل أمرا معلوما من الدين بالضرورة، أو كانت ناقضة من نواقض الإسلام، والله أعلم، ومنها:

ـ من سب الصحابة على وجه العموم، أو سب من تواترت الأدلة الشرعية بسبه، فهو كافر، لأنه منكر لما هو معلوم من الدين بالضرورة، فإن الأدلة الواردة في عدالة الصحابة وتزكيتهم كثيرة في الكتاب والسنة، وجاحدها ومنكرها والقادح في مدلولاتها لا جرم أنه كافر، وأما من سب صحابيا لم تتواتر الأدلة بفضله، فهذا فاسق وليس بكافر، وذلك لعدم إنكاره معلوما من الدين بالضرورة، إلا أن يسبه من حيث الصحبة.

قال الإمام محمد بن عبد الوهاب: (وإن كان ممن لم يتواتر النقل بفضله وكماله، فالظاهر أن سابه فاسق، إلا أن يسبه من حيث صحبته لرسول الله

ﷺ فإنه يكفر)[١]. والله أعلم، ومنها:

ـ من اعتقد جاوز التعبد لله تعالى بدين اليهود والنصارى، وأن لكل أهل دين غير الإسلام أن يعبدوا الله تعالى على شعائر وطقوس دينهم من اعتقد ذلك فقد كفر، لأن الأدلة المتواترة دلت على أن دين الإسلام ناسخ لكل دين، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾[٣]، وقال عليه الصلاة والسلام: (**والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار**)[٤]، فمن قال: كل يعبد الله تعالى بما عنده من الدين ولو كان على دين اليهود والنصارى وغيرها فهو كافر، لأنه أنكر معلوما من الدين بالضرورة، فإن مما يعلم من الدين بالضرورة أن لا دين يقبله الله تعالى إلا الإسلام، ولا يجوز التعبد لله تعالى إلا بما شرعه على لسان نبيه ﷺ، وقد كثرت الدعاوى في هذه الأزمنة إلى مثل ذلك، وهو من الكفر الأكبر الناقل عن الملة، والله المستعان، ومنها:

ـ من اتهم أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها بما برأها الله تعالى منه في

---

(١) رسالة في الرد على الرافضة: (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الثاني عشر) ص: ١٩.

(٢) آل عمران: ٨٥.

(٣) آل عمران: ١٩.

(٤) أخرجه مسلم، رقم: (١٥٣) في الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس ونسخ الملل بملته.

سورة النور فقد كفر، ولا أعلم منازعا من أهل العلم رحمهم الله في أنه كافر، فكفره متفق عليه بين أهل العلم، لأنه مكذب لله تعالى في تبرئتها، ومؤذ للنبي ﷺ، ومنكر للمعلوم من الدين بالضرورة، ومنكر للإجماع القطعي الوارد بالتواتر، والمتقرر أن من أنكر معلوما من الدين بالضرورة فقد كفر، والله أعلم، ومنها:

ـ مسألة الحكم بغير ما أنزل الله، إن حكم بغير ما أنزل الله معتقدًا أن الحكم بما أنزل الله لا يناسب العصر، وأنه لا يناسب العصر إلا الحكم بالقوانين والأعراف، فهذا كفر أكبر يخرجه عن الملة، وكذلك إذا حكم بغير ما أنزل الله معتقدًا أن الحكم بما أنزل الله منافٍ للحكم بالقوانين والأعراف، وأنهما سيان، وأن الإنسان مخير بين أن يحكم بما أنزل الله، أو يحكم بالقوانين والأعراف، فهذا الكفر الأكبر يخرج من الملة، وكذا إذا حكم بغير ما أنزل الله معتقدًا أن الحكم بما أنزل الله أحسن وأفضل، إلا أنه يجوز الحكم بغير ما أنزل الله، فهذا أيضا كفر أكبر يخرج من الملة؛ لأنه استحل أمرا معلوما من الدين بالضرورة تحريمه، ومنها:

ـ قال العلماء رحمهم الله تعالى: (وَيُعَاقَبُ بِالْقَتْلِ أَيْضًا مَنْ يَعْتَقِدُ حِلِ السِّحْرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَيُقْتَل كُفْرًا؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ بِذَلِكَ قَدْ أَنْكَرَ مُجْمَعًا عَلَيْهِ مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ)، والله أعلم، ومنها:

ـ من اعتقد أن المصحف الذي بأيدي المسلمين ليس هو المصحف الذي أنزله الله تعالى على محمد ﷺ، وأن المصحف الحقيقي هو ما يسمى بمصحف فاطمة، أو أن هذا القرآن الكريم قد زيد فيه ونقص منه، وكتم

منه الصحابة شيئا، أو زادوا فيه ما ليس منه، أو كفر بسورة منه، أو آية، أو حرفا متواترا، أو أنكر منه خبرا، أو كفر منه بحكم من أحكامه، فقد كفر وخلع ربقة الإسلام من عنقه، لأنه أنكر وجحد معلوما من الدين بالضرورة، فإن من المعلوم بالدين عند جميع المسلمين أن هذا القرآن الكريم محفوظ بحفظ الله تعالى له، وأنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فمن جحد بذلك وكفر به فلا حظ له في الإسلام، والواجب استتابته فإن تاب وإلا قتل، والله المستعان، ومنها:

ـ من أنكر من القدرية الغلاة علم الله تعالى السابق بالأمور التي ستكون فإنه كافر بالإجماع، وهم القدرية الأوائل، وهم الذين قال فيهم عبدالله بن عمر رضي الله تعالى عنهما: (فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم برءاء مني، والذي يحلف به عبدالله بن عمر لو أنفق أحدهم مثل أحد ذهبا ما قبل الله تعالى منه حتى يؤمن بالقدر .. الحديث) [1]، وأما القدرية اليوم وهم المتأخرون فإنهم يؤمنون بالعلم، والكلام في القدرية الغلاة الأوائل، وقد أجمع أهل العلم رحمهم الله تعالى على الحكم بأنهم كفار، لأنهم أنكروا علم الله تعالى وهو من المعلوم من الدين بالضرورة، والله أعلم، ومنها:

ـ أجمع علماء الأمة فيما نعلم على أن من قال بأن القرآن مخلوق فإنه كافر، لأنه أنكر معلوما من الدين بالضرورة، فإن المسلمين متفقون الاتفاق القطعي على أن القرآن كلام الله تعالى منزل غير مخلوق، فمن قال بأنه

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان، رقم: (٨).

مخلوق فإنه كافر، والله أعلم، ومنها:

ـ فاعل الكبيرة يكفر باستحلاله إياها بل يكفر بمجرد اعتقاده بتحليل ما حرم الله ورسوله ﷺ وذلك كفر بالكتاب والسنة والإجماع جحداً أمراً مجمعاً عليه معلوماً من الدين بالضرورة فلا شك في كفره، ومنها:

ـ يقول العلماء رحمهم الله تعالى: هناك بعض المسائل يكون أصلها معلوم من الدين بالضرورة وأما أفرادها فتكون مختلفا فيها، مثل الربا أصله في القرآن بلا شك، فمن زعم أن الربا مباح فهو كافر بالله جل وعلا، لكن بعض صور الربا بعض أهل العلم يقول هذا من الربا، وآخرون يقولون هذا ليس من الربا، فإذا اختلف الناس يعني من أهل العلم في صورة هل هي من الربا أم لا؟ فهذه شبهة تمنع من التكفير، هذا أصل عند أهل السنة نبّه عليه شيخ الإسلام رحمه الله في غير ما موضع[1]. فلا بد من الانتباه لهذا، والله أعلم، ومنها:

ـ من أنكر وجحد أن يكون النبي ﷺ هو خاتم النبيين، وأنه لا نبي بعده، أو أنه ادعى النبوة، أو صدق من ادعى أنه نبي، فلا جرم أنه كافر عند جميع المسلمين، لأنه مكذب للقرآن والسنة والإجماع القطعي على أن النبي ﷺ هو خاتم النبيين وأنه لا نبي بعده، قال تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾[2]، وقال عليه

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) الأحزاب: ٤٠.

الصلاة والسلام: (**وأنا خاتم النبيين لا نبي بعدي**) [١]، وقال: (**وختم بي النبيون**)[٢]، وقد انعقد إجماع الأمة القطعي على أنه خاتم النبيين، فمن جحد بهذا أو كذب به فقد أنكر معلوما من الدين بالضرورة، ومن فعل ذلك فقد كفر إجماعا، والله أعلم. ومنها:

ـ قال الشيخ ابن سمحان رحمه الله تعالى: (فمسألة عُلُوِّ الله على خلقه، واستوائه على عرشه، وإثبات صفات كماله ونعوت جلاله من المسائل الجليَّة الظاهرة، ومما عُلِمَ من الدِّين بالضرورة؛ فإنَّ الله قد وضَّحها في كتابه وعلى لسان رسوله، فمن سمع الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، فقد قامت عليه الحجة وإنْ لم يَفهمْها، فإن كان ممن يقرأ القرآن، فالأمر أعظم وأطمُّ، لا سِيَّما إن عاند وزعم أن ما كان عليه هو الحق، وأنَّ القرآن لم يبين ذلك بيانًا شافيًا كافيًا، فهذا كفره أوضح من الشمس في نحر الظهيرة)[٣]، والله أعلم. ونحن لا نقصد بهذه الفروع الاستيفاء، وإنما أردنا توضيح القاعدة فقط، والله أعلم.

القاعدة الواحدة والعشرون:

(اختلاف أجناس المعبودات لا يخرج الشرك عن حقيقته)

---

(١) أخرجه مسلم رقم: (١٩٢٠) في الإمارة، باب قوله ﷺ: (**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق**)، وأبو داود رقم: (٤٢٥٢) في الفتن، باب ذكر الفتن ودلائلها، والترمذي رقم: (٢٢٠٣) و(٢٢٢٠) و(٢٢٣٠) في الفتن، باب رقم: (٣٢)، وباب ما جاء لا تقوم الساعة حتى يخرج كذابون، وباب ما جاء في الأئمة المضلين.

(٢) أخرجه ومسلم رقم: (٥٣٢) في المساجد.

(٣) تميز الصدق من المين في محاورة الرجلين ص: ١٤٤.

أقول: نعم، هذا هو الحق الذي عليه أهل الإسلام، وذلك أيها الأخ المبارك أن من أهل الشرك من يقول: إن الكفار في السابق إنما كانوا يعبدون الأشجار والأحجار والأوثان التي لا تعدو أن تكون جحارة وترابا، وأما نحن فإننا ندعو الملائكة والأنبياء والأولياء الصالحين، فكيف نستوي مع من يعبد أحجارا وأشجارا، فالأولون كانت واسطتهم كواكب وأشجار وأحجار وغيرها مما لا قيمة لها، وأما نحن فالأمر عندنا يختلف، فنحن نجعل واسطتنا الملائكة والأنبياء والأولياء والصالحين، كذا قالوا قبحهم الله تعالى وأخزاهم، وقد سطر الإمام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله تعالى هذه الشبهة التي يتفوه بها هؤلاء في كتابه العظيم القيم: كشف الشبهات، وأجاب عنها بعدة أجوبة، والخلاصة أن الجواب عنها من عدة وجوه: الأول: أننا لا نسلم أن المشركين الأوائل كانوا لا يعبدون إلا الأشجار والأحجار فقط، بل كان طائفة منهم تعبد الأنبياء كعيسى وعزير، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾[2]، ومنهم من كان يعبد الملائكة، كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا

---

(١) المائدة:١١٦.

(٢) التوبة: ٣٠.

﴿ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ۝٤٠ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾[(١)]، بل إن قوم نوح ما عبدوا هذه الأصنام المصورة على صور الصالحين لذاتها، وإنما جعلوها زمرا لهؤلاء الصالحين، كما قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾[(٢)]، وقد ثبت عن جمع من السلف رحمهم الله تعالى ورضي عنهم أن هذه الأسماء كانت أسماء رجال صالحين في قوم نوح فلما ماتوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون فيها أنصابا وسموها بأسمائهم، فهم ما تخذوا هذه الحجارة لذاتها، وإنما لأنها عبارة عن عبادة هؤلاء الصالحين الذين ماتوا في زمن واحد، ومنهم من كان يعبد الشمس ومنهم من كان يعبد القمر، كما قال تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلَّيْلُ وَٱلنَّهَارُ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ۚ لَا تَسْجُدُوا۟ لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَٱسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾[(٣)]، ولذلك فقد نهانا نبينا ﷺ عن الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس، وعن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، معللا ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام: (**وحينئذ يسجد لها الكفار**)[(٤)]، وكان طائفة منهم تعبد اللات والعزى ومناة

---

(١) سبأ: ٤٠-٤١.

(٢) نوح: ٢٣.

(٣) فصلت: ٢٧.

(٤) أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب إسلام عمرو بن عبسة، رقم: (٨٣٢).

الثالثة الأخرى، كما في سورة النجم، فإذا نحن لا نسلم للكفار قولهم هذا، بل الكفار الأوائل كانوا يعبدون الملائكة وكانوا يعبدون الأنبياء وكانوا يعبدون الصالحين، بل انظر إلى قوله ﷺ عن أهل الكتاب: (**إنهم إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجدا وصوروا فيه تلك الصور أولئك شرار الخلق**)[(١)]، وقال عليه الصلاة والسلام: (**لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**)[(٢)]، فهذه الشبهة داحضة، فالكفار الأوائل لم يكونوا يعبدون أشجارا وأحجارا فقط، بل كان منهم من يعبد الملائكة والأنبياء والصالحين، ومع ذلك فقط قاتل النبي ﷺ الجميع، ولم يفرق بين أحد منهم، وقد حكم الله تعالى في كتابه الكريم على كفر الجميع وأنهم وقعوا في الشرك، ولم يفرق بين من يعبد الملائكة وبين من يعبد الشجر والحجر، فالكل في ميزان الله تعالى له حكم واحد، فمن يعبد الشجر والحجر ويتخذه واسطة مع الله تعالى هو كمن يعبد الملائكة والأنبياء، ويتضح هذا بالجواب الثاني: وهو أن نقول: إن المشركين الأوائل الذين كانوا يعبدون هذه الأوثان والأصنام ما كانوا يعبدونها لأنها تخلق، أو ترزق، أو تحيي، أو تميت، لا، أبدا، بل كانوا يعلمون في الجملة أن الله تعالى هو الذي يفعل ذلك، فهم ما ساووها مع الله تعالى في أفعال ربوبيته، وإنما كانوا يتخذونها لأنهم يرجون منها أن تقربهم إلى الله تعالى زلفى، فهم كانوا يتخذونها آلهة مع الله تعالى لتشفع لهم عند الله تعالى وتقربهم إليه،

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

كما قال تعالى: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَۚ قُلْ أَوَلَوْ كَانُواْ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٣﴾ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾[2]، وقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾[3]، فأنت ترى أن الله تعالى أكفرهم وحكم عليهم بالشرك بأنهم اعتقدوا أن هذه المعبودات من دونه ستشفع لهم عند الله تعالى، فأصل اتخاذهم لهذه المعبودات هو لهذا المقصود، وهو أنها تشفع لهم عند الله تعالى وتقربهم إلى الله تعالى زلفى، وأنتم أيها المشركون المعاصرون تعبدون الملائكة والأنبياء والصالحين لنفس المقصد الذي عبد الكفار الأوائل ما عبدوه من دون الله تعالى، فأنتم لا تتخذون الملائكة والأنبياء والصالحين آلهة مع الله تعالى، لأنكم تعتقدون أن هذه الأشياء تخلق أو ترزق أو تحيي أو تميت، لا، بل أنتم تعبدونها ترجون منها أن تقربكم إلى الله تعالى زلفى، فالمقصود من عبادتها هو بعينه المقصود من عبادة المشركين الأوائل لما عبدوه من دون الله تعالى، فأنتم وهم سواء في المقصود، ودعوا عنكم نوع الآلهة المتخذة، وانظروا إلى قصدكم في اتخاذها تجدونه بعينه هو قصد الكفار الأوائل من كل الأمم في اتخذاهم ما اتخذوه آلهة مع الله تعالى، فالمقصد واحد، والباعث واحد، والدافع إلى عبادتها مع الله تعالى واحد، وهو المقصود الأكبر والمراد الأعظم عند جميع المشركين،

(١) الزمر: ٣.

(٢) الزمر: ٤٣.

(٣) يونس: ١٨.

وإن تنوعت أصناف معبوداتهم، وهو أنهم يتخذونها لتقربهم إلى الله تعالى زلفى، أي لتشفع لهم عند الله تعالى، ومع اتحاد المقاصد فالحكم فيكم وفيهم واحد، لا يختلف، فإن المتقرر في القواعد أن الشريعة لا تفرق بين متماثلين ولا تجمع بين مختلفين، والمتقرر في قواعد التوحيد كذلك أن اختلاف أجناس المعبودات لا يغير من حقيقة الشرك شيئا، فالشرك هو الشرك وإن عبدت مع الله تعالى ما عبدت من أصناف المعبودات، فكل من صرف نوعا من العبادة لغير الله تعالى راجيا منه أن يقربه إلى الله تعالى زلفى فهو المشرك الكافر، بغض النظر عن هذا الذي صرف له العبادة، أو رجا منه تحقيق ذلك المقصود الذي يريد، المهم أن القلب انصرف إلى المعبود مع الله تعالى ورجاه وتوكل عليه، وأناب إليه، وتعبد له بأصناف العبادات راجيا منه أن يقربه إلى الله تعالى زلفى، وهذا هو حقيقة الشرك، سواء أكان هذا المعبود ملكا، أو نبيا، أو وليا، صالحا، أو شجرا، أو حجرا، أو كهفا، أو مغارة، أو بقرة، أو إنسا، أو جنا، لا فرق، فالشرك صورته واحدة، وحقيقته واحدة وإن تعددت واختلفت أجناس المعبودات مع الله تعالى، فلا تكذبوا على أنفسكم، ولا تراوغوا بالكلام التافه الذي لا فائدة منه، ولا تفرقوا بين المتماثلات ولا تجمعوا بين المختلفات، ولا تخدعوا العوام المساكين الذين يتعبونكم فيما تقررون ويؤمنون بما تقولون، فتبوءوا بإثمكم وإثمهم، فالشرك هو الشرك، والكفر هو الكفر، وإن تغيرت صورة المعبودات، فأنتم أيها الكفار الأواخر ما جئتم بجديد على ما جاء به الكفار الأوائل، فأنتم وهم في الحكم سواء، وهو أنكم مشركون بالله العلي العظيم، بل بعد نظر

أهل العلم رحمهم الله تعالى في أحوالكم قرروا أن ما وقعتم فيه من الشرك أغلظ مما وقع فيه الأوائل، وذلك لأن الأوائل كانوا يشركون مع الله تعالى غيره في الرخاء والسعة فقط، وأما إذا حلت الكروب والشدائد، فإنهم يخلصون الدعاء والعبادة لله تعالى، كما قال تعالى: ﴿ فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَـٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِىَ مَا كَانَ يَدْعُوٓا۟ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ۖ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَـٰبِ ٱلنَّارِ ﴾[2]، وأما الكفار الأواخر فإنهم يشركون مع الله تعالى غيره ولا يخلصون في عبادته لا في الرخاء ولا في الضراء، بل إن انصراف قلوبهم عن الله تعالى إلى ما يعبدونه في حال الضراء أكثر من حال الرخاء، وذكر أهل العلم رحمهم الله تعالى كذلك أن المشركين الأوائل بعضهم كان يعبد الأنبياء كعيسى وعزير، وأما الكفار الأواخر فإنهم صرفوا العبادة لأناس يدعون فيهم أنهم أولياء الله تعالى وهم ليسوا كذلك، بل فيهم الفاجر والكافر والساحر، ومن يرتكب الفواحش علانية ويشرب الخمر، قال الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله تعالى: (الثاني: أن الأولينَ يدعونَ مع الله أناساً مُقربينَ عندَ اللهِ؛ إما نبياً وإما ملائكةً، أو يدعونَ أحجاراً، وأشجاراً مُطيعةَ لله تعالى ليستْ بعاصيةٍ، وأهلُ زمانِنا يدعونَ مع الله أناساً

---

(١) العنكبوت: ٦٥.

(٢) الزمر: ٨.

من أفسق الناسِ، والذين يدعونَهُم هم الذين يحكونَ عنهم الفجور من الزنا، والسرقة، وتركِ الصلاةِ، وغير ذلك، والذي يعتقدُ في الصالحِ، والذي لا يعصي - مثل الخشبِ والحجرِ - أهونُ ممن يعتقد فيمن يُشاهدُ فسقُهُ وفسادُه ويشهدُ بهِ)[1]. وتالله لقد صدق وبر رحمه الله تعالى وجزاه الله تعالى عنا وعن المسلمين خير الجزاء، وأجزل له الأجر والمثوبة، وجعل قبره روضة من رياض الجنة، وعامله بكبير عفوه وكرمه وجوده وإحسانه إنه جواد كريم، والمهم أن تعرف أن ما يدعيه الكفار من هذه الشبة الباطلة أنها لا شيء ولا تساوي شيئا، وإنما هي خيالات خيل بها الشيطان اللعين عليهم ليوقعهم في الأمر الذي بإنكاره والتحذير منه أرسل الله تعالى الرسل وأنزل الكتب، وهو الشرك بالله تعالى، فإنه أخطر الذنوب وأعظم الذنوب على الإطلاق، فاحفظ هذه القاعدة وفقك الله تعالى، فإنها تبين لك أن حقيقة الشرك واحدة، وأن الكفر هو الكفر بغض النظر عن عين أو جنس المعبود مع الله تعالى، فاختلاف أجناس المعبودات لا يختلف به حكم الشرك، ويوضح هذا الجواب الثالث: وهو أن نقول: إن الله تعالى في كتابه الكريم نفى الشريك عنه في عبادته جملة وتفصيلا، ونهى عن عبادة غيره جملة وتفصيلا، من غير تفصيل بين معبود ومعبود، فيدخل في ذلك النفي والنهي عن عبادة غيره جميع ما عبد من دونه من أصناف وأجناس المعبودات، فقال تعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَـٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴾[2]، فقوله

---

(١) كشف الشبهات لمحمد عبد الوهاب ص: ٣٥.

(٢) الجن: ١٨.

﴿فَلَا﴾ هذا نهي، وقوله: ﴿أَحَدًا﴾ هذا نكرة، فهو نكرة في سياق النهي، وقد تقرر في القواعد أن النكرة في سياق النهي تعم، فيدخل في هذا النهي جميع ما عبده بنوا آدم من دون الله تعالى، فلا ندعو مع الله أحدا مطلقا، لا ملكا ولا نبيا ولا وليا ولا صالحا ولا طالحا ولا إنسا ولا جنا ولا أي شيء، ولا يجوز أن نخصص من العموم إلا ما ورد التخصيص به، وهذا العموم لا يمكن ولا يتصور أبدا أن يدخله التخصيص، والمتقرر في القواعد أن الأصل هو وجوب بقاء العموم على عمومه ولا يخص إلا بدليل، ومثله في العموم قوله تعالى: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾(١)، فقوله: ﴿وَلَا تُشْرِكُوا۟﴾ هذا نهي، وقوله: ﴿شَيْـًٔا﴾ هذا نكرة، فهو نكرة في سياق النهي، والمتقرر أن النكرة في سياق النهي تعم، فلا يجوز لنا أن نشرك مع الله تعالى أي أحد كائنا من كان، لا ملكا، ولا نبيا، ولا وليا، ولا إنسا، ولا جنا، ولا أي أحد، لأن العبادة هي حقه المحض الصرف الذي لا يجوز صرفه لا لملك مقرب، ولا لنبي مرسل، ولا لولي صالح، ومثله كذلك قوله تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾(٢)، والآيات التي تذكر هذه الكلمة كثيرة جدا، فقوله: ﴿لَآ﴾ هذا نفي، وقوله: ﴿إِلَٰهَ﴾ هذا نكرة، فهو نكرة في سياق النفي، والمتقرر في القواعد أن النكرة في سياق النفي تعم ، فهو نفي لأحقية صرف العبادة لأي معبود عبد من دون الله تعالى، فهو عبد بلا حق، بل ما عبد إلا

---

(١) النساء: ٣٦.

(٢) محمد: ١٩.

بالباطل والظلم والعناد والجهل والتعصب والتقليد لما عليه الآباء والأسلاف، وإنما المعبود بالحق والصدق هو إله واحد، وهو الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ ﴾[1]، فلا حق للمشرك أبدا أن يخصص الملائكة بجواز عبادتها مع الله تعالى، أو يخصص الأنبياء أو الأولياء أو أحدا من الناس بعبادته مع الله تعالى، فإن العموم ينفي ذلك، وهذا يدلك على صحة ما قررناه من أن الشرك منهي عنه كله ومنفي كله، بغض النظر عن أجناس المعبودات ، فإن اختلاف أجناس المعبودات لا يغير من الحكم شيئا، ولا يخرج الشرك عن حقيقته، فالشرك هو الشرك وإن كان بملك، أو نبي، أو ولي صالح فضلا عن غيرهم، ويوضح هذا الوجع الرابع: وهو أن نقول: إن عندنا جملا كبيرة وكثيرة وطيبة من البراهين التي تبطل عبادة ما سوى الله تعالى، وهي براهين لا بد من تأملها وفهمها، فإنها تقطع الشرك من عروقه، وهي كما يلي، فأرجو أن تكون معها تتأملها بقلبك وقالبك، فأقول وبالله تعالى التوفيق:

من البراهين على بطلان عبادة غيره التصريح منه جل وعلا ببطلان عبادة ما سواه، وليس بعد هذا قوة، ومن أصدق من الله قيلا وحديثا، وذلك كقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ ﴾، فقد حكم جل وعلا ببطلان عبادة ما سواه، وليس بعد حكمه

(١) الحج: ٦٢.

من حكم، وقال تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾[1]، فنفي الله تعالى كون هؤلاء المعبودين من دونه شركاء معه في عبادته أي أنهم يدعون ويعبدون من لا حق له في شيء من عبادة الله تعالى، وإنما يعبدونه بالظن الكاذب والوهم الفاسد والتخرص والهوى، وقال تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَمَا لَيْسَ لَهُم بِهِۦ عِلْمٌ ۗ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِن نَّصِيرٍ ﴾[3].

ومن ذلك: نفي أحقية عبادة هذه المعبودات من دونه بـ: ﴿لَآ﴾ النافية للجنس ، كقوله تعالى: ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾[5]، وكل آية فيها: ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾، أو: ﴿ إِلَّا هُوَ ﴾ فهي دليل على بطلان عبادتها.

ومن أوجه بطلان عبادتها: النهي الصريح الجازم الأكيد القاطع عن عبادة

(١) يونس: ٦٦.

(٢) سبأ: ٢٢.

(٣) الحج: ٧١.

(٤) محمد: ١٩.

(٥) آل عمران: ١٨.

ما سواه، أي النهي الصريح عن الشرك، والأمر باجتنابه والتباعد عنه، كقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتُلْقَىٰ فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَّدْحُورًا ﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ وَلَآ أُشْرِكَ بِهِۦٓ إِلَيْهِ أَدْعُواْ وَإِلَيْهِ مَـَٔابِ ﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَدْعُواْ رَبِّي وَلَآ أُشْرِكُ بِهِۦٓ أَحَدًا ﴾[٥]، وقال تعالى: ﴿ وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾[٦]، وقال تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾[٧]، وقال تعالى: ﴿ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾[٨]، وقال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[٩]، والآيات في هذا المعنى كثيرة.

---

(١) الزمر: ٦٥-٦٦.

(٢) القصص: ٨٨.

(٣) الإسراء: ٣٩.

(٤) الرعد:٣٦.

(٥) الجن: ٢٠.

(٦) النساء: ٣٦.

(٧) الإسراء: ٢٣.

(٨) الأنعام: ١٥١.

(٩) الأعراف: ٣٣.

ومن ذلك: الأمر الصريح بإفراده جل وعلا بالعبادة، والأمر بالشيء نهي عن ضده، كقوله تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا أُشْرِكَ بِهِ﴾[(٢)]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾[(٣)] وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[(٤)]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾[(٥)]، وقال تعالى: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾[(٦)]، وقال تعالى: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ﴾[(٧)]، وقالت الرسل لأممهم: اعبدوا الله ما لكم من إله غيره، وقال تعالى: ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[(٨)]، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ۝٦٠ وَأَنِ اعْبُدُونِي هَذَا

---

(١) النساء: ٣٦.

(٢) الرعد:٣٦.

(٣) النحل: ٣٦.

(٤) النحل: ٣٦.

(٥) مريم: ٣٦.

(٦) العنكبوت: ٥٦.

(٧) الأنعام: ١٠٢.

(٨) العنكبوت: ١٧.

صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾[(٢)]، والآيات في هذا كثيرة، وكل آية فيها الأمر بعبادة الله تعالى فإنه يستفاد منها أمران:

الأمر بعبادته وهذا استدلال بالمنطوق.

والنهي عن عبادة ما سواه، وهو استدلال بالمفهوم والتضمن.

ومن ذلك: سلب خصائص الإلهية عنها، ونفي صفات الكمال في حقها، ووصفها بالأوصاف التي لا تصلح أن تكون معها آلهة، كقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا ﴾[(٣)]، فهل بالله عليك من كانت هذه صفته يصلح أن يكون إلها تصرف له العبادات من دون الله تعالى؟ بالطبع لا، وكقوله تعالى: ﴿ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴾[(٤)]، فمن لا يخلق شيئا ومع ذلك هو مخلوق أصلا ولا يملك لنفسه نفعا ولا ضرا فضلا عن أن يملكه لغيره فإنه لا يصلح أن يكون إلها ولا معبودا من دون الله تعالى، وكقوله تعالى عن إبراهيم أنه قال لأبيه: ﴿ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ

(١) يس: ٦٠-٦١.

(٢) الأنبياء: ٩٢.

(٣) الفرقان: ٣.

(٤) الأعراف: ١٩١-١٩٢.

شَيْـًٔا ﴾[(١)]، فمن لا يسمع ولا يبصر فلا يصلح لأن يكون إلها، بل تبا له أن يكون إلها من دون الله تعالى ثم تبا له، وكقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لَّعَلَّهُمْ يُنصَرُونَ ﴿٧٤﴾ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ وَهُمْ لَهُمْ جُندٌ مُّحْضَرُونَ ﴾[(٢)]، يخبر الله تعالى في هذه الآية أن الكفار قد اتخذوا من دونه آلهة يعبدونها ويتقربون لها بأنواع القربات، ثم بين جل وعلا العلة من اتخاذها آلهة بقوله: ﴿لَّعَلَّهُمْ يُنصَرُونَ ﴾ أي أنهم يرجون من هذه الآلهة العزة والنصر والتمكين في الأرض، ثم أخبر الله تعالى أن هذه الآلهة ضعيفة الضعف المطلق، وعاجزة العجز الكامل عن تحقيق مرادهم منها، لأنها حجارة صماء عمياء بكماء لا نفع فيها ولا خير، ولا صلاح ولا نصر يطلب منها، وبين الله جل وعلا أن الأمر انقلب عليهم بحيث كانوا يرجون منها الحفظ والنصر فإذا هي أصلا تفتقر لمن يحفظها ممن أرادها بسوء، وتحتاج إلى من ينصرها إن نواها أحد بضرر فصاروا حولها محيطين بها لحفظها ونصرها كالجنود المحيطين بالملك لحفظه ونصره، فهم جند لها يحضرون عندها دائما لحمايتها، ومع ذلك لا يزالون يطلبون منها النصر والعز والتمكين، فإذا كانت هي أصلا عاجزة عن الدفاع عن نفسها ممن أرادها بسوء فكيف ترجون منها تحقيق ذلك لكم، هذا لا يكون أبدا، لأن فاقد الشيء لا يعطيه، فإذا كانت عاجزة عن نصر نفسها فهي عن نصركم أعجز وأعجز

(١) مريم: ٤٢.

(٢) يس: ٧٤-٧٥.

وأعجز، وهذا من باب الاستدلال بالقياس الأولوي، وهو حجة عند غالب العلماء، وكقوله تعالى منكرا ومبطلا على اليهود عبادتهم للعجل: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ۚ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ۘ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ﴾[(١)]، فنفي صلاحيته للإلهية بكونه لا يتكلم ولا يهدي سبيلا وهذا سلب لخصائص الألوهية عنه، وكقوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾[(٢)]، ذلك لأن الإله الحق هو من بيده الرزق، فهذه المعبودات من دونه لا يصلح أن تعبد لأنها لا تملك لنفسها الرزق فضلا عن غيرها، فهذا استدلال على بطلان عبادتها بسلب خصائص الألوهية عنها، والآيات في هذا المعنى كثيرة، ولذلك فإن الكفار يحرصون الحرص الكامل على اختلاق هالة من الحكايات والقصص المكذوبة الملفقة لهذه المعبودات حتى يضفوا عليها شيئا من صفات الكمال، ليقنعوا غيرهم بصلاحيتها للعبادة، وكم وكم من القصص التي حبكت في هذا المجال حبك الشياطين المضلة، فهذا فقير لا يملك شيئا فما إن جاء وتوسل بالقبر الفلاني إلا وتفجرت عليه الدنيا بأموالها، وهذه امرأة عزف عنها الخطاب فما إن مرغت وجهها عند الضريح الفلاني إلا وانسد شارع بيتهم من كثرة الخطاب، وهذا تائه عن أهله زمنا طويلا فما إن جاءت أمه إلى القبر

---

(١) الأعراف: ١٤٨.

(٢) النحل: ٧٣.

وشقت جيبها، وشكت حالها في فقد ولدها إلا والولد يأتيها في نفس اليوم، ونحو هذا الكذب، والعجيب أنك تجد من يصدق هذه الخرافات التصديق القطعي الذي لا يقبل النقاش، كل ذلك لأن عبادها عرفوا أن الناس سينظرون في صفات هذا المعبود فهم يحاولون أن يختلقوا من الكرامات لها ما يوجب مخادعة الخرقى الذين لا عقول لهم ممن أراد الله فتنتهم، والمقصود أن من الأوجه الدالة على بطلان عبادة ما سوى الله سلب خصائص الألوهية وصفات الكمال عن هذه المعبودات.

ومن الأوجه أيضا: الإخبار بأن هذه المعبودات لا تملك شيئا، بل هي عاجزة فقيرة ليس بيدها شيء، كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمۡلِكُونَ مِن قِطۡمِيرٍ﴾[1]، فيا أيها الناس بالله عليكم من لا يملك القطمير هل يستحق أن يعبد من دون الله العلي الكبير مالك الملك جل وعلا ؟ وقال تعالى عن هذه المعبودات: ﴿لَا يَمۡلِكُونَ لِأَنفُسِهِمۡ نَفۡعًا وَلَا ضَرًّا﴾[2]، وقال تعالى: ﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمۡلِكُ لَهُمۡ رِزۡقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ شَيۡـًٔا وَلَا يَسۡتَطِيعُونَ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمۡلِكُونَ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا لَهُمۡ فِيهِمَا مِن شِرۡكٍ وَمَا

---

(١) فاطر: ١٣.

(٢) الرعد: ١٦.

(٣) النحل: ٧٣.

لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَۚ قُلۡ أَوَلَوۡ كَانُواْ لَا يَمۡلِكُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَعۡقِلُونَ﴾[(٢)]، فالذي لا يملك شيئا لا يصلح أن يكون ربا ولا إلها.

ومن البراهين الدالة على بطلان عبادة ما سوى الله تعالى: التصريح بأن هذه المعبودات لا تسمع دعاء من دعاها، ولو فرض أنها تسمع فإنها لا تقدر على إجابته، وأنها لا تغني عن عابدها شيئا، قال تعالى: ﴿وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّن يَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسۡتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَهُمۡ عَن دُعَآئِهِمۡ غَٰفِلُونَ﴾[(٣)]، وقال تعالى: ﴿إِن تَدۡعُوهُمۡ لَا يَسۡمَعُواْ دُعَآءَكُمۡ وَلَوۡ سَمِعُواْ مَا ٱسۡتَجَابُواْ لَكُمۡۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكۡفُرُونَ بِشِرۡكِكُمۡۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثۡلُ خَبِيرٖ﴾[(٤)]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡۖ فَٱدۡعُوهُمۡ فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾[(٥)]، فكيف تترك عبادة من يسمع الدعاء ويجيبه ويعبد من لا يسمع الدعاء ولو معه لما كان قادرا على إجابته؟

ومن البراهين أيضا: الإخبار الصريح بضعف هذه المعبودات، وأنها عاجزة عن الدفاع عن نفسها وذلك في مواضع متعددة كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ

---

(١) سبأ: ٢٢.

(٢) الزمر: ٤٣.

(٣) الأحقاف: ٥.

(٤) فاطر: ١٤.

(٥) الأعراف: ١٩٤.

ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ ﴾(١)، فانظر أيها العاقل بعين البصيرة كيف حال هذه الآلهة، فهل بالله عليك تستحق أن ينظر لها بعين الاعتبار فضلا عن أن تعبد من دون الله تعالى، وقال تعالى عن إبراهيم عليه السلام: ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّواْ مُدْبِرِينَ ﴿٥٧﴾ فَجَعَلَهُمْ جُذَٰذًا إِلَّا كَبِيرًا لَّهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ ﴿٥٨﴾ قَالُواْ مَن فَعَلَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَآ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٩﴾ قَالُواْ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٠﴾ قَالُواْ فَأْتُواْ بِهِۦ عَلَىٰٓ أَعْيُنِ ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ ﴿٦١﴾ قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٢﴾ قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ ﴿٦٣﴾ فَرَجَعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ فَقَالُوٓاْ إِنَّكُمْ أَنتُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٦٤﴾ ثُمَّ نُكِسُواْ عَلَىٰ رُءُوسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴿٦٥﴾ قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْـًٔا وَلَا يَضُرُّكُمْ ﴿٦٦﴾ أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾(٢)، فانظر كيف كسرها خليل الله تعالى حتى جعلها جذاذا ولم يدافع منها صنم عن نفسه، لأنها عاجزة لا حراك لها، ولا قدرة لها، فإبراهيم عليه السلام استدل لهم بالدليل العملي على بطلانها بأنها عاجزة ضعيفة، وقد صفعهم على وجوههم صفعة بيد من حديد حتى بان

(١) الحج: ٢٣.

(٢) الأنبياء: ٥٧-٦٧.

لهم حقيقة هذه الأصنام، ولكنهم كابروا وعاندوا ونكسوا على رؤوسهم وأعمى الله بصائرهم، وقال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾(١)، فأظهر خليل الرحمن بطلان دعواه بأنه الله ببيان أنه ضعيف عاجز لا يقدر على شيء، فاستدل بضعفه ومهانته على أنه لا يصلح أن يكون إلها ولا ربا، فالرب هو القوي القوة الكاملة والقادر القدرة الكاملة، وذلك هو الله تعالى، فهو وحده المستحق للعبادة لا شريك له.

ومن البراهين أيضا: الإخبار الصريح أن كثيرا من هذه المعبودات تفتقر إلى عابدها في وجودها، وأنها لا توجد إلا بصنعه ونحته، كما قال تعالى: ﴿ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴿٩٥﴾ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾(٢)، وذلك لأن من يفتقر لغيره في وجوده لا يصلح أن يكون إلها ولا معبودا، لأن الرب هو واجب الوجود الأول الذي ليس قبله شيء، وهو موجد كل موجود، فهو الذي أوجدك لعبادته، وأما كثير من المعبودات من دونه فالعابد هو الذي أوجدها لكي يعبدها، فهي المفتقرة له وليس هو من يفتقر لها، كما روي في السير أن بعض العرب كان يتخذ تمثالا من التمر فيعبده فإن جاع أكل منه

(١) البقرة: ٢٥٨.

(٢) الصافات: ٩٥-٩٦.

حتى يأتي عليه كله، وكان بعضهم إذا نزل واديا جمع بعض الحجارة ليعبدها ثم يرحل عنها ويتركها فإذا حط رحله في واد آخر فعل ذلك مرة ثانية وهكذا، هل من كان بهذه المثابة يصلح أن يعبد من دون الله تعالى؟ سبحانك هذا بهتان عظيم.

ومنها: ضرب الأمثلة الحسية العقلية على بطلان هذه المعبودات، وهذا في القرآن كثير جدا ونذكر لك بعض ذلك، فمنه: قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[(١)]، يقول: أيها الناس إن من جملة ممتلكاتكم عبيدكم وإمائكم، أي الأرقاء الذين هم تحت أيديكم، فهل يرضى أحدكم أن يقاسمه عبيده في ماله، فيأتي العبد ويقول: يا سيدي أقسم مالك قسمين، فلك نصفه ولي نصفه، فهل يرضى أحد منكم أن يشاركه عبده في ماله وما هو من خصائصه وحقه؟ هل يرضى أحدكم بذلك؟ بالطبع لا، فإذا كان أحدكم لا يرضى بأن يشاركه عبده في حقه فاعلموا أن العبادة هي من خصائصي وخالص حقي فكيف ترضون أن يشاركني بعض عبيدي فيها؟ فكما أنكم لا ترضون بمشاركة عبيدكم في حقوقكم وخالص ما لكم، فكذلك أنا لا أرضى بأن يعبد معي أحد من عبيدي لأن العبادة حقي الخالص، وهذا يدل على عظم الظلم في الشرك، لأن حقيقته أنك تقسم ما هو من حقوق الله

---

(١) الروم: ٢٨.

تعالى الخالصة بينه وبين عبيده، وهذا لا يرضاه الله عز وجل، كما قال تعالى: ﴿ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ﴾(١)، فالعبادة حق الله المحض الخالص الذي لا شركة لأحد معه فيه، وهذا واضح، ومنه: قوله تعالى: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا ۖ وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ ۖ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴾(٢)، وهذا له تفسيران:

أحدهما: أن المشرك إنما يتخذ آلهة من دون الله تعالى لتحميه وتنصره وتحفظه من الشر والأعداء ولكن إذا حلت ساعة الصفر وتحقق الافتقار لهذه المعبودات فإذا هي لا نفع فيها، ولا خير يأتي من قبلها، ولا تغني ولا تسمن من جوع، ولا يأتي من قبلها نصر ولا فرج ولا عز، ولا أي نفع، لأنها أصلا عاجزة ضعيفة ليس فيها من صفات النفع والحفظ شيء، فذلك مثل العنكبوت التي تتخذ بيتا من خيوط رقيقة بيضاء شفافة سهلة التمزيق، تريد أن يحفظها بيتها من كيد أعدائها فما إن يريدها أحد بسوء إلا وأول من يخذلها هو بيتها الذي ظنت فيه النفع والنصر والحماية والحفظ وهو مسكين ضعيف عاجز عن تحقيق ذلك، فلا نفع فيه ولا خير، ولا عز ولا نصر، ولا حفظ، فالمشرك مثله كمثل هذه العنكبوتة، وآلهته مثلها كمثل بيت العنكبوتة، فما يظنه هذا المشرك في آلهته من الحماية والحفظ والنفع هو بعينه ما تظنه هذه العنكبوتة في بيتها، فإذا حل وقت الضرورة فلا نفع

(١) الزمر: ٧.

(٢) العنكبوت: ٤١.

ولا أي شيء، فالذي لا نفع فيه من جلب خير أو دفع ضر فإنه لا يصلح أن يكون ربا ولا إلها، كما أن البيت الذي لا نفع فيه، ولا يحمي ولا يحفظ من فيه لا يصلح أن يكون بيتا، وعلى هذا التفسير يكون الاستدلال على بطلان عبادتها بأنها عاجزة ضعيفة لا خير يرجى من ورائها، ولا نفع يحصل منها.

والتفسير الثاني: أن بيت العنكبوت لا يوجد فيه إلا عنكبوت واحد، كما نحن نرى في غالب بيوتها، فبين أفراد العنكبوت عداوة شديدة، فالأنثى تنقلب على الذكر بعد تلقيحها فتقتله، وإذا وضعت بيضها أكلته إلا ما نجا منه، ومن أراد الدخول عليها في بيتها قاتلته أشد القتال، فبينها عداوة شديدة، والمشرك الذي يعبد آلهة من دون الله تعالى إنما يعبدها لتكون له عزا ونصرا، وحاميا وحافظا، وهذا سينقلب عليه يوم القيامة، لأن هذه الآلهة من دون الله ستكون عدوا له، فتتبرأ من عبادته، وينكر بعضهم بعضا، ويلعن بعضهم بعضا، فخذلته وكذبته وكفرت بعبادته في أحوج أوقاته لها، فالعابد والمعبود من دون الله تعالى سيكون بينهم من العداوة واللعن والإنكار والتكذيب كما يكون بين أفراد العنكبوت من العداوة، وعلى هذا التفسير يكون الاستدلال على بطلان عبادتها بأنها ستكون عدوا لمن يعبدها يوم القيامة، فكيف يعبد العاقل من هو عدو له في حقيقة الأمر؟ والله المستعان.

ومن الأمثلة أيضا: قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ

وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ الْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[1]، فالمشرك يعبد آلهة كثيرة، يكفيك دليلا على ذلك أنه كان حول الكعبة قبل الفتح ثلاثمائة وستون صنما، وعباد البقر ضربوا أخس الأمثلة على تعدد الآلهة، فإن كل بقرة في العالم لها حظها ونصيبها من الاحترام والعبادة، والعابد المسكين مع تعدد الآلهة عقله مشوش، وفكره مشغول بإرضاء كل هذه الآلهة، لا يدري من هو ربه الحقيقي، ولا يدري أي إله منها يقدم في الرضا، ولا يدري من يستعين به عند حلول المصائب والكوارث والفتن.

وانظر إلى عباد القبور في العالم، كم بالله عليك من قبر يعبدون، وكم من ميت في العالم يعظمون، فكل قبر وميت له من هذا العابد حظ ونصيب من التعبد، فله في كل بقعة إله يعبده، ويتقرب إليه، وأما الموحد الذي لا يعبد إلا الله تعالى فإنه مطمئن القلب، ومرتاح البال، وهادئ الفكر لأنه عرف أنه ليس له إلا إله واحد قد أقبل بكل أحاسيسه وجوارحه على التقرب له بما يحبه هذا الرب ويرضاه، لا يأخذ الأوامر إلا منه، ولا يتعرف على الشرع إلا من قبله، قد سلم قلبه من كل أحد إلا من هذا الواحد فقط، فهل حال هذا كحال من تعددت أربابه، وتنوعت معبوداته؟ لا والله إن بينهما لفرقا كما بين السماء والأرض، وذلك كحال العبد الذي اشترك في شرائه جماعة مختلفون فيما بينهم، فتعددت أسياده، وهم مع تعددهم متشاكسون مختلفون، فهذا يأمره بأمر بينما ينهاه الآخر عنه، وهذا يقول: أعطني هذا، بينما يقول الآخر: لا تعطه هذا، فيبقى هذا العبد مع تعدد

---

(١) الزمر: ٢٩.

أسياده حائر الفكر متذبذب، مشوش الخاطر معذب، لا يدري من السيد الذي يعتمد أوامره، ويقبل على طاعته، فأين هذا من العبد الذي توحد سيده فلا يملكه إلا واحد فقط، يأتمر بما أمره به، وينتهي عما نهاه عنه، ويسعى في خدمته بما يريد، فهل يستوي هذا العبد في همه وتفكيره وطاعته ومحبته لسيده وتفانيه في خدمته، مع حال العبد الأول؟

فحقيقة من تعددت آلهته كحقيقة العبد الذي تعددت أسياده، وأما العبد الذي لم يشرك مع الله غيره في شيء من عبادته فحاله كحال العبد لذي ليس له إلا مالك واحد، فـ: ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ الْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[1]، والأمثلة القرآنية في هذا المعنى كثيرة، ولعلنا مع سعة الوقت نفرد شرحها في رسالة خاصة فإنها من أنفع ما يكون، يارب أسألك باسمك الأعظم أن توفقني لذلك.

ومن البراهين على عبادة ما سوى الله تعالى أيضا: الإخبار الصريح من الله تعالى أن هذه المعبودات ستتبرأ من عابدها يوم القيامة، وستكون عدوا له، كما قال تعالى: ﴿ وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ ﴾[2]، وقال تعالى عن خليله إبراهيم عليه السلام أنه قال لقومه: ﴿ وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا وَمَأْوَاكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن

---

(١) الزمر: ٢٩.

(٢) الأحقاف: ٦.

نَّـٰصِرِينَ ﴾[(١)]، وقال تعالى عمن كان يعبد الملائكة الكرام: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ أَهَـٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ۝٤٠ قَالُوا۟ سُبْحَـٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِمۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴾[(٢)]، وقال تعالى: ﴿ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴾[(٣)]، فكيف بالله عليك يعبد العاقل من سيكفر بعبادته ويكون له عدوا ومخاصما يوم القيامة؟ تالله إن هذا لمجانب للعقل كل المجانبة، وأما الله تعالى فإنه النافع لمن أخلص له في العبادة النفع الكامل التام في الدنيا ويوم يقوم الأشهاد.

وأقول: إن اللائمة إذا ألقيت على الشياطين فإنها لا ترضى بذلك، بل ستتبرأ من هذا اللوم كما قال تعالى عن أبيهم إبليس: ﴿ وَقَالَ ٱلشَّيْطَـٰنُ لَمَّا قُضِىَ ٱلْأَمْرُ إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ وَوَعَدتُّكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْۖ وَمَا كَانَ لِىَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَـٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِىۖ فَلَا تَلُومُونِى وَلُومُوٓا۟ أَنفُسَكُمۖ مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِىَّۖ إِنِّى كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُۗ إِنَّ ٱلظَّـٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[(٤)]، وإن النصارى يلقون باللائمة على نبي الله عيسى عليه السلام فيتبرأ إلى الله تعالى مما قالوا ولا يرضى بذلك كما قال

(١) العنكبوت: ٢٥.
(٢) سبأ: ٤٠-٤١.
(٣) فاطر: ١٤.
(٤) إبراهيم: ٢٢.

تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥۚ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾[(١)]، وبالجملة فكل ما عبد من دون الله تعالى فإنه سيتبرأ من عابده يوم القيامة، وسيكون عدوا له، وهذا من أكبر الدلائل على بطلان عبادة ما سوى الله تعالى.

ومن البراهين أيضا: الإخبار الصريح بأن أكثر هذه المعبودات ستكون مع من يعبدها في النار وبئس القرار، فلو كانت آلهة بحق لما كان الأمر كذلك، وذلك كما قال تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ ﴿٩٨﴾ لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَاۖ وَكُلٌّ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٩٩﴾ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ﴾[(٢)]، وقال تعالى: ﴿فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴿٩٤﴾ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ ﴿٩٥﴾ قَالُواْ وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ ﴿٩٦﴾ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٨﴾ وَمَآ أَضَلَّنَآ إِلَّا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٩٩﴾ فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ ﴿١٠٠﴾ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ ﴿١٠١﴾ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[(٣)]، وفي الحديث:

---

(١) المائدة: ١١٦-١١٧.

(٢) الأنبياء: ٩٨-١٠٠.

(٣) الشعراء: ٩٤-١٠٢.

(**الشمس والقمر ثوران مكوران في جهنم**)[(١)]، ومما ذكره أهل العلم في حكمة ذلك أنه من باب زيادة تبكيت أهل النار بأن هذه آلهتكم التي كنتم تعبدون من الله تعالى معكم في جهنم، فيزاد عليهم بهما العذاب الحسي والمعنوي، حيث إنهم يرون ما كانوا يعبدون ويعظمون ويبتهلون إليه في الدنيا قد دخل معهم في النار، وهذا والله من أعظم الخزي والعار والعذاب، وفي الحديث: (**قال فيقول: من كان يعبد شيئا فليتبعه فيتبع من كان يعبد الشمس الشمس ومن كان يعبد القمر القمر، ومن كان يعبد الطواغيت الطواغيت ... الحديث**)[(٢)]،فالمشركون إنما عبدوا هذه الآلهة لكي تحميهم من العذاب، وتكون شافعة لهم عند الله تعالى، فإذا بها تكون معهم في النار، وأنت خبير بأن هذا الأمر إنما هو فيها عبد وهو راض، وفيما عبد من الجمادات من الأشجار والأحجار ونحوها، وأما من عبد من الملائكة والأنبياء وأولياء الله الصالحين الذين لا يرضون بعبادة من عبدهم من دون الله تعالى فإنهم عن النار مبعدون، كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ ﴿١٠١﴾ لَا يَسۡمَعُونَ حَسِيسَهَاۖ وَهُمۡ فِي مَا ٱشۡتَهَتۡ أَنفُسُهُمۡ خَٰلِدُونَ ﴾[(٣)]، وقد أخبر الله تعالى عن حال أوليائه من الأنبياء

---

(١) أخرجه البخاري، في بدء الخلق، باب صفة الشمس والقمر، رقم: (٣٢٠٠)، وأبو داود الطيالسي: (٣/ ٥٧٤)، رقم: (٢٢١٧)، وأبو يعلى الموصلي: (٧/ ١٤٨)، رقم: (٤١١٦).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوۡمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾، رقم: (٧٤٣٧)، ومسلم كتاب الأيمان، باب معرفة طريق الرؤية، رقم: (٢٩٩ - ١٨٢).

(٣) الأنبياء: ١٠١-١٠٢.

والأولياء بأنهم دائبون في طاعة الله مشتغلون بها كما قال تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ﴾[1]، والمقصود أن كل من عبد من دون الله تعالى فإنه سيتبرأ من عباده يوم القيامة ويكون لهم عدوا وأن هذا من البراهين على بطلان عبادتها إذ لو كانت آلهة بحق لنفعت وما ضرت.

ومن البراهين أيضا: الإخبار الصريح من الله تعالى بأن هذه المعبودات لا تملك ضرا ولا نفعا لا لنفسها ولا لمن يعبدها، كما قال تعالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿ وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا ﴾[4]، فبالله عليك أيها العقل كيف تعبد ما لا يملك ضرا ولا نفعا لا لنفسه ولا لك، وتترك عبادة من بيده النفع والضر كله، فلا يجلب الخيرات إلا هو، ولا يدفع السيئات إلا هو، ولا إله إلا هو، فهو الإله الحق

(١) الإسراء: ٥٧.

(٢) يونس: ١٨.

(٣) الزمر: ٣٨.

(٤) الفرقان: ٣.

وإن جحده الجاحدون وعطله المعطلون، وكذب به المفترون، وهو الإله الحق وإن كفر به الكافرون وأشرك به المشركون، وشكك فيه المشككون، فإن أحقيته للإلهية ليست موقوفة على موافقة أحد ولا معارضته، بل هي حق في ذاتها ولو اتفق الكل على التكذيب بها، كما أن إلهية غيره باطل وبهتان في ذاتها فليس بطلانها موقوف على إنكار أحد، بل هي الباطل بالذات وإن صدقها كل أحد، فإلهية الله تعالى وحده هي الحق بالذات، وإلهية غيره هي الباطل بالذات، والعز لنا في عبادته جل وعلا وليس العز له في أن نعبده، كلا وألف كلا، فنحن المفتقرون إليه الافتقار الذاتي، كما أنه الغني عنا الغنى الذاتي، فلا يتصور البتة أن يحتاج لنا في شيء، كما أنه لا يتصور أن نستغني عنه طرفة عين ولا أقل من ذلك، ولكن الإنسان كفور مبين.

ومن البراهين أيضا: الاستدلال على بطلان عبادتها بكونهم عباد أمثالنا، كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡۖ فَٱدۡعُوهُمۡ فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾(١)، وكيف يدعو العبد من هو عبد مثله ويترك عبادة الرب الذي خلق الكل؟

ومن البراهين أيضا: الاستدلال على بطلان عبادتها بقياس الأولى وذلك من وجهين:

---

(١) الأعراف: ١٩٤.

الأول: الاستدلال على ذلك ببطلان عبادة الملائكة، وذلك أن الله تعالى قد وصف الملائكة بصفات لا يصلحون معها أن يكونوا آلهة من دون الله تعالى كما قال تعالى في وصفهم: ﴿ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ٢٦ لَا يَسۡبِقُونَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ وَهُم بِأَمۡرِهِۦ يَعۡمَلُونَ ﴾[(١)]، ومن كان ذلك فلا يصلح أن يكون إلها، وقال تعالى نافيا إلهيتهم ومتوعدا من يقول منهم شيئا من ذلك: ﴿ وَمَن يَقُلۡ مِنۡهُمۡ إِنِّيٓ إِلَٰهٞ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجۡزِيهِ جَهَنَّمَۚ كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[(٢)]، ووصفهم كذلك بأنهم يؤمرون وينهون من قبل الله تعالى كما قال تعالى: ﴿ لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ ﴾[(٣)]، وقال تعالى مقررا تبرأ الملائكة من عبادة غيرهم لهم والرضا بها: ﴿ وَيَوۡمَ يَحۡشُرُهُمۡ جَمِيعٗا ثُمَّ يَقُولُ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ٤٠ قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِمۖ بَلۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ٱلۡجِنَّۖ أَكۡثَرُهُم بِهِم مُّؤۡمِنُونَ ﴾[(٤)]، ووصفهم تعالى بأنهم يصيبهم الفزع عند سماع الوحي كما قال تعالى: ﴿ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥۚ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ ﴾[(٥)]، وفي الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (**إذا قضى الله الأمر في السماء**

---

(١) الأنبياء: ٢٦-٢٧.

(٢) الأنبياء: ٢٩.

(٣) التحريم: ٦.

(٤) سبأ: ٤٠-٤١.

(٥) سبأ: ٢٣.

ضربت الملائكة بأجنحتها خضعانا لقوله كأنه سلسلة على صفوان ينفذهم ذلك، حتى إذا فزع عن قلوبهم قالوا ما ذا قال ربكم قالوا الحق وهو العلي الكبير ، فيسمعها مسترق السمع .... الحديث) [١]، وعن النواس بن سمعان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **(إذا أراد الله تعالى أن يوحي بالأمر تكلم بالوحي أخذت الملائكة منه رجفة ــ أو قال ــ رعدة شديدة خوفا من الله عز وجل فإذا سمع ذلك أهل السموات صعقوا وخروا لله سجدا، فيكون أول من يرفع رأسه جبريل فيكلمه الله من وحيه بما أراد، ثم يمر جبريل على الملائكة، كلما مر بسماء سأله ملائكتها، ما ذا قال ربنا يا جبريل؟ فيقول جبريل: قال: الحق وهو العلي الكبير، فيقولون كلهم مثل ما قال جبريل، فينتهي جبريل بالوحي إلى حيث أمره الله تعالى)**[٢]، فمن أصابته الرعدة والخوف الشديد فإنه لا يصلح أن يكون ربا ولا معبودا من دون الله تعالى، وقال تعالى: ﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ ﴾[٣]،فإذا كانت الملائكة على عظم أجسامها وعلو منزلتها وقربها من الله تعالى، وأنهم العباد المكرمون، الأقوياء الأشداء، مع عظمة ما ورد لهم من الصفات في الكتاب وصحيح

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله تعالى: ﴿ إِلَّا مَنِ ٱسۡتَرَقَ ٱلسَّمۡعَ فَأَتۡبَعَهُۥ شِهَابٌ مُّبِينٌ ﴾ رقم: (٤٧٠١).

(٢) رواه ابن كثير في جامع المسانيد والسنن: (٨/ ٣٣٥)، رقم: (١٠٥٠٢)، والهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (٧/ ٩٤)، رقم: (١١٢٨٨).

(٣) النجم: ٢٦.

السنة، إذا كانوا مع كل ذلك لا يصلحون لأن يكونوا آلهة يعبدون، ولا أن يصرف لهم شيء من العبادة فكيف بمن هو دونهم في الفضل والمنزلة والرتبة والصفات والقرب من الله تعالى؟ لا شك أنه لا تصلح عبادته من باب أولى، وهذا هو ما نعنيه بالقياس الأولوي، وهو قياس واضح، فإذا كانت الملائكة لا تصلح لمقام الألوهية، فكيف بالحجر والشجر والقبور والبقر والشمس والقمر؟ لا شك أنها لا تصلح من باب أولى.

الثاني: أن الأنبياء عليهم السلام لا يصلحون لأن يكونوا أربابا تعبد من دون الله تعالى وبيان ذلك، أولا:

أنهم مخلوقون، والمخلوق لا يصلح أن يكون إلها.

وثانيا: أنهم عباد أمثالنا وإنما فضلوا علينا بالنبوة والرسالة ومتعلقاتها، ومن كان عبدا مثلك فإنه لا يصلح أن يكون إلها لك.

وثالثا: أنهم يأكلون ويشربون، أي أنهم محتاجون للطعام والشراب، والرب لا يصلح أن يكون محتاجا لشيء كما قال تعالى مستدلا على بطلان دعوى أن عيسى وأمه إلهين من دونه: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْءَايَٰتِ ثُمَّ ٱنظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾[1]، ومن يأكل الطعام فإنه محتاج له ومحتاج لفوائده ومحتاج لتحيله ومحتاج لمضغه وبلعه وهضمه وإخراجه، وهل من كان كذلك يصلح أن يكون إلها؟ بالطبع لا،

(١) المائدة: ٧٥.

ولذلك فقد مدح الله نفسه بأنه الصمد، فقال: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾[(١)]، ومن تفسيرات السلف للصمد بأنه الذي لا جوف له فلا يأكل ولا يشرب، وقال تعالى: ﴿ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ﴾[(٢)]، ولأنه الغني عن شيء جل وعلا، فهو الإله الحق وحده لا شريك له، وقال تعالى عن نبيه وخليله محمد ﷺ: ﴿ قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ ﴾[(٣)]، فالنبي ﷺ لا يملك لنفسه نفعا ولا ضرا فضلا عن أن يملكه لغيره، ومن كان كذلك فلا يصلح أن يكون لا ربا، ولا إلها، وكذلك هو لا يعلم الغيب، ومن لا يعلم الغيب فلا يصلح أن يكون إلها، وكذلك هو يصيبه السوء أي المصائب وغيرها، ومن كان كذلك فإنه لا يصلح أن يكون ربا، وقال تعالى عنه: ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾[(٤)]، ومن كان بشرا مثلنا فلا يصلح أن نعبده من دون الله تعالى، وقال تعالى: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ ﴾[(٥)]، فهل بعد ذلك يعتقد فيه أنه يحمل شيئا من صفات الألوهية؟

---

(١) الإخلاص: ١-٢.

(٢) الأنعام: ١٤.

(٣) الأعراف: ١٨٨.

(٤) الكهف: ١١٠.

(٥) آل عمران: ١٢٨.

وفي الصحيح عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: شج النبي ﷺ يوم أحد وكسرت رباعيته، فقال: (**كيف يفلح قوم شجوا نبيهم**)؟ فنزلت: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾[١]. وفي رواية: (يدعو على صفوان بن أمية وسهيل بن عمرو والحارث بن هشام) فنزلت: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾[٢]، وفي الصحيح أيضا أنه لما نزلت عليه: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾[٣]، قام فقال: (**يا معشر قريش** ـ أو كلمة نحوها ـ **اشتروا أنفسكم لا أغني عنكم من الله شيئا يا بني عبد مناف لا أغني عنكم من الله شيئا، يا بني عبد المطلب لا أغني عنكم من الله شيئا، يا عباس بن عبد المطلب لا أغني عنك من الله شيئا، يا صفية عمة رسول الله ﷺ لا أغني عنك من الله شيئا، يا فاطمة بنت محمد سليني من مالي ما شئت لا أغني عنك من الله شيئا**)[٤]، فمن لا يغني عن أقرب أقربيه شيئا فهل يصلح أن يكون إلها من دون الله تعالى؟ بالطبع لا، والنصوص في هذا المعنى كثيرة جدا، وكذلك موسى عليها الصلاة والسلام فإنه لما ﴿تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ

---

(١) أخرجه مسلم في الجهاد والسير باب غزوة أحد من طريق ثابت بن أنس رضي الله عنه رقم: (١٧٩١).

(٢) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾ رقم: (٤٠٦٩).

(٣) الشعراء: ٢١٤.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الوصايا، باب هل يدخل النساء والولد في الأقارب؟ رقم: (٢٧٥٣).

صَعِقًا ﴾[1] من هول ما رأى، ومن يصيبه الصعق فلا يصلح أن يكون إلها، وبالجملة فأنبياء الله هم أفضل البشر على الإطلاق، والرسل أفضل من الأنبياء، وأفضل الرسل الخليلان، وأفضلهما محمد صلى الله على الجميع وسلم، فإذا كانوا على قربهم من الله تعالى وعظمة تعبدهم له، ومحبة الله تعالى لهم، واختيارهم واصطفائهم على سائر خلقه لا يصلحون أن يعبدوا من دون الله تعالى، فكيف بمن هو دونهم في الرتبة والمنزلة؟ لا شك أنه يمتنع ذلك في حقه من باب أولى، وهو ما نعنيه بالقياس الأولوي، فأفضل المخلوقات على الإطلاق هم الملائكة، والأنبياء، وقد قررنا لك بالدليل أنهم لا يمكن أن يكونوا آلهة مع الله تعالى، فمن دونهم من باب أولى أنه لا يصلح أن يكون آلهة تعبد مع الله تعالى، وبعد ذلك أقول: لقد تقرر لك في هذين الفصلين المهمين جدا أمران اثنان لا بدمن الإيمان بهما واعتمادهما، وهما:

الأول: أن العبادة حق محض لله تعالى.

الثاني: أن سائر الخلق أيا كانت منزلتهم ورتبتهم وجنسهم لا يستحقون شيئا من العبادة، فاحفظ هذين الأصلين فإنهما لب الدين وجماعه، وأساسه ومنطلقه، وإياك أن تزيغ بك الأهواء وتعصف بك الفتن، وتضلك عنهما شياطين الإنس والجن، عصمنا الله وإياك من كل بلاء وفتنة.

---

(١) الأعراف: ١٤٣.

القاعدة الثانية والعشرون:

(الأصل في التمائم المنع)

أقول: نعم، هذا هو الحق الحقيق بالقبول، فلا يجوز منها شيء أبدا، ومن باب التفصيل والتفهيم والتأصيل نجعل الكلام على هذه القاعدة في مسائل:

المسألة الأولى: عرف أهل العلم رحمهم الله تعالى التمائم بتعريفين، بالحد الجامع المانع وبضرب المثال، فقالوا في حدها بالمثال: إنها شيء يعلق على الأولاد يتقون به العين(١)، وقال بعضهم: هي ما يعلق على الدواب ذات الصفات الطيبة يتقون بها إصابتها من العين(٢)، وهذه تعريفات بضرب المثال، ولا جرم أن التمائم أوسع من ذلك، وحدها الجامع المانع أن نقول: هي كل ما يعلق أو يوضع يعتقد فيه جلب الخير أو دفع الشر، فيدخل في ذلك ما يعلق على الأولاد وعلى الدواب، وعلى السيارات، أو فيها، وعلى الكتف، أو العضد، أو في الرقبة، كل ذلك يدخل في حد التمائم، والله أعلم.

المسألة الثانية: ما أقسام التمائم؟ والجواب: لقد قسم أهل العلم رحمهم الله تعالى التمائم إلى قسمين:

- إلى تمائم شركية.

---

(١) لم أقف على هذا التعريف.

(٢) لم أقف على هذا التعريف.

- وتمائم من القرآن أو الذكر، فأما التمائم من القرآن فهي تلك التمائم المشتملة على طلاسم وألفاظ غير مفهومة، وأسماء غير معلومة ولا يعرف لمن هي، وكتابات لا تقرأ وأرقام وحروف متداخلة لا يدرى ما حقيقتها ولا إلى ماذا ترمز، أو خطوط متداخلة بعضهما في بعض، أو رسوم على أشكال الأسد، أو النمر، أو الصقر، أو خطوط متوازية من أول الورقة إلى آخرها، وقد رأيت تميمة قد رسم فيها صاحبها دوائر متعددة بعضها فوق بعض، وجعل في الدائرة الصغيرة صورة إنسان، أي كأن هذه الدوائر ستحفظه ممن أراده بشر، وصور التمائم الشركية كثيرة، ومنها: ما يكون على شكل بلاستيك لا يكتب فيه شيء وإنما يوضع على اليد وضعا، ومنها ما يجعل كالودعة والصدف البحري، ومنها ما يجعل من فك الحيوانات المفترسة كالأسد والنمر، و منها ما يكون متخذا من جلد الذئب، والعامة في بعض البلاد يقولون: عن الذئب يأكل الجن، والجن تخافه، وهذا من الدجل والخرافات التي لا نعلم لها مصدرا إلا حكايات البادية، وأحاجي العوام، وقد رأيت في ألبانيا التميمة عندهم متخذة من خوذة الخيل التي تكون في رجله، فرأيتهم يضعونها في بيوتهم، وسياراتهم الكبيرة والصغيرة، فهذه صور وأمثلة من التمائم الشركية، وأما التمائم من القرآن، أو الذكر، أو التعاويذ الواردة في السنة فكأن يعلق على الصدر أو العضد ورقة كتب فيها سورة يس، أو آية الكرسي، أو سورة الرحمن، أو يعلق على الولد بعض التعاويذ كالمعوذتين وغيرها، فهذه أنواعها، مع ضرب بعض الأمثلة عليها، والله أعلم.

المسألة الثالثة: ما حكم التمائم الشركية؟

فأقول: لقد أجمع أهل العلم رحمهم الله تعالى فيما أعلم على منع التمائم الشركية، وقد وردت الأدلة الكثيرة من الكتاب والسنة الصحيحة على تحريمها، قال تعالى: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾[2]، وعن زينب امرأة عبد الله بن مسعود عن عبد الله قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (**إن الرقى والتمائم والتوَلة شرك**)، قالت: قلت لم تقول هذا؟ والله لقد كانت عيني تقذف وكنت أختلف إلى فلان اليهودي يرقيني فإذا رقاني سكنت، فقال عبد الله: إنما ذاك عمل الشيطان كان ينخسها بيده فإذا رقاها كف عنها إنما كان يكفيك أن تقولي كما كان رسول الله ﷺ يقول: (**أذهب البأس رب الناس اشف أنت الشافي لا شفاء إلا شفاؤك شفاء لا يغادر سقماً**)، رواه أبو داود وابن ماجه[3]، والحديث: صححه الشيخ الألباني[4]، وهو حديث صحيح.

---

(١) الزمر: ٣٨.

(٢) يونس: ١٠٧.

(٣) سنن أبي داود، رقم (٣٨٨٣) في الطب، باب في تعليق التمائم، وسنن ابن ماجه، كتاب الطب، باب تعليق التمائم، رقم: (٣٥٣٠)، وأحمد: (١/ ٣٨١)، رقم: (٣٦١٥).

(٤) قال الألباني في تعليقه على سنن ابن ماجه: (٢/ ١١٦٦)، (صحيح).

وعن عبد الله بن مسعود أن نبي الله ﷺ كان يكره عشر خصال: الصفرة - يعني: الخلوق - وتغيير الشيب، وجر الإزار، والتختم بالذهب، والضرب بالكعاب، والتبرج بالزينة لغير محلها، والرقى إلا بالمعوذات، وتعليق التمائم، وعزل الماء عن محله، وإفساد الصبي، غير محرِّمه. رواه النسائي وأبو داود[١].

وعن عقبة بن عامر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (**من تعلق تميمة فلا أتم الله له، ومن تعلق ودعة فلا ودع الله له**)[٢]، والحديث وإن كان فيه ضعف إلا أنه يمكن تقويته بالأحاديث الواردة في هذه المسألة، لا سيما وأنه وقع على تحريمها الإجماع.

وعن عقبة بن عامر الجهني أن رسول الله ﷺ أقبل إليه رهط فبايع تسعة وأمسك عن واحد فقالوا: يا رسول الله بايعتَ تسعة وتركت هذا، قال: (**إن عليه تميمة**)، فأدخل يده فقطعها فبايعه وقال: (**من علق تميمة فقد أشرك**)[٣].

---

(١) سنن النسائي، كتاب الزينة، الخضاب بالصفرة، رقم: (٥٠٨٨)، وسنن أبي داود، كتاب الخاتم، باب ما جاء في خاتم الذهب، رقم: (٤٢٢٢).
قال الألباني في تعليقه على سنن النسائي: (٨/ ١٤١): (منكر).

(٢) رواه ابن حبان في صحيحه، كتاب الرقى والتمائم، باب ذكر الزجر عن تعليق التمائم، رقم: (٦٠٨٦)، وأحمد: (٢٨/ ٦٢٣)، رقم: (١٧٤٠٤).
قال الألباني في (الضعيفة): (١٢٦٦): (ضعيف).

(٣) رواه أحمد: (٢٨/ ٦٣٧)، رقم: (١٧٤٢٣)، والطبراني في المعجم الكبير: (١٧/ ٣١٩)، رقم: (٨٨٥).

وفي الصحيح عن أَبي بَشِيرٍ الأَنْصَارِيّ أَنّهُ كَانَ مَعَ رَسُول اللّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ. فَأَرْسَلَ رَسُولاً: (**أَنْ لاَ يَبْقَيَنّ فِي رَقَبَةِ بَعِيرٍ قِلاَدَةٌ مِنْ وَتَرٍ، أَوْ قِلاَدَةٌ، إِلاّ قُطِعَتْ**)(١).

وعن عبد الله بن عُكيم مرفوعاً: (**مَنْ عَلّقَ شَيْئاً وُكِلَ إِلَيْهِ**)(٢). وروى أحمد عن رويفع، قال: قال لي رسول الله ﷺ: (**يا رُوَيْفع، لعلَّ الحياةَ تَطُولُ بك، فأخبِرِ الناسَ أنَّ مَن عقَد لحيتَه، أو تقلَّد وتراً، أو استنجى برجيع دابَّة أو عظْم، فإن محمداً بريءٌ منه**)(٣)، فهذه الأدلة تفيدك حرمة التمائم الشركية، فإن قلت: ولماذا وصفتها بأنها شركية؟

فأقول: لأن الدليل الصحيح وصفها بأنها من الشرك، كما في حديث ابن مسعود السابق، وقوله: (**من تعلق تميمة فقد أشرك**)(٤)، ولما قطع حذيفة التميمة عن الرجل قرأ قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب ما قيل في الجرس ونحوه في أعناق الإبل، رقم: (٣٠٠٥)، ومسلم في اللباس والزينة، باب كراهة قلادة الوتر في رقبة البعير، رقم: (٢١١٥).

(٢) رواه الترمذي، أبواب الطب، باب ما جاء في كراهية التعليق، رقم: (٢٠٧٢)، والنسائي، كتاب تحريم الدم، الحكم في السحرة، رقم: (٤٠٧٩).

قال الألباني: (ضعيف).

(٣) مسند أحمد: (٢٨/ ٢٠٤)، رقم: (١٦٩٩٥).

(٤) رواه أحمد: (٢٨/ ٦٣٦)، رقم: (١٧٤٢٢)، والحارث في مسنده: (٢/ ٦٠٠)، رقم: (٥٦٣).

مُّشۡرِكُونَ ﴾[١]، فأنت ترى أن هذا النوع من التمائم قد تظافر على منعه الكتاب والسنة والإجماع، والله أعلم.

المسألة الرابعة: فإن قلت: وما حكم النوع الآخر من التمائم، وهي التمائم من القرآن؟

فأقول: في هذا النوع خلاف بين أهل العلم رحمهم الله تعالى، والحق في هذه المسألة هو القول بالمنع، ويدل على المنع عدة أمور:

الأول: أنه لم ينقل ذلك عن النبي ﷺ لا فعلاً ولا إقراراً مع أنهم يقرؤون قوله تعالى: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ ﴾[٢]، وقوله: ﴿ قُلۡ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدٗى وَشِفَآءٌ ﴾[٣]، وقوله: ﴿وَشِفَآءٌ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ﴾[٤]، وكانت تصيبهم الأمراض المتنوعة مع ذلك فإنه لم يثبت أن النبي ﷺ كتب آية أو سورة في شيء وعلقه لا عليه ولا على أحد من أزواجه، ولا على أحد من أولاده، ولا على أحد من رقيقه، ولا على أحد من أصحابه، ولا على شيء من دوابه، ولا نعلم أنه فعل ذلك في عهده أصلاً وأقر عليه بل الثابت عنه بالسند الصحيح النهي الأكيد عن مسمى التمائم، فلو أن من أوجه الشفاء بالقرآن تعليقه على النحور والأيدي لبينه لنا النبي ﷺ ولو

(١) يوسف: ١٠٦.

(٢) الإسراء: ٨٢.

(٣) فصلت: ٤٤.

(٤) يونس: ٥٧.

مرة واحدة، وهذا يفيدك أن تعليق هذه التمائم بقصد الشفاء من محدثات الأمور وكل إحداث في الدين شريعة أو عقيدة فهو رد.

الثاني: أنه ﷺ قال: (والتمائم) كما في حديث ابن مسعود السابق وهذا لفظ من ألفاظ العموم لأنه قد تقرر في الأصول أن الألف واللام الاستغراقية إذا دخلت على جمع أكسبته العموم، فيدخل في كل التمائم من غير تفصيل، وقد تقرر في الأصول أن الأصل هو البقاء على العموم حتى يرد المخصص، وتقرر أيضاً أن ترك الاستفصال في مقام الاحتمال منزل منزلة العموم في المقال، فهذا حكم عام على كل تميمة بأنها شرك، فمن أخرج تميمة من هذا العموم فإنه مطالب بالدليل لأنه ناقل عن الأصل وقد تقرر في القواعد أن الدليل يطلب من الناقل عن الأصل لا من الثابت عليه، وهذا واضح.

الثالث: ﷺ قال: (**من تعلق تميمة فلا أتم الله له**)[1]، وهذا نكرة في سياق الشرط، وقد تقرر في الأصول أن النكرة في سياق الشرط تعم، فيدخل فيها كل ما يسمى تميمة من غير تفصيل بين تميمة وتميمة، فإن قلت: فإن بعض هذه الأحاديث قد وردت على تمائم ليست من القرآن؟

فأقول نعم يا أخي بارك الله فيك، ورفع لك الدرجة، ويسر لك الهدى حيثما كنت، ولكن قد تقرر في الأصول: أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فنحن - على القول الراجح عندنا في الأصول - لا ننظر إلى خصوص الأسباب وإنما المعتبر عندنا عموم اللفظ.

---

(١) تقدم تخريجه.

الرابع: أن النبي ﷺ دعا على معلق التميمة بأن لا يتم الله أمره، معادلة له بنقيض قصده فإن معلقها كان قصده بتعليقها أن تتم أموره، فهذا الدعاء دليل على تحريم تعليق التميمة، وقد ورد هذا الدعاء بعد العموم في قوله: (**من تعلق تميمة**)، وقد قلنا إن التمائم من القرآن داخلة في هذا العموم فيكون هذا الدعاء على معلق التمائم يراد بها العموم أيضاً، سواء من القرآن أو من غير القرآن، ومن قال بأن هذا الدعاء على معلق التميمة الشركية فقط فإنه مطالب بالدليل المخصص، ونحن لا نعلم دليلاً يخصص هذا العموم.

الخامس: لقد تقرر في قواعد الشرع أن سد الذرائع أصل مطلوب وبيان ذلك أن يقال: إن النفوس لا تقف عند حد بل هي ميالة إلى ما تعتقد فيه جلب الخير لها ودفع الشر عنها فلو كان تعليق التمائم من القرآن جائزاً فعلقها بعض الناس ولم يقدر له انجلاب الخير ولا اندفاع الشر فإن الشيطان سيغويه ويملي له بأن العيب في ضعف تأثير هذه التميمة فيتوافق هذا الإغواء رغبة النفس الملحة العارمة في تحصيل الخيرات واندفاع المضرات فينصرف عنها إلى التمائم الشركية والطلاسم الإبليسية، فسداً لذريعة انفتاح باب التمائم الشركية قلنا بمنع التمائم من القرآن، فإن أوائل الأمور يجر إلى نهايتها، ووسائلها تجر إلى غاياتها، فحماية لجناب التوحيد وسداً لأبواب الشرك نقول بمنع التمائم من القرآن استناداً إلى هذا الأصل العظيم – أعني قاعدة: **سد الذرائع** –.

السادس: أن الله تعالى أنزل كتابه ليتلى باللسان، ويتدبر بالجنان ويعمل به بالجوارح والأركان ويتحاكم إليه ويستشفي به، ولم ينزل ليعلق على الصدور والأيدي، أو على الدواب، أو في البيوت، فإن فعل ذلك إخراجاً للقرآن عن مقصود إنزاله، وأنت خبير بأن صور الاستشفاء بالقرآن توقيفية ولا نعلم أنه قد صح أن من صور ذلك تعليق آياته.

السابع: أن المتقرر شرعاً وجوب صيانة القرآن عن كل ما من شأنه امتهانه، وتعليق التمائم من القرآن قد يفضي إلى امتهان القرآن بالدخول بها في الخلاء أو النوم عليها، ولو كانت على طفل فلربما بال أو تغوط عليها، أو سقطت منه في محل قذر، ولو كانت على دابة فلربما وصل إليها شيء من أذى الدابة وقذرها، أو سقطت من رقبتها وبركت عليها، وهذا كله امتهان للقرآن وهو محرم شرعاً، وقد تقرر أن ما أفضى إلى الممنوع فهو ممنوع، فسداً لذريعة امتهان القرآن نقول بمنع التميمة من القرآن.

الثامن: أن من مقاصد الشريعة المعلومة بالأدلة سد أبواب انصراف القلوب لغير الله تعالى ومنع تعلقها بغيره، فلا يرجى إلا الله ولا يتعلق إلا به، ولا يتوكل إلا عليه، وهذه المعلقات لابد أن تنصرف شعبة من تعلق القلب لها حتى وإن كانت من القرآن، فسداً لذريعة انصراف القلوب وتعلقها بغير الله تعالى نقول بمنع التمائم من القرآن.

التاسع: أن المتقرر في القواعد أن كل فعل توفر سببه على عهد النبي ﷺ ولم يفعله فالمشروع تركه، والقرآن كان موجوداً في عهده ﷺ وكانت تعتريهم الأدواء ولم يثبت أنه ﷺ اتخذ شيئاً من ذلك، أو أمر به، أو أقر على فعله،

مع توفر الأسباب والدواعي، فلما كانت الأسباب متوفرة والموانع منفية، ولم يثبت فعله عن النبي ﷺ، فهذا يدل على أن المشروع تركه وهذا واضح.

العاشر: أن النبي ﷺ ما ترك خيراً إلا دل الأمة عليه بقوله، أو فعله، أو إقراره، وتعليق التمائم من القرآن ليس مما دلنا عليه فليست من الخير، وبهذا يتضح لك إن شاء الله تعالى أن التمائم كلها بجميع أنواعها، ومختلف صورها، وتنوع أشكالها محرمة كلها لا يجوز منها شيء، بل هي من الشرك بنص رسول الله ﷺ، فهذا يفيدك حرمة هذا النوع من التمائم، ولا جرم أنه قد قال بجوازها بعض أهل العلم من المحققين، ولكن الدليل على خلاف قولهم كما رأيت، وأقوال العلماء يستدل لها لا بها، وكل يؤخذ من قوله إلا قول الشارع، والله الموفق والهادي.

المسألة الخامسة: فإن قلت: هل هي من الشرك الأصغر أو الأكبر؟

فأقول: هذا يختلف باختلاف ما يقوم بقلب صاحبها من الاعتقاد فيها، فإن اعتقد أنها هي التي تجلب الخير بذاتها وتدفع الشر بذاتها فهذا شرك أكبر يخرج صاحبه من الملة بالكلية، وأما إذا اعتقد أن الله سبحانه هو الجالب للخير والدافع للشر، وأن هذه التمائم إنما هي سبب من الأسباب فقط، وأن كل شيء لا يكون إلا بقضاء الله وقدره فهذا شرك أصغر لأنه اتخذ سبباً لم يدل على سببيته شرع، ولا قدر، ولأنه وسيلة للشرك الأكبر، فيا أيها المسلمون أينما كنتم احذروا من هذه التمائم ولا ترضوا بها، بل حاربوها وأنكروها، واعلموا - رحمكم الله تعالى- أنها لا تجلب خيراً ولا

تدفع شراً، بل لا تزيد معلقها إلا وهناً، والله يحفظكم ويرعاكم، والله ربنا أعلم وأعلى.

وقد سئل أصحاب الفضيلة في اللجنة الدائمة سؤالاً هذا نصه: ما حكم كتابة آية من القرآن وتعليقها على العضد مثلاً، أو محو هذه الكتابة بالماء ونحوه ورش البدن أو غسله بهذا الماء، هل هو شرك أو لا؟ وهل يجوز أو لا؟

فأجاب أصحاب الفضيلة بقولهم: (كتابة آية من القرآن وتعليقها أو تعليق القرآن كله على العضد ونحوه تحصناً من ضر يخشى منه، أو رغبة في كشف ضر نزل، من المسائل التي اختلف السلف في حكمها، فمنهم من منع ذلك وجعله من التمائم المنهي عن تعليقها لدخوله في عموم قوله ﷺ: (**إن الرقى والتمائم والتولة شرك**)، رواه أحمد وأبو داود[1]، قالوا: لا مخصص يخرج تعليق ما ليس من القرآن وقال أيضاً: إن تعليق تميمة من القرآن يفضي إلى تعليق ما ليس من القرآن، فمنع تعليقه سداً لذريعة تعليق ما ليس منه، وقالوا: إنه يغلب امتهان ما يعلق على الإنسان لأنه يحمله حين قضاء حاجته واستنجائه وجماعه ونحو ذلك، وممن قال بهذا القول عبدالله بن مسعود وتلاميذه وأحمد بن حنبل في رواية عنه واختارها كثير من أصحابه وجزم بها المتأخرون ومن العلماء من أجاز تعليق التمائم التي من القرآن وأسماء الله وصفاته ورخص في ذلك كعبد الله بن عمرو بن العاص، وبه قال أبو جعفر الباقر وأحمد في رواية أخرى عنه، وحملوا

(١) تقدم تخريجه.

حديث المنع على التمائم التي فيها شرك، والقول الأول أقوى حجة، وأحفظ للعقيدة لما فيه من حماية حمى التوحيد والاحتياط له، وما روي عن ابن عمرو إنما هو في تحفيظ أولاده القرآن وكتابته في الألواح وتعليق هذه الألواح في رقاب الأولاد لا بقصد أن تكون تميمة يستدفع بها الضرر أو يجلب بها النفع)[1].

وكلام أهل السنة في هذه المسألة كثير وفيما مضى كفاية، لأنه كالخلاصة له والله يتولانا وإياك .

المسألة السادسة فإن قلت: ما ظهر في هذه الآونة الأخيرة مما يسمى الأسورة النحاسية، وهي أسورة توضع على اليد تخفف ألم الروماتيزيوم، فهل هي جائزة؟

فأقول: لا بد أولا وفقك الله تعالى أن تفهم مسألة مهمة، وهي أن نقول: إن العلاقة بين التميمة وأثرها لا حقيقة له لا شرعا ولا قدرا، وإنما هي خيالات وأوهام يظنها معلقوها حقيقة، وهي في ذاتها لا حقيقة لها، فالعلاقة بين التميمة وأثرها علاقة وهمية وخيال لا حقيقة له، فالودعة والخيط والخرقة كلها يعلقها من يعتقد أنها مؤثرة، وهذا التأثير لا حقيقة له مطلقا إلا في عقل معلقها فقط، فهو يعتقد أنها مؤثرة، ولكنها هي في ذاتها ليست بمؤثرة، وبناء على ذلك أقول: إن أثبتت اللجان الطبية المعتمدة الموثوق بكلامها في هذه المسألة أن هذه الأسورة النحاسية لها أثر حقيقي ثابت في الطب، وأن بها مادة فعلا تخفف الألم، وأنها تنفع وتفيد في مثل

(١) فتاوى اللجنة الدائمة – ١: (١/ ٣١٣).

هذه الحالات الطبية، فإن الأثر بين تعليق هذه الأسورة وتخفيف الأمل لا يكون علاقة وهمية وخيالا لا حقيقة له، بل يكون أثرا محسوسا قد أثبتته التجربة وجرى عليه قدر الله تعالى في كونه، فيجوز في هذه الحالة تعليقها، لأنها في هذه الحالة لا تكون من باب التمائم، وإنما تكون من باب التداوي بالأمر الذي ثبت نفعه بالتجارب، والمتقرر أن الأصل في التداوي الحل والإباحة إلا ما حرمه الدليل، ولكن كما ذكرت لك لا بد وأن تقرر اللجان المعتمدة الموثوق فيها بأن هذه الأسورة فيها من المواد المؤثرة في تخفيف هذا المرض ما هو ثابت حقيقة لا مجرد خيالات وأوهام، وأما إذا قررت تلك اللجان أن تعليق هذه الأسورة لا أثر له بحسب التجارب في تخفيف هذا الألم، وإنما المريض هو الذي يتخيل ويتوهم هذا الأثر فقط، فتعليقها في هذه الحالة يكون من تعليق التمائم المحرم شرعا، فنحن لا نجيزها مطلقا، ولا نمنعها مطلقا، وإنما نوقف الأمر على تقرير اللجان الطبية الموثوقة المعتمدة، فإن قررت أن تلك الأسورة فيها من الأثر الطبي ما يكون سببا لتخفيف الألم في هذه المواضع بسبب هذا المرض المذكور، فلا تكون من التمائم، لأن الأثر حقيقي لا وهمي، وواقع لا متخيل، وأما إن قالوا: لا أثر لها، فيكون تعليقها من التمائم لأن حقيقة التميمة أن علاقتها بالأثر المطلوب منها إنما هو خيال ووهم لا حقيقة له، فلا بد من التفريق بين الأمرين، هذا رأينا في هذا النازلة المستجدة، والله أعلم.

المسألة السابعة إن قلت: وما الواجب علينا عند رؤية هذه التمائم؟

فأقول: الواجب على المسلم أن ينكرها، لأنها من المنكر الذي أمرنا النبي ﷺ أن نغيره عند رؤيته، فقال عليه الصلاة والسلام: (**من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان**)[١]، رواه مسلم، وقال عليه الصلاة والسلام: (**ما من نبي بعثه الله تعالى في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون يأخذون بسنته، ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل**)[٢]، رواه مسلم، ولكن إنكار هذا المنكر لا بد وأن يتبع فيه الخطوات التي لا يترتب عليها مفسدة خالصة أو راجحة، فلكل مقام مقال، وعلى كل حال فإنكار المنكر شرعه الله تعالى لأنه محقق للمصالح، ودافع للمفاسد، فلا بد من مراعاة هذا الأمر عند الإنكار، والله أعلم.

القاعدة الثالثة والعشرون

(الأصل في الطيرة المنع)

أقول: والكلام عليها سيكون في مسائل من باب التوضيح والتفصيل، فأقول:

المسألة الأولى: اعلم رحمك الله تعالى أن التطير مصدر تطير يتطير تطيرًا، مأخوذ من الطير، وأصله معرفة الخير والشر بدلالة الطير وهو التشاؤم

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، رقم: (٤٩).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب كون النهي عن المنكر من الإيمان، رقم: (٥٠).

بالطير، والتطير شرعًا: التشاؤم بالمكروه من مسموع، أو مرئي، أو معلوم، أو زمان، أو مكان.

فمثال التطير بالمسموع: أن يقصد الإنسان سفرًا فيسمع أحدًا يقول: يا خاسر أو يا خائب فيثنيه ذلك القول عن سفره اعتقادًا منه أنه علامة على أن سفره هذا سيكون خاسرًا، أو خائبًا، أو فيه شيء من العقبات والصعاب.

ومثال التطير بالمرئي: أن يريد الإنسان الزواج من بيت ما فيرى البومة على هذا البيت فيتشاءم من أهله، ويعتقد أنهم أهل شؤم ويصده ذلك المرئي عن قصده الذي أراده، أو يرى البومة مثلاً على بيت من البيوت فينعقد في قلبه أنه سيصيب أهل ذلك البيت شيء من المكروه من موتٍ أو مصيبة.

ومثال التطير بالزمان: أن يصيبه مثلاً في يومٍ أو شهر معين من السنة مصيبة من حادث أو خسارة تجارة فيصير كلما جاء ذلك اليوم أو الشهر يعطل معاشه ولا يذهب إلى حانوته اعتقادًا منه أنه لو فعل لأصابه كما أصابه فيما مضى، ومن ذلك تطير أهل الجاهلية بشهر صفر - كما سيأتي إن شاء الله تعالى -، ومنها تشاؤم بعض الدول بيوم احتلالهم فترى أحوالهم الاجتماعية تتغير في ذلك اليوم ونحو ذلك.

ومثال التطير بالمكان: أن يصيب الإنسان حادث في شارع مثلاً وتراه كلما جاء قريبًا منه أبعد عنه تشاؤمًا من هذا المكان، والله يحفظنا وإياك من هذه الاعتقادات الباطلة والمداخل الإبليسية، والله أعلم.

المسألة الثانية: اعلم رحمك الله تعالى أن التطير حرام وشرك، بدلالة الكتاب والسنة: قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓۗ أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمۡ عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا تَطَيَّرۡنَا بِكُمۡۖ لَئِن لَّمۡ تَنتَهُواْ لَنَرۡجُمَنَّكُمۡ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٞ ١٨ قَالُواْ طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمۡۚ أَئِن ذُكِّرۡتُمۚ بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٞ مُّسۡرِفُونَ﴾[2]، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر**)[3]. متفق عليه وزاد مسلم: (ولا نوء ولا غول)[4]. ولهما عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**لا عدوى ولا طيرة ويعجبني الفأل**). قالوا: وما الفأل؟ قال: (**الكلمة الطيبة**)[5]. وعن ابن مسعود مرفوعًا: (الطيرة شرك الطيرة شرك). قال ابن مسعود: (وما منا إلا ... ولكن الله يذهبه بالتوكل)[6]. فهذه الأدلة تفيد

---

(١) الأعراف: ١٣١.

(٢) يس: ١٨-١٩.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب الجذام، رقم: (٥٧٠٧)، ومسلم في السلام، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر. . رقم: (٢٢٢١).

(٤) صحيح مسلم كتاب الآداب، (٣٣) باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ....

(٥) صحيح البخاري، كتاب الطب، باب لا عدوى، رقم: (٥٧٧٦)، وصحيح مسلم في السلام باب الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم، رقم: (٢٢٢٤).

(٦) رواه أبو داود رقم: (٣٩١٠) في الطب، باب في الطيرة، والترمذي رقم (١٦١٤) في السير، باب ما جاء في الطيرة.

قال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح).

إفادة قوية نفي تأثير التطير النفي المطلق؛ لأن قوله: (**ولا طيرة**) نكرة في سياق النفي فيعم جميع أنواع التطير، وثبت أيضًا أن التطير كله شرك؛ وذلك لأن قوله: (**الطيرة شرك**) مفرد دخلت الألف واللام المفيدة للاستغراق فيدخل فيها كل ما يسمى تطيرًا على أي شكل كان، وبأي شيء كان، فبان بذلك أن حكم التطير في شريعتنا حرام وشرك، والله أعلم.

المسألة الثالثة: فإن قلت: وهل التطير من قبيل الشرك الأكبر أم من قبيل الشرك الأصغر؟

فأقول: هذا فيه تفصيل، فإن التطير قد يكون شركًا أكبر، وقد يكون شركًا أصغر، وبيان ذلك أن يقال: أن التطير قسمان:

الأول: أن يعتقد المتطير أن ما تطير به هو الذي يجلب الخير أو يدفع الشر بذاته استقلالاً، أي أن هذه الأشياء التي تطير بها من المسموع، أو المرئي، أو الزمان، أو المكان، هو الذي يفعل ذلك بذاته، فهذا لاشك أنه تطير يوصل صاحبه إلى الشرك الأكبر المنافي لأصل التوحيد، وهو شرك في الربوبية لكنه اعتقد خالقًا ومقدرًا مع الله تعالى، ولأنه اعتقد أن لهذه الأشياء تصرفًا خفيًا ذاتيًا، وهو أيضًا شرك في الألوهية لأنه تعلق قلبه خوفًا ورجاءً بغير الله تعالى في أمر لا يقدر عليه إلا الله تعالى.

الثاني: أن يعتقد المتطير أن الله تعالى هو الذي يجلب الخير ويدفع الشر وأن هذه الأشياء التي تطير بها إنما هي أسباب للخير والشر فقط، فهذا هو الشرك الأصغر؛ وذلك لأنه اعتقد سببًا ما ليس بسبب شرعًا ولا قدرًا، بل

قد ورد الشرع بنفي كونه سببًا، ولأنه وسيلة للشرك الأكبر، ولكن هذا فيما إذا استرسل معه وصده ذلك أو أمضاه، أما إذا وقع في شيء من ذلك ودافعه وجاهده بالطرق الشرعية وأزاله من قلبه واستعان بالله تعالى وتوكل عليه ولم يفكر فيه فهذا لا شيء عليه، بل هو مأجور بهذه المجاهدة، وهذه الواردات من إلقاء الشيطان ووسوسته، ومن فضل الله علينا أنها من جملة حديث النفس المعفو عنه كما في قوله ﷺ: (**إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ وما وسوست به صدورها ما لم تعمل به أو تتكلم**)(١)، والله أعلم.

المسألة الرابعة: فإن قلت: وما الطرق الشرعية لمدافعة مثل هذه الواردات ومحو أثرها من القلب؟

فأقول: الطرق كثيرة ومتنوعة ولله الحمد والمنة، وأذكر لك أهمها فأقول:

الأول: طلب العلم الشرعي المؤصل على الكتاب والسنة على فهم سلف الأمة في أمور الاعتقاد، وهذا أعظم سلاح وأقوى ما يدافع به مثل هذه الواردات، ولذلك فإنه لا يقع في مثل ذلك ويسترسل معه إلا من غلب عليه الجهل ، فالله الله بالعلم الشرعي، فعليك بطلبه من مظانه في حلقات أهل العلم الموثوق بعلمهم وأمانتهم، وفي قراءة كتب السلف الصالح، وخصوصًا كتب شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم وأئمة الدعوة عليهم الرحمة والرضوان، وأسكنهم الله فسيح وعالي الجنان، وجمعنا بهم في الفردوس الأعلى، وجزاهم الله خير ما جزى عالمًا عن أمته.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق والكره، رقم: (٥٢٦٩)، وابن ماجه، كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي، رقم: (٢٠٤٤).

الثاني: الاعتقاد الجازم الذي لا يخالطه ريب بوجه من الوجوه أنه لا يجلب الخير ولا يدفع الشر إلا الله تعالى، وأن هذه الأشياء مخلوقات ضعيفة لا تملك لنفسها نفعًا ولا ضرًا، فكيف تملكه لغيرها؟ فإن فاقد الشيء لا يعطيه، فالله هو مالك الملك وبيده الخير كله أوله وآخره والكون كله علويه وسفليه تحت سلطانه وقهره وتصرفه لا يملك أحد معه ضرًا ولا نفعًا، فلابد أن نربي أنفسنا على ذلك وندربها على تذكره دائمًا حتى يكون من طبيعتها، والله المستعان.

الثالث: أن تؤمن بقدر الله تعالى وأن ما أصابك من الضر أو فاتك من الخير إنما هو بقدر الله الذي كتب وفرغ منه، وجفت منه الأقلام، وطويت صحفه، فما أصابك لم يكن ليخطئك وما أخطأك لم يكن ليصيبك، وأن الأمة لو اجتمعوا على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتب لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتب عليك فلا تحمل المسؤولية طيرًا، ولا زمانًا، ولا مكانًا لأنه أمر قد فرغ منه.

الرابع: حث النفس وحملها على إحسان الظن بالله تعالى وأطرها على ذلك أطرًا، فإن التطير نوع من إساءة الظن بالله تعالى، ومما يذهبه إحسان الظن به جل وعلا وأن ما أصابك من الضر أو فاتك من الخير إنما هو شيء قد اختاره الله لك، وخيرة الله لك خير من خيرتك لنفسك، فاحمد الله واشكره على ما قضاه وقدره، وارض وسلم فإن أمر المؤمن كله خير ولله الحمد والمنة.

الخامس: مدافعة ذلك بالتوكل على الله تعالى وحسن الاعتماد عليه، فإنه وحده جل وعلا معاذ الخائفين، وملاذ الراغبين الراجين، لا ملجأ لهم غيره ولا رب لهم سواه، فتوكل عليه وعلق قلبك به التعلق المطلق، وإياك أن ينصرف شيء من تعلقه عليه إلى التعلق بالطيور أو البوم، فهذا والله هو الخيبة والخسارة، فالقلب لا يزال في فرح وسعادة وأمان لا يوصف ما كان متعلقًا بكليته على ربه جل وعلا، ومتى انصرف عنه إلى غيره فناهيك عن الضيق والضنك والهم والغم الذي يصيبه ويحل فيه، فيا رب نعوذ بك من أن تتعلق قلوبنا بغيرك، ونسألك أن تعيننا على تحقيق ذلك.

السادس: قرن ما مضى من الأمور بالأذكار الشرعية، والأوراد المرعية التي وردت في ذلك، فمن ذلك ما رواه أبو داود بسندٍ صحيح عن عقبة بن عامر قال: (ذكرت الطيرة عند رسول الله ﷺ فقال: (**أحسنها الفأل ولا ترد مسلمًا فإذا رأى أحدكم ما يكره فليقل: اللهم لا يأتي بالحسنات إلا أنت ولا يدفع السيئات إلا أنت ولا حول ولا قوة إلا بك**)[(١)]، ولأحمد من حديث ابن عمرو: (**من ردته الطيرة عن حاجته فقد أشرك**). قالوا: وما كفارة ذلك؟ قال: (**أن يقول: اللهم لا خير إلا خيرك، ولا طير إلا طيرك، ولا إله غيرك**)[(٢)]. ومن ذلك الاستعاذة بالله من الشيطان الرجيم؛ لأن هذه الواردات من الشيطان والاستعاذة تضعف عمله وتسد أبوابه.

---

(١) سنن أبي داود، كتاب الطب، باب الطيرة، رقم: (٣٩١٩).
قال الألباني: (ضعيف).

(٢) مسند أحمد: (١١/ ٦٢٣)، رقم: (٧٠٤٥).

السابع: عقد العزم والمضي قدمًا والالتهاء عن هذا الوارد، وقطع التفكير فيه، والاشتغال عنه بما هو أنفع، أسأله باسمه الأعظم أن يعينني وإياك على تحقيق التوكل عليه جل وعلا، والله أعلم.

المسألة الخامسة: فإن قلت: وكيف الجمع بين قوله ﷺ: (**لا عدوى**) [١]، وبين قوله: (**فر من المجذوم فرارك من الأسد**) [٢]، وقوله في الطاعون: (**إذا سمعتم به في أرضٍ فلا تقدموا عليه**)[٣]؟

فأقول: الجمع بينهما يسير ولله الحمد والمنة وبيانه أن يقال: إن العدوى لنا فيها نظران: نظر من ناحية انتقالها ابتداءً أي انتقالها بنفسها وهو الاعتقاد الذي كان عليه أهل الجاهلية، فجاء قوله: (**لا عدوى**) لنفي هذا الاعتقاد الفاسد، فأثبت أن العدوى لا تصرف لها بذاتها، أي لا تنتقل بنفسها.

والنظر الثاني: نظر من ناحية سرايتها من المعلول إلى الصحيح بقدر الله تعالى، وهذا هو الذي أثبته حديث: (**فر من المجذوم فرارك من الأسد**)، وحديث: (**لا يورد مرض على مصح**)[٤]، وحديث: (**إذا سمعتم به في بلدٍ فلا تقدموا**) . فالعدوى ابتداءً منفية، والعدوى انتقالاً بقدر الله تعالى مثبتة، فالعدوى التي نفاها الدليل ليست هي العدوى التي أثبتها الدليل حتى

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب الجذام، رقم: (٥٧٠٧).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، رقم: (٣٤٧٣)، ومسلم في السلام باب الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها رقم: (٢٢١٨).

(٤) صحيح مسلم كتاب الآداب، (٣٣) باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ....

يكون هناك تناقض، ولذلك فإن بعض الصحابة لما سمع ذلك الكلام أعني قوله: (**لا عدوى**) قال: فإن النقبة تقع بمشفر البعير فتجرب لذلك الإبل. فقال - عليه الصلاة والسلام -: (**فمن أعدى الأول**)[1]، فالصحابي هنا ظن أن العدوى المنفية هي العدوى الانتقالية بقدر الله تعالى، فبين له النبي ﷺ أنه لا يريد ذلك وإنما يريد العدوى ابتداءً، وبناءً عليه: فوقوع المرض ابتداءً إنما هو بقدر الله تعالى وسراية العدوى من المعلول إلى الصحيح أيضًا هي بقدر الله تعالى، فالكل حاصل بقضائه وقدره، ولا يخرج شيء عن كونه مقدرًا، والعبد مأمور باتقاء أسباب الشر، ومن ذلك اتقاء أسباب العدوى، فإذا أصيب بشيء من ذلك فليعلم أنه إنما انتقلت إليه بقدر الله تعالى لا أنها انتقلت بذاتها، وبذلك فلا إشكال ولله الحمد والمنة، والله أعلم.

المسألة السادسة: فإن قلت: فقد ورد في الأحاديث الماضية ذكر الفأل، فما الفأل؟ وما معنى قوله ﷺ: (**أحسنها الفأل**)؟

فأقول: الفأل قد فسره النبي ﷺ بأنه الكلمة الطيبة كما في الحديث السابق، وقد كان - عليه الصلاة والسلام - يعجبه الفأل، كما في حديث: (ويعجبني الفأل) [2]؛ وذلك لأن الكلمة الطيبة إذا سمعها فتفاءل بها وأنه سيحصل له كذا وكذا من الخيرات يكون ذلك من باب حسن الظن بالله

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب لا صفر وهو داء ياخذ البطن، رقم: (٥٧١٧)، ومسلم في السلام باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر. رقم: (٢٢٢٠).

(٢) تقدم تخريجه.

تعالى، فحقيقة الفأل أنه حسن ظن بالله تعالى كأن يريد الإنسان سفرًا، أو تجارة مثلاً فيسمع من يقول: يا غانم أو يا رابح، فتقع هذه الكلمة في قلبه فيزداد بها سروره ويتفاءل بها، وهذه الكلمة التي سمعها ليست هي التي دفعته للمضي فيما أراد من الأصل، بل هو عازم أولاً على الفعل لكن لما سمع هذه الكلمة ازداد تفاؤله وحسن ظنه بربه جل وعلا، فالتفاؤل يشرح الصدر، ويؤنس العبد، ويذهب الضيق الذي يوجبه الشيطان ويسببه في قلب العبد، فكان التفاؤل بذلك حسنًا، والنفوس مفطورة على حب سماع الكلمة الطيبة عند عزيمتها على الفعل ليزداد بذلك فرحها وسرورها وحسن ظنها بربها جل وعلا، ولذلك قال - عليه الصلاة والسلام -: (**وأحسنها الفأل**)[1]، والله أعلم.

المسألة السابعة: ما حكم قول القائل إن رأى شيئا يستنكره: (خير يا طير)؟ فأقول: هذا القول لا يجوز، لأنه مستمد من عقيدة التشاؤم بالطيور، وهو قول جاهلي يحي تلك العقيدة الفاسدة في النفوس، فإن الله تعالى لم يجعل للطيور تصرف في جلب الخيرات أو دفع المضرات، فقول القائل: (خير يا طير) معناه: يا طير لا تأتي إلا بالخير، أو كن من الطيور التي رؤيتها تجلب السعد لا النحس، والمهم أنه قول باطل، ويجب الحذر منه. والله أعلم.

المسألة الثامنة: فإن قلت: اذكر لنا صورا من التشاؤم الممنوع والتي كثر وقوعها في الناس غير ما ذكرت؟

(١) تقدم تخريجه.

فأقول: نعم، وأنقل لك هنا ما قاله صاحب المعتصر في شرح كتاب التوحيد، فإنه قال: (وهناك مسائل واقعية هي من باب التطير: منها: قولهم: (خير يا طير) للشيء الجديد، وهذه من ألفاظ الجاهلية أنكرها بعض السلف لما سمعها وهجر عليها.

ومنها: قولهم للمسافر: (على الطائر المأمون)، فهذه من لوثة التطير.

ومنها: قولهم: (ما طار طيره)، وهذه تحتاج إلى مزيد بحث.

ومنها: قولهم: (الطير الأخضر ترى يا زينه، والطير الأسود ترى يا شينه)، وهذا من التشاؤم بالألوان.

ومنها: أنه إذا شعر بحكة في يده اليمنى، فهي علامة خير.

ومنها: إذا شعر بحكة في يده اليسرى، فهي علامة شر.

ومنها: إذا طنت أذنه، استدل على أنها علامة شر.

ومنها: التشاؤم في بلد أو بيت، كأن يسكنه ويموت له ميت فيه فيتشاءم منه، فهذا تطير؛ لأنه لا علاقة بين الموت والسكن.

ومنها: تشاؤم الآباء إذا سموا أبناءهم بأسمائهم، ويقول: إنها من علامة قرب موته.

ومنها: حركة العين أو رفّة العين، فيقولون في اليمين: خير، وفي اليسرى: شر.

ومنها: أن بعض أهل التجارات يبيع في أول النهار بأي سعر ولا يرد أول زبون، فإذا رده فيسمى هذا اليوم شؤم.

ومنها: إذا رأى نعلاً على نعله، فإنه يتفاءل بالسفر، وإذا وقع روث طائر على ثوبه، فإنه يتشاءم في السفر.

ومنها: ما يسمى بفتح الآيّ، فهم يفتحون المصحف ويتفاءلون في أول آية، فإذا فتحوا ووجدوا آية رحمة أو جنة تفاءلوا وسافروا، وإذا رأوا آية نار أو عذاب فإنهم يتشاءمون). كلامه[1]، وهو طيب جدا، والله أعلم.

المسألة التاسعة: اعلم رحمك الله تعالى أن قول النبي ﷺ: (**لا عدوة ولا طيرة ... الحديث**)[2] أن قوله هذا صريح في النهي عن جميع أنواع الطيرة، لأنه نكره في سياق النفي والنكرة في سياق النفي تعم، ولكن قد ثبت أنه ﷺ قال: (**إنما الشؤم في ثلاث: المرأة والفرس والدار**)، رواه مسلم من حديث ابن عمر[3]، وفي رواية له: (**إن كان الشؤم في شيء ففي الفرس والمسكن والمرأة**)[4]، وأخرج أبو داود وصححه الحاكم عن أنس قال: قال رجل يا رسول الله إنا كنا في دارٍ كثير فيها عددنا، كثير فيها أموالنا فتحولنا إلى دارٍ أخرى فقل فيها عددنا، وقلت فيها أموالنا، فقال رسول الله ﷺ: (**ذروها ذميمة**)[5]، وأخرج أبو داود عن سعد بن مالك أن رسول الله ﷺ

---

(١) المعتصر شرح كتاب التوحيد: (١/ ١٤٩).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الآداب، باب الطيرة والفأل... رقم: (٢٢٢٥).

(٤) صحيح مسلم، كتاب الآداب، باب الطيرة والفأل... رقم: (٢٢٢٥).

(٥) سنن أبي داود، كتاب الطب، باب في الطيرة، رقم: (٣٩٢٤).

قال الألباني: (حسن).

لم أقف على تصحيح الحاكم له؟

كان يقول: (**لا هامة ولا عدوى ولا طيرة وإن تكن الطيرة في شيء ففي الفرس والمرأة والدار**)[١]، وأصل الحديث في الصحيحين[٢]، فكيف الجمع بين هذه الأحاديث، فأحاديث تنهى عن الطيرة مطلقاً، وأحاديث تثبت وجود الشؤم في بعض الأشياء فكيف الجمع بينها؟

أقول: اختلف في ذلك أهل الفضل علينا من أهل العلم رحمهم الله تعالى على أقوال: فقال سيدنا الإمام مالك رحمه الله تعالى: (هو على ظاهره، ومن الدار ما يجعل الله تبارك وتعالى سكناها سبباً للضرر والهلاك، وكذا اتخاذ المرأة المعينة، أو الفرس، أو الخادم ما قد يحصل الهلاك عنده بقضاء الله وقدره) [٣].

وسلك آخرون مسلك التأويل فقالوا: (شؤم الدار ضيقها وسوء جيرانها وأذاهم، وشؤم المرأة في عدم ولادتها وسلاطة لسانها وتعرضها للريب، وشؤم الفرس أن لا يغزى عليها، وغلاء ثمنها، وشؤم الخادم سوء خلقه، وقلة تعهده لما فوض إليه)[٤].

---

(١) سنن أبي داود، كتاب الطب، باب في الطيرة، رقم: (٣٩٢١).

قال الألباني: (صحيح).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) انظر شرح النووي على مسلم: (١٤/ ٢٢٠).

(٤) انظر شرح النووي على مسلم: (١٤/ ٢٢٢)، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري: (٢١/ ٢٧٣).

وقال آخرون: الشؤم هنا عدم الموافقة[1]، ولكن الظاهر هو ما قاله الإمام مالك رحمه الله تعالى حملاً للفظ على حقيقته، ولا داعي لهذه التأويلات التي لا دليل عليها، فتكون هذه الأمور المذكورة في الأدلة مستثناةً من عموم تحريم التشاؤم، لأن تحريم الطيرة في قوله: (ولا طيرة) عام، وهذه الأمور وردت في أدلةٍ خاصة والخاص مقدم على العام. والله أعلم.

المسألة العاشرة: هل الفرار من أمكنة الخطر داخل في التطير الممنوع؟

والجواب: لا، بل هذا من باب الأخذ بالأسباب المشروعة، وقد قال عليه الصلاة والسلام: (**فر من المجذوم فرارك من الأسد**) [2]، وقال عليه الصلاة والسلام في أرض الطاعون: (**إذا سمعتم في بلد فلا تقدموا عليه ، وإن وقع بأرض وأنتم فيها فلا تخرجوا فرارا منه**) [3]، فأمر من ليس فيها أن لا يقدم عليها، لأن هذا من باب الأخذ بالأسباب المشروعة، وأمر من فيها أن لا يخرجوا منها وذلك من باب الحجر الصحي لهذا المرض الفتاك، حتى لا ينتشر بسبب كثرة الانتقال، وحتى تكون دائرته محصورة يمكن القضاء عليه فيها، والله المستعان، والمهم أن اجتناب الأماكن الخطرة وعدم الذهاب إليها، أو الفرار منها ليس داخلا تحت التطير الممنوع، بل هو من باب

(١) انظر شرح النووي على مسلم: (١٤/ ٢٢٢).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

الأخذ بالأسباب التي شرعها الله تعالى لحفظ النفوس والعقول والأطراف والأموال والأعراض والدين، والله أعلم.

المسألة الحادية عشرة: إنه قد ظهر في زماننا أناس لا خلاق لهم ينسبون الشر الموجود في الأمة لأهل الدين والاستقامة، فيقولون: إنما أصابنا هذا البلاء والشر لأن أهل اللحى ورجال الدين ــ كما يقولون ــ موجودون فينا، فكيف الرد على هذه الطائفة التافهة؟

فأقول: هي كما ذكرت أنت أنها طائفة تافهة، لا خير فيها، ولا غرابة في هذا الأمر، فإن من قبلهم من أهل الكفر والنفاق والشك والشقاق قد نسبوا الشر والمصائب لمن هو خير منا وهم الأنبياء، فقالت لهم أممهم: إن الذي أصابنا من الشر إنما سببه وجودكم بيننا، ولا حول ولا قوة إلا بالله تعالى، ومن ذا يرجو السلامة من هذا الاتهام الباطل الكاذب بعد أن اتهم به أنبياء الله تعالى ورسله صلوات الله وسلامه عليهم، فلا غرابة أن يجري أهل الباطل في هذا الزمان وغيره من الأزمنة على ما جرى عليه أسلافهم الأوائل، فقد قالها قوم فرعون لموسى عليه الصلاة والسلام، قال الله تعالى عنهم: ﴿ فَإِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓۗ ﴾[1]، أي أنهم إن جاءه الخصب ورغد العيش والأمطار النافعة والولد وأنواع الخيرات قالوا: هذا لنا، أي نحن نستحقه وأهل له، وإن أصابهم الهم والغم والفقر والقحط والهزيمة والموت ونحوها قالوا: هذا

(١) الأعراف: ١٣١.

بشؤم هذه الثلة المؤمنة، يعنون به موسى ومن معه من أهل الإيمان، وهذه والله تهمة باطلة، وإفك مبين ظاهر، ودعوى كاذبة، لأن وجود أهل الإيمان والخير في الناس لا يأتي إلا بالخيرات والبركات والعوائد الحميدة، فإنهم أهل الطاعة والتوحيد الصحيح، وأهل الإيمان والعمل الصالح، وهذا لا ينتج منه إلا كل خير وصلاح في البلاد، يقول الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[2]، فوجود أهل الخير والصلاح والإيمان في البلد حزام أمان بإذن الله تعالى من الهلاك العام، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾[3]، فالعلماء وأهل الدعوة إلى الله تعالى وطلاب العلم وأهل الصلاح والاستقامة هم نور البلد، وهم مصدر الخير في البلد، فبهم صلاح الناس، وبهم ينتشر الخير، وبهم يعبد الله تعالى على بصيرة، وبهم تكثر الخيرات، وبهم تزول المنكرات، فطوبى لبلاد كثر أهل الخير فيها، والواجب على الجميع احترامهم ومعرفة قدرهم، وإنزالهم منازلهم، بل الفساد والشر إنما هو بوجود أهل الشر والفساد في البلد، ولكن كما يقال: رمتني بدائها

---

(١) الأعراف: ٩٦.

(٢) الروم: ٤١.

(٣) هود: ١١٧.

وانسلت[١]، فالذنوب والمنكرات والمعاصي ومخالفة أوامر الشريعة هي سبب الهلاك والعطب والدمار، فهل يكون فساد البلاد في وجود من يأمر الناس بالخير وينهاهم عن المنكر، ويدعو إلى الخير ويعمل به ؟ وهل يكون الفساد في وجود من يعلم الناس العلم الشرعي، وينصح الناس لخير ما يعلمه لهم في دينهم ودنياهم؟ لا والله لا يكون الفساد منه أبدا، ولكنها الدعاوى العريضة، والاتهامات الباطلة، والإفك الصراح الفاضح المبين، وقد جرت عادة الله تعالى الكونية القدرية أن هذا الاتهام لا يخلو منه زمان، وهو من جملة الابتلاء لأهل الدين والصلاح والعلم والدعوة، فالواجب الصبر واحتساب الأجر، وإني أقول: أيها الدعاة والعلماء وطلاب العلم، لا تنتظروا من الناس إنصافا، ولا من الملوك إكراما، ولا من وجهاء القوم إعلاء وتقديرا، لا سيما في هذا الزمان الذي كثرت فيه الاتهامات لأهل اللحى والخير، فما إن يرى صاحب لحية إلا ويوصف بالأوصاف القبيحة

---

(١) هذا مثل معروف، يضرب لمن يُعَيِّر صاحبه بعيبٍ هو فيه، وأصله أن رهم بنت الخزرج من كلب، كانت امرأة سعد بن زيد مناة بن تميم، وكان لها ضرائر، يقلن لها في السباب يَا عفلاء فشكت ذَلِك إِلَى أمهَا فَقَالَت لها أمها: إذا سابينك فابدئيهن بذلك، فسابتها إحداهن يوما بذلك فرمتها رهم بذلك العيب، فقالت تلك الضرة: (رمتني بدائها وانسلت)، فذهبت مثلاً.

انظر الأمثال لابن سلام صـ: ٧٣، ومجمع الأمثال: (١/ ٢٨٦)، وأمثال الضبي: ٧٦، وأمثال أبي عبيد ٧٣، الفاخر ٦١، جمهرة الأمثال ١/ ٤٧٥، فصل المقال ٩٢، مجمع الأمثال ١/ ٢٨٦، المستقصى ٢/ ١٠٣، نكتة الأمثال ٣١، تمثال الأمثال ٢/ ٤٤٤، والمستقصى في أمثال العرب: (٢/ ١٠٣).

المستهجنة، واصبروا وصابروا فإنكم على الحق والهدى، ولا تنتظروا من العامة شيئا، فإن الكرامة والرفعة والعز لكم في الآخرة بإذن الله تعالى، وليس ميزان معرفة الحق من المبطل إكرام الملوك، ولا إكرام الوجهاء، ولا علو المناصب ولا بكثرة المال، بل ميزان الكرامة والعلو والرفعة على قدر ما في قلوبكم من التوحيد والإيمان، وعلى قدر ما تجتهدون فيه من الحرص على تحقيق العمل الصالح والدعوة إلى الله تعالى، فالإكرام الحقيقي والعز الحقيقي، والرفعة الحقيقية إنما هي في رضا الله تعالى، وطاعة الله تعالى، والتمسك بدينه وغرز شريعته جل وعلا، واصبروا وصابروا فإنما هي أيام قلائل، ودقائق معدودة، ثم ننتقل بإذن الله تعالى وحسن توفيقه، وكمال فضله، وحوله وقوته، ورحمته وتثبيته إلى تلك الدار التي لا بؤس فيها، ولا ظلم فيها، ولا هموم ولا غموم فيها، دار الأفراح والحبور والسرور واللذة الكاملة الأبدية التي لا تنقطع، فالموفق في الحقيقة هو من يثبته الله تعالى حتى يوصله إلى جنة عرضها السماء والأرض، فصبرا ثم صبرا على شظف[1] العيش وتجاوز الحد في الاتهام بالباطل، فالله تعالى بالمرصاد لمن عادى أولياءه، فثقوا بنصر الله تعالى ﴿ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ

(١) الشظف: يبس العيش، والضيف والشدة.
انظر العين للفراهيدي: (٦/ ٢٤٨)، والصحاح للجوهري: (٤/ ١٣٨١).
(٢) الحج: ٤٠.

ﵟٱلۡغَٰلِبُونَﵞ(١)، وقال تعالى: ﵟكَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغۡلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٞﵞ(٢)، فأوصيكم بمواصلة الطريق، والاستمرار في العلم والتعليم والدعوة إلى الخير لا يصدكم عنها صاد، ولا يردكم عنها راد، والله الموفق والهادي، والمهم أن وجود أهل الخير والصلاح والاستقامة في البلد لا يثمر إلا الخير والصلاح والاستقامة، وهذا والله العظيم هو الذي ندين الله تعالى، والله أعلى وأعلم.

المسألة الثانية عشرة: فإن قلت: وهل من التطير إذا رأى الإنسان شيئاً يكرهه في منامه أن يمتنع منه، مثل: أن يرى أنه يصاب بمكروه إذا سافر فامتنع من السفر؟ فهل هذه من الطيرة؟

والجواب أن يقال: الرؤيا قد تكون حقاً، وقد تكون من الشيطان، وقد تكون وساوس مما يزاوله الإنسان في حياته، فيرى في المنام ذلك لكثرة تلبس النفس بذلك واستغراقها فيه، فإذا نام يرى أنه يفعل ذلك الذي كان يزاوله، فهذه ليست رؤيا، ويعرض عنها الإنسان، وأما الرؤيا الصحيحة فهي أمثال يضربها الملك الموكل بالرؤية، وإذا رأى رؤيا على شيء قبيح فامتنع عن فعل شيء من الأشياء لا يكون هذا من الطيرة، والله أعلم.

---

(١) الصافات: ١٧١ – ١٧٣.

(٢) المجادلة: ٢١.

القاعدة الرابعة والعشرون

(الشفاعة لله جميعا لا تكون إلا بإذنه ورضاه)

القاعدة الخامسة والعشرون

(الأصل في الشفاعات يوم القيامة التوقيف على النصوص)

أقول: والكلام على هذه القاعدة في جمل من المسائل:

المسألة الأولى: الشفاعة مأخوذة من الشفع ضد الوتر، وهي انضمام شيء إلى شيء، أي انضم وتر إلى وتر فصار شفعاً، والمراد بها في عرف أهل الاعتقاد: السؤال لفصل القضاء والتجاوز من الذنوب وتخفيف العذاب وزيادة الثواب لمستحقه، فهذا التعريف يدخل فيه جميع الأنواع المذكورة والتي ثبتت بها الأدلة، وهو تعريف للشفاعة في الآخرة وإلا فالشفاعة في الأصل: طلب الخير للغير، والله أعلم.

المسألة الثانية: اعلم رحمك الله تعالى أن القاعدة المتقررة في هذا الباب عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى في باب الشفاعة أن الشفاعة كلها لله تعالى، لا يستقل بها لا ملك مقرب، ولا نبي مرسل، ولا ولي صالح، ولا يجوز طلبها إلا من الله تعالى، قال تعالى: ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ قُلۡ أَوَلَوۡ كَانُواْ لَا يَمۡلِكُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَعۡقِلُونَ ﴿٤٣﴾ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعٗاۖ لَّهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ

---

(١) الزمر: ٤٣-٤٤.

عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥۚ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ ﴾[1]، وهذا متفق عليه بين أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى.

والقاعدة الثانية فيها تقول: إن الشفاعة مبناها على التوقيف على الأدلة الشرعية الصحيحة الصريحة، فلا يجوز لأحد أن يثبت منها إلا ما ورد بإثباته الدليل، فما ورد من الشفاعات في الأدلة وجب إثباته، وما لا فلا يجوز اعتقاده، وذلك لأن هذه الشفاعات من أمور الآخرة، بل الإيمان بها من جملة مقتضيات اليوم الآخر، وأمور الآخرة من الغيب، والمتقرر أن ما كان من الغيب فبمناه على التوقيف، وهذه القاعدة المقررة في باب الشفاعة مما اتفق عليه أهل السنة والجماعة، فنحن ولله الحمد والمنة لا نؤمن بأي شفاعة، وأنها ستكون في الآخرة إلا إن ورد لها الدليل، وبهذا نسلم من المذاهب الهدامة والأفكار الضالة في هذا الباب، والله أعلم.

المسألة الثالثة: اعلم رحمك الله تعالى أن أهل السنة والجماعة في هذا الباب وسط بين فرقتين ضالتين بعيدتين عن الحق والهدى:

الفرقة الأولى: الفرقة المشركية في باب الشفاعة، وهم الذين يعتقدون ثبوت الشفاعة لمعبوداتهم الباطلة، كما هو حال أهل الشرك الذين بعث فيهم النبي ﷺ، بل وهو حال أهل الشرك قبلهم في الأمم الماضية، فإنهم كانوا يعبدون آلهتهم ويزعمون أنها تشفع لهم في الآخرة، كما قال الله تعالى

---

(١) سبأ: ٢٣.

عنهم ذلك بقوله: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾[(١)]، وكما قال تعالى عنهم ذلك بقوله جل وعلا: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾[(٢)]، وكما هو حال مشركي زماننا الذين يصرفون العبادة من الذبح، والنذر، والدعاء، والاستغاثة للأولياء والصالحين، فإنهم يعتقدون فيهم أنهم يقربونهم إلى الله تعالى زلفي، أي: منزلة ورتبة، وهذا الاعتقاد من جملة الاعتقادات الشركية الباطلة بالكتاب والسنة والإجماع، وهي الشفاعة المنفية في القرآن، كما قال تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾[(٣)]، وقد قطع الله تعالى كل ما يتعلق به المشركون، فنفى أن يكون لغيره ملك في ملكوته، أو أن يكون ظهيرا له، أو معاونا له في تصريف ملكوت السموات والأرض، أو أن يكون من جملة الشافعين عنده، كما قال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾[(٤)]، قال بعض العلماء: وهذه الآية تضمنت نفي جميع الوجوه التي تعلل بها المشركون في التعلق بمعبوداتهم، فنفت الآية عن آلهتهم كل أوجه التأثير في الكون ممثلة

---

(١) الزمر: ٣.

(٢) يونس: ١٨.

(٣) المدثر: ٤٨.

(٤) سبأ: ٢٢-٢٣.

في نفي الملك التام، وذلك لانعدام ربوبيتهم فلا يخلقون في الكون شيئا، ولا يدبرون فيه أمرا، وكذلك نفي المشاركة لله في الملك بأن يكون لهم نصيب وله نصيب، فنفت عن آلهتهم أن تملك مثقال ذرة في السماوات والأرض، ونفت أيضا وجود الظهير والمعين، فقد يدعي بعض المشركين أن آلهتهم لا يملكون شيئا ولا يشاركون الله في الملك لكنها تعد ظهيرا له أو معينا؛ أو مشيرا، أو وزيرا يعاون الله في تدبير الخلق والقيام على شؤونه، ثم نفى الله عنهم آخر ما تعلقوا به وهي الشفاعة من غير إذن. فلم يكن المشركون يعتقدون أن الأصنام هي التي تنزل الغيث وترزق العالم وتدبر شؤونه، بل كانوا يعتقدون أن ذلك من خصائص الرب سبحانه، ويقرون أن أوثانهم التي يدعون من دون الله مخلوقة لا تملك لأنفسها ولا لعابديها ضرا ولا نفعا استقلالا، ولا موتا ولا حياة ولا نشورا، ولا تسمع ولا تبصر، ويقرون أن الله هو المتفرد بذلك لا شريك له، ليس إليهم ولا إلى أوثانهم شيء من ذلك، وأنه سبحانه الخالق وما عداه مخلوق، والرب وما عداه مربوب، غير أنهم جعلوا له من خلقه شركاء ووسائط، يشفعون لهم بزعمهم عند الله ويقربونهم إليه زلفي، قال الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله تعالى: (والشفاعة شفاعتان: شفاعة منفية، وشفاعة مثبتة:
فالشفاعة المنفية ما كانت تطلب من غير اللَّه فيما لا يقدر عليه إلا اللَّه)[1].
وقرر أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى أنه لا يجوز طلب الشفاعة إلا من الحي الحاضر القادر في الأمر الذي يقدر عليه، وأما طلبها من الأموات

(١) أصول الإيمان لمحمد بن عبد الوهاب ص: ٢٧.

فإنه من الشرك الأكبر، وكذلك طلبها من الأحياء الغائبين هو من الشرك الأكبر أيضا، وكذلك طلبها من الأحجار والأشجار والكهوف والقبور والجن والشياطين هو من الشرك الأكبر، وكذلك طلبها من الملائكة أيضا من جملة الشرك، وكذلك طلبها من الحي الحاضر في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله تعالى هو من جملة الشرك أيضا، وأنت خبير بأن هذه الصور المذكورة كلها تدخل تحت اسم: (الشفاعة المنفية)، وخلاصته: أن الشفاعة المنفية هي ما كان فيها وجه من وجوه الشرك، ولهذا نقول: كل طلبِ شفاعة من الأموات أو الغائبين ممن لا يملكها، أو لا يستطيعها، أو لم يُؤذن له فيها شرعا في حياة البرزخ فإنّ هذه من الشرك بالله، فهؤلاء الذين يعتقدون هذا النوع من الشفاعات يسمون بالمشركين في باب الشفاعة، وهم الطائفة الذين غلوا في إثبات الشفاعة حتى اعتقدوا ثبوتها في الأصنام والأحجار والجن والأشجار وغيرها من المعبودات مع الله تعالى زورا وبهتانا، وقابلهم الطائفة الأخرى، وهم معطلة الشفاعة، ويعتقدون أنه لا شفاعة في الآخرة، وأنها لا تنفع، وهم طائفة من المعتزلة والخوارج ومن سار على منهجهم في هذا النفي، ونسميهم نحن: معطلة الشفاعة، وهؤلاء فرطوا في هذا النفي العام للشفاعات أو النفي لبعض ما ورد به الدليل الصحيح منها، فالمعتزلة والخوارج ينكرون الشفاعة، ويعتقدون أنها لا تنفع، والقاعدة عندهم تقول: من دخل النار أو استحق دخولها فإنه لا تنفعه الشفاعة، ولذلك اعتقدوا أن أهل الكبائر مخلدون في النار، ولا يخرجون منها، ولا تنفع فيهم شفاعة أحد من الشافعين، واستدلوا على

نفيهم هذا بقوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾(١)، ووجه الاستدلال عندهم من الآية أنَّهُ قال: ﴿شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾(٢) بالجمع، والذين يشفعون يوم القيامة هم الذين أذن الله لهم بالشفاعة وهم الأنبياء والمؤمنون، قالوا: فدلت الآية على أنَّ من في النار لا تنفعه الشفاعة -﴿شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾-، لأجل عموم لفظ الشافعين فهو عام في كل من يشفع، وهذا الفهم فهم باطل، لأنه فهم في الآية مخالف لفهم سلف الأمة رحمهم الله تعالى، فإن أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى يفهمون من هذا النفي في هذه الآية أنه نفي لنفع الشفاعة فيمن مات وليس معه أصل الإسلام، أي من مات على الكفر الأكبر والشرك الأكبر والنفاق الاعتقادي، فمن مات من الكفرة وأهل الشرك والنفاق الاعتقادي الأكبر فإن هؤلاء لا تنفعهم شفاعة أحد، فهذا فهم الصحابة والتابعين وأئمة أهل السنة والجماعة في هذه الآية، وأما فهم أهل البدع فإنه مخالف لفهم السلف، لأن أهل البدع يفهمون أنه نفي للشفاعة في أهل القبلة ممن مات ومعه أصل الإسلام، فتعارض الفهمان، فهم السلف، وفهم أهل البدع، وقد تقرر عندنا في القواعد أن كل فهم يخالف فهم سلف الأمة وأئمتها في مسائل العقيدة والعمل فإنه باطل مردود على صاحبه ولا كرامة، وسياق الآية يدل على صحة فهم سلف الأمة، فإن الله تعالى ذكر هذه الآية في نفي الشفاعة بعد

(١) المدثر: ٤٨.

(٢) المدثر: ٤٨.

ذكر الكفار وبعض أحوالهم ومعتقداتهم التي ماتوا عليها فقال تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ ﴿٤٤﴾ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ ﴿٤٥﴾ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ ﴿٤٦﴾ حَتَّى أَتَانَا الْيَقِينُ ﴿٤٧﴾ فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾(١)، فقوله: ﴿فَمَا﴾ الفاء هنا يسمونها الفاء الترتيبية، وهي الفاء التي ترتب النتيجة التي بعدها على الأوصاف التي قبلها، كقولي مثلا: عارضتني فضربتك، فيكون سبب الضرب وعلته هي المعارضة، وكقول الله تعالى في الحيض: ﴿قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾(٢)، فعلة الاعتزال وسببه هو وجود الأذى، والذي هو دم الحيض، فقوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾، هو جزاء مرتب على الأوصاف السابقة في الآيات من ترك الصلاة، وعدم إطعام المساكين والخوض مع الخائضين والتكذيب بيوم الدين، وقد تقرر في القواعد أن ترتيب الجزاء بالفاء بعيد وصف مشعر بعليته، فنفي الشفاعة هنا حكم، وهذا الحكم مقرون بالفاء، وجاء هذا الحكم بعيد أوصاف، فتكون تلك الأوصاف هي علة الحكم، وهي سبب الحكم، والتكذيب بيوم الدين كفر، فصارت الآية التي تنفي الشفاعة هنا إنما تنفي الشفاعة عن الكافرين، وذلك لأن الشفاعة يوم القيامة لا تكون إلا بإذن الله تعالى ورضاه، والله تعالى لا يأذن بالشفاعة لأحد من أهل الشرك، إلا في أبي طالب كما سيأتي تفصيله في موضعه،

---

(١) المدثر: ٤٢-٤٨.

(٢) البقرة: ٢٢٢.

وهي شفاعة تخفيف لا إخراج، ولا يرضى الله تعالى بأن يتقدم أحد بين يديه شفيعا لأحد من أهل الكفر والشرك، فالنفي هنا ينصب على نفي الشفاعة في أهل الكفر والشرك والنفاق الاعتقادي، والخوارج ينفون بهذه الآية انتفاع أهل الكبائر من أهل القبلة بالشفاعة بعد إذن الله تعالى ورضاه، وهذا الفهم فهم باطل، وحقه أن يرمى به في سلة المهملات، فاحذر من هذا الفهم الباطل أيها السني المتبع، لأن المسألة التي هي الشفاعة لأهل الكبائر هي في مَنْ كان مسلماً، أما المكذّب بيوم الدين والذي لم يصحَّ إسلامُه فإنه ليس هو محل البحث، فإذن استدلالهم بالآية في غير محله؛ لأنَّ الآية يقول بها من يثبت الشفاعة لأهل الكبائر في أنَّ المشركين ولو شفع بعضهم لبعض وظنوا أنَّ آلهتهم تشفع فما تنفعهم شفاعة الشافعين؛ لأنهم مشركون كفرة، والكافر لم يرضَ الله تعالى عنه، ومن شرط الشفاعة الرضا، فلا متعلق للوعيدية من الخوارج والمعتزلة في نفي الشفاعة بهذه الآية.

والخلاصة من هذه المسألة هو ذكر مذاهب الناس في مسألة في الشفاعة وبيان وسطية أهل السنة والجماعة فيها، وقد انقسموا فيها إلى طرفين ووسط: فالمشركون في باب الشفاعات غلوا فيها حتى أثبتوا من الشفاعات ما لا دليل عليه، فضلا عن اعتقادهم شفاعات قد ورد الدليل بإبطالها ونفيها، والخوارج والمعتزلة نفوا الشفاعة في أهل الكبائر والتي قد وردت الأدلة المتواترة بإثباتها، وأهل السنة توسطوا فقالوا: نؤمن بأن هناك شفاعة، ولكنها وقف على الدليل الشرعي الصحيح الصريح، وهم بهذه

الوسطية يحققون قول الله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾(١)، والمتقرر في قواعدهم رحمهم الله تعالى أن أهل السنة وسط بين فرق الأمة كوسطية الأمة بين الأمم ،والله أعلم.

المسألة الرابعة: واعلم رحمك الله تعالى أن الدليل قد أثبت جملا من أنواع الشفاعات، ونخصص هذه المسألة بذكرها مقرونة بأدلتها، ولكن ننبه أولا على أن الشفاعات التي سنذكرها هنا منها ما هو خاص بالنبي ﷺ، ومنها ما هو عام له وللصديقين والشهداء والصالحين، فنقول وبالله تعالى التوفيق ومنه نستمد العون والفضل:

الشفاعة الأولى: الشفاعة العظمى، وهي المقام المحمود الذي أوتيه نبينا ﷺ، وهي التفسير الصحيح إن شاء الله تعالى لقول الله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾(٢)، أي تقوم مقاما يحمدك فيه الناس، وهو الشفاعة في أهل الموقف لفصل القضاء بينهم، وهي من جملة الشفاعات الخاصة به ﷺ، وقد وردت في السنة الصحيحة، كما روى أصحاب الصحيح عن أنس رضي الله عنه قَالَ: حدثنا محمد ﷺ قال: (**إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ مَاجَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ لَهُ: اشْفَعْ لِذُرِّيَّتِكَ، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِإِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ السَّلاَمُ - فَإِنَّهُ خَلِيلُ اللَّهِ، فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُوسَى - عَلَيْهِ السَّلاَمُ - فَإِنَّهُ كَلِيمُ اللَّهِ،**

---

(١) البقرة: ١٤٣.

(٢) الإسراء: ٧٩.

فَيُؤْتَى مُوسَى فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِعِيسَى - عَلَيْهِ السَّلاَمُ - فَإِنَّهُ رُوحُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ. فَيُؤْتَى عِيسَى فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، فَأُوتَى فَأَقُولُ: أَنَا لَهَا. فَأَنْطَلِقُ فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّى فَيُؤْذَنُ لِي فَأَقُومُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَأَحْمَدُهُ بِمَحَامِدَ لاَ أَقْدِرُ عَلَيْهِ الآنَ يُلْهِمُنِيهِ اللَّهُ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا فَيُقَالُ لي: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ. فَأَقُولُ: رَبِّ أمتي أمتي. فَيُقَالُ انْطَلِقْ فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ بُرَّةٍ أَوْ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجْهُ مِنْهَا. فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ، ثُمَّ أَرْجِعُ إِلَى رَبِّى فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا فَيُقَالُ لي: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ وَسَلْ تُعْطَهْ وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ. فَأَقُولُ: أمتي أمتي. فَيُقَالُ لي انْطَلِقْ فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجْهُ مِنْهَا. فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ ثُمَّ أَعُودُ إِلَى رَبِّى فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا فَيُقَالُ لي: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أمتي أمتي. فَيُقَالُ لي انْطَلِقْ فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى أَدْنَى أَدْنَى مِنْ مِثْقَالِ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجْهُ مِنَ النَّارِ فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ»[(١)]. وعَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ قَالَ أُتِىَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا بِلَحْمٍ فَرُفِعَ إِلَيْهِ الذِّرَاعُ وَكَانَتْ تُعْجِبُهُ فَنَهَسَ مِنْهَا نَهْسَةً فَقَالَ: «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهَلْ تَدْرُونَ بِمَ ذَاكَ؟ يَجْمَعُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَيُسْمِعُهُمُ الداعي، وَيَنْفُذُهُمُ الْبَصَرُ، وَتَدْنُو الشَّمْسُ فَيَبْلُغُ النَّاسَ مِنَ

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة، رقم: (٧٥١٠)، ومسلم في الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم: (١٩٣).

الْغَمِّ وَالْكَرْبِ مَا لاَ يُطِيقُونَ، وَمَا لاَ يَحْتَمِلُونَ فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ أَلاَ تَرَوْنَ مَا أَنْتُمْ فِيهِ، أَلاَ تَرَوْنَ مَا قَدْ بَلَغَكُمْ، أَلاَ تَنْظُرُونَ مَنْ يَشْفَعُ لَكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ، فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ: ائْتُوا آدَمَ. فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَمَرَ الْمَلاَئِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلاَ تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلاَ تَرَى إِلَى مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فَيَقُولُ آدَمُ: إِنَّ رَبِّى غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ نهاني عَنِ الشَّجَرَةِ فَعَصَيْتُهُ نفسي نفسي، اذْهَبُوا إِلَى غيري، اذْهَبُوا إِلَى نُوحٍ. فَيَأْتُونَ نُوحًا فَيَقُولُونَ: يَا نُوحُ أَنْتَ أَوَّلُ الرُّسُلِ إِلَى الأَرْضِ، وَسَمَّاكَ اللَّهُ عَبْدًا شَكُورًا اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ أَلاَ تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلاَ تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فَيَقُولُ لَهُمْ: إِنَّ رَبِّى قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ قَدْ كَانَتْ لِي دَعْوَةٌ دَعَوْتُ بِهَا عَلَى قومي نفسي نفسي اذْهَبُوا إِلَى إِبْرَاهِيمَ -ﷺ-. فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ فَيَقُولُونَ: أَنْتَ نبي اللَّهِ وَخَلِيلُهُ مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلاَ تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلاَ تَرَى إِلَى مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فَيَقُولُ لَهُمْ إِبْرَاهِيمُ: إِنَّ رَبِّى قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلاَ يَغْضَبُ بَعْدَهُ مِثْلَهُ. وَذَكَرَ كَذَبَاتِهِ نفسي نفسي، اذْهَبُوا إِلَى غيري، اذْهَبُوا إِلَى مُوسَى. فَيَأْتُونَ مُوسَى -ﷺ- فَيَقُولُونَ يَا مُوسَى أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ فَضَّلَكَ اللَّهُ بِرِسَالاَتِهِ وَبِتَكْلِيمِهِ عَلَى النَّاسِ اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ أَلاَ تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلاَ تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فَيَقُولُ لَهُمْ مُوسَى -ﷺ-: إِنَّ رَبِّى قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وإني قَتَلْتُ نَفْسًا

لَمْ أومَرْ بِقَتْلِهَا نفسي نفسي، اذهَبُوا إِلَى عِيسَى -ﷺ-. فَيَأْتُونَ عِيسَى فَيَقُولُونَ: يَا عِيسَى أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، وَكَلَّمْتَ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ، وَكَلِمَةٌ مِنْهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ، فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ أَلاَ تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلاَ تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فَيَقُولُ لَهُمْ عِيسَى - ﷺ-: إِنَّ رَبِّى قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، - وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ ذَنْبًا - نفسي نفسي اذهَبُوا إِلَى غيري، اذهَبُوا إِلَى مُحَمَّدٍ - ﷺ-. فيأتوني فَيَقُولُونَ: يَا مُحَمَّدُ أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، وَخَاتَمُ الأَنْبِيَاءِ، وَغَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلاَ تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلاَ تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فَأَنْطَلِقُ فَآتِى تَحْتَ الْعَرْشِ فَأَقَعُ سَاجِدًا لِرَبِّى، ثُمَّ يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيَّ ويلهمني مِنْ مَحَامِدِهِ وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ شَيْئًا لَمْ يَفْتَحْهُ لأَحَدٍ قبلي، ثُمَّ يُقَالُ يَا مُحَمَّدُ ارفَعْ رَأْسَكَ سَلْ تُعْطَهْ اشفَعْ تُشَفَّعْ. فَأَرْفَعُ رأسي فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أمتي أمتي. فَيُقَالُ يَا مُحَمَّدُ أَدخِلِ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِكَ مَنْ لاَ حِسَابَ عَلَيْهِ مِنَ الْبَابِ الأَيْمَنِ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ، وَهُمْ شُرَكَاءُ النَّاسِ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الأَبْوَابِ، والذي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنَّ مَا بَيْنَ الْمِصْرَاعَيْنِ مِنْ مَصَارِيعِ الْجَنَّةِ لَكَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَهَجَر، أَوْ كَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وبصري)[١]. وقد أجمع أهل السنة على إثبات هذه الشفاعة، ونسأل الله تعالى أن يعيننا وإخواننا من أهل السنة على تخطي تلك العرصة بسلام وأمان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾، رقم: (٤٧١٢)، ومسلم في الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم: (١٩٤).

الشفاعة الثانية: الشفاعة في أهل الجنة ليدخلوا الجنة، وذلك أن أهل الجنة إن جاءوها وجدوا أبوابها مغلقة، فيكون أول من يطرق الباب ويستفتح لأهل الجنة نبينا ﷺ، وهذه الشفاعة من جملة الشفاعات الخاصة به ﷺ، وقد ثبتت بالسنة بالصحيحة، ففي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة وحذيفة رضي الله عنهما قالا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (**يَجْمَعُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى النَّاسَ فَيَقُومُ الْمُؤْمِنُونَ حَتَّى تُزْلَفَ لَهُمُ الْجَنَّةُ، فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: يَا أَبَانَا اسْتَفْتِحْ لَنَا الْجَنَّةَ. فَيَقُولُ: وَهَلْ أَخْرَجَكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ إِلاَّ خَطِيئَةُ أَبِيكُمْ آدَمَ، لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ، اذْهَبُوا إِلَى ابْنِي: إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِ اللَّهِ - قَالَ - فَيَقُولُ: إِبْرَاهِيمُ لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ إِنَّمَا كُنْتُ خَلِيلاً مِنْ وَرَاءَ وَرَاءَ اعْمِدُوا إِلَى مُوسَى - ﷺ- الذي كَلَّمَهُ اللَّهُ تَكْلِيمًا. فَيَأْتُونَ مُوسَى - ﷺ- فَيَقُولُ: لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ اذْهَبُوا إِلَى عِيسَى كَلِمَةِ اللَّهِ وَرُوحِهِ. فَيَقُولُ: عِيسَى - ﷺ-: لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ. فَيَأْتُونَ مُحَمَّدًا - ﷺ- فَيَقُومُ فَيُؤْذَنُ لَهُ، وَتُرْسَلُ الأَمَانَةُ وَالرَّحِمُ فَتَقُومَانِ جَنَبَتَيِ الصِّرَاطِ يَمِينًا وَشِمَالاً فَيَمُرُّ أَوَّلُكُمْ كَالْبَرْقِ). قَالَ قُلْتُ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِي أي شيء كَمَرِّ الْبَرْقِ، قَالَ: (أَلَمْ تَرَوْا إِلَى الْبَرْقِ كَيْفَ يَمُرُّ وَيَرْجِعُ فِي طَرْفَةِ عَيْنٍ، ثُمَّ كَمَرِّ الرِّيحِ، ثُمَّ كَمَرِّ الطَّيْرِ وَشَدِّ الرِّجَالِ تَجْرِى بِهِمْ أَعْمَالُهُمْ، وَنَبِيُّكُمْ قَائِمٌ عَلَى الصِّرَاطِ يَقُولُ: رَبِّ سَلِّمْ سَلِّمْ حَتَّى تَعْجِزَ أَعْمَالُ الْعِبَادِ، حَتَّى يَجِيءَ الرَّجُلُ فَلاَ يَسْتَطِيعُ السَّيْرَ إِلاَّ زَحْفًا - قَالَ - وَفِي حافتي الصِّرَاطِ كَلاَلِيبُ مُعَلَّقَةٌ مَأْمُورَةٌ بِأَخْذِ مَنْ أُمِرَتْ بِهِ فَمَخْدُوشٌ نَاجٍ وَمَكْدُوسٌ فِي النَّارِ**). والذي نَفْسُ أَبِى

هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعُونَ خَرِيفًا[١]. وله عن عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (**أَنَا أَوَّلُ النَّاسِ يَشْفَعُ فِي الْجَنَّةِ، وَأَنَا أَكْثَرُ الأَنْبِيَاءِ تَبَعًا**)[٢]. وفي رواية: (**وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ يَقْرَعُ بَابَ الْجَنَّةِ**)[٣]. وعن أنس أيضا قال: قال رسول الله ﷺ: (**أَنَا أَوَّلُ شَفِيعٍ فِي الْجَنَّةِ لَمْ يُصَدَّقْ نَبِي مِنَ الأَنْبِيَاءِ مَا صُدِّقْتُ، وَإِنَّ مِنَ الأَنْبِيَاءِ نَبِيًّا مَا يُصَدِّقُهُ مِنْ أُمَّتِهِ إِلاَّ رَجُلٌ وَاحِدٌ**)، رواه مسلم[٤]، وله رضي الله تعالى عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (**آتِى بَابَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَسْتَفْتِحُ فَيَقُولُ الْخَازِنُ: مَنْ أَنْتَ فَأَقُولُ: مُحَمَّدٌ. فَيَقُولُ: بِكَ أُمِرْتُ لاَ أَفْتَحُ لأَحَدٍ قَبْلَكَ**)[٥]. وقد أجمع أهل السنة رحمهم الله تعالى على إثبات هذه الشفاعة، وأجمعوا على أنها من جملة خصوصياته ﷺ.

الشفاعة الثالثة: الشفاعة في عمه أبي طالب، والحق الحقيق بالقبول أن أبا طالب مات على الكفر، والحق أن الشفاعة فيه إنما هي شفاعة تخفيف فقط،

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم: (٣٢٩).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: أَنَا أَوَّلُ النَّاسِ يَشْفَعُ فِي الْجَنَّةِ، وَأَنَا أَكْثَرُ الأَنْبِيَاءِ تَبَعًا، رقم: (٣٣٠).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: أَنَا أَوَّلُ النَّاسِ يَشْفَعُ فِي الْجَنَّةِ، وَأَنَا أَكْثَرُ الأَنْبِيَاءِ تَبَعًا، رقم: (٣٣١).

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: أَنَا أَوَّلُ النَّاسِ يَشْفَعُ فِي الْجَنَّةِ، وَأَنَا أَكْثَرُ الأَنْبِيَاءِ تَبَعًا، رقم: (٣٢).

(٥) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: أَنَا أَوَّلُ النَّاسِ يَشْفَعُ فِي الْجَنَّةِ، وَأَنَا أَكْثَرُ الأَنْبِيَاءِ تَبَعًا، رقم: (٣٣٣).

لا إخراج، فإن قلت: كيف تنفع الشفاعة فيه وهو كافر؟ وقد قلت قبل قليل أن قوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾[1]، إنما هي في أهل الكفر والشرك؟

فأقول: لقد تقرر عند العلماء رحمهم الله تعالى أن الخاص مقدم على العام، فقوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ عام ، والأحاديث الواردة في شأن شفاعة النبي ﷺ لعمه أبي طالب خاصة، والخاص مقدم على العام، والمتقرر أنه لا تعارض بين عام وخاص، وقد آمن أهل السنة جميعهم رحمهم الله تعالى بهذه الشفاعة وآمنوا أنها شفاعة خاصة بالنبي ﷺ، وآمنوا أنها خاصة بأبي طالب، وآمنوا بأنها شفاعة تخفيف لا إخراج، فعَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ نَفَعْتَ أَبَا طَالِبٍ بشيء فَإِنَّهُ كَانَ يَحُوطُكَ وَيَغْضَبُ لَكَ؟ قَالَ: (**نَعَمْ هُوَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ وَلَوْلاَ أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ**)[2]. وفي رواية عنه قال: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ أَبَا طَالِبٍ كَانَ يَحُوطُكَ وَيَنْصُرُكَ فَهَلْ نَفَعَهُ ذَلِكَ؟ قَالَ: (**نَعَمْ وَجَدْتُهُ فِي غَمَرَاتٍ مِنَ النَّارِ فَأَخْرَجْتُهُ إِلَى ضَحْضَاحٍ**)[3]. وعَنْ أَبِى سَعِيدٍ الخدري أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذُكِرَ عِنْدَهُ عَمُّهُ أَبُو طَالِبٍ فَقَالَ: (**لَعَلَّهُ تَنْفَعُهُ شفاعتي يَوْمَ**

---

(١) المدثر: ٤٨.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب قصة أبي طالب، رقم: (٣٨٨٣)، ومسلم في الإيمان، باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب، رقم: (٣٥٧).

(٣) أخرجه مسلم في الإيمان، باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب، رقم: (٣٥٨).

الْقِيَامَةِ فَيُجْعَلُ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ يَبْلُغُ كَعْبَيْهِ يَغْلِي مِنْهُ دِمَاغُهُ)(١). وعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخدري أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (**إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا يَنْتَعِلُ بِنَعْلَيْنِ مِنْ نَارٍ يَغْلِي دِمَاغُهُ مِنْ حَرَارَةِ نَعْلَيْه**)(٢). وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (**أَهْوَنُ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا أَبُو طَالِبٍ وَهُوَ مُنْتَعِلٌ بِنَعْلَيْنِ يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاغُهُ**)(٣). وعن النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (**إِنَّ أَهْوَنَ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَرَجُلٌ تُوضَعُ فِي أَخْمَصِ قَدَمَيْهِ جَمْرَتَانِ يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاغُهُ**)(٤).

الشفاعة الرابعة: الشفاعة في رفعة الدرجات في الجنة، وهي من الشفاعات العامة لأهل الإيمان، ودليلها قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَىْءٍۚ كُلُّ ٱمْرِئٍۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾(٥)، وفي صحيح مسلم أن النبي ﷺ قال لما توفي أبو سلمة: (**اللهم اغفر لأبي سلمة وأرفع درجته في المهديين..**)(٦). فقوله: (**وارفع درجته**) دعاء في الدنيا له، وهذا معنى الشفاعة، كما قال ﷺ: (**ما من مسلم يموت، فيقوم على**

(١)أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب قصة أبي طالب، رقم: (٣٨٨٥)، ومسلم في الإيمان، باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب، رقم: (٣٦٠).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب أهون أهل النار عذابا، رقم: (٣٦١).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب أهون أهل النار عذابا، رقم: (٣٦٢).

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب أهون أهل النار عذابا، رقم: (٣٦٣).

(٥) الطور: ٢١.

(٦) صحيح مسلم، كتاب الكسوف، باب في إغماض الميت، والدعاء له..رقم: (٩٢٠).

جنازته أربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا؛ إلا شفعهم الله فيه)[١]. قال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله تعالى: (فإن قيل: إن الشفاعة لا تكون إلا بإذنه سبحانه؛ فكيف يسمى دعاء الإنسان لأخيه شفاعة وهو لم يستأذن من ربه؟

والجواب: إن الله أمر بأن يدعو الإنسان لأخيه الميت، وأمره بالدعاء إذن وزيادة، وأما الشفاعة الموهومة التي يظنها عباد الأصنام من معبوديهم؛ فهي شفاعة باطلة لأن الله لا يأذن لأحد بالشفاعة إلا من ارتضاه من الشفعاء والمشفوع لهم)[٢]. والله أعلم.

الشفاعة الخامسة: الشفاعة في أهل الكبائر، وهي الشفاعة في قوم ماتوا على شيء من المعاصي والذنوب وأراد الله تعالى بحكمته وعدله أن لا يغفر لهم في أول الأمر، وعذبهم في النار، ثم يؤذن بعد في الشفاعة، وأجمع أهل السنة رحمهم الله تعالى على إثباتها، وأجمعوا على أنه لا يخلد في النار أحد ممن معه أصل الإسلام، وقد قرر أهل الحديث رحمهم الله تعالى أن الأحاديث في إثبات هذا النوع من الشفاعات قد بلغت مبلغ التواتر المعنوي، فأحاديث الشفاعة في أهل الكبائر متواترة، وقد ذكر جمع من أهل السنة رحمهم الله تعالى أن هذه الشفاعة على قسمين:

الأول: شفاعة في قوم من أهل الكبائر قد استحقوا دخول النار أن لا يدخلوها، وشفاعة في قوم من أهل الكبائر قد دخلوا النار أن يخرجوا منها،

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الكسوف، باب من صلى عليه أربعون شفعوا فيه، رقم: (٩٤٨).

(٢) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين: (٩/ ٣٢٦).

ويستدل على القسم الأول بعموم قوله ﷺ: (**شفاعتي في أهل الكبائر من أمتي**)[1]. وهو حديث صحيح ، وأما القسم الثاني فقد كثرت فيه الأدلة، ونذكر لك طرفا منها، فعَنْ أَبِى سَعِيدٍ الخدري أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (**يُدْخِلُ اللَّهُ أَهْلَ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ بِرَحْمَتِهِ، وَيُدْخِلُ أَهْلَ النَّارِ النَّارَ ثُمَّ يَقُولُ انْظُرُوا مَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ. فَيُخْرَجُونَ مِنْهَا حُمَمًا قَدِ امْتَحَشُوا. فَيُلْقَوْنَ فِي نَهْرِ الْحَيَاةِ، أَوِ الْحَيَا فَيَنْبُتُونَ فِيهِ كَمَا تَنْبُتُ الْحِبَّةُ إِلَى جَانِبِ السَّيْلِ، أَلَمْ تَرَوْهَا كَيْفَ تَخْرُجُ صَفْرَاءَ مُلْتَوِيَةً**)[2]. وعنه رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (**أَمَّا أَهْلُ النَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا فَإِنَّهُمْ لاَ يَمُوتُونَ فِيهَا وَلاَ يَحْيَوْنَ وَلَكِنْ نَاسٌ أَصَابَتْهُمُ النَّارُ بِذُنُوبِهِمْ، - أَوْ قَالَ بِخَطَايَاهُمْ - فَأَمَاتَهُمْ إِمَاتَةً حَتَّى إِذَا كَانُوا فَحْمًا أُذِنَ بِالشَّفَاعَةِ، فجيء بِهِمْ ضَبَائِرَ ضَبَائِرَ فَبُثُّوا عَلَى أَنْهَارِ الْجَنَّةِ، ثُمَّ قِيلَ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ أَفِيضُوا عَلَيْهِمْ، فَيَنْبُتُونَ نَبَاتَ الْحِبَّةِ تَكُونُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ**)[3]. وفي حديث جابر في الصحيح مسلم مرفوعا: (**ثُمَّ تَحِلُّ الشَّفَاعَةُ وَيَشْفَعُونَ حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً، فَيُجْعَلُونَ بِفِنَاءِ الْجَنَّةِ، وَيَجْعَلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ يَرُشُّونَ عَلَيْهِمُ الْمَاءَ حَتَّى يَنْبُتُوا نَبَاتَ الشيء فِي السَّيْلِ، وَيَذْهَبُ حُرَاقُهُ ثُمَّ يَسْأَلُ**

---

(١) رواها الترمذي، رقم: (٢٤٣٧) في صفة القيامة، باب رقم: (١٢) من حديث أنس وجابر، وأبو داود رقم: (٤٧٣٩) في السنة، باب في الشفاعة.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال، رقم: (٢٢)، ومسلم في الإيمان، باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار رقم: (١٨٤).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين، رقم: (٣٠٦).

حَتَّى تُجْعَلَ لَهُ الدُّنْيَا وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهَا مَعَهَا)(١). وفي الصحيح قال رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: (**إِنَّ اللَّهَ يُخْرِجُ قَوْمًا مِنَ النَّارِ بِالشَّفَاعَةِ)**(٢). وعن أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ النبي ﷺ قَالَ: (**يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ بُرَّةً، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ ذَرَّةً)** (٣). وعن عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (**لِكُلِّ نبي دَعْوَةٌ يَدْعُوهَا فَأُرِيدُ أَنْ أَخْتَبِئَ دعوتي شَفَاعَةً لأمتي يَوْمَ الْقِيَامَةِ)** (٤). وفي لفظ: (**لِكُلِّ نبي دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ فَتَعَجَّلَ كُلُّ نبي دَعْوَتَهُ وإني اخْتَبَأْتُ دعوتي شَفَاعَةً لأمتي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فهي نَائِلَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أمتي لاَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا)** (٥). وكثرة تلك الأحاديث في شأن الشفاعة في أهل الكبائر تفيدك بطلان ما ذهب له أهل البدع من رد أحاديث الشفاعة في أهل الكبائر بحجة أنها مجرد أحاديث آحاد في أمر عقدي، وأنت خبير بأن القاعدة الفاسدة عندهم تقول: (أخبار الآحاد لا تقبل في أمور العقيدة)، وهذه القاعدة قاعدة ملعونة فاسدة باطلة، فكم ردت بها الأحاديث وعورضت بها السنة، والحق الذي اتفقت عليه كلمة أهل السنة هو ما قررنا لك سابقا في موضعه من أن خبر الآحاد الصحيح حجة في

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم: (٣١٦).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم: (٣١٨).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم: (٣٢٥).

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب اختباء النبي ﷺ دعوة الشفاعة لأمته، رقم: (٣٣٤).

(٥) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب اختباء النبي ﷺ دعوة الشفاعة لأمته، رقم: (٣٣٨).

باب العقيدة، وقد سقنا لك الأدلة الكثيرة هناك، فضلا عن أن الأحاديث الواردة في مسألة الشفاعة لأهل الكبائر يوم القيامة قد بلغت مبلغ التواتر، كما قرره أهل الحديث، ونحن نؤمن بما قررته الأدلة وأثبته أهل السنة وآمنوا به، ونكل الأمر إلى الله تعالى، ونسأله جل وعلا أن نكون ممن يدخل الجنة ابتداء بلا حساب ولا عذاب. والله أعلم.

الشفاعة السادسة: الشفاعة في أهل الأعراف، وهم قوم تساوت حسناتهم وسيئاتهم فيوقَفون يرجئون حتى ينظر فيهم، فيشفع فيهم النبي عليه الصلاة والسلام فيدخلون الجنة، ويشفع فيهم المؤمنون والملائكة، وقد ذكر بعض المفسرين ذلك عند قول الله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلۡأَعۡرَافِ رِجَالٞ يَعۡرِفُونَ كُلَّۢا بِسِيمَىٰهُمۡۚ وَنَادَوۡاْ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ أَن سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡۚ لَمۡ يَدۡخُلُوهَا وَهُمۡ يَطۡمَعُونَ ﴿٤٦﴾ ۞ وَإِذَا صُرِفَتۡ أَبۡصَٰرُهُمۡ تِلۡقَآءَ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِ قَالُواْ رَبَّنَا لَا تَجۡعَلۡنَا مَعَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[١]، قال ابن كثير رحمه الله تعالى في تفسيره: (واختلفت عبارات المفسرين في أصحاب الأعراف من هم، وكلها قريبة ترجع إلى معنى واحد، وهو أنهم قوم استوت حسناتهم وسيئاتهم، نص عليه حذيفة، وابن عباس، وابن مسعود، وغير واحد من السلف والخلف، رحمهم الله)[٢]. والشفاعة فيهم عامة لأهل الإيمان، والله أعلم.

الشفاعة السابعة: الشفاعة في قوم ليدخلوا الجنة بلا حساب ولا عذاب، ففي حديث الشفاعة الذي قدمناه سابقا: (**فَأَنْطَلِقُ فَآتِى تَحْتَ الْعَرْشِ فَأَقَعُ سَاجِدًا لِرَبِّى ثُمَّ يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَي ويلهمني مِنْ مَحَامِدِهِ وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ**

(١) الأعراف: ٤٦- ٤٧.

(٢) تفسير ابن كثير: (٣/ ٤١٨).

شَيْئًا لَمْ يَفْتَحْهُ لأَحَدٍ قبلي، ثُمَّ يُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ سَلْ تُعْطَهْ اشْفَعْ تُشَفَّعْ. فَأَرْفَعُ رأسي فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أمتي أمتي. فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ أَدْخِلِ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِكَ مَنْ لاَ حِسَابَ عَلَيْهِ مِنَ الْبَابِ الأَيْمَنِ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ وَهُمْ شُرَكَاءُ النَّاسِ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الأَبْوَابِ)[١]. وعَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ أَنَّ النبي ﷺ قَالَ: (**يَدْخُلُ مِنْ أمتي الْجَنَّةَ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ**). فَقَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يجعلني مِنْهُمْ. قَالَ: (**اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ**). ثُمَّ قَامَ آخَرُ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يجعلني مِنْهُمْ. قَالَ: (**سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ**)[٢]. والله أعلم .

فهذه جمل من الشفاعات التي ورد بها الدليل، والتي آمن بها أهل السنة رحمهم الله تعالى وقرروها في كتبهم العقدية، نسأل الله تعالى أن يوفقنا وإخواننا للثبات على دينه، واقتفاء أثر أهل السنة إلى الممات، وهو الموفق والهادي.

القاعدة السادسة والعشرون:

(كلمة التوحيد لا تنفع قائلها إلا بعد بثبوت شروطها وانتفاء موانعها)

أقول: واعلم رحمك الله تعالى أنها لا يتم الانتفاع بهذا الكلمة العظيمة إلا إذا حقق العبد شروطها، وقد نص أهل العلم رحمهم الله تعالى على أن كلمة التوحيد لها ثمانية شروط:

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، رقم: (٣٦٧).

الأول: العلم بمعناها، وقد قررنا لك سابقا أن المعنى الحق لها هو أن يقال: (لا معبود بحق إلا الله تعالى)، فلا ينتفع أحد بهذه الكلمة إلا بعد العلم بمعناها، والإيمان به، قال تعالى: ﴿ وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾[١]، والمراد بشهادة الحق أي شهادة ألا إله إلا الله، والمراد بالعلم هنا أي العلم بمعناها الذي تدل عليه، وقال تعالى: ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[٢]، فأمر بالعلم بها، والمراد العلم بمعناها، وقال عليه الصلاة والسلام: (**من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة**)[٣]. فيفهم منه أن من مات وهو يقولها ولكنه غير عالم بمعناها فإنه لا يتحقق كمال انتفاعه بها، وقد اتفقت كلمة أهل العلم على إثبات هذا الشرط، وهذا من العلم الواجب على كل مكلف، ولا يعذر أحد بجهله، وضد العلم الجهل.

الشرط الثاني: الإخلاص وضده الشرك بقسميه الأصغر والأكبر، فلابد فيها من تحقيق الإخلاص فمن قالها رياء أو تسميعاً أو لغرض دنيوي فإنها لا تنفعه، ومن قالها وهو واقع في شيء من نواقض الدين فإنها لا تنفعه، فلابد فيها من تحقيق مقام الإخلاص، فإن قولها عبادة والعبادات يشترط لقبولها الإخلاص قال تعالى: ﴿فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ۞ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ

---

(١) الزخرف: ٨٦.

(٢) محمد: ١٩.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك، رقم: (٤٣).

ٱلْخَالِصُ ﴾(١)، وقال تعالى: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾(٢)، وقال عليه الصلاة والسلام: (**أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصاً من قلبه**)(٣)، وقال عليه الصلاة والسلام: (**فإن الله حرم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله**)(٤). وفي حديث فضل الترديد وراء المؤذن كلمة كلمة وفي آخره: (**ثم قال المؤذن لا إله إلا الله فقال أحدكم لا إله إلا الله خالصاً من قلبه دخل الجنة**)(٥).

الشرط الثالث: اليقين وهو الاستيقان الكامل بمدلول وصحة هذه الكلمة بحيث لا يخالط القلب مطلق الريب في صحة ذلك، فلابد من الإيمان اليقيني القاطع الراسخ في القلب أعظم من رسوخ الجبال الرواسي في الأرض، فمن قالها وهو متردد في معناها، ويداخله شك في صحة مدلولها فإنها لا تنفعه قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ ﴾(٦)، فاشترط للإيمان بالله وبرسوله ﷺ عدم الريب وانتفاؤه، وفي حديث أبي هريرة: (**اذهب بنعلي هاتين فمن لقيت وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلا**

---

(١) الزمر: ٢-٣.

(٢) البينة: ٥.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب الحرص على الحديث، رقم: (٩٩).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الأطعمة، باب الخريزة، رقم: (٥٤٠١).

(٥) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه، رقم: (٣٨٥).

(٦) الحجرات: ١٥.

الله مستيقناً بها قلبه فبشره بالجنة)[١]. وفي الصحيح: (**أشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله لا يلقى الله بهما عبد غير شاك فيهما فيحجب عن الجنة)**[٢].

الشرط الرابع: الصدق، وهو أن يتوافق قول القلب واعتقاده مع قول اللسان، فلا ينفع أحدهم دون الآخر فاعتقاد بلا قول لا ينفع وقول بلا اعتقاد لا ينفع ألا ترى أن المنافقين الذين قالوا: (لا إله إلا الله محمد رسول الله) لما لم تكن قلوبهم مصدقة بمدلول هذه الشهادة رد الله عليهم شهادتهم وكذبهم فيها كما قال تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾[٣]، وسبب تكذيبهم هو عدم التصديق القلبي لمدلول هذه الشهادة، وإنما قالوها خوفاً من المؤمنين، ومراوغة ومخادعة لعباد الله الصالحين، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾[٤]، وأعظم الصدق هو هذه الكلمة ولم يكتف الله جل وعلا بأن يأتي بالصدق فقط، بل اشترط شرطاً زائداً على مجرد المجيء به وهو قوله: ﴿وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾، فلابد من التصديق بالحق

(١) أخرجه مسلم، برقم: (٣١) في الإيمان، باب الدليل على أن مات على التوحيد دخل الجنة قطعا.

(٢) أخرجه مسلم، برقم (٢٧) في الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة.

(٣) اللمنافقون: ١.

(٤) الزمر: ٢٣.

التصديق المقتضي للإيمان الراسخ والاتباع، وقد أخطأ الكلابية خطأ عظيماً لما جعلوا الإيمان مجرد القول ولم ينظروا إلى توافقه مع التصديق الباطني، فأسأله جل وعلا أن يهدي القلوب إلى موافقة الحق، والتصديق به، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

الشرط الخامس: المحبة، وضدها الكراهية والبغض، فلا يتحقق الانتفاع بهذه الكلمة إلا بأن يكون القائل محباً لله جل وعلا ولرسوله ﷺ ومقدماً محبتهما على كل محبة، ومحباً لما يحبه الله ورسوله من الأقوال والأعمال والاعتقادات وسائر التعبدات، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا﴾[1]، وقال تعالى: ﴿قُلۡ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ وَإِخۡوَٰنُكُمۡ وَأَزۡوَٰجُكُمۡ وَعَشِيرَتُكُمۡ وَأَمۡوَٰلٌ ٱقۡتَرَفۡتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٞ تَخۡشَوۡنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرۡضَوۡنَهَآ أَحَبَّ إِلَيۡكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٖ فِي سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾[2]، وقال عليه الصلاة والسلام: (**والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين**)[3]، وقال ﷺ: (**ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يعود في**

---

(١) البقرة: ١٥٦.

(٢) التوبة: ٢٤.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب حب الرسول ﷺ، والنسائي، رقم: (٥٠١٥) في الإيمان، باب علامة الإيمان.

الكفر كما يكره أن يقذف في النار) [١]. واتفق أهل العلم على إثبات هذا الشرط، وأجمعوا على أن بغض شيء مما جاء به الرسول ﷺ من النفاق الاعتقادي المخرج عن الملة، وأجمعوا على أن من مقتضيات الإيمان بالله تعالى محبته جل وعلا، وتقديم محبته ومحبة رسوله ﷺ على كل المحاب.

الشرط السادس: القبول، وهو عمل قلبي باطني له آثاره على الجوارح، وضده الرد، فمن لم يقبل مدلول هذه الكلمة أو شيئاً من مقتضياتها فإنها لا تنفعه وإن قالها مراراً وتكراراً، قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٖ مَّجْنُونِۭ ﴿٣٦﴾ بَلْ جَآءَ بِٱلْحَقِّ وَصَدَّقَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[٢]، فأنت ترى أنهم ردوا مدلول هذه الكلمة ولم يقبلوه، فالذي جعلهم يمتنعون عن قولها هو عدم قبول مدلولها، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٖ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلٗا مُّبِينٗا﴾[٣]، وذلك أن الواجب على العبد تجاه ما قضاه الله ورسوله ﷺ من الأمر إنما هو القبول المستلزم للانقياد والعمل، وأعظم ما قضاه الشارع أن لا يعبد إلا الله، وأن لا إله إلا هو جل وعلا، فالواجب

---

(١) أخرجه البخاري في الإيمان، باب حلاوة الإيمان، رقم: (١٦)، وباب من كره أن يعود في الكفر، رقم: (٢١)، وفي الاكراه: باب من اختار القتل والضرب والهوان على الكفر. رقم: (٦٩٤١)، ومسلم في الإيمان، باب بيان خصال الإيمان رقم: (٤٣).

(٢) الصافات: ٣٥-٣٧.

(٣) الأحزاب: ٣٦.

لينتفع العبد بذلك أن يقبله وأن يسلم به وينقاد له بالاتباع وكمال الطاعة فلا خيرة للعبد فيما قضاه الشارع من الأمور.

الشرط السابع: الانقياد وهو أثر للقبول في القلب فالقبول من أعمال الباطن، والانقياد من أعمال الظاهر، ويزداد هذا الانقياد كلما ازداد القبول في القلب، فالانقياد ثمرة القبول، وقد أجمع أهل السنة على إثبات هذا الشرط قال تعالى: ﴿وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾[(١)]، وفي الحديث: (**لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به**)[(٢)]، وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾[(٣)].

الشرط الثامن: الكفر بالطاغوت، والطاغوت مأخوذ من الطغيان وهو مجاوزة الحد، وفي الاصطلاح فقد عرفه السلف بالمثال، وعرف بعضهم بالحد الجامع المانع، ونحن نتبع في تعريفه ما قاله ابن القيم رحمه الله تعالى فإنه قال في تعريفه: هو ما تجاوز به العبد حده من معبود، أو متبوع، أو

(١) لقمان: ٢٢.

(٢) هذا الحديث ورد في السنة لابن أبي عاصم: (١/ ١٢)، رقم: (١٥)، والإبانة الكبرى لابن بطة: (١/ ٣٨٧)، رقم: (٢٧٩)، وشرح السنة: (١/ ٢١٣)، وتاريخ بغداد: (٤/ ٣٦٩)، وجامع العلوم والحكم، برقم: (٤١)، قال عنه علوي بن عبد القادر السَّقَّاف في تخريج أحاديث وآثار كتاب في ظلال القرآن: (ضعيف).

(٣) النساء: ٦٥.

مطاع، فالكفر بالطاغوت شرط في الاستمساك بالعروة الوثقى قال تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾(١)، وروى مسلم في صحيحه من حديث طارق بن أشيم الأشجعي - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: (**من قال لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله حرم ماله ودمه وحسابه على الله**)(٢). فهذه طرف يسير من الكلام على شروطها.

القاعدة السابعة والعشرون

(لا يقرن مع الله تعالى غيره بواو العطف في أمور العبادة والمشيئة)

أقول: وهذا هو معتقد الموحدين أن أمور العبادة حق محض لله تعالى ليس لأحد فيه شرك أو واسطة، قال تعالى: ﴿فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ ۝٢ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلۡخَالِصُ﴾(٣)، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾(٤)، فكل ما يتعبد به فهو لله وحده لا شريك له، لا يصرف لا إلى ملك مقرب، ولا إلى نبي مرسل، فالدعاء والذبح والنذر والتوكل والخشية

---

(١) البقرة: ٢٥٦.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، رقم: (٣٧).

(٣) الزمر: ٢-٣.

(٤) البينة: ٥.

والرجاء والإنابة والسجود، ونحو ذلك كله حق لله تعالى، فمن صرفه لغير الله فقد أشرك به - نعوذ بالله من الشرك وأهله -. فإذن إذا ذكرت أمور العبادة فإنها لا يذكر إلا الله فقط، ولا يذكر معه غيره، فنقول: ندعو الله، ونسجد لله، ونتوكل على الله، لا تقول ندعو الله والرسول، أو نسجد لله وللقبر، أو نتوكل على الله وعليك وهكذا، فهذا لا يجوز؛ لأنها من أمور العبادة، وأمور العبادة لا يقرن مع الله فيها غيره، ولذلك وردت الآيات والأحاديث تدل على ذلك كما سيذكر في التفريع - إن شاء الله تعالى -، هذا في أمور العبادة الخالصة لله تعالى، وأما في غيرها من الأمور فيجوز أن يقرن معه فيها غيره بـ(واو) الجمع، وذلك في المحبة مثلاً، فنقول: نحن نحب الله والرسول، فهذا لا بأس به؛ لأن محبة الرسول محبةٌ لله، ومحبة الله محبةٌ للرسول، أما محبة التعبد فهذه خاصة بالله تعالى، وكذلك في الطاعة، فنقول: نحن نطيع الله والرسول، وفي الرضا، فنقول: نحن نريد أن نرضي الله والرسول وهكذا، فهذه ليست حقًا محضًا لله تعالى، بل هي حق لله تعالى والرسول ﷺ، إذا علمت هذا فإليك بعض الأمثلة على هذه القاعدة حتى تتضح أكثر:

فمنها: قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُواْ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ ﴾[1]، فانظر كيف قال: ﴿مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾، فقرن اسمه مع اسم الرسول ﷺ في الإتيان،

(١) التوبة: ٥٩.

وهو الإعطاء الشرعي من التحليل والتحريم، فالحلال ما أحله، والحرام ما حرمه، والدين ما شرعه، فهو مبلغ عن الله تعالى، ومثل ذلك قوله تعالى في نفس الآية: ﴿سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ﴾، فقرن اسمه باسم رسوله فالإيتاء ليس عبادة محضة لله تعالى على هذا التقرير، لكن لما جاء أمر العبادة أفرد اسمه ولم يقرن به غيره، وذلك كما في هذه الآية: ﴿وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ﴾ والحسب هو الكافي، فالله تعالى هو الكافي وحده كما قال: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾(١)، ولم يقرن اسم الرسول معه في هذا الأمر؛ لأنه عبادة وهذا واضح.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾(٢)، ففي هذه الآية ذكر ثلاثة أشياء ذكر الطاعة، والخشية، والتقوى، فقرن اسمه باسم رسوله بـ(واو) العطف في أمر الطاعة؛ لأن الطاعة حق لله تعالى وحق للرسول، وطاعة أحدهما مستلزمة لطاعة الآخر كما قال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾(٣)، وقال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾(٤)، أما في أمر الخشية والتقوى فلم يقرن معه أحد، بل قال

---

(١) الزمر: ٣٦.

(٢) النور: ٣١.

(٣) المائدة: ٩٢.

(٤) النساء: ٨٠.

تعالى: ﴿ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ ﴾[(١)]، فالخشية والتقوى حق خالص لله تعالى لا يشرك معه فيه غيره.

ومنها قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ﴾[(٢)]، فقرن اسمه مع اسمه في أمر الطاعة مما يدل على أن الطاعة تكون لله وللرسول كما مضى.

ومنها: قوله ﷺ: (**من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت**) [(٣)]. فالحلف عبادة فلا يجوز أن يقرن مع الله تعالى فيه غيره.

ومنها: قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُواْ مُؤْمِنِينَ ﴾[(٤)]، فقرن اسمه مع اسم رسوله في أمر الرضا، مما يدل على أن الواجب هو إرضاء الله وإرضاء رسوله باتباع ما أمر الله، واجتناب ما نهى عنه وزجر، وأن لا يعبد الله إلا بما شرع.

---

(١) النور: ٥٢.

(٢) آل عمران: ٣٢.

(٣) أخرجه البخاري في الأيمان، باب لا تحلفوا بآبائكم، رقم: (٦٦٤٦)، وفي الشهادات، باب كيف يستحلف، رقم: (٢٦٧٩)، وفي فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب أيام الجاهلية، رقم: (٣٨٣٦)، وفي الأدب من لم ير إكفار من قال ذلك متأولا أو جاهلا، رقم: (٦١٠٨)، وفي التوحيد، باب السؤال بأسماء الله تعالى، رقم: (٧٤٠١)، ومسلم رقم: (١٦٤٦) في الأيمان، باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى، ومالك في الموطأ: (٢/ ٤٨٠) في الأيمان، باب جامع الأيمان، وأبو داود رقم: (٣٢٤٩) في الأيمان، باب في كراهية الحلف بالآباء، والترمذي رقم: (١٥٣٤) في الأيمان، باب ما جاء في كراهية الحلف بغير الله.

(٤) التوبة: ٦٢.

ومنها: قوله ﷺ: (**ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما . ...**) [١]. فقرن اسمه مع اسمه في المحبة، فالواجب هو محبة هذا ومحبة هذا، فالمحبة حق لكليهما.

ومنها: ما رواه قتيلة أن يهوديًا أتى النبي ﷺ فقال: إنكم تشركون، تقولون: ما شاء الله وشئت، وتقولون: والكعبة. فأمرهم النبي ﷺ إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا: ورب الكعبة، وأن يقولوا: ما شاء الله ثم شئت). رواه النسائي، وهو حديث صحيح[٢].

ومنها: قوله ﷺ لما قال له رجل: ما شاء الله وشئت. قال: (**أجعلتني لله ندًا، قل: ما شاء الله وحده**)[٣]. فهذه المشيئة حق لله تعالى فلا يجوز أن يقرن مع الله فيها غيره كائنًا من كان، ولعل القاعدة تكون قد اتضحت وبانت معالمها، ولا يبقى عندنا فيها إلا إشكال واحد فقط وهو: أن بعض الناس يجيز التوكل على الأولياء والصالحين ويحتج بقوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[٤]، والحسب هو الكافي، فقال: فقد جعل المؤمنين حسب الرسول كما أن الله حسبه، فالله تعالى والمؤمنون

---

(١) التوبة: ٦٢.

(٢) سنن النساءي في الأيمان والنذور، باب الحلف بالكعبة، رقم: (٣٧٧٣).
قال الألباني: (صحيح).

(٣) رواه ابن أبي شيبة: (٥/ ٣٤٠)، رقم: (٢٦٦٩١)، وأحمد: (٣/ ٣٣٩)، رقم: (١٨٣٩)، والنسائي في الكبرى: (٩/ ٣٦٢)، رقم: (١٠٧٥٨).
قال الألباني في صحيح الأدب المفرد صـ: ٢٩٢: (صحيح).

(٤) الأنفال: ٦٤.

يكفون رسول الله ﷺ، مما يدل على جواز التوكل على الأولياء والصالحين.

وهذا الكلام ليس بصواب، فإن المراد من هذه الآية ليس كما فهمه هذا الغالط، بل المراد أن الله يكفي رسوله ويكفي المؤمنين، فالله تعالى هو حسب الطائفتين كلتيهما: الرسول والمؤمنين، فيكون التقدير: حسبك الله وحسب من اتبعك من المؤمنين، وذلك أنه لو كان المراد هو ما ذكره هؤلاء الغالطين لكان الرسول أولى بالحسب من المؤمنين؛ لأن منزلته أعظم عند الله منهم، لكن ليس هذا هو المراد وإنما المراد هو ما ذكرناه فالله تعالى حسب الرسول، وحسب من اتبع الرسول من المؤمنين، وهذا أسلوب معروف في اللغة، وعليه قول الشاعر:

فحسَبُــك والضحــاكَ سيــفُ مهنــد[1]

أن سيف مهند حسبك أنت وحسب الضحاك، وكذلك تقول العرب: حسبك وزيدًا درهم[1]، أي أن الدرهم حسبك أنت وحسب زيد، فلا

---

(١) هذا البيت ذكره أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم في أماليه: (٢/ ٢٦٢)، ولم ينسبه لأحد، كما هو الحال في كل من: خزانة الأدب: (٧/ ٥٨١)، وسمط اللآلي صـ: ٨٩٩، وشرح شواهد الإيضاح صـ:٣٧٤، وشرح شواهد المغني: (٢/ ٩٠٠)، وشرح عمدة الحافظ صـ: ٤٠٧، ٦٦٧، وشرح المفصل: (٢/ ٥١)، ولسان العرب: (١/ ٣١٢)، ومغني اللبيب: (٢/ ٥٦٣)، والمقاصد النحوية ٣/ ٨٤، وهو شهير في الشواهد النحوية، حيث يستشهد به على عدة مسائل، منها مثلا: عطف الظاهر على المضمر، ومد الهيجاء. وصدر البيت:

إذا كـــانـت الهيجـــاء وانشقـــت العصـــا.

إشكال في هذه الآية، بل هي من الفروع على هذه القاعدة وهو أن الحسب عبادة لا يجوز صرفها لغير الله تعالى، فالتوكل عبادة له وحده لا شريك له سبحانه، ولم يقرن معه فيه غيره، والله أعلم.

القاعدة الثامنة والعشرون:

(لا تربط الحوادث الأرضية بأمر حصل في السماء إلا بدليل)

أقول: إن المتقرر في أمور الغيب أن مبناها على التوقيف، فلا يجوز لأحد أن يربط أثرا من الآثار التي تحصل في هذا الكون بأمر من الأمور العلوية أو السفلية إلا بدليل على هذا الربط، لأن ربط الآثار بأسبابها لا بد فيه من التوقيف، لا سيما إن كانت متعلقة بالأمور الشرعية، فالله تعالى هو الذي يخلق السبب وهو الذي يخلق أثره، فلا رابط بين السبب وأثره إلا تقدير الله تعالى، وإرادة الله تعالى، ومشيئة الله تعالى، وعلى ذلك التقرير نقول: إن حصل أمر من الأمور في الأرض من الرياح، والزلازل، والبراكين، والأعاصير، والفيضانات، والغبار، والأمطار ونحوها مما يكون على الأرض، لا يجوز لنا نحن في هذه الحالة أن نربط هذا الحادث في الأرض بأمر حدث في السماء إلا بدليل على هذا الربط، لأن هذا الربط من أمور الغيب، والمتقرر في القواعد أن أمور الغيب مبناها على التوقيف، فمن ربط

---

(١) هذه الجملة استشهد بها على جواز احتمال كون (زيدا) هنا مفعولا معه، وكونه مفعولا به بإضمار يحسب وهو الصحيح، لأنه لا يعمل في المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به.

انظر المفصل في صنعة الإعراب صـ: ٨٣، واللمحة في شرح الملحة: (١/ ٣٦٩)، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: (٢/ ١٩٨).

بينهما بلا دليل فقد قال على الله تعالى بلا علم، وعلى ذلك التقرير حديث زيد بن خالد رضي الله تعالى عنهما، قال: (صَلَّى بنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديبية في إِثر سماء كانت من الليل، فلما انصرف، أَقبل على الناس، فقال: (**هل تدرون ماذا قال ربكم**)؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: (**قال: أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، فأما من قال: مُطِرْنا بفضل الله ورحمته: فذلك مؤمن بي، كافر بالكوكب، وأما من قال: مُطِرْنا بِنَوْءِ كذا وكذا: فذلك كافر بي، مؤمن بالكواكب**)[1]. وفي رواية النسائي قال: (مُطِرَ الناسُ على عهد رسول الله ﷺ فقال: (**أَلَم تسمعوا ما قال ربكم الليلة؟ قال: ما أَنْعَمْتُ على عبادي من نعمة إِلا أَصْبَحَ طائفة منهم بها كافرين، يقولون: مُطِرْنا بِنَوْءِ كذا ونَوْءِ كذا، فأما من آمن بي وحَمِدَنِي على صفاتي فذلك الذي آمن بي وكفر بالكوكب، وأما من قال: مُطِرْنا بنَوء كذا وكذا فذلك الذي كفر بي وآمن بالكوكب**)[2]. ووجه الدلالة منه ظاهرة، وهي أن النبي ﷺ أخبر عن ربه جل وعلا أنه حكم بالكفر على من نسب هذا الحادث الأرضي، والذي هو الغيث بالحادث السماوي، والذي هو

---

(١) أخرجه البخاري في صفة الصلاة، باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم، رقم: (٨٤٦)، وفي الاستسقاء، باب قول الله تعالى: ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴾، رقم: (١٠٣٨)، وفي المغازي، باب غزوة الحديبية، رقم: (٤١٤٧)، وفي التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ ﴾، رقم: (٧٥٠٣)، ومسلم رقم (٧١) في الإيمان، باب بيان كفر من قال: مطرنا بالنوء.

(٢) سنن النسائي، كتاب الاستسقاء، باب كراهية الاستمطار بالكواكب، رقم: (١٥٢٥). قال الألباني: (صحيح).

الكوكب، وبين أن هذا الربط هو من باب التخرص والظنون الكاذبة والهوى المتبع، والذي لا برهان يدل عليه، وليس عليه أثارة من علم، ولا هدى من الله تعالى، فهذا الربط بين الحادث الأرضي والحادث السماوي لا يقبل إلا بدليل، وإلا لكان من التخرص والهوى، والتقول على الله تعالى والكذب، كما قال تعالى: ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴾[(١)]، وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: (مُطر الناس على عهد النبيﷺ؛ فقال النبي ﷺ: (**أصبح من الناس شاكر، ومنهم كافر، قالوا: هذه رحمة الله، وقال بعضهم: لقد صدق نوء كذا وكذا**). قال: فنزلت هذه الآية: ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾[(٢)]، حتى بلغ: ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴾[(٣)(٤)]. فبان لك أن الربط هذا لا يجوز إلا بدليل وليس هذا خاص بالمطر، أو بالكوكب فقط، بل هذا سيق مساق المثال، وإلا فكل الحوادث الأرضية لا يجوز ربطها بأمر حدث في السماء إلا بدليل، وعن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما -: أَنَّ رسولَ الله ﷺ قال: (**مَنِ اقْتَبَسَ بابا من النجوم لغير ما ذِكْرِ الله، فقد اقتبس شعبة من السّحر، المنجّم كاهن، والكاهن ساحر، والساحر كافر**)[(٥)]،

---

(١) الواقعة: ٨٢.

(٢) الواقعة: ٧٥.

(٣) الواقعة: ٨٢.

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان كفر من قال أمطرنا بالنوء، رقم: (١٢٧).

(٥) رواه أبو داود رقم: (٣٩٠٥) في الطب، باب في النجوم، وأحمد: (١/ ٢٢٧، و٣١١)، والبغوي في شرح السنة: (١٢/ ١٨٢)، وابن الأثير في جامع الأصول: (١١/ ٥٧٦).قال شعيب الأرنؤوط على المسند: (وإسناده قوي).

والشاهد منه هو أن النبي ﷺ حكم على من اقتبس شيئا من علم النجوم بأنه قد اقتبس شعبة من السحر، وعلم التنجيم هو ذلك العلم الذي يريد أصحابه الاستدلال على الحوادث الأرضية بحركات النجوم، ودوران الفلك، وخروج النجوم واختفائها واجتماعها وافتراقها، وسيأتي بيانه بأمر الله تعالى، وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: (قال رسولُ الله ﷺ: **(ألم تَرَوْا إلى ما قال ربُّكم؟ قال: ما أنعمتُ على عبادي من نعمة إلا أصبح فريق منهم بها كافرين، يقولون: الكوكبُ، وبالكوكب)**[1]. وفي رواية: أنَّ رسول الله ﷺ قال: **(ما أنزل الله من السماء من بركة إلا أصبح فريق من الناس بها كافرين، يُنْزِلُ الله الغيثَ، فيقولون: الكوكبُ كذا وكذا)**[2]. وفي رواية النسائي، قال: قال رسولُ الله ﷺ: (قال الله عز وجل: ما أنعَمْتُ على عبادي من نعمة إلا أصبح فريق منهم بها كافرين، يقولون: الكوكبُ، وبالكوكب)[3]. وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: **(قال رسولُ الله ﷺ: (لَوْ أَمْسَكَ الله القَطْر عن عباده خمس سنين، ثم أرسله، لأَصْبَحَتْ طائفة من الناس كافرين، يقولون: سُقينا بِنَوءِ المِجْدَح)** [4]. وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه كان يقول - إذا أصبح وقد مُطِرَ الناس- : (مُطِرْنَا بنَوءِ الفتح، ثم يتلو هذه الآية: ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ

---

(١) أخرجه مسلم في الإيمان، باب بيان كفر من قال: مطرنا بالنوء، رقم: (١٢٦)، وأحمد: (١٤/ ٣٥٣)، رقم: (٨٧٣٩)، وابن منده في الإيمان: (٢/ ٥٩٢)، رقم: (٥٠٧).

(٢) أخرجه مسلم رقم: (١٢٧) في الإيمان، باب بيان كفر من قال: مطرنا بالنوء.

(٣) رواه النسائي، كتاب الاستسقاء، كراهية الاستمطار بالكوكب، رقم: (١٥٢٤)، قال الألباني على سنن النساءي: (صحيح).

(٤) رواه النسائي، كتاب الاستسقاء، كراهية الاستمطار بالكوكب، رقم: (١٨٤٩).

لَهَا ﴾[١]، أخرجه مالك في الموطأ بلاغا[٢]، وعن قتادة بن دعامة قال: (خلق الله هذه النجوم لثلاث، جعلها الله زينة للسماء، ورجوما للشياطين، وعلامات نهتدي بها، فمن تأوّل فيها غيرِ هذا، فقد أخطأ حظَّه، وأضاع نصيبه، وتكلّف ما لا يعنيه)[٣]. فهذا يدلك بإذن الله تعالى على صحة هذه القاعدة، فلا يجوز بارك الله تعالى فيك أن تربط أمرا حصل من الحوادث في الأرض بأمر حصل من الحوادث في السماء إلا بدليل يدل على هذا الربط، فبان لك - وفقك الله تعالى- أن المتقرر: أن الأحوال الفلكية لا يجوز الاستدلال بها على الحوادث الأرضية إلا بدليل، فلا يحل لأحد من الناس كائنا من كان أن يجعل شيئا من أحوال النجوم، وسير الشمس والقمر، وخروج النجوم واختفائها دليلا على الحوادث الواقعة في الأرض، إلا إن جاء بدليل ساطع على هذه العلاقة، وإلا فالأصل أن أحوال الفلك لا شأن لها في حوادث الأرض، واعلم رحمك الله تعالى أن الله تعالى هو المتصرف في هذا الكون، فهو الذي يملك النفع والضر، وهو الذي بيده تصريف الأمور وتدبير الأحوال، فلا يحيي إلا الله، ولا يميت إلا الله، ولا يغني ولا يفقر إلا الله، ولا يوجد ولا يعدم إلا الله، ولا تسقط ورقة من شجرة إلا الله تعالى عالم بها، وهو المتصرف فيها، وفي كل شيء جل وعلا، فلا يملك التصرف مع الله تعالى في شيء من هذا الكون لا سماء ولا أرض، ولا فلك، ولا نجم، ولا كوكب، ولا شمس، ولا قمر، ولا رياح،

---

(١) فاطر:٢.

(٢) موطأ مالك: (٢/ ٢٦٩)، رقم: (٦٥٥).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب بدء الوحي، باب في النجوم: (٤/ ١٠٧).

ولا جبال، ولا حجر، ولا شجر، ولا جن، ولا بشر، ولا ملك ولا أي شيء، فالمتصرف والمدبر لأحوال هذا الكون إنما هو الله تعالى وحده لا شريك له، كما قال تعالى: ﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِۖ لَا يَمۡلِكُونَ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا لَهُمۡ فِيهِمَا مِن شِرۡكٖ وَمَا لَهُۥ مِنۡهُم مِّن ظَهِيرٖ ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ قُلۡ أَفَرَءَيۡتُم مَّا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنۡ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلۡ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوۡ أَرَادَنِي بِرَحۡمَةٍ هَلۡ هُنَّ مُمۡسِكَٰتُ رَحۡمَتِهِۦۚ قُلۡ حَسۡبِيَ ٱللَّهُۖ عَلَيۡهِ يَتَوَكَّلُ ٱلۡمُتَوَكِّلُونَ ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِ ٱلَّيۡلُ وَٱلنَّهَارُ وَٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُۚ لَا تَسۡجُدُواْ لِلشَّمۡسِ وَلَا لِلۡقَمَرِ وَٱسۡجُدُواْۤ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ ﴾[3]، فكل هذه الكواكب العلوية والأفلاك السماوية خاضعة لأمر الله تعالى لا تملك لنفسها نفعا ولا ضرا، ولا تملك في هذا الكون تصرفا ولا تدبيرا، بل هي ساجدة لله تعالى ومسبحة بحمده، كما قال تعالى: ﴿ أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسۡجُدُۤ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلۡجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٞ مِّنَ ٱلنَّاسِۖ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيۡهِ ٱلۡعَذَابُۗ وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكۡرِمٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يَشَآءُ ﴾[4]، فالنجوم والأنواء والقمر والشمس وسائر الأفلاك العلوية كلها مفتقرة في وجودها وتصريف أحوالها إلى الله تعالى الافتقار الذاتي، وكلها مخلوقة مدبرة مربوبة ضعيفة عاجزة لا

(١) سبأ: ٢٢.

(٢) الزمر: ٣٨.

(٣) فصلت: ٣٧.

(٤) الحج: ١٨.

تدل إلا على أن الله تعالى هو المستحق للعبادة وحده لا شريك له، فهي من جملة آياته الكونية الدالة على عظيم صنعه، وكبير قدرته، وأنه المعبود بالحق لا إله إلا هو جل وعلا، فلا يجوز أن نعتقد فيها أن أحوالها من ظهور وخفاء ونحو ذلك يجلب السعد، أو يجلب النحس، أو أنها دليل على الأمور الغائبة المستقبلية، كل هذا مما لا يجوز في الشريعة، بل في الشرائع كلها، بل هذا الفعل من جنس فعل الصابئة الذين يعتقدون في الكواكب والأفلاك في حركاتها أنها تدبر العالم، وأن لها حق التصريف، ولذلك فقد كانوا يعبدونها، ويبنون لها الهياكل في الأرض، ويسمونها بأسمائها، ولا تزال طائفة على هذا الاعتقاد الفاسد الكفري الكاسد، فالله تعالى لم يجعل تدبير العالم علويه وسفليه إلى نجم، ولا فلك، ولا ملك، ولا كوكب، ولا شمس ولا قمر، وإنما الله وحده هو مالك كل شيء، وهو المدبر لكل شيء، وهو المتصرف في كل شيء، لا شريك له في خلقه، ولا في ملكه، ولا في تصريفه، وتدبيره لهذا العالم ولغيره من العوالم التي لا يعلمها إلا هو جل وعلا، ولا تزال بعض العقول متعفنة بالاعتقاد في النجوم، فترى الواحد منهم يأتي إلى الكهان، أو يتصل بهم لاستكشاف ما يخبئ له القدر، وما مستقبله، وما رزقه، وكيف ستكون عليه حاله في الأزمنة القادمة، وترى بعضهم يتتبع الأبراج التي يكتبها الكهان في بعض المجلات والجرائد، لينظر في برجه الذي ولد فيه ما الذي ستكون عليه الحال في هذا الشهر، ويسعد المسكين ويشقى إن نظر في هذه الأبراج ما يسعده أو يشقيه، وكلها دجل وخرافة وتلاعب بالعقول، ودعوة إلى الكفر والخروج من الملة بالكلية،

فهذا الذي تقرره هذه القاعدة الطيبة، هو ما ندين الله تعالى به، وعلى ذلك مسائل:

المسألة الأولى: عرف أهل العلم رحمهم الله تعالى التنجيم بأنه الاستدلال على الحوادث الأرضية بالأحوال الفلكية من سير النجوم وظهورها واختفائها، وتقدمها وتأخرها ونحو ذلك، فخلاصة هذا العلم هو النظر في أحوال النجوم بقصد استكشاف شيء من الأحوال الأرضية، فهو ما يدعيه أهل التنجيم من علم الكوائن والحوادث التي لم تقع، وستقع في مستقبل الزمان، كإخبارهم بأوقات هبوب الرياح، ومجيء المطر، وظهور الحر والبرد، وتغيّر الأسعار، وما كان في معانيها من الأمور، يزعمون أنهم يدركون معرفتها بسير الكواكب في مجاريها، وباجتماعها واقترانها، والله تعالى أعلم.

المسألة الثانية: واعلم رحمك الله تعالى أن أهل العلم رحمهم الله تعالى قد قسموا علم التنجيم إلى عدة أقسام، وهذه الأقسام من باب التمييز والفصل بين أحكام التنجيم، وهو من ورع أهل العلم رحمهم الله تعالى في إطلاق الأحكام ، ونحن نسوق لك ما قالوه هنا باختصار شديد، فنقول:

الأول: التنجيم الذي هو اعتقاد أن النجوم فاعلة مؤثرة بنفسها، وأن الحوادث الأرضية منفعلة ناتجة عن النجوم وعن إرادات النجوم، وهذا تأليه للنجوم وهو الذي كان يصنعه الصابئة، فقد كانوا يجعلون لكل نجم وكوكب صورة وتمثالاً ويسمونها بأسمائها، فتحل فيها الشياطين وتأمرهم بعبادة هذه الأصنام، وهذا بالإجماع كفر أكبر، وشرك أكبر، ومن ذلك شرك قوم إبراهيم - عليه الصلاة والسلام.

الثاني: الاستدلال بحركة النجوم على معرفة المغيبات في المستقبل، فيدعون أنهم يعرفون ما سيأتي في المستقبل بحركة النجوم من التقائها والتفافها وطلوعها وغروبها، وهؤلاء هم المنجمون، وهو نوع من الكهانة، وهو الذي يسميه العلماء: بعلم التأثير، وهذا محرم بالإجماع، وكبيرة من كبائر الذنوب، يوصل صاحبه إلى الكفر الأكبر، والشرك الأكبر؛ وذلك لما فيه من ادعاء مشاركة الله تعالى في علم الغيب، ولأن فيه استعانة بالشياطين؛ لأن الذي يأتيهم بالأخبار إنما هي الشياطين فإنها توحي بهذه الأخبار إليهم، ومن ذلك ما يمليه الكهان في بعض المجلات في الأبراج المعروفة فيقولون: صاحب برج العقرب سيأتيه كذا وكذا، وصاحب برج الأسد سيأتيه كذا وكذا، ونحو ذلك، وكل ذلك شرك وكفر - والعياذ بالله تعالى -.

الثالث: تعلم منازل النجوم وحركاتها لمعرفة القبلة والأوقات، وللاستدلال بها على الجهات في ظلمات البر والبحر، ولمعرفة أوقات الزراعة مثلاً، والاستدلال بذلك على وقت هبوب الرياح، وعلى الوقت الذي جرت سنة الله تعالى أن ينزل فيه المطر، ونحو ذلك، فهذا هو الذي يسميه العلماء: علم التسيير، وقد رخص فيه بعض العلماء، وبعضهم لم يرخص فيه، أي في جوازه خلاف، والصحيح جوازه؛ لأن مبنى ذلك العلم هو جعل حركة النجوم علامة على الوقت فقط، لا أنها مؤثرة بذاتها، أو أنها سبب للتأثير، ولعموم قوله تعالى: ﴿وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾[(١)]، وقوله تعالى: ﴿وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ﴾[(٢)]، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ

---

(١) النحل: ١٦.

(٢) يونس: ٥.

﴿لِتَهۡتَدُواْ بِهَا فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ﴾[1]، والاهتداء بها من لوازمه معرفة منازلها، وحركاتها، لكن كما ذكرت لك أن ذلك يؤخذ على أنه لمعرفة الأوقات فقط، لا على أن حركاتها مؤثرة بذاتها، أو أنها سبب للتأثير، والله أعلم.

والخلاصة من ذلك أن هذا العلم قسمان: علم التأثير، وعلم التسيير، فأما علم التأثير فهو شرك، وأما علم التسيير فلا حرج فيه، ولكن مع الاعتقاد الكامل أن الله تعالى هو المدبر والمتصرف في كل شيء.

فإن قلت: وهل الشرك في علم التأثير هو الشرك الأكبر المخرج عن الملة أم هو من قبيل الشرك الأصغر؟

فأقول: قد يكون هذا وقد يكون هذا، على حسب الاعتقاد، فإن اعتقد أن حركة الأفلاك والنجوم هي المؤثرة، وهي الفاعلة بذاتها فهذا من الكفر والشرك الأكبر، وإن اعتقد أن الله تعالى هو الفاعل على الحقيقة، وهو الخالق والموجد على الحقيقة، وحركة الأفلاك إنما هي مجرد سبب من الأسباب في الحوادث الأرضية، فهو يعتقد أنها مؤثرة تأثير سبب فقط لا تأثير خلق وإيجاد، فهذا من الشرك الأصغر، لأنه اعتقد سببا ما ليس في حقيقته سبب لا شرعا ولا قدرا، وقد تقرر في القواعد عند أهل السنة رحمهم الله تعالى أنه من اتخذ سببا لم يدل عليه شرع ولا قدر فهو مشرك شركا أصغر، إلا إن اعتقد أن السبب هو الفاعل بذاته فهذا شرك أكبر، ولأن اعتقاد السببية فيها وسيلة إلى الوقوع في الشرك الأكبر، والمتقرر أن كل ما كان وسيلة للشرك الأكبر فشرك أصغر، فهذا خلاصة ما ذكره أهل العلم في هذه المسألة، فالتنجيم المناقض للدين المناقضة الكاملة هو ما كان

---

(١) الأنعام: ٩٧.

باعتقاد تأثير الخلق والإيجاد، وأن أحوال النجوم والأفلاك وتحركاتها لها التأثير الذاتي في خلق الحوادث الأرضية ووجودها، فهذا الاعتقاد هو المناقض للدين المناقضة الكاملة، وأما اعتقاد سببيتها فقط ولكنها لا توجد بذاتها، ولا تخلق بذاتها ولا تؤثر بذاتها، بل هي سبب فقط، فهذا لا يناقض الدين المناقضة المطلقة، بل يناقضه مطلق المناقضة، أي أنه يجرح التوحيد مطلق الجرح لا الجرح المطلق، فعندنا المناقضة المطلقة، ومطلق الناقضة، فاعتقاد تأثيرها التأثير الذاتي وأنها الفاعلة بذاتها، يبطل أصل الدين ويخرج عن الملة، واعتقاد أنها مجرد سبب فقط، يوجب لصاحبه الوقوع في الشرك الأصغر، والله أعلم.

المسألة الثالثة: فإن قلت: وما الحكمة من خلق هذه النجوم؟

فأقول: خلق الله تعالى هذه النجوم لثلاث:

الأول: أنها زينة للسماء، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِزِينَةٍ ٱلۡكَوَاكِبِ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ جَعَلۡنَا فِي ٱلسَّمَآءِ بُرُوجٗا وَزَيَّنَّٰهَا لِلنَّٰظِرِينَ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ وَأَوۡحَىٰ فِي كُلِّ سَمَآءٍ أَمۡرَهَاۚ وَزَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِمَصَٰبِيحَ وَحِفۡظٗاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾[3]، وقوله:

---

(١) الصافات: ٦.

(٢) الحجر: ١٦.

(٣) فصلت: ١٢.

﴿ أَفَلَمْ يَنظُرُوٓاْ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا وَزَيَّنَّٰهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ ﴾[١]، وقوله: ﴿ وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِ ۖ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ ٱلسَّعِيرِ ﴾[٢].

الثاني: أن تكون رجوماً للشياطين: وقد دلت نصوص القرآن الكريم على هذه الحكمة أيضاً في قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّٰهَا لِلنَّٰظِرِينَ ﴿١٦﴾ وَحَفِظْنَٰهَا مِن كُلِّ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ ﴿١٧﴾ إِلَّا مَنِ ٱسْتَرَقَ ٱلسَّمْعَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ مُّبِينٌ ﴾[٣]، وقوله: ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ﴿٦﴾ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ﴿٧﴾ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ﴿٨﴾ دُحُورًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ ﴿٩﴾ إِلَّا مَنْ خَطِفَ ٱلْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ ثَاقِبٌ ﴾[٤]، وقوله: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِى كُلِّ سَمَآءٍ أَمْرَهَا ۚ وَزَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَحِفْظًا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴾[٥]، وقوله: ﴿ وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِ ۖ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ ٱلسَّعِيرِ ﴾[٦]، وقوله حكاية عن الجن: ﴿ وَأَنَّا لَمَسْنَا ٱلسَّمَآءَ فَوَجَدْنَٰهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا ﴿٨﴾ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ ۖ فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْءَانَ يَجِدْ لَهُۥ شِهَابًا رَّصَدًا ﴾[٧]، وبينها النبي ﷺ فيما رواه مسلم من

---

(١) ق: ٦.

(٢) الملك: ٥.

(٣) الحجر: ١٦- ١٨.

(٤) الصافات: ٦- ١٠.

(٥) فصلت: ١٢.

(٦) الملك: ٥.

(٧) الجن: ٨-٩.

حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: أخبرني رجل من أصحاب النبي ﷺ من الأنصار أنهم بينما هم جلوس مع رسول الله ﷺ رمي بنجم فاستنار. فقال لهم رسول الله ﷺ: (**ماذا كنتم تقولون في الجاهلية إذا رمي بمثل هذا**)؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، كنا نقول: وُلد الليلة رجل عظيم، ومات رجل عظيم، فقال رسول الله ﷺ: (**فإنها لا يرمى بها لموت أحد ولا لحياته، ولكن ربنا تبارك وتعالى اسمه إذا قضى أمراً سبح حملة العرش، ثم سبح أهل السماء الذين يلونهم، حتى يبلغ التسبيح أهل هذه السماء الدنيا، ثم قال الذين يلون حملة العرش لحملة العرش: ماذا قال ربكم؟ فيخبرونهم ماذا قال، قال: فيستخبر بعض أهل السماوات بعضاً، حتى يبلغ الخبر هذه السماء الدنيا، فتخطف الجن السمع، فيقذفون إلى أوليائهم، ويرمون به، فما جاؤوا به على وجهه فهو حق، ولكنهم يقرفون فيه ويزيدون**)[1].

الثالث: أن تكون علامات يهتدى بها في ظلمات البر والبحر، وكذلك جعل الله تعالى هذه النجوم أدلة في البر والبحر للناس ليهتدوا بها إذا ضلوا الطريق أو تحيروا فيه، كما قال تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُوا۟ بِهَا فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۗ قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾[2]، وقال: ﴿ وَعَلَٰمَٰتٍ ۚ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴾[3]، هذه هي الحكم التي من أجلها خلقت النجوم، فمن الواجب أن تجعل النجوم فيما جعلت من أجله، لا يتجاوز بها ذلك،

(١) صحيح مسلم، كتاب الآداب، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان، رقم: (٢٢٢٩).

(٢) الأنعام: ٩٧.

(٣) النحل: ١٦.

كما قال قتادة رحمه الله: (فمن تأول فيها بغير ذلك أخطأ وأضاع نصيبه، وتكلف ما لا علم له به)[1]. وصدق رحمه الله تعالى، ونحن نقر ونعتقد أن هذه النجوم ما لها في الكون تصريف ولا تدبير، ولا تملك لا نفعا ولا ضرا، وأن الله تعالى هو المالك المتصرف، والمدبر لكل العوالم: العلوية والسفلية، جل وعلا.

المسألة الرابعة: لقد ذكر أهل العلم - رفع الله نزلهم في الفردوس الأعلى - أن نسبة السقيا إلى النوء الفلاني لا تخلو من ثلاثة أقسام:

الأول: أن ينسبها إليها نسبة إيجادٍ وإحداث، أي أن النوء الفلاني هو الذي أحدث وأوجد هذه السقيا، وأعني بالسقيا: المطر الذي ينزل، وهذه النسبة شرك أكبر مخرج عن الملة بالكلية، وهو شرك في الربوبية لأنه بذلك قد زعم أن ثمة مصرفًا لشيء في الكون استقلالاً، وهذا في الحقيقة شرك الصابئة فإنهم يعبدون هذه النجوم وينسبون الحوادث إليها، ويبنون لها الهياكل في الأرض ويسمونها بأسمائها، كما هو شرك قوم إبراهيم - عليه الصلاة والسلام -.

الثاني: أن ينسبها إليها نسبة سبب فقط، بمعنى أنه يقول: إن الله هو الخالق للسقيا، ولكن من أسباب السقيا طلوع هذا النوء، فيقول: مطرنا بنوء كذا وكذا، أي بسببه، وهذا شرك لكنه الشرك الأصغر المنافي لكمال التوحيد الواجب؛ وذلك لأنه اعتقد سببًا ما ليس بسبب شرعًا، ولا قدرًا، ولأنه وسيلة للشرك الأكبر المذكور في الحالة الأولى، وقد جعل الله تعالى هذه

---

(١) تقدم تخريجه.

النسبة كذبًا وزورًا من القول، فقال: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾(١)، وذلك لأنهم ينسبون هذه النعمة إلى النوء الفلاني، والنجم الفلاني، وفي الصحيح عن زيد بن خالد الجهني - رضي الله عنه - قال: (صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديبية على إثر سماءٍ كانت من الليل فلما سلم أقبل علينا بوجهه فقال: (**هل تدرون ماذا قال ربكم**)؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: (**قال: أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي، كافر بالكوكب، وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا فذلك كافر بي، مؤمن بالكوكب**) (٢). وفي الصحيح أيضًا عن ابن عباس - رضي الله عنهما - معناه وفيه: قال بعضهم: لقد صدق نوء كذا وكذا، فأنزل الله تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾(٣). وقوله في حديث زيد - رضي الله عنه -: (**كافر بي**) يراد به الكفر الأكبر إذا كانت النسبة نسبة إحداث وإيجاد، ويراد به الكفر الأصغر إذا كانت النسبة نسبة سبب فقط، وقد جعلها النبي ﷺ من أمر الجاهلية، وهذا ذم لها وتنفير عن فعلها فقال: (**أربع في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونهن - وذكر منها - والاستسقاء بالأنواء**)(٤). ولأنها منافية للأدب مع الله، إذ الواجب نسبة النعم كلها إلى الله تعالى إيجادًا وخلقًا.

---

(١) الواقعة: ٨٢.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) الواقعة: ٨٢.

(٤) أخرجه مسلم، رقم: (٧٣) في الإيمان، باب بيان كفر من قال: مطر بالنوء.

الثالثة: نسبة المطر إلى النجم والمواسم نسبة توقيت فقط، لا نسبة إيجاد ولا سبب، وإنما يقول: إذا حل الوسمي، أو ظهر النجم الفلاني فهذا زمان المطر أو وقته، لكن من غير ربط زائد على مجرد التوقيت، فهذا لا بأس به، وهو المشهور عند العامة في بلادنا وغيرها، وهو مجانب كل المجانبة لنسبة أهل الشرك والضلال، فهذا هو التفصيل في هذه المسألة، والله أعلم.

المسألة الخامسة: سئل الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى عن حكم قراءة ما يسمى بالأبراج، وهو من علم التنجيم، فأجاب رحمه الله تعالى بقوله: (ما يسمى بعلم النجوم والأبراج والحظ والطالع من أعمال الجاهلية التي جاء الإسلام بإبطالها، وبيان أنها من الشرك لما فيها من التعلق بغير الله تعالى، واعتقاد الضر والنفع في غيره، وتصديق العرافين والكهنة الذين يدّعون علم الغيب زوراً وبهتاناً، ليبتزوا أموال الناس، ويغيروا عقائدهم، والدليل على ذلك ما رواه أبو داود في سننه بإسناد صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: (**من اقتبس علما من النجوم اقتبس شعبة من السحر زاد ما زاد**)[1]. وما رواه البزار بإسناد جيد عن عمران بن حصين عن رسول الله ﷺ أنه قال: (**ليس منا من تطير، أو تُطير له، أو تكهن، أو تُكهن له، أو سحر، أو سُحر له**)[2]. ومن ادعى معرفة علم شيء من المغيبات فهو إما داخل في اسم الكاهن، وإما مشارك له في المعنى، لأن الله تعالى استأثر بعلم الغيب، فقال عز وجل: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ

(١) تقدم تخريجه.

(٢) مسند البزار: (٩/ ٥٢)، رقم: (٣٥٧٨).

وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[١]، ونصيحتي لكل من يتعلق بهذه الأمور أن يتوب إلى الله ويستغفره، وأن يعتمد على الله وحده، ويتوكل عليه في كل الأمور مع أخذه بالأسباب الشرعية والحسية المباحة، وأن يدع هذه الأمور الجاهلية، ويبتعد عنها، ويحذر سؤال أهلها، أو تصديقهم، طاعةً لله ولرسوله ﷺ، وحفاظاً على دينه وعقيدته[٢].

وقد سئل عنها كذلك الشيخ عبدالرحمن البراك حفظه الله تعالى، فأجاب بقوله: (هذا الزعم هو فعل المنجمين، الذين يربطون الحوادث الأرضية بتأثير النجوم والطوالع وبالبروج، وهو ضرب من السحر ورجم بالغيب، جاء في الحديث عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن النبي ﷺ قال: (**من اقتبس شعبة من النجوم، فقد اقتبس شعبة من السحر زاد ما زاد**)[٣].

فالقول: إن لهذه الأبراج تأثيراً على صفات المواليد وأحوالهم، وأخلاقهم، ومستقبلهم، هو قول باطل في الإسلام، فكل برج، أو نجم يولد فيه الطويل والقصير، والطيب والخبيث، ويولد فيه من يكون غنياً وفقيراً، يولد فيه من يعمّر ومن لا يعمّر، يولد فيه الجميل والقبيح، فقول المنجمين في هذا قول باطل في الإسلام، وهو من ادعاء علم الغيب، وادعاء علم الغيب منازعة لله - سبحانه وتعالى- في قوله: ﴿ قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[٤]، فعلى المسلمين أن يحذروا من أولئك الدجالين الذين يستغلون

---

(١) النمل: ٦٥.

(٢) موقع الإسلام سؤال وجواب: (١/ ٩٠٦، بترقيم الشاملة آليا).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) النمل: ٦٥.

سذاجة البسطاء والجهلاء، فيستغفلونهم، ويسلبون أموالهم، ويفسدون عقائدهم، فالمنجمون من طوائف المفسدين في الأرض، ولا يجوز الذهاب إليهم ولا سؤالهم، فإن المنجم يدخل في اسم العراف، وقد قال ﷺ: (**من أتى عرافاً فسأله عن شيء فصدقه، فقد كفر بما أنزل على محمد**)(١). فالحذر الحذر، والواجب على المسلم أن يعتصم بالله، وأن يحقق إيمانه بربه، ولا يغتر بأولئك المضلين والمفسدين، كفى الله المسلمين شرهم)(٢). ولأهل العلم رحمهم الله تعالى في مثل ذلك كلام كثير، والله أعلم.

القاعدة التاسعة والعشرون

(من استهزأ بشيء مما جاء به الشرع فقد كفر)

أقول: لقد جعل أهل العلم رحمهم الله تعالى هذا الأمر من جملة نواقض كلمة التوحيد: (**لا إله إلا الله**)، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ ۚ قُلِ اسْتَهْزِئُوا إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ ﴿٦٤﴾ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ۚ إِن نَّعْفُ عَن طَائِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ﴾(٣)، وإن الاستهزاء بالله تعالى وبآياته وبرسله وبشريعته لهو من أرذل وأخس الصفات والأخلاق التي امتلأت بها قلوب المنافقين في السابق واللاحق،

---

(١) أخرجه مسلم، رقم: (٢٢٣٠) في السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان.

(٢) فتاوى واستشارات الإسلام اليوم: (٢/ ٤١٣، بترقيم الشاملة آليا).

(٣) التوبة: ٦٤-٦٦.

فلا يزال أهل النفاق يتقيحون بين الفينة والأخرى على دين الله تعالى بالسخرية والاستهزاء، وإنه لمناف لأصل التوحيد وأصل الملة، فلا حظ لمن سخر بالله وآياته ورسوله في الإسلام، بل هو كافر مرتد، إذ كيف يسخر الإنسان بالله تعالى وهو يوحده ويعظمه، ويسجد ويركع له، ويتعبد له، هذا لا يكون أبدا، إن هذه السخرية لهي من أكبر الأدلة على أن القلب لا توحيد فيه، ولا تعظيم فيه لله تعالى، ولذلك فحكمه عندنا معاشر المسلمين أنه لا بد وأن يستتاب، فإن تاب وإلا قتل كفرا مرتدا، وهذا هو حكم الله تعالى فيمن سخر من دينه، واستهزأ بشريعته، وما يتعلق بها من الأحكام، فعلماء الأمة المحمدية قد انعقد إجماعهم - رحمهم الله - في الماضي والحاضر على أن الاستهزاء بالله وبدينه وبرسوله كفر بواح، يخرج من الملة بالكلية، وقد أخبر الله تعالى عن المنافقين بأن لهم أحوالا وتقلبات كثيرة مع أهل الإيمان، وكان مما أخبر به أنه يجعلون أهل الإيمان مثار بينهم للسخرية منهم، والقدح فيهم، والاستهزاء بهم، قال تعالى: ﴿ وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ﴿١٤﴾ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ﴿١٥﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ ﴾[1]، ومن أ جل خطورة الاستهزاء فقد أبرزه العلماء - رحمهم الله - في كتاب الردة من كتب الفقه الإسلامي، ولا شك أن الردة أعظم كفراً من الكفر الأصلي كما هو معلوم عند أهل العلم، يقول ابن

(١) البقرة: ١٤-١٦.

قدامة المقدسي رحمه الله: (ومن سب الله تعالى كفر، سواء كان مازحاً أو جاداً، وكذلك من استهزأ بالله تعالى، أو بآياته، أو برسله، أو كتبه)[١].

وقال النووي رحمه الله تعالى: (والأفعال الموجبة للكفر هي التي تصدر عن عمد واستهزاء بالدين صريح)[٢].

ونقل القرطبي رحمه الله عن القاضي ابن العربي - وهو يشرح موقف المستهزئين في غزوة تبوك - قوله: (لا يخلو أن يكون ما قالوه من ذلك جداً أو هزلاً، وهو كيفما كان كفر، فإن الهزل بالكفر كفر لا خلاف فيه بين الأمة، فإن التحقيق أخو العلم والحق، والهزل أخو الباطل والجهل)[٣].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (إن الاستهزاء بالله وآياته ورسوله كفر، يكفر به صاحبه بعد إيمانه)[٤].

وقال رحمه الله تعالى: (الاستهزاء بالقلب والانتقاص ينافي الإيمان الذي في القلب منافاة الضد ضده، والاستهزاء باللسان ينافي الإيمان الظاهر باللسان كذلك)[٥].

أما الإمام المجدد، الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله فقد عقد باباً في كتابه القيم: كتاب التوحيد عنونه بقوله: (باب من هزل بشيء فيه ذكر الله، أو القرآن، أو الرسول أي فقد كفر)[٦].

---

(١) المغني لابن قدامة: (٩/ ٢٨).

(٢) روضة الطالبين وعمدة المفتين: (١٠/ ٦٤).

(٣) تفسير القرطبي: (٨/ ١٩٧).

(٤) مجموع الفتاوى: (٧/ ٢٧٣).

(٥) الصارم المسلول على شاتم الرسول صـ: ٣٧٠.

(٦) التوحيد لابن عبد الوهاب صـ: ١١٧.

ولعل الإمام محمد بن عبد الوهاب أبرز علماء الأمة في جعل الاستهزاء ناقضاً صريحاً من نواقض الإسلام العشرة ذكر أن الناقض السادس هو الاستهزاء بشيء من دين الرسول ﷺ، أو ثوابه أو عقابه [١]. إن الاستهزاء بالدين ردّة عن الإسلام، وخروج من ملّة خير الأنام، وإن كان المستهزئ مازحاً أو هازلاً، ونزلت الآية السابقة، أعني قوله تعالى: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾[٢] نزلت في قوم منافقين استهزؤوا برسول الله ﷺ وأصحابه فحكم الله بكفرهم، فقد روى ابن جرير وغيره من حديث هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عبد الله بن عمر قال: قال رجل في غزوة تبوك في مجلس ما رأيت مثل قرائنا هؤلاء أرغب بطوناً، ولا أكذب ألسناً، ولا أجبن عند اللقاء، فقال رجل في المسجد كذبت ولكنك منافق لأخبرن رسول الله ﷺ، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ ونزل القرآن، فقال عبد الله بن عمرو أنا رأيته متعلقا بحقب ناقة رسول الله ﷺ تنكبه الحجارة وهو يقول: يا رسول الله: إنما كنا نخوض ونلعب، ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: ﴿أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾ الآية[٣]. فقد أخبر أنَّهم كفروا بعد إيمانهم مع قولهم: إنَّا تكلَّمْنا بالكفر من غير اعتقادٍ له، بل كنا نخوض ونلعب، وبيَّن أنَّ الاستهزاء بآيات الله كفرٌ، ولا يكون هذا إلاَّ ممَّن شرح صدره بهذا الكلام، ولو كان الإيمانُ في قلبه منعَه أنْ يتكلَّمَ بهذا الكلام، وقد حكم الله

---

(١) الرسائل الشخصية (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبدالوهاب): (٦/ ٢١٣).

(٢) التوبة: ٦٥.

(٣) تفسير الطبري: (١٤/ ٣٣٣)، رقم: (١٦٩١١).

بكفرهم، وقطع بعدم عذرهم، مع قولهم معتذرين: ﴿ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ﴾[١]، فقال الله تعالى لهم: ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ﴾[٢]، أي كفرتم بعد كونكم مؤمنين بالله، إذا تحققت من هذا الكلام، وتبين لك خطورة الأمر فدونك بعض المسائل المفرعة على هذه القاعدة حتى تتضح لك أكثر، فأقول وبالله تعالى التوفيق:

المسألة الأولى: إن قلت: وما بواعث الاستهزاء؟

فأقول: البواعث كثيرة، منها:

ـ الحسد على أهل الإسلام، ومنها:

ـ الكبر والغطرسة، ونفخ النفوس على الله تعالى وعلى دينه ورسوله، ومنها:

ـ الجهل بعظمة الله تعالى، ومنها:

ـ الحقد الدفين في القلوب على الدين وأهله، ومنها:

ـ بغض الحق بسبب مخالفته عند كثير من الناس لما يريده هواه، وتعشقه شهوته، ومنها:

ـ النفاق الذي استولى على البواطن، وامتلأت به القلوب، وتقرحت به الكبود، ومنها:

ـ طلب العلو في الأرض، ومنها:

ـ طلب المال والمناصب، ومنها:

ـ الفراغ، وحب الضحك، وملء الأوقات بما هب ودب، ومنها:

---

(١) التوبة: ٦٥.

(٢) التوبة: ٦٦.

ــ استقرار العقائد الفاسدة في القلوب، فإن من علامات أهل الزيغ والبدع الوقيعة في أهل الدين والصلاح والعقيدة الصحيحة، ومنها:

ــ الخوف من ذهاب السلطة، ومنها:

ــ التنفير عن قبول الحق واتباع أهله، ومنها:

ــ الاستخفاف بكلمة الكفر، وعدم الاكتراث بسقطات اللسان، وزلات المنطق، ومنها:

ــ إرضاء العدو، خوفا من سطوته، فإن مما يرضي به المنافقون أعداء الدين والملة الوقيعة والسخرية في أهل الخير والدين، ومنها:

ــ تزيين الشيطان، كما قال تعالى: ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ﴾[1]، ومنها:

ــ العجب بالنفوس، ومنها:

ــ الخوف من هيمنة الحق وأهل الحق، ومنها:

ــ التقليد الأعمى لأعداء الله تعالى، ومنها:

ــ تعطيل حد الردة في كثير من بلاد المسلمين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، فهذه بعضها، وقد يظهر بالتأمل لك ما هو منها. والله أعلم.

المسألة الثانية: هلا ذكرت لنا جملا من الألفاظ التي تدخل في السخرية بدين الله تعالى؟

فأقول: نعم، وهي كثيرة لا حصر لها، فمنها:

---

(١) فاطر: ٨.

ــ وصف اليهود ــ عليهم لعنة الله ــ وصفهم لله تعالى بأنه فقير في قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾[1]، ووصفهم له بأنه بخيل، قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾[2]، ووصف النصارى له بأنه اتخذ صاحبة وولدا، ووصف الأمم أنبياءها بما لا يليق بمقامهم الرفيع، كقولهم: إنهم سحرة، وكذبة، وكهان، وشعراء، وأنهم أراذل، وضعفاء ولا مكانة لهم، أو رسمهم بالصور المضحكة، أو تمثيلهم في مواقف مكذوبة عليهم من باب التنفير والتشكيك فيهم، وكذلك وصف الدين بالتأخر والرجعية، ووصفه بالإرهاب والتطرف والأصولية، ووصفه بالتشدد والتنطع، ووصفه بالظلامية والضبابية، ووصفه بالعجز عن تحقيق متطلبات القرن العشرين، وأنه لا يصلح لهذا الزمان، ووصفه بأنه دين دموي لا رحمة فيه، وأن أهله معقدون ويريدون تعقيد الأمم والعالم، ويدخل فيه من كفر الصحابة ووصفهم بالأوصاف التي هو بها أليق وأحق، ويدخل في ذلك من سخر من علماء المسلمين، وأنهم أصحاب مناصب، وطلاب مال وفتاواهم تؤخذ من أفواههم بالدراهم والطعام، ويدخل في ذلك السخرية بتقصير الثياب، وإعفاء اللحى، وحجاب المرأة، ويدخل في ذلك السخرية بالجهاد والمجاهدين، وتصويرهم بالصور المنفرة، ويدخل في ذلك السخرية بالدعوة إلى تطبيق الشريعة، ويدخل فيه السخرية باللغة العربية، والتي هي لغة الوحيين، بالجملة فالصور لا تنتهي، ولا سيما ما هو موجود عند كثير من الإعلاميين، فإن كثيرا من الإعلاميين قد ضربوا الشوط الكبير، ولهم

(١) آل عمران: ١٨١.

(٢) المائدة: ٦٤.

النصيب الأكثر من السخرية بالدين وأهله، فإن كثيرا من أقلامهم لا بد وأن يكسرها أهل الإسلام فوق رؤوسهم، فقد تجرأ كثير منهم على الدين وأهله، لا سيما في هذا الزمان الذي كثرت فيه الدعاوى إلى الحرية والحوار، فهذا يتكلم في ذات الله تعالى، ويسخر من أسمائه وصفاته، وهذا يسخر من النبي ﷺ، وهذا يسخر من فتوى تحريم الاختلاط في أماكن التعليم والأسواق، وهذا يقول: لقد أتعبنا أهل اللحى، وإننا إن سرنا وراءهم فلن نذوق طعم التقدم والتحضر، وآخر يسخر من الجامعات الإسلامية التي تمنع من الاختلاط، بينما هو في نفس الوقت يمدح ويثني على الجامعات التي تمنع من دخول المحجبات، وكلام كثير في الصحف السيارة، والإلكترونية تسخر وتذم وتجرح وتستهزئ، ولا راد لها، ولا حياء يردعها ولا نظام أو عقوبة تخاف منها، فإن قلت: وهل تقسيم الدين إلى قشر ولباب يدخل في هذا الباب؟

فأقول: إن تقسيم الدين بهذا الشكل تقسيم بدعي لا يجوز، فإطلاق هذا اللفظ وهذا التقسيم في ذاته لا يجوز، ولكن يكون من الكفر والردة إن كان قائله يقصد السخرية والاستهزاء بما هو من القشور عنده، وأنها أمور شرعية وجودها كعدمها، وأنها لا تسمن ولا تغني من جوع، فإن كان قاله على هذا الوجه فلا جرم أنه يكون من السحرية بدين الله تعالى.

فإن قلت: وما الحكم لو سمعت مؤذنا يؤذن فضحكت من أدائه فقط، لا من ذات الأذان؟

فأقول: الجواب على هذه المسألة لا بد فيه من فهم أمر وفرقان مهم، وهو أن الساخر لا يخلو: إما أن يكون قصده هو السخرية من هذه الشعيرة لذاته

التشريعي، أي هو يسخر أصلا من ذات التشريع، فهذا هو الكفر البواح، وإما أن يسخر بذات الشخص وأداء الشخص ولا يقصد الشريعة، فهذا لا يخلو: إما أن تكون سخريته هذه توجهت للصحابة، أو بمن تواترت الأدلة بفضله منهم، فهذا كفر وردة، أو توجهت لغير الصحابة، فإن توجهت لغير الصحابة فلا يخلو من حالتين:

ـ إما أن تكون على وجع العموم، كأن يسخر بأهل العلم من غير تعيين، أو يسخر بطلاب العلم من غير تعيين، أو يسخر بالمؤذنين من غير تعيين، أو يسخر بالمسلمين في زمانه من غير تعيين، أو يسخر بأصحاب الثياب القصيرة من غير تعيين، ونحو ذلك، فتكون سخريته في غير الصحابة متوجهة للعموم والجميع من غير تعيين، فهذا لا جرم أنه كافر، لأنه لم يسخر من الأشخاص في هذه الحالة إلا لالتزامهم وتمسكهم وعملهم بهذه الشريعة المعينة، وأما إن توجهت سخريته لمعين من أهل الدين وكان لا يريد بها إلا شخصه لا دينه، ولا يقصد ذات العبادة التي فعلها، فهذا لا يكفر، ولكنه مرتكب لأمر محرم، لأن الله تعالى حرم علينا أن يسخر بعضنا من بعض، فقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّۖ وَلَا تَلۡمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلۡأَلۡقَٰبِۖ بِئۡسَ ٱلِٱسۡمُ ٱلۡفُسُوقُ بَعۡدَ ٱلۡإِيمَٰنِۚ وَمَن لَّمۡ يَتُبۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾[1]، وبه تعلم في جواب السؤال أن من يسمع مؤذنا معينا يؤذن ويضحك منه بسبب أدائه للأذان فقط، فهذا لا يكفر، لأنه لم يسخر بذات الأذان، وعلامة هذا الصنف أنه

(١) الحجرات: ١١.

يحب تلك الشعيرة والعبادة التي يقوم بها الشخص المسخور منه، مما يدل على أنه بقوله هذا لا يريد السخرية بالأذان لذات الأذان، ولكنه مرتكب لأمر محرم، فعلى العبد أن يتقي الله تعالى، وأن يحفظ لسانه من تلك السقطات العظيمة، والتي قد تخرجه من دائرة الإسلام وهو لا يشعر، فيجب كف اللسان والخوف الشديد من الوقوع في شيء من هذا الكلام الموجب للكفر والخروج من الملة بالكلية، ومما لا يدخل في السخرية بالدين أن يستهزئ الإنسان بسيارة العالم، أو ببيت العالم ونحوها مما لا تعلق لها بأمر الدين، فهذا يوصف بأنه محرم لحرمة سخرية بعضنا من بعض، ولكن لا يوصف فاعله بانه كافر، وبهذا التفصيل يبين لك أن السخرية تكون كفرا في حالات:

الأولى: أن تكون السخرية بأمر من الدين على أنه من الدين.

الثانية: أن تكون السخرية بأصحاب النبي ﷺ.

الثالثة: أن تكون السخرية بأهل العلم وطلاب العلم والمطبقين للشريعة على وجه العموم من غير تعيين، ففي هذه الحالات تكون السخرية كفرا، وتكون محرمة إن كانت السخرية بأمر يرجع إلى ذات الشخص ولا تعلق لها بذات التشريع الذي يفعله، أو تكون في أمر من أمور لدنيا مما لا تعلق له بالدين أصلا، فالسخرية من الناس في خلقهم، أو في أخلاقهم، أو في أحسابهم وأنسابهم، أو فيما يملكونه من المال أمر محرم ولا يجوز، ولكنه لا يصل إلى درجة الخروج من الملة، وعلى كل حال فالسخرية بالله تعالى أو بما يتعلق به جل وعلا من الأسماء والصفات والأفعال والتقدير والتشريع كفر على كل حال، والسخرية من النبي ﷺ كفر على كل حال، والسخرية

من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم كفر على كل حال، والسخرية من الدين، أو أمر من الدين على أنه من الدين أو السخرية من القرآن أو شيء منه كفر على كل حال، والسخرية من أهل العلم وطلاب العلم والمتمسكين بالدين والمطبقين للشريعة على وجه العموم كفر على كل حال، والسخرية من الشخص المعين لأمر يعود إليه هو في ذاته لا في الشعيرة التي يفعلها أمر محرم، ولكن ليس بكفر، هذا هو التفصيل في هذه المسألة الخطيرة، والله أعلم.

المسألة الثالثة: ومما يدخل في السخرية المكفرة المخرجة عن الملة، السخرية ببعض الأحاديث الصحيحة، كالسخرية بحديث الذباب، في قول النبي ﷺ: (**إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ثم لينزعه فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء**)، وهو حديث رواه البخاري في الصحيح[١]، فيأتي بعض من لا خلاق له، ويقول: لا بد من حذف هذا الحديث، كيف نخرج للغرب وللناس وندعو الناس إلى دين الله تعلى، ونحن نأمرهم بهذه القذارة، وقد قيل هذا الكلام، فهذا الكلام من السخرية بالنبي ﷺ، ومن السخرية من سنته وشريعته، وقائله لا بد وأن يستتاب فإن تاب وإلا قتل، وكقول بعضهم لما سمع قول النبي ﷺ: (**ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة**)[٢]. قال بكل وقاحة وقلة أدب: وماذا نقول في حق بلقيس التي

---

(١) أخرجه البخاري في بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه، رقم: (٣٣٢٠)، وفي الطب، باب إذا وقع الذباب في الإناء، رقم: (٥٧٨٢)، ومسلم في البر، باب تحريم تعذيب الهرة، رقم: (٢٢٤٢).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب كتاب النبي ﷺ إلى كسرى وقيصر، رقم: (٤٤٢٥).

حكمت اليمن وأفلحت، وفي حق بعض الرئيسات المعاصرات كفلانة وفلانة وفلانة ممن حكموا شعوبهم وأفلحوا، وهذا القول من السخرية بسنة النبي ﷺ، ووقاحة كثير من الكتاب لا تكاد تخفى في هذا الزمان، لا سيما مع الانفتاح الإعلامي، وانفتاح الكلمة الحرة عن قيود الحياء والعقل والشرع، فنسأل الله تعالى أن يطهر ألسنتنا من مقالة السوء التي تنقض ديننا وتخرجنا عن دائرة الإسلام، أو تكون سببا في نقص إيماننا، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. وهو أعلى وأعلم.

القاعدة الموفية للثلاثين

(نسبة النعم إلى الله توحيد وإيمان، ونسبتها لغيره جحود وطغيان)

أقول: الكلام على هذه القاعدة العظيمة في مسائل:

المسألة الأولى: إن نعم الله تعالى علينا عظيمة، وآلاؤه علينا جسيمة، يعجز العادون عن عدها، والمحصون عن إحصائها، نعم الله تعالى قد غطتنا من أعالي رؤوسنا إلى أخمص أقدامنا، فنحن نتغمس في نعم الله تعالى قائمين، ونتغمس في نعم الله تعالى قاعدين، ونتغمس فيها مصبحين ممسين، فالحمد لله تعالى على هذه النعم أولا وآخرا وظاهرا وباطنا، فإن الله تعالى قد آذن الشاكرين لنعمة بالمزيد، وتوعد الكافرين لها بالويل والعذاب الشديد، فقال تعالى: ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴾[(١)]، فالنعم التي يرفل فيها العباد إنما هي محض فضل من الله تعالى، والله تعالى هو المولي لها من غير سبق استحقاق للعباد عليه، بل هو

(١) إبراهيم: ٧.

المتفضل بها ابتداء وختاما، قال تعالى: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٍ ﴾[(١)]، فقوله: ﴿ وَمَا بِكُم ﴾ شرط، وقوله: ﴿ مِّن نِّعۡمَةٍ ﴾ نكرة مؤكدة بحرف: {من} وهذا التركيب يفيد العموم، فيدخل في ذلك كل النعم، ولا يخرج عنها أي نعمة من النعم، وقال تعالى: ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ ﴾[(٢)]، فالنعم كلها من الله تعالى، وكلها قد أمكننا منها بمحض جوده وفضله وكرمه وإحسانه وعطائه، ولا نستحق نحن على الله تعالى أي شيء، بل هو المستحق لأن يشكر ولا يكفر، وأن يطاع ولا يعصى، وأن يعبد فلا يشرك معه في عبادته أحدا.

المسألة الثانية: اعلم رحمك الله تعالى أن المتقرر عند أهل العلم رحمهم الله تعالى أن شكر المنعم واجب في العقل والشرع والفطرة السليمة، فشكر نعمة الله تعالى واجب من الواجبات، وفرض على العباد، وبالشكر تدوم النعم ويبارك فيها وتزداد، قال تعالى: ﴿ أَنِ ٱشۡكُرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيۡكَ ﴾[(٣)]، وقال تعالى: ﴿ فَٱبۡتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزۡقَ وَٱعۡبُدُوهُ وَٱشۡكُرُواْ لَهُۥٓۖ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴾[(٤)]، وقال تعالى: ﴿ وَٱشۡكُرُواْ لِي وَلَا تَكۡفُرُونِ ﴾[(٥)]، وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا لُقۡمَٰنَ ٱلۡحِكۡمَةَ أَنِ ٱشۡكُرۡ لِلَّهِۚ وَمَن يَشۡكُرۡ فَإِنَّمَا يَشۡكُرُ لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ

(١) النحل: ٥٣.
(٢) إبراهيم: ٣٤.
(٣) لقمان: ١٤.
(٤) العنكبوت: ١٧.
(٥) البقرة: ١٥٢.

حَمِيدٌ ﴾[١]، ولا يستطيع العبد أن يقوم بشكر نعم الله تعالى إلا بالاستعانة به سبحانه، قال تعالى: ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ ﴾[٢]، فالله تعالى أمرنا بشكر نعمه، فشكر النعم من أوجب الواجبات على العباد، وقد تقرر في العقل الصريح والفطرة السليمة أن جزاء من أنعم عليك وأحسن لك من غير سبق استحقاق منك عليه أنك تشكره، فشكر أصحاب الفضل وأهل الإنعام والإحسان أمر حسن في العقول السليمة، والفطر المستقيمة، ودعك من جحود الجاحدين وكفر الكافرين، فإن أصحاب النفوس الخسيسة هم الذي يجحدون الإنعام والفضل، وأهل اللؤم والعجرفة وسوء الأخلاق هم الذي يتنكرون لمن أحسن إليهم، وتفضل عليهم، فشكر المنعم مع أنه واجب من الواجبات التي يمليها العقل السليم والفطرة السليمة، فهو أمر من أوامر الشرع، فاجتمع في وجوب شكر المنعم الدليل الشرعي والعقلي والفطري، والله الموفق.

المسألة الثالثة: اعلم رحمك الله تعالى أنك مهما شكرت وشكرت فإنك لو توفي حقوق شكر نعمة واحدة، وأعظم ما يشكر به الله تعالى على نعمه استشعار القلب بالعجز عن شكر نعمه جل وعلا، فإن هذا الإحساس مما يحبه الله تعالى، فادع ربك أن يوفقك لشكر نعمه، وأن يتقبل منك يسير الشكر، وأن يضاعفه لك، ولا تظن أنك بكثرة الحمد والشكر قد أديت

---

(١) لقمان: ١٢.

(٢) النمل: ١٩.

وظيفة الشكر الكامل، لا، فإن نعم الله تعالى أكثر من شكرك، وأعظم نوالا أن يغطيها حمدك، ولكن من فضل الله تعالى أنه أمرنا بالشكر فقط، ولم يأمرنا بأن نوافي نعمته بالحمد والشكر الكامل، فإن هذا من تكليف ما لا يطاق، ولذلك فاستشعر دائما أنك مقصر في شكر نعم الله تعالى، ولا ترى في لحظة من اللحظات أنك قمت بواجب الشكر الكامل، فإن هذا من غرور الشيطان بك وتسويله لك، فاستعذ بالله منه، فأكثر من الحمد، وأكثر من اللهج بالشكر، واسأل ربك القبول، وأن يضاعف لك الأجر، فإن القيام بالشكر يحتاج إلى استعانة ودعاء بالتوفيق إليه، كما قال تعالى: ﴿أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ﴾[1]، والذي أريده في هذه المسألة أن أبين لك أنك مهما شكرت، وشكرت، وشكرت، فلا ترى أنك قمت بوظيفة الشكر الكامل، بل لا تزال ذلك العبد المقصر في شكر نعمة ربه عليه، والله أعلم.

المسألة الرابعة: اعلم رحمك الله تعالى أن وظائف شكر النعمة ـ كما قرره أهل العلم رحمهم الله تعالى ـ ثلاث وظائف: بالقلب، واللسان، والجوارح، فأما الشكر القلبي فهو أن يعترف قلبك الاعتراف الجازم بأن هذه النعمة إنما هي محض فضل من الله تعالى، وأن يطالع قلبك هذه النعم مطالعة المعترف بكبير فضل الله تعالى عليك، وأنك لا تستحقها، وإنما الله تعالى هو الذي أولاها لك بفضل جوده وإحسانه وكرمه ومنته جل وعلا، فهذا الاعتراف القلبي أصل الشكر، ثم تنتقل بعد ذلك إلى الشكر اللساني،

---

(١) النمل: ١٩.

وهو كثرة اللهج بالشكر والحمد والثناء على ربك بهذه النعمة، وأن تحدث بها تحديث شاكر معترف بالفضل، لا تحديث بطر وتعال وفخر، قال تعالى: ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ﴾[(٢)]، فأمره أن يقول: الحمد لله، وقال تعالى: ﴿ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾[(٣)]، وقال تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[(٤)]، وفي حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه -: أن رسول الله ﷺ قال: (**إن الله ليرضى عن العبدِ أن يأكلَ الأَكْلَة فيحمَدَه عليها، ويشربَ الشَّربةَ فيحمدَه عليها**)[(٥)]. وإن مجالس الحمد مجالس يباهي الله بها ملائكته، ففي صحيح مسلم من حديث أبي سعيد الخدري عن معاوية رضي الله تعالى قال: (خرج رسول الله ﷺ على حلقة في المسجد فقال: (**ما أجلسكم هاهنا**)؟ قالوا: جلسنا نذكر الله تعالى ونحمده على ما هدانا للإسلام ومن به علينا، فقال: (**آلله ما أجلسكم إلا ذلك**)؟ قالوا: آلله ما أجلسنا إلا ذلك، قال: (**أما إني لم أستحلفكم تهمة لكم، ولكنه أتاني جبريل فأخبرني أن الله**

---

(١) الضحى: ١١.

(٢) النمل: ٥٩.

(٣) العنكبوت: ٦٣.

(٤) النحل: ٧٥.

(٥) أخرجه مسلم رقم: (٢٧٣٤) في الذكر والدعاء، باب استحباب حمد الله تعالى بعد الأكل والشرب، والترمذي رقم: (١٨١٧) في الأطعمة، باب ما جاء في الحمد إذا فرغ من الطعام.

تعالى يباهي بكم ملائكته)(١). وقال عليه الصلاة والسلام: (**والحمد لله تملأ الميزان ... الحديث**)(٢). وقال عليه الصلاة والسلام: (**لأن أقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر أحب إلي مما طلعت عليه الشمس**)(٣).

ونحن مأمورون بالحمد عند الطعام، والقيام من المنام، وعند كثير من الأحوال، وما ذلك إلا لنكثر من اللهج بحمده جل وعلا وشكره، فالشكر اللساني أمر مطلوب، ثم بعد ذلك يأتي الشكر العملي، وهو شكر الجوارح، قال تعالى: ﴿ٱعۡمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكۡرٗاۚ وَقَلِيلٞ مِّنۡ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾(٤)، فالقيام بما أمرك الله تعالى، وترك ما نهاك الله تعالى عنه هو شكر للنعمة، وأن لا تكون هذه النعم معينة لك على شيء من الحرام هو من شكر النعمة، فلا تنظر ببصرك إلا لما يرضي الله تعالى، ولا تنطق بلسانك، ولا تأخذ بيدك، ولا تمش بقدمك إلا لما يرضي الله تعالى، ولا تنفق مالك إلا فيما يرضي الله تعالى، هذا كله من شكر النعمة، وأعظم ألوان الشكر هو أن تكون هذه النعم معينة لك على طاعة الله تعالى، فشكر النعمة يكون بالقلب وباليد والجوارح على ما ذكرته لك وفصلته، والله أعلم.

---

(١) أخرجه مسلم رقم: (٢٧٠١) في الذكر والدعاء، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، والترمذي رقم (٣٣٧٦) في الدعوات، باب القوم يجلسون فيذكرون الله ما لهم من الفضل.

(٢) أخرجه مسلم رقم: (٢٢٣) في الطهارة، باب فضل الوضوء، والترمذي رقم: (٣٥١٢) في الدعوات، باب رقم: (٩١).

(٣) أخرجه مسلم رقم: (٢٦٩٥) في الذكر والدعاء، باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء، والترمذي رقم: (٣٥٩١) في الدعوات، باب رقم: (١٣٩).

(٤) سبأ: ١٣.

المسألة الخامسة: اعلم رحمك الله تعالى ووفقك الكريم لطاعته وشكر نعمته أن من الأمور التي تغضب الله تعالى، وتوجب عقوبته وسخطه وزوال نعمه هو نسبة النعم إلى غيره تعالى، فمن أنعم الله تعالى عليه بنعمة فنسبها إلى غيره جل وعلا فقد أغضب ربه وأسخطه عليه، وقد سعى في زوال نعمته بيديه، والدليل على ذل أن الله تعالى قد ذكر لنا في كتابه أناسا استحقوا العذاب، وأليم العذاب بسبب كفر النعمة، قال تعالى عن قارون: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمٍ عِندِيٓ﴾[1]، يعني كلامه هذا أن الله تعالى لا فضل له في جمعي لهذا المال، وهذا المال ليس من الله، وإنما هو على علم عندي بوجوه المكاسب، وأنا الخبير بأمر التجارات وتثمير الأموال، وأنا الذي جمعته بكدي وتحصيلي وحولي وقوتي، فهو ثمرة جهدي، وليس لله تعالى فضل فيه، نعوذ بالله تعالى من هذا الكلام الموجب للعقوبة والسخط، فقال تعالى بعد ذلك: ﴿أَوَلَمۡ يَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَهۡلَكَ مِن قَبۡلِهِۦ مِنَ ٱلۡقُرُونِ مَنۡ هُوَ أَشَدُّ مِنۡهُ قُوَّةً وَأَكۡثَرُ جَمۡعًاۚ وَلَا يُسۡـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾[2]، فآذنه الله تعالى بالهلاك، وتوعده بالويل كما أهلك من كان قبله ممن هو أكثر منه مالا وأشد قوة، ظن قارون أن هذه الأموال ستمنعه من الهلاك، وأنه سيحتمي بها من الشر، ولكن هيهات، ﴿فَخَسَفۡنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلۡأَرۡضَ فَمَا كَانَ لَهُۥ مِن فِئَةٍ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُنتَصِرِينَ﴾[3]، أين مالك يا قارون؟ أين عزك؟ أين

---

(١) القصص: ٧٨.

(٢) القصص: ٧٨.

(٣) القصص: ٨١.

جاهك؟ أين خدمك وكنوزك؟ لمَ لمْ تمنعك من عذاب الله تعالى لما نزل عليك؟ تالله إنه أثر كفر النعمة، وماذا عليه لو شكر وآمن وأناب إلى ربه، ولكن لله الأمر من قبل ومن بعد، فنسبة النعمة إلى غيره عز وجل أمره عظيم، وعاقبته وخيمة، وهذه النعمة محرمة، سواء أنسبتها إلى جهدك وكدك وتحصيلك وتعبك وسهرك وحولك وقوتك، أو نسبتها إلى جهد غيرك، وعرق غيرك وتحصيل غيرك، فنسبة النعم لغير الله تعالى لا تجوز مطلقا، لأن الله تعالى هو المتفضل وهو المنعم، فكيف تنسب نعمه وأفضاله إلى غيره؟ تالله إن هذا لأمر عظيم، وقال تعالى: ﴿ فَإِذَا مَسَّ ٱلۡإِنسَٰنَ ضُرّٞ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلۡنَٰهُ نِعۡمَةٗ مِّنَّا قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمٍۭۚ ﴾[١]، أي علم من الله تعالى أنني أستحق هذا، وأن أهل له، وأنا محقوق به، فهو يرى نفسه أنه أهل للنعمة عليه، وأن ما أنعم الله تعالى به عليه ليس محض فضل عليه من الله تعالى، وإنما أنعم الله تعالى عليه بذلك لأنه مستحق وأهل لذلك، وهذا أمر لا يجوز البتة، بل الواجب على العبد أن يعلم أن ما أنعم الله تعالى به عليه إنما هو محض فضل ومنة من الله تعالى، ولذلك قال تعالى بعد ذلك: ﴿ بَلۡ هِيَ فِتۡنَةٞ ﴾[٢]، أي هذه النعمة على هذا العبد إنما هي فتنة من الله تعالى له لابتلائه في مقام الشكر، ولكنه أخفق ولم يشكر، ونحن من هذا المقام نشهد الله تعالى وملائكته وجميع الخلق أن ما أنعم الله تعالى علينا به من نعمة فإنها ليست عن استحقاق منا، وإنما هي محض فضل من الله تعالى، هو

(١) الزمر: ٤٩.
(٢) الزمر: ٤٩.

الذي تفضل وامتن بها علينا، لا عن استحقاق منا، وقد قص علينا رسول الله ﷺ قصة الثلاثة النفر من بني إسرائيل، والذي سخط الله تعالى على اثنين منهم ورضي عن واحد، وهو حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه في الصحيحين أَنَّهُ سمعَ رسولَ الله ﷺ يقول: (**إِنَّ ثلاثة مِن بني إِسرائيل: أبرصَ، وأقرعَ، وأعمى، فأراد الله أن يَبتليَهم، فبعث إِليهم مَلَكا، فأتى الأبرَصَ، فقال: أيُّ شيء أحبُّ إِليكَ؟ قال: لَون حَسَن، وجِلْد حسن، ويَذْهَبُ عني الذي قد قَذرني الناسُ، قال: فمسحه فذهب عنه قَذَرُه، وأعطِيَ لونا حسنا، وجلدا حسنا. قال: فأيُّ المال أحبُّ إِليكَ؟ قال: الإِبل - أو قال: البقر، شك إِسحاق، إِلا أن الأبرصَ والأقرعَ قال** أحدهما: **الإِبل ، وقال الآخر: البقر -، قال: فأُعْطِيَ ناقة عُشَراءَ، فقال: بارك الله لك فيها. قال: فأتى الأقرعَ، فقال: أيُّ شيء أحبُّ إِليكَ؟ قال: شعر حَسَن، ويذهب عني هذا الذي قد قَذرَني الناسُ، قال: فمسحه فذهب عنه، قال: وأُعطي شعرا حسنا، قال: فأيُّ المال أحبُّ إِليك؟ قال: البقر، فأُعطي بقرة حاملا، قال: بارك الله لك فيها. قال: فأتى الأعمى، فقال: أي شيء أحبُّ إِليكَ؟ قال: أن يَرُدَّ الله إِليَّ بصري، فأُبصرَ به الناسَ، قال: فمسحه فردَّ الله إِليه بصره، قال: فأيُّ المال أحبُّ إِليكَ؟ قال: الغنم، فأُعْطِيَ شاة والدا، فأُنْتِجَ هذان، وَوَلَّدَ هذا، فكان لهذا وَاد من الإِبل، ولهذا واد من البقر، ولهذا واد من الغنم. قال: ثم إِنه أتى الأَبْرَصَ في صورته وهَيْئته، فقال: رجل مِسكين، قد انقطعت بي الحِبال، في سفري، فلا بلاغَ لي اليوم إِلا بالله ثم بكَ، أسألك بالذي أعطاك اللونَ الحسن، والجلد الحسن، والمال، بَعيرا أَتَبَلَّغُ به في سفري، فقال: الحقوقُ كثيرة، فقال له: كأني**

أعرفك، ألم تكن أبرصَ يَقْذَرك الناس، فقيرا فأعطاك الله؟ فقال: إِنَّمَا وَرِثْتُ هذا المال كابرا عن كابر، فقال: إِنْ كنتَ كاذبا فصيَّركَ الله إِلى ما كنتَ. قال: وأتى الأقرع في صورته، فقال له مثل ما قال لهذا، فَرَدَّ عليه مثل ما ردَّ على هذا، فقال: إِن كنتَ كاذبا فصيَّرك الله إِلى ما كنتَ. قال: وأتى الأعمى في صورته وهيئته، فقال: رجل مسكين، وابن سبيل، انقطعت بي الحبال في سفري، فلا بلاغ لي اليوم إِلا بالله ثم بك، أسألك بالذي ردَّ عليك بصرك شاة أتبلَّغ بها في سفري، فقال: قد كنتُ أعمى فردَّ الله إِليَّ بصري، فخذ ما شئتَ، ودَع ما شئتَ، فوالله لا أجهَدك اليوم بشيء أخذتَه لله، فقال: أَمْسِكْ مالَكَ، فإنما ابتُلِيتُم، فقد رُضِيَ عنكَ، وسُخِطَ على صاحبيك)[1]. فانظر إلى حال هذين الرجلين كيف سخط الله تعالى عليهما، وأهلك مالهما وصيرهما الله تعالى إلى ما كانا عليه بسبب كفر نعمة الله تعالى ومنع الحق فيه، فقولهما: (**إنما ورثته كابرا عن كابر**) هذا هو كفر النعمة، فلا جرم أن جحود نعمة الله تعالى أمر يغضبه جل وعلا، ويوجب سخطه، وهو من أعظم الأسباب المزيلة للنعم، فإن شكر النعمة مما يوجب بقاءها، ودوامها، وبركتها بإذن الله تعالى، وأما كفرها فهو أمر يوجب سلب البركة منها وزوالها، مع ما يوجبه من عقوبة الله تعالى، ونحن من هذا المقام نشهد الله تعالى وملائكته وأنبياءه وجميع خلقه أن ما بنا من نعمة أو بأحد من خلق الله تعالى فإنها منه وحده لا شريك له، فله كمال الحمد، وكمال

---

(١) أخرجه البخاري في الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، رقم: (٣٤٦٤)، ومسلم في الزهد في فاتحته، رقم: (٢٩٦٤).

الشكر، فالواجب على العبد أن يحمد الله تعالى على نعمه، وأن يقبلها، وأن يثني بها على ربه جل وعلا، والله أعلم.

المسألة السادسة: واعلم رحمك الله تعالى أن جحود النعمة كفر، وقد دل دليل الشرع على ذلك، قال الله تعالى وتعالى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾(١)، فحكم عليهم بالكفر بسبب كفرهم بنعمة الله تعالى، وقال تعالى: ﴿سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍۗ وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾(٢)، فتوعدهم بالعقوبة البليغة الأليمة بسبب تبديلهم لنعمة الله تعالى، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا۟ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ ﴿٢٨﴾ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَاۖ وَبِئْسَ ٱلْقَرَارُ﴾(٣)، وقال تعالى: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُۚ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآۗ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾(٤)، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِىَ مَا كَانَ يَدْعُوٓا۟ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦۚ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًاۖ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾(٥)، وقال تعالى: ﴿فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ﴾(٦)، وإن مما يشدني

---

(١) النحل: ٨٣.

(٢) البقرة: ٢١١.

(٣) إبراهيم: ٢٨-٢٩.

(٤) إبراهيم: ٣٤.

(٥) الزمر: ٨.

(٦) البقرة: ١٥٢.

في هذا الموضوع كثيرا قصة مملكة سبأ، وكيف كانت خرابا بعد عمار، ودمار بعد تلك الخيرات التي فيها، وكل هذه العقوبة والعذاب والتبديل كان بسبب كفرهم لنعمة الله تعالى، قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ ﴿١٥﴾ فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ ﴿١٦﴾ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُم بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾(١)، أي بما كفروا تلك النعم، فنسأل الله تعالى السلامة والعافية، ومثله قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾(٢)، فالله تعالى في هذه الآيات الكثيرة يصف جاحد النعمة بأنه كافر، وتوعد الجاحدين لنعمه بالويل والعذاب الأليم، والعقوبة البليغة، وأخبر أنه بدل هذه النعم على أقوام بسبب كفرهم لها، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنسَانُ كَفُورًا﴾(٣)، وقال تعالى في سياق نعم كثيرة: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا ﴿٤٥﴾ ثُمَّ قَبَضْنَاهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا ﴿٤٦﴾ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِبَاسًا وَالنَّوْمَ سُبَاتًا وَجَعَلَ النَّهَارَ نُشُورًا ﴿٤٧﴾ وَهُوَ الَّذِي

---

(١) سبأ: ١٥-١٧.

(٢) النحل: ١١٢.

(٣) الإسراء: ٦٧.

أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۚ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ﴿٤٨﴾ لِّنُحْـِۧىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَٰمًا وَأَنَاسِىَّ كَثِيرًا ﴿٤٩﴾ وَلَقَدْ صَرَّفْنَٰهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا۟ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾[1]، والمشكلة أن كثيرا من الناس قابل هذه النعم بالجحود والكفر، وفي حديث زيد بن خالد الجهني رضي الله تعالى عنه قال: (صَلَّى بنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديبية في إِثر سماء كانت من الليل. فلما انصرف، أَقبل على الناس. فقال: (**هل تدرون ماذا قال ربكم**)؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: (**قال: أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، فأما من قال: مُطِرْنا بفضل الله ورحمته: فذلك مؤمن بي، كافر بالكوكب، وأما من قال: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كذا وكذا: فذلك كافر بي، مؤمن بالكواكب**)[2]. وفي رواية النسائي قال: (مُطِرَ الناسُ على عهد رسول الله ﷺ فقال: (**أَلم تسمعوا ما قال ربكم الليلة؟ قال: ما أَنْعَمْتُ على عبادي من نعمة إِلا أَصْبَحَ طائفة منهم بها كافرين، يقولون: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كذا ونَوْءِ كذا، فأما من آمن بي وحَمِدَنِي على صفاتي: فذلك الذي آمن بي وكفر بالكوكب، وأما من قال: مُطِرْنا بنَوء كذا وكذا: فذلك الذي كفر بي وآمن بالكوكب**)[3]. فوصف الله تعالى من نسب نعمة المطر إلى الكوكب بأنه كافر بسبب هذه النسبة، والأدلة في هذا الموضوع كثيرة، فنسبة النعمة لغير الله تعالى كفر، ولكن السؤال هنا: هل هذا الكفر هو الكفر الأكبر المخرج عن الملة أو هو الكفر الأصغر الذي لا ينقل ع الملة؟

---

(١) الفرقان: ٤٥-٥٠.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

فأقول: هذه مسألة كبيرة فيها تفاصيل لا بد من فهمها فأقول وبالله تعالى التوفيق، ومنه أستمد العون والفضل وحسن التحقيق:

الأول: إن كانت نسبته هذه يعتقد أن المنسوب له النعمة هو الذي أوجد هذه النعمة، وهو الذي قدرها، وهو المتفضل بها ابتداء فهذا من الكفر الأكبر المخرج عن الملة بالكلية، فمن نسب النعمة إلى غير الله تعالى على وجه أنه هو الذي أحدثها وقدرها وأوصلها إليه ابتداء فهذا كافر الكفر الأكبر، وهو كفر في توحيد الربوبية، فإن من مقتضيات ربوبية الله تعالى الاعتراف بنعمه، وأنه المتفضل بها، وأنه هو الذي خلقها وأوجدها وقدر وصولها للعبد، فمن اعتقد أن غير الله تعالى هو الذي فعل ذلك فقد كفر، وخلع ربقة الإسلام من عنقه بالكلية، ويدخل في ذلك نسبة النعمة إلى معظّم يعتقد فيه التأثير، فهذا من الشرك الأكبر، ومثاله: أن ينسب نعمة إلى ولي من الأولياء ميت، أو إلى نبي من الأنبياء ميت، أو ينسبها إلى النجوم مع اعتقاده أن النجوم مؤثرة، كما كان حال الصابئة، وكما هو حال كثير من المشركين الذين يعتقدون أن للنجوم تأثيراً في الحوادث الأرضية، فهذا شرك أكبر.

الثاني: أن ينسبها إلى غير الله تعالى نسبة سبب، لا نسبة إيجاد وإحداث، فهذا النوع لا يخلو من حالتين:

إحداهما: أن يكون هذا السبب من الأسباب الوهمية التي لا حقيقة لها، فهذه النسبة شرك أصغر، كمن ينسب النعمة في حصول الخير واندفاع الشر إلى الأنواء نسبة سبب فقط، أو ينسبها إلى التمائم نسبة سبب فقط، فهذه النسبة نسبة إلى أسباب وهمية لا تأثير لها، ولا حقيقة لها، وأما إذا نسب

النعمة إلى هذه الأسباب الوهمية نسبة إيجاد وخلق وإحداث فهذا يكون من الكفر والشرك الأكبر، فهو داخل في الحالة الأولى.

الثانية: أن ينسبها إلى سبب صحيح ، أي له تأثير في حصول هذه النعمة، وهذه النسبة لا تخلو من حالتين كذلك:

أولا: أن ينسبها إلى هذا السبب الصحيح نسبة حكاية فقط، مع اعترافه الكامل بأن المنعم على الحقيقة هو الله تعالى، فهذا لا حرج فيه، ولا بأس به.

ثانيا: أن ينسبها إلى غير الله عز وجل وهي سبب حقيقي، لكن على سبيل تعظيم السبب، وضعف إيمانه بأن هذه النعمة من جهة الله سبحانه وتعالى، فهذا النوع شرك أصغر، ولا يعتبر من الشرك الأكبر؛ لعدم وجود عبادة معينة ومحددة صرفها لغير الله، وبهذا التفصيل تجتمع أقوال أهل العلم رحمهم الله تعالى، فتكون النسبة شركا أكبر في حال ما إذا نسبها إلى الغير نسبة إحداث وإيجاد وتقدير وخلق، وتكون شركا أصغر إذا نسبها نسبة سبب فقط إلى الأسباب الوهمية التي لا تأثير لها مطلقا، وكذلك تكون شركا أصغر إذا نسبها إلى السبب الصحيح مع مطالعة قلبه لهذا السبب وضعف إيمانه بأن هذه النعمة من جهة الله تعالى، وتكون مباحة إن نسبها إلى السبب الصحيح من باب الحكاية فقط، مع كمال اعتراف قلبه بعظيم فضل الله تعالى عليه، وهناك حالة أخرى وهي أن ينسبها إلى السبب الصحيح بعد نسبتها لفظا إلى الله تعالى، معقبا السبب الصحيح بلفظ: (ثم)، فهذا لا حرج فيه، وهذه جمل من الكلام على هذه القاعدة الطيبة، والله أعلى وأعلم، وصلى الله على نبينا محمد.

القاعدة الواحدة والثلاثون

(الواجب في نصوص الصفات إثباتها ونفي مماثلتها بصاف الخلق وقطع الطمع في التعرف على كيفية هذه الصفة)

أقـول:

الأصل الأول: الاعتقاد الجازم والإيمان الراسخ أن الله تعالى ليس كمثله شيء في جميع صفاته التي أضافها إليه، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾(١)، فلابد من تطهير القلب والعقل من خبث التمثيل، وتصفية النفس من شوائبه التصفية المطلقة، وقد نبه القرآن على ذلك في أكثر من آية فمنها الآية السابقة، ومنها قوله تعالى في سورة الإخلاص التي تعدل ثلث القرآن: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾(٢)، أي ليس له كفواً لا في ذاته، ولا في أسمائه، ولا في صفاته وأفعاله جل وعلا، ومنها قوله تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾(٥)، فيجب أن ننزه قلوبنا عن محذور التمثيل، ونعتقد الاعتقاد الراسخ الثابت أن الله تعالى ليس كمثله شيء في ذاته، وليس كمثله شيء في أسمائه، وليس كمثله شيء في

---

(١) الشورى: ١١.

(٢) الإخلاص: ٤.

(٣) النحل: ٧٤.

(٤) البقرة: ٢٢.

(٥) مريم: ٦٥.

صفاته، وليس كمثله شيء في أفعاله، لأن له الكمال المطلق من كل وجه وأنه لا يعتريه النقص في شيء من صفاته بوجه من الوجوه، بل ولا يمكن أن نتصور أصلاً أن يتطرق إلى صفاته شيء من النقص، وهذا ما نعتقده بقلوبنا، وننطقه بألسنتنا، وندرسه لطلابنا، ونسأله جل وعلا أن يثبتنا على هذا الاعتقاد إلى الممات.

الأصل الثاني: الإيمان التام بما وصف الله به نفسه في كتابه، أو وصفه به رسوله ﷺ في سنته، فيجب علينا أن تثبت ما أثبته الله لنفسه، أو أثبته له رسوله ﷺ من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، وأن ننفي عنه جل وعلا ما نفاه عن نفسه في كتابه، أو نفاه عنه رسوله ﷺ في سنته مع إثبات كمال الضد، أي كمال ضد الصفة المنفية، وهذا الأصل لا يؤخذ مفرداً، بل لابد أن يكون مقروناً بالأصل الذي قبله، وإلا لما سلم العبد في باب الأسماء والصفات، ولذلك بدأ الله تعالى بنفي المماثلة أولاً، ثم بإثبات الصفات ثانياً، فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[1]، فهذا يحقق الأصل الأول، وقوله بعد ذلك: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[2]، يحقق الأصل الثاني، ثم ننتقل بعد ذلك للأصل الثالث وهو:

الأصل الثالث: قطع الطمع في إدراك كيفية هذه الصفات، فإن المتقرر عند أهل الحق أنه لا يمكن أبداً أن تعرف كيفيات صفات الله تعالى، ذلك لأن

---

(١) الشورى: ١١.

(٢) الشورى: ١١.

كيفية الشيء لا تعرف إلا برؤيته، وقد اتفق أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى أن الله لا يرى بعيني اليقظة في الدنيا، قال عليه الصلاة والسلام: (**وتعلموا أنه لن يرى أحد منكم ربه حتى يموت**)[١]. واختلفوا في رؤية النبي ﷺ لربه ليلة الإسراء، والصواب أنه لم يره بعيني رأسه كما في حديث: يا رسول الله هل رأيت ربك فقال: (**نور أنى أراه**)[٢]. فرؤيته جل وعلا في الدنيا ممتنعة، فهذا الطريق أعني طريق الرؤية قد انعدم، وتعرف كيفية الشيء أيضاً برؤية نظيره حتى يستدل بصفات المشاهد على صفات الشيء الغائب، وهذا أيضاً معدوم لأنه جل وعلا لا مثيل له في صفاته حتى يستدل به على صفاته جل وعلا، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٣]، فهذا الطريق انعدم أيضاً، وتعرف كيفية الشيء أيضاً بإخبار الصادق عنها، والنبي ﷺ لم يخبرنا عن كيفية شيء من ذلك، وإنما أخبرنا بالصفة ولم يخبرنا عن كيفية هذه الصفة، فأخبرنا أن له وجهاً، ولم يخبرنا عن كيفيه هذا الوجه، وأخبرنا أن له يداً، ولم يخبرنا عن كيفية هذه اليد، وهكذا في سائر الصفات لربنا جل وعلا، فوجب الوقوف على حد الخبر، فبان بذلك أن طرق العلم بالكيفية قد انعدمت كلها فكيف تعرف كيفية صفات الله جل وعلا؟

---

(١) أخرجه مسلم برقم: (١٦٩) في الفتن، باب ذكر ابن صياد.

(٢) أخرجه مسلم برقم: (١٧٨) في الإيمان، باب قوله عليه السلام: (**نور أنا أراه**)، والترمذي برقم: (٣٢٧٨) في التفسير، باب ومن سورة النجم.

(٣) الشورى: ١١.

وبناء عليه فلا بد من قطع الطمع في معرفة كيفية ما أثبته الله تعالى لنفسه من الصفات، فهذه الأصول الثلاثة هي التي يقوم عليه باب الأسماء والصفات: نفي المماثلة، وإثبات ما أثبته، ونفي ما نفاه، وقطع الطمع في معرفة الكيفيات، فإذا استجمع العبد هذه الأصول الثلاثة في كل صفة فقد أتى بما أوجبه الله تعالى عليه في هذه الصفة، فمثلاً قوله تعالى: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ﴾[1]:

أولاً: يجب عليك إثبات هذا الوجه.

وثانياً: يجب عليك أن تعتقد أنه وجه يليق بجلاله وعظمته، لا يماثل وجوه المخلوقين.

وثالثاً: أن تقطع الطمع في معرفة كيفية هذا الوجه.

ومثال آخر: قوله تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾[2]:

أولاً: يجب عليك إثبات هاتين اليدين.

وثانياً: أن تعتقد أنهما يدان تليقان بجلاله وعظمته، لا تماثل شيئاً من أيدي المخلوقين.

وثالثاً: أن تقطع الطمع في معرفة كيفية هذه اليد.

ومثال آخر: قوله تعالى: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾[3]:

أولاً: يجب عليك إثبات العين.

---

(١) الرحمن: ٢٧.

(٢) المائدة: ٦٤.

(٣) طه: ٣٩.

وثانياً: أن تعتقد أنها لائقة بالله تعالى لا تماثل شيئاً من أعين المخلوقين.

وثالثاً: أن تقطع الطمع في إدراك كيفية هذه العين.

ومثال آخر: قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾[1]:

أولاً: يجب عليك الإيمان بهذا المجيء.

وثانياً: أن تعتقد أنه مجيء يليق بجلاله وعظمته لا يماثل شيئاً من مجيء المخلوقين.

وثالثاً: أن تقطع الطمع في معرفة كيفية هذا المجيء.

ومثال آخر: قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[2]:

أولاً: يجب عليك أن تؤمن بهذا الاستواء.

وثانياً: أن تعتقد أنه استواء يليق بجلاله وعظمته، لا يماثله شيء من استواء شيء من المخلوقين.

وثالثاً: أن تقطع الطمع في معرفة كيفية هذا الاستواء، وهكذا في سائر الصفات، فيجب عليك في كل صفة ثلاثة أمور:

الأول: أن تثبتها.

الثاني: أن تنفي مماثلتها لشيء من صفات الخلق.

الثالث: أن تقطع الطمع في معرفة كيفية هذه الصفة، والله أعلم.

---

(١) الفجر: ٢٢.

(٢) طه: ٥.

القاعدة الثانية والثلاثون

(إثبات أهل السنة والجماعة لأسماء الله تعالى وصفاته بريء من التحريف والتعطيل والتكييف والتمثيل والإلحاد)

أقول: اعلم رحمك الله تعالى أن من الأمور التي يتضح بها اعتقاد أهل السنة والجماعة رفع الله نزلهم في الفردوس الأعلى في باب الأسماء والصفات أن تعلم رحمنا الله وإياك أن إثبات أهل السنة للأسماء والصفات بريء من خمسة محاذير، هي:

المحذور الأول: محذور التحريف، والتحريف لغة هو: التغير[١]، وهو تغير النص لفظاً أو معناً، وقد قسمه أهل العلم رحمهم الله تعالى إلى قسمين تحريف ألفاظ، وتحريف معانٍ، ويقصدون بتحريف الألفاظ تغييرها في الظاهر إما بزيادة حرف، أو تغيير حركة، وقد يتغير معه المعنى، وقد لا يتغير، فصار تحريف الألفاظ عندنا نوعان:

- تحريف للفظ يتغير معه المعنى.
- وتحريف للفظ لا يتغير معه المعنى.

ومثال الأول: تحريف اليهود لقوله تعالى: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾[٢]، فقالوا ـ لعنهم الله تعالى ـ: (حنطة)، فزادوا النون وتغير معها المعنى تماماً، فإن قوله تعالى: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ أي حط عنا ذنوبنا، فأتى الملاعين ذلك وقالوا: (حنطة)، وهم بذلك يكونون قد حرفوا اللفظ تحريفاً تغير معه المعنى.

---

(١) انظر تاج العروس: (١/ ٨٩)، ومعجم لغة الفقهاء صـ: ١٢٣.

(٢) البقرة: ٥٨.

ومثال آخر: ما زاده الجهمية في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[(١)]: فقالوا: (استولى) فزادوا اللام، ومع هذه الزيادة تغير المعنى، فاليهود زادت نوناً والجهمية زادوا لاماً، وفي ذلك يقول أبن القيم في الكافية الشافية:

نـون اليهــود ولام جهمي هما في وحـي رب العرش زائدتــان[(٢)].

ومثال آخر: وهو أن المبتدعة أرادوا أن يحرفوا قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾[(٣)]، وذلك بنصب الاسم الأحسن، لتنفي صفة الكلام عنه جل وعلا، وهذا تحريف للفظ يتغير معها المعنى.

ومثال آخر: في قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾[(٤)]، فيقرأها بعضهم: (أنعمتُ) بالضم، فهذا تحريف تغير معه المعنى، فهذه بعض الأمثلة على التحريف اللفظي الذي يتغير معه المعنى، وأما التحريف اللفظي الذي لا يتغير معه المعنى، فكأن يقرأ أحد قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[(٥)]، فينصب لفظ: (الْحَمْد)، فهذا تحريف لفظي لكن لم يتغير معه المعنى، وكأن ينصب لفظ: ﴿رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ فيقرأ: (رَبَّ الْعَالَمِينَ)، فهذا تحريف للفظ لكن لم يتغير معه المعنى.

---

(١) طه: ٥.

(٢) نونية ابن القيم صـ: ١٢١.

(٣) النساء: ١٦٤.

(٤) الفاتحة: ٧.

(٥) الفاتحة: ٢.

وأما النوع الثاني: أعني تحريف المعنى فهو أن ينصبَّ التغيير على المعنى، بأن يسلب المعنى الصحيح ويقحم في اللفظ معنى أجنبي، واللفظ على ما هو عليه لم يتغير في الظاهر، لا بزيادة حرف، ولا بتغيير حركة، ولكن الذي غير هو المعنى، وذلك بتحريف المبتدعة لقوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[1]، فقالوا: المراد بها النعمة أو القدرة، فاللفظ لم يتعرضوا له، ولكن التغيير حصل في المعنى، وكتحريفهم لقوله ﷺ: **(ينزل ربنا)**[2]، فقالوا: ينزل أمره، أو رحمته، أو ملك من الملائكة، فاللفظ أبقوه على ما هو عليه ولكنهم حرفوا معناه، وهذا الأمر أعني التحريف المعنوي هو غالب ما وقعت فيه فرق الأمة المخالفة لأهل السنة والجماعة، وأما حكم التحريف فهو حرام ولا شك وقد يصل بصاحبه إلى اكفر.

فهذه بالنسبة للمحذور الأول وهو محذور التحريف. والله أعلم.

المحذور الثاني: محذور التعطيل.

والتعطيل لغة هو: التفريغ والإخلاء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾[3][1].

---

(١) المائدة: ٦٤.

(٢) أخرجه البخاري في التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾، رقم: (٧٤٩٤)، وفي التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، رقم: (١١٤٥)، وفي الدعوات، باب الدعاء نصف الليل، رقم: (٦٣٢١)، ومسلم رقم: (٧٥٨) في صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل.

(٣) الحج: ٤٥.

وشرعاً: إنكار ما يجب لله تعالى من الأسماء والصفات إنكاراً كلياً أو جزئياً، وقد قسمه أهل العلم إلى قسمين:

- تعطيل كلي، كتعطيل الجهمية الذين ينكرون الأسماء كلها، والصفات كلها.

- وتعطيل جزئي كتعطيل المعتزلة، والأشاعرة، فإن المعتزلة يثبتون الأسماء وينكرون الصفات، والأشاعرة يثبتون الأسماء ولا يثبتون من الصفات إلا سبعة فقط، وهي: الحياة، والكلام، والبصر، والسمع، والإرادة، والعلم، والقدرة، ويحرفون الباقي.

وحكم التعطيل حرام، وقد يصل بصاحبه في بعض صوره إلى الكفر، فإثبات أهل السنة للأسماء والصفات لا تعطيل فيه.

فإن قلت: فما الفرق بين التحريف والتعطيل؟

فأقول: الفرق بينهما أن يقال: كل تحريف تعطيل، وليس كل تعطيل تحريفا، وبيان ذلك: أن اللفظ الشرعي نزل بمعنىً، والتعطيل هو تفريغ اللفظ عن معناه الصحيح، فإن أقحم فيه معنىً آخر فهو التحريف، فالتحريف درجة زائدة على التعطيل، فالمبتدعة عطلوا أولاً، وحرفوا ثانياً، وزيادة في الإيضاح أضرب لك بعض الأمثلة:، فمنها:

- قوله تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾[2]، فإن هذا النص نزل بإثبات اليدين لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته، فيأتي المحرف ويقول: ليس المراد به

---

(١) انظر المخصص: (٢/ ١٧٤)، ومختار الصحاح صـ: ٢١٢.

(٢) المائدة: ٦٤.

ذلك، فهذا تعطيل، ثم يقول: إنما المراد بهما: النعمة، أو القدرة، وهذا تحريف.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[١]، فإن هذا النص فيه إثبات صفة المجيء لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته، فيأتي المحرف ويقول: هذا النص لا يراد به ذلك، فهذا تعطيل، ثم يقول: بل المراد به مجيء أمره وهذا تحريف.

ومنها: قوله ﷺ: (**ينزل ربنا إلى السماء الدنيا**)[٢]. فهذا النص فيه إثبات صفة النزول إلى السماء الدنيا في ثلث الليل الآخر على ما يليق بجلاله وعظمته، فيأتي المحرف فيقول: ليس المراد به ذلك، فهذا تعطيل، ثم يقول: إنما المراد به نزول أمره، أو رحمته، أو ملك من الملائكة، وهذا تحريف. وهكذا، فإذا فرغ اللفظ من معناه الصحيح فقط فهو التعطيل، وإذا أقحم فيه معنىً آخر فهو التحريف، وبناءً عليه فالتحريف أعظم إثماً، وأشد جرماً، وأكبر خطراً من التعطيل، فهذا بالنسبة للمحذور الثاني وهو محذور التعطيل.

المحذور الثالث: محذور التمثيل، وهو إثبات مماثل، ومعناه أن يعتقد العبد أن صفات الله تعالى كصفات خلقه ـ نعوذ بالله من ذلك ـ، وهو محرم، وقد يصل بصاحبه إلى الكفر.

---

(١) الفجر: ٢٢.

(٢) تقدم تخريجه.

المحذور الرابع: محذور التكييف، وهو حكاية كيفية الصفة، ومعناه أن يكيف صفات الله تعالى - نعوذ بالله من ذلك-، فإثبات أهل السنة لصفات الله تعالى إثبات بريء من التحريف، والتعطيل، والتكييف، والتمثيل، وهذا من نعمة الله تعالى، وهذا من خصائص أهل السنة والجماعة، فإن من سواهم من الفرق قد وقعوا في صفات الله تعالى تحريفاً وتعطيلاً، وتكييفاً، وتمثيلاً، فاستعذ بالله من هذه المذاهب الضالة والآراء المعتلة، والزم جادة الحق، وانج مع أهل النجاة، عافانا الله وإياك من كل بلاءٍ وفتنة.

فإن قلت: فما الفرق بين التكييف والتمثيل؟

فأقول: سأذكر لك فرقين خذ أيهما شئت:

الأول: كل تمثيل فهو تكييف، وليس كل تكييفٍ تمثيلاً، أي أن دائرة التمثيل أضيق من دائرة التكييف.

الثاني: أن تقول: التكييف حكاية كيفيه الصفة غير مقرونة بمماثل، وأما التمثيل فهو حكاية كيفية الصفة مقرونة بمماثل، وبناءً عليه فأقول: كل من التكييف والتمثيل حكاية لكيفية الصفة، ولكن إن كانت هذه الصفة تحاكي صفة أخرى فهو تمثيل، أي مثلت شيئاً بشيء، وإن كانت من نسج الخيال فهي تكييفٌ والله أعلم.

المحذور الخامس: محذور الإلحاد.

والإلحاد لغة: الميل، ومنه اللحد في القبر لأنه ميل عن سن القبر، ومنه الملحد لأنه مائل عن الحق[١].

واصطلاحاً: الميل عن ما يجب اعتقاده في أسماء الله تعالى وآياته، وقد قسمه أهل العلم إلى قسمين:

- إلحاد في الأسماء.

- وإلحاد في الآيات، فأما الإلحاد في الأسماء فأنواع، فمن ذلك:

- إنكارها جملة، أو إنكار شيء منها، كما فعله الجهمية[٢]، ومن ذلك:

- إنكار ما تضمنته من الصفات كما فعله المعتزلة[٣]، ومن ذلك:

- تسمية الله جل وعلا بما لم يسم به نفسه كتسمية النصارى له أباً، وتسمية الفلاسفة له بالعلة الموجبة، أو العقل الفعال، أو صاحب الفيوضات ونحو ذلك، ومن ذلك:

- أن تشتق من أسمائه أسماء لبعض المعبودات من دونه، كاشتقاق العزى من العزيز، واشتقاق اللات من الإله، وهكذا، فهذا هو الإلحاد في الأسماء، وهو حرام وقد يصل بصاحبه إلى الكفر، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[٤]، وأما الإلحاد في الآيات فقسمان:

---

(١) انظر تهذيب اللغة: (٤/ ٢٤٣)، والمخصص لابن سيده: (٢/ ٧٨).

(٢) انظر درء تعارض العقل والنقل: (٥/ ٣٠٩).

(٣) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: (١٧/ ٣٠٥).

(٤) الأعراف: ١٨٠.

- إلحاد في الآيات الكونية.

- وإلحاد في الآيات الشرعية.

فأما الإلحاد في الآيات الكونية فاعتقاد أن ثمة خالقاً، أو مصرفاً، أو مدبراً لها مع الله تعالى، قال تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴾[1].

وأما الإلحاد في الآيات الشرعية فبالتكذيب بها، وإنكارها، وتحريفها، وتعطيلها، وإخراجها عن مدلولاتها التي نزلت بها، وعصيان أحكامها، كل ذلك من الإلحاد في الآيات، وهو حرام أيضاً وقد يصل بصاحبه إلى الكفر، قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ۗ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ۖ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾[2]، وبهذا يكون قد انتهينا من المحاذير الخمسة، وهي باختصار:

- التحريف.

- التعطيل.

- التكييف.

- التمثيل.

- الإلحاد.

---

(١) سبأ: ٢٢.

(٢) فصلت: ٤٠.

فإثبات أهل السنة للأسماء والصفات لا تحريف فيه، ولا تعطيل فيه، ولا تكييف فيه، ولا تمثيل فيه، ولا إلحاد فيه، جعلنا الله وإياك من الذين شرح الله صدورهم لموافقة الحق، والله تعالى أعلى وأعلم.

القاعدة الثالثة والثلاثون

(أسماء الله تعالى وصفاته مبنية على التوقيف)

وذلك لأنه من أمور الغيب، وقد تقرر أن أمور الغيب مبناها على التوقيف على دلالة الكتاب والسنة، ولأن أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى قد أجمعوا على ذلك، وقد تقرر في القواعد أن الإجماع حجة شرعية يجب قبولها واعتمادها والمصير إليها وتحرم مخالفتها، ولأن العقل لا يستقل بمعرفة ما يجب إثباته لله تعالى من الأسماء والصفات على وجه التفصيل، وإن كان العقل له مدخل في إثبات صفات الكمال على وجه الإجمال والعموم، إلا أن تفاصيل هذه المسائل لا مدخل له فيها، فصار العقل لا هداية له في هذا الباب إلا إن كان مقتفيا درب النصوص من الكتاب والسنة، فمن أثبت لله تعالى اسما لا دليل عليه، أو صفة لا دليل عليها فقد قال على الله تعالى بغير علم، وقفا ما ليس له به علم، وقد قال تعالى في سياق المحرمات: ﴿ وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا ﴾[2]، والبشرية مفتقرة إلى بعثة الرسل وإنزال الكتب التي تعرفها تفاصيل هذا الباب، لأنه مبني على

---

(١) الأعراف: ٣٣.

(٢) الإسراء: ٣٦.

الوحي، فما أثبته الدليل أنه من الأسماء والصفات فهو منها، وما لم يثبته الدليل ولم يصح به النص فإنه لا حق لأحد أن يثبته، وعلى ذلك عدة فروع:

الفرع الأول: القول الصحيح أن القديم ليس من أسمائه جل وعلا، لأن مبنى إثبات الأسماء لله تعالى على التوقيف، ولا نعلم دليلا ثابتا من الكتاب والسنة الصحيحة يفيد أن هذا الاسم من جملة ما يسمى الله تعالى به، وحيث لا دليل فلا حق لأحد أن يطلق على الله تعالى ما لم يصح به النص، ولأن المتقرر أن أسماء الله تعالى كلها حسنى ــ كما سيأتي ــ وحسنها لما تتضمنه من صفات الكمال ونعوت الجلال والكمال المطلق من كل وجه، واسم القديم لا حسن فيه، ولا يتضمن صفة كمال، فيكون خارجا عن كونه من أسماء الله تعالى، لأنه يتضمن صفة القدم، والقدم ليس كمالا، ولأن اسم الله تعالى: (الأول) يغني عنه، كما قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾[1]، وقال النبي ﷺ: (**أنت الأول فليس قبلك شيء**)[2].

وأما الأسماء التي لا دليل عليها فدعك منها، فإن من الأدب الواجب مع الله تعالى أن لا يسمى إلا بما سمى به نفسه في كتابه، أو سماه به رسوله ﷺ

---

(١) الحديد: ٣.

(٢) أخرجه مسلم برقم: (٢٧١٣) في الذكر والدعاء، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، والترمذي برقم: (٣٣٩٧) في الدعوات، باب من الأدعية عند النوم، وأبو داود برقم: (٥٠٥١) في الأدب، باب ما يقال عند النوم.

في صحيح سنته، وما عدا ذلك فليس من الحق في صدر ولا ورد، والله الموفق والهادي.

الفرع الثاني: القول الصحيح أن الدهر ليس من أسماء الله تعالى، لأن أسماء مبنية على التوقيف، ولا دليل يفيد أن من أسمائه الدهر، وأما حديث: (**يسب الدهر وأنا الدهر**)[1]. فإن نسبة الدهرية إلى الله تعالى إنما هي نسبة تصريف وتدبير لا نسبة تسمية، بدليل أنه فسر في آخر الحديث هذه النسبة بقوله: (**وأنا الدهر بيدي الأمر أقلب الليل والنهار**)، فالله تعالى يطلق عليه أنه الدهر لا إطلاق تسمية بهذا الاسم، وإنما لأنه تعالى هو الذي يصرف هذا الدهر، وهو الذي يقدر ما يكون فيه من الأمور، فهو الدهر، أي أن النسبة هنا نسبة تصريف، وتقليب، وتدبير، والدهر هو مجموع هذه الليالي والأيام وما يكون فيها، وهي كلها وهي المدبرة ــ بفتح الباء ــ، والله تعالى هو الذي يدبرها، فكيف بالله عليك يكون المدبر ــ بكسر الباء ــ هو عين المدبر ــ بفتح الباء ــ؟ هذا لا يكون أبدا، فبان لك بهذا أن إطلاق الدهرية على الله تعالى ليست من باب إطلاق التسمية، وإنما هي من باب إطلاق التصريف والتقليب والتدبير، ولأن أسماء الله تعالى كلها حسنى، لأنها تتضمن صفات كمال، ونعوت جمال وجلال من كل وجه، والدهر لا يتضمن صفة كمال، فدل هذا على أنه خارج عن كونه من أسماء الله تعالى، والله الموفق والهادي.

---

(١) أخرجه البخاري في الأدب، باب لا تسبوا الدهر، رقم: (٦١٨١)، ومسلم برقم: (٢٢٤٦) في الألفاظ، باب النهي عن سب الدهر.

الفرع الثالث: القول الحق أن اسم: (الساتر) ليس من أسمائه جل وعلا، لعدم ورود الدليل به على كونه اسما، وأسماء الله تعالى مبناها على التوقيف، ولا حق لأحد أن يقول: هو اسم لورود إطلاقه على الله تعالى بلفظ: (الستير)، فإن الواجب هو إطلاق الاسم الوارد كما ورد، ولا يطلق على الله تعالى باسم الفاعل منه، ولا اسم المفعول، بل يطلق الاسم كما هو، فلا نقول: (يا ساتر) من باب التسمية، بل نقول يا ستير، لورود هذا الاسم في قوله: (**إن الله حيي ستير**)(١). والله الموفق والهادي.

الفرع الرابع: لقد أطلق النصارى اسم: (الأب) على الله تعالى وهو إطلاق فاسد، لأنه لا دليل عليه من الكتاب، ولا من السنة الصحيحة، ولأنه إطلاق يعبر عن عقيدتهم الفاسدة في الله تعالى وفي عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام، لأنهم يقولون: إن الله ثالث ثلاثة، وهم: الأب أي الله تعالى، والابن، وهو عيسى عليه السلام، وروح القدس، وهو جبريل عليه السلام، وهذا كله من الشرك، بل هو من أعظم الشرك وأخسه وأقذره، فهذا الإطلاق على الله تعالى لا يصح، قال تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾(١)، وقال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾(٢)، والله الموفق والهادي .

---

(١) رواه أبو داود برقم: (٤٠١٢)، و(٤٠١٣) في الحمام، باب النهي عن التعري، والنسائي برقم: (٤٠٦) في الغسل، باب الاستتار عند الاغتسال، وأحمد: (٢٩/ ٤٨٤)، رقم: (١٧٩٧٠).

(٢) الإخلاص: ٣.

الفرع الخامس: الصوفية يسمون الله تعالى بصاحب الفيوضات، وهو إطلاق خاطئ ، لأنه تسمية لله تعالى بما لم يسم به نفسه في كتابه، ولا سماه به نبيه ﷺ في صحيح سنته، ولا هو ما تكلم به سلف الأمة وأئمتها، وإنما هو اختراع من مخترعاتهم، فحيث لم يرد بجواز إطلاقه النص، فلا نقول به، لأن باب الأسماء والصفات من الأبواب التوقيفية على الدليل من الكتاب وصحيح السنة، والله الموفق.

الفرع السادس: الفلاسفة يطلقون على الله تعالى ويسمونه بالعقل الفعال، وهذا لا يصح ، لعدم ورود هذا الإطلاق لا في الكتاب، ولا في السنة، ولا في كلام سلف الأمة، ولا نعرفه منقولا عن أحد من أهل العلم رحمهم الله تعالى، وإنما هو من موروثات الفلاسفة الذين لا عقل لهم ولا فهم يهديهم لطريق الحق والهدى، فهذا الإطلاق لا نقبله، لأن باب الأسماء والصفات من الأبواب التوقيفية على النص، ولا نص يفيد جواز هذا الإطلاق، والله الموفق.

الفرع السابع: والحق أن المهين ليس من أسماء الله تعالى، وأما قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ ﴾[٣]، فإنه من باب إطلاق الخبر، لا من باب إطلاق الاسم، فالله تعالى يكرم من يشاء ويهين من يشاء، ولكن لا يجوز لنا أن نشتق له من أفعاله اسما ونطلقه عليه من باب التسمية، وسيأتينا

---

(١) الجن: ٣.

(٢) الصافات: ١٥١-١٥٢.

(٣) الحج: ١٨.

قاعدة خاصة فيما يطلق على الله تعالى، ولكن المهم هنا هو أن تعلم أن المهين ليس من أسماء الله تعالى، لعدم الدليل الدال على صحة إطلاقه على كونه اسما، وإنما ورد الدليل بصحة إطلاقه على كونه خبرا عن فعل من أفعال الله تعالى، وأسماء الله تعالى مبناها على التوقيف، والله الموفق.

الفرع الثامن: القول الصحيح أنه ليس من أسمائه جل وعلا: (الفرد)، لأنه لم يثبت به الدليل، والحديث الوارد في هذه المسألة ضعيف لا يحتج به، وحيث لم يرد بإثباته دليل، فإننا لا نسمي الله تعالى به، لأن المتقرر أن أسماء الله تعالى مبناها على التوقيف، ويستعاض عن هذا الاسم الذي لم يثبت باسم ثابت وهو اسم الله تعالى: (الواحد)، أو(الأحد)، فكلها من الأسماء الثابتة لله تعالى، والله الموفق.

الفرع التاسع: والحق أن المغني ليس من أسماء الله تعالى، وإنما من أسمائه الغني، ومن صفاته الغنى المطلق، وأما المغني فإنه من جملة أفعاله جل وعلا، ولا نعلم دليلا يصح في إثبات كونه سما من أسماء الله تعالى الحسنى، وأما وروده في حديث التعداد لأسماء الله تعالى الحسنى، فإنه لا يفيد أنه من أسماء الله تعالى، لأن الحديث الوارد فيها ضعيف لا تقوم به الحجة، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى، والمهم أن تعرف هنا أن المغني يصح إطلاقه على الله تعالى على أنه من جملة أفعاله جل وعلا، لا على أنه من جملة أسمائه الحسنى، فانتبه لهذا بارك الله فيك. والله الموفق والهادي.

الفرع العاشر: والحق أن النافع، والضار، والمانع، والمميت، والمحيي، والمعز، والمذل، والرافع، والخافض كل لا يجوز إطلاقه عل الله تعالى من باب

إطلاق الاسمية، إنما يطلق على الله تعالى من باب الخبر عن فعل من أفعاله جل وعلا، لأنه لم يرد الدليل الشرعي بصحة تسمية الله تعالى بها، والحديث في تعداد أسماء الله تعالى الوارد في السنة ضعيف لا تقوم به الحجة، وباب التسمية مبناها على التوقيف.

فإذا قلت: الله تعالى هو النافع، وهو الضار، وهو المميت والمحيي، فلا تعتقد أنها من الأسماء، ولكن قلها على أنها من جملة ما يخبر بها عن الله تعالى، والمتقرر أن باب الأخبار أوسع من باب التسمية، أي ليس كل خبر عن فعل من أفعال الله تعالى يشتق له منه اسما، كما سيأتي في قاعدة خاصة إن شاء الله تعالى، والله الموفق والهادي.

الفرع الحادي عشر: والحق أن الرشيد ليس من أسماء الله تعالى الحسنى، لعدم ورود الدليل به، وباب الأسماء والصفات مبناه على التوقيف، والله أعلم.

الفرع الثاني عشر: والأقرب إن شاء الله تعالى أن الطيب ليس من الأسماء الحسنى، وإنما هو صفة من صفاته جل وعلا، وأما الحديث الذي استدل به الفريق الأول، وهو ما جاء عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (يا أيها النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ فَقَالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُوا۟ صَٰلِحًا ۖ إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾[1]، وَقَالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ

(١) المؤمنون: ٥١.

وَٱشۡكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ ﴾[1]، ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ: يَا رَبِّ يَا رَبِّ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ)[2].

فالجواب أن هذا الحديث ليس فيه إثبات الطَّيِّبِ من أسماء الله تعالى، بل فيه إثباته من الصفات، وفرقٌ بين الأمرين يدل عليه السياق؛ فالحديث مسوق أصلا لمقصد آخر، وهو الحث على أكل الحلال واجتناب الحرام، فبدأ بإثبات وصف الطيب له سبحانه للتقديم بين يدي ما يحبه الله وما يرضاه ويحله، وسياقه لفظ طيب من غير أل التعريف قرينة على ذلك، فأسماء الله تعالى غالبا ما تساق معرفة للدلالة على الاستغراق، وأما قوله: (**إن الله طيب**) فالمقصود وصف الله تعالى بالطيب، وليس تسميته به، فالتسمية قدر زائد على الوصف المجرد، وباب الصفات والأخبار أوسع من باب الأسماء، والمسألة فيها خلاف، ولكن ما قررته لك هو الأقرب إن شاء الله تعالى.

الفرع الثالث عشر: والحق أن الباعث، والمبدي، والمعيد لا تطلق على الله تعالى من باب التسمية، ولكنها تطلق على الله تعالى من باب الخبرية عن فعل من أفعاله جل وعلا، ومن أثبتها اسما فإنما يستدل بالحديث الوارد في تعداد أسماء الله تعالى وقد ذكرنا لك أنه من الأحاديث الضعيفة، فقد

---

(١) البقرة: ١٧٢.

(٢) أخرجه مسلم برقم: (١٠١٥) في الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها، والترمذي برقم: (٢٩٩٢) في التفسير، باب ومن سورة البقرة.

ضعفه شيخ الإسلام ابن تيمية وجمع من أهل العلم رحمهم الله تعالى[(١)]، والمتقرر أن باب الأخبار عن أفعاله جل وعلا أوسع من باب التسمية، والمتقرر أنه ليس كل خبر عن فعل من أفعاله لا بد وأن يشتق له منها اسما، والله الموفق والهادي.

الفرع الرابع عشر: والحق أن البديع ليس من أسمائه جل وعلا، ولكنه مما يخبر به عن الرب جل وعلا، كما قال تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[(٢)]، ولكنه هنا من باب الخبرية عن فعل من أفعاله جل وعلا، فالله تعالى هو البديع المبدع، أما تسميته بذلك فلا نعلم لها من الكتاب أو السنة الصحيحة ما يثبتها، وأما زيادة الترمذي على حديث: (**إن لله تسعة وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة**). فأصل الحديث في الصحيح [(٣)]، ولكن الزيادة الوارد في تعداد أسماء الله تعالى الحسنى لم تصح وقد صرح كثير من علماء السلف رحمهم الله بضعفها كالداودي وابن كثير وابن حجر وابن الوزير وغيرهم.

بل صرح شيخ الإسلام بأن هذه الزيادة ليست عند أهل المعرفة بالحديث من كلام النبي ﷺ، بل ذكره الوليد عن سعيد بن عبد العزيز أو عن بعض

---

(١) انظر دقائق التفسير لابت تيمية: (٢/ ٤٧٣)، والبدر المنير لابن الملقن: (٩/ ٤٨٠)، قال: (وليس له سند صحيح).

(٢) البقرة: ١١٧.

(٣) أخرجه البخاري، في الدعوات، باب لله عز وجل مائة اسم غير واحد، رقم: (٧٣٩٢)، ومسلم برقم: (٢٦٧٧) في الذكر والدعاء، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها.

شيوخه[١]. فهذه الزيادة إذا - والأمر كذلك- لا يعتمد عليها في إثبات أسماء لله تعالى لم ترد في النصوص الشرعية فليس الرشيد، ولا الصبور، ولا البديع (على إطلاقه) من أسماء الله، لأنها لم ترد بها النصوص الشرعية، حتى وإن وردت في تعداد أسماء الله في هذه الزيادة، وقد ورد بديع السموات والأرض مقيدا في النصوص، ومن هنا تعلم- والله أعلم- أن المبدع ليس من الأسماء الحسنى لعدم الدليل فيما أعلم، وما جاء في معناه من النصوص (وهو البديع) لم يأت على هيئة الاسم وإن كان يصح الإخبار به عن الله، لكون الله هو الخالق البديع المبدع كما في قوله تعالى: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[٢]، ومن المعلوم أن باب الإخبار عن الله أوسع من باب الأسماء.

الفرع الخامس عشر: وقد ذكر أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى أن المنتقم ليس من أسماء الله تعالى الحسنى، وإنما هو من جملة ما يخبر به عن الله تعالى من الأفعال[٣]، فمن أفعاله جل وعلا أنه ينتقم ممن تحقق فيه الوصف الداعي للانتقام على ما تقتضيه حكمته وعدله جل وعلا، كما قال تعالى: ﴿ فَٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ ﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ ﴾[٥].

(١) انظر دقائق التفسير لابت تيمية: (٢/ ٤٧٣)، والبدر المنير لابن الملقن: (٩/ ٤٨٠).
(٢) البقرة: ١١٧.
(٣) مجموع الفتاوى: (٨ / ٩٦).
(٤) الزخرف: ٢٥.
(٥) السجده: ٢٢.

الفرع السادس عشر: لا يجوز تسمية الله تعالى بالماكر، ولا المخادع، ولا بالكائد، ولا بالمستهزئ، ولا بالساخر، لأنها لا دليل عليها، ولأنها تشعر بالذم، وإنما هي من جملة الصفات التي هي بكمال باعتبار، ونقص باعتبار، فتثبت لله تعالى حال كمالها، وتنفي عن الله تعالى حال نقصها، فقوله تعالى: ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ ﴾[1]، هذا من باب الوصف بالمكر من باب الجزاء والمقابلة، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ ﴾[2]، هذا من باب الوصف بالمخادعة من باب الجزاء والمقابلة، وقوله: ﴿ إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا ﴾[3]، هذا من باب الوصف بالكيد الجزائي لا الكيد الابتدائي، لأن الكيد من باب الجزاء والمقابلة كمال يوصف الله تعالى به، وأما الكيد ابتداء من غير سبب يوجبه ولا علة تقتضيه فهو نقص، فينزه الله تعالى عنه، وقوله: ﴿ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ ﴾[4]، هذا وصف لله تعالى بالسخرية من باب الجزاء والمقابلة، وقوله: ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾[5]، هذا من باب الوصف بالاستهزاء من باب الجزاء والمقابلة، وسيأتي قاعدة خاصة في هذا الأمر إن شاء الله تعالى، والمهم أن هذه الإطلاقات لا يراد بها التسمية، وإنما يراد بها الوصف، ولا يراد بها أيضا الوصف المطلق، وإنما يراد بها الوصف من

---

(١) آل عمران: ٥٤.

(٢) النساء: ١٤٢.

(٣) الطارق: ١٥-١٦.

(٤) التوبة: ٧٩.

(٥) البقرة: ١٥.

باب الجزاء والمقابلة، والمتقرر أن باب الصفات أوسع من باب الأسماء، فليس كل ما صح إطلاقه صفة على الله تعالى يصح إطلاقه اسما عليه، أي أن كل اسم من أسمائه فإنه لا بد وأن يتضمن صفة كمال، ولكن ليس كل صفة من صفاته يشتق له منها اسما، هذا ما قرره أهل السنة والجماعة في هذا الباب، والله أعلم.

الفرع السابع عشر: واختلف أهل العلم رحمهم الله تعالى في تسمية الله تعالى بالمسعر، فقال البعض: إنه من جملة أسماء الله تعالى الحسنى، وقال بعضهم: لا، ليس هو من الأسماء، بل هو مما يطلق على الله تعالى على أنه من جملة أفعاله جل وعلا، وإطلاق الأفعال لا يستلزم منه اشتقاق الأسماء، وقال بعضهم: بل هو من جملة أسمائه جل وعلا، لورود الدليل الدال على أنه من جملة الأسماء، وذلك في حديث أَنَسٍ قَالَ: (غلا السِّعْرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ سَعِّرْ لَنَا فَقَالَ: (**إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّزَّاقُ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى رَبِّي وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَطْلُبُنِي بِمَظْلَمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ**)[(١)]. قَالَ أَبُو عِيسَى: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ) [(٢)]، فقوله: (**إن الله هو المسعر**) هذا التركيب يستفاد منه ثبوت الاسم لله تعالى، فمن أسمائه جل وعلا: (المسعر والقابض والباسط

---

(١) رواه الترمذي برقم: (١٣١٤) في البيوع، باب ما جاء في التسعير، وأبو داود برقم: (٣٤٥١) في الإجارة، باب التسعير، وابن ماجه رقم: (٢٢٠٠) في التجارات، باب من كره أن يسعر.

(٢) أبو عيسى هو الترمذي قال ذلك عند ذكره للحديث برقم: (١٣١٤).

والرازق) فقوله: (**إن الله هو المسعر**) هو كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾[(١)]، فالتركيب واحد، فمن استخرج اسما من هذا التركيب، ومنعه من هذا التركيب فإنه مطالب بالدليل الدال على هذا التفريق، والحق إن شاء الله تعالى أنه من جملة الأسماء، فحيث ثبت الدليل بكونه اسما، فإننا نقول به.

فإن قلت: وما الصفة التي تضمنها هذا الاسم؟

فأقول: صفة التسعير، ونقول فيها ما نقوله في عامة صفاته العليا جل وعلا، بل هي دليل على ثبوت أفعاله الاختيارية، وأنه الفعال لما يريد، وأن له المشيئة النافذة، والقدرة الكاملة، وأنه جل وعلا المالك لكل شيء، والمدبر لكل شيء، وأنه الكامل في حكمته وعدله الكمال المطلق، وأن الخلق كلهم تحت هيمنته وسلطانه، لا راد لقضائه، ولا معقب لحكمه جل وعلا، وأنه الذي خلق كل شيء فقدره تقديرا، فلا يجوز أن يفهم منها ما يفهم من تسعير العباد، لأنها من الصفات المضافة إلى الله تعالى، فيقال فيها ما يقال في سائر صفاته جل وعلا، والله أعلم.

الفرع الثامن عشر: لقد ذكر بعض الأصحاب رحمهم الله تعالى أن الأفضل أن يقول العبد: (شهر رمضان)، ولا يقول: (رمضان)، وعللوا هذا بأن رمضان من جملة أسمائه جل وعلا، كذا ذكروا، ولكن الحق أن هذا ليس بشيء، بل الصحيح أنه يجوز أن يقول: (رمضان) مفردا من غير قوله:

---

(١) يونس: ١٠٧.

(شهر)، بل قد ورد في السنة هذا الأمر كما في قوله ﷺ: (**من صام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه**) (١). ونحن نقول: إن اسم: (رمضان) ليس من أسماء الله تعالى، لأن المتقرر في القواعد عند أهل السنة رحمهم الله تعالى أن الأسماء والصفات مبناها على التوقيف، أي على ورود الدليل الشرعي الصحيح الصريح، وهذا الاسم لا نعلم له دليلا يثبت في كونه من أسمائه جل وعلا، وكل ما ورد في السنة في هذه المسألة فهو مما لا يصح ، بل هو موضوع، والله الموفق والهادي.

الفرع التاسع عشر: والصحيح أن اسم الهادي ليس من جملة الأسماء الحسنى، ولكنه يطلق على الله تعالى من باب إطلاق الأخبار عن فعل من أفعاله جل وعلا، فهو الذي يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم، وهو الذي يهدي من يشاء ويضل من يشاء، فالهادي يصح إطلاقها على الله تعالى من باب إطلاق الخبر عن فعل من أفعاله جل وعلا، ولكن لا تطلق على الله تعالى من باب إطلاق التسمية، لأنه لم يأت دليل يفيد أنه من أسمائه، بل ورد الدليل بكونه من جملة أفعاله، والمتقرر أنه ليس كل فعل من أفعاله لا بد وأن يشتق منه اسما، لأن باب الأخبار أوسع من باب الأسماء، ونحن إن قلنا: (والله هو الموفق والهادي) إنما نقولها من باب الخبرية عن فعل من

---

(١) أخرجه البخاري في الصوم، باب من صام رمضان إيمانا واحتسابا، وفي الإيمان، باب صوم رمضان احتسابا من الإيمان، رقم: (٣٨)، ومسلم برقم: (٧٥٩) في صلاة المسافرين، باب الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح، والترمذي رقم (٦٨٣) في الصوم، باب ما جاء في فضل شهر رمضان.

أفعاله، لا من باب التسمية، فانتبه لهذا، والله المستعان، ولعل القاعدة بهذه الفروع قد اتضحت، فباب الأسماء والصفات عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى من الأبواب التوقيفية على النص، فلا يجوز أن نثبت لله تعالى منها إلا ما أثبته الله لنفسه في كتابه، أو أثبته له رسوله ﷺ في صحيح سنته، قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: (وأصل دين المسلمين أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه في كتبه، وبما وصفته به رسله من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف، ولا تمثيل، بل يثبتون له تعالى ما أثبته لنفسه، وينفون عنه ما نفاه عن نفسه، ويتبعون في ذلك أقوال رسله، ويجتنبون ما خالف أقوال الرسل)[١]. وقال رحمه الله تعالى: (فالرسل وصفوا الله بصفات الكمال، ونزهوه عن النقائص المناقضة للكمال، ونزهوه عن أن يكون له مثل في شيء من صفات الكمال، وأثبتوا له صفات الكمال على وجه التفصيل، ونفوا عنه التمثيل، فأتوا بإثبات مفصل ونفي مجمل، فمن نفى عنه ما أثبته لنفسه من الصفات كان معطلا، ومن جعلها مثل صفات المخلوقين كان ممثلا، والمعطل يعبد عدما، والممثل يعبد صنما)[٢]. وقال أيضا: (والذي اتفقت عليه الرسل وأتباعهم ما جاء به القرآن والتوراة من أن الله موصوف بصفات الكمال، وأنه ليس كمثله شيء، فلا تمثل صفاته بصفات المخلوقين مع إثبات ما أثبته لنفسه من الصفات، ولا يدخل في

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية: (٤/ ٤٠٥).

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية: (٤/ ٤٠٦).

صفاته ما ليس منها ولا يخرج منها ما هو داخل فيها)[١]. وقال رحمه الله تعالى: (وقد علم أن طريقة سلف الأمة وأئمها إثبات ما أثبته من الصفات من غير نكييف، ولا تمثيل، ومن غير تحريف، ولا تعطيل، وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه مع إثبات ما أثبته من الصفات من غير إلحاد: لا في أسمائه، ولا في آياته، فإن الله تعالى ذم الذين يلحدون في أسمائه وآياته كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ۗ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ﴾)[٣][٤]. وقال رحمه الله تعالى: (بَلْ مَذْهَبُ السَّلَفِ أَنَّهُمْ يَصِفُونَ اللَّهَ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ، وَلَا تَعْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ، فَلَا يَنْفُونَ عَنْهُ مَا أَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ مِنْ الصِّفَاتِ، وَلَا يُمَثِّلُونَ صِفَاتِهِ بِصِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، فَالنَّافِي مُعَطِّلٌ، وَالْمُعَطِّلُ يَعْبُدُ عَدَمًا، وَالْمُشَبِّهُ مُمَثِّلٌ، وَالْمُمَثِّلُ يَعْبُدُ صَنَمًا، وَمَذْهَبُ السَّلَفِ إثْبَاتٌ بِلَا تَمْثِيلٍ، وَتَنْزِيهٌ بِلَا تَعْطِيلٍ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٥]،وَهَذَا رَدٌّ عَلَى الْمُمَثِّلَةِ، وَقَوْلُه:

---

(١) نفس المصدر السابق: (٤/ ٤٣٢).

(٢) الأعراف: ١٨٠.

(٣) فصلت: ٤٠.

(٤) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ص: ٧.

(٥) الشورى: ١١.

﴿ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[١]، رَدٌّ عَلَى الْمُعَطِّلَةِ)[٢]. وقال رحمه الله تعالى: (فالذي اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها أن يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف، ولا تمثيل، فإنه قد علم بالشرع مع العقل أن الله تعالى ليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله)[٣]. والنقول عن أبي العباس رحمه الله تعالى في هذه المسألة كثيرة جدا، وبما قرره أبو العباس هنا قد قال عامة أهل السنة والجماعة، فقد اتفق سلف الأمة وأئمتها أن باب إثبات الأسماء والصفات ليس بابا مفتوحا أمام الأهواء والشهوات والرغبات وخلجات النفوس، ولا مفتوحا أمام المرويات الواهية، والنقولات العاطلة، ولا أمام الأذواق والكشفات والرؤى والأحلام، بل هو باب توقيفي على آية من كتاب الله تعالى، أو سنة صحيحة من سنن المصطفى ﷺ، قال الزهري رحمه الله تعالى: (من الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التسليم، أمروا أحاديث رسول الله ﷺ كما جاءت)[٤]. وقال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: (ولا يوصف الله تعالى بشيء أكثر مما وصف به نفسه)[٥]. وقال نعيم بن

(١) الشورى: ١١.

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية: (٤/ ٤٠٦).

(٣) شرح العقيدة الأصفهانية صـ: ٩.

(٤) قول الزهري هذا رواه أبو نعيم في الحلية: (٣/ ٣٦٩)، والذهبي في السير: (٥/ ٣٤٦)، والنووي في شرح مسلم: (٢/ ٤٢).

(٥) انظر العقيدة لأحمد بن حنبل رواية أبي بكر الخلال صـ: ١٢٧، ولمعة الاعتقاد لابن قدامة صـ: ٧.

حماد رحمه الله تعالى: (من شبه الله بشيء من خلقه كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ورسوله تشبيه)[١].

وقال الشافعي رحمه الله تعالى: (آمنت بالله، وبما جاء عن الله على مراد الله، وآمنت برسول الله، وبما جاء عن رسول الله، على مراد رسول الله) [٢].

وقد ذكر اللالكائي رحمه الله تعالى طرفا كبيرا من أخبارهم وأقوالهم في هذه المسألة[٣].

والخلاصة: أن السلف رحمهم الله تعالى متفقون على أن باب الأسماء والصفات من الأبواب التوقيفية على الدليل، لا نتجاوز القرآن والحديث، فهذه القاعدة التي نقررها لك الآن أصل مهم جدا في هذا الباب، فلا بد من فهمها، والتنبيه عليها، وتذكير النفس بها، والله ربنا أعلى وأعلم.

القاعدة الرابعة والثلاثون:

(كل ما ورد في النصوص نفيه عن الله تعالى فالواجب فيه النفي وإثبات كمال الضد)

أقول وبالله التوفيق: اعلم رحمك الله تعالى أن أهل السنة رحمهم الله تعالى متفقون على أن ما نفاه الله تعالى عن نفسه فإنه جل وعلا لم ينفه نفيا محضا، أي نفيا لا يتضمن ثبوتا، بل لم ينفه جل وعلا إلا لأنه متصف بكمال ضده، فما نفاه الله تعالى عن نفسه فالواجب علينا فيه أمران:

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٢/ ٥٣٢.

(٢) عزاه له ابن قدامة في كتابه: لمعة الاعتقاد صـ: ٧.

(٣) شرح أصول أهل السنة: (٣/ ٥٨٧).

الأول: أن ننفي هذه الصفة المنفية، لأن نفيها مما أخبر به الدليل، وما أخبر الدليل فالواجب على التصديق به، فكما أننا صدقناه فيما أخبر به من إثبات الصفات، فكذلك يجب علينا أن نصدقه فيما أخبر به من نفي بعض الصفات، فأخبار الشارع فرض على الجميع تصديقها، وعدم معارضتها لا برأي، ولا بمذهب، ولا بقاعدة، ولا بخرافة، ولا بعقل، ولا بذوق، ولا بمكاشفة، ولا بالأحلام والرؤى، ولا بالعادات والتقاليد، ولا بموروثات الآباء والأجداد المعارضة لما جاء به الشرع، فما أثبته النص فالواجب علينا إثباته، وما نفاه النص فالواجب علينا نفيه، وهل نقف عند النفي فقط؟

الجواب: لا، بل لا بد أن نتعداه إلى ما بعده، وهو الواجب الثاني: وهو إثبات كمال ضد الصفة المنفية، فانظر إلى الصفة المنفية فانفها، وانظر إلى الصفة التي تضادها فأثبتها، وذلك حتى لا يكون نفيك من النفي المحض، وقد أجمع أهل السنة رحمهم الله تعالى على أن الله تعالى لا يوصف بالنفي المحض، أي النفي الذي لا يتضمن ثبوتا، بل لا يوصف الله تعالى إلا بالنفي الذي يتضمن ثبوتا، وبالمثال يتضح ما نريد إثباته لك هنا:

الأول: قال تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ﴾[1]، وقال: ﴿وَلَا يَظۡلِمُ رَبُّكَ﴾[2]، فالصفة المنفية هنا صفة الظلم، فما الواجب عليك فيها؟

الجواب: الواجب علي فيها أمران:

---

(١) فصلت: ٤٦.

(٢) الكهف: ٤٩.

الأول: أن أنفي هذه الصفة فأقول: (الله لا يظلم)، ولا أسكت، بل أقرن مباشرة بالواجب الثاني وهو: إثبات كمال ضد الظلم، وضد الظلم العدل، فأقول: (الله لا يظلم، لكمال عدله جل وعلا)، فقولك: (لا يظلم) هذا هو الواجب الأول، وقولك: (لكمال عدله)، هو الواجب الثاني.

الثاني: قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴾[1]، فهنا صفة منفية، وهي صفة اللغوب، وهو العجز والإعياء والتعب والضعف، فما الواجب عليك فيها؟

تقول: الواجب علي فيها أمران:

أولا: أن أنفي عن الله تعالى ما نفاه عن نفسه هنا، فأقول: (الله تعالى لا يصيبه التعب ولا الإعياء ولا العجز ولا الضعف) أي لا يصيبه: (اللغوب)، وهل هذا كاف؟

الجواب: لا، بل لا بد أن أقرنه بالواجب الثاني، وهو: إثبات ضد اللغوب. فما الصفة التي هي ضد اللغوب؟

الجواب: هي كمال القدرة والقوة، فأقول: (الله تعالى لا يصيبه اللغوب لكمال قدرته وقوته جل وعلا)، وهنا أكون قد حققت مذهب أهل السنة رحمهم الله تعالى في هذا النفي.

الثالث: قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾[2]، فهنا صفتان منفيتان، وهما صفة النوم والسنة، والمراد بالسنة أي مقدمات

(١) ق: ٣٨.

(٢) البقرة: ٢٥٥.

النوم، فالله تعالى لا تأخذه سنة ولا نوم، فالواجب عليك أن تنفي ما نفاه الله تعالى عن نفسه في القرآن، وهو هنا قد نفى صفة النوم والسنة، فتقول: (الله تعالى لا تأخذه سنة ولا نوم)، ولا تقف عند هذا الحد، بل لا بد أن تتعداه إلى تحقيق الواجب الثاني، وهو: أن تثبت لله تعالى كمال ضد الصفة المنفية، وهو هنا كمال الحياة وكمال القيومية، فتقول: (الله تعالى لا تأخذه سنة ولا نوم لكمال حياته وكمال قيوميته جل وعلا)، وبهذا تكون قد حققت مذهب أهل السنة في هذا النفي، والله أعلم.

الرابع: قال تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾[1]، فهنا نفيان عن الرب تعالى، وهما نفي الزوجة والولد، فالواجب نفيهما عنه جل وعلا، وما ذلك إلا لكماله تعالى عن كل أحد، فهو الغني بذاته جل وعلا عن كل أحد، وهذا هو الواجب في النفي.

الخامس: قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[2]، فالله تعالى هنا ينفي عن نفسه أن يعذ قوما بلا إرسال رسول يبين لهم ما يحذرون، وما هذا إلا لكمال رحمته بعباده وكمال عدله جل وعلا، وعلى ذلك فقس والله أعلى وأعلم.

القاعدة الخامسة والثلاثون

(ما لم يأت فيه دليل بخصوصه فإننا لا نثبت لفظه ولا ننفيه ونستفصل في معناه، فإن أريد به الحق قبلناه، وإن أريد به الباطل رددناه)

---

(١) الجن:٣.

(٢) الإسراء: ١٥.

اعلم رحمنا الله وإياك أن المبتدعة في هذا الباب قد تكلموا بألفاظ لا وجود لها بلفظها في القرآن، ولا في السنة، ولا في كلام السلف الصالح، وذلك كلفظ الجهة والحيز والجسم والمكان، وبنوا على هذه الألفاظ معتقداتهم في أسماء الله وصفاته، فحرفوا الكلم عن مواضعه بسبب هروبهم من هذه الألفاظ، فيقول الأشاعرة مثلاً لو أثبتنا له العلو لاستلزم ذلك أن يكون في جهة وهي ممتنعة على الله تعالى، ويقول المعتزلي مثلاً: لو أثبتنا الصفات لله تعالى لاستلزم وصفه بالجسمية، وهي ممتنعة على الله تعالى، فلما كثر جدالهم بهذه الألفاظ على عوام المسلمين نظر أهل السنة إليها بنظرين: فنظروا إلى ألفاظها بنظرة، ونظروا إلى معانيها بنظرة، فقالوا: إن هذه الألفاظ التي لم يرد لها دليل بخصوصها لا من القرآن، ولا من السنة، ولا عن سلف هذه الأمة، هذه الألفاظ لنا فيها مذهبان، مذهب في ألفاظها، ومذهب في معانيها، فأما مذهبنا في ألفاظها فإننا نتوقف فيها فلا نتكلم بها نفياً ولا إثباتاً، أي لا نثبت ألفاظها ولا ننفيها، فلا نقول: الله في جهة، ولا نقول: ليس في جهة، وكذلك لا نقول: الله له جسم، ولا نقول: ليس له جسم، وكذلك لا نقول: الله في حيز، ولا نقول: ليس في حيز، وكذلك لا نقول: الله في مكان ولا نقول: ليس الله في مكان، فلا نثبت شيئاً من هذه الألفاظ و لا ننفيه، وذلك لأنه لم يرد في القرآن ولا في السنة ولا في كلام السلف لا نفيه ولا إثباته، وما لم يرد إثباته ولا نفيه في القرآن والسنة وكلام السلف فلا حق لأحدٍ أن يثبته أو ينفيه، فهذا بالنسبة

لمذهب أهل السنة في ألفاظها وأعيده مختصراً فأقول: نتوقف في ألفاظها فلا نثبتها ولا ننفيها، ونمسك ألسنتنا عن الخوض فيها، فهذا بالنسبة لمعتقدنا في هذه الألفاظ، وأما بالنسبة لمعانيها، فقبل أن أبين لك مذهب أهل السنة فيها أحب أن أقدم لك مقدمة مهمة جداً لفهم حقيقة هذه الألفاظ، وهي كما يلي:

أعلم رحمنا الله وإياك أن هذه الألفاظ لها معان، فالجهة لها معانٍ، والمكان له معان، والجسم له معان، والحيز له معانٍ، وهذه المعاني التي تحملها هذه الألفاظ ليست باطلاً محضاً لترد مطلقاً ولا حقاً محضاً لتقبل مطلقاً، بل فيها حق وباطل، وقد تقرر عند السلف رحمهم الله تعالى أن ما احتمل الحق والباطل فإنه لفظ مجمل، فلا يردونه مطلقاً لأن فيه حقاً، والحق لا يرد ولا يقبلونه مطلقاً لأن فيه باطلاً والباطل لا يقبل، إذن لا بد من أن يتميز حق هذه المعاني من باطلها، ولا يمكن ذلك إلا بالاستفصال، والمراد به طلب التفصيل من المتكلم بهذه الألفاظ، فبالاستفصال يزول الإشكال ويتضح المقال، فإذا بين المعنى الحق فإنه يقبل، وإذا قصد المعنى الباطل فإنه يرد، وهذا شأن جميع الألفاظ المجملة، وهذا هو الميزان الحق الذي به توزن هذه الألفاظ، فإن الضلال في كثير من الأبواب إنما حصل بسبب هذه الألفاظ المجملة التي تحتمل حقاً وباطلاً، ولكن على مذهب أهل السنة رفع الله نزلهم في الفردوس الأعلى فلا ضلال ولا حيرة ولا شكوك، بل هو العدل والإنصاف مع الموافق والمخالف، فأهل السنة رحمهم الله تعالى يعطون كل ذي حقٍ

حقه، ويرحمون الخلق ويقولون الحق، حتى يتضح لك الأمر أكثر أضرب لك بعض الأمثلة هي غالب ما يقرره أهل السنة رحمهم الله تعالى، فأقول وبالله التوفيق:

منها: الجهة، لأهل السنة فيها نظران، نظر من ناحية لفظها، ونظر من ناحية معناها، فأما لفظها فيتوقفون فيه فلا يثبتونه ولا ينفونه، ولا يتكلمون به، فلا يقولون: الله في جهة، ولا يقولون: الله ليس في جهة، وأما معناها فيستفصلون فيه، فإن كان المتكلم بها يريد جهة سفل فهذا ممتنع باطل، لأن السفل نقص والله تعالى منزه عن كل نقصٍ، وإن كان يريد جهة علو محيطة بالله تعالى فهذا ممتنع باطل أيضاً، لأن الله تعالى لا يحيط به شيء لعظمته وكبره جل وعلا، وإن كان يريد جهة علو غير محيطة بالله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته فهذا حق وصدق وبه جاءت الأدلة ولكن نقول: الله في العلو المطلق، كما نطقت بذلك النصوص الكثيرة المتواترة المتنوعة من الكتاب والسنة، وهذا واضح.

ومنها: المكان، فإن لأهل السنة فيه نظران، نظر من ناحية لفظه، ونظر من ناحية معناه، فأما لفظه فيتوقفون فيه فلا يثبتونه ولا ينفونه، أي لا يقولون: الله في مكان، ولا يقولون: ليس الله في مكان، لأنه لفظ لم يرد في الكتاب ولا في السنة نفيه ولا إثباته، وأما معناه فإنهم يستفصلون فيه، فإن كان المتكلم به يقصد مكان سفلٍ فهذا ممتنع باطل، لأن السفل نقص والله منزه عن النقص، وإن كان يقصد مكان علوٍ محيط بالله تعالى فهو باطل ممتنع على الله كل الامتناع، لأن الله تعالى لا يحيط به شيء،

وإن كان يقصد به مكان علو غير محيط على ما يليق بجلاله وعظمته فهذا حق وصدق يجب إثباته لله تعالى، ولكن لا نطلق عليه لفظ المكان وإنما نقول: الله مستوٍ على العرش استواءً يليق بجلاله وعظمته، ولا نغتر بالألفاظ المجملة التي بها يدخل أهل الأهواء على النصوص تحريفاً وتعطيلاً.

ومنها: الجسم، فإن لأهل السنة رحمهم الله تعالى في هذا اللفظ نظرين، نظر من ناحية لفظه، ونظر من ناحية معناه، فأما من ناحية لفظه فإنهم يتوقفون فيه فلا يثبتونه ولا ينفونه، أي لا يقولون: الله له جسم، ولا يقولون: ليس لله جسم، فاللفظ يتوقفون فيه ولا يتكلمون به نفياً أو إثباتاً، وأما معناه فإنهم يستفصلون فيه، فإن كان المتكلم بهذا اللفظ يقصد الجسم المعهود في حقنا من كونه أجزاء وأبعاض يفتقر بعضها إلى بعض، فهذا باطل ممتنع على الله كل الامتناع، وهو مذهب الممثلة، الذين يعتقدون أن صفات الله تعالى كصفاتنا، وقد قال سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾(١)، فهذا المعنى باطل لا يجوز إضافته إلى الله جل وعلا، وأما إن كان المتكلم به يقصد الذات الإلهية الكاملة من كل وجه الموصوفة بصفات الكمال والجمال والمنعوتة بنعوت الجلال على ما يليق بالله جل وعلا فهذا حق لا ريب فيه، ولكن لا نقول هذا جسم،

(١) الشورى: ١١.

وإنما نقول: الله له ذات وصفات، كما بذلك أهل السنة والجماعة رحم الله أمواتهم وثبت أحيائهم.

ومنها: الحيز، فإن أهل السنة رفع الله قدرهم في الدنيا والآخرة، لهم فيه نظران: نظر من ناحية لفظه، ونظر من ناحية معناه، فأما من ناحية لفظه فقالوا: نتوقف فيه، فلا نثبته ولا ننفيه ولا نتكلم به نفياً ولا إثباتاً، أي لا نقول: الله في حيز، ولا نقول: ليس الله في حيز، وأما معناه فإنهم يستفصلون فيه فإن كان المتكلم به يقصد أن الله تعالى يحوز الأشياء أوهي تحوزه، فهذا باطل ممتنع كل الامتناع، أي أن الأشياء داخلة في ذات الله تعالى، أو أنه جل وعلا داخل في الأشياء حالٌّ فيها، فهذا الضلال بعينه والتعطيل بعروقه، وهو مذهب أهل الحلول والاتحاد الذين يقولون ـ لعنهم الله ـ إن الله تعالى داخل في الأشياء وهي داخلة فيه، هو حال فيها وهي حالة فيه، وهذا المذهب كفر بلا شك، لأنه مفضٍ إلى تعطيل الخالق جل وعلا، وأما إن كان المتكلم به يقصد أن الله تعالى منحاز عن المخلوقات بمعنى منفصل عنها كل الانفصال فليس فيه شيء منها وليس فيها شيء منه فهذا حق وصدق، وهو الذي يجب اعتقاده، ولكن نقول بما قال أهل السنة أن الله تعالى فوق السموات مستوٍ على عرشه، بائن من خلقه ليس فيه شيء منهم، وليس فيهم شيء منه، وبهذا قد تحرر الحق هذه الألفاظ الأربعة أعني لفظ الجهة والمكان والحيز والجسم، وبه يتضح ذلك الأمر إن شاء الله تعالى، وأعيده لك ملخصاً: فأقول: مذهبنا في الإثبات إثبات ما أثبته الله لنفسه

في كتابه، أو أثبته له رسوله ﷺ في سنته إثباتاً بلا تمثيل، ولا تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ومذهبنا في النفي نفي ما نفاه الله عن نفسه، أو نفاه عنه رسوله ﷺ في سنته مع اعتقاد كمال الضد، ومذهبنا فيما لم يرد فيه دليل بخصوصه أننا من ناحية لفظه نتوقف فيه فلا نثبته ولا ننفيه، ومن ناحية معناه فإننا نستفصل فيه فإن أريد به الباطل رددناه، والله ربنا أعلى وأعلم، ولعل الأمر قد اتضح لك بحول الله وقوته وأستغفر الله تعالى وأتوب عليه.

القاعدة السادسة والثلاثون

(أهل السنة والجماعة يثبتون الأسماء والصفات لله تعالى إثباتا بلا تمثيل وينزهون الله عن مماثلة خلقه تنزيها بلا تعطيل)

أقول: أي من الأمور المعينة على فهم منهج أهل السنة في باب الأسماء والصفات أن تعرف منهج المخالفين لهم في هذا الباب، وقد خالفهم في هذا الباب طائفتان: الممثلة والمعطلة.

فأما الممثلة فقالوا: نحن نثبت لله الأسماء والصفات ولكن على وجهٍ يماثل صفات المخلوقات، وهذا المذهب فيه حق وباطل، فأما الحق فهو إثباتهم للأسماء والصفات، والباطل هو اعتقادهم مماثلتها لصفات المخلوقات.

وأما المعطلة فقالوا: نحن ننزه الله تعالى عن مماثلة المخلوقات تنزيهاً ننفي معه الأسماء والصفات، وهذا المذهب أيضاً فيه حق وباطل، فأما الحق فهو قولهم: ننزه الله عن مماثلة المخلوقات، والباطل هو نفي الأسماء

والصفات، وأقول لك بارك الله فيك: لو جمعت الحقين للذين مع هاتين الطائفتين لصارا هما مذهب أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات، فالحق الذي مع الممثلة هو: إثبات الأسماء والصفات، والحق الذي مع المعطلة هو: تنزيه الله عن مماثلة المخلوقات، فتكون صياغته هكذا: نثبت لله الأسماء والصفات، وننزهه عن مماثلة المخلوقات، ولعلك بهذا قد تصورت مذهبهم في هذا الباب، فهم أحق بالحق، وغيرهم أحق بالباطل، ونزيدك إيضاحاً ونقول: إن أهل التمثيل أخذوا بالأدلة التي تثبت الصفات، وتركوا الأخذ بالأدلة التي تنفي مماثلة الله بالمخلوقات، وأهل التعطيل عكسوا الأمر فأخذوا بالأدلة التي تنفي مماثلة الله للمخلوقات، وتركوا الأخذ بالأدلة التي تثبت الصفات، فكلاً من الطائفتين أخذ بطرف من الأدلة وترك الآخر، وأما أهل السنة رحمهم الله تعالى فإنهم أخذوا بكل الأدلة، فأخذوا بالأدلة التي تثبت الأسماء والصفات، فأثبتوا لله الأسماء والصفات، وأخذوا بالأدلة التي تنفي مماثلة الله للمخلوقات فقالوا بمدلولها، فهم أسعد بموافقة النصوص من غيرهم، وهذه هي المتابعة المطلقة، وهي التي اختص بها أهل السنة رحمهم الله تعالى، وأما غيرهم من الطوائف فإنما عندهم مطلق المتابعة أي بعضها، وإن شئت أن نعبر عن مذهب أهل السنة في الأسماء والصفات بعبارة أخرى فيها مجانبة لكلا المذهبين الضالين فنقول: إثباتنا لا تمثيل فيه، وتنزيهنا لا تعطيل فيه، فالأول رد على أهل التمثيل، والثاني رد على أهل التعطيل، وإن شئت أن تعبر بما هو خير من ذلك

الخبرية المطلقة فعليك بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾(١)، فهو خير الكلام على الإطلاق، فإنه على وجازته يغني عن هذه التطويلات، فقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ رد على أهل التمثيل، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ رد على أهل التعطيل. والله تعالى أعلى وأعلم.

القاعدة السابعة والثلاثون

(صفات الله تعالى الثبوتية تنقسم إلى ذاتية وفعلية)

اعلم رفع الله نزلك في الدنيا والآخرة أن أهل السنة رحمهم الله تعالى قد قسموا صفات الله تعالى إلى قسمين:

- صفات ذاتية.
- وصفات فعليه، وفرقوا بينهما بقولهم: كل صفة ملازمة للذات لا تنفك عنها أزلاً وأبداً فهي صفة ذات، وسموها صفة ذات لملازمتها للذات وعدم انفكاكها عنها، وذلك كالحياة، والعلم، والقوة، والسمع، والبصر، والقدرة، والوجه، واليدين، والعين ونحو ذلك، فكل هذه الصفات صفات ذات لأنها لا يتصور أصلاً انفكاكها عنه جل وعلا، وأما الصفات الفعلية فهي التي يفعلها متى شاء، أي هي متعلقة بالمشيئة فمتى ما شاء فعلها، ومتى ما شاء لم يفعلها، فلأنها متعلقة بالمشيئة سميت فعلية، لأن فعله جل وعلا راجع إلى مشيئته، على ما يقتضيه

(١) الشورى: ١١.

علمه وحكمته، وذلك كالغضب، والفرح، والرضا، والنزول إلى السماء الدنيا في ثلث الليل الآخر، وكذلك صفة الاستواء فإنها صفة فعلية، ونحو ذلك فهذه الصفات كلها فعلية، وقد يجتمع في صفة واحدة الأمران جميعاً فتكون ذاتية باعتبار، وفعلية باعتبار، كصفة الكلام، فإنها باعتبار أصلها صفة ذات أي لم يزل الله تعالى موصوفاً بالكلام على ما يليق بجلاله وعظمته، وأما باعتبار آحاد الكلام فإنها صفة فعل، ولذلك قال أهل السنة أعلا الله قدرهم في الدنيا، ورفع درجاتهم في الجنة: إن كلام الله تعالى قديم النوع، حادث الآحاد، فبالنظر إلى أصل الكلام فهو صفة ذات، وبالنظر إلى آحاده فهو صفة فعل، وهذا هو الفرق المشهور، أعني الفرق الذي ذكرته آنفاً بين صفات الذات وصفات الفعل، وأعيده مختصراً فأقول: كل صفة ملازمة فهي صفة ذات، وكل صفة تفعل بالمشيئة فهي صفة فعل. والله أعلم.

وهناك فرق آخر وهو قولهم: كل صفة لا يصح اتصاف الله بنقيضها فهي صفة ذات، وكل صفة يصح اتصاف الله بنقيضها فصفة فعل، ومبنى فهم هذا الفرق أن تعرف الصفة وتعرف نقيضها، فإن كان نقيضها لا يتصف الله به فهي صفة ذات، وإن كان يتصف الله به فهي صفة فعل، وأضرب لك بعض الأمثلة فأقول:

منها: صفة الحياة، هل هي صفة ذات أم فعل؟

أقول: أعرف أولاً نقيض الحياة فما هو؟ بالطبع ستقول: الموت، فهل يصح اتصاف الله بالموت؟ بالطبع ستقول: لا، إذن الحياة صفة ذات،

لأن نقيضها وهو الموت لا يجوز على الله تعالى، وكل صفة لا يصح اتصاف الله بنقيضها فصفة ذات.

ومنها: العلم، هل هو من صفات الذات أم الفعل؟

أقول: لابد أولاً أن تعرف نقيض العلم، فما هو نقيضه، بالطبع ستقول: الجهل، فأقول: فهل يصح أن يوصف الله بالجهل؟ بالطبع ستقول: لا، فأقول: إذاً فالعلم صفة ذات، لأن نقيضها الجهل، وهو لا يجوز على تعالى، وكل صفة لا يصح اتصاف الله تعالى بنقيضها فصفة ذات.

ومنها: العلو، هل هو من صفات الذات أن الفعل؟

أقول: لابد أولاً أن تعرف نقيض العلو، فما هو نقيضه؟ بالطبع ستقول: نقيضه: السفل، فأقول: وهل يصح أن يوصف الله بالسفل؟ فستقول: لا، فأقول: إذاً فالعلو صفة ذات لأن نقيضه السفل ولا يصح اتصاف الله به، وكل صفة لا يصح اتصاف الله بنقيضها فصفة ذات.

ومنها: صفة السمع، هل هي من صفات الذات أم الفعل؟ أقول: لابد أولاً أن تعرف نقيض السمع، فما نقيضه؟

فستقول: نقيض السمع الصمم، فأقول: وهل يصح أن يوصف الله بالصمم؟ بالطبع ستقول: لا، فأقول: فالسمع إذن صفة ذات لأن نقيضه الصمم ولا يصح اتصاف الله به، وكل صفة لا يصح اتصاف الله بنقيضها فصفة ذات.

ومنها: البصر، هل هي من صفات الذات أم الفعل؟

فأقول: لابد أولاً أن تعرف نقيض البصر، فما هو نقيض البصر؟ فستقول: نقيض البصر العمى، فأقول: هل يصح وصف الله تعالى بالعمى؟ بالطبع لا، فأقول: فالبصر إذاً صفة ذات لأن الله تعالى لا يصح اتصافه بنقيضها، وكل صفة لا يصح اتصاف الله بنقيضها فهي صفة ذات.

ومنها: الغضب، هل هو من صفات الذات أم الفعل؟

فأقول: لابد أن تعرف أولاً ما نقيض صفة الغضب؟ فستقول: نقيضها الرضا، فأقول: وهل يصح اتصاف الله بالرضا؟ فستقول: نعم، قال تعالى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ﴾[1]، فأقول: فالغضب إذاً من صفات الفعل لأن نقيضها الرضا وهو من صفاته جل وعلا ، وكل صفة يصح اتصاف الله بنقيضها فهي صفة فعل، وأقول: لو عكست الأمر وقلت: والرضا أيضاً من صفات الأفعال لأن الله يصح أن يتصف بنقيضها وهو الغضب.

ومنها: صفة النزول إلى السماء الدنيا في ثلث الليل الآخر، هل هي من صفات الذات أم الفعل؟

أقول: لابد أولاً أن تعرف ما نقيضها؟ فستقول: نقيضها عدم النزول، والله تعالى ليس موصوفاً بالنزول أزلاً وأبداً بل في وقت دون وقت، فحيث صح اتصاف الله تعالى بنقيضها فتكون صفة فعل لأن كل صفة يصح اتصاف الله بنقيضها فهي من صفات الأفعال.

---

(١) المائدة: ١١٩.

ومنها: صفة الانتقام، هل هي من صفات الذات أم الفعل؟ وكأني بك تقول: بل هي من صفات الفعل تخريجاً على هذه القاعدة، وبناءً عليه يتحرر عندنا هذان الفرقان الصحيحان بين الصفات الذاتية والصفات الفعلية، وهما باختصار:

الأول: أن صفات الذات هي الصفات الملازمة للذات التي لا تنفك عنها أزلاً وأبداً، وصفات الفعل هي التي تتعلق بالمشيئة.

الثاني: أن كل صفة لا يصح اتصاف الله بنقيضها فهي صفة ذات، وكل صفة يصح اتصاف الله بنقيضها فهي صفة فعل. والله أعلى وأعلم.

القاعدة الثامنة والثلاثون:

(أسماء الله تعالى أعلام ونعوت)

أقول: اعلم يرحمك الله تعالى أن كل أسم من أسماء الله تعالى فإنه يتضمن صفة من صفات الكمال ونعتاً من نعوت الجلال والجمال على الوجه اللائق به جل وعلا، فيجب عليك أن تؤمن بالاسم علماً على الله تعالى، وتؤمن أيضاً بالصفة التي تضمنها ذلك الاسم، ولذلك فكل أسمائه جل وعلا حسنى، ومن حسنها تضمنها لصفات الكمال، فالقدير اسمه، والقدرة صفته، والعزيز اسمه، والعزة صفته، والقوي اسمه، والقوة صفته، والسميع اسمه، والسمع صفته، والبصير اسمه، والبصر صفته، والعلي اسمه، والعلو صفته، والجبار اسمه، والجبروت صفته، والكبير اسمه، والكبر صفته، والعظيم اسمه، والعظمة صفته، والمَلِكُ اسمه، والمُلْكُ صفته، والقدوس اسمه، والقداسة صفته،

والمهيمن اسمه، والهيمنة صفته، والغفور اسمه، والمغفرة صفته، والرحمن والرحيم اسمه، والرحمة صفته، والسلام اسمه، والسلامة من كل عيب ونقص على وجه الإطلاق هي صفته، والمتكبر اسمه، والكبرياء صفته، والخالق اسمه، وفعل الخلق صفته، والمصور اسمه، والتصوير الذي هو التكوين والخلق والتشكيل صفته، والحكيم اسمه، والحكمة صفته، والعليم اسمه، والعلم صفته، والحي اسمه، والحياة صفته، والقيوم اسمه، والقيومية صفته، فهو جل وعلا القائم بنفسه، والقائم بغيره، والرقيب اسمه، والرقابة صفته، والحفيظ اسمه، والحفظ صفته، والصمد اسمه، والصمدية صفته، وهكذا في سائر أسمائه جل وعلا، فكل اسم منها يدل على صفةٍ من صفات الكمال والجمال والجلال، فلا يتم الإيمان بأسماء الله تعالى إلا بالإيمان بها اسماً له جل وعلا، والإيمان بما تضمنتها من الصفات، وهذا مذهب أهل السنة رفع الله نزلهم في الدنيا والآخرة، ورحم أمواتهم، وثبت أحياءهم، وكفاهم الله عز وجل شر الأشرار، وكيد الفجار.

فإن قلت: وهل هناك من أنكر ما تضمنته الأسماء من الصفات؟

فأقول: نعم، وهم المعتزلة: أتباع واصل بن عطاء، فإن هؤلاء يؤمنون بالاسم وينفون ما تضمنه من الصفة، فيقولون: عليم بلا علم، وقدير بلا قدرة، وسميع بلا سمع، وبصير بلا بصر، وعظيم بلا عظم، وقوي بلا قوة، وهكذا في سائر الأسماء، ومذهبهم هذا باطل كل البطلان، لأنه مخالف للمنقول، ومناقض للمعقول، والجواب عنه له موضع آخر،

وإنما المقصود إجابة السؤال فقط، إذا علمت هذا فنتم الكلام على هذا الفصل المهم بهذه المسألة المهمة: فأقول وبالله التوفيق:

اعلم رحمك الله تعالى أن من مقتضيات الإيمان بالاسم أيضاً إذا كان صيغته متعدية أن تؤمن بأثر الصفة التي تضمنها ذلك الاسم، وأن تتعبد الله جل وعلا بمقتضى هذا الأثر، ومثال ذلك اسمه الرقيب، فتؤمن به اسماً، وتؤمن بصفة الرقابة المطلقة، وتؤمن أيضاً بأثر هذه الصفة وهو أنه لا يخفي على رقابته شيء في الأرض ولا في السماء، قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾[(١)]، فهو الرقيب على كل شيء جل وعلا، فعلى العبد أن يستشعر هذه الرقابة، فإنه باستشعارها يزجر نفسه الأمارة بالسوء عن الوقوع في المآثم، ولذلك فإن العبد لا يقع في شيء من المعاصي إلا بعدم استحضاره لهذه الرقابة.

مثال آخر: (الغفور) فتؤمن به اسماً لله جل وعلا، وتؤمن بالصفة التي تضمنها وهي صفة المغفرة، وتؤمن بالأثر لهذه الصفة وهو أن العبد لا يجوز له أن يقنط من مغفرة الله، فإذا وقعت فيه هفوة وتدنست نفسه بمقارفة شيء من الآثام فإنه يتذكر أن من أسماء ربه جل وعلا الغفور، وأن من صفاته المغفرة، فتشرح نفسه للتوبة، ويبادر بها، ولا يجد الشيطان على نفسه مدخلاً ليبعث فيها اليأس من روح الله قال تعالى:

---

(١) آل عمران: ٥.

﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾[1].

ومثال آخر: (الكبير) فتؤمن به اسماً لله جل وعلا، وتؤمن بالصفة التي تضمنها وهي الكبر المطلق، ولا بد من انطباع أثر هذه الصفة على نفس المؤمن وهو يعلم أنه لا شيء أكبر من الله، فالله جل وعلا أكبر من كل شيء، وهذا يثمر للعبد ألا ينصرف قلبه لغير الله، ولا يتعلق قلبه بالمخلوق كائناً من كان، ولذلك جعل قول: (الله أكبر) مفتاح الصلاة ليذكر العبد نفسه أنه بين يدي ربه جل وعلا الذي هو أكبر الأشياء، فلا يلتفت قلبه في عبادته لشيء آخر، ويا ليت قلوبنا تتعود على التعبد لله بآثار أسمائه وصفاته.

ومثال آخر: (السميع) فتؤمن به اسماً لله جل وعلا، وتؤمن أيضاً بالصفة التي تضمنها ذلك الاسم، وتؤمن أيضاً بأثر هذه الصفة وهي أن الله تعالى يسمع كل شيء فلا يخفي على سمعه شيء جل وعلا، فهو يسمع دبيب النمل على الأرض، ولقد كانت خولة تجادل النبي ﷺ في زوجها في حجرة عائشة رضي الله عنها وهي معهم، وتقول: إنه كان يخفى عليّ بعض حديثها، فأنزل الله تعالى من فوق سبع سماوات: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾[2]، وهذا يثمر في نفس المؤمن أن يحذر

---

(١) الزمر: ٥٣.

(٢) المجادلة: ١.

كل الحذر من التفوه بشيء يوجب غضب الله عز وجل وسخطه، لأنه يعلم أن الله تعالى سميع ذو سمع كامل تام لا يعتريه نقص بوجه من الوجوه.

ومثال آخر: (الحكيم) فتؤمن به اسماً لله تعالى، وتؤمن بالصفة التي تضمنها ذلك الاسم وهي الحكمة، وتؤمن بأثرها وهو الاعتقاد الجازم الذي لا ريب فيه أنه جل وعلا الحكيم الحكمة المطلقة، فلا يفعل الفعل إلا وله فيه الحكمة البالغة، والغاية المحمودة، ولا يشرع تشريعاً إلا وله فيه المصالح العظيمة، والعوائد الجميلة المتوافقة مع الفطر السليمة كل الموافقة ولا يقدر شيئاً إلا لحكمة، فله في كل أفعاله وأحكامه وأقداره الحكمة البالغة، والمصلحة الكاملة، علمها من علمها وجهلها من جهلها، غير أني أقول إنه لا يعلم الحكمة والمصالح في أفعاله وأحكامه وأقداره على وجه التفصيل إلا هو جل وعلا، وإن كان أهل العلم لهم إدراك لبعض ذلك، فالحمد لله الحكيم، وهذا يثمر في نفس المسلم أن إذا أصابه شيء من أقدار الله تعالى في نفسه، أو ولده، أو ماله الرضى والتسليم والصبر وعدم التسخط، لأنه يعلم أن ربه حكيم في أفعاله، ويثمر أيضاً اطمئنان القلب، وراحة النفس، وهدوء البال من جهة الحكمة في أحكامه جل وعلا، فيعتمد المسلم على الحكمة الأصلية، وهي أنه أمر الله تعالى، ولا يأمر إلا بما فيه مصلحة، ولا ينهى إلا عن ما فيه مفسدة، وهكذا، وخلاصة هذا الفصل أن الذي يجب عليك ليكون إيمانك بأسماء الله تعالى كاملاً أن تؤمن بثلاثة أشياء:

الأول: أن تؤمن بها اسماً لله جل وعلا.

الثاني: أن تؤمن بما تضمنته من الصفات.

الثالث: أن تؤمن بالأثر المتعدي للصفة إن كان لها أثر متعدٍ.

وتمام ذلك التعبد لله تعالى بمقتضى أسمائه وصفاته جل وعلا وتقدس اسمه، وتعالت عظمته، فسبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين، والله ربنا أعلى وأعلم.

القاعدة التاسعة والثلاثون:

(أهل السنة والجماعة يثبتون الصفات لله تعالى على وجه التفصيل وينفون صفات النقص على وجه الإجمال)

أقول: اعلم أرشدك الله لطاعته أن أهل السنة رفع الله نزلهم في جنات الفردوس الأعلى إذا أثبتوا صفات الكمال لله تعالى فإنهم يثبتونها على وجه التفصيل، فيقولون مثلاً: لله سمع وبصر وعين ووجه وعلم وحكمة وهيمنة وعلو وقدم وأصابع وحياة وقيومية لائقة بجلاله وعظمته، ففي الإثبات يفصلون، أي يثبتون كل صفة على حدة، وأما إذا نفوا صفات النقص عنه جل وعلا فإنهم لا يفصلون، بل يجملون في النفي، أي لا ينفون كل صفة بعينها على حدة، بل ينفون كل صفات النقص إجمالاً من غير تفصيل، أي من غير تخصيص لصفة بعينها.

وخلاصة ذلك: أن أهل السنة يفصلون في إثبات الصفات، ويجملون في نفي صفات النقص، أو تقول: أهل السنة يثبتون إثباتاً مفصلاً، وينفون نفياً مجملاً، وهذه هي طريقة القرآن، بل وهي طريقة الرسل عليهم

الصلاة والسلام، وهي جادة سلوك الأدب مع الله تعالى، بل وحتى ملوك الدنيا، فإن من الأدب معهم أن تفصل في الإثبات، وتجمل في النفي، وهذا كمال في ملوك الدنيا، وقد تقرر في القواعد أن كل كمال في المخلوق لا نقص فيه فالله أحق أن يوصف به، فبان بذلك أن طريقة أهل السنة هذه متوافقة مع النصوص والعقول، وكذلك هي متوافقة مع الفطرة فإنه لو جاءك أحد وقال لك: إنك لست بخباز ولا بقال ولا زانٍ ولا ابن بغي، ولا، ولا، لوجدت من قلبك وفطرتك النفرة العظيمة من هذا الكلام، ولكن لو قال لك أنت لا يساميك أحد من البشر، لأزداد بذلك الكلام فخرك، وارتفع رأسك، فالفطرة السليمة قد استقر فيه أن الأصح في إثبات الكمال التفصيل، والأصح في النفي الإجمال، ومثال الإثبات المفصل قوله تعالى في آخر سورة الحشر: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۖ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾(٢)، ﴿ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾(٣)، ﴿ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ ﴾(٤)

---

(١) الحشر: ٢٢-٢٤.

(٢) الحشر: ٢٢-٢٤.

(٣) الأحقاف: ٨.

(٤) البقرة: ٢٥٥.

﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾[(١)]، والأمثلة على ذلك كثيرة لا تكاد تحصر إلا بكلفة، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ﴾[(٢)].

وأما النفي المجمل فمثاله قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾[(٣)]، وقوله: ﴿ فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ﴾[(٤)]، وقوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا ﴾[(٥)]، وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾[(٦)]، وقوله: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾[(٧)]، وكذلك كل آية فيها لفظ: (سبحان) فإنها من النفي المجمل، لأن معناه المنزه عن كل نقص وعيب في ذاته أو صفاته أو أفعاله، فتلخص من ذلك أن القاعدة عند أهل السنة رحمهم الله تعالى في الإثبات التفصيل، والقاعدة عندهم في النفي الإجمال، ونحن نشهد الله تعالى ومن يسمعنا من الملائكة أننا على ذلك سائرون، وبه مستمسكون، وله معتقدون.

فإن قلت: هل هذه القاعدة كليه أم أغلبية؟ أي هل كل نفي في القرآن مجمل، وكل إثبات مفصل؟

---

(١) البقرة: ٢٥٥.

(٢) الحديد: ٣.

(٣) الشورى: ١١.

(٤) النحل: ٧٤.

(٥) البقرة: ٢٢.

(٦) مريم: ٦٥.

(٧) الإخلاص: ٤.

فأقول: لا بل هي قاعدة أغلبية، أي أن الغالب في الإثبات التفصيل، والغالب في النفي الإجمال، لكن قد ورد إثبات مجمل كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾(١)، فأثبت الأسماء إجمالاً ولم يفصل، وكقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾(٢)، أي الوصف الأعلى، فأثبت الصفات إجمالاً ولم يفصل، لكنه قليل، وأيضاً قد ورد النفي المفصل كقوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾(٣)، فهنا قد نفي السنة التي هي مقدمات النوم، ونفي النوم أصلاً، وكقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾(٤)، وكقوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾(٥)، ونحو ذلك، ولكنه في القرآن قليل بالنسبة للنفي المجمل.

وخلاصة الأمر أن عندنا أربع مصطلحات: إثبات مفصل، وإثبات مجمل، ونفي مفصل، ونفي مجمل، فالرسل وأتباعهم جاءوا بإثبات مفصل، ونفي مجمل، أي أن طريقتهم في الإثبات: التفصيل، وطريقتهم في النفي: الإجمال، وأما من زاغ وحاد عن سبيلهم فإنهم جاءوا بعكس ذلك تماماً، فإنهم لا يصفون الله تعالى إلا بالنفي فقط، فيقولون: املأ الدنيا نفياً ولكن لا تثبت له صفة واحدة، فيقولون: الله لا داخل العالم، ولا

(١) الأعراف: ١٨٠.
(٢) النحل: ٦٠.
(٣) البقرة: ٢٥٥.
(٤) الإخلاص: ٣.
(٥) الجن: ٣.

خارجه، ولا فوق، ولا تحت، ولا لون له، ولا طويل، ولا قصير، ولا عالم، ولا جاهل، ولا حي، ولا ميت، ولا سميع، ولا بصير، ولا قدير، ولا عاجز، ولا يتكلم، إلى غير ذلك من قلة الأدب وذهاب الحياء الذي جاء به هؤلاء الأوباش الأغبياء الحمقى، وطريقتهم هذه مخالفة المخالفة المطلقة للقرآن والسنة، ومنهج الرسل وأتباعهم، وقد تصدى لردها الأئمة الفحول كشيخ الإسلام وتلميذه وغيرهما من المحققين رحم الله الجميع رحمة واسعة، وجمعنا بهم في الجنة[1].

فإن قيل لك: ما طريقتك في إثبات الصفات ونفيها؟

فقل: لي طريقتان في ذلك وهي أنني أثبت لله تعالى صفات الكمال على وجه التفصيل، وأنفي عنه صفات النقص على وجه الإجمال، فإن قلت ذلك معتقداً لمدلوله فأنت على خير عظيم، وطريق ومنهج مستقيم سليم. وأبشر ثم أبشر بالثواب الجزيل من الله الرحمن الرحيم، جعلني الله وإياك من أهل الصلاح والهداية والعلم النافع والعمل الصالح، قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: (أخبر الله تعالى في كتابه بإثبات مفصل، ونفي مجمل، والمعطلة الجهمية متكلمهم ومتفلسفهم أخبروا بإثبات مجمل، ونفي مفصل، فأخبر في كتابه بأنه حي قيوم عليم قدير سميع بصير عزيز حكيم ونحو ذلك، يرضى ويغضب، ويحب ويسخط، وخلق واستوى على العرش ونحو ذلك وقال في النفي: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ

(١) انظر بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية لابن تيمية: (٢/ ٢٦١)، والصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة لابن القيم: (٢/ ٤١٩).

شَيْءٌ ﴾[١]، ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾[٢]،﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾[٣]، فلهذا مذهب السلف والأئمة إثبات صفاته بلا تمثيل، لا ينفون عنه الصفات ولا يمثلونها بصفات المخلوقات)[٤].

وقال رحمه الله تعالى: (والله سبحانه بعث أنبياءه بإثبات مفصل، ونفي مجمل، فأثبتوا له الأسماء والصفات، ونفوا عنه مماثلة المخلوقات، ومن خالفهم من المعطلة المتفلسفة وغيرهم عكسوا القضية فجاءوا بنفي مفصل، وإثبات مجمل، يقولون: ليس كذا، ليس كذا، ليس كذا، فإذا أرادوا إثباته قالوا: وجود مطلق بشرط النفي، أو بشرط الإطلاق)[٥].

وقال رحمه الله تعالى: (الرسل وصفوا الله بصفات الكمال، ونزهوه عن النقائص المناقضة للكمال، ونزهوه عن أن يكون له مثل في شيء من صفات الكمال، وأثبتوا له صفات الكمال على وجه التفصيل، ونفوا عنه التمثيل فأتوا بإثبات مفصل، ونفي مجمل)[٦].

وقال رحمه الله تعالى عن هذه الطريقة السنية السلفية: (فهذه طريقة الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وأما من زاغ وحاد عن سبيلهم من الكفار والمشركين، والذين أوتوا الكتاب، ومن دخل في

---

(١) الشورى: ١١.

(٢) الإخلاص: ٣.

(٣) مريم: ٦٥.

(٤) درء تعارض العقل والنقل: (٥/ ١٦٤).

(٥) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم: (٢/ ٣٩٥).

(٦) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية: (٤/ ٤٠٦).

هؤلاء من الصابئة والمتفلسفة والجهمية، والقرامطة والباطنية ونحوهم، فإنهم على ضد ذلك يصفونه بالصفات السلبية، على وجه التفصيل، ولا يثبتون إلا وجودا مطلقا لا حقيقة له عند التحصيل، وإنما يرجع إلى وجود في الأذهان يمتنع تحققه في الأعيان)[1].

وقال رحمه الله تعالى: (والرسل عليهم صلوات الله جاءوا بإثبات مفصل، ونفي مجمل، وهؤلاء ناقضوهم جاءوا بنفي مفصل، وإثبات مجمل، فإن الرسل أخبرت كما أخبر الله في كتابه الذي بعث به رسوله أنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه حكيم عزيز غفور ودود، وأنه خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على العرش، وأنه كلم موسى تكليما، وتجلى للجبل فجعله دكا، وأنه أنزل على عبده الكتاب إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته وقال في النفي والتنزيه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾[2]،﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[3]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾[4]، وهؤلاء الملاحدة جاءوا بنفي مفصل، وإثبات مجمل فقالوا في النفي ليس بكذا، ولا كذا، ولا كذا، فلا يقرب من شيء، ولا يقرب منه شيء، ولا يرى لا في الدنيا ولا في الآخرة، ولا له كلام يقوم به، ولا له حياة، ولا علم، ولا قدرة، ولا غير ذلك، ولا

(١) التدمرية، تحقيق د. محمد بن عودة السعوي ص: ١٢.
(٢) الشورى: ١١.
(٣) الإخلاص: ٤.
(٤) مريم: ٦٥.

يشار إليه، ولا يتعين، ولا هو مباين للعالم، ولا حال فيه، ولا داخله، ولا خارجه، إلى أمثال العبارات السلبية التي لا تنطبق إلا على المعدوم)(١).

وقال رحمه الله تعالى: (والقرآن أثبت الصفات على وجه التفصيل، ونفى عنها التمثيل وهي طريقة الرسل جاءوا بإثبات مفصل، ونفي مجمل، وأعداؤهم جاءوا بنفي مفصل وإثبات مجمل)(٢).

وأظن الكلام على القاعدة قد اتضح بأمر الله تعالى، والله أعلم.

القاعدة الموفية للأربعين

(أسماء الله تعالى مترادفة من حيث الذات متباينة من حيث الصفات)

أقول: لقد سمى الله تعالى القرآن العظيم بأسماء كثيرة: فسماه بالكتاب، وبالقرآن، وبالنور، وبالهدى، وبالذكر، وبالشفاء، وبالموعظة، فأنت إذا نظرت إلى هذه الأسماء وجدت أنها جميعها تدل على شيء واحد وهو هذا القرآن، لكن إذا نظرت إلى دلالاتها وجدتها مختلفة، فالكتاب يفيد أنه مكتوب، والقرآن يفيد أنه مقروء، والهدى يفيد أنه ما يهتدى به، والذكر يفيد أنه ما يتذكر به، والشفاء يفيد أنه مما يستشفي به، والموعظة يفيد أنه مما يُوعَظُ ويُتَّعَظُ به، فإذا نظرنا إلى هذه الأسماء من حيث دلالتها على شيء واحد وهو هذا القرآن وجدناها متفقة مترادفة، وإذا نظرنا من حيث صفاتها التي وصفت هذا القرآن وجدنا أن كلاً منها

(١) الصفدية: (١/ ١١٦).

(٢) النبوات لابن تيمية: (٢/ ٦٤٣).

يصف القرآن بصفةٍ أخرى غير الصفة التي يثبتها الاسم الأول، فهي ـ أي هذه الأسماء ـ من هذا الاعتبار متباينة، إذاً فينتج عندنا أن أسماء القرآن مترادفة من حيث دلالتها على شيء واحد وهو القرآن، ومتباينة من حيث النظر إلى صفاتها، فهي مترادفة من حيث الذات، متباينة من حيث الصفات، وهذا واضح.

فإن قلت: ما الذي تريد إثباته؟

فأقول انتظر قليلاً حتى يتضح لك الأمر أكثر بضرب مثالٍ ثانٍ، وهو: أسماء يوم القيامة: فإن الأدلة قد سمّت هذا اليوم بأسماءٍ كثيرة، فهو يوم القيامة، ويوم البعث، ويوم القارعة، ويوم الصاخة، ويوم التغابن، ويوم الحسرة، واليوم الآخر، ويوم الواقعة، ويوم الطامة، وغير ذلك، فإذا نظرت إلى هذه الأسماء من حيث دلالتها جميعها على يوم واحد وجدتها مترادفة، فيوم القيامة هو يوم الصاخة، ويوم الصاخة هو يوم التغابن، ويوم التغابن هو يوم الطامة، ويوم الطامة هو يوم الحسرة، ويوم الحسرة هو يوم البعث، ويوم البعث هو اليوم الآخر، فكلها أسماء ليوم واحد، فهي باعتبار دلالتها على هذا اليوم مترادفة متفقة، لأنه ليس كل اسم منها يدل على يوم خاص، بل كلها تدل على يوم واحد، ولكن إذا نظرت إلى صفات هذه الأسماء، وجدت أن كل اسم منها يتضمن صفة لا يدل عليها الاسم الآخر، فالقارعة لأنه يقرع القلوب، والصاخة لأنه يصخ الأذان، والواقعة لأنه واقع لا محالة ماله من دافع، والحسرة لأنه قضي الأمر على حين بغتةٍ وغفلة، والتغابن لحصول

التغابن العظيم فيه، وهكذا، فإذا نظرت إلى صفات هذه الأسماء وجدتها متباينة، فيتضح من ذلك أن لك في هذه الأسماء نظرين: نظر من ناحية دلالتها على ذات واحدة، ونظر من ناحية دلالتها على صفات مختلفة، فهي مترادفة باعتبار النظر إلى الذات، أي ذات ذلك اليوم الآخر، ومتباينة باعتبار النظر إلى ما تضمنته من الصفات، لأن كل اسم منها يصف ذلك اليوم بصفةٍ غير صفة الاسم الآخر.

والخلاصة أن أسماء يوم القيامة مترادفة من حيث الذات، ومتباينة من حيث الصفات.

فإن قلت: وما الذي تريد إثباته بهذين المثلين؟

فأقول: انتظر حتى يتضح لك الأمر أكثر بضرب مثالٍ ثالث، وهو أسماء النبي ﷺ، فهو أحمد، ومحمد، والعاقب، والحاشر، ونبي الرحمة، ونبي الملحمة، والمقفى، وغير ذلك مما ثبت له من أسماء، فإذا نظرت إلى هذه الأسماء وجدت أنها متفقة من وجه، ومتباينة من وجه، فهي متفقة باعتبار دلالتها على ذات واحدة، وهي ذات النبي ﷺ، وذاته واحدة لا تتعدد، فهذه الأسماء الكثيرة مترادفة باعتبار دلالتها على ذاته ﷺ، ولكن إذا نظرت إلى صفة كل اسم منها وجدت أن كل اسم منها يصف هذه الذات بصفةٍ غير صفة الاسم الآخر، فالمقفى أي أنه لا نبي بعده، ونبي الملحمة أي أنه مبعوث بالسيف، ونبي الرحمة أي أنه بعث رحمة للعالمين، وأحمد أي أنه كثير الحمد، وهكذا فهذه الأسماء إذا نظرنا إلى دلالتها على ذاتٍ واحدة وجدناها مترادفة، وإذا نظرنا إلى دلالتها على

صفاتٍ مختلفة وجدناها متباينة، فإذاً يصدق عليها قولنا: أسماؤه ﷺ مترادفة من حيث الذات، ومتباينة من حيث دلالتها على الصفات.

فإن قلت: وما الذي تريد إثباته بهذه الأمثلة الثلاثة؟

فأقول: انتظر حتى يتضح لك الأمر أكثر بضرب مثالٍ رابع، فإننا نكتب في تيسير الاعتقاد فلا بد من التيسير التام والتوضيح الذي يزيل كل لبس وجهالة، والمثال الرابع: هو أسماء السيف، فإن العرب قد سمت السيف بأسماء كثيرة، فسمته بالسيف، والمهند، والبتار، والقاطع، وغير ذلك، وهذه الأسماء باعتبار دلالتها على ذاتٍ واحدة، وهي ذات السيف مترادفة، ولكن كل اسم منها يدل على صفة مختلفة عن الصفة التي يدل عليها الاسم الآخر، فهذه الأسماء إذا نظرنا إلى صفاتها فهي متباينة، وإذا نظرنا إلى دلالتها على ذاتٍ واحدة فهي مترادفة، فإذاً يصدق عليها قولنا: أسماء السيف مترادفة من حيث الذات، ومتباينة من حيث الصفات، فإذا فهمت هذه الأمثلة، فإني أريد منك أن تجيب عن هذا السؤال الذي يقول: هل أسماء الله تعالى مترادفة أم متباينة؟

كأني بك ستقول: هي مترادفة من حيث دلالتها على ذات الباري جل وعلا، ومتباينة من حيث دلالتها على الصفات، فالعزيز والحكيم مترادفة من حيث أنها اسم لذاتٍ واحدة، لكن بالنظر إلى صفتيهما يختلفان، لأن العزة ليست هي الحكمة، وكذلك نقول: الغفور والقوي مترادفة من حيث دلالتها على ذاتٍ واحدة، لكن بالنظر إلى صفتيهما يختلفان لأن المغفرة ليست هي القوة، وكذلك نقول: السميع والبصير

مترادفة من حيث دلالتها على ذاتٍ واحدة، ولكن بالنظر إلى صفتيهما يختلفان، لأن السمع ليس هو البصر، وكذلك نقول: العلي والقدير مترادفان من حيث إنهما اسم لذات واحدة، لكن بالنظر إلى صفتيهما يختلفان، لأن العلو ليس هو القدرة، وكذلك نقول: العليم والمتكبر مترادفان من حيث دلالتهما على ذات واحدة، ولكن بالنظر إلى صفتيهما يختلفان، لأن العلم ليس هو الكبرياء، وكذلك نقول: الجبار والرحيم مترادفان من حيث أنهما اسم لذات واحدة، ولكن بالنظر إلى صفاتهما يختلفان، لأن الجبروت ليس هو الرحمة، وهكذا في سائر أسماء الله تعالى، فإذا نظرت إلى أنها جميعها تدل على ذات الله تعالى فإنها مترادفة، وإذا نظرت إلى أن كل اسم منها يدل على صفةٍ غير صفة الاسم الآخر فإنها متباينة، وبناءً عليه، فليس مذهب أهل السنة أن نقول: هي مترادفة مطلقاً، وليس مذهبهم أن نقول هي متباينة مطلقاً، بل مذهبهم في ذلك أن نقول: هي مترادفة من حيث الذات، متباينة من حيث الصفات.

وأظن الأمر قد اتضح إن شاء الله تعالى، وأرجو منك بارك الله فيك أن تعيد قراءة هذا الفصل مرة ثانية لينكشف عنك ما عساه أن يكون فيه لبس بعد معرفتك لما أريد إثباته، والله يتولانا وإياك، وهو أعلى وأعلم.

القاعدة الحادية والأربعون

(الأصل في الكلام الحقيقة فلا يجوز الانتقال عن الحقيقة إلى المجاز إلا بالقرينة الصارفة)

أقول: ولكن بشرط، وهو أن تكون الحقيقة متصورة أصلاً، أي أنك مثلاً إذا قلت: رأيت أسداً قد امتطى[١] صهوة[٢] المنبر يخطب، فإن عقلك وفهمك لا يمكن أبداً أن يحمل هذا الكلام على حقيقته، لأنك تعرف حقيقة الأسد، وأنه لا يمكن أن يفعل ذلك فعرفت أن المراد المجاز، لكن بالله عليك لما صرف المبتدعة صفات الله تعالى من حقائقها إلى مجازاتها، هل كانوا يعرفون حقيقة هذه الصفة حتى يتيقنوا أنه لا يراد بها الحقيقة؟ هل كانوا يعلمون حقيقة الوجه حتى يصرفوه إلى الثواب؟ هل كانوا يعلمون حقيقة اليد حتى يصرفوها إلى النعمة والقدرة؟ هل كانوا يعلمون حقيقة العين حتى يصرفوها إلى العلم؟ بالطبع لا.

---

(١) امتطى الشيء اتخذه مطية، والمطية: كل ما ركب من الدواب، مأخوذ من المطو، يقال فيه مطت تمطو ومنه قيل: يتمطى أي يتمدد. امتطيتها اتخذتها مطية.

ومنه قول امرئ القيس:

ويوم عقرت للعذارى مطيتي ... فيا عجبا من كورها المتحمل

انظر الجراثيم لابن قتيبة: (٢/ ١٩٤)، والمخصص لابن سيده: (٢/ ١٩٤).

(٢) الصهوة: موضع اللبد من الفرس، جمعه صهوات، قال ذو الرمة:

لها صهوة تتلو محالا كأنها ... صفا دلصته طحمة السيل أخلق.

انظر العين: (٤/ ٧٠)، والجراثيم: (٢/ ١١٦).

إذاً كيف يصرفون الكلام من حقيقته التي لم يتصوروها أصلاً، ولم يعرفوا كيفيتها إلى المجاز ويقولون: إنه لا يمكن أن يريد الحقيقة، أي حقيقة هي التي يفرون منها: أن القوم قوم بهت أهل أهواء وشهوات، يتحكمون في الأدلة بأهوائهم وشهواتهم كما يتحكم الصبي بالكرة تحت يده، فيحذفون من الدليل ما لا يريدون، ويدخلون في دلالته ما يريدون بلا حياء، ولا خوف، ولا برهان، وإنما هي العقول العفنة، والأهواء المنتنة، فانتبه لهذا الأمر الانتباه التام، وأعيد لك بعبارة أسهل ومثال جديد وهو: لو سمعت أحداً يقول: لقد رأيت أسداً قد حمل حقيبته وذهب إلى مدرسته، فبالله عليك هل ستفهم من لفظ الأسد أنه الحيوان المفترس؟ بالطبع لا، ولو قلت لك: لماذا لا تحمل الكلام على أنه الأسد الحقيقي؟ فستقول لي بكل ثقةٍ لأنني أعرف حقيقة الأسد، وأنه لا يمكن أن يحمل حقيبة ويذهب إلى المدرسة، إذن أنت حملت الكلام على المجاز لأنك تصورت حقيقة الأسد، وأنه لا يمكن صدور ذلك الفعل منه، إذن لابد أن تعرف الحقيقة أولاً حتى ننظر هل يمكن حمل الكلام عليها أم يكون المراد هو المجاز؟

وهؤلاء المبتدعة لما زعموا أن آيات الصفات لا يراد بها حقائقها، هل بالله عليك كانوا يعرفون كيفيات هذه الحقائق حتى يقرروا أنه لا يمكن أن يراد حقائقها؟

الجواب: لا، إذاً كيف يفرون من حقيقة لا يعرفونها ويحاربونها وهم لم يتصوروها أصلاً؟ هذا والله هو الذي لا ينتفض منه عجبي، لكن يزول

الإشكال إذا علمت أنهم لا يفهمون من هذه الآيات إلا ما يفهمونه من صفات البشر، فلا يفهمون من العين إلا أنها كأعيننا، ولا يفهمون من الوجه إلا أنه كوجوهنا، ولا يفهمون من الاستواء إلا أنه كاستوائنا وهكذا، فلما قامت هذه المفاهيم في رؤوسهم أرادوا أن يفروا منها ظناً منهم أن هذه المفاهيم الباطلة هي المراد من هذه الآيات، فترقوا بذلك -ولله الحمد- من الجهل البسيط إلى الجهل المركب، فجمعوا جهلاً على جهل، وغباء على غباء، وحمقاً على حمق، وبناءً عليه فإذا سمعت مبتدعاً يقول: لا يمكن أبداً أن يوصف الله بأن له وجهاً، فاسأله أولاً: ماذا تعني بالوجه؟ فإنه وإن خادع وزخرف القول فسينتهي به الأمر إلى الاعتراف بأنه لا يفهم من صفة الوجه إلا الوجه المعهود في المخلوق، وحينئذٍ فبين له الآيات التي فيها قطع دابر المماثلة بين الخالق والمخلوق، فإن أذعن ورجع فالحمد لله، وإلا فهو شيطان في مسلاخ إنسان، وحمار في بدن آدمي، والله يعصمنا وإياك من زلل القول، ونعوذ به من مناهج أهل الأهواء والله أعلم.

وخلاصة هذا الفصل أن تعلم أنه لا يجوز الانتقال من حقيقة الكلام إلى مجازه إلا إذا دلت القرينة على ذلك، بشرط أن تكون الحقيقة معلومة لك أولاً، وأما إذا كانت من عالم الغيب الذي استأثر الله بعلمه فالواجب عليك أن تبقى على الحقيقة. والله أعلى وأعلم.

القاعدة الثانية والأربعون

(أسماء الله تعالى لا تحصر في عدد معين)

أقول: وهذا هو الذي جرى عليه أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى في الجمع بين حديثين شريفين صحيحين، وهما ما رواه أحمد في المسند بسنده أن النبي ﷺ قال: (**مَا أَصَابَ أَحَدًا قَطُّ هَمٌّ وَلَا حَزَنٌ فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ، وَابْنُ عَبْدِكَ، وَابْنُ أَمَتِكَ، نَاصِيَتِي بِيَدِكَ، مَاضٍ فِيَّ حُكْمُكَ، عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُكَ، أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ رَبِيعَ قَلْبِي، وَنُورَ صَدْرِي، وَجِلَاءَ حُزْنِي، وَذَهَابَ هَمِّي، إِلَّا أَذْهَبَ اللَّهُ هَمَّهُ وَحُزْنَهُ، وَأَبْدَلَهُ مَكَانَهُ فَرَجًا**)، قَالَ: فَقِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا نَتَعَلَّمُهَا؟ فَقَالَ: (**بَلَى يَنْبَغِي لِمَنْ سَمِعَهَا أَنْ يَتَعَلَّمَهَا**)[1]. فإن قوله ﷺ: (**أو استأثرت به في علم الغيب عندك**) دليل على أن هناك أسماء له جل وعلا لا يعلمها أحد، لأنها من علم الغيب

(١) مسند أحمد: (٦/ ٢٤٦)، رقم: (٣٧١٢).

قال الدارقطني في العلل: (٥/ ٢٠١): (إسناده ضعيف، أبو سلمة الجهني لم يتبين لأئمة الجرح والتعديل من هو، فهو في عداد المجهولين).

وقال المنذري في الترغيب والترهيب: (٤/ ٥٨١): (قال بعض مشايخنا: لا ندري من هو، يعني أبي سلمة الجهني).

وقال الذهبي في الميزان: (٤/ ٥٣٣)، والحسيني في الإكمال صـ: ٥١٧: (لا يدرى من هو)، وتابعهما الحافظ في تعجيل المنفعة صـ: ٤٩٠.

وقال الحافظ بعد أن ذكره في لسان الميزان: (٧/ ٥٦): (والحق أنه مجهول الحال).

الذي استأثر الله تعالى به في علم الغيب عنده لحكمة يعلمها الرب جل وعلا، وهذه الأسماء التي استأثر الله تعالى في علم الغيب عنده لا ندري عن عددها على وجه التحديد، مما يدل على أن أسماء الله تعالى لا تحصر في عدد معين ، والحديث الثاني: قوله ﷺ: (**إن لله تسعة وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة**)[1]. فإن بعض الناس قد يفهم من هذا الحديث أن أسماء الله تعالى محصورة في هذا العدد، وهذا ليس بصحيح، بل إن المراد من هذا الحديث حصر الثواب في هذا العدد، أي أن الجنة لها أسباب كثيرة لدخولها، ومن أسبابها أن يحصر المكلف من أسمائه جل وعلا هذا المقدار، وهذا كقول القائل: إن عندي مائة بيت من حفظها أعطيته كذا وكذا، فهذا لا يفيد أنه ليس عنده من الأبيات الشعرية إلا هذا المقدار، لا، بل هذا يفهم منه أن من أراد الثواب فليحفظ من أبياته هذا المقدار، وكقول القائل: إن عندي تسعة وتسعين لغزا من حلها حلا صحيحا فله هذه الجائزة، فهذا التركيب في اللغة لا يفهم أهل العربية أنه ليس عنده إلا هذه الألغاز فقط، بل قد تكون عنده مئات الألغاز، وكذلك نقول في قوله ﷺ في هذا الحديث: (**إن لله تسعة وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة**)[2]، فإنه لا يريد به حصر جميع أسماء الله تعالى، لأن هذا الكلام والفهم يرده الحديث الأول، وهو أن هناك من الأسماء ما قد استأثر الله تعالى به في علم الغيب فلا

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

يعلمه أحد، ولكن المراد أن من أراد سلوك أحد أسباب دخول الجنة، فليحفظ هذا المقدار من أسمائه جل وعلا، والمتقرر أن الجمع بين الأدلة واجب ما أمكن، والمتقرر أنه لا تعارض بين الأدلة الصحيحة، إن نظر الناظر فيها بالعقل السليم الصريح.

فإن قلت: وما المراد بإحصائها؟

فأقول: الظاهر والله تعالى أعلم أنه يريد به الإحصاء على وجه الإطلاق، وهو إحصاء العدد حفظا، وإحصاؤها إيمانا، وإحصاؤها عملا مقتضاها، ومعناه التعبد لله تعالى بها وبآثارها، والله أعلم.

القاعدة الثالثة والأربعون

(الاتفاق في الأسماء لا تستلزم الاتفاق في المسميات)

أقول: أي أنه ليس كل شيئين اتفقا في اسمهما يتفقان في مسماهما، وهذا صحيح بالنقل والعقل والحس، فأما النقل فإننا نجد أن الله تعالى يسمي نفسه بأسماء يطلقها على بعض عباده، وليس المسمى كالمسمى، ويصف نفسه بصفات ويصف عباده بها وليس الموصوف كالموصوف، فقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾[1]، وقال عن خلقه: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾[2]، وليس السميع كالسميع ولا البصير كالبصير، وقال تعالى:

(١) النساء: ٥٨.

(٢) الإنسان: ٢.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[١]، وقال عن نبيه ﷺ: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[٢]، وليس الرؤوف كالرؤوف، ولا الرحيم كالرحيم، وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾[٣]، وقال عن عبده إسحاق: ﴿فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ﴾[٤]، وليس الحليم كالحليم، وقال تعالى عن نفسه: ﴿ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾[٥]، وقال عن بعض عباده: ﴿قَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا ٱلضُّرُّ﴾[٦]، وليس العزيز كالعزيز، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾[٧]، وقال عن بعض عباده أنهم قالوا: ﴿نَحْنُ أُو۟لُوا۟ قُوَّةٍ﴾[٨]، وقال عن قوم هود: ﴿وَقَالُوا۟ مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾[٩]، وليست القوة كالقوة، وقال تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[١٠]، وليست اليد كاليد، وقال تعالى:

---

(١) الحج: ٦٥.
(٢) التوبة: ١٢٨.
(٣) البقرة: ٢٥٥.
(٤) الصافات: ١٠١.
(٥) يس: ٣٨.
(٦) يوسف: ٨٨.
(٧) الذاريات: ٥٨.
(٨) النمل: ٣٣.
(٩) فصلت: ١٥.
(١٠) الفتح: ١٠.

﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِي يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ﴾[٢]، وليست العين كالعين، وقال تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ لِلْحَيِّ ٱلْقَيُّومِ﴾[٤]، وليس الوجه كالوجه وهكذا في آيات كثيرة جداً، تتفق في الأسماء، ولكن ليس المسمى كالمسمى، وتتفق فيها أسماء الصفات، ولكن ليس الموصوف كالموصوف، فالاتفاق في مجرد الاسم لا يستلزم الاتفاق في الصفة، ويوضحه أيضاً الوجه العقلي: وهو أن المتقرر عند عامة العقلاء أن الصفات والمعاني تختلف بختلاف من أضيفت إليه، فإن أضيفت إلى الخالق صارت لائقة به، وإن أضيفت إلى المخلوق صارت مناسبة لحاله، ذلك لأن الصفات المذكورة في الكتاب والسنة لم تذكر مطلقة، وإنما ذكرت مضافة إما إلى الخالق، وإما إلى المخلوق، وتختلف الصفة باختلاف المضاف إليه، فلا يمكن أبداً أن تتفق الصفات مع اختلاف الإضافات إلا عند المهاويس المجانين الذين لا نقل عندهم ولا عقل، وأما أصحاب العقول السليمة التي لم تتلوث بعفن علم الكلام فإنها تقضي قضاء جازماً بأن الصفة تختلف باختلاف الإضافات، والعبرة إنما هي بالعقول السليمة الصريحة، فهذه قاعدة لابد من حفظها أعني قولهم:

(١) طه: ٣٩.
(٢) الأحزاب: ١٩.
(٣) الرحمن: ٢٧.
(٤) طه: ١١١.

(الصفة تختلف باختلاف المضاف إليه)، ويوضح ذلك أيضا الدليل الحسي وهو: أننا نجد في المحسوسات التي نراها أشياء قد اتفقت في أسمائها واختلفت في كيفياتها، وهذا لا يكابر فيه إلا من طمس الله عقله، فإننا نرى أن للفيل وجهاً، وللبعوض وجهاً، فهل بالله عليك يكون وجه الفيل كوجه البعوض للاتفاق في اسم الوجه؟ بالطبع لا، فإذا كان ذلك في المخلوقات فيما بينها مع أنه يجمعها وصف أنها مخلوقة فهل يكون ذلك لازم بين الخالق الكامل من وجه، والمخلوق الضعيف العاجز الفقير المسكين؟ ونحن نعلم أن الشمس توصف بالإضاءة، والشمعة توصف بالإضاءة، فهل تكون إضاءة الشمس كإضاءة الشمعة للاتفاق في وصف الإضاءة؟ بالطبع لا، ونحن نرى أن النملة توصف بالوجود، والسماء توصف بالوجود، فهل يكون وجود السماء كوجود النملة للاتفاق في اسم الوجود؟ بالطبع لا، فالأمر واضح جداً، بل هو كشمس النهار، ولكن عميت عنها عيون الخفافيش، فقول أهل السنة هذا أعني قولهم: الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في المسميات، قول صحيح بالنقل، والحس، والعقل، وأقسم بالله العظيم أنه صحيح كل الصحة فإن قلت: وما الداعي إلى تقرير هذه المقدمة؟

فأقول: تتضح أهمية هذه القاعدة إذا عرفت أن المبتدعة من الممثلة والمعطلة قد قلبوا هذه القاعدة فقالوا: الاتفاق في الأسماء يستلزم الاتفاق في المسميات، وهذه قاعدة باطلة كل البطلان، وهي التي أوقعت أهل التمثيل في التمثيل، وأهل التعطيل في التعطيل، فإن الممثلة لما رأوا

أن أسماء صفات الله متفقة مع أسماء صفاتنا قالوا: إذاً الصفة كالصفة، وأما المعطلة فإنهم نتج عندهم أيضاً ما نتج عند إخوانهم الممثلة، لكنهم خافوا من هذه النتيجة، لأنهم لا يريدون تشبيه الله بخلقه، فلم يجدوا بداً من تعطيل صفات الله تعالى، ليفروا من هذه النتيجة التي قامت في رؤوسهم بسبب هذه القاعدة القبيحة الذميمة، فهذه القاعدة بدون حرف: (لا) باطلة كل البطلان، وبإثبات هذا الحرف صحيحة كل الصحة، وبما أن العقيدة الواسطية قد ذكر الشيخ فيها كثيراً من الصفات فلابد من تقريرها قبل البدء في شرح هذه الصفات، لتكون من باب التأصيل قبل التفريع، ويتضح الأمر أكثر بالمقدمة السادسة.

القاعدة الرابعة والأربعون:

(كل ممثل معطل وكل معطل ممثل)

أقول: وبيان ذلك أن يقال إن الممثل لما اعتقد أن صفات الله تعالى كصفات خلقه فإنه يكون بذلك قد وقع في ثلاثة أنواع من التعطيل:

الأول: أنه عطل النصوص العامة التي تقطع دابر المماثلة بين الخالق والمخلوق عن دلالتها الصحيحة كقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾[1]، والممثل عطلها عن دلالتها الصحيحة وكقوله تعالى: ﴿ فَلَا تَضْرِبُواْ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ﴾[2]، والممثل قد عطلها عن معناها الصحيح لأنه قد

(١) الشورى: ١١.

(٢) النحل: ٧٤.

ضرب لله أمثالاً وكقوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾(١)، والممثل قد عطلها عن معناها الصحيح لأنه جعل لله مكافئاً في صفاته وكقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا ﴾(٢)، والممثل قد عطلها عن معناها الصحيح، لأنه قد جعل لله أنداداً، أي أشباه ونظراء في صفاته، فهذه النصوص العامة التي تنفي مماثلة الله بخلقه قد عطلت عن معانيها الصحيحة عند الممثلة، فهذا هو التعطيل الأول، وهو تعطيل النصوص العامة التي تقطع دابر المماثلة بين الخالق والمخلوق.

الثاني: أنه عطل نصوص الصفات الخاصة عن معانيها الصحيحة التي نزلت لإثباتها، كقوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ﴾(٣)، فهل بالله عليك هذه الآية قد نزلت لإثبات وجه كوجه المخلوق أم لإثبات وجه لائق بجلال الله وعظمته؟ لاشك أنه الثاني والممثل لا يفهم منها إلا الأول، فهو بذلك قد عطلها أي أخرجها عن دلالتها الصحيحة التي نزلت لها إلى معاني أخرى لا تدل عليها، وكقوله تعالى: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾(٤)، فهل هذه الآية تفيد اليد الحقيقية على ما يليق بجلال الله وعظمته أم أنها تفيد يداً كيد المخلوق؟ لاشك أنه: الأول، والممثل لا يفهم منها إلا أنها يد كيد المخلوق، فيكون بذلك عطل نصوص إثبات اليد عن معانيها

---

(١) الإخلاص: ٤.

(٢) البقرة: ٢٢.

(٣) الرحمن: ٢٧.

(٤) المائدة: ٦٤.

الصحيحة، وكقوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾[1]، فهل هذه الآية تثبت عيناً حقيقية لائقة بالله جل وعلا أم أنها تفيد عيناً كعين المخلوق؟ لاشك أنه: الأول، ولكن الممثل لا يفهم منها إلا عيناً كعين المخلوق فيكون بذلك قد عطلها عن معناها الصحيح، وهكذا في كل آيات الصفات وهي كثيرة جداً، فقد عطل النصوص المثبتة للوجه عن دلالتها الصحيحة، وعطل النصوص المثبتة لليدين عن دلالتها الصحيحة، وعطل النصوص المثبتة للعينين عن دلالتها الصحيحة، وعطل النصوص المثبتة للاستواء عن دلالتها الصحيحة، وعطل النصوص المثبتة للرحمة، والرضى، والكراهة، والبغض عن معانيها الصحيحة، وعطل النصوص المثبتة للمجيء، والإتيان عن معانيها الصحيحة، وعطل نصوص العلو عن دلالتها الصحيحة، وعطل نصوص الكلام عن دلالتها الصحيحة، وعطل نصوص الأصابع، والقدم، والساق عن دلالتها الصحيحة، وهكذا.

ذلك لأن هذه النصوص لم تنزل لإثبات صفات تماثل صفات المخلوقات، وإنما نزلت لإثبات صفات حقيقية على ما يليق بجلال الله وعظمته، وكبريائه جل وعلا، وهذا الممثل لا يفهم منها إلا المماثلة، فهو بهذا الاعتقاد الباطل قد عطل النصوص الخاصة المثبتة للصفات، فعنده الآن تعطيلان: تعطيل عام، وتعطيل خاص، وهناك أيضاً تعطيل ثالث: وهو أنه إذا اعتقد أن صفات الله كصفات خلقه فإنه يكون بذلك قد

---

(١) طه: ٣٩.

عطل الله تعالى عن كماله الواجب، فإنه يجب علينا وجوب عين أن نعتقد الاعتقاد الجازم أن كل صفة أثبتها الله تعالى له فله أكملها وغايتها ونهايتها، ومن المعلوم أن صفات المخلوقات ناقصة فإذا قال: إن صفة الخالق كصفة المخلوق فإنه بذلك يكون قد عطل الله تعالى عن كماله الواجب له في ذاته وصفاته، فإن وجه المخلوق ناقص، وسمعه ناقص، وبصره ناقص، وهكذا فإذا قال وجه الخالق كوجه المخلوق فقد عطل الوجه عن كماله الواجب، وإذا قال سمع الله كسمع المخلوق فقد عطل السمع عن كماله الواجب، وإذا قال بصر الله كبصر المخلوق فقد عطل البصر عن كماله الواجب، فإذا قال ذلك في كل صفات الله تعالى فإنه يكون بذلك قد عطل الله تعالى عن كماله الواجب له جل وعلا وتقدس وتنزه عن كل نقص في ذاته أو صفاته أو أسمائه أو أفعاله: ﴿ سُبْحَـٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَـٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾[1]، فهذا بالنسبة لقول أهل السنة: (كل ممثل معطل)، وأما قولهم: (وكل معطل ممثل) فبيان ذلك أن يقال: إن المعطل إذا سألته لماذا عطلت الله عن صفاته؟ بادر بقوله لأن إثبات هذه الصفات يستلزم مماثلة الله بخلقه، فهو مثَّل أولاً، وأراد أن يفر من هذا التمثيل فعطل، أي أنه لم يصعد إلى درجة التعطيل إلا بعد أن صعد درجة التمثيل، فمثل أولاً، ثم عطل ثانياً، بل إن الحجة أعني الشبهة التي يستدل بها على التعطيل إنما هي خوف التمثيل وهذا واضح، ويقال أيضاً: إن

(١) الصافات: ١٨٠-١٨٢.

بعض المعطلة عنده غلو في التعطيل، فمنهم من نفى الأسماء والصفات جميعاً كالجهمية، ومنهم من نفى الإثبات فلا يصف الله تعالى إلا بالنفي فقط، ومنهم من سلب عن الله النقيضين فيقول: لا حي، ولا ميت، ولا عالم، ولا جاهل، ولا سميع، ولا أصم، ولا يتكلم، وليس بأخرس، وهكذا، فهؤلاء بهذا التعطيل قد وقعوا في تمثيل الله تعالى بالمعدومات الممتنعات، فهم فروا من شيء ووقعوا في شر منه، مع ما يلزمهم من تعطيل النصوص، والتكذيب بها، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وإنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم إنا نبرأ إليك من تمثيل الممثل وتعطيله، ومن تعطيل المعطل وتمثيله، ونعوذ بوجهك الكريم أن نقع في شيء من ذلك، ونسألك اللهم باسمك الأعظم الثبات إلى الممات، ونعوذ بك من مضلات الفتن ما ظهر منها وما بطن. والله أعلم.

القاعدة الخامسة والأربعون:

(الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات)

أقول: إنه قد انعقد الاتفاق أن لله تعالى ذاتاً لا تماثل الذوات، وأن إثباتنا للذات إثبات وجود لا إثبات تكييف، فهاهنا ثلاثة أمور:

الأول: أن لله ذاتاً .

الثاني: أنها لا تماثل الذوات.

الثالث: أن إثبات الذات إنما هو إثبات وجود، لا إثبات تكييف.

وهذه الأمور الثلاثة تفيدنا عدة أمور لازمة، ولا يعارض فيها إلا المعاند، ولا سبيل لنا على القلوب، لأن القلوب وهدايتها من خصائص علام الغيوب:

الأمر الأول: إذا كنا نؤمن بأن لله ذاتاً فلابد لزاماً أن نؤمن أن لهذه الذات صفات، ذلك لأنه لا يتصور ذات بلا صفات، فمن أثبت الذات وأنكر الصفات فقد كابر المعقولات، وخالف المحسوسات، وعارض المنقولات المسلمات، لأن نفي الصفات يستلزم نفي الذات، وليس هناك ذات مطلقة عن الصفات، أي ذات بلا صفات، هذا إنما يكون في ذهن الأحمق الأخرق الذي لا يفقه، ولو ادعى أنه من العقلاء، فالدعاوى لابد لإثباتها من البينة، ولذلك فإن قول بعض المبتدعة بنفي النقيضين مفضي إلى نفي الذات أصلاً، ونفي الذات حقيقته نفي وجود الله تعالى، وهذا كفر أكبر مخرج عن الملة بالكلية، بل هو أعظم كفراً من كفر المشركين، فإن المشركين كانوا يعتقدون أن الله تعالى هو الخالق الرازق المحي المميت، وإنما كانوا يشركون في توحيد العبادة، ولكن هؤلاء القرامطة الغلاة ينفون عن الله تعالى النقيضين، فيقولون: لا حي، ولا ميت، ولا سميع، ولا أصم، ولا متكلم، ولا أخرس، ولا فوق، ولا محايث، ولا تحت، ولا داخل العالم، ولا خارجه، وهكذا، وقولهم هذا يستلزم نفي الوجود أصلاً، لأن هذه صفات المعدوم الممتنع، فانظر كيف تجر البدع أصحابها إلى هذه المهاوي العقيمة، والحفر العميقة، التي لا مخرج لهم منها إلا بالتوبة النصوح، والرجوع إلى مذهب السلف،

والمقصود أن الإنسان إذا اعتقد أن لله ذاتاً فلابد لزاماً أن يؤمن أن له صفات، لأنه لا تكون الذات إلا بصفات، بل إن الذات هي مجموع الصفات والله المستعان.

الأمر الثاني: إذا كنا نؤمن بأن ذات الله تعالى لا يماثلها شيء من الذوات فلابد لزاماً أيضاً أن نعتقد أن صفات هذه الذات لا يماثلها شيء من الصفات، ذلك لأن اختلاف الذوات يؤدي إلى اختلاف الصفات، فما تقوله في الذات فقله في الصفات، لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، فلا يمكن أبداً ولا يتصور أصلاً أن تختلف الذوات، وتتفق الصفات، فإذا كنا نؤمن أن لله ذاتا تخصه لا تماثل شيئاً من الذوات، فيجب علينا أيضاً أن نؤمن أن لله صفاتاً تخصه لا تماثل الصفات، وأي عاقل في الدنيا يقول: إن ذات الله كذاتي؟ هذا ما لم نسمعه ولم نقرأه أبداً، فالخلاف بين أهل القبلة ليس في الذات، وإنما الخلاف وقع في الصفات، بل حتى الممثلة يؤمنون أن الله تعالى له ذات ليست كالذوات، ولكنهم يقولون: له صفات كالصفات، وهذا تناقض صريح، وتهافت واضح لا ترضاه العقول السليمة، والفطر المستقيمة، فضلاً عن النقول الصحيحة الصريحة، ولذلك فيقال للممثل: هل أنت تقر بأن لله ذاتا؟ فسيقول: نعم، فقل له: إن الكلام في الصفات كالكلام في الذات، فإذا كانت ذاته جل وعلا لا يماثلها شيء من الذوات فيلزمك - إن كنت عاقلاً تدري ما تقول - أن تكون صفات هذه الذات لا يماثلها شيء من الصفات، فإنك ترى صفات الفيل تختلف

عن صفات الجمل، وسبب ذلك اختلاف ذاتيهما، فاختلاف ذاتيهما أدى إلى اختلاف صفتيهما، وصفات زيد تختلف عن صفات عمرو، وسبب ذلك اختلاف ذاتيهما، فاختلاف ذاتيهما أدى إلى اختلاف صفتيهما، وصفات الفرس تختلف عن صفات الذباب، وسبب ذلك اختلاف ذاتيهما، فاختلاف ذاتيهما أدى إلى اختلاف الصفات فيما بينهما مع أنهما يجمعهما وصف أنها مخلوقة، فكيف بالله عليك لا يكون ذلك لازماً فيما بين الخالق الكامل من كل وجه، وبين المخلوق الضعيف من كل وجه؟ هذا مالا يكون أبداً، بل الذي ندين الله تعالى به، ونعتقده بقلوبنا، ونقوله بألسنتنا، وندرسه لتلاميذنا أن لله صفاته الخاصة به، كما أن له ذاته الخاصة به، ذلك لأن الكلام في الصفات فرع من الكلام في الذات، والله المستعان.

الأمر الثالث: إذا كنا نؤمن أن إثباتنا لذات الله تعالى إنما هو إثبات وجود لا إثبات تكييف، فكذلك نقوله في صفات هذه الذات، أن إثباتنا لصفات هذه الذات أيضا هو إثبات وجود لا إثبات تكييف، لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، فنحن إذا قلنا: إن لله ذاتا، فكلامنا هذا يفيد إثبات وجود هذه الصفات على ما يليق بجلاله وعظمته، لأن الكلام فيهما - أي الذات والصفات - واحد لا يختلف، ومتفق لا يفترق، فما تقوله في ذات الله تعالى قله في صفاته، ولا نعني بذلك أن ذات الله تعالى، أو صفاته لا كيفية لها في الحقيقة والواقع - حاشا وكلا - ونعوذ بالله من ذلك، بل المنفي هنا إنما هو علمنا بهذه

الكيفية، أي الكيفية المزعومة، لأنه لا يعلم كيف ذات الله، ولا كيف صفاته، لا ملك مقرب، ولا نبي مرسل، فضلاً عن من دونهم من الأولياء والصالحين، فلا يعلم كيف الله إلا الله جل وعلا، فقول أهل السنة: (من غير تكييف) أي من غير حكاية لكيفية شيء من هذه الصفات، وقولهم :(بلا كيف) أي من غير ادعاء علم شيء من كيفية الصفات، فلا ندخل في هذا الباب متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، بل الأمر مبناه على التسليم: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾[1]، والمقصود أنه كما أن إثباتنا لذات الله تعالى إثبات وجود لا إثبات تكييف، فكذلك إثباتنا لصفاته جل وعلا أيضاً إثبات وجود لا إثبات تكييف، لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، والله المستعان.

الأمر الرابع: إنه من المعلوم المتقرر عند أهل السنة وغيرهم أن ذات الله تعالى لا يعلمها إلا الله تعالى، فإذا كان ذلك كذلك فيجب أيضاً من باب الملازمة بين الذات والصفات أن يقال: إن صفات هذه الذات لا يعلمها إلا الله تعالى، لأن الكلام فيهما واحد، فصفة كل شيء لا تعلم إلا إذا عُلِمَت ذاته، فالجهل بالذات مفضي إلى الجهل في الصفات، أي في الكيفية، وبناء عليه فإذا قال لك الجهمي: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[2]، كيف استوى؟ فقل له: أولاً أخبرني أنت كيف الله في ذاته

(١) آل عمران: ٧.

(٢) طه: ٥.

أي كيف ذاته جل وعلا؟ فبالطبع سيقول: لا أعلم كيف هو في ذاته، فإذا قال ذلك فقل له: وأنا أيضاً لا أعلم كيف هو في ذاته، فإذا كنا مشتركين في عدم العلم بالذات فكيف تطالبني أن أبين لك كيفية استوائه وأنا لا أعلم أصلاً كيف هو في ذاته؟ فإن الجهل بكيفية الذات يقتضي الجهل بكيفية الصفات، فكيفية الصفة تابعة للذات، فمن علم الذات عرف كيفية الصفات، ومن جهل الذات جهل كيفية الصفات، ونحن بالاتفاق لا نعلم كيف الله في ذاته، فمن باب أولى أن لا نعلم كيفية صفاته، لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، فنحن لا نعرف كيفية وجهه لأننا نجهل كيفية الذات، ولا نعلم كيفية يديه لأننا نجهل كيفية ذاته، ولا نعلم كيفية استوائه لأننا لا نعلم كيفية ذاته، ولا نعلم كيفية مجيئه وإتيانه ونزوله إلى السماء الدنيا لأننا أصلاً لا نعلم كيفية ذاته، وهكذا في سائر الصفات، فإذا قيل لك وما العلاقة بين الذات والصفات؟ فقل: العلاقة بينهما هذه القاعدة التي تقول: الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات والله المستعان.

الأمر الخامس: إذا تقرر لنا أن الكلام في الصفة كالكلام في الذات فاعلم رعاك الله تعالى، ووفقك لكل خير، وجنبك كل شر وبلاء وفتنة، أننا نؤمن الإيمان الجازم، ونعتقد الاعتقاد الراسخ الذي هو أعظم رسوخاً من الجبال الرواسي أن الله تعالى كامل الكمال المطلق من كل وجه في ذاته جل وعلا، وذاته جل وعلا لها الكمال المطلق، أي غاية الكمال ونهاية الكمال على ما يليق بجلاله، وعظيم كبريائه وسلطانه عز وجل،

هذا قولنا في الذات والكلام في الصفات كالكلام في الذات، وبناء عليه فيلزمنا أن نقول أيضاً: أن الصفات التي نثبتها لهذه الذات هي الصفات الكاملة من كل وجه، أي أن لها الكمال المطلق فلا يعتريها نقص بوجه من الوجوه، فكما أن لذاته الكمال المطلق فكذلك أيضاً لصفاته الكمال المطلق، فلله تعالى الذات الكاملة المتصفة بالصفات الكاملة، وصفات الجلال المطلق، والجمال المطلق، والعظمة المطلقة المتناهية من كل وجه، فاستواؤه له الكمال المطلق، لأن ذاته لها الكمال المطلق، ووجهه جل وعلا له الكمال والجمال والبهاء المطلق، لأن ذاته جل وعلا لها الكمال والجمال والبهاء المطلق، ونزوله إلى السماء الدنيا له الكمال المطلق الذي لا يعتريه نقص بوجه من الوجوه، لأن ذاته جل وعلا لها الكمال المطلق الذي لا يعتريه نقص بوجه من الوجوه، وهكذا في سائر صفاته، ولا يمكن أن يقال غير هذا، ونعوذ به جل وعلا أن نعتقد، أو نقول غير هذا، فانظر إلى بركة هذه القاعدة، فالله الله في حفظها واستذكارها دائماً، وتعليمها للطلبة والناشئة، فإنها أحد الأسباب التي يتحقق بها تعظيم الله جل وعلا، وتعظيمه عز وجل من مقاصد الشريعة التي جاءت بإثباتها، والله يحفظك ويرعاك، ويجعل الجنة مأوانا ومأواك، وهو أعلى وأعلم.

القاعدة السادسة والأربعون:

(الكلام في بعض الصفات كالكلام في بعض)

أقول: وهي أيضًا قاعدة نافعة جداً، وقد رأينا بركتها على أنفسنا وطلابنا فأحب أن أتحفك بها، لأني أحب لك ما أحبه لنفسي، وقال عليه الصلاة والسلام: (**لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه**)[1].

وبيانها أن يقال: أن باب الصفات باب واحد، و القول فيه متفق لا يفترق، ومؤتلف لا يختلف، وواحد لا يتعدد، فما تقوله في صفة فإنه ينجر على جميع الصفات، فالقول في صفة الوجه هو بعينه القول في صفة الاستواء، واليدين، والعينين، وهكذا في سائر الصفات، وهذه القاعدة رد قوي على الأشاعرة الذين لا يثبتون من الصفات إلا سبعة فقط، وهي: الحياة، والكلام، والبصر، والسمع، والإرادة، والعلم، والقدرة، ويحرفون الباقي، وإنك إذا سألتهم عن سبب ردهم للباقي أجابوك بجوابين لا ثالث لهما.

الأول: يقولون: إن إثبات ما عدا هذه السبع يفضي إلى تمثيل الله تعالى بخلقه، فأنت تراهم هنا قد حرفوا ما حرفوه من الصفات بحجة المماثلة فيقال لهم: إن القول في بعض الصفات كالقول في بعض، فإذا كان ما نفيتموه من الصفات يستلزم التمثيل فكذلك يقال أيضاً فيما أثبتموه يستلزم التمثيل، لأنكم تفرون من إثبات الوجه، لأن المخلوق له وجه،

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب علامة الإيمان، رقم: (١٣)، ومسلم في الإيمان برقم: (٤٥)، باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه.

وتفرون من إثبات اليد لأن المخلوق له يد، وتفرون من إثبات الاستواء لأن المخلوق له استواء، وتفرون من إثبات العين لأن المخلوق له عين، وهكذا، ولكنكم تثبتون الحياة، فبالله عليكم أليس المخلوق له حياة، وتثبتون الكلام والمخلوق له كلام، وتثبتون السمع والبصر والإرادة والقدرة والعلم والمخلوق له سمع وبصر وإرادة وقدرة وعلم، فتكونون بذلك قد وقعتم في نفس المحذور الذي من أجله فررتم من إثبات باقي الصفات، وهذا تناقض ظاهر، فإما أن تثبتوا الجميع فتلحقوا بركب أسيادكم أهل السنة، وإما أن تنفوا الجميع فتلحقوا بركب إخوانكم المعتزلة، أما أن تثبتوا البعض وتنفوا البعض فهذا هو عين التناقض، فإن قالوا: نحن نثبت الصفات السبع على الوجه الذي يليق به جل وعلا، فنقول لهم: وكذلك أثبتوا بقية الصفات على الوجه الذي يليق بالله جل وعلا، واستريحوا وأريحوا، وإن قالوا: إن إثباتنا لهذه الصفات السبع لا يقتضي تمثيل الله بخلقه، فنقول لهم: وأيضاً إثبات بقية الصفات لا يقتضي تمثيل الله بخلقه، وهكذا، فما كان جوابهم فيما نورده عليهم في صفاتهم فهو جوابنا عليهم فيما نفوه من الصفات، لأن القول في كل الصفات قول واحد لا يختلف، فإذا كان ما أثبتموه لا يقتضي تمثيل الله بخلقه، فكذلك ما نفيتموه لا يستلزم تمثيل الله بخلقه، فكذلك ما أثبتموه أيضاً -على فهمكم هذا- يستلزم تمثيل الله بخلقه، ويقال لهم أيضاً: إن أخوانكم المعتزلة والجهمية ينكرون عليكم إثباتكم هذه الصفات السبع، لأنهم ينكرون الصفات كلها، ويوردون عليكم شبهاً في إثباتكم لهذه

السبع، وأنتم تقومون بالرد عليهم دفاعاً عن مذهبكم في إثبات هذه السبع، فما كان جوابكم عليهم دفاعاً عن مذهبكم فهو بعينه جوابنا عليكم فيما نفيتموه، وفي ذلك يقول أبو العباس فيما أثبتموه رحمه الله تعالى في التدمرية: (فهذا المفرق بين بعض الصفات وبعض يقال له فيما نفاه كما يقوله هو لمنازعه فيما أثبته)[(١)].

قلت: لأن القول في بعض الصفات كالقول في بعض، وهذا باتفاق أهل السنة رفع الله نزلهم في الفردوس الأعلى، ونحن نقول: إن إثبات ما أثبته الله لنفسه من الصفات في كتابه أو أثبته له رسوله ﷺ في سنته حق على حقيقته على ما يليق بجلاله وعظمته لا يقتضي تمثيلاً، لأننا نثبته من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف، ولا تمثيل، لأن الله تعالى ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، وأما جوابهم الثاني فهم يقولون: إن الصفات التي نثبتها قد اقتضى العقل ثبوتها، والصفات التي نفيناها لم يقتض العقل ثبوتها، فإذا قالوا ذلك فقل لهم: لنا على ذلك أجوبه:

الأول: أن باب الصفات باب توقيفي على الدليل ولا مدخل للعقول فيه.

الثاني: أن العقول متفاوتة أشد التفاوت، فما ترونه بعقولكم أنه ليس بثابت يراه غيركم أنه ثابت، فبأي عقل نزن الكتاب والسنة، ذلك لأن العقل لا يعرف تفاصيل ما يجب إثباته لله مما نفي عنه، فأنتم ترون أن العقل يثبت الأسماء فقط، وينفي سائر الصفات، والجهمية يرون أن

---

(١) التدمرية: تحقيق: د. محمد بن عودة السعوي صـ: ٣٣.

العقل يقضي بنفي الكل الأسماء والصفات، والفلاسفة يرون أن العقل ينفي كل إثبات، ولا يثبت إلا النفي فقط، والقرامطة غلاةٌ يرون أن العقل هو نفي النقيضين، فالعقول متفاوتة، فأي عقل نعتمده وننزل الكتاب والسنة عليه؟.

الثالث: سلمنا أن دليل العقل انتفى فإن انتفاءه لا يدل على انتفاء ما أثبته الدليل النقلي، فإن النقل دليل مستقل بذاته لا يعرض على العقل، فالصفات التي نفيتموها قد جاءت بها الأدلة الصحيحة الصريحة من الكتاب والسنة فيجب إثبات ما أثبته النقل، فلا تقف حيث وقف العقل، بل قف حيث وقف النقل.

الرابع: أننا لا نسلم أصلاً أن العقل عاجز عن إثبات كثير مما نفيتموه من الصفات، فإن العقل السليم يعرف طريق إثبات ذلك، فمثلاً إكرام الطائعين بأنواع الإكرام، وإدخالهم الجنة وإعدادها بأنواع النعيم المقيم واللذة الأبدية دليل على محبتهم ورحمتهم، وإهانة الكافرين وتعذيبهم بأنواع العذاب وإدخالهم النار دليل على بغضهم والغضب عليهم، وإمساك السماوات والأرض أن تزولا، وإمساك الجبال دليل على القوة الكاملة، وهكذا في صفات كثيرة والله المستعان.

والمقصود: أن القول في بعض الصفات كالقول في بعض، فتأمل هذه القاعدة العظيمة، وتدبرها حق تدبرها تجدها برد اليقين على الفؤاد، وهذا هو شأن الحق، فإنه ينزل على القلوب المحبة له كالسلسبيل العذب البارد في القيظ الحار الجاف، والله يتولانا وإياك.

القاعدة السابعة والأربعون

(أهل السنة والجماعة يعلمون معاني الصفات ويجهلون كيفياتها)

أقول: اعلم رحمنا الله وإياك، وعلمنا ما ينفعنا، ونفعنا بما علمنا أن أهل السنة رفع الله نزلهم في الفردوس الأعلى ينظرون إلى صفات الله من جهتين:

- من جهة المعاني.

- ومن جهة الكيفيات، ولابد من التفريق بين هاتين الجهتين، ولابد أيضاً من معرفة مذهب أهل السنة فيهما، فأقول وبالله التوفيق: أما المعاني فإنهم يعلمونها، أي أن معاني الصفات معلومة عند أهل السنة، وذلك لأن ألفاظ آيات الصفات نزلت باللسان العربي المبين، فوجب علينا حمل هذه الألفاظ على المعاني المتقررة عندنا في هذا اللسان العربي، ولا يمكن أبداً أن يكون المراد بها مجهولاً لا يعلم، أو يكون المراد بها معان أخرى غير المعاني المتقررة في هذا اللسان العربي، ولأن الله تعالى قد أمرنا بتدبر هذا القرآن وأكثر آياته من آيات الصفات، والتدبر درجة يسبقها الفهم، فكيف نؤمر بتدبر ألفاظ لا يفهم معناها؟ هذا ما لا يكون أبداً بل نحن نعلم جزماً أنه لما أمرنا بتدبر كتابه أنه مما يمكن تفهمه، وتعقله، ومعرفة معناه، ومن ذلك آيات الصفات، ولذلك فالمعتمد في مذهب أهل السنة رحمهم الله تعالى هو هذا، ولا يجوز نسبتهم إلى غيره كما فعله بعض المؤلفين في الاعتقاد، فإنهم يزعمون أن السلف لا يعلمون المعاني، وهذا خطأ في النسبة بلا شك، بل المعاني عندنا معلومة لا إشكال في ذلك، فالوجه معناه لغة ما تحصل به

المواجهة، والبصر رؤية الأشياء، والسمع إدراك الأصوات، والنزول يكون من أعلى إلى أسفل، والاستواء المعدى بـ(على) هو العلو والاستقرار، وهكذا، فمعاني الصفات عند أهل السنة معلومة، وأما الكيفيات فإنها مجهولة، أي كيفيات الصفات لا يتكلمون فيها البتة، بل يفوضون علم الكيفية إلى الله تعالى ويقولون: الكيف مجهول، ذلك لأن الكيفية لا تعلم إلا بالرؤية، وهي معدومة في حق الله تعالى، فقد اتفق أهل السنة أن رؤية الله تعالى في الدنيا غير ممكنة، أو برؤية نظيره، وهو منتفٍ أيضاً، لأنه جل وعلا ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[1]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[2]، ولا سمي له ولا ند، ولا نظير له جل وعلا، حتى يستدل بصفاته عليه أو بإخبار الصادق عنه والنبي ﷺ لم يخبرنا عن كيفية الصفة، وإنما أخبرنا بالصفة، ولم يتكلم عن كيفية الصفة، فوجب الوقوف عند حد النص ولا نتعداه قيد أنملة، فقد أخبرنا ﷺ أن لربنا وجهاً، ولم يخبرنا عن كيفية هذا الوجه، وأخبرنا أن لربنا عيناً ولم يخبرنا عن كيفية هذه العين، وأخبرنا أن لربنا يداً ولم يخبرنا عن كيفية هذه اليد، وأخبرنا أن لربنا استواءً ولم يخبرنا عن كيفية هذا الاستواء، وهكذا في سائر صفاته، فكيف نعلم كيفيات صفات الله تعالى وقد انتفت عنها طرق العلم بالكيفية؟ ولذلك فأهل السنة يعلمون المعاني ويجهلون الكيفيات، ولذلك فقد جاء عن الإمام مالك رحمه

---

(١) الشورى: ١١.

(٢) الإخلاص: ٤.

الله تعالى أنه لما قيل له: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[1]، كيف استوى؟ فقال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة[2]. وقد انعقد إجماع أهل السنة على اعتماد هذا الجواب في كل الصفات، وليس في الاستواء فقط، فقوله: (الاستواء غير مجهول) أي معناه في اللغة معلوم تعرفه العرب في لسانها، وقوله: (والكيف غير معقول) أي أن معرفة الكيفية لصفات الله تعالى لا تعقل، أي غير داخلة في حد ما خلق العقل له، فليس للعقل أمامها إلا التسليم والتفويض: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾[3]، فلا يجوز للعقل أن يفكر مجرد تفكير في كيفية شيء من صفات الله تعالى، بل إن إدخال العقل في طلب معرفة الكيفية مسلك من مسالك الضلال، وطريق من طرق الشيطان، فالله تعالى لما خلق العقل جعل له حدوداً وطاقات لا يزال تفكيره سليماً ما دام داخلاً في حدوده وطاقاته، وأما إذا أقحم فيما ليس له فيه مجال فإنه لن يرجع إلا بالحيرة، والضلال، والتيه والشكوك، والحسرة والخيبة، ومن ذلك كيفيات صفات الله تعالى فإن معرفتها خارجة عن مدركات العقول، ولم تخلق العقول لإدراكها أصلاً، ولا قدرة ولا طاقة للعقل مهما فكر وقدر على معرفة ذلك، لأنه من علم الغيب الذي اختص الله تعالى به، لا يعلمه ملك

(١) طه: ٥.

(٢) انظر الرد على الجهمية للدارمي صـ: ٦٦، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي: (٣/ ٤٤١).

(٣) آل عمران: ٧.

مقرب، ولا نبي مرسل، وقوله: (والإيمان به واجب) لأنه خبر الشارع، وقد تقرر أن خبر الشارع يجب تصديقه والإيمان به، فيجب الإيمان الجازم بكل أخبار الشريعة، وقوله: (والسؤال عنه بدعة) أي لأنه سؤال مخترع لا يعرف عن أحد من سلف الأمة وأئمتها، بل هو تنطع وتشدق وتقحم في المهالك.

والمقصود أن تعلم أن القاعدة عند أهل السنة تقول: المعاني معلومة، والكيفيات مجهولة، ونحن بذلك المذهب وسط بين مذهبين ضالين كل الضلال:

الأول: مذهب المفوضة الذين يقولون: المعاني غير معلومة، ومن باب أولى الكيفيات أيضاً.

الثاني: مذهب الممثلة الذين يقولون: بل الكيفيات معلومة، ويجعلونها ككيفية صفات المخلوقات، فقال أهل السنة: بل المعاني معلومة، وأما الكيفيات فمجهولة.

فإن قلت: كيف تقول إن مذهب أهل السنة هو العلم بمعاني الصفات مع أن الإمام أحمد يقول: نثبت آيات الصفات لا كيف ولا معنى[(١)]؟

فأقول: إن المعنى الصحيح الذي يفهمه أهل العقول السليمة، والفطر المستقيمة على ما يقتضيه وضع اللسان العربي، وإنما المعنى المنفي هنا هو المعنى الذي ابتكرته الجهمية النفاة، والمبتدعة الطغاة، ويزعمون أنه هو المراد من آيات الصفات، وهو معنى غريب لا يفهمه أهل اللسان الصحيح

(١) لم أقف على عزوه.

من هذه الألفاظ، فالمنفي في كلام الإمام أحمد هو المعنى الفاسد الباطل المحدث الذي لا يعرف عن سلف هذه الأمة، فنعوذ بالله من الأهواء المضلة، والأفهام المعتلة المختلة.

وخلاصة هذه القاعدة أن معاني الصفات معلومة، وكيفياتها مجهولة، فالوجه نعلم معناه في اللغة ولكن نجهل كيفيته، والنزول نعلم معناه في اللغة، ولكن نجهل كيفيته، والعين نعلم معناها في اللغة، ولكن نجهل كيفيتها، والسمع نعلم معناه في اللغة ولكن نجهل كيفيته، والبصر نعلم معناه في اللغة ولكن نجهل كيفيته، وهكذا في سائر الصفات، والله ربنا أعلى وأعلم، وهو يتولانا وإياك.

القاعدة الثامنة والأربعون:

(الاتفاق في الاسم الكلي العام لا يستلزم الاتفاق بعد التقييد والإضافة والتخصيص)

أقول: اعلم رحمك الله تعالى أننا معاشر أهل السنة والجماعة ننظر إلى الصفة باعتبارين:

ـ باعتبارها مطلقة.

- وباعتبارها مقيدة مضافة، كقولنا: (وجود) فهذه صفة، ولكننا لم نقل: وجود وليد، ولا وجود زيد، بل أطلقنا، وهذه الصفة المطلقة، ولكن إن قلنا: وجود وليد، ووجود زيد، فهنا الوجود لم يعد مطلقا، بل هو وجود مقيد، فالأول مقيد بوليد، والثاني مقيد بزيد، وأنا أسألك الآن، هل وجود وليد كوجود زيد؟ والجواب: لا، بل وجود كل واحد منهما يخصه، ولا

يشاركه فيه الآخر، فوجود وليد يخصه ويناسب حاله، ووجود زيد يخصه ويناسب حاله، ثم أسألك: متى افترق الوجودان؟ والجواب: افترقا بعد الإضافة والتقييد والتخصيص، ثم أسألك: وهل بين الوجودين نوع تشابه واشتراك؟ والجواب: نعم، ثم أسألك: في أي شيء؟ والجواب: في الاسم المطلق العام، وهو مسمى الوجود، وهو صفة الوجود باعتبار الإطلاق، فكلمة: (وجود) يدخل فيها وجود زيد، ووجود وليد، ولكن كلمة: (وجود زيد) لا يدخل فيها إلا زيد فقط، وكلمة: (وجود وليد) لا يدخل فيها إلا وليد فقط، وهذا يطلعك على أمرين مهمين وهما ما أريد إثباته هنا، وهما: أنه ما من موجودين إلا وبينهما اشتراك في اسم الوجود المطلق العام، والثاني: أن التشبيه الذي ينفيه أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى ليس هو الاشتراك في الاسم العام الكلي، وإنما هو التمثيل بعد الإضافة، والتقييد والاختصاص، وهذا كلام صعب، ولكن أضرب لك أمثلة حتى تفهمه، لأن الأذكياء من أهل البدع قد ضلوا فيه، فأقول:

المثال الأول: وجود الله تعالى، ووجود المخلوق، هذا الوجود هل هو مطلق أو مقيد؟

والجواب: بل هو وجود مقيد، فالأول قيد بالله تعالى، والثاني مقيد بالمخلوق، فأقول: فهنا نقول: لله تعالى وجود لا يماثله فيه أحد، فوجود الله تعالى لائق به، ووجود المخلوق مناسب لحاله، فمتى بالله تعالى عليك طلبنا التفريق بين الوجودين، وحرمنا التمثيل بينهما؟

والجواب: لما أضفنا الوجود لكل واحد منهما، وهذا ما نريد، من أن أهل السنة لا ينكرون الاشتراك في الاسم المطلق، وهو مسمى الوجود، بل لا ينكرون إلا التمثيل في الوجودين بعد الإضافة والتقييد والاختصاص.

ومثال آخر: لو قلت لك: سمع فقط وأطلقت، فهل تفهم منها أنه سمع الله تعالى، أو سمع المخلوق؟

والجواب: لا، لا أفهم منها لا هذا، ولا هذا، لأنه اسم مطلق لم يقيد بأحدهما، لكن لو قلت لك: سمع الله تعالى، وسمع المخلوق، فهنا قيدت الصفة، وأضفتها لأحدهما، فالسمع الأول أضفته إلى الله تعالى، والسمع الثاني أضفته إلى المخلوق، فصفة السمع الآن لم تعد مطلقة، بل صارت مضافة مقيدة، فهنا يطلب حينئذ أهل السنة التفريق بين السمعين، ويقولون: الله تعالى له سمع يليق به، والمخلوق له سمع يناسب حاله، فمتى طلب أهل السنة التفريق بين السمعين؟

والجواب: لما أضفنا الصفة، ولكن هل بين سمع المخلوق وسمع الخالق اشتراك في شيء؟ فتقول: نعم، بينهما اشتراك في الاسم العام المطلق، إذ كل منهما سمع، فأقول: وهل لا بد من نفي التشابه والفصل بين السمعين في الاسم المطلق العام؟

والجواب: لا، لأن نفي التمثيل الذي يقصده أهل السنة ليس هو الاشتراك في الاسم المطلق العام، لأن نفي هذا المقدار بين السمعين يستلزم نفي سمع الله تعالى، وهكذا نقول في صفة البصر والعلو وغيرها من صفات الله تعالى التي يوجد أصل مسماها في المخلوق، فننظر إلى الصفة باعتبارين: باعتبارها

مطلقة، وباعتبارها مضافة، ونعتقد أن ما من شيئين إلا وبينهما اشتراك في الاسم الكلي العام، وهذا أمر متقرر باتفاق أهل السنة، وهذا الاشتراك في الاسم الكلي العام ليس هو المحظور عند أهل السنة، بل هو من لوازم ثبوت الصفة ووجودها، ولكن المحظور عند أهل السنة رحمهم الله تعالى هو اعتقاد المماثلة بين الصفتين بعد الإضافة والتقييد والاختصاص، ولذلك فالقاعدة المتقررة عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى في هذا الباب تقول: (الاتفاق في الاسم الكلي العام لا يستلزم الاتفاق بعد الإضافة والتقييد والتخصيص)، فعندنا سمع مطلق وسمع مقيد، فبينهما اشتراك في مسمى السمع، ولكن سمع الله تعالى بعد إضافته له يخصه ويليق بجلاله وعظمته، وسمع المخلوق بعد إضافته له يخصه ويناسب حاله، وليس بين السمعين بعد الإضافة مماثلة، إلا في الاسم الكلي المطلق، وعندنا بصر مطلق وبصر مقيد، فبينهما اشتراك في مسمى البصر، ولكن إن أضيف البصر إلى الله تعالى فإنه يخصه ويليق بجلاله وعظمته، وبصر المخلوق يخصه ويناسب حاله، ولا تماثل بين البصرين بعد الإضافة والتقييد والاختصاص، وعندنا وجود مطلق ووجود مقيد، فبينهما اشتراك في اسم الوجود العام، ولكن إن أضيف الوجود إلى الله تعالى فهو وجود لائق بجلاله وعظمته عز وجل، وإن أضيف الوجود إلى المخلوق فهو وجود مناسب لحاله، والاتفاق في اسم الوجود العام المطلق لا يستلزم الاتفاق فيه بعد التقييد والإضافة والتخصيص، وعندنا حياة مطلقة، وحياة مقيدة، فبينهما اشتراك في اسم الحياة المطلق العام، ولكن إن قلنا حياة الله، صارت مقيدة بالله تعالى، فلله

تعالى حياة تليق بجلاله وعز عظمته جل وعلا، وإذا قلنا حياة المخلوق صارت مناسبة لحاله وضعفه، والاتفاق في اسم الحياة العام المطلق لا يستلزم الاتفاق فيها بعد التقييد والتخصيص والإضافة، وعندنا علو عام وعلو خاص، فبينهما اشتراك في اسم العلو العام المطلق، ولكن إن قلنا علو الخالق صار لائقا بجلاله وعظمته، فلله تعالى العلو المطلق الكامل من كل وجه، والذي لا يماثل علو المخلوقين، وإن قلنا علو المخلوق، صار مناسبا لحاله، والاتفاق في اسم العلو العام لا يستلزم الاتفاق فيه بعد التقييد والإضافة والتخصيص، وهكذا يقول أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى في كل الصفات.

والخلاصة أن تعلم بارك الله تعالى فيك أن المتقرر عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى أن هناك اشتراك بين اسم صفاتنا واسم صفات الله تعالى في الاسم المطلق الكلي العام، وهذا لا ينكره أهل السنة رحمهم الله تعالى، ولا يعنونه بقولهم: (لله صفات لا تماثل صفات المخلوقين)، وهناك من يدعي أن بين صفات الله تعالى وصفات المخلوقين تماثل بعد التقييد والإضافة والتخصيص، وهو مذهب الممثلة، وهو المذهب الذي أجمع أهل السنة رحمهم الله على إنكاره، وأفتى الكثير منهم بكفر قائله، كما قال نعيم بن حماد رحمه الله تعالى: (من شبه الله تعالى بخلقه فقد كفر)[1].

(١) تقدم عزوه.

فالتمثيل الذي ننكره هو التمثيل بعد الإضافة والتقييد والتخصيص، وأما مجرد الاتفاق والاشتراك في الاسم الكلي المطلق العام فهذا أمر لا بد منه، بل هو من ضرورة إثبات الصفات لله تعالى.

إذا علمت هذا فنقول: من قال: (لله صفات لا تشبه الصفات) إن كان ينفي التشابه المطلق فقد أنكر قولا لم يقل به أحد من بني آدم، وإن كان يقصد إنكار مطلق المشابهة فقد أخطأ، لأنه ما من موجودين إلا وبينهما نوع تشابه في الاسم الكلي العام المطلق، فصار قول أهل البدع هذا من الألفاظ المجملة، التي لا بد فيها من التفصيل، والذي دعا أهل البدع لإنكار صفات الله تعالى هو أنهم ظنوا أن التمثيل المنفي عن الله تعالى هو التماثل بينه وبين المخلوق في الاسم الكلي العام المطلق، وهذا هو عين الخطأ، لأننا عرفناك أن التمثيل المنفي عن الله تعالى والذي أجمع أهل السنة على إنكاره إنما هو التماثيل بعد الإضافة والتقييد والتخصيص، ولعلك فهمت ما نريد إثباته هنا.

فإن قيل لك: هل بين صفات الله تعالى وصفات خلقه نوع اشتراك؟ فلا تقل: نعم، وتطلق، ولا تقل: لا، وتطلق، بل قل: (نعم) بينهما اشتراك في الاسم الكلي العام، وقل: (لا) أي لا اشتراك بينهما بعد التقييد والتخصيص والإضافة.

وإن قيل لك: ما المماثلة التي ينكرها أهل السنة؟ فقل: المماثلة التي ينكرها أهل السنة هي المماثلة بين الصفتين بعد التقييد والإضافة والتخصيص، فإن قلت ذلك عن فهم فقد نجوت بإذن الله تعالى من كثير من المزالق التي وقع

فيها كثير من أذكياء العالم، قال أبو العباس رحمه الله تعالى: (وإذا كان من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه، وما هو محدث ممكن يقبل الوجود والعدم فمعلوم أن هذا موجود، وهذا موجود، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى الوجود أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا، بل وجود هذا يخصه، ووجود هذا يخصه، واتفاقهما في اسم عام: لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتخصيص والتقييد، ولا في غيره، فلا يقول عاقل إذا قيل إن العرش شيء موجود، وإن البعوض شيء موجود: إن هذا مثل هذا لا تفاهما في مسمى الشيء والوجود، لأنه ليس في الخارج شيء موجود غيرهما يشتركان فيه، بل الذهن يأخذ معنى مشتركا كليا هو مسمى الاسم المطلق، وإذا قيل هذا موجود وهذا موجود: فوجود كل منهما يخصه لا يشركه فيه غيره، مع أن الاسم حقيقة في كل منهما) [1]. والله أعلم.

القاعدة التاسعة والأربعون:

(يجب في أسماء الله تعالى الإيمان بها وبمقتضاها وبأثرها المتعدي)

أقول: اعلم رحمك الله تعالى، ووفقك لكل خير، وجعلك مباركا حيثما كنت أن الواجب في أسماء الله تعالى عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى ثلاثة أشياء:

الأول: أن تؤمن بها اسما لله تعالى، فتسمي الله تعالى بها.

---

(١) مجموع الفتاوى: (٣/ ١٠).

والثاني: أن تؤمن بما تضمنته هذه الأسماء من الصفات، لأن المتقرر عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى هو أن كل اسم لله تعالى فإنه لا بد وأن يتضمن صفة من صفات الكمال ونعتا من نعوت الجمال والجلال والبهاء والكبرياء والقداسة والعظمة.

والثالث: أن تؤمن بالأثر المتعدي لهذا الاسم، أي أن من كمال الإيمان بأسماء الله تعالى أن نتعبد لله تعالى بمقتضى هذا الاسم المبارك الكريم، فإن التعبد لله تعالى بمقتضى أسمائه وصفاته من أهم موضوعات حياتنا، بل هو أصل الحكمة من وجودنا وخلقنا في هذه الحياة، فنحن موجودون في هذه الحياة حتى نتعبد لله تعالى بمقتضى أسمائه وصفاته، فمثلا اسم الله تعالى: (السميع) يقتضي منا أن نؤمن به اسما لله تعالى، ويقتضي كذلك أن نؤمن بالصفة التي دل عليها هذا الاسم المبارك، وهي صفة: السمع، ويقتضي منا كذلك أن نتعبد لله تعالى بمقتضى هذا الاسم، وهو أن لا يسمع الله تعالى منك إلا ما يرضيه، فلا تكذب، ولا تلعن أو تشتم أو تقول هجرا من القول أو فحشا من الكلام، لأنك مؤمن بأن ربك الذي تعبده يسمع ما تقول، ولا يخفى على سمعه شيء في الأرض ولا في السماء، فكلما همت نفسك الأمارة بالسوء أن تتلفظ بكلمة السوء، أو تقول مقالة محرمة فتذكر أن الله تعالى من أسمائه السميع، فحينئذ تنزجر نفسك عن هذا الكلام الذي لا يرضي الله تعالى، فقد سمع الله تعالى مقالة اليهود الذين قالوا: إن الله فقير ونحن أغنياء، وتوعدهم بالعذاب والعقوبة على هذه الكلمة، قال تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ ۘ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟

﴿وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾[١]، **فإياك ثم إياك** من أن تكون ممن توعده الله تعالى من فوق سبع سموات بسبب كلمة سوء قالها بلسانه، فاحفظ لسانك أيها المسلم من تلك السقطات التي قد تذهب دنياك وآخرتك، وتوجب عليك سخط الله تعالى وحبط العمل، وفي الحديث: (**من يضمن لي ما بين فكيه وما بين فخذيه أضمن له الجنة**)[٢]. فلا تطلق لسانك بالكلام المحرم ظنا منك أنك لا يسمك أحد، فإن ربك سميع بسمع، ولا يخفى عليه ما تقول، وفي الحديث: (**وإن العبد ليتكلم بالكلمة من سخط الله لا يلقي لها بالاً يهوي بها في النار أبعد ما بين المشرق والمغرب**)[٣]. وفي الحديث: (**وهل يكب الناس على وجوههم ــ أو قال ــ على مناخرهم في النار إلا حصائد ألسنتهم**)[٤]. وفي الحديث: (**أكثر ما يدخل الناس النار الفم والفرج**)[٥]. فاتق الله تعالى في لسانك، واحبسه

---

(١) آل عمران: ١٨١.

(٢) أخرجه البخاري في الرقاق، باب حفظ اللسان، رقم: (٦٤٧٤)، وفي المحاربين، باب فضل من ترك الفواحش، والترمذي رقم (٢٤١٠) في الزهد، باب ما جاء في حفظ اللسان.

(٣) أخرجه البخاري في الرقاق، باب حفظ اللسان، برقم: (٦٤٧٧)، ومسلم رقم: (٢٩٨٨) في الزهد، باب التكلم بالكلمة يهوي بها في النار.

(٤) رواه الترمذي رقم: (٢٦١٩) في الإيمان، باب ما جاء في حرمة الصلاة، وابن أبي شيبة: (٥/ ٣٢٠)، رقم: (٢٦٤٩٨)، وأحمد: (٣٦/ ٣٨٣)، رقم: (٢٢٠٦٣).

قال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح).

(٥) رواه الترمذي، رقم: (٢٠٠٥) في البر، باب ما جاء في حسن الخلق، وأحمد: (١٣/ ٢٨٧)، رقم: (٧٩٠٧)، والبخاري في الأدب المفرد بالتعليقات صـ: ١٥٢، رقم: (٢٩٤).

عن فاحش القول المحرم، فإن هناك من تكلم بكلمة السوء فأحبطت عمله، وأفسدت دنياه وآخرته، كما في الحديث: أن رجلا قال: والله لا يغفر الله تعالى لفلان، فقال الله تعالى: (**من ذا الذي يتألى علي أن لا أغفر لفلان فقد غفرت لفلان وأحبطت عملك**)[١]. وبالمقابل من ذلك فإنك إن دعوت الله بالصوت الخفي فإنك تعلم عندها أن هناك ربا عظيما يسمع دعاءك، ويسمع استغاثتك، ويغيث لهفتك، فإننا لا ندعو أصم ولا غائبا، إنما ندعو ربا قريبا مجيبا، وفي الحديث: (**فإنكم لا تدعون أصم ولا غائبا، إنما تدعون ربا قريبا مجيبا، إن الذي تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته**)[٢]. وسبحان من وسع سمعه الأصوات، فقد جاءت المجادلة إلى النبي ﷺ تشكو إليه ما فعل زوجها، ولكنها تشتكي إلى الله تعالى، وكان صوتها لا يكاد يسمعه القريب منها، كما تقول عائشة: وإنه ليخفى علي بعض حديثها، فأنزل الله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾[٣]، وكل ذلك الإيمان منبثق من الإيمان بأن الله

قال الترمذي: (هذا حديث صحيح غريب).

(١) أخرجه مسلم برقم: (٢٦٢١) في البر والصلة، باب النهي عن تقنيط الإنسان من رحمة الله تعالى.

(٢) أخرجه البخاري في الدعوات، باب الدعاء إذا علا عقبه، رقم: (٦٣٨٤)، وباب قول: لا حول ولا قوة إلا بالله، رقم: (٦٤٠٩)، وفي الجهاد، باب ما يكره من رفع الصوت في التكبير، رقم: (٢٩٩٢). وفي المغازي، باب غزوة خيبر، رقم: (٤٢٠٥)، ومسلم رقم: (٢٧٠٤) في الذكر والدعاء، باب استحباب خفض الصوت بالذكر.

(٣) المجادلة: ١.

تعالى من أسمائه السميع، وأما الذي يتخبط في الكلام حيثما اتفق، ولا يراعي سمع الله تعالى، فهذا عنده خلل في الإيمان بأن الله تعالى يسمعه، أو أنه جعل الله تعالى أهون السامعين عنده، سبحانه وتعالى عن ذلك، فالله تعالى يسمع كل شيء، ولا تختلط عليه اللغات، ولا اجتماع الأصوات، ولا تخفى عليه النجوى، كما قال تعالى: ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴾[1]، فالحذر الحذر من زلات اللسان فإن أمرها عظيم، وعاقبتها وخيمة، نسأل الله تعالى السلامة والعافية، ومما نؤمن به كذلك بأن ربنا جل وعلا من أسمائه: (البصير)، فالواجب علينا في هذه الاسم أن نؤمن به اسما لله تعالى، ونسمي الله تعالى، ونؤمن بأن هذا الاسم العظيم يتضمن صفة عظيمة، وهي صفة: (البصر) ولكن هذا لا يكفي، بل لا بد من التعبد لله تعالى بأثر هذا الاسم وهذه الصفة، ويكون ذلك بأن تحرص كل الحرص على أن لا تكون في مكان يغضب الله تعالى، أعني أمكنة الكفر والمجون والسخافة ومحال المعصية، وأن لا تكون غافلا عن بصر الله تعالى إن حدثتك نفسك بارتكاب معصية، حتى وإن تيسرت لك أسبابها، فإن المؤمن يذكر نفسه بأن ربه الذي يؤمن به له بصر، فهو يرى جل وعلا، ولا يخفى على بصره شيء في الأرض ولا في السماء، وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي

(١) الزخرف: ٨٠.
(٢) آل عمران: ١٥.

ٱلسَّمَآءِ ﴾[١]، فإن كنت في ظلمة الليل وقد أغلقت الباب على نفسك ولا أحد معك من البشر، وتيسرت لك المعصية، فحاول أن تذكر نفسك أن ربك الذي تعبد وتؤمن به من أسمائه البصير، وأن من صفاته البصر، وأنه يراك الآن ويعلم ما تريد، فلا تجعل الله تعالى أهون الناظرين لك، ووالله لو أن طفلا حرك عليك الباب وأنت تزاول هذه المعصية لنزل قلبك من الخوف في قدميك ــ كما يقولون ــ مع أنه مخلوق لا يملك لك نفعا ولا ضرا ولا موتا ولا حياة ولا نشورا، أتخاف من طفل أو حركة ريح حركت عليك الستر ولا تخاف من الله تعالى الذي يراك حين تقوم، وحين تهم، وحين تزاول، تالله إن هذا لدليل على ضعف كبير في الإيمان بأن الله بصير بحالك، عليم بما تفعل، فلا بد من تجديد الإيمان في قلبك بذلك دائما، ولا يكون ذلك إلا بكمال التعرف على الله تعالى بمقتضى أسمائه وصفاته، وإن كنت عارفا بالأدلة ولكنك لا تعمل بمقتضاها فالحجة عليك قائمة، والعلم إنما ثمرته العمل، فمن لا يعمل بعلمه فإنما يهلك نفسه باستجماع حجج الله عليه، ولا نزكي أنفسنا من ذلك، ولكن الوصية أنك إن وقعت في شيء من هذه الحفر أن تبادر بالتوبة، لعلها تمحو ما جنته يداك، وإياك والإصرار، فإنه عين الهلكة، والمهم أن العبد لا يكمل إيمانه بأن ربه بصير إلا إذا تعبد لله تعالى بمقتضى هذا الاسم، ففي الحقيقة هذه القاعدة الطيبة هي موضوع حياتنا، فاشدد عليها بيديك، وفقك الله تعالى لكل خير.

---

(١) آل عمران: ٥.

ومما نؤمن به كذلك من أسماء الله تعالى أن الله تعالى هو: (الغفور، الرحيم، التواب، الكريم، البر، الرءوف، الجواد)، وهذه الأسماء كلها أسماء رجاء ورحمة، فالواجب علينا فيها أن نؤمن بها اسما لله تعالى، وأن نؤمن بالصفات التي تضمنتها هذه الأسماء، وأن نتعبد لله تعالى بمقتضى هذه الأسماء، فمتى ما وقع العبد في معصية فإنه يعلم أن له ربا يفغر الذنب ويأخذ به ويتجاوز عنه، ويبدل السيئة مع صدق التوبة إلى حسنة، فيحمله هذا الإيمان على أن لا يقنط من روح الله، ولا ييأس من رحمة الله تعالى، فإنه ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾[1]، و﴿لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾[3]، فهنا ذكر الاسم وهو الغفور الرحيم، مقرونا بذكر الأثر المعتدي لهذا الاسم وهو: إن الله يغفر الذنوب جميعا، فمهما عظمت ذنوبك، وكثرت خطايا فإياك ثم إياك أن يخالط قليك اليأس من رحمة الله تعالى ومغفرته، فاقبل عليه بتوبة صادقة، وقلب مؤمن بأنه الغفور الرحيم البر الكريم الجواد اللطيف، وأبشر ثم أبشر بكل خير، ولا يرد الله تعالى أحدا أقبل وأناب إليه بقلب صادق وتوبة نصوح، وحتى لو تبت ثم وقعت فتب مرة أخرى، وتوبتك الأولى مقبولة في أصح قولي أهل العلم، وحتى لو أذنبت ثالثة،

(١) الحجر: ٥٦.

(٢) يوسف: ٨٧.

(٣) الزمر: ٥٣.

فتب إلى الله تعالى، فاقرن الوقوع في الذنب بالمبادرة بالتوبة، ولا يخدعنك الشيطان بأن ذنوبك قد كثرت، وأن باب الرحمة قد سد في وجهك، فهذا كله من تسويله وكيده حتى يقنطك من رحمة ربك، فيأتي إيمانك بهذه الأسماء وصفاتها ليدفع دفة عزمك إلى العودة في قوافل العائدين إلى الله تعالى، وتذكر هذا الحديث الذي في الصحيحين، وأعني به حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -: عن النبيِّ ﷺ فيما يحكي عن ربه تبارك وتعالى قال: (**أذنَبَ عبد ذنبا، فقال: اللهمَّ اغْفِرْ لي ذنْبِي، فقال تبارك وتعالى: أذنَبَ عَبدِي ذنبا فَعَلِمَ أنَّ لَهُ ربّا يَغْفِرُ الذّنْبَ، وَيَأْخُذُ بالذّنْبِ، ثم عاد فَأذنَب، فقال: أيْ رَبِّ، اغْفِرْ لي ذنبي، فقال تبارك وتعالى: عبدي أذنَبَ ذنبا، فَعَلِمَ أنَّ لَهُ ربّا يَغْفِرُ الذّنْبَ، وَيَأْخُذُ بالذّنْبِ، ثم عادَ فَأذنَبَ، فقال: أي ربِّ، اغفر لي ذنبي، فقال تبارك وتعالى: أذنَبَ عَبدِي ذنبا فَعَلِمَ أنَّ لَهُ ربّا يَغْفِرُ الذّنْبَ، وَيَأْخُذُ بالذّنْبِ، اعْمَلْ ما شئْتَ، فقد غفرتُ لك**) (١). أرأيت بالله

---

(١) أخرجه البخاري في التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾، ومسلم رقم: (٢٧٥٨) في التوبة، باب قبول التوبة من الذنوب.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح: (قال القرطبي: وفائدة هذا الحديث أن العود من الذنب وإن كان أقبح من ابتدائه لأنه انضاف إلى ملابسة الذنب نقض التوبة، لكن العود إلى التوبة أحسن من ابتدائها، لأنه انضاف إليها ملازمة الطلب من الكريم، والإلحاح في سؤاله، والاعتراف أنه لا غافر للذنب سواه، وقال النووي: في الحديث أن الذنوب ولو تكررت مائة مرة بل ألفا وأكثر وتاب في كل مرة قبلت توبته، أو تاب عن الجميع توبة واحدة صحت توبته، وقوله: (**اعمل ما شئت**) معناه: ما دمت تذنب فتتوب غفرت لك).

عليك بركة هذه القاعدة العظيمة، فسبحان من هدى أهل السنة والجماعة لها.

ونزيدك توضيحا فنقول: ومن أسمائه التي أخبرت بها الأدلة أنه الجبار القوي المتكبر العزيز، والواجب علينا تجاه هذه الأسماء العظيمة الموجبة للرهبة منه جل وعلا أن نؤمن بها ونسمي الله تعالى بها، وأن نؤمن بما تضمنته هذه الأسماء المقدسة من الصفات، ولا نكتفي بذلك، بل لا بد وأن نتعبد لله تعالى بآثار ومقتضيات هذه الأسماء، فإن الإيمان بها يحمل العبد على الخوف من الله تعالى، فلا يظلم أحدا، ولا يقترف معصية، ولا يخل بالأمانة، ولا يجر سوءا على أحد من عباد الله تعالى، ولا يؤذي عباد الله تعالى لا بقول ولا فعل، ومن أسمائه تعالى الرفيق، ومن صفاته الرفق، فالعبد يؤمن به اسما لله تعالى، ويؤمن بالصفة التي تضمنها ذلك الاسم، ويكون العبد مع ذلك رفيقا بأهله وبالناس ومن تحت يده ممن ولاه الله تعالى عليهم من الزوجة والأولاد والأرقاء، ويكون رفيقا بالحيوان والطير، رفيقا على من أخطأ في حقه، سمحا صابرا محتسبا الأجر في الترفق على عباد الله تعالى، ومن أسمائه تعالى القدير: فنؤمن به اسما لله تعالى، ونؤمن بالصفة التي تضمنها هذا الاسم المبارك، وهي صفة القدرة، ونؤمن مع ذلك بأن الله لا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء، مهما كثرت مطالبنا وعظمت مسألتنا فإن الله على تحقيقها لقادر، ومهما عظمت قوة عدونا فإننا إن استنصرنا الله تعالى عليه فلا بد وأن نؤمن أن الله تعالى قادر على إهلاكه، وأن يكفينا شره مهما كانت قوته وجبروته، فالله أقدر عليه منه

علينا، فإن من ضعفت أنفسهم أمام قدرة العدو وقوته وجبروته متناسين بذلك عظيم قدرة الله تعالى، وكمال قوته وجبروته، هؤلاء قوم عندهم ضعف في جانب الإيمان بهذا الاسم المتضمن لهذه الصفة، وما عرفوا الله تعالى حق معرفته ولا قدروه حق قدره ، فنحن قوم لا ننتصر بما عندنا من العدد وقوة العتاد ، وإنما ننتصر بكمال الإيمان وصحة العقيدة وتحقيق مبدأ كمال الثقة بالله تعالى واليقين بأنه الله القادر المهيمن الذي لا تغلب قوته ولا تهزم قدرته ولا تعارض إرادته ولا يقهر جنده ولا يخلف وعده، وكل ما قدمناه لك في هذه القاعدة هو من التعبد لله تعالى بمقتضى أسمائه وصفاته، والكلام على هذه القاعدة كثير ولا يمل، لأنه كلام عن الله تعالى، والكلام عن الله تعالى لا يمله العبد المؤمن، ومما نتعبد به لله تعالى كذلك أن ندعو الله تعالى بهذه الأسماء دعاء ثناء، ودعاء طلب ورجاء، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾[1]، وأن نتوسل إلى الله تعالى بها، إلى غير ذلك من معاني التعبد لله تعالى بمقتضى أسمائه وصفاته، والله أعلى وأعلم.

(١) الأعراف: ١٨٠.

القاعدة الموفية للخمسين

(الأشياء المضافة إلى الله تعالى إن كانت لا تقوم بذاته فهي إضافة صفة إلى موصوف، وإن كانت تقوم بذاتها فهي إضافة تشريف وتكريم وخلق)

أقول: اعلم رحمك الله تعالى، ووفقك لكل خير، ورزقني وإياك الثبات على الحق والعقيدة الصحيحة إلى الممات، أن أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى يقسمون الأشياء التي يضيفها الله تعالى له إلى قسمين:

الأول: إضافة أشياء لا يتصور قيامها بذاتها، بل لا يتصور قيامها إلا بغيرها، فهذه الإضافة إضافة صفة إلى موصوف، وذلك كإضافة الوجه في قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾[(١)]، فالوجه عين لا يمكن قيامه إلا بغيره، فهو إضافة صفة إلى موصوف، فنقول: من صفاته جل وعلا أن له وجهاً لائقاً بجلاله وعظمته.

ومن ذلك إضافة اليدين في قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[(٢)]، فاليد لا يتصور قيامها إلا بغيرها، فهي إضافة صفة إلى موصوف، فنقول: من صفاته جل وعلا اليدان، فله يدان كريمتان لائقتان بجلاله وعظمته.

ومن ذلك إضافة العين في قوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾[(٣)]، والعين من الأشياء التي لا تقوم إلا بغيرها فهي إضافة صفة إلى موصوف فنقول: من صفاته جل وعلا أن له عينين تليقان بجلاله وعظمته.

---

(١) الرحمن: ٢٧.

(٢) المائدة: ٦٤.

(٣) طه: ٣٩.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾(١)، وقوله: ﴿إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِى وَبِكَلَٰمِى﴾(٢)، فالكلام شيء لا يقوم بذاته، بل لا يقوم إلا بغيره، فهو إضافة صفة إلى موصوف فنقول: من صفاته جل وعلا الكلام اللائق به جل وعلا.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى فَقَدْ هَوَىٰ﴾(٣)، فالغضب لا يقوم بذاته، بل لا يقوم إلا بغيره، فهو إضافة صفةٍ على موصوف فيقول: من صفاته جل وعلا أن له غضباً يليق بجلاله وعظمته.

ومن ذلك: إضافة الرحمة له في قوله تعالى: ﴿وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ﴾(٤)، والرحمة مما لا يقوم بذاته، فهو إضافة صفة إلى موصوف، فنقول: إن لله تعالى رحمة تليق بجلاله وعظمته.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ﴾(٥)، والكراهية شيء لا يقوم بذاته، بل لا يفارق الموصوف به، فهو من باب إضافة الصفة إلى موصوفها، فنقول: إن من صفاته تعالى أنه يكره، كراهية تليق بجلاله وعظمته.

---

(١) التوبة: ٦٠.

(٢) الأعراف: ١٤٤.

(٣) طه: ٨١.

(٤) الأعراف:١٥٦.

(٥) التوبة: ٤٦.

ومن ذلك: قول النبي ﷺ: (**إن قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن**)[(١)]. والأصابع عين لا تقوم بذاتها، فهو من باب إضافة الصفة إلى موصوفها، فنقول: إن لله تعالى أصابع تليق بجلاله وعظمته.

ومن ذلك: روى الإمام أحمد وابن أبي عاصم في السنة بإسناد حسن من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: (**إن الرحم شجنة آخذة بحجزة الرحمن، يصل من وصلها ويقطع من قطعها**)[(٢)]. وروى البخاري وغيره من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعاً: (**خلق الله الخلق فلما فرغ منه قامت الرحم فأخذت بحقو الرحمن فقال: مه، قالت: هذا مقام العائذ بك من القطيعة...الحديث**)[(٣)]. والحقو والحجزة هي موضع شد الإزار وعقده، وقد اعتدى الآثمون كعادتهم على هذا الحديث بالإنكار تارة لأنه خبر آحاد وخبر الآحاد لا يقبل في باب الاعتقاد، أو بالتحريف تارة أخرى، وأما أهل السنة رحمهم الله تعالى المعظمون للنصوص فإنهم آمنوا بأن الحجزة والحقو صفتان ذاتيتان لله تعالى، وأنهم لا تماثلان ما هو من خصائص المخلوقين، لأن الإضافة هنا إضافة شيء لا يقوم بذاته، وقد تقرر عند أ هل السنة أن إضافة الشيء الذي لا يقوم بذاته

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف يشاء، رقم: (٢٦٥٤)، والترمذي رقم: (٢١٤١) في القدر، باب ما جاء في أن القلوب بين أصبعي الرحمن.

(٢) مسند أحمد: (٥/ ١١٠)، رقم (٢٩٥٣).

(٣) صحيح البخاري في التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ قُل ﴾، رقم: (٧٥٠٢)، وفي الأدب، باب من وصل وصله الله، رقم: (٥٩٨٧)، ومسلم رقم: (٢٥٥٤) في البر، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها.

من باب إضافة الصفة إلى موصوفها، فالحقو والحجزة من صفات الله تعالى الذاتية، والأصل في الكلام جملة على الحقيقة فلا يعدل عنها إلى المجاز إلا بقرينة صارفة، والله تعالى ليس كمثله شيء في جميع صفاته، فالقول في الحقو والحجزة كالقول في سائر الصفات، واسكت عن الكيفية ولا تقل لو كان كذا للزم منه كذا وكذا، فإن هذه اللوازم لا تقوم إلا في ذهن من مثل الله بخلقه، فنؤمن بها على الوجه الذي يليق بربنا جل وعلا، لا ندخل في هذا الباب متأولين بأرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، والله الموفق.

ومن ذلك: الأحاديث المتواترة الواردة في شأن نزول الله تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا، والتي فيها لفظ: (**ينزل ربنا...الحديث**)(١). فإن هذه الأحاديث فيها القاطع بأن الذي ينزل هو نفسه سبحانه، فليس هذا النزول نزول غيره كما قاله أهل البدع، من أنه نزول أمره، أو رحمته، أو ملك من ملائكته، والواجب صيانة هذه الصفة وغيرها عن التمثيل والتعطيل والتحريف والتكييف والإلحاد، فالذي ينزل هو الله تعالى، لأن صفة النزول في الأحاديث قد أضيفت إلى الله تعالى، وهي مما لا يقوم بذاته، وقد تقرر في قواعد أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى أن الله تعالى إذا أضاف إلى نفسه الكريمة أمرا لا يقوم بذاته، فإن هذا من باب إضافة الصفة إلى موصوفها، فالنزول المضاف إلى الله تعالى هو من باب إضافة الصفة إلى الموصوف.

---

(١) تقدم تخريجه.

ومن ذلك: لقد وصف الله تعالى بأنه استوى على عرشه في سبع آيات من القرآن: في الأعراف، ويونس، والرعد، وطه، والفرقان، والسجدة، والحديد كلها يصرح الله تعالى فيها بأنه على العرش استوى، وأنت ترى في هذه الآيات أن الله تعالى قد أضاف لنفسه الاستواء، وأنت خبير بأن هذه الصفة لا تقوم بذاتها، وقد تقرر في قواعد الإضافات عند أهل السنة والجماعة أن الله تعالى إن أضاف إليه أمرا لا يقوم بذاته فإن هذه الإضافة من باب إضافة الصفة إلى موصوفها، فإضافة الاستواء له في هذه الآيات السبع دليل على أن الاستواء صفة من صفاته جل وعلا، فالله تعالى مستو على عرشه، بائن من خلقه جل وعلا على ما يليق بجلاله وعظمته، وهذه بعض الأمثلة فقط على القيم الأول، وإلا فالأمثلة كثيرة، والله أعلم.

القسم الثاني من أقسام ما يضيفه الله تعالى لنفسه الكريمة: إضافة أشياء قائمة بذاتها، أي بنفسها منفصلة عن الله كل الانفصال، فهذه إضافة تشريف، أو إضافة خلق، أو إضافة عابدٍ إلى معبوده كقوله تعالى: ﴿ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ ﴾[1]، والناقة عين قائمة بذاتها، منفصلة عن الله كل الانفصال، فهي إضافة تشريف وتكريم.

وكقوله تعالى: ﴿ أَن طَهِّرَا بَيۡتِيَ ﴾[2]، والبيت أي المسجد الحرام عين قائمة بنفسها، منفصلة عن الله كل الانفصال، فهو إضافة تشريف وتكريم.

---

(١) الأعراف: ٧٣.

(٢) البقرة: ١٢٥.

وكقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾[١]، والرسول ﷺ عين قائمه بذاتها، منفصلة عن الله تعالى كل الانفصال، فهي إضافة تشريف وتكريم.

وكقوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[٢]، وجبريل عليه الصلاة والسلام عين قائمة بذاتها منفصلة عن الله تعالى كل الانفصال فهي إضافة تشريف وتكريم.

وكقوله تعالى: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا﴾[٣]، وهؤلاء العباد أعيان قائمه بنفسها، منفصلة عن الله كل الانفصال، فهي إضافة تشريف وتكريم.

وكقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾[٤]، والرسل أعيان قائمة بنفسها، منفصلة عن الله كل الانفصال، فهي إضافة تشريف وتكريم. وهكذا، وإذا أشكل عليك شيء من الإضافات من أي نوع هي فارجع إلى سؤال أهل العلم لقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۖ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[٥]، وإياك والتخرص وسلوك طريق العماية وإعمال العقل المجرد عن نور الكتاب والسنة، فإن قلت: وما الذي دعا أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى يقررون هذه القاعدة؟

---

(١) الأحزاب: ٤٠.

(٢) مريم: ١٧.

(٣) الفرقان: ٦٣.

(٤) المائدة: ٣٢.

(٥) الأنبياء: ٧.

فأقول:الذي دعا أهل السنة رحمهم الله تعالى لقول ذلك هو أن المبتدعة يسوون بين الإضافتين إرادةً منهم لنفي صفات الله تعالى، فنقول: إن قوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾[١]، ﴿نَاقَةُ ٱللَّهِ﴾[٢]، فكما أن إضافة الناقة له جل وعلا لا تدل على أنها صفته، فكذلك إضافة الوجه له لا يدل على أنه صفته بل إضافة الوجه له إضافة تشريف وتكريم كإضافة الناقة، فأضطر أهل السنة للتفريق بين الإضافتين للرد على هؤلاء الضالين المتهوكين التائهين في باب صفات الله تعالى، وهذا من توفيق الله تعالى لأهل السنة أعلا الله منارهم وثبت أحياءهم ورحم أمواتهم وأسكنهم فسيح الجنان، آمين، وجزاهم الله تعالى عنا وعن المسلمين خير الجزاء، قال ابن تيمية رحمه الله تعالى وهو يثبت صفة الكلام وأن القرآن كلام الله تعالى: (وهذا بخلاف القرآن فإنه نفسه كلام والكلام لا يقوم بنفسه إلا بالمتكلم فإضافته إلى المتكلم إضافة صفة إلى موصوفها)[٣]. وأوضح من هذا النقل عنه قوله رحمه الله تعالى وأجزل له الجر والمثوبة: (والمضاف إلى الله نوعان: فإن المضاف إما أن يكون صفة لا تقوم بنفسها كالعلم والقدرة والكلام والحياة، وإما أن يكون عينا قائمة بنفسها، فالأول إضافة صفة، كقوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾[٤]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ

---

(١) الرحمن: ٢٧.

(٢) الأعراف: ٧٣.

(٣) مجموع الفتاوى: (١٧/ ١٥٢).

(٤) البقرة: ٢٥٥.

ٱلْمَتِينُ ﴾[١]، وقوله: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً ﴾[٢]، وقول النبي في الحديث الصحيح حديث الاستخارة: (**إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة، ثم ليقل اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك**)[٣]. وقوله تعالى: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾[٤]، وقوله: ﴿ ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ ﴾[٥]، وقوله: ﴿ ذَٰلِكَ أَمْرُ ٱللَّهِ أَنزَلَهُۥٓ ﴾[٦].

والثاني: إضافة عين كقوله تعالى: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ ﴾[٧]، ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا ﴾[٨]، وقوله: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾[٩]، فالمضاف في الأول صفة لله قائمة به، ليست مخلوقة له بائنة عنه، والمضاف في الثاني مملوك لله،

---

(١) الذاريات: ٥٨.

(٢) فصلت: ١٥.

(٣) أخرجه البخاري في الدعوات، باب الدعاء عند الاستخارة، رقم: (٦٣٨٢)، وأبو داود رقم (١٥٣٨) في الصلاة، باب في الاستخارة، والترمذي رقم: (٤٨٠) في الصلاة، باب ما جاء في صلاة الاستخارة.

(٤) الأنعام: ١١٥.

(٥) الممتحنة: ١٠.

(٦) الطلاق: ٥.

(٧) الحج: ٢٦.

(٨) الشمس: ١٣.

(٩) الإنسان: ٦.

مخلوق له، بائن عنه، لكنه مفضل مشرف لما خصه الله به من الصفات التي اقتضت إضافته إلى الله)[١]. كلامه رحمه الله تعالى.

وقال رحمه الله تعالى: (وقد قال أئمة المسلمين وجمهورهم القرآن كلام الله غير مخلوق، منه بدأ، وقال في المسيح وروح منه، قيل هذا بمنزلة سائر المضاف إلى الله إن كان عينا قائمة بنفسها، أو صفة فيها كان مخلوقا، وإن كان صفة مضافا إلى الله كعلمه وكلامه ونحو ذلك كان إضافة صفة، وكذلك ما كان منه إن كان عينا قائمة أو صفة قائمة بغيرها كما في السماوات والأرض والنعم والروح الذي أرسله إلى مريم، وقال إنما أنا رسول ربك كان مخلوقا، وإن كان صفة لا تقوم بنفسها ولا يتصف بها المخلوق كالقرآن لم يكن مخلوقا فإن ذلك قائم بالله وما يقوم بالله لا يكون مخلوقا) [٢].

وقال رحمه الله تعالى: (والإضافة إليه إضافتان: إضافة صفة، وإضافة عبودية، فالأول كإضافة ما لا يقوم بنفسه من العلم والكلام ونحو ذلك، والثاني كإضافة ما يقوم بنفسه كالعبد والروح والبيت والناقة والأرض ونحو ذلك) [٣].

وقال رحمه الله تعالى: (لكن المقصود هنا أن الفارق بين المضافين: أن المضاف إن كان شيئا قائما بنفسه أو حالا في ذلك القائم بنفسه فهذا لا

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية: (٢/ ١٥٦).

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية: (٤/ ٧١).

(٣) الصفدية: (٢/ ٦٧).

يكون صفة لله؛ لأن الصفة قائمة بالموصوف، فالأعيان التي خلقها الله قائمة بأنفسها وصفاتها القائمة بها تمتنع أن تكون صفات لله، فإضافتها إليه تتضمن كونها مخلوقة مملوكة لكن أضيفت لنوع من الاختصاص المقتضى للإضافة، لا لكونها صفة والروح الذي هو جبريل من هذا الباب كما أن الكعبة والناقة من هذا الباب ومال الله من هذا الباب، وروح بني آدم من هذا، وذلك كقوله: ﴿ فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾[1]، ﴿ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى ﴾[2]، ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِىَ ﴾[3]، ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا ﴾[4]، ﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ ﴾[5]، وأما إن كان المضاف إليه لا يقوم بنفسه؛ بل لا يكون إلا صفة كالعلم والقدرة والكلام والرضا والغضب فهذا لا يكون إلا إضافة صفة إليه، فتكون قائمة به سبحانه فإذا قيل: (**أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك**)[6]، فعلمه صفة قائمة به، وقدرته صفة قائمة به، وكذلك إذا قيل: (**أعوذ برضاك من سخطك**

(١) مريم: ١٧.
(٢) الحجر: ٢٩.
(٣) الحج: ٢٦.
(٤) الشمس: ١٣.
(٥) الحشر: ٧.
(٦) تقدم تخريجه.

وبمعافاتك من عقوبتك)[١]. فرضاه وسخطه قائم به، وكذلك عفوه وعقوبته)[٢]. والنقول في هذه القاعدة كثيرة، فهي قاعدة عريقة عند أهل السنة والجماعة، والله الموفق.

ثم نقول لك بعد ذلك: اعلم رحمك الله تعالى أن أهل السنة والجماعة في هذه القاعدة كعادتهم رحمهم الله تعالى قد سلكوا مسلك الوسطية بين الفرق، فإن من الطوائف من يجعل الإضافة كلها إضافة صفة إلى موصوف، فضلوا في كثير من الإضافات، وقابلهم طائفة من أهل البدع فقالوا: بل الإضافة كلها من باب إضافة التشريف والتكريم، فضلوا في كثير من الإضافات، وأما أهل السنة رحمهم الله تعالى فلم يقولوا لا بهذا ولا بهذا، ولكنهم قالوا: أما إضافة ما لا يقوم بذاته فهو إضافة صفة إلى موصوفها، وأما ما يقوم بذاته فهو إضافة تشريف وتكريم وخلق، فقاعدتنا هذه فرع من فروع الوسطية عند أهل السنة والجماعة، رحم الله تعالى أمواتهم، وثبت أحياءهم، وبارك في علومهم، وجعلنا من أتباعهم، وفي هذا الشأن يقول أبو العباس رحمه الله تعالى: (وفي هذا الباب باب المضافات إلى الله تعالى ضلت طائفتان: طائفة جعلت جميع المضافات إلى الله إضافة خلق وملك، كإضافة البيت والناقة إليه، وهذا قول نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم حتى ابن عقيل و ابن الجوزي وأمثالهما إذا مالوا إلى

---

(١) أخرجه مسلم برقم: (٤٨٦) في الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، والموطأ: (١/ ٢١٤) في القرآن، باب ما جاء في الدعاء، وأبو داود رقم: (٨٧٩) في الصلاة، باب في الدعاء في الركوع والسجود، والترمذي رقم: (٣٤٩١) في الدعوات.

(٢) مجموع الفتاوى: (١٧/ ١٥٢).

قول المعتزلة سلكوا هذا المسلك، وقالوا: هذه آيات الإضافات لا آيات الصفات، كما ذكر ذلك ابن عقيل في كتابه المسمى ب نفي التشبيه وإثبات التنزيه، وذكره أبو الفرج بن الجوزي في منهاج الوصول وغيره، وهذا قول ابن حزم وأمثاله ممن وافقوا الجهمية على نفي الصفات وإن كانوا منتسبين إلى الحديث والسنة وطائفة بإزاء هؤلاء يجعلون جميع المضافات إليه إضافة صفة، ويقولون بقدم الروح فمنهم من يقول بقدم روح العبد لقوله: ﴿ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴾[1]، وهم من جنس النصارى الذين يقولون بأن روح عيسى من ذات الله تعالى .. إلخ)[2].

وقد بين بعد ذلك وقبل ذلك قول أهل السنة ووسطيتهم في هذا الباب بما يتفق مع قاعدتنا هذه، وبه يكتمل الكلام على هذه القاعدة الطيبة، والله أعلم.

القاعدة الواحدة والخمسون:

(أسماء الله تعالى كلها حسنى وصفاته جل وعلا كلها عليا)

أقول: وهذا هو الحق الذي سار عليه أهل السنة والجماعة، وعليه تواترت الأدلة من الكتاب والسنة، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ﴾[3]، وقال تبارك وتعالى: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ

---

(١) الحجر: ٢٩.

(٢) درء تعارض العقل والنقل: (٧/ ٢٦٤).

(٣) الأعراف: ١٨٠.

ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[1]، وقال الله تبارك وتعالى في سورة طه: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[2]، وقال تبارك وتعالى في سورة الإسراء: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[3]، يقول العلماء: ووجه الحسن في أسماء الله أنها دالة على ذات الله، فكانت حسنى لدلالتها على أحسن وأعظم وأقدس مسمى وهو الله عز وجل، فهي بالغة في الحسن من جهة الكمال والجمال: ﴿ تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾[4]، فلله ولأسمائه منتهى العظمة والجلال، وذلك لأن أسماءه متضمنة لصفاته الكاملة التي لا نقص فيها بحال من الأحوال، فاسم الله الحي متضمن للحياة الكاملة التي لم تسبق بعدم ولا يلحقها زوال، الحياة التي تستلزم كمال الصفات من العلم والقدرة والسمع والبصر، واسمه العليم متضمن للعلم الكامل الذي لم يسبق بجهل، ولا يلحقه نسيان، قال الله تعالى: ﴿ قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى فِى كِتَٰبٍ ۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى ﴾[5]، وهو العلم الواسع المحيط بكل شيء جملة وتفصيلا، سواء ما يتعلق بأفعاله أو أفعال خلقه قال الله تعالى: ﴿ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ

---

(١) الحشر: ٢٤.

(٢) طه: ٨.

(٣) الإسراء: ١١٠.

(٤) الرحمن: ٧٨.

(٥) طه: ٥٢.

فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴾[١]، واسمه الرحمن متضمن للرحمة الكاملة، والتي قال عنها النبي ﷺ بعد أن رأى امرأة من السبي تبحث عن صبي، فلما وجدته أخذته وألصقته ببطنها، قال: (**لله أرحم بعباده من هذه بولدها**)[٢]. وهكذا في سائر أسماء الله تعالى، فكلها توصف بأنها حسنى، ويعجبني بعض مشايخي لما يقول وهو يتكلم عن شيء من أسماء الله تعالى: اسم الله الأحسن، كأن يقول مثلا: وهذه الكلمة مضافة إلى اسم الله الأحسن: (الله)، أو يقول: فإن قيل وما معنى هذا الاسم الأحسن كذا وكذا، فهو يصف أسماء الله تعالى بما وصفتها به الأدلة وهي أنها كلها حسنى، وهذا خير وأفضل من قول البعض: لفظ الجلالة، مع أنه تعبير صحيح، ولكن المتقرر أن التعبير عن المعاني الشرعية بألفاظ النصوص أولى، فالتعبير عن أسماء الله تعالى بقولنا: (الاسم الأحسن) أولى، والمهم أن الذي يجب علينا اعتقاده هو أن أسماء الله تعالى كلها حسنى ، وهاهنا جمل من المسائل في هذه الجزئية من القاعدة:

الأولى: اختلف أهل العلم رحمهم الله تعالى في تحديد اسم الله تعالى الأعظم، ذلك لأن الأدلة ذكرت أن هناك

---

(١) الأنعام: ٥٩.

(٢) أخرجه البخاري في الأدب، باب رحمة الولد وتقبيله ومعانقته، رقم(٥٩٩٩)، ومسلم رقم: (٢٧٥٤) في الفضائل، باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه، وزيادة.

القاعدة الثانية والخمسون:

(كل لفظ أشعر بسب الدهر فهو محرم)

أقول: اعلم رحمك الله تعالى أن الله تعالى هو خالق الكون، وهو خالق كل شيء فيه، فهو الخالق للأيام وما فيها، والأعوام وما فيها، وهو الذي قدر الأقدار، وأجرى الأمور بقضائه جل وعلا، فلا يجوز أن يسب العبد الدهر مطلقا بأي لفظ من ألفاظ السب، وفي هذه القاعدة مسائل:

المسألة الأولى: الحق الحقيق بالقبول أن سب الدهر بأي لفظ من ألفاظ السب فمحرم، وبرهان هذا التحريم ما في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**قال الله تبارك وتعالى: يؤذيني ابن آدم، يسب الدهر وأنا الدهر، بيدي الأمر أقلب الليل والنهار**)[١]. فهذا دليل على التحريم، لأن المتقرر أن كل ما شهدت به النصوص بأنه من إيذاء الله تعالى فهو محرم قولا كان أو فعلا، وفي لفظ: (**يَسُبُّ بنو آدم الدهرَ، وأنا الدهرُ، بيدي الليل والنهار**)[٢]. وفي رواية: (**يؤذيني ابنُ آدم، يقول: يا خَيْبَةَ الدهر، فلا يقولنَّ أحدكم: يا خيبةَ الدهر، فإني أنا الدهر، أُقَلِّبُ ليلَهُ ونهارهُ**) [٣]. وفي سنن أبي داود[١] قال: قال

---

(١) أخرجه البخاري في التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ۚ قُل ﴾ رقم: (٧٤٩١)، ومسلم في الألفاظ من الأدب وغيرها، باب النهي عن سب الدهر رقم: (٢٢٤٦).

(٢) أخرجه البخاري في الأدب، باب لا تسبوا الدهر، رقم: (٦١٨١)، ومسلم رقم (٢٢٤٦) في الألفاظ، باب النهي عن سب الدهر.

(٣) أخرجه مسلم رقم: (٢٢٤٦) في الألفاظ، باب النهي عن سب الدهر.

رسولُ الله ﷺ: (**لا تُسَمُّوا العِنَبَ الكرْمَ، ولا تقولوا: يا خيْبَةَ الدهر**)[٢]. وفي رواية الموطأ: أن رسولَ الله ﷺ قال: (**لا يقُلْ أحدكم: يا خيبةَ الدهر، فإن الله هو الدهر**)[٣]. فهذه الأدلة خرجت مخرج النهي عن السب، والمتقرر في القواعد أن النهي المتجرد عن القرينة يفيد التحريم، وقد انعقد إجماع أهل العلم رحمهم الله تعالى على حرمة سب الدهر، وقد حكى الله تعالى حال الدهرية في نسبة الموت والحياة للدهر، فقال تعالى عنهم: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾[٤]، وهذا سيق مساق الذم والتحذير من هذا القول، فدل على حرمة كل لفظ يشعر بنسبة السب للدهر، أو أنه هو الفاعل لأمر من أمور هذا الكون، والله أعلم.

المسألة الثانية: وقد بين أهل العلم رحمهم الله تعالى العلة في هذا النهي، وذلك بأمور:

أحدها: أن الدهر مخلوق لله تعالى، وليس له تصرف من ذاته مطلقا، فالدهر من جملة ما خلق الله تعالى فلا يملك الدهر لأهله لا نفعا ولا ضرا ولا موتا ولا حياة ولا نشورا، فسبه في حقيقته سب لمن لا يستحق السب، والمتقرر أن من سب من لا يستحق السب فإن سبه يعود عليه، فالساب

---

(١) صوابه: وفي الصحيحين وغيرهما.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب لا تسبوا الدهر، رقم: (٦١٨٢)، ومسلم في الألفاظ من الأدب باب كراهة تسمية العنب كرما، رقم: (٢٢٤٧).

(٣) الموطأ: (٢/ ٩٨٤) في الكلام، باب ما يكره من الكلام.

(٤) الجاثية: ٢٤.

للدهر يعود سبه عليه، لأنه سب من لا يستحق السب، فالدهر ليس بظالم ولا بمعتد ولا بمؤذ حتى يتوجه السب له.

والأمر الثاني: أن الله تعالى هو المقدر لما يجري في الدهر، فالدهر مصنوع لله تعالى، فالله هو صانع الدهر وخالقه وخالق ما فيه، والمتقرر أن سب الصنعة سب لصانعها، فسب الدهر في حقيقته يتوجه لله تعالى، لأن الدهر لم يخلق ما فيه، ولم يقدر ما يجري فيه، وإنما الله تعالى هو الذي قدر ما فيه، وأجرى ما فيه بعلمه وتقديره وحكمته، فسب الدهر سب لله تعالى، وسب الله تعالى كبيرة من الكبائر العظيمة، فكان الواجب سد الذريعة المفضية إليه وهي سب الدهر، فنهى الشارع عن سب الدهر حتى لا يكون سبه ذريعة لإيذاء الله تعالى بهذا السب.

والأمر الثالث: أن مما جاءت به الشريعة سد الذرائع التي تفضي في الغالب إلى الخلل العقدي، فلربما انقدح في ذهن الساب أن الدهر هو الذي جعله يعاني من هذا الأمر الذي أصابه، أو هو السبب في هذا الضيق الذي يحل به، فيكون بذلك قد نسب للدهر تصرفا في هذا الكون، وهذا أمر مخل بالعقيدة، وقد يكون ناقضا لأصل التوحيد في حال ما إذا اعتقد أن الدهر هو المتصرف في هذا الأمر بذاته، وقد يكون من الشرك الأصغر إن اعتقد أن الدهر مجرد سبب في هذا الألم الذي حل به، وعلى كليهما فلا يجوز السب لأنه مفض إلى الخلل العقدي، والمتقرر أن كل ذريعة تفضي إلى الوقوع في الشرك فإنها محرمة.

والأمر الرابع: أن سب الدهر فيه منافاة لأصل تعظيم الله تعالى والإيمان بقضائه وقدره، وقد تكون المنافاة المطلقة، أو مطلق المنافاة، وعلى كليهما فلا يجوز، لأن التوحيد مبناه على تعظيم الله تعالى، والسب ينافي هذا الأمر المطلوب، وما نافى الأمر المطلوب في الشرع فإنه لا يجوز.

والأمر الخامس: أن سب الدهر مناف لكمال الأدب مع الله تعالى، وما نافى الأدب مع الله تعالى فإنه لا يكون إلا حراما، قال ابن القيم رحمه الله تعالى وهو يتلكم عن وجوب حفظ المنطق وهدي النبي ﷺ في ذلك قال: (وأما القسم الثاني وهو أن تطلق ألفاظ الذم على من ليس من أهلها فمثل نهيه ﷺ عن سب الدهر وقال: (**إن الله هو الدهر**) [1] وفي حديث آخر: (**يقول الله على عز و جل: يؤذيني ابن آدم فيسب الدهر وأنا الدهر بيدي الأمر اقلب الليل والنهار**) [2]. وفي حديث آخر: (**لا يقولن أحدكم: يا خيبة الدهر**) [3]. في هذا ثلاث مفاسد عظيمة:

إحداها: سبه من ليس بأهل أن يسب، فإن الدهر خلق مسخر من خلق الله، منقاد لأمره، مذلل لتسخيره فسابه أولى بالذم والسب منه.

الثانية: أن سبه متضمن للشرك فإنه إنما سبه لظنه أنه يضر وينفع، وأنه مع ذلك ظالم قد ضر من لا يستحق الضرر، وأعطى من لا يستحق العطاء، ورفع من لا يستحق العطاء، ورفع من لا يستحق الرفعة، وحرم من لا

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

يستحق الحرمان وهو عند شاتميه من أظلم الظلمة، وأشعار هؤلاء الظلمة الخونة في سبه كثيرة جدا، وكثير من الجهال يصرح بلعنه وتقبيحه.

الثالثة: أن السب منهم إنما يقع على من فعل هذه الأفعال التي لو اتبع الحق فيها أهواءهم لفسدت السماوات والأرض، وإذا وقعت أهواؤهم حمدوا الدهر، وأثنوا عليه، وفي حقيقة الأمر فرب الدهر تعالى هو المعطي المانع الخافض الرافع المعز المذل، والدهر ليس له من الأمر شيء، فمسبتهم للدهر مسبة لله عز و جل، ولهذا كانت مؤذية للرب تعالى كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: (**قال الله تعالى: يؤذيني ابن آدم يسب الدهر وأنا الدهر**)[1]. فساب الدهر دائر بين أمرين لا بد له من أحدهما، إما سبه لله أو الشرك به فإنه إذا اعتقد أن الدهر فاعل مع الله فهو مشرك، وإن اعتقد أن الله وحده فإنه إذا اعتقد أن الدهر فاعل مع الله فهو مشرك، وإن اعتقد أن الله وحده هو الذي فعل ذلك وهو يسب من فعله فقد سب الله)[2]. والله أعلم .

المسألة الثالثة: فإن قلت: وما حكم من سب الدهر؟

فأقول: أولا لا بد وأن تعلم أن الألفاظ الموجهة للدهر لا تخلو: إما أن تكون خبرا وإما أن تكون إنشاء، فإن كانت خبرا عن أمر حصل في الدهر لا من باب السب، وإنما من باب الوصف والإخبار، فهذا أمر لا حرج فيه،

(١) تقدم تخريجه.

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد: (٢/ ٣٢٣).

ومنه قوله تعالى عن لوط أنه قال: ﴿هَٰذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ﴾[(١)]، فهو يصف هذا اليوم ويخبر عنه، ولا يريد بذلك إنشاء سب له ــ حاشا وكلا ــ ومنه قول الله تعالى عن يوسف عليه السلام لما عبر رؤيا الملك: ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ﴾[(٢)]، فهذا من باب الإخبار بما يغلب على الظن أنه يقع، فهو من باب الإخبار فقط، أي أنه يخبر عن حال هذه السنين بأنها سنوات مجاعة، فالكلام خبر وليس بإنشاء، ولا بد من التفريق بين نوعي الكلام، فإن الكلام إما خبر وإما إنشاء، فما كان خبرا عن أمر حصل في الدهر أو في يوم من الأيام، أو في عام من الأعوام، وهو أمر حصل حقيقة، فأخبرنا عن هذا اليوم، أو هذا الشهر، أو هذه السنة بما وقع فيها من باب الإخبار عنها فقط، لا من باب السب فهذا أمر لا حرج فيه البتة، وكذلك من هذا الباب قوله تعالى عن اليوم الذي عذبت فيه عاد: ﴿فِي يَوْمِ نَحْسٍ مُسْتَمِرٍّ﴾[(٣)]، فهو يخبر عن هذا اليوم وما كان فيه من العذاب الأليم الذي نزل عليهم بسبب كفرهم، ومن هذا الباب قول النبي ﷺ في الحديث الذي حسنه جماعة: (**سيأتي على الناس سنوات خداعات يصدق فيها الكاذب، ويكذب فيها الصادق، ويؤتمن فيها الخائن، ويخون فيها الأمين، وينطق فيها الرويبضة، قيل وما الرويبضة؟ قال: الرجل التافه؛**

---

(١) هود: ٧٧.

(٢) يوسف: ٤٨.

(٣) القمر: ١٩.

يتكلم في أمر العامة)[1]. فهذه الأوصاف إنما خرجت مخرج الخبر فقط، ولا يقصد بها السب بوجه من الوجوه، ومنه قول أهل العلم عن العام الذي ماتت فيه خديجة وأبو طالب: عام الحزن، أي هذا عام وقع فيه حزن، فهو خبر وليس بإنشاء، وقولهم لعام مر على المسلمين في عهد عمر جاع الناس فيه: عام المجاعة، ويروى عن عمر إنه قال: لا قطع في عام سنة، أي عام مجاعة ولكنه حديث ضعيف، المهم أن هذا الكلام لا يعتبر من سب الدهر، وإنما هو خبر عن أمر حصل في هذا اليوم أو هذه السنة، ويقرب من هذا قولنا في اليوم الحار: هذا يوم حار من باب الإخبار فقط، لا من باب السب والذم، وقولنا في اليوم البارد: هذا يوم بارد، من باب الإخبار فقط لا من باب السب ولا الذم، والأمور بنياتها والأعمال بمقاصدها، وقولنا: هذا عام كثر فيه القتل، من باب الإخبار فقط لا من باب السب ولا الذم، بل إن أهل نجد يؤرخون أحيانا بعض الأعوام بما جرى للناس فيها، فيقولون: سنة الدبا، وهو عام كثر فيه الجراد، وأكل الأخضر واليابس، فهم يقولون هذا من باب الإخبار فقط لا من باب السب ولا الذم، فلا حرج فيه، ويقولون: عام الطاعون، أي عام كثر فيه الموتى بسبب مرض الطاعون، وهذا من باب الإخبار فقط، فهذه الإخبارات لا تدخل في النهي عن سب

---

(١) رواه ابن ماجه، كتاب الفتن، باب الصبر على البلاء، رقم: (٤٠٣٦)، وأحمد: (١٣/ ٢٩١)، رقم: (٧٩١٢)، ومعمر بن راشد في جامعه: (١١/ ٣٨٢)، رقم: (٢٠٨٠٣). قال الألباني: (صحيح).

الدهر، لأنها خبر فقط، ووصف للدهر بأمر حصل فيه، ولا يراد بها الذم، ولا القدح، ولا التثريب، ولا الذم.

والخلاصة أن وصف الدهر والإخبار عنه بما جرى فيه من بعض الأحداث لا حرج فيه، ولا يدخل في باب النهي عن سب الدهر، والله أعلم.

المسألة الرابعة: وأما الحالة الثانية من أحوال نسبة الأمر إلى الدهر، فهي أن يلفظ بقول ينشئ به سب الدهر على أنه ــ أي الدهر ــ هو الفاعل لهذا الأمر بذاته، فهذه النسبة لا جرم أنها من الكفر الأكبر المخرج عن الملة، لأنه جعل واعتقد أن للدهر تصرفا في هذا الكون، كأن يعتقد أن الدهر هو الذي يقلب الأمور من الخير إلى الشر وهو الذي أحدث وأوجد هذا الضيق أو المصيبة، فهذا من الشرك الأكبر، وهو شرك في توحيد الربوبية، فإن من مقتضيات توحيد الربوبية الاعتقاد الجازم بأن المتصرف والمدبر لأمور هذا الكون على الحقيقة والخالق لها على الحقيقة إنما هو الله تعالى، فمن قال: آذانا هذا الزمان، أو قال: قبح الله هذا الزمان ونحو تلك الألفاظ الخبيثة المحرمة، وهو يعتقد مع ذلك أن الزمان هو الذي قدر وجود هذه الأمور فهذا خارج من الملة والعياذ بالله تعالى، فالواجب الحذر من هذا الحذر الشديد، فإنه من زلات وسقطات اللسان الخطيرة التي تفسد على العبد دينه ودنياه.

المسألة الخامسة: وأما الحالة الثالثة: فهي أن يسب الدهر لا على أنه الفاعل للأمر، ولا على أنه المقدر له ولا الموجد له، بل يسبه على أنه سبب من

أسباب الضرر الواقع عليه، فهذا الاعتقاد من الشرك الأصغر، لأنه اعتقد سببا ما ليس بسبب لا قدرا ولا شرعا، فلا شأن للدهر بما جرى مطلقا، والمتقرر أن كل من اعتقد سببا لم يدل عليه شرع ولا قدر فقد وقع في الشرك الأصغر، ولأنه وسيلة للشرك الأكبر، فالدهر ليس فاعلا ولا سببا، فإن اعتقده الفاعل فشرك أكبر، وإن اعتقد أنه مجرد سبب للضرر والشر فهو شرك أصغر، نعوذ بالله من كل ما يوجب سخطه، والله أعلم.

المسألة السادسة: وأما إن سب الدهر لا على أنه هو الفاعل، ولا على أنه سبب من الأسباب ولكنه سبه على أنه ظرف حدث فيه ما جرى من الضرر والضيق فقط، فهو يعتقد أن الدهر مجرد ظرف لما يجري فيه فقط، وسبه بلفظ من الألفاظ المتضمنة للقدح واللوم والتثريب واللعن ونحوها، فهذا أمر محرم، مجمع على تحريمه، ولكنه لا يوصف بأنه شرك، بل هو محرم وكبيرة من الكبائر، والدليل على التحريم ما مضى من الأدلة في المسألة الأولى، وهذا التفصيل لا بد منه حتى تفهم المسألة.

وخلاصة هذا التقسيم أن نقول: إن وصف الدهر وأخبر عنه بما جرى فيه مجرد إخبار فقط فلا حرج فيه، وإن أنشأ سبه على أنه هو الفاعل بذاته فشرك أكبر، وإن سبه على أنه مجرد سبب من الأسباب التي أوجبت له الضرر والضيق فهذا شرك أصغر، وإن سبه لا على أنه الفاعل، ولا على أنه سبب، بل هو يعتقد أنه مجرد ظرف لما جرى فيه، فهذا السبب في هذه الحالة محرم ولا يجوز البتة، لما قدمنا من الأدلة والتعليل، والله أعلم.

المسألة السابعة: وقد كان العرب في الجاهلية يكثرون في كلامهم وأشعارهم من سب الدهر، وقد سلك كثير من كتاب الزمان وشعرائه مسلك أهل الجاهلية في ذلك، يقول أحدهم:

يا دهر ويحك ما أبقيت لي أحدًا وأنت والد سوءٍ تأكل الولد(١)

ويقول الآخر:

قبحًا لوجهك يا زمان فإنه وجهٌ له في كل قبح برقع(٢)

ويقول الآخر:

إن تبتلى بلئام الناس يرفعهم عليك دهر لأهل الفضل قد خانا(٣)

ويقول الآخر:

ولا تأمن من الدهر الخؤون ومكره فكم خامل أخنى عليه ونابه(٤)

وهذا في كلامهم كثير، فبعضهم يصف الزمان بالبخل، وبعضهم يصفه بالغدر، وبعضهم يصفه بالخرق، وبعضهم يصفه بالكذب والمخادعة والمراوغة، وغير ذلك من الألفاظ التي فيها سب ظاهر للزمان، ونحو قول: هذا يوم أسود، أو قول: زمان كالح، أو قول: ليه يا زمن، أو قول: إيه يا

---

(١) البيت عزاه الثعالبي في التمثيل والمحاضرة صـ: ٢٤٨ لابن المعتز .

(٢) هذا البيت من قصيدة لأبي الطيب المتنبي يرثي بها أبا شجاع فاتك، وبعده:

أيموتُ مثلُ أبي شجاع فاتكٍ ويعيشُ حاسُده الخصيُّ الأوكُع

انظر الصبح المنبي عن حيثية المتنبي: (١/ ١٣٣)، ومجاني الأدب في حدائق العرب: (٦/ ٢٣١).

(٣) لم أعثر على قائله.

(٤) البيت عزاه في زهر الأكم في الأمثال والحكم: (١/ ٢٩٣)، لطرفة، وقبله:

وبادر به صرف الزمان فانه بمخلبه الاشقى يصول ونابه.

زامن، أو قول: خلاص يا زمن، أو قول: هذا يوم مشؤوم، أو قول: لعن الله الساعة التي رأيتك فيها، أو عرفتك فيها، أو قول: كان يوم أسود يوم ما شفتك، أو قول: طفشنا من هذا الحر على وجه لوم الزمان، أو يقول قولا يقصد به سب البرد، أو وصف بعض الأيام بأنها كالحة، أو وصف بعض الشهور بما يقتضي السب كقولهم: أيلول الأسود، أو يوم النكسة، وكقول: ما أقسى القدر، ومثله قولهم: الشام شامك إذا الزمن ضامك، فإن في هذا نسبة الضيم إلى الزمان، أو قول: محا الله هذا الزمان، أو قول: قاتل الله هذا الزمان، أو قول: يكفيني جراح يا زمن، أو قول: لقد أفنانا هذا الزمان، أو قتلنا هذا الزمان، أو قول: أصابتنا قوارع الدهر، أو قول: أبادنا الدهر، أو أتى علينا الدهر.

فإن قلت: هنا عندنا مشكلة تحتاج إلى حل، وهي أن النبي ﷺ قال: (**الدنيا ملعونة، ملعون ما فيها إلا ذكر الله وما والاه وعالم ومتعلم**) [1]. والحديث حسنه جمع من أهل العلم رحمهم الله تعالى، أفلا يكون قول النبي ﷺ هذا من باب سب الدهر؟

والجواب: على التسليم بأن الحديث حسن، فإنه لا يكون من باب سب الدهر، النبي ﷺ هنا إنما أخبر عن اللعن ولم ينشئه، هكذا قال بعضهم، فالنبي ﷺ إنما يخبر عن أن هذه الدنيا ملعونة، وهذا كقوله تعالى عنها: ﴿إِنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾[2]، وكقوله: ﴿فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلْحَيَوٰةُ

---

(١) رواه رقم: (٢٣٢٣) في الزهد، باب رقم: (١٤) ، وابن ماجه رقم: (٤١١٢) في الزهد، باب مثل الدنيا. وحسنه الترمذي.

(٢) محمد: ٣٦.

ٱلدُّنْيَا ﴾[١]، وغيرها من النصوص كثير في الإخبار عن ذم هذه الدنيا، فقوله: (**الدنيا ملعونة**) ليس من باب إنشاء اللعن، وإنما هو من باب الإخبار عن حقيقة هذه الدنيا، هذا أولا، وقال بعضهم: إن المراد بالدنيا أي: ما يكون فيها، وأنه يستثنى ما يكون فيها من الخير، فليس المقصود نفس الدهر؛ لأن الدهر هو الليل والنهار، وإنما الكلام فيما يفعله الناس في الليل والنهار، كما قال أحدهم:

إن الجديدين في طول اختـــلافهما لا يفســـدان ولكن يفســـد النـــاس[٢]

والجديدان هما الليل والنهار، والمراد هو عمل الإنسان فيهما، ومعنى (**ملعونة**) أي: مذمومة فكل عمل بني آدم مذموم فيهما إلا ذكر الله وما والاه وعالمًا ومتعلمًا، فاللعن ليس متوجها لمجموع الليالي والأيام التي هي الدهر، وإنما متوجه لما يكون في هذه الدنيا من الزخارف والشهوات التي تصد عن ذكر الله تعالى، وتبعد العبد عن الله تعالى، وتزين له المعصية وتؤزه لها أزا، فالدنيا قد غرت النفوس بزهرتها ولذتها فأمالتها عن العبودية إلى الهوى، كما قاله المناوي رحمه الله تعالى[٣]، فليس هذا من سب الدهر، وإنما هو بيان لحقارة الدنيا وضآلتها، وأنه لا خير فيها إلا ما كان على الطريقة الصحيحة، والمهم أن الذي انصب عليه اللعن إنما هو ما يكون من غرور الدنيا وبهرجها وزينتها المشغلة عن الله تعالى، وليس منصبا

---

(١) لقمان: ٣٣.

(٢) عزاه في خزانة الأدب: (١/ ٤٣٥) للخنساء وقبله:

إِن الزُّمّان وَمَا يفنى لَهُ عجـــب أبقى لنا ذنبـا واستؤصـــل الـــراس.

(٣) لم أقف عليه.

على الليالي والأيام والتي هي الدهر، ومنهم من قال: إن الحديث لا يصح أصلا، فهو حديث ضعيف، فلا ينظر إليه، وأظن أن الجواب الأول والثاني أحسن وأقرب إلى الصحة.

فإن قلت: قوله ﷺ فيما يرويه عن ربه في هذا الحديث: (**يؤذيني ابن آدم**)[(١)].كيف يؤذى وهو الله رب العالمين؟

والجواب: لا بد أن تفرق بين الأذى والضرر، فالله تعالى قد يؤذى ولكن لا يمكن أن يضر، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَن يَضُرُّوا۟ ٱللَّهَ شَيْـًٔا﴾[(٢)]، وقوله: ﷺ في الحديث القدسي: (**يا عبادي إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني**)[(٣)]. فالله تعالى لا يمكن أن يصله أحد من الخلق بضرر، وأما الأذى فإنه يؤذى، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا﴾[(٤)].

فإن قلت: وهل إضافة الدهر إلى الله تعالى هنا إضافة تسمية؟

والجواب: أن إضافة الدهر إلى الله تعالى في هذا الحديث ليس من باب إضافة الاسم، ولا إضافة الصفة، وإنما هو من باب إضافة الأخبار عن الله تعالى، لأن الدهر هو مجموع الأيام والليالي، والله تعالى هو الذي خلق ما فيها، ودبر ما فيها، وقدر ما فيها، فلأن الله تعالى هو الذي خلق الأيام وهو

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) آل عمران: ١٧٦.

(٣) أخرجه مسلم، رقم: (٢٥٧٧) في البر والصلة، باب تحريم الظلم، والترمذي رقم: (٢٤٩٧) في صفة القيامة، وباب رقم: (٤٩).

(٤) الأحزاب: ٥٧.

الذي يقدر ما فيها، فهو الدهر، ولذلك فقد فسر النبي ﷺ هذه النسبة بقوله عن ربه جل وعلا: (**بيدي الأمر أقلب الليل والنهار**)[1]. فلأن الله تعالى هو الذي يقلب الليل والنهار وما فيهما من الأمور والأحوال فهو الدهر بهذا الاعتبار، والله أعلم.

القاعدة الثالثة والخمسون

(لا يجوز نسبة ما يجري إلى مشيئة الصفة)

أقول: لا بد من التفريق بين أمرين:

الأول: أن يضيف الفعل إلى الصفة على أنه من جملة ما تقتضيه لا على أنها الفاعلة له، فهذه الإضافة لا حرج فيها، مع أن تركها أولى، لما في هذا القول من الإيهام، وذلك كقول البعض: (اقتضت حكمة الله تعالى أن يذل الكافر)، ويقصد صاحب الكلام هذا أن من مقتضيات حكمة الله تعالى إذلال الكافر، فهذا لا بأس به، وأما إن أضاف الفعل أو ما جرى إلى الصفة على أنها هي الفاعلة فهذه الإضافة لا تجوز، فلا يجوز أن يقال: شاءت حكمة الله تعالى، أو هكذا أرادت قدرة الله تعالى، أو قدرة الله تعالى شاءت ذلك، أو تقول: شاءت إرادة الله، أو قول: شاءت إرادة القدر، أو قول: قهرتهم قوة الله تعالى، أو قهرتهم قدرة الله تعالى، فالأفعال وما يجري من الأمور لا يكون إلا بإرادة الله تعالى ومشيئته، فهو المتصرف في الأمور وحده لا شريك له، وبالجملة فهنا أمران محرمان في الصفة، أولهما: لا يجوز إضافة الفعل إلى الصفة.

---

(١) تقدم تخريجه.

والثاني: دعاء الصفة، فدعاء الصفة من الأمور المحرمة بإجماع أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى، فالواجب الحذر من هذين الأمرين في مسألة الصفة، والله أعلم.

القاعدة الرابعة والخمسون

(لا يجوز تعبيد الاسم لغير الله تعالى)

أقول: وذلك لأن المتقرر أن العبودية لله تعالى وحده لا شريك له، فهي من حقوق الله تعالى الخاصة والتي لا يشركه فيها ملك مقرب، ولا نبي مرسل، ولا ولي صالح، وقد أجمع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم على تحريم تعبيد الاسم لغير الله تعالى، وقد حكى الإجماع غير واحد من أهل العلم رحمهم الله تعالى، ومنهم ابن حزم رحمه الله تعالى، ولكنه استثنى عبد المطلب[(١)]، وفي الحقيقة أنه لا وجه لاستثنائه هذا، لأن النبي ﷺ لما قال: (**أنا النبي لا كذب أنا ابن عبدالمطلب**)[(٢)]. فهو لا يريد تقرير حكم من الأحكام الشرعية، وإنما يريد بذلك مجرد الإخبار، فهو من باب سياق سلسلة النسب فقط، أي أنا ابن من اسمه عبدالمطلب، والنبي ﷺ لم يسمه بذلك ابتداء، وإنما أخبر عنه باسمه فقط، فالحق الحقيق بالقبول أن ما استثناه ابن حزم من اسم عبدالمطلب لا يصح، بل الإجماع قبل ابن حزم باق على ما هو

---

(١) لم أقف عليه في كتبه وقد عزاه له في تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد صـ: ٥٤٨، وحاشية كتاب التوحيد صـ: ٣٣٣.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب من صف أصحابه عند الهزيمة، رقم: (٢٩٣٠)، ومسلم في الجهاد والسير، باب في غزوة حنين رقم: (١٧٧٦).

عليه، ولا يجوز لأحد أن يخالف في ذلك، فالتعبيد لغير الله تعالى لا يجوز بإطلاق، فلا يجوز تعبيد الاسم لا لملك، ولا لنبي، ولا لولي، ولا لصحابي، ولا لشجر، ولا لحجر، ولا للكعبة، ولا لغير ذلك من المخلوقات، فلا يجوز أن نسمي أحدا: عبد علي، أو عبدالحسين، أو عبد الجيلاني، أو عبد الرسول، أو عبد النبي، أو عبد المطيع، أو غلام رسول، فإن كلمة: (غلام) عند الأعاجم معناها: (عبد)، فقولهم: غلام الرسول، أي عبد الرسول، ولا يجوز أن نسمي أحدا عبد الكعبة، أو عبد الأولياء، أو عبد القرآن، أو عبدالمطلب، أو عبد البدوي، وقد ذكر ابن عبد البر رحمه الله تعالى أن من الصحابة من اسمه: عبد المطلب[١]، ولكن أبى ذلك أكثر العلماء رحمهم الله تعالى، فرد ذلك ابن حجر رحمه الله تعالى وجماعة، وبينوا أن الصحيح أن اسمه: (المطلب) وليس عبدالمطلب، وقد أخطأ من الرواة من نسبه إلى أنه عبدالمطلب[٢]، قال بعض شراح كتاب التوحيد: أما ما جاء في صحيح مسلم: أن ابن عبد ركانة طلق زوجته ألبتة، فهذا جاء بالتنوين (ابن عبدٍ)، ولم يأت بالعبودية، وهذا الذي صححه العلماء، فيكون ما استثناه ابن حزم رحمه الله لا معنى لإخراجه، فالصحابة اتفقوا على تحريم تعبيد الاسم لغير الله جل وعلا، فكل اسم لا يجوز أن يعبد لغير الله، فيجب أن تكون العبودية لله جل وعلا، وإن كانت هذه العبودية عبودية ظاهرة؛ لأنه لا يلزم إذا سمي عبد الله أن يكون عبداً لله، بل قد يكون عبداً للشيطان،

(١) لم أقف عليه.
(٢) لم أقف عليه.

ولكن هذه تسمية أهله، ويجب أن يسميه أهله معبداً لله جل وعلا، ويحرم أن يسموه عبد مخلوق من المخلوقات، وكذلك لا يجوز أن نسمي: بعبد الدار، أو عبد شمس، أو عبد القمر، أو عبد النجم الفلاني، أو عبد القبر الفلاني، أو عبد يا ليل، أو عبدالعزى، أو عبد عمر، أو عبد أبي بكر، أو ونحوها من الأسماء التي عبدت لغير الله تعالى، ومن أقبح ما سمعته من التعبيد لغير الله تعالى على الإطلاق أن من السباب من انتهج منهج عبدة الشيطان، فصار يسمي نفسه: عبد الشيطان، أو عبد إبليس، وهذا من أعظم القبح في التسمية على الإطلاق، وكذلك التسمية بعبد الرضا أو عبد الحسن، أو عبد جعفر، أو عبد المخلص، أو عبدالحارث.

فإن قلت: وما الواجب على من سمي بذلك؟

فأقول: الواجب عليه هو أن يغير هذا الاسم فورا، ولا يجوز له التأخير أبدا.

فإن قلت: وهل هو آثم أصلا في هذه التسمية؟

فأقول: الإثم لا بد فيه من الاختيار، وهذا الولد قد أسماه أهله بذلك وهو صغير، ولا اختيار له في اختيار اسمه، ولكن إن كبر وعرف الحق في هذه التسمية وبانت له حرمتها، فالواجب عليه أن يغيره فورا.

فإن قلت: ولو رفض والداه؟

فأقول: نعم، حتى ولو، ولا شأن لهما أصلا في هذا التغيير، بل الواجب عليه أن يأمرهما بالتوبة إلى الله تعالى من هذه التسمية، فإنهما قد أخطآ خطأ كبيرا في هذه التسمية، وأمرهما بالبقاء عليها أمر بمعصية، والمتقرر أنه

لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، فإنما الطاعة في المعروف، ولكن يكون الولد حصيفا أريبا في حسن التعامل مع القيام بحق الله تعالى، فيجمع بين الحسنيين.

فإن قلت: وهل لا بد أن يذبح شيئا من بهيمة الأنعام؟

فأقول: لا، لا يلزم، لعدم الدليل الدال على ذلك، بل يغيره مجانا من غير أن يترتب عليه لا كفارة ولا ذبح ولا صيام ولا غيره، وما هو مشهور عند العوام من أنه لا بد وأن يذبح ذبيحة أو ذبيحتين، هذا أمر لا أصل له، ولا أساس له من الصحة.

فإن قلت: وهل ثمة ما يرغب فيه من الأسماء بعد ذلك؟

فأقول: الأمر واسع، والمهم والمقصود الأول أن يبادر بالتغيير، ولكن دل الدليل على أن أحب الأسماء إلى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن، وأن أصدقها همام وحارث، فهذا الإنسان قد بقي زمنا طويلا يدعوه الناس باسم لا يحبه الله تعالى، ويدعونه باسم فيه تعبيد لغير الله تعالى، فأنا أرى -والله تعالى أعلم- في مثل ذلك أن يحرص على أن يتسمى باسم يتضمن التعبيد لله تعالى، كعبد الله أو عبد الرحمن أو عبد الرحيم ونحوها، حتى يدعى به بين الناس، فتتغير الأحوال، ويحسن الإطلاق، وتسعد نفسه بالتعبيد لله تعالى، كما ضاقت روحه بمناداته باسم فيه تعبيد لغير الله تعالى، وهذا من معارضة الحرام بمثله، وقد أعتق حكيم بن حزام مائة رقبة بعد

إسلامه، لأنه أعتق مثلها في الجاهلية[١]، فمن كان في السابق يتسمى بعبد فلان من المخلوقين، فليحرص على أن يتسمى بعد ذلك باسم معبد لله تعالى، وهذا من باب الكمال، ولا يجب عليه شيء.

فإن قلت: وإن مات من اسمه كذلك قبل التغيير، فما يكون حكمه؟

فأقول: أمره إلى الله تعالى، فإن تعبيد الاسم لغير الله تعالى ليس بكفر، ما لم يقصد حقيقة التعبيد، ما لم يقصد أنه عبده حقا من دون الله تعالى، فيعبده بالدعاء والاستغاثة والذبح والنذر وغيرها، فهذا له حال آخر، وأما مجرد التسمية فقط ولا تتضمن صرف شيء من العبادة لغير الله تعالى فهذا أمر محرم، وأمر من مات على شيء من الحرام إلى الله تعالى.

والخلاصة من هذه القاعدة أنه يحرم تعبيد الاسم لغير الله تعالى، والله أعلم.

القاعدة الخامسة والخمسون:

(ما تسمى الله تعالى أو اتصف به فلا يطلق على غيره على وجه العموم والإضافة)

أقول: نعم، وعلى هذا ذكر الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله تعالى باب التسمي بقاضي القضاة، ففي الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: (**إن أخنع اسم عند الله: رجل تسمى ملك الأملاك، لا**

---

(١) انظر تلقيح فهوم أهل الأثر لابن الجوزي صـ: ١١٢، ومرآة الجنان وعبرة اليقظان لليافعي: (١/ ١٠٣).

مالك إلا الله). قال سفيان: مثل: (شاهان شاه) [1]. وفي رواية: (**أغيظ رجل على الله يوم القيامة وأخبثه**) [2]. قوله: (**أخنع**) يعني أوضع، وهذا الباب الطيب ينبه على المنع من هذه الإطلاقات المتنافية مع كمال تعظيم الله تعالى، وهي تعتبر من شرك الألفاظ الذي يجب اجتنابه والحذر منه، فلا يجوز أن نطلق على أحد بأنه قاضي القضاة، لأن من أفعال الله تعالى أنه يقضي بالحق، كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقۡضِي بِٱلۡحَقِّ﴾[3]، فهو جل وعلا أقضى القضاة، فلا يجوز إطلاقها على غيره جل وعلا، نعم، أو قيدت ولم تطلق فإنها تجوز، كقولك: قاضي قضاة البلد الفلاني، أو الدائرة الفلانية، أو المذهب الفلاني، فهذا لا حرج فيه، لأن المنهي عنه هو الإطلاق، فإطلاقها مع العموم والإضافة من خصائص الله تعالى، فلا تقال لغيره سبحانه وتعالى، ومنها كذلك أنه لا يجوز أن نطلق على أحد من المخلوقين بأنه ملك الملوك، لا، هذا لا يجوز البتة، فإن الله تعالى من أسمائه الملك، ومن صفاته الملك، فهو مالك الملوك، ولا مالك على الحقيقة إلا الله تعالى، فلا يجوز إطلاق ملك الملوك على غيره سبحانه وتعالى، فإن أطلقها أحد على أحد المخلوقين فقد وقع في شرك الألفاظ الأصغر، وكذلك لا يجوز أن

---

(١) أخرجه البخاري في الأدب، باب أبغض الأسماء إلى الله، رقم: (٦٢٠٥)، ومسلم رقم (٢١٤٣) في الأدب، باب تحريم التسمي بملك الأملاك، والترمذي رقم: (٢٨٣٩) في الأدب، باب (٦٥)، وأبو داود رقم (٤٩٦١) في الأدب، باب تغيير الأسماء.

ولفظ البخاري: (أخنى الأسماء يوم القيامة عند الله رجل تسمى ملك الأملاك).

(٢) أخرجه مسلم رقم: (٢١٤٣) في الأدب، باب تحريم التسمي بملك الأملاك.

(٣) غافر: ٢٠.

نطلق على المخلوق بأنه عالم العلماء، هكذا على الإطلاق والعموم والإضافة، هذا لا يجوز، لأنها بهذا الإطلاق من خصائص الله تعالى، فالمخلوق وإن كان موصوفا بأنه يملك، ولكن ملكيته هي الملكية المخصوصة المقيدة الزائلة، وأما الله تعالى فهو ذو الملكية الكاملة المطلقة الدائمة، فلا أحد يستحق أن يقال له: ملك الملوك إلا الله تعالى، وكذلك لا يجوز أن نطلق سلطان السلاطين على أحد دون الله تعالى، فهو من الإطلاقات التي نخص بها الله تعالى، وكذلك لا يجوز لنا أن نطلق أعلم العلماء على أحد دون الله تعالى، نعم، لو قيدنا ذلك وقلنا: أعلم العلماء في منطقة كذا، فهذا قد يتسامح فيه، وأما إطلاقه بدون تقييد، فإنه لا يجوز، فالله تعالى هو أعلم العلماء، وعلم العلماء عن بكرة أبيهم لا يساوي شيئا عند علم الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾[(١)]، وقال الخضر لموسى عليهما السلام: (**ما علمي وعلمك إلا كما نقر هذا العصفور من هذا البحر**)[(٢)]. أو كما قال ﷺ، وكذلك لا يجوز أن نطلق أحكم الحكماء، أو حكيم الحكماء على أحد دون الله تعالى، فإننا إن قلنا ذلك فقد وقعنا في شرك الألفاظ الأصغر، فالله تعالى من أسمائه الحكيم، ومن صفاته الحكمة، فكيف نجعل ثمة مخلوق هو أحكم الحكماء، والله تعالى من جملة الحكماء، هذا لا يجوز البتة، بل كل حكيم في هذه الدنيا

---

(١) الإسراء: ٨٥.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِىَ حُقُبًا﴾ رقم: (٤٧٢٥).

مهما بلغت حكمته، ومهما سارت الركبان بأقواله الحكيمة، فإنه حكمته لا بد وأن يكون فيها خروقات ونقص، لأنه بشر، فلا يصح أن نصف من حكمته ناقصة بأنه حكيم الحكماء، أو أحكم الحكماء، بل الله تعالى هو الحكيم اسما، وهو الحكيم صفة، وهو أحكم الحكماء، وحكيم الحكماء، وحكمة المخلوقين عن بكرة أبيهم من أولهم إلى آخرهم لا تعدو أن تكون صفرا على الشمال في جانب المقارنة بحكمة الله تعالى، فاحذر وفقك الله تعالى من هذه الإطلاقات التي تنقص كمال التوحيد الواجب، وكذلك لا يجوز أن نقول: أقوى الأقوياء، وأقدر القادرين، وأكرم الأكرمين على غير الله تعالى، فإن هذه الأوصاف والإطلاقات لا تليق بالمخلوق الضعيف الناقص، بل لا يستحقها إلا الله تعالى الكامل من كل وجه، ومثل هذه الألفاظ في المنع قولهم: حكم الحكام، وكبير الكبراء، وعظيم العظماء، وقولهم صاحب العظمة، وقولهم: ملك القلوب، كل هذه الإطلاقات لا تجوز إلا على الله تعالى، فالله تعالى هو العظيم، وأعظم العظماء، وهو الكبير، وأكبر الكبراء، وهو مالك القلوب والمتصرف فيها، وهي بين أصبعين من أصابعه، يصرفها ويقلبها كيف يشاء، لا راد لقضائه، ولا معقب لحكمه، فالمخلوق أحقر وأذل وأنقص من أن يوصف أو يطلق عليه هذه الألفاظ، ومثلها في المنع أنه لا يجوز لنا أن نقول لمخلوق أيا كان هذا المخلوق بأنه: سيد السادات، وقول سفيان: مثل شاهان شاه، وهي عند العجم: ملك الأملاك، أو سلطان السلاطين فيه دليل على أن المقصود من المنع هو النظر إلى المعنى الذي لا يجوز إطلاقه إلا على الله تعالى، فبأي لغة

عبرت عن هذا المعنى فإنه لا يجوز، بالعربية عبرت، أو بالعجمية، كل ذلك لا يجوز نظرا للمعنى، فكل هذه الألفاظ وما أشبهها منهي عن إطلاقها على المخلوق صيانة وحماية لجناب التوحيد، ولا يخفي ما في إطلاقه على غير الله من الجرأة على الله، وسوء الأدب معه، والله الموفق والهادي.

وهذه الألفاظ إنما النهي عنها إن كانت على وجه العموم والإضافة، وأما إن كانت مقيدة فالأمر فيها قريب، وتركها تواضعا لله هو الأعلى والأكمل بالنسبة للمخلوق، والله أعلم.

القاعدة السادسة والخمسون:

(لا يجوز إطلاق شيء من أسماء الله تعالى على المخلوق إن روقب فيه معنى الصفة)

أقول: لقد تقرر عند أهل العلم رحمهم الله تعالى أن التسمي بأسماء الله لا يجوز إلا بجمل من الشروط:

الأول: أن لا يكون هذا الاسم من الأسماء الخاصة بالله تعالى، والتي لا تجوز أن تطلق إلا عليه جل وعلا، كاسمه: (الله، الرحمن، القدوس، السلام، المهيمن، المتكبر، رب العالمين، إله العالمين) ونحوها من الأسماء التي لا يجوز إطلاقها إلا على الله تعالى.

والثاني: وهو ما يخص قاعدتنا هذه أن لا يراقب فيه عند التسمية معنى الصفة، فلا يجوز التسمي بأسماء الله تعالى إن روقب فيها معنى الصفة، والأصل في هذه القاعدة حديث أبي شريح، فأخرج النسائي وغيره من حديث يزيد بن المقدام بن شريح بن هانئ الحارثي، عن أبيه المقدام عن

شريح بن هانئ قال: حدثني هانئ بن يزيد أنه لما وفد إلى النبي ﷺ مع قومه فسمعهم النبي ﷺ وهم يكنونه بأبي الحكم فدعاه النبي ﷺ فقال: (إن الله هو الحكم، وإليه الحكم فلم تكنيت بأبي الحكم)؟ قال: لا، ولكن قومي إذا اختلفوا في شيء أتوني فحكمت بينهم فرضي كلا الفريقين، قال: (**ما أحسن هذا**)، ثم قال: (**مالك من الولد**)؟ قلت: لي شريح وعبد الله ومسلم بنو هانئ، قال: (**فمن أكبرهم**)؟ قلت: شريح، قال: (**فأنت أبو شريح**) ودعا له ولولده[1]. فهنا لم يرض النبي ﷺ بهذه التسمية، بل أمره بتغييرها، لأن قومه أطلقوا عليه هذه التسمية وقد راقبوا فيها معنى الصفة، فعدم رضاه ﷺ، بذلك دليل على عدم الجواز، ولذلك فقد سأله النبي ﷺ عن السبب الذي سماه قومه بهذه التسمية، حتى يكون إنكاره مبنيا على العلم بوجود المنكر، فلما أخبره بحقيقة هذه التسمية وهذا الإطلاق حسن له فعله هذا، وهو الإصلاح بين الناس، والحكم بينهم بالحق، واقتناع الخصوم بأحكامه هذه، ولكنه منعه من قبول هذه التسمية، وأمره بتغييرها، لأن المتقرر عند أهل السنة والجماعة أن الحكم من أسماء الله تعالى، وأن الحكم من جملة صفاته الفعلية جل وعلا، فالحكم لله تعالى كونا وشرعا وحده لا شريك له، فلا يجوز أن يأتي أحد طيب الحكم مقبول بين الخصوم ثم يحكم ويطلق عليه: الحكم، من هذا الباب، هذا لا يجوز، وكذلك لا

(١) رواه أبو داود رقم: (٤٩٥٥) في الأدب، باب تغيير الاسم القبيح، والنسائي، في آداب القضاة: باب إذا حكموا رجلا فقضى بينهم، رقم: (٥٣٨٧).
قال الألباني: (صحيح).

يجوز لأحد أن يسمى بكريم، لأنه في الحقيقة كريم، نعم، لو سماه أهله في صغره بذلك وهو لا يدرون عن حقيقة الحالة التي سيكون عليها فهذا لا حرج فيه، وأما أن يكون هو كريم بأفعاله، ثم يتفق الجميع على تسميته بالكريم، فيجمع بين وصف الكرم، واسم الكريم، فهذا لا يكون أبدا لأحد دون الله تعالى، فالله تعالى هو الكريم اسما، والكريم صفة، وكذلك لا يجوز أن نطلق على أحد: قوي، على أنه إطلاق اسم، وهو قوي بالفعل، وكان العلة في تسميته بالقوي هو قوته الفعلية، فهذا لا يجوز، نعم، لو سميناه بقوي وهو صغير لا ندري أسيكون قويا أم جبانا، فالأمر بسيط، وأما تسميته بذلك نظرا إلى قوته الفعلية، فيكون قوي فعلا واسما فهذه التسمية مما روقب فيها معنى الصفة، وهذا لا يجوز، فصارت العلة في المنع هي مراقبة معنى الصفة في الاسم، ولذلك فإن من أصحاب النبي ﷺ من كان اسمه الحكم، كالحكم بن عمرو الغفاري رضي الله تعالى عنه، ومنهم من كان اسمه حكيم، كحكيم بن حزام رضي الله تعالى عنه، ومع ذلك فلم يغيرهم النبي ﷺ، لأن أهلهم سموهم بذلك وهم صغار، ولم يبن من أحدهم ما تحمله صفة اسمه، فلم يراقب أهلهم معنى الصفة عند هذه التسمية، وهذا هو الفرق، فالحديث يعمل به عند مراقبة معنى الصفة، وإبقاء أسماء هؤلاء الصحابة يعمل به عند عدم مراعاة ومراقبة معنى الصفة، فتتفق الأحاديث، وتتآلف دلالتها، والمتقرر أن الجمع بين الأدلة واجب ما أمكن، وأما تضعيف حديث أبي شريح بسبب وجود بعض أسماء الصحابة التي تحمل نفس الاسم ولم تغير فهذا ليس كما ينبغي، لأن

الحديث صحيح، وإسناده جيد على أقل أحواله، والجمع بينه وبين وجود هذه الأسماء مع عدم تغييرها أمر مكن، ومع الجمع فلا يقال بالتعارض ولا بالنسخ، ولا يصار إلى الترجيح بالنظر إلى الأسانيد والمتون، فالحديث صحيح، والعمل به لا إشكال فيه، ولكن لا يعمل به إلا عند مراقبة معنى الصفة فقط، وأما فيما أطلق من أسماء الله تعالى التي ليس بخاصة، ولم يراقب فيها معنى الصفة، فإنه مما لا حرج فيه، ولعل القاعدة بذلك قد اتضحت، وهنا تنبيه مهم ذكره الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله تعالى وهو قوله: (فالواجب ألا يسمى أحد بالحكم، أو الحاكم، أو نحو ذلك إلا إذا كان منفذا لأحكام الله- جل جلاله-؛ لهذا قال سبحانه: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُواْ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ ﴾[1]. فسمى المبعوث من هذا وهذا حكما لأنهما يحكمان بالشرع، فالذي يحكم بما حكم به الله الذي هو الحكم يقال له: حكم، لأنه حكم يحكم من له الحكم وهو الله- جل جلاله-، فيسوغ إطلاق ذلك ولا بأس به؛ لأن الله- جل وعلا- وصف من يحكمون بشرعه بأنهم حكام، وهم القضاة، فقال- جل وعلا- في سورة البقرة: ﴿وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[2]. فقوله: ﴿ٱلْحُكَّامِ ﴾: هو جمع الحاكم، وساغ إطلاق ذلك عليه؛ لأنه يحكم بالشرع)[3].

---

(١) النساء: ٣٥.

(٢) البقرة: ١٨٨.

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد صـ: ٤٧٨.

قلت: وهنا فروع من باب إتمام الفائدة:

منها: ما حكم التسمي بأبي الحكم؟

والجواب: ممنوع، وحديث أبي شريح سيق من أجل تغيير، فالحكم لا يجوز إطلاقه على المخلوق، وأبو الحكم لا يجوز للمخلوق التكنية به، والله أعلم.

ومنها: ما حكم تكني المرأة بأم الحكم إذا روقب فيه معنى الصفة؟

والجواب: الصحيح أنه لا يجوز، لأن المتقرر أن العبرة بالعلة لا بمجرد اللفظ، فالنهي عن التكني بأبي الحكم كان من أجل مراقبة معنى الصفة، فكذلك أم الحكم إن روقب فيه معنى الصفة فإنه لا يجوز. والله أعلم.

ومنها: ومما يدخل في ذلك أن يتكنى أحد بعم الحكم، أو خال الحكم، أو جد الحكم، فقد قرر أهل العلم رحمهم الله تعالى أنه ممنوع، لأن العبرة في ذلك كله إنما هي بالمعنى، فالنص ليس مقصورا على الحكم أو أبي الحكم فقط، لا، بل المعنى أعم باعتبار العلة، فالعلة هو عدم التكني بشيء من أسماء الله تعالى إن روقب فيها معنى الصفة، فبما أن العلة عامة، والعبرة بالمعاني والعلل، فيعمم الحكم في هذه المسألة في كل ما كان في معناها، والله أعلم.

ومنها: هل يجوز أن يقول الوالد لولده: (ولدي العزيز)؟ أو يقول الصاحب لصاحبه: (صديقي الكريم)؟ فهل وصف المخلوق بالعزيز مما يجوز؟

والجواب: تجوز، لأنه لم يقصد التسمية بها وإنما قصد الوصف؛ لأنه عزيز عنده، أو كريم ونحو ذلك، قال تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ

أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾[١]. ولقول النبي ﷺ عن يوسف عليه السلام: (**الكريم ابن الكريم ابن الكريم...**)[٢]. والله أعلم.

ومنها: اعلم رحمك الله تعالى أن قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ﴾[٣].أن العزيز هنا وصف وليس اسم، فكان ملك مصر يقال له في تلك الأزمنة ــ في زمن يوسف عليه السلام ــ يقال له: العزيز، كما هو الحال في وصف النجاشي، لكل من ملك الحبشة، وكذلك قولهم: كسرى، وقيصر، وهرقل، ونحو تلك الألفاظ فهي أوصاف وليست أسماء، فليست هي مما نحن فيه، والله أعلم.

ومنها: لو أن رجلاً اشتهر بالرحمة فسُمي الرحيم أو رحيمًا، فهذا لا يجوز؛ لأن هذه التسمية مبنية على صفة تسمى الله بها.

ومنها: لقد قرر جمع من أهل العلم رحمهم الله تعالى بأن من شروط التسمي بشيء من أسماء الله تعالى أن لا تكون محلاة بـ:(أل) التعريف الاستغراقية، فيقال: (كريم)، وليس (الكريم)، ويقال: (رحيم)، وليس (الرحيم) أي لا تسمي أحدا باسم من أسماء الله تعالى إن كان محلى بأل التعريف الاستغراقية، وهذا الشرط يعتبر عند هذا الفريق من أهل العلم رحمهم الله تعالى هو:

---

(١) التوبة: ١٢٨.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ فِى يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ رقم: (٣٣٩٠).

(٣) يوسف: ٨٨.

الشرط الثالث من شروط التسمي بأسماء الله تعالى، وقد قدمنا الشرطين الأولين في أول الكلام على هذه القاعدة الطيبة الكريمة، والذي يظهر لي في هذا الشرط أنه مبني على التفصيل، وهو كما يلي: إن كان المقصود من تحليته بالألف واللام مجرد التعريف فقط فهذا لا حرج فيه، وعليه يحمل إقرار النبي ﷺ لمن اسمه الحكم في عصره من أهل الإسلام، كالحكم بن عمرو الغفاري رضي الله تعالى، فإنه من أسماء الله تعالى وهو محلى بأل كما ترى، ومع ذلك فقد أقره النبي ﷺ ولم يأمره بحذف: (أل) من اسمه، فلو كان الأمر ممنوعا لما أقره النبي ﷺ، فهذا الإقرار محمول على أن (أل) هنا لا يراد بها إلا مجرد التعريف فقط، وأما إن كان المراد بها الاستغراق أي العموم، فهذا لا يجوز، ولا بد في هذه الحالة من حذفها، لأن التسمي بشيء من أسماء الله تعالى محلاة بأل بهذا الاعتبار لا يجوز إطلاقها إلا عليه، فهي بهذا الاعتبار من خصائص الله تعالى، فلا بد وأن تعلم وفقك الله تعالى أن الألف واللام الداخلة على أسماء ربنا جل وعلا وتقدس تفيد العموم، وهو استغراق جميع مسماها على الوجه اللائق به جل وعلا، فاسمه العزيز مستغرق لجميع أنواع العزة، فقد بلغ في العزة كمالها اللائق به جل وعلا، واسمه الحكيم كذلك، وسائر أسمائه جل وعلا وتقدس يقال فيها كذلك، ولذلك - والله أعلم- منع جمع من أهل السنة التسمي بأسماء الله تعالى إذا كانت معرفة بالألف واللام، أما إذا جردت منها ولم يراقب فيها معنى الصفة فإنه يجوز التسمي بها - والمراد الأسماء العامة، وليس الأسماء التي لا يجوز أن يتسمى بها إلا هو - ووجهة نظرهم في

عدم جواز التسمي بالأسماء إذا كانت معرفة أنه إذا كانت معرفة فإنها تفيد استغراق مسماها، وهذا لا يجوز إلا لله تعالى، لكن إذا جردت عن الألف واللام فإنه ينتفي عمومها فيزول المحذور حينئذٍ، وهي وجهة نظر صحيحة، لكن الأهم من كونها معرفة أو غير معرفة ألا يراقب فيها معنى الصفة، فهذا الشرط أهم من كونها غير معرفة، والدليل ورد فيه بخصوصه ـ أعني به ـ حديث أبي شريح أنه كان يكنى أبا الحكم فسأله النبي ﷺ عن سبب ذلك فأخبره أن قومه إذا اختصموا حكم بينهم فرضوا بحكمه، فقال عليه الصلاة والسلام: (**إن الله هو الحكم وإليه الحكم**)[1]. فكناه بأكبر ولده، والحديث معروف مشهور، فالنبي ﷺ لما علم أنه روقب في تكنيته بالحكم الصفة، وهي الحكم غيّره النبي ﷺ، مع أنه كان في أصحابه من يسمى بالحكم ولم يغيره مع أن فيه الألف واللام، وهذا يدل على أن الأهم في جواز التسمي بأسماء الله التي لا تخصه أن لا يراقب فيها معنى الصفة، وإن اقترن مع ذلك ألا تكون معرفة، فهو نور على نور خروجاً من خلاف البعض، والله ربنا أعلى وأعلم.

ومنها: لو أن رجلا اشتهر بالذكاء المفرط، وغلب عليه التعريف بذلك صار العامة من الناس يسمونه بالذكي، فهل هذا يجوز؟

والجواب: لا حرج، لأن الذكي ليس من أسماء الله تعالى، والله أعلم.

ومنها: بعض القبائل تسمي بعض كبارها بالعارفين، فيقول لأحدهم: العارف، ويعرف بذلك، بل ويطلق عليه إطلاق تسمية أحيانا من كثرة ما

---

(١) تقدم تخريجه.

يطلق عليه، بل قد يكون بعض أفراد القبيلة لا يعرف اسمه الحقيقي، فهل يجوز ذلك؟

والجواب: نعم، لأن العارف ليس من أسماء الله تعالى، وإنما من أسمائه العالم، ومن صفاته العلم، والله أعلم.

القاعدة السابعة والخمسون:

(الأدعية والأخبار عن أمر وقع لا تقرن بالمشيئة، بخلاف الغيبية والمستقبلية)

أقول: اعلم - رحمك الله تعالى - أن الناس انقسموا في تعليق الكلام بالمشيئة إلى ثلاث فرق: طرفين، ووسط، فقسم يعلقون كلامهم كله بالمشيئة مطلقًا من غير فرق بين كلام وكلام، وقسم لا تكاد تسمع منه هذه الكلمة أبدًا، وكلا الفريقين مقصر، وخير الأمور الوسط، وهو أن الكلام يعلق بالمشيئة في أحوال، ولا يعلق بالمشيئة في أحوال أخرى، وعلى هذا قد دلت الأدلة من الكتاب والسنة والمعقول الصحيح.

فأما الحالات التي يعلق فيها الكلام بالمشيئة فهو فيما إذا كان الكلام على أمر مستقبلي غير متحقق الوقوع، فهنا يجب تعليق الكلام بالمشيئة كما قال تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾[1]، وهذا دأب أنبياء الله تعالى، فهذا موسى يقول للخضر - عليهما السلام -: ﴿ قَالَ

(١) الكهف: ٢٣.

سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرًا وَلَآ أَعۡصِي لَكَ أَمۡرًا ﴾[١]. وهذا إسماعيل يقول لأبيه – عليهما الصلاة والسلام – لما أراد ذبحه: ﴿قَالَ يَٰٓأَبَتِ ٱفۡعَلۡ مَا تُؤۡمَرُۖ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾[٢]، وذلك لأن الصبر منهما أي من موسى وإسماعيل – عليهما السلام – أمر مستقبلي لم يتحققا وقوعه فعلقاه بالمشيئة، وأعظم من ذلك قوله تعالى: ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾[٣]، وهذا التعليق ليس لعدم تحقق الوقوع، وإنما لتربية المؤمنين على ذلك، وقال – عليه الصلاة والسلام – لكعب[٤] بن مالك لما طلب منه أن يأتيه فيصلي في بيته فيتخذه مصلى: (**سأفعل إن شاء الله**)[٥]. وهذا من سلوك الأدب مع الله تعالى، فإن ما سيأتي لا يزال علمه عند الله تعالى فلا تجزم به، بل رده إلى عالمه، فإن الجزم به تخرص وظن وتطاول، وكم من الأمور التي تفلتت علينا ولم نوفق للقيام بها لأننا جزمنا بفعلها من غير ردٍ للعلم إلى عالمه.

فإن قلت: لماذا قلت: (غير متحقق الوقوع)؟

---

(١) يوسف: ٦٩.

(٢) الصافات: ١٠٢.

(٣) الفتح: ٢٧.

(٤) وانظر فلعله عتبان ابن مالك، وليس كعب.

(٥) أخرجه البخاري، كتاب باب المساجد في البيوت، رقم: (٤٢٥)، ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة، باب الرخصة في التخلف عن الجماعة بعذر، رقم: (٣٣).

فأقول: قلت ذلك لأن الخبر المستقبلي إن كان متحقق الوقوع بإخبار الأدلة الصحيحة الصريحة فإنه يعلم يقينًا وقوعه، وما علم يقينًا وقوعه فلا يعلق بالمشيئة كخروج الدجال، ونزول عيسى بن مريم - عليه الصلاة والسلام -، ودخول أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، ونحو ذلك، كل ذلك من الأمور المستقبلية التي قد تحققنا وقوعها بالأدلة فلا تعلق بالمشيئة، والله أعلم.

والحالة الثانية من الحالات التي لابد من تعليق الكلام بالمشيئة: هي أن يكون الكلام في الأمور الغيبية، فإذا كان الكلام في أمرٍ غيبي فإنه لابد أن يعلق بالمشيئة، ولا يجوز الجزم به؛ وذلك لأن أمور الغيب وقف على الله تعالى، وسواء كان هذا الأمر في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، قال تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴿٢٧﴾ لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًۢا﴾[2]، وقد أنكر الله على قومٍ جزموا لأنفسهم بالخير فقال: ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾[3]، فالأمور الغيبية موقوفة على الدليل من الكتاب والسنة، وليست اجتهادًا مفتوحًا، إذا تكلمت بالأمر الغيبي فلا تجزم به إلا معلقًا ذلك بالمشيئة، وذلك كقولك: قد قبل مني هذه الصلاة إن

(١) النمل: ٦٥.

(٢) الجن: ٢٦-٢٨.

(٣) مريم: ٧٨.

شاء الله؛ وذلك لأن القبول أمر غيبي لا يطلع عليه البشر، ومن ذلك يأتي خلاف العلماء في مسألة الاستثناء في الإيمان، هل يجوز أم يحرم أم يجب؟ فإن المستثنى لا يخلو إن كان باستثنائه شاكًا في أصل الإيمان فهذا لا يجوز؛ لأن الشك في أصل الإيمان كفر، وإن كان للشك في كماله فهذا يجب الاستثناء؛ لأن كمال الإيمان من الأمور الغيبية التي لا يطلع عليها أحد، ولأنه لو لم يستثن لعد ذلك تزكية لنفسه، وقد قال تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُمۚ بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ وَلَا يُظۡلَمُونَ فَتِيلًا﴾[2]، وإن كان لم يقصد لا هذا ولا هذا فهو جائز، وهذا هو قول جمهور أهل السنة والجماعة.

فهاتان الحالتان وهما: إن كان الكلام في الأمور المستقبلية، أو الأمور الغيبية، هاتان الحالتان يجب فيهما تعليق الكلام بالمشيئة لما ذكرته لك، والله أعلم.

وأما إن كان الكلام دعاءً، فإنه يحرم تعليقه بالمشيئة؛ وذلك لأمور:

منها: ثبوت النص بالنهي عن ذلك كما في الصحيح أن النبي ﷺ قال: (**لا يقولن أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت، اللهم ارحمني إن شئت، وليعزم**

(١) النجم: ٣٢.

(٢) النساء: ٤٩.

الرغبة فإن الله لا مكره له) [(١)]، وحقيقة النهي التحريم كما هو المتقرر في الأصول.

ومنها: أن الاستثناء في الدعاء مشعر بعدم الرغبة الكاملة الأكيدة في حصول المدعو، والدعاء يطلب فيه إظهار الافتقار والرغبة التامة فيما دعوت به.

ومنها: أن الله تعالى لا يكرهه أحد على إعطائك سؤالك ما لم يكن قد قام في قلبك إعظام الرغبة له سبحانه وتعالى، والاستثناء في الدعاء مشعر بشيء من الاستغناء عن المدعو به، وفيه شيء من مجانبة الأدب مع الله، فلذلك لا يجوز تعليق الكلام بالمشيئة إن كان الكلام دعاءً، بل لابد في الدعاء من إعظام الرغبة والعزيمة في الطلب مع إظهار الافتقار والذل، فهذا هو حقيقة العبادة.

وكذلك لا ينبغي تعليق الكلام بالمشيئة إذا كان الكلام في أمر قد مضى وتحقق وقوعه؛ لأنه لما وقع علمنا جزمًا أن الله قد شاءه، إذ لا يقع شيء في ملكه إلا وهو يشاء وقوعه بالمشيئة العامة الشاملة، وهذا هو الذي يخالف فيه الكثير، فتأتي لأحدهم واسمه محمد فتقول: ما اسمك؟ فيقول: محمد إن شاء الله تعالى، أو يكون له أربعة من الولد وتقول له: كم لك من الولد؟ فيقول: أربعة إن شاء الله، فما الفائدة من هذا التعليق؟ فقل له:

---

(١) أخرجه البخاري، في الدعوات، باب ليعزم المسألة فإنه لا مكره له، رقم: (٦٣٣٩)، وفي التوحيد، باب في المشيئة والإرادة وما تشاؤون إلا أن يشاء الله، رقم: (٧٤٧٧)، ومسلم رقم: (٢٦٧٨) في الذكر والدعاء، باب العزم بالدعاء ولا يقل: إن شئت.

اطمئن لقد شاء الله أن يكون اسمك محمد، وأن يكون لك أربعة من الولد، وهذا الأمر تظهر خطورته إذا كان الكلام في أمر يطلب فيه الجزم، كقولك له: من نبيك؟ فيقول: محمد إن شاء الله، وهذه طامة كبرى، ومأزق كبير لا يتم الخروج منه إلا بالعلم الموافق للكتاب والسنة، فهذا شيء حصل وتحقق وقوعه فَلِمَ يُعلق بالمشيئة؟ إني أظن والله أعلم أن تعليق الكلام في الأمور الواقعة، والمتحققة فرع من فروع مذاهب السوفسطائية الشكاكين في الأشياء، فانتبه لهذا بارك الله فيك.

وخلاصة الأمر: أن الكلام يعلق بالمشيئة في حالتين، ولا يعلق في حالتين، فيعلق بالمشيئة في الأمور الغيبية، والمستقبلية التي لم يتحقق وقوعها، ولا يعلق في الدعاء، وفي الأمور الماضية التي تحققنا وقوعها، وبهذا التفصيل يظهر لك أن هذا القول قول وسط بين من لا يعلق الكلام بالمشيئة مطلقًا، وبين من يعلق بالمشيئة مطلقًا، والقول الوسط هو الراجح في غالب الأمور؛ ذلك لأننا الأمة الوسط كما قال تعا لى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾[1]، فلا إفراط ولا تفريط ولله الحمد والمنة وبه التوفيق والعصمة ، والله أعلى وأعلم.

القاعدة الثامنة والخمسون:

(الأصل في عالم الملائكة فيما يثبت أو ينفى التوقيف على الأدلة)

أقول: لقد تقرر عند أهل العلم رحمهم الله تعالى أن ما كان من أمور الغيب وأبواب الغيب أن مبناه على التوقيف على الأدلة الشرعية الصحيحة

---

(١) البقرة: ١٤٣.

الصريحة، فلا يجوز أن نقحم عقولنا الضعيفة في أمر من أمور الغيب، فإن العقل أحقر وأنقص وأعجز في إدراكه وقدراته من أن يستكشف ما غاب عنه إلا بالدليل والوحي، ومن هذه الأبواب الغيبية التي لا مدخل للعقل فيها باب عالم الملائكة، فإن مبناه على التوقيف، فلا يجوز أن نثبت لهذا العالم من الأشياء إلا ما قام الدليل على إثباته، ولا ننفي عنه إلا ما قام الدليل على نفيه، وما لم يأت الدليل لا بإثباته، ولا ينفيه فلا يجوز لنا أن ننفيه ولا أن نثبته، فكما أن الإثبات لا بد له من دليل فكذلك النفي لا بد فيه دليل، فالنفي بلا دليل والإثبات بلا دليل هو من التقول على الله تعالى بلا علم، وهو من الأمور المحرمة بالنصوص القاطعة المتواترة، فمن أثبت لهذا العالم الغيبي شيئا من الأشياء فإننا نطالبه بالدليل الدال على هذا الإثبات، ومن نفى عنه أمرا فإننا نطالبه بالدليل الدال على هذا النفي، وهذا هو معنى هذه القاعدة الطيبة، وأهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى متفقون على تقرير هذه القاعدة الطيبة، وعليها يتفرع الإيمان بالركن الثاني من أركان الإيمان، وهو الإيمان بالملائكة الكرام عليهم الصلاة والسلام، وأهل العلم رحمهم الله تعالى يعرفون الملائكة بأنهم عالم غيبي مخلوقون من نور للقيام بأمور مخصوصة، فقولنا: (عالم) غيبي يخرج عالم الإنس، لأنه من العوالم المشاهدة، وقولنا: (مخلوقون من نور) يخرج عالم الجن، لأنه وإن كان من عوالم الغيب إلا أنهم مخلوقون من النار، وقولنا: (للقيام بأعمال مخصوصة) يدخل فيها ما نصت عليه الأدلة الشرعية في أصناف أعمال الملائكة، فمنهم الموكل بالوحي ومقدمهم جبريل عليه السلام، ومنهم

الموكل بالقطر ومقدمهم ميكائيل، ومنهم الموكل بالنفخ في الصور وهو إسرافيل، ومنهم الموكل بقبض الأرواح ومقدمهم ملك الموت، ومنهم الملائكة السيارة، وملائكة الأجنة في الأرحام، وكلهم يسبحون الليل والنهار لا يفترون، ولا يأكلون ولا يشربون، ومنهم الملائكة الحفظة، وهم قسمان: ملائكة يحفظن العبد من بين يديه ومن خلفه حتى إذا جاء قدر الله تعالى خلوا عنه، وهو المعقبات، وملائكة يحفظون أعمال العباد، وهم الملائكة الكرام الكاتبون، وكل ذلك مما نثبته بالأدلة الصحيحة الصريحة، ولم نأت بشيء من عند أنفسنا، ولا من نسج عقولنا، ومنهم حملة العرش، أعني عرش الرب جل وعلا، ومن أعمالهم كذلك الاستغفار للمؤمنين، ومنهم الملائكة الموكلون بالبحث عن حق الذكر، ومنهم الملائكة الموكلون بجنهم وتعذيب أهلها بأمر الله تعالى، ومقدمهم مالك فإنه خازن النار عليه السلام، ومنهم الملائكة الموكلون بالجنة، وقيل: إن مقدمهم رضوان عليه السلام، وسيأتي التحقيق فيه بأمر الله تعالى، وهكذا، فإن الأمر موقوف على السماع والوحي، لا ندخل في هذا الباب متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، فما أثبتته الأدلة من أعمالهم الموكلة لهم فإننا نؤمن به ونقطع به، وما نفاه الدليل عنهم فإننا ننفيه، فالأمر موقوف على النص، ولا يجوز أن نتعدى القرآن والحديث، ومما يدخل في ذلك الإيمان بما ورد لهم من أسماء لبعض أعيانهم، فما وردت به الأدلة من أسمائهم فإننا نؤمن بها، وما لم يأت به الدليل فلا يحق لنا أن نسميهم به، لأن عالمهم مبناه على التوقيف، لأنه من العوالم الغيبية، والتي لا اجتهاد فيها، فورد من أسمائهم

في الأدلة: جبريل، وميكائل، وإسرافيل، ومالك خازن النار، والزبانية، وملك الموت، وحملة العرش، والكرام الكاتبون، وكل اسم من أسماء الملائكة ثبت في الكتاب والسنة فإننا نؤمن به، وما لم يأت به الدليل فنعتذر عن قبوله، لأن الأمر في أسمائهم مبني على الغيب، ومما يدخل في هذه القاعدة كذلك ما ورد لهم عليهم الصلاة والسلام من الصفات، فإنه لا يجوز لنا أن نثبت لهم من الصفات إلا ما ورد به النص فقط، وأما ما لم يرد به النص فإننا لا نقبله، لأن الأمر مبناه على الغيب، فقد ورد في الأدلة الصحيحة أنهم أولوا أجنحة، قال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ يَزِيدُ فِي ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ﴾[1]، وفي حديث أبي هريرة في تفسير قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾[2]، قال: (**إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعانًا لقوله كأنه سلسلة على صفوان**)[3]. وقد وصف الله تعالى عبده ورسوله جبريل - عليه السلام - كما قال جل وعلا: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ﴾[4]، وقال جل وعلا: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝١٩ ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ۝٢٠ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾[5]، وفي الحديث عند مسلم عن عائشة مرفوعًا: (**رأيته**

(١) فاطر: ١.

(٢) سبأ: ٢٣.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾، رقم: (٤٧٠١).

(٤) النجم: ٥-٦.

(٥) التكوير: ١٩-٢١.

منهبطًا من السماء له ستمائة جناح، سادًا عظم خلقه ما بين السماء والأرض)[(١)]. وقد وصف الله تعالى لملائكة العذاب، في قوله: ﴿عَلَيْهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾[(٢)]، وأنهم لا يفترون ولا يملون في القيام بما أوكل إليهم من الأعمال، ولا في عبادة الله تعالى، قال تعالى: ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾[(٣)]، وقال تعالى: ﴿فَإِنِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْـَٔمُونَ﴾[(٤)]. وأنهم منزهون عن مخالفة الأمر وفعل المعصية، قال تعالى: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾[(٥)]، وقال تعالى: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾[(٦)]، وقد ذكر الله تعالى في آيات كثيرة أنه لما قال لهم: ﴿ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾[(٧)] امتثلوا الأمر فبادروا بالسجود، وأنهم لا يأكلون ولا يشربون، ويستدل عليه بقصة أضياف إبراهيم، قال

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾، رقم: (١٧٧).

(٢) التحريم: ٦.

(٣) الأنبياء: ٢٠.

(٤) فصلت: ٣٨.

(٥) التحريم: ٦.

(٦) الأنبياء: ٢٦-٢٧.

(٧) البقرة: ٣٤.

تعالى: ﴿ فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيۡهِمۡ قَالَ أَلَا تَأۡكُلُونَ ﴾[١]، وأنهم أعداد كثيرة لا يحصيهم الرقم، ولا يحيط بهم العد، قال تعالى: ﴿ وَمَا يَعۡلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ﴾[٢]، وقال - عليه الصلاة والسلام -: (**أطت السماء وحق لها أن تئط، ما من موضع أربع أصابع إلا ملك ساجد أو راكع**)[٣]. وفي الحديث في صفة البيت المعمور: (**فإذا هو يدخله كل يوم سبعون ألف ملك لا يعودون إليه آخر ما عليهم**)[٤].

وأضرب لك مثالاً واحدًا على كثرتهم وذلك في قوله ﷺ: (**يؤتى بجهنم يوم القيامة لها سبعون ألف زمام، مع كل زمام سبعون ألف ملك يجرونها**)[٥]. أحصاهم وخلقهم تعالى وتبارك وتقدس، وغير ذلك مما ورد في الكتاب والسنة الصحيحة، والمهم أن الأمر في هذا الباب موقوف على الدليل، فإياك أن تفتح لعقلك ولرأيك المجرد عن الدليل العنان في هذا الباب فتضل كما ضل الكثير من بني آدم، فكن في هذا الباب عاضا

---

(١) الذاريات: ٢٧.

(٢) المدثر: ٣١.

(٣) رواه رقم: (٢٣١٣) في الزهد، باب قول النبي ﷺ: لو تعلمون ما أعلم لضحتم قليلا، وابن ماجه رقم: (٤١٩٠) في الزهد، باب الحزن والبكاء، وأحمد في المسند: (١٧٣/٥). قال الترمذي: (هذا حديث حسنغريب).

(٤) أخرجه البخاري بدء الوحي، باب ذكر الملائكة، رقم: (٣٢٠٧)، ومسلم رقم: (١٦٢) في الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات.

(٥) أخرجه مسلم رقم: (٢٨٤٢)) في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب شدة حر نار جهنم وبعد قعرها.

بنواجذك على الدليل، وإياك ثم إياك أن تحيد عنه طرفة عين، وفقك الله تعالى لكل خير، ثم هنا جمل من الفروع والمسائل نختم بها الكلام على هذه القاعدة فأقول:

منها: من الاعتقادات الفاسدة في الملائكة ما كان مشهورا بين العرب في الجاهلية من أنهم كانوا يعتقدون أن بين الملائكة وبين الرب نسبا، وهو أن الملائكة بنات الله تعالى، قال تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٥٢﴾ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًا ۚ وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴾[٢]، والمراد بالجنة هنا على أحد التفسيرين الملائكة، وقال تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾[٣]، وهذا اعتقاد كفري، فمن اعتقده فإنه كافر بالله العظيم بإجماع المسلمين، فتخبط أهل الكفر والجهل في هذا الباب لفوات هذه القاعدة عليهم، وهي أن باب الملائكة مبني على التوقيف، والله الموفق .

ومنها: لقد أنكر الفلاسفة عالم الملائكة على وجه التفصيل والإجمال، فقالوا: ليس هناك ما يسمى بالملائكة، ولا حقيقة لهم، ولا أجسام لهم، ولا أسماء، ولا أعمال لهم، كل ذلك لا حقيقة له، وإنما الملائكة عبارة عن قوى

---

(١) الصافات: ١٥١-١٥٤.

(٢) الصافات: ١٥٨.

(٣) الزخرف: ١٩.

الخير في الإنسان فقط، كما أن عالم الجن والشياطين لا حقيقة له، وإنما هو عبارة عن قوى الشر في الإنسان فقط، وهذا كله من الدجل والخرافة والكفر الصراح البواح، لأنه مذهب مبني على تكذيب أخبار الكتاب، وصحيح السنة، ومبني على مخالفة الإجماع القطعي الثابت بالتواتر، ومبني على مناقضة ومعارضة وجحد الأمور المعلومة من الدين بالضرورة، ومن اعتقد هذا المذهب فإنه كافر باتفاق المسلمين، والواجب استتابته فإن تاب وإلا قتل، والله الموفق.

ومنها: وصف الملائكة بأنهم إناث، وهو وصف كذبه القرآن وأبطله، قال تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ۚ أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ ﴾[1]، فوصف الملائكة بأنهم إناث من الأوصاف التي نص القرآن على نفيها وتكذيب قائلها، فنحن نكذبه وننفيه كما نفاه القرآن وكذبه، ولا يجوز التعدي على هذا العالم الكريم الطيب بالتدخل بوصفه بما لم يرد به الدليل، فإن هذا من التعدي والعدوان الذي لا يرضاه الله تعالى، ولا عباده المؤمنون، فهذا وصف كاذب، ومن اعتقده صوابا فإنه كافر بالله العظيم، لأنه مكذب لخبر الله تعالى في القرآن، والله الموفق.

ومنها: وصف الملائكة بأن لهم نوعا من صفات الربوبية، أو أنهم يستحقون أن يعبدوا من دون الله تعالى، وهذا من الكفر والشرك والظلم والبهتان العظيم عليهم، فالله تعالى هو المستحق للعبادة دون ما سواه، فالملائكة عباد

(١) الزخرف: ١٩.

مخلوقون، وعباد مربوبون، ومدبرون بأمر الله تعالى، لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، ليس لهم من الأمر شيء، ولا يملكون لأنفسهم ضرا ولا نفعا، ولا يملكون موتا ولا حياة ولا نشورا، ولا يصلحون أن يكونوا أربابا من دون الله تعالى، أو آلهة يعبدون مع الله تعالى، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾[1]. والله الموفق.

ومنها: اختلف أهل العلم رحمهم الله تعالى في الملائكة الذين سجدوا لأبينا آدم عليه السلام، فقيل: هم ملائكة الأرض، وقيل: بل هم كل الملائكة، وقيل غير ذلك، والحق في هذه المسألة هو أن الملائكة كلهم سجدوا لآدم أجمعون، وهذا هو الظاهر من اللفظ، لأن قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾[2]، فقوله: ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ هذا هو العموم الأول، وهو اسم الجمع الذي دخلت عليه الألف واللام الاستغراقية، وهي إن دخلت عليه أفادته العموم، وقوله: ﴿كُلُّهُمْ ﴾ هذا هو العموم الثاني، وقد تقرر في الأصول أن لفظة: (كل)

---

(١) سبأ: ٤٠-٤١.

(٢) الحجر: ٣٠-٣١.

من أقوى صيغ العموم[١]، وقوله: ﴿ أَجۡمَعُونَ ﴾ هذا هو العموم الثالث، وقد تقرر في الأصول أن لفظة (أجمع) مما يدل على العموم بذاته[٢]، وقوله: (إلا إبليس) هذا استثناء، وقد تقر في الأصول أن الاستثناء معيار العموم[٣]، فهذه العمومات تفيد أن ظاهر الكلام دال على أن الملائكة كلهم قد سجدوا، والأصل هو البقاء على العموم حتى يرد المخصص، والأصل هو وجوب البقاء على الظاهر حتى يرد الناقل، والله أعلم.

ومنها: هل يصح أن يقال: إن هناك أماكن لا تدخلها الملائكة؟

والجواب: نعم، ونحن نقول نعم، لأن الدليل أثبت ذلك، وإلا فلو لم يأت الدليل بإثبات ذلك لما تجرأنا أن نقول به، لأن عالم الملائكة عالم مبني على التوقيف، فقد ورد الدليل بأن الملائكة لا تدخل بيتا فيه جرس، فقد روى أبو داود في سننه بسند يحتمل التحسين لغيره عن بنانة مولاة عبد الرحمن بن حيان الأنصاري، أنها كانت عند عائشة رضي الله عنها إذ دخل عليها جارية وعليها جلاجل يصوتن، فقالت: لا تدخلنها إلا أن تقطعن جلاجلها وقالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (**لا تدخل الملائكة بيتا فيه جرس**)[٤]، وعن أم سلمة - رضي الله عنها - قالت: سمعتُ النبي ﷺ

---

(١) انظر مختصر التحرير شرح الكوكب المنير: (٣/ ١٢٨)، والأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع: (١/ ١٢٦)، والمعتصر من شرح مختصر الأصول من علم الأصول صـ: ٩٦.

(٢) انظر المراجع السابقة، نفس الصفحة.

(٣) انظر نهاية السول شرح منهاج الوصول صـ: ٢٨٥، والتحبير شرح التحرير: (٥/ ٢٣١٨)، والأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع: (١/ ١٣٠).

(٤) رواه أبو داود رقم: (٤٢٣١) في الخاتم، باب ما جاء في الجلاجل.

يقول: (**لا تدخُلُ الملائكة بيتا فيه جاجل ولا جرس، ولا تصحب الملائكة رُفقة فيها جرس**)(١). وكذلك لا تدخل الملائكة بيتا في كلب، كما قال النبي ﷺ: (**لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب .. الحديث**)(٢). وكذلك لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة ، للحديث السابق وفيه: (**لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب أو صورة**)، وكذلك لا تدخل الملائكة بيتا فيه تماثيل، لقول النبي ﷺ: (**لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا تماثيل**)(٣). وقال عليه الصلاة والسلام: (**لا تدخل الملائكة بيتا فيه تصاوير أو تماثيل**) (٤). وكذلك نقول: لا تدخل الملائكة بيتا فيه جنب، لقول النبي ﷺ: (**لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا**

قال عبد القادر الأرنؤوط في تحقيقه جامع الأصول: (٤/ ٧٣١): (وفي سنده بنانة مولاة عبد الرحمن بن حسان الأنصاري، لا تعرف، ولكن للحديث شواهد بمعناه يقوى بها، منها ما رواه مسلم عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ: (**لا تصحب الملائكة رفقه فيها كلب ولا جرس**)، وما رواه مسلم أيضا عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ: (**الجرس مزامير الشيطان**). وما رواه النسائي عن ابن عمر مرفوعا بلفظ: (**لا تصحب الملائكة ركبا معهم جلجل**)، و(**لا تدخل الملائكة بيتا في جلجل ولا جرس**).

(١) سنن النساءي في الزينة، باب الجلاجل، رقم: (٥٢٢٢).

قال الألباني: (حسن).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب إذا قال أحدكم آمين، رقم: (٣٢٢٧) والنسائي، كتاب الصيد والذبائح، باب امتناع الملائكة من دخول بيت فيه كلب، رقم: (٤٢٨٢).

(٣) أخرجه مسلم رقم (٢٦٠٦) في اللباس، باب تحريم تصوير صورة الحيوان.

(٤) أخرجه مسلم رقم: (٢١١٢) في اللباس، باب تحريم تصوير صورة الحيوان.

جنب ولا صورة)(١). ولا يجوز التوسع في الأماكن التي لا تدخلها الملائكة، بل نقف عند حدود ما وقف عنده الدليل، لأنني رأيت أن بعض الناس قد توسع في ذلك بناء على جمل من الأحاديث التي لا تصح، وهذا أمر لا يجوز، فدخول الملائكة من عدم دخولها من أمور الغيب التي لا بد وأن تكون مبنية على التوقيف.

فإن قلت: وهل يستثنى مما ذكرت فيما لا تدخله الملائكة من شيء؟

فأقول: نعم، فالكلب الذي يجوز اقتناؤه لا يمنع من دخول الملائكة، لأن المتقرر أن ما جاز شرعا ارتفع ضرره قدرا، وكذلك الصور التي تدعو لها الحاجة الملحة والضرورة، والتي عمت بها البلوى ولا غنى للناس في أمور دنياهم عنها، فهذه لا تمنع من دخول الملائكة، لأنه لا محرم مع الضرورة، وقال بعضهم: والجنب إذا توضأ فإن لمانع من دخول الملائكة قد زال، لجواز دخوله في المسجد ومكثه فيه حينئذ، كما هو فعل بعض الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، وتفاصيل هذه المسائل يطلب من كتب الفروع، والمهم أننا لا نحكم بأن الملائكة لا تدخل مكان كذا وكذا إلا بدليل، لأن المتقرر عندنا في عالم الملائكة أن مبناه على التوقيف، فلا نثبت لهذا العالم إلا ما أثبته الدليل، ولا ننفي عنه إلا ما نفى النص، وما لم يأت النص بإثباته ولا بنفيه فإنه لا حق لأحد أن يثبته ولا أن ينفيه، والله الموفق.

---

(١) رواه أبو داود رقم: (٢٢٧) في الطهارة، باب في الجنب يؤخر الغسل، والنسائي في الطهارة، باب في الجنب إذا لم يتوضأ، وأحمد في المسند بأطول منه رقم: (٦٤٧) ، وابن حبان في صحيحه رقم: (١٤٨٤).

ومنها: إن قيل: نحن نؤمن الإيمان الجازم بأن الملائكة لا تعلم الغيب، ولكن كيف يعلم الملك ما في قلب العبد من النوايا فيكتبها له أو عليه من الخير أو الشر؟

فأقول: نعم، الأصل المتقرر أن الملائكة لا تعلم الغيب، فالعلم بالغيب من أفراد ربوبية الله تعالى، فلا يعلم الغيب إلا الله تعالى، ومن أطلعه الله تعالى على بعض الغيب من ملك أو رسول، كما قال تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴿٢٧﴾ لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَىْءٍ عَدَدًۢا﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[(٢)]، وقال تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾[(٣)]، وأما بخصوص هذه المسألة فقد سئل عنها أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى، فقال السائل: في قوله ﷺ: **(إذا هم العبد بالحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة ... الحديث)**[(٤)]. فإذا كان الهم سرا بين العبد وبين ربه فكيف تطلع الملائكة عليه؟ فأجاب رحمه الله تعالى بقوله: (الحمد لله،

---

(١) الجن: ٢٦-٢٨.

(٢) النمل: ٦٥.

(٣) الأنعام: ٥٩.

(٤) أخرجه مسلم رقم: (١٢٨) و(١٢٩) في الإيمان، باب إذا هم العبد بحسنة كتبت وإذا هم بسيئة لم تكتب، والترمذي رقم: (٣٠٧٥) في التفسير، باب ومن سورة الأنعام.

قد روي عن سفيان بن عيينة في جواب هذه المسألة قال: إنه إذا هم بحسنة شم الملك رائحة طيبة، وإذا هم بسيئة شم رائحة خبيثة، والتحقيق أن الله قادر أن يعلم الملائكة بما في نفس العبد كيف شاء، كما هو قادر على أن يطلع بعض البشر على ما في الإنسان، فإذا كان بعض البشر قد يجعل الله له من الكشف ما يعلم به أحيانا ما في قلب الإنسان، فالملك الموكل بالعبد أولى بأن يعرفه الله ذلك، وقد قيل في قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾[1]، أن المراد به الملائكة، والله قد جعل الملائكة تلقي في نفس العبد الخواطر، كما قال عبد الله ابن مسعود: إن للملك لمة، فلمة الملك تصديق بالحق، ووعد بالخير، ولمة الشيطان تكذيب بالحق، وإبعاد بالشر[2]. وقد ثبت عنه في الصحيح: أنه قال: (**ما منكم من أحد إلا وكل به قرينه من الملائكة وقرينه من الجن**)، قالوا: وإياك يا رسول الله؟ قال: (**وأنا إلا أن الله قد أعانني عليه فلا يأمرني إلا بخير**)[3]، فالسيئة التي يهم بها العبد إذا كانت من إلقاء الشيطان علم بها الشيطان، والحسنة التي يهم بها العبد إذا كانت من إلقاء الملك علم بها الملك أيضا بطريق الأولى، وإذا علم بها هذا الملك أمكن علم الملائكة الحفظة لأعمال بني آدم بها)[4]. والله أعلم.

---

(١) ق: ١٦.

(٢) الزهد لأبي داود (ص: ١٦٤)، رقم: (١٦٤)، ومسند البزار: (٥/ ٣٩٤)، رقم: (٢٠٢٧)، والمعجم الكبير للطبراني: (٩/ ١٠١)، رقم: (٨٥٣٢).

(٣) أخرجه جامع رقم: (٢٨١٤) في صفات المنافقين، باب تحريش الشيطان وبعثه سراياه لفتنة الناس، وابن حبان: (١٤/ ٣٢٧)، رقم: (٦٤١٧).

(٤) الفتاوى الكبرى لابن تيمية: (٥/ ١٢٨).

ومنها: هل الملائكة يصيبهم الفزع والصعق والرعدة الشديدة؟

والجواب: نعم، ونحن نقول: نعم، لأن الدليل أثبت ذلك، وهذا العالم موقوف على ما أثبته النص، وذلك عند سماع الوحي، قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾(١)، وفي الصحيح عن أبي هريرة - رضي الله عنه -: أنَّ نبيَّ ﷺ قال: (**إذا قضى اللّهُ الأمرَ في السماءِ ضرَبت الملائكةُ بأجنحتها خُضْعانا لقوله، كأنه سِلْسِلةٌ على صفوان، فإذا فُزِّعَ عن قلوبِهمْ قالوا: ماذا قال ربُّكُمْ؟ قالوا للذي قال: الحقَّ، وهو العليُّ الكبيرُ، فَيَسمعُها مُستَرِقُ السَّمْعِ، ومسترِقُو السَّمع هكذا، بعضُه فوق بعض - ووَصفَ سُفيانُ بِكفِّهِ فحرَّفَها، وبدَّدَ بين أصابعه - فيَسْمعُ الكلمةَ فيُلْقيها إلى من هو تَحْتَهُ، حَتَّى يُلْقِيها على لِسانِ السَّاحِرِ أو الكاهِنِ، فربُّما أدْرَكَ الشِّهابُ قَبْلَ أن يُلْقِيَها، وربما ألقَاهَا قَبْلَ أن يُدْرِكَهُ، فيَكْذِبُ معها مائةَ كذْبةٍ، فيقال: أليسَ قد قال لنا يومَ كذا وكذا: كذا وكذا؟ فيُصَدَّقُ بتلك الكلمة التي سُمِعَتْ من السماء**)(٢). وأخرجه الترمذي قال: (**إذا قَضَى اللّهُ في السَّمَاءِ أمْرا، ضَرَبَتِ الملائكةُ بأجْنِحَتها خُضعانا لقوله، كأنها سِلْسِلةٌ على صفوان فإذا فُزِّعَ عن قلوبِهمْ قالوا: ماذا قال ربُّكُمْ؟ قالوا: الحقَّ ، وهو العليُّ الكبيرُ، قال: والشَّيَاطين بعضُهم فوقَ بعضٍ**)(٣).

وعن النواس بن سمعان رضي الله عنه قال: (قال رسول الله ﷺ: (**إذا أراد**

---

(١) سبأ: ٢٣.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) سنن الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة سبأ، رقم: (٣٢٢٣)، وقال: (هذا حديث حسن صحيح).

الله تعالى أن يوحي بالأمر تكلم بالوحي أخذت الملائكة منه رجفة ــ أو قال ــ رعدة شديدة خوفا من الله عز وجل، فإذا سمع ذلك أهل السموات صعقوا وخروا لله سجدا، فيكون أول من يرفع رأسه جبريل فيكلمه الله من وحيه بما أراد، ثم يمر جبريل على الملائكة، كلما مر بسماء سأله ملائكتها، ما ذا قال ربنا يا جبريل؟ فيقول جبريل: قال الحق وهو العلي الكبير، فيقولون كلهم مثل ما قال جبريل، فينتهي جبريل بالوحي إلى حيث أمره الله تعالى) [(١)]. فمن أصابته الرعدة والخوف الشديد فإنه لا يصلح أن يكون ربا ولا معبودا من دون الله تعالى، والله الموفق.

ومنها: هل الملائكة تتمثل بصورة البشر؟ نعم، كما وردت بذلك الأدلة من الكتاب والسنة، ولو لم ترد الأدلة بإثبات هذه المسألة لما قلنا بها، لأن المتقرر عندنا أن عالم الملائكة إثباتا ونفيا مبني على لتوقيف، قال تعالى: ﴿ فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾[(٢)]، وقال تعالى: ﴿ هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴾[(٣)]، فإنهم جاءوه على صورة البشر، ولذلك ظنهم إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - من عابري السبيل فقرب الطعام إليهم، وقال تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا ﴾[(٤)]، قال العلماء: (إنهم جاءوه في صورة شباب حسان الوجوه) [(٥)]، وكذلك ثبت ذلك في

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) مريم: ١٧.

(٣) الذاريات: ٢٤.

(٤) هود: ٧٧.

(٥) تفسير ابن كثير: (٤/ ٥٤١)، وأضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: (٢/ ٢٨٥).

حديث جبريل المشهور عند مسلم وفيه: (**إذ طلع رجل شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منا أحد**)، وفيه: (**فإنه جبريل أتاكم يعلمكم أمر دينكم**)[١]. وقد كان جبريل يأتي النبي ﷺ كثيرًا في صورة دحية بن خلف الكلبي، وهو من أجمل الصحابة صورة، وكذلك ثبت في الصحيح في قصة الذي قتل تسعة وتسعين نفسًا وفيه: (**فأرسل الله لهم ملكًا في صورة رجل**)[٢]. ومنها أيضًا حديث الرجل الذي زار أخًا له في قرية فأرصد الله على مدرجته ملكًا في صورة بشر يسأله[٣]، ومنها أيضًا ما ثبت في الصحيح في قصة الثلاثة من بني إسرايل: الأعمى والأقرع والأبرص، وأن الذي ابتلاهم ملك أرسله الله تعالى على صورة بشر[٤]، فهذه الأدلة تفيد أن الملائكة يتمثلون في صورة البشر بل في أحسن صور البشر، والله أعلم.

ومنها: **قوله تعالى**: ﴿وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾[٥]، قال بعض السلف بأنها منسوخة بالآية في سورة غافر في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ

(١) أخرجه مسلم في الإيمان: باب معرفة الإيمان والإسلام والقدر، رقم: (٨)، والترمذي فيه أيضا رقم: (٢٧٣٨)، وأبو داود في السنة: باب في القدر رقم: (٤٦٩٥)، والنسائي في الإيمان: باب نعت الإسلام، رقم: (٤٩٩٠).

(٢) أخرجه البخاري في الأنبياء، باب حديث الغار، رقم: (٣٤٧٠)، ومسلم رقم: (٢٧٦٦) في التوبة، باب قبول توبة القاتل.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل الحب في الله، رقم: (٢٥٦٧).

(٤) تقدم تخريج الحديث.

(٥) الشورى: ٥.

﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[(١)]، ولكن هذا القول ضعيف، والحق أنها آية محكمة، بل إن النسخ فيها لا يتصور، لأنها ليست حكما يمكن أن يدخله النسخ، بل هي خبر، والمتقرر في القواعد أن الأخبار لا يدخلها النسخ.

فإن قلت: وكيف العمل في ذلك، فإننا نجد أن في الأرض المؤمن والكافر، والبر والفاجر، فكيف تستغفر الملائكة للكفرة الملاحدة لأنهم في الأرض؟

فأقول: لا بد وأن نعلم أن المراد بقوله تعالى: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ أنه لا يراد بهم إلا المؤمنون خاصة، كما بينته الآية الثانية من سورة غافر، فقوله: ﴿لِمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ ليس من الألفاظ العامة، بل هو من العموم الذي أريد به الخصوص، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ﴾[(٢)]، فليس قوله: ﴿ٱلنَّاسُ﴾ من العام المخصوص، بل من العام الذي أريد به الخصوص، وقد تقرر في الأصول أن هناك عام مخصوص، وعام أريد به الخصوص، بدليل أن الملائكة لا يمكن أن تستغفر لمن حارب الله تعالى بالعداوة، وكفر به وجحد شريعته، وعبد معه غيره، وصرف خالص حقه للمخلوق، فاستغفار الملائكة أمر عظيم، لا يدخل فيه الكفرة، وإنما هو لمن يستحقه من أهل الإيمان، فالآيتان متفقتان، ونجمع بينهما بقاعدة البيان، فقوله: ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ مجمل، وقوله: ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ مبين، فلا تعارض ولله الحمد، والمتقرر أن الجمع بين الأدلة واجب ما أمكن، والمتقرر أن النسخ لمجرد الاحتمال لا يجوز، إذا

---

(١) غافر: ٧.

(٢) آل عمران: ١٧٣.

علمت هذا، فاعلم وفقك الله تعالى أنه لما كان قول الله تعالى في سورة فصلت: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾(١) لما كان هذا مجملا وقد بينته الآية في سورة غافر، سمى بعض السلف هذا التبيين نسخا، لأن النسخ عند السلف رحمهم الله تعالى أوسع في المعنى منه عند الخلف، ولما كانت آية سورة غافر قد أبانت الأمر وأزالت بعض الفهم المغلوط من الآية في سورة فصلت، قيل فيها: إنها نسختها، لأن إزالة الفهم المغلوط يدخل في معنى النسخ عند السلف، فلا إشكال ولله الحمد، والله أعلم.

ومنها: هل الملائكة تموت؟

فأقول: نعم، الملائكة تموت كما قال تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾(٢)، ولعموم قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾(٣)، ولعموم قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾(٤)، وآخر من يموت ملك الموت، وينفرد الحي القيوم الأول الذي ليس قبله شيء، والآخر الذي ليس بعده شيء، ولعموم قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾(٥)، ولكن اعلم أن الدليل إنما أثبت موتهم يوم النفخ في الصور، وأما قبل ذلك فلا علم لنا به، وما لا علم لنا به فالواجب حتماً أن نقول فيه الله أعلم، وقد سئل أبو

(١) الشورى: ٥.

(٢) الزمر: ٦٨.

(٣) الرحمن: ٢٦-٢٧.

(٤) آل عمران: ١٨٥.

(٥) القصص: ٨٨.

العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى عن نفس هذه المسألة فقال السائل: هل جميع الخلق حتى الملائكة يموتون؟

فأجاب رحمه الله تعالى بقوله: (الذي عليه أكثر الناس أن جميع الخلق يموتون حتى الملائكة، وحتى عزرائيل ملك الموت، وروى في ذلك حديث مرفوع إلى النبي، والمسلمون واليهود والنصارى متفقون على إمكان ذلك وقدرة الله عليه، وإنما يخالف في ذلك طوائف من المتفلسفة اتباع أرسطو وأمثالهم، ومن دخل معهم من المنتسبين إلى الإسلام أو اليهود والنصارى كأصحاب رسائل إخوان الصفا وأمثالهم ممن زعم أن الملائكة هي العقول والنفوس، وأنه لا يمكن موتها بحال، بل هي عندهم آلهة وأرباب لهذا العالم...)[١].

ومنها: هل عزرائيل اسم لملك الموت؟

والجواب: بما أن أسماء الملائكة من عالمهم، فيكون توقيفيا على النص، ولا نعلم أنه قد ورد في الأدلة الصحيحة الصريحة ما يفيد بأن اسم ملك الموت عزرائيل، وإن قاله بعض أهل العلم، ولكن العمل على الدليل لا على كلام أحد من الخلق، فإن عالم الملائكة من العوالم الغيبية التي لا مدخل للعقول فيها، بل هي توقيفية على النص، وإنما وردت هذه التسمية في بعض الأخبار الإسرائيلية، وقصارى ما ورد أنه مما قاله وهب بن منبه رحمه الله تعالى ، وكلامه كلام عالم، والمتقرر أن أقوال العلماء يستدل لها لا بها، ولأنه كثير الأخذ عن بني إسرائيل، كما هو معلوم عنه، قال ابن كثير رحمه الله: (وأما ملك الموت فليس بمصرح باسمه في القرآن، ولا في

(١) مجموع الفتاوى: (٤/ ٢٥٩).

الأحاديث الصحاح، وقد جاء تسميته في بعض الآثار بعزرائيل، والله أعلم)[١].

وقال الألباني رحمه الله: (وأما تسميته بـ: عزرائيل كما هو الشايع بين الناس فلا أصل له، وإنما هو من الإسرائيليات)[٢].

وقال ابن عثيمين رحمه الله في الفتاوى: (وقد اشتهر أن اسمه: (عزرائيل)، لكنه لم يصح، إنما ورد هذا في آثار إسرائيلية لا توجب أن نؤمن بهذا الاسم، فنسمي من وُكِّل بالموت بـ: (ملك الموت) كما سماه الله عز وجل في قوله: ﴿ قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴾[٣][٤].والله أعلم.

ومنها: هل اسم رضوان ثابت، فإنه يقال: إنه مقدم خزنة الجنة، فهل هذا صحيح؟

والجواب: إننا قررنا أن عالم الملائكة مبناه على التوقيف، وأسماؤهم من عالمهم، فلا يجوز لنا أن نقطع باسم أحد منهم إلا بدليل، وقد اختلف أهل العلم رحمهم الله تعالى في إثبات هذا الاسم لخازن الجنة، ولا يصح في هذه التسمية حديث، ولكنه مشهور عند كثير من أهل العلم رحمهم الله تعالى، وأنت تعرف أن مجرد الشهرة لا تعني الثبوت، فكم من أمر قد ذاع واشتهر

---

(١) البداية والنهاية: (١/ ٤٩).

(٢) انظر متن الطحاوية بتعليق الألباني صـ: ٧١.

(٣) السجدة: ١١.

(٤) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين: (٣/ ١٦١).

وهو ليس بثابت، والكثرة والقلة لا يعرف بها الحق من الباطل، وإنما ذلك يعرف بموافقة الدليل، والأمر في هذه المسألة مبناه على الغيب، ولا شأن لأقوال أهل العلم رحمهم الله تعالى فيه، فانتبه لهذا، وقد وردت تسميته بهذا الاسم في جمل من الأحاديث المرفوعة، ولكن كلها من غير استثناء إما موضوعة، وإما شديدة الضعف جدا، ولا يسلم منها حديث، فمن الأحاديث ما رواه الواحدي في أسباب النزول من طريق إسحاق بن بشر عن جويبر عن الضحّاك عن ابن عبّاس مرفوعا قال في حديثه: (**قال جبريل يا محمد أبشر، هذا رضوان خازن الجنة، فأقبل رضوان حتى سلم ثم قال: يا محمد رب العزة يقرئك السلام ومعه سفط من نور يتلألأ ويقول لك ربك: هذه مفاتيح خزائن الدنيا مع ما لا ينتقص لك مما عندي في الآخرة مثل جناح بعوضة، فنظر النبي ﷺ إلى جبريل كالمستشير له، فضرب جبريل بيديه إلى الأرض فقال: تواضع لله فقال: يا رضوان، لا حاجة لي في الدنيا، فقال رضوان: أصبت أصاب الله بك**)[(١)].

قال العلماء: وهذا إسناده مظلم، فيه إسحاق بن بشر متهم بالوضع، وجويبر متهم، والضحاك لم يلق ابن عباس، وهي أوهى طرق ابن عباس[(٢)]. ومن الأحاديث كذلك ما رواه البيهقي في شعب الإيمان عن ابن عباس مرفوعا: (**إذا كان أول ليلة من شهر رمضان نادى الجليل رضوان**

---

(١) أسباب النزول للواحدي، تحقيق عصام الحميدان صـ: ٣٣٢.

(٢) قال عصام الحميدان ص: ٣٣٢: (ضعيف جدًّا، لضعف جويبر، وانقطاع السند بين ابن عباس والضحاك).

خازن الجنة فيقول: لبيك وسعديك ...)، وفيه: (**أمره بفتح الجنة وأمر مالك بتغليق النار**)[١].

قال العلماء: وهذا الحديث قد حكم عليه بالوضع ابن الجوزي في الموضوعات[٢]، والسيوطي في اللآليء[٣]، والشوكاني في الفوائد المجموعة[٤]، والألباني في ضعيف الترغيب والترهيب[٥]، ومن الأحاديث كذلك ما رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق من طريق سفيان الثوري: أخبرنا فضل بن مرزوق عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري قال: (قال رسول الله ﷺ: (**إذا كان يوم القيامة ينصب منبران، فيجيء ملك من الملائكة فيرتقي على أحدهما فيقول: معشر الخلائق من كان لا يعرفني فليعرفني فأنا رضوان خازن الجنة، وهذه مفاتيحها أمرني ربي أن أدفعها إلى محمد، وأمرني محمد أن أدفعها إلى أبي بكر ليدخل الجنة محبيه ومحبي عائشة بغير حساب، قال: ثم يجيء ملك آخر فيرتقي على المنبر الآخر فيقول معشر الخلائق من كان لا يعرفني فليعرفني، فأنا مالك خازن جهنم وهذه مفاتيحها أمرني ربي أن أدفعها إلى محمد، وأمرني محمد أن أدفعها إلى أبي بكر ليدخل النار مبغضه ومبغض عائشة بغير حساب**)[٦].

---

(١) شعب الإيمان: (٥/ ٢٧٦)، رقم: (٣٤٢١).

(٢) الموضوعات لابن الجوزي: (٢/ ١٨٨).

(٣) اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: (٢/ ٨٤).

(٤) الفوائد المجموعة صـ: ٨٧.

(٥) ضعيف الترغيب والترهيب: (١/ ١٤٩)، رقم: (٥٩٤).

(٦) تاريخ دمشق لابن عساكر: (٣٠/ ١٥٦).

قال العلماء: وعطية العوفي ضعيف باتفاق[١]، والراوي عنه فضيل بن مرزوق وثقه الذهبي وضعفه النسائي[٢]، وقال ابن حجر صدوق رمي بالتشيع[٣]، وقال ابن حبان في الضعفاء: كان يخطئ على الثقات، ويروى عن عطية الموضوعات[٤]. ورواه عن فضيل الحسين بن عبيد الله العجلي أبو علي قال سبط ابن العجمي في الكشف الحثيث: قال الدارقطني كان يضع، وقال ابن عدي يشبه أن يكون ممن يضع الحديث[٥]. وفي حديث عكس هذا ، يرويه الشيعة في فضائل علي من طريق أبي حفص العبدي عن أبي هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري مرفوعا .. وفيه أن رضوان أعطى مفاتيح الجنة لرسول الله ﷺ فأعطاها لعلي، وأن مالك خازن النار أعطاه مفاتيح النار فأعطاها لعلي .. وكله كذب وبهتان وزور .. وكيف لا، وراويه أبو حفص العبدي وهو متروك، وأبو هارون العبدي وهو كذاب .ومن الأحاديث كذلك ما رواه القضاعي في مسند الشهاب عند فضائل سورة يس من حديث أبي بن كعب مرفوعا: **(من قرأ يس وهو في سكرات**

---

(١) حكى ضعفه كل من ابن القطان في بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام: (٣/ ١٢٥)، والشوكاني في الفوائد المجموعة صـ: ٣٦٦، ومحمد بن محمد بن درويش في أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب صـ: ٣١٤، والألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: (١/ ٣٣٠).

(٢) انظر المنتقى من منهاج الاعتدال للذهبي صـ: ٥٢٥، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي: (٦/ ٢٠٤٥).

(٣) تقريب التهذيب لابن حجر: (٢/ ١١٣).

(٤) والمجروحين لابن حبان: (٢/ ٢٠٩).

(٥) انظر الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي: (٦/ ٢٠٤٥).

الموت جاء رضوان خازن الجنة بشربة من شراب الجنة حتى يسقيه وهو على فراشه حتى يموت ريانًا، ويبعث ريانا)[١]، يقول العلماء: وهو حديث منكر جداً في سنده مخلد بن عبد الواحد قال ابن حبان عنه في المجروحين: منكر الحديث جداً[٢]، وحكم بوضعه ابن الجوزي في الموضوعات، والألباني في الضعيفة[٣]، ومن الأحاديث كذلك ما جاء في حديث خيثمة بن سليمان القرشي عن مجاورة النبي أصحابه في الجنة وكلام رضوان على قصر عمر .. فروى بسنده عن عبد الله بن أبي أوفى قال: خرج رسول الله ﷺ ... فقال: (**يا عمر، لقد رأيت في الجنة قصرا من درة بيضاء، شرفه لؤلؤ أبيض مشيد بالياقوت، فأعجبني حسنه فقلت: يا رضوان، لمن هذا؟ فقال: هذا لفتى من قريش، فظننت أنه لي، فذهبت لأدخله، فقال لي: يا محمد، هذا لعمر بن الخطاب**)[٤].

قال العلماء: وهو حديث منكر في سنده عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن عمّار بن سيف وهما كما في ترجمتيهما يرويان المناكير[٥]. وحديث قصر

(١) مسند الشهاب القضاعي: (٢/ ١٣٠)، رقم: (١٠٣٦).

(٢) المجروحين لابن حبان: (٣/ ٤٣)، رقم: (١٠٩٧).

(٣) انظر الموضوعات لابن الجوزي: (١/ ٢٤٠)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: (١٠/ ١٥٧).

(٤) من حديث خيثمة بن سليمان صـ: ١٢١.

(٥) قال الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: (١٤/ ٢٢١): (منكر موضوع).

عمر في الصحيحين ثابت بدون ذكر رضوان[١]. وقد روي أن خواتم سورة البقرة نزل بها رضوان خازن الجنة... ومن ذكره لم يأت بدليل عليه ولا دلنا على مخرجه وسنده، فالمهم أنه لم تثبت هذه التسمية عنه ﷺ، فانتشارها واشتهارها بين الناس وفي كثير من كتب أهل العلم رحمهم الله تعالى لا دليل عليه، وعليه فنقول: خزنة الجنة، أو خازن الجنة، من غير تحديد أسماء، ففي الصحيح: (**فيقول الخازن من أنت فأقول محمد**) [٢]. كما في حديث الشفاعة، فسماه بالخازن ولم يبين لنا ما اسم هذا الخازن، فنقف حيث وقف النص، ولا نتعداه، لأن هذا العالم مبناه على الغيب ثبوتا ونفيا، والله أعلم.

ومنها: اختلف أهل العلم رحمهم الله تعالى في قوله تعالى: ﴿ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ [٣]، هل هما اسمان للملائكة الموكلة بكتب الأعمال التي تصدر من العباد؟ والصحيح أنهما صفتان للملك الذي يكتب وليسا اسمين، فهما صفتان وليس اسمان، فالملائكة التي تكتب توصف بأنها رقيبة عتيدة، فالملك الذي عن اليمين يوصف بأنه رقيب عتيد، والملك الذي عن الشمال يوصف بأنه رقيب عتيد.

يقول الإمام القرطبي رحمه الله: (في الرقيب ثلاثة أوجه:

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، رقم: (٣٢٤٢)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر رضي الله عنه رقم: (٢٣٩٥).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: أنا أول الناس يشفع في الجنة...، رقم: (١٩٧).

(٣) ق: ١٨.

أحدها: أنه المتتبع للأمور .

الثاني: أنه الحافظ، قاله السدي.

الثالث: أنه الشاهد، قاله الضحاك. وفي العتيد وجهان:

أحدهما: أنه الحاضر الذي لا يغيب.

الثاني: أنه الحافظ المُعَد، إما للحفظ، وإما للشهادة)[١].

قلت: وهذا من خلاف التنوع لا التضاد.

يقول الحافظ ابن كثير رحمه الله: (قوله تعالى: ﴿ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ ﴾[٢] يعني: الملكين اللذين يكتبان عمل الإنسان: ﴿ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾[٣] أي: مترصد: ﴿ مَّا يَلْفِظُ ﴾[٤]، أي: ابن آدم: ﴿ مِن قَوْلٍ ﴾[٥]، أي: ما يتكلم بكلمة: ﴿ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾[٦]، أي: إلا ولها من يراقبها معتد لذلك يكتبها، لا يترك كلمة ولا حركة، كما قال تعالى: ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ۝١٠ كِرَامًا كَٰتِبِينَ ﴾[٧])[٨]. كلامه رحمه الله تعالى .

(١) تفسير القرطبي: (١٧/ ١١).
(٢) ق: ١٧ .
(٣) ق: ١٧ .
(٤) ق: ١٨ .
(٥) ق: ١٨ .
(٦) ق: ١٨ .
(٧) الانفطار: ١٠-١١ .
(٨) تفسير ابن كثير: (٧/ ٣٩٨).

ويقول الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: (قوله: ﴿رَقِيبٌ﴾ مراقب ليلاً ونهاراً، لا ينفك عن الإنسان: ﴿عَتِيدٌ﴾ حاضر، لا يمكن أن يغيب ويوكل غيره، فهو قاعد مراقب حاضر، لا يفوته شيء)[(١)].

وأما القول بأن أحد الملكين اسمه: رقيب، والآخر اسمه: عتيد فهو مخالف لظاهر الآية الكريمة.

ويقول الدكتور عمر سليمان الأشقر حفظه الله: (يذكر بعض العلماء أن من الملائكة من اسمه رقيب وعتيد استدلالاً بقوله تعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾، وما ذكروه غير صحيح، فالرقيب والعتيد هنا وصفان للملكين اللذين يسجلان أعمال العباد، ومعنى رقيب وعتيد؛ أي: ملكان حاضران شاهدان، لا يغيبان عن العبد، وليس المراد أنهما اسمان للملكين)[(٢)]. والله أعلم.

ومنها: لقد ثبت النهي عن النبي ﷺ عن البصق في الصلاة عن اليمين، بل قال بعض أهل العلم: وفي خارج الصلاة، وعلل ذلك بأن عن يمين الإنسان ملكا، كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة: (**ولا عن يمينه، فإن عن يمينه ملكا**)[(٣)]. وفي البخاري من حديث أنس نحوه، ثم قال: (**ولكن**

(١) تفسير العثيمين: الحجرات - الحديد صـ: ٩٢.

(٢) عالم الملائكة الأبرار صـ: ١٨.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب دفن النخامة في المسجد، رقم: (٤١٦).

عن يساره)[1]. أي إن أراد أن يبصق في الصلاة فليبصق عن يساره، والسؤال هنا: أليس عن يساره ملك كذلك؟

والجواب: نعم، عن يساره ملك، وقد اختلف جواب أهل العلم رحمهم الله تعالى عن ذلك، ففي الآداب الشرعية لابن مفلح: (وقال ــ أي الإمام أحمد رحمه الله تعالى ــ في رواية مُهَـنًّا: يكره أن يبصق الرجل عن يمينه في الصلاة وغير الصلاة ،وقال: أليس عن يمينه الملك؟ فقلت: وعن يساره أيضا ملك، قال: الذي عن يمينه يكتب الحسنات والذي عن يساره يكتب السيئات) [2].

وقال سماحة الوالد العلامة ابن باز لما سأله بعض الطلاب عن ذلك: (إن الملك الذي عن اليسار يتحول إلى جهة اليمين حال البصق) [3]. والأقرب أننا نقول: إنها رخصة ثبتت عن النبي ﷺ، فلا يجوز معارضتها بشيء، وأمر الملك الذي عن اليسار حال البصق لا يعلمه إلا الله تعالى، ولا شأن لنا بما خفي عنا، والنبي ﷺ هو أعظم من عظم ملائكة الرحمن، فلو كان البصق عن اليسار فيه إهانة لأحد منهم لما أمرنا به النبي ﷺ، فالحديث نص في الجواز، ولا يجوز معارضته بأرأيت أرأيت، ولا يجوز أن نثبت أن الملك الذي عن اليسار يتحول إلى الجهة الأخرى، أو أنه يبتعد عن الباصق، لأن إثبات هذه الأحوال لا بد فيها من الدليل، فالأمر مبناه على التوقيف، لأنه

(١) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب حك البزاق باليد في المسجد، رقم: (٤٠٥)، ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن البصاق في المسجد رقم: (٥٥١).

(٢) الآداب الشرعية والمنح المرعية لابن مفلح: (٣/ ١٥٨).

(٣) لم أقف عليه.

من الغيب الذي لا يعلمه إلا الله تعالى، ولكننا نجزم أن الأمر بالبصق عن اليسار لا يوجب إهانة ملك من ملائكة الرحمن جل وعلا، لأنه فعل أمرنا به نبينا ﷺ، ولا يمكن أن يأمرنا بفعل يتنافى مع الأدب مع الملائكة، هذا هو ما نقطع به، ونكف عن ما سوى ذلك من أمور الغيب، والله أعلم.

ومنها: هل ثبت اسم منكر ونكير، وأنهما الملكان الموكلان بسؤال العبد في قبره؟

والجواب: عالم الملائكة عالم غيبي، والغيب مبناه على التوقيف، فهل ورد نص في تسمية ملائكة السؤال في القبور؟ فإن كان ثبت الحديث بها فنحن نقول به، وإن لم يثبت فإننا نقول: لله ملائكة موكلون بسؤال من يدفن، ونكف عن تسميتهما لعدم النص، فلما نظرنا وجدنا أن الترمذي رحمه الله تعالى قد روى في جامعه عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِذَا قُبِرَ الْمَيِّتُ، أَوْ قَالَ أَحَدُكُمْ أَتَاهُ مَلَكَانِ أَسْوَدَانِ أَزْرَقَانِ يُقَالُ لأَحَدِهِمَا: الْمُنْكَرُ وَالآخَرُ النَّكِيرُ، فَيَقُولَانِ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ مَا كَانَ يَقُولُ: هُوَ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَيَقُولانِ: قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ هَذَا، ثُمَّ يُفْسَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ سَبْعُونَ ذِرَاعًا فِي سَبْعِينَ، ثُمَّ يُنَوَّرُ لَهُ فِيهِ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: نَمْ، فَيَقُولُ: أَرْجِعُ إِلَى أَهْلِي فَأُخْبِرُهُمْ، فَيَقُولَانِ: نَمْ كَنَوْمَةِ الْعَرُوسِ الَّذِي لا يُوقِظُهُ إِلا أَحَبُّ أَهْلِهِ إِلَيْهِ، حَتَّى يَبْعَثَهُ اللَّهُ مِنْ مَضْجَعِهِ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مُنَافِقًا قَالَ: سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ فَقُلْتُ مِثْلَهُ لا أَدْرِي، فَيَقُولَانِ: قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ ذَلِكَ، فَيُقَالُ لِلأَرْضِ: الْتَئِمِي عَلَيْهِ، فَتَلْتَئِمُ عَلَيْهِ، فَتَخْتَلِفُ فِيهَا

أَضْلاعُهُ، فَلا يَزَالُ فِيهَا مُعَذَّبًا حَتَّى يَبْعَثَهُ اللَّهُ مِنْ مَضْجَعِهِ ذَلِكَ)[١]. والحديث حسنه الألباني في صحيح الترمذي[٢]. بل وصححه في موضع آخر[٣]، و صح من وصفهما أنهما أسودان أزرقان ، كما في هذا الحديث، وأما وصفهما بأن لهما أنياب عظيمة يخطان بها الأرض، وأنهما يطآن في أشعارهما، فلا نعلمه ثابتا من وجه يصح، وأكثر الأحاديث التي وردت فيها صفات هذين الملكين لا تصح من جهة سندها، ولم يصح من صفاتهما إلا أنهما ملكان أسودان أزرقان، وأنهما يقعدان الميت، ويجلسانه، وأنهما يسألانه، ودعك مما سوى ذلك، فإن عالم الملائكة من العوالم الغيبية، فهو مبني على التوقيف، كما تقرر ن والله أعلم.

ومنها: اختلف أهل العلم رحمهم الله تعالى كثيرا في مسألة هاروت وماروت المذكورين في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ﴾[٤]، هل هما ملكان أم لا؟ فيه خلاف طويل وقديم، تنوعت فيهم الأقوال، ولكن لا بد من التنبيه على عدة أمور في هذا المقام:

أولها: لا بد وأن تعلم أن الملائكة معصومة، وأنها لا تفعل إلا ما أمرت به من عند الله تعالى، فهم: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾[٥]، ولا

---

(١) سنن الترمذي، رقم: (١٠٧١) في الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر. ثم قال: (حديث حسن غريب).

(٢) قال الألباني في تعليقه على سنن الترمذي: (٣/ ٣٧٦): (حسن).

(٣) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: (٢/ ٣٤٧).

(٤) البقرة: ١٠٢.

(٥) التحريم: ٦.

يمكن أبدا أن تقع منهم المعصية، هذا ثابت بالأدلة المتواترة، ولا يمكن أن ندع هذا المحكم الصريح المتواتر من أجل مرويات عن بني إسرائيل لا خطام لها ولا زمام، فإن المتقرر في قواعد الرسوخ في العلم أن الواجب رد المحتمل إلى الصريح، والمتشابه إلى المحكم.

وثانيها: اعلم وفقك الله تعالى أنه لا يصح عن النبي ﷺ في هذا شيء، وإنما المنقول في هذه المسألة كله من أخبار بني إسرائيل، حتى ولو ثبت النقل عن بعض الصحابة فإنه مما ينقله عن أخبار بني إسرائيل، فإن غالب المنقولات موقوفة على كعب الأحبار، فأغلب الأسانيد تنتهي إليه في هذه القصة، وأما المرفوع الصحيح إلى النبي ﷺ فإنه لا يصح فيه شيء .

ثالثها: أن المتقرر أن الله تعالى لا يسأل عما يفعل، والله تعالى له الحكمة البالغة في فعله جل وعلا، وأنه يبتلي عباده بما شاء جل وعلا، فيبتليهم تارة بالسراء، وتارة بالضراء، كما قال تعالى: ﴿وَنَبۡلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلۡخَيۡرِ فِتۡنَةٗۖ وَإِلَيۡنَا تُرۡجَعُونَ﴾(١)، فوجود السحر لم يكن إلا بأمر الله تعالى الكوني فتنة واختبارا للناس، ولا يكون في كونه إلا ما يريده، فإن كان هذا الموجود في الكون مما يحبه الله تعالى ويرضاه فهو من قبيل الإرادة الشرعية، وإن كان مما يبغضه ويأباه فهو من قبيل الإرادة الكونية، والمتقرر عند أهل السنة والجماعة أن الله تعالى قد يريد كونا ما لا يرضاه شرعا، فوجود السحر في كون الله تعالى لم يكن إلا عن إرادته الكونية جل وعلا، والحكمة من ذلك الفتنة والابتلاء والاختبار، ولا يمكن للعاقل المسلم السني أن يقول خلاف ذلك، ودعك من مذاهب القدرية والجبرية، فإنها بنيت على غير هدى من الله تعالى.

---

(١) الأنبياء: ٣٥.

ورابعها: أن المتقرر عند أهل العلم رحمهم الله تعالى أن أمور الملائكة من الغيب، وأمر الغيب لا بد وأن يوكل إلى الله تعالى، ولا يجوز الخوض في أمر من أمور الغيب بذكر تفاصيل غيبية بمجرد الاعتماد على أخبار بني إسرائيل، فإن المتقرر أنه لا يجوز حمل الآية على تفاصيل غيبية إلا بدليل صحيح صريح في هذا الحمل، وإلا فالتوقف والسكوت هو الواجب، وهو الطريق الأسلم، فالمنقول في تفسير هذه الآية هو من أخبار بني إسرائيل في تفاصيل أمور غيبية، فلا يجوز جعلها عمدة في حمل الآية على هذا المعنى الذي قال به أكثرهم رحمهم الله تعالى.

وخامسها: إذا تبين لك ما قلته فاعلم وفقك الله تعالى أن الوقوف على ما قرره القرآن في هذه القصة هو الواجب، وأن الخوض فيما وراء ما أطلعنا الله تعالى من هذا الأمر لا يجوز لعدم الدليل، والأقرب أن هاروت وماروت ملكين من الملائكة، وأنهما نزلا بأمر الله تعالى لهما، ولا يمكن أن يفعلا ذلك من قبيل أنفسهما، وأن مهمتهما هي تعليم الناس السحر، فهما يعلمان السحر بأمر الله تعالى الكوني القدري، من باب الفتنة والاختبار للناس، وأنهما يحذران من يتعلم منهما بأن هذا الطريق لا يجوز سلوكه، لأنه من الكفر، فتعلم السحر منهما لا يجوز، وأنه من الكفر، ولكن هما يعلمانه بأمر الله تعالى الكوني، وهذا من باب الفتنة والابتلاء والاختبار، ولا يسأل جل وعلا عما يفعل، والله تعالى يبتلي عباده بما شاء، فالذي يظهر أن هاروت وماروت كانا ملكين من ملائكة السماء، وأن الله تعالى أنزلهما إلى الأرض فتنة للناس وامتحانا، وأنهما كانا يعلمان السحر الناس بأمر الله تعالى الكوني القدري، وأن تعليمهما السحر للناس ليس فيه

معصية باعتبارهما منفذين لما أمرهما الله تعالى به، ومطيعان لربهما بما أوكل لهما، وإنما لإثم على من تعلمه من الناس، هذا هو ظاهر القرآن، ودعك من الأخبار التي لا تثبت، وقف عند حدود ما أخبرك الله تعالى في كتابه الكريم، وأما قول من قال بأنهما شربا الخمر وزنيا وقتلا الغلام، فلا يصح اعتقاد ذلك في عالم الملائكة الأبرار الأطهار، فإنهم معصومون عن هذه القبائح، وعصمتهم ثبتت بالدليل القاطع، ولا يمكن أن نترك الدليل القاطع من أجل أخبار تافهة كهذه، ومن المعلوم أن الحط على الملائكة وقلة الأدب في الإخبار عنهم معروف عن اليهود لعنهم الله تعالى.

هذا ملخص ما يمكن قوله في هذه المسألة، والله الموفق والهادي، وهو أعلى وأعلم.

ومنها: أشهر من كذب واخترع في أسماء الملائكة هم الرافضة، والصوفية، فإن الصوفية يجعلون لكل حرف من حروف الهجاء ملكا خادما له اسم غريب جدا لم تسمع به أذن أهل الإيمان والحق، ولو رجعت إلى بعض كتبهم كمنبع الحكمة ـ أكرمك لله تعالى ـ لمؤلفه أحمد بن علي البوني لرأيت من ذلك العجب الذي لا ينقضي، واختراع هذه الأسماء التي لا خطام لها ولا زمام لا يجوز، فإن عالم الملائكة الأطهار من عوالم الغيب المبني على التوقيف فيما ثبت فيه وينفى عنه، والله الموفق. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

القاعدة التاسعة والخمسون

(الإيمان بالرسل فرض لازم وركن لا يصح الإيمان إلا به)

أقول: لقد أجمع علماء الإسلام رحمهم الله تعالى على أن من أركان الإيمان أن يؤمن العبد بالرسل، قال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا﴾[2]، وفي حديث جبريل الطويل لما سأل جبريل النبي ﷺ عن الإيمان قال عليه الصلاة والسلام: (**الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره**)[3]، وقد قرر أهل العلم رحمهم الله تعالى أن الإيمان بالرسل الكرام عليهم صلوات ربي وسلامه نوعان: إيمان مجمل وإيمان مفصل، فأما الإيمان المجمل فهو أن تؤمن بأن الله تعالى قد بعث في كل أمة من الأمم رسولا يأمرهم بالتوحيد وينهاهم عن الشرك، وأنهم صادقون ومصدقون، وأنهم لا يقولون إلا الحق، وأن ما يأتون به إنما هو وحي من الله تعالى، فهذا الإيمان المجمل فرض على كل أحد، لا يعذر أحد بجهله، وأما الإيمان المفصل فقد قرر أهل العلم رحمهم الله تعالى أنه لا يتم الإيمان بالرسل إلا إن آمنت بعدة أمور:

الأول: الإيمان بأن الله قد بعث في كل أمةٍ من الأمم رسولاً أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت، قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ

---

(١) البقرة: ٢٨٥.

(٢) النساء: ١٣٦.

(٣) تقدم تخريجه.

ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾(١)، وهذا يتضمن أن دينهم واحد وشرائعهم مختلفة، قال تعالى: ﴿لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗا ﴾(٢)، وقال عليه الصلاة والسلام: (**نحن معاشر الأنبياء إخوة لعلات ديننا واحد وشرائعنا مختلفة**)(٣).

الثاني: الإيمان بأن رسالتهم حق من الله تعالى فمن كفر برسالة واحد منهم فقد كفر بالجميع، كما قال تعالى:﴿كَذَّبَتۡ قَوۡمُ نُوحٍ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾(٤)، فجعلهم الله مكذبين لجميع الرسل مع أنه لم يكن رسول غير نوح حين كذبوه، وقال تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦ ﴾(٥)، أي في الإيمان بأن رسالتهم حق من عند ربهم جل وعلا، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗاۚ وَأَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٗا مُّهِينٗا ﴿١٥١﴾ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمۡ يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ أُوْلَٰٓئِكَ سَوۡفَ يُؤۡتِيهِمۡ أُجُورَهُمۡۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ﴾(٦)، وبناءً عليه فالنصارى

---

(١) النحل: ٣٦.

(٢) المائدة: ٤٨.

(٣) لم أقف عليه في كتب التخريج.

(٤) الشعراء: ١٠٥.

(٥) البقرة: ٢٨٥.

(٦) النساء: ١٥٠-١٥٢.

الذين كفروا برسالة محمد ﷺ هم في الحقيقة كفار بكل الرسالات من رسالة عيسى وموسى وإبراهيم ونوح - عليهم الصلاة والسلام -.

الثالث: الإيمان بمن علمنا اسمه باسمه، وقد سمى الله في القرآن عددًا من الأنبياء والرسل، كآدم وإبراهيم وإسماعيل ومحمد وموسى وعيسى ونوح وهود وصالح وشعيب وداود وسلميان وأيوب ويونس وهو ذو النون، وذا الكفل واليسع ولوط وهارون وإسحاق ويعقوب وزكريا ويحيى وإدريس وإلياس والأسباط، وهم أنبياء بني إسرائيل، وكذلك الخضر على الصحيح من أقوال أهل العلم، قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٥﴾ وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيْمَٰنَ ۚ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴿١٦٣﴾ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[2]، ومن لم نعلم اسمه منهم

(١) الأنعام: ٨٣-٨٦.

(٢) النساء: ١٦٣-١٦٤.

فإننا نؤمن بهم إيمانًا مجملاً، كما قال تعالى: ﴿وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾.

الرابع: تصديق ما صح من أخبارهم مع أممهم، وهذا داخل في الإيمان بأخبار القرآن، فأخبارهم صدق وحق لا يتطرق إليها الكذب بوجهٍ من الوجوه.

الخامس: العمل بشريعة من أرسل إلينا منهم، وهو خاتمهم وأفضلهم محمد رسول الله ﷺ ، قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾[1].

السادس: الإيمان الجازم بأن رسالته ﷺ رسالة عامة للثقلين الإنس والجن، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾[2]، وقال تعالى عن من آمن منهم بعد سماع القرآن أنهم قالوا لقومهم: ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣١﴾ وَمَن لَّا يُجِبْ دَاعِيَ اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ وَلَيْسَ لَهُ مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءُ ۚ أُولَٰئِكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾[3]، وقال ﷺ: (**وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة**)[4]، فهذه

---

(١) النساء: ٦٥.

(٢) سبأ: ٢٨.

(٣) الأحقاف: ٣١-٣٢.

(٤) أخرجه البخاري في التيمم، باب التيمم، رقم: (٣٣٥)، ومسلم رقم: (٥٢١) في المساجد في فاتحته.

الأمور هي معنى الإيمان بالرسل عليهم الصلاة والسلام، ولكن هذه التفاصيل في الإيمان بالرسل قد لا يعلمها العامة على هذا التفصيل، فنكتفي منهم بالإيمان العام المجمل بأن الله تعالى قد بعث في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت، ونكمل الكلام على هذه القاعدة بجمل من التفريع عليها فنقول وبالله تعالى التوفيق:

منها: اختلف أهل العلم رحمهم الله تعالى في الخضر أهو نبي أم لا؟ والحق الحقيق بالقبول أنه نبي، واختاره أكثر العلماء، ورجحه أبو العباس رحمه الله تعالى[(١)]، فإن قوله تعالى عنه: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴾[(٢)]، وقوله تعالى عنه: ﴿ وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى ﴾[(٣)] أي : وإنما فعلته عن أمر الله جل وعلا، وأمر الله إنما يتحقق بطريق الوحي، إذ لا طريق تعرف بها أوامر الله ونواهيه إلا الوحي من الله جل وعلا، ولا سيما قتل الأنفس البريئة في ظاهر الأمر، وتعييب سفن الناس بخرقها؛ لأن العدوان على أنفس الناس وأموالهم لا يصح إلا عن طريق الوحي من الله تعالى، وهذا كله دليل على أن ما فعله كان على وجه النبوة والوحي، قال الإمام الشنقيطي رحمه الله تعالى لما بحث هذه المسألة قال في الأضواء ما نصه: (وبهذا كله تعلم: أن قتل الخضر للغلام، وخرقه للسفينة وقوله: ﴿ وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى ﴾ دليل ظاهر على نبوته، وعزا الفخر الرازي في تفسيره القول بنبوته للأكثرين، ومما يستأنس به للقول بنبوته تواضع موسى عليه

(١) مجموع الفتاوى: (٤/ ٣٣٨).

(٢) الكهف: ٨٢.

(٣) الكهف: ٦٥.

الصلاة والسلام له في قوله: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾(١)، وقوله: ﴿سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرًا وَلَآ أَعْصِى لَكَ أَمْرًا﴾(٢)، مع قول الخضر له: ﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ خُبْرًا﴾)(٣)(٤). والله أعلم.

ومنها: الحق أن الخضر مات، لعموم قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ﴾(٥)، فقوله: ﴿وَمَا﴾ هذا نفي، وقوله: ﴿لِبَشَرٍ﴾ هذا نكرة، والمتقرر أن النكرة في سياق النفي تعم، فيدخل في ذلك الخضر كما دخل غيره، وقال النبي ﷺ: (**أرأيتكم ليلتكم هذه، فإنه على رأس مائة لا يبقى على وجه الأرض ممن هو اليوم أحد**)(٦). فقوله: (**لا يبقى**) هذا نفي، وقوله: (**أحد**) نكرة، فهو نكرة في سياق النفي، والمتقرر أن النكرة في سياق النفي تعم، ومن خص الخضر من هذه العمومات فإنه مطالب بالدليل، لأن الدليل يطلب من الناقل عن الأصل لا من الثابت عليه، ولا أدري لماذا تفخم قضية الخضر عليه الصلاة والسلام، فإن من الأنبياء من هو أعظم منه وأفضل، لكن أظن سبب ذلك اعتقادات صوفية فاسدة انتشرت

(١) الكهف: ٦٦.

(٢) الكهف: ٦٩.

(٣) الكهف: ٦٨.

(٤) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: (٣/ ٣٢٦).

(٥) الأنبياء: ٣٤.

(٦) أخرجه البخاري في العلم، باب السمر في العلم، رقم: (١١٦)، وفي مواقيت الصلاة، باب السمر في الفقه والخير بعد العشاء، رقم: (٦٠١)، ومسلم رقم: (٢٥٣٧) في الفتن، باب قوله ﷺ: (**لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم**).

وصدقها البعض من أنه رئي في بلد كذا وكذا، أو برية كذا وكذا، أو أن أحداً وقع في مكروه فناداه ففرج عنه ونحو هذه الاعتقادات الفاسدة، وأيضاً يروى في الخضر أحاديث موضوعة أنه يجتمع هو وإلياس في السنة مرة، وأنه التقى بالنبي ﷺ، وكل ذلك كذب موضوع لا تحل روايته، والله أعلم.

ومنها: يقول تعالى: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ ﴾[1]، وقد اختلف أهل العلم رحمهم الله تعالى في حقيقة الأسباط، من هم؟ على أقوال: والصحيح إن شاء الله تعالى أنهم أنبياء بني إسرائيل من أولاد يعقوب، ولكن ليسوا من أولاده لصلبه، أي ليسوا هم إخوة يوسف عليه السلام، فإن الصحيح أن إخوة يوسف ليسوا بأنبياء، لا قبل فعلتهم التي فعلوها ولا بعدها، وعلى ذلك أكثر المفسرين رحمهم الله تعالى، واختاره أبو العباس ابن يتيمة رحمه الله تعالى[2].

قال ابن كثير رحمه الله في تفسيره: (واعلم أنه لم يقم دليل على نبوة إخوة يوسف، وظاهر هذا السياق يدل على خلاف ذلك، ومن الناس من يزعم أنهم أوحي إليهم بعد ذلك، وفي هذا نظر، ويحتاج مدعي ذلك إلى دليل، ولم يذكروا سوى قوله تعالى: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ ﴾ وهذا فيه احتمال، لأن بطون بني إسرائيل يقال لهم الأسباط، كما يقال للعرب: قبائل وللعجم: شعوب، يذكر تعالى

(١) البقرة: ١٣٦.

(٢) جامع المسائل لابن تيمية: (٣/ ٢٩٩).

أنه أوحى إلى الأنبياء من أسباط بني إسرائيل فذكرهم إجمالاً لأنهم كثيرون، ولكن كل سبط من نسل رجل من إخوة يوسف، ولم يقم دليل على أعيان هؤلاء أنهم أوحي إليهم، والله أعلم) [(١)].

وقال القرطبي رحمه الله في تفسيره: (ومن هذا ومن فعلهم بيوسف يدل على أنهم كانوا غير أنبياء في ذلك الوقت، ووقع في كتاب الطبري لابن زيد أنهم كانوا أنبياء، وهذا يرده القطع بعصمة الأنبياء عن الحسد الدنيوي، وعن عقوق الآباء، وتعريض مؤمن للهلاك، والتآمر في قتله، ولا التفات لقول من قال: إنهم كانوا أنبياء، ولا يستحيل في العقل زلة نبي، إلا أن هذه الزلة قد جمعت أنواعا من الكبائر، وقد أجمع المسلمون على عصمتهم منها، وإنما اختلفوا في الصغائر على ما تقدم ويأتي) [(٢)].

وقال ابن عطية المفسر رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تَقۡصُصۡ رُءۡيَاكَ عَلَىٰٓ إِخۡوَتِكَ فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيۡدًاۖ إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لِلۡإِنسَٰنِ عَدُوّٞ مُّبِينٞ﴾ [(٣)]: (تقتضي هذه الآية أن يعقوب عليه السلام كان يحس من بنيه حسد يوسف وبغضته، فنهاه عن قصص الرؤيا عليهم، خوفاً أن يشعل بذلك غل صدروهم، فيعملوا الحيلة في هلاكه، ومن هنا ومن فعلهم بيوسف - الذي يأتي ذكره - يظهر أنهم لم يكونوا أنبياء، وهذا يرده القطع بعصمة الأنبياء عن الحسد

---

(١) تفسير ابن كثير: (٤/ ٣٧٢).

(٢) تفسير القرطبي: (٩/ ١٢٧).

(٣) يوسف: ٥.

الدنيوي، وعن عقوق الأنبياء، وتعريض مؤمن للهلاك، والتوافر على قتله)[1].

وقال شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية رحمه الله وقد سئل عن إخوة يوسف هل كانوا أنبياء؟: (الذي يدل عليه القرآن واللغة والاعتبار أن إخوة يوسف ليسوا بأنبياء، وليس في القرآن، وليس عن النبي ﷺ، بل ولا عن أصحابه خبر بأن الله تعالى نبأهم، وإنما احتج من قال أنهم نبئوا بقوله في آيتي البقرة والنساء: ﴿وَٱلْأَسْبَاطِ﴾[2]، وفسر الأسباط بأنهم أولاد يعقوب، والصواب أنه ليس المراد بهم أولاده لصلبه، بل ذُرِّيَّتُه، كما يقال فيهم أيضاً: (بنو إسرائيل)، وكان في ذريته الأنبياء، فالأسباط من بني إسرائيل كالقبائل من بني إسماعيل)[3]. والله أعلم.

ومنها: هل آدم عليه السلام نبي؟

والجواب: نعم، هو نبي مكلم، وقد ثبت الحديث بذلك، فعن أبي ذر قال: (قلت: يا رسول الله أي الأنبياء كان أول؟ قال: (**آدم**). قلت: يا رسول الله ونبي كان؟ قال: (**نعم نبي مكلم**). قلت: يا رسول الله كم المرسلون؟ قال: (**ثلاثمائة وبضع عشر جما غفيرا**)[4]. وفي رواية عن أبي أمامة قال أبو ذر: (قلت يا رسول الله كم وفاء عدة الأنبياء؟ قال: (**مائة ألف وأربعة**

---

(١) تفسير ابن عطية: (٣/ ٢٢٠).

(٢) البقرة: ١٣٦، والنساء: ١٣٦.

(٣) جامع المسائل لابن تيمية: (٣/ ٢٩٧).

(٤) رواه أحمد: (٣٥/ ٤٣١)، رقم: (٢١٥٤٦)، وشعب الإيمان: (١/ ٢٧٦)، رقم: (١٢٩).

وعشرون ألفا، الرسل من ذلك ثلاثمائة وخمسة عشر جما غفيرا) [(١)]. والله أعلم.

القاعدة الموفية للستين:

(كل قول يتضمن انتقاص مقام النبوة فهو باطل لا يجوز)

أقول: وهذا يكثر في بعض الكتب التي تروي ما هب ودب من الأخبار الإسرائيلية، من غير تمحيص ولا نظر، كبعض كتب التفسير وما يسمى بكتب الأدب، فإنهم يروون بعض الأخبار عن بني إسرائيل وهي تتضمن القدح والطعن في مقام النبوة، وأنا أضرب لك أمثلة كثيرة على هذه المسألة، فأقول:

منها: من يزعم من الصوفية من أهل وحدة الوجود وغيرهم بأن مرتبة الولاية فوق مرتبة النبوة، فإن هذا القول من الطعن في مقام النبوة، فإنهم يزعمون أن الأولياء خير وأفضل من الأنبياء، وهذا القول من الكفر والردة، والواجب أن يستتاب صاحبه فإن تاب وإلا قتل كافرا مرتدا عن دين الله تعالى، بل المتفق عليه بين أهل الإسلام أن مرتبة النبوة فوق مرتبة الولاية، بل لا يجوز قياسها بها ولا المقارنة بينهما أصلا، وهل يكون الولي وليا إلا بمتابعة النبي، فكيف يكون الولي خيرا منه، وهو تابع له، والتابع لا يتقدم على متبوعه، ومرتبة الرسالة فوق مرتبة الولاية، فلا تقاس بها، فالمراتب عند أهل السنة والجماعة ثلاث: أولها وأرفعها وأعلاها على الإطلاق مرتبة الرسالة، ثم يليها مرتبة النبوة، ثم يليهما مرتبة الولاية، وقد أجمع أهل العلم على تضليل هذا المذهب الخبيث الضال، والبعيد عن الحق

---

(١) رواه أحمد: (٣٦/ ٦١٨)، رقم: (٢٢٢٨٨)، والطبراني في المعجم الكبير رقم: (٧٨٧١).

والهدى، وقد تولى الرد عليه جمع من المحققين من أهل العلم، ومن أوسع الردود عليه ردود أبي العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى[١]، فنحن لا نقبل هذا المذهب ولا يمكن أبدا ولله الحمد أن نعتقده صحيحا، لأنه قول يتضمن تنقص مقام الأنبياء، والمتقرر أن كل قول يتضمن الطعن والتنقيص في مقام الأنبياء فهو باطل، والله أعلم.

ومنها: اتهام أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها بما برأها الله تعالى منه، فإن هذا من أعظم الطعن في مقام النبي ﷺ، إذ كيف يكون الأمر على ما يقوله أهل الإفك، ولا يزال هو يبقيها عنده تحت عصمته، انظر كيف توصل هؤلاء إلى الطعن في عرضه، وفي غيرته وفي أهله، وهذا من أعظم ما واجه النبي ﷺ في فترة حياته النبوية، فهي حادثة عظيمة ضاقت بسببها الصدور، وتكدرت الخواطر، وخاض فيها أهل النفاق والإفك، وكذبوا وافتروا ولاكت ألسنتهم عرض هذه المبرأة من فوق سبع سموات، فكانت تلك اللحظات من أعظم اللحظات وأعسر اللحظات، وأصعب اللحظات التي واجهت أهل الإسلام، حتى نزل الفرج من الله تعالى بالبراءة، في قرآن يتلى إلى يوم القيامة، ولكن لا يزال أهل النفاق إلى يومنا هذا يؤذون رسول الله ﷺ بمواصلة الاتهام لأهله بهذه الفاحشة والعياذ بالله، وقد أجمع علماء الإسلام على أن من اتهمها بذلك فهو من الكفرة المرتدين، وأنه يجب استتابته فإن تاب وإلا قتل، بل بعضهم يوجب قتله من غير استتابة، فاتهامها بذلك مردود، لأنه تكذيب للقرآن، ورد للإجماع القطعي المعلوم

(١) الصفدية: (١/ ٢٦٢).

بالتواتر من الدين بالضرورة، ولأنه يتضمن الطعن في رسول الله ﷺ، والمتقرر أن كل قول يتضمن الطعن في النبوة فهو مردود[1]، والله أعلم.

ومنها: سب أصحابه ﷺ، فإن سبهم مع كونه كفر وردة، ومع كونه مخالفا للأدلة الكثيرة من الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة على بطلانه، إلا أنه كذلك يتضمن الطعن في مقام نبي الله ﷺ، إذ كيف يكون أصحابه على هذه الشاكلة التي يصفهم بها من يصفهم من الرافضة لعنهم الله تعالى، ومع ذلك لا يزال يقربهم ويجالسهم ويبشرهم بالجنة، ويخرجون معه ويدخلون، ويتصدق على فقيرهم ويؤوي منقطعهم، ويعين محتاجهم، ويباسطهم في الحديث، ويفتح لهم قلبه، ويخبر عنهم بالفضائل العظيمة الكبيرة، وكل ذلك وهم على هذه الشاكلة التي يصفهم بها الرافضة، كيف يرضى أبسط إنسان في هذا العالم بأن يكون أصحابه وخلانه وجلساؤه على هذه الشاكلة؟ هذا لا يرضاه أي أحد منا، فكيف نقوله في حق رسول الله ﷺ، سبحانك هذا بهتان عظيم، ولذلك فإن السلف رحمهم الله تعالى يقولون: إن الزنادقة من الرافضة وغيرهم ممن يطعنون في مقام الصحابة رضوان الله تعالى عليهم هم أصلا كانوا يريدون الطعن في الدين والنبوة، فلما أعياهم ذلك لأنهم سيفضحون، انتقلوا منها إلى الطعن في حملة الوحي ونقلته إلى الأمة بعد النبي ﷺ، فلا جرم أن من طعن في الصحابة فإنه يكون بذلك قد

---

(١) انظر حاشية ابن عابدين: (٣/ ١٦٧)، والصارم المسلول لابن تيمية صـ: ٥٦٥- ٥٦٦، ونسيم الرياض شرح شفاء القاضي عياض وبهامشه شرح علي القالي على الشفاء: (٤/ ٥٦٨)، وتنبيه الولاة والحكام على أحكام شاتم خير الأنام أو أحد أصحابه الكرام من مجموعة رسائل ابن عابدين: (١/ ٣٥٨، ٣٦٧.

طعن في مقام النبوة، ووصف رسول الله ﷺ بوصف لا يرضاه هو لنفسه، فمن الأقوال التي تتضمن الطعن في مقام النبوة ما تلوكه ألسنة الروافض لعنهم الله تعالى في مقام أصحاب رسول الله ﷺ، ألا فلعنة الله على الظالمين، ونحن في مقام المقام نشهد الله تعالى ومن حضرنا من خلقه أننا نبرأ إلى الله تعالى من كل قول يتضمن الطعن في مقام الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، بل نحن مقرون بأنهم عدول ثقات أثبات، وأنهم خير الأمة بعد نبيها ﷺ، وأنهم أكمل الأمة دينا، وأوفرها عقلا، وأتمها معرفة وأغزرها علوما، وأعظمها أمانة، لا كان ولا يكون مثلهم أبدا، قال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى: (فأما الصحابة رضي الله عنهم فبساطهم مطوي، وإن جرى ما جرى...، إذ على عدالتهم وقبول ما نقلوه العمل، وبه ندين الله تعالى) (١).

وقال ابن كثير رحمه الله تعالى: (والصحابة كلهم عدول عند أهل السنة والجماعة. ثم قال: وقول المعتزلة: الصحابة كلهم عدول إلاَّ من قاتل عليًّا قول باطل مردود، ثم قال: وأما طوائف الروافض وجهلهم وقلة عقلهم، ودعاويهم أن الصحابة كفروا إلاَّ سبعة عشر صحابيًّا - وسموهم - فهذا من الهذيان بلا دليل) (٢).

وقال الخطيب رحمه الله تعالى: (لو لم يرد من الله ورسوله فيهم شيئا مما ذكر لأوجب الحال التي كانوا عليها - من الهجرة، وترك الأهل والمال والولد،

(١) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم للذهبي صـ: ٢٤.

(٢) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث لابن كثير صـ: ١٨٢.

والجهاد ونصرة الإسلام، وبذل المهج وقتل الآباء والأبناء في سبيل الله- القطع بتعديلهم واعتقاد نزاهتهم وأمانتهم، وأنهم كانوا أفضل من كل من جاء بعدهم)[١].

فالطعن في الصحابة رضي الله عنهم طعن في مقام النبوة والرسالة، فإن كل مسلم يجب أن يعتقد بأن الرسول ﷺ أدى الأمانة، وبلغ الرسالة، وقام بما أمره الله به، ومن ذلك أنه بلغ أصحابه العلم وزكاهم، ورباهم على عينه، قال عز وجل: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْـلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[٢]، والحكم بعدالتهم من الدين، ومن الشهادة بأن الرسول ﷺ قام بما أمره الله به، والطعن فيهم يعني الطعن بإمامهم ومربيهم ومعلمهم ﷺ، كما أن الطعن فيهم مدخل للطعن في القرآن الكريم، فأين التواتر في تبليغه؟ وكيف نقطع بذلك إذا كانت عدالة حملته ونقلته مشكوكاً فيها؟

فالحذر الحذر من الطعن في مقام أحد منهم، فإن الطعن فيهم أو في أحد منهم موجب ومتضمن للطعن في مقام النبوة، والمتقرر أن كل قول يتضمن الطعن في مقام النبوة فباطل، مردود، والله أعلم.

ومنها: يقول بعض الكتاب في التفسير، والذي جرى به صاحبه على شهوته وهواه لا على فهم السلف الصالح، يقول في حق النبي ﷺ: (ومن كثرة تكذيب أهل مكة للرسول ﷺ ، فربما يكون قد أصابه شيء من الشك

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي صـ: ٤٩.

(٢) الجمعة: ٢.

أو الارتياب في إتمام وتبليغ الرسالة، أو الانتصار عليهم أو الميل إليهم) [١].

وهل بالله عليك هذا كلام يقال في حق رسول الله ﷺ، ألا فلا أنعم الله بك عينا يا فاجر، وهل النبي ﷺ يمكن أن تهتز ثقته بالله تعالى وإيمانه به، وبأنه ناصره ومعل كلمته، وهل يمكن أن يتصور أن يدور في خلده أن العاقبة ستكون لدولة الكفر، وأن الغلبة الدائمة المطلقة لهم، تالله إن هذا من سوء الظن بالله تعالى، وهل يوصف النبي ﷺ بأنه قد أساء الظن بربه، سبحانك هذا بهتان عظيم، فإن ما يهذر به هذا الكاتب كله من باب إساءة الظن بالله تعالى، ونسبة هذا الكلام أو الإيراد في حق النبي ﷺ فيه من التنقص له والهضم من مقام نبوته ما فيه، فالواجب على هذا الكاتب التوبة إلى الله تعالى من هذا الكلام، والواجب على أهل الإسلام الوقوف في وجه هذه الآراء الباطلة الشاذة التي تتضمن الطعن في مقام النبوة، لأن المتقرر أن كل قول يتضمن الطعن في مقام النبوة فإنه باطل ومردود، والله أعلم.

ومنها: ما قاله ذلك الكاتب في التفسير المذكور، فإنه قال في تعليقه على قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ۚ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ ﴾[٢]، قال: (تدل على أن الرسول ﷺ بدأ يميل إليهم، ويحذره الله وينهاه عن ذلك). أعوذ بالله تعالى من هذا الكلام الباطل، فإن المعلوم من حاله أنه كان من أزهد الناس في هذه الدنيا، بل قال الله تعالى في حقه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ

(١) لم أقف عليه.

(٢) طه: ١٣١.

أُمَتِّعۡكُنَّ وَأُسَرِّحۡكُنَّ سَرَاحٗا جَمِيلٗا ٢٨ وَإِن كُنتُنَّ تُرِدۡنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَ فَإِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلۡمُحۡسِنَٰتِ مِنكُنَّ أَجۡرًا عَظِيمٗا ﴾(١)، وفي حديث عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه -: قال: (دخلتُ على رسولِ الله ﷺ وقد نام على رُمَال حَصِيرٍ، وقد أَثَّرَ في جنبه، فقلنا: يا رسولَ الله، لو اتَّخَذنا لك وِطاء تَجْعلُهُ بينك وبين الحَصيرِ، يَقيكَ منه؟ فقال: (**مالي وللدنيا، ما أَنا والدنيا إِلا كَرَاكِبٍ استَظَلَّ تحت شجرة، ثم راحَ وتَركها**). أخرجه الترمذي(٢)، كيف يمكن أن يتصور في حقه الميل إلى الدنيا أو التفكير فيها وهو الذي يعرف حقيقتها وحقارتها بما ينزل عليه من الوحي في بيان ذلك في الليل والنهار؟ كيف يمكن وصفه بذلك الوصف القبيح وهو الذي يخبرنا بأن الدنيا سجن المؤمن، كما في حديث هريرة - رضي الله عنه -: قال: (قال رسول الله ﷺ: (**الدنيا سِجنُ المؤمن، وجَنَّةُ الكافر**)(٣). كيف يتصور في حقه الميل إلى حطامها وشهواتها وهو الذي يخبرنا بأنها ملعونة وملعون ما فيها، كما في حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -: قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: (**الدُّنيا مَلعْونَةٌ، مَلْعُون ما فيها، إِلا ذكرُ الله، وما والاهُ، وعَالِمٌ، ومُتَعَلِّمٌ**)(٤). كيف يمكن أن يكون كذلك وهو الذي يأمرنا بأن نتقي الدنيا، كما في

---

(١) الأحزاب: ٢٨-٢٩.

(٢) سنن الترمذي، رقم: (٢٣٧٨) في الزهد، باب رقم (٤٤)، وقال: (هذا حديث حسن صحيح).

(٣) أخرجه مسلم رقم: (٢٩٥٦) في الزهد والرقائق، والترمذي رقم: (٢٣٢٥) في الزهد، باب رقم: (١٦).

(٤) تقدم تخريجه.

حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -: أَنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قال: (**إن الدنيا حُلْوةٌ خَضِرَة، وإن الله مُستَخْلِفُكم فيها، فناظرٌ كيف تعملون؟ فاتَّقُوا الدنيا، واتَّقوا النساء**). زاد في روايةٍ: (**فإنَّ أولَ فِتْنَةِ بني إسرائيل كانت في النساء**)[1]. لقد جاءت له الدنيا بحذافيرها وصارت تحت قدميه فركلها وطلقها ورفضها الرفض الكامل، فقال عليه الصلاة والسلام: (**عَرَض عليَّ ربِّي لِيَجْعَلَ لي بطحاءَ مكة ذهبا، فقلت: لا يارَبِّ، ولكن أشبَعُ يوما، وأجوعُ يوما، فإذا جُعتُ تضَرَّعتُ إليكَ وذكَرْتُكَ، وإذا شبِعْتُ حَمِدْتُكَ وشكَرْتُك**)[2]. فأين عقل هذا الكتاب التافه ومن هو على شاكلته من هذه النقول الصريحة الواضحة في هذا المقام، اللهم إنا نبرأ إليك من هذا القول العظيم في حق النبي ﷺ، ونشهدك أننا نقر ببطلانه، وأنه زيف من الأقوال، وإفك من الكلام الساقط، فهو كلام باطل مردود، لأنه قول يتضمن الطعن في مقام النبي ﷺ، والمتقرر أن كل قول يتضمن الطعن في مقام النبي ﷺ فهو باطل مردود، والله أعلم.

---

(١) أخرجه مسلم رقم: (٢٧٤٢) في الذكر، باب أكثر أهل الجنة الفقراء، والترمذي رقم: (٢١٩٢) في جملة حديث طويل في الفتن، باب ما جاء ما أخبر النبي ﷺ أصحابه بما هو كائن إلى يوم القيامة، وابن ماجه رقم: (٤٠٠٠) في الفتن، باب فتنة النساء.

(٢) رواه الترمذي رقم: (٢٣٤٨) في الزهد، باب ما جاء في الكفاف والصبر عليه، وأحمد: (٥٢٨/٣٦)، رقم: (٢٢١٩٠)، والروياني في مسنده: (٢٨٨/٢)، رقم: (١٢٢٢)، والطبراني في المعجم الكبير: (٢٠٧/٨)، رقم: (٧٨٣٥).

قال الترمذي: (هذا حديث حسن).

ومنها: إنكار المعجزات والآيات ولبراهين الدالة على صدق النبوة، فإن إنكارها طعن في مقام النبوة ولا شك، فإن هذه الآيات والبراهين التي تسمى بالمعجزات إنما أظهرها الله تعالى على يد أنبيائه ورسوله ليبين صدقهم في دعوى الرسالة، فالطعن فيها أو التكذيب بما هو ثابت منها أو التشكيك في صلاحيتها في قيام الحجة على الأمم قول باطل وضرب من الهذيان عاطل، لأنه قول يتضمن الطعن في مقام النبوة، والمتقرر أن كل قول يتضمن الطعن في مقام النبوة فإنه باطل مردود على صاحبه، والله أعلم.

ومنها: تلك الرسوم المسيئة للنبي ﷺ، لعن الله من رسمها، فإنه قد ثارت في عصرنا بعض الرسوم من بعض الصحفيين الكفرة تسيء إلى النبي ﷺ، وقد قام المسلمون جزاهم الله تعالى خيرا بإنكارها ومقاطعة البلاد التي أجازتها وأظهرتها في صحفها نصرة لرسول الله ﷺ، فمن أجازها أو أقر على فعلها، كمن يقول: هذه حرية الصحافة، أو لكل دينه، أو قال: هذا تحجر على العقول، أو قال: هذه من حرية الأديان، فهو مثلهم في الخسة والإثم، لأن تلك الرسوم طعن ظاهر في مقام النبوة، فهذا مما لا يُشك في كونه سبًّاً وتنقصاً وشتماً للنبي ﷺ، بل إننا لا نقبله منسوباً لواحد من عوام أهل الإسلام، ولا لواحد من العلماء، ولا لواحد من الصحابة، فكيف بالنبي ﷺ، لا جرم أن الأمر عظيم، والمتقرر أن كل قول أو فعل يتضمن الطعن في مقام النبوة فهو باطل ومردود، والله أعلم.

ومنها: قال بعض العلماء: أخشى على من أساء الأدب في مجلس العالم أن يحبط علمه وهو لا يشعر، قالوا: وكيف ذلك؟ قال: لأن الله تعالى يقول:

﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾(١)، والنبي ﷺ يقول: (**العلماء ورثة الأنبياء**)(٢). فاستنبط رحمه الله من حكم الله عز وجل على من أساء الأدب في مجلس نبيه ﷺ أنه لا يَبْعُد أن يعامل بمثل ذلك؛ لأن العلم يعتبر في مقام النبوة، فمن أساء الأدب معه فقد انتهك حرمة تلك النبوة التي حواها صدره، كيف لا تتأدب مع العلماء وهم ورثة الأنبياء؟ كيف لا تتأدب معهم والله ائتمنهم على دينه وشرعه؟ كيف لا تخفض جناحك لهم وهم بمنزلة الوالدين، والله أمر بذلك في قوله تعالى: ﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾(٣)، بل ذهب بعض العلماء رحمة الله عليهم إلى أن حق العالم آكد من حق الوالد؛ لأن النسب الديني أعلى من النسب الطيني، والله أعلم.

ومنها: قال العلماء رحمهم الله تعالى: (مما يذكر في كتب الإسرائيليات من أن داود عليه السلام كان له تسع وتسعون زوجة، وأنه رأى امرأة في بيتها، فأرسل زوجها إلى الغزو، ثم أخذها وتزوج بها، فهذا كله كذب وافتراء وقدح في مقام النبوة، فمعاذ الله أن يفعل هذا وهو نبي مجتبىً مختار، فهذا الفعل لا يفعله إنسان عادي بأن يكون عنده تسعة وتسعين امرأة ناهيك عن أن يأخذ تلك، كما أنها امرأة لرجل آخر، والإنسان لا يطمح عادة إلا

---

(١) الحجرات: ٢.

(٢) رواه أبو داود رقم: (٣٦٤١)، و(٣٦٤٢) في العلم، باب الحث على طلب العلم، والترمذي رقم: (٢٦٨٣)، و(٢٦٨٤) في العلم، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة.

(٣) الإسراء: ٢٤.

إلى البكر، أما امرأة رجل آخر فلا يعقل ذلك! لكن هذه من الإسرائيليات التي تردها أدلة الشرع في عصمة الأنبياء وجلالة قدرهم ولا ينبغي القول بها كما ذكر ذلك المحققون)[١]. ولأن هذا القول طعن عظيم في مقام النبوة، والمتقرر أن كل قول يتضمن الطعن في مقام النبوة فهو باطل مردود، والله أعلم.

ومنها: قال الشنقيطي رحمه الله تعالى في أضواء البيان عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ﴾[٢]، قال رحمه الله تعالى: (فإذا علمت هذا فاعلم أن هذا الحديث الصحيح بين معنى قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ﴾ وأن فتنة سليمان كانت بسبب تركه قوله: إن شاء الله، وأنه لم يلد من تلك النساء إلا واحدة نصف إنسان، وأن ذلك الجسد الذي هو نصف إنسان هو الذي ألقي على كرسيه بعد موته في قوله تعالى: ﴿ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ﴾الآية، فما يذكره المفسرون في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ ﴾ الآية، من قصة الشيطان الذي أخذ الخاتم وجلس على كرسي سليمان، وطرد سليمان عن ملكه، حتى وجد الخاتم في بطن السمكة التي أعطاها له من كان يعمل عنده بأجر مطروداً عن ملكه، إلى آخر القصة ـ لا يخفي أنه باطل لا أصل له، وأنه لا يليق بمقام النبوة، فهي من الإسرائيليات التي لا يخفي أنها باطلة،

(١) انظر اللباب في علوم الكتاب: (١٦/ ٣٩٩)، وتفسير السعدي صـ: ٧١٢.

(٢) ص: ٣٤.

والظاهر في معنى الآية هو ما ذكرنا)[١]. ولا جرم أن ما قاله الشيخ من إبطال ما يكثر دوره في كتب المفسرين من هذه القصة، وأنها من جملة الإسرائيليات هو الحق الذي يجب قبوله، لأنها منافية لمقام النبوة، وقادحة فيها، والمتقرر أن كل قول يتضمن القدح والطعن في مقام النبوة فإنه باطل، والله أعلم.

ومنها: قال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى في كتابه نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق: (إن روايات القصة كلها مُعَلَّة بالإرسال والضّعف والجَهالة، فليس فيها ما يصلُح للاحتجاج به، لا سيّما في مثل هذا الأمر الخطير، ثم قال: إن مما يؤكد ضَعفها بل بطلانها، ما فيها من الاختلاف والنَّكارة مما لا يليق بمقام النبوة والرسالة، وإليك البيان:

أولاً: في الروايات كلها، أو جُلها، أن الشيطان تكلم على لسان النبي ﷺ بتلك الجملة الباطلة التي تمدح أصنام المشركين: تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى.

ثانياً: وفي بعضها: والمؤمنون مصدقون نبيهم فيما جاء به عن ربهم ولا يتهمونه على خطأ أو وهم، ففي هذا أن المؤمنين سمعوا ذلك منه ﷺ، ولم يشعروا بأنه من إلقاء الشيطان، بل اعتقدوا أنه من وحي الرحمن! بينما تقول رواية أخرى: ولم يكن المسلمون سمعوا الذي ألقى الشيطان، فهذه خلاف تلك.

---

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: (٣/ ٢٥٤).

ثالثاً: وفي بعضها: أن النبي ﷺ بقي مدة لا يدري أن ذلك من الشيطان، حتى قال له جبريل: معاذ الله لم آتك بهذا، هذا من الشيطان.

رابعاً: وفي رواية أنه ﷺ سها حتى قال ذلك! فلو كان كذلك، أفلا ينتبه من سهوه؟

خامساً: في رواية: أن ذلك أُلقيَ عليه وهو يصلي.

سادساً: وفي رواية أنه ﷺ تمنّى أن لا ينْزل عليه شيء من الوحي يَعيبُ آلهة المشركين، لئلا ينفروا عنه.

سابعاً: وفي رواية أنه ﷺ قال عندما أنكر جبريل ذلك عليه: افتريتُ على الله، وقلتُ على الله ما لم يَقلْ، وشركني الشيطان في أمر الله، فهذه طامّات يجب تنْزيه الرسول ﷺ عنها ولا سيّما هذا الأخير منها)[1]. فلا جرم مع ذلك أن هذه القصة التي يكثر دورها في كثير من الكتاب في التفسير قصة باطلة سندا ومتنا، كما ترى، فهي مع كونها لا تصح سندا، فإنها تتضمن كما ترى أقوالا تقدح في مقام النبوة ولا تليق بمقام النبوة، والمتقرر أن كل قول يتضمن التنقص والطعن في مقام النبوة فهو مردود باطل، والله أعلم.

القاعدة الواحدة والستون

(من كفر بواحد ممن ثبتت نبوته قطعا فقد كفر بالأنبياء جميعا)

أقول: يقول الله تبارك وتعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾[2]، أي لا نفرق بينهم في مسألة الإيمان بهم، فنحن نؤمن بهم جميعا، وقال تعالى:

(١) نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق صـ: ٣٦.

(٢) البقرة: ٢٨٥.

﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[(١)]، مع أنهم ما كذبوا إلا نوحا فقط، ولكن لما كفروا بهذا النبي الواحد نزلوا منزلة من كفر بجميع الأنبياء، لأن رسالة الأنبياء واحدة باعتبار العقائد، وقال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ عَادٌ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[(٢)]، وقال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[(٣)]، وقال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[(٤)]، وقال تعالى: ﴿كَذَّبَ أَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[(٥)]، مع أن كل أمة من هذه الأمم ما كذبت إلا رسولها فقط، ولكن لما كان تكذيب النبي الواحد تكذيب وكفر ببقية الأنبياء والرسل جعل تكذيبهم تكذيبا للجميع، فمن كفر برسالة نبي واحد ممن ثبتت رسالته بالدليل، فإنه كافر به بالأصالة وكافر بجميع الأنبياء والمرسلين بالتبع واللزوم، فالرسالة التي جاء بها نوح هي العقيدة، والرسالة التي جاء بها من بعده من الأنبياء والرسل، كلهم جاءوا بالتوحيد، ووجوب إفراد الله تعالى بالعبادة، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾[(٦)]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾[(٧)]، فمن

---

(١) الشعراء: ١٠٥.

(٢) الشعراء: ١٢٣.

(٣) الشعراء: ١٤١.

(٤) الشعراء: ١٦٠.

(٥) الشعراء: ١٧٦.

(٦) النحل: ٣٦.

(٧) الأنبياء: ٢٥.

كفر بواحد فقد كفر بالجميع لأن أصل بعثتهم والمقصود الأعظم من بعثهم هو تقرير التوحيد في المقام الأول، ولذلك قال الله تبارك وتعالى في بيان كفر من فرق بين الأنبياء في الإيمان فقال: نؤمن ببعض ونكفر ببعض، قال الله تعالى في حق هذا الصنف من الناس: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ١٥٠ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗاۚ وَأَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٗا مُّهِينٗا ١٥١ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمۡ يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ أُوْلَٰٓئِكَ سَوۡفَ يُؤۡتِيهِمۡ أُجُورَهُمۡۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا﴾(١)، فالتفريق بينهم في مسألة الإيمان بهم لا يجوز، وهو من التفريق المفضي إلى الكفر والردة والعياذ بالله تعالى، فإن قيل: كيف نجمع بين قوله تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾(٢)، وبين قوله تعالى: ﴿تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ﴾(٣)؟ فأقول: لا اختلاف في ذلك البتة، وبيانه أن يقال: لا نفرق بين الرسل في أصل الإيمان برسالتهم، وأنها حق وصدق من عند الله تعالى، فهم بهذا الاعتبار لا نفرق بين أحد منهم، فلا نؤمن ببعض ونكفر ببعض، كما ورد ذلك مفسرًا في قوله تعالى: ﴿وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ

---

(١) النساء: ١٥٠-١٥٢.

(٢) البقرة: ٢٨٥.

(٣) البقرة: ٢٥٣.

نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴾[(١)]، فهذا هو التفريق المنهي عنه. وأما باعتبار الشرائع التي بعثوا بها والمعجزات والبراهين التي أيدوا بها، والفضائل التي ثبتت لآحادهم فإن بعضهم أفضل من بعض بهذا الاعتبار، ويفسر ذلك قوله تعالى: ﴿مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ وَرَفَعَ بَعۡضَهُمۡ دَرَجَٰتٖ﴾[(٢)]، وعلى هذا فلا إشكال بين الآيتين.

قال أبو العباس رحمه الله تعالى: (ومن فرق بين رسله فآمن ببعض وكفر ببعض كان كافرا)[(٣)].

وقال رحمه الله تعالى: (وقد اتفق المسلمون على ما هو معلوم بالاضطرار من دين الإسلام، وهو أنه يجب الإيمان بجميع الأنبياء والمرسلين، وبجميع ما أنزله الله من الكتب، فمن كفر بنبي واحد تعلم نبوته مثل إبراهيم ولوط وموسى وداود وسليمان ويونس وعيسى فهو كافر عند جميع المسلمين، حكمه حكم الكفار، وإن كان مرتدا استتيب فإن تاب وإلا قتل، ومن سب نبيا واحدا من الأنبياء قتل أيضا باتفاق المسلمين، وما علم المسلمون أن نبيا من الأنبياء أخبر به فعليهم التصديق به كما يصدقون بما أخبر به محمد وهم يعلمون أن أخبار الأنبياء لا تتناقض ولا تختلف)[(٤)].

---

(١) النساء: ١٥٠.

(٢) البقرة: ٢٥٣.

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية: (١/ ٨٣).

(٤) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية: (٢/ ٣٧١).

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى وهو يتكلم عن الرد على النصارى في إيمانهم بعيسى عليه السلام مع كفرهم بمحمد ﷺ، فقال رحمه الله تعالى في الرد عليهم: (أنتم لم تشاهدوا هذين الرسولين ولا شاهدتم آياتهما وبراهين نبوتهما فكيف يسع العاقل أن يكذب نبيا ذا دعوة سابقة وكلمة قائمة وآيات باهرة ويصدق من ليس مثله ولا قريبا منه في ذلك، لأنه لم ير أحد النبيين ولا شاهد معجزاته، فإذا كذب بنبوة أحدهما لزمه التكذيب بنبوتهما، وإن صدق بأحدهما لزمه التصديق بنبوتهما فمن كفر بنبي واحد فقد كفر بالأنبياء كلهم ولم ينفعه إيمانه به)(١). فمن آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض، وآمن ببعض الرسل وكفر ببعضهم، أو آمن ببعض الكتب وكفر ببعض، أو آمن ببعض القرآن وكفر ببعض، أو آمن ببعض ما جاء به الرسول وكفر ببعض، فهو كافر بالإجماع، ولا يفيده كونه آمن ببعض.

وقال الشيخ عبدالرحمن بن سعدي رحمه الله تعالى وهو يتكلم عن أقسام الناس بالنسبة للإيمان بالرسل من عدمه: (هنا قسمان قد وضحا لكل أحد: مؤمنٌ بالله وبرسله كلِّهم وكتبه، وكافرٌ بذلك كله. وبقي قسم ثالث: وهو الذي يزعم أنه يؤمن ببعض الرسل دون بعض، وأن هذا سبيل ينجيه من عذاب الله، إنْ هذا إلا مجرد أماني، فإن هؤلاء يريدون التفريق بين الله وبين رسله، فإن من تولى الله حقيقة تولى جميع رسله، لأن ذلك من تمام توليه، ومن عادى أحدا من رسله فقد عادى الله وعادى جميع رسله)(٢).

---

(١) إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان: (٢/ ٣٤٨).

(٢) تفسير السعدي صـ: ٢١٢.

وقال رحمه الله تعالى: (وكذلك مَنْ كفر برسول فقد كفر بجميع الرسل، بل بالرسول الذي يزعم أنه به مؤمن، ولهذا قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗا﴾[(١)]، وذلك لئلا يتوهم أن مرتبتهم متوسطة بين الإيمان والكفر، ووجه كونهم كافرين - حتى بما زعموا الإيمان به- أن كل دليل دلهم على الإيمان بمن آمنوا به موجود هو أو مثله أو ما فوقه للنبي الذي كفروا به، وكل شبهة يزعمون أنهم يقدحون بها في النبي الذي كفروا به موجود مثلها أو أعظم منها فيمن آمنوا به)[(٢)].

فهذه القاعدة الطيبة متفق عليها بين أهل العلم رحمهم الله تعالى، والحمد لله تعالى على أن وفقنا للإيمان بها وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، فهو الموفق والهادي.

القاعدة الثانية والستون

(الرسل كلهم بعثوا لتقرير توحيد الألوهية)

أقول: نعم، وهذا هو الحق الذي ندين الله تعالى، فالرسل كلهم من أولهم نوح عليه السلام إلى آخرهم محمد ﷺ، فأول ما يفتتح به الرسل والأنبياء دعوتهم لأممهم هو الدعوة إلى توحيد الألوهية، لا يبدءون معهم بأي شيء آخر، بل أصل بعثتهم وزبدة رسالاتهم هي الدعوة إلى توحيد الله تعالى في عبادته، وهو المعروف بتوحيد الألوهية، وتوحيد العبادة، وتوحيد القصد والطلب، فكلها وإن اختلفت ألفاظها تدل على شيء واحد، وهو وجوب

---

(١) النساء: ١٥١.

(٢) تفسير السعدي صـ: ٢١٢.

إفراد الله تعالى بالعبادة، وأنه لا يستحق أحد العبادة في هذا الوجود إلا هو جل وعلا، لا شريك له في عبادته، وأن كل ما عبد من دونه جل وعلا فإنما عبد بالبهتان والظلم والاعتداء والعناد والاستكبار، فلا معبود بحق إلا الله تعالى، فالدعوة إلى هذا الأمر هو زبدة دعوة المرسلين، فما نزلت الكتب ولا أرسلت الرسل إلا لتقرير هذا التوحيد في المقام الأول، ولذلك فالخصومة التي حصلت بين الأنبياء والأمم إنما هي في هذا التوحيد العظيم الفخم، وهذا هو ما ندين الله تعالى به، ودعك مما يقوله أهل البدع، فإنهم متفقون على أن الرسل والكتب إنما جاءت لتقرير توحيد الربوبية، وهذا غلط، بل توحيد الربوبية كان متقررا في الجملة في الفطر والقلوب، فقد كان الكفار يقرون بأن الله تعالى هو الخالق والرازق والمالك والمحيي والمميت، ما كانوا يخالفون في شيء من ذلك في الجملة، ولكنهم كانوا يعبدون معه غيره، فالخلاف والخلل والمشكلة إنما حصلت في الإخلال بحقوق توحيد العبادة، والرسل عليهم السلام إن ذكروا توحيد الربوبية فإنما يذكرونه من باب الاستدلال به على المطلوب الأفخم، والتوحيد الأكبر وهو توحيد العبادة، والأدلة من الكتاب والسنة وإجماع أهل السنة تدل على ما قررته هذه القاعدة الطيبة، قال تعالى في بيان حقيقة دعوة الرسول وزبدة رسالاتهم أنها تدور حول الأمر بالتوحيد والنهي عن الشرك، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾[1]، فتلك وظيفتهم

---

(١) النحل: ٣٦.

وبذلك الأمر قد بعثوا جميعا، وقوله تعالى: ﴿رَّسُولًا﴾، هو نكرة في سياق الإثبات، والمتقرر في القواعد أن النكرة في سياق الإثبات مطلقة، فيدخل في هذا الإطلاق جميع الرسل، فجنس الرسل مبعوثون لتقرير هذا التوحيد، ومثله في الدلالة قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾(١)، وهذه الآية يدخل فيها كل الرسل، لأن قوله تعالى: ﴿مِن رَّسُولٍ﴾ نكرة مؤكدة بـــ: ﴿مِن﴾ فهي نص قاطع في العموم، لأن هذا النكرة وردت في سياق النفي في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا﴾ ولقد تقرر في القواعد أن النكرة في سياق النفي تعم، نعم، دلالة العام على أفراده ظنية، ولكن لما زيدت: (من) وأكدت العموم، فتكون دلالة العام على أفراده في هذه الآية بهذا التركيب نصية قطعية، فكل رسول بعثه الله تعالى إنما بعثه ليقرر في المقام الأول أنه لا إله إلا الله، أي بأنه لا معبود بحق إلا الله تعالى، وأن العبادة حق صرف محض لله تعالى لا يجوز صرفها لا لملك مقرب، ولا لنبي مرسل، ولا لولي صالح فضلا عن غيرهم، وأن المستحق للعبادة هو الله تعالى وحده لا شريك له، فهاتان الآيتان نص في صحة هذه القاعدة المتفق عليها بين أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى، ولقد حكى الله تعالى لنا أن نوحا قال لقومه: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾(٢)، وقال هود لقومه: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾(١)، وقال

---

(١) الأنبياء: ٢٥.

(٢) الأعراف: ٥٩.

صالح لقومه: ﴿ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥ ﴾(٢)، وقالها شعيب لقومه: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥ﴾(٣)، وقال عيسى عليه السلام لقومه: ﴿وَقَالَ ٱلۡمَسِيحُ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۖ إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٖ﴾(٤)، وأخبر عليه السلام أن الله تعالى هو الذي أمره بذلك فقال تعالى عنه: ﴿ مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۚ وَكُنتُ عَلَيۡهِمۡ شَهِيدٗا مَّا دُمۡتُ فِيهِمۡۖ فَلَمَّا تَوَفَّيۡتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٌ ﴾(٥)، وقالها إبراهيم أبو الأنبياء لقومه، قال تعالى: ﴿ وَإِبۡرَٰهِيمَ إِذۡ قَالَ لِقَوۡمِهِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُۖ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ١٦ إِنَّمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡثَٰنٗا وَتَخۡلُقُونَ إِفۡكًاۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمۡلِكُونَ لَكُمۡ رِزۡقٗا فَٱبۡتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزۡقَ وَٱعۡبُدُوهُ وَٱشۡكُرُواْ لَهُۥٓۖ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴾(٦)، أمر الله تعالى نبيه أن يقول للناس: ﴿ قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا ٱلَّذِي لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلۡأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ

(١) هود: ٥٠.
(٢) هود: ٦١.
(٣) هود: ٨٤.
(٤) المائدة: ٧٢.
(٥) المائدة: ١١٧.
(٦) العنكبوت: ١٦-١٧.

وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾[١]، وكل الأنبياء وجميع الرسل قالوها لأممهم أول ما دعوهم إلى الله تعالى، فلا يبدءون بغيرها، ويقول النبي ﷺ: (**نحن معاشر الأنبياء إخوة من علات ديننا واحد وشرائعنا مختلفة**)[٢].

فأصل دينهم والعقيدة التي بعثوا لتقريرها عقيدة واحدة ودين واحد، وإنما الاختلاف بينهم في أمور العمل والتشريع فقط، وكما قلت: هذا هو التوحيد الذي حصلت فيه الخصومة بين الأمم والأنبياء.

قال أبو العباس رحمه الله تعالى: (وجميع الرسل افتتحوا دعوتهم بهذا الأصل)[٣].

وقال رحمه الله تعالى: (والرسل كلهم أمروا قومهم أن يعبدوا الله ولا يشركوا شيئا)[٤].

وقال رحمه الله تعالى: (فَبَيَّنَ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ بِهَذَا التَّوْحِيدِ بَعَثَ جَمِيعَ الرُّسُلِ، وَأَنَّهُ بَعَثَ إلَى كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا بِهِ، وَهَذَا هُوَ الْإِسْلَامُ الَّذِي لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْ الْأَوَّلِينَ وَلَا مِنْ الْآخِرِينَ دِينًا غَيْرَهُ)[٥].

وقال رحمه الله تعالى: (أصل التوحيد أن يعبد الله ولا يشرك به، وبيان ما يدخل في ذلك فالله تعالى مستحق أن نعبده ولا نشرك به شيئا، وهذا أصل التوحيد الذي بعثت به الرسل، وأنزلت به الكتب)[١].

---

(١) الأعراف: ١٥٨.

(٢) لم أقف على تخريجه.

(٣) أمراض القلوب وشفاؤها صـ: ٦٠.

(٤) مجموع الفتاوى: (١٠/ ٤٥٧).

(٥) الفتاوى الكبرى لابن تيمية: (٦/ ٥٦٥).

وكلام أهل العلم في تقريره لا يكاد يحصر، فهو أمر متفق عليه بين أهل السنة والجماعة رحم الله تعالى أمواتهم، وثبت أحياءهم، والله الموفق.

القاعدة الثالثة والستون

(الإيمان بالكتب المنزلة من عند الله تعلى فرض لازم وركن لا يصح الإيمان إلا به)

أقول: وقد تقرر عند أهل السنة رحمهم الله تعالى أن الإيمان بها على وجهين: عام، وخاص، فأما الإيمان العام أو الإيمان المجمل فهو أن تؤمن بان الله تعالى قد أنزل من عنده كتبا يهدي بها عباده إليه إلى الطريق الأقوم في العقائد والأقوال والأعمال، فهذا النوع من الإيمان فرض لا زم لا يخرج عنه أحد، وأما الإيمان المفصل فهو أن تؤمن بعدة أمور:

الأول: أن تؤمن الإيمان الجازم بأن هذه الكتاب التي أنزلها الله تعالى على رسله أنها حق وصدق وأنها كلام الله تعالى، وأنها منزلة غير مخلوقة.

الثاني: أن تؤمن الإيمان الجازم بما سمي منها باسمه، وقد سمى الله تعالى لنا منها عدة كتب: فسمى لنا القرآن والتوراة والإنجيل والزبور وصحف إبراهيم، فهذه نؤمن بأنها من عند الله تعالى، ونؤمن بأنها سميت عند الله تعالى بذلك، ولكن هناك كتب ذكر الله تعالى أنه أنزلها على بعض رسله، ولكن لم يسمها لنا، فهذه يكتفي فيها بالإيمان المجمل.

الثالث: أن نصدق بما فيها من الأخبار التي لم تحرف ولم تطلها يد التغيير والتبديل، وفي الأعم الأغلب أن التوراة والإنجيل قد دخلها التحريف والتغيير في كثير منها، فتصديق أخبارها بمجرد النظر فيها على ما هي عليه

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم: (٢/ ٣٦٥).

في أيديهم الآن فيه ما فيه، ولكن إن ورد في الأدلة عندنا في الكتاب والسنة عن خبر من الأخبار أنه مما يوجد في التوراة والإنجيل فإننا نؤمن بهذا، لثبوته من طريق يصح، وكذلك إن وجدنا فيها من الأخبار ما هو متفق تماما مع ما في القرآن أو السنة الصحيحة، فإننا لا جرم أننا نصدقه، وأما أن نفتح التوراة أو الإنجيل الموجودة بأيديهم هذا الزمان ونصدق كل خبر موجود فيها فهذا لا يجوز، وأما أخبار القرآن العزيز فإن الواجب علينا حتى نكون مؤمنين به أن نصدق بكل أخباره، وأن نعتقد فيها أنه لا يمكن أن يدخلها الخلف ولا التحريف ولا التبديل، وأنه لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها.

الرابع: أن نعمل بما في القرآن من الأحكام، فنأتمر بأوامره وجوبا أو استحبابا، ونترك نواهيه.

الخامس: أن نؤمن الإيمان الجازم بان القرآن هو أفضلها وأرفعها، وأنه المهيمن على ما سبقه من الكتب، وأنه آخرها وأجمعها علما، وأنه المحفوظ من قبل الله تعالى عن التحريف والتبديل والزيادة والنقصان، قال تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾[١]، **وقال تعالى**: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[٢]، **وقال تعالى**:

(١) المائدة: ٤٨.

(٢) المائدة: ٩.

﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ۝٤١ لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ﴾[١].

السادس: الحكم بالقرآن، وعدم استبداله بغيره من القوانين الشرقية والغربية، فالحكم به والتحاكم إليه داخل في جملة الإيمان به، ويتعلق بهذه الأصول جمل من المسائل:

منها: اختلف أهل العلم رحمهم الله تعالى في شرع من قبلنا هل هو شرع لنا؟ على أقوال، والراجح منها إن شاء الله تعالى أن شرع من قبلنا شرع ما لم يرد ناسخه في شرعنا، والله أعلم.

ومنها: اعلم رحمك الله تعالى أن الأخبار الإسرائيلية لا تخرج عن ثلاثة أقسام: أخبار علمنا أنه متفقة مع ما عندنا من الأدلة الصحيحة، فهذه الأخبار نصدقها، وأخبار علمنا أنها كذب أي أن شريعتنا تكذبها، فهذه يجب علينا أن نعتقد أنها كذب، ولا يجوز لأحد روايتها عنهم إلا مقرونة ببيان كذبها، وأخبار ليس عندنا في شريعتنا ما يصدقها ولا ما يكذبها، فهذه الحالة هي التي قال فيها النبي ﷺ: (**وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج**)[٢].

والغالب في هذا الصنف الثالث هو فيما لا يكون العلم به له أهمية كبيرة، كالعلم ببعض الأسماء أو الأماكن الواردة في بعض الآيات والسور، والله أعلم.

---

(١) فصلت: ٤١-٤٢.

(٢) أخرجه البخاري في الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، رقم: (٣٤٦١)، والترمذي رقم: (٢٦٧١) في العلم، باب ما جاء في الحديث عن بني إسرائيل.

ومنها: اعلم رحمك الله تعالى أن من لا علم عنده بالعقيدة ولا بالشريعة، أي العامي أو صغار طلبة العلم، ومن كان في منزلتهم لا يجوز لهم الاطلاع على شيء من الكتاب المتقدمة، لأنه قد طالتها يد التبديل والتحريف، فلا يدري القارئ فيها ما الحق منها وما الباطل، وأما العلماء العارفون بالأدلة والمتضلعون من علوم الإسلام، والعارفون بمواطن الخلل في هذه الكتب، وكان القصد من الاطلاع إنما هو كشف كما فيها من الخلل والتحريف والبهتان والباطل وأن كثيرا منها ليس من كلام الله تعالى، وأن لمقصود من الاطلاع عليها كذلك أن يحج أصحابها بما يعتقدون هم صحته، فيظهر لهم زيف عقيدتهم فيها، فهذا لا حرج فيه إن شاء الله تعالى، فالنظر والاطلاع عليها مشروط بأمرين:

- أن يكون الناظر فيها من أهل العلم الراسخين في العلم.
- والثاني: أن يكون القصد إظهار زيفها وبطلانها، وإقامة الحجة على أهلها بما يعتقدون صحته، فإن توفرت هذه الشروط فلا حرج إن شاء الله تعالى، وهذا القول هو القول الذي يجمع الأدلة الواردة في هذه المسألة.

ومنها: لقد تفق علماء الإسلام على أن من آمن ببعض الكتب وكفر ببعض فإنه كافر الكفر الأكبر المخرج عن الملة، قال تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (١).

(١) البقرة: ٨٥.

قال الشيخ صالح الفوزان حفظه الله تعالى: (وقد انقسم الناس حيال الكتب السماوية إلى ثلاثة أقسام:

- قسم كذب بها كلها، وهم أعداء الرسل من الكفار والمشركين والفلاسفة.

- وقسم آمن بها كلها، وهم المؤمنون الذين آمنوا بجميع الرسل وما أنزل إليهم؛ كما قال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾(١).

- وقسم آمن ببعض الكتب وكفر ببعضها، وهم اليهود والنصارى ومن سار على نهجهم، الذين يقولون: ﴿نُؤۡمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا وَيَكۡفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَهُمۡ﴾(٢)، بل هؤلاء يؤمنون ببعض كتابهم ويكفرون ببعضه؛ كما قال تعالى فيهم: ﴿أَفَتُؤۡمِنُونَ بِبَعۡضِ ٱلۡكِتَٰبِ وَتَكۡفُرُونَ بِبَعۡضٖۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفۡعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمۡ إِلَّا خِزۡيٞ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلۡعَذَابِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾(٣) ولا شك أن الإيمان ببعض الكتاب أو ببعض الكتب والكفر بالبعض الآخر كفر بالجميع؛ لأنه لابد من الإيمان بجميع الكتب السماوية وبجميع الرسل؛ لأن

---

(١) البقرة: ٢٨٥.

(٢) البقرة: ٩١.

(٣) البقرة: ٨٥.

الإيمان لابد أن يكون مؤتلفا جامعا لا تفريق فيه ولا تبعيض ولا اختلاف)[١].

ومنها: لا يجوز للعامة اقتناء شيء من الكتب السابقة على القرآن من إنجيل أو توراة أو غيرهما لسببين:

- أن كل ما كان نافعاً فيها فقد بينه الله سبحانه وتعالى في القرآن.

- أن في القرآن ما يغني عن كل هذه الكتب لقوله تعالى: ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾[٢]، فكل ما في الكتب السابقة من خير موجود في القرآن، والله أعلم.

ومنها: قال علي - رضي اللَّه عنه: (من كفر بحرف فقد كفر به كله) [٣]، واتفق المسلمون على عد سور القرآن، وآياته وكلماته، وحروفه. ولا

---

(١) الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد والرد على أهل الشرك والإلحاد صـ: ١٧٤.

(٢) آل عمران: ٣.

(٣) رواه الطبري في تفسيره: (١/ ٢٣)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة رقم: (٣٧٩): (١/ ٢٣٢)، والهروي في ذم الكلام رقم: (١٧٩): (٢/ ٢٢٨) بلفظ: (من حلف بالقرآن فعليه بكل آية يمين، ومن كفر بحرف منه فقد كفر به أجمع).

وذكره بلفظه عن علي في البرهان صـ: ٤٨، وفي الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم: صـ: ٣٢، ولم أقف عليه عند غيره.

ورواه عبد الرزاق في مصنفه: (٨/ ٤٧٢) رقم: (١٥٩٤٦) ، وابن حزم في المحلى: (٨/ ٣٣) عن سفيان الثوري عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن ابن مسعود.

وأورده اللاكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة: (٢/ ٢٣٢) من طريق سفيان عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن أبي كنف قال: قال عبد الله وذكره بنحوه.

وصححه شيخ الإسلام في التسعينية: (١/ ٢٩٢).

خلاف بين المسلمين في أن من جحد من القرآن سورة، أو آية، أو كلمة، أو حرفاً متفقاً عليه، أنه كافر، وقد نقل هذا الإجماع جمع من أهل السنة والجماعة، رحمهم الله تعالى، والله ربنا أعلى وأعلم.

القاعدة الرابعة والستون

(القرآن كلام الله تعالى منزل غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود)

أقول: اعلم رحمك الله تعالى أن عقيدتنا معاشر أهل السنة والجماعة في القرآن الكريم مفصل في ثلاث عقائد:

الأولى: أنه كلام الله، قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[1]، والمراد حتى يسمع القرآن فدل ذلك على أنه كلام الله تعالى، وقال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾[2]، ففرق تعالى هنا بين الخلق والأمر، وهما صفتان من صفاته أضافهما إلى نفسه الكريمة، أما الخلق ففعله، أما الأمر فقوله، والأصل في المتعاطفين التغاير إلا بقرينه، فبان بذلك أن الأمر غير مخلوق، والأمر هو القرآن كما ثبت ذلك التفسير عن عامة السلف رحمهم الله تعالى، وقد تقدم بعض الأدلة على إثبات ذلك الأمر في إجابة السؤال السابق، وقد انعقد الإجماع القطعي على ذلك من أهل السنة رحمهم الله تعالى.

---

(١) التوبة: ٥٤.

(٢) الأعراف: ٥٤.

الثانية: أنه منزل غير مخلوق، قال تعالى في آيات كثيرة: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ﴾[5]، وقال تعالى: ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴿٢﴾ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٣﴾ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ ۗ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾[6]، والآيات في ذلك المعنى كثيرة، وقد اتفق أهل السنة على ذلك الأمر، وصرخوا بكفر من قال بأنه مخلوق.

قال عمر بن دينار رحمه الله تعالى أدركت أصحاب النبي ﷺ فمن دونهم منذ سبعين سنة يقولون: الله الخالق وما سواه مخلوق، والقرآن كلام الله تعالى منه خرج، وإليه يعود[7].

---

(١) الزمر: ١.

(٢) الشعراء: ١٩٢..

(٣) الحجر: ٩.

(٤) النحل: ١٠٢.

(٥) النساء: ١٣٦.

(٦) آل عمران: ١-٤.

(٧) رواه الدارمي في الرد على الجهمية صـ: ١٨٩، رقم: (٣٤٤)، والبيهقي في السنن الكبرى: (١٠/ ٧٥)، رقم: (١٩٩٠٤).

قال إسحاق بن راهويه رحمه الله تعالى: وقد أدرك عمرو بن دينار أجلةً أصحاب النبي ﷺ مثل جابر بن عبدالله، وأبي سعيد الخدري، وعبدالله بن عمر، وابن عباس، وعبدالله بن الزبير، وأجلةً من التابعين، وعلى هذا مضى صدر هذه الأمة[1]. وسند الأثرين صحيح.

وقال معاوية بن عمار الدهني قلت لجعفر يعني ابن محمد: إنهم يسألون عن القرآن مخلوق هو؟ قال: (ليس بخالقٍ ولا مخلوق، ولكنه كلام الله عز وجل) [2]. وسنده صحيح.

وقال عبدالله بن نافع كان مالك بن أنس إمام دار الهجرة يقول: (كلم الله موسى)، ويقول: (القرآن كلام الله)، وكان يستفظع قول من يقول: القرآن مخلوق) [3]. وسنده صحيح.

وسئل سفيان بن عيينه رحمه الله تعالى عن القرآن فقال: (كلام الله وليس بمخلوق) [4]. وسنده إليه جيد.

قال الألباني سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: (٣/ ١٥٦): صحيح الإسناد.

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى: (١٠/ ٣٤٦)، رقم: (٢٠٨٨٦).

(٢) رواه البخاري في خلق أفعال العباد صـ: ٤٤، والسنة لعبد الله بن أحمد: (١/ ١٥١)، رقم: (١٣٢)، والدارمي في الرد على الجهمية صـ: ١٨٩، رقم: (٣٤٥)، والآجري في الشريعة: (١/ ٤٩٤)، رقم: (١٥٩)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: (٢/ ٢٦٤)، رقم: (٣٩٠).

(٣) رواه في الموطأ صـ: ١١٠، رقم: (٨١)، والبخاري في خلق أفعال العباد صـ: ٣٩، والآجري في الشريعة: (١/ ٥٠١)، رقم: (١٦٥)، وعبد الله بن أحمد في السنة: (١/ ١٠٦)، رقم: (١١).

(٤) خلق أفعال العباد للبخاري صـ: ٣٩، والبغوي في شرح السنة: (١/ ١٨٧).

وقال عبدالله بن المبارك رحمه الله تعالى: (القرآن كلام الله تعالى ليس بخالق ولا مخلوق)(١). وسنده صحيح عنه.

وقال وكيع بن الجراح رحمه الله تعالى: (القرآن كلام الله عز وجل ليس بمخلوق)(٢). وسنده صحيح عنه.

وقال يزيد بن هارون رحمه الله تعالى: (من قال القرآن مخلوق فهو كافر)(٣). وسنده صحيح عنه.

وقال عبدالله بن إدريس الثقة الثبت: (القرآن كلام الله ومن الله وما كان من الله عز وجل فليس بمخلوق)(٤). وسنده صحيح عنه، والآثار في ذلك كثيرة شهيرة ونكتفي بذلك خوف الإطالة والإملال.

الثالثة: أن القرآن من الله بدأ وإليه يعود، والمراد بقولهم: (منه بدأ) أي أن الله تعالى هو الذي تكلم به ابتداءً كما قال تعالى: ﴿ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ ﴾(٥)، وقال تعالى: ﴿ الٓر ۚ كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾(٦)، وقال تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾(٧)، وكل آية فيها إثبات تنزيل القرآن من الله تعالى فهي دليل على أنه منه بدأ، وأما

(١) رواه عبد الله بن أحمد في السنة: (١/ ١٥٥)، رقم: (١٤٤)، والمخلص في المخلصيات: (٢/ ٨٧)، رقم: (٦٨)، والبغوي في شرح السنة: (١/ ١٨٧).
(٢) خلق أفعال العباد للبخاري صـ: ٣٩، والبغوي في شرح السنة: (١/ ١٨٧).
(٣) خلق أفعال العباد للبخاري صـ: ٣٩.
(٤) خلق أفعال العباد للبخاري صـ: ٣٩.
(٥) النحل: ١٠٢.
(٦) هود: ١.
(٧) النمل: ٦.

قولهم: (وإليه يعود) ففيه تفسيران أصحهما أن المراد أن كلام الله تعالى يسرى عليه في ليلةٍ فيرفع من المصاحف وصدور الحفاظ فلا تبقى في الأرض منه آية، أسأل الله تعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العليا أن يقبض روحي وإياك قبل أن يرفع كلامه من بيننا، فعن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**يسرى على كتاب الله ليلاً فيصبح الناس ليس في الأرض ولا جوف مسلم منه آية**)[1]. حديث صحيح، ومثله أيضاً حديث أبي هريرة رضي الله عنه فهذا المرفوع[2]، وأما الموقوف فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (**يسرى على كتاب الله فيرفع إلى السماء فلا يصبح في الأرض آية من القرآن، ولا من التوراة، ولا من الإنجيل، ولا من الزبور، وينتزع من قلوب الرجال فيصبحون ولا يدرون ما هو**)[3]. حديث

---

(١) رواه سنن ابن ماجه، كتاب الفتن، باب ذهاب القرآن العلم، رقم: (٤٠٤٩)، ونعيم بن حماد في الفتن: (٢/ ٥٩٨)، رقم: (١٦٦٥)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين: (٤/ ٥٢٠)، رقم: (٨٤٦٠)، وقال: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه).

(٢) رواه ابن حبان في صحيحه، كتاب التاريخ، ذكر الأخبار عن الريح التي تجيء تقبض أرواح الناس، رقم: (٦٨٥٣).

ولفظه: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُبْعَثَ رِيحٌ حَمْرَاءُ من قبل الْيمن فيكفت بهَا الله كُلَّ نَفْسٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا يُنْكِرُهَا النَّاسُ مِنْ قِلَّةِ مَنْ يَمُوتُ فِيهَا مَاتَ شيخ من بني فلَان وَمَاتَتْ عَجُوز من بَنِي فُلان وَيُسْرَى عَلَى كِتَابِ اللَّهِ فَيُرْفَعُ إِلَى السَّمَاءِ فَلا يَبْقَى فِي الأَرْضِ مِنْهُ آيَةٌ وَتَقِيءُ الأَرْضُ أَفْلاذَ كَبِدِهَا مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَلا يَنْتَفِعُ بِهَا بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمِ فيمر بِهَا الرَّجُلُ فَيَضْرِبُهَا بِرِجْلِهِ وَيَقُولُ فِي هَذِهِ كَانَ يقتل قَبْلَنَا وَأَصْبَحَتِ الْيَوْمَ لَا يُنْتَفَعُ بِهَا**).

(٣). رواه الحاكم في المستدرك على الصحيحين: (٤/ ٥٥٢)، رقم: (٨٥٤٤)، وقال: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه).

صحيح، فقد صححه جمع من أهل العلم رحمهم الله تعالى، وعن شداد بن معقل أن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: (لينتزعن هذا القرآن من بين أظهركم، فقال له شداد بن معقل: يا أبا عبدالرحمن كيف ينتزع وقد أثبتناه في صدورنا، وأثبتناه في مصاحفنا؟ فقال ابن مسعود يسرى عليه في ليلة فلا يبقى في قلب عبدٍ منه ولا مصحف منه شيء، ويصبح الناس فقراء كالبهائم ثم قرأ عبدالله: ﴿ وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِۦ عَلَيْنَا وَكِيلًا ﴾)[1] [2]. وإسناده صالح، وهذان الأثران لا يقال مثلهما بالرأي لأنه من أمور الغيب فلهما حكم الرفع ، وقول السلف (منه بدأ) فيه رد على الجهمية الذين قالوا: بدأ من غيره، وقولهم: (وإليه يعود) فإنه يسرى به في آخر الزمان من المصاحف والصدور فلا يبقى في الصدور منه كلمة ولا في المصاحف منه حرف، قاله شيخ الإسلام ابن تيميه رحمه الله تعالى[3].

فهذا اعتقادنا في القرآن الكريم، أنه كلام الله تعالى، وأنه منزل غير مخلوق، وأنه من الله بدأ وإليه يعود، وهذا ما نعتقده بقلوبنا، وننطقه بألسنتنا، وندرسه لطلابنا في الحلقات والمدارس.

القاعدة الرابعة والستون:

(من قال بأن القرآن مخلوق فقد كفر)

(١) الإسراء: ٨٦.

(٢) رواه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه: (٣/ ٣٦٢)، رقم: (٥٩٨٠).

(٣) مجموع الفتاوى: (٣/ ١٩٩).

أقول: لقد نص أئمة أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى على أن من قال بخلق القرآن فإنه كافر، وقد ثبت هذا الحكم في حق من قال بخلق القرآن عن كثير جدا من السلف حتى صار مما يعتبر من عقيدتهم التي يوالون ويعادون عليها، وقد ذكر الأشعري رحمه الله تعالى في كتابه الإبانة جملا ممن قال بذلك فقال: (ومنهم: حماد، والثوري، وعبد العزيز بن أبي سلمة، ومالك بن أنس رضي الله عنه، والشافعي رضي الله عنه وأصحابه، وأبو حنيفة، وأحمد بن حنبل رضي الله عنهم، والليث بن سعد رضي الله عنه، وسفيان بن عيينة، وهشام، وعيسى بن يونس، وجعفر ابن غياث، وسعيد بن عامر، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو بكر بن عياش، ووكيع، وأبو عاصم النبيل، ويعلى بن عبيد، ومحمد بن يوسف، وبشر ابن الفضل، وعبد الله بن داود، وسلام بن أبي مطيع، وابن المبارك، وعلي بن عاصم، وأحمد بن يونس،، وأبو نعيم وقبيصة بن عقبة، وسليمان بن داود، وأبو عبيد القاسم بن سلام، ويزيد بن هارون وغيرهم)[١].

وحكى الإمام اللالكائي مقالة السلف الصالح: أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأن من قال بخلقه فهو كافر، وأسندها إلى خمس مائة وخمسين إماماً، سوى الصحابة الأخيار - رضي الله عنهم - ثم قال: (ولو اشتغلتُ بنقل قول المحدِّثين لبلغتْ أسماؤهم ألوفاً كثيرة، لكني اختصرت وحذفت الأسانيد للاختصار، ونُقلَتْ عن هؤلاء عصراً بعد عصر لا ينكِر عليهم مُنكِر، ومن أنكر قولهم استتابوه، أو أمروا بقتله، أو نفيه، أو صلبه)[٢].

---

(١) الإبانة عن أصول الديانة صـ: ٩٥.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي: (٢/ ٣٤٤).

فهذه القاعدة متفق عليها بين العلماء رحمهم الله تعالى، وهو الذي ندين الله تعالى به، والعلة في الحكم عليه بالكفر أنه كذب الأدلة المتواترة التي تدل على أنه منزل وليس بمخلوق، وعلى أنه كلام الله تعالى، ومن اعتقد أن كلام الله تعالى مخلوق فهو كافر، بل نقول: إن القرآن من علم الله تعالى، ومن زعم أن الله تعالى مخلوق فإنه كافر، وعلى تكفيره وقع الإجماع، فالقرآن كلام الله تعالى، وهو من علم الله تعالى، والله تعالى هو الخالق وما سواه فمخلوق، ولأن الله تعالى يقول: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾[(١)]، والقرآن من الأمر وليس من الخلق، ولأن الآيات الكثير تقول بأنه منزل، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾[(٢)]، وقوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾[(٣)]، وقال: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾[(٤)]، والآيات في هذا المعنى كثيرة، فمن قال بأن القرآن مخلوق فهو مكذب للقرآن، ومكذب للإجماع القطعي المعلوم من الدين بالضرورة، ولأن من قال بأن القرآن مخلوق فقد وقع في تشبيه الخالق بالمخلوق، فإن كلام المخلوق هو الذي يوصف بأنه مخلوق، والمتقرر في كلام كثير من الأئمة رحمهم الله تعالى بأن من شبه الله تعالى بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله تعالى به نفسه فقد كفر، ولأن الله تعالى يقول في كتابه الكريم: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ

---

(١) الأعراف: ٥٤.

(٢) الجر: ٩.

(٣) النحل: ١٠٢.

(٤) الزمر: ١.

شَيْءٌ ﴾[(١)]، ويدخل في ذلك كلامه جل وعلا، فلا يمكن البتة أن يكون مثل كلام المخلوقين، وكلام المخلوقين مخلوق، فلا بد أن يكون كلام الله تعالى ليس بمخلوق، وإلا لوقعنا في تشبيه كلام الله تعالى بكلام خلقه في أن كلا منهما مخلوق، وهذا باطل، فالقول بأن القرآن مخلوق كفر أكبر، لأنه تكذيب للقرآن ومخالف للإجماع القطعي، وطريق الحق والسلامة والمخرج من هذا الكفر هو أن نعتقد الاعتقاد الجازم ما دلت عليه هذه القاعدة المباركة من أن القرآن كلام الله تعالى منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، وأن الله تكلم به حقيقة، واعلم رحمك الله تعالى أن قول أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى بكفر من قال بخلق القرآن هو من باب التكفير بالوصف العام، والمتقرر أن التكفير بالوصف العام لا يستلزم تكفير الأعين إلا بعد ثبوت الشروط وانتفاء الموانع، كما هو معلوم.

فإن قلت: كيف تقول بأن من قال بأنه مخلوق فقد كفر، والله تعالى ينسب هذا القرآن إلى أنه من قول جبريل عليه السلام في قوله في سورة التكوير: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾[(٢)]، ونسبه كذلك إلى أنه قول النبي ﷺ كما في سورة الحاقة في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾[(٣)]، وقول جبريل وقول النبي ﷺ كلها مخلوقة، فكيف الجواب؟

فأقول: إن المتقرر عند العقلاء وأهل العلم من أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى أن الكلام إنما يضاف حقيقة إلا من قاله مبتدءا، لا إلى من قاله

---

(١) الشورى: ١١.

(٢) التكوير: ١٩.

(٣) الحاقة: ٤٠.

مؤديا مبلغا، فنسبة القرآن إلى أنه قول جبريل ومحمد عليهما الصلاة والسلام هو من باب إضافة التبليغ والأداء فقط، وأما إضافته الحقيقية هي إضافته إلى الله تعالى، فإنه أول من تكلم بهذا القرآن، كما قال تعالى: ﴿ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴾[2]، والمتقرر عندنا معاشر أهل السنة والجماعة رحم الله تعالى أمواتهم وثبت أحياءهم على الحق هو أن القرآن كلام الله تعالى حيثما كان، سواء كتب في السطور، أو حفظ في الصدور، فإن هذا لا يخرجه عن كونه كلام الله تعالى، فاشدد يديك وفقك الله تعالى بما قرره أهل السنة في هذا الباب، فإنه الحق والهدى، والصراط المستقيم، واحذر من طريق أهل البدع، ممن أضلهم الله تعالى على علم، وختم على قلوبهم وأسماعهم وأبصارهم، فلا بالأدلة يهتدون، ولا بالسلف يقتدون، فنعوذ بالله تعالى من حال كل من جانب الصواب، ونسأله الهداية إلى طريق الحق، والاستقامة والثبات عليه إلى الممات، والله الموفق والهادي.

القاعدة الخامسة والستون

(من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي ، ومن قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع)

---

(١) النحل: ١٠٢.

(٢) الشعراء: ١٩٢-١٩٥.

أقول: الكلام على هذه القاعدة في جمل من المسائل حتى لا يختلط عليك الكلام فيها، وحتى تخرج منها بفائدة بإذن الله تعالى، فأقول وبالله تعالى التوفيق:

المسألة الأولى: في بيان سبب هذه المقالة: أقول: اعلم وفقك الله تعالى لكل خير أن المعتزلة هم الذين يتبنون القول بخلق القرآن، وكان منهم رجل يقال له أحمد بن أبي دؤاد ــ وهو أحمد الفتنة ــ كان ممن يتبنى هذا المذهب الخبيث الضال، وكان ذا منصب كبير في دولة المأمون، فقد كان هو قاضي القضاة في دولة المأمون، وبهذا نعرف أن بطانة المأمون كانت بطانة معتزلية وقحة، فلا تزال تلك البطانة بالمأمون تزين له هذا المعتقد الضال في كتاب الله تعالى، حتى دان به واعتقده، وبذلك يكونون قد فازوا بالجولة الأولى من التخطيط، فأمير المؤمنين الآن صار تحت قبضة معتقدهم الخبيث، ثم بدءوا ينفذون الخطة الثانية، وهي إقناع المأمون بحمل الناس على القول بخلق القرآن بالحديد والتعذيب، والجلد والنار والحبس، وأن هذا من باب النصيحة للناس، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن يمنع علماء أهل السنة والجماعة من الحلق العلمية فلا يدرسون الناس، فاقتنع المأمون بذلك، وبدأ في حملته الشرسة على العامة والعلماء، يلزمهم أن يقولوا: بأن القرآن مخلوق، فأجاب خلق كثير من أهل السنة، من العامة والعلماء، وإجابة أهل السنة له إنما كان من باب قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّ بِٱلْإِيمَـٰنِ﴾[1]، ومن لم يجب منهم فما له إلا السوط أو القتل ، أو

(١) النحل: ١٠٦.

يعذب حتى يموت، حتى إن من أهل السنة من مات في هذه المحنة العظيمة بسبب التعذيب، وكان ممن عاصر هذه الفتنة الكبيرة ــ عافانا الله وإياكم من الوقوع في الفتن ــ الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى، فإنه لم يأخذ بالرخصة كما أخذ بها جمع من أهل العلم، وأبى أن يوافق المعتزلة والمأمون على القول بأن القرآن مخلوق، وصار غصة في حلوق أهل الباطل، وأيده الله تعالى بتأييده، وأمده بنصر من عنده، فثبت ولم يتزعزع، مع أن الفتنة عظيمة ، ولكن لأمر يريده الله تعالى صبر الإمام ، وصابر واحتسب ما أصابه في هذه الفتنة من الجلد العظيم، والتي كانت تتكسر فيه السياط، وتشد فيه الأغلال، وهذه فتنة كبيرة لا يحتملها أحد إلا من ثبته الله تعالى، ولا يزال المعتزلة به ما بين جدال وتهديد، وهو كالجبل الأشم، لا تؤثر فيه الأعاصير، ولا تهزه الشبه، فكانوا كلما ألقوا إليه شبهة كسرها مباشرة على صخرة الكتاب والسنة، فكان يعلو عليهم بالقول والحجة وهو في أغلاله، ولا يقدر عليه هؤلاء الفئران بشبههم، وكان من إرادة الله تعالى له في هذه الفترة أنه لا يقتل، بل كانوا في هذه الفترة يريدون الظفر منه بكلمة توافقهم، وطال الزمان ولم يجبهم الإمام لما يريدون، بل كان يجادلهم مجادلة الشجاع الواثق بربه جل وعلا، ومات المأمون والإمام أحمد باق على قوته وبسالته في الحق بفضل الله تعالى، وتولى بعده المعتصم، ولا تزال الحال على ما هي عليه، فالمعتصم تأثر كذلك بفكر المعتزلة، ودان بعقيدتهم في القول بخلق القرآن، فاستمر في تعذيب الإمام أحمد رحمه الله تعالى، ولا تزال الحال على ذلك حتى توفي المعتصم، وتولى بعده الواثق بالله، ولا تزال المحنة على ما هي عليه، ولكنها كانت في وقت الواثق أخف بالنسبة لما قبله،

والمعتزلة في هذه العهود الثلاثة، أي في عهد المأمون، والمعتصم، والواثق، كانوا في هذه الفترة يصرحون على رؤوس الخلق، وعلى المنابر وفي الربط والمدارس بعقيدتهم في القرآن، وأنه مخلوق، ولا يخافون من شيء أبدا، لأن الدولة معهم على منهجهم، ولكن مما قدره الله تعالى أن تولى المتوكل على الله، وذلك بعد موت الواثق بالله، وكان المتوكل على عقيدة أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى، ولم يقدر المعتزلة على إغوائه، ولما تولى مقاليد الحكم عرف المعتزلة أن سطوتهم قد أفل نجمها، وحان زوالها، وانطوى بساطها، فأعز الله تعالى به أهل السنة، وحرر العلماء من السجون، ورفع القول بخلق القرآن، وطرد المعتزلة من بلاط الحاكم، وأحل محلهم أهل السنة والجماعة، وعادت عقيدة أهل السنة في القرآن تعلن على المنابر، وتدرس للعامة، وأما المعتزلة فإنهم رجعوا إلى جحورهم، ولم يقدروا على التصريح بما كانوا يقدرون على التصريح به في العهود الأولى، ولكن لا تزال قلوبهم ممتلئة من هذه العقيدة الفاسدة، فاجتمعوا فيما بينهم وقرروا أنهم لا يصرحون بالقول بخلق القرآن، ولكن يقولون: نحن لا نقول القرآن مخلوق، بل نقول: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، فأول من نطق بهذه الكلمة المجملة هم المعتزلة، وسبب ذلك عدم قدرتهم على التصريح بالقول بخلق القرآن بسبب ضعفهم، والمشكلة أن طائفة من أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى لما سمعوا المعتزلة يقولون: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، لما يستحضر في ذهنه إلا المعنى الباطل فيها، مع أنها كلمة مجملة تحتمل الحق، وتحتمل الباطل، وما كان كذلك فإنه لا يجوز قبوله مطلقا، ولا رده مطلقا، بل لا بد فيه من التفصيل، ولكن بعض أهل السنة رحمهم الله تعالى استعجل وقال:

بل ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة، فالمعتزلة هم أول من قال: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، وهذه الطائفة من أهل السنة هو أول من قال: ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة، فلما عرضت هاتان الكلمتان على الإمام أحمد رحمه الله تعالى قال كلمته المعروفة، وكلمته هذه التي قالها في الحكم على هاتين الكلمتين هي بعينها ما تنص عليه هذه القاعدة التي معنا، فقال رضي الله تعالى عنه: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، والمراد أي معتزلي، لأن المعتزلة طائفة من الجهمية، ومن قال بأن ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة، فهو مبتدع[١]، فأنت ترى وفقك الله تعالى أن الإمام أحمد رفض قبول الكلمتين، وذلك لأن كلا الكلمتين لفظ مجمل، ووجه الإجمال فيها، وما الحق فيها، هذا هو ما سنحرره لك في المسألة التي بعدها إن شاء الله تعالى، فنقول:

المسألة الثانية قولهم: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، لقد نظر أهل السنة إلى هذه اللفظة، فقرروا أنها من الألفاظ المحدثة البدعية المجملة التي تحتمل الحق والباطل، وقرروا أن هذا اللفظ لا يطلق القول به نفياً ولا إثباتاً، لأن الألفاظ المجملة موقوفة على الاستفصال، فإن أريد بها الحق قبلناه، وإن أريد بها الباطل رددناه، وذلك لأن كلمة: (ألفاظنا)، وكلمة: (لفظي) تحتمل أن يراد بها لفظ القائل من صوته المسموع، وحركات لسانه، ولهاته ونبراته، ويحتمل أن يراد به ما تلفظ به، فإن كان يريد باللفظ أي لفظه هو نفسه من حركات لسانه ولهاته ونبرات صوته فلا شك أن هذه الأشياء مخلوقة، وإن أراد الملفوظ به فإن هذا القول باطل، لأن الملفوظ غير مخلوق، لأنه كلام الله منزل غير مخلوق، فالصوت والألحان صوت القاري، لكنما

(١) السنة لعبد الله بن أحمد: (١/ ١٦٥)، رقم: (١٨١).

المتلو والمقروء كلام الباري جل وعلا، والمعتزلة إنما يريدون المعنى الباطل، لا المعنى الحق، ولذلك قال الإمام أحمد وغيره من السلف: (من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي) أي أنه وافق المعتزلة في مرادهم من إنشاء هذه المقالة، فإذا جاءك المعتزلي وقال لك: لفظي بالقرآن مخلوق، فلا تقل له صدقت، ولا تقل له كذبت، ولكن قل له: هل تقصد بذلك ما ينسب لك أنت من صوتك وحركات لسانك ولهاتك فإن كنت تقصد ذلك فقد صدقت، وإن كنت تقصد ما تلفظت به أي الملفوظ به، فقد كذبت لأن الملفوظ به كلام الله منزل غير مخلوق، وهذا التفصيل يقال إذا ابتلي السني بقول المعتزلي هذا، وإلا فالواجب والأحوط والأسلم أن لا يتكلم به السني ابتداء، لأنه لفظ محدث موهم يشتبه فيه الحق بالباطل، لكن إذا ابتليت بمن يقول ذلك في زمانك واحتاج الناس إلى بيان الحق فلابد من بيانه بهذا التفصيل السابق، ووجه الاشتباه في هذه المقالة أن كلمة: (لفظي) مصدر، والمصدر يصدق على ما يعود للفاعل من حركات لسانه، ولهاته، وشفتيه، ونبرات كلامه، ويصدق على المفعول الذي هو ذات القرآن، فإن كان يقصد بقوله: (لفظي بالقرآن مخلوق) المعنى الأول فهو حق، لأن صوته وحركات لسانه ولهاته وشفتيه ونبرات كلامه كل ذلك مخلوق، وإن كان يريد المعنى الثاني فهو باطل، لأن المتلو والمقروء كلام الله تعالى، وكلامه صفة من صفاته، وليس في صفاته جل وعلا شيء مخلوق، والمتقرر عند أهل السنة رحمهم الله تعالى أن القرآن كلام الله حيثما تصرف، سواءً قرئ بالألسنة، أو حفظ في الصدور، أو كتب في الأوراق والألواح وغير ذلك،

فهو كلام الله، فلا يخرجه عن كونه كلام الله مجرد ذلك، فإذا تلفظ الإنسان بالقرآن، ففيه أمران:

- وسيلة تلفظ بها.
- وقرآن تلفظ به.

فالوسيلة التي أخرج بها القرآن لا شك أنها مخلوقة، وهي صوته وحركات لسانه ولهاته وشفتيه، وأما الكلام الذي قرأه فإنه كلام الله منزل غير مخلوق، فلأن كلمة: (لفظي) تصدق على الوسيلة المخلوقة، وتصدق على الكلام الذي قرأه صارت لفظة مجملة يدخل تحتها حق وباطل، فلا يقبل قوله إلا بعد الاستفصال، وتمييز الحق من الباطل، فيقبل الحق ويرد الباطل، فإذا كان المراد بهذه الكلمة ما يخص المخلوقين فهي حق، وإذا كان المراد بها ما يخص القرآن الذي هو كلام الله فباطل، فاحذر يا طالب العلم من الألفاظ السامجة المحدثة المبتدعة المجملة، واسلك فيها طريق التفصيل والله أعلى وأعلم .

المسألة الثالثة: في بيان الحق من الباطل في قول بعض أهل السنة: (ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة)، أقول كما قلت سابقا: إن بعضاً قليلاً من أهل السنة لما سمعوا المعتزلة يقولون: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، لم ينقدح في ذهنه إلا المعنى الباطل فيها فاستعجل بمعارضتهم بنقيض قولهم ذلك فقال: ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة، وهذا خطأ لأنه رد للبدعة بالبدعة، ورد للفظ المجمل بلفظٍ مجمل، وليس هذا طريق المحققين، وقد حكم الإمام أحمد وغيره من

أئمة أهل السنة بأن من قال: (لفظي بالقرآن غير مخلوق) بأنه مبتدع[١]، في هذا اللفظ وذلك لأمرين:

- أحدهما: لأنه لفظ لا يعرف عن سلف الأمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم، فهو قول محدث في عقيدة المسلمين.

- ثانيهما: أنه لفظ مجمل يحتمل الحق والباطل، فالأصل وجوب الكف عن مثل هذه الألفاظ البدعية المنكرة المشتبهة، ولكن إذا ابتليت بمن يقول ذلك فلابد من بيان الحق وهو أن يقال: إن هذه المقالة مجملة والمتقرر عند أهل السنة أن اللفظ المجمل لا يقبل مطلقاً ولا يرد مطلقاً، بل هو موقوف على الاستفصال حتى يتميز حقه من باطله فيقبل الحق ويرد الباطل، والتفصيل في هذا القول كما ذكرناه في الفرع الذي قبل هذا، فإن كان يقصد بهذه المقالة ما يخص القرآن الذي قرأه فهي حق وصدق، لأن القرآن كلام الله، وكلام الله غير مخلوق، هذا إذا كان يقصد الملفوظ أي ما تلفظ به، وإن كان يقصد بها ما يخصه هو ذاته من صوته وحركات لسانه ولهاته وشفتيه ونبرات كلامه فهذا باطل، لأن هذه الأشياء مخلوقة بالاتفاق، فالجواب عكس الجواب في الفرع الأول، وهذا واضح إن شاء الله تعالى.

والخلاصة أن نقول: من قال لفظي بالقرآن مخلوق إن كان يقصد ما هو من خصائص البشر من الصوت وحركات الجوارح فهو حق، وإن كان يقصد الملفوظ والمتلو والمقروء فهو باطل، ومن قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق إن كان يقصد القرآن ذاته فهو حق وإن كان يقصد ما هو من خصائص البشر فهذا باطل، فالقراءة مخلوقة والمقروء غير مخلوق، والتلاوة مخلوقة والمتلو

(١) تقدم عزوه.

غير مخلوق، وكذلك نقول إذا كتب القرآن في الورق: الكتابة مخلوقة والمكتوب غير مخلوق، فلابد من التفريق بين ما يرجع لصفة البشر، وما يرجع لصفة كلام الله تعالى، فإن من أوتي هذا الفرقان فقد أوتي خيراً كثيراً، قال ابن حجر رحمه الله تعالى في فتح الباري: (وهذه المسألة هي المشهورة بمسألة اللفظ، ويقال لأصحابها اللفظية، واشتد إنكار الإمام أحمد ومن تبعه على من قال: لفظي بالقرآن مخلوق، ويقال: إن أول من قاله الحسين بن علي الكرابيسي أحد أصحاب الشافعي الناقلين لكتابه القديم، فلما بلغ ذلك أحمد بدعه، وهجره، ثم قال بذلك داود بن علي الأصبهاني رأس الظاهرية، وهو يومئذٍ بنيسابور، فأنكر عليه إسحاق وبلغ ذلك أحمد، فلما قدم بغداد لم يأذن له في الدخول عليه، وجمع ابن أبي حاتم أسماء من أطلق على اللفظية أنهم جهمية فبلغوا عدداً كثيراً من الأئمة، وأفرد لذلك باباً في كتابه الرد على الجهمية، والذي يتحصل من كلام المحققين منهم أنهم أرادوا حسم المادة صوناً للقرآن أن يوصف بكونه مخلوقاً، وإذا حقق الأمر عليهم لم يفصح أحد منهم بأن حركة لسانه إذا قرأ قديمة، وقال البيهقي في كتاب الأسماء والصفات: مذهب السلف والخلف من أهل الحديث والسنة أن القرآن كلام الله وهو صفة من صفات ذاته، وأما التلاوة فهم على طريقين، منهم من فرق بين التلاوة والمتلو، ومنهم من أحب ترك القول فيه، وأما ما نقل عن أحمد أنه سوى بينهما فإنما أراد حسم المادة لئلا يتذرع أحد إلى القول بخلق القرآن، ثم أسند من طريقين إلى أحمد أنه أنكر على من نقل عنه أنه قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق، وأنكر على من قال: لفظي بالقرآن مخلوق، وقال: القرآن كيف تصرف غير مخلوق؟ فأخذ بظاهر

الثاني من لم يفهم مراده، وهو مبين في الأول، وكذا نقل عن محمد بن أسلم الطوي أنه قال: الصوت من المصوت كلام الله وهي عبارة رديئة لم يرد ظاهرها، وإنما أراد كون المتلو مخلوقاً، ووقع نحو ذلك لإمام الأئمة محمد بن خزيمة، ثم رجع عنه، وله في ذلك مع تلامذته قصة مشهورة)(1). كلام ابن حجر رحمه الله تعالى.

وقال أبو العباس رحمه الله تعالى: (فإن السلف والأئمة، الإمام أحمد وغيره لم يقل أحد منهم إن كلام الآدميين غير مخلوق، ولا قالوا: إنه قديم، ولا أن أفعال العباد غير مخلوقة، ولا أنها قديمة، ولا قالوا أيضاً: إن الإيمان قديم، ولا أنه غير مخلوق، ولا قالوا: إن لفظ العباد بالقرآن مخلوق، ولا أنه غير مخلوق، ولكن منعوا من إطلاق القول بأن الإيمان مخلوق، وأن اللفظ بالقرآن مخلوق لما يدخل في ذلك من صفات الله تعالى، ولما يفهمه هذا اللفظ من أن نفس كلام الخالق مخلوق، وأن نفس هذه الكلمات مخلوقة، ومنعوا أن يقال: حروف الهجاء مخلوقة، لأن القائل هذه المقالات يلزمه أن لا يكون القرآن كلام الله، وأنه لم يكلم موسى، فجاء أقوام أطلقوا ذلك فقال بعضهم: لفظي بالقرآن غير مخلوق، فبدع الإمام أحمد وغيره من الأئمة من قال ذلك)(2).

وقال رحمه الله تعالى: (وسبب الاشتباه أن المتلو هو القرآن نفسه الذي هو كلام الله، والتلاوة قد يراد بها هذا وقد يراد بها نفس حركة التالي وفعله، وقد يراد بها الأمران جميعاً، فمن قال التلاوة هي المتلو، أراد بالتلاوة نفس

(1) فتح الباري لابن حجر: (13/ 492).

(2) مجموع الفتاوى: (8/ 422).

القرآن المسموع، وذلك هو المتلو، ومن قال غيره أراد بالتلاوة حركة العبد وفعله، وتلك ليست هي القرآن، ومن نهى أن يقال هي المتلو أو غير المتلو فلأن لفظ التلاوة يجمع الأمرين، كما نهى الإمام أحمد وغيره أن يقال: لفظي بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق، لأن اللفظ يراد به الملفوظ نفسه الذي هو كلام الله، ويراد به مصدر لفظ يلفظ لفظاً وهو فعل العبد، وأطلق قوم من أهل الحديث أن لفظي بالقرآن غير مخلوق، وأطلق آخرون أن لفظي به مخلوق) [(١)].

وقال الشيخ حافظ الحكمي في معارج القبول: (اشتهر عن السلف الصالح، كأحمد بن حنبل، وهارون الفروي، وجماعة أئمة الحديث أن اللفظية جهمية، واللفظية هم من قال: لفظي بالقرآن مخلوق، قال أئمة السنة رحمهم الله تعالى: من قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع، يعنون غير بدعة الجهمية، وذلك لأن اللفظ يطلق على معنيين، أحدهما الملفوظ به وهو القرآن، وهو كلام الله ليس فعلاً للعبد ولا مقدوراً له، والثاني: التلفظ وهو فعل العبد وكسبه وسعيه فإذا أطلق لفظ على المعنى الثاني شمل الأول قول الجهمية، وإذا عكس الأمر بأن قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق شمل المعنى الثاني، وهي بدعة أخرى من بدع الاتحادية، وهذا ظاهر عند كل عاقل، فإنك إذا سمعت رجلاً يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [(٢)] تقول: هذا لفظ سورة الإخلاص وتقول: هذا لفظ فلان بسورة الإخلاص،

---

(١) مجموع الفتاوى: (١٧/ ٣٤).

(٢) الإخلاص: ١.

إذ اللفظ معنى مشترك بين التلفظ الذي فعل العبد، وبين الملفوظ به الذي هو كلام الله عز وجل) [١].

وقال ابن تيمية في درء التعارض: (فمن قال: لفظي بالقرآن أو تلاوتي دخل في كلامه نفس الكلام المقروء المتلو، وذلك هو كلام الله تعالى، وإن أراد بذلك مجرد فعله وصوته كان المعنى صحيحاً، لكن إطلاق اللفظ يتناول هذا وغيره، ولهذا قال أحمد في بعض كلامه من قال: لفظي بالقرآن مخلوق يريد به القرآن فهو جهمي احتراز عما إذا أراد به فعله وصوته، وذكر اللالكائي أن بعض من كان يقول ذلك رأى في منامه كأن عليه فروة ورجل يضربه، فقال له: لا تضربني، فقال: إني لا أضربك إنما أضرب الفروة، فقال: إن الضرب إنما يقع ألمه علي، فقال: هكذا إذا قلت: لفظي بالقرآن مخلوق وقع الخلق على القرآن، ومن قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق أو تلاوتي دخل في ذلك المصدر الذي هو عمله، وأفعال العباد مخلوقة، ولو قال أردت به أن القرآن المتلو غير مخلوق لا نفس حركاتي، قيل له: لفظك هذا بدعة وفيه إجمال وإيهام، وإن كان مقصودك صحيحاً، كما يقال للأول إذا قال أردت أن فعلي مخلوق لفظك أيضاً بدعة وفيه إجمال وإيهام وإن كان مقصودك صحيحاً، فلهذا منع أئمة السنة الكبار إطلاق هذا وهذا، وكان هذا وسطاً بين الطرفين، وكان أحمد وغيره من الأئمة يقولون القرآن حيث تعرف كلام الله غير مخلوق) [٢].

---

(١) معارج القبول بشرح سلم الوصول: (١/ ٢٩٢).

(٢) درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٦٤).

والله المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. وهو الموفق والهادي.

القاعدة السادسة والستون

(القرآن يتفاضل باعتبار الدلالة والمعنى لا باعتبار المتكلم به)

أقول: وهذا هو الحق الذي قرره أهل السنة رحمهم الله تعالى، فإن القرآن كلام الله تعالى، كل القرآن من أوله إلى آخره كلام الله تعالى، والله تعالى هو الذي تكلم به حقيقة، فبما أن المتكلم به واحد وهو الله تعالى فإنه لا يتفاضل بهذا الاعتبار، بمعنى أن كله كلام الله تعالى، فلا نقول: إن هذه السورة أو هذه الآية أفضل من هذه الآية باعتبار المتكلم بها، لأن المتكلم بكلا الآيتين واحد، وهو الله تعالى، فالقرآن باعتبار المتكلم به لا يدخله التفاضل، لأن الجميع كلام الله تعالى، ولكن إن نظرنا إلى معاني الكلام ودلالاته فلا جرم أن بعض القرآن قد ورد فضله في الأدلة، فقد أجمع أهل العلم على أن أعظم سورة في القرآن هي سورة الفتحة، فقد روى البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه من حديث سعيد بن المعلى - رضي الله عنه -: قال: (كنتُ أُصَلِّي في المسجد فدعاني رسولُ الله ﷺ فلم أُجِبْه، ثم أتيتُه، فقلتُ: يا رسول الله، إني كنتُ أُصلي، فقال: (**ألم يَقُل الله:** ﴿ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡ﴾[1]؟ ثم قال لي: (**ألا أُعلِّمُكَ سورة هي أعظمُ السُّوَرِ في القرآن قبل أن تخرُجَ من المسجد**)؟ ثم أخذ بيدي، فلما أرادَ أن يخرجَ قلتُ: ألم تَقُلْ: لأُعَلِّمَنَّكَ سورة هي أعظمُ سورة في القرآن؟ قال:

---

(١) الأنفال: ٢٤.

(الحمدُ للَّهِ رب العَالمين)، قال: **(هي السَّبْعُ المَثَاني، والقرآنُ العَظيمُ الذي أوتِيتُه)**[١]. وأجمع أهل العلم على أن أعظم آية في القرآن هي آية الكرسي، وهذا التفاضل كما ذكرته لك هو باعتبار الدلالة والمعنى لا باعتبار المتكلم به، ففي حديث أبي بن كعب - رضي الله عنه -: قال: قال رسولُ الله ﷺ: **(يا أبا المنذر، أتدري أيّ آية من كتاب الله معك أعظم؟** قال: قلت: الله ورسوله أعلم، قال: **(يا أبا المنذر أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم)**؟ قال قلت: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾[٢]، فضرب في صدري، وقال: **(والله لِيَهْنِكَ العِلْمُ أبا المنذر)**[٣]. وأجمع أهل العلم رحمهم الله تعالى على أن سورة الإخلاص: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن، ففي حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -: (أن رجلا سمع رجلا يقرأ: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ يُرَدِّدُها، فلما أصبح جاء إلى النبيِّ ﷺ، فذكر ذلك له - وكان الرجل يَتَقَالُّها - فقال رسولُ الله ﷺ: **(والذي نفسي بيده، إنها لَتَعْدِلُ ثُلُثَ القرآن)**[٤]. قال البخاري: وزاد أبو معمر: حدثنا إسماعيل بن جعفر عن مالك عن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي سعيد قال: (أخبرني أخي قتادة بن النعمان، عن النبيِّ ﷺ[٥]، وفي رواية: قال: (قال النبيُّ ﷺ

---

(١) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ما جاء في فاتحة الكتاب، رقم: (٤٤٧٤).

(٢) البقرة: ٢٥٥.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل سورة الكهف، رقم: (٨١٠).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب فضل قل هو الله أحد، رقم: (٥٠١٣).

(٥) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب فضل قل هو الله أحد، رقم: (٥٠١٤).

لأصحابه: (**أَيَعْجِزُ أحدُكُم أن يقرأ ثُلث القرآن في ليلة**)؟ فشقَّ ذلك عليهم، وقالوا: أَيُّنا يُطيق ذلك يا رسولَ الله؟ فقال: (**الله الواحد الصمد ثلثُ القرآن**)[1]. وعن أبي الدرداء - رضي الله عنه -: قال: (**أَيَعْجِزُ أحَدُكُم أنْ يَقرَأَ في ليلة ثُلُثَ القرآن**)؟ قالوا: وكيف يقرأ ثلث القرآن؟ قال: (**قُلْ هُوَ الله أَحَد تعدل ثلث القرآن**)[2]. فأنت ترى أن المعنى والدلالة التي تدل عليها آية الكرسي ليست كالمعنى والدلالة التي تدل عليها آية الدين مثلا، والمعنى والدلالة التي تدل عليها سورة الإخلاص ليست كالمعنى والدلالة التي تدل عليها سورة المسد: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾[3]، ففي المعنى والدلالة نقول: بأن القرآن يتفاضل، وأما باعتبار المتكلم به فنقول: إن القرآن لا يتفاضل، وهذا القول هو قول أهل السنة رحمهم الله تعالى، وهو قول وسط بين من قال: القرآن لا يتفاضل، وقول من قال: إن القرآن يتفاضل، وكلا الإطلاقين خطأ، والحق الحقيق بالقبول هو التفصيل، فإن المقصود بالتفاضل أي باعتبار المتكلم به فهو لا يتفاضل بهذا الاعتبار، وإن كان المقصود بأنه يتفاضل باعتبار الدلالة والمعنى فهو بتفاضل.

قال شيخ الإسلام بن تيميه رحمه الله: (الكلام له نسبتان، نسبة إلى المتكلم به، ونسبة إلى المتكلم فيه، فقول الله: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾[4]، وقوله:

(١) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب فضل قل هو الله أحد، رقم: (٥٠١٥).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل قراءة قل هو الله أحد، رقم: (٨١١).

(٣) المسد: ١.

(٤) المسد: ١.

﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[١]، كلاهما كلام الله تعالى، وهما مشتركان من هذه الجهة، ولكنهما متفاضلان من جهة المتكلم فيه، أي المخبر عنه، فهذه كلام الله وخبره الذي يخبر به عن نفسه، وصفته التي يصف بها نفسه، وكلامه الذي يتكلم به عن نفسه، وهذه كلام الله الذي يتكلم به عن بعض خلقه، ويخبر به عنه ويصف به حاله، وهما في هذه الجهة متفاضلان بحسب تفاضل المعنى المقصود بالكلامين)[٢].

وقال الشيخ الفوزان حفظه الله تعالى: (نعم لا شك أن القرآن يتفاضل بعضه أفضل من بعض، فهناك سور مفضلة، وهناك آيات مفضلة، فمن السور المفضلة سورة البقرة، وسورة آل عمران، كما جاء في الحديث: (**أنهما يأتيان يوم القيامة يقدمان القرآن كأنهما غمامتان أو غيايتان**)[٣]، قال عليه الصلاة والسلام: (**إن الشيطان يفر من البيت الذي تقرأ فيه سورة البقرة**)[٤]، وقال: (**إنها لا تطيقها البطلة**)[٥]، وأخبر أنها سنام القرآن[٦]،

---

(١) الإخلاص: ١.

(٢) مجموع الفتاوى: (١٧/ ٥٨).

(٣) صحيح مسلم، رقم (٨٠٤) في صلاة المسافرين، باب فضل قراءة القرآن وسورة البقرة.

(٤) أخرجه مسلم رقم: (٧٨٠) في صلاة المسافرين، باب استحباب صلاة النافلة في بيته وجوازها في المسجد، والترمذي رقم (٢٨٨٠) في ثواب القرآن، باب ما جاء في فضل سورة البقرة وآية الكرسي.

(٥) صحيح مسلم، رقم (٨٠٤) في صلاة المسافرين، باب فضل قراءة القرآن وسورة البقرة.

(٦) رواه الترمذي، رقم: (٢٨٨١) في ثواب القرآن، باب ما جاء في فضل سورة البقرة وآية الكرسي.

قال عبد القادر الأرنؤوط على جامع الأصول: (٨/ ٤٧٥): (وإسناده ضعيف، ولكن له شواهد بمعناه يقوى بها).

وكذلك ورد فضل سورة الفاتحة: (فاتحة الكتاب)، وأنها أم القرآن[١]، وورد أيضًا فضل سورة الإخلاص وأنها تعدل ثلث القرآن[٢]، وورد فضل قراءة المعوذتين[٣]، ولا شك أن القرآن يتفاضل وهو كله كلام الله عز وجل، وكله فاضل، وكله عظيم، لكن الله فضّل بعضه على بعض) [٤].

وكلام أهل السنة من المتقدمين والمتأخرين في هذه المسألة كثير لا يكاد يحصر، وما قررته لك في هذه القاعدة هو خلاصة ما قرره علماء أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى في هذه المسألة، والله الموفق والهادي.

القاعدة السابعة والستون

(كل ما أخبرت به الأدلة مما سيكون في اليوم الآخر فإنه حق وصدق، نعلم معناه ونكل كيفيته إلى الله)

أقول: لقد تقرر عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى أن من أركان الإيمان العظيمة الكبيرة الإيمان باليوم الآخر، وقد قرروا رحمهم الله تعالى أن الإيمان به على قسمين: إيمان مجمل وإيمان مفصل، فأما الإيمان المجمل فهو أن نؤمن بكل ما أخبر الله تعالى به مما سيكون بعد الموت، فكل ما سيكون بعد الموت فإنه حق وصدق، فهذا الإيمان المجمل فرض عين على كل أحد، لا يصح إيمان العبد إلا به، وأما الإيمان المفصل فهو أن ينصب الإيمان على

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه مسلم رقم: (٨١٤) في صلاة المسافرين، باب فضل قراءة المعوذتين، والترمذي رقم: (٢٩٠٤) و(٢٩٠٥) في ثواب القرآن، باب ما جاء في المعوذتين، وأبو داود رقم: (١٤٦٢) في الصلاة، باب في المعوذتين.

(٤) لم أقف عليه.

كل جزئية من جزئيات اليوم الآخر على حدة، فكل ما تعلمه المؤمن مما سيكون في اليوم فإن الواجب عليه أن يؤمن به، فيدخل في ذلك الإيمان بسؤال القبر ونعيمه وعذابه، فكل ذلك نؤمن به، وأنه حق وصدق، ونؤمن بالبعث والنشور والجزاء والحساب، ونؤمن بتطاير صحف الأعمال فآخذ صحيفته باليمين، وآخذ لها بالشمال، أو من وراء ظهره، ونؤمن بالميزان وأنه حق على الكيفية التي يريدها الله تعالى، لا ندخل في هذا الباب متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، ونؤمن بالحوض، وما ورد فيه من الصفات في السنة الصحيحة نعلم معناه، وأما كيفيته على ما هي عليه في الواقع فإنه أمر لا يعلمه إلا الله تعالى، ولكنه حق وصدق، لا نكذب بشيء من ذلك، ولا نخاصم فيه ولا نجادل، ونؤمن بالصراط المنصوب على متن جهنم، وأن الناس سيعبرون عليه على قدر أعمالهم وتوفيق الله تعالى لهم، ونؤمن بالقنطرة، وبالجنة وما فيها من النعيم الذي أخبرت به الأدلة، ونؤمن بالنار وبما فيها من العذاب الأليم الذي أخبرت به الأدلة، لا نتجاوز القرآن والحديث، ونؤمن بأن الناس يومئذ فريقان، فريق في الجنة وفريق في السعير، ونؤمن بأنه يوم عظيم هوله، وشديد خطره، ونؤمن بأنه يوم الطامة، والصاخة، والقارعة، والواقعة، ويوم التغابن، وأنه يوم الحسرة واليوم الآخر، ونؤمن بما ورد فيه من أمر الشفاعات التي أخبر بها الدليل الصحيح الصريح، ونسلم ونذعن لما أخبرت به النصوص، لا نخاصم، ولا نماحل، ولا نحرف، ولا ندخل بعقولنا في تفسير كيفية شيء من ذلك، مع الإقرار بأننا نعلم المعنى فقط، لأن هذه الأخبار جاءت باللسان العربي، فكان الواجب علينا حمل معانيها على المتقرر في هذا اللسان العربي،

والعلم بالمعنى متفق عليه بين أهل السنة والجماعة، وأما الكيفية فإنه أمر لا يعلم تأويله على الحقيقة التفصيلية إلا الله تعالى، آمنا بها كل من عند ربنا، وكل ما أخبر به النص بأنه مما سيكون في هذا اليوم فإنه حق وصدق.

قال أبو العباس رحمه الله تعالى في العقيدة الواسطية: (ومن الإيمان باليوم الآخر الإيمان بكل ما أخبر به النبي ﷺ مما يكون بعد الموت، فيؤمن بفتنة القبر وبعذاب القبر ونعيمه، فأما الفتنة فإن الناس يمتحنون في قبورهم فيقال للرجل: ما ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟ فـــ ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْأَخِرَةِ ﴾[1]، فيقول المؤمن: ربي الله، والإسلام ديني، ومحمد ﷺ نبيي. وأما المرتاب فيقول: هاه هاه لا أدري سمعت الناس يقولون شيئا فقلته: فيضرب بمرزبة من حديد فيصيح صيحة سمعها كل شيء إلا الإنسان، ولو سمعها الإنسان لصعق - ثم بعد هذه الفتنة - إما نعيم وإما عذاب إلى أن تقوم القيامة الكبرى، فتعاد الأرواح إلى الأجساد وتقوم القيامة التي أخبر الله بها في كتابه وعلى لسان رسوله، وأجمع عليها المسلمون، فيقوم الناس من قبورهم لرب العالمين حفاة عراة غرلا، وتدنو منهم الشمس، ويلجمهم العرق، فتنصب الموازين فتوزن بها أعمال العباد: ﴿ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٢﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴾[2]، وتنشر الدواوين - وهي صحائف الأعمال - فآخذ كتابه بيمينه، وآخذ كتابه

---

(١) إبراهيم: ٢٧.

(٢) المؤمنون: ١٠٢-١٠٣.

بشماله، أو من وراء ظهره، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾[1]، ويحاسب الله الخلائق، ويخلو بعبده المؤمن فيقرره بذنوبه كما وصف ذلك في الكتاب والسنة، وأما الكفار فلا يحاسبون محاسبة من توزن حسناته وسيئاته فإنه لا حسنات لهم، ولكن تعد أعمالهم فتحصى فيوقفون عليها ويقرون بها. وفي عرصات القيامة الحوض المورود للنبي ﷺ، ماؤه أشد بياضا من اللبن، وأحلى من العسل، آنيته عدد نجوم السماء، وطوله شهر، وعرضه شهر، من يشرب منه شربة لا يظمأ بعدها أبدا، والصراط منصوب على متن جهنم وهو الجسر الذي بين الجنة والنار يمر الناس على قدر أعمالهم، فمنهم من يمر كلمح البصر، ومنهم من يمر كالبرق، ومنهم من يمر كالريح، ومنهم من يمر كالفرس الجواد، ومنهم من يمر كركاب الإبل، ومنهم من يعدو عدوا، ومنهم من يمشي مشيا، ومنهم من يزحف زحفا، ومنهم من يخطف خطفا ويلقى في جهنم، فإن الجسر عليه كلاليب تخطف الناس بأعمالهم، فمن مر على الصراط دخل الجنة، فإذا عبروا عليه وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار فيقتص لبعضهم من بعض، فإذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة، وأول من يستفتح باب الجنة محمد ﷺ وأول من يدخل الجنة من الأمم أمته، وله ﷺ في القيامة ثلاث شفاعات:

---

(١) الإسراء: ١٣-١٤.

- أما الشفاعة الأولى فيشفع في أهل الموقف حتى يقضى بينهم بعد أن يتراجع الأنبياء: آدم، ونوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى بن مريم من الشفاعة حتى تنتهي إليه.

- وأما الشفاعة الثانية فيشفع في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة، وهاتان الشفاعتان خاصتان له.

- وأما الشفاعة الثالثة فيشفع فيمن استحق النار، وهذه الشفاعة له ولسائر النبيين والصديقين وغيرهم، فيشفع فيمن استحق النار أن لا يدخلها، ويشفع فيمن دخلها أن يخرج منها، ويخرج الله من النار أقواما بغير شفاعة بل بفضله ورحمته، ويبقى في الجنة فضل عمن دخلها من أهل الدنيا فينشئ الله لها أقواما فيدخلهم الجنة، وأصناف ما تضمنته الدار الآخرة من الحساب، والثواب، والعقاب، والجنة والنار، وتفاصيل ذلك مذكورة في الكتب المنزلة من السماء، والآثار من العلم المأثور عن الأنبياء، وفي العلم الموروث عن محمد ﷺ من ذاك ما يشفي ويكفي فمن ابتغاه وجده)[١].

وكلام أهل العلم رحمهم الله تعالى في هذه المسألة كثير، ولكن أبو العباس رحمه الله تعالى اختصره في النقل الذي ذكرناه لك.

فإن قلت: وما الدليل على أن الإيمان باليوم الآخر من أركان الإيمان؟

فأقول: قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَـٰلًۢا بَعِيدًا﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَـٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ

(١) العقيدة الواسطية صـ: ١٠٢.

(٢) النساء: ١٣٦.

وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾[1]، وفي حديث جبريل المشهور في تفسير الإيمان قال النبي ﷺ: (**الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره**) [2]، والأدلة في هذا المعنى كثيرة، وتفاصيل هذه المسائل سيأتي طرف منه بأمر الله تعالى في القواعد المقبلة، والله الموفق والهادي.

القاعدة الثامنة والستون

(كل ذي نفس من الخلق فإنه سيموت)

أقول: نعم، فالموت هو الكأس الذي سيتجرعه الخلق كلهم، ولا يبقى إلا الله تعالى، لأنه الحي الذي لا يموت عز وجل، فالجن سيموتون، والإنس والحيوان سيموتون، والملائكة ستموت، ولا يبقى من ذي روح أحد، والله تعلى هو وحده من يرث الأرض ومن عليها، فالموت حق مكتوب على كل ذي نفس منفوسة، قال تعالى: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾[3]، سبحانه وتعالى، وقال تعالى: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴿٣٠﴾ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ ﴾[4]، وقال تبارك وتعالى: ﴿كُلُّ شَىْءٍ

---

(١) البقرة: ١٧٧.

(٢) أخرجه مسلم في الإيمان، باب وصف جبريل للنبي ﷺ الإسلام والإيمان، رقم: (٨)، والترمذي فيه أيضا رقم: (٢٧٣٨)، وأبو داود في السنة، باب في القدر، رقم: (٤٦٩٥).

(٣) الرحمن: ٢٦-٢٧.

(٤) الزمر: ٣٠-٣١.

هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾[٢]، ويقول الله تبارك وتعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾[٥]، وفي الصحيحين من حديث ابن عباس رضي الله تعلى عنهما قال: (كان النبي ﷺ يقول: (**اللهم لك أسلمت، وبك آمنت، وعليك توكلت، اللهم إني أعوذ بعزتك لا إله إلا أنت أن تضلني، أنت الحي الذي لا يموت، والجن والإنس يموتون**)[٦]. ومن خصائصه جل وعلا أنه الحي الذي لا يموت، فهو الأول الذي ليس قبله شيء، والآخر الذي ليس بعده شيء، جل وعلا، وأما غيره فله أول وله منتهى ينتهي إليه، ونهاية كل ذي نفس تكون بالموت، فكل الخلق سيموتون، ولا يبقى منهم أحد، إلا من استثناه الله تعالى مما في الجنة من الحور والولدان

---

(١) القصص: ٨٨.

(٢) الأنبياء: ٣٤.

(٣) آل عمران: ١٨٥.

(٤) الأنبياء: ٣٥.

(٥) العنكبوت: ٥٧.

(٦) أخرجه البخاري في التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ رقم: (٧٣٨٣)، ومسلم رقم: (٢٧١٧) في الذكر والدعاء، باب التعوذ من شر ما عمل ومن شر ما لم يعمل.

المخلدين ونحوهم مما له روح وهو في الجنة من جملة نعيمها، فالموت لم يكتب عليهم، فالموت هو بوابة الولوج لعالم الآخرة، وبما أن الموت هو النهاية فالواجب على العاقل الحصيف أن يكون على أتم الاستعداد له، وذلك بالقيام بما أمره الله تعالى وبالانتهاء عما نهاه الله تعلى عنه، وبالاستكثار من النوافل والتعبدات التي يحبها الله تعالى، وأن يبادر بالتوبة الصادقة النصوح المستجمعة لشروطها، وأن يرد إلى الخلق حقوقهم، وأن يكون على أتم الاستعداد من كل النواحي، فإن على العبد العاقل أنه إن أصبح فلا ينتظر المساء، وإذا أمسى فلا ينتظر الصباح، وعليه أن يأخذ من صحته لمرضه، ومن حياته لموته، وأن يغتنم اللحظات قبل فوات الأوان، فإن الموت يأتيك على حين غرة، ولا تدري عن يوم موتك، فكن على أتم الاستعداد له، يقول تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾(١)، فالموت كأس سيشربه الجميع ولا بد، وإنما هذه الدنيا آجال معلومة، ودقائق ولحظات منقضية، فإذا جاء أجل العبد فإنه لا يستأخر ساعة ولا يستقدم، فالله الله بالاستعداد ليوم الرحيل، ولا تلهينك الدنيا بشهواتها وقضها وقضيضها، فإنها عن قريب زائلة، فإنها دار ممر لا مقر، ودار عبور لا حبور، ولم يخلق الله تعالى فيها الخلق للبقاء، وإنما خلقهم للفناء، وإياك أن تغرك صحتك، فإن الموت قد أخذ الأصحاء، وأخذ الأجنة في الأرحام، وأخذ كل أحد، فإنه هادم اللذات، ومفرق الجماعات، وليست القضية في عموم الموت على كل نفس منفوسة، وإنما العبرة بما بعده، فإن الموت بوابة لما بعده من الأهوال العظيمة، فانظر من أي الفريقين أنت، واتق الله تعالى في عمرك

---

(١) لقمان: ٣٤.

وأوقاتك فاعمرها بما يكون سببا لنيل مرضاة ربك جل وعلا، فإنك برحمته تصل إلى منازل السعداء، ولا تغرنك المناصب والقوة والشهوات، فإنها كظل زائل، بل الدنيا على طول أيامها، إنما الواحد منا فيها كراكب استظل تحت ظل شجرة ثم تركها وذهب، مهما طالت فيها الأعمال، وركبنا المراكب الفارهة، وسكنا القصور المشمخرات، وأكلنا ما لذ وطاب فإن النهاية هي الموت، قال تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ﴾[(١)]، وكل شيء تفر منه فإنه يلحقك ويتبعك إلا الموت، فإنك مهما فررت منه فإنه ملاقيك، كما قال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾[(٢)]، فالموت هو نهاية الدنيا وقيامة القيامة بالنسبة لمن مات، فإن المتقرر أن مات فقد قامت قيامته، فالواجب المبادرة بالتوبة قبل الفوات، والعودة إلى الله تعالى في قوافل العائدين إليه قبل الفوات، قبل أن تقول نفس: ﴿ يَا حَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ السَّاخِرِينَ ﴾[(٣)]، وقبل أن تقول: ﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ﴾[(٤)]، فيقال لك: ﴿ كَلَّا ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ۖ وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾[(٥)]، فإن العمر كله زمن صالح للتوبة إلا إن حلت بك سكرات الموت، كما قال تعالى:

---

(١) النساء: ٧٨.

(٢) الجمعة:٨.

(٣) الزمر: ٥٦.

(٤) المؤمنون: ٩٩-١٠٠.

(٥) المؤمنون: ١٠٠.

﴿ وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٔـٰنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾[1]، وقال النبي ﷺ: (**إن الله تعالى يقبل توبة العبد ما لم يغرغر**)[2]، والموت مصيبة من مصائب الدنيا، كما قال تعالى: ﴿ فَأَصَـٰبَتْكُم مُّصِيبَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾[3]، وبما أنها مصيبة فالحق أنه لا يجوز للعبد أن يتمناه، فتمني الموت أمر من الأمور المحرمة، ففي الحديث: (**لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل به، فإن كان لا بد متمنيا فليقل: اللهم أحيني ما كانت الحياة خيرا لي، وتوفني ما كانت الوفاة خيرا لي**)[4]. متفق عليه من حديث أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه، إلا في حال الخوف الفتنة على الدين فلا حرج، كما في حديث: (**وإذا أردت بعبادك فتنة فاقبضني إليك غير مفتون**)[5]. وكما في

---

(١) النساء: ١٨.

(٢) رواه الترمذي، رقم: (٣٥٣١) في الدعوات، باب التوبة مفتوح قبل الغرغرة، وأحمد في المسند رقم: (٦١٦٠)، و(٦٤٠٨)، والحاكم في المستدرك: (٤/ ٢٥٧)، وأبو نعيم في الحلية: (٥/ ١٩)، وابن ماجه رقم: (٤٢٥٣)، والطبري رقم: (٨٨٥٧).
قال الترمذي: (هذا حديث حسن غريب).

(٣) المائدة: ١٠٦.

(٤) أخرجه البخاري في المرضى، باب تمني المريض الموت، رقم: (٥٦٧١)، وفي الدعوات، باب الدعاء بالموت والحياة، رقم: (٦٣٥١)، ومسلم رقم: (٢٦٨٠) في الذكر والدعاء، باب كراهة تمني الموت، والترمذي رقم: (٩٧١) في الجنائز، باب في النهي عن تمني الموت، وأبو داود رقم: (٣١٠٨)، و(٣١٠٩) في الجنائز، باب كراهية تمني الموت.

(٥) رواه الترمذي رقم: (٣٢٣١)، و(٣٢٣٢) في التفسير، باب ومن سورة (ص)، وأحمد في المسند: (١/ ٣٦٨).

تمني مريم رضي الله تعالى عنها لما خافت من قومها أن يفتنوها في دينها، فقالت: ﴿يَٰلَيۡتَنِي مِتُّ قَبۡلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسۡيٗا مَّنسِيّٗا﴾(١)، والله تعالى هو القاهر فوق عباده، فمن حلت ساعته فإن الملائكة لا تفرط في قبض روحه، كما قال تعلى: ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦۖ وَيُرۡسِلُ عَلَيۡكُمۡ حَفَظَةً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ تَوَفَّتۡهُ رُسُلُنَا وَهُمۡ لَا يُفَرِّطُونَ﴾(٢)، فالله الله أيها الأخ الموفق المبارك أن لا تأتيك رسل الله تعالى لقبض روحك إلا على أتم الأحوال، وأتم الاستعداد، واتفق أهل السنة رحمهم الله تعالى أن الملك الموكل بقبض الأرواح هو ملك الموت، ولا تصح تسميته بعزرائيل، فإن هذا لا أصل له إلا في بعض الأخبار الإسرائيلية، وأما الأخبار الصحيحة المعتمدة عند أهل العلم فإنه لا تصح هذه التسمية، وإنما سماه القرآن ملك الموت، قال تعالى: ﴿قُلۡ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلۡمَوۡتِ ٱلَّذِي وُكِّلَ بِكُمۡ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمۡ تُرۡجَعُونَ﴾(٣)، ومهما فر العبد من الموت فإنه لا ينفعه الفرار منه، قال تعالى: ﴿قُل لَّن يَنفَعَكُمُ ٱلۡفِرَارُ إِن فَرَرۡتُم مِّنَ ٱلۡمَوۡتِ أَوِ ٱلۡقَتۡلِ وَإِذٗا لَّا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾(٤)، واتفق أهل العلم على أن الموت سيذبح يوم القيامة بين الجنة والنار، ولكن انتبه لما قلت: قلت هنا: الموت هو الذي سيذبح لا ملك الموت، فإن الموت ليس هو ملك الموت فانتبه لهذا، فالذي سيذبح هو الموت نفسه، فلا موت بعد أن يدخل

---

(١) مريم: ٢٣.

(٢) الأنعام: ٦١.

(٣) السجدة: ١١.

(٤) الأحزاب: ١٦.

أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، كما هو ثابت في حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: (قال رسولُ الله (**يُؤْتَى بالموت كهيئَةِ كَبْش أملَح، فينادي مناد: يا أهلَ الجنة فيَشرئبُّون وينظرون، فيقول لهم: هل تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم، هذا الموت، وكلُّهم قد رآه، ثم ينادي مُناد: يا أهل النَّار، فيشرئبُّون وينظرون، فيقول لهم هل تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم هذا الموت، وكلُّهم قد رآه فيذْبَحُ بين الجنَّة والنَّار، ثم يقول: يا أهلَ الجنة خلود فلا موت، ويا أهل النار خلود فلا موت، ثم قرأ:** ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[١]، **وأشار بيده إلى الدنيا)**[٢].

فالله الله بالاستعداد ليوم الرحيل، وإن أعظم الزاد ليوم المعاد هو التقوى: ﴿ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ ﴾[٣]، فنسأل الله تعالى أن لا يقبض أرواحنا إلا وهو راض عنا.

فإن قلت: فما معنى قول الله تعالى: ﴿قَالُواْ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ ﴾[٤] فما المراد بالموتتين هنا؟

فأقول: إن المتقرر عند أهل العلم رحمهم الله تعالى أن خير ما فسر به القرآن هو القرآن، وتفسير هذه الآية هو بعينه المراد بقوله تعالى: ﴿كَيْفَ

---

(١)مريم: ٣٩.

(٢) أخرجه البخاري في تفسير سورة مريم، باب قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ ﴾، رقم: (٤٧٣٠)، ومسلم رقم: (٢٨٤٩) في الجنة، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، والترمذي رقم: (٢٥٦١) في الجنة، باب ما جاء في خلود أهل الجنة وأهل النار.

(٣) البقرة: ١٩٧.

(٤) غافر: ١١.

تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾[١]، فالموتة الأولى وقت كانوا في أصلاب آبائهم، والموتة الثانية هي الموتة التي لا بد لكل أحد منها، والحياة الأولى هي الحياة بعد الموتة الأولى، وهي بنفخ الروح في الجنين وهو في بطن أمه، فتلك هي الحياة الأولى، ثم يكون الموتة الثانية، وبعدها يبعثه الله تعالى يوم القيامة، فتلك هي الحياة الثانية، فهما موتتان وحياتان، قال قتادة رحمه الله تعالى: (كانوا أمواتا في أصلاب آبائهم، فأحياهم الله في الدنيا، ثم أماتهم الموتة التي لا بد منها، ثم أحياهم للبعث يوم القيامة، فهما حياتان وموتتان)[٢].

قلت: وهذا أصح قولي أهل التفسير في هذه الآية، والله أعلم، والمقصود: هو أن الموت حقيقة لا بد من الاهتمام بها وتذكرها دائما، فإن الموت ما ذكر في كثير إلا قلله، يقول النبي ﷺ: (**أكثروا ذكر هادم اللذات، الموت**)[٣]. فإن تذكره دائما من أعظم الأسباب الباعثة على العمل له، فنسأل الله تعالى أن تأتينا منيتنا ونحن على عمل صالح، والله الموفق والهادي.

---

(١) البقرة: ٢٨.

(٢) انظر تفسير الطبري: (١/ ٤٢٠)، وتفسير الثعلبي: (٨/ ٢٦٨).

(٣) رواه الترمذي رقم: (٢٤٦٢) في صفة القيامة، باب رقم: (٢٧)، وابن ماجه، كتاب الزهد، باب ذكر الموت والاستعداد، رقم: (٤٢٥٨)، والطبراني في المعجم الأوسط: (١/ ٢١٣)، رقم: (٦٩١).

قال الألباني: (صحيح).

القاعدة التاسعة والستون

(سؤال القبر وعذابه ونعيمه حق)

أقول: نعم، هكذا نطق الدليل من الكتاب والسنة، وقد تواترت الأدلة على هذه القاعدة، وهي من جملة الأصول العقدية عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى، والدليل عليها من القرآن قوله تعالى عن آل فرعون: ﴿ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ﴾(١)، وهذا يراد به عذابهم في القبر، أي في دار البرزخ، وأما في الآخرة بعد القيام فإنهم في النار، قال تعالى: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴾(٢)، وكل آية فيها أن الملائكة تضرب وجوه الكفار وأدبارهم عند قبض الروح، وأنها تنزعها نزعا شديدا فتغرق في نزعها، هو من الأدلة الدالة على عذاب القبر، قال تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ۝٥٠ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾(٣)، وهذا الضرب والتوبيخ يكون في دار البرزخ، وقال تعالى: ﴿ وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا ﴾(٤)، وهي الملائكة تنزع أرواح الكفار فتغرق في نوعها من شدة النزع.

ومن الأدلة عليه من القرآن قوله تعالى: ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۚ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ

(١) غافر: ٤٦.

(٢) غافر: ٤٦.

(٣) الأنفال: ٥٠-٥١.

(٤) والنازعات: ١.

﴿ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾(١)، فقد توعدهم الله تعالى بالعذاب ثلاث مرات، أما المرة الأولى فهي العذاب والألم الذي يصيبهم في هذه الدنيا من الذل والمهانة والأسر وخوف الفضيحة، وأما المرة الثانية فهو العذاب في القبور في دار البرزخ، وهاتان المرتبتان هما المراد بقوله تعالى: ﴿سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ﴾ أي العذاب في الدنيا، والعذاب في البرزخ، وأما العذاب الثالث فهو المذكور في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ وهو عذاب النار، فهذا من أصرح الأدلة الدالة على عذاب القبر من القرآن، ومن الأدلة القرآنية عليه كذلك قوله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾(٢)، فقد ثبت في الصحيحين من حديث البراء بن عازب رضي الله تعالى عنهما أن النبي ﷺ قال في هذه الآية: (**نزلت في عذاب القبر، يقال له: من ربك؟ فيقول: ربي الله، ونبيي محمد ﷺ**)(٣). فهي في عذاب القبر بنص رسول الله ﷺ.

---

(١) التوبة: ١٠١.

(٢) إبراهيم: ٢٧.

(٣) أخرجه البخاري في الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر، رقم: (١٣٦٩)، وفي تفسير سورة إبراهيم، باب: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾، رقم: (٤٦٩٩)، ومسلم رقم: (٢٨٧١) في صفة الجنة، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار، والترمذي رقم: (٣١١٩) في التفسير، باب ومن سورة إبراهيم عليه السلام، وأبو داود رقم: (٤٧٥٠) في السنة، باب المسألة في القبر وعذاب القبر، والنسائي: (٦/ ١٠١)، في الجنائز، باب عذاب القبر، وأخرجه ابن ماجه رقم: (٤٢٦٩) في الزهد، باب ذكر القبر والبلى.

ومن الأدلة عليه من القرآن قوله تَعَالَى: ﴿ وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾(١)، قال قتادة رحمه الله: (أن ابن عباس كان يقول: إنكم لتجدون عذاب القبر في كتاب الله: ﴿ وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾(٢).

ومنها قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴾(٣)، قال أبو سعيد الخدري - رضي الله عنه ـ: الضنك عذاب القبر(٤).

ومن الأدلة كذلك: قوله تعالى: ﴿ وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾(٥)، قال أبو صالح وغيره، في قوله تعالى: ﴿ وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ ﴾ يعني أمامهم(٦).

وقال مجاهد رحمه الله: البرزخ الحاجز، مابين الدنيا والآخرة(٧).

وقال محمد بن كعب رحمه الله: البرزخ ما بين الدنيا والآخرة، ليسوا مع أهل الدنيا يأكلون ويشربون، ولا مع أهل الآخرة يجازون بأعمالهم(٨).

وقال أبو صخر رحمه الله: البرزخ المقابر، لا هم في الدنيا، ولا هم في الآخرة، فهم مقيمون إلى يوم يبعثون(١).

---

(١) والطور: ٤٧.

(٢) انظر تفسير الطبري: (٢٢/ ٤٨٧).

(٣) طه: ١٢٤.

(٤) انظر تفسير الطبري: (١٨/ ٣٩٣).

(٥) المؤمنون: ١٠٠.

(٦) انظر التفسير الوسيط للواحدي: (٣/ ٢٩٨)، وتفسير ابن كثير: (٥/ ٤٩٤).

(٧) تفسير مجاهد صـ: ٤٨٨.

(٨) انظر تفسير ابن كثير: (٥/ ٤٩٤).

وفي قوله تعالى: ﴿وَمِن وَرَآئِهِم بَرۡزَخٌ﴾ تهديد لهؤلاء المحتضرين من الظلمة، بعذاب البرزخ ، ومن أدلة السنة على ما قررته هذه القاعدة حديث عائشة -رضي الله عنها-: (أن يهوديَّة دخلت عليها، فذكرت عذاب القبر، فقالت لها: أعاذكِ الله من عذاب القبر، قالت عائشةُ: فسألتُ رسولَ الله ﷺ عن عذاب القبر؟ فقال: (**نعم، عذابُ القبر حقّ**)، قالت: فما رأيتُ رسولَ الله ﷺ بعدُ صَلى صلاة إلا تعوّذ من عذاب القبر)[٢].

ومن الأدلة عليه: حديث عبد الله بن عباس -رضي الله عنهما- قال: (مَرَّ رسولُ الله ﷺ على قبرين، فقال: (**أما إنَّهما ليعذَّبان ، وما يعذَّبان في كبير**)، ثم قال: (**بلى، أمَّا أحدهما: فكان يمشي بالنميمة، وأما الآخر: فكان لا يستتر من بوله**)، قال: فدعا بَعسِيب رَطْب، فشَقَّه باثنين، ثم غرس على هذا واحدا، وعلى هذا واحدا، قم قال: لعله أن يُخفَّف عنهما ما لم يَيْبَسَا)[٣].

---

(١) انظر تفسير ابن كثير: (٥/ ٤٩٤)، والدر المنثور في التفسير بالمأثور: (٦/ ١١٥).

(٢) أخرجه صحيح البخاري، كتاب الدعوات، باب التعوذ من عذاب القبر، رقم: (٦٣٦٦)، ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب التعوذ من عذاب القبر، رقم: (٥٨٦).

(٣) صحيح البخاري في الوضوء، باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله، رقم: (٢١٦)، وباب ما جاء في غسل البول، رقم: (٢١٨)، وفي الجنائز، باب الجريد على القبر، رقم: (١٣٦١)، وفي الأدب، باب الغيبة، رقم: (٦٠٥٢)، وباب النميمة من الكبائر، رقم: (٦٠٥٥)، ومسلم رقم: (٢٩٢) في الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه.

ومن الأدلة: حديث عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- (أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: (**إنَّ أحدَكم إذا مات عُرِضَ عليه مَقْعَدُه بالغَداة والعَشِيِّ، إنْ كان من أهل الجنةِ فمن أهلِ الجنةِ، وإن كان مِنْ أهلِ النارِ فمن أهلِ النار، فيقال: هذا مقعُدك حتى يبعَثَكَ الله يوم القيامة**). أخرجه الجماعة إلا أبا داود[1].

ومن الأدلة كذلك: حديث أسماء بنت أبي بكر -رضي الله عنهما- قالت: (قام رسولُ الله ﷺ خطيبا، فذكر فتنة القبر التي يفتن فها المرءُ، فلما ذكر ذلك ضجّ المسلمون ضَجَّة). أخرجه البخاري هكذا[2].

ومن الأدلة كذلك: حديث زيد بن ثابت - رضي الله عنه - قال: (بينا رسولُ الله ﷺ في حائط لبني النَّجار على بغلة له، ونحن معه، إذ حادَتْ به، فكادت تُلْقِيه، وإذا أَقْبُر ستة، أو خمسة، فقال: (**منْ يعرفُ أصحاب هذه الأقبر**)؟ قال رجل: أنا، قال: (**فمتى ماتوا**)؟ قال: في الشرك، فقال: (**إنَّ هذه الأمةَ تُبْتَلى في قبورها، فلولا أنْ لا تَدافَنُوا لدعوتُ الله أنْ يُسْمِعَكم من عذابِ القبر الذي أسمعُ منه**)، ثم أقبل علينا بوجهه، فقال: (**تعوَّذوا باللّه من عذاب القبر**)، قالوا: نعوذُ باللَّه من عذاب القبر، قال: (**تعوَّذوا باللّه من عذاب النار**)، قالوا: نعوذُ باللَّه من عذاب النار، قال: (**تعوَّذوا**

---

(١) أخرجه البخاري في الجنائز، باب الميت يعرض عليه مقعده بالغداة والعشي، رقم: (١٣٧٩)، وفي بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة، رقم: (٣٢٤٠)، ومسلم رقم: (٢٨٦٦) في الجنة، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، ومالك في الموطأ: (١/ ٢٣٩) في الجنائز، باب جامع الجنائز، والترمذي رقم: (١٠٧٢) في الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر، والنسائي، رقم: (٢٠٧٠) في الجنائز، باب وضع الجريدة على القبر.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر، رقم: (١٣٧٣).

باللَّه من الفتن ما ظهر منها وما بطن)، قالوا: نعوذ باللَّه من الفتن ما ظهر منها وما بطن، قال: (**تعوذوا باللَّه من فتنة الدجال**)، قالوا: نعوذ الله من فتنة الدجال) (١).

ومن الأدلة كذلك: حديث أبي أيوب الأنصاري - رضي الله عنه - قال: (خرج رسولُ الله ﷺ بعد ما غَرَبت الشمس، فسمع صوتا، فقال: (**يهودُ تُعَذَّبُ في قبورها**) (٢).

ومن الأدلة كذلك: حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: (**لولا أن لا تدافَنُوا لدعوتُ الله أن يُسمِعَكم عذاب القبر**)(٣).

وفي رواية النسائي: أن النبيَّ ﷺ سَمِعَ صوتا من قبر، فقال: (**متى مات هذا**)؟ قالوا: مات في الجاهلية، فَسُرَّ بذلك، وقال: (**لولا أن لا تدفنوا لَدَعَوْتُ الله أن يُسْمِعَكم عذابَ القبر**) (٤).

---

(١) أخرجه مسلم، برقم: (٢٨٦٧) في صفة الجنة، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه.

(٢) أخرجه البخاري في الجنائز، باب التعوذ من عذاب القبر، رقم: (١٣٧٥)، ومسلم رقم: (٢٨٦٩) في صفة الجنة، باب عرض مقعد من الجنة أو النار عليه، والنسائي، رقم: (٢٠٥٩)، في الجنائز، باب عذاب القبر.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) سنن النسائي، كتاب الجنائز، باب عذاب القبر، رقم: (٢٠٥٨).
قال الألباني: (صحيح).

ومن الأدلة كذلك: حديث عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: (**هذا الذي تَحرَّكَ له العرشُ، وفُتحتْ أبوابُ السماء، وشهده سبعون ألفا من الملائكة، لقد ضُمَّ ضمة، ثم فُرِجَ عنه**)[١].

ومن الأدلة كذلك: حديث عبد الله بن دينار قال: كنتُ جالسا وسليمان بن صرَد وخالد بن عُرْفُطةَ، فذكروا: (أنَّ رجلا تُوفِّيَ، مات ببطنه، فإذا هما يشتهيان أن يكونا شَهدا جنازَتَه، فقال أحدُهما للآخر: ألم يَقُلْ رسولُ الله ﷺ: (**مَن يَقْتُلْه بَطْنُهُ لم يعذَّب في قَبره**)؟ فقال الآخر: بلى). أخرجه النسائي[٢]. واختصره الترمذي: (أنَّ سليمانَ بنَ صُرد قال لخالد بن عرفطة - أو خالد لسليمان - أما سمعتَ رسولَ الله ﷺ يقول: (**مَنْ قتله بطنه لم يعذَّب في قبره**)؟ فقال أحدُهما لصاحبه: نعم)[٣].

ومن الأدلة كذلك: أنس بن مالك - رضي الله عنه - أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: (**إنَّ العبدَ إذا وُضع في قبره، وتولَّى عنه أصحابُه، إنَّه لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهم، إذا انصرفوا: أتاه الملكان، فيُقعدانه، فيقولان له: ما كنتَ تقولُ في**

---

(١) رواه النسائي، في الجنائز، باب صفة القبر وضغطته، رقم: (٢٠٥٥)، والطبراني: (٥٣٣٣)، والبيهقي في الدلائل: (٤/ ٢٨)، وفي إثبات عذاب القبر: (١٠٩).
وأخرجه ابن سعد: (٣/ ٤٣٣)، وابن أبي شيبة: (١٢/ ١٤٢ - ١٤٣)، والحاكم: (٣/ ٢٠٦) وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.
وقال الألباني: (صحيح).
(٢) سنن النسائي في الجنائز، باب من قتله بطنه، رقم: (٢٠٥٢).
قال الألباني: (صحيح).
(٣) سنن الترمذي رقم (١٠٦٤) في الجنائز، باب ما جاء في الشهداء من هم.
قال الألباني: (صحيح).

هذا الرجل محمد؟ فأمَّا المؤمن، فيقول: أشهدُ أنَّه عبد الله ورسولُه، فيقال له: انظُر إلى مقعَدِك من النار، أبْدَلَك الله به مقعدا من الجنة، قال النبيُّ ﷺ: فيراهما جميعا، قال قتادة: وذُكِرَ لنا أنَّه يُفْسَحُ له في قبره - ثم رجع إلى حديث أنس: **وأما الكافر - أو المنافق** - وفي رواية: **وأما الكافر والمنافق** - فيقول: **لا أدري، كنتُ أقول ما يقول الناس فيه، فيقال: لا دَرَيتَ، ولا تَلَيتَ، ثم يُضْرَبُ بِمِطْرَقَة من حديد ضربة بين أُذنيه، فيصيح صيحة يسمعها مَنْ يليه إلا الثقلين**)(١).

ومن الأدلة كذلك: حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: (**إذا قُبرَ الميتُ** - أو قال: **أحدُكم - أتاه ملكان أسودان أزرقان، يقال لأحدهما: المنكر، وللآخر: النكير، فيقولان: ما كنتَ تقولُ في هذا الرجل ؟ فيقول ما كان يقول: هو عبد الله ورسولُه، أشهد أنْ لا إله إلا الله، وأنَّ محمدا عبده ورسوله، فيقولان: قد كُنَّا نعلم أنَّكَ تقول هذا، ثم يُفْسحُ له في قبره سبعون ذراعا في سبعين، ثم يُنَوَّرُ له فيه، ثم يقال له: نَمْ فيقول: أرجع إلي أهلي فأخبرهم، فيقولان: نَمْ كنومة العروس الذي لا يوقظه إلا أحبُّ أهله إليه، حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك، وإن كان منافقا قال: سمعتُ الناسَ يقولون قولا، فقلت مثله، لا أدري، فيقولان: قد كُنَّا نعلم أنَّكَ تقول ذلك، فيقال للأرض: التَئمي عليه، فتلتئم عليه،**

---

(١) أخرجه البخاري في الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر، رقم: (١٣٧٤)، وباب الميت يسمع خفق النعال، رقم: (١٣٣٨)، ومسلم رقم: (٢٨٧٠) في الجنة، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، وأبو داود رقم: (٣٢٣١) في الجنائز، باب المشي في النعل بين القبور، والنسائي في الجنائز، باب مسألة الكافر، رقم: (٢٠٥١).

فتختلف أضلاعه، فلا يزال فيها معذَّبا حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك). أخرجه الترمذي[1].

ومن الأدلة كذلك: الحديث الطويل حديث البراء بن عازب: (**إن العبد المؤمن إذا كان في انقطاع من الدنيا وإقبال من الآخرة نزل إليه ملائكة كأن على وجوههم الشمس، معهم كفن من أكفان الجنة، وحنوط من حنوط الجنة، حتى يجلسوا منه مَدَّ البصر، ثم يجيء ملك الموت - عليه السلام - حتى يجلس عند رأسه فيقول: أيتها النفس الطيبة اخرجي إلى مغفرة من الله ورضوان**)، قال: (**فتخرج تسيل كما تسيل القطرة من في السقاء، فيأخذها، فإذا أخذها لم يدعوها في يده طرفة عين حتى يأخذوها فيجعلوها في ذلك الكفن وذلك الحنوط، ويخرج منها كأطيب نفحة مسكٍ وجدت على وجه الأرض**)، قال: (**فيصعدون بها فلا يمرون - يعني بها على ملأٍ من الملائكة - إلا قالوا: ما هذه الروح الطيبة؟ فيقولون: فلان بن فلان، بأحسن أسمائه التي كانوا يسمونه بها في الدنيا حتى ينتهوا بها إلى السماء، فيستفتحون له فيفتح له، فيشيعه من كل سماءٍ مقربوها إلى السماء التي تليها حتى ينتهي بها إلى السماء السابعة، فيقول الله عز وجل: اكتبوا كتاب عبدي في عليين، وأعيدوه إلى الأرض فإني منها خلقتهم، وفيها أعيدهم، ومنها أخرجهم تارة أخرى**)، قال: (**فتعاد روحه في جسده فيأتيه ملكان فيجلسانه فيقولان له: من ربك؟ فيقول: ربي الله. فيقولان: ما هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فيقول: هو رسول الله؟ فيقولان له: وما عملك؟**

---

(١) سنن الترمذي رقم: (١٠٧١) في الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر، وقال: (حسن غريب).

فيقول: قرأت كتاب الله فآمنت به وصدقت، فينادي منادٍ من السماء: أن صدق عبدي فأفرشوه من الجنة، وافتحوا له بابًا إلى الجنة)، قال: (**فيأتيه من روحها وطيبها ويفسح له في قبره مُدَّ بصره)**، قال : (**ويأتيه رجل حسن الوجه حسن الثياب طيب الريح، فيقول له: من أنت؟ فوجهك الوجه الذي يجيء بالخير، فيقول: أبشر بالذي يسرك أنا عملك الصالح، فيقول: رب أقم الساعة حتى أرجع إلى أهلي ومالي)**، قال: (**وإن العبد الكافر إذا كان في انقطاع من الدنيا وإقبال من الآخرة نزل إليه ملائكة سود الوجوه، معهم المسوح فيجلسون منه مَدَّ البصر ثم يجيء ملك الموت - عليه السلام - حتى يجلس عند رأسه فيقول: أيتها النفس الخبيثة اخرجي إلى سخطٍ من الله وغضب)**، قال: (**فتتفرق روحه في جسده فينتزعها كما ينتزع السفود من الصوف المبلول فيأخذها، فإذا أخذها لم يدعوها في يده طرفة عين حتى يجعلوها في تلك المسوح، ويخرج منها كأنتن ريح جيفة وجدت على وجه الأرض، فيصعدون بها فلا يمرون بها - يعني على ملأٍ من الملائكة - إلا قالوا : ما هذا الروح الخبيث؟ فيقولون: فلان بن فلان بأقبح أسمائه التي كانوا يسمونه بها في الدنيا، حتى ينتهي بها إلى السماء الدنيا، فيستفتح له فلا يفتح له)**، ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ ﴾[1]، (**فيقول الله عز وجل: اكتبوا كتابه في سجين في الأرض السفلى فتطرح روحه طرحًا)**، ثم قرأ: ﴿ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا

(١) الأعراف: ٤٠.

خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخۡطَفُهُ ٱلطَّيۡرُ أَوۡ تَهۡوِي بِهِ ٱلرِّيحُ فِي مَكَانٖ سَحِيقٖ﴾[1]، **فتعاد روحه في جسده ويأتيه ملكان فيجلسانه فيقولان له: من ربك؟ فيقول: هاه هاه لا أدري. فيقولان: ما هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فيقول: هاه هاه لا أدري، فينادي منادٍ من السماء أن كذب عبدي فأفرشوه من النار، وافتحوا له بابًا إلى النار، فيأتيه من حرها وسمومها، ويضيق عليه قبره حتى تختلف فيه أضلاعه، ويأتيه رجل قبيح الوجه، قبيح الثياب، منتن الريح فيقول: أبشر بالذي يسوؤك هذا يومك الذي كنت توعد، فيقول: ومن أنت فوجهك الوجه الذي يجيء بالشر؟ فيقول: أنا عملك الخبيث، فيقول: رب لا تقم الساعة)**[2].

وقد اتفقت كلمة أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعلى على إثبات سؤال القبر، ونعيمه وعذابه، وحكموا بالكفر على من جحد وكذب وأنكر هذا

---

(١) الحج: ٣١.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف: (٣/ ٥٤)، رقم: (١٢٠٥٩)، وأحمد: (٣٠ / ٤٩٩)، رقم: (١٨٥٣٤) وهناد في الزهد: (٣٣٩)، والمروزي في زوائده على الزهد لابن المبارك: (١٢١٩)، والدارمي في الرد على الجهمية صـ: ٢٩، وأبو داود: (٤٧٥٣)، والطبري في التفسير: (٢٠٧٦٤)، وفي تهذيب الآثار: (٧٢١)، وابن خزيمة في التوحيد صـ: ١١٩، والآجري في الشريعة ص: ٣٦٧-٣٧٠ و٣٧٠، وابن منده في الإيمان: (١٠٦٤)، والحاكم في المستدرك: (١/ ٣٧-٣٨)، واللالكائي في أصول الاعتقاد: (٢١٤٠)، والبيهقي في إثبات عذاب القبر: (٢١-٤٤)، وفي شعب الإيمان: (٣٩٥).

قال شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لمسند أحمد: (٣٠/ ٥٠٣): (إسناده صحيح، رجاله رجال الصحيح).

الأمر، لأنه مكذب للقرآن ولما تواتر من أدلة السنة، وعلى ذلك جمل من المسائل:

المسألة الأولى: هل عذاب القبر على الروح أم الجسد؟

والجواب: اختلف أهل القبلة في هذه المسألة، والقول الحق فيها هو ما جرى عليه أهل السنة والجماعة رحم الله تعالى أمواتهم، وثبت أحياءهم، وهو أن العذاب على الروح والجسد جميعا، فكلاهما ينالهما العذاب، فالجسد ينعم ويعذب والروح كذلك، وهذه المسألة متفق عليها بين أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (ومذهب سلف الأمة وأئمتها أن العذاب أو النعيم يحصل لروح الميت وبدنه، وأن الروح تبقى بعد مفارقة البدن منعمة أو معذبة، وأيضا تتصل بالبدن أحيانا فيحصل له معها النعيم أو العذاب)[1]. فعلينا الإيمان والتصديق بما أخبر الله تعالى به.

وقال ابن القيم: (وقد سئل شيخ الإسلام عن هذه المسألة، ونحن نذكر لفظ جوابه فقال: (بل العذاب والنعيم على النفس والبدن جميعاً باتفاق أهل السنة والجماعة، تُنعَّم النفس وتعذب منفردة عن البدن، وتنعم وتعذب متصلة بالبدن، والبدن متصل بها، فيكون النعيم والعذاب عليها في هذه الحال مجتمعين، كما تكون على الروح منفردة عن البدن... مذهب سلف الأمة وأئمتها أن الميت إذا مات يكون في نعيم أو عذاب، وأن ذلك يحصل لروحه وبدنه، وأن الروح تبقى بعد مفارقة البدن منعمة أو معذبة، وأنها تتصل بالبدن أحياناً ويحصل له معها النعيم أو العذاب، ثم إذا كان يوم

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية: (٥/ ٣٦٤).

القيامة الكبرى أعيدت الأرواح إلى الأجساد وقاموا من قبورهم لرب العالمين، ومعاد الأبدان متفق عليه بين المسلمين واليهود والنصارى) [١].

المسألة الثانية: هل عذاب القبر دائم أم منقطع؟

والجواب: اتفق أهل العلم رحمهم الله تعالى من أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى على أنه دائم على من ليس معه أصل الإسلام، وهم الكفار الكفر الأكبر، والمشركون الشرك الأكبر، والمنافقون النفاق الأكبر، فهؤلاء يعذبون في قبورهم، ولا ينقطع العذاب عنهم أبدا، كما قال ربنا تبارك وتعالى في فرعون وآل فرعون: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗا﴾[٢]، وظاهر هذا أن هذا هو حالهم دائما وأبدا حتى تقوم الساعة، نعوذ بالله من الخذلان، وأما بالنسبة لمن أراد الله تعالى تعذيبه من أهل الإيمان ممن معه بعض الكبائر ولم يرد الله تعالى أن يفغرها له، فهنا يعذب في قبره، ولكن عذابه قد ينقطع إذا أراد الله تعالى، وانقطاعه إما بالشفاعة، كما في قصة صاحبي القبرين في قوله ﷺ: (**لعله أن يخفف عنهما ما لم ييبسا**)[٣]، وهذا التخفيف إنما هو بالشفاعة، وإما أن يكون التخفيف وانقطاع العذاب بسبب عمل صالح خلفه الميت، وإما أن يكون بسبب دعاء أحد المؤمنين له واستجاب الله له، وإما لانتهاء أثر الذنب، المهم أننا لا نجزم في حق أصحاب الكبائر بالانقطاع، وإنما نقول: إنه قد ينقطع عنهم عذاب القبر إذا شاء الله تعالى ذلك.

---

(١) الروح لابن القيم صـ: ٥١، ومجموع الفتاوى لابن تيمية: (٤/ ٢٨٤).

(٢) غافر: ٤٦.

(٣) تقدم تخريجه.

فالخلاصة أن عذاب القبر دائم على من ليس معه أصل الإيمان، ومنقطع بأمر الله تعالى ومشيئته عن من معه أصل الإيمان من أهل الكبائر، قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: (المسألة الرابعة عشرة: وهي قوله: هل عذاب القبر دائم أو منقطع؟ جوابها: أنه نوعان:

- نوع دائم سوى ما ورد في بعض الأحاديث أنه يخفف عنهم ما بين النفختين، فإذا قاموا من قبورهم، قالوا: ﴿يَٰوَيۡلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ هَٰذَا﴾[1]. ويدل على دوامه قوله تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗا﴾، ويدل عليه أيضاً ما تقدم في حديث سمرة الذي رواه البخاري في رؤيا النبي ﷺ وفيه: فهو يفعل به ذلك إلى يوم القيامة[2]، وفي حديث ابن عباس في قصة الجريدتين: (**لعله يخفف عنهما ما لم تيبسا**)[3]، فجعل التخفيف مقيداً برطوبتهما فقط، وفي حديث الربيع بن أنس عن أبي العالية عن أبي هريرة: (**ثم أتي على قوم ترضخ رؤوسهم بالصخر كلما رضخت عادت كما كانت ولا يفتر عنهم من ذلك شيء**)[4]. وقد تقدم، وفي الصحيح في قصة الذي لبس بردين وجعل يمشي يتبختر فخسف الله به الأرض فهو يتجلجل فيها إلى يوم القيامة[5]. وفي حديث البراء بن عازب في قصة الكافر ثم يفتح له باب إلى النار فينظر إلى مقعده فيها حتى تقوم الساعة. رواه الإمام

---

(١) يس: ٥٢.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين، رقم: (١٣٨٦).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) رواه البزار: (١٧/ ٥)، رقم: (٩٥١٨)، ولم أقف عليه بهذا اللفظ في سواه.

(٥) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، رقم: (٣٤٨٥).

أحمد[١]، وفي بعض طرقه: ثم يخرق له خرقاً إلى النار فيأتيه من غمها ودخانها إلى يوم القيامة[٢].

- النوع الثاني إلى مدة ثم ينقطع، وهو عذاب بعض العصاة الذين خفت جرائمهم فيعذب بحسب جرمه، ثم يخفف عنه كما يعذب في النار مدة ثم يزول عنه العذاب، وقد ينقطع عنه العذاب بدعاء، أو صدقة، أو استغفار، أو ثواب حج، أو قراءة تصل إليه من بعض أقاربه أو غيرهم، وهذا كما يشفع الشافع في المعذب في الدنيا فيخلص من العذاب بشفاعته، لكن هذه شفاعة قد لا تكون بإذن المشفوع عنده، والله سبحانه وتعالى لا يتقدم أحد بالشفاعة بين يديه إلا من بعد إذنه فهو الذي يأذن للشافع أن يشفع إذا أراد أن يرحم المشفوع له، ولا تغتر بغير هذا فإنه شرك وباطل يتعالى الله عنه: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾[٣]، ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾[٤]، ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾[٥]، ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا ۖ لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾)[٦][٧].

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) لم أقف على هذا اللفظ.

(٣) البقرة: ٢٥٥.

(٤) الأنبياء: ٢٨.

(٥) سبأ: ٢٣.

(٦) الزمر: ٤٤.

(٧) الروح لابن القيم صـ: ٨٩.

قال الإمام ابن أبي العز الحنفي رحمه الله تعالى: (وهل يدوم عذاب القبر أو ينقطع؟ جوابه أنه نوعان: منه ما هو دائم، كما قال الله تعالى: ﴿ ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۖ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ ﴾[١]. وكذلك في حديث ابن عازب في قصة الكافر... ثم يفتح له باب إلى النار فينظر إلى مقعده فيها حتى تقوم الساعة. رواه أحمد[٢].

والنوع الثاني: يستمر مدة ثم ينقطع، وهو عذاب بعض العصاة الذين خفت جرائمهم، فيعذب بحسب جرمه ثم يخفف عنه)[٣].

والله الموفق والهادي .

المسألة الثالثة: هل سؤال القبر ونعيمه وعذابه مخصوص بمن قبر فقط، أو هو عام لكل من مات؟

والجواب: الحق الحقيق عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى هو أن سؤال القبر ونعيمه وعذابه عام لكل من مات، ولا يخص من دفن، بل ما قدر عليه من السؤال والنعيم والعذاب سيأتيه حيثما كان، سواء دفن أم لا، أو أكلته السباع، أو سفته الريح، أو كان احترق ولم يبق منه شيء، فكل هؤلاء سيأتيهم ما كتب عليهم من السؤال، والنعيم، والعذاب، وقدرة الله تعالى أعظم من ذلك، فإن الله تعالى لا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء، ويؤيد هذا ما رواه البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنها قال: قال رسول الله ﷺ: (**قال رجل لم**

---

(١) غافر: ٤٦.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) شرح الطحاوية لأبي العز صـ: ٣٩٧.

يعمل حسنة قَطُّ لأهله: إذا مات فَحرِّقُوه، ثم اذرُوا نصفه في البرِّ، ونِصْفَهُ في البحرِ، فواللّه، لئِنْ قَدَرَ الله عليه ليُعذِّبنَّه عذابا لا يُعَذِّبُهُ أحدا من العالمين، فلما مات الرجل فعلوا ما أمرهم، فأمر الله البَرَّ فجمع ما فيه، وأمر البحر فجمع ما فيه، ثم قال: لِمَ فعلتَ هذا؟ قال: من خشيتك يا ربِّ، وأنت أعلم، قال: فغفر الله تعالى له) [1].

قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: (ومما ينبغي أن يعلم أن عذاب القبر هو عذاب البرزخ، فكل من مات وهو مستحق للعذاب ناله نصيبه منه قبر أو لم يقبر، فلو أكلته السباع، أو أحرق حتى صار رمادا ونسف في الهواء، أو صلب، أو غرق في البحر وصل إلى روحه وبدنه من العذاب ما يصل إلى القبر) [2].

وقال رحمه الله تعالى: (الأمر التاسع أنه ينبغي أن يعلم أن عذاب القبر ونعيمه اسم لعذاب البرزخ ونعيمه، وهو ما بين الدنيا والآخرة قال تعالى: ﴿ وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ [3]، وهذا البرزخ يشرف أهله فيه على الدنيا والآخرة، وسمي عذاب القبر ونعيمه، وأنه روضة، أو حفرة نار باعتبار غالب الخلق، فالمصلوب والحرق والغرق وأكيل السباع والطيور له من عذاب البرزخ ونعيمه قسطه الذي تقتضيه أعماله وإن تنوعت أسباب النعيم والعذاب وكيفياتهما، فقد ظن بعض الأوائل أنه إذا حرق جسده

---

(١) أخرجه البخاري في التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ﴾، رقم: (٧٥٠٦)، ومسلم رقم: (٢٧٥٦) في التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه.

(٢) الروح صـ: ٥٨.

(٣) المؤمنون: ١٠٠.

بالنار وصار رمادا وذري بعضه في البحر وبعضه في البر في يوم شديد الريح أنه ينجو من ذلك، فأوصى بنيه أن يفعلوا به ذلك فأمر الله البحر فجمع ما فيه، وأمر البر فجمع ما فيه، ثم قال: قم فإذا هو قائم بين يدي الله فسأله ما حملك على ما فعلت، فقال: خشيتك يا رب وأنت أعلم، فما تلافاه أن رحمه فلم يفت عذاب البرزخ ونعيمه لهذه الأجزاء التي صارت في هذه الحال، حتى لو علق الميت على رؤوس الأشجار في مهاب الرياح لأصاب جسده من عذاب البرزخ حظه ونصيبه، ولو دفن الرجل الصالح في أتون من النار لأصاب جسده من نعيم البرزخ وروحه نصيبه وحظه، فيجعل الله النار على هذا بردا وسلاما، والهواء على ذلك نارا وسموما، فعناصر العالم ومواده منقادة لربها وفاطرها وخالقها يصرفها كيف يشاء، ولا يستعصي عليه منها شيء أراده، بل هي طوع مشيئته مذللة منقادة لقدرته، ومن أنكر هذا فقد جحد رب العالمين وكفر به وأنكر ربوبيته)[1].

والله الموفق والهادي .

المسألة الرابعة: اعلم وفقك الله تعالى أن الله تعالى إن عذب أحدا من أهل الإيمان بسبب الكبيرة أن هذا التعذيب من جملة ما يكفر الله تعالى به عنه، فعذاب القبر كفارة لأهل الإيمان، وأما عذاب أهل الكفر في قبورهم فإنه من باب زيادة العذاب عليه قبل عذاب الآخرة، نعوذ بالله تعالى من ذلك، والله أعلم.

المسألة الخامسة: إن قلت: هل النار التي في القبر من جنس النار المعهودة في الدنيا؟

---

(١) الروح صـ: ٧٣.

فأقول: نعد الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى يجيبنا عن هذه المسألة، قال رحمه الله تعالى: (الْأَمر الْخَامِس أَن النَّار الَّتِي فِي الْقَبْر والخضرة لَيست من نَار الدُّنْيَا وَلَا من زروع الدُّنْيَا فيشاهده من شَاهد نَار الدُّنْيَا وخضرها، وَإِنَّمَا هى من نَار الْآخِرَة وخضرها، وهى أَشد من نَار الدُّنْيَا، فَلَا يحس بِهِ أهل الدُّنْيَا فإن الله سُبْحَانَهُ يحمى عَلَيْهِ ذَلِك التُّرَاب وَالْحِجَارَة الَّتِي عَلَيْهِ وَتَحْته حَتَّى يكون أعظم حرا من جمر الدُّنْيَا، وَلَو مَسهَا أهل الدُّنْيَا لم يحسوا بذلك بل أعجب من هَذَا أَن الرجلَيْن يدفنان أَحدهمَا إِلَى جنب الآخر وَهَذَا فِي حُفْرَة من حفر النَّار لَا يصل حرهَا إِلَى جَاره، وَذَلِكَ فِي رَوْضَة من رياض الْجنَّة لَا يصل روحها وَنَعِيمهَا إِلَى جَاره، وقدرة الرب تَعَالَى أوسع وأعجب من ذَلِك، وَقد أرانا الله من آيَات قدرته فِي هَذِه الدَّار مَا هُوَ أعجب من ذَلِك بِكَثِير، وَلَكِن النُّفُوس مولعة بالتكذيب بِمَا لم تحط بِهِ علما إِلَّا من وَفقه الله وَعَصَمَهُ، فيفرش للْكَافِر لوحان من نَار فيشتعل عَلَيْهِ قَبره بهما كَمَا يشتعل التَّنور، فإذا شَاءَ الله سُبْحَانَهُ أَن يطلع على ذَلِك بعض عبيده أطلعه وغيبه عَن غَيره، إِذْ لَو طلع الْعباد كلهم لزالت كلمة التَّكْلِيف وَالْإِيمَان بِالْغَيْبِ، وَلما تدافن النَّاس كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنهُ: (**لَوْلَا أَن لَا تدافنوا لَدَعَوْت الله أَن يسمعكم من عَذَاب الْقَبْر مَا أسمع**)[1]. وَلما كَانَت هَذِه الْحِكْمَة منفية فِي حق الْبَهَائِم سَمِعت ذَلِك وأدركته كَمَا حادت برَسُول الله بغلته وكادت تلقيه لما مر بِمن يعذب فِي قَبره[2]. والله أعلم.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) الروح صـ: ٦٦.

المسألة السادسة: كيف نجيب على من ينكر عذاب القبر ونعيمه لأنه لا يحس، فلو فتح قبر المؤمن لم نر نعيمًا، ولو فتح قبر الكافر لم نر عذابًا، فكيف نجيب عنه؟

أقول: هنا مفترق الطرق بين الموفقين الذين يؤمنون بالغيب، وبين الخاسرين المخذولين الذين لا يؤمنون إلا بالمحسوسات، والجواب عن هذا من جوه:

الأول: أن عذاب القبر ونعيمه من الأمور الغيبية التي يجب فيها التسليم فقط، ولا تعرض على العقول العفنة والأفهام النتنة؛ لأنها ستنكرها إذ هي خارجة عن مدركات هذه العقول، وقد قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾[1].

الثاني: أن طرق الإثبات كثيرة وليست مقصورة على الحس والمشاهدة فقط، فهب أن دليل الحس انعدم، فهل انعدامه دليل على العدم؟ بالطبع لا، فقد ثبت ذلك من طريق آخر وهو الخبر الصادق الذي لا يتطرق إليه الشك بوجه من الوجوه، وهو خبر الله ورسوله ﷺ، فإن الأدلة في إثبات نعيم القبر وعذابه قد بلغت مبلغ التواتر، وطريق النقل طريق ثابت بنفسه سواءً أيده دليل الحس والمشاهدة أو لا، فيجب إثبات ما أثبته النص، ومن جعل طريق إثبات الاعتقادات الحس والمشاهدة فقط فإنه سينكر معتقدات

---

(١) البقرة: ٢-٣.

كثيرة، أولها وجود الله تعالى، وكثير من أمور الغيب، وهذا نهايته التعطيل، والإلحاد، والزندقة، والكفر البواح، وجهنم وبئس القرار.

الثالث: أن عذاب القبر ونعيمه ليس من جنس عذاب الدنيا ونعيمها، وإن كان الله تعالى يحمي على الكافر التراب والحجارة التي فوقه وتحته حتى تكون أعظم حرًا من جمر الدنيا، ولو مسها أهل الدنيا لم يحسوا بها، بل وأعجب من هذا أن الرجلين يدفنان أحدهما إلى جنب صاحبه وهذا في حفرة من النار، وهذا في روضة من رياض الجنة، لا يصل من هذا إلى جاره شيء من حر ناره، ولا من هذا إلى جاره شيء من نعيمه، وقدرة الله تعالى أعظم وأوسع من ذلك وأعجب، فالأمر مختلف عن المعهود في الدنيا فلا ينظر إليه بعين ضيقة، لكن النفوس مولعة بالتكذيب بما لم تحط به علمًا.

الرابع: أن الله تعالى أخفى عنا عذاب القبر حتى لا يتنكد عيشنا، ولذلك فإنه قد ورد أن الثقلين لو سمعوا صراخ من يعذب في قبره لصعقوا عن آخرهم، فرحمة منه وإحسانًا بنا أخفاه عنا، فكيف بجعل ما هو رحمة وإحسانًا سببًا لتكذيب الشارع في خبره؟ هذا والله عين قلة الأدب.

الخامس: أن الله تعالى تعبدنا بأشياء كثيرة، ومما تعبدنا به الإيمان بالغيب، فلو أن الله أطلع العباد على نعيم القبر وعذابه لزالت حكمة هذا التكليف، أعني الإيمان بالغيب.

السادس: أن الله تعالى لو أطلع العباد على عذاب القبر لما تدافن الناس ولبقي الأموات جثثًا هامدة على وجه الأرض لا يجدون من يدفنهم خوفًا من سماع عذاب من أراد الله تعذيبه في قبره، ولانتشرت الأمراض وعم

الفساد في البلاد والعباد، ولذلك قال: (**ولولا أن لا تدافنوا لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر الذي أسمع**) [١]، ولذلك لما كانت هذه الحكمة منتفية في حق البهائم سمعت ذلك وأدركته ، فالحمد لله على هذه النعمة العظيمة.

السابع: أن عذاب القبر قد يكشف لمن شاء الله تعالى من عباده كما كان النبي ﷺ يسمع أحيانًا عذاب بعض أصحاب القبور، كما في حديث صاحبي القبرين[٢]، وكما في الحديث السابق: (**لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر الذي أسمع**)[٣]، وقد ذكر ابن القيم - رحمه الله تعالى - في كتابه: الروح قصصًا عجيبة في ذلك، فراجعه إن شئت الاستزادة من ذلك، والله أعلم.

الثامن: أننا مأمورون ومتعبدون بمتابعة النص من إثبات ما أثبته، ونفي ما نفاه، وتصديق ما أخبر به، هذه هي الحكمة من خلقنا، فالنص هو المقدم في كل شيء، فالنص مقدم على العقل والعقل تابع له، والنص مقدم على الهوى والهوى تابع له، والنص مقدم على الحس والحس تابع له، والنص مقدم على قول كل أحدٍ، وقول كل أحدٍ تابع له، هذا طريق من أراد السلامة في دينه، وأما من عكس الأمر فلن يجني إلا الضلال والتردد، واضطراب النفس، والتكذيب، وكثرة الشك والحيرة، عافانا الله وإياك.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

المسألة السابعة: هل سؤال القبر عام في حق كل أمة، أم هو من خصائص هذه الأمة؟

والجواب: فيه خلاف، والراجح هو أنه عام في كل أمة، وهذه المسألة الخلاف فيها يسير، وليست من المسائل العقدية الكبيرة التي يوالى ويعادى عليها، والأقرب والراجح في هذه الخلاف كما ذكرته لك هو أن السؤال عام لكل أمة، فكل أمة سوف تسأل عن ربها، وعن دينها، وعن نبيها الذي أمرت بالإيمان به، والدليل على ذلك هو العموم في قوله ﷺ: (**إن العبد إذا وضع في قبره ... الحديث**)(١). وهذا عام، لأن المفرد الذي دخلت عليه الألف واللام الاستغراقية، فإنها تفيده العموم والاستغراق، فيدخل في ذلك كل عبد، من هذه الأمة ومن غيرها، وفي الحديث: (**إن العبد إذا كان في انقطاع من الدنيا وإقبال من الآخرة ... الحديث**) (٢). فلفظ العبد عام، والأصل المتقرر هو وجوب بقاء العام على عمومه حتى يرد المخصص.

فإن قلت: أولم يرد في بعض الروايات والأحاديث لفظ: (**إن هذه الأمة تبتلى في قبورها**)(٣). فخص الابتلاء في القبور بهذه الأمة، والجواب عن ذلك أن هذا ليس من باب التخصيص، وإنما هو من باب ذكر العام ببعض أفراده، فإن التخصيص من شرطه اختلاف حكم الخاص عن حكم العام، وفي هذه الأحاديث حكم العام متفق مع حكم الخاص، فحكم العام أن

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه كاملا.

(٣) تقدم تخريجه.

العباد كلهم في كل أمة سيبتلون في قبورهم، وحكم الخاص أن هذه الأمة ستبتلى في قبورها، فحكم العام والخاص واحد، فيكون هذا من باب التنصيص والاهتمام، لا من باب التخصيص، كما شرحناه في موضع آخر بأمثلته الكثيرة، فالراجح أن الأمم كلها تفتن في قبورها، وهذه الأمة من جملة الأمم التي ستبتلى في قبورها، والله أعلم.

المسألة الثامنة: هل سؤال القبر عام لكل أحد مكلف وغير مكلف، أم هو خاص بأهل التكليف فقط؟

أي هل السؤال يدخل فيه الصبيان والمجانين، أم هو خاص بالمكلف؟ والجواب عن هذه المسألة أن نقول: إن هذه المسألة فيها خلاف بين أهل العلم رحمهم الله تعالى، والأقرب أن السؤال عام لكل أحد، ولكن يوفق من ليس من أهل التكليف للجواب، إذ هو يموت ولا عقوبة عليه، لأنه ليس من أهل التكليف، قال أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى وهو يتكلم عن أمر فتنة القبر: أن الفتنة عامة لجميع المكلفين، إلا النبيين فقد اختلف فيهم، وإلا الشهداء والمرابطين ونحوهم ممن جاءت النصوص دالة على نجاتهم من الفتنة. واختلف في غير المكلفين من الصبيان والمجانين، فقد ذهب جمع من العلماء: إلى أنهم لا يفتنون، وممن قال بهذا القاضي أبو يعلى وابن عقيل: ووجهة نظر هؤلاء أن المحنة تكون لمن كلف، أما من رُفع عنه فلا يدخل في المحنة، إذ لا معنى لسؤاله عن شيء لم يكلف به . قال آخرون: بل يفتنون، وهذا قول أبي الحكيم الهمداني وأبى الحسن بن عبدوس، ونقله عن أصحاب الشافعي، وقد روى مالك وغيره عن أبي

هريرة أن رسول الله ﷺ صلَّى على طفل فقال: (**اللهم قه عذاب القبر وفتنة القبر**)[١]، وهذا القول موافق لقول من قال: إنهم يمتحنون في الآخرة، وأنهم مكلفون يوم القيامة، كما هو قول أكثر أهل العلم وأهل السنة من أهل الحديث والكلام: وهو الذي ذكره أبو الحسن الأشعري عن أهل السنة واختاره هو، وهذا مقتضى نصوص الإمام أحمد[٢].

وقال الإمام ابن قيم الجوزية: (أما المسألة الثالثة عشر: وهي أن الأطفال هل يُمتحنون في قبورهم؟ اختلف الناس في ذلك على قولين: هما وجهان لأصحاب أحمد، وحجة من قال: إنهم يسألون أنه يشرع الصلاة عليهم، والدعاء لهم، وسؤال الله أن يقيهم عذاب القبر وفتنة القبر، كما ذكر مالك في موطئه عن أبي هريرة: (أن رسول الله ﷺ صلَّى على جنازة صبي فسُمع من دعائه: (**اللهم قه عذاب القبر**)[٣]. واحتجوا بما رواه عليٌّ بن معبد عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ: أنه مرَّ عليها بجنازة صبي صغير فبكت، فقيل لها: ما يبكيك يا أم المؤمنين؟ فقالت: هذا الصبي، بكيت له شفقة عليه من ضمة القبر[٤]. واحتجوا بما رواه هناد بن السري: ثنا أبو معاوية، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (إنه كان ليُصلّى على المنفوس ما إن عمل خطيئة قط، فيقول: (**اللهم أجره من**

---

(١) الموطأ: (١/ ٢٢٨) في الجنائز، باب ما يقول المصلي على الجنازة، وعبد الرزاق الصنعاني: (٣/ ٥٣٣)، رقم: (٦٦١٠)، وشرح معاني الآثار: (١/ ٥٠٩)، رقم: (٢٩٠٦).

(٢) مجموع الفتاوى: (٤/ ٢٥٧).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) لم أقف على تخريجه.

عذاب القبر)[١]. قالوا: والله سبحانه يكمل لهم عقولهم ليعرفوا بذلك منزلهم، ويُلهمون الجواب عما يُسألون عنه. قالوا: وقد دل على ذلك الأحاديث الكثيرة التي فيها أنهم يمتحنون في الآخرة، وحكاه الأشعري عن أهل السنة والحديث، فإذا امتحنوا في الآخرة لم يمتنع امتحانهم في القبور)[٢].

وقد جاء في الحديث الذي أخرجه الحاكم من حديث أبي هريرة: (أن رسول الله ﷺ كان إذا صلَّى على جنازة يقول: (**اللهم اغفر لحيِّنا وميتنا، وشاهدنا وغائبنا، وصغيرنا وكبيرنا، وذكرنا وأُنثانا، اللهم من أحييته منَّا فأحيه على الإسلام، ومن توفَّيته منا فتوفَّه على الإيمان، اللهم لا تحرمنا أجره ولا تضلنا بعده**)[٣].

وقال ابن القيم: (قال الآخرون: السؤال إنما يكون لمن عقل الرسول والمرسل، فيسأل هل آمن بالرسول وأطاعه أم لا؟ فيقال له: ما كنت تقول في هذا الرجل الذي بُعث فيكم؟ فأما الطفل الذي لا تمييز له بوجه ما، فكيف يقال له: ما كنت تقول في هذا الرجل الذي بُعث فيكم؟ ولو رُدَّ إليه عقله في القبر، فإنه لا يُسأل عما لم يتمكن من معرفته والعلم به، ولا فائدة في هذا السؤال، وهذا بخلاف امتحانهم في الآخرة فإن الله سبحانه يرسل

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) الروح صـ: ٨٧.

(٣) المستدرك على الصحيحين للحاكم: (١/ ٥١١)، رقم: (١٣٢٦).

ثم قال: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وله شاهد صحيح على شرط مسلم).

إليهم رسولاً ويأمرهم بطاعة أمره وعقولهم معهم، فمن أطاعه منهم نجا، ومن عصاه أدخله النار، فذلك امتحان بأمر يأمرهم به، ويفعلونه ذلك الوقت، لا أنه سؤال عن أمر مضى لهم في الدنيا من طاعة أو عصيان، كسؤال الملكين في القبر، وأما حديث أبي هريرةرضي الله عنه فليس المراد بعذاب القبر فيه عقوبة الطفل، على ترك طاعة أو فعل معصية قطعاً، فإن الله لا يعذب أحداً بلا ذنب عمله، بل عذاب القبر قد يراد به الألم الذي يحصل للميت بسبب غيره، وإن لم يكن عقوبةً على عمل عمله، ومنه قوله ﷺ: **(إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه)**[1]. أي: يتألم بذلك ويتوجع منه، لا أنه يعاقب بذنب الحي: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [2]، وهذا كقول النبي ﷺ: **(السفر قطعة من العذاب)** [3]. فالعذاب أعم من العقوبة، ولا ريب أن في القبر من الآلام والهموم والحسرات ما قد يسري أثره إلى الطفل فيتألم به، فيشرع للمصلِّي عليه أن يسأل الله تعالى له أن يقيه ذلك العذاب. والله أعلم)[4]. والله أعلم .

المسألة التاسعة: ما اسم الملائكة الذين يتولون سؤال أهل القبور؟

---

(١) أخرجه البخاري في الجنائز، باب قول النبي ﷺ: **(يعذب الميت ببكاء أهله عليه)**، رقم: (١٢٨٦)، وباب ما يكره من النياحة على الميت، رقم: (١٢٩١)، ومسلم رقم: (٩٢٧) في الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه.

(٢) الأنعام: ١٦٤.

(٣) أخرجه البخاري في الحج، باب السفر قطعة من العذاب، رقم: (١٨٠٤)، وفي الجهاد، باب السرعة في السير، رقم: (٣٠٠١)، وفي الأطعمة، باب ذكر الطعام، رقم: (٥٤٢٩)، ومسلم رقم: (١٩٢٧) في الإمارة، باب السفر قطعة من العذاب.

(٤) الروح صـ: ٨٨.

والجواب: الحق الحقيق بالقبول في هذه المسألة هو أنهم منكر ونكير، فقد روى الترمذي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِذَا قُبِرَ الْمَيِّتُ، أَوْ قَالَ: أَحَدُكُمْ أَتَاهُ مَلَكَان أَسْوَدَان أَزْرَقَان يُقَالُ لأَحَدِهِمَا الْمُنْكَرُ وَالآخَرُ النَّكِيرُ، فَيَقُولَان: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ مَا كَانَ يَقُولُ: هُوَ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. فَيَقُولان: قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ هَذَا، ثُمَّ يُفْسَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ سَبْعُونَ ذِرَاعًا فِي سَبْعِينَ، ثُمَّ يُنَوَّرُ لَهُ فِيهِ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: نَمْ، فَيَقُولُ: أَرْجِعُ إِلَى أَهْلِي فَأُخْبِرُهُمْ، فَيَقُولَان: نَمْ كَنَوْمَةِ الْعَرُوسِ الَّذِي لا يُوقِظُهُ إِلا أَحَبُّ أَهْلِهِ إِلَيْهِ حَتَّى يَبْعَثَهُ اللَّهُ مِنْ مَضْجَعِهِ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مُنَافِقًا قَالَ: سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ فَقُلْتُ مِثْلَهُ لا أَدْرِي. فَيَقُولَان: قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ ذَلِكَ، فَيُقَالُ لِلأَرْضِ: الْتَئِمِي عَلَيْهِ، فَتَلْتَئِمُ عَلَيْهِ، فَتَخْتَلِفُ فِيهَا أَضْلاعُهُ، فَلا يَزَالُ فِيهَا مُعَذَّبًا حَتَّى يَبْعَثَهُ اللَّهُ مِنْ مَضْجَعِهِ ذَلِكَ) [1]. والحديث حسنه الألباني في صحيح الترمذي[2]، وهذا الذي أعلمه يثبت في اسمهما وصفتهما، وأما وصفهما بأن لهما أنياب يخطان بهما الأرض، وأنهما يطآن في أشعارهما وغير ذلك، فكل ذلك مما لم يثبت، فأشف ما ورد في تسميتهما وفي بعض صفاتهما هو حديث الترمذي هذا، والله أعلم.

المسألة العاشرة: في بعض الروايات: (**أتاه ملكان**)، وفي بعض الروايات: (**أتاه ملك**)، فمرة تخبر الروايات أن الذي يأتيه في قبره ملكان، وهما منكر

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) سنن الترمذي: (٣/ ٣٧٦).

ونكير، ومرة يخبر بأن الذي يأتيه ملك واحد، ولا يسميه، فهل من جمع بين هذه الروايات؟

والجواب: نعم، وقد اختلفت أنظار أهل العلم رحمهم الله تعالى في الجمع بين هذه الروايات التي ظاهرها الاختلاف، والأقرب منها جوابان:

الأول: أن الذي يأتيانه في الحقيقة ملكان، ولكن الذي يتولى سؤاله واحد منهما، فإثبات رواية الاثنين هي باعتبار عدد من جاءه من الملائكة، ورواية الواحد هي باعتبار من يتولى سؤاله منهم.

والجواب الثاني: أن هذا يختلف باختلاف الأموات، فمن الأموات من يأتيه اثنان، ومنهم من يأتيه واحد، قال السفاريني رحمه الله تعالى في لوامع الأنوار: (جاء في رواية سؤال الملكين وفي أخرى سؤال ملك واحد، قال القرطبي: (لا تعارض في ذلك بالنسبة إلى الأشخاص فرب شخص يأتيه اثنان معا فيسألانه معا عند انصراف الناس ليكون أهول في حقه وأشد بحسب ما اقترف من الآثام، وآخر يأتيه قبل انصراف الناس عنه تخفيفا عليه لحصول أنسه بهم، وآخر يأتيه ملك واحد فيكون أخف عليه وأقل في المراجعة لما قدمه من العمل الصالح). قال: ويحتمل أن يأتي اثنان ويكون السائل أحدهما وإن اشتركا في الإتيان فتحمل رواية الواحد على هذا، وصوبه الحافظ السيوطي في شرح الصدور)[1].

قلت: وأضعف ما قيل في عدد ملائكة القبر أنهم أربعة، منكر ونكير وناكر ورومان، ولا يصح في الأخيرين حديث، فالروايات المنقولة في تسميتهما

---

(١) لوامع الأنوار البهية للسفاريني: (٢/ ٧)، والتذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة صـ: ٣٥٧، وشرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور للسيوطي صـ: ١٤٤.

كلها شديدة الضعف، بل باطلة، والمهم أن الجمع بين رواية الملك والملكين هو ما ذكرته لك ونقلته عن القرطبي رحمه الله تعالى، والله أعلم.

المسألة الحادية عشرة: إن قلت: وما أسباب عذاب القبر؟

والجواب: ندع الجواب للإمام ابن القيم رحمه الله تعالى، فقد ذكر في جواب هذه المسألة ما يشفي ويكفي، وأنا أنقله لك مع طوله، ولكننا في مقام تعليم ، قال رحمه الله تعالى: (المسألة التاسعة: وهي قول السائل ما الأسباب التي يعذب بها أصحاب القبور؟ وجوابها من وجهين مجمل ومفصل.

- أما المجمل فإنهم يعذبون على جهلهم بالله، وإضاعتهم لأمره، وارتكابهم لمعاصيه، فلا يعذب الله روحا عرفته وأحبته وامتثلت أمره واجتنبت نهيه، ولا بدنا كانت فيه أبدا، فإن عذاب القبر وعذاب الآخرة أثر غضب الله وسخطه على عبده، فمن أغضب الله وأسخطه في هذه الدار ثم لم يتب ومات على ذلك كان له من عذاب البرزخ بقدر غضب الله وسخطه عليه، فمستقل ومستكثر، ومصدق ومكذب.

- وأما الجواب المفصل: فقد أخبر النبي عن الرجلين الذين رآهما يعذبان في قبورهما يمشى أحدهما بالنميمة بين الناس، ويترك الآخر الاستبراء من البول، فهذا ترك الطهارة الواجبة، وذلك ارتكب السبب الموقع للعداوة بين الناس بلسانه وإن كان صادقا، وفي هذا تنبيه على أن الموقع بينهم العداوة بالكذب والزور والبهتان أعظم عذابا، كما أن في ترك الاستبراء من البول تنبيها على أن من ترك الصلاة التي الاستبراء من البول بعض واجباتها وشروطها فهو أشد عذابا، وفي حديث شعبة: (**أما أحدهما فكان يأكل**

لحوم الناس)[١]. فهذا مغتاب، وذلك نمام، وقد تقدم حديث ابن مسعود رضي الله عنه في الذي ضرب سوطا امتلأ القبر عليه به نارا لكونه صلى صلاة واحدة بغير طهور، ومر على مظلوم فلم ينصره[٢]، وقد تقدم حديث سمرة في صحيح البخاري في تعذيب من يكذب الكذبة فتبلغ الآفاق[٣]، وتعذيب من يقرأ القرآن ثم ينام عنه بالليل[٤]، ولا يعمل به بالنهار، وتعذيب الزناة والزواني، وتعذيب آكل الربا كما شاهدهم النبي في البرزخ[٥]، وتقدم حديث أبى هريرة رضي الله عنه الذي فيه رضخ رؤوس أقوام بالصخر، لتثاقل رؤوسهم عن الصلاة، والذين يسرحون بين الضريع والزقوم، لتركهم زكاة أموالهم، والذين يأكلون اللحم المنتن الخبيث لزناهم، والذين تقرض شفاههم بمقاريض من حديد، لقيامهم في الفتن بالكلام والخطب[٦]، وتقدم حديث أبى سعيد، وعقوبة أرباب تلك الجرائم، فمنهم من بطونهم أمثال البيوت، وهم على سابلة آل فرعون وهم أكلة الربا، ومنهم من تفتح أفواههم، فيلقمون الجمر حتى يخرج من أسافلهم، وهم أكلة أموال اليتامى، ومنهم المعلقات بثديهن وهن الزواني، ومنهم من تقطع جنوبهم ويطعمون لحومهم، وهم المغتابون، ومنهم من لهم أظفار من

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه الطحاوي في شرح مشكل الآثار: (٨/ ٢١٢)، رقم: (٣١٨٥).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب التعبير، باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح، رقم: (٧٠٤٧).

(٤) جزء من الحديث المخرج قبله.

(٥) جزء من الحديث المخرج أعلاه.

(٦) رواه البزار: (١٧/ ٥)، رقم: (٩٥١٨).

نحاس يخمشون وجوههم وصدورهم وهم الذين يغتابون[١]، وقد أخبرنا النبي صلى الله عليه و آله و سلم عن صاحب الشملة التي غلها من المغنم أنها تشتعل نارا في قبره[٢]، هذا وله فيها حق، فكيف بمن ظلم غيره ما لا حق له فيه، فعذاب القبر عن معاصي القلب، والعين، والأذن، والفم، واللسان، والبطن، والفرج، و اليد، والرجل، والبدن كله، فالنمام والكذاب، والمغتاب، وشاهد الزور، وقاذف المحصن، والموضع في الفتنة، والداعي إلى البدعة والقائل على الله ورسوله مالا علم له به، والمجازف في كلامه، وآكل الربا، وآكل أموال اليتامى، وآكل السحت من الرشوة والبرطيل ونحوهما، وآكل مال أخيه المسلم بغير حق، أو مال المعاهد، وشارب المسكر، وآكل لقمة الشجرة الملعونة، والزاني، واللوطي، والسارق، والخائن، والغادر، والمخادع، والماكر، وآخذ الربا ومعطيه، وكاتبه وشاهداه، والمحلل والمحلل له، والمحتال على إسقاط فرائض الله وارتكاب محارمه، ومؤذي المسلمين ومتتبع عوراتهم، والحاكم بغير ما أنزل الله، والمفتي بغير ما شرعه الله، والمعين على الإثم والعدوان، وقاتل النفس التي حرم الله، والملحد في حرم الله، والمعطل لحقائق أسماء الله وصفاته الملحد فيها، والمقدم رأيه وذوقه وسياسته على سنة رسول، والنائحة والمستمع إليها، ونواحوا جهنم وهم المغنون الغناء الذي حرمه الله

---

(١) رواه في مسند الحارث: (١/ ١٧٢)، وقوم السنة في الترغيب والترهيب: (٢/ ١٨٥)، رقم: (١٤٠٠)، وأبو العباس في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: (١/ ١٤٨).

(٢) أخرجه البخاري في المغازي، باب غزوة خيبر، رقم: (٤٢٣٤)، وفي الأيمان والنذور، باب هل يدخل في الأيمان والنذور الأرض والغنم والزروع والأمتعة، رقم: (٦٧٠٧)، ومسلم رقم: (١١٥) في الإيمان، باب غلظ تحريم الغلول، وأنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون.

ورسوله، والمستمع إليهم، والذين يبنون المساجد على القبور، ويوقدون عليها القناديل والسرج، والمطففون في استيفاء ما لهم إذا أخذوه وهضم ما عليهم إذا بذلوه، والجبارون والمتكبرون والمراءون والهمازون واللمازون، والطاعنون على السلف، والذين يأتون الكهنة والمنجمين والعرافين فيسألونهم ويصدقونهم، وأعوان الظلمة الذين قد باعوا آخرتهم بدنيا غيرهم، والذي إذا خوفته بالله وذكرته به لم يرعو ولم ينزجر، فإذا خوفته بمخلوق مثله خاف وارعوى وكف عما هو فيه، والذي يهدى بكلام الله ورسوله فلا يهتدي، ولا يرفع به رأسا، فإذا بلغه عمن يحسن به الظن ممن يصيب ويخطىء عض عليه بالنواجذ، ولم يخالفه، والذي يقرأ عليه القرآن فلا يؤثر فيه، وربما استثقل به فإذا سمع قرآن الشيطان، ورقية الزنا، ومادة النفاق طاب سره وتواجد وهاج من قلبه دواعي الطرب، وود أن المغني لا يسكت، والذي يحلف بالله ويكذب، فإذا حلف بالبندق، أو برئ من شيخه، أو قريبه، أو سراويل الفتوة، أو حياة من يحبه ويعظمه من المخلوقين لم يكذب ولو هدد وعوقب، والذي يفتخر بالمعصية ويتكثر بها بين إخوانه وأضرابه، وهو المجاهر، والذي لا تأمنه على مالك وحرمتك، والفاحش اللسان البذيء الذي تركه الخلق اتقاء شره وفحشه، والذي يؤخر الصلاة إلى آخر وقتها، وينقرها ولا يذكر الله فيها إلا قليلا، ولا يؤدى زكاة ماله طيبة بها نفسه، ولا يحج مع قدرته على الحج، ولا يؤدى ما عليه من الحقوق مع قدرته عليها، ولا يتورع من لحظة، ولا لفظة، ولا أكلة، ولا خطوة، ولا يبالى بما حصل من المال من حلال أو حرام، ولا يصل رحمه، ولا يرحم المسكين، ولا الأرملة ولا اليتيم، ولا الحيوان البهيم، بل يدع

اليتيم، ولا يحض على طعام المسكين، ويرائي للعالمين، ويمنع الماعون، ويشتغل بعيوب الناس عن عيبه، وبذنوبهم عن ذنبه، فكل هؤلاء وأمثالهم يعذبون في قبورهم بهذه الجرائم، بحسب كثرتها وقلتها وصغيرها وكبيرها، ولما كان أكثر الناس كذلك، كان أكثر أصحاب القبور معذبين، والفائز منهم قليل، فظواهر القبور تراب، وبواطنها حسرات وعذاب، ظواهرها بالتراب والحجارة المنقوشة مبنيات، وفي باطنها الدواهي والبليات، تغلي بالحسرات كما تغلي القدور بما فيها، ويحق لها وقد حيل بينها وبين شهواتها وأمانيها، تالله لقد وعظت فما تركت لواعظ مقالا، ونادت يا عمار الدنيا لقد عمرتم دارا موشكة بكم زوالا، وخربتم دارا أنتم مسرعون إليها انتقالا، عمرتم بيوتا لغيركم منافعها وسكناها، وخربتم بيوتا ليس لكم مساكن سواها، هذه دار الاستباق ومستودع الأعمال، وبذر الزرع وهذه محل للعبر، رياض من رياض الجنة، أو حفر من حفر النار)[١]. انتهى كلامه القيم الطيب المفيد، فرحمه الله تعالى، وجزاه عنا وعن المسلمين خير الجزاء وأوفاه، والله أعلم.

المسألة الثانية عشرة: فإن قلت: وما الأسباب المنجية من عذاب القبر؟

فأقول: الجواب ندعه للإمام ابن القيم رحمه الله تعالى، فإنه قال رحمه الله تعالى: (المسألة العاشرة: الأسباب المنجية من عذاب القبر؟ وجوابها أيضا من وجهين: مجمل ومفصل.

- أما المجمل: فهو تجنب تلك الأسباب التي تقتضى عذاب القبر، ومن أنفعها أن يجلس الرجل عندما يريد النوم لله ساعة يحاسب نفسه فيها على

---

(١) الروح لابن القيم صـ: ٧٩.

ما خسره وربحه في يومه، ثم يجدد له توبة نصوحا بينه وبين الله، فينام على تلك التوبة، ويعزم على أن لا يعاود الذنب إذا استيقظ، ويفعل هذا كل ليلة، فإن مات من ليلته مات على توبة، وإن استيقظ استيقظ مستقبلا للعمل مسرورا بتأخير أجله، حتى يستقبل ربه ويستدرك ما فاته، وليس للعبد أنفع من هذه النومة، ولا سيما إذا عقب ذلك بذكر الله، واستعمال السنن التي وردت عن رسول الله عند النوم، حتى يغلبه النوم، فمن أراد الله به خيرا وفقه لذلك ولا قوة إلا بالله.

- وأما الجواب المفصل: فنذكر أحاديث عن رسول الله فيما ينجي من عذاب القبر:

فمنها: ما رواه مسلم في صحيحه عن سلمان رضي الله عنه قال: (سمعت رسول الله يقول: (**رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه، وإن مات أجري عليه عمله الذي كان يعمله، وأجري عليه رزقه وأمن الفتان**)[١]، وفي جامع الترمذي من حديث فضالة بن عبيد عن رسول الله ﷺ قال: (**كل ميت يختم على عمله، إلا الذي مات مرابطا في سبيل الله فإنه ينمى له عمله إلى يوم القيامة، ويأمن من فتنة القبر)**. قال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح)[٢]، وفي سنن النسائي عن رشدين بن سعد عن رجل من أصحاب النبي ﷺ أن رجلا قال يا رسول الله: (ما بال المؤمنين يفتنون في قبورهم إلا الشهيد؟ قال: (**كفى ببارقة السيوف على رأسه فتنة**)[٣]، وعن

(١) صحيح مسلم رقم: (١٩١٣) في الإمارة، باب فضل الرباط في سبيل الله عز وجل.
(٢) سنن الترمذي رقم: (١٦٢١) في فضائل الجهاد، باب ما جاء في فضل من مات مرابطا.
(٣) سنن النسائي، في الجنائز، باب الشهيد، رقم: (٢٠٥٣).

المقدام بن معد يكرب قال: (قال رسول الله ﷺ: (**للشهيد عند الله ست خصال: يغفر له في أول دفعة من دمه، ويرى مقعده من الجنة، ويجار من عذاب القبر، ويأمن من الفزع الأكبر، ويوضع على رأسه تاج الوقار، الياقوتة منه خير من الدنيا وما فيها، ويزوج اثنتين وسبعين زوجة من الحور العين، ويشفع في سبعين من أقاربه**). رواه ابن ماجه والترمذي، وهذا لفظه، وقال: (هذا حديث حسن صحيح)[١]، وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (ضرب رجل من أصحاب رسول الله خباءه على قبر، وهو لا يحسب أنه قبر، فإذا قبر إنسان يقرأ سورة الملك حتى ختمها، فأتى النبي فقال: يا رسول الله، ضربت خبائي على قبر، وأنا لا أحسب أنه قبر، فإذا قبر إنسان يقرأ سورة الملك حتى ختمها، فقال النبي ﷺ: (**هي المانعة، هي المنجية، تنجيه من عذاب القبر**)، قال الترمذي: (هذا حديث حسن غريب)[٢]، وروينا في مسند بن حميد عن إبراهيم بن الحكم عن أبيه عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال لرجل: (ألا أتحفك بحديث تفرح به؟ قال الرجل: بلى، قال: اقرأ: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلۡمُلۡكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾[٣]، احفظها وعلمها أهلك وولدك وصبيان بيتك وجيرانك، فإنها

قال الألباني: (صحيح).

(١) رواه الترمذي رقم: (١٦٦٣) في فضائل الجهاد، باب ثواب الشهيد، وابن ماجه رقم: (٢٧٩٩) في الجهاد، باب فضل الشهادة في سبيل الله.

(٢) سنن الترمذي رقم: (٢٨٩٢) في ثواب القرآن، باب ما جاء في فضل سورة الملك.
قال عبد القادر الأرنؤوط في تحقيقه لجامع الأصول: (وإسناده ضعيف).

(٣) الملك: ١.

المنجية والمجادلة، تجادل أو تخاصم يوم القيامة عند ربها لقارئها، وتطلب له إلى ربها أن ينجيه من عذاب النار إذا كانت في جوفه، وينجي الله بها صاحبها من عذاب القبر، قال رسول الله ﷺ: (**لوددت أنها في قلب كل إنسان من أمتي**)[١]، قال أبو عمر بن عبد البر: وصح عن رسول الله أنه قال: (**إن سورة ثلاثين آية، شفعت في صاحبها حتى غفر له:** ﴿تَبَـٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾)[٢]، وفي سنن ابن ماجه من حديث أبى هريرة رضي الله عنه يرفعه: (**من مات مبطونا مات شهيدا، ووقي فتنة القبر، وغدي وريح عليه برزق من الجنة**) [٣]، وفي سنن النسائي عن جامع بن شداد قال: (سمعت عبد الله بن يشكر يقول: كنت جالسا مع سليمان بن صرد وخالد بن عرفطة، فذكروا أن رجلا مات ببطنه، فإذا هما يشتهيان أن يكونا شهدا جنازته، فقال أحدهما للآخر: ألم يقل رسول الله ﷺ: (**من قتله بطنه لم يعذب في قبره**)[٤]، وفي الترمذي من حديث ربيعة بن سيف عن عبد الله عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: (**ما من مسلم يموت يوم الجمعة، أو ليلة الجمعة إلا وقاه الله فتنة القبر**)، قال الترمذي: (هذا حديث حسن غريب وليس إسناده بمتصل ربيعة بن سيف إنما يروى عن أبى عبد الرحمن الحبلى عن عبد الله بن عمرو ولا يعرف لربيعة بن سيف سماع من عبد الله ابن

(١) المنتخب من مسند عبد بن حميد صـ: ٢٠٦، رقم: (٦٠٣).

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: (٧/ ٢٦٢).

(٣) سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب ما جاء فيمن مات مريضا، رقم: (١٦١٥).

(٤) تقدم تخريجه.

عمرو)[١]. انتهى ، وقد روى الترمذي الحكيم من حديث ربيعة بن سيف هذا عن عياض بن عقبة الفهري عن عبد الله بن عمرو، وقد رواه أبو نعيم الحافظ عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعا، ولفظه: (**من مات ليلة الجمعة أو يوم الجمعة أجير من عذاب القبر، وجاء يوم القيامة وعليه طابع الشهداء**)[٢]. تفرد به عمر بن موسى الوجيهى، وهو مدني ضعيف، وقوله: (**كفى ببارقة السيوف على رأسه فتنة**) معناه:- والله أعلم - قد امتحن نفاقه من إيمانه ببارقة السيف على رأسه فلم يفر، فلو كان منافقا لما صبر ببارقة السيف على رأسه، فدل على أن إيمانه هو الذي حمله على بذل نفسه لله وتسليمها له ، وهاج من قلبه حمية الغضب لله ورسوله ، وإظهار دينه وإعزاز كلمته، فهذا قد أظهر صدق ما في ضميره، حيث برز للقتل، فاستغنى بذلك عن الامتحان في قبره، قال أبو عبد الله القرطبي: (إذا كان الشهيد لا يفتن، فالصديق أجل خطرا، وأعظم أجرا أن لا يفتن، لأنه مقدم ذكره في التنزيل على الشهداء، وقد صح في المرابط الذي هو دون الشهيد أنه لا يفتن فكيف بمن هو أعلى رتبة منه ومن الشهيد)[٣]. والأحاديث الصحيحة ترد هذا القول وتبين أن الصديق يسأل في قبره كما يسأل غيره، وهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأس الصديقين، وقد قال النبي لما

---

(١) سنن الترمذي رقم: (١٠٧٤) في الجنائز، باب ما جاء فيمن مات يوم الجمعة.

(٢) سنن الترمذي الترمذي رقم: (١٦٥٧) في فضائل الجهاد، باب ما جاء فيمن يكلم في سبيل الله.

(٣) الروح لابن القيم صـ: ٧٩.

أخبره عن سؤال الملك في قبره فقال: وأنا على مثل حالتي هذه؟ فقال: (نعم) وذكر الحديث)[١]. انتهى كلامه الطيب القيم، فرحمه الله تعالى.

والخلاصة من هذا أن نؤمن الإيمان الجازم بأن عذاب القبر ونعيمه وسؤاله حق واقع ماله من دافع، والله الموفق والهادي.

القاعدة الموفية للسبعين:

(البعث لعين هذه الأجساد يوم القيامة من القبور صدق واقع، وحق قاطع)

أقول: والمراد بالبعث أي قيام الناس من قبورهم وعودة الأرواح إلى أجسداها، والقيام لرب العالمين يوم القيامة لفصل القضاء، وهو من الأصول الإسلامية العقيدة الكبيرة، والتي جاءت الرسل ونزلت الكتب بتقريرها أتم التقرير، وبيانها أكمل البيان، وهو من العقائد التي أنكرها أهل الكفر والشرك، فقد حاربوا الإيمان بها، وكذبوا بها، ولأهميتها فقد نوع الله تعالى في كتابه العزيز أوجه الاستدلال على وقوعها، ونحن ولله الحمد نؤمن بها على الوجه الذي ثبتت به الأدلة، والحمد لله على التوفيق لهذا الإيمان، فهي النبأ العظيم المذكور في قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ ۝٢ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾[٢]، وهو أمر البعث على أحد التفاسير، وأنا بأمر الله تعالى أذكر لك ــ إن أذنت لي بذلك ــ جملا من الأوجة التي قررها القرآن في إثبات البعث، فأقول:

---

(١) التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة صـ: ٤٢٤.

(٢) النبأ: ١-٣.

الوجه الأول: التصريح به مع الإقسام عليه، كما قال تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلۡتُمۡۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾(١)، وقال تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيۡنَآ إِيَابَهُمۡ ٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا حِسَابَهُم﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقۡسِمُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيۡرَ سَاعَةٖۚ كَذَٰلِكَ كَانُواْ يُؤۡفَكُونَ ٥٥ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ وَٱلۡإِيمَٰنَ لَقَدۡ لَبِثۡتُمۡ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡبَعۡثِۖ فَهَٰذَا يَوۡمُ ٱلۡبَعۡثِ وَلَٰكِنَّكُمۡ كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾(٣)، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّنَ ٱلۡبَعۡثِ فَإِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن تُرَابٖ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ ثُمَّ مِنۡ عَلَقَةٖ ثُمَّ مِن مُّضۡغَةٖ مُّخَلَّقَةٖ وَغَيۡرِ مُخَلَّقَةٖ لِّنُبَيِّنَ لَكُمۡۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى ثُمَّ نُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا ثُمَّ لِتَبۡلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمۡۖ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرۡذَلِ ٱلۡعُمُرِ لِكَيۡلَا يَعۡلَمَ مِنۢ بَعۡدِ عِلۡمٖ شَيۡـٔٗاۚ وَتَرَى ٱلۡأَرۡضَ هَامِدَةٗ فَإِذَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡهَا ٱلۡمَآءَ ٱهۡتَزَّتۡ وَرَبَتۡ وَأَنۢبَتَتۡ مِن كُلِّ زَوۡجِۭ بَهِيجٖ﴾(٤)، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعۡدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ١٥ ثُمَّ إِنَّكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ تُبۡعَثُونَ﴾(٥)، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأۡتِينَا ٱلسَّاعَةُۖ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِۖ لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَآ أَصۡغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ

---

(١) التغابن: ٧.

(٢) الغاشية: ٢٥-٢٦.

(٣) الروم: ٥٥-٥٦.

(٤) الحج: ٥.

(٥) المؤمنون: ١٥-١٦.

مُّبِينٍ ﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴾[(٢)]، والآيات في إثبات البعث والإقسام عليه كثيرة.

ومن الأوجه الدالة عليه: ضرب الأمثلة الحسية، وقد تكرر في القرآن كثيرا ضرب المثل عليه بالأرض الميتة، والتي يرسل الله تعالى لها السحاب فينزل به الماء فيخرج به من كل الثمرات، فالذي أحياها بعد أن كانت ميتة قادر القدرة الكاملة على إحياء العظام مرة أخرى بجامع القدرة في كل، قال تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَـٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَـٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۚ كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾[(٣)]، فانظر كيف ختم الآية بقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾، فالذي أحيا الأرض قادر على إحياء الموتى، والذي أخرج النبات من الأرض الميتة قادر على أن يخرج الأموات من قبورهم.

الوجه الثالث: الاستدلال على البعث بالقدرة الكاملة على إيجاد وخلق الأشياء الكبيرة، فإن الذي هو قادر على إيجاد الأشياء الكبيرة قادر القدرة الكاملة على إيجاد ما هو أصغر منها، كما قال تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَـٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ

---

(١) سبأ: ٣.

(٢) يونس: ٥٣.

(٣) الأعراف: ٥٧.

شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿ لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[(٢)]، فالذي خلق السموات على كبرها واتساع أطرافها وعظم أفلاكها، وخلق الأرض على ما فيها من الجبار العظيمة، والتي لا يكون الإنسان عندها كحجر من أحجارها، الذي أوجه ذلك وأبدعه وخلقه قادر القدرة الكاملة من باب أولى على إعادة الخلق كما بدأه، والكفار مقرون بأن الله تعالى هو الذي خلق السموات والأرض، كما قال تعالى عنهم: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[(٣)]، ومع إيمانهم بذلك كبر عليهم الإيمان بقدرة الله تعالى على إعادتهم بعد صيرورتهم رفاتا وعظاما بالية، وهذا تناقض، فإن القادر على خلق وإيجاد الأشياء الكبيرة قادر من باب أولى على إيجاد الأشياء الصغيرة.

الوجه الرابع: الاستدلال بالمبدأ على المعاد، فلو أنك سألت الكفار: من الذي خلقكم أول مرة؟ ليقولن: الله، فقل لهم: إن الذي خلقكم أول مرة قادر القدرة الكاملة على إعادتكم مرة ثانية، كما قال تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٧٧﴾ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ

---

(١) الأحقاف: ٣٣.

(٢) غافر: ٥٧.

(٣) الزخرف: ٩.

عَلِيمٌ ﴾[١]، بل الإعادة أهون عليه، وكلها هينة عليه جل وعلا، ولكنه خاطب القوم بما يفقهون، فإننا لو كلفنا أحدا بصنع آلة ما، ثم اجتهد في صنعها وتم له ذلك، ثم بعد ذلك فرقنا هذه الآلة، وقلنا له: أعد جمعها مرة أخرى، فلا جرم أن إعادتها ستكون أهون عليه من ابتدائها أول مرة، ولذلك قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾[٢]، فهذا من الأدلة العظيمة الدالة على وقوع البعث.

الخامس: الاستدلال على ذلك بالوقوع، كما في قصة الغلام الذي قال الله فيه: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[٣]، وكما في قصة عزير وحماره المذكورة في قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِا۟ئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ ۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِا۟ئَةَ عَامٍ فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ۖ وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ۖ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا ۚ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾[٤]، وكما في قوله تعالى بعدها:

---

(١) يس: ٧٧-٧٩.

(٢) الروم: ٢٧.

(٣) البقرة: ٧٣.

(٤) البقرة: ٢٥٩.

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[1]، وكما في معجزة نبي الله عيسى - عليه الصلاة والسلام - فإنه كان يحيي الموتى ويخرجهم من قبورهم بإذن الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَى بِإِذْنِي﴾[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾[3]، فهذه أدلة عملية حسية وقعت أما الأعين، والله أعلم.

الوجه السادس: الاستدلال على ذلك بالإخبار بتمام القدرة الكاملة، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِن شَيْءٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾[4]، وقال تعالى في آيات كثيرة: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[5]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[6]،

---

(١) البقرة: ٢٦٠.

(٢) المائدة: ١١٠.

(٣) البقرة: ٢٤٣.

(٤) فاطر: ٤٤.

(٥) البقرة: ٢٠.

(٦) النحل: ٤٠.

فهذه بعض الأوجه التي تعرض من خلالها قضية البعث والإعادة، والله الموفق، ونختم هذه القاعدة بجمل من المباحث والمسائل:

المسألة الأولى: أقول: مذهب أهل السنة والجماعة أن المعاد إنما يكون لهذه الأجساد التي معنا في الدنيا، فالمعاد حقيقته أنه إعادة للأجساد التي تحللت وأكلها الدود والأرض، وهذا هو الذي يفيده قوله تعالى في آيات كثيرة: ﴿ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾[1]، وهو حقيقة القدرة الكاملة من كل وجه، والمشركون لم يكونوا ينكرون إلا هذا، ولو كان المعاد إنشاءً جديدًا لما أوجب لهم ذلك الإنكار لإيمانهم أن الله هو الخالق القادر، لكن عقولهم لم تقبل المعاد بمعنى إعادة الأجساد التي بليت والعظام التي تفتتت وتفرقت في أجزاء الأرض، فالحق أن المعاد إعادة لا إنشاء لخلق جديد، والله الموفق.

المسألة الثانية: إن قلت: وهل تصف لنا شيئا عن هذا البعث؟

فأقول: نعم، وقد وردت الأدلة بذكر جمل من صفاته، والمسألة غيبية، والمتقرر أنه لا يجوز تفسير النصوص بأمور غيبية بلا دليل، لأن الغيب مبناه على التوقيف، فمن الصفات الواردة أن الناس سيقومون من قبورهم حفاة غير منتعلين، وعراة غير مكتسين، وغرلا غير مختونين، وأنهم يخرجون من قبورهم كأنهم جراد منتشر، مختلط بعضهم في بعض، ومن صفاته قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ ﴿٥١﴾ قَالُواْ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ

(١) الروم: ٢٧.

بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜۗ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴾[١]، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿ وَإِذَا ٱلۡقُبُورُ بُعۡثِرَتۡ ﴾[٢]، والخروج من القبور هو من جملة المواضع والعرصات التي لا يعرف بعضهم فيها بعضا من شدة الهول وعظم الكرب على الناس، والله أعلم.

المسألة الثالثة: أجمع أهل العلم رحمهم الله تعالى على أن من كفر وجحد وكذب بالبعث فإنه كافر، خالع ربقة الإسلام من عنقه بالكلية، لأنه مكذب لله تعالى ومكذب لرسوله، ومناقض وجاحد للمعلوم من الدين بالضرورة، والله أعلم.

المسألة الرابعة: لقد أجمع أهل العلم رحمهم الله تعالى على إثبات نفختين: نفخة الصعق، ونفخة القيام من القيام من القبور، وهما النفختان المذكورتان في قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۖ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخۡرَىٰ فَإِذَا هُمۡ قِيَامٞ يَنظُرُونَ ﴾[٣]، ولكن اختلفوا رحمهم الله تعالى في النفخة الثالثة، وهي نفخة الفزع، والمذكورة في قوله تعالى: ﴿ وَيَوۡمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۚ وَكُلٌّ أَتَوۡهُ دَٰخِرِينَ ﴾[٤]، هل هي نفخة مستقلة أم هي أثر آخر من آثار نفخة

---

(١) يس: ٥١-٥٢.
(٢) الانفطار: ٤.
(٣) الزمر: ٦٨.
(٤) النمل: ٨٧.

الصعق؟ على قولين، والخلاف بينهم يشبه أن يكون لفظيا، فإن الجميع اتفقوا على أن الفزع حاصل بالنفخة، ولكن الذين قالوا بنفختين فقط قالوا: إن نفخة الصعق لها أثران:

الأول الفزع.

والثاني: الصعق، فهما أثران لنفخة واحدة، والذين قالوا بثلاث نفخات قالوا: لكل أثر نفخة خاصة، والخلاف قريب، فبما أن النتيجة واحدة وهي إثبات الفزع، فكونه بنفخة مستقلة، أو من جملة آثار نفخة الصعق لا يضر، والمهم أن تعلم أن من أنكر نفخة الصعق، ونفخة القيام من القبور فإنه كافر، لأنه مكذب للقرآن، فالخلاف في هاتين النفختين لا يسوغ ولا يحتمل، وأما الخلاف في النفخة الثالثة، وهي نفخة الفزع فالخلاف فيها يسير، لأن الجميع متفقون على إثبات الفزع، ولكن بعضهم جعله بنفخة مستقلة، وبعضهم جعله أثرا من آثار إحدى النفختين، وأجمع أهل العلم رحمهم الله تعالى على أن الملك الموكل بالنفخ في الصور هو إسرافيل، قال تعالى: ﴿ وَٱسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ ﴿٤١﴾ يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ بِٱلْحَقِّ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْخُرُوجِ ﴾[1]، وقد سماها الله تعالى بالزجرة، قال تعالى: ﴿ فَإِنَّمَا هِىَ زَجْرَةٌ وَٰحِدَةٌ فَإِذَا هُمْ يَنظُرُونَ ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ فَإِنَّمَا هِىَ زَجْرَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾ فَإِذَا هُم

---

(١) ق: ٤١-٤٢.

(٢) الصافات: ١٩.

بِٱلسَّاهِرَةِ ﴾[١]، وقد جمعهما الله تعلى كذلك في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ ۝٦ تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ ﴾[٢]. والله أعلم.

القاعدة الواحدة والسبعون

(كل مكلف فسيحاسب على عمله وينظر فيه يوم القيامة)

أقول: وهذا قد أجمع عليه المسلمون، واتفقت عليه كلمة الشرائع، وتواترت به الأدلة من الكتاب والسنة، فهو حق واقع، وصدق قاطع ما له من دافع، والكلام على هذه القاعدة العظيمة في جمل من المسائل:

المسألة الأولى: في سياق الأدلة من الكتاب والسنة على وقوع الجزاء والحساب على الأعمال يوم القيامة، والأدلة عليه كثيرة، قال تعالى: ﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴾[٣]، وقال نوح لقومه: ﴿ إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي لَوْ تَشْعُرُونَ ۝١١٣ وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿ ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ۝١ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾[٥]، وقال تعالى في عدد من الآيات: ﴿ وَٱللَّهُ سَرِيعُ

---

(١) النازعات: ١٣-١٤.

(٢) النازعات: ٦-٧.

(٣) الغاشية: ٢٥-٢٦.

(٤) الشعراء: ١١٣-١١٤.

(٥) الأنبياء: ١-٢.

ٱلْحِسَابِ ﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾[(٢)]، وقال تعالى: ﴿ وَمَن يَكْفُرْ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾[(٣)]، وقال تعالى: ﴿ لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَهُۥ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفْتَدَوْا۟ بِهِۦٓ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمْ سُوٓءُ ٱلْحِسَابِ وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴾[(٤)]، وقال تعالى: ﴿ أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ ۚ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴿١٩﴾ ٱلَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَلَا يَنقُضُونَ ٱلْمِيثَـٰقَ ﴿٢٠﴾ وَٱلَّذِينَ يَصِلُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلْحِسَابِ ﴾[(٥)]، وقال تعالى: ﴿ وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَـٰغُ وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ ﴾[(٦)]، وقال تعالى حاكيا دعاء إبراهيم عليه الصلاو والسلام: ﴿ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ ﴾[(٧)]، وقال تعالى: ﴿ لِيَجْزِىَ ٱللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾[(٨)]، وقال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَعْمَـٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ

---

(١) البقرة: ٢٠٢.

(٢) المائدة: ٤.

(٣) آل عمران: ١٩.

(٤) الرعد: ١٨.

(٥) الرعد: ١٩-٢١.

(٦) الرعد: ٤٠.

(٧) إبراهيم: ٤١.

(٨) إبراهيم: ٥١.

ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ يَـٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَـٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ هَـٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوْمِ ٱلْحِسَابِ ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْۚ لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰٓ إِنِّى عُذْتُ بِرَبِّى وَرَبِّكُم مِّن كُلِّ مُتَكَبِّرٍ لَّا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ ٱلْحِسَابِ ﴾[5]، والحساب تارة يكون يسيرا على أهل الإيمان والتقوى، وتارة يكون عسيرا على أهل الكفر والمخالفة، قال تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَـٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ﴿٩﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَـٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُوا۟ ثُبُورًا ﴿١١﴾ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ﴾[6]، وقال تعالى عن أهل الإيمان إذا استلموا صحفهم باليمين: ﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَـٰبِيَهْ ﴿١٩﴾ إِنِّى ظَنَنتُ أَنِّى مُلَـٰقٍ حِسَابِيَهْ ﴿٢٠﴾ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾[7]، وقال تعالى في بيان

---

(١) النور: ٣٩.

(٢) ص: ٢٦.

(٣) ص: ٥٣.

(٤) غافر: ١٧.

(٥) غافر: ٢٧.

(٦) الانشقاق: ٧-١٢.

(٧) الحاقة: ١٩-٢١.

إحاطة علمه بكل ما يصدر عن العباد ظاهراً أو باطناً: ﴿ لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۗ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ قَدِيرٌ ﴾(١)، وقال تعالى في ذم المكذبين بيوم الحساب: ﴿ إِنَّهُمْ كَانُواْ لَا يَرْجُونَ حِسَابًا ﴾(٢)، وقال النبي ﷺ: (**من حوسب عذب**). فقالت عائشة رضي الله تعالى عنها: يا رسول الله ألم يقل الله تعالى: ﴿ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾(٣)؟ فقال: (**إنما ذلك العرض، ولكن من نوقش الحساب يهلك**)(٤). وقال ﷺ: (**الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت ، والعاجز من أتبع نفسه هواها وتمنى على الله الأماني**). قال الترمذي: دان نفسه: أي حاسبها في الدنيا قبل أن يحاسب يوم القيامة(٥). وعن عائشة رضي الله عنها قالت: (سمعت رسول الله ﷺ يقول في بعض صلاته: (**اللهم حاسبني حساباً يسيراً**)، فلما انصرف قلت: يا نبي الله ما الحساب اليسير؟ قال: (**أن ينظر الله في كتابه فيتجاوز عنه، من نوقش الحساب يومئذ يا عائشة هلك، وكل ما يصيب المؤمن يكفر الله عز وجل**

(١) البقرة: ٢٨٤.

(٢) النبأ: ٢٧.

(٣) الانشقاق: ٨.

(٤) أخرجه البخاري في العلم، باب من سمع شيئا فراجع حتى يعرفه، رقم: (١٠٣)، وفي الرقاق، باب من نوقش الحساب عذب، رقم: (٦٥٣٦)، ومسلم رقم: (٢٨٧٦) في الجنة، باب إثبات الحساب.

(٥) سنن الترمذي الترمذي رقم: (٢٤٦١) في صفة القيامة، باب رقم (٢٦).

به عنه حتى الشوكة تشوكه)[١]، وعن محمود بن لبيد أن النبي ﷺ قال: **(اثنان يكرههما ابن آدم: الموت، والموت خير للمؤمن من الفتنة، ويكره قلة المال، وقلة المال أقل للحساب)**[٢]. وقال ﷺ: **(من كانت عنده مظلمة لأخيه فليتحلله منها، فإنه ليس ثمَّ دينار ولا درهم من قبل أن يؤخذ لأخيه من حسناته، فإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات أخيه فطرحت عليه)**[٣]. وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **(يخلص المؤمنون من النار، فيحبسون على قنطرة بين الجنة والنار، فيقص لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا، حتى إذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة، فوالذي نفس محمد بيده لأحدهم أهدى بمنزله في الجنة منه بمنزله كان في الدنيا)**[٤]. وقد أخبر ﷺ أن ناساً لا يحاسبون، وهم سبعون ألفاً إكراماً لهم كما جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ: **(عرضت علي الأمم فرأيت النبي ومعه الرهيط، والنبي ومعه الرجل والرجلان، والنبي ليس معه أحد، إذ رفع لي سواد عظيم فظننت أنهم أمتي فقيل لي: هذا موسى وقومه، ولكن انظر إلى الأفق، فنظرت فإذا سواد عظيم، فقيل لي انظر إلى الأفق الآخر، فنظرت فإذا سواد عظيم فقيل لي: هذه أمتك، ومنهم سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب ولا**

---

(١) رواه أحمد: (٤٠/ ٢٦٠)، رقم: (٢٤٢١٥).

(٢) رواه إسماعيل بن جعفر في أحاديثه صـ: ٤٤٥، رقم: (٣٨٢)، وأحمد: (٣٩/ ٣٦)، رقم: (٢٣٦٢٥).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب القصاص يوم القيامة، رقم: (٦٥٣٤).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب القصاص يوم القيامة، رقم: (٦٥٣٥).

عذاب)، ثم نهض فدخل منزله فخاض الناس في أولئك الذين يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب، فقال بعضهم: فلعلهم الذين صحبوا رسول الله ﷺ، وقال بعضهم: فلعلهم الذين ولدوا في الإسلام ولم يشركوا بالله شيئاً، وذكروا أشياء، فخرج عليهم رسول الله ﷺ فقال: (**وما الذي تخوضون فيه**)؟ فأخبروه، فقال: (**هم الذين لا يرقون، ولا يسترقون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون**)، فقام عكاشة بن محصن فقال: ادع الله أن يجعلني منهم، فقال: (**أنت منهم**)، ثم قام رجل آخر فقال: ادع الله أن يجعلني منهم، فقال: سبقك بها عكاشة)[١]. وقد اتفق المسلمون على هذه العقيدة، ومن أنكرها أو كذب بها أو جحدها فهو كافر الكفر الأكبر المخرج عن الملة بالكلية، والله الموفق.

المسألة الثانية: ثم اعلم وفقك الله تعالى لطاعته أن الحساب يوم القيامة سيكون على نوعين: حساب عرض، وحساب نقاش، فأما حساب العرض فهو تقرير المؤمن بذنوبه التي عملها، حتى إذا اعترف بها غفرها الله تعالى، فهو حساب لا يطالب العبد فيه بنتائج النعم، وهو المسمى في الأدلة بالحساب اليسير، كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ

(١) أخرجه البخاري في الطب، باب من لم يرق، رقم: (٥٧٥٢)، وباب من اكتوى أو كوى غيره، رقم: (٥٧٠٥)، وفي الرقاق، باب يدخل الجنة سبعون ألفا بغير حساب، رقم: (٦٥٤١)، ومسلم رقم: (٢٢٠) في الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب.

يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ﴾[١]، وقد سماه النبي ﷺ بأنه حساب العرض، كما سيأتي في حديث عائشة رضي الله تعالى عنها، وهو الحساب المذكور في حديث عبد الله عن عمر رضي الله عنهما أن رجلا سأله كيف سمعت النبي ﷺ يقول في النجوى؟ قال: (**يدنو أحدكم من ربه حتى يضع عليه كنفه فيقول تعالى: أعملت كذا وكذا؟ فيقول: نعم، ويقول: أعملت كذا وكذا؟ فيقول: نعم، فيقرره ثم يقول: إني سترتها عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم**)[٢].

وأما النوع الثاني من الحساب فهو حساب النقاش، وهو الحساب العسير الشديد، والذي لا نجاة معه من العذاب، وهو حساب المطالبة بنتائج النعم، كما قال تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِى حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا وَٱسْتَمْتَعْتُم بِهَا فَٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَفْسُقُونَ ﴾[٣]، وهو المذكور في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (**يقول الله تبارك وتعالى لأهون أهل النار عذابا لو كانت لك الدنيا وما فيها أكنت مفتديا بها؟ فيقول: نعم، فيقول: قد أردت أهون من**

---

(١) الانشقاق: ٧-٨.

(٢) أخرجه البخاري في المظالم، باب قول الله تعالى: ﴿ وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ ، رقم: (٤٦٨٥)، وفي الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه، رقم: (٦٠٧٠)، وفي التوحيد، باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم، رقم: (٧٥١٤)، ومسلم رقم: (٢٧٦٨) في التوبة، باب توبة القاتل وإن كثر قتله.

(٣) الأحقاف: ٢٠.

هذا وأنت في صلب آدم ألا تشرك) أحسبه قال: (**ولا أدخلك النار فأبيت إلا الشرك)**[١]. وعن أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهما قالا: (قال رسول الله ﷺ: (**يؤتى بالعبد يوم القيامة فيقول له ألم أجعل لك سمعا وبصرا ومالا وولدا، وسخرت لك الأنعام والحرث، وتركتك ترأس وتربع فكنت تظن أنك ملاقي يومك هذا، فيقول: لا، فيقول له: اليوم أنساك كما نسيتني**). رواه مسلم والترمذي[٢]، وقال: (هذا حديث صحيح غريب، ومعنى قوله اليوم أنساك كما نسيتني اليوم أتركك في العذاب) [٣]. فحساب المطالبة بنتائج النعم، هذا هو حساب الهلاك والعذاب، وقد جمع النبي ﷺ بين النوعين في قوله ﷺ: (**من حوسب عذب**)، فقالت عائشة رضي الله تعالى عنها: (أولم يقل الله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾[٤]؟ فقال: (**إنما ذلك العرض، ولكن من نوقش الحساب يهلك)**[٥]. فقوله: (**إنما ذلك العرض**) هو لنوع الأول، وهو حساب العرض، وقوله: (**من نوقش**

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم صلوات الله عليه وذريته، رقم: (٣٣٣٤)، ومسلم في صفات المنافقين وأحكامهم، باب طلب الكافر الفداء بملء الأرض ذهبا، رقم: (٢٨٠٥).

(٢) أخرجه مسلم رقم: (٢٩٦٨) في الزهد، والترمذي رقم: (٢٤٣٠) في صفة القيامة، باب رقم: (٧).

(٣) سنن الترمذي رقم: (٢٤٣٠) في صفة القيامة، باب رقم: (٧).

(٤) الانشقاق: ٧-٨.

(٥) تقدم تخريجه.

الحساب يهلك)، هو النوع الثاني من أنواع الحساب، وهو حساب النقاش، فهما نوعان، نسأل الله تعالى أن يخفف عنا، والله أعلم.

المسألة الثالثة: اعلم رحمك الله تعالى أن الأدلة وردت بأن أول ما يحاسب عنه العبد يوم القيامة من عمله الصلاة، فإن صلحت صلاته وكانت مقبولة نظر في باقي عمله، وإن فسدت رد عليه باقي عمله، عن حريث بن قبيصة قال: (قدمنا المدينة فقلت: اللهم يسر لي جليساً صالحاً، قال فجلست إلى أبي هريرة فقلت: إني سألت الله أن يرزقني جليساً صالحاً، فحدثني بحديث سمعته من رسول الله ﷺ، لعل الله أن ينفعني به، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (**إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلاته، فإن صلحت فقد أفلح وأنجح، وإن فسدت فقد خاب وخسر، فإن انتقص من فريضته شيء قال الرب عز وجل: انظروا هل لعبدي من تطوع، فيكمل بها ما نتقص من الفريضة، ثم يكون سائر عمله على ذلك**)[1].

فإن قلت: وكيف نجمع بين هذا الحديث وبين الحديث الذي يثبت فيه النبي ﷺ أن الدماء هي أول ما يقضى بين العبادة فيه؟ فقد ثبت في الصحيحين أن النبي ﷺ قال: (**أول ما يقضي بين الناس بالدماء**)[2]؟

---

(١) رواه الترمذي، رقم: (٤١٣) في الصلاة، باب ما جاء أن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة، والنسائي رقم: (٤٦٦)، في الصلاة، باب المحاسبة على الصلاة، وأحمد في المسند: (٥/ ٧٢و ٣٧٧)، والحاكم: (١/ ٢٦٣).

قال الألباني: (صحيح).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب القصاص يوم القيامة، رقم: (٦٥٣٣)، ومسلم في القسامة، باب المجازاة بالدماء في الآخرة ... رقم: (١٦٧٨).

فأقول: لقد ذكرنا في موضع آخر أن أهل العلم رحمهم الله تعالى جمعوا بين هذه النصوص بوجهين من أوجه الجمع، الأول: أن الحقوق قسمان: حقوق لله تعالى، وحقوق للآدميين فيما بينهم لبعض، والصلاة حق الله تعالى، والدماء حق للآدميين، وبناء عليه: فأول ما يقضي فيه من حقوق الله تعالى هو الصلاة، وأول ما يقضى فيه بين الناس فيما هو من حقوقهم هو أمر الدماء، والمراد بأمر الدماء أي القصاص.

وهناك وجه آخر: وهو: أن عندنا حساب وتنفيذ، فأول ما يقع عليه الحساب هو أمر الصلاة، فإذا فرغ من الحساب وجاء وقت تنفيذ الجزاء فأول ما يقضى فيه هو أمر الدماء، وأول ما يقع عليه الحساب هو الصلاة، وبهذا لا يكون بين النقول في هذه المسألة مطلق التعارض، ولله الحمد والمنة.

المسألة الرابعة: هل الكفار سيحاسبون يوم القيامة؟

والجواب: هذه المسألة فيها خلاف، وندع الإمام شيخ الإسلام أبا العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى يجيبنا عن هذا السؤال، قال رحمه الله تعالى: (هذه المسألة تنازع فيها المتأخرون من أصحاب أحمد وغيرهم، فممن قال: إنهم لا يحاسبون: أبو بكر عبد العزيز، وأبو الحسن التميمي، والقاضي أبو يعلى، وغيرهم. وممن قال: إنهم يحاسبون: أبو حفص البرمكي من أصحاب أحمد، وأبو سليمان الدمشقي، وأبو طالب المكي، وفصل الخطاب: أن الحساب يراد به عرض أعمالهم عليهم وتوبيخهم عليها، ويراد بالحساب موازنة الحسنات بالسيئات، فإن أريد بالحساب المعنى الأول، فلا

ريب أنهم يحاسبون بهذا الاعتبار، وإن أريد المعنى الثاني، فإن قصد بذلك أن الكفار تبقى لهم حسنات يستحقون بها الجنة، فهذا خطأ ظاهر، وإن أريد أنهم يتفاوتون في العقاب، فعقاب من كثرت سيئاته أعظم من عقاب من قَلّتْ سيئاته، ومن كان له حسنات خفف عنه العذاب، كما أن أبا طالب أخف عذابًا من أبي لَهَب، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ﴾(١)، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾(٢)، والنار دَرَكَات، فإذا كان بعض الكفار عذابه أشد عذابًا من بعض لكثرة سيئاته وقلة حسناته كان الحساب لبيان مراتب العذاب، لا لأجل دخولهم الجنة)(٣).

وقال رحمه الله تعلى: (وأما الكفار فلا يحاسبون محاسبة من توزن حسناته وسيئاته، فإنه لا حسنات لهم، ولكن تعد أعمالهم وتحصى، فيوقفون عليها ويقررون بها ويجزون بها)(٤). فصار القول الحق في مسألة الكفار هو التفصيل: فمن قال: إنهم يحاسبون ويقصد أنه ينظر في حسناتهم وسيئاتهم ويوازن بينها فهذا قول باطل، فإن الكفار لا حسنات لهم يوم القيامة، لأن الله تعالى يقول: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾(٥)، فهم لا

---

(١) النحل: ٨٨.

(٢) التوبة: ٣٧.

(٣) مجموع الفتاوى: (٤/ ٣٠٦).

(٤) العقيدة الواسطية صـ: ٩٨.

(٥) الفرقان: ٢٣.

يحاسبون هذا النوع من الحساب، وأما من قال: يحاسبون ويقصد به حسابهم لتمييز دركاتهم في النار فإنهم يحاسبون بهذا الاعتبار، والله أعلم.

المسألة الخامسة: هل الكفار سيحاسب على تركه للفروع ؟

والجواب: نعم، الذي نجزم به هو أنهم سيحاسبون ويعذبون على ترك الفروع، أي الصلاة والزكاة والصوم والحج ونحوها من فروع الشريعة، مع أنني لا أوافق على تسميتها بالفروع، ولكن من باب ترك الحال على ما قرره الأصوليون فقط، وإلا فتقسيم الدين إلى أصول وفروع فيه إجمال، منه ما هو باطل، ومنه ما هو حق، وقد فصلت في هذه المسألة في موضع آخر، والمقصود أن الحق الحقيق بالقبول والقول الذي لا ينبغي الخلاف فيه أصلا هو أن الكفار يعذبون ويحاسبون يوم القيامة على كفرهم بالله تعالى، وعلى تركهم للفروع، وذلك لأن القول الصحيح أنهم مخاطبون بالفروع، والدليل على ذلك قوله تعالى عن المؤمنين حين يتساءلون عن المجرمين فيقولون لهم: ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُوا۟ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴾[(١)]، وهو من جملة الفروع على حد قول الأصوليين: ﴿ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ ﴾[(٢)]، وهو من الفروع: ﴿ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلْخَآئِضِينَ ﴾[(٣)]، وهو من الفروع: ﴿ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾[(٤)]، وهو من الأصول، فقد بين الله تعالى أنه عذب أهل النار على أصول الشريعة وفروعها، مما يدل على أنهم مطالبون بها، فهم يحاسبون على كل ذلك يوم

(١) المدثر: ٤٢-٤٣.

(٢) المدثر: ٤٤.

(٣) المدثر: ٤٥.

(٤) المدثر: ٤٦.

القيامة، وقال تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ۝٦ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[(١)]، على أحد التفسيرين: أي زكاة المال، فالقول الصحيح أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة، وبناء على هذا الترجيح فهو معاقبون على تركها يوم القيامة، والقول الصحيح كذلك هو أن الإسلام بالنسبة للعبادات إنما هو شرط صحة لا شرك وجوب، بمعنى أن العبادة إن دخل وقتها فإنها تجب في ذمة الكافر، ولكنها لا تصح منه إلا بالإتيان بشروط صحتها، والتي منها الإسلام، فإن الأمر بالشيء أمر به وبما لا يتم إلا به، كما تقرر في القواعد، وقد أجمع أهل العلم رحمهم الله تعالى على أن الكافر إذا تاب وأسلم فإنه لا يطالب بقضاء ما فاته زمن الكفر رحمة من الله تعالى وإحسانا وتخفيفا على عباده، قال تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾[(٢)].

والخلاصة حتى لا يتشتت الكلام أن نقول: أن الكفار محاسبون يوم القيامة على ترك الفروع، ومعذبون يوم القيامة على تركها، والله أعلم.

المسألة السادسة: إن قلت: وكيف نجمع بين قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٩٢ عَمَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾[(٣)]، وقوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن

(١) فصلت: ٦-٧.

(٢) الأنفال: ٣٨.

(٣) الحجر: ٩٢-٩٣.

ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴾[١]، وقوله: ﴿وَلَا يُسْـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾[٢]، فكيف مرة يثبت السؤال ومرة ينفيه؟

فأقول: لا إشكال في ذلك ولله الحمد والمنة وبه التوفيق والعصمة، وبيان ذلك من وجوه:

الأول: إنه من المعلوم المتقرر بالدليل أن يوم القيامة يوم طويل جدًا مقدراه خمسون ألف سنة فلطوله تختلف فيه الأحوال، فيسأل الكفار في بعضه، ويكف عن سؤالهم في بعضه، فالآيات المثبتة للسؤال يقصد بها السؤال في بعض أوقات هذا اليوم، والآيات التي فيها ترك السؤال إنما تخص بعض أوقات هذا اليوم، فليس وقت السؤال هو بعينه وقت عدم السؤال حتى يلزم من ذلك الاختلاف، فلا يلزم من الإخبار بترك سؤالهم في بعض أجزاء ذلك اليوم تركه في كل أجزائه، وهذا الوجه مرده إلى التفريق في الأحوال، والله أعلم.

الثاني: أن يقال: إن المتروك سؤالهم هم المجرمون الذين بلغوا في الإجرام حده كإبليس ومردة الشياطين، وكفرعون وهامان وقارون وأبي جهل ونحو هؤلاء الذين بلغوا الغاية في الإجرام، ولذلك قال تعالى في سياق قصة قارون: ﴿وَلَا يُسْـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾، وقال تعالى: ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ﴿٣٩﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٤٠﴾ يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَٰهُمْ فَيُؤْخَذُ بِٱلنَّوَٰصِى وَٱلْأَقْدَامِ ﴾[٣]، وهذا فيه بيان أن الذين لا يسألون هم عتاة

(١) الرحمن: ٣٩.

(٢) القصص: ٧٨.

(٣) الرحمن: ٣٩-٤١.

الكفرة من الإنس والجن، والآيات التي أخبرت بالسؤال تكون في بقية الكفار وعصاة الموحدين، فالإخبار بترك سؤال البعض لا يلزم منه ترك سؤال الجميع، وهذا الوجه مرده إلى التفريق بين أصناف الكفرة، فمن عظم كفره واشتد جرمه لا يُسأل، ومن كان دون ذلك فإنه يُسأل، والله أعلم.

الثالث: أن يقال: إن السؤال المنفي في الآيات إنما هو سؤال الاستخبار والاستعلام والاستعتاب، والسؤال المثبت إنما هو سؤال التقريع والتوبيخ، فالكفار لا يسألون سؤال استعتاب كما قال تعالى: ﴿وَإِن يَسْتَعْتِبُوا۟ فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ﴾(١)، وقال تعالى: ﴿فَٱلْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾(٢)، ولكنهم يسألون سؤال تقريع وتوبيخ زيادة في التنكيل بهم كما قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ فِى ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِّنَ ٱلْعَذَابِ (٤٩) قَالُوٓا۟ أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۚ قَالُوا۟ فَٱدْعُوا۟ ۗ وَمَا دُعَٰٓؤُا۟ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾(٣)، وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَرَبِّنَا ۚ قَالَ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾(٤)، ونحو ذلك من الآيات.

فإذن السؤال المنفي هو سؤال الاستعتاب الذي يعقبه العفو، والسؤال المثبت هو سؤال التقريع والتوبيخ الذي هو زيادة في عذابهم والنكال بهم،

---

(١) فصلت: ٢٤.

(٢) الجاثية: ٣٥.

(٣) غافر: ٤٩-٥٠.

(٤) الأحقاف: ٣٤.

فبالتفريق بين الأحوال والأشخاص ونوعية السؤال لا يبقى بين النصوص أي إشكال كعادتها المطردة أعلى الله منارها وجعلنا من أتباعها، والله أعلم.

المسألة السابعة: اعلم رحمك الله تعالى أن هناك من أمة محمد ﷺ من يدخلون الجنة بلا حساب ولا عذاب، نسأل الله تعالى أن يجعلنا منهم برحمته وجوده وكرمه وإحسانه، وهم السبعون ألفا الذين أثبت الدليل على أنهم يدخلون الجنة بلا حساب ولا عذاب، ففي الصحيحين من حديث حصين بن عبد الرحمن السلمي: قال: (كنت عند سعيد بن جبير، فقال: أيُّكم رأى الكوكب الذي انْقَضَّ البارحة؟ قلت: أنا. ثم قلت: أما إني لم أكن في صلاة، ولكن لُدِغْتُ. قال: فماذا صنعتَ؟ قلت: استرقيتُ. قال: ما حَمَلَك على ذلك؟ قلت: حديث حدَّثناه الشعبيُّ. فقال: وما حدَّثكم الشعبيُّ؟ قال: قلت: حدَّثنا عن بُرَيدَة بن الحُصَيْب الأسلمي، أنه قال: لا رُقية إلا من عَين أو حُمَة. فقال: لقد أحسن مَن انتهى إلى ما سمع، ولكن حدَّثنا ابن عباس عن النبيِّ ﷺ قال: (**عُرِضَتْ عليَّ الأُمَمُ، فرأيت النبيَّ ومعه الرهطُ، والنبيَّ ومعه الرجل والرجلان، والنبيَّ ليس معه أحد، إذْ رُفِعَ لي سَوَاد عظيم، فظننت أنهم أمَّتي، فقيل لي: هذا موسى وقومُه، ولكن انْظُر إلى الأُفُقِ، فنظرتُ، فإذا سواد عظيم، فقيل لي: انْظُرْ إلى الأفقِ الآخَر، فإذا سواد عظيم، فقيل لي: هذه أمتك، ومعهم سبعون ألفا يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب**). ثم نهض فدخل منزله، فخاض الناس في أولئك الذين يدخلون الجنة بغير حساب، فقال بعضهم: فلعلَّهم الذين صَحِبُوا رسول الله ﷺ، وقال بعضهم: فلعلَّهم الذين وُلِدُوا في الإسلام فلم

يُشْرِكوا بالله شيئا - وذكروا أشياءَ - فخرج عليهم رسول الله ﷺ فقال: (**ما الذي تخوضُون فيه**)؟ فأخبروه، فقال: (**هم الذي لا يَرْقُون، ولا يسترقون، ولا يتطيَّرون، وعلى ربهم يتوكلون**). فقام عُكَّاشة بن مِحْصَن، فقال: ادْعُ الله أن يجعلَني منهم. فقال: (**أنْت منهم**). ثم قام رجل آخرُ، فقال: ادع الله أن يجعلني منهم. فقال: (**سَبقك بها عُكَّاشة**)(١). يقول العلماء: جاء في الحديث لفظ: (**هُمُ الَّذِينَ لاَ يَرْقُونَ**) وهي رواية شاذة انفرد بها مسلم عن البخاري، ولا تصح لعدة وجوه منها: أنها مخالفة لهدي النّبي ﷺ فقد كان يرقي أصحابه - رضي الله عنهم-، ولأن في الرقية إحساناً للغير، فإن الراقي محسن على غيره، فكيف يُمنع هذا الفضل، ولأنّ النّبي ﷺ قال في آخر الحديث: (**وَعَلَى رَبّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ**)، وعمل الراقي لا منافاة بينه وبين التوكل، بخلاف المسترقي، والمكتوي، والمتطير، فهؤلاء الأصناف بهذه الصفات يدخلون الجنة من غير حساب ولا عذاب.

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: (وليس عند البخاري لا يرقون قال شيخنا: وهو الصواب، وهذه اللفظة وقعت مقحمة في الحديث، وهي غلط من بعض الرواة فإن النبي جعل الوصف الذي يستحق به هؤلاء دخول الجنة بغير حساب هو تحقيق التوحيد وتجريده، فلا يسألون غيرهم أن يرقيهم، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون، والطيرة نوع من الشرك، ويتوكلون على الله وحده لا على غيره، وتركهم الاسترقاء والتطير هو من تمام التوكل على الله كما في الحديث: (**الطيرة الشرك**)(٢). قال أبن مسعود وما

(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه أبو يعلى الموصلي: (٩/ ٢٦)، رقم: (٥٠٩٢).

منا إلا من تطير ولكن الله يذهبه بالتوكل، فالتوكل ينافي التطير، وأما رقية العين فهي إحسان من الراقي، وقد رقى رسول الله جبريل، وأذن في الرقي، وقال: لا بأس بها ما لم يكن فيها شرك، واستأذنوه فيها فقال: (**من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه**)[١]. وهذا يدل على أنها نفع وإحسان، وذلك مستحب مطلوب لله ورسوله، فالراقي محسن، والمسترقي سائل راج نفع الغير، والتوكل ينافي ذلك)[٢].

فهؤلاء السبعون ألفا يدخلون الجنة على الصفة التي ذكرتها الأدلة، ولكن البشارة أن هؤلاء السبعين ألفاً ليسوا فقط سبعين ألفاً، بل إن معهم آخرين، فقد جاء في حديث أبي هريرة وسنده جيد عند أحمد و البيهقي: (**فاستزدت** -أي: استزدت ربي- **فزادني مع كل ألف سبعين ألفاً**)[٣]. كل ألف من السبعين ألفاً معهم سبعون ألفاً زيادة، وفي رواية: (**مع كل واحد من السبعين ألفاً سبعون ألفاً**)[٤]. لكن هذه الرواية ضعيفة، لكن الرواية الصحيحة أن الله تعالى زاد النبي ﷺ مع كل ألف من السبعين ألفاً الذين لا يحاسبون من أمته- مع كل ألف منهم سبعون ألفاً، وفي رواية: (**وعدني ربي أن يدخل الجنة من أمتي سبعين ألفاً مع كل ألف سبعون ألفاً لا**

قال حكم حسين سليم أسد عليه: (إسناده حسن).

(١) أخرجه مسلم رقم: (٢١٩٨)، و(٢١٩٩) في السلام، باب استحباب الرقية من العين.

(٢) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح صـ: ١٣٠.

(٣) مسند أحمد: (١/ ٢٠٣)، رقم: (٢٢)، والبعث والنشور للبيهقي صـ: ٢٤٤، رقم: (٤١٦).

(٤) نوادر الأصول في أحاديث الرسول للترمذي: (١/ ٣٠٢)، وإتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: (٨/ ٢٤٥).

حساب عليهم ولا عذاب، وثلاث حثيات من حثيات ربي)[1]. والله أعلم كم قدر الحثية. وفي صحيح ابن حبان بسند جيد عن عتبة بن عبد الله: (**ثم يشفع كل ألف بسبعين ألفاً، ثم يحثي بكفه ثلاث حثيات)**[2]. فكبر عمر رضي الله تعالى عنه، فهؤلاء السبعون ألفاً مع كل ألف سبعون ألفاً كم سيكون المجموع؟ أربعة ملايين وتسعمائة ألف غير الحثيات، هؤلاء كلهم من أمة النبي ﷺ، فنسأل الله تعالى أن يجعلنا منهم بمنه وكرمه وجوده، إنه جواد كريم، والله أعلم.

القاعدة الثانية والسبعون

(الجنة والنار موجودتان لا تفنيان أبدا ولا تبيدان)

أقول: انعقد إجماع أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى على مقتضى هذه القاعدة والأصل الكبير، خلافا لكثير من أهل البدع، وهذه القاعدة العريقة الطيبة تتضمن أربعة أمور:

ـ أن الجنة موجودة، وأنها باقية، وأن النار موجودة وأنها باقية، وقد تواترت الأدلة وله الحمد على إثبات ذلك، فمن أدلة أن الجنة والنار موجودتان: قوله تعالى في آيات كثيرة بعد ذكر نعيم الجنة: ﴿ أُعِدَّتْ

(١) رواه الترمذي رقم: (٢٤٣٩) في صفة القيامة، باب يدخل من هذه الأمة سبعون ألفا دون حساب. وقال: (هذا حديث حسن غريب).

(٢)صحيح ابن حبان: (١٦/ ٢٣١)، رقم: (٧٢٤٧).

ورواه الطبراني في المعجم الكبير: (٢٢/ ٣٠٤)، رقم: (٧٧١)، ومسند الشاميين: (٤/ ١٠٦)، رقم: (٢٨٦٣)، وورد في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (١٠/ ٤٠٩)، رقم: (١٨٧٠٩)، وإتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: (٨/ ٢٥٤)، رقم: (٧٩٠٠)، وكنز العمال: (١١/ ٤٤٦)، رقم: (٣٢١٠٤).

لِلْمُتَّقِينَ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ﴾[2]، فهذا إخبار عن أمرٍ وقع في الماضي كما هو مقتضى اللغة التي نزل القرآن بها، وقال تعالى: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾[3]، وهذا أيضًا إخبار عن أمرٍ مضى مما يدل على أنه أعد ولكنه أخفي عنا، وقوله تعالى في شأن النار في آيات كثيرة: ﴿ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَعِيرًا ﴾[5]، ونحو هذه الآيات.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ﴾[6]، وهذا صريح في أنها موجودة الآن وقبل الآن، وخبر الشارح لا خلف فيه.

ومن ذلك: ما في الصحيحين من حديث ابن عمر مرفوعًا: (**إن أحدكم عرض مقعده بالغداة والعشي فإن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار، يقال: هذا مقعدك حتى يبعثك الله عز وجل يوم القيامة**)[7]. وهذا العرض على الجنة والنار دليل على أنهما

---

(١) آل عمران: ١٣٣.

(٢) الحديد: ٢١.

(٣) السجدة: ١٧.

(٤) البقرة: ٢٤.

(٥) البفتح: ١٣.

(٦) النجم: ١٣-١٥.

(٧) أخرجه البخاري في الجنائز، باب الميت يعرض عليه مقعده بالغداة والعشي، رقم: (١٣٧٩)، وفي الرقاق، باب سكرات الموت، رقم: (٦٥١٥)، ومسلم رقم: (٢٨٦٦) في

موجودتان الآن، ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ ﴾[1]، وكيف يعرضون على أمرٍ لا حقيقة له، بل هو في حيز العدم؟ ومن ذلك: ما في الصحيحين من حديث عمران قال: قال رسول الله ﷺ: (**اطلعت في الجنة فإذا أكثر أهلها الفقراء، واطلعت في النار فإذا أكثر أهلها النساء**)[2]، والاطلاع فيهما دليل صريح على وجودهما وأنهما مخلوقتان الآن، ومن ذلك: ما في الصحيحين أيضًا من حديث أنس في سؤال الميت في قبره وفيه : (**فيقال: هذا مقعدك في النار أبدلك الله به مقعدًا من الجنة فيراهما جميعًا**)[3]، ورؤيته لهما رؤية حقيقية لا أنها خيال وضرب أمثال كما يقوله من يقوله من أهل الأهواء والبدع، ومثله في الدلالة حديث البراء بن عازب المتقدم مطولاً وفيه: (**فينادي منادٍ من السماء: أن صدق عبدي فأفرشوه من الجنة وافتحوا له**

الجنة، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، والموطأ: (١/ ٢٣٩) في الجنائز، باب جامع الجنائز، والترمذي رقم: (١٠٧٢) في الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر، والنسائي رقم: (٢٠٧١) في الجنائز، باب وضع الجريدة على القبر.

(١) غافر: ٤٦.

(٢) أخرجه البخاري في الرقاق، باب فضل الفقر، رقم: ()، وباب صفة الجنة والنار، رقم: (٦٥٤٦)، وفي بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة، رقم: (٣٢٤١)، وفي النكاح، باب كفران العشير، رقم: (٥١٩٨)، ومسلم رقم (٢٧٣٧) في الذكر والدعاء، باب أكثر أهل الجنة الفقراء، والترمذي رقم (٢٦٠٥) و(٢٦٠٦) في صفة جهنم، باب ما جاء أن أكثر أهل النار النساء.

(٣) تقدم تخريجه.

بابًا إلى الجنة)[١]، وفيه أيضًا: أنه يقال للكافر: (**فينادي منادٍ من السماء : أن كذب فأفرشوه من النار وافتحوا له بابًا إلى النار**)، وهذا دليل على أنهما موجودتان.

ومن ذلك: ما في الصحيحين في حديث أبي هريرة قال: (قال رسول الله ﷺ: (**بينا أنا نائم رأيتني في الجنة فإذا امرأة تتوضأ إلى جانب قصر فقلت: لمن هذا القصر؟ فقالوا: لعمر بن الخطاب، فذكرت غيرتك فوليت مدبرًا**))، فبكى عمر وقال: على مثلك أغار يا رسول الله)[٢]. ورؤيا الأنبياء حق وصدق.

ومن ذلك: ما في الصحيحين أيضًا من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: (قال رسول الله ﷺ: (**قال الله تعالى: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر**)[٣]، وهو صريح في الدلالة على المطلوب.

ومن ذلك: ما في الصحيحين أيضًا من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: (قال رسول الله ﷺ: (**إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فإن شدة الحر**

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري في بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة، رقم: (٣٢٤٤)، وفي تفسير سورة السجدة، باب: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾، رقم: (٤٧٧٩)، وفي التوحيد، باب قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ﴾ ،رقم: (٧٤٩٨)، ومسلم رقم: (٢٨٢٤) في الجنة في فاتحته، والترمذي رقم: (٣١٩٥) في التفسير، باب ومن سورة السجدة.

من فيح جهنم)[١]، وكيف يجد الناس فيحها وهي لا زالت معدومة؟ لكن سبحان من أعمى بعض القلوب ونعوذ بالله من الخذلان.

ومن ذلك: ما رواه البخاري من حديث أبي هريرة مرفوعًا: (**اشتكت النار إلى ربها فقالت: يا رب أكل بعضي بعضًا فإذن لها بنفسين: نفسٍ في الشتاء، ونفس في الصيف، فأشد ما تجدون من الحر من فيح جهنم، وأشد ما تجدون من البرد من زمهرير جنهم**)[٢].

ومن ذلك: ما رواه البخاري أيضًا من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: (**إن ناركم هذه جزء من سبعين جزءًا من نار الآخرة**)، قيل: يا رسول الله إن كانت لكافية. قال: (**فضلت عليها بتسعة وستين جزءًا**)[٣].

ومن ذلك: ما في الصحيح قال النبي ﷺ: (**اختصمت الجنة والنار عند ربهما، فقالت الجنة: يا رب ما لي لا يدخلني إلا ضعفاء الناس ومساكينهم، وقالت النار: يا رب ما لي لا يدخلني إلا الجبارون والمتكبرون، فقضى الله بينهما: أنت الجنة رحمتي أرحم بك من أشاء، وأنت النار عذابي أعذب بك من أشاء، ولكليكما ملؤها**)[٤].

---

(١) أخرجه البخاري في مواقيت الصلاة، باب الإبراد بالظهر في شدة الحر، رقم: (٥٣٦)، ومسلم رقم: (٦٤٥) في المساجد، باب استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر.

(٢) صحيح البخاري في مواقيت الصلاة، باب الإبراد بالظهر في شدة الحر، رقم: (٥٣٧).

(٣) صحيح البخاري في بدء الخلق، باب صفة النار، وأنها مخلوقة، رقم: (٣٢٦٥).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب باب قوله: ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ رقم: (٤٨٥٠)، ومسلم في الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون ... رقم: (٢٨٤٦).

ومن ذلك: ما في الصحيحين أن النبي ﷺ قال: (**دخلت النار امرأة في هرة حبستها لاهي أطعمتها ولا تركتها تأكل من خشاش الأرض**)[١].

ومن ذلك: ما في الصحيح من حديث صلاته ﷺ صلاة الكسوف وأنه عرضت عليه الجنة والنار، وأنه قال: (**ما من شيء لم أكن أريته إلا رأيته في مقامي هذا حتى الجنة والنار**)، وأنه تقدم ليناول من الجنة عنقود عنب وقال: (**لو أخذته لأكلتم منه ما بقيت الدنيا**)، وأنه رأى النار يحطم بعضها بعضًا وقال: (**فلم أر اليوم منظرًا قط أفظع**)[٢]، وكل ذلك دليل على وجودهما.

ومن ذلك: ما رواه مسلم في الصحيح من حديث أبي هريرة مطولاً وفيه: (**لما خلق الله الجنة والنار أرسل جبريل فقال: اذهب فانظر إليهما...**)[٣] الحديث بطوله. والأحاديث في إثبات ذلك كثيرة جدًا ولعل فيما مضى كفاية.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب المساقاة، باب سقي الماء، رقم: (٢٣٦٥)، ومسلم في السلام، باب تحريم قتل الهرة، رقم: (٢٢٤٢)، وفي البر والصلة والآداب باب تحريم تعذيب الهرة ونحوها، رقم: (٢٢٤٢).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب كفران العشير وهو الزوج، رقم: (٥١٩٧)، ومسلم كتاب الكسوف، باب ما عرض على النبي ﷺ، رقم: (٩٠٧).

(٣) رواه أبو داود رقم: (٤٧٤٤) في السنة، باب في خلق الجنة والنار، والترمذي رقم: (٢٥٦٣) في صفة الجنة، باب ما جاء حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات، والنسائي، رقم: (٣٧٦٣) في الأيمان والنذور، باب الحلف بعزة الله تعالى.

قال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح).

والخلاصة من ذلك أن نؤمن إيمانًا قطعيًا على أن الجنة والنار موجودتان الآن، وأما كونهما باقيتان أبد الآباد بلا نهاية ولا فناء أبدا، فالأدلة عليه كثيرة، منها: قوله تعالى في نعيم الجنة: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ٣٢ لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾[2]، وقوله تعالى في آيات كثيرة عن أهل الجنة: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾[3]، وقال تعالى عنهم أيضًا: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾[4]، وهذا نفي للموت عنهم وكما أفاده أيضًا حديث ذبح الموت بين الجنة والنار، وقوله: (**يا أهل الجنة خلود ولا موت، ويا أهل النار خلود ولا موت**). وهو في الصحيح[5]. وقال تعالى : ﴿لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾[6]، وقال تعالى في أبدية النار ودوامها: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى كُلَّ كَفُورٍ﴾[7]، وقال تعالى في ثلاث آيات من القرآن: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾، فقال في سورة النساء: ﴿إِلَّا

(١) ص: ٥٤.
(٢) الواقعة: ٣٢-٣٣.
(٣) النساء: ٥٧.
(٤) الدخان: ٥٦.
(٥) تقدم تخريجه.
(٦) الحجر: ٤٨.
(٧) فاطر: ٣٦.

طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴾[(١)]، وقال تعالى في سورة الأحزاب: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ﴿٦٤﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴾[(٢)]، وقال تعالى في سورة الجن: ﴿ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴾[(٣)]، وقال تعالى: ﴿ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾[(٤)]، وقال تعالى: ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾[(٥)]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّهَا سَآءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ﴾[(٦)]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى عَذَابِ جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴿٧٤﴾ لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ ﴾[(٧)]، وقال تعالى: ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[(٨)]، وقال تعالى: ﴿ وَيَتَجَنَّبُهَا ٱلْأَشْقَى ﴿١١﴾ ٱلَّذِى يَصْلَى ٱلنَّارَ ٱلْكُبْرَىٰ ﴿١٢﴾ ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴾[(٩)]، وقال تعالى: ﴿ فَذُوقُوا۟ فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا ﴾[(١٠)]، وقال تعالى: ﴿ وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ۖ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ ﴾[(١١)]، وقال تعالى: ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ

---

(١) النساء: ١٦٩.
(٢) الأحزاب: ٦٤-٦٥.
(٣) الجن: ٢٣.
(٤) البقرة: ١٦٧.
(٥) التوبة: ٦٨.
(٦) الفرقان: ٦٦.
(٧) الزخرف: ٧٤-٧٥.
(٨) هود: ١٠٧.
(٩) النبأ: ٣٠.
(١٠) هود: ١٠٧.
(١١) الزخرف: ٧٧.

جُلُودُهُم بَدَّلْنَهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ ﴾[1]، وقال عليه الصلاة والسلام: (**أما أهل النار الذين هم أهلها فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون**)[2]، فهذه النصوص الكثيرة دليل قاطع على أن الجنة والنار باقيتان دائمتان لا تفنيان أبدًا ولا تبيدان، والله الموفق والهادي، ونكمل الكلام على هذه القاعدة في البحث في جمل من المسائل المهمة:

المسألة الأولى: اعلم رحمك الله تعالى أن القول بأن الجنة والنار موجودتان الآن، وأنهما لا تفنيان أبدا ولا تبيدان هو ما اتفقت عليه كلمة أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى، ولا يزال أهل السنة رحمهم الله تعالى يقررونه في كتبهم العقدية على أنه من المسائل المسلمة التي لا خلاف بينهم، ولا نعلم عن أحد منهم رحمهم الله تعالى أنه يقول بأن النار أو الجنة تفنى، أو أن حركات أهل النار تفنى، وإنما هذا هو قول أهل البدع من المعتزلة وغيرهم.

فإن قلت: وكيف تقول: لا يعرف في هذه المسلة خلاف بين أهل السنة والجماعة وقد نسب القول بفنائها ــ أي النار ــ إلى أبي هريرة، وابن عباس، وعبدالله بن عمرو، وأبي سعيد، وعمر بن الخطاب، وابن تيمية، وابن القيم؟

فأقول: أما نسبته إلى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فإنه مروي من طريق الحسن البصري عن عمر، وهذا إسناد منقطع، لأن الحسن لم يدرك عمر، وقد ضعفه المحققون، كابن حجر والألباني وغيرهم، والمتقرر في

---

(١) النساء: ٥٦.

(٢) أخرجه مسلم، رقم (١٨٥) في الإيمان، باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار.

القواعد أن الانقطاع سبب لضعف الراوية، ولا سيما وأن مرسله هو الحسن البصري، ولأهل العلم في الحديث كلام كثير في مراسيل الحسن رحمه الله تعالى، فهذا المنقول عن عمر في القول بفناء النار لا يصح، وأنت خبير بأن هذا الأمر المخالف لظاهر الكتاب والسنة مخالفة واضحة لا يمكن أن نظن فيمن هو أدنى من عمر أن يقول به، فكيف ننسب له هذا القول العظيم في هذه المسألة الخطيرة بمجرد هذا النقل الواهي، هذا لا يكون، فهذا النقل ضعيف لا يصح، وقد بين ابن حجر رحمه الله تعالى فيما لو أن هذا النقل صح من باب التسليم فقط، فإنه محمول على النار التي يدخلها الموحدون من أهل الكبائر[1]. ولكن هذا الجواب الثاني لابن حجر لا حاجة له، لأن النقل أصلا لم يصح، وقد كفينا مؤنة التكلف له ولله الحمد، والله أعلم.

وأقول كذلك: وأما المروي عَنْ اِبْن عَبَّاس من أنه قال في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾[2]، قَالَ: (إنَّ هَذِهِ الْآيَة آيَة لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَحْكُم عَلَى اللَّه فِي خَلْقه أَنْ لَا يُنْزِلَهُمْ جَنَّة وَلَا نَارًا)[3]. فقد قال عنه العلامةُ الألباني في تحقيقه لـرفعِ الأستارِ: (قلتُ: هذا أثرٌ منقطعٌ، لأن علي بنَ أبي طلحةَ لم يسمع من ابنِ عباسٍ، وإن كان معناهُ صحيحاً على ما سيبينهُ المؤلفُ رحمهُ الله تعالى، ثم إن في الطريقِ إليه عبدَ

(١) فتح الباري لابن حجر: (١١/ ٤٢٢).

(٢) الأنعام: ١٢٨.

(٣) تفسير الطبري: (١٢/ ١١٨).

الله بنَ صالحٍ وفيه ضعفٌ)[١]. وقد علق الصنعاني على الأثر بقولهِ: (وأقولُ: لا يخفي على ناظرٍ أنهُ لا دلالةَ في هذا الأثرِ، ولا رائحةَ دلالةٍ على المدعى من فناءِ النارِ، بل غايةُ ما يُفيدهُ الإخبارُ عن أنه لا يُجزمُ للمؤمنِ أنه من أهلِ الجنةِ، ولا العاصي من عصاةِ المؤمنين أنه من أهلِ النارِ. وهذا المعنى ثابتٌ في الأحاديثِ الصحيحةِ)[٢].

فأنت ترى أن هذا الأثر ليس فيه حجة ولا فيه أصلا تعرض لفناء النار كما فهمه من نسب القول بفنائها لابن عباس رضي الله تعالى عنهما بسبب هذا النقل، فهو مع كونه نقلا ضعيفا، فإنه لا يدل على ما يريدونه من القول بفناء النار، والله أعلم.

ثم أقول كذلك: وأما المروي عن عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرو أنه قَالَ: (يَأْتِي عَلَى النَّارِ زَمَانٌ تَخفِقُ أَبْوَابُهَا وَلَيْسَ فِيْهِ أَحَدٌ، يَعْنِي مِنَ الُموحِّدين)[٣]. فقد قال العلامةُ الألباني - رحمهُ اللهُ - في الضعيفةِ في الحكم على الأثر: (قال الحافظُ: كذا فيهِ، ورجالهُ ثقاتٌ، والتفسيرُ لا أدري ممن هو؟ وهو أولى من تفسيرِ المصنفِ. قلتُ ــ أي الألباني:ــ الظاهرُ أن التفسيرَ المذكورَ، من مخرجهِ البزارُ، فقد أخرجهُ الفسوي في تاريخهِ بسندِ البزارِ عينهُ عن أبي بلجٍ به، وليس فيهِ التفسيرُ المذكورُ، هكذا ذكرهُ الذهبي في ترجمة أبي بلجٍ. وكذا الحافظُ في التهذيبِ عن الفسوي، وزاد: قال ثابتٌ البناني: (سألتُ

---

(١) رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار بتحقيق الألباني ص: ٧١.

(٢) نفس المرجع السابق، ونفس الصفحة.

(٣) قال ابن الجوزي في الموضوعات: (٣/ ٢٦٨): (هَذَا حَدِيث مَوْضُوع محَال).

وقال الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: (٢/ ٧٢): (باطل).

الحسن عن هذا؟ فأنكرهُ)، وأبو بلجٍ هذا في نفسهِ ثقةٌ، ولكنهُ ضعيفٌ من قبلِ حفظهِ، ولذلك عد الذهبي هذا الأثر من بلاياه، ثم قال: وهو منكرٌ)(١). كلام الإمام الألباني رحمه الله تعالى.

قلت: فأنت ترى أنه لا يصح عن النبي ﷺ ولا عن أحد من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، ولا عن أحد من السلف الأوائل فيما نعلم، لا يصح عن أحد من هؤلاء التصريح بأن النار تفنى، فنسبة القول بأنها تفنى عن أحد منهم لا يصح.

فإن قلت: وهل صح هذا القول عن أبي العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى؟

فأقول: أبدا، وأتحدى من نسب هذا القول لأبي العباس رحمه الله تعالى أن يأتينا بكلمة واحدة يصرح فيها أبو العباس بأن النار تفنى، بل المعروف عنه رحمه الله تعالى من كلامه في الفتاوى وغيرها أن النار لا تفنى، فهو يقول ويصرح بأنها لا تفنى، بل لقد حقق شيخنا الشيخ محمد السمهري حفظه الله تعالى كتابا لأبي العباس رحمه الله تعالى يرد فيه أبو العباس على من قال بفناء النار، وصحح شيخنا نسبته لأبي العباس رحمه الله تعالى، فلا تصح نسبة القول بفناء النار إلى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، فإن الراجح عنده أبديتها وعدم فنائها، وقد نص على ذلك رحمه الله في أكثر من موضع من كتبه، فقد قال رحمه الله تعالى في كتابه درء تعارض العقل والنقل: (وقال أهل الإسلام جميعاً: ليس للجنة والنار آخر، وإنهما لا

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: (٢/ ٧٢).

تزالان باقيتين، وكذلك أهل الجنة لا يزالون في الجنة يتنعمون، وأهل النار في النار يعذبون، ليس لذلك آخر)[١].

وقال رحمه الله أيضاً في كتابه بيان تلبيس الجهمية: (وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة والجماعة على أن من المخلوقات ما لا يعدم ولا يفنى بالكلية، كالجنة والنار والعرش وغير ذلك، ولم يقل بفناء جميع المخلوقات إلا طائفة من أهل الكلام المبتدعين، كالجهم بن صفوان ومن وافقه من المعتزلة ونحوهم، وهذا قول باطل يخالف كتاب الله وسنة رسوله وإجماع سلف الأمة وأئمتها)[٢].

وانظر كلام شيخ الإسلام أيضاً في مجموع الفتاوى: (٨/ ٣٠٤)، (١٨/ ٣٠٧) وفي غير ما موضع من كتبه الأخرى. وسبب الغلط على شيخ الإسلام ونسبة القول بفناء النار إليه أن ابن القيم في كتابه حادي الأرواح قد ذكر الأقوال في فناء النار وعدمه، وأشار إلى أن ابن تيمية قد حكى بعض هذه الأقوال، والتي منها القول بفناء النار، وليس في ذلك ما يدل على نسبة هذا القول الباطل لشيخ الإسلام ابن تيمية، فقد حكى هذه الأقوال غيره من أهل السنة والجماعة كشارح الطحاوية، وحكاية شيخ الإسلام لأقوال الطوائف مشحونة بها مؤلفاته، ولكن للرد عليها لا لتقريرها، وهذا واضح ولا يحتاج إلى مزيد بيان.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل: (٢/ ٣٥٨).

(٢) هذا الكلام لم أعثر عليه في الكتاب المعزو له والذي هو بيان تلبيس الجهمية، ولكنه موجود في كل من المستدرك على مجموع الفتاوى: (١/ ١٠٧)، ومجموع الفتاوى: (١٨/ ٣٠٧)، ومختصر الفتاوى المصرية صـ: ١٧٧.

فإن قلت: وهل صح ذلك القول عن الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى؟

فأقول: قال العلامةُ الألباني - رحمهُ اللهُ - في الضعيفةِ في نسبةِ القولِ بفناءِ النارِ إلى الإمامِ ابنِ القيمِ - رحمهُ اللهُ - ما نصهُ: (ويؤسفني أن أقولَ: إن القاديانيةَ في ضلالهم المشارِ إليه آنفاً يجدون متكئاً لهم في بعضِ ما ذهبوا إليهِ في بعضِ كتبِ أئمتنا من أهلِ السنةِ، فقد عقد العلامةُ ابنُ القيمِ في كتابهِ الحادي فصلاً خاصاً في أبديةِ النارِ، أطال الكلامَ فيه جداً، وحكى في ذلك سبعةَ أقوالٍ، أبطلها كلها، سوى قولينِ منها:

الأولُ: أن النارَ لا يخرجُ منها أحدٌ من الكفارِ، ولكن الله عز وجل يفنيها، ويزولُ عذابها.

والآخرُ: أنها لا تفنى وأن عذابها أبدي دائمٌ، وقد ساق فيه أدلةَ الفريقين وحججهم من المنقولِ والمعقولِ، مع مناقشتها، وبيان ما لها وما عليها، والذي يتأملُ في طريقةِ عرضه للأدلةِ ومناقشتهِ إياها، يستشعر من ذلك أنه يميلُ إلى القولِ الأولِ ولكنهُ لم يجزم بذلك، فراجع إن شئتَ الوقوفَ على كلامهِ مفصلاً الكتابَ المذكورَ[1]، ولكنني وجدتهُ يصرحُ في بعضِ كتبهِ الأخرى بأن نارَ الكفارِ لا تفنى، وهذا هو الظنُ بهِ، فقال رحمهُ اللهُ في الوابلِ الصيبِ[2] ما نصهُ: (وأما النارُ فإنها دارُ الخبثِ في الأقوالِ والأعمالِ والمآكلِ والمشاربِ ودارُ الخبيثين، فاللهُ تعالى يجمعُ الخبيثَ بعضهُ إلى بعضٍ فيركمهُ كما يركمُ الشيء لتراكبِ بعضهِ على بعضٍ، ثم يجعلهُ في جهنمَ مع أهلهِ، فليس فيها إلا خبيثٌ، ولما كان الناسُ على ثلاثِ طبقاتٍ: طيب لا

---

(١)حادي الأرواح: (٢/ ١٦٧ - ٢٢٨.

(٢) صـ ٢٦.

يشوبهُ خبثٌ، وخبيث لا طيبَ فيه، وآخرون فيهم خبثٌ وطيبٌ كانت دورهم ثلاثةً: دار الطيبِ المحضِ، ودار الخبثِ المحضِ، وهاتان لا تفنيان)[1].

قلت: نعم، وهذا قول السلف الصالح جميعا، ولم يخالف في ذلك فيما نعلم منهم أحد، والإمام ابن القيم رحمه الله تعالى من أئمة السلف الذين لا يمكن أن يصح عنهم إلا ما اتفق عليه السلف رحمهم الله تعالى، والمتقرر في القواعد أن المتشابه يحمل على المحكم وأن المحتمل يحمل على الصريح، وكلامه رحمه الله تعالى وإن كان متشابها ومحتملا في مكان، ولكن الصريح عنه هو القول بأنها لا تفنى، فالعدل والإنصاف هو أن يحمل كلامه المحتمل على الصريح، وكلامه المتشابه على المحكم، هذا هو شأن المحققين من أهل الإنصاف والعدل، والذي أجزم به ولا أتردد فيه أن أهل السنة رحمهم الله تعلى متفقون على أن النار والجنة لا تفنيان أبدا، ولا تبيدان، وقد حكى جمع من أهل العلم الإجماع على هذه المسألة ومنهم الإمام ابن حزم فقد نقل الإجماع عليها كما في كتابه مراتب الإجماع: (وأن النار حق، وأنها دار عذاب أبداً لا تفنى ولا يفنى أهلها أبداً بلا نهاية)[2].

ومن حكى الإجماع كذلك الإمام ابن بطة العكبري الحنبلي فقال وهو يحكي إجماع أهل الحجة من أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى: (وأما عذاب النار فدائم أبدا بدوام الله، وأهلها فيها مخلدون خالدون)[3].

---

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: (٢/ ٧٥).

(٢) مراتب الإجماع صـ: ١٧٣.

(٣) لم أقف عليه.

وقال القرطبي رحمه الله حاكيا للإجماع في معرض رده على من قال بفناء النار: (فمن قال إنهم يخرجون منها، وإن النار تبقى خالية بجملها، خاوية على عروشها، وإنها تفنى وتزول فهو خارج عن مقتضى المعقول، ومخالف لما جاء به الرسول ﷺ، وما أجمع عليه أهل السنة والأئمة العدول)[(١)].

وقال أبو زيد القيرواني - رحمه الله-: في كتابه الجامع: (فمما أجمعت عليه الأمة من أمور الديانة، ومن السنن التي خلافها بدعة وضلالة.... وأن الجنة والنار قد خلقتا، أعدت الجنة للمتقين، والنار للكافرين، لا تفنيان ولا تبيدان)[(٢)].

وقال عبد القاهر البغدادي - رحمه الله -: في كتابه الفرق بين الفرق: (الفصل الثالث: في بيان الأصول التي اجتمع عليها أهل السنة، - ثم ذكر أموراً - وقال:(الركن الثاني عشر: وقالوا بدوام نعيم الجنة على أهلها، ودوام عذاب النار على المشركين والمنافقين، وقالوا: إن الخلود في النار لا يكون إلا للكفرة)[(٣)].

وممن حكى الإجماع أيضاً على هذه المسألة شيخ الإسلام ابن تيمية فقال: (وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة والجماعة على أن من المخلوقات ما لا يعدم ولا يفنى بالكلية كالجنة والنار والعرش)[(٤)].

---

(١) التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة صـ: ٩٢٦.

(٢) لم أقف عليه في رسالته، وإن كان فيها ما هو بمعناه.

(٣) الفرق بين الفرق صـ: ٣٣٩.

(٤) مجموع الفتاوى: (١٨/ ٣٠٧).

ونقل الإجماع عن الإمام الأشعري رحمه الله ولم يتعقبه بشيء في درء التعارض[١]، وكذا لم يتعقب ابن حزم لما ساق الإجماع، وقال ابن حجر رحمه الله: (من زعم أنهم يخرجون منها، أو أنها تبقى خالية أو تفنى فهو خارج عما جاء به الرسول ﷺ، وأجمع عليه أهل السنة)[٢].

فدل على هذا القول الكتاب والسنة والإجماع، ولذلك ذكره كثير من أهل العلم في جملة عقائد أهل السنة ومن ذلك: قول الإمامان الرازيان-أبو حاتم وأبو زرعة- رحمهما الله -:(أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازا وعراقا وشاما ويمنا فكان من مذهبهم:....الجنة حق والنار حق، وهما مخلوقان لا يفنيان أبدا)[٣].

وقال الطحاوي رحمه الله: (والجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان أبداً، ولا تبيدان)[٤]، ونقل ذلك غيرهم كثير من العلماء.

وهذه الإجماعات وحكاياتها نقلتها من مقال بعنوان: فناء النار لفضيلة الشيخ بندر بن محمد الرباح[٥]، جزاه الله تعالى خير الجزاء، فإن مقاله هذا من أروع ما قرأت في هذه المسألة اختصارا وتحقيقا، والله أعلم.

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) فتح الباري لابن حجر: (١١/ ٤٢١).

(٣) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: (١/ ١٧٦-١٧٩)، برقم: (٣٢١) ، وقد ذكر الاعتقاد بتمامه، والذهبي في سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٨٤) وفي العلو صـ: ١٣٧-١٣٨، وفي العرش: (٢/ ٣٢٩)، وابن قدامة في إثبات صفة العلو صـ: ١٢٥، برقم: (١١٠) . وأورده ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل: (٦/ ٢٥٧).

(٤) متن الطحاوية بتعليق الألباني صـ: ٧٣.

(٥) لم أقف عليه.

المسألة الثانية: من الأدلة التي يستدل بها من قال بفناء النار، ودائما يرددونها في أدلتهم، قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾[(١)]، وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[(٢)]، فتعلق الخلود بالمشيئة دليل على أن الأمر له نهاية، وكذلك قوله تعالى: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا﴾[(٣)]، وهذا الفهم في كتاب الله تعالى ليس بصحيح، لأن المتقرر في القواعد عند عامة أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى أننا لا نفهم الأدلة من الكتاب والسنة بمعزل عن فهم السلف رحمهم الله تعالى، فكل فهم خالف فهم السلف رحمهم الله تعالى في العقيدة فإنه باطل، والسلف الصالح من الصحابة والتابعين رحمهم الله تعالى ورضي الله تعالى عنهم لم يفهموا من هذه الآيات بأن النار تفنى، فهذا فهم غريب على فهم السلف رحمهم الله تعالى، وهذا الجواب جواب مجمل.

وأما الجواب المفصل فنقول وبالله تعالى التوفيق: فأما الآية الأولى والثانية التي استدلوا بها أما الآية الثانية والثالثة التي استدلوا بها وأعني بها قوله: تعالى: ﴿قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾، وقوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾، قالوا: إن الله تعالى علق دوام العذاب فيهما بالمشيئة بخلاف

(١) الأنعام: ١٢٨.

(٢) هود: ١٠٦-١٠٧.

(٣) النبأ: ٢٣.

النعيم في الجنة فلم يعلقه بذلك، فدل على الفرق بينهما، وهو أن الجنة لا تفنى والنار تفنى.

والجواب عن ذلك من وجهين:

الوجه الأول: أن المراد بالاستثناء هو الفترة التي قبل دخول النار كما حكاه كثير من المفسرين. قال السعدي رحمه الله في بيان المراد بهذا الاستثناء: (خالدين فيها أبدا، إلا المدة التي شاء الله، أن لا يكونوا فيها، وذلك قبل دخولها، كما قاله جمهور المفسرين، فالاستثناء على هذا، راجع إلى ما قبل دخولها، فهم خالدون فيها جميع الأزمان، سوى الزمن الذي قبل الدخول فيها) [(١)].

أما الوجه الثاني أن يقال لهم إن الله تعالى كما صرح بالاستثناء في أهل النار فقد صرح به في أهل الجنة، فلا يصح الاستدلال بذلك على فناء النار.

قال الشنقيطي رحمه الله: (الجواب الحق أن أهل النار الكفرة خالدون فيها خلود الانقطاع له البتة، والاستثناء بالمشيئة كما صرح به في أهل النار صرح به كذلك في أهل الجنة، مع أنه لا يقول أحد ممن يقول بانقطاع النار بانقطاع الجنة كما قال تعالى هنا في سورة هود: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [(٢)] [(٣)].

(١) تفسير السعدي صـ: ٣٩٠.

(٢) هود: ١٠٨.

(٣) لم أقف على نص الكلام.

وأما من فهم من قوله تعالى: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحۡقَابٗا﴾(١)، أنها تدل على تحديد مدة الإقامة، فقد أجاب عنه الإمام الشنقيطي رحمه الله تعالى في الأضواء فقال رحمه الله تعالى: (الجواب قد أوضحه الله تمام الإيضاح في سورة(ص) وخير ما يفسر به القرآن القرآن، فالأحقاب في آية النبأ متعلقة بما بعدها، وهو أنهم في تلك الأحقاب لا يذوقون إلا الحميم والغساق، ثم بعد أن تنتهي تلك الأحقاب يشكل لهم العذاب من غيرهما أشكالاً لا نهاية لها، والدليل على أن المراد ما ذكرنا قوله تعالى في سورة(ص): ﴿هَٰذَا فَلۡيَذُوقُوهُ حَمِيمٞ وَغَسَّاقٞ ۝٥٧ وَءَاخَرُ مِن شَكۡلِهِۦٓ أَزۡوَٰجٌ﴾(٢)، فالأحقاب التي في النبأ لا يقع فيها الحميم والغساق ولا يقع فيها غيرهما، وإذا قلنا بانتهاء تلك الأحقاب تنتهي النار يبقى ما ذكر في سورة (ص) لا ظرف له وهو خلاف القرآن، فظهر أن الأحقاب ظرف للحميم والغساق، وأنه بعد انتهاء تلك الأحقاب تأتي ألوان أخرى من العذاب)(٣). فلا دلالة في هذه الآيات الكريمات على ما يريدون من القول بفناء النار، وقد سئل ابن تيمية رحمه الله تعالى عن قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي ٱلۡجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿يَوۡمَ نَطۡوِي ٱلسَّمَآءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلۡكُتُبِ﴾(٥)، فأجاب رحمه الله تعالى بقوله: (الحمد لله: قال طوائف من العلماء: إن

---

(١) النبأ: ٢٣.

(٢) ص: ٥٧-٥٨.

(٣) لم أقف عليه فيه.

(٤) هود: ١٠٨.

(٥) الأنبياء: ١٠٤.

قوله: ﴿ مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ أراد بها سماء الجنة وأرض الجنة، كما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: (**إذا سألتم الله الجنة فاسألوه الفردوس، فإنه أعلى الجنة، وأوسط الجنة، وسقفه عرش الرحمن**)(١). وقال بعض العلماء في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴾(٢)، هي أرض الجنة، وعلى هذا فلا منافاة بين انطواء هذه السماء، وبقاء السماء التي هي سقف الجنة، إذ كل ما علا فإنه يسمى في اللغة سماء، كما يسمى السحاب سماء، والسقف سماء، وأيضا فإن السموات وإن طويت وكانت كالمهل واستحالت عن صورتها فإن ذلك لا يوجب عدمها وفسادها، بل أصلها باق بتحويلها من حال إلى حال، كما قال تعالى: ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ ﴾(٣)، وإذا بدلت فإنه لا يزال سماء دائمة وأرض دائمة والله أعلم)(٤).

القاعدة الثالثة والسبعون

(ليس في الجنة من النعيم ولا في النار من العذاب مما في الدنيا إلا الأسماء)

أقول: نحن معاشر أهل السنة والجماعة نؤمن بأصناف النعيم الوارد أنه في الجنة مما في الكتاب وصحيح السنة، ونؤمن بما ورد في الكتاب والسنة من أصناف العذاب الأليم في النار، ونؤمن بأنه معلوم المعنى باعتبار الدلالة اللغوية، والمعنى اللغوي فقط، فنحن نعلم معنى القصور والنخيل والمسك

---

(١) أخرجه البخري في الجهاد، باب درجات المجاهدين في سبيل الله، رقم: (٢٧٩٠).

(٢) الأنبياء: ١٠٥.

(٣) إبراهيم: ٤٨.

(٤) دقائق التفسير: (٢/ ٢٥٨).

والخيام والأنهار واللبن والماء ونحوها مما ورد في الجنة، ونعلم معنى السلاسل والأغلال والحيات والنار والزمهرير والمقامع والحديد وغيرها مما في جهنم من أصناف العقوبات والعذاب، ولكن مع هذا الإيمان والعلم بالمعنى إلا أننا نجزم بأن الكيفيات والحقائق ليست بمماثلة لما هو عندنا في هذه الدنيا، فنعيم الجنة وعذاب النار حتى وإن اتفق مع ما في الدنيا من النعيم والعذاب، إلا أن الكيفية لا يعلمها على التفصيل إلا الله، والمتقرر أن الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات، والمتقرر أن الاتفاق في الاسم الكلي العام والمطلق لا يستلزم الاتفاق بعد الإضافة والتقييد والتخصيص.

فإن قلنا: ماء الجنة، وماء الدنيا، فإن اختلاف الإضافات يلزم منه اختلاف الصفات، ولذلك قال الله تبارك وتعالى: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾[1]، ولكن الله تعالى أعلمنا بالأسماء، أي بأسماء هذا النعيم، أي أن في الجنة كذا وكذا من النعيم، مما هو معلوم المعنى والاسم في الدنيا، ولكن لما قال: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ ﴾ علمنا أن حقائق وكيفيات هذا النعيم لا يعلمه على التفصيل والحقيقة والكيفية فنجزم أنه ليس هو كما هو عندنا في الدنيا، وكما قال النبي ﷺ في الحديث القدسي، يقول الله تعالى: (**أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا**

---

(١) السجده: ١٧.

خطر على قلب بشر)[١]. ويقول السلف الصالح: ليس في الجنة مما في الدنيا إلا الأسماء، قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: (وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَيْسَ فِي الدُّنْيَا مِمَّا فِي الْجَنَّةِ إلَّا الْأَسْمَاءُ يَعْنِي أَنَّ مَوْعُودَ اللَّهِ فِي الْجَنَّةِ مِنْ الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ وَالْخَمْرِ وَاللَّبَنِ تُخَالِفُ حَقَائِقُهُ حَقَائِقَ هَذِهِ الْأُمُورِ الْمَوْجُودَةِ فِي الدُّنْيَا، فَاَللَّهُ تَعَالَى أَبْعَدُ عَنْ مُشَابَهَةِ مَخْلُوقَاتِهِ بِمَا لَا يُدْرِكُهُ الْعِبَادُ لَيْسَ حَقِيقَتُهُ كَحَقِيقَةِ شَيْءٍ مِنْهَا)[٢].

وقال رحمه الله تعالى: (فإن الله قد أخبر أن في الجنة خمرا ولبنا وماء وحريرا وذهبا وفضة وغير ذلك، ونحن نعلم قطعا أن تلك الحقيقة ليست مماثلة لهذه، بل بينهما تباين عظيم مع التشابه كما في قوله: ﴿ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ﴾[٣]، على أحد القولين أنه يشبه ما في الدنيا وليس مثله فأشبه اسم تلك الحقائق أسماء هذه الحقائق كما أشبهت الحقائق الحقائق من بعض الوجوه)[٤].

وقال رحمه الله تعالى في التدمرية وهو يبين أن الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات بمثالين مضروبين، أحدهما نعيم الجنة، فقال: (فإن الله سبحانه وتعالى أخبرنا عما في الجنة من المخلوقات: من أصناف

---

(١) أخرجه البخاري في بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة، رقم: (٣٢٤٤)، وفي تفسير سورة السجدة، باب قوله: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم ﴾، رقم: (٤٧٧٩)، ومسلم رقم: (٢٨٢٤) في الجنة في فاتحته، والترمذي رقم: (٣١٩٥) في التفسير، باب ومن سورة السجدة.

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية: (٦/ ٤٦٨).

(٣) البقرة: ٢٥.

(٤) مجموع الفتاوى: (١٣/ ٢٧٩).

المطاعم والملابس والمناكح والمساكن، فأخبرنا أن فيها لبنًا وعسلًا وخمرًا وماء ولحمًا وحريرًا وذهبًا، وفضة وفاكهة، وحورًا وقصورًا، وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما : (ليس في الدنيا شيء مما في الجنة إلا الأسماء). وإذا كانت تلك الحقائق التي أخبر الله عنها، هي موافقة في الأسماء للحقائق الموجودة في الدنيا وليست مماثلة لها، بل بينهما من التباين ما لا يعلمه إلا الله تعالى: فالخالق سبحانه وتعالى أعظم مباينة للمخلوقات منه مباينة المخلوق للمخلوق، ومباينته لمخلوقاته: أعظم من مباينة موجود الآخرة لموجود الدنيا، إذ المخلوق أقرب إلى المخلوق الموافق له في الاسم، من الخالق إلى المخلوق، وهذا بين واضح)[1].

فهذا بالنسبة إلى نعيم الجنة، فالواجب علينا معاشر المسلمين بالنسبة لما في الجنة من النعيم أن نؤمن بما ورد به الكتاب والسنة من أصناف النعيم فيها، وأن نؤمن بالعلم بالمعنى من حيث الوضع اللغوي ودلالة اللغة فقط، ونؤمن مع ذلك أن الكيفيات والحقائق لهذا النعيم لا يعلمه إلا الله تعالى، وكذلك نقول في عذاب النار ــ أعاذنا الله وإخواننا المسلمين منها ــ فإن كل ما أخبرنا الله تعالى فيها في الكتاب والسنة من أصناف العذاب فإننا يجب علينا أن نؤمن به، وأن نؤمن بأن معناه معلوم باعتبار الوضع اللغوي ودلالة اللغة فقط، وأما حقائقه وكيفيته التي هو عليها في الواقع فإنه أمر هائل، وأمر جلل، وأمر كبير عظيم لا يماثل ما عندنا في هذه الدنيا، فسلاسلها وإن كنا نعلم معناها اللغوي في الدنيا، ولكن كيفيتها وحقيقتها التي هي عليه لا يعلمها إلا الله تعالى، وزقومها وزمهريرها وحياتها

---

(١) التدمرية صـ: ٤٧.

وجحيمها وسعيرها ولهبها وشررها وغير ذلك مما ورد في الكتاب والسنة في وصفها الهائل العظيم الذي تقشعر منه الأبدان، كل ذلك مما يعلم معناه باعتبار دلالة اللغة العربية فقط، وأما هو على ما هو عليه في الحقيقة والواقع فأمر جلل هائل لا يعلمه على التفصيل والحقيقة والكيفية إلا الله تعالى، فليس هو بمماثل لما عندنا في هذه الدنيا، هذا ما نقطع به ونجزم به ونؤمن به، وليس فيه عندنا مطلق الشك والريب ولله الحمد، والله الموفق والهادي.

القاعدة الرابعة والسبعون

(كل ما كان وما يكون فالله تعالى علمه وكتبه وشاءه وخلقه)

أقول: وهذا هو ما يقصده أهل السنة رحمهم الله تعالى بالقدر، فإنهم رحمهم الله تعالى متفقون على أن الإيمان بالقدر ركن من أركان الإيمان، ودعامة من دعائمه العظام، فلا يقوم لإيمان العبد ولا يصح إلا بأن يؤمن بالقدر، قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾[2]، وقال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾[3]، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾[5]، وقال

---

(١) القمر: ٤٩.

(٢) الأحزاب: ٣٨.

(٣) الفرقان: ٢.

(٤) الأعلى: ٣.

(٥) الحديد: ٢٢.

تعالى: ﴿ مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِ ﴾(١)، قال السلف رحمهم الله تعالى: هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من الله فيرضى ويسلم، وكل آية فيها التنصيص على أن الله تعالى شاء الأمور وأرادها، وأنه كتبها وخلقها، وأنه عالم بها فهو من الأدلة الدالة على إثبات القدر، وقال ﷺ: (**كتب الله تعالى مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة**)(٢). وقال ﷺ: (**كل شيء بقدر الله تعالى حتى العجز والكيس**)(٣). وقال ﷺ: (**واستعن بالله ولا تعجز، فإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كذا وكذا، لكان كذا وكذا، ولكن قال: قدر الله وما شاء فعل**)(٤). وفي حديث جبريل الطويل في بيان أركان الإيمان قال النبي ﷺ: (**وتؤمن بالقدَر خَيْرِهِ وشَرِّهِ**)(٥). والأحاديث في هذا المعنى كثيرة جدا يصعب حصرها، وسيأتي طرف منها في بيان القواعد المقررة عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى في هذا الباب، وفي الأثر المرفوع عن الوليد بن عبادة عن أبيه عبادة بن الصامت في حديث: (ولن تؤمن بالله حتى تؤمن بالقدر خيره و شره، وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، سمعت رسول الله ﷺ يقول: القدر على هذا، من مات

---

(١) التغابن: ١١.

(٢) أخرجه مسلم رقم: (٢٦٥٣) في القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام، والترمذي رقم (٢١٥٧) في القدر، باب رقم (١٨).

(٣) أخرجه مسلم رقم: (٢٦٥٥) في القدر، باب كل شيء بقدر.

(٤) أخرجه مسلم رقم: (٢٦٦٤) في القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز.

(٥) أخرجه مسلم في الإيمان: باب وصف جبريل للنبي ﷺ الإسلام والإيمان رقم: (٨)، والترمذي رقم: (٢٧٣٨)، وأبو داود في السنة: باب في القدر رقم: (٤٦٩٥).

على غير هذا دخل النار)[١]. وقد أجمع أهل العلم رحمهم الله تعالى على أن من أنكر القدر جملة وتفصيلا كفر، وقد تقرر عندهم رحمهم الله تعالى أن الإيمان بالقدر يتضمن الإيمان بأربع مراتب، وهي: الإيمان بأن الله تعالى عالم بكل ما كان، وما يكون، وما لم يكن أن لو كان كيف يكون، وأنه لا يكون من حركة، ولا سكون، ولا حياة، ولا موت، ولا وجود، ولا عدم، ولا غنى، ولا فقر، ولا صحة، ولا سقم، ولا خفض، ولا رفع، وما تسقط من ورقة ولا شيء يكون في هذا الكون إلا والله تعالى عالم به، والأدلة في مرتبة العلم ستأتي.

والأمر الثاني: الإيمان بأن الله تعالى كتب كل شيء في اللوح المحفوظ، وأنه سبحانه وتعالى ما فرط في الكتاب من شيء.

والأمر الثالث: الإيمان بأن الله تعالى شاء كل شيء كان ويكون، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن.

والأمر الرابع: الإيمان بأن الله تعالى هو الخالق لكل شيء، فلا خالق على الحقيقة إلا هو جل وعلا، وكل هذه المراتب ستأتي أدلتها حال الكلام عنها في قواعدها بإذن الله تعالى.

والخلاصة أن الإيمان بالقدر ركن من أركان الإيمان، فلا يصح إيمان العبد إلا به، وكما قال ابن عمر رضي الله تعالى عنهما فيمن يقولون: أن لا قدر، وأن الأمر أنف، قال فيهم: (والذي يحلف به عبدالله بن عمر، لو أنفق

(١) رواه أبو داود، كتاب السنة، باب في القدر، رقم: (٤٧٠٠)، وأحمد: (٣٥/ ٤٦٥)، رقم: (٢١٥٨٩)، قال الألباني: (صحيح).

أحدهم مثل أحد ذهبا ما قبل الله تعالى منه حتى يؤمن بالقدر)[١]. فالإيمان بالقدر هو نظام التوحيد، كما قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، والله الموفق والهادي.

القاعدة الخامسة والسبعون

(الله عالم بكل شيء، ولا يخفي عليه مثقال ذرة، وكل ما في الكون واقع بعلمه سبحانه وتعالى)

أقول: نحن معاشر أهل السنة والجماعة نؤمن بأن الله تعالى من أسمائه العليم، وأن من صفاته العلم، فالله تعالى هو العالم العليم بكل شيء، فهو عالم الغيب والشهادة، وهو العالم بما كان وما يكون، وهو العالم بالأمر الذي لم يكن فيما لو كان كيف سيكون، كما قال تعالى: ﴿ وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ ﴾[٢]، أي علم حالهم فيما لو ردوا إلى الدنيا، وأنهم سيعودون إلى كفرهم وعنادهم، فلا يخفى على علم الله تعالى مثقال ذرة ولا أدنى أدنى أدنى من ذلك، فالله تعالى عليم بالكليات والجزئيات وكل شيء، لا كما يقوله الفلاسفة المتهوكون من أنه عالم بالكليات على الإجمال، ولكنه لا يعلم الجزئيات والتفاصيل الدقيقة، وهذا المذهب كفر، فإن السلف متفقون على أن من أنكر علم الله تعالى فإنه كافر، ولذلك فقد حكم الصحابة المتأخرون موتا على القدرية الأولى بأنهم كفار، وأنهم مجوس هذه الأمة، لأنهم يصرحون بنفي العلم عن الله تعالى، فيقولون: إن الله تعالى لا يعلم الأشياء قبل وقوعها، وهم الذين قال فيهم ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ما قال،

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) الأنعام: ٢٨.

وحكم بكفرهم عامة السلف رحمهم الله تعالى، وكان السلف رحمهم الله تعالى يقولون: ناظروهم في العلم فإن أقروا به خُصِمُوا، وإن أنكروه كفروا، وقد تواترت الأدلة على إثبات العلم الكامل العام الشامل لله تعالى، قال تعالى في آيات كثيرة تزيد على الست عشرة آية، كلها يقول الله تعالى فيها: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾(١)، ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾(٢)، ونحوها، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾(٣)، وقال تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾(٤)، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾(٥)، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾(٦)، وقال تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِي وَمَا نُعْلِنُ وَمَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ فِي ٱلْأَرْضِ

---

(١) الأنفال: ٧٥.

(٢) البقرة: ٢٩.

(٣) الحج: ٧٠.

(٤) الأنعام: ٥٩.

(٥) المجادلة: ٧.

(٦) آل عمران: ٥.

وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾[(٢)]، ولما قال فرعون لموسى: ﴿فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ ﴾[(٣)] رد موسى عليه السلام عليه بقول الله تعالى عنه: ﴿قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍ ۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴾[(٤)]، والآيات في إثبات صفة العلم الكامل العام الشامل للأشياء كثرة جدا، فالله تعالى عالم بالموجودات كلها، وبالمعدومات كلها، وبالكليات جميعها، وبالجزئيات جميعها، وقد ورد في الصحيح في حديث الاستخارة قول النبي ﷺ: (**إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل: اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم، فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم، وأنت علام الغيوب**)[(٥)]. وهذا هو الشاهد على صفة العلم من السنة.والحديث الذي ورد في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه وأرضاه في الخمس الذي لا يعلمهن إلا الله جل وعلا وقرأ: ﴿ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ

---

(١) إبراهيم: ٣٨.

(٢) البقرة: ١٠٧.

(٣) طه: ٥١.

(٤) طه: ٥٢.

(٥) أخرجه البخاري في الدعوات، باب الدعاء عند الاستخارة، رقم: (٦٣٨٢)، وفي التطوع، باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى: (٢/ ٥٧)، وفي التوحيد، برقم: (٧٣٩٠)، وأبو داود رقم: (١٥٣٨) في الصلاة، باب في الاستخارة، والترمذي رقم: (٤٨٠) في الصلاة، باب ما جاء في صلاة الاستخارة.

غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴾[١]، وقال الطحاوي رحمه الله تعالى: (ولم يخف عليه شيء قبل أن يخلقهم، وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم)[٢].

فأول ما يجب علينا أن نؤمن به فيما يتعلق بالقدر هو: أن نعلم ونوقن ونؤمن بأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عليم بكل شيء، علم بما كان، وعلم بما سيكون، وعلم بما لم يكن لو كان كيف يكون، فهو يعلم السر وأخفى، ويعلم الجهر من القول ويعلم ما تكتمون، ويعلم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كل حركة في هذا الوجود، وكل قطرة من المطر تنزل ويعلم متى تنزل، وأين تنزل، وكل لحظة عين وخائنة أعين وهمسة، وكل خاطرة تخطر على بال أي مخلوق، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يعلمها، وعلمه بها قبل أن يوجد هذا الكون، وقبل أن يوجد هذا الإنسان، فعلمه لم يزل أزلاً وما يزال أبداً، لا تخفى عليه خافية، يستوي في علمه عز وجل السر والعلن بالنسبة لنا نحن المخلوقين، ومن نازع في هذه المرتبة وهي مرتبة العلم فأنكر علم الله تعالى فهو كافر بالإجماع، قال أبو العباس رحمه الله تعالى: (فمن نازع في المرتبة الأولى من مراتب القدر - وهي مرتبة العلم- فهو كافر بالاتفاق)[٣].

وقد كان القدرية الأوائل، وهم القدرية الغلاة ينكرون هذه المرتبة من مرتاب القدر، فكانوا ينكرون علم الله تعالى، ومن أنكر هذه المرتبة فلا

---

(١) لقمان: ٣٤.

(٢) متن الطحاوية بتعليق الألباني صـ: ٣٥.

(٣) لم أقف عليه.

جرم أنه كافر، قال أبو العباس رحمه الله تعالى: (من أنكر علم الله القديم من غلاة القدرية فهو كافر)[١].

وقال الإمام البربهاري رحمه الله تعالى: (والإيمان بأن الله تبارك وتعالى قد علم ما كان من أول الدهر، وما لم يكن، وما هو كائن أحصاه الله وعده عداً، ومن قال: إنه لا يعلم ما كان وما هو كائن فقد كفر بالله العظيم)[٢].

فالقدرية الغلاة الأوائل الذين ظهروا في أواخر عهد الصحابة لا جرم أنهم كفار لأنهم ينكرون العلم والكتابة، وأما القدرية اليوم فإنهم يؤمنون بالعلم السابق، والكتابة السابقة، ولكنهم يزعمون أن العبد هو الذي يخلق فعله، وأما من ينكر العلم والكتابة فإنهم اليوم قليل، كما أفاده أبو العباس رحمه الله تعالى في الواسطية[٣]، فنحن نؤمن بما قررته الأدلة في إثبات كمال علم الله تعالى، وأنه لا يخفى عليه شيء جل وعلا، والله الموفق والهادي.

القاعدة السادسة والسبعون

(لا يمكن أن يحدث شيء في ملك الله من غير إرادته، بل كل ما في الكون بإرادته من خير وشر، فإن كان مما يحبه ويرضاه فهو من قبيل إرادته الشرعية وإن كان مما يبغضه ويكرهه فهو من قبيل إرادته الكونية)

أقول: إن الله تعالى هو مالك الملك جل وعلا، فلا مالك لذرات هذا العالم إلا هو جل وعلا، ومن كمال ملكه وقدرته عز وجل أن لا يكون في هذا الملكوت إلا ما يريده ويشاؤه جل وعلا، قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن

(١) مجموع الفتاوى: (٨/ ٤٤٥).

(٢) شرح السنة للبربهاري صـ: ٦٩.

(٣) شرح العقيدة الواسطية للهراس صـ: ٩٤.

فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾(١)، وقال تعالى: ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾(٣)، وقال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾(٤)، فما شاء الله تعالى فإنه يكون، وما لم يشأ فإنه لا يمكن أن يكون، لأنه لا يكون في كون الله تعالى وملكه إلا ما يشاؤه، قال تعالى: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَّذِيرًا ﴾(٥)، وقال تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾(٦)، وقال تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ ﴾(٧)، ولكنه لم يقع العنت لأنه لا يكون في كونه إلا ما يريده، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ ﴾(٨)، ولكنه لم يقع التسليط لأنه لا يكون في ملكوته إلا ما يشاؤه، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾(٩)،

---

(١) يونس: ٩٩.
(٢) الأنعام: ١٢٥.
(٣) البقرة: ٢٥٣.
(٤) الإنسان: ٣٠.
(٥) الفرقان: ٥١.
(٦) البقرة: ٢٠.
(٧) البقرة: ٢٢٠.
(٨) النساء: ٩٠.
(٩) الشورى: ٨.

لكن هذا الأمر لم يقع، لأن الله تعالى لم يشأ أن يكون هذا الأمر في كونه، ولا يكون في كونه جل وعلا إلا ما يريد، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ۚ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾[1]، ولكنه لم يقع هذا الأمر لأنه لا يكون في كونه إلا ما يريد، والآيات في هذا المعنى كثيرة، أعني بها الآيات التي تنفي وقوع الشيء لأن الله تعالى لم يشأه، ولو أنه شاء كذا لوقع، لأنه لا راد لقضائه، ولا معقب لحكمه عز وجل، وإنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون، وهذا من كمال قدرته، ومن كمال وصفه بأنه مالك الملك، وهذه مرتبة أخرى من مراتب القدر، وهي مرتبة المشيئة، ومعناها: أن نؤمن الإيمان الجازم الذي لا يخالطه مطلق الريب، ولا مطلق الشك أنه لا يكون في ملكوت الله تعالى إلا ما يشاؤه ويريده عز وجل.

فإن قلت: وما أقسام الإرادة؟

فأقول: هذا سؤال عظيم النفع جدا، لأن أغلب من ضل في هذا الباب من القدرية والجبرية إنما ضلالهم كان بسبب عدم التفريق بين نوعي الإرادتين، وأما أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى فإنهم الموفقون الملهمون للحق والهدى، فقد قسموا إرادة الله تعالى إلى قسمين:

- إلى الإرادة الكونية القدرية.

- وإلى الإرادة الشرعية الأمرية الدينية، فهما إرادتان، وفرقوا بينهما بجمل من الفروق، فقالوا رحمهم الله تعالى: إن الإرادة الكونية القدرية لا بد وأن تقع، لا راد لها أبدا، فما أراده الله تعالى كونه فإنه لا بد وأن يقع قدرا، قال

---

(١) الأنعام: ٣٥.

تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾[١]، أي لو أن إيمان من في الأرض أراده الله بإرادته الكونية القدرية لآمنوا جميعا، لأن الإرادة الكونية لا بد وأن تقع، وأما الإرادة الأمرية الشرعية الدينية فإنها قد تقع وقد لا تقع، فليس كل شيء أراده الله تعالى شرعا لا بد وأن يقع، بل منه ما وقع، ومنه ما لم يقع، فإيمان الناس أراده الله تعالى بإرادته الشرعية، ومع إرادته له شرعا فإنه لم يقع، فالمؤمنون من كل أمة هم القليل، ﴿وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[٤]، فشكر الناس جميعا لربهم وإيمانهم به وبرسله وبكتبه هو من مرادات الله تعالى الشرعية، ولم يقع من الناس جميعا، لأنه مراد بالإرادة الشرعية، ولكن أقسم بالله تعالى، ثم أقسم بالله تعالى، ثم أقسم بالله تعالى، لو أن الله تعالى أراد الإيمان والشكر من الناس بإرادته الكونية القدرية لما تخلف عن تحقيق ذلك أحد، كما في الآية السابقة في سورة يونس، ومن الفروق بين الإرادتين كذلك: أن الإرادة الكونية لا تستلزم محبة الله تعالى، بمعنى أنه قد يقع كونا ما لا يريده الله تعالى شرعا ولا دينا، وأما الإرادة الشرعية فإنه لا تكون أبدا إلا محبوبة لله تعالى، ولذلك قال العلماء رحمهم الله تعالى: إن الإرادة الكونية تأتي في الأدلة والنصوص بمعنى المشيئة، فإذا رأيت الله تعالى في القرآن قال: (يشاء

---

(١) يونس: ٩٩.

(٢) هود: ٤٠.

(٣) سبأ: ١٣.

(٤) يوسف: ١٠٣.

الله)، (شاء الله)، (شئنا) فاعلم أنه يتكلم الآن عن الإرادة الكونية، فالإرادة الكونية مرادفة في النصوص للفظ المشيئة، وأما الإرادة الشرعية فإنها تأتي في النصوص بلفظ المحبة والرضى، فإذا رأيت الله تعالى في القرآن يقول: (رضي الله عنهم)، (يرضه لكم)، (يحب المتقين)، (يحب المتوكلين) ونحوها، فاعلم أنه الآن يتكلم عن الإرادة الشرعية، فهذه ثلاثة فروق مهمة بين الإرادتين:

ـ الأول: الإرادة الكونية لا بد وأن تقع، وأما الشرعية فقد تقع وقد لا تقع.

- والثاني: الإرادة الكونية لا تستلزم محبة الله تعالى لما أراده، ولإرادة الشرعية لا بد وأن تكون فيما يحبه الله تعالى.

- والثالث: الإرادة الكونية مرادفة للمشيئة، والإرادة الشرعية مرادة للمحبة والرضى، وهناك فرق رابع مهم أيضا، وهو: أن الإرادة الكونية لا تراد لذاتها، وإنما هي مرادة لغيرها، وأما الإرادة الشرعية فإنها مرادة لذاتها.

فإن قلت: اضرب لنا مثلا على هذا الفرق الأخير؟

فأقول: نعم، مثاله القريب للأذهان لو أن الأطباء أجمعوا على أن تبتر قدم فلان بسبب أن فيها الآكلة، فإن فلانا هذا هو الذي سيأتي لهم بنفسه ويمد رجله أمامهم، ويطيعهم فيما يريدون، بل ربما لو أمروه أن يشتري هو آلات البتر لأطاعهم واشتراها هو بنفسه، وما ذلك إلا لأنه يريد هذا القطع، ولكن بالله عليك هل هو يريد هذا القطع لذاته؟

والجواب: بالطبع لا، ومن الذي يريد أن يبتر شيء من أطرافه، ولكنه أراده لغيره، أي لما يترتب على هذا القطع من سلامة لبقية جسده، فهو يريد القطع لغيره لا لذاته، وأنت ترى أننا نتناول أحيانا الدواء الكريه، لا لمحبته في ذاته، بل نحن نتناوله لأننا نعلم أنه طريق العافية بأمر الله تعالى، فكم وكم من الأشياء التي نحن نريدها لا لذواتها، ولكن لما يترتب عليها من الحكم والمصالح، وهذا واضح محسوس.

فإن قلت: وهل الله تعالى أراد الإيمان من أبي لهب؟

فأقول: نعم، ولكن بأي إرادة؟

أقول: أراد الله تعالى الإيمان من أبي لهب بإرادته الشرعية فقط، فعدم إيمان أبي لهب دليل على أنه ليس كل شيء أراده الله تعالى شرعا لا بد وأن يقع كونا، ولكن لو أن الله تعالى أراد الإيمان من أبي لهب بإرادته الأخرى وهي الكونية لوقع الإيمان منه ولا بد، كما أنه جل وعلا لما أراد الإيمان من أبي بكر كونا وقع كونا، وهو محبوب لله تعالى، فإيمان أبي بكر وإيمان غيره من أهل الإيمان ممن وقع إيمانهم وتحقق قد اجتمع فيه الإرادتان، الكونية والشرعية، فهو باعتبار أنه وقع في الكون فهو إرادة كونية، لأنه لما وقع في الكون علمنا أنه منها، لأنه لا يكون في كونه جل وعلا إلا ما يريده، وهو ـ أي إيمان المؤمن ـ داخل تحت الإرادة الشرعية كذلك، لأنه مما يحبه الله تعالى ويرضاه، ولذلك فلا بد وأن تحفظ هذا الكلام الذي يعتبر نجاة وخلاصا من إشكالات كثيرة، وهو أن نقول: كل ما وقع في كون الله تعالى فإنه إرادة كونية باعتبار وقوعه، فإن كان هذا الأمر الذي وقع في الكون من الأمور التي يحبها الله تعالى ويرضاها ويثيب أهلها، فاعلم مباشرة أنه من قبيل

الإرادة الشرعية كذلك، فاجتمع فيه الإرادتان، فوقوعه في الكون دليل على إرادة الله تعالى له كونا، ومحبته ورضاه به دليل على أنه أراده شرعا، وأما إن كان هذا الأمر الذي وقع في الكون مما لا يحبه الله تعالى ولا يرضاه، بل توعد من أوقعه بالعقوبة والعذاب فاعلم أن هذا الأمر من قبيل الإرادة الكونية فقط، وا حذر، ثم احذر، ثم احذر أن تخلط في هذا الكلام الخطير، فمثلا لو سألتك وقلت: هل الله تعالى يريد الكفر والمعاصي؟

والجواب: قل أولا: هل الكفر والمعاصي واقعة في كون الله تعالى أم لا؟ والجواب: نعم واقعة، فبما أنها واقعة فقد تحقق فيها الإرادة الكونية، ولكن اسأل نفسك سؤالا آخر: وهل هذه الأمور من الكفر والمعاصي مما يحبها الله تعالى ويرضاها أم من الأمور التي يسخطها ويأباها؟

والجواب: لا جرم أنها من الأمور التي لا يحبها، بل يكرهها ويسخطها ويأباها، كما قال تعالى: ﴿ إِن تَكْفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ﴾[١]، فبما أن هذه الأمور من الأشياء التي لا يحبها الله تعالى ولا يرضاها، وقد وقعت فهي مرادة لله تعالى كونا وقدرا، ولكنها ليست بمرادة له دينا ولا شرعا، فاحذر من أن تقول: المعاصي لا يريدها الله تعالى، واحذر من أن تقول: المعاصي يريدها الله تعالى، فلا تطلق القول في هذه المسألة لا بالنفي ولا بالإثبات، لأن اللفظة صارت مجملة لا بد فيها من التفصيل، حتى يزول الإجمال ويتحدد المراد، فمن قال: المعاصي يريدها الله تعالى، فقل له: إن كنت تقصد أنه يريدها بإرادته الكونية، فهو كلام صحيح، لأنه لا يكون في كونه إلا ما يريده بإرادته الكونية، وإن كنت

---

(١) الزمر: ٧.

تقصد أنه يريدها بإرادته الشرعية الدينية، فليس هذا الكلام بصحيح، بل هو كلام فاسد باطل، فالله تعالى لا يحب الكفر ولا يرضاه، ولا يحب المعصية ولا يرضاها، ولا يحب الكافرين ولا الظالمين، فالكفر والمعصية والبدعة والظلم وغيرها من الأمور المحرمة كلها لا يحبها الله تعالى ولا يرضاها، أي لا يريدها بإرادته الشرعية الدينية، وأما من قال: إن الله تعالى لا يريد المعصية ولا الكفر، فقل له: ماذا تقصد بقولك: لا يريد المعصية، فإن كنت تقصد أنه لا يريدها بإرادته الشرعية الدينية فهو كلام صحيح لا غبار عليه، قد وردت الأدلة بإثباته وتقريره، وأما إن كنت تقصد أنه لا يريدها بإرادته الكونية فهو كلام باطل، لأن المتقرر أنه لا يكون في كونه إلا ما يريده بإرادته الكونية القدرية، فالله وإن كان يريد المعاصي قدراً فهو لا يحبها ولا يرضاها ولا يأمر بها، بل يبغضها ويسخطها ويكرهها وينهى عنها، هذا قول السلف قاطبة، قال أبو العباس في رده على الرافضي: (وأما جمهور أهل السنة من جميع الطوائف وكثير من أصحاب الأشعري وغيرهم فيفرقون بين الإرادة وبين المحبة والرضا فيقولون: إنه وإن كان يريد المعاصي فهو لا يحبها ولا يرضاها، بل يبغضها ويسخطها وينهى عنها، وهؤلاء يفرقون بين مشيئة الله وبين محبته، وهذا قول السلف قاطبة) [(1)].

وقال رحمه الله تعالى في بيان الدرجة الثانية من درجات الإيمان بالقدر: (وأما الدرجة الثانية: فهي مشيئة الله النافذة، وقدرته الشاملة، وهو الإيمان بأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه ما في السماوات وما في الأرض من حركة ولا سكون إلا بمشيئة الله سبحانه، لا يكون في ملكه ما

(1) منهاج السنة النبوية لابن تيمية: (3/ 15).

لا يريد، وأنه سبحانه على كل شيء قدير من الموجودات والمعدومات، فما من مخلوق في الأرض ولا في السماء إلا الله خالقه سبحانه لا خالق غيره ولا رب سواه، ومع ذلك فقد أمر العباد بطاعته وطاعة رسله، ونهاهم عن معصيته، وهو سبحانه يحب المتقين والمحسنين والمقسطين، ويرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات، لا يحب الكافرين ولا يرضى عن القوم الفاسقين، ولا يأمر بالفحشاء، ولا يرضى لعباده الكفر ولا يحب الفساد)[(١)].

وقال الطحاوي رحمه الله تعلى في عقيدته المشهورة: (ولا يكون إلا ما يريد) [(٢)].

فإن قلت: هاهنا سؤال مشهور يورده علينا أهل البدع من القدرية وغيرهم، وهو: إن كان الله تعالى قد أراد الإيمان من الكافر، والكافر قد أراد الكفر، فهنا إرادتان: إرادة الله تعالى، وإرادة العبد الكافر، فهل يمكن أن تكون إرادة العبد الكافر تغلب إرادة الله تعالى، لأن العبد كافر، فكيف الجواب؟

فأقول: الجواب عن ذلك أن هذه الشبهة القبيحة الخبيثة هي التي جعلت كثيرا من أهل البدع يخرجون أفعال العباد عن أن تكون مرادة لله تعالى، وأن تكون مخلوقة لله تعالى، مع أنها شبهة لو نظر إليها من درس وفهم مذهب أهل السنة والجماعة فهما صحيحا لعرف أنها ليست بشيء، وأهل البدع أشكل عليهم هذا السؤال إشكالا كبيرا جعلهم يفرون من الإلزام به إلى إنكار ما أثبتته النصوص، وجحد ما قررته الأدلة، والعلة في ذلك أنهم

---

(١) مجموع الفتاوى: (٣/ ١٤٩).

(٢) متن الطحاوية بتعليق الألباني صـ: ٣٣.

لم يكونوا ممن يفرق بين نوعي الإرادة، فالإرادة عند أهل البدع نوع واحد، فلا تنقسم الإرادة إلى كونية وشرعية، بل الإرادة عندهم واحدة وهي إما شرعية فقط، أو كونية فقط، فلذلك أشكلت عليهم هذه الشبهة وزلت فيها أقدامهم، وضلت فيها أفهامهم، والحق في الجواب عن هذا السؤال أن نقول: الله تعالى هل أراد الإيمان من العبد الكافر؟

والجواب: نعم، قد أراد الله تعالى الإيمان من العبد الكافر، ولذلك أرسل الله تعالى الرسل، وأنزل الكتب، فما فعل ذلك جل وعلا إلا وهو يريد من عباده الإيمان، ولكن هو أراد منهم الإيمان بأي إرادة؟

والجواب: بالإرادة الشرعية الدينية الأمرية، فإن لم يقع منهم الإيمان فهذا لا يقال فيه: غلبت إرادة الكافر إرادة الله تعالى ـ سبحانه عما يقول الظالمون وتعالى علوا كبيرا ـ بل نقول: بما أنه أراد الإيمان من العبد الكافر بإرادته الشرعية فإننا قد عرفنا أن الإرادة الشرعية لا تستلزم الوقوع، بل قد تقع وقد لا تقع، فحصول الإيمان من العبد الكافر مراد له جل وعلا، ولكنه مراد بالإرادة الشرعية، والإرادة الشرعية قد تقع وقد لا تقع، ولكننا نجزم ونقسم بالله تعالى أن الله تعالى لو أراد الإيمان من هذا العبد الكافر بالإرادة الكونية فإنه لا بد وأن يقع، ألا ترى أن الله تعالى قال: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ﴾[1]، أي لو أراد بإرادته الكونية إيمان الناس: ﴿لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾[2]، ولكنه أراد إيمان الناس بإرادته الشرعية فوقع إيمان بعضهم، وتخلف إيمان بعضهم، ومن تخلف إيمانه فما ذلك إلا لأن الله لم

(١) يونس: ٩٩.

(٢) يونس: ٩٩.

يرد منه الإيمان كونا، لأنه لو أراده كونا لوقع، فالذي أشكل على أهل البدع هو أنهم ظنوا أن الله تعالى أراد الإيمان من الكافر بإرادته الكونية، وهذا من أكبر الغلط الذي وقعوا فيه، بل الحق والصواب الذي عليه أهل السنة جميعهم هو أن الله تعالى أراد الإيمان من الكافر بإرادته الشرعية، لا بالكونية، فإن بقي الكافر على كفره ولم يؤمن حتى مات فإننا نعلم في هذه الحالة أن الله تعالى ما أراد وقوع إرادته الشرعية فيه، فلم يرد كونا وقدرا أن يؤمن هذا العبد الكافر لحكمة يعلمها الله تعالى، فنقول في هذه الحالة: الله تعالى أراد الإيمان من العبد الكافر شرعا، ولكنه لم يرده منه كونا ولا قدرا، وبهذا التفصيل يتحدد الجواب عن هذه الشبهة، وأصل الخلل فيها هو عدم التفريق والتمييز بين الإرادتين، والله الموفق والهادي.

اللهم إنا نسألك الرشد والتفريق للحق والثبات عليه، ونعوذ بك من مضلات الفتن ما ظهر منها وما بطن.

القاعدة السابعة والسبعون

(ما أصابك لم يكن ليخطئك ، وما أخطأك لم يكن ليصيبك)

أقول: قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: (ومن الإيمان بالقدر أن يعلم العبد أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، فالمؤمن يصبر على المصائب، ويستغفر من الذنوب والمعائب، والجاهل الظالم يحتج بالقدر على ذنوبه وسيئاته، ولا يعذر بالقدر من أساء إليه، ولا يذكر القدر عند ما ييسره الله له من الخير، فعكس القضية، بل كان الواجب عليه إذا عمل حسنة أن يعلم أنها نعمة من الله هو يسرها وتفضل بها، فلا يعجب بها ولا يضيفها إلى نفسه كأنه الخالق لها، وإذا عمل سيئة استغفر وتاب منها، وإذا

أصابته مصيبة سماوية أو بفعل العباد يعلم أنها كانت مقدرة مقضية عليه، وهذا مبسوط في موضعه)[١].

وقال رحمه الله تعالى: (اعْلَمْ أَنَّ مَا أَصَابَك لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَك، وَمَا أَخْطَأَك لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَك، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَمَن يُؤْمِنْ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ﴾[٢]، قَالُوا: هُوَ الرَّجُلُ تُصِيبُهُ الْمُصِيبَةُ فَيَعْلَمُ أَنَّهَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَيَرْضَى وَيُسَلِّمُ)[٣].

وقال رحمه الله تعالى: (وأما قوله: (**وتؤمن بالقدر خيره وشره**)[٤]، فأن تؤمن بأن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وأن ما أخطأك لم يكن ليصيبك ولا تقل: لو كان كذا لم يكن كذا، ولولا كذا وكذا لم يكن كذا وكذا، قال: فهذا هو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر)[٥].

قلت: وأصل هذه القاعدة هو حديث عَنْ أَبِي حَفْصَةَ قَالَ: (قَالَ عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ لابْنِهِ: يَا بُنَي إِنَّكَ لَنْ تَجِدَ طَعْمَ حَقِيقَةِ الإِيمَان حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (**إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ فَقَالَ لَهُ اكْتُبْ، قَالَ: رَبِّ وَمَاذَا**

(١) مجموع الفتاوى: (١٧/ ٩٨).

(٢) التغابن: ١١.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم: (٢/ ٣٩٠).

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) مجموع الفتاوى: (٧/ ٣١٣).

أَكْتُبُ؟ قَالَ اكْتُبْ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ). يَا بُنَي إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (**مَنْ مَاتَ عَلَى غَيْرِ هَذَا فَلَيْسَ مِنِّى**)[(١)].

أقول: لا بد وأن تعلم أن كل شيء يجري بقضاء الله تعالى وقدره، وأن الأيام دول، يوم لك ويوم عليك، والعباد فيها متقلبون بين الفقر، والغنى، والصحة، والسقم، والحياة، والموت، والسعادة، والحزن وغيرها، فما قضاه الله تعالى وقدره لك من الخير أو الشر فإنه لن يخطئك إلى غيرك، وما قدر الله تعالى على غيرك من ذلك فلن يخطئ غيرك ويأتي إليك، والله تعالى يبتلي عباده بالسراء تارة، وبالضراء تارة أخرى، قال تعالى: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً﴾[(٢)]، والعبد العاقل هو الذي يتعامل مع الابتلاء بالنعماء والخير بكمال الشكر والحمد، وأن يوقع النعمة مواقعها ولا يستعملها في غير مرضاة الله تعالى، وأن تكون سببا لتواضعه للحق وللخلق، وإن ابتلاه بالضراء فعليه أن يتعامل معه بالصبر واحتساب الأجر، وأن يعلم أنها من الله تعالى فيرضى ويسلم، وأن يحبس لسانه وجوارحه عن فعل وقول ما لا يليق، فلا يشق جيبا، ولا ينتف شعرا، ولا يدعو بدعوى الجاهلية، بل عليه أن يتعزى بالأوراد الشرعية، والأذكار المرعية الواردة في هذا الشأن كقوله

---

(١) رواه أبو داود رقم: (٤٧٠٠) في السنة، باب القدر، والترمذي رقم: (٢١٥٦) في القدر، باب رقم (١٧) ، وأحمد في المسند: ٥ / ٣١٧.

قال عبد القادر الأرنؤوط في تحقيقه لجامع الأصول: (١٠/ ١٠٧): (حديث صحيح).

(٢) الأنبياء: ٣٥.

تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةٞ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ﴾[1]، وفي الحديث: (**اللهم أجرني في مصيبتي واخلف لي خيرا منها**)[2].

والمقصود أن الواجب على العبد أن يؤمن بأن ما أصابه فإنما هو من الله تعالى، فإن كان خيرا فليحمد لله تعالى ويكثر من شكره والثناء عليه، وإن كان بلوى بالضراء فليصبر وليتحسب الأجر، والله الموفق.

القاعدة الثامنة والسبعون

(ما قدر الله سبحانه من خير وشر فإنما هو لحكمة قد نعلمها وقد لا نعلمها، فهو أحكم الحاكمين)

أقول: لقد أجمع أهل السنة رحمهم الله تعالى على أن الحكيم من أسماء الله تعالى، وأجمعوا على أن الحكم من صفاته، وأجمعوا على أنها من صفاته الذاتية، وأجمعوا على أنه ما من فعل يفعله الله تعالى إلا وله فيه الحكمة البالغة، وأجمعوا على أنه ليس من أفعال الله تعالى ما يقال فيه بأنه عبث لا حكمة فيه، وأجمعوا على أن الله تعالى لا يأمر إلا بما فيه مصلحة خالصة أو راجحة، ولا ينهى إلا عما فيه مفسدة خالصة أو راجحة، وأجمعوا على أن الشريعة جاءت لتقرير المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، وأجمعوا على أن أفعاله جل وعلا كلها خير لا شر فيها، وأن الشر في

---

(١) البقرة: ١٠٦.

(٢) أخرجه مسلم رقم: (٩١٨) في الجنائز، باب ما يقال عند المصيبة، ومالك في الموطأ: ١/ ٢٣٦ في الجنائز، باب جامع الحسبة في المصيبة، وأبو داود رقم: (٣١١٩) في الجنائز، باب ما يستحب أن يقال عند الميت من الكلام، والترمذي رقم: (٣٥٠٦) في الدعوات، باب رقم: (٨٨).

المقدور لا في القدر، وفي المضي لا في القضاء، وقد نزه الله تعالى نفسه عن العبث فقال تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾ فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ﴾(١)، وقال تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾(٣)، وقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ ﴿١٦﴾ لَوْ أَرَدْنَا أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّاتَّخَذْنَاهُ مِن لَّدُنَّا إِن كُنَّا فَاعِلِينَ ﴿١٧﴾ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾(٤)، وهذا الأمر هو الذي تيقنه عباد الله تعالى الصالحون المتأملون والمتفكرون في خلق السموات والأرض: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ﴿١٩٠﴾ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾(٥)، والنصوص في هذا المعنى كثيرة، وكلها تدل على أن الله تعالى لم يخلق الخلق باطلا وعبثا وسدى، وأنه تعالى عن فعل ما لا حكمة فيه ولا غاية ولا مصلحة، وأن أفعاله كلها نابعة عن الحكم والغايات المحمودة، والمصالح العظيمة، وإن من أكذب الكذب وأبعد

---

(١) المؤمنون: ١١٦-١١٥.

(٢) القيامة: ٣٦.

(٣) ص: ٢٧.

(٤) الأنبياء: ١٦-١٨.

(٥) آل عمران: ١٩٠-١٩١.

الأشياء عن الحق هو قول من قال من أهل البدع: إن الله تعالى يفعل لا لحكمة، ولا لغاية، ولا لمصلحة، بل يجوز على الله تعالى أن يأمر بما نهى عنه، وأن ينهى بما أمر به، إلى آخر هذيانهم الذي نستحيي من الله تعالى أن نحكيه، فلا تعليل ولا حكمة في أفعال الله تعالى عند هؤلاء، وهو قول الأشاعرة الجبرية، فإنهم في باب القدر يقال لهم: الجبرية، يفنون عن أفعال الله تعالى الحكم والتعليل، ثم يدعون مع ذلك أنهم عرفوا الله تعالى حق معرفته، والله لقد كذبوا، قال ابن القيم رحمه الله تعالى: (وكيف يتوهم أنه عرفه من يقول: إنه لم يخلق لحكمة مطلوبة له، ولا أَمَرَ لحكمة، ولا نَهَى لحكمة، وإنما يصدر الخلق والأمر عن مشيئة وقدرة محضة لا لحكمة ولا غاية مقصودة، وهل هذا إلا إنكار لحقيقة حمده؟ بل الخلق والأمر إنما قام بالحكم والغايات، فهما مظهران لحمده وحكمته، فإنكار الحكمة إنكار لحقيقة خلقه وأمره، فإن الذي أثبته المنكرون من ذلك يُنَزّه عنه الرب، ويتعالى عن نسبته إليه، فإنهم أثبتوا خلقًا وأمرًا، لا رحمة فيه ولا مصلحة ولا حكمة، بل يجوز عندهم أو يقع أن يأمر بما لا مصلحة للمكلف فيه البتة، وينهى عما فيه مصلحته، والجميع بالنسبة إليه سواء، ويجوز عندهم أن يأمر بكل ما نهى عنه، وينهى عن جميع ما أمر به، ولا فرق بين هذا وهذا إلا لمجرد الأمر والنهي، ويجوز عندهم أن يُعَذِّب من لم يعصه طرفة عين؛ بل أفنى عمره في طاعته وشكره وذكره، ويُنَعِّم من لم يطعه طرفة عين؛ بل أفنى عمره في الكفر به والشرك والظلم والفجور، ولا سبيل إلى أن يعرف خلاف ذلك منه إلا بخبر الرسول، وإلا فهو جائز عليه، وهذا من أقبح الظن وأسوئه بالرب تعالى، وتنزيهه عنه كتنزيهه عن الظلم والجور،

بل هذا هو عين الظلم الذي يتعالى الله عنه، والعجب العجاب أن كثيرًا من أرباب هذا المذهب ينزهونه عما وصف به نفسه من صفات الكمال ونعوت الجلال، ويزعمون أن إثباتها تجسيم وتشبيه، ولا ينزهونه عن هذا الظلم والجور، ويزعمون أنه عدل وحق، وأن التوحيد عندهم لا يتم إلا به؛ كما لا يتم إلا بإنكار استوائه على عرشه؛ وعلوه فوق سماواته؛ وتكلمه وتكليمه؛ وصفات كماله؛ فلا يتم التوحيد عند هذه الطائفة إلا بهذا النفي وذلك الإثبات)[١]. وحكى قول هذه الطائفة التالفة في موضع آخر فقال رحمه الله تعالى: (الفرقة الثانية: الذين أثبتوا له الملك وعطلوا حقيقة الحمد، وهم الجبرية نفاة الحكمة والتعليل؛ القائلون بأنه يجوز عليه كل ممكن، ولا ينزه عن فعل قبيح، بل كل ممكن فإنه لا يقبح منه، وإنما القبيح المستحيل لذاته، كالجمع بين النقيضين، فيجوز عليه تعذيب ملائكته وأنبيائه ورسله وأهل طاعته، وإكرام إبليس وجنوده، وجعلهم فوق أوليائه في النعيم المقيم أبدًا، ولا سبيل لنا إلى العلم باستحالة ذلك إلا من نفي الخالق في خبره فقط، فيجوز عندهم أن يأمر بمسبته ومسبة أنبيائه، والسجود للأصنام، والكذب والفجور، وسفك الدماء، ونهب الأموال، وينهى عن البر والصدق والإحسان والعفاف، ولا فرق في نفس الأمر بين ما أمر به ونهى عنه إلا التحكم بمحض المشيئة، وأنه أمر بهذا ونهى عن هذا، من غير أن يكون فيما أمر به صفة حسن تقتضي محبته والأمر به، ولا فيما نهى عنه صفة قبح تقتضي كراهته والنهي عنه)[٢]. فانظر كيف يقول

(١) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل صـ: ١٩٩.

(٢) شفاء العليل صـ: ٢٢٠.

هؤلاء، نعوذ بالله تعالى من الخذلان، فعندهم أن الله تعالى أمر بالتوحيد لا لمصلحة ولا لحكمة في التوحيد، ونهى عن الشرك لا عن مفسدة ولا عن حكمة، فلو عكس الأمر فأمر بالشرك ونهى عن التوحيد لكان ذلك سائغا، وهكذا لو عكس في كل الشرع فقلب الأمور إلى منهي، والمنهي إلى مأمور لساغ ذلك عندهم، ألا فأخزاهم الله تعالى وأبعدهم وأقصاهم، تالله أي عقل يقبل هذا القول؟ فإننا والله نحن البشر لا نقبله علينا، فكيف تجوزونه على الله تعالى، فهذا نقص في المخلوق لا كمال فيه، والمتقرر أن كل نقص في المخلوق لا كمال فيه فالله تعالى أحق بالتنزيه عنه، ولأنه مذهب مكذب للأدلة والنصوص الكثيرة التي تنفي عن الله تعالى أن يخلق أو يقدر أو يشرع الشيء عبثا باطلا لا حكمة ولا مصلحة فيه، وأي تكذيب للأدلة بعد هذا التكذيب، نعوذ بالله من هذا القول الخبيث، ولذلك فالحق أن ما أمر الله تعالى به أمر وجوب أو أمر ندب فإنما أمر به لمصلحة عظيمة، وحكمة متناهية، وغاية حميدة، وما قدر الله تعالى وقوعه في هذا الكون فإنما قدره لحكمة، وحتى وإن كان في ظاهره أنه شر باعتبار فعل المخلوق له، ولكنه في حقيقة المر باعتبار تقدير الله تعالى له فإنه لا يكون إلا خيرا، كما قال تعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[1]، قال ابن القيم رحمه الله تعالى: (وهو سبحانه قدر الأشياء لحكمة، فهي لاعتبار تلك الحكمة محبوبة مرضية، وقد تكون في نفسها مكروهة ومسخوطة، إذ الشيء الواحد يجتمع فيه وصفان يحب من أحدهما ويكره من الآخر كما في الحديث الصحيح: (**ما ترددت عن**

---

(١) الروم: ٤١.

شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن يكره الموت وأكره مساءته ولا بد له منه)[١]. ويجب علينا معاشر المسلمين أن نستحضر دائما أن الله تعالى أرحم بنا من أمهاتنا، فما قدره الله تعالى لنا وعلينا فإنه خير لنا، ففي الصحيحين من حديث عمر رضي الله تعالى عنه أنه قدم على النبي ﷺ سبي، فإذا امرأة من السبي قد تحلب ثديها تسعى، فإذا وجدت صبيا في السبي ألصقه ببطنها، فقال النبي ﷺ: (**أتظنون أن هذه طارحة ولدها في النار**)؟ قالوا: لا يا رسول الله وهي تقدر على أن لا تفعل، فقال: (**لله تعالى أرحم بعباده من هذه بولدها**) [٢]. وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**إن لله تعالى مائة رحمة أنزل منها في الأرض رحمة واحدة، فبها يتراحمون وبها يتعاطفون، وبها تعطف الوحش على ولدها، وأخر عنده تسعا وتسعين رحمة يرحم بها عباده يوم القيامة**) [٣]. ولمسلم من حديث سلمان: (**فإذا كان يوم القيامة أكملها بهذه الرحمة**) [٤]. وفي الحديث في الصحيحين: (**لو يعلم الكافر ما عند الله تعالى من الرحمة لما قنط من رحمته أحد، ولو يعلم المؤمن ما عند**

---

(١) أخرجه في الرقاق، باب التواضع، رقم: (٦٥٠٢).

(٢) أخرجه البخاري في الأدب، باب رحمة الولد وتقبيله ومعانقته، رقم: (٥٩٩٩)، ومسلم رقم: (٢٧٥٤) في الفضائل، باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه.

(٣) أخرجه البخاري في الأدب، باب جعل الله الرحمة في مائة جزء، رقم: (٦٠٠٠)، وفي الرقاق، باب الرجاء مع الخوف، رقم: (٦٤٦٩)، ومسلم رقم: (٢٧٥٢) في التوبة، باب سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه، والترمذي رقم (٣٥٣٥) و(٣٥٣٦) في الدعوات، باب رقم (١٠٧) و(١٠٨).

(٤) أخرجه مسلم رقم: (٢٧٥٢) في التوبة، باب سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه.

الله تعالى من العقوبة لما أمن من مكره أحد)[1]. فالله تعالى لا يريد بنا إلا الخير، وهذا لا يكون إلا إذا قمنا بواجب إحسان الظن بالله تعالى، فإن إحسان الظن بالله تعالى في كل تقدير له يجريه في كونه من الواجبات، وإن العلماء متفقون على وجوب إحسان الظن بالله تعالى، ومتفقون على تحريم سوء الظن به، قال تعالى: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ۚ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾[2]، وقال النبي ﷺ: **(لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله تعالى)**. أخرجه مسلم من حديث جابر بن عبدالله رضي الله تعالى عنهما[3]، فأي تقدير قدره الله تعالى عليك فالواجب عليك فيه عدة أمور:

الأول: أن تعلم أنه من الله تعالى.

والثاني: إن كان هذا القدر من أقدار الخير لك فاحمد الله تعالى، وأكثر من شكره والثناء عليه، وأستعمله في الطاعة والقربة.

والثالث: إن كان هذا القدر من الأقدار المؤلمة، فعامله بالصبر والرضى واحتساب الأجر، ولا تجزع.

---

(١) أخرجه مسلم، رقم (٢٧٥٥) في التوبة، باب في سعة الله رحمة الله تعالى، والترمذي رقم: (٣٥٣٦) في الدعوات، باب عظم العقوبة وعظم الرجاء.

(٢) الفتح: ٦.

(٣) صحيح مسلم رقم: (٢٨٧٧) في صفة الجنة، باب الأمر بحسن الظن بالله تعالى عند الموت، ورواه أبو داود رقم: (٣١١٣) في الجنائز، باب ما يستحب من الظن بالله تعالى عند الموت.

والرابع: أن تعلم أن لله تعالى في هذا التقدير الحكمة البالغة، والمصلحة المتناهية، والغاية الحميدة، وأن تعلم أنه ما أراد بك إلا خيرا، حتى وإن كان ظاهره شرا بالنسبة لك.

والخامس: أن تحسن الظن بربك، وأن تحذر من الوقوع في سوء الظن بالله تعالى، هذا هو ما ندين الله تعالى به ونعتقده بقلوبنا، وننطقه بألسنتنا، ونعلمه لطلابنا، والله الموفق والهادي.

القاعدة التاسعة والسبعون

(الشر يضاف إلى المقدور لا القدر، وإلى المقضي لا القضاء)

أقول: لقد أعطانا النبي ﷺ في هذا الأمر قاعدة طيبة عظيمة لا بد من الإيمان بها واعتقاد مدلولها، وهي ما ثبت في صحيح مسلم رحمه الله تعالى من حديث علي بن أبي طالب رضي الله تعلى عنه قال: (قال رسول الله ﷺ في الحديث الطويل في استفتاح صلاة الليل، وفيه: (**لبيك وسعديك والخير في يديك والشر ليس إليك ... الحديث**)[1]. فقوله: (**والشر ليس إليك**)، هو ما تفيده قاعدتنا هذه، فقوله: (**والشر**) اسم جنس دخلت عليه الألف واللام الاستغراقية، وقد تقرر في القواعد عند الأئمة رحمهم الله تعالى أن الألف واللام الداخلة على المفرد والجمع واسم الجنس تفيد العموم، أي أن الشرك كله بجميع أنواعه ومختلف أشكاله لا يجوز إضافته إلى الله تعالى، فالقدر فعل من أفعال الله تعالى، والله تعالى هو الحكيم اسما،

---

(١) أخرجه مسلم رقم: (٧٧١) في صلاة المسافرين، باب الدعاء، في صلاة الليل وقيامه، والترمذي رقم: (٣٤١٧)، و(٣٤١٨)، و(٣٤١٩) في الدعوات، باب دعاء في أول الصلاة، وأبو داود رقم: (٧٦٠) في الصلاة، باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء.

وذو الحكمة صفة، وهو الخبير اسما، وذو الخبرة صفة، وهو الرحيم الرحمن اسما، وذو الرحمة العامة والخاصة صفة، فلا يمكن مع ذلك أن يكون في أفعاله شيء من الشر، نعم، هذا لا يمكن ولا يتصور أبدا، فإن من تأمل أسماءه التي تسمى بها، وصفاته التي اتصف بها، علم يقينا أن هذا الرب العظيم والإله القادر الحكيم والمقتدر لا يفعل إلا الخير والمصلحة على مقتضى الحكمة والغايات الحميدة، فهو الكامل الكمال المطلق في أسمائه، وهو الكامل الكمال المطلق في صفاته، وهو الكامل الكمال المطلق في أفعاله جل وعلا، فكيف يكون مع ذلك يفعل الشر، أبدا هذا لا يكون، فهو الطيب صفة، والجميل صفة، فكل ما يصدر منه فلا يكون إلا طيب وجميل، فنحن نعتقد الاعتقاد الجازم بأن الشر لا يجوز نسبته وإضافته إلى القدر، لأنه ــ أي القدر ــ فعل الله تعالى، وأفعال الله تعالى كلها خير، وكلها حكمة، وكلها مصالح وغايات حميدة.

فإن قلت: أوليس هناك أقدار كثيرة هي شر؟ نحن نجد أن في هذا الكون من الشر ما لا يعلمه إلا الله تعالى، فالكفر شر، والمعاصي شر، والبدعة شر، وقتل النفوس والزنا وشرب الخمر والسرقة كلها من الشر، وغيرها كثير مما لا يحصى، وكلها كما تقرر من الأقدار، فكيف تقول إنه لا يكون في القدر شيء من الشر؟

فأقول: لقد تقرر عندنا معاشر أهل السنة والجماعة أننا ننظر إلى فعل المخلوق باعتبارين:

ـ باعتبار كونه قدرا لله تعالى.

- وباعتبار كونه فعلا للعبد، فباعتبار نسبته إلى الله تعالى يقال له: القدر، والقدر فعل لله تعالى، وباعتبار كونه ينسب إلى العبد وإلى تحصيله واقترافه فيقال له: مقدور، فأفعال العباد باعتبارها قدرا من الله تعالى وخلقا لله تعالى فلا شر فيها، وباعتبار كونها صادرة منهم ففيها الخير وفيها الشر، فالكفر شر باعتبار فعل المخلوق له، فالشر ينسب إلى فعل المخلوق، والمعصية شر باعتبار فعل المخلوق لها، والبدعة شر باعتبار فعل المخلوق لها، والزنا شر باعتبار فعل المخلوق له، والسرقة وشرب الخمر وغيرها من الآثام والقبائح إنما يقال فيها إنها شر باعتبار فعل المخلوق لها، لا باعتبارها قدرا من الله تعالى، فأفعال العباد باعتبار تقدير الله تعالى وخلقه لها لا يقال فيها خير وشر، بل كلها خير، وباعتبار صدورها من العباد تنقسم حينئذ إلى كونه خيرا إن وافقت الشرع، وإلى شر إن خالفت الشرع، ففعل العبد ينسب إلى الله تعالى خلقا وإيجادا وتقديرا، وهو ــ أي فعل العبد ــ من هذه الناحية خير، وفعل العبد ينسب إلى العبد تحصيلا وعملا واكتسابا واقترافا، وهو من هذه الناحية قد يكون خيرا، وقد يكون شرا، فالقدر فعل الله تعالى، وأفعاله كلها خير، وأما المقدور فهو فعل العبد، وفعل العبد منه ما هو خير، ومنه ما هو شر، فالكذب شر باعتبار فعل العبد له، والخيانة شر باعتبار فعل العبد لها، والغش شر باعتبار فعل العبد له، والحيلة الباطلة شر باعتبار فعل العبد لها، وهكذا، فالشر في هذه الأمور الممنوعة المحرمة شرعا إنما هو باعتبار فعل العبد لها، وفعل العبد نسميه نحن: المقدور، وفعل الله تعالى نسميه: القدر، فالشر في المقدور الذي هو فعل العبد، لا في القدر الذي هو فعل الله تعالى، وهذا واضح، فالنبي ﷺ نفى الشر عن فعل الله

تعالى، والقدر من أفعاله، فلا يكون في القدر مطلق الشر، ولكنه المخلوق هو الذي ينسب له الشر أحيانا، كما قال تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ① مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾[١]، وفي الحديث: (**أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق وذرأ وبرأ، ومن شر ما نزل من السماء، ومن شر ما يعرج فيها، ومن شر ما ذرأ في الأرض، ومن شر ما يخرج منها**)[٢]. فالمخلوق هو الذي يصدر منه الشر، فالشر يكون في فعله هو، لا في فعل الله تعالى، وكذلك نقل في القضاء والمقضي، فالقضاء هو فعل الله تعالى، والمقضي هو فعل العبد، فالشر في المقضي الذي هو فعل العبد، ولا يكون الشر في القضاء الذي هو فعل الله تعالى.

وبالجملة فكل شيء نسبته إلى الله تعالى فاعلم أنه لا يكون خيرا لا شر فيه البتة، فأسماؤه كلها خير، وصفاته كلها خير، وأفعاله كلها خير، وتشريعه كله خير، ولذلك قال تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾[٣]، فنسب الله تعالى السبب في هذا الفساد إلى ما يقترفه الناس من الذنوب والآثام، فالشر والفساد منسوب لهم ويكون بسببهم، مع أنه قدر من الله تعالى، ولكن قدر الله تعالى كله خير وحكمة ومصلحة، ولكن الناس وأفعال الناس هي التي تكون شرا وفسادا، فصدق قولنا: الشر إنما يكون في المقدور والمقضي وهما فعل للعبد، ولكن لا يكون الشر في القدر

---

(١) الفلق: ١-٢.

(٢) رواه مالك في الموطأ في الشعر، باب ما يؤمر به من التعوذ، رقم: (٣٥٠٢)، وهو موقوف على كعب الأحبار.

(٣) الروم: ٤١.

والقضاء الذي هو فعل الله تعالى، وعلى ذلك اتفق أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى، وهذه القاعدة فيها تحقيق كمال الأدب مع الله تعالى، ألا ترى أن الخضر لما قتل الغلام وهو فعل ظاهره أنه شر، فإنه لم ينسب هذا الشر لربه، بل قال: ﴿ وَأَمَّا ٱلْغُلَـٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَـٰنًا وَكُفْرًا ﴿٨٠﴾ فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا ﴾ (١)، فنسب القتل إلى نفسه، لأن القتل ظاهره الشر، والشر ليس إلى الله تعالى، ولكن لما جاء في مسألة بناء الجدار قال فيها: ﴿ وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَـٰمَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِى ٱلْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَـٰلِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ ﴾(٢)، وانتبه لهذه النسبة: ﴿ فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ﴾(٣)، فنسب الفعل هذا إلى الله تعالى، لأن بناء الجدار لهذين اليتيمين لحفظ مالهما حتى يبلغا أشدهما هذا فعل ظاهره الخير، فنسب الخير إلى ربه، مع أنه هو الذي بناه، فلما كان الفعل ظاهره الشر نسبه الخضر إلى نفسه، ولما كان الفعل ظاهره الخير نسبه الخضر إلى ربه، فهذا من كمال الأدب مع الله تعالى، لأن الخير من لوازم أفعاله جل وعلا، فالشر ليس إليه، وهذه مسألة دقيقة، قد زلت فيها أقدام، وضلت فيها أفهم، ولكن من أخذها على مقتضى ما قرره أهل السنة والجماعة فإن الأمر سيكون عنده سهل بأمر الله تعالى، وطريق النجاة في هذه المسألة هو أن تفرق بين المقدور والقدر، وبين القضاء

---

(١) الكهف: ٨٠-٨١.

(٢) الكهف: ٨٢.

(٣) الكهف: ٨٢.

والمقضي، فتقول: الشر في المقدور لا في القدر، وفي المقضي لا في القضاء، وهو ما تنص عليه قاعدتنا هذه، قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: (إن الحسنة مضافة إليه؛ لأنه أحسن بها من كل وجه كما تقدم، فما من وجه من وجوهها إلا وهو يقتضى الإضافة إليه، وأما السيئة فهو إنما يخلقها بحكمة، وهي باعتبار تلك الحكمة من إحسانه فإن الرب لا يفعل سيئة قط، بل فعله كله حسن وحسنات، وفعله كله خير، ولهذا كان النبي ﷺ يقول في دعاء الاستفتاح: (**والخير بيديك، والشر ليس إليك**)[١]، فإنه لا يخلق شراً محضاً، بل كل ما يخلقه ففيه حكمة، هو باعتبارها خير، ولكن قد يكون فيه شر لبعض الناس وهو شر جزئي إضافي، فأما شر كلى، أو شر مطلق، فالرب منزه عنه، وهذا هو الشر الذي ليس إليه، وأما الشر الجزئي الإضافي، فهو خير باعتبار حكمته؛ ولهذا لا يضاف الشر إليه مفرداً قط، بل إما أن يدخل في عموم المخلوقات، كقوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾[٢]، وإما أن يضاف إلى السبب كقوله تعالى: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾[٣]، وإما أن يحذف فاعله، كقول الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾[٤])[٥].

وقال رحمه الله تعالى: (ومما يبين هذا أن الشر لم يرد في أسمائه، وإنما ورد في مفعولاته ولم يضف إليه إلا على سبيل العموم، وأضافه إلى السبب

(١) تقدم تخريجه.

(٢) الأنعام: ١٠١.

(٣) الفلق: ٢.

(٤) الجن: ١٠.

(٥) الحسنة والسيئة لابن تيمية صـ: ٤٥.

المخلوق أو بحذف فاعله وذلك كقوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾[١]، و﴿ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾[٢]، وكأسمائه المقترنة مثل: المعطي، المانع، الضار، النافع، المعز، المذل، الخافض، الرافع وكقوله: ﴿ وَإِذَا مَرِضۡتُ فَهُوَ يَشۡفِينِ ﴾[٣]، وكقوله: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[٤]، وكقول الجن : ﴿ وَأَنَّا لَا نَدۡرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ أَرَادَ بِهِمۡ رَبُّهُمۡ رَشَدٗا ﴾[٥]، وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه كان يقول في دعاء الاستفتاح: (**والخير بيديك والشر ليس إليك**)[٦]، وسواء أريد به أنه لا يضاف إليك، ولا يتقرب به إليك، أو قيل إن الشر إما عدم وإما من لوازم العدم وكلاهما ليس إلى الله، فهذا يبين أنه سبحانه إنما يضاف إليه الخير، وأسماؤه تدل على صفاته، وذلك كله خير حسن جميل ليس فيه شر، وإنما وقع الشر في المخلوقات)[٧].

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى وهو يتكلم عن الله تعالى: (فإن أقواله كلها صدق ورشد وهدى وعدل وحكمة: ﴿ وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدۡقٗا وَعَدۡلٗا ﴾[٨]،

---

(١) الزمر: ٦٢.

(٢) الفلق: ٢.

(٣) الشعراء: ٨٠.

(٤) الفاتحة: ٧.

(٥) الجن: ١٠.

(٦) تقدم تخريجه.

(٧) مجموع الفتاوى: (١٧/ ٩٤).

(٨) الأنعام: ١١٥.

وأفعاله كلها مصالح وحكم ورحمة وعدل وخير، فالشر لا يدخل في أفعاله ولا أقواله ألبتة لخروج الشر عن الصراط المستقيم، فكيف يدخل في أفعال من هو على الصراط المستقيم أو أقواله، وإنما يدخل في أفعال من خرج عنه وفي أقواله، وفي دعائه عليه الصلاة والسلام: (**لبيك وسعديك والخير كله بيديك والشر ليس إليك**)[١]، ولا يلتفت إلى تفسير من فسره بقوله: والشر لا يتقرب به إليك، أو لا يصعد إليك، فإن المعنى أجل من ذلك وأكبر وأعظم قدرا، فإن مَنْ أسماؤه كلها حسنى، وأوصافه كلها كمال، وأفعاله كلها حكم، وأقواله كلها صدق وعدل يستحيل دخول الشر في أسمائه، أو أوصافه، أو أفعاله، أو أقواله، فطابق بين هذا المعنى وبين قوله: ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[٢]،[٣].

قلت: وقد فسر بعض أهل العلم رحمهم الله تعالى قوله: (**والشر ليس إليك**)[٤]، بأنه لا يتقرب به إليك، وقد تقدم في النقل عن ابن القيم أنه رد هذا القول، وبين أن المعنى أجل وأسمى وأرفع من مجرد قولهم هذا.

وقال رحمه الله تعالى: (إذا عرفت هذا عرف معنى قوله في الحديث الصحيح: (**لبيك وسعديك والخير في يديك والشر ليس إليك**)[٥]، صحيح وإن معناه أجل وأعظم من قول من قال والشر لا يتقرب به إليك، وقول

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) هود: ٥٦.

(٣) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين: (١/ ٤٤).

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) تقدم تخريجه.

من قال: والشر لا يصعد إليك، وأن هذا الذي قالوه وإن تضمن تنزيهه عن صعود الشر إليه والتقرب به إليه فلا يتضمن تنزيهه في ذاته وصفاته وأفعاله عن الشر، بخلاف لفظ المعصوم الصادق المصدق فإنه يتضمن تنزيهه في ذاته تبارك وتعالى عن نسبة الشر إليه بوجه ما لا في صفاته ولا في أفعاله ولا في أسمائه وإن دخل في مخلوقاته كقوله: ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلۡفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾[1]، وتأمل طريقة القرآن في إضافة الشر تارة إلى سببه ومن قام به كقوله: ﴿وَٱلۡكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[2]، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾[3]، وقوله: ﴿فَبِظُلۡمٖ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾[4]، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيۡنَٰهُم بِبَغۡيِهِمۡ﴾[5]، وقوله: ﴿وَمَا ظَلَمۡنَٰهُمۡ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[6]، وهو في القرآن أكثر من أن يذكر هاهنا عشر معشاره، وإنما المقصود التمثيل، وتارة بحذف فاعله كقوله تعالى حكاية عن مؤمني الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدۡرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ أَرَادَ بِهِمۡ رَبُّهُمۡ رَشَدٗا﴾[7]، فحذفوا فاعل الشر ومريده وصرحوا بمريد الرشد ونظيره في الفاتحة: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا

---

(١) الفلق: ١-٢.

(٢) البقرة: ٢٥٤.

(٣) المائدة: ١٠٨.

(٤) النساء: ١٦٠.

(٥) الأنعام: ١٤٦.

(٦) الزخرف: ٧٦.

(٧) الجن: ١٠.

ﭐلضَّآلِّينَ ﴾[1]، فذكر النعمة مضافة إليه سبحانه، والضلال منسوبا إلى من قام به، والغضب محذوفا فاعله، ومثله قول الخضر في السفينة: ﴿فَأَرَدتُّ أَنۡ أَعِيبَهَا﴾[2]، وفي الغلامين: ﴿ فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبۡلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسۡتَخۡرِجَا كَنزَهُمَا رَحۡمَةً مِّن رَّبِّكَ ﴾[3]، ومثله قوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَ ﴾[4]، فنسب هذا التزيين المحبوب إليه، وقال: ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلۡبَنِينَ ﴾[5]، فحذف الفاعل المزين ومثله قول الخليل ﷺ: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهۡدِينِ ٧٨ وَٱلَّذِي هُوَ يُطۡعِمُنِي وَيَسۡقِينِ ٧٩ وَإِذَا مَرِضۡتُ فَهُوَ يَشۡفِينِ ٨٠ وَٱلَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحۡيِينِ ٨١ وَٱلَّذِيٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي يَوۡمَ ٱلدِّينِ ﴾[6]، فنسب إلى ربه كل كمال من هذه الأفعال، ونسب إلى نفسه النقص منها وهو المرض والخطيئة، وهذا كثير في القرآن الكريم ذكرنا منه أمثلة كثيرة في كتاب الفوائد المكية)[7].

---

(١) الفاتحة: ٧.

(٢) الكهف: ٧٩.

(٣) الكهف: ٨٢.

(٤) الحجرات: ٧.

(٥) آل عمران: ١٤.

(٦) الشعراء: ٧٨-٨٢.

(٧) بدائع الفوائد لابن القيم: (٢/ ٢١٥).

قلت: وإن من ينسبون الشر إلى فعل الله تعالى فقد أثر فيهم إبليس، فإنه قال كما حكاه الله تعالى عنه: ﴿فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي﴾[(١)]، فنسب الغواية إلى فعل ربه جل وعلا، وفي هذا من قلة الأدب مع الله تعالى ما لا يخفى، فالحذر الحذر من أن تنسب الشر إلى فعل الله تعالى.

فإن قلت: كيف تقول هذا الكلام وقد قال النبي ﷺ في حديث جبريل الطويل: (**وتؤمن بالقدر خيره وشره**)[(٢)]، فنسب الشر إلى القدر، وقسمه إلى خير وشر؟

فالجواب: الحق الحقيق بالقبول والاعتماد أن لفظ: (القدر) لا يراد به فعل الله تعالى، بل يراد به: (المقدور)، والذي هو فعل العبد، ففعل العبد هو الذي ينقسم إلى خير وشر، وأما القدر الذي هو فعل الله تعالى فإنه خير كله، فقول النبي ﷺ: (**أن تؤمن بالقدر خيره وشره**) فيه إثبات أن القدر فيه خير وشر، ولكن ما هو القدر الذي يضاف إليه الشر ويوصف بالشر؟ هل هو فعل الله جل وعلا وحكمه وقضاؤه؟

الجواب: لا، إنما الشر في المقضي المقدر، أما فعل الرب سبحانه وتعالى فإنه لا شر فيه بوجه من الوجوه، وهذا معنى قول النبي ﷺ في دعاء الاستفتاح: (**لبيك وسعديك، والخير في يديك، والشر ليس إليك**)[(٣)]، فنفي النبي ﷺ إضافة الشر إلى الرب سبحانه وتعالى، وبه نعلم أنه ليس في أفعال الله جل وعلا شر، ولا في ذاته شر، ولا في أسمائه شر، ولا في شيء من شؤونه

---

(١) الأعراف: ١٦.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

سبحانه وتعالى شر، بل لا يكون منه إلا الخير؛ ولذلك قال: (**والخير في يديك**)، فأثبت الخيرية كلها في يد الله سبحانه وتعالى، ونفى عنه الشر كله.

فإن قلت: وماذا تقول في حديث القنوت الذي عمله النبي ﷺ للحسن رضي الله تعالى عنه وفيه: (**وقني شر ما قضيت**)[١]، فنسب الشر إلى القضاء؟

والجواب: هنا ضابط لا بد من فهمه، وهو: أن كل دليل يقسم القدر والقضاء إلى خير وشر فالمراد به المقدور والمقضي الذي هو فعل العبد، فقوله: (**شر ما قضيت**) أي باعتبار المقضي الذي هو فعل العبد، لا باعتبار القضاء الذي هو فعل الله تعالى.

فإن قلت: وكيف أنكرت على إبليس لما نسب إغواءه إلى الله تعالى في قوله: ﴿فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي﴾ مع أن الله تعالى قال عن نوح: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمۡ نُصۡحِيٓ إِنۡ أَرَدتُّ أَنۡ أَنصَحَ لَكُمۡ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغۡوِيَكُمۡ﴾[٢]، فنسب نوح عليه الصلاة والسلام إغواءهم إلى الله تعالى، فلماذا لم تنكر عليه؟

ولجواب: أن الغواية من مرادات الله تعالى الكونية، فقوله عن نوح: ﴿يُرِيدُ﴾، أي كونا، فهو كقوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا

---

(١) رواه أبو داود رقم: (١٤٢٥)، و(١٤٢٦) في الصلاة، باب القنوت في الوتر، والترمذي رقم: (٤٦٤) في الصلاة، باب ما جاء في القنوت في الوتر، والنسائي في قيام الليل، باب الدعاء في الوتر، رقم: (١٧٤٥).

قال الألباني: (صحيح).

(٢) هود: ٣٤.

حَرَجًا ﴾[١]، أي بإرادته الكونية لا الشرعية، فهذه الآية الكريمة إنما هي من النوع الثاني من نوعي الإرادة، وهي الإرادة الكونية التي يعنى بها المشيئة النافذة الشاملة التامة التي تشمل جميع الموجودات، وهي التي يقال فيها ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، فلا إشكال ولله الحمد.

ثم اعلم رحمك الله تعالى أن الله لا يقدر شرا محضا لا خير فيه حتى وإن ظنه بعض الناس لقصر أفهامهم وضعف مدركاتهم بأنه من الشر المحض.

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: (أما الشر المحض الذي لا خير فيه فذاك ليس له حقيقة، بل هو العدم المحض، فإن قيل: فإبليس شر محض، والكفر والشر كذلك، وقد دخلوا في الوجود، فأي خير في إبليس وفي وجود الكفر؟

قيل: في خلق إبليس من الحِكم والمصالح والخيرات التي ترتبت على وجوده ما لا يعلمه إلا الله، كما سننبه على بعضه، فالله سبحانه لم يخلقه عبثا، ولا قصد بخلقه أضرار عباده وهلاكهم، فكم لله في خلقه من حكمة باهرة، وحجة قاهرة، وآية ظاهرة، ونعمة سابغة، وهو وإن كان للأديان والإيمان كالسموم للأبدان، ففي إيجاد السموم من المصالح والحكم ما هو خير من تفويتها)[٢].

وقال رحمه الله تعالى في موضع آخر عن خلق إبليس: (في ذلك من الحِكم مالا يحيط بتفصيله إلا الله، فمنها: أن يُكمل لأنبيائه وأوليائه مراتب العبودية بمجاهدة عدو الله وحزبه، ومخالفته ومراغمته في الله، وإغاظته وإغاظة أوليائه، والاستعاذة به منه، والالتجاء إليه أن يعيذهم من شره

---

(١) الأنعام: ١٢٥.

(٢) شفاء العليل صـ: ١٨٤.

وكيده، فيترتب لهم على ذلك من المصالح الدنيوية والأخروية ما لم يحصل بدونه... ومنها خوف الملائكة والمؤمنين من ذنبهم بعد ما شاهدوا من حال إبليس ما شاهدوه، وسقوطه من المرتبة الملكية إلى المنزلة الإبليسية يكون أقوى وأتم، ولا ريب أن الملائكة لما شاهدوا ذلك حصلت لهم عبودية أخرى للرب تعالى ، وخضوع آخر، وخوف آخر ... إلى أن قال: فاقتضت الحكمة الإلهية إخراجه وظهوره، فلا بد إذاً من سبب يُظهر ذلك، وكان إبليس مَحَكّاً يُميز به الطيب من الخبيث)[١].

القاعدة الموفية للثمانين:

(ولا يظلم ربك أحدا)

أقول: أجمع أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى أن الله تعالى هو الحكم العدل ذو الفضل والإحسان، فأحكامه وأقداره جل وعلا جارية بين الفضل والعدل، وأجمعوا على أن الله تعالى منزه عن الظلم، وأجمعوا على أن نفي صفة الظلم عن الله تعالى يتضمن إثبات كمال العدل له جل وعلا، وأصل هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾[٢]، فقوله: ﴿وَلَا يَظْلِمُ﴾، هذا نفي، وقوله: ﴿أَحَدًا﴾، نكرة، فهو نكرة في سياق النفي، والمتقرر في القواعد أن النكرة في سياق النفي تعم[٣]، فالله تعالى منفي عنه الظلم، وذلك لكمال عدله جل وعلا، وقال تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ

(١) شفاء العليل صـ: ٢٣٧.

(٢) الكهف: ٤٩.

(٣) تقدم عزو ذلك.

﴿لِّلۡعَبِيدِ﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـٔٗا وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾[(٢)]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ﴾[(٣)]، ونفي إرادته للظلم فقال تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعِبَادِ﴾[(٤)]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تُظۡلَمُونَ فَتِيلًا﴾[(٥)]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَا يَخَافُ ظُلۡمٗا وَلَا هَضۡمٗا﴾[(٦)]، وقد حرم الله تعالى الظلم على نفسه فقال النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل: (**يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا**)[(٧)]، فالذي ندين الله تعالى به هو ما قررته هذه النصوص، فالظلم منفي عن الله تعالى النفي المطلق، فنحن ننزه الله تعالى عن الظلم التنزيه المطلق، فلا يظلم الله تعالى أحدا لا في قليل ولا في كثير، ولو كان بمثقال ذرة، بل نحن نعتقد أن الله تعالى إن أضل أحدا، أو عاقب أحدا، أو

---

(١) فصلت: ٤٦.

(٢) يونس: ٤٤.

(٣) النساء: ٤٠.

(٤) غافر: ٣١.

(٥) النساء: ٧٧.

(٦) طه: ١١٢.

(٧) أخرجه مسلم رقم: (٢٥٧٧) في البر والصلة، باب تحريم الظلم، والترمذي رقم: (٢٤٩٧) في صفة القيامة، وباب رقم: (٤٩).

وهذا الحديث من الأحاديث التي عليها مدار الإسلام، فهو أصل عظيم من أصول الإسلام، اشتمل على قواعد عظيمة في أصول الدين، وقد شرحه العلماء وأفردوه بالتأليف.

قال أحمد بن حنبل: (ليس لأهل الشام حديث أشرف من هذا الحديث).

وكان أبو إدريس الخولاني إذا حدث بهذا الحديث جثا على ركبتيه.

أهلك أحدا فإنما أهلكه وأضله بعدله، ولا يظلم ربك أحدا، ومن هداه ووفقه للإيمان فإنما وفقه بفضله لا عن استحقاق، وقد ضل في هذا الباب طائفتان لم تأخذ بمقتضى هذه الأدلة من الكتاب والسنة، ولم تدن بما دان به عباد الله الصالحون، وحزبه المفلحون من أهل السنة والجماعة، وهما فرقة القدرية والجبرية، ونعني بالجبرية الجهمية أتباع الجهم بن صفوان ومن تابعهم، ونعني بالقدرية المعتزلة ومن تابعهم، والخلل عند هؤلاء جميعا أنهم لم يعرفوا الظلم بالتعريف الصحيح، وقد فصل مذاهبهم أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى في كتبه، وذكرهم في الفتاوى في عدة مواضع(١)، وأنا أذكر لك خلاصة ما ذكره فيهم، فأقول: أما قول الجهمية والأشاعرة، فإنهم قالوا في تعريفه: إنه التصرف في ملك الغير، أو أنه مخالفة الآمر الذي تجب طاعته، وهؤلاء يقولون: الظلم بالنسبة لله غير ممكن الوجود، بل كل ممكن إذا قدر وجوده فإنه عدل، والظلم منه ممتنع غير مقدور، وهو محال لذاته كالجمع بين الضدين، وكون الشيء موجودا معدوما، وهؤلاء يقولون لو عذب الله المطيعين ونعم العاصين لم يكن ظالما، لأن الظلم عندهم إنما هو التصرف في ملك الغير، والله تعالى مالك الملك، فأي فعل فعله ولو كان تعذيب أنبيائه وملائكته وأهل طاعته، وتكريم أعدائه من الكفار والشياطين لم يكن ظالما، لأنه لم يتصرف إلا في ملكه، وكذلك فليس هناك آمر فوقه حتى يخالفه، وهذا قول جمهور الأشاعرة، وهو قول كثير من أصحاب مالك والشافعي وأحمد، كالقاضي أبي يعلى، وأتباعه، وأبي المعالي الجويني

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية: (١/ ٨١)، ومجموع الفتاوى: (١/ ٢١٩).

وأتباعه، وأبي الوليد الباجي وأتباعه وغيرهم، وهؤلاء وصفوا الله تعالى بالعجز .

والقول الثاني في تعريف الظلم قول المعتزلة، وهؤلاء يقولون: إن الظلم مقدور لله تعالى، ولكنه منزه عنه، وهذا حق، ولكنهم يجعلون الظلم الذي حرمه الله وتنزه عنه نظير الظلم من الآدميين بعضهم لبعض، وشبهوه في الأفعال ما يحسن منها وما لا يحسن بعباده، فضربوا له من أنفسهم الأمثال، ولذلك فهم يسمون مشبهة الأفعال.

وبناء على هذا قالوا: إذا أمر العبد ولم يعنه بجميع ما يقدر عليه من وجوه الإعانة كان ظالما له، والتزموا أنه لا يقدر أنه يهدي ضالا كما قالوا: إنه لا يقدر أن يضل مهتديا، وقالوا عن هذا: إذا أمر اثنين بأمر واحد، وخص أحدهما بإعانته على فعل المأمور كان ظالما إلى أمثال ذلك من الأمور التي هي من باب الفضل والإحسان، جعلوا تركه لها ظلما، وكذلك ظنوا أن التعذيب لمن كان فعله مقدرا ظلم له، ولم يفرقوا بين التعذيب لمن قام به سبب استحقاق ذلك ومن لم يقم، فالله عند المعتزلة عدل لا يظلم لأنه لم يرد وجود شيء من الذنوب، لا الكفر ولا الفسوق ولا العصيان، بل العباد يفعلون ذلك بغير مشيئته، والله لم يخلق شيئا من أفعال العباد لا خيرا ولا شرا، لأنه لو كان خالقا لها ثم عاقب العاصين لكان ظالما لهم، فكل واحدة من هاتين الطائفتين قد أخذ بطرف وتركت الطرف الآخر.

وأما أهل السنة، فقد قالوا: الظلم هو وضع الشيء في غير موضعه، وهذا معناه في اللغة، يقال: من أشبه أباه فما ظلم، ومن استرعى الذئب فقد ظلم، وعلى هذا المعنى بنى أهل السنة تعريفهم للظلم الذي نزه الله نفسه

عنه فقالوا: إن الله تعالى حكم عدل يضع الأشياء مواضعها، فلا يضع شيئا إلا في موضعه الذي يناسبه، ولا يفرق بين متماثلين، ولا يسوي بين مختلفين، وعلى هذا فالظلم الذي حرمه الله على نفسه، وتنزه عنه فعلا وإرادة هو ما فسره به سلف الأمة وأئمتها أنه لا يحمل المرء سيئات غيره، ولا يعذب بما لم تكسب يداه، وأنه لا ينقص من حسناته فلا يجازى بها أو ببعضها، وهذا هو الظلم الذي نفى الله خوفه عن العبد بقوله: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾(١)، قال المفسرون: لا يخاف أن يحمل عليه من سيئات غيره، ولا ينقص من حسناته، وقيل: يظلم بأن يؤاخذ بما لم يعمل(٢). والله تعالى قادر على الظلم ولكنه تعالى نزه نفسه عنه، وحرمه على نفسه، كما ورد في ذلك الأدلة الكثيرة، وأشهرها حديث أبي ذر: (**يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا**)(٣)، وغيره، ويلاحظ أن الأشاعرة جاء تفسيرهم للظلم مواكبا لمذهبهم في القدر، فهم لميلهم إلى مذهب الجبرية، إذا قيل لهم إن قولكم بأن للعبد قدرة غير مؤثرة، نتيجته الجبر، فكيف يعذب الله العباد على ما جبرهم عليه؟ هذا ظلم، قالوا ليس هذا ظلما، لأن الظلم هو التصرف في ملك الغير، أو مخالفة الآمر الذي تجب طاعته، وهذا منتف بالنسبة لله، ولا شك أن هذا التفسير للظلم مخالف للمعروف من لغة العرب، ولما دلت

---

(١) طه: ١١٢.

(٢) انظر تفسير يحيى بن سلام: (١/ ٢٨٢)، وتفسير السمرقندي: (٢/ ٤١٣)، وتفسير الثعلبي: (٦/ ٢٦١)، وتفسير البغوي: (٣/ ٢٧٦).

(٣) تقدم تخريجه.

عليه نصوص الكتاب والسنة التي ورد فيها هذا اللفظ، كما أن قولهم بأن الظلم ممتنع عليه ليس فيه مدح ولا كمال، وإنما المدح والكمال أن يقال: إن الله سبحانه منزه عنه، لا يفعله لعدله، والمدح إنما يكون بترك المقدور عليه، لا بترك الممتنع، فالله تعالى لا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء، والظلم من الأشياء التي لا يعجز الله تعالى عنها، ولكنه ومع عدم عجزه عنه إلا أنه نزه نفسه عنه لكمال عدله، فهو لا يظلم أحدا لا لعجزه عن الظلم، وإنما لأن الظلم صفة نقص لا كمال فيها، والله تعالى منزه التنزيه المطلق عن كل عيب ونقص، فالله تعالى إن عذب أحدا فإنما يعذبه لاستحقاقه للعذاب، مع ما يتجاوز الله تعالى عنه من ذنوب العباد، كما قال تعالى: ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ ﴾[1]، فتعذيبه وعقوبته لا عن ظلم ولا عن تشفٍ، لا والله، بل هي عن كمال عدل.

وبالمناسبة فإن هناك بعض العبارات التي لا تليق بالله تعالى كقول بعض العامة لمن ظلمه: الله يظلمك، أو قول: ظلم الله من ظلمني، وهذا خطأ كبير، فالله تعالى لا يظلم أحدا، وكقول بعض من نزلت عليه المصيبة: ما ذا فعلت؟ ما الذي جنيته؟ ونحوها من الألفاظ التي لا تليق بمقام الله تعالى، لأنها تتضمن أن الله تعالى قد أصابه بالمصيبة وهو ظالم له، وهذا كله من الخلل في الإيمان بالقضاء والقدر، وكقول من رأى مصابا في ماله أو بدنه بمرض وغيره: مسكين هذا ما يستحق، وهذه كلمة لا تجوز، لأنها تتضمن وصف الله تعالى بالتعدي عليه وظلمه، والله تعالى منزه عن ذلك.

---

(١) فاطر: ٤٥.

فالواجب الحذر من هذه الألفاظ المنافية لكمال الإيمان بالقضاء والقدر، فلا يظلم ربك أحدا، قال تعالى: ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِۦ فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ ٱلصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾[1]، فهؤلاء الذين عذبهم الله تعالى بأنواع من العقوبات، إنما أخذهم بذنوبهم، كما قال: ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِۦ ﴾ والباء للسببية، أي بسبب ذنوبهم أخذناهم.

فاحذر أيها المسلم الموفق المبارك إذا رأيت الله تعالى قد ابتلى أحدا بالضراء من الموت والفقر والمرض المستعصي على قدرة البشر، وابتلاه في عرضه أو ماله وغير ذلك بأنواع الابتلاء، ونزلت عليه أنواع المصائب، فاحذر وفقك الله تعالى من أن تقول: (أنى هذا، مسكين هذا العبد)، أو(هذا ما يستحق)، أو(لماذا يفعل الله به ذلك)؟ أو(هذا الرجل يصلي ويصوم، فلماذا يصيبه ذلك)؟ فأنت تسمع كثيرا من هذه الألفاظ عند نزول شيء من المصائب على بعض الناس، وهي كلمات محرمة ولا تجوز، والواجب الحذر والتحذير منها، فإنها كلمات تتضمن نسبة الله تعالى إلى الظلم أو فعل ما لا يليق، وبعض الناس إذا رأى مبتلى قال: حرام، وهذا كلام لا يجوز، لأنه يتضمن نسبة الله تعالى إلى الظلم وفعل ما لا يليق، فالأدلة نزهت الظلم عن الله تعالى ونفته عنه، فمن وصف الله تعالى بأنه يظلم وهو عارف بحقيقة كلامه الذي يتفوه به فهو كافر، فالواجب الحذر من كل لفظ يتضمن وصف الله تعالى بالظلم، لأنه الحكم العدل الذي لا يظلم لكمال عدله،

---

(١) العنكبوت: ٤٠.

فمن أضله الله تعالى فإنما أضله بعدله، ومن هداه فإنما هداه بفضله، ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾(١)، والله الموفق والهادي.

---

(١) الكهف: ٤٩.

القاعدة الواحدة والثمانون

(الإيمان بعلم الله تعالى بأهل الجنة وأهل النار والفراغ منه لا يتنافى مع العمل بموجب الشرع)

أقول: وذلك لكمال علم الله تعالى بما كان وما يكون، ولا يخفى عليه شيء في الأرض وفي السماء، فأهل الجنة قد علمهم الله تعالى، وهل النار قد علمهم الله تعالى، لأنه العالم العليم بكل شيء، فهو العالم العليم بما كان على ما هو عليه، وهو العالم والعليم بما سيكون على ما هو عليه، فما سيكون يوم القيامة من دخول فريق الجنة ودخول فريق النار هو أمر معلوم لله تعالى، فهو يعلم من سيدخل الجنة، ويعلم من سيدخل النار، فمن آمن بعلم الله تعالى الكامل العام الشامل فإنه يقر بهذه العقيدة العظيمة، وهي أنه ما منا من أحد إلا والله تعالى قد علمه أهو من أهل الجنة أم من أهل النار، وقد أجمع أهل السنة والجماعة على الإيمان بذلك، وأجمعوا على أن الإيمان بهذه العقيدة، وهي عقيدة سبق علم الله تعالى فيمن يدخل النار ومن يدخل الجنة، أن هذا الإيمان لا يلزم منه تعطيل الشرع، فلا علاقة لهذا بهذا، فهذا قدر، وذاك شرع، وقد اتفق أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى على أنه لا تجوز معارضة الشرع بالقدر، فمن عطل العمل بالشرع بحجة أن الله تعالى قد علم أهل الجنة من أهل النار، فقد عارض الشرع بالقدر، ووقع فيما اتفقت الشرائع على ذمه والإنكار على فاعله، كما سيأتي بيانه بأمر الله تعالى، فالإيمان بكمال علم الله تعالى شيء، والعمل بمقتضى الشرع شيء آخر، فنحن نؤمن بالقدر ونؤمن بأن الله تعالى علم أهل الجنة وأهل النار، وأنه أمر قد فرغ منه، هذا كله نحن نؤمن به كما

نطقت به الأدلة الكثيرة، ولكن مع هذا الإيمان فإننا نقوم بما أمرنا الله تعالى به في شرعه، وعلى لسان رسله، ونترك ما نهانا عنه في كتابه وعلى لسان رسله، فإيماننا بالقدر وبتقدم علم الله تعالى بأهل الجنة وأهل النار لا يجعلنا نيأس، ولا نترك العمل، بل هذا الإيمان يدفعنا إلى المنافسة في الخيرات، والاستكثار من الباقيات الصالحات، ويدفعنا إلى حسن الظن بربنا، فمن عارض بين الشرع والقدر فهو من أهل البدع، ومن أيد الشرع بالقدر فهو من أهل السنة، فالواجب عليك أن تؤمن بما أمرت بالإيمان به، وهو القدر، وأن تعمل بما أمرت به من الدين، وهو الشرع، فلا تعارض بين القدر والشرع البتة، فالقدر فعل الله تعالى، والتشريع أمر الله تعالى، ولا تعارض بين أمره وفعله، والكل من الله تعالى، ولا يكون منه إلا كل طيب وجميل وخير.

فإن قلت: وما الأدلة الدالة على صحة ما قررته من هذه القاعدة في باب القدر؟

فأقول: هي أصلا نص لحديث أخرجه الشيخان في صحيحيهما من حديث علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قال: (قال رسول الله ﷺ: (**ما منكم من أحد إلا وقد علم مقعده من النار ومقعده من الجنة**)، قالوا: يا رسول الله أفلا ندع العمل ونتكل على كتابنا؟ فقال: (لا، **اعملوا فكل ميسر لما خلق له، فأما من كان أهل السعادة فييسر لعمل السعادة، ومن كان من أهل الشقاوة فييسر لعمل الشقاوة**، ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾

فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ﴾[(١) (٢)]. فلم يقرهم النبي ﷺ على ترك العمل، بل بين لهم أن هذا الإيمان بالقدر وبسبق علم الله تعالى فيمن سيدخل الجنة ومن سيدخل النار، هذا لا يعارض العمل، بل الواجب العمل والتنافس في العمل وإحسان الظن بالله تعالى، فالواجب علينا معاشر المسلمين أن لا يحملنا الإيمان بالقدر على تعطيل العمل بالشرع، أو الكسل والفتور عن العمل بالدين، أو التقاعس والتباطؤ عن العمل بسنة سيد المرسلين ﷺ، لا، بل الواجب علينا التنافس والعمل والمسابقة والاستكثار من الخيرات ما استطعنا، فسددوا وقاربوا، كما في الحديث عن عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما -: قال: (خرج علينا رسول الله ﷺ وفي يديه كتابان، فقال: (**أتدرون ما هذان الكتابان**)؟ قلنا: لا يا رسول الله، إلا أن تخبرنا، فقال للذي في يده اليمنى: (**هذا كتاب من رب العالمين، فيه أسماء أهل الجنة، وأسماء آبائهم وقبائلهم، ثم أجملَ على آخرهم، فلا يُزَاد فيهم ولا ينقص منهم أبدا**)، ثم قال للذي في شماله: (**هذا كتاب من رب العالمين، فيه أسماء أهل النار، وأسماء آبائهم وقبائلهم، ثم أجمل على آخرهم، فلا يُزاد فيهم ولا يُنْقَص منهم أبدا**)، قال أصحابه: ففيم العمل يا

---

(١) اليل: ٥-١٠.

(٢) أخرجه البخاري في تفسير سورة: ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾ ، رقم: (٤٩٤٩)، وفي الجنائز، باب موعظة المحدث عند القبر وقعود أصحابه حوله، رقم: (١٣٦٢)، وفي الأدب، باب الرجل ينكت الشيء بيده في الأرض، رقم: (٦٢١٧)، وفي القدر، باب: ﴿ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴾، رقم: (٦٦٠٥)، وفي التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ ﴾، رقم: (٧٥٥٢)، ومسلم رقم: (٢٦٤٧) في القدر، باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه.

رسول الله إن كان أمر قد فُرِغَ منه؟ فقال:(**سَدّدُوا وقاربوا، فإن صاحبَ الجنة يُختمَ له بعمل أهل الجنة، وإن عمل أيَّ عَمَل، وإن صاحب النار يختم له بعمل أهل النار وإن عمل أيَّ عمل**)، ثم قال رسول الله ﷺ بيديه، فنبذهما، ثم قال: (**فرغ ربكم من العباد، فريق في الجنة، وفريق في السعير**)(١). وهو حديث جيد، وهو ظاهر الدلالة فيما قررته هذه القاعدة، ومثله حديث عمران بن حصين - رضي الله عنه -: قال: (قال رجل: يا رسول الله: أَعُلِمَ أهل الجنة من أهل النار؟ قال: (**نعم**)، قال: ففيم يعمل العاملون؟ قال: (**كلّ مُيَسَّر لما خُلق له**). أخرجه مسلم وأبو داود(٢). وفي رواية البخاري: (أيُعْرَفُ أهل الجنة من النار؟ قال: (**نعم**)، قال: فَلِمَ يعمل العاملون؟ قال: (**كلّ يعمل لما خُلِق له، أو لما يُسِّر له**)(٣). ولمسلم من رواية أبي الأسود الدّيلي، قال: قال لي عمران بن حصين: (أرأيتَ ما يعمل الناسُ اليوم ويكدحون فيه، أَشيءُ قَضِيَ عليهم، ومَضَى عليهم من قَدَرٍ قد سَبَق، أو فيما يستقبلون به مما أتاهم به نَبِيُّهُمْ وثَبَتتِ الحجَّةُ عليهم؟ فقلت: بل شيء قُضيَ عليهم ومضى عليهم، قال: أفلا يكون ظُلْما؟ قال: فَفَزعتُ من ذلك فزعا شديدا، وقلت: كل شيء خَلْقُ الله ومِلْكُ يده، فلا يُسأل عَمَّا يفعل وهم يُسألون، فقال لي: يرحَمُكَ الله، إني لم أُرِدْ بما سألتُكَ إلا لأَحزِرَ عقلك، وإن رجلين من مُزَينة أتيا رسول الله ﷺ فقالا: يا رسولَ

---

(١) رواه الترمذي رقم: (٢١٤٢) في القدر، ما جاء أن الله كتب كتابا لأهل الجنة وأهل النار، وأحمد في المسند: (٢/ ١٦٧)، قال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح غريب).

(٢) صحيح مسلم رقم: (٢٦٤٩) في القدر، باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه، وسنن أبي داود رقم: (٤٧٠٩) في السنة، باب القدر.

(٣) صحيح البخاري في القدر، باب جف القلم على علم الله، رقم: (٦٥٩٦).

الله أرأيتَ ما يَعمَلُ الناسُ اليوم، ويَكْدَحون فيه، أشيء قُضِيَ عليهم ومضى فيهم من قَدَرٍ قد سَبَق، أو فيما يستقبلون به مما أتاهم به نبيُّهم، وثبتت الحُجَّةُ عليهم؟ فقال: (**لا**)، بل شيء قضِيَ عليهم، ومضى فيهم، وتصديق ذلك في كتاب الله: ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴾[1]،[2]. وفي حديث جابر بن عبد الله- رضي الله عنهما - قال: (جاء سُراقة بن مالك بن جَعشُم، فقال: يارسول الله بَيِّن لنا دينَنَا كأنَّا خلقِنا الآن، فيم العمل اليوم فيما جفَّتْ به الأقلام، وجَرَت به المقادير، أم فيما نستقبل؟ قال: (**لا، بل جَفَّتْ به الأقلام، وجرت به المقادير**)، قال: ففيم العمل؟ قال: (**اعملوا فكلٌّ مُيسَّر لما خلق له**)[3]. وكل هذه الأحاديث يجمعها أن الله تعالى قد علم أهل الجنة من أهل النار، ولا تقف الأحاديث عند هذا الحديث، بل وفيها الأمر بمواصلة العمل والتعبد، وأن لا يقطع بسبب التواكل على ما قدر وكتب في سالف الزمان، فقد نهى النبي ﷺ عن ترك العمل توكلا على ما قدر، بل أمر بالجد والاجتهاد والمثابرة ومواصلة العمل، وأخبر أن كل عامل فإنه سيوفق لما كتب له، فمن كان ممن سبقت لهم السعادة من الله تعالى فسييسر لعمل أهل السعادة، والعكس بالعكس، ولكن لا بد من العمل، فالحذر الحذر من الكسل والفتور عن شيء من العلم اتكالا على ما كتب في السابق في القدر، بل الواجب المواصلة، فإياك والانقطاع، فنحن مأمورون في هذه الأحاديث بأمرين:

---

(١) الشمس: ٧-٨.

(٢) صحيح مسلم رقم: (٢٦٤٩) في القدر، باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه.

(٣) أخرجه مسلم رقم: (٢٦٤٨) في القدر، باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه.

الأول: أن نؤمن بكمال علم الله تعالى، وأنه قد علم أهل الجنة من أهل النار، وأنه أمر قد فرغ منه.

والثاني: أن لا ننقطع عن العمل، بل نواصل ونشمر عن ساعد الجد ونثابر في العمل، فالإيمان بالأمر الأول من الإيمان بالقدر، والقيام بالواجب الثاني هو من القيام بمقتضى الشرع، فهما شرع أمرت به، وقدر أمرت أن تؤمن به، فهما شرع وقدر، ولا تعارض ولا تناقض بين الشرع والقدر، فمن ترك الأعمال والتعبدات إذا سمع هذه الأحاديث فقد ألحد وخرج عن موجب الشرع والقدر، ومن دفعه الإيمان بالقدر إلى العلم والاجتهاد فيه والمثابرة والصبر والمصابرة فهو المؤمن بهما حقا وصدقا، ومنها حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما -: قال: (قال عمر: يا رسولَ الله أَرأَيت ما نعمل فيه أمر مبتدع - أو مبتدأ - أو فيما قد فُرِغَ منه؟ فقال: (**فيما قد فُرِغَ منه يا ابن الخطاب، وكل مُيَسَّر، أمَّا مَنْ كان من أهل السعادة، فإنه يعمل للسعادة، وأمَّا من كان من أهل الشقاء، فإنه يعمل للشقاء**)[1]. وفي رواية: قال: (لما نزلت: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾[2]، سألتُ رسولَ الله ﷺ، فقلتُ: يا نَبيَّ الله، فعلامَ نعمل، على شيء قد فُرِغَ منه، أو على شيء لم يفرغ منه؟ قال: (**بل على شيء قد فُرِغَ منه، وجَرَت به الأقلام يا عُمر، ولكنّ كلّ**

---

(١) رواه الترمذي برقم: (٢١٣٥)، وأحمد: (٩/ ١٣٩)، رقم: (٥١٤٠)، وعبد الله بن أحمد في السنة: (٢/ ٣٩٤)، رقم: (٨٥٥).
قال الترمذي: (وهذا حديث حسن صحيح).

(٢) هود: ١٠٥.

مُيَسَّر لما خُلِق له)[1]. ومنها حديث عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال: (حدَّثنا رسولُ الله ﷺ وهو الصادق المصدوق: (**إن خَلْق أحدِكم يُجْمَعُ في بطنِ أُمِّهِ أربعين يوما، ثم يكون عَلَقة مثل ذلك، ثم يكون مَضْغَة مثل ذلك، ثم يَبْعَثُ الله إليه مَلَكا بأربع كلمات: بكَتْب رزقهِ، وأجلهِ، وعملهِ، وشَقي، أو سعيد، ثم يَنْفُخُ فيه الروح، فوالذي لا إله غيره، إنَّ أحدَكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكونُ بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتابُ فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن أحدَكم لَيَعْمَل بعمل أهل النار حتى ما يكونُ بينَه وبينها إلا ذراع فيسبقُ عليه الكتابُ فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها**)، أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود، وفيها زيادة: (**أو قدر ذراع**)[2]. ومنها حديث عامر بن واثلة - رحمه الله - أنه سمع عبد الله بنَ مسعود يقول: (الشقيّ من شَقيَ في بَطن أمه، والسعيد مَنْ وُعِظَ بغيره، فأتى رجلا من أصحاب رسولِ الله ﷺ يقال له: حذيفةُ بنُ أَسِيد الغفاري فحدَّثهُ بذلك من قول ابن مسعود، فقال له: وكيف يشقى رجل بغير عمل؟ فقال له الرجل: أتَعْجَبُ من ذلك؟ فإنى سَمِعتُ

---

(١) رواه الترمذي رقم (٢١٣٦) في القدر، باب ما جاء في الشقاء والسعادة، و(٣١١٠) في التفسير، باب ومن سورة هود.
قال الألباني: (صحيح).

(٢) أخرجه البخاري في القدر، باب في القدر، رقم: (٦٥٩٤)، وفي بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، رقم: (٣٢٠٨)، وفي الأنبياء، باب خلق آدم وذريته، رقم: (٣٣٣٢)، وفي التوحيد، باب: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ﴾، رقم: (٧٤٥٤)، ومسلم رقم: (٢٦٤٣) في القدر، باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه، وأبو داود رقم: (٤٧٠٨) في السنة، باب في القدر، والترمذي رقم: (٢١٣٨) في القدر، باب ما جاء أن الأعمال بالخواتيم.

رسولَ الله ﷺ يَقولُ: (**إذا مَرَّ بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة، بعَثَ الله إليها ملكا فصوَّرَها، وخَلَقَ سمعها، وبصرَها، وجِلدَها، ولحمها، وعظامها، ثم قال: يا رب، أذكر، أم أنثى؟ فيقضي ربُّك ما شاء، ويكتبُ الملَكُ، ثم يقول: يا رب أجلُه؟ فيقول ربُّك ما شاء، ويكتب الملك، ثم يقول: يا رب رِزْقُه؟ فيقضي ربك ما شاء، ويكتب الملك، ثم يخرج الملَكُ بالصحيفة في يده، فلا يزيد على ما أمر ولا ينقص**)(١). والأدلة في هذا المعنى كثيرة، وقد ألف ابن تيمية رحمه الله تعالى الرسالة التدمرية لبيان التلازم بين الإيمان بالقدر، والعمل بالشرع.

واعلم رحمك الله تعالى أن أهل السنة والجماعة رحم الله تعالى أمواتهم وثبت أحياءهم هم الموفقون في الجمع بين القدر والشرع، فهم المؤمنون بالقدر، والعاملون بالشرع، فلا تعارض عندهم بين القدر والشرع، وأما القدرية فإنهم ينكرون القدر ويخرجون أفعال العبادة أن تكون مخلوقة لله تعالى، بحجة تعظيم الشرع، فهم من غلوهم من تعظيم الشرع أنكروا القدر، فعطلوا القدر بدعوى تعظيم الشرع، وأما الجبرية فإنهم آمنوا بالقدر ولكن غلوا في إثبات القدر حتى عطلوا الشرع، فهم يعطلون الشرع تعظيما للقدر، ولا شكَّ أن من حقَّق الجمع بين الشرع والقدر يكون قد حقَّق توحيد الله في مقامين عظيمين هما، توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية؛ لأن الشرع مبناه على الأمر والنهي الذي هو مناط التكليف، ولا يتحقَّق إلاَّ بإفراد الله تعالى بالعبادة، كما أن القدر مبناه على إفراد الله بأفعاله وخلْقه ومُلْكه وتدبيره، لذا كان من أعظم أصول أهل السنة وأهمِّها الجمْعُ بين

(١) أخرجه مسلم، رقم: (٢٦٤٥) في القدر، باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه.

هذين الأصلين، والمعرض عن أحدهما ضالٌ مبتدع، وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (فمن أعرض عن الأمر والنهي والوعد والوعيد ناظراً إلى القدر فقد ضل، ومن طلب القيام بالأمر والنهي مُعرضاً عن القدر فقد ضل، بل المؤمن كما قال تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾(١)، فنعبده اتِّباعاً للأمر، ونستعينه إيمانًا بالقدر)(٢). فصارت الطوائف هنا ثلاث:

الأولى: القدرية وهم المنكرون للقدر تعظيما للشرع.

والثانية: الجبرية، وهم المؤمنون بالقدر والمعطلون للشرع.

والثالث: أهل السنة وهم المؤمنون بهما جميعا، وهم العاملون بالشرع والمؤمنون بالقدر.

وبقي طائفة رابعة في هذا المقام، وهم المنكرون لهما جميعا، فلا يؤمنون بالقدر، ولا يعملون بالشرع، وقاعدتنا هذه تنص على ما قرره أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى في هذا الباب، والله الموفق والهادي.

القاعدة الثانية والثمانون

(تعاطي الأسباب المشروعة من تمام الإيمان بالقدر)

أقول: المسلم يتعين عليه مع إيمانه بالقدر أن يحرص على ما ينفعه، ويستعين بالله في أموره، ويبذل الأسباب المشروعة في تحقيق مطالبه، لأنه متعبد بذلك من قبل الله تعالى، وبذلك أمر النبي ﷺ فقال: (**احرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز، وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت**

---

(١) الفاتحة: ٥.

(٢) مجموع الفتاوى: (٨/ ٧٣).

كان كذا وكذا؟ ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان)[١]. وقال النبي ﷺ: (**لا يرد القضاء إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر**). رواه الترمذي وحسنه[٢]، وحسنه الألباني[٣]. وروى الحاكم عن عائشة أن النبي ﷺ قال: (**والدعاء ينفع مما نزل، ومما لم ينزل، وإن البلاء لينزل فيتلقاه الدعاء فيعتلجان إلى يوم القيامة**)[٤]. والحديث حسنه الألباني في صحيح الجامع[٥]. فمن ادعى أنه مؤمن بالقدر وهو معطل لتعاطي الأسباب المشروعة فهو كاذب في إيمانه بالقدر، فإن من كمال الإيمان بالقدر ـ وأعني الكمال الواجب ـ يأتي في تعاطي الأسباب لتحقق المرادات، كما دلت عليه الأدلة السابقة، ويدل عليها كذلك ما في صحيح البخاري رحمه الله تعالى من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: (كان أهل اليمن يحجون ولا يتزودون، ويقولون: نحن المتوكلون، فأنزل الله تعالى: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ﴾[٦][٧]. فالأمر مفصول بالأدلة، فاتخاذ الأسباب أبدا، أبدا، أبدا لا يتعارض مع الإيمان بالقدر، بل هو من تمام

---

(١)تقدم تخريجه.

(٢) سنن الترمذي، رقم: (٢١٤٠) في القدر، باب ما جاء لا يرد القدر إلا الدعاء.
وقال الترمذي: (هذا حديث حسن غريب).

(٣) قال الألباني في تعليقه على سنن الترمذي: (٤/ ٤٤٨): (حسن).

(٤) المستدرك على الصحيحين للحاكم: (١/ ٦٦٩)، رقم: (١٨١٣)، وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه).

(٥) صحيح الجامع الصغير وزيادته: (٢/ ١٢٧٩)، رقم: (٧٧٣٩).

(٦) البقرة: ١٩٧.

(٧) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ﴾ رقم: (١٥٢٣).

الإيمان بالقدر، وفي حديث ابن عباس أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام حتى إذا كان بسرغ، لقيه أمراء الأجناد: أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه، فأخبروه أن الوباء قد وقع بالشام، قال ابن عباس: (فقال عمر: ادع لي المهاجرين الأولين، فدعوتهم فاستشارهم وأخبرهم أن الوباء قد وقع بالشام، فاختلفوا فقال بعضهم: خرجت لأمر لا نرى أن ترجع عنه، وقال بعضهم: معك بقية الناس وأصحاب رسول الله ﷺ، ولا نرى أن تقدمهم على هذا الوباء، فقال: ارتفعوا عني، ثم قال: ادع الأنصار فدعوتهم، فاستشارهم فسلكوا سبيل المهاجرين، واختلفوا كاختلافهم، فقال: ارتفعوا عني، ثم قال: ادع لي من كان هنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح، فدعوتهم فلم يختلف عليه منهم رجلان فقالوا: نرى أن ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء، فنادى عمر في الناس: إني مصبحٌ على ظهرٍ، فأصبحوا عليه فقال أبو عبيدة ابن الجراح: أفراراً من قدر الله؟ فقال عمر: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة، وكان عمر يكره خلافه، نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله، أرأيت لو كانت لك إبلٌ فهبطت وادياً له عدوتان، إحداهما خصبة والأخرى جدبة أليس إن رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله، وإن رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله، قال فجاء عبد الرحمن بن عوف وكان متغيباً في بعض حاجته فقال: إن عندي من هذا علماً، سمعت رسول الله ﷺ يقول: (**إذا سمعتم به بأرضٍ فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرضٍ وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه**)، قال: فحمد اللهَ عمرُ بن الخطاب، ثم انصرف[1].

(١) أخرجه البخاري في الطب، باب ما يذكر في الطاعون، رقم: (٥٧٢٩)، وفي الحيل، باب ما يكره من الاحتيال في الفرار من الطاعون، رقم: (٦٩٧٣)، ومسلم رقم: (٢٢١٩) في

فاتخاذ الأسباب اتخاذ بقدر الله تعالى، فالله تعالى هو الذي قدر ألم الجوع، وهو الذي قدر شبع البطن بالطعام، وهو الذي قدر حر الكبود بالقيظ، وهو الذي قدر ريها وإطفاء لهيبها بالمار البارد، وهو الذي قدر الفقر، وهو الذي قدر الأسباب في طلب الكسب الحلال، وهو الذي قدر المرض، وهو الذي قدر الشفاء وأخرج له أبوابا معلومة، من سلكها طلبا للشفاء فإنما يسلكها طلبا لتحقيق هذا القدر، فهو يدفع القدر بالقدر، وهو الذي قدر ألم العزوبة وغربتها، وهو الذي قدر زوالها بالزواج والعلاقة الشرعية، فالله تعالى هو الذي قدر كل ذلك، فنحن إذا سلكنا طريق الأسباب فلسنا بذلك نعارض القدر، بل نأخذ بأسباب القدر الآخر، فنحن نأكل لندفع به قدر الجوع، فندفع القدر بالقدر، ونجتنب أماكن الوباء لندفع به قدر العدوى، ونأخذ التحصينات الطبية اللازمة لندفع به قدر الإصابة بالمرض، ونحوها مما يكثر ولا يمكن حصره، بل هو موضوع كبير من حياتنا، فنحن في يومنا وليلتنا كثيرا ما ندفع القدر بالقدر، فإذا حل بنا ما لا نحبه فإننا نأخذ بالأسباب التي تدفع عنا هذا القدر، مما أخرجه الله تعالى لنا، فسلوك طريق الأسباب لا يتنافى مع الإيمان بالقدر، بل هي من القدر ومن كمال الإيمان بالقدر، وهي من باب دفع القدر بالقدر، وسنن الله في كونه وشرعه تحتم علينا الأخذ بالأسباب كما فعل ذلك أقوى الناس إيمانًا بالله وقضائه وقدره، وهو رسول الله ﷺ، فقد أخذ الحذر، وأعد الجيوش، وبعث الطلائع والعيون، وظاهر بين درعين، ولبس المغفر على رأسه، وأقعد

السلام، باب الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها، وأبو داود رقم: (٣١٠٣) في الجنائز، باب الخروج من الطاعون.

الرماة على فم الشعب، وخندق حول المدينة، وأذن في الهجرة إلى الحبشة وإلى المدينة، وهاجر هو بنفسه، واتخذ أسباب الحيطة في هجرته... أعد الرواحل التي يمتطيها، والدليل الذي يصحبه، وغيَّر الطريق، واختبأ في الغار، وتعاطى أسباب الأكل والشرب، وادخر لأهله قوت سنة، ولم ينتظر أن ينزل عليه الرزق من السماء، وقال للذي سأله أيعقل ناقته أم يتركها ويتوكل: (**اعقلها وتوكل**) رواه ابن حبان بإسناد صحيح عن عمرو بن أمية الضمري[1]، ورواه ابن خزيمة والطبراني بإسناد جيد بلفظ: (**قيدها وتوكل**)[2]. وقال ﷺ: (**فرّ من المجذوم فرارك من الأسد**) [3]. وقال عليه الصلاة والسلام: (**لا يوردن ممرض على مصح**) [4]. أي: لا يخلط صاحب الإبل المريضة إبله بالإبل السليمة اتقاء العدوى، وهذا الباب يطول تتبعه، وقد أمر الله تعالى بالبيع والشراء وأحله لنا، وأمرنا بالسعي في الأرض، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ﴾[5]، وأمرنا بإعداد العدة لعدونا، فقال تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا

---

(١) صحيح ابن حبان: (٢/ ٥١٠)، رقم: (٧٣١)، ورواه الترمذي رقم: (٢٥١٩) في صفة القيامة، باب رقم: (٦١)، وقال: (قال عمرو بن علي، قال يحيى: هذا عندي حديث منكر).
قال عبد القادر الأرنؤوط في تحقيقه لجامع الأصول: (وهو حديث حسن بشواهده).
وحسنه أيضا شعيب الأرنؤوط في تحقيقه صحيح ابن حبان فلينظر.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب لا هامة، رقم: (٥٧٧١)، ومسلم في السلام، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر... رقم: (٢٢٢١).

(٥) الملك: ١٥.

ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾[١]، ولا نقدر أن نحصر الأدلة الواردة في هذه المسألة، فالله تعالى يأمرنا أن نأخذ بالأسباب المتاحة، الشرعية منها والحسية، فاتخاذ هذه الأسباب، لا يعارض الإيمان بالقدر، بل الذي يتعارض مع القدر هو تعطيل الأسباب، فلا يجوز لنا الاعتماد على الأسباب وتعطيل قدر الله تعالى، ولا يجوز إفراد الإيمان بالقدر مع تعطيل الأسباب، بل نؤمن بالقدر، ونأخذ بالأسباب المشروعة المتاحة، والأدلة على مسألة اتخاذ الأسباب كما ذكرت لك كثيرة جدا لا تكاد تحصر، وإني كلما مررت على دليلين من هذه الأدلة أقف متأملا ومستعظما أمر اتخاذ السبب، وأن لا يتوكل الإنسان على مجرد إيمانه بالقدر، وهما:

الأول: قوله تعالى عن مريم: ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ﴾[٢]، فانظروا - رحمكم الله تعالى - امرأة نفاس خائفة مما سيواجهها تؤمر بهز جذع نخلة حتى يتساقط الرطب، وإنه لو اجتمع عدد من الرجال الأقوياء فإنهم قد يعجزون عن هزها، أَوَلا يقدر الله تعالى على إسقاط الرطب بلا هذا الهز؟ بلى هو قادر على كل شيء لكن من باب ربط الأشياء بأسبابها، والأخذ بزمام الجد والمبادرة، وترك التواكل والعجز والكسل، فهل يأتي بعد ذلك أحد يقول: سأدع العمل الصالح وأتكل على ما كتب لي؟ هذا والله عين الغباء والخبل.

(١) الأنفال: ٦٠.

(٢) مريم: ٢٥.

الثانية: قوله تعالى عن موسى: ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ ۖ فَٱنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ ﴾[1]، فهذه الضربة بالعصى أمر بالأخذ بالأسباب، وإلا فالله قادر القدرة التامة على فلق البحر بلا ضرب، ولكن أمر موسى أن يضرب في هذا الوقت العصيب مع أن هذا الضرب سيؤخرهم قليلاً، والعدو قد اقترب منهم، ومع ذلك يؤمر بالضرب بالعصى، والله إنها لتربية على تعاطي الأسباب والأخذ بالأسباب المشروعة، والله تعالى أعلى وأعلم.

القاعدة الثالثة والثمانون

(يجوز الاحتجاج بالقدر في المصائب لا المعائب)

أقول: اعلم رحمك الله تعالى أن أهل السنة - رحمهم الله تعالى - يقولون: إن الاحتجاج بالقدر حجة إبليسية التأصيل والتخطيط وآدمية التنفيذ، فأساسها من كيد الشيطان الرجيم، والمنفذ لها تطبيقًا عمليًا هم كثير من بني آدم، والله أعلم.

ثم نقول: الاحتجاج بالقدر على فعل المعصية وترك الواجب حجة داحضة باطلة كل البطلان نقلاً، وعقلاً، وحسًا، وفطرة، وبيان ذلك من وجوه عشرة:

الأول: أن القرآن أبطل هذه الحجة غاية الإبطال ولم يعتبرها شيئًا وسماها جهلاً وتخرصًا وظنًا كاذبًا، ونفى أن تكون من العلم في شيء، ووصفها بالزور والبهتان، قال تعالى: ﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ

(١) الشعراء: ٦٣.

ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأْسَنَاۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْۚ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ ﴿٥٦﴾ أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٥٧﴾ أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى ٱلْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾ بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَٱسْتَكْبَرْتَ وَكُنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[3]، وقال تعالى عن الذين عبدوا الملائكة أنهم قالوا: ﴿ وَقَالُواْ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُمۗ مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾[4]، وأي إبطال بعد هذا الإبطال، وما كان باطلاً فإنه لا يسوغ للعاقل أن يتمسك به.

الثاني: اتفاق السلف الصالح من الصحابة وتابعيهم ومن بعدهم من أهل السنة والجماعة على عدم اعتبار ذلك حجة مقبولة، فإنهم - رضي الله عنهم - لم يؤثر عن أحد منهم شيء من ذلك، بل كانوا ينكرون على المخالف، ويعاقبون من وقع فيما يقتضي العقاب من فعل محظور، أو ترك مأمور، بلا نظر في أن ذلك مقدرًا عليه، ولاشك أن الإجماع ثابت ثبوتًا

---

(١) الأنعام: ١٤٨.

(٢) النحل: ٣٥.

(٣) الزمر: ٥٦-٥٩.

(٤) الزخرف: ٢٠.

قطعيًا في هذه المسألة، فعلى من نصح لنفسه وأرد لها النجاة باتباع هذا الإجماع، فإنه من سبيل المؤمنين التي من اتبع غيرها ولاه الله ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيرًا.

الثالث: أن الأدلة من الكتاب والسنة قد دلت الدلالة القاطعة الصريحة على أن حجة الله على عباده قد قامت بإرسال الرسل، وإنزال الكتب، قال تعالى: ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾(١)، فلا حجة للعباد في ترك المأمور، أو فعل المحظور، فإن الله تعالى قد بين لنا طريق الخير من الشر، فالحجة قد قامت، والمحجة قد بانت فلم يبق لأحدٍ بعد إرسال الرسل، وإنزال الكتب حجة لمحتج.

الرابع: أن الاحتجاج بالقدر لو كان حجة مقبولة لأدى ذلك إلى إبطال الشرائع؛ وذلك لأنه يسوغ لكل أحد ترك امتثال الأمر المشروع، وارتكاب الشيء الممنوع أن يقول: الله قدره علي، وكل الأشياء بقدر الله، فلا داعي إذًا إلى الشرائع، ولا إرسال الرسل، ولا إلى خلق النار، ولا إلى حساب وعذاب، إذ كل أحدٍ سيحتج بالقدر، فبان بذلك أنه حجة داحضة باطلة، لأنها موصلة إلى هذه النتيجة الباطلة، وما أدى إلى الباطل فهو باطل.

الخامس: أن الاحتجاج بالقدر على فعل المعاصي مع مخالفته للمنقول فهو أيضًا مناقض للمعقول، وبيان ذلك أن الإنسان قبل فعل هذه المعصية هل كان يعلم أن الله قدرها عليه؟ بالطبع لا، فيكون هو الذي أقدم على فعلها اختيارًا منه لا اضطرارًا، ولماذا لا يتركها ويقول: لم يقدرها الله علي، بل لماذا لا يقبل على فعل الطاعة ويقول: الله قدر علي في هذا الوقت أن أفعل

---

(١) النساء: ١٦٥.

هذه الطاعة، فإن هذا قليل فاعله، أما أن يتقحم في المعاصي ويخالف أمر ربه ويتنكب عن الصراط المستقيم، ويرتكب المحرمات، وموبقات الآثام، ويقول: الله قدرها علي، فهذا خائب خاسر تائه ضائع لا حظ له في الآخرة، ولا ينفعه ذلك يوم القيامة، لأنه لم يكن يعلم ما قدر له حتى يقول: الله قدرها علي، والله أعلم.

السادس: أن الاحتجاج بالقدر فيه تعطيل للأسباب التي جاءت الشريعة بإثباتها والأمر بها، فإن الشريعة قد ربطت الآثار بأسبابها فمن أراد هذا الشيء فعليه بتحصيل سببه، أما أن يريد آثار الأسباب من غير تحصيل للأسباب فإن هذا قدح في الشرع، وعجز وكسل وخور، فإن من أراد الولد فلا بد أن يحصل الزواج، لأنه طريق الولد، لكن من ترك الزواج وقال: إن كان الله قدر لي الولد فسيأتيني ولو لم أتزوج، فهذا هو الحمق بعينه، والجنون بعروقه، ولو قال قائل: أنا لن أذهب للعمل وإذا كان الله قد قدر لي حصول الراتب آخر كل شهر فسيأتي الراتب ولو لم أسع لتحصيله، فبالله عليك هل هذا الكلام يمكن أن يصدر من عاقل يعرف ما يقول؟ ولو قال قائل: أنا لن أذاكر ولن أجتهد في حفظ الدرس وفهمه ولو قدر الله لي النجاح فسأنجح ولو لم أبذل سببًا، فقل لي بالله عليك ما رأيك بهذا الكلام فإني أدع الجواب لعقلك وقلبك، وهذا يبين أن الأشياء قد ربطت بأسبابها، والتفريق بين الآثار وأسبابها قدح في الشرع، وخبل في العقل، فنقول: وكذلك أيضًا الهداية ودخول الجنة فإنها قد ربطت بأسبابها، ففي الحديث: (**فاستهدوني أهدكم**)[1]. وفي الحديث الآخر: (**اعقلها وتوكل**)[1].

---

(١) تقدم تخريجه.

فمن أراد الهداية فعليه بسلوك سبب تحصيلها، ومن أراد الجنة فعليه بسلوك سبب تحصيلها من فعل المأمورات، وترك المحظورات مع الإخلاص والمتابعة، ويوضح ذلك أكثر أن نقول:

اعلم يا من تحتج بالقدر أنك لا تحتج به إلا في ترك أمور الطاعة وفعل الحرام فقط، أما في أمور الدنيا فلا نراك تحتج بالقدر على ترك أسبابها، بل تفني نفسك ووقتك في تحصيل أسبابها، ونقول: لابد من الأخذ بالأسباب، وأما أمور الطاعة والأخذ بأسباب دخول الجنة من تحصيل الهداية والاستقامة فإنك تقول: إذا شاء الله أن يهديني فستحصل الهداية، وإذا أراد الله أن يدخلني الجنة فسيحصل ذلك، وهذا عين التناقض، فبالله عليك كيف تأخذ بتحصيل أسباب الرزق وقد تكفل الله، به وتترك تحصيل أسباب الجنة التي ما خلقت أصلاً إلا للعمل لتحصيلها، فهذا والله لا يسوغ عند العقلاء، وهذا دليل من الحس، والله أعلم.

السابع: أن العبد مأمور بالإيمان بالقدر، واتباع الشريعة بفعل المأمور واجتناب المحظور، فلا تناقض بين القدر والشرع، فالمحتج بالقدر على ترك المأمور، أو فعل المحظور هو في حقيقته مؤمن بوجود التناقض بين قدر الله وشرعه، وهذا فيه قدح كبير في علم الله وحكمته، بل يجب عليك أن تعلم أن من لم يؤمن بالشرع فإنه مكذب بالقدر، لأن شرع الله من جملة قدره، ومن لم يؤمن بالقدر فإنه مكذب للشرع، ولذلك قال ابن عباس: (القدر

---

(١) تقدم تخريجه.

نظام التوحيد)[١]. فمن اعتقد أن هناك تعارضًا بين القدر والشرع فهو زنديق، ولا يصل العبد إلى ذلك إلا بالاحتجاج بالقدر على ترك الشرع، فاحذر من ذلك يا رعاك الله.

الثامن: أن العباد مطالبون بالنظر فيما أمروا به فيفعلونه، وفيما نهوا عنه فيتركونه، هذا هو الذي تعبدنا الله تعالى به، وهو الذي سنسأل عنه يوم القيامة، ولسنا مأمورين بالنظر فيما قدر لنا، لأن هذا أصلاً في علم الغيب ولا يستطاع العلم به، بل قد نهينا عن الخوض في القدر بلا علم أو برهان، فنحن مطالبون بالاجتهاد في العمل، لا في مطالعة الأقدار، فالمحتج بالقدر ترك ما هو مأمور به من العمل، ونظر فيما لم يؤمر به من مطالعة القدر، فأشغل نفسه في مطالعة ما لا يعود عليه بالنفع لا العاجل ولا الآجل، بل أشغل نفسه فيما يعود عليه بالضرر، لأن الهدى والصلاح والبر والتقوى إنما هي في متابعة الرسول ﷺ، لا في مجرد النظر فيما قدر لنا، والله المستعان.

التاسع: أن العبد مأمور بالتوبة إذا وقع منه الزلل أمر إيجاب، قال تعالى: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾[٢]، وقال تعالى:

(١) رواه عبد الله بن أحمد: (٢/ ٤٢٢)، رقم: (٩٢٥)، والآجري في الشريعة: (٢/ ٨٧٥)، رقم: (٤٥٦)، والطبراني في المعجم الأوسط: (٤/ ٤٥)، رقم: (٣٥٧٣)، وابن بطة في الإبانة الكبرى: (٤/ ١٥٨)، رقم: (١٦١٨)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: (٤/ ٧٤٢)، رقم: (١٢٢).

(٢) النور: ٣١.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا﴾(١)، والاحتجاج بالقدر على فعل المعصية قاتل لانبعاث التوبة في القلب، وبيان ذلك أنه قد سوغ لنفسه الاستمرار على هذه المعصية بأن الله قدرها عليه فلا يفكر أن يتوب منها لأنه وإن رآها خطأ إلا أنه يرى أنه معذور في فعلها، لأنها مما قدر وكتب عليه، فتراه مستمرًا عليها لا ينزجر عن فعلها، ولا يرعوي عن مقارفتها، والتوبة أمر مقصود شرعًا، والاحتجاج بالقدر يدفع هذا المقصود الشرعي، وما دافع المقصود الشرعي فإنه باطل.

العاشر: أن الاحتجاج بالقدر على فعل المعصية لو كان حجة مقبولة لبادر بها إبليس لَمَّا تخلف عن السجود، ولقال يا رب أنت قدرتها علي، لكن علم في قرارة نفسه أنها لا تنفعه، لأنها في الحقيقة ليست عذرًا مقبولاً، فإبليس بهذا مثله كمثل من يروج المخدرات وهو لا يستعملها، فهو يروج لهذه البضاعة - أعني الاحتجاج بالقدر على فعل المعصية - وهو عالم كل العلم أنها ليست مما ينفع، ولذلك عدل عنها.

فهذه بعض الأوجه في كشف زيف هذه الحجة ولعلها تكون كافية إن شاء الله تعالى.

إذا علمت هذا فاعلم أن الذين يجوزون الاحتجاج بالقدر على فعل المعصية يحتجون بحديث أبي هريرة الذي رواه مسلم من أن آدم احتج على موسى بأن الله هو الذي قدر عليه أن يأكل من الشجرة فقال: (**أفتلومني على أن عملت عملاً قد كتبه الله علي أن أعمله قبل أن أخلق بأربعين**

---

(١) التحريم: ٨.

سنة)، قال الرسول ﷺ: (**فحج آدمُ موسى**)[١]. فالأكل من الشجرة كان معصية ومع ذلك احتج آدم على فعل هذه المعصية بقدر الله.

فنقول لهم: بل هذه حجة عليكم لا لكم، وبيانه من وجهين:

الأول: أن آدم لم يحتج على موسى بالقدر لأنه أكل من الشجرة، وإنما لأنه خرج من الجنة، فهو احتج بالقدر على مصيبة لا معصية، فإن موسى قال له: (**أخرجتنا من الجنة بخطيئتك**)، هذا أولاً.

وثانيًا: أن آدم تاب من هذه المعصية، وعلى ذلك نقول: يجوز الاحتجاج بالقدر على المعصية إذا تاب الإنسان منها، فإذا تاب الإنسان من المعصية وقيل: لم عصيت؟ فله أن يقول: عصيت بقدر الله، لكن المحظور هو أن يحتج الإنسان بالقدر على معصية لا زال مواقعًا لها حتى يبرر موقفه أمام الناس. والله أعلى وأعلم.

وأما قوله: (في المصائب) أي عند نزول المصيبة على العبد فله أن يقول: قدر الله تعالى، وما شاء فعل، قال تعالى: ﴿ مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ﴾[٢]، قال السلف هو المؤمن تصيبه المصيبة فيعلم أنها

---

(١) أخرجه البخاري في القدر، باب تحاج آدم وموسى عند الله، رقم: (٦٦١٤)، وفي الأنبياء، باب وفاة موسى وذكره بعده، رقم: (٣٤٠٩)، وفي تفسير سورة (طه) ، باب قوله: ﴿وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى﴾، رقم: (٤٧٣٦)، وباب قوله: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾ رقم: (٤٧٣٨)، وفي التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ رقم: (٧٥١٥)، ومسلم رقم: (٢٦٥٢) في القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام، والموطأ: (٢/ ٨٩٨) في القدر، باب النهي عن القول في القدر، وأبو داود رقم: (٤٧٠١) في السنة، باب في القدر، والترمذي رقم: (٢١٣٥) في القدر، باب رقم: (٢).

(٢) التغابن: ١١.

من الله فيرضى وسلم، وفي حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -: قال: (قال رسولُ الله ﷺ: (**المؤمن القويُّ خيْر وأحبُّ إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كلّ خير، احرِصْ على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجزْ، وإن أصابك شيء فلا تَقُل: لو أنّي فعلتُ لكان كذا وكذا، ولكن قل: قَدَّر الله وما شاءَ فَعَل، فإن** (لو) **تفتحُ عَمَلَ الشيطان**)[1]. فانتبه لهذه القاعدة الطيبة فإنها تسد أبوابا من الفساد والمعتقدات الباطلة في باب القدر، والله الموفق والهادي.

القاعدة الرابعة والثمانون:

(أفعال العبادة خلق الله تعالى وكسب العباد)

أقول: اعلم رحمك الله تعالى أن أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى ينظرون إلى الأفعال الصادرة من العباد بنظرين:

الأول: نظر باعتبار خلقها وتقديرها وإيجادها.

والنظر الثاني: نظر باعتبار كسبها وتحصيلها واقترافها، فأما أفعال العباد بالاعتبار الأول فإنها تنسب لله تعالى، فالله تعالى هو الذي خلق أفعال العباد وقدرها وأوجدها في كونه جل وعلا بإرادته الكونية، فلا يكون في كونه إلا ما خلقه وأوجده وقدره، قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾[2]، وأفعال العباد شيء من الأشياء، فتدخل في هذا العموم، فقوله: ﴿كُلِّ﴾ من أقوى صيغ العموم، لأنها تدل على العموم بذاتها، والأصل المتقرر عند العلماء أن الواجب هو البقاء على العموم ولا يجوز تخصيصه إلا بدليل من

---

(١) أخرجه مسلم، رقم: (٢٦٦٤) في القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز.

(٢) الرعد: ١٦.

الشرع، فإخراج المعتزلة القدرية أفعال العباد عن كونها مخلوقة لله تعالى، هو تخصيص لهذا العموم بلا مخصص وبلا دليل، فضلا عن كونه مخالفا للأدلة المتواترة، وإجماع السف رحمهم الله تعالى، والعجيب منهم أنهم يخرجون من هذا العموم أفعال العباد، وهي تدخل فيه بإجماع السلف الصالح، ويدخلون فيها القرآن فيقولون إنه مخلوق، وهو غير داخل فيها بالإجماع ـ أي بإجماع السلف الصالح ـ ولكن كما قال تعالى: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾[1]، نعوذ بالله من الضلال، والمهم أن عموم هذه الآية يدل على أن أفعال العباد داخلة في كونها خلق لله تعالى، وتدخل أفعالنا كذلك في عموم قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[2].

والجواب: لا، بل هو الخالق لكل شيء، ومن ذلك أفعالنا، فأفعالنا مما خلق الله تعالى، وهذه المسألة متفق عليها بين سلف الأمة وأئمتها، ولم يخالف فيها إلا طوائف أهل البدع، واستدل جمع من أهل العلم كذلك بقوله تعالى عن إبراهيم أنه قال لقومه من باب إقامة الحجة عليهم في بطلان عبادتهم للأوثان من دون الله تعالى، قال تعالى عنه: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[3]، وهذا الاستدلال قال به بعض السلف، وهو وإن كان وجها ضعيفا، ولكن قال به بعض السلف وجعله دليلا على هذه المسألة، ولكننا لا نرى ذلك لأن المقصود من هذه الآية أن الله خلقكم وخلق هذه الأصنام التي أنتم لها عاكفون، فكونها مخلوقة فإنه لا تصلح أن تكون آلهة مع الله تعالى، والمهم

---

(١) الرعد: ٣٣.

(٢) فاطر: ٣.

(٣) الصافات: ٩٦.

أن أدلة أصل المسألة وهي خلق الله تعالى لأفعال العباد أدلتها كثيرة، غير هذه الآية، وقال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾[1]، فقوله: ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ عام، فيدخل في هذا الخلق والتقدير لكل شيء أفعال العباد ولا جرم في ذلك عندنا، لأن أفعالنا يطلق عليها أنها شيء من الأشياء، فالله تعالى هو الذي خلقها، وهو الذي قدرها جل وعلا، فالله تعالى هو الذي خلق كل شيء، وهو الذي قدر كل شيء، وأفعالنا مما يدخل في هذا العموم، والأصل المتقرر أنه يجب البقاء على العموم حتى يرد الناقل، لأنه الأصل، والمتقرر أن الأصل هو البقاء على الأصل حتى يرد الناقل عنه، وليس هناك دليل لا من الكتاب ولا من السنة، ولا من قول أحد من الصحابة، ولا من قول أحد من أئمة السلف الصالح رحمهم الله تعالى قال بخلاف هذا، ولا خصص من هذا العموم المتقرر بالقرآن أفعال العباد، بل أقوالهم تدل الدلالة القطعية على أن أفعال العبادة مخلوقة ومقدرة لله تعالى، وقال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾[2]، وهذا عموم في التقدير والخلق، وأفعالنا شيء، فهي تدخل في هذا العموم، فالله تعالى هو الذي خلقها، وهو الذي قدرها، فمن أخرجها من عموم تقدير الله تعالى لكل شيء فهو مطالب بالدليل الدال على هذا الإخراج، لأنه مخالف للأصل، والمتقرر أن الدليل يطلب من الناقل عن الأصل لا من الثابت عليه، ولأن فعل العبد من صفاته، والعبد وصفاته مخلوقان لله تعالى، ولأن فعل العبد صادر عن إرادة قلبية، وقدرة بدنية، ولولاهما لم يكن فعل، والذي خلق هذه الإرادة

(١) الفرقان: ٢.

(٢) القمر: ٤٩.

والقدرة هو الله تعالى، وخالق السبب خالق للمسبب، فنسبة فعل العبد إلى خلق الله له نسبة مسبب إلى سبب، لا نسبة مباشرة، لأن المباشر حقيقة هو العبد، فلذلك نسب الفعل إليه كسبًا وتحصيلًا، ونسب إلى الله خلقًا وتقديرًا، فلكل من النسبتين اعتبار، والتفريق بين هاتين النسبتين هو عين الحق في هذا الباب الذي أخطأت فيه أفهام كثيرة من أهل البدع، ومع أننا نؤمن بان الله تعالى هو الخالق لأفعالنا، إلا أننا نؤمن مع ذلك الإيمان الجازم الذي لا يخالطه مطلق الريب ولا مطلق الشك ـ ولله الحمد والمنة ـ بأننا نحن الفاعلون لأفعالنا حقيقة، ونحن المكتسبون لها، ونحن المقارفون لها، فأفعالنا تنسب لنا باعتبار كونها كسبا لنا، والأدلة من الكتاب والسنة تنسب الأفعال للعباد حقيقة، ولكن باعتبارها كسبا لهم، فالعبد هو الذي يصلي حقيقة، وهو الذي يصوم حقيقة، وهو الذي يكفر ويزني ويسرق حقيقة، فهي باعتبار الكسب والاقتراف تنسب لنا، كما قال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتۡ يَدَاكَ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿ ظَهَرَ ٱلۡفَسَادُ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ بِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِي ٱلنَّاسِ ﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ﴾[٣]، فنسبة الاكتساب لهم، ونسبة العصيان لهم، ونسبة الاعتداء لهم، كلها نسبة حقيقة، ولكن ليس باعتبار أنهم هم الخالقون لها، أو أنهم مجبورون عليها، لا، بل باعتبار أنهم هم المقترفون لها، والمكتسبون لها، والفاعلون لها، ولكن كل هذه الأشياء تنسب إلى الله تعالى باعتبار أنه هو

(١) الحج: ١٠.
(٢) الروم: ٤١.
(٣) المائدة: ٧٨.

الذي قدرها، وهو الذي خلقها، وهو الذي شاءها بمشيئته الكونية القدرية، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾(١)، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾(٢)، فنسب الفعل لهم، أي باعتبار أنهم الفاعلون والمقترفون لها، والأدلة في نسبة الأفعال إلى العباد كثيرة، وهذه النسبة ليست نسبة مجازية، كما يقولونه من يقولونه من أهل البدع، لا، بل هي نسبة حقيقية، ولكن باعتبار أنهم هم الفاعلون لها، فأنت ترى وفقك الله تعالى لكل خير أن الأدلة تنسب أفعال العباد إلى الله تعالى تارة، وتنسبها إلى العباد تارة، والمتقرر أن الجمع بين الأدلة واجب ما أمكن، ولا يتم الجمع بين هذه الأدلة إلا أن نقول: إن الأدلة التي تنسب الفعل إلى الله تعالى إنما هي نسبة خلق وتقدير ومشيئة، والأدلة التي تنسب الأفعال إلى العباد إنما هي نسبة اكتساب وفعل واقتراف وتحصيل، فالله تعالى هو الذي خلق أفعال العباد، وهو الذي قدرها، وهو الذي شاءها بمشيئته الكونية، والعباد هو الذي حصلوها واكتسبوها واقترفوها، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾(٣)، فالاقتتال بينهم ينسب لله خلقا وتقديرا ومشيئة، وينسب لهم فعلا وتحصيلا واقترافا، هذا هو الذي

---

(١) آل عمران: ١٣٥.

(٢) الأعراف: ٢٨.

(٣) البقرة: ٢٥٣.

أجمع عليه أهل السنة والجماعة، ولم يخالف فيه أحد منهم، رحمهم الله تعالى، وأما القدرية فإنهم يجعلون نسبة الأفعال إلى العبد نسبة خلق وإيجاد، فالعبد عندهم هو الذي يخلق فعله، وهذا من أعظم الكذب والافتراء على الله تعالى، والجبرية يجعلون الأفعال التي تنسب الفعل إلى الله تعالى، يجعلونها نسبة جبر، أي أن الله تعالى جبرهم على فعل هذه الأفعال، وليس لهم قدرة ولا اختيار، وهذا كذب ومحض افتراء، وتقول على الله تعالى بالكذب والزور والبهتان، وكلا الطائفتين قد أخذت بطرف من الأدلة وتركت الطرف الآخر، كما سيأتي في القاعدة التي بعد هذه بأمر الله تعالى، وأما أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى فقد أخذوا بكل أطراف الأدلة وجمعوا بينها بما يليق بالله تعالى، فجعلوا الأدلة التي تنسب فعل العبد إلى الله تعالى، جعلوا ذلك نسبة خلق وتقدير ومشيئة، وجعلوا الأدلة التي تنسب الأفعال إلى العباد، جعلوها نسبة تحصيل واقتراف واكتساب، فقولهم هو الحق الذي لا يجوز العدول عنه، بل إن من حدا عن قول أهل السنة في هذه المسألة قيد أنملة فإنه لا بد وأن يقع في مذاهب أهل البدع في هذا الباب، فإن من تجاوز الحق وقع في الضلال، ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾[1]، فاحفظ هذا التفصيل والتفريق والتنويع والتقرير، فإنه خلاصة ما قرره أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى في هذه المسألة، وقد حاولت أن أبسطه تبسيطا يفهمه الجميع بإذن الله تعالى، والله هو الموفق والهادي إلى سواء الصراط.

---

(١) يونس: ٣٢.

القاعد الخامسة والثمانون

(للعبد مشيئة وقدرة واختيار متعلقة بمشيئة الله تعالى وقدرته واختياره)

أقول: نعم، هذا هو الحق الذي قررته الأدلة من الكتاب والسنة، واتفق عليه أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى، وبيان القاعدة أن نقول وبالله تعالى التوفيق: اعلم رحمك الله تعالى أن أهل القبلة في باب القدر انقسموا إلى ثلاث فرق: الفرقة الأولى: فرقة القدرية، وهم فرقتان: فرقة القدرية الغلاة الأوائل، وهم الذين خرجوا في أواخر عصر الصحابة، وهم المنكرون لعلم الله تعالى السابق للأشياء، والمنكرون لكتابة الأشياء في اللوح المحفوظ، فهم ينكرون العلم والكتابة، وهم الذين يقولون: إن الأمر أنف، وأن لا قدر، وقد كفرهم جمع من الصحابة كابن عمر وغيره، وقد أجمع أهل السنة على كفر هذه الفرقة[1]، وأما القدرية المتأخرون فإنهم المعتزلة في باب القدر، فالمعتزلة في باب القدر من جملة من يقال لهم القدرية، وهم يثبتون العلم في الجملة، ويثبتون الكتابة في الجملة، وإن كان عندهم بعض الخلل في الإيمان بها، إلا أنهم في الجملة يثبتونها، ولكن المشكلة والبلية عند المعتزلة القدرية في هذا الباب هو أنهم يزعمون أن العبد هو الذي يخلق فعله، وهو الذي يوجد فعله استقلالا، فهم يقولون: العبد له قدرة، وله مشيئة، وله اختيار، وهو الذي يخلق فعله، فأنت ترى أن مذهبهم فيه حق وفيه باطل، فقولهم: إن العبد له قدرة، وله مشيئة، وله اختيار، هذا حق، ولكن قولهم: والعبد هو الذي يوجد ويخلق فعله، هذا باطل، وقابلهم

---

(١) انظر القدر للفريابي صـ: ١٤٧، والإبانة عن شريعة الفرقة الناجية: (١/ ١٥٠)، والانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار: (١/ ٦٣)، و الإيمان لابن تيمية صـ: ٢٩٩.

طائفة أخرى وهم طائفة الجبرية، وهم الجهمية وتباعهم على ذلك الأشاعرة، وكثير من أهل البدع، وقالوا: الله تعالى هو الذي يخلق فعل العبد، وهو الذي يشاؤه، والعبد لا قدرة له، ولا اختيار، ولا مشيئة، فأنت ترى أن في مذهب الجبرية الحق والباطل، فقولهم: إن الله تعالى هو الذي يخلق فعل العبد وهو الذي يشاؤه ويقدره، هذا من الحق، ولكن قولهم: إن العبد لا قدرة له، ولا اختيار، ولا مشيئة، هذا من الباطل، فكلا الطائفتين عندها في مذهبها الحق والباطل، لأن كل واحد منهم أخذ بطرف واحد فقط من الأدلة، فالقدرية أخذوا بالأدلة التي تنسب الفعل إلى العبد، ففهموا منها أن العبد هو الذي يخلق فعله، وأنه له القدرة التامة على اختيار فعله، ولا تعلق لفعله بقدر الله تعالى، ولا بخلق الله تعالى، ولكنهم تركوا الأدلة التي تفيد أن الله تعالى هو الخالق لكل شيء، وهو المقدر لكل شيء، فأخذوا بطرف من الأدلة وتركوا الطرف الآخر فحصل لهم الوقوع في الضلال بقدر ما تركوه من الأدلة، وأما الجبرية فقد عكسوا الأمر، وأخذوا بالأدلة التي فيها أن الله تعالى هو الخالق لكل شيء، وهو المقدر لكل شيء، وهو الذي يشاء فعل العبد، ولكنهم تركوا الأدلة التي تنسب الفعل إلى العبد، فصار عندهم من الضلال بقدر ما تركوه من الأدلة، فالقدرية أخذوا بالأدلة التي تركتها الجبرية، والجبرية أخذوا بالأدلة التي تركتها القدرية، وأما أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى فقد أخذوا بكل أطراف الأدلة، ولو تأملت مذهب أهل السنة في هذه المسألة لوجدت أنه بعينه الحق الذي مع كلا الطائفتين، فلو رجعت ونظرت إلى الحق مع كل منهما وجمعت بينه، لأنتج لك مذهب أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى

في هذا الباب، فالحق الذي مع القدرية هو قولهم: (إن العبد له مشيئة، وله قدرة، وله اختيار)، والحق الذي مع الجبرية هو قولهم: (إن الله تعالى هو الذي يشاء فعل العبد، وهو الذي قدره، وهو الذي خلقه)، وهذا الحق الذي مع كلا الطائفتين هو مذهب أهل السنة والجماعة رفع الله تعالى قدرهم ومنازلهم في الدارين، فلو جمعنا بين هذين الحقين لأنتج لنا أن نقول: (إن الله تعالى هو الذي قدر أفعال العباد، وهو الذي خلقها، وهو الذي شاءها جل وعلا، ومع ذلك فإن العبد له قدرة، وله مشيئة، وله اختيار إلا أنها متعلقة بقدرة الله تعالى واختيار مشيئته)، وهذا هو حقيقة ما يقرره أهل السنة والجماعة في هذه المسألة، فالعبد لم يخلف فعله، بل الله تعالى هو الذي خلق كل شيء، والعبد ليس القدرة الاستقلالية، والمشيئة الاستقلالية، والاختيار المستقل، لا، بل له القدرة المتعلقة بتقدير الله تعالى، وله الاختيار المتعلق بتقدير الله تعالى، وله المشيئة المتعلقة بمشيئة الله تعالى، فالعبد لم يخلق فعله، وليس مجبورا على فعله، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[1]، فقوله: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ﴾ رد على الجبرية الذين يقولون: العبد لا مشيئة له، ولا قدرة، ولا اختيار، وقوله: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ رد على القدرية الذين يقولون: إن العبد له المشيئة الاستقلالية، فهو الذي يخلق فعله، والأدلة على بطلان مذهبهم كثيرة من الكتاب والسنة.

والخلاصة أن سلف الأمة وأئمتها رحمهم الله تعالى قد أجمعوا على أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى، وأجمعوا على أنها مع ذلك من كسب العبد

---

(١) الإنسان: ٣٠.

وتحصيله، ففعل العبد ينسب إلى الله تعالى خلقا وتقديرا وإيجادا، وينسب للعبد تحصيلا واكتسابا، وأجمعوا على أن العبد له قدرة واختيار، وأجمعوا على بطلان قول من قال: إنه مجبور على فعله، ولا حول له ولا قوة في اختيار شيء، بل مدفوع إلى فعله دفعا، فهو بمنزلة المغسول بين يدي غاسله، والميت بين يدي مقلبه، لا يملك شيئا من القدرة ولا شيئا من الاختيار، هذا القول الخبيث قد أجمع سلف الأمة على بطلانه، وأجمعوا على بطلان قول من قال: إن العبد هو الذي يخلق فعله بذاته، وأن له القدرة الكاملة والاختيار الكامل، ولا تعلق لغيره في اختيار فعله، وهذا باطل، كما ذكرته باتفاق السلف، بل السلف متفق على أن العبد له قدرة واختيار ومشيئة، ولكن كل شيء بقضاء الله وقدره، ولا يخرج شيء عن أن يكون مقدورا لله تعالى، والله خالق الأشياء بذواتها وصفاتها وجميع متعلقاتها، وكل شيء معلوم بالعلم الشامل الكامل، ومكتوب في اللوح المحفوظ، ولا يفهم من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ إلا ما قرره سلف الأمة في هذا الباب، وأما القدرية والجبرية فإنهم ضلوا في هذا الباب ضلالا بعيدا، فأهل السنة نظروا إلى الأدلة جميعا وفهموا من إضافة الفعل إلى العبد أنها إضافة تحصيل واكتساب، وفهموا من إضافة فعل العبد إلى الله تعالى أنها من باب إضافة الخلق والتقدير والإيجاد، وعليه: فالقدرية والجبرية في هذا الباب فهموا من النصوص فهما مخالفا لفهم سلف الأمة، والمتقرر أن كل فهم بني على مخالفة فهم سلف الأمة في مسائل العقيدة والعمل فإنه فهم باطل، والمتقرر أن ما بني على الباطل فهو باطل، قال أبو العباس رحمه الله تعالى: (وَمِمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا مَعَ إِيمَانِهِمْ بِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ، وَأَنَّ اللَّهَ

خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، وَأَنَّهُ مَا شَاءَ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، وَأَنَّهُ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَأَنَّ الْعِبَادَ لَهُمْ مَشِيئَةٌ وَقُدْرَةٌ يَفْعَلُونَ بِمَشِيئَتِهِمْ وَقُدْرَتِهِمْ مَا أَقْدَرَهُمْ اللَّهُ عَلَيْهِ، ومع قَوْلِهِمْ إنَّ الْعِبَادَ لَا يَشَاءُونَ إلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذْكِرَةٌ ۝٥٤ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ۝٥٥ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ (١)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ ۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ۝٢٩ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ (٢)، وَقَالَ: ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ ۝٢٧ لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ۝٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ (٣)، وَالْقُرْآنُ قَدْ أَخْبَرَ بِأَنَّ الْعِبَادَ يُؤْمِنُونَ، وَيَكْفُرُونَ، وَيَفْعَلُونَ وَيَعْمَلُونَ، وَيَكْسِبُونَ، وَيُطِيعُونَ، وَيَعْصُونَ، وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ، وَيَحُجُّونَ وَيَعْتَمِرُونَ، وَيَقْتُلُونَ، وَيَزْنُونَ، وَيَسْرِقُونَ، وَيَصْدُقُونَ، وَيَكْذِبُونَ، وَيَأْكُلُونَ وَيَشْرَبُونَ، وَيُقَاتِلُونَ وَيُحَارِبُونَ، فَلَمْ يَكُنْ مِنْ السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ مَنْ يَقُولُ: إنَّ الْعَبْدَ لَيْسَ بِفَاعِلٍ، وَلَا مُخْتَارٍ، وَلَا مُرِيدٍ، وَلَا قَادِرٍ، وَلَا قَالَ أَحَدٌ مِنْهُمْ: إنَّهُ فَاعِلٌ مَجَازًا، بَلْ مَنْ تَكَلَّمَ مِنْهُمْ بِلَفْظِ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ فَاعِلٌ حَقِيقَةً، وَاَللَّهُ تَعَالَى خَالِقُ ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، وَأَوَّلُ مَنْ ظَهَرَ عَنْهُ إنْكَارُ ذَلِكَ هُوَ الْجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ وَأَتْبَاعُهُ، فَحُكِيَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ قَالُوا: إنَّ الْعَبْدَ مَجْبُورٌ وَأَنَّهُ لَا فِعْلَ لَهُ أَصْلًا، وَلَيْسَ بِقَادِرٍ أَصْلًا، وَكَانَ الْجَهْمُ غَالِيًا فِي تَعْطِيلِ الصِّفَاتِ، فَكَانَ يَنْفِي أَنْ يُسَمَّى اللَّهُ تَعَالَى بِاسْمِ يُسَمَّى بِهِ الْعَبْدُ، فَلَا يُسَمَّى شَيْئًا وَلَا حَيًّا، وَلَا عَالِمًا، وَلَا سَمِيعًا، وَلَا بَصِيرًا،

---

(١) المدثر: ٥٤-٥٦.

(٢) الإنسان: ٢٩-٣٠.

(٣) التكوير: ٢٧-٢٩.

إِلَّا عَلَى وَجْهِ الْمَجَازِ، وَحُكِيَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُسَمِّي اللَّهَ تَعَالَى قَادِرًا؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ عِنْدَهُ لَيْسَ بِقَادِرٍ فَلَا تَشْبِيهَ بِهَذَا الِاسْمِ عَلَى قَوْلِهِ، وَكَانَ هُوَ وَأَتْبَاعُهُ يُنْكِرُونَ أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ حِكْمَةٌ فِي خَلْقِهِ وَأَمْرِهِ، وَأَنْ يَكُونَ لَهُ رَحْمَةٌ، وَيَقُولُونَ: إِنَّمَا فَعَلَ بِمَحْضِ مَشِيئَةٍ لَا رَحْمَةَ مَعَهَا، وَحُكِيَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُنْكِرُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، وَأَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ إِلَى الْجَذْمَى فَيَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَيَقُولُ: أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ يَفْعَلُ مِثْلَ هَذَا بِهَؤُلَاءِ، وَكَانَ يَقُولُ: الْعِبَادُ مَجْبُورُونَ عَلَى أَفْعَالِهِمْ لَيْسَ لَهُمْ فِعْلٌ وَلَا اخْتِيَارٌ، وَكَانَ ظُهُورُ جَهْمٍ وَمَقَالَتِهِ فِي تَعْطِيلِ الصِّفَاتِ وَفِي الْجَبْرِ وَالْإِرْجَاءِ فِي أَوَاخِرِ دَوْلَةِ بَنِي أُمَيَّةَ بَعْدَ حُدُوثِ الْقَدَرِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ، فَإِنَّ الْقَدَرِيَّةَ حَدَثُوا قَبْلَ ذَلِكَ فِي أَوَاخِرِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ، فَلَمَّا حَدَثَتْ مَقَالَتُهُ الْمُقَابِلَةُ لِمَقَالَةِ الْقَدَرِيَّةِ أَنْكَرَهَا السَّلَفُ وَالْأَئِمَّةُ كَمَا أَنْكَرُوا قَوْلَ الْقَدَرِيَّةِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَبَدَّعُوا الطَّائِفَتَيْنِ حَتَّى فِي لَفْظِ: (الْجَبْر) أَنْكَرُوا عَلَى مَنْ قَالَ: جَبَرَ، وَعَلَى مَنْ قَالَ: لَمْ يَجْبُرْ، وَالْآثَارُ بِذَلِكَ مَعْرُوفَةٌ عَنْ الأوزاعي، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَأَحْمَد بْنِ حَنْبَلٍ وَغَيْرِهِمْ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا)[1].

وقال رحمه الله تعالى: (أَفْعَالُ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ بِاتِّفَاقِ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ سَائِرُ أَئِمَّةِ الْإِسْلَامِ: الْإِمَامُ أَحْمَد وَمَنْ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ: مَنْ قَالَ: إنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَالَ: إنَّ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْعَطَّارُ: مَا زِلْتُ أَسْمَعُ أَصْحَابَنَا يَقُولُونَ: أَفْعَالُ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ، وَكَانَ السَّلَفُ قَدْ أَظْهَرُوا ذَلِكَ لَمَّا أَظْهَرَتْ الْقَدَرِيَّةُ أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ لِلَّهِ، وَزَعَمُوا أَنَّ

(١) مجموع الفتاوى: (٨/ ٤٦١).

الْعَبْدَ يُحْدِثُهَا أَوْ يَخْلُقُهَا دُونَ اللَّهِ، فَبَيَّنَ السَّلَفُ وَالْأَئِمَّةُ أَنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ وَغَيْرِهَا)[١].

ونصوص أهل العلم رحمهم الله تعالى في هذه المسألة كثيرة، وأهل السنة بتقرير ذلك هم الوسط بين فرق الأمة، لأنهم أخذوا بكل أطراف الأدلة وجمعوا بينها الجمع اللائق بها، فوصيتي لك أيها الأخ الموفق أينما كنت في هذه الأرض، وفي أي زمان كنت أن تلزم جادة مذهب السلف، فإنهم الموفقون والمهتدون في هذه الأبواب العقدية، فالزم مذهب السلف تنج وتفلح وتربح وتفوز وتكون من أهل الهدى والخير والصلاح والاستقامة في اعتقادك وقولك وعملك، أسأل الله تعالى أن يوفقك أينما كنت وأن يجعلك مباركا حيثما كنت، وحيثما وجهت وجهك، والله الموفق والهادي.

القاعدة السادسة والثمانون

(أمر الله تعالى كوني قدري، وشرعي ديني)

أقول: أجمع أهل السنة والجماعة أنه يقال في الأمر الصادر من الله تعالى كما يقال في الإرادة الصادرة منه جل وعلا، وقد قدمنا لك أن الإرادة تنقسم إلى إرادة كونية قدرية، وإلى إرادة شرعية دينية، وكذلك نقول في الأمر الصادر من الله تعالى أنه أمر كوني قدري، وأمر ديني شرعي، والفرق بين الأمرين هو بعينه الفرق بين الإرادتين، فالإرادة الكونية لا بد وأن تقع، وكذلك الأمر الكوني القدري لا بد وأن يقع، فما أمر الله تعالى به كونا فإنه لا بد وأن يقع، وأما لإرادة الشرعية فإنها قد تقع وقد لا تقع، وكذلك نقول في الأمر الديني الشرعي، إنه قد يقع وقد لا يقع، والإرادة الكونية

(١) مجموع الفتاوى: (٨/ ٤٠٧).

القدرية لا تستلزم محبة الله تعالى فقد يريد كونا ما لا يحبه شرعا، وكذلك نقول في الأمر الكوني القدري: إنه لا يستلزم محبة الله تعالى، فقد يأمر الله تعالى كونا وقدرا ما لا يحبه شرعا ولا دينا، وأما الإرادة الشرعية فإنه لا تكون إلا فيما يحبه الله تعالى ويرضاه، وكذلك الأمر الشرعي فإنه يستلزم محبة الله تعالى، فلا يأمر الله تعالى شرعا إلا بما يحبه تعالى ويرضاه، والإرادة الكونية مرادة لغيرها لا لذاتها، وكذلك نقول في الأمر الكوني، هو مراد لغيره لا لذاته، وأما الإرادة الشرعية فإنها مرادة لذاتها، فكذلك نقول في الأمر الشرعي هو مراد لله تعالى لذاته.

والخلاصة أن ما نقوله في الإرادة الكونية فإننا نقوله مباشرة في الأمر الكوني، وما نقول في الإرادة الشرعية، فإننا نقوله مباشرة في الأمر الشرعي، وهذا الكلام قد اتفق عليه أهل السنة والجماعة.

فإن قلت: اضرب لنا أمثلة على الأمر الكوني؟ فأقول: نعم، وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيۡهَا ٱلۡقَوۡلُ فَدَمَّرۡنَٰهَا تَدۡمِيرٗا ﴾[1]، فإن الأمر بالفسق هنا أمر بما لا يحبه الله تعالى ولا يرضاه، فهو من قبيل الأمر الكوني القدري، وليس من الأمر الشرعي الديني، لأن الله تعالى لا يأمر شرعا بالفحشاء، وهذا هو وجه الجمع بين هذه الآية: ﴿ أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا ﴾، وقوله: ﴿ قُلۡ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِ ﴾[2]، فإن الأمر في الآية الأولى إنما هو الأمر الكوني القدري، والأمر المنفي في الآية الثانية إنما

(١) الإسراء: ١٦.

(٢) الأعراف: ٢٨.

هو الأمر الديني الشرعي، فلا إشكال بين هاتين الآيتين على مذهب أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى، فبالتفريق بين الأمرين تزول إشكالات كثيرة، أعني في باب القدر، ومن أمثلة الأمر الكوني كذلك قوله تعالى في آيات متعددة: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[(١)]، فإن الأمر الوارد هنا هو الأمر الكوني، وكقول النبي ﷺ: (**ربنا الله الذي في السماء، تقدس اسمك، أمرك في السماء والأرض**... الحديث)[(٢)]، فالأمر الوارد في هذا الحديث هو الأمر الكوني القدري.

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: (وهاهنا أمر يجب التنبيه عليه والتنبه له، وبمعرفته تزول إشكالات كثيرة تعرض لمن لم يحط به علما، وهو أن الله سبحانه له الخلق والأمر، وأمره سبحانه نوعان: أمر كوني قدري، وأمر ديني شرعي، فمشيئته سبحانه متعلقة بخلقه وأمره الكوني، وكذلك تتعلق بما يحب، وبما يكرهه كله داخل تحت مشيئته كما خلق إبليس وهو يبغضه، وخلق الشياطين، والكفار، والأعيان، والأفعال المسخوطة له وهو يبغضها، فمشيئته سبحانه شاملة لذلك كله، وأما محبته ورضاه فمتعلقة بأمره الديني، وشرعه الذي شرعه على ألسنة رسله فما وجد منه تعلقت به المحبة والمشيئة جميعا فهو محبوب للرب، واقع بمشيئته كطاعات الملائكة، والأنبياء،

---

(١) يس: ٨٢.

(٢) رواه أبو داود رقم: (٣٨٩٢) في الطب، باب كيف الرقى، وأحمد: (٣٩/ ٣٧٩)، رقم: (٢٣٩٥٧)، والنسائي في عمل اليوم والليلة: (١٠٣٨)، وابن حبان في المجروحين: (١/ ٣٠٨)، وابن عدي: (٣/ ١٠٥٤).

قال شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لمسند أحمد: (٧/ ٥٦٤): (إسناده ضعيف لضعف أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم، ولإبهام الأشياخ الذين روى عنهم).

والمؤمنين، وما لم يوجد منه تعلقت به محبته وأمره الديني، ولم تتعلق به مشيئته، وما وجد من الكفر والفسوق والمعاصي تعلقت به مشيئته ولم تتعلق به محبته ولا رضاه، ولا أمره الديني، وما لم يوجد منها لم تتعلق به مشيئته ولا محبته، فلفظ المشيئة كوني، ولفظ المحبة ديني شرعي، ولفظ الإرادة ينقسم إلى: إرادة كونية فتكون هي المشيئة، وإرادة دينية فتكون هي المحبة)[(١)].

وقال رحمه الله تعالى: (ونظير هذا لفظ الأمر فإنه نوعان: أمر تكوين، وأمر تشريع، والثاني قد يعصي ويخالف بخلاف الأول، فقوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا﴾[(٢)]، لا يناقض قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾[(٣)]، ولا حاجة إلى تكلف تقدير أمرنا مترفيها فيها بالطاعة فعصونا وفسقوا فيها، بل الأمر ههنا أمر تكوين وتقدير، لا أمر تشريع)[(٤)].

قلت : ومن أمثلة الأمر الكوني القدري قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَٰمُ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ

---

(١) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل صـ: ٤٨.

(٢) الإسراء: ١٦.

(٣) الأعراف: ٢٨.

(٤) شفاء العليل صـ: ٤٨.

يَتَفَكَّرُونَ ﴾[(١)]، فالأمر في قوله: ﴿ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا ﴾ أي كونا وقدرا، ومن أمثلته كذلك قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ قُلْنَا ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ وَمَنْ ءَامَنَ ۚ وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾[(٢)]، الأمر في قوله تعالى: ﴿جَآءَ أَمْرُنَا ﴾ أي الأمر الكوني القدري، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَنَجَّيْنَٰهُم مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ ﴾[(٣)]، فقوله هنا: ﴿ جَآءَ أَمْرُنَا ﴾ هو كذلك من قبيل الأمر الكوني القدري، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَٰلِحًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَمِنْ خِزْىِ يَوْمِئِذٍ ۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْعَزِيزُ ﴾[(٤)]، وهذا أمر كوني قدري، ومنها قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَٰلِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ ﴾[(٥)]، ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍۭ بِٱلْبَصَرِ ﴾[(٦)]، ومنها قوله تعالى: ﴿قَالَ سَـَٔاوِىٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِى مِنَ ٱلْمَآءِ ۚ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ۚ وَحَالَ بَيْنَهُمَا ٱلْمَوْجُ

(١) يونس: ٢٤.
(٢) هود: ٤٠.
(٣) هود: ٥٨.
(٤) هود: ٦٦.
(٥) هود: ٨٢.
(٦) هود: ٥٠.

﴿فَكَانَ مِنَ ٱلْمُغْرَقِينَ﴾(١)، والأمثلة عليه كثيرة، فتلك الآيات السابقة كلها تتكلم عن الأمر الكوني القدري.

فإن قلت: عرفنا الأمر الكوني، ولكن اضرب لنا أمثلة كذلك على الأمر الشرعي الديني؟

فأقول: نعم، وأمثلته في القرآن كثيرة، والجماع فيه أن نقول: كل أمر مضاف إلى الله تعالى في النصوص في أمر يحبه الله تعالى ويرضاه فهو من قبيل الأمر الديني الشرعي، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾(٣)، فالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى كلها مما يحبه الله تعالى ويرضاه، فالأمر بها أمر ديني شرعي، وكذلك الأمر في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ﴾(٤)، وأداء الأمانة والحكم بين الناس بالعدل أمر يحبه الله تعالى ويرضاه، فالأمر به أمر ديني شرعي، بل يدخل في الأمر الشرعي الأمر بالصلاة، والزكاة، والحج، والصوم، وبر الوالدين، وحفظ الحقوق، والوفاء بالعقود والعهود، والأمر بالصدق، وغير

---

(١) هود: ٤٣.

(٢) النحل: ٩٠.

(٣) الشورى: ٥٢.

(٤) النساء: ٥٨.

ذلك مما أمر الله تعالى به المكلفين أمر إيجاب أو أمر استحباب، وهو كثير لا يكاد يحصر.

والخلاصة هنا أن تفرق بين الأمرين، ولا تخلط بينهما، كما وقع في الخلط بينهما كثير من طوائف أهل البدع، فصارت لهم أقوال فيها من التخبط العقدي والفساد الفكري ما لا يخفى على من له معرفة بمذهب أهل السنة والجماعة، وفقك الله تعالى لكل خير، وثبتك على الصراط لمستقيم، وهو الموفق والهادي.

القاعدة السابعة والثمانون

(لا واجب لأحد على الله تعالى إلا ما أوجبه على نفسه تفضلا وامتنانا)

أقول: اعلم رحمك الله تعالى أن العبادة هم المفتقرون إلى الله تعالى الافتقار الذاتي الذي لا ينفك عنهم أبدا، والله تعالى هو الغني الغنى الذاتي الذي لا ينفك عنه لا أزلا ولا أبدا، فهو ذو الفضل العظيم، والخير العميم، وهو الذي قدر فهدى، وأنعم بالنعم العظيمة وتفضل بكل خير، فنعم الله تعالى لا تعد ولا تحصى، قال تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾(١)، وقال تعالى: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾(٢)، فهو الذي خلقنا وهدانا ومن علينا، وأعطانا ما سألنا وما لم نسأل، ومع ذلك الفضل الكبير، والخير الجزيل الذي لا نطيق له شكرا ولا حمدا، فقد أوجب على نفسه لنا جملا من الحقوق، هو الذي أوجبها على نفسه تفضلا وامتنانا، فأوجب على نفسه

---

(١) إبراهيم: ٣٤.

(٢) النحل: ٥٣.

لمن دعاه الإجابة، فقال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾[(١)]، وأوجب على نفسه لمن شكر بالمزيد، فقال تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾[(٢)]، وأوجب على نفسه نصر عباده، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾[(٣)]، وذكر بأن من عبده ولم يشرك به شيئا أنه حق عليه أن يدخله الجنة، كما في قوله ﷺ لمعاذ: (**أتدري ما حق الله على العباد، وما حق العباد على الله**)؟ قلت: الله ورسوله أعلم، قال: (**فإن حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا، وحق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به شيئا**)[(٤)]. فالحق الذي لله تعالى عل المخلوق هو حق إيجاب وإيجاد وامتثال، وأما الحق الذي للمخلوق على الله تعالى فهو حق تفضل وإحسان وكرم، فمعنى: (حق العباد على الله) يعني: الحق الذي تفضل الله- تعالى- به، وأوجبه على نفسه، من دون أن يوجبه عليه أحد من خلقه، بل هو

---

(١) غافر: ٦٠.

(٢) إبراهيم: ٧.

(٣) الصافات: ١٧١-١٧٣.

(٤) أخرجه البخاري في التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى، رقم: (٧٣٧٣)، وفي الجهاد، باب اسم الفرس والحمار، رقم: (٢٨٥٦)، وفي الاستئذان، باب من أجاب بلبيك وسعديك، رقم: (٦٢٦٧)، ومسلم رقم: (٣٠) في الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعا.

الذي أوجبه على نفسه تكرّماً منه بموجب وعده الكريم الذي لا يُخلفه سبحانه: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾[١].

قال الشيخ صالح آل الشيخ في التمهيد: (وهل ذلك الحق المذكور في قوله: (**حق العباد على الله**) هل هو واجب أم لا؟ نقول: نعم، هو حق واجب، لكن بإيجاب الله ذلك الحق على نفسه، فالله جل وعلا يحرم على نفسه ما يشاء بما يوافق حكمته، ويوجب على نفسه ما يشاء بما يوافق حكمته، فكما أن الله حرم الظلم على نفسه، كما في قوله: (**إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا**)[٢]. كذلك أوجب على نفسه أشياء، لكن بعض أهل العلم تحاشى إطلاق لفظ: (الإيجاب) على الله، وقال: يُعبَّر عن ذلك بأنه حق يتفضل به -سبحانه- على من يشاء، فهو حق تفضل، لا حق إيجاب، لكن هذا ليس بمتعين، لأن الحق الواجب هو الذي أوجبه على نفسه، والعباد لا يوجبون على الله -جل وعلا- شيئاً من الحقوق، بل هو الذي أوجبه -جل وعلا- على نفسه، وتفضل به على عباده، والله -جل جلاله- لا يخلف الميعاد)[٣].

فهذا مما أحقه الله تعالى على نفسه تفضلا وامتنانا، لا أن العباد هو الذين أوجبوه عليه، فالعبد ليس له مطلق الحق على الله تعالى إلا ما أوجبه وأحقه الله تعالى على نفسه، والله لا يخلف لا الميعاد، والأمثلة على ذلك كثيرة، ولكن الذي لا بد من فهمه من هذه النصوص وأمثالها هو أن تعلم وفقك

---

(١) الروم: ٦.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد صـ: ١٩.

الله تعالى أن هذا الإيجاب وهذا الحق ليس من قبل المخلوق على الخالق، فإن المخلوق أحقر وأنقص من أن يوجب على ربه شيئا، بل هذا الإيجاب وهذا الحق هو مما أوجبه الله تعالى على نفسه تفضلا على عباده ومنة ورحمة وإحسانا لخلقه جل وعلا، فالأنبياء والمؤمنون لهم حق على الله تعالى بوعده الصادق الذي لا يخلف.

فإن قلت: وكيف تقول في حديث: (**اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك**... الحديث). فإنه أثبت للسائلين حقا على الله، فأقول: هذا الحديث مروي من عدة طرق كلها لا تصح.

قال الحافظ في شرح الأذكار بعد تخريجه من طريق ابن السني بهذا اللفظ: (هذا الحديث واه) [(١)].

وقال الدار قطني: (تفرد به الوازع، وهو متفق على ضعفه، وإنه منكر الحديث) [(٢)].

قال الحافظ: (والقول فيه أشد من ذلك)[(٣)].

وقال ابن معين والنسائي: (ليس بثقة)[(١)].

---

(١) لم أظفر بالكتاب.

(٢) قال في السنن: (١/ ١٩٥): (الوازع بن نافع: ضعيف الحديث).، وقد عزاه له كل من صاحب: صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان صـ: ١٢٢، والبيان والإشهار لكشف زيغ الملحد الحاج مختار صـ: ٣٦٠، والتوسل أنواعه وأحكامه صـ: ٩٧.

(٣) لم أقف عليه، وقد عزاه له كل من صاحب: صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان صـ: ١٢٢، والبيان والإشهار لكشف زيغ الملحد الحاج مختار صـ: ٣٦٠، والتوسل أنواعه وأحكامه صـ: ٩٧.

وقال أبو حاتم: (متروك)[٢].

وقال الحاكم: (روى أحاديث موضوعة)[٣].

وقال ابن عدي: (أحاديثه كلها غير محفوظة)[٤].

وقال البخاري : (منكر هذا الحديث)[٥].

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: (وهو ضعيف)[٦].

وقال أيضاً: (وهو متروك ومجمع على ضعفه)[٧].

وهكذا تبين أن الحديث ضعيف بل شديد الضعف مما لا يحتج به لما فيه، وقال بعض أهل العلم: على فرض صحة الحديث فأن حق السائلين على الله أن يجيبهم لقوله تعالى: ﴿ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ ﴾[٨]، فكأنهم توسلوا إلى الله تعالى بصفة الإجابة التي هي صفة من صفات الله، وهذا من أعلى درجات التوسل المشروع.

---

(١) حكى قول ابن معين أب حاتم في الجرح والتعديل: (٩/ ٣٩)، وانظر تعليقة على العلل لابن أبي حاتم صـ: ٢٥٩.

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٩/ ٣٩).

(٣) انظر لسان الميزان لابن حجر: (٦/ ٢١٤)، وتنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة: (١/ ١٢٤).

(٤) انظر لسان الميزان لابن حجر: (٦/ ٢١٣)، وتعليقة على العلل لابن أبي حاتم صـ: ٢٦٠.

(٥) التاريخ الكبير للبخاري: (٨/ ١٨٣)، رقم: (٢٦٣٨)، والتاريخ الأوسط للبخاري: (٢/ ١٤٤)، رقم: (٢٠٩٧)، والضعفاء الصغير للبخاري صـ: ١٣٦، رقم: (٤٠٧).

(٦) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (١/ ٢٨٢)، رقم: (١٥٥٥).

(٧) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (١٠/ ١١٧)، رم: (١٧٠٠٩).

(٨) غافر: ٦٠.

فإن قيل فأي فرق بين قول الداعي: بحق السائلين عليك وبين قوله: بحق نبيك أو نحو ذلك؟

فالجواب :إن معنى قوله بحق السائلين عليك بالإجابة وأنا من جملة السائلين فأجب دعائي، فالحق في هذا الحديث إنما هو حق تفضل وإحسان وإكرام، فالعباد لا يستحقون على الله تعالى شيئا، ولكنه جل علا من باب كمال كرمه وجوده وفضله وإحسانه هو الذي تفضل بأن أوجب على نفسه أمورا، ووعد بأنه سيفعلها، ومن المعلوم أن ما وعد الله تعالى به وأحقه على نفسه مشروط بشروط وله موانع، فمن جاء بالأمر المشروط محققا لشروطه، ومجتنبا لموانعه فإن الله تعالى لا يخلف الميعاد.

قال شيخ الإسلام ابن تيميه: (أما قول القائل: (**أسألك بحق السائلين عليك**)[1]، فإنه روي في حديث عن النبي ﷺ، رواه ابن ماجه[2]، لكن لا يقوم بإسناده حجة، وإن هذا الحديث عن النبي ﷺ كان معناه: أن حق السائلين على الله أن يجيبهم، وحق العابدين له أن يثيبهم، وهو كتب ذلك على نفسه، كما قال تعالى: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾[3]، فهذا سؤال الله بما أوجبه على نفسه كقول

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) سنن ابن ماجه رقم: (٧٧٨) في المساجد والجماعات، باب المشي إلى الصلاة.

(٣) البقرة: ١٨٦.

القائلين: ﴿ رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ ﴾(١)، وكدعاء الثلاثة: الذين آووا إلى الغار لما سألوه بأعمالهم الصالحة، التي وعدهم أن يثيبهم عليها)(٢)(٣).

وقال العلامة الألباني: (وجملة القول أن هذا الحديث ضعيف من طريقيه وأحدهما أشد ضعفاً من الآخر، وقد ضعفه البوصيري، والمنذري، وغيرهما من الأئمة، ومن حسنه فقد وهم أو تساهل)(٤).

وفي الدرر السنية ما نصه: (وسئل أيضاً: الشيخ، حمد بن ناصر بن معمر، عن قوله: (**أسألك بحق السائلين عليك**).. إلخ، فأجاب: أما السؤال عن قول الخارج إلي الصلاة: (**اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك**)، فهذا ليس فيه دليل على جواز السؤال بالمخلوق، كما قد توهم بعض الناس، فاستدل به على جواز التوسل بذوات الأنبياء، والصالحين، وإنما هو سؤال الله تعالى، بما أوجبه على نفسه فضلاً وكرماً، لأنه يجيب سؤال السائلين، إذا سألوه، كما قال تعالى: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾(٥)، ونظيره قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾(٦)، وقوله: ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا ﴾(٧)، وقوله: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُنْجِى

---

(١) آل عمران: ١٩٤.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) مجموع الفتاوى: (١/ ٣٦٩).

(٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة: (١/ ٨٨).

(٥) البقرة: ١٨٦.

(٦) الروم: ٤٧.

(٧) هود: ٦.

ﵟٱلۡمُؤۡمِنِينَﵞ[١]، هذا ما ذكره العلماء في الحديث الوارد في ذلك إن صح، وإلا فهو ضعيف، وعلى تقدير صحته فهو من باب السؤال بصفات الله، لا من باب السؤال بذوات المخلوقين، والله أعلم)[٢].

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى: (والعباد لم يوجبوا شيئا، بل الله أوجبه على نفسه فضلا منه على عباده)[٣].

قال العلماء: وليس فوقه سبحانه من يوجب عليه شيئاً قال تعالى: ﵟلَا يُسۡـَٔلُ عَمَّا يَفۡعَلُ وَهُمۡ يُسۡـَٔلُونَﵞ[٤]، فلا يجب عليه سبحانه إثابة المطيع، ولا عقاب العاصي، بل الثواب محض فضله وإحسانه، والعقاب محض عدله وحكمته، ولكنه سبحانه الذي أوجب على نفسه ما يشاء فيصير واجباً عليه بمقتضى وعده الذي لا يخلف كما قال تعالى: ﵟكَتَبَ رَبُّكُمۡ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَۖ أَنَّهُۥ مَنۡ عَمِلَ مِنكُمۡ سُوٓءَۢا بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞﵞ[٥]، وكما قال سبحانه: ﵟوَكَانَ حَقًّا عَلَيۡنَا نَصۡرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَﵞ[٦]، ومذهب أهل السنة أنه ليس للعباد حق واجب على الله، وأنه مهما يكن من حق فهو الذي أحقه وأوجبه، ولذلك لا يضيع عنده عمل قام على الإخلاص والمتابعة للنبي ﷺ، فإنهما الشرطان الأساسيان لقبول الأعمال.

---

(١) الأنبياء: ٨٨.

(٢) الدرر السنية في الأجوبة النجدية: (٢/ ١٦٠).

(٣) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين: (٩/ ٣٣).

(٤) الأنبياء: ٢٣.

(٥) الأنعام: ٥٤.

(٦) الروم: ٤٧.

فإن قلت: وما الداعي إلى تقرير هذه القاعدة؟

فأقول: نعم، لا بد من تقريرها لأن كثيرا من أهل البدع من المعتزلة وغيرهم صاروا يوجبون على الله تعالى ويحرمون عليه ما جنس ما يوجبون ويحرمون على المخلوق، وهذا من أعظم قلة الأدب على الله تعالى.

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى عن المعتزلة وبيان مذهبهم في هذا: (فأخذوا يقيسون ذلك على ما يحسن من العبد ويقبح، فجعلوا يوجبون على الله سبحانه ما يوجبون على العبد، ويحرمون عليه من جنس ما يحرمون على العبد، ويسمون ذلك العدل والحكمة مع قصور عقلهم عن معرفة حكمته، فلا يثبتون له مشيئة عامة، ولا قدرة تامة)[(١)].

وقال رحمه الله تعالى: (ليس في طوائف المسلمين من يقول إن الله تعالى يفعل قبيحا أو يخل بواجب، ولكن المعتزلة ونحوهم ومن وافقهم من الشيعة النافين للقدر يوجبون على الله من جنس ما يوجبون على العباد، ويحرمون عليه ما يحرمونه على العباد، ويضعون له شريعة بقياسه على خلقه فهم مشبهة الأفعال، وأما المثبتون للقدر من أهل السنة والشيعة فمتفقون على أن الله تعالى لا يقاس بخلقه في أفعاله، كما لا يقاس بهم في ذاته وصفاته، فليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، وليس ما وجب على أحدنا وجب مثله على الله تعالى، ولا ما حرم على أحدنا حرم مثله على الله تعالى، ولا ما قبح منا قبح من الله، ولا ما حسن من الله تعالى حسن من أحدنا، وليس لأحد منا أن يوجب على الله تعالى شيئا، ولا يحرم عليه شيئا، فهذا أصل قولهم الذي اتفقوا عليه، واتفقوا على

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية: (٥/ ١٢١).

أن الله تعالى إذا وعد عباده بشيء كان وقوعه واجبا بحكم وعده، فإن الصادق في خبره الذي لا يخلف الميعاد، واتفقوا على أنه لا يعذب أنبياءه ولا عباده الصالحين، بل يدخلهم الجنة كما أخبر)[١].

وقال ابن تيمية رحمه الله تعالى: (وهو سبحانه مع غناه عن العالمين خلقهم و أرسل إليهم رسولا يبين لهم ما يسعدهم وما يشقيهم، ثم أنه هدى عباده المؤمنين لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه، فمن عليهم بالإيمان والعمل الصالح، فخلقه بفضله، وإرساله الرسول بفضله، وهدايته لهم بفضله، وجميع ما ينالون به الخيرات من قواهم وغير قواهم هي بفضله، فكذلك الثواب و الجزاء هو بفضله، وإن كان أوجب ذلك على نفسه كما حرم على نفسه الظلم ووعد بذلك كما قال: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٣]، فهو واقع لا محالة واجب بحكم إيجابه ووعده، لأن الخلق لا يوجبون على الله شيئا، أو يحرمون عليه شيئا، بل هم أعجز من ذلك وأقل من ذلك، وكل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل كما في الحديث المتقدم: (**إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها فمن وجد خيرا فليحمد الله، و من و جد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه**)[١][٤].

---

(١) منهاج السنة النبوية لابن تيمية: (١/ ٤٤٧).

(٢) الأنعام: ٥٤.

(٣) الروم: ٤٧.

(٤) مجموع الفتاوى: (٨/ ٧٣).

فإذا رأيت الله تعالى في الأدلة يقول: هذا واجب علي، أو هذا حق علي، فاعلم وفقك الله تعالى أنه هو الذي أوجبه على نفسه وأحقه على نفسه ابتداء، ومبدأ هذا هو لأنه الكريم الذي لا أكرم منه، والرحيم الذي لا أرحم منه، والمحسن الذي لا أعظم إحسانا منه، والجواد الذي ليس ثمة من هو أجود منه، وليس العباد هو الذين يوجبون ويحرمون على الله تعالى، لا، والله العظيم هذا لا يكون أبدا، بل هو حق أخذه على نفسه ووعد قطعه بقوله الصادق تفضلا وامتنانا، هذا هو ما ندين الله تعالى به، ونشهد الله تعالى على بطلان قول المعتزلة، والله الموفق والهادي.

القاعدة الثامنة والثمانون

(الإيمان اعتقاد بالجنان، وقول باللسان، وعمل بالجوارح والأركان)

أقول: أجمع أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى على أن حقيقة الإيمان اعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، فحقيقة الإيمان مرتكزة على ثلاث ركائز لا بد منها لقيام عمود الإيمان، وهي كما يلي:

- **الركيزة الأولى**: اعتقاد القلب، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾(٢)، فأثبت الله تعالى أن الإيمان يدخل للقلب، فأفاد هذا أن إيمان القلب شرط في صحة الإيمان، ومثله قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ

(١) أخرجه مسلم رقم: (٢٥٧٧) في البر والصلة، باب تحريم الظلم، والترمذي رقم: (٢٤٩٧) في صفة القيامة، وباب رقم: (٤٩).

(٢) الحجرات: ١٤.

يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡ ﴾[١]، فدل هذا على أن قول اللسان وحده لا ينفع صاحبه إن كان مجردا عن إيمان القلب، فأفاد هذا أن إيمان القلب أصل أصيل، وركن رئيس في مسمى الإيمان، وحقيقة الإيمان لا تثبت ولا تقوم إلا به، ومن الأدلة كذلك قوله تعالى: ﴿ يَقُولُونَ بِأَفۡوَٰهِهِم مَّا لَيۡسَ فِي قُلُوبِهِمۡ ﴾[٢]، وقوله: ﴿ يَقُولُونَ بِأَلۡسِنَتِهِم مَّا لَيۡسَ فِي قُلُوبِهِمۡۚ ﴾[٣]، فأفاد هذا أن قول اللسان بلا اعتقاد نابع من القلب أنه غير معتبر ولا بمعتد به، فاعتقاد القلب شرط في الصحة، فمن قال أقوالا لم ينعقد عليها قلبه فإنها أقوال لاغية وباطلة، ومن الأدلة قوله تعالى: ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾[٤]، فلو قلت لك: لما كذبهم الله تعالى في هذه الشهادة؟

فلا جرم أنك ستقول: لأنها شهادة لسانية ليست نابعة من قلب مؤمن.

فأقول: نعم، هو كذلك، فالمنافقون كفروا بقلوبهم، ونطقوا بألسنتهم، فلم تك تلك الشهادة اللسانية لوحدها نافعة لهم، لأن الإيمان اعتقاد بالقلب، وليس مجرد نطق باللسان، وقال تعالى: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ ﴾[٥]، أي فلا ينفذ لها نور الإيمان، ولا نور اليقين، فلو لم يكن للقلب شأن في الإيمان

---

(١) المائدة: ٤١.

(٢) آل عمران: ١٦٧.

(٣) الفتح: ١١.

(٤) المنافقون: ١.

(٥) البقرة: ٧.

لكان ختمه أو عدم ختمه سواء، ولكن لما أخبر الله تعالى أنه ختم على قلوبهم أفاد أنه أغلق عليهم ركيزة لا يصح الإيمان ولا ينفذ لهم نوره إلا منها، وهي القلب، وكذلك قوله تعالى: ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴾(١)، وفسر هذا المرض بأنه انطفاء نور الإيمان واليقين وحسن الظن بالله تعالى، وقال تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَٱرْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِى رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ ﴾(٢)، فريب قلوبهم أوجب لهم عدم الإيمان، فلو أن إيمانهم في قلوبهم كان تاما كاملا لما وقع فيها التردد والريب، وقال تعالى: ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ ۖ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴾(٣)، فدعا موسى ربه أن يشدد على قلوبهم حتى لا تؤمن ولا ينفذ فيها النور، وهذا دليل على وجود العلاقة الوثيقة التي لا تنفك بين القلوب والإيمان، فمن لم يدخل الإيمان قلبه فليس بمؤمن، ولا يوصف الإيمان بأنه صحيح إلا إن كان نابعا من القلب، وقال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ ۗ أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ ﴾(٤)، فلما أقبلوا على ذكر الله تعالى ازداد الإيمان في قلوبهم فاطمأنت بالإيمان الذي أثمره ذكر الله تعالى، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَٰتَهُمْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ

---

(١) البقرة: ١٠.

(٢) التوبة: ٤٥.

(٣) يونس: ٣٨.

(٤) الرعد: ٢٨.

ٱمۡتَحَنَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡ لِلتَّقۡوَىٰۚ لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَأَجۡرٌ عَظِيمٌ ﴾(١)، فالقلوب هي محل الإيمان وهي محل التقوى، وقال تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوۡمٗا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ يُوَآدُّونَ مَنۡ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوۡ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمۡ أَوۡ أَبۡنَآءَهُمۡ أَوۡ إِخۡوَٰنَهُمۡ أَوۡ عَشِيرَتَهُمۡۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٖ مِّنۡهُۖ وَيُدۡخِلُهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ أُوْلَٰٓئِكَ حِزۡبُ ٱللَّهِۚ أَلَآ إِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡ ﴾(٣)، وهذه الآيات ظاهرة الدلالة على أن اعتقاد القلب ركن الإيمان الركين، وأصله الأصيل، هو وبقية الأركان التي سيأتي بيانها بأدلتها، وهذا متفق عليه بين أهل السنة رحمهم الله تعالى، ولم يخالف فيه إلا أهل البدع، وأما السنة فقد وردت أحاديث السنة مبينة لأن اعتقاد القلب شرط في صحة الإيمان، وتبين أن القلب له إيمان يستقر فيه، ففي مسند الإمام أحمد وسنن أبي داود وغيرهما من حديث أبي برزة الأسلمي – رضي الله عنه –: قال: قال رسول الله ﷺ: (**يا معشرَ مَن آمن بلسانه ولم يدخل الإيمانُ قَلبَهُ، لا تغتَابُوا المسلمين، ولا تتَّبِعُوا عوراتِهم، فَإِنَّهُ مَن اتَّبَعَ عَوراتِهم يَتَّبِعِ اللهُ عورتَهُ، وَمَن يَتَّبِعِ اللهُ عورتَهُ يَفْضَحْه في بيته**)(٤). وعن عبد الله بن عمر –

(١) الحجرات: ٣.

(٢) المجادلة: ٢٢.

(٣) المائدة: ٤١.

(٤) رواه أبو داود برقم: (٤٨٨٠) في الأدب، باب في الغيبة، وأحمد في المسند: (٤/ ٤١٢). قال عبد القادرالأرنؤوط على جامع الأصول: (٦/ ٦٥٣): (وهو حديث صحيح).

رضي الله عنهما -: قال: صَعِد رسولُ الله ﷺ المنبر، فنادى بصوت رفيع، فقال: (**يا معشرَ مَنْ أسلم بلسانه، ولم يُفْضِ الإيمانُ إلى قلبه، لا تُؤذُوا المسلمين، ولا تُعَيِّرُوهم، ولا تَتَّبِعُوا عوراتِهم، فَإِنَّهُ من تَتبَّع عورة أخيه المسلم تَتبَّع الله عورتَه، ومَن تتبَّع اللهُ عورتَهُ يَفْضَحْهُ ولو في جوف رَحْلِهِ**)، قال نافع: ونظر ابنُ عمرَ يوما إلى الكعبة، فقال: ما أَعْظَمَكِ وأَعظمَ حُرمتكِ، والمؤمن أعظمُ حرمة عند الله منكِ)[1]. فهما دليل على أن القلب يؤمن، ويفضي له الإيمان، وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: (لما نزلتْ هذه الآية: ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ﴾[2]، دخلَ قُلُوبَهُم منها شيءٌ لم يَدْخُلْ قُلوبَهُمْ من شيْء، فقال النبيُّ ﷺ: (**قولوا: سمعنا وأطعنا وسلَّمنا**)، قال: فألقى الله الإيمانَ في قُلُوبِهم، فأنزل الله - عز وجل-: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾[3]، **قال: قد فعلتُ**، ﴿ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ﴾[4]، **قال: قد فعلتُ**: ﴿ وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا ﴾[5]، قال: فعلتُ)[1]. وعن عبد الله بن عمرو بن العاص -

---

(١) رواه الترمذي رقم: (٢٠٣٣) في البر والصلة، باب ما جاء في تعظيم المؤمن.
وإسناده حسن، كما في الترغيب والترهيب للمنذري: (٣ / ١٧٧).

(٢) البقرة: ٢٨٤.

(٣) البقرة: ٢٨٦.

(٤) البقرة: ٢٨٦.

(٥) البقرة: ٢٨٦.

رضي الله عنهما - قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: (**إن قُلُوبَ بني آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد، يُصَرِّفُه حيث شاء**)، ثم قال رسول الله ﷺ: (**اللَّمُمَّ مُصَرِّفَ القلوب ثبِّتْ قلوبَنَا على طاعتك**)[٢]. وعن أبي هريرة -رضي اللّه عنه -: أن رسولَ اللَّهِ ﷺ قال: (**إنَّ الْعَبْدَ إذا أخْطَأَ خطيئَة، نُكِتَتْ في قلبه نُكْتَةٌ، فإذا هو نَزَعَ واسْتَغْفَرَ وتابَ صُقِلَ قلبُه، وإنْ عادَ زِيدَ فيها، حتى تَعْلُوَ قَلْبَهُ، وهو الرَّانُ الذي ذكره اللّه:** ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾)[٣]،[٤]. وعن أسامة بن زيد رضي الله تعالى عنه قال: بعثنا رسولُ الله ﷺ في سرِّية، فَصبَّحْنا الحُرَقَات من جُهينة، فأدركتُ رجلا، فقال: لا إله إلا الله، فطعنتُه، فوقع في نفسي من ذلك، فذكرتُهُ للنبيِّ ﷺ، فقال رسولُ الله ﷺ: (**أقال: لا إله إلا الله وقتلتَهُ**)؟ قال: قلتُ: يا رسولَ الله، إنما قالها خوفا من السِّلاح، قال: (**أفلا شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ، حتى تعلم أقالها، أم لا**)؟ فما زال يكرِّرُها عليَّ، حتى تمنيتُ أني أسلمتُ يومئذ، قال: فقال سعد: وأنا والله لا أقتل مسلما حتى يقتله ذُو البُطَين - يعني: أسامةَ -

---

(١) أخرجه مسلم رقم: (١٢٦) في الإيمان، باب بيان أنه سبحانه وتعالى لم يكلف إلا ما يطاق، والترمذي رقم: (٢٩٩٥) في التفسير، باب ومن سورة البقرة.

(٢) أخرجه مسلم، رقم: (٢٦٥٤) في القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء.

(٣) المطففين: ١٤.

(٤) رواه الترمذي، رقم: (٣٣٣١) في التفسير، باب ومن سورة ويل للمطففين، وابن ماجه، رقم: (٤٢٤٤) في الزهد، باب ذكر الذنوب، وأحمد في مسنده: (٢/ ٢٩٧).

وقال الترمذي: (حديث حسن صحيح)، وصححه ابن حبان رقم: (١٧٧١).

وأخرجه الحاكم في مستدركه: (٢/ ٥١٧) وقال: (حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه)، ووافقه الذهبي.

قال: فقال رجل: ألم يقل الله: ﴿ وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ ﴾[(١)]؟ فقال سعد: قد قاتلْنا حتى لا تكونَ فتنة، وأنتَ وأصحابُك تريدون أن تقاتِلوا حتى تكونَ فتنة)[(٢)]. والشاهد منه قوله: (**أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا**) فأفاد هذا أن القلب لا بد وأن يقولها، وقول القلب معناه: الإيمان بها والإقرار بمدلولها، والتصديق بمعناها، وعن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه أن رسولَ الله ﷺ قال: (**يَخْرُجُ من النار** - وقال شعبة: **أخرِجوا من النار** - **من قال: لا إله إلا الله، وكان في قلبه من الخير ما يَزِن شعيرة، أخرجوا من النار من قال: لا إله إلا الله، وكان في قلبه من الخير ما يزن بُرَّة، أخرجوا من النار من قال: لا إله إلا الله، وكان في قلبه من الخير ما يزن ذَرَّة**) [(٣)]. فالقلب هو محل الإيمان، والناس يتفاوتون في هذا الإيمان، فالقلوب بالنسبة للإيمان كالأودية بالنسبة لما فيها من المياه، فالقلب يؤمن، ولا حظ في مسمى الإيمان لمن ليس في قلبه مطلق الإيمان، وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول

(١) الأنفال: ٣٩.

(٢) أخرجه رواه البخاري في المغازي، باب بعث النبي ﷺ أسامة بن زيد إلى الحرقات من جهينة، رقم: (٤٢٦٩)، ومسلم برقم: (٩٦) في الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلا الله.

(٣) أخرجه البخاري في التوحيد، باب كلام الرب تعالى يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم، رقم: (٧٥١٠)، وباب قول الله تعالى: ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ رقم: (٧٤١٠)، ومسلم رقم (١٩٣) في الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، والترمذي، رقم: (٢٥٩٦) في صفة جهنم، باب ما جاء أن للنار نفسين وما ذكر من يخرج من النار من أهل التوحيد.

الله ﷺ: (**يا أبا هريرة، اذهب بنعليَّ هاتين، فمن لقيكَ من وراءِ هذا الحائط يشهدُ أن لا إله إلا الله، مستيقنا بها قلبُه، فبشِّره بالجنة**)(١). فرتب دخول الجنة بأمرين: أن يقول العبد كلمة التوحيد بلسانه، واشترط مع القول يقين القلب بمعناها، ويقينه بمدلولها الذي دلت عليه، فلم يكتف بقول اللسان فقط، بل لا بد من يقين القلب، وهو اعتقاده بصحة هذه الكلمة، وصدق معناها ومدلولها، وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**أسعد الناس بشفاعتي من قال: لا إله إلا الله خالصا من قلبه**) (٢)، فلم يكتف بقولها، لا، بل اشترط مع ذلك إخلاص القلب، وهو سلامته من مناقضات الإخلاص من الشرك بنوعيه، فدل ذلك على أن القلب له إيمان، وإخلاصه من إيمانه، والمهم أن الأدلة على أن اعتقاد القلب من الإيمان كثيرة جدا، ويكفينا ما مضى، وقد انعقد إجماع أهل السنة رحمهم الله تعالى على أنه لا إيمان لمن لم يتعقد بقلبه، ونصوصهم رحمهم الله تعالى في هذا الأمر كثيرة جدا، والله الموفق والهادي.

- **الركيزة الثانية:** هي قول اللسان، فلا يكفي العبد أن يؤمن بقلبه فقط، ولا ينطق بلسانه مع القدرة على النطق، بأن لا يكون أخرس مثلا، فمن كان قادرا على النطق بلسانه فإنه لا يكتفي منه بإقرار القلب فقط، وهذا باتفاق أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى، فكلهم يقولون: لا بد من النطق باللسان في حق القادر، فما كان من النطق واجبا في الشرع فإنه لا بد

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري في العلم، باب الحرص على الحديث، رقم: (٩٩)، وفي الرقاق، باب صفة الجنة والنار، رقم: (٦٥٧٠).

من النطق به، لا سيما النطق بالشهادتين التي لا يكون العبد مسلما إلا بالنطق بهما، والله تعالى أمرنا بالنطق بالإيمان في كتابه فقال تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾(١)، فأمر بهذا القول، وقال تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾(٣)، وأجمع أهل العلم رحمهم الله تعالى على أن العبد لا يدخل في مسمى الإسلام إلا بالنطق بالشهادتين، ففي الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله تعالى**)(٤). وفي الصحيح يقول النبي ﷺ: (**من قال لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله حرم ماله ودمه وحسابه على الله عز وجل**)(٥). فلا بد

(١) آل عمران: ٦٤.

(٢) البقرة: ١٣٦.

(٣) آل عمران: ٨٤.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) أخرجه مسلم برقم: (٢٣) في الإيمان: باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، محمد رسول الله.

من القول، والنطق بالشهادتين من شعب الإيمان التي لا يقوم إلا بها، ففي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**الإيمان بضع وسبعون شعبة، أو بضع وستون شعبة، فأفضلها** ـ وفي رواية: **فأعلاها ـ قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان**) [1]. ففي هذا الحديث بين النبي ﷺ أن الإيمان قول باللسان في النطق بالشهادتين، وقد ذكر جمع من أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى اتفاق أهل السنة على أن الإيمان قول باللسان، وأن نطق اللسان ركيزة من ركائز الإيمان لا يقوم إيمان عبد إلا به، والله الموفق.

- **الركيزة الثالثة**: العلم بالجوارح، وستأتينا القاعدة فيه بأمر الله تعالى، وقد أجمع أهل العلم رحمهم الله تعالى من أهل السنة والجماعة على أن العمل من أركان الإيمان، ونحن نشهد الله تعالى على أننا نقول بما قال به أهل السنة والجماعة، ونعتقد الاعتقاد الجازم بأن الأعمال من الإيمان، والأدلة على ذلك كثيرة، من الكتاب والسنة، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾[2]، والمراد بالإيمان هنا أي الصلاة، فسمى الله تعالى الصلاة إيمانا، وهي عمل، فأفاد ذا أن العمل من الإيمان، والحديث في سبب نزول

---

(١) أخرجه البخاري في الإيمان: باب أمور الإيمان، رقم: (٩)، بلفظ: (الإيمان بضع وستون شعبة، والحياء شعبة من الإيمان)، ومسلم فيه: باب بيان عدد شعب الإيمان رقم: (٣٥) وأبو داود في السنة: باب في رد الارجاء رقم: (٤٦٧٦) ، والترمذي في الإيمان، رقم: (٢٦١٤)، والنسائي، ذكر شعب الإيمان، رقم: (٥٠٠٥)، وابن ماجه في المقدمة رقم: ٥٧.

(٢) البقرة: ١٤٣.

هذه الآية في الصحيح(١)، وفي الصحيحين من حديث عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - أنه أتَتْه امرأةٌ تَسأله عن نبيذ الجرِّ، فقال: إنَّ وَفْدَ عبد القيس أتوا النبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: (**مَنِ الوفدُ؟- أو مَنِ القومُ-**)؟ قالوا: ربيعةُ، قال: (**مَرْحبًا بالقوم، أو بالوفد، غيرَ خَزايا، ولا ندامَى**)، قال: فقالوا: يا رسول الله، إنا نأتيك من شقة بعيدة، وإن بيننا وبينك هذا الحي من كفار مضر، وإنا لا نستطيع أن نأتيَك إلا في الشهر الحرام، فمُرْنا بأمرٍ فصلٍ، نُخبر به مَنْ وراءنا، وندخُلُ به الجنة، قال: فأمرهم بأربع، ونهاهم عن أربع، قال: أمرَهم بالإيمان بالله وحدَهُ، قال: (**هل تدرون ما الإيمانُ**)؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: (**شهادةُ أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمَّدًا رسولُ الله، وإقامُ الصلاة، وإيتاءُ الزكاة، وصومُ رمضان، وأن تُؤدّوا خُمْسًا من المغنم**)، ونهاهم عن الدُّبَاءِ والحنْتَم، والمزفَّت، والنَّقير - قال شعبة: وربما قال: الْمُقَيَّر - وقال: (**احفظوه وأخبروا به مَنْ وراَءكم**)(٢). فهنا فسر النبي

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب الصلاة من الإيمان، رقم: (٤٠)، ومسلم في الصلاة، باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، رقم: (٥٢٥).

(٢) أخرجه البخاري في العلم: باب تحريض النبي ﷺ وفد عبد القيس على أن يحفظوا الإيمان، رقم: (٨٧)، وفي مواقيت الصلاة: باب قوله تعالى: ﴿ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ ﴾، رقم: (٥٢٣)، وفي الزكاة: باب وجوب الزكاة رقم: (١٣٩٨)، وفي الجهاد: باب أداء الخمس من الدين، رقم: (٣٠٩٥)، وفي المغازي: باب وفد عبد القيس، رقم: (٤٣٦٨)، وفي الأدب: باب قول الرجل: مرحبا، رقم: (٦١٧٦)، وفي خبر الواحد: باب وصاة النبي ﷺ وفود العرب أن يبلغوا من وراءهم، رقم: (٧٢٦٦)، وفي التوحيد: باب قول الله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾، رقم: (٧٥٥٦)، وأخرجه مسلم في الإيمان: باب الأمر بالإيمان بالله تعالى، رقم: (١٧)، وأبو داود في الأشربة: باب في الأوعية، رقم: (٣٦٩٢) ، والترمذي في الإيمان:

ﷺ الإيمان بأنه أعمال الظاهر من الشهادة، والصلاة، والزكاة، والصوم، وإعطاء الخمس من المغنم، وهمي أعمال، فسماها الشارع إيمانا، فأفاد هذا أن العمل من الإيمان، وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**الإيمان بضع وسبعون شعبة، فأفضلها: قول لا إله إلا الله، وأدناها: إماطة الأذى عن الطريق**)[1]. فجعل النبي ﷺ إماطة الأذى عن الطريق من الإيمان، وهي عمل، فأفاد هذا أن العمل من الإيمان، قال الأوزاعي رحمه الله تعالى: (لا يستقيم الإيمان إلا بالقول، ولا يستقيم الإيمان والقول إلا بالعمل، ولا يستقيم الإيمان والقول والعمل إلا بنية موافقة للسنة[2]. فكان من مضى ممن سلف لا يفرقون بين الإيمان والعمل، العمل من الإيمان، والإيمان من العمل، وإنما الإيمان اسم جامع كما جمع هذه الأديان اسمها، وتصديقه العمل، فمن آمن بلسانه وعرف بقلبه وصدق ذلك بعمله، فذلك العروة الوثقى التي لا انفصام لها، ومن قال بلسانه ولم يعرف بقلبه ولم يصدق بعمله لم يقبل منه، وكان في الآخرة من الخاسرين). قاله اللالكائي رحمه الله تعالى في شرح أصول السنة[3].

باب ما جاء في إضافة الفرائض إلى الإيمان، رقم: (١٧٤١)، والنسائي في الإيمان: باب أداء الخمس: (٨/ ١٢٠).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) انظر الإبانة الكبرى لابن بطة: (٢/ ٨٠٧)، رقم: (١٠٩٧)، وحلية الأولياء وطبقات الأصفياء: (٦/ ١٤٤)، والإيمان لابن تيمية صـ: ٢٣١.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: (٥/ ٩٥٦).

وقال النبي ﷺ: (**أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا**)[١]. وحسن الخلق من العمل، فجعله النبي ﷺ من الإيمان، فأفاد هذا أن العمل من الإيمان، وفي كتاب نواقض الإيمان ما نصه: (وقد حكى هذا الإجماع ونقله غير واحد من أهل السنة، بألفاظ متقاربة، يدل مجموعها على أن الإيمان لا يجزئ من دون عمل الجوارح، ومن هؤلاء: الإمام الشافعي، حيث قال: (وكان الإجماع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ومن أدركناهم يقولون: الإيمان قول وعمل ونية لا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر)[٢].

ومنهم: الإمام الحميدي، حيث قال: (وأخبرت أن قوما يقولون: إن من أقر بالصلاة والزكاة والصوم والحج ولم يفعل من ذلك شيئا حتى يموت، أو يصلي مسند ظهره مستدبر القبلة حتى يموت، فهو مؤمن ما لم يكن جاحدا، إذا علم أن تركه ذلك في إيمانه، إذا كان يقر الفروض واستقبال القبلة، فقلت: هذا الكفر بالله الصراح، وخلاف كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وفعل المسلمين، قال الله عز وجل: ﴿وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾[٣]، قال حنبل: قال أبو عبدالله أو سمعته يقول: (من قال هذا فقد كفر بالله ورد على الله أمره وعلى الرسول ما جاء به)[٤].

---

(١) رواه الترمذي رقم: (١١٦٢) في الرضاع، باب ما جاء في حق المرأة على زوجها، وأبو داود رقم: (٤٦٨٢) في السنة، باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه.

قال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح).

(٢) لم أظفر بكتاب نواقض الإيمان، وأصل الكلام موجود في شرح أصول اعتقاد أهل السنة اللالكائي: ٥/ ٩٥٦ (١٥٩٣).

(٣) البينة: ٥.

(٤) رواه في السنة أبو بكر بن الخلال: (٣/ ٥٨٦)، رقم: (١٠٢٧).

ومنهم: الإمام الآجري، حيث قال: (بل نقول- والحمد لله- قولا يوافق الكتاب والسنة وعلماء المسلمين الذين لا يستوحش من ذكرهم، - وقد تقدم ذكرنا لهم-: إن الإيمان معرفة بالقلب تصديقا يقينا، وقول باللسان، وعمل بالجوارح، لا يكون مؤمنا إلا بهذه الثلاثة، لا يجزئ بعضها عن بعض، والحمد لله على ذلك)(١).

وقال أيضا: (اعلموا رحمنا الله تعالى وإياكم: أن الذي عليه علماء المسلمين أن الإيمان واجب على جميع الخلق، وهو تصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح، ثم اعلموا أنه لا تجزئ المعرفة بالقلب والتصديق إلا أن يكون معه الإيمان باللسان نطقا، ولا تجزئ معرفة بالقلب ونطق باللسان حتى يكون عمل بالجوارح، فإذا كملت فيه هذه الثلاث الخصال كان مؤمنا، دل على ذلك الكتاب والسنة وقول علماء المسلمين)(٢).

وقال أيضا: (اعلموا رحمنا الله وإياكم أن الذي عليه علماء المسلمين واجب على جميع الخلق: وهو تصديق القلب، وإقرار اللسان، وعمل الجوارح، ثم إنه لا تجزئ معرفة بالقلب ونطق باللسان حتى يكون معه عمل بالجوارح، فإذا اكتملت فيه هذه الخصال الثلاثة كان مؤمنا، دل على ذلك الكتاب والسنة وقول علماء المسلمين، ولا ينفع القول إذا لم يكن القلب مصدقا بما ينطق به اللسان مع القلب، وإنما الإيمان بما فرض الله على الجوارح تصديقا لما أمر الله به القلب، ونطق به اللسان، لقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱرْكَعُوا۟ وَٱسْجُدُوا۟ وَٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمْ وَٱفْعَلُوا۟ ٱلْخَيْرَ

(١) الشريعة للآجري: (٢/ ٦٨٦).

(٢) الشريعة للآجري: (٢/ ٦١١)، وشرح اعتقاد أهل السنة للالكائي: (٤/ ٨٣٢).

لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [(١)]، وقال تعالى: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾[(٢)]، وفي غير موضع من القرآن، ومثله فرض الحج وفرض الجهاد على البدن بجميع الجوارح، والأعمال بالجوارح تصديق عن الإيمان بالقلب واللسان، فمن لم يصدق بجوارحه مثل الطهارة والصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد وأشباه هذه، ومن رضي لنفسه بالمعرفة دون القول والعمل لم يكن مؤمنا، ومن لم يعتقد المعرفة والقول كان تركه للعمل تكذيبا منه لإيمانه، وكان العمل بما ذكرنا تصديقا منه لإيمانه، فاعلم ذلك، هذا مذهب علماء المسلمين قديما وحديثا، فمن قال غير هذا فهو مرجئ خبيث، فاحذره على دينك، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾[(٣)]،[(٤)].

ومنهم: أبو طالب المكي، حيث قال: (وأيضا فإن الأمة مجمعة أن العبد لو آمن بجميع ما ذكرناه من عقود القلب في حديث جبريل عليه السلام من وصف الإيمان، ولم يعمل بما ذكرناه من وصف الإسلام بأعمال الجوارح، لا يسمى مؤمنا، وأنه إن عمل بجميع ما وصف به الإسلام ثم لم يعتقد ما

---

(١) الحج: ٧٧.
(٢) البقرة: ٤٣.
(٣) البينة: ٥.
(٤) الأربعين حديثا للآجري، مطبوع مع الشريعة صـ: ٤٢٢.

وصفه من الإيمان، أنه لا يكون مسلما، وقد أخبر ﷺ أن الأمة لا تجتمع على ضلالة)[(١)].

ومنهم: الإمام ابن بطة العكبري، حيث قال: (باب بيان الإيمان وفرضه وأنه: تصديق بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالجوارح والحركات، لا يكون العبد مؤمنا إلا بهذه الثلاث. قال الشيخ: اعلموا رحمكم الله أن الله جل ثناؤه وتقدست أسماؤه فرض على القلب المعرفة به، والتصديق له، ولرسله، ولكتبه وبكل ما جاءت به السنة، وعلى الألسن النطق بذلك، والإقرار به قولا، وعلى الأبدان والجوارح العمل بكل ما أمر به وفرضه من الأعمال، لا تجزئ واحدة من هذه إلا بصاحبتها، ولا يكون العبد مؤمنا إلا بأن يجمعها كلها حتى يكون مؤمنا بقلبه، مقرا بلسانه، عاملا مجتهدا بجوارحه، ثم لا يكون أيضا مع ذلك مؤمنا حتى يكون موافقا للسنة في كل ما يقوله ويعمله، متبعا للكتاب والعلم في جميع أقواله وأعماله، وبكل ما شرحته لكم نزل به القرآن ومضت به السنة، وأجمع عليه علماء الأمة)[(٢)].

وتأمل قوله: (لا تجزئ واحدة من هذه إلا بصاحبتها) فإنه موافق لما حكاه الشافعي: كما سبق.

ومنهم: شيخ الإسلام ابن تيمية، حيث قال في معرض الاستدلال على تكفير تارك الصلاة، والمناقشة لأدلة المخالفين: (وأيضا فإن الإيمان عند أهل

(١) قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد لأبي طالب المكي: (٢/ ٢١٩).

(٢) الإبانة الكبرى لابن بطة: (٢/ ٧٦١).

السنة والجماعة قول وعمل، كما دل عليه الكتاب والسنة و أجمع عليه السلف، وعلى ما هو مقرر في موضعه، فالقول تصديق الرسول، والعمل تصديق القول، فإذا خلا العبد عن العمل بالكلية لم يكن مؤمنا، والقول الذي يصير به مؤمنا قول مخصوص، وهو الشهادتان، فكذلك العمل هو الصلاة، وأيضا فإن حقيقة الدين هو الطاعة والانقياد، وذلك إنما يتم بالفعل، لا بالقول فقط، فمن لم يفعل لله شيئا فما دان لله دينا، و من لا دين له فهو كافر) [١].

ومنهم: الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب، حيث قال: (لا خلاف بين الأمة أن التوحيد: لابد أن يكون بالقلب، الذي هو العلم، واللسان الذي هو القول، والعمل الذي هو تنفيذ الأوامر والنواهي، فإن أخل بشيء من هذا، لم يكن الرجل مسلما، فإن أقر بالتوحيد، ولم يعمل به، فهو كافر معاند، كفرعون وإبليس، وإن عمل بالتوحيد ظاهراً، وهو لا يعتقده باطناً، فهو منافق خالص، أشر من الكافر والله أعلم) [٢].

وقال أيضا: (اعلم رحمك الله أن دين الله يكون على القلب بالاعتقاد وبالحب وبالبغض، ويكون على اللسان بالنطق وترك النطق بالكفر، ويكون على الجوارح بفعل أركان الإسلام، وترك الأفعال التي تكفر، فإذا اختل واحدة من هذه الثلاث كفر وارتد) [٣].

---

(١) شرح عمدة الفقه لابن تيمية صـ: ٨٦.

(٢) الجواهر المضية لمحمد عبد الوهاب صـ: ٣٧.

(٣) لم أقف على كتاب الشيخ الذي فيه هذا الكلام، وقد عزاه له علوي بن عبد القادر السَّقَّاف في كتابه: التوسط والاقتصاد: (١/ ٨٨).

وقال في آخر (كشف الشبهات): (ولنختم الكلام إن شاء الله بمسألة عظيمة مهمة تفهم مما تقدم، ولكن نفرد لها الكلام لعظم شأنها، ولكثرة الغلط فيها، فنقول: لا خلاف أن التوحيد لابد أن يكون بالقلب واللسان والعمل، فإن اختل شيء من هذا لم يكن الرجل مسلما، فإن عرف التوحيد ولم يعمل به فهو كافر معاند كفرعون وإبليس وأمثالهما، وهذا يغلط فيه كثير من الناس، يقولون: هذا حق، ونحن نفهم هذا، ونشهد أنه الحق، ولكننا لا نقدر أن نفعله، ولا يجوز عند أهل بلدنا إلا من وافقهم، أو غير ذلك من الأعذار، ولم يدر المسكين أن غالب أئمة الكفر يعرفون الحق، ولم يتركوه إلا لشيء من الأعذار، كما قال تعالى: ﴿ ٱشۡتَرَوۡاْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنٗا قَلِيلٗا ﴾(١)، وغير ذلك من الآيات، كقوله: ﴿ يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡ ﴾(٢)، فإن عمل بالتوحيد عملاً ظاهراً، وهو لا يفهمه ولا يعتقده بقلبه، فهو منافق، وهو شر من الكافر الخالص: ﴿ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ فِي ٱلدَّرۡكِ ٱلۡأَسۡفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾ (٣)، وهذه المسألة مسألة طويلة تبين لك إذا تأملتها في ألسنة الناس، ترى من يعرف الحق ويترك العمل به، لخوف نقص دنياه أو جاهه أو مداراة، وترى من يعمل به ظاهراً لا باطناً، فإذا سألته عما يعتقده بقلبه فإذا هو لا يعرفه)(٤). انتهى كلامه.

---

(١) التوبة: ٩.

(٢) البقرة: ١٤٦.

(٣) النساء: ١٤٥.

(٤) كشف الشبهات صـ: ٥٤.

وكلام أهل العلم في هذه المسألة طويل، وفيما نقلناه عن الكتاب المذكور كفاية، فبه تعلم أن الإيمان مبني على هذه الأركان الثلاثة، فالذي ندين الله تعالى به أن الإيمان مبني على اعتقاد الجنان، وقول اللسان والعمل بالجوارح والأركان، والله أعلم وهو الموفق الهادي.

القاعدة التاسعة والثمانون

(كل من أخرج العمل أو القول عن مسمى الإيمان وحقيقته فهو مرجئ)

أقول: لما تقرر لك وفقك الله تعالى أن الإيمان اعتقاد وقول وعمل، فلا بد وأن تعلم وفقك الله لكل خير أن هناك من أهل البدع من يسمون بالمرجئة، وسموا مرجئة لأنهم غلبوا جانب الرجاء، ولأنهم أخروا العمل عن الإيمان، وهم طوائف متعددة، كل طائفة منهم أخرجوا ركنا من أركان الإيمان المتقدمة، فأخس وأقبح مذاهب المرجئة على الإطلاق هو مذهب الجهمية أتباع الجهم بن صفوان الترمذي الهالك، ومبنى مذهبهم على أن الإيمان هو مطلق معرفة الله تعالى، فمن عرف الله تعالى مطلق المعرفة فهو مؤمن كامل الإيمان، وهذا المذهب قد بلغ مبلغا كبيرا في الضلال والبعد عن الحق، فالجهمية يشترطون في الإيمان المعرفة فقط، حتى ولو لم يتبع المعرفة بالعمل، وأنا أقول: بالله عليك ومن الذي ليست عنده مطلق المعرفة بالله تعالى؟ بل إن إبليس كان يعرف الله تعالى، وأقسم به، وناداه بقوله: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِي﴾[١]، وفرعون كان يعرف الله في الباطن، كما قال تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾[٢]، بل إن عامة الكفار

---

(١) الحجر: ٣٩.

(٢) النمل: ١٤.

يقرون بتوحيد الربوبية في الجملة، فكل هؤلاء على مذهب جهم، مؤمنون كاملوا الإيمان، فإن قلنا للجهمية: وما الكفر عندكم؟ قالوا: الكفر عندنا هو الجهل بالله تعالى، فمن لا يعرف الله تعالى مطلق المعرفة فإنه كافر، وقد رد عليهم أهل العلم، وبين كثير منهم بأن هذا المذهب من الكفر، بل إننا نقول: إنكم أيها الجهمية من أجهل الناس بالله تعالى، لأنكم لا تصفون الله تعالى إلا بالوجود المحض بشرط الإطلاق، فلا تسمونه ولا تصفونه بشيء، فالله على مذهبكم هو العدم المحض، فحقيقة قول الجهمية هو إنكار وجود الله تعالى، فنعوذ بالله تعالى من هذا القول، ونشهد الله تعالى أنه قول باطل، بل هو في حقيقته كفر.

وأما الفرقة الثانية من فرق المرجئة فهم الأشاعرة، فإنهم قالوا إن الإيمان هو مجرد التصديق بالقلب فقط، فالقول والعمل ليسا من الإيمان، ولا هما داخلان في حقيقته وحده، وهذا قول باطل، لأنه مخالف للأدلة الكثيرة ولإجماع أهل العلم، وقد ذكرنا الأدلة والإجماع في القاعدة التي قبل هذه، والفرق بين مذهب الأشاعرة والجهمية، هو أن الجهمية يشترطون مطلق المعرفة وإن لم يصاحبها العمل والاتباع، وأما الأشاعرة فإنهم يشترطون التصديق، وما قال به الأشاعرة قال به الماتريدية.

وأما الطائفة الثالثة فهم فرقة الكرامية، وهم أتباع محمد بن كرام السجستاني، فهو عندهم قول باللسان فقط، فيلزم على قولهم أن المنافقين من أهل الإيمان الكامل، لأنهم نطقوا بألسنتهم ولكنهم كفروا بقلوبهم، فحققوا شرط الإيمان عند ابن كرام، ويرد عليهم بما ذكرنها من الأدلة في القاعدة السابقة.

وأما الطائفة الرابعة فهي من يسمون بمرجئة الفقهاء، قالوا: إنَّ الإيمان قول باللسان، وتصديق بالجنان، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، فالإيمان عندهم عبارة عن إقرارٌ باللسان وتصديق بالجنان، ويجعلونَ الناس في التصديق وفي أعمال القلوب واحدا، فأعمال القلوب التي أصلها التصديق عندهم شيءٌ واحد، والعمل ليس من الإيمان عندهم يعني من حقيقة الإيمان وإن كان لا بد منه في تحقيق الإيمان، فأنت ترى وفقك الله تعالى لكل خير أن هذه الطوائف اتفقت على إخراج العمل عن مسمى الإيمان، فمنهم من حصر الإيمان في المفرعة فقط كالجهمية.

ومنهم من حصره في تصديق القلب فقط، وهم الأشاعرة ومن وافقهم.

ومنهم من حصره في قول اللسان فقط، كما هو قول الكرامية.

ومنهم من قال: إنه قول واعتقاد فقط، فكلهم متفقون على إخراج العمل عن حقيقة الإيمان ومسمى الإيمان، وكلهم من المرجئة عند عامة السلف رحمهم الله تعالى، فبان بذلك أن كل من أخرج العمل عن الإيمان فإنه من المرجئة، فعلامة المرجئة هو إخراج العمل عن الإيمان، وهذا مما يعرف به السني من البدعي، فإذا رأيت الرجل يقرر أنه لا تعلق للإيمان بالعمل، فاعلم أنه من الجهمية، وكل هذه المذاهب باطلة، وكذلك القول فإنه من أخرجه عن مسمى الإيمان فهو من المرجئة.

فإن قلت: بالطبع لا بد وأن يكون للمرجئة في إخراج العمل عن دائرة الإيمان بعض الشبه التي يسمونها أدلة، فما الدليل الذي استدلوا على إخراج العمل عن الإيمان؟

فأقول: نعم لهم جمل من الشبه التي أوردها على الأدلة، وهي كما يلي:

فمما قالوا: إننا نجد الله تعالى في القرآن أن الله تعالى قد عطف العمل على الإيمان في آيات كثيرة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾(١)، وما في معناها من الآيات، والمتقرر في قواعد العربية أن العطف يقتضي المغايرة، فعطف العمل على الإيمان دليل على أن العمل ليس هو الإيمان وأنه غيره، كذاك قالوا.

وأجاب أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى على هذا الكلام بقولهم: بأن عطف العمل على الإيمان لا يقتضي المغايرة، بل هو من باب عطف الجزء على الكل، ومن باب عطف الخاص على العام، كما قال تعالى: ﴿حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾(٢)، والصلاة الوسطى هي العصر، وهي داخلة في الأمر بالمحافظة على الصلوات، ولكن الله تعالى خصها بالمحافظة الخاصة من باب الاهتمام بها، وكما في قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾(٣)، فقوله: ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ معطوف على الملائكة، وهما منهم، فلم يقتض العطف المغايرة، بل هذا من باب عطف الخاص على العام من باب الاهتمام والمزية، وكما في قوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾(٤)، والروح هو

---

(١) البقرة: ٢٧٧.

(٢) البقرة: ٢٣٨.

(٣) البقرة: ٩٨.

(٤) القدر: ٤.

جبريل عليه السلام، وهو من الملائكة، وهذا من باب عطف العام على الخاص.

فإن قلت: وما معنى قول أهل اللغة: إن العطف يقتضي المغايرة؟

فأقول: إن المغايرة وفقك الله تعالى يطلقها أهل اللغة ويريدون بها أمرين: المغايرة المطلقة، ومطلق المغايرة، فلو قلت لك: دخل زيد، واشتريت السيارة، فإن عطف الشراء على الدخول هنا يقتضي المغايرة المطلقة، فلا علاقة بينهما البتة، ولو قلت: رأيت طلاب المعهد وخالدا، فهنا لا يقتضي المغايرة المطلقة، بل هناك مطلق المغايرة، أي بعض المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه، فإن خالدا من جملة ما يدخل في قولي: رأيت طلاب المعهد، ولكنني خصصته بالرؤية من باب الاهتمام والتمييز فقط، وإلا فهو داخل في العموم، فهنا فيه مغايرة، ولكن ليست المغايرة المطلقة، بل مطلق المغايرة، فالمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه لا يلزم منها أن تفهم على أنها المغايرة التامة الكاملة المطلقة، لا، لو تغايرا في وجه واحد صدق قولنا: العطف يقتضي المغايرة، فقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾[1] هذا عام، وقوله: ﴿ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ هذا خاص، فهنا فيه تغاير بينهما، فالمعطوف عليه عام، والمعطوف خاص.

وكذلك نقول: إن المعطوف عليه كل، والمعطوف جزء، فإذا صار بينهما تغاير من وجهين، فالأول عام كلي، والثاني خاص جزئي، وهذا من مطلق المغايرة، فالخطأ عند المرجئة أنهم من عطف العمل على الإيمان أنه يفيد المغايرة المطلقة، فأخرجوا العمل عن الإيمان، وهذا فهم باطل، بل المغايرة

(١) البقرة: ٢٧٧.

بين المعطوف والمعطوف عليه تارة تكون هي المغايرة المطلقة، وتارة تكون هي مطلق المغايرة، فلا حجة للمرجئة أبدا في إخراج العمل عن الإيمان بأنه عطف عليه، وهذا واضح، والله الموفق.

ومن حججهم كذلك على إخراج العمل عن مسمى الإيمان أنهم قالوا: إن الإيمان في اللغة هو التصديق وهو باق على معناه اللغوي لم ينقل إلى غيره، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾[1]، فالعمل لا يدخل في مسمى الإيمان باعتبار الدلالة اللغوية، وقد دندنوا حول هذه الحجة كثيرا في كتبهم، وهي في الحقيقة حجة داحضة، وذلك لأن الإيمان له حقيقة لغوية، وله حقيقة شرعية، والكلام والخلاف بيننا وبينهم ليس في حقيقته اللغوية، وإنما الخلاف بيننا وبينهم في الحقيقة الشرعية، فإن سلمنا أن الإيمان في اللغة مطلق التصديق بدون العمل، فإن الخلاف ليس في معناه اللغوي، وإنما في معناه الشرعي، فما معنى الإيمان شرعا؟ هذا هو محط الخلاف، فهم يخرجون العمل عن حقيقة الإيمان الشرعية، ونحن نقول: إن العمل داخل في مسمى الإيمان الشرعي، فلا يقوم اسم الإيمان شرعا إلا بالعمل، وأنت خبير بان الألفاظ لها حقيقة لغوية، ولها حقيقة شرعية، والحقيقة اللغوية هي حمل اللفظ على استعماله اللغوي، والحقيقة الشرعي هي حمل اللفظ على استعماله الشرعي، فإن كان المتكلم هو الشارع فالواجب علينا أن نحمل كلامه على الحقيقة الشرعية، التي جرى عرفه باستعماله فيها، والشارع لا يستعمل لفظ الإيمان إلا وهو يريد الإيمان المتضمن للعمل، لا مجرد التصديق، والمتقرر في

(١) يوسف: ١٧.

القواعد أن الحقيقة الشرعية في لفظ الشارع وخطاب الشارع مقدمة على الحقيقة اللغوية، ثم لا يخفاك أيها الأخ الموفق أننا إنما نحتاج لحمل اللفظ الشرعي على الحقيقة اللغوية إن كان لم يرد له في الشرع، ولفظ الإيمان قد بينه لنا الله تعالى في كتابه، وبينه لنا نبيه ﷺ في صحيح سنته، واتفق على معناه الصحابة والسلف الصالح، فنحن لا نحتاج مطلقا إلى حمل لفظ الإيمان على الحقيقة اللغوية، لأن له حقيقة شرعية بينة ولا إجمال فيها، والمتقرر أنه يجب حمل الألفاظ الشرعية على الحد الشرعي والحقيقة الشرعية، وقد بين أبو العباس رحمه الله تعالى: (أن مما ينبغي أن يعلم أن الألفاظ الموجودة في القرآن والحديث إذا عرف تفسيرها وما أريد بها من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم، ولهذا قال الفقهاء الأسماء ثلاثة أنواع:

- نوع يعرف حده بالشرع كالصلاة والزكاة.
- ونوع يعرف حده باللغة كالشمس والقمر.
- ونوع يعرف حده بالعرف كلفظ القبض، ولفظ المعروف في قوله: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾(١)، ونحو ذلك، فاسم الصلاة والزكاة والصيام والحج ونحو ذلك قد بين الرسول ﷺ ما يراد بها في كلام الله ورسوله وكذلك لفظ الخمر وغيرها... فلو أراد أحد أن يفسرها بغير ما بينه النبي ﷺ لم يقبل منه، ومعلوم أن النبي ﷺ قد بين المراد باسم الإيمان والإسلام والنفاق والكفر بيانا لا يحتاج معه إلى الاستدلال على ذلك بالاشتقاق وشواهد استعمال العرب ونحو ذلك، فلهذا يجب الرجوع في مسميات هذه

(١) النساء: ١٩.

الأسماء إلى بيان الله ورسوله فإنه شاف كاف، بل معاني هذه الأسماء معلومة من حيث الجملة للخاصة والعامة، بل كل من تأمل ما تقوله الخوارج والمرجئة في معنى الإيمان علم بالاضطرار أنه مخالف للرسول، ويعلم بالاضطرار أن طاعة الله ورسوله من مقام الإيمان)(١).

وبين أبو العباس رحمه الله تعالى كذلك أن القول بالترادف بين الإيمان والتصديق غير صحيح بدليل: أنه يقال للمخبر إذا صدق صدقه ولا يقال آمنه ولا آمن به، بل يقال آمن له كما قال تعالى: ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ﴾(٢)، وقال: ﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ عَلَىٰ خَوْفٍ﴾(٣)، ففرق بين المعدى بالباء والمعدى باللام، فالأول يقال للمخبر به، والثاني للمخبر ولا يرد كونه يجوز أن يقال: ما أنت بمصدق لنا، لأن دخول اللام لتقوية العامل كما إذا تقدم المعمول، أو كان العامل اسم فاعل، أو مصدرا على ما عرف في موضعه، كما أن الفرق بينهما ثابت في المعنى فإن كل مخبر عن مشاهدة، أو غيب يقال له في اللغة: صدقت، كما يقال له: كذبت، فمن قال: السماء فوقنا، قيل له: صدقت، وأما لفظ الإيمان فلا يستعمل إلا في الخبر عن الغائب، فيقال لمن قال: طلعت الشمس: صدقناه، ولا يقال: آمنا له، فإن أصل معنى الأمن والائتمان إنما يكون في الخبر عن الغائب، فالأمر الغائب هو الذي يؤتمن عليه المخبر، وعلى فرض صحة القول بالترادف بين الإيمان

---

(١) المنتخب من كتب شيخ الإسلام صـ: ٧٤.

(٢) العنكبوت: ٢٦.

(٣) يونس: ٨٣.

والتصديق فإن القول بأن التصديق لا يكون إلا بالقلب، أو بالقلب واللسان عنه جوابان:

أحدهما: المنع، بل الأفعال تسمى تصديقا كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: (**العينان تزنيان وزناهما النظر، والأذن تزني وزناها الاستماع، واليد تزني وزناها البطش، والرجل تزني وزناها المشي، والقلب يتمنى ذلك ويشتهي، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه**) [(١)]. وكذلك قال أهل اللغة وطوائف من السلف والخلف.

قال الجوهري: والصديق مثال الفسيق الدائم التصديق ويكون الذي يصدق قوله بالعمل[(٢)].

وقال الحسن البصري: ليس الإيمان بالتحلي ولا بالتمني ولكنه ما وقر في القلوب وصدقته الأعمال[(٣)].

الثاني: أنه إذا كان أصله التصديق فهو تصديق مخصوص كما أن الصلاة دعاء مخصوص والحج قصد مخصوص والصيام إمساك مخصوص وهذا التصديق له لوازم صارت لوازمه داخلة في مسماه عند الإطلاق فإن انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم، ويبقى النزاع لفظيا، هل الإيمان دال على العمل بالتضمن أو اللزوم؟ وهذا الكلام في الرد على هذه الشبهة. كله

---

(١) أخرجه البخاري في القدر، باب ﴿ وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَآ أَنَّهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ ﴾، رقم: (٦٦١٢)، ومسلم في القدر، باب قدر على ابن آدم حظه من الزنا وغيره، رقم: (٢٦٥٧).

(٢) الصحاح للجوهري: (٤/ ١٥٠٦).

(٣) الإبانة الكبرى لابن بطة: (٢/ ٨٠٥)، رقم: (١٠٩٣)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: (٤/ ٩٢١)، رقم: (١٥٦١)، وشعب الإيمان: (١/ ١٥٨)، رقم: (٦٥).

مستفاد من كلام أبي العباس رحمه الله تعالى ببعض التصرف[١]. والله الموفق.

ومما احتجوا به كذلك على إخراج العمل عن الإيمان قولهم: إن الكفر ضد الإيمان، والكفر هو التكذيب والجحود وهما يكونان بالقلب، فكذا ما يضادهما.

وقد أجاب عن هذا أبو العباس رحمه الله تعالى بقوله: (إن لفظ الإيمان في اللغة لم يقابل بالتكذيب كلفظ التصديق، فإنه من المعلوم في اللغة أن كل مخبر يقال صدقت أو كذبت، ويقال صدقناه أو كذبناه، ولا يقال لكل مخبر آمنا له أو كذبنا له، ولا يقال أنت مؤمن له أو مكذب له، بل المعروف في مقابلة الإيمان لفظ الكفر، يقال هو مؤمن أو كافر، والكفر لا يختص بالتكذيب، بل لو قال أنا أعلم أنك صادق لكن لا أتبعك بل أعاديك وأبغضك وأخالفك لكان كفره أعظم، فلو كان الكفر المقابل للإيمان ليس هو التكذيب فقط علم أن الإيمان ليس هو التصديق فقط، بل إذا كان الكفر يكون تكذيبا ويكون مخالفة ومعاداة وامتناعا بلا تكذيب، فلا بد أن يكون الإيمان تصديقا مع موافقة وموالاة وانقياد، لا يكفي مجرد التصديق.... فيجب أن يكون كل مؤمن مسلما منقادا للأمر وهذا هو العمل)[٢]. وبهذا تعلم وفقك الله تعالى لكل صحة ما قررناه من هذه القاعدة، فكل من تراه يخرج العمل عن مسمى الإيمان الشرعي فاعلم أنه من المرجئة، والله أعلم.

---

(١) مجموع الفتاوى: (٧/ ٢٩٣)، والمنتخب من كتب شيخ الإسلام صـ: ٦٤.

(٢) مجموع الفتاوى: (٧/ ٢٩٢)، والمنتخب من كتب شيخ الإسلام صـ: ٦٤.

القاعدة الموفية للتسعين

(جنس الأعمال هي الركن في الإيمان لا آحاد الأعمال إلا بدليل)

أقول: نعم، وقولنا: جنس الأعمال، أي وجود أصل الأعمال وحقيقة الأعمال، وقولنا: لا آحاده، أي بالنظر إلى كل عمل بمفرده كالصلاة، والزكاة، والحج، والعمرة وغيرها، فهذه هي آحاد الأعمال، وأفراد الأعمال، إذا عملت هذا فأنا أضرب لك مثالين حتى يتضح لك ما نريد إثباته، ثم نعود لشرح القاعدة إجمالا، فأقول: ما رأيك كافر جاءنا وقال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، فإننا لا جرم أننا نحكم له مباشرة بأنه مسلم، ولكن هذا الرجل بعد ذلك لم يفعل شيئا من الشرائع أبدا، فلم يصل، ولم يزك، ولم يصم، ولم يحج، ولم، ولم، ولم، فليس عنده ولا شيء من العمل، فهذا نصفه بأنه قد ترك جنس الأعمال، ليس عنده شيء من الأعمال مطلقا، بينما جاءنا رجل آخر وأسلم، ثم بعد النطق بكلمة الإسلام صلى، وصام، وزكى، وحج، واعتمر، وأطلق لحيته، وقصر ثيابه، وكان حريصا على التعبد لله تعالى بمختلف الأعمال المشروعة، ولكنه لم يتب من الزنا والسرقة التي كان يفعلها قبل توبته، فهذا الرجل لا نقول: إنه ترك جنس الأعمال، لا، وإنما نقول في حقه: إن خالف في آحاد العمل، فالأول ليس عنده جنس الأعمال، والثاني عنده مخالفة فقط في آحاد العمل، إذا علمت هذا فاعلم رحمك الله تعالى أن أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى إذا نصوا على أن العمل ركن من أركان الإيمان، إنما يعنون به جنس الأعمال، لا آحادها وأفرادها، فمن ترك جنس الأعمال فهو الكافر، وأما من كان عنده جنس الأعمال، ولكن المخالفة عنده هي تفويت

بعض المأمورات، أو فعل بعض المحظورات فقط، فهنا لا يكفر هذا الرجل، وإنما يكون من جملة أصحاب الكبائر، فالوقوع في بعض المحظورات، أو ترك بعض المأمورات لا توجب للعبد الخروج من الملة، ما دام عنده أعمال شرعية أخرى، نعم هو آثم بهذا التفويت، والواجب عقوبته، ولكن البحث هنا هل يكفر من خالف بعض العمل؟

والجواب: لا، لا يكفر، فإن قلت: ومن الذي يكفر إذن؟

فأقول: الذي يكفر هو من ترك جنس الأعمال، كما مثلت لك في أول القاعدة، فالمخالفة في جنس العلم هي المخرجة عن الملة، وأما المخالفة في بعض العمل وآحاد العمل فإنها لا تخرج الموحد من الملة، ولكننا قلنا في مخالفة آحاد العمل: (إلا بدليل) يعني: أنه إن قام الدليل بأن المخالفة في عين هذا العمل توجب الخروج من الملة بالكلية فإننا نقول بمقتضى الدليل، كما ورد الدليل بأن تارك الصلاة ـ وهي عمل واحد ـ الترك المطلق فإنه يخرج من الملة، مع أن المخالفة عنده ليست في جنس العمل، وإنما العلة عنده حصلت في آحاد العمل، ولكن الدليل قام على أن من خالف في هذا العمل المعين فإنه يكفر، لحديث: (**بين الرجل والكفر ترك الصلاة**)[1]، وفي

---

(١) أخرجه مسلم برقم: (٨٢) في الإيمان، باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة، وأبو داود رقم: (٤٦٧٨) في السنة، باب في رد الإرجاء، والترمذي رقم: (٢٦٢٢) في الإيمان، باب ما جاء في ترك الصلاة.

الحديث: (**العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر**)[(١)]، والأدلة معروفة.

وأعيد الكلام مرة أخرى لأهمية الموضوع: فأقول: العمل الذي يجعله أهل السنة ركنا في الإيمان هو جنس العمل، وأما المخالفة في آحاد العمل فإنها لا توجب كفرا إلا بدليل، فصار الإيمان عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى مبني على اعتقاد الجنان، وقول اللسان، وعلى جنس العمل، ثم أقول: إننا نجد وفقك الله تعالى أن الوعيدية من الخوارج والمعتزلة يقولون: إن الإيمان مبني على الاعتقاد والقول والعمل، سبحان الله، فالوعيدية يرون أن العمل من الإيمان، وأهل السنة يرون أن العمل من الإيمان، ومع ذلك فمذهبنا نحن هو الحق، ومذهب الوعيدية في الإيمان باطل مخالف للحق، مع أن كل واحد منا يقول: إن العمل من الإيمان، فما العلة التي أوجبت لهم الضلال؟

والجواب: العلة في ذلك هو أن الوعيدية يرون أن آحاد العمل ركن في الإيمان، فمن وقع في كبيرة واحدة فإنهم يخرجونه عن مسمى الإيمان، لأن آحاد العمل عندهم شرط في صحة الإيمان، وأما أهل السنة فالذي يخرج العبد من الدين هو ترك جنس الأعمال، لا ترك عمل واحد، فترك العمل الواحد عندنا ينقص الإيمان بقدره فقط، وأما أن يخرج العبد من الملة بترك

---

(١) رواه الترمذي رقم: (٢٦٢٣) في الإيمان، باب ما جاء في ترك الصلاة، والنسائي في الصلاة، باب الحكم في تارك الصلاة، رقم: (٤٦٣)، وأحمد في المسند: (٣٨/ ٢٠)، رقم: (٢٢٩٣٧).

قال الألباني في تعليقه على النسائي: (صحيح).

عمل واحد فهذا ليس من مذهبنا، إلا ما دل عليه الدليل كما ذكرته لك، وهذا هو الفرقانُ بين مذهبنا ومذهب الوعيدية في الإيمان، فإن من يرى أنهم يرون أن العمل من الإيمان فإنه قد يغتر بقولهم ويرى أنهم على الحق، بينما لو محصت وعرفت الأمر على حقيقته لوجدت أن العمل الذي هو ركن في الإيمان هو آحاد العمل، فمن خالف في آحاد العمل فهو كافر عندهم، كما سيأتي تحرير مذهبهم إن شاء الله تعالى في قاعدة مرتكب الكبيرة، وأما أهل السنة والجماعة فالذي يكفر عندهم هو من يترك جنس العمل مع القدرة عليه، لا يعمل شيئا نهائيا مع القدرة على العمل، ولكنه يترك العمل كله، أي الترك المطلق ، فهذا هو الذي يكفر، لأنه ترك ركنا من أركان الإيمان، وهو جنس العمل، وأما المخالفة في آحاد العمل فليست عندنا موجبة للكفر إلا إن قام الدليل على أن هذا العمل بعينه من فعله أو من تركه يكفر، فإن قام الدليل الخاص على الكفر بترك هذا العمل الخاص فإننا نحكم بما حكم به الدليل ولو كان المتروك من العمل واحدا، وذلك لقيام الدليل، والكلام إن شاء الله تعالى واضح.

وبقي أن نقول: لا بد وأن تعلم وفقك الله تعالى أن كلامنا السابق إنما هو فيمن ترك جنس العمل، وهو قادر على العمل، وأما من ترك العمل وهو معذور فإنه غير مؤاخذ، لأن الواجبات تسقط بالعجز، ولأن المتقرر شرعا أن التكاليف الشرعية منوطة بالقدرة على العلم والعمل، كمن نطق بالشهادتين، ثم مات بعدها مباشرة مثلا، فهذا ترك جنس العمل، ولكن معذور بهذا الترك، للعدم التمكن من العمل لسبق الموت، ولعلي إن شاء عرفت كيف أوصل لك هذه المعلومة المهمة الخطيرة، والتي تعتبر من

الفرقان بين مذهب الوعيدية ومذهب أهل السنة والجماعة، والله الموفق والهادي.

القاعدة الواحدة والتسعون

(الأعمال الواجبة شرط في كمال الإيمان الواجب والأعمال المندوبة شرط في كماله المستحب)

أقول: اعلم رحمك الله تعالى، ووفقك لكل خير وهدى، وثبتنا على الاعتقاد الصحيح إلى يوم نلقاه أن أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى ينظرون إلى الإيمان بثلاث اعتبارات:

ـ نظر باعتبار ما يتحقق به أصل الإيمان.

- ونظر باعتبار ما يتحقق كمال الإيمان الواجب.

- ونظر باعتبار ما يتحقق به كمال الإيمان المستحب، فمن نطق بالشهادة فقد وجد عنده أصل الإسلام، فيقال له: مسلم، ثم لا يزال مؤشر إيمانه في رقي وصعود كلما فعل المأمور امتثالا وترك المحظور بالنية الصالحة حتى يبلغ كماله الواجب، ولا يمكن أن يتحقق كمال الإيمان الواجب إلا بفعل جميع ما أمرك الله تعالى به أمر وجوب، فأي واجب تركته فإنه ينقص من إيمانك الواجب بقدر ما تركت من الواجب، فإن المعروف المتقرر أن الواجبات تتفاوت، فمن الواجبات ما يكون تركه ناقضا لأصل الإيمان، كمن ترك الصلاة تهاونا وكسلا الترك المطلق، ومن الواجبات ما يكون تركه مخلا بكمال الإيمان الواجب، وكذلك ترك المحرمات، فالإيمان الواجب لا يتحقق كماله إلا بفعل جميع الواجبات، وترك جميع المحرمات، فمن وقع في ارتكاب محظور، أو تفويت مأمور، فإنه ينقص من كمال إيمانه الواجب

بقدر ما فعله من هذا الجرم، وهو الذي سماه القرآن بالمقتصد في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾(١)، أي اقتصر على فعل الواجبات فقط، ولم يؤيدها بفعل المندوبات، واقتصر على ترك المحرمات، ولم يترك المكروهات، فهذا مقتصد، وفعله هذا كاف في دخول الجنة إذا قبل الله تعالى منه، فإن ما فعل ما أوجبه الله تعالى عليه، وترك ما حرمه عليه دخل الجنة، كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أنَّ أعرابيا جاء إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، دُلَّني على عمَلٍ إذا عملتُه دَخَلْتُ الجنةَ، قال: (**تعبدُ الله، ولا تُشرك به شيئا، وتقيمُ الصلاةَ المكتوبةَ، وتُؤدِّي الزَّكاة المفروضةَ، وتصومُ رمضانَ**)، قال: والذي نفسي بيده لا أزيدُ على هذا شيئا، ولا أنقص منه، فلما ولَّى قال النبيُّ ﷺ: (**مَنْ سَرَّه أن ينظرَ إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا**)(٢)، وفي حديث طلحة بن عبيد الله - رضي الله عنهما - قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد، ثائر الرأس، نَسْمَعُ دَوِيَّ صوته، ولا نَفْقَهُ ما يقولُ، حتى دَنا من رسول الله ﷺ، فإذا هو يَسْأَلُ عن الإسلام؟ فقال رسول الله ﷺ: (**خَمْسُ صلوات في اليوم واللَّيلة**). فقال: هل عليَّ غيرهن؟ قال: (**لا، إلا أن تطَّوَّع**). فقال رسول الله ﷺ: (**وصيامُ رمضانَ**). فقال: هلْ عليَّ غيرُه؟ قال: (**لا، إلا أنْ تطوّع**). قال: وذكر له رسول الله ﷺ الزكاةَ، فقال: هل عليّ غيرها؟ قال: (**لا، إلا أنْ تطوع**). قال: فأدبَرَ الرجلُ، وهو يقول: والله لا أزيد على هذا

(١) فاطر: ٣٢.

(٢) أخرجه البخاري في الزكاة، باب وجوب الزكاة، رقم: (١٣٩٧)، ومسلم رقم: (١٤) في الإيمان، باب بيان الإيمان الذي يدخل به الجنة.

ولا أنقصُ منه. فقال رسول الله ﷺ: (**أفْلَحَ إنْ صَدق، أوْ دَخَلَ الجَنَّةَ إن صدق**)[١]. وفي حديث جابر - رضي الله عنه - قال : قال النعمان بن قَوْقَل: يا رسول الله أرأيتَ إذا صليتُ المكتوبة، وحَرَّمْتُ الحرامَ، وأحْلَلْتُ الحلالَ، ولم أزِدْ على ذلك شيئا، أدخلُ الجنةَ؟ فقال النبيُّ ﷺ: (**نعم**)[٢]. وفي رواية: (أن رجلا سأل النبيَّ ﷺ فقال: أرأيتَ إذا صليتُ المكتوبةَ وصمتُ رمضانَ، وأحْلَلْتُ الحلالَ، وحرَّمْتُ الحرامَ، ولم أزدْ على ذلك شيئا، أدخلُ الجنةَ؟ قال: (**نعم**)، قال: والله لا أزيدُ على ذلك شيئا)[٣]. فكمال الإيمان الواجب كاف في دخول الجنة، وأما كماله المستحب فإنه لا يكون إلا بالحرص الكامل على فعل المندوبات وترك المكروهات، وهو الذي وصفه القرآن بأنه السابق بالخيرات في قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾[٤]. فالسابق بالخيرات هو من زاد على فعلِ الواجبات فعلَ المندوبات، وزاد على تركِ المحرماتِ تركَ المكروهات، فكلما ترقى العبد في مدارج فعل المندوبات المستحبات ـ أي النوافل ـ كلما ترقى في تحقيق مراتب كمال الإيمان المستحب، فعن أبي هريرة - رضي الله عنه -

(١) أخرجه البخاري في الإيمان: باب الزكاة من الإسلام، رقم: (٤٦)، ومسلم فيه: باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام، رقم: (١١)، ومالك في الموطأ في قصر الصلاة في السفر، باب جامع الترغيب في الصلاة: (١/ ١٧٥)، وأبو داود في الصلاة في الباب الأول رقم: (٣٩١)، والنسائي في الصيام: باب وجوب الصيام، رقم: (٢٠٩٠).

(٢) أخرجه مسلم برقم: (١٥) في الإيمان، باب بيان الإيمان الذي يدخل به الجنة.

(٣) أخرجه مسلم برقم: (١٥) في الإيمان، باب بيان الإيمان الذي يدخل به الجنة.

(٤) غافر: ٣٢.

أن رسولَ الله ﷺ قال: (**قال الله تعالى: من عادى لي وَلِيًا، فقد آذَنْتُه بحرب، وما تقرَّب إليَّ عبدي بشيء أحبَّ إليَّ مِنْ أداءِ ما افترضتُ عليه، ولا يزال عبدي يتقرَّب إليَّ بالنوافل حتى أُحِبَّهُ، فإذا أحببتُهُ كُنتُ سمعَه الذي يسمع به، وبصرَه الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، وإن سألَني أعْطَيْتُه، وإن استَعَاذَ بي أعَذْتُه، وما تردَّدتُ عن شيء أنا فاعله، تردّدي عن نفس المؤمن، يكره الموت وأنا أكره مَساءَتَه**)(١).

وكمال الإيمان المستحب لا شأن له بأصل دخول الجنة، وإنما دوره يكون في تفاوت منازل ومراتب الناس في الجنة.

إذا تبين لك ما قررته فاعلم وفقك الله تعالى أن الأعمال الواجبة باعتبار أفرادها شرط في كمال الإيمان الواجب، وأما جنسها فهو شرط في صحة الإيمان أصلا، فجنس الأعمال شرط صحة، وآحاد الأعمال الواجبة شرط في كمال الإيمان الواجب، وأما الأعمال والتعبدات المستحبة، فإنها شرط في كمال الإيمان المستحب، وقد قال النبي ﷺ: (**الإيمان بضع وسبعون شعبة فأفضلها قول لا إله إلا الله وأداناها إماطة الأذى عن الطريق**)(٢). وهذه الشعب منها ما لا يتحقق أصل الإيمان إلا به، وهو الشهادتان، ومنها ما لا يتحقق كمال الإيمان الواجب إلا به كالصلاة، ومنها ما لا يتحقق كمال الإيمان المستحب إلا به كإماطة الأذى عن الطريق، فما كان منها من

---

(١) أخرجه البخاري في الرقاق، باب التواضع، رقم: (٦٥٠٢).

(٢) تقدم تخريجه.

الواجبات فيتعلق به كمال الإيمان الواجب، وما كان من هذه الشعب مستحبا فيتعلق به كمال الإيمان المستحب.

فإن قيل لك: هل الأعمال شرط في الإيمان؟ فلا بد في الجواب من التفصيل: فقل: أما جنس العمل فهو شرط في وجود أصل الإيمان، وأما آحاد الأعمال الواجبة فهي شرط في كمال الإيمان الواجب، وأما آحاد الأعمال المندوبة فهي شرط في كمال الإيمان المستحب، والله أعلم. وهو الموفق والهادي.

القاعدة الثانية والتسعون:

كل فعل نفي الإيمان عن تاركه فلوجوبه، وكل فعل نفي الإيمان عن فاعله فلحرمته)

أقول: نحن نجد في بعض الأحاديث النبوية أن النبي ﷺ ينفي أحيانا الإيمان عن من قام ببعض الأفعال، أو ترك بعض الأفعال، وأهل السنة رحمهم الله تعالى يفرقون بعض هذين الأمرين بهذا الفرقان الذي تنص عليه هذه القاعدة، فإن كان السبب في نفي الإيمان هو الفعل، فإننا مباشرة نعرف أن هذا الفعل من جملة المحرمات، فإن علق الإيمان على فعل أمر من الأمور فإنه محرم، لأن الشارع لا يمكن أن ينفي الإيمان عن من فعل فعلا وهو ـ أي هذا الفعل ـ مما يجوز للعبد اقترافه، ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن الفعل الذي نفى الشارع الإيمان عن فاعله فإنه من جملة الكبائر، فإن المحققين من أهل العلم رحمهم الله تعالى يرون أن من جملة ما يعرف به الكبيرة نفي الإيمان عن الفاعل، كما حقق ذلك أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى، فتلك هي الحال الأولى، وهي الحال التي يعلق فيها الإيمان على

الفعل، وأما الحال الثانية في نفي الإيمان فهي أن يعلق الإيمان على ترك الفعل، بمعنى أن يقول الشارع: من ترك هذا الفعل فليس بمؤمن، فلا جرم أننا نعرف أن هذا الفعل من الواجبات، ومما لا يتم الإيمان الواجب ولا تحصل النجاة يوم القيامة إلا به، فإذن هذه القاعدة طريق من طرق معرفة المحرمات والواجب، فإن نفي الإيمان عن من فعل هذا الفعل فهذا الفعل محرم، وإن نفي الإيمان عن من فعله فهذا الفعل واجب، وعلى ذلك جمل من الفروع:

منها: قال النبي ﷺ: (**لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه**)[(١)].

فهنا نفى الشارع ﷺ الإيمان عن من ترك هذه المحبة لإخوانه المسلمين، فمن لا يحب لإخوانه المؤمنين ما يحبه لنفسه فليس بمؤمن، فهذا يفيد أنه من جملة الواجبات الشرعية الدينية أن تحب لإخوانك المسلمين ما تحبه لنفسك، لأنه فعل نفي الإيمان عن تاركه، والمتقرر أن كل فعل نفي الإيمان عن تاركه فلوجوبه، وهذه المحبة لإخوانك المؤمنين ليست داخلة تحت اختيارك وشهوتك، بل هو من الأمور الواجبة التي يثاب فاعلها امتثالا، ويستحق العقاب تاركها، والله أعلم.

ومنها: قال النبي ﷺ: (**لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين**)[(٢)]. وهذا يفيد أن من جملة الواجبات الدينية الشرعية التي لا بد منها لكمال الإيمان الواجب أن يقدم العبد محبة رسول

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

الله ﷺ على محبة الولد والوالد والنفس والناس أجمعين، وأن تارك هذا الأمر الواجب لا يوصف بأنه محقق للإيمان الواجب الذي لا تحصل النجاة يوم القيامة، وهذا أخذناه من نفي الإيمان عن تارك ذلك، والشريعة المباركة لا تنفي الإيمان عن تارك فعل إلا وهذا الفعل من جملة الواجبات، ولا يمكن أن تنفي الإيمان عن فعل مستحب، والله أعلم.

ومنها: قال النبي ﷺ: (**والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، والله لا يؤمن**) قالوا: من يا رسول الله؟ قال: (**من لا يؤمن جاره بوائقه**)[1]. فهنا نفي الشارع الإيمان عن تارك هذا الفعل، فهذا دليل وجوب هذا الفعل، أي أنه يجب على المؤمن أن يكون طيب التعامل مع جاره، مأمون الجانب مع جير انه حتى يأمنوا جانبه وغوائله، وبناء عليه فمن لم يأمن جيرانه بوائقه، فلا يزال جيرانه يتوجسون منه أن يأتيهم منه المصائب والطوام، فهذا دليل على أنه لم يحقق الإيمان الواجب، فعرفنا أن هذا الأمر من الواجبات لأنه فعل نفي الإيمان عن تاركه، والله أعلم.

ومنها: قال النبي ﷺ: (**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة ذات شرف يرفع المؤمنون إليه أبصارهم فيها حين ينتهبها وهو مؤمن، ولا يغل حين يغل وهو مؤمن**)[2]. وفي حديث ابن

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

عباس رضي الله تعالى عنهما: (**ولا يقتل حين يقتل وهو مؤمن**)[١]. فتلك الأفعال لا جرم أنها محرمة، وتحريمها ثابت بالتواتر، ولتحريمها أدلة أخرى كثيرة جدا، ولكن الذي يهمنا هنا هو أن هذه الأفعال نفي الإيمان عن فاعلها، والمتقرر أن كل فعل نفي الإيمان عن فاعله فلحرمته، والله أعلم.

ومنها: قول النبي ﷺ: (**لا يؤمنَ عبد حتى يؤمنَ بالقدر خَيرِه وَشَرِّه من الله، وحتى يعلم أنَّ ما أصابه لم يكن ليُخطِئَه، وأن ما أخطأه لم يكن لِيُصِيبَهُ**)[٢]. فكل هذه الاعتقادات من الأمور الواجبة، وهي أصل الدين، ولا يوصف العبد بأنه مؤمن إلا بتحقيق هذه العقائد، والله أعلم.

ومنها: قول النبي ﷺ: (**ليس المؤمن بطعّان ولا لعّان، ولا فاحش، ولا بذيء**) [٣]. وكل هذه الأفعال محرمة، لأن الشارع نفي الإيمان عن فاعلها، والله أعلم.

ومنها: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (**لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ**)[٤]. وفيه شيء من الضعف، ولكن المراد هنا هو أن من جملة واجبات الشريعة أن يقدم المسلم مرضاة ربه على هواه،

---

(١) لم أقف عليها.

(٢) رواه الترمذي رقم: (٢١٤٥) في القدر، باب ما جاء في الإيمان بالقدر خيره وشره، وقال: (هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن ميمون، وعبد الله بن ميمون منكر الحديث).

(٣) رواه الترمذي برقم: (١٩٧٨) في البر، باب ما جاء في اللعنة، وأحمد في المسند: (٣٨٣٩)، وابن حبان رقم: (٤٨)، والبخاري في الأدب المفرد برقم: (٣١٢)، والحاكم في المستدرك : (١/ ١٢- ١٣)، وصححه ووافقه الذهبي.

(٤) تقدم تخريجه.

فالهوى لا بد وأن يكون تابعا لا متبوعا، قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾[١]. والأدلة على التحذير من اتباع الهوى كثيرة لا تكاد تحصر، فتقديم الشرع على الهوى من أوجب واجبات الشريعة، والله أعلم.

ومنها: عن أبي هريرة قال: أتي النبي ﷺ بنبيذ جر ينش فقال: (**اضرب بهذا الحائط، فإن هذا شراب من لا يؤمن بالله واليوم الآخر**)[٢]. وهذا من جملة الأدلة التي يعرف بها تحريم الخمر، لأن شربها فعل نفي الإيمان عن فاعله، والله أعلم، ولعل هذه الفروع كافية في فهم القاعدة. والله الموفق والهادي.

القاعدة الثالثة والتسعون:

(الإيمان يزيد وينقص)

أقول: نعم، قال تعالى: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى﴾[٥]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ

---

(١) الجاثية: ٢٣.

(٢) رواه أبو داود رقم: (٣٧١٦) في الأشربة، باب في النبيذ إذا غلى، والنسائي في الأشربة، باب تحريم كل شراب أسكر، رقم: (٥٦١٠).

قال الألباني: (صحيح).

(٣) المدثر: ٣١.

(٤) الفتح: ٤.

(٥) مريم: ٧٦.

ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا ﴾(١)، وقد أجمع أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى على وصف الإيمان بانه يزيد، وأما وصفه بأنه ينقص فقد توقف فيه بعضهم وقال: لا أقول ينقص، وإنما أقول يتفاضل، ولكن جمهور أهل السنة، وأقول: إن هذا الخلاف خلاف لفظي فقط، وذلك لأن الجميع مقرون بأن الإيمان يزيد تارة، وما كان قابلا للزيادة فهو قابل للنقصان، فنحن نسمي هذا نقصا، وهم يسمونه تفاضلا، فالجميع متفقون على أصل المعنى، ولكن الخلاف خلاف في العبارة فقط، فالقرآن صرح بأنه يزيد، وكل شيء قابل للزيادة فإنه قابل للنقصان، لأنه إن زاد من مرتبة إلى مرتبة فهذا يعني أنه كان في المرتبة السابقة ناقصا أي باعتبار المرتبة اللاحقة، والمهم أنه يزيد وينقص، وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا ﴾(٢)، وقوله تعالى عن إبراهيم عليه السلام: ﴿ وَلَٰكِن لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِي ﴾(٣)، وقال عليه الصلاة والسلام: (أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً) (٤)، وقال عليه الصلاة والسلام: (**من أحب في الله وأبغض وَأَعْطَى لِلَّهِ، وَمَنَعَ لِلَّهِ فقد استكمل الإيمان**)(٥)، وقال عليه الصلاة

---

(١) الأنفال: ٢.

(٢) آل عمران: ١٧٣.

(٣) البقرة: ٢٦٠.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) رواه محمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة: (١/ ٤٠٧)، رقم: (٣٩٧)، وأبو بكر بن الخلال في السنة: (٥/ ٦٣)، رقم: (١٦١٩)، والطبراني في المعجم الأوسط: (٩/ ٤١)، رقم: (٩٠٨٣).

والسلام: (**الطهور شطر الإيمان**)(١)، وفي حديث: (**رأيت الناس يعرضون علي وعليهم قمص منها ما يبلغ الثدي ومنها ما هو دون ذلك، وعرض علي عمر بن الخطاب وعليه قميص يجره**) قالوا: فما أولته يا رسول الله، قال: (**الدين**)(٢)، وقد كان ابن مسعود يقول: (اللهم زدنا إيماناً ويقيناً وفقهاً)(٣)، وكان معاذ بن جبل يقول للرجل من إخوانه: (اجلس بنا نؤمن ساعة، فيجلسان فيذكران الله ويحمدانه)، رواه ابن أبي شيبة وسنده صحيح(٤). وعن عمار بن ياسر أنه قال: (ثلاث من جمعهن فقد جمع الإيمان: الإنصاف من نفسك، وبذل السلام للعالم، والإنفاق مع الاقتدار)، رواه البخاري تعليقاً(٥). وأما نقصانه فقد وردت به أدلة كثيرة أيضاً، فمنها ما مضى من الآيات فإن فيها إثبات الزيادة، وكل شيء يقبل الزيادة فإنه يقبل النقصان، ومنها: حديث أنس في الصحيح مرفوعاً: (**يخرج من النار**

---

(١) أخرجه مسلم برقم: (٢٢٣) في الطهارة، باب فضل الوضوء، والترمذي رقم: (٣٥١٢) في الدعوات، باب رقم: (٩١).

(٢) أخرجه البخاري في الإيمان، باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال، رقم: (٢٣)، وفي فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه، رقم: (٣٦٩١)، وفي التعبير، باب القميص في المنام، رقم: (٧٠٠٨)، وباب جر القميص في المنام، رقم: (٧٠٠٩)، ومسلم رقم: (٢٣٩٠) في فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، والترمذي رقم: (٢٢٨٧) في الرؤيا، باب ما جاء في رؤيا النبي ﷺ اللبن والقمص، والنسائي في الإيمان، باب زيادة الإيمان.

(٣) رواه عبد الله بن أحمد في السنة: (١/ ٣٦٨)، رقم: (٧٩٧)، وأبو بكر بن الخلال في السنة: (٤/ ٣٩)، رقم: (١١٢٠)، وابن بطة في الإبانة الكبرى: (٢/ ٨٤٦)، رقم: (١١٣٢).

(٤) الإيمان لابن أبي شيبة صـ: ٤١، رقم: (١٠٧).

(٥) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب إفشاء السلام من الإسلام: (١/ ١٥).

من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة من خير، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه برة من خير، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن ذرة من خير)[١]. والمراد بالخير هنا الإيمان، كما في الرواية الأخرى: (**يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزمن برةٍ من أو خردلةٍ أو ذرةٍ من إيمان)** [٢].

ومنها: حديث أبي سعيد السابق في إنكار المنكر وفيه: (**وذلك أضعف الإيمان)** [٣].

ومنها: حديث ابن مسعود السابق أيضاً وفيه: (**وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل)**[٤].

ومنها: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً وفيه: (**ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن**)، قلت وما نقصان عقلنا وديننا يا رسول الله؟ قال: (**أليس شهادة المرأة نصف شهادة الرجل**)؟ قلت: بلى، قال: (**فذلك من نقصان عقلها، أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم**)؟ قلت: بلى، قال: (**فذلك من نقصان دينها)** [٥].

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) أخرجه البخاري، كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصلاة، رقم: (٣٠٤)، ومسلم في الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات، رقم: (٧٩، ٨٠).

ومنها: حديث الشفاعة وهو في الصحيح وفيه: (**فأخرج من النار من في قلبه أدنى أدنى أدنى مثقال ذرةٍ من إيمان**)[١].

فهذه الأدلة تفيدك إفادة قطعية إن شاء الله تعالى بما قرره أهل السنة رحمهم الله تعالى في هذه المسألة من أن الإيمان يزيد وينقص، ذكر أهل العلم رحمهم الله تعالى أن زيادة الإيمان لها أسباب:

منها: معرفة الله تعالى بأسمائه وصفاته.

ومنها: التفكر في آيات الله تعالى الكونية والشرعية.

ومنها: فعل الطاعة.

ومنها: ترك المعصية، فهذه الأشياء تجمع أسباب زيادة الإيمان، وضد كل واحد منها سبب من أسباب النقص، فالجهل بالله تعالى ينقص الإيمان، وعدم التفكر في الآيات الكونية والشرعية سبب للنقص، وفعل المعصية سبب للنقص، إذا علمت هذا وفقك الله تعالى فاعلم حفظك الله تعالى من كل شر بأن جميع من خالف أهل السنة والجماعة في هذا الباب ـ أعني باب زيادة الإيمان ونقصانه ـ كلهم قالوا: بأن الإيمان جزء واحد وشيء واحد لا يمكن أن يزيد ولا أن ينقص، فالمرجئة على مختلف طوائفهم قالوا بأنه لا يزيد ولا ينقص، والوعيدية قالوا كذلك بأنه لا يزيد ولا ينقص، وحرفوا الأدلة عن وجهها الصحيح، وأخرجوها عن مدلولاتها الصحيحة، فالإيمان عندهم جميعا لا يزيد ولا ينقص، لأن الإيمان عندهم عبارة عن كتلة واحدة، لا يدخلها الزيادة ولا النقصان.

فإن قلت: ولماذا كفر الوعيدية مرتكب الكبيرة؟

---

(١) تقدم تخريجه.

فأقول: لأن المتقرر عندهم أن الإيمان كتلة واحدة، فذهاب بعضه يوجب ذهابه كله.

فإن قلت: ولماذا قال المرجئة: لا يضر مع الإيمان ذنب ما خلا الشرك؟

فأقول: لأن الإيمان عندهم كتلة واحدة لا تزيد ولا تنقص، فقالوا مع ذلك بأن ارتكاب الذنوب والآثام لا تضره، ولا تنقصه، ولا تؤثر فيه، فهما قولان متناقضان في التفريع، ومتفقان في الأصل، فأصل الإيمان عند الطائفتين أنه شيء واحد لا يزيد ولا ينقص، ولكن قال الوعيدية ذهاب بعضه ذهاب له كله، وقالت المرجئة إن الذنوب لا تؤثر فيه، ولا تنقصه عن كماله مطلقا، والعلة التي أوجبت هذه الأقوال هي أن كلا الطائفتين تعتقد أن العبد لا يمكن أبدا أن يجتمع فيه موجب الثواب، وموجب العقاب في آن واحد، فإما أن يثاب ثوابا لا عقاب فيه، وإما أن يعاقب عقابا لا ثواب فيه.

فالوعيدية قالوا: لو بقي معه بعد ارتكاب الكبيرة شيء من الإيمان لوجب أن يجتمع فيه موجب الثواب وهو ما بقي معه من الإيمان، وموجب العقاب وهو ارتكابه للكبيرة، وهو ممتنع عندهم، فقالوا: إذن هو يكفر بارتكاب هذه الكبيرة.

وقالت المرجئة: لو أننا أنقصنا إيمانه بسبب الكبيرة لاجتمع فيه موجب الثواب وموجب العقاب، وهذا ممتنع عندهم، فقالوا: لا يؤثر ارتكاب الكبيرة في الإيمان، فتلك علل أوجبت هذه الأقوال الفاسدة في الإيمان، فإذا هما بليتان لا بد من أن تحذر منهما وقاك الله تعالى من كل شر، وهما: احذر كل الحذر من أن تعتقد أن الإيمان جزء واحد لا يقبل الزيادة ولا

النقصان، واحذر كل الحذر من أن تعتقد أن العبد لا يجتمع فيه موجب الثواب، وموجب العقاب، وسيأتي تفصيل لهذا الأمر بعد قليل بأمر الله تعالى، والمهم عندنا الآن في هذه القاعدة أن تعتقد وفقك الله تعالى أن الإيمان يزيد وينقص، وعليك بعد ذلك العمل على تحصيل أسباب زيادته، ومجانبة أسباب نقصه، والله الموفق.

(**تنبيـــه**) كل حديث في أن الإيمان يزيد وينقص فهو حديث موضوع، فالعقيدة صحيحة، وللكن هذا اللفظ لم يثبت عنه ﷺ، وكل حديث فيه أن الإيمان يزيد ولا ينقص فهو موضوع، وكل حديث فيه أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص فهو مكذوب، والله أعلم.

القاعدة الرابعة والتسعون:

(قد يجتمع في العبد موجب الثواب وموجب العقاب)

أقول: اعلم رحمك الله تعالى أن من أصول أهل السنة والجماعة: أنه قد يجتمع في العبد خصال خير، وخصال شر، وخصال إيمان، وخصال كفر، أو نفاق، ويستحق من الثواب والعقاب بحسب ما قام به من موجبات ذلك، وقد دل على هذا الأصل نصوص كثيرة من الكتاب والسنة، فيجب العمل بكل النصوص، وتصديقها كلها، وعلينا أن نتبرأ من مذهب الخوارج الذين يدفعون ما جاءت به النصوص: من بقاء الإيمان، وبقاء الدين، ولو فعل الإنسان من المعاصي ما فعل، إذا لم يفعل شيئا من المكفرات التي تخرج صاحبها من الإيمان، فالخوارج يدفعون ذلك كله، ويرون من فعل شيئا من الكبائر، أو من خصال الكفر، أو خصال النفاق خارجا من الدين، مخلدا في النار، وهذا مذهب باطل بالكتاب والسنة، وإجماع سلف الأمة، قال شيخ

الإسلام رحمه الله تعالى: (فَإِنَّ الصَّوَابَ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنَّهُ قَدْ يَجْتَمِعُ فِي الشَّخْصِ الْوَاحِدِ وَالطَّائِفَةِ الْوَاحِدَةِ مَا يُحْمَدُ بِهِ مِنْ الْحَسَنَاتِ وَمَا يُذَمُّ بِهِ مِنْ السَّيِّئَاتِ، وَمَا لَا يُحْمَدُ بِهِ وَلَا يُذَمُّ مِنْ الْمَبَاحِثِ وَالْعَفْوِ عَنْهُ مِنْ الْخَطَإِ وَالنِّسْيَان بِحَيْثُ يَسْتَحِقُّ الثَّوَابَ عَلَى حَسَنَاتِهِ، وَيَسْتَحِقُّ الْعِقَابَ عَلَى سَيِّئَاتِهِ، بِحَيْثُ لَا يَكُونُ مَحْمُودًا وَلَا مَذْمُومًا عَلَى الْمُبَاحَاتِ وَالْمَعْفُوَّاتِ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي فُسَّاقِ أَهْلِ الْقِبْلَةِ وَنَحْوِهِمْ، وَإِنَّمَا يُخَالِفُ هَذَا الْوَعِيدِيَّةُ مِنْ الْخَوَارِجِ، وَالْمُعْتَزِلَةِ وَنَحْوِهِمْ الَّذِينَ يَقُولُونَ: مَنْ اسْتَحَقَّ الْمَدْحَ لَمْ يَسْتَحِقَّ الثَّوَابَ، حَتَّى يَقُولُونَ: إنَّ مَنْ دَخَلَ النَّارَ لَا يَخْرُجُ مِنْهَا، بَلْ يُخَلَّدُ فِيهَا، وَيُنْكِرُونَ شَفَاعَةَ مُحَمَّدٍ فِي أَهْلِ الْكَبَائِرِ قَبْلَ الدُّخُول وَبَعْدَهُ، وَيُنْكِرُونَ خُرُوجَ أَحَدٍ مِنْ النَّار، وَقَدْ تَوَاتَرَتْ السُّنَنُ عَنْ النَّبِيِّ بِخُرُوجِ مَنْ يَخْرُجُ مِنْ النَّار حَتَّى يَقُولَ اللَّهُ: **(أَخْرِجُوا مِنْ النَّار مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَان)**[(١)]، وَبِشَفَاعَةِ النَّبِيِّ لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِهِ، وَلِهَذَا يَكْثُرُ فِي الْأُمَّةِ مِنْ أَئِمَّةِ الْأُمَرَاءِ وَغَيْرِهِمْ مَنْ يَجْتَمِعُ فِيهِ الْأَمْرَان، فَبَعْضُ النَّاس يَقْتَصِرُ عَلَى ذِكْرِ مَحَاسِنِهِ وَمَدْحِهِ غُلُوًّا وَهَوًى، وَبَعْضُهُمْ يَقْتَصِرُ عَلَى ذِكْرِ مَسَاوِيهِ غُلُوًّا وَهَوًى، وَدِينُ اللَّهِ بَيْنَ الْغَالِي فِيهِ وَالْجَافِي عَنْهُ، وَخِيَارُ الْأُمُور أَوْسَطُهَا)[(٢)].

وقال أبو العباس رحمه الله تعالى: (وقد يجتمع في العبد نفاق وإيمان وكفر وإيمان، فالإيمان المطلق عند هؤلاء ما كان صاحبه مستحقا للوعد بالجنة، وطوائف أهل الأهواء من الخوارج والمعتزلة والجهمية والمرجئة كراميهم

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية: (٦/ ٦٦٣).

وغير كراميهم يقولون: إنه لا يجتمع في العبد إيمان ونفاق، ومنهم من يدعي الإجماع على ذلك، وقد ذكر أبو الحسن في بعض كتبه الإجماع على ذلك، ومن هنا غلطوا فيه وخالفوا فيه الكتاب والسنة وآثار الصحابة والتابعين لهم بإحسان مع مخالفة صريح المعقول، بل الخوارج والمعتزلة طردوا هذا الأصل الفاسد وقالوا: لا يجتمع في الشخص الواحد طاعة يستحق بها الثواب، ومعصية يستحق بها العقاب، ولا يكون الشخص الواحد محمودا من وجه، مذموما من وجه، ولا محبوبا مدعوا له من وجه، مسخوطا ملعونا من وجه، ولا يتصور أن الشخص الواحد يدخل الجنة والنار جميعا عندهم، بل من دخل إحداهما لم يدخل الأخرى عندهم، ولهذا أنكروا خروج أحد من النار، أو الشفاعة في أحد من أهل النار، وحكى عن غالية المرجئة أنهم وافقوهم على هذا الأصل، لكن هؤلاء قالوا: إن أهل الكبائر يدخلون الجنة ولا يدخلون النار مقابلة لأولئك، وأما أهل السنة والجماعة والصحابة والتابعون لهم بإحسان، وسائر طوائف المسلمين من أهل الحديث، والفقهاء، وأهل الكلام من مرجئة الفقهاء، والكرامية، والكلابية، والأشعرية، والشيعة مرجئهم وغير مرجئهم فيقولون: إن الشخص الواحد قد يعذبه الله بالنار، ثم يدخله الجنة، كما نطقت بذلك الأحاديث الصحيحة، وهذا الشخص الذي له سيئات عذب بها، وله حسنات دخل بها الجنة، وله معصية وطاعة باتفاق، فإن هؤلاء الطوائف لم يتنازعوا في حكمه، لكن تنازعوا في اسمه، فقالت المرجئة: جهميتهم وغير جهميتهم: هو مؤمن كامل الإيمان، وأهل السنة والجماعة على أنه مؤمن ناقص

الإيمان، ولولا ذلك لما عذب، كما أنه ناقص البر والتقوى باتفاق المسلمين)[١].

وقال رحمه الله تعالى: (وقد يجتمع في العبد إيمان ونفاق كما في الصحيحين عن النبي قال: (**أربع من كن فيه كان منافقا خالصا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا حدث كذب، وإذا أؤتمن خان، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر**)[٢][٣].

وقال رحمه الله تعالى في بيان العلة التي من أجلها كفَّرَ الوعيدية مرتكب الكبيرة: (فعندهم لا يجتمع في الشخص الواحد ثواب وعقاب وحسنات وسيئات، بل من أثيب لا يعاقب، ومن عوقب لم يثب) [٤].

وكلام أهل السنة في هذه المسألة كثير، وهو أصل متفق عليه بين أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى.

فإن قلت: وأين الدليل الدال على أن العبد الواحد يجتمع فيه موجب الثواب وموجب العقاب في الوقت الواحد؟

فأقول: الأدلة كثيرة، وسنذكر أطرافا كثيرة منها في قاعدة أهل السنة والجماعة في مرتكب الكبيرة.

فمن الأدلة على هذا الأصل قوله ﷺ: (**يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة من خير، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله**

---

(١) مجموع الفتاوى: (٧/ ٣٥٤).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) مجموع الفتاوى: (١٣/ ٥٥).

(٤) تقدم تخريجه.

وفي قلبه وزن برة من خير، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن ذرة من خير)[١]. فهذا العبد المذكور في الحديث اجتمع في حقه موجب الثواب وهو قوله لكلمة التوحيد، وهذا المقدار في قلبه من الخير، وعنده موجب العقاب، وهو ما ارتكبه من الذنوب والعصيان، فدخل النار لموجب العقاب، وأخرج منها بعد ذلك إلى الجنة لموجب الثواب، فاجتمع فيه الموجبان.

ومن الأدلة حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**آية المنافق ثلاث، إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا اؤتمن خان**)[٢]. فوصف فاعل هذه الأمور أو واحدا منها بانه منافق، والعلماء يقولون: بـأنه نفاق أصغر، والنفاق الأصغر لا ينافي الإيمان، بل ويستدل عليه بقوله تعالى: ﴿ وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[٣].

ومن الأدلة قوله ﷺ: (**لايَفْرَكْ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَر**)[٤]، وقولُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا كَانَ اسْمُهُ عَبْدَ اللَّهِ، وَكَانَ يُلَقَّبُ حِمَارًا، وَكَانَ يُضْحِكُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ جَلَدَهُ فِي الشَّرَابِ، فَأُتِيَ بِهِ يَوْمًا فَأَمَرَ بِهِ فَجَلَدَهُ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ الْقَوْمِ: اللَّهُمَّ الْعَنْهُ مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ (**لَا تَلْعَنُوهُ فَوَ اَللَّهِ مَا عَلِمْتُ إِلَّا**

(١)

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) التوبة: ١٠٢.

(٤) أخرجه مسلم رقم: (١٤٦٩) في الرضاع، باب الوصية بالنساء.

أَنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ) [١]. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وإذا اجتمع في الرجل الواحد خير وشر، وفجور وطاعة ومعصية، وسنة وبدعة استحق من الموالاة والثواب بقدر ما فيه من الخير، واستحق من المعادات والعقاب بحسب ما فيه من الشر، فيجتمع في الشخص الواحد موجبات الإكرام والإهانة، فيجتمع له من هذا وهذا، كاللص الفقير تقطع يده لسرقته، ويعطى من بيت المال ما يكفيه لحاجته، هذا هو الأصل الذي اتفق عليه أهل السنة والجماعة، وخالفهم الخوارج والمعتزلة ومن وافقهم) [٢].

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى عن هذه القاعدة الطيبة العريقة: (وهذا من أعظم أصول أهل السُّنة، وخالفهم فيه غيرهم من أهل البدع: كالخوارج، والمعتزلة، والقدرية، ومسألة خروج أهل الكبائر من النار وتخليدهم فيها مبنية على هذا الأصل) [٣].

ومن الأدلة: ما في الصحيحين عن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ أنه قال: (**أربع من كن فيه كان منافقا خالصا، ومن كان فيه خصلة منهن كان فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان، وإذا عاهد غدر**)[٤]. فدل على أن من الناس من يكون معه إيمان وفيه شعبة من النفاق، وأنت تعلم وفقك الله تعالى أن النفاق والكفر والشرك والفسق كلها تنقسم إلى ما هو أكبر وما هو

---

(١) أخرجه البخاري في الحدود، باب ما يكره من لعن شارب الخمر وأنه ليس بخارج من الملة، رقم: (٦٧٨٠).

(٢) مجموع الفتاوى: (٢٨/ ٢٠٩).

(٣) الصلاة وأحكام تاركها لابن القيم صـ: ٦١.

(٤) تقدم تخريجه.

أصغر، فإذا قلنا إن الكفر والإيمان قد يجتمعا، فنعني به الكفر الأصغر فقط، وأما الكفر الأكبر فإنه ينافي ويناقض أصل الإيمان.

وإن قلنا: قد يجتمع في العبد إيمان ونفاق، فإننا نعني النفاق الأصغر فقط، وأما النفاق الأكبر فإنه مخرج عن الملة، ولا يمكن البتة أن يجتمع في قلب العبد إيمان ونفاق أكبر.

وإن قلنا: قد يجتمع في العبد إيمان وشرك، فإنما نعني به الشرك الأصغر فقط، وأما الشرك الأكبر فإنه ناقض لأصل الإيمان.

وإن قلنا: قد يجتمع في العبد إيمان وفسق، فإنما نعني به الفسق الأصغر، وأما الفسق الأكبر المرادف للكفر فإنه أبدا لا يجتمع مع الإيمان، فانتبه لهذا، لأنني رأيت أن بعض الناس لم يفهم قول أهل السنة رحمهم الله تعالى في اجتماع هذه الأشياء، فالكفر الأصغر، والنفاق الأصغر، والشرك الأصغر، والفسق الأكبر، قد تجتمع مع الإيمان في العبد الواحد، كما بينته الأدلة السابقة، وما سيأتي من الأدلة في قاعدة مرتكب الكبيرة.

ومن الأدلة كذلك:ـ ما ثبت في الصحيحين أنه ﷺ قال لأبي ذر: (**إنك امرؤ فيك جاهلية**)، فقال يا رسول الله، أعلى كبر سني؟ قال: (نعم)[(١)]. وأبو ذر رضي الله تعالى عنه من خيار المؤمنين، ومع ذلك صار فيه شيء من الجاهلية، والبدعة يقال فيها ما يقال في الكفر وغيره، فالبدعة التي لا

(١) أخرجه البخاري في الإيمان، باب المعاصي من أمر الجاهلية، رقم: (٣٠)، وفي العتق، باب قول النبي ﷺ: (**العبيد إخوانكم فأطعموهم مما تأكلون**)، رقم: (٢٥٤٥)، وفي الأدب، باب ما ينهى من السباب واللعن، رقم: (٦٠٥٠)، ومسلم رقم: (١٦٦١) في الأيمان، باب إطعام المملوك مما يأكل، وأبو داود رقم (٥١٥٧) و (٥١٥٨)، و(٥١٦١) في الأدب، باب في حق المملوك.

تخرج العبد من الملة قد تجتمع مع الإيمان، فيكون مؤمنا ولكن فيه بدعة، فهو مؤمن مبتدع إن كانت بدعته ليست من البدع المكفرة، وأما البدع التي دل الدليل على أنها مكفرة، فإنها لا تجتمع مع الإيمان أبدا.

والمهم أن أهل السنة يثبتون هذا الأصل العظيم، فإن كان يوم القيامة كان تحت المشيئة، كما سيأتي.

والخلاصة: أن العبد الواحد قد يجتمع فيه موجب الثواب، وموجب العقاب، وقد يجتمع فيه موجب المدح، وموجب الذم، وقد يجتمع فيه موجب الموالاة، وموجب المعاداة، وقد يجتمع فيه موجب الحب، وموجب البغض، كل هذه القواعد تدخل تحت هذا الأصل الكبير، فيوالى العبد بقدر ما فيه من الخير والطاعة، ويعادى بقدر ما فيه من المعصية والمخالفة، ونحبه يقدر ما فيه من الخير والطاعة، ونبغضه بقدر ما فيه من المخالفة والمعصية، ونمدحه ونثني عليه بقدر ما فيه من الخير والموافقة، ونذمه بقدر ما فيه من المخالفة والمعصية، وهذا هو ميزان العدل والقول الوسط.

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: (وإذا اجتمع في الرجل الواحد خير وشر، وفجور وطاعة ومعصية، وسنة وبدعة استحق من الموالاة والثواب بقدر ما فيه من الخير، واستحق من المعادات والعقاب بحسب ما فيه من الشر، فيجتمع في الشخص الواحد موجبات الإكرام، والإهانة فيجتمع له من هذا وهذا كاللص الفقير تقطع يده لسرقته ويعطى من بيت المال ما يكفيه لحاجته، هذا هو الأصل الذي اتفق عليه أهل السنة والجماعة وخالفهم

الخوارج والمعتزلة ومن وافقهم عليه فلم يجعلوا الناس لا مستحقا للثواب فقط ولا مستحقا للعقاب فقط)[١].

وقال رحمه الله: (ثم الناس في الحب والبغض والموالاة والمعاداة، هم أيضا مجتهدون، يصيبون تارة ويخطئون تارة، وكثير من الناس إذا علم من الرجل ما يحبه أحب الرجل مطلقا، وأعرض عن سيئاته، وإذا علم منه ما يبغضه أبغضه مطلقا، وأعرض عن حسناته، وهذا من أقوال أهل البدع والخوارج والمعتزلة والمرجئة، وأهل السنة والجماعة يقولون: ما دل عليه الكتاب والسنة و الإجماع، وهو أن المؤمن يستحق وعد الله وفضله، والثواب على حسناته، ويستحق العقاب على سيئاته، وإن الشخص الواحد يجتمع فيه ما يثاب عليه، وما يعاقب عليه، وما يحمد عليه، وما يذم عليه، وما يحب منه، وما يبغض منه، فهذا هذا)[٢].

وقال ابن أبي العز الحنفي رحمه الله تعالى: (الحب والبغض بحسب ما فيهم من خصال الخير والشر، فإن العبد يجتمع فيه سبب الوَلاية، وسبب العداوة، و الحب والبغض، فيكون محبوباً من وجه، ومبغوضاً من وجه)[٣].

وقال الإمام عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى: (وليعلم أن المؤمن تجب موالاته ومحبته على ما معه من الإيمان، ويبغض ويعادى على ما معه من المعاصي، فإذا قلنا فإنه لا يخرج من

(١) مجموع الفتاوى: (٢٨/ ٢٠٩).

(٢) مجموع الفتاوى: (١١/ ١٦).

(٣) شرح الطحاوية لأبي العز صـ: ٣٨٤.

الإيمان فهل نحبه على سبيل الإطلاق؟ أو نكرهه على سبيل الإطلاق؟ لا هذا ولا هذا، نحبُّهُ بما معه من الإيمان، ونكرهه بما معه من المعاصي)[(١)].

وقال فضيلة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان: (الناس في الولاء والبراء على ثلاثة أقسام: القسم الأول: من يُحبُّ محبة خالصة لا معاداة معها، وهم المؤمنون الخُلَّص من الأنبياء، والصدِّيقين، والشهداء، والصالحين، وفي مقدمتهم رسول الله ﷺ.

القسم الثاني: من يُبغضُ ويُعادى بُغضاً ومعاداة خالصين لا محبة ولا موالاة معهما؛ وهم الكفار الخلص من الكفار، والمشركين، والمنافقين، والمرتدين والملحدين على اختلاف أجناسهم.

القسم الثالث: من يحب من وجه، ويبغض من وجه، فيجمع فيه المحبة والعداوة؛ وهم عُصاة المؤمنين، يحبون لما فيهم من الإيمان، ويبغضون لما فيهم من المعصية التي هي دون الشرك والكفر، ومحبتهم تقتضي مناصحتهم والإنكار عليهم، فلا يجوز السكوت على معاصيهم، بل ينكر عليهم ويؤمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، وتقام عليهم الحدود والتعزيرات حتى يكفوا عن معاصيهم، ويتوبوا من سيئاتهم، ولكن لا يبغضون بغضاً خالصاً، ويتبرأُ منهم كما تقوله الخوارج في مرتكب الكبيرة التي في دون الشرك، ولا يحبون ويوالون حباً وموالاة خالصين كما تقوله المرجئة، يعتدل في شأنهم على ما ذكرنا كما هو مذهب أهل السنة والجماعة)[(٢)].

---

(١) الإيمان والرد على أهل البدع (مطبوع ضمن مجموعة الرسائل والمسائل النجدية، الجزء الثاني) صـ: ١٣٧.

(٢) الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد والرد على أهل الشرك والإلحاد صـ: ٣١٧.

والكلام في هذه المسألة كثير، والله الموفق والهادي.

القاعدة الخامسة والتسعون

(أهل السنة لا يعطون مرتكب الكبيرة الإيمان المطلق ولا يسلبونه مطلق الإيمان)

أقول: نعم، هذا هو الذي ندين الله تعالى به، وهو الذي نقسم بالله تعالى عليه، فإن العبد إذا فعل المعصية فإنها لا بد وأن تؤثر في قلبه، وفي إيمانه، وهذا التأثير يختلف على حسب اختلاف هذه المعصية كبرا وصغرا، فلا يمكن أيدا أن يتقحم في الذنوب والمعاصي وتكون حال إيمانه سليمة لا نقص فيها، هذا لا يمكن أبدا، بل الذي نعتقده بقلوبنا، وننطقه بألسنتنا هو ما قرره أهل السن ة والجماعة رحمهم الله تعالى، وهو أن العبد إذا ارتكب المعصية فإن هذه المعصية سوف تنقص من إيمانه، ولكن لا يخرج بها العبد من الملة، بل ينقص من إيمانه بقدر هذه المعصية، فأهل السنة يحكمون على مرتكب الكبيرة بأنه مؤمن، ولكنه ناقص الإيمان، ويقولون: هو مؤمن بما بقي معه من الإيمان، وفاسق بما ارتكبه من الذنوب والعصيان، وقولنا في القاعدة: (**الإيمان المطلق**) أي كل الإيمان، فمرتكب الكبيرة لا نعطيه كل الإيمان، بل يكون معه بعض الإيمان، وقولنا: (**مطلق الإيمان**) أي بعض الإيمان، أي أننا لا نحكم عليه بالخروج عن مسمى الإيمان بالكلية، بحيث لا يبقى معه ولا شيء يسير من الإيمان، فهو مؤمن، ولكنه ليس ذلك الإيمان الكامل، وإيمانه نقص، ولكنه ليس ذلك النقص الموجب له تلاشي الإيمان من قلبه والخروج من مسماه، فهم الوسط في هذا الباب، وبما أن مذهبهم رحمهم الله تعالى مبني على جزأين، فلا بد وأن نستدل على كل جزء منها بما تيسر من الأدلة.

فأما الجزء الأول: وهو قولهم رحمهم الله تعالى: (لا نعطيه الإيمان المطلق) أي أن إيمانه نقص بارتكابه لهذه الكبيرة، ومؤشر إيمانه انخفض، وفعل الكبير أثر فيه نقصا وانخفاضا، وبرهان ذلك عدة أمور:

منها: ما في الصحيحين من أبي هريرة - رضي الله عنه - أَنَّ رسولَ الله ﷺ قال: (**لا يزني الزَاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن**). قال أبو عبدالله البخاري رحمه الله تعالى: (لا يكون هذا مؤمنًا تامًّا، ولا يكون له نور الإيمان)[١]، فهذه المعاصي من الزنا، وشرب الخمر، والسرقة، والانتهاب، والغلول أوجبت نقص الإيمان، مما يدل على أن فعل المعصية ينقص الإيمان.

ومن الأدلة كذلك حديث أبي هريرة مرفوعًا: (**والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، والله لا يؤمن**)، قالوا: من يا رسول الله؟ قال: (**مَن لا يأمن جاره بوائقه**)[٢]. فمعصية أذى الجار، وإسرار العداوة له، وتربص حلول الدوائر به أوجبت نقص الإيمان، وفي صحيح مسلم من حديث ابن مسعود مرفوعًا: (**لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر**)[٣]، فهذه المعصية العظيمة أوجبت نقص الإيمان الذي تحصل به النجاة يوم القيامة.ومن الأدلة كذلك ما في الصحيحين من حديث ابن مسعود

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه مسلم رقم: (٩١) في الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه، وأبو داود رقم: (٤٠٩١) في الأدب، باب ما جاء في الكبر، والترمذي رقم: (١٩٩٩) في البر والصلة، باب ما جاء في الكبر.

مرفوعًا: (**سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر**)[١]. والوصف بالفسوق والكفر الأصغر دليل على أن هاتين المعصيتين قد أثرتا تأثيرًا بليغًا في نقص الإيمان، مما يدل على أن فعل المعصية ينقص الإيمان بقدر هذه المعصية.

ومن الأدلة كذلك ما في الصحيحين من حديث حذيفة: (**لا يدخل الجنة قتات**)[٢]. أي: نمام. فهذه المعصية أنقصت الإيمان الواجب نقصًا كبيرًا، حيث إن صاحبها حكم عليه بأنه لا يدخل الجنة، والنصوص على ذلك كثيرة جدًّا لا تكاد تحصر، وتفيد بمجموعها أن فعل المعاصي ينقص الإيمان.

بل ومن الأدلة كذلك: كل حديث ينص على أن من فعل كذا وكذا فليس بمؤمن، فهو دليل على هذه القاعدة الكبيرة، لأنه لم ينف عنه الإيمان إلا بسبب النقص والخلل الذي أصاب إيمانه، فهذه الأدلة تفيدك أن ارتكاب الكبيرة تنقص من الإيمان، وأما قول أهل السنة رحمهم الله تعالى: ولا تخرج العبد من الملة بالكلية، فالأدلة عليما كثيرة.

فمنها: قوله تعالى: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا ﴾[٣]، فسماهم مؤمنين مع اتصافهم بقتال بعضهم بعضًا. وقال في الآية التي تليها:

---

(١) أخرجه البخاري في الفتن، باب قول النبي ﷺ: (**لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض**)، رقم: (٧٠٧٦)، وفي الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر، رقم: (٨٤)، وفي الأدب، باب ما ينهى من السباب واللعن، رقم: (٦٠٤٤)، ومسلم رقم: (٦٤) في الإيمان، باب قول النبي ﷺ: (**سباب المسلم فسوق وقتاله كفر**).

(٢) أخرجه البخاري في الأدب، باب ما يكره من النميمة، رقم: (٦٠٥٦)، ومسلم رقم: (١٠٥) في الإيمان، باب بيان غلظ تحريم النميمة.

(٣) الحجرات: ٩.

﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾(١)، فوصفهم بالإيمان، وجعلهم إخوة، مما يدل على أنه لا يزال بينهم أخوة الإيمان، فعلمنا بذلك أن ارتكاب الكبيرة لا يخرج العبد من دائرة الإيمان بالكلية.

ومن الأدلة قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ۖ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ ۚ فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ ﴾(٢)، فوصف القاتل بأنه أخٌ للمقتول، مما يدل على أنه لا يزال على الإيمان مع اتصافه بالقتل، فعلمنا بذلك أن ارتكاب الكبيرة لا يخرج عن مسمى الإيمان.

ومن ذلك: ما ورد في حديث عياض -الملقب حمارًا- أنه كان يشرب الخمر، فيؤتى به فيجلد، فلعنه أحد الصحابة، فقال عليه الصلاة والسلام: (**لا تلعنه؛ فوالله، إني لا أعلم إلا أنه يحب الله ورسوله**)(٣).

ومن المعلوم أن شرب الخمر من الكبائر، ومع ذلك أثبت له أنه يحب الله ورسوله، أي: هو مؤمن، فأثبت له الإيمان مع تلبسه بهذه الكبيرة، فعلمنا بذلك أن ارتكاب الكبيرة لا يخرج العبد من مسمى الإيمان بالكلية، وقد اتفق أهل السنة على ذلك.

ومن الأدلة على ذلك: حديث علي رضي الله تعالى عنه قال: بعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَالزُّبَيْرَ وَالْمِقْدَادَ فَقَالَ: (**انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ خَاخٍ، فَإِنَّ بِهَا ظَعِينَةً مَعَهَا كِتَابٌ**)، فَخَرَجْنَا تَعَادَى بِنَا خَيْلُنَا فَإِذَا نَحْنُ بِظَعِينَةٍ فَقُلْنَا:

---

(١) الحجرات: ١٠.

(٢) البقرة: ١٧٨.

(٣) تقدم تخريجه.

أَخْرِجِي الْكِتَابَ، فَقَالَتْ: مَا مَعِي كِتَابٌ، فَقُلْنَا لَهَا: لَتُخْرِجِنَّ الْكِتَابَ أَوْ لَنُلْقِيَنَّ الثِّيَابَ، فَأَخْرَجَتْهُ مِنْ عِقَاصِهَا فَأَتَيْنَا بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا فِيهِ مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى أُنَاسٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِمَّنْ بِمَكَّةَ يُخْبِرُ بِبَعْضِ أَمْرِ النبي ﷺ فَقَالَ: (**مَا هَذَا يَا حَاطِبُ**)؟ قَالَ: لاَ تَعْجَلْ عَلَيَّ إني كُنْتُ امْرَأً مُلْصَقًا فِي قُرَيْشٍ وَلَمْ أَكُنْ مِنْ أَنْفُسِهَا، وَكَانَ مَنْ مَعَكَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ لَهُمْ قَرَابَاتٌ يَحْمُونَ بِهَا قَرَابَاتِهِمْ، وَلَمْ يَكُنْ لِي بِمَكَّةَ قَرَابَةٌ، فَأَحْبَبْتُ إِذْ فاتني ذَلِكَ أَنْ أَتَّخِذَ عِنْدَهُمْ يَدًا، وَاللَّهِ مَا فَعَلْتُهُ شَكًّا فِي دِينِي، وَلاَ رِضًا بِالْكُفْرِ بَعْدَ الإِسْلاَمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (**إِنَّهُ قَدْ صَدَقَ**). فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ دَعْنِي أَضْرِبُ عُنُقَ هَذَا الْمُنَافِقِ، فَقَالَ النَّبِي ﷺ: (**إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا، وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهُ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ**). وَنَزَلَتْ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ ﴾[1]،[2]. فقد فعل حاطب ما فعل، وهو كبيرة، أعني

---

(١)الممتحنة: ١.

(٢) أخرجه البخاري في المغازي، باب غزوة الفتح، رقم: (٤٢٧٤)، وباب فضل من شهد بدرا، رقم: (٣٩٨٣)، وفي الجهاد، باب الجاسوس، رقم: (٣٠٠٧)، وباب إذا اضطر الرجل إلى النظر في شعور أهل الذمة والمؤمنات إذا عصين الله وتجريدهن، رقم: (٣٠٨١)، وفي تفسير سورة الممتحنة في فاتحتها، رقم: ()، وفي الاستئذان، باب من نظر في كتاب من يحذر من المسلمين ليستبين أمره، رقم: (٦٢٥٩)، وفي استتابة المرتدين، باب ما جاء في المتأولين، رقم: (٦٩٣٩)، ومسلم رقم: (٢٤٩٤) في فضائل الصحابة، باب من فضائل أهل بدر رضي الله عنهم وقصة حاطب بن أبي بلتعة، وأبو داود رقم (٢٦٥٠) و (٢٦٥١) في الجهاد، باب في حكم الجاسوس إذا كان مسلما، والترمذي رقم: (٣٣٠٢) في تفسير القرآن، باب ومن سورة الممتحنة.

باعتبار ذات الفعل لا جرم أنه من الكبائر، ولكن النبي ﷺ عذر حاطبا، ونهى عمر عن قتله، ولم يأمره بتجديد إسلامه، مما يفيد بأن ارتكاب الكبيرة لا يخرج العبد من الإسلام.

ومن الأدلة كذلك: حديث عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَحَوْلَهُ عِصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: (**بَايِعُونِي عَلَى أَنْ لاَ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلاَ تَسْرِقُوا، وَلاَ تَزْنُوا، وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ، وَلاَ تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلاَ تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَعُوقِبَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ لَهُ كَفَّارَةٌ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ سَتَرَهُ فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ**). قَالَ فَبَايَعْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ[(١)]. فانظر إلى قوله: (**ومن أصاب من ذلك شيئا فستره الله فأمره إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه**) فإن معناه: ومن زنا، أو قتل، أو سرق، أو أتى بالهتان فستره الله في هذه الدنيا، فمات على ذلك فأمره إلى الله، أي هو داخل تحت المشيئة، فلو كان ارتكاب هذه الجرائم مما يخرج مرتكبها من الملة، لما كان داخلا تحت المشيئة، لأن من كان كافرا فإن مآله إلى النار، لأن الله تعالى لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء، فهذا من الأدلة الظاهرة الدالة على أن ارتكاب الكبيرة لا يخرج من الملة.

ومن الدلة كذلك: إجماع أهل العلم رحمهم الله تعالى على أن من زنى فالواجب عليه الجلد إن كان بكرا، والرجم إن كان ثيبا، ولكنهم مجمعون

---

(١) أخرجه البخاري، في الإيمان باب علامة الإيمان حب الأنصار، رقم: (١٨)، ومسلم رقم: (١٧٠٩) في الحدود: باب الحدود كفارات لأهلها.

على أنه لا يجب عليه تجديد الإيمان ولا الاستتابة، فإنه لو كان يكفر بذلك فالواجب استتابته فإن تاب وإلا فالواجب قتله، وكذلك القول فيمن سرق فإن الواجب قطع يمينه من مفصل الكف، والزنا والسرقة من الكبائر، فلو كان يكفر فاعل الكبيرة لكانت العقوبة ليست مجرد رجم، ولا جلد، ولا قطع، وإنما الاستتابة أو القتل، فإقامة الحدود على تلك الجرائم وغيرها مما ثبت فيه الحد دليل على أن مرتكب الكبيرة لا يكفر، والله أعلم.

ومن الأدلة كذلك: ما في الصحيحين من حديث أبي ذر رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة**)، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: (**وإن زنى وإن سرق**)، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: (**وإن زنى وإن سرق**)، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: (**وإن زنى وإن سرق، على رغم أنف أبي ذر**)[1].

فتأمل هذا الدليل العظيم في هذه المسألة، فإن العبد لو كان يكفر بمجرد الوقوع في الزنى والسرقة لما كان له حظ في الجنة، ولكن لما حكم النبي ﷺ على من ارتكب ذلك بأنه لا بد وأن يدخل الجنة علمنا بذلك أن ارتكاب الكبيرة لا يخرج العبد من الملة، وإن المرجئة قد فرحوا بهذا الحديث فرحا كبيرا، لأنهم ظنوا أنه يدل على مذهبهم من أن ارتكاب الكبيرة لا ينقص الإيمان، وقد أبعدوا عن الفهم الصحيح للدليل، كعادتهم في فهم الأدلة، بل هذه عادة أهل البدع كلهم، فإن الفهم الفاسد هو الأصل في فساد

---

(١) أخرجه البخاري، في الجنائز، باب في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله، رقم: (١٢٣٧)، وفي التوحيد، باب كلام الرب مع جبريل ونداء الله الملائكة، رقم: (٣٢٢٢)، ومسلم رقم (٩٤) في الإيمان، باب من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة.

المعتقد، وسوف نجيب عن هذه الشبهة التي تثار على هذا الحديث وعلى غيره في سياق القواعد الآتية بأمر الله تعالى.

والمهم أن هذا الحديث الشريف يدل على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج العبد من الإيمان، ثم أقول: لو نظرت أيها الأخ الكريم إلى هذه الأدلة لوجدت أن النوع الأول منها يدل على أن ارتكاب الكبيرة ينقص الإيمان، والنوع الثاني من الأدلة يدل على أنه مع ارتكابه للكبيرة فإنه لا يخرج من الإيمان بسببها، فأهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى نظروا إلى كل الأدلة الواردة في هذه المسألة، وأخذوا بكل أطرافها، ولم يدعوا منها شيئا، وجمعوا بين دلالتها، فقالوا: مرتكب الكبيرة لا نعطيه الإيمان المطلق، أي الإيمان الكامل، لأن الأدلة دلت على أن إيمانه ينقص بهذه الكبيرة، وقالوا: ولا نسلبه مطلق الإيمان، أي لا نخرجه من الملة بسبب هذه الكبيرة، لأن الأدلة دلت على أنه لا يخرج من الملة، فأخذوا بالأدلة كلها، وهذا هو الحق الواجب على المؤمن، أن لا يترك شيئا من الأدلة الصحيحة الثابتة، لأن المتقرر أن الجمع بين الأدلة واجب ما أمكن، والمتقرر أن إعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما ما أمكن، إذا علمت هذا وفقك الله تعالى فاعلم أنه قد خالف أهل السنة والجماعة في هذا الباب طائفتان:

الطائفة الأولى: هم المرجئة، وهم الأشاعرة والجهمية والماتريدية وغيرهم، فهؤلاء قالوا: إن ارتكاب الكبيرة لا يضر الإيمان، ولا ينقصه، ولا يؤثر فيه مطلقا، فالإيمان واحد وأهله في أصله سواء ولا تفاضل بينهم فيه، وهذا القول لا جرم أنه ضلال وبعد عن الحق، وقد استدلوا بجمل من الأدلة

والتي لا دلالة لهم فيها أصلا، ولكنهم يرونها مسعفة لهم فيما ذهبوا إليه، وسيأتي الكلام عليها بعد قليل إن شاء الله تعالى.

والطائفة الثانية: الوعيدية، وهم الخوارج والمعتزلة، وهم القائلون بأن مرتكب الكبيرة بمجرد ارتكابها يخرج من الملة بالكلية، ولكن المعتزلة يقولون بأنه خرج من الملة ولم يصل إلى الكفر، بل صار بفعل الكبيرة في منزلة بين المنزلتين، فلا يقال له مؤمن، ولا كافر، والمنزلة بين المنزلتين لا يخفى عليك أنها من جملة أصولهم الخمسة، وأما الخوارج فقد صرحوا بأنه بارتكاب الكبيرة صار كافرا مرتدا خالعا ربقة الإسلام من عنقه بالكلية، وقد قررنا لكم سابقا أن حقيقة قول المعتزلة أنه كقول الخوارج، ولكن المعتزلة استحيوا من التصريح بأنه كافر، ويدلك على ما قلت أمران:

الأول: أن تقابل الإيمان والكفر الأكبر تقابل نقيض، والنقيضان هما الأمران اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان، فإن ارتفع الكفر ثبت الإيمان، وإن زال وصف الإيمان ثبت وصف الكفر، وليس هناك منزلة بين الكفر الأكبر والإيمان، فلا يوصف العبد بواحد منهما، هذه خرافة اعتزالية حمقاء، ولكنها مكشوفة لا تخفى على أهل السنة رحمهم الله تعالى.

والأمر الثاني: أن المعتزلة لما حكموا على مرتكب الكبيرة في الآخرة حكموا عليه بنفس الحكم على الكفار، فإنهم يقولون: إن مرتكب الكبيرة في الآخرة خالد مخلد في النار أبدا لا يخرج منها البتة، وهذا هو عين حكم الكافر، مما يفيدك أنهم كانوا يكفرونه في الدنيا ولكنهم استحيوا من التصريح به، وإلا فيقال لهم:

لِـمَ لَـمْ تدخلوه الجنة؟ فسيقولون: لأنه ليس بمؤمن، والجنة لا يدخلها إلا نفس مؤمنة.

ثم نقول لهم: ولم أدخلتموه النار وليس بكافر عندكم، فعدم إيمانه عندكم لم يوجب له الجنة، فيكون عدم كفره غير موجب له النار، فإن كان عندكم ليس بكافر فلماذا أدخلتموه النار خالدا مخلدا فيها أبدا؟ والمهم أن ما قالته المعتزلة هي خرافة لا حقيقة لها، ولكنهم قالوها، ولهم ــ أي للوعيدية ــ أدلة سيأتي الجواب عنها فيما يأتي إن شاء الله تعالى، وإنما أردنا فقط أن نعرفك بالفرق التي خالفت أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى في مرتكب الكبيرة، ولعلنا أفهمناك القاعدة بأمر الله تعالى، والخلاصة منها أن تؤمن الإيمان الجازم بأن مرتكب الكبيرة مؤمن، ولكنه ناقص الإيمان، والله الموفق والهادي.

القاعدة السادسة والتسعون:

(دخول الجنة ابتدائي لأهل الإيمان الخلص، وانتقالي لمن دخل النار من أهل الكبائر)

أقول: اعلم رحمك الله تعالى أن عندنا أصناف من الأدلة تدل على أن من قال: (لا إله إلا الله) فإنه سيدخل الجنة، كقوله ﷺ: (**من كان آخر كلامه من الدنيا لا إله إلا الله دخل الجنة**)[1]. وقوله ﷺ: (**من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة**) [2]. وقوله ﷺ: (**من شهد أن لا إله إلا الله وأن**

(١) رواه أبو داود برقم: (٣١١٦) في الجنائز، باب التلقين، وأحمد: (٣٦/ ٣٦٣)، رقم: (٢٢٠٣٤)، ورواه الحاكم في المستدرك: (١/ ٣٥١) وصححه، ووافقه الذهبي.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك، رقم: (٢٦).

محمدا رسول الله حرم الله تعالى عليه النار) [١]. وقوله ﷺ في حديث أبي ذر: (**ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة، وإن زنى وإن سرق** ـ ثلاث مرات ـ)[٢]. وكحديث صاحب البطاقة وأن البطاقة الصغيرة التي فيها لا إله إلا الله قد قضت على تلك السجلات التي فيها من الذنوب والخطايا الشيء الكثير[٣]، وما هو جار مجرى هذه الأدلة ، فإن أهل البدع من المرجئة يفهمون من هذه الدلة أنك إن قلت: لا إله إلا الله، فإنك مهما فعلت ما فعلت من الذنوب والآثام ــ غير الشرك ــ فإن إيمانك لا ينقص، وأنه لا خوف عليك ولا تحزن، فإيمانك على ما هو عليه، لم ينقص منه شعرة واحدة، فيفهمون من تلك الأدلة أن من قال هذه الكلمة العظيمة فإنه المؤمن الكامل الإيمان، بدليل أن هذه الأدلة شهدت بأنه إن مات على هذه الكلمة فإن مآله إلى الجنة، بدليل قوله في هذه الأحاديث كلها: (**دخل الجنة**)، فانظر إلى فهمهم إلى هذه الأحاديث وما كان في معناها، وهذا جانب كبير مما يستدل به المرجئة على مذهبهم الباطل في مرتكب الكبيرة، وهذا الفهم الفاسد في هذه الأدلة هو الذي أوجب لهم تلك المقالة الباطلة.

---

(١) أخرجه البخاري في الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾، رقم: (٣٤٣٥)، ومسلم رقم (٢٩) في الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) رواه الترمذي رقم: (٢٦٤١) في الإيمان، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله، وأحمد: (٢/ ٢١٣) (٦٩٩٤).

والجواب عنه أن نقول: لقد تقرر في قواعد أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى أن كل فهم في الأدلة يخالف فهم سلف الأمة فإنه فهم باطل، فإن السلف رحمهم الله تعالى ما كانوا يفهمون من هذه النصوص ما يفهمه المرجئة، بل السلف رحمهم الله تعالى يفهمون من هذه النصوص أحد أمرين كلاهما صحيح، وهما:

الأول: أن هذا من قبيل بناء المطلق على المقيد، فإن بعض الأحاديث لفضل هذه الكلمة قد وردت مطلقة، وبعضها قد وردت مقيدة، وقد تقرر في الأصول أن المطلق يبنى على المقيد إن اتفقا في الحكم والسبب، فالمرجئة إنما نظروا إلى الإطلاق وأهملوا التقييد، وأما أهل السنة والجماعة فإنهم نظروا إلى الأمرين جميعا، فقيدوا المطلق بالقيود الواردة، فمن القيود قيد الإخلاص والصدق والمحبة والقبول والانقياد، والكفر بالطاغوت والعلم بمعناها واليقين بمدلولها، وكل ذلك قد وردت به الأدلة الصحيحة الصريحة.

الثاني: أن الأدلة إنما أثبتت أن من قال هذه الكلمة ومات عليها فإنه سيدخل الجنة، وأهل السنة يقولون ذلك ولكن الأحاديث ليس فيها أنه يدخل الجنة ابتداء، أو انتقالا، ولا ينبغي تحميل الأحاديث ما لا تحتمل، ودخول الجنة قسمان، دخول ابتدائي، ودخول انتقالي، فالابتدائي أن تكون الجنة أول منازله، وذلك فيما لو غفر الله تعالى جرمه، والانتقالي هو أن يدخل النار أولا، فيما لو لم يغفر الله تعالى له، ثم يخرجه إلى الجنة بعد ذلك، على ما جاءت به الأدلة، وأجمع عليه، فإن السلف رحمهم الله تعالى ما كانوا يفهمون من هذه النصوص ما يفهمه المرجئة، بل السلف رحمهم

الله تعالى يفهمون من هذه النصوص أحد أمرين كلاهما صحيح، وهما:[١].

الأول: أن هذا من قبيل بناء المطلق على المقيد، فإن بعض الأحاديث لفضل هذه الكلمة قد وردت مطلقة، وبعضها قد وردت مقيدة، وقد تقرر في الأصول أن المطلق يبنى على المقيد إن اتفقا في الحكم والسبب، فالمرجئة إنما نظروا إلى الإطلاق وأهملوا التقييد، وأما أهل السنة والجماعة فإنهم نظروا إلى الأمرين جميعا، فقيدوا المطلق بالقيود الواردة، فمن القيود قيد الإخلاص والصدق والمحبة والقبول والانقياد، والكفر بالطاغوت والعلم بمعناها واليقين بمدلولها، وكل ذلك قد وردت به الأدلة الصحيحة الصريحة.

الثاني: أن الأدلة إنما أثبتت أن من قال هذه الكلمة ومات عليها فإنه سيدخل الجنة، وأهل السنة يقولون ذلك ولكن الأحاديث ليس فيها أنه يدخل الجنة ابتداء أو انتقالا، ولا ينبغي تحميل الأحاديث ما لا تحتمل، ودخول الجنة قسمان، دخول ابتدائي، ودخول انتقالي، فالابتدائي أن تكون الجنة أول منازله، وذلك فيما لو غفر الله تعالى جرمه، والانتقالي هو أن يدخل النار أولا، فيما لو لم يغفر الله تعالى له، ثم يخرجه إلى الجنة بعد ذلك، على ما جاءت به الأدلة، وأجمع عليه أهل السنة، فالأدلة فيها متواترة، وعلى كل حال، فالمرجئة يفهمون من هذه الأدلة فهما مخالفا لفهم سلف الأمة وأئمتها، والمسألة عقدية، والمتقرر أن كل فهم يخالف فهم سلف الأمة في مسائل الاعتقاد فهو باطل.

---

(١) هذه الفقرة متكررة، الأولى حذفها.

فالخطأ الذ وقع فيه المرجئة بالنسبة للتعامل مع هذه الأدلة هو أنهم فهموا منها ما يدل عليه الإطلاق ولم يحملوا المطلق على المقيد، والمتقرر في القواعد أن المطلق يحمل على المقيد إن اتفقا في الحكم.

والخطأ الثاني: أنهم فهموا من قوله في هذه الأحاديث: (**دخل الجنة**) أنه الدخول الابتدائي من غير سبق تعذيب، وهذا فهم ليس بصحيح، لأن قوله: (**دخل الجنة**) مطلق، والأصل بقاء المطلق على إطلاقه، ولا يقيد إلا بدليل، فهم يقيدونه بأنه دخول ابتدائي، فانظر كيف نكسوا على رؤوسهم فأطلقوا ما حقه التقييد، وقيدوا ما حقه الإطلاق، فقيدوا الدخول بأنه دخول ابتدائي، مع أنه ورد مطلقا يصدق على الدخول الابتدائي والانتقالي، وأطلقوا الأدلة الدالة على أن من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة، أطلقوها عن المقيدات الكثيرة الواردة في هذا الباب، فقد ورد تقييدها بالعلم، واليقين، والإخلاص، والمحبة، والصدق، والقبول، والانقياد، والكفر بالطاغوت، وأدلة هذه القيود مذكور في موضعه، فانظر كيف أطلقوا المقيد، وقيدوا المطلق، وهاموا على وجوهم في صحراء الضلال والتيه في هذا الباب حتى صدرت منهم الأقوال التي هي فضيحة لا تكاد تستر، فنعوذ بالله تعالى من الخذلان والضلال، فهذه القاعدة ترد على جوانب كبيرة من أدلتهم، فلا بد وأن تعرف أيها السني الموفق أن الدخول إلى جنة الله تعالى قد قسمته الأدلة إلى قسمين: الدخول الابتدائي، ونعني به أن تكون الجنة هي أول دار يسكنها العبد، وهذا يكون لأهل الإيمان الذين لا ذنوب عليهم، وهم المعنيون بقولنا: المؤمنون الخلص، وكذلك يدخل فيهم أهل الكبائر والذنوب ممن أراد الله تعالى أن يتجاوز

عنهم ذنوبهم، ويغفر لهم كبائرهم، والله هو الغفور الرحيم، ويبقى من عليه ذنوب لم يرد الله تعالى أن يغفرها له، فإنه يدخل النار، ولكنه لا يخلد فيها، كما تقرر بأنه لا يخلد في النار أحد ممن معه أصل الإسلام، مهما طالت فترة عذابه وبقائه في النار، إلا أنه سيخرج منها يوما من الدهر وإن أصابه قبل ذلك ما أصابه، فيخرج منها إلى الجنة انتقالا، أي أن الجنة ليست هي أول دار يسكنها، بل هي الدار الثانية، فكلاهما يصدق عليه بأنه دخل الجنة، ولكن أحدهما دخل الجنة ابتداء، والآخر دخل الجنة انتقالا، وهذا هو معنى قول النبي ﷺ في حديث أبي ذر رضي الله تعالى عنه: (**ما من عبد قال لا إله إلا الله إلا دخل الجنة، وإن زنى وإن سرق**)[1]. فإن النبي ﷺ قد بين هنا أن الوقوع في الزنا والسرقة لا يمنع العبد من دخول الجنة، حتى وإن عذبه الله تعالى على الزنا والسرقة، فهو إلى الجنة صائر، ولو بقي في النار ما بقي فيها بسبب كبيرته، فهو سيدخل الجنة، ويكون دخوله للجنة انتقاليا، فصدق الحديث وبانت دلالته، فالنبي ﷺ لا يقصد أن الوقوع في الزنا والسرقة لا ينقص الإيمان، لا أبدا، هذا فهم خطأ، بل يقصد أن الزنا والسرقة من جملة الكبائر التي لا توجب خلود صاحبها في النار حتى وإن عذب عليها في النار سنين متطاولة، فإنه سيخرج منها يوما من الدهر ويدخل الجنة، فقوله في الحديث: (**إلا دخل الجنة**) يحتمل أنه الدخول الابتدائي، وهذا فيما لو غفر الله تعالى زناه وسرقته، ويحتمل أنه الدخول الانتقالي، وهذا فيما لو لم يغفر الله تعالى له وأراد تعذيبه على الزنا والسرقة، وفي كلا الحالتين سيدخل الجنة، فاحذر من الفهم المغلوط في

(١) تقدم تخريجه.

الحديث، فلو زنا العبد وسرق ومات عليها وغفر الله له وأدخله الجنة بدون تعذيب فقد صدق عليه أنه دخل الجنة، ولو عذبه ثم أخرجه من النار وأدخله الجنة بعد ذلك فقد صدق عليه بأنه دخل الجنة.

إذن من مات على لا إله إلا الله فسيدخل الجنة حتى وإن زنى وإن سرق، فإن زناه وسرقته من الكبائر، والمتقرر عندنا أن الكبائر لا تمنع من دخول الجنة، ولا توجب الخلود في النار، لأن دخول الجنة ينقسم عندنا معاشر أهل السنة إلى دخول: ابتدائي، وإلى دخول: انتقالي، ولعل القاعدة قد اتضحت لك إن شاء الله تعالى، وبان لك كيف ترد بها على من يفهم من قوله: (**دخل الجنة**) بأنه الدخول الابتدائي، وهذا غلط كبير في فهم هذه الأدلة، كما قررناه لك، والله الموفق والهادي.

القاعدة السابعة والتسعون

(لا يخلد في النار أحد ممن معه أصل الإسلام)

أقول: نعم، هذا هو المتفق عليه بأن أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى، ونعني بهم أهل التوحيد ممن معه أصل الإيمان، فإنهم لا يخلدون فيها حتى وإن طالت فترة تعذيبهم في النار بسبب كبائرهم إن لم يغفر الله تعالى لهم، فهم إلى الجنة صائرون، فكل من مات على كلمة التوحيد ولم يأت بما يناقضها، ولكن عنده بعض الكبائر التي كان في الدنيا مصرا عليها، فإنه إن لم يغفر الله تعالى له فسيدخل النار، ولكنه سيخرج منها في حين من الدهر، فالتوحيد يمنع من الخلود في النار فيما لو دخل الموحد فيها بسبب ذنوبه وكبائره، والأدلة في ذه المسألة كثيرة:

منها: حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - أن رسولَ الله ﷺ قال: (**يَخْرُجُ من النار** - وفي رواية: **أخرِجوا من النار** - **من قال: لا إله إلا الله، وكان في قلبه من الخير ما يَزِن شعيرة، أخرجوا من النار من قال: لا إله إلا الله، وكان في قلبه من الخير ما يزن بُرَّة، أخرجوا من النار من قال: لا إله إلا الله، وكان في قلبه من الخير ما يزن ذرَّة**)[1]. فأهل التوحيد سيخرجون منها ولن يخلدوا فيها.

ومنها: حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: قال رسولُ الله ﷺ: (**يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرَّة من الإيمان** - قال أبو سعيد: فمن شك فليقرأ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾[2]. أخرجه الترمذي. وهو حديث صحيح[3].

ومنها: حديث أبي الزبير - رضي الله عنه - سمع جابرا يُسأَل عن الورود؟ فقال: (نجيء نحن يوم القيامة عن كذا وكذا، انظُرْ - أي ذلك فوق الناس - قال: فتُدعى الأُمم بأوثانها، وما كانت تعبد: الأولُ فالأولُ، ثم يأتينا ربُّنا بعد ذلك فيقول: من تنتظرون؟ فنقول: ننتظر ربَّنا، فيقول: أنا ربُّكم، فيقولون:حتى ننظر إليه، فيتجلَّى لهم يضحك، قال: فينطلق بهم، ويتَّبعونه، ويُعطَى كلُّ إنسان منهم - منافق أو مؤمن - نورا، ثم يتَّبعونه، وعلى جِسْرِ جهنم كلاليبُ وحسَك تأخذ من شاء الله، ثم يُطفَأُ نورُ المنافقين، ثم ينجو المؤمنون، فتنجو أول زمرة وجوهُهم كالقمر ليلةَ البدر،

(١) تقدم تخريجه.

(٢) النساء: ٤٠.

(٣) سنن الترمذي، أبواب صفة جهنم، رقم: (٢٥٩٨). وقال: (هذا حديث حسن صحيح).

سبعون ألفا، لا يُحاسَبُونَ، ثم الذين يَلُونَهم كأضوء نجم في السماء، ثم كذلك، ثم تحلُّ الشفاعة، ويشفعون حتى يخرج من النَّار من قال: لا إله إلا الله، وكان في قلبه من الخير ما يَزِن شعيرة، فيجعلون بفناء الجنة، ويجْعل أهل الجنة يرشُّون عليهم الماء، حتى يُنبتوا نبات الشيء في السَّيل، ويذْهَبُ حراقُهُ، ثم يسألُ حتى تجعَلَ له الدنيا وعشرةُ أمثالها معها)[(١)].

ومنها: ما في الصحيحين من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال: قال رسولُ الله ﷺ: (**يَخْرُجُ من النار قوْم بالشفاعة، كأنهم الثَّعاريرُ، قلنا: ما الثَّعاريرُ؟ قال الضغابيس**). وفي رواية: (**إن الله يُخْرِجُ ناسا من النار فيدخلهم الجنة**)، وفي أخرى: (**إن الله يُخْرِجُ قوما من النار بالشفاعة**)[(٢)].

ومنها: حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه -:أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: (**يخرُجُ من النار قوم بعدما مسَّتهم منها سفْع، فيدخلون الجنة فيُسمِّيهم أهلُ الجنةِ: الجهنميِّين**)[(٣)].

ومنها: حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه -: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: (**يخرُجُ من النَّار أربعة، فيُعْرَضون على الله عز وجل، فيلتَفِتُ أحدُهم فيقول: أي ربِّ، إذ أخرجتني منها فلا تُعدْني فيها، فينجيه الله منها**)[(٤)].

ومنها: حديث عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال: قال رسولُ الله

---

(١) أخرجه مسلم رقم: (١٩١) في الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها.

(٢) أخرجه البخاري في الرقاق، باب صفة الجنة والنار، رقم: (٦٥٥٨)، ومسلم رقم: (١٩١) في الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها.

(٣) أخرجه البخاري في الرقاق، باب صفة الجنة والنار، رقم: (٨١١٩).

(٤) أخرجه مسلم رقم: (١٩٢) في الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها.

ﷺ: **(إنّي لأعْلَمُ آخرَ أهلِ النار خرُوجا منها، وآخرَ أهل الجنة دخولا الجنة: رجل يخرجُ من النار حبوا، فيقول الله له: اذهبْ فادْخُل الجنة، فيأتيها، فيخيَّل إليه أنها ملأى، فيرجع فيقول: يا ربِّ، وجدتُها ملأى، فيقول الله عزَّ وجل: اذهبْ فادخل الجنةَ، قال: فيأتيها، فيُخيَّل إليه أنها ملأى، فيرجع فيقول: يا ربِّ وجدتُها ملأى، فيقول الله عز وجل له: اذهب فادخل الجنة، فإن لك مثلَ الدنيا، وعشرة أمثالها، أو إنَّ لك مثلَ عشرةَ أمثال الدنيا، فيقول: أتَسْخَرُ بي - أو أتضحك بي - وأنت الملك)**؟ قال فلقد رأيتُ رسولَ الله ﷺ ضَحِكَ حتى بدَتْ نواجِذُه، **فكان يقول: (ذلك أدنى أهل الجنة منزلة)**[(١)].

ومنها: حديث ما رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: **(يدخل أهل الجنة الجنة، يدخل من يشاء برحمته، ويدخل أهل النار النار، ثم يقول: انظروا من وجدتم في قلبه مثقال حبّة من خردل من إيمان فأخرجوه)**[(٢)].

ومنها: حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: قال رسولُ الله ﷺ: **(أمَّا أهلُ النارِ الذين هم أهلها، فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيَون، ولكن ناس أصابتهم النارُ بذنوبهم - أو قال: بخطاياهم - فأماتت هم إماتة، حتى إذا كانوا فحْما أُذن بالشفاعة، فجيء بهم ضبائرَ ضبائرَ فبُثُّوا**

---

(١) أخرجه البخاري في الرقاق، باب صفة الجنة والنار، رقم: (٦٥٧١)، ومسلم رقم: (١٨٦) في الإيمان، باب أخر أهل النار خروجا، والترمذي رقم (٢٥٩٨) في صفة جهنم، باب رقم (١٠) .

(٢) صحيح ومسلم رقم: (١٨٤) في الإيمان، باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار.

على أنهار الجنة، ثم قيل: يا أهل الجنة، أفيضوا عليهم، فينبتون نبات الحبَّةِ في حميل السيْل، فقال رجل مِنَ القوْم: كأنَّ رسولَ الله ﷺ قد كان بالبادية)[1].

ومنها: ما في حديث أبي سعيد الخدري الطويل وفيه: (**فإذا رأوْا أنهم قد نَجوْا شَفَعوا في إخوانهم، يقولون: ربَّنا، إخوانُنا كانوا يُصلُّون معنا، ويصومون معَنا، ويعملون معنا، فيقول الله عز وجل: اذهَبُوا، فمنّ وجدْتُم في قلبه مثقال دينار من إيمان فأخرجوه، ويحرّم الله صورهم على النَّار بذنوبهم، فبعضُهم قد غاب في النار إلى قدميه، وإلى أنصاف ساقيه، فيخرجون من عرفوا، ثم يعودون، فيقول: اذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال نصف دينار فأخرجوه، فيخرجون من عرفوا، ثم يعودون، فيقول: اذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرَّة من إيمان فأخرجوه، فيُخرِجون من عرَفُوا** - قال أبو سعيد: فإن لم تصدَّقوني، فاقرؤوا: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا ﴾[2]، **فيشفع النبيون، والملائكة، والمؤمنون، فيقول الجبار: بقيتْ شفاعتي، فيقبض قبضة من النار فيخرجُ أقواما قد امتُحِشُوا، فيُلْقَوْن في نهر بأفواه الجنَّة، يقال له: ماءُ الحياة، فينبتون في حافَّتَيه كما تنبت الحبَّة في حميل السيل، قد رأيتموها إلى جانب الصخرة، فما كان إلى الشمس منها كان أخضر، وما كان إلى جانب الظل منها كان أبيض، فيخرجون كأنهم اللؤلؤ، فيجعل في رقابهم الخواتيم، فيدخلون الجنة فيقول أهل الجنَّة: هؤلاء عتقاءُ الرحمن، أدْخِلَهم الجنةَ بغير عمل عملوه، ولا خير**

---

(١) أخرجه مسلم رقم: (١٨٥) في الإيمان، باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار.

(٢) النساء: ٤٠.

قدِّموه، فيقال لهم: لكم ما رأيتم ومثله معه)[١]، والأحاديث في هذه القاعدة تبلغ حد التواتر، وقد انعقد إجماع أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى على هذه القاعدة العريقة، ونصوصهم في هذا الأمر كثيرة معلومة، قال الإمام الصابوني رحمه الله: (ويعتقد أهل السنة أن المؤمن وإن أذنب ذنوباً كثيرة صغائر وكبائر، فإنه لا يكفر بها، إن خرج من الدنيا غير تائب منها، ومات على التوحيد والإخلاص، فإن أمره إلى الله - عز وجل - إن شاء عفا عنه، وأدخله الجنة يوم القيامة سالماً غانماً غير مبتلى بالنار ولا معاقب على ما ارتكبه واكتسبه ثم استصحبه إلى يوم القيامة من الآثام والأوزار، وإن شاء عفا عنه وعذبه مدة بعذاب النار، وإن عذبه لم يخلد فيها، بل أعتقه وأخرجه منها إلى نعيم دار القرار)[٢].

وقال الإمام البغوي رحمه الله: (اتفق أهل السنة على أن المؤمن لا يخرج عن الإيمان بارتكاب شيء من الكبائر إذا لم يعتقد إباحتها، وإذا عمل شيئاً منها، فمات قبل التوبة، لا يخلد في النار، كما جاء به الحديث، بل هو إلى الله، إن شاء عفا عنه، وإن شاء عاقبه بقدر ذنوبه، ثم أدخله الجنة برحمته)[٣].

وقال الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى: (وأهل الكبائر في النار لا يخلدون فيها إذا ماتوا وهم موحدون)[٤].

---

(١) أخرجه البخاري في التوحيد، باب: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ رقم: (٧٤٣٩)، ومسلم رقم: (١٨٣) في الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية.

(٢) عقيدة السلف وأصحاب الحديث صـ ٢٧٦ بتحقيق د. ناصر بن عبد الرحمن الجديع.

(٣) شرح السنة للإمام البغوي: (١/ ١٠٣).

(٤) متن الطحاوية بتعليق الألباني صـ: ٦٦.

وقال الإمام ابن أبي العز الحنفي في تعليقه على كلام الإمام الطحاوي: (إن أهل السنة متفقون كلهم على أن مرتكب الكبيرة لا يكفر كفراً ينقل عن الملة بالكلية، كما قالت الخوارج، إذ لو كفر كفراً ينقل عن الملة لكان مرتداً يقتل على كل حال، ولا يقبل عفو ولي القصاص، ولا تجري الحدود في الزنا والسرقة وشرب الخمر، وهذا القول معلوم بطلانه وفساده بالضرورة من دين الإسلام، ومتفقون على أنه لا يخرج من الإيمان والإسلام ولا يدخل في الكفر، ولا يستحق الخلود مع الكافرين)[1].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (ونصوص الكتاب والسنة مع اتفاق سلف الأمة وأئمتها متطابقة على أن من أهل الكبائر من يعذب، وأنه لا يبقى في النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان)[2].

ويقول الأشعري رحمه الله: (أجمع أهل الإسلام متقدموهم ومتأخروهم على رواية الأحاديث في صفات الله، وفي مسائل القدر وإخراج الموحدين المذنبين من النار)[3].

ويقول القاضي عياض رحمه الله تعالى: (وقوله ﷺ: (**لم يبق في النار إلا من حبسه القرآن**). حجة لما أجمع عليه المسلمون إلا من اتبع هواه من الخوارج والمعتزلة بقولهم بتخليد المذنبين)[4].

---

(١) شرح الطحاوية صـ: ٣٠٢.

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية: (١/ ١١٥).

(٣) لم أقف عليه.

(٤) لم أقف عليه.

القاعدة الثامنة والتسعون

(مرتكب الكبيرة في الآخرة تحت المشيئة)

أقول: اعلم رحمك الله تعالى أن العبد إن مات مصرا على شيء من الكبائر، ولكنه مات على التوحيد، فإنه يكون يوم القيامة قد أتى بأمرين:

أتى بأمر يوجب له الثواب، وهو التوحيد وما معه من الأعمال الصالحة، وهي ما بقيت معه من الإيمان، وأتي بأمر يوجب له العقوبة، وهي تلك الكبائر التي مات وهو مصر عليها ولم يتب منها، فيكون مرتكب الكبير معه موجب الثواب، وموجوب العقاب، فاجتمع في حقه الموجبان، فلا نجزم له بأنه من أهل الثواب ابتداء، ولا نجزم له بأنه من أهل العقاب، بل نقول: بما أنه أتى بالموجبين فيكون أمره إلى الله تعالى، فإن شاء الله تعالى غفر له ذنوبه ومحا عنه كبيرته، وأدخله الجنة ابتداء، وإن شاء عذبه في النار بقدر كبيرته، ثم يخرجه منها إلى الجنة انتقالا، فلا نقول بأنه يدخل الجنة ابتداء كما قالت المرجئة، لأنهم بنوا هذا القول على قولهم فيه في الدنيا، فهو يقولون بأنه لا يضر مع الإيمان ذنب، ولا نقول بأنه يخلد في النار الخلود الأبدي المطلق، كما تقوله الوعيدية من الخوارج والمعتزلة، لأنهم كانوا في الدنيا يسلبون عنه مطلق الإيمان، وإنما نقول بأنه تحت المشيئة، وهذا هو الذ دل عليه القرآن والسنة الصحيحة وإجماع السلف من الصحابة والتابعين والأئمة، قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾[1]، فهذه الآية في الآخرة، فالكفر الأكبر، والشرك الأكبر، والنفاق الأكبر، هذه الأمور لا تدخل تحت حيز المغفرة البتة، وأما ما دون الشرك فإن الله تعالى

(١) النساء: ١١٦.

أثبت أنه تحت المشيئة، فيغفر لمن يشاء، ويعذب من يشاء، فمن غفر له فإنما غفر له لكمال فضله وإحسانه بعباده، ومن عذبه الله تعالى منهم فإنما عذبه بعدله ولا يظلم ربك أحدا، فهذه الآية الكريم تدل على ما قرره أهل السنة رحمهم الله تعالى في هذه المسألة، وأقسم بالله تعالى إنه الحق في هذه المسألة، وإني أدعو الجميع لاعتقاده، وأحذرهم الحذر الكبير من عقيدة المرجئة والوعيدية في هذه المسألة، فإنها عقيدة باطلة مخالفة للأدلة الواردة في هذه المسألة، ومن الأدلة على ما قرره أهل السنة رحمهم الله تعالى في ذلك ما رواه البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى من حديث عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - قال: (كُنّا مَعَ رسول الله في مَجلس، فقال: (**تُبايعوني على ألا تُشركُوا بالله شيئًا، ولا تَسْرِقوا، ولا تَزْنُوا، ولا تَقتُلوا النَّفْسَ الَّتي حرَّمَ الله إلا بالحق**)، وفي رواية: (**ولا تَقْتُلوا أولادكم، ولا تأتوا ببهتان تَفترونه بين أيديكم وأرجلكم، ولا تَعصوني في معروف، فمنْ وفى منكم فأجرُهُ على الله، ومنْ أصاب شيئًا من ذلك فعوقب به في الدنيا فهو كفّارة له وطهْر، ومَن أصاب شيئًا من ذلك فستَره الله عليه، فأمْرُه إلى الله، إن شاءَ عَفَا عنه، وإن شاءَ عَذَّبَهُ**) قال: فبايَعناه على ذلك[1]. فقوله: (**فأمره إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه**) نص قاطع في صحة ما قرره أهل السنة رحمهم الله تعالى، يقول العلامة المازري: في الحديث رد على الخوارج الذين يكفرون بالذنوب، ورد على المعتزلة الذين يوجبون تعذيب الفاسق إذا

(١) تقدم تخريجه.

مات بلا توبة، لأن النبي ﷺ أخبر بأنه تحت المشيئة ولم يقل: لابد أن يعذبه(١).

ومن الأدلة عليها كذلك ما في السنن في حديث عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**خمس صلوات افترضهنَّ اللهُ، مَنْ أَحْسَنَ وضوءَهُنَّ، وصلاهنَّ لوقتهنَّ، وأَتَمَّ ركوعَهُنَّ، وَسُجُودَهُنَّ وخُشُوعَهنَّ، كان على اللهِ عهد أن يغفر لَهُ، وَمَن لَمْ يَفْعَل فَلَيْسَ له على اللهِ عهد، إِن شاءَ غَفَرَ لَهُ، وَإِن شَاءَ عذبَهُ**)(٢). فعدم المحافظة عليها من الكبائر، فجعل النبي ﷺ فاعل هذه الكبيرة تحت المشيئة، فإن شاء الله غفر له، وإن شاء عذبه بقدر هذه الكبيرة، قال الشيخ العلامة ابن باز رحمه الله تعالى: (فإن أصحاب السنة والجماعة هم أصحاب النبي ﷺ ومن سار على نهجهم كلهم متفقون على أن جميع المعاصي دون الشرك، وعلى أن أصحابها إذا ماتوا عليها غير تائبين تحت مشيئة الله، إن شاء ربنا غفر لهم وعفا، وإن شاء أدخلهم النار وعذبهم فيها على قدر جرائمهم(٣).

وقال الإمام ابن رجب رحمه الله: (فمن جاء مع التوحيد بقراب الأرض، وهو ملؤها أو ما يقارب خطايا لقيه الله بقرابها مغفرة، لكن هذا مع مشيئة

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) رواه مالك في الموطأ: (١/ ١٢٣) في صلاة الليل، باب الأمر بالوتر، وأبو داود رقم: (٤٢٥) في الصلاة، باب المحافظة على وقت الصلوات، ورقم: (١٤٢٠) في الصلاة، باب فيمن لم يوتر، والنسائي: (١/ ٢٣٠) في الصلاة، باب المحافظة على الصلوات الخمس.

(٣) مجموع فتاوى ابن باز: (٢٨/ ١٧٠).

الله عز وجل، فإن شاء غفر له، وإن شاء أخذه بذنوبه ثم كان عاقبته أن لا يخلد في النار بل يخرج منها ثم يدخل الجنة)[1]. والله الموفق والهادي.

القاعدة التاسعة والتسعون

(الخلود في النار خلود أمدي وخلود أمدي)

أقول: اعلم رحمك الله تعالى أن الأصل في نصوص الوعيد أن تجرى بلا تأويل، ولكن إن فسرت على معناها الصحيح المتفق مع الكتاب والسنة وفهم سلف الأمة فإنه تفسير لا حرج فيه، لا سيما مع كثرة التفسيرات التي يتفوه بها أهل البدع، ولذلك فلا بد من فهم هذه القاعدة، لأنها تسد عنا أبوابا كثيرة من استدلال الوعيدية بنصوص الوعيد، فنقول في بيانها: إن النصوص الشرعية من الكتاب والسنة إن قيدت العقوبة على بعض الكبائر بالخلود، فإنه لا يراد به الخلود الأبدي المطلق كخلود الكفار في النار، لا، بل لا يراد به إلا مطلق الخلود، أي الخلود المؤمد إلى أمد وغاية وحين معلوم، حتى وإن قيل في عقوبتها ــ أي عقوبة هذه الكبيرة ــ أنه خالد في النار أبدا، فإن أهل السنة رحمهم الله تعالى باتفاقهم لا يفهمون من هذا الكلام إلا أنه مطلق الخلود لا الخلود المطلق، أي بمعنى المكث الطويل، ولكنه ليس المكث الذي لا خروج بعده أبدا، لأننا قررنا لك سابقا بالدليل أنه لا يخلد في النار أحد ممن معه أصل الإسلام، فالخلود المذكور في الأدلة لا بد وأن يفهم فهما مبينا على ما تقرر بالدليل بأنه لن يخلد في النار من أهل القبلة أحد، أي ممن مات على كلمة التوحيد، فلا تنظر إلى نص الخلود لوحده وتغفل النصوص الأخرى، فإن الوعيدية نظروا إلى نصوص الوعد

---

(١) جامع العلوم والحكم صـ: ٣٧٤.

فقط، ونظروا إلى لفظ الخلود على ارتكاب بعض الكبائر وقالوا: هو الخلود الأبدي المطلق كخلود الكفار فيها، لا يخرجون منها أبدا الآباد، وهذا فهم باطل، ورأي عن الدليل والتأصيل عاطل، بل الحق المتفق مع الكتاب والسنة والذي به تتآلف الأدلة هو تقسم الخلود إلى خلود أمدي، وإلى خلود أبدي، ونعني بالخلود الأمدي، أي الخلود إلى أمد معين لا يعلمه إلا الله تعالى، وأهل الكبائر يتفاوت عذابهم في النار بتفاوت جرمهم، ولكن لا يخلد أحد منهم في النار، وأما الخلود الأبدي فهو الخلود الذي لا يرجى بعده خروج من النار، فهو خالدون فيها الخلود المطلق الذي لا يعقبه خروج، إذا علمت هذا فاعلم أن الأدلة الواردة في خلود أصحاب الكبائر في النار إنما هو الخلود الأمدي ـ بالميم ـ، أي مطلق الخلود، وأما الخلود الوارد في حق الكفار، فإنه الخلود الأبدي ـ بالباء ـ، أي الخلود المطلق الذي لا خروج فيه، فالذي يدين به أهل السنة والجماعة هو أن خلود الكفار في النار هو الخلود الأبدي الدائم الذي لا انقطاع فيه ولا خروج فيه حتى وإن لم يقيد في الأدلة بالأبد، وأن خلود أصحاب الكبائر في النار هو الخلود الأمدي الذي لا يدوم ويعقبه الخروج من النار حتى وإن ذكر في الأدلة بأنه مؤبد، فالتأبيد في خلود أصحاب الكبائر يراد به المكث الطويل، وبناء على ذلك فقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾(١). وقتل النفس من أكبر الكبائر، وفاعله متوعد بهذه العقوبات، ومنها الخلود، فقول: ﴿ خَٰلِدًا

(١) النساء: ٩٣.

فِيهَا ﴾ فبما أن الخلود مذكور في قيد بيان عقوبة كبيرة من الكبائر فإذا لا بد وأن تعلم أنه مطلق الخلود، وأنه الخلود المؤمد، هذا هو فهم أهل السنة والجماعة في هذه الآية، وأما الوعيدية فإنهم يفهمون منها أنه الخلود المطلق، وأنه الخلود المؤبد، وفهمهم باطل ولا شك، لأنه فهم مبني على مخالفة فهم السلف رحمهم الله تعالى، والمتقرر في القواعد أن كل فهم يخالف فهم سلف الأمة في العقيدة والعمل فإنه باطل، وكذلك نقول: في حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -: قال: قال رسولُ الله ﷺ: **(مَن تَرَدَّى مِنْ جَبَل فقتلَ نَفسَه، فهو في نار جهنم يتردَّى فيها، خالدا مُخَلَّدا فيها أبدا، وَمَنْ تَحَسَّى سُمًّا فقتلَ نفسَهُ، فَسُمُّهُ في يده يتحَسَّاه في نار جهنم، خالدا مخلَّدا فيها أبدا، ومَنْ قَتَل نفسَهُ بحديدَة، فحديدتُهُ في يده، يَتَوَجَّأُ بها في بطنه في نار جهنم خالدا مُخَلَّدا فيها أبدا)**(١). فإن الخلود في هذه العقوبة وردت في حق من انتحر، فقتل نفسه بشيء من ذلك، وقتل النفس وإن كان قد بلغ في التحريم والقبح مبلغه، ولكنه لا يزال يقال فيه بأنه كبيرة من جملة الكبائر، وقد ورد فيها الخلود ن وأكد هذا الخلود بالتأبيد، ومع ذلك فأهل السنة رحمهم الله تعالى لا يفهمون منه أنه الخلود المؤبد الذي لا خروج بعده من النار، بل يفهمون منه أنه الخلود المؤمد إلى أمد معلوم،

(١) أخرجه البخاري في الطب، باب شرب السم والدواء به وما يخاف منه والخبيث، رقم: (٥٧٧٨)، ومسلم رقم: (١٠٩) في الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه، والترمذي رقم: (٢٠٤٤) و(٢٠٤٥) في الطب، باب ما جاء فيمن قتل نفسه بسم أو غيره، والنسائي: (٤/ ٦٦- ٦٧) في الجنائز، باب ترك الصلاة على من قتل نفسه، وأبو داود رقم: (٣٨٧٢) في الطب، باب في الأدوية المكروهة.

ويعقبه الخروج منها، فأهل السنة رحمهم الله تعالى يفهمون من الخلود هنا أنه مطلق الخلود، لا الخلود المطلق، ونحن بهذه المناسبة نقول: والله إننا لا نريد أن نفسر نصوص الوعيد، ولكن يعلم الله أن الحامل على هذا الأمر إنما هو بيان الحق الذي غيبه الوعيدية، ولبسوا بباطلهم على الناس، فلا بد وأن يفهم الناس المعنى الحق الذي يتفق مع الكتاب والسنة، وقول أهل العلم من سلف الأمة، فالذي ندين الله تعالى به في الخلود الذي يعاقب به أهل الكبائر أنه الخلود المؤمد، وأنه مطلق الخلود، لا الخلود المطلق، فالخلود الموصوف به أهل الكبائر يختلف عن الخلود الموصوف به الكفار، ولا بد من هذا التفريق حتى يتميز مذهب أهل السنة من مذهب الوعيدية.

فإن قلت: ولماذا هذا التكلف في فهم خلود أهل الكبيرة في النار؟ لماذا لا يقال: إنهم يخلدون الخلود الأبدي كما هو الظاهر؟

فأقول: لا، هذا خطأ في الفهم، وذلك لأن الواجب علينا أن ننظر في الأدلة كلها، أعني الأدلة الواردة في هذه المسألة، وحين نظرنا وجدنا أن هناك أدلة كثيرة جدا تبلغ مبلغ التواتر بأن مرتكب الكبيرة سيخرج من النار، ولا بد، لأن معه أصل الإسلام، والمتقرر كما قدمت لك أنه لا يخلد في النار أحد ممن معه أصل الإسلام، وهي أدلة لا بد من الأخذ بها، ثم وجدنا أدلة تصف عقوبة بعض الكبائر بأن فاعلها خالد في النار، وبعضها يقال فيه: أبدا، فكيف نجمع بين الأدلة الدالة على أنه خالد في النار والأدلة الدالة على أنه سيخرج منها يوما من الدهر؟

والجواب: الجمع بينها على ما قرره أهل السنة رحمهم الله تعالى من أن الخلود الموصوف به أصحاب الكبائر أنه مطلق الخلود، وأنه الخلود المؤمد،

وأما الخلود المطلق والخلود المؤبد فإنه لا يكون إلا في حق الكفار، والله الموفق والهادي.

القاعدة الموفية للمائة

(الاستثناء يجوز باعتبار تحقق كماله لا باعتبار وجود أصله)

أقول: والمراد بقولنا: (الاستثناء في الإيمان) أي قول: أنا مؤمن إن شاء الله، وقد اختلف فيها أهل القبلة في هذه المسألة على أقوال، وهذه الأقوال متفرعة على قول كل منهم في الإيمان، فأما المرجئة الذين يقولون إن الإيمان جزء واحد لا يتجزأ فإنهم يقولون: لا يجوز للمسلم أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله، وذلك لأن الإيمان معناه التصديق، والتصديق لا بد فيه من الجزم، ولا يجوز للعبد أن يسمح بدخول الشك فيه، لأن المتقرر عندهم أن من شك في أصل إيمانه فهو كافر، وهذه الطائفة دخلهم الخلل في هذه المسألة من جهتين:

من جهة كونهم يرون أن الإيمان جزء واحد لا يزيد ولا ينقص.

ومن جهة كونهم لم يفهموا من قول: (إن شاء الله) إلا مجرد الشك في أصل الإيمان فقط، وقالت طائفة أخرى: بل الاستثناء في الإيمان واجب، وهم طائفة من أهل الحديث، وقالوا: إن العبد منهي عن تزكية نفسه، قال تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾(١)، وقال تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُمۚ بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ﴾(٢)، وقالوا: إن الإيمان مشتمل على واجبات وله شعب، فإذا قال العبد إنا مؤمن، ولم يقل: إن شاء الله، فكأنه يشهد لنفسه أنه حقق

---

(١) النجم: ٣٢.

(٢) النساء: ٤٩.

الإيمان الكامل، وأنه قام بجميع الواجبات، وترك جميع المحرمات، وحقق الشعب التي تدخل تحت مسمى الإيمان، وهذا أمر لا ينبغي للعبد أن يجزم به، فلا بد لزاما للخروج من هذه الأمور الممنوعة أن يقول: إن شاء الله بعد أنا، في قوله: أنا مؤمن، وهذا القول لم ينظروا فيه إلا لما يتعلق بكمال الإيمان وتزكية النفس، ولكنهم لم ينظروا إلى ما نظر له الفرقة الأولى، أعني لم ينظروا إلى أصل الإيمان، وأنه يطلب فيه الجزم ولا يجوز تعليقه بالمشيئة، وأما السلف رحمهم الله تعالى فإنهم قالوا بقول جمعوا فيه بين هذه الأقوال.

وخلاصة قولهم رحمهم الله تعالى أن الاستثناء لا يخلو: إما أن يكون استثناء في أصل الإيمان، وإما في كماله، فأما الاستثناء بقصد الشك في وجود أصله فإنه أمر محرم لا يجوز، بل هو شعبة من شعب الكفر، لأن المطلوب في الإيمان هو اليقين، والشك مناف لليقين، ولذلك قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟﴾ (١)، والشك من معاني الريب، فلا يجوز الشك في وجود أصل الإيمان في القلب، بل لا يكون العبد مؤمنا إلا إن كان متيقنا بما يجب اعتقاده، وقال النبي ﷺ: (**أشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله لا يلقى الله بهما عبد غير شاك فيهما فيحجب عن الجنة**) (٢)، وقال عليه الصلاة والسلام لأبي هريرة: (**فمن لقيت من وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلا الله مستيقنا بها قلبه فبشره**

(١) الحجرات: ١٥.

(٢)أخرجه مسلم رقم: (٢٧) في الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة.

بالجنة)(١)، وقال تعالى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى قَالُوٓاْ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾(٢)، فالمطلوب في العقيدة أن تكون عن يقين لا شك ولا اضطراب فيه، فتؤمن بالله تعالى يقينا، وتؤمن بملائكته يقينا، وتؤمن بالرسل والكتب، وباليوم الآخر، وبالقدر يقينا، وهكذا في كل أمور الاعتقاد، فمن قال: (أنا مؤمن بالله إن شاء الله)، وهو يقصد الشك في أصل إيمانه بالله تعالى ووجوده في قلبه، فهذا في الحقيقة غير مؤمن بالله، لأن الإيمان الذي ينتفع به صاحبه ويوصف به أنه مؤمن هو الإيمان الصادر عن يقين القلب بما آمنت به، فلا يجوز في الإيمان التردد، ولا الاضطراب، ولا الشك، ولا دخول الاحتمال، بل لا بد وأن يكون إيمانك قاطعا جازما يقينا، فإن كان مراد من علق الإيمان بالمشيئة هو الشك في أصل الإيمان فلا جرم أننا نقول بأنه محرم.

وأما الحالة الثانية فهي أن يكون الشك في تحقيق كمال الإيمان، وذلك لأن الإيمان شعب، والعبد لا يدري هل قام بها أم لا، وإن كان قام بها فلا يدري أقبلها الله تعالى منه أم لا، فإن العبد لا بد وأن يعيش بين الخوف والرجاء، وقد وصف الله تعالى عباده الصالحين بأنهم يقدمون الأعمال الصالحة ويخافون أن لا يقبل منهم، فإنما يتقبل الله تعالى من المتقين، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ﴾(٣)، وفي حديث

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) إبراهيم: ١٠.

(٣) المؤمنون: ٦٠.

عائشة - رضي الله عنها -: قالت: قُلتُ: يا رسول اللّه، ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾، أَهُمُ الذين يَشْرَبون الخمرَ ويَسْرِقُونَ؟ قال: (**لا، يا بنْتَ الصِّدِّيق، ولكن هم الذي يَصُومون ويصلُّون ويَتَصَدَّقون، ويخافُون أنْ لا يُتقَبَّلَ منهم:** ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْخَيْرَٰتِ وَهُمْ لَهَا سَٰبِقُونَ﴾)(١)،(٢). وهذا الأمر هو الذب أقض مضاجع السلف رحمهم الله تعالى، فقد كانوا يقدمون الأعمال الصالحة، ومع ذلك فهم خائفون أن الله تعالى لا يتقبل منهم، ولهم في هذا الأمر من الأقوال ما لا يخفي على العارف بأقوال السلف رحمهم الله تعالى، فإن كان مبدأ قول: (أنا مؤمن إن شاء الله) إنما هو الشك في تحقيق مراتب الإيمان والقيام بحقوقه وشعبه فهو استثناء صحيح جائز لا غبار عليه، وإنما الغبار يذر في وجه من منعه، وكذلك لو كان العبد في مقام خاف منه التزكية والرياء على نفسه فقال: إن شاء الله، من باب هضم النفس وتربيتها على الإخلاص والتواضع لله تعالى والبعد عن التزكية المقوتة والمحبطة للعمل في أكثر صورها، فهو أمر مطلوب كذلك إما طلب وجوب على قول، وإما طلب استحباب على القول الآخر، والمهم أنه مطلوب، وهذا التفصيل في هذه المسألة هو الحق الذي يجب الأخذ به، وهو القول الذي تتآلف به الأدلة ويجتمع شملها، وأما الأقوال الأولى فإن فيها الحق والباطل، وأما مذهب السلف رحمهم الله تعالى فإنه الحق الذي لا باطل فيه، وَكَانَتْ ثُغُورُ الشَّامِ: مِثْلَ عَسْقَلَانَ قَدْ سَكَنَهَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ

(١) المؤمنون: ٦١.

(٢) رواه الترمذي رقم: (٣١٧٤) في التفسير، باب ومن سورة المؤمنين، والحاكم: (٢/ ٣٩٤) وصححه، ووافقه الذهبي.

الفريابي - شَيْخُ الْبُخَارِيِّ - وَهُوَ صَاحِبُ الثَّوْرِيِّ وَكَانَ شَدِيدًا عَلَى الْمُرْجِئَةِ وَكَانَ يَرَى الِاسْتِثْنَاءَ فِي الْإِيمَان، كَشَيْخِهِ الثَّوْرِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ السَّلَفِ، وَالنَّاسُ لَهُمْ فِي الِاسْتِثْنَاء ثَلَاثَةُ أَقْوَال: مِنْهُمْ مَنْ يُحَرِّمُهُ كَطَائِفَةٍ مِنْ الْحَنَفِيَّةِ وَيَقُولُونَ: مَنْ يَسْتَثْنِي فَهُوَ شَكَّاكٌ[(١)].

وَمِنْهُمْ مَنْ يُوجِبُهُ: كَطَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ[(٢)].

وَمِنْهُمْ مَنْ يُجَوِّزُهُ - أَوْ يَسْتَحِبُّهُ -[(٣)]، وَهَذَا أَعْدَلُ الْأَقْوَال فَإِنَّ الِاسْتِثْنَاءَ لَهُ وَجْهٌ صَحِيحٌ فَمَنْ قَالَ: أَنَا مُؤْمِنٌ إنْ شَاءَ اللَّهُ وَهُوَ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْإِيمَانَ فِعْلُ جَمِيعِ الْوَاجِبَاتِ وَيَخَافُ أَنْ لَا يَكُونَ قَائِمًا بِهَا فَقَدْ أَحْسَنَ، وَلِهَذَا كَانَ الصَّحَابَةُ يَخَافُونَ النِّفَاقَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَدْرَكْت ثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ كُلُّهُمْ يَخَافُ النِّفَاقَ عَلَى نَفْسِهِ[(٤)]، وَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الْمُؤْمِنَ الْمُطْلَقَ هُوَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ الْجَنَّةَ، فَاسْتَثْنَى خَوْفًا مِنْ سُوءِ الْخَاتِمَةِ فَقَدْ أَصَابَ، وَهَذَا مَعْنَى مَا يُرْوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: عَنْ رَجُلٍ أَنْتَ مُؤْمِنٌ؟ [(٥)].

وجاء في الشريعة للآجري رحمه الله تعالى: (باب ذكر الاستثناء في الإيمان من غير شك فيه، قال محمد بن الحسين رحمه الله: من صفة أهل الحق، ممن

(١) المحيط البرهاني في الفقه النعماني: (٣/ ١٧١)، والبناية شرح الهداية: (٢/ ٥٠١)، ودرر الحكام شرح غرر الأحكام: (١/ ٣٢٤)، والإيمان لابن تيمية صـ: ٣٣٤.

(٢) الفروع وتصحيح الفروع: (٤/ ٤٥٦)، ومطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى: (٢/ ١٨٧)، وكشاف القناع عن متن الإقناع: (٢/ ٣١٦)، و الإيمان لابن تيمية صـ: ٣٣٤.

(٣) الإيمان للقاسم بن سلام صـ: ٣٨، والإيمان لابن تيمية صـ: ٣٣٤.

(٤) صحيح البخاري: (١/ ١٨).

(٥) مجموع الفتاوى: (٧/ ٦٨١)، والاستقامة: (١/ ١٥٠).

ذكرنا من أهل العلم الاستثناء في الإيمان، لا على جهة الشك، نعوذ بالله من الشك في الإيمان، ولكن خوف التزكية لأنفسهم من الاستكمال للإيمان، لا يدري أهو ممن يستحق حقيقة الإيمان أم لا؟ وذلك أن أهل العلم من أهل الحق إذا سئلوا: أمؤمن أنت؟ قال: آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والجنة والنار، وأشباه هذا، والناطق بهذا والمصدق به بقلبه مؤمن، وإنما الاستثناء في الإيمان لا يدري: أهو ممن يستوجب ما نعت الله عز وجل به المؤمنين من حقيقة الإيمان أم لا؟ هذا وطريق الصحابة رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان، عندهم أن الاستثناء في الأعمال، لا يكون في القول، والتصديق بالقلب، وإنما الاستثناء في الأعمال الموجبة لحقيقة الإيمان، والناس عندهم على الظاهر مؤمنون، به يتوارثون، وبه يتناكحون، وبه تجري أحكام ملة الإسلام، ولكن الاستثناء منهم على حسب ما بيناه لك، وبينه العلماء من قبلنا، روي في هذا سنن كثيرة، وآثار تدل على ما قلنا، قال الله عز وجل: ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾[1]، وقد علم عز وجل أنهم داخلون، وقد دخل النبي ﷺ المقبرة فقال: (**السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإنا إن**

(١) الفتح: ٢٧.

شاء الله بكم لاحقون)[١]، وقال ﷺ: (**إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله عز وجل)**[٢].

وروي أن رجلا قال عند عبد الله بن مسعود: أنا مؤمن فقال ابن مسعود: أفأنت من أهل الجنة؟ فقال: أرجو، فقال ابن مسعود: (أفلا وكلت الأولى كما وكلت الأخرى؟

وقال رجل لعلقمة: أمؤمن أنت؟ قال: أرجو إن شاء الله، قال محمد بن الحسين رحمه الله تعالى: وهذا مذهب كثير من العلماء، وهو مذهب أحمد بن حنبل واحتج أحمد بما ذكرنا، واحتج بمساءلة الملكين في القبر للمؤمن، ومجاوبتهما له، فيقولان له: على اليقين كنت، وعليه مت، وعليه تبعث يوم القيامة إن شاء الله تعالى، ويقال للكافر والمنافق: على شك كنت، وعليه مت وعليه تبعث إن شاء الله)[٣].

وقال أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى: (وأما (الاستثناء في الإيمان) بقول الرجل: أنا مؤمن إن شاء الله فالناس فيه على ثلاثة أقوال: منهم من يوجبه ومنهم من يحرمه، ومنهم من يجوز الأمرين باعتبارين، وهذا أصح الأقوال، فالذين يحرمونه هم المرجئة والجهمية ونحوهم ممن يجعل الإيمان شيئا واحدا يعلمه الإنسان من نفسه كالتصديق بالرب ونحو ذلك مما في قلبه، فيقول أحدهم: أنا أعلم أني مؤمن، كما أعلم أني تكلمت

---

(١) أخرجه رواه مسلم رقم: (٩٧٥) في الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها.

(٢) أخرجه مسلم رقم: (١١٠٩) في الصيام، باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب.

(٣) الشريعة للآجري: (٢/ ٦٥٨).

بالشهادتين، وكما أعلم أني قرأت الفاتحة، وكما أعلم أني أحب رسول الله، وأني أبغض اليهود والنصارى، فقولي: أنا مؤمن كقولي: أنا مسلم، وكقولي: تكلمت بالشهادتين، وقرأت الفاتحة، وكقولي: أنا أبغض اليهود والنصارى ونحو ذلك من الأمور الحاضرة التي أنا أعلمها وأقطع بها، وكما أنه لا يجوز أن يقال: أنا قرأت الفاتحة إن شاء الله كذلك لا يقول: أنا مؤمن إن شاء الله، لكن إذا كان يشك في ذلك فيقول: فعلته إن شاء الله، قالوا: فمن استثنى في إيمانه فهو شاك فيه وسموهم الشكاكة، والذين أوجبوا الاستثناء لهم مأخذان: أحدهما أن الإيمان هو ما مات عليه الإنسان، والإنسان إنما يكون عند الله مؤمنا وكافرا باعتبار الموافاة وما سبق في علم الله أنه يكون عليه وما قبل ذلك لا عبرة به، قالوا: والإيمان الذي يتعقبه الكفر فيموت صاحبه كافرا ليس بإيمان كالصلاة التي يفسدها صاحبها قبل الكمال، وكالصيام الذي يفطر صاحبه قبل الغروب وصاحب هذا هو عند الله كافر لعلمه بما يموت عليه وكذلك قالوا في الكفر وهذا المأخذ مأخذ كثير من المتأخرين من الكلابية وغيرهم ممن يريد أن ينصر ما اشتهر عن أهل السنة والحديث من قولهم: أنا مؤمن إن شاء الله، ويريد مع ذلك أن الإيمان لا يتفاضل، ولا يشك الإنسان في الموجود منه وإنما يشك في المستقبل)[1].

و قال الحافظ عبد الغني المقدسي رحمه الله تعالى: والاستثناء في الإيمان سنة ماضية، فإذا سئل الرجل: أمؤمن أنت؟ قال: إن شاء الله، روي ذلك عن عبد الله بن مسعود، وعلقمة بن قيس، والأسود بن يزيد، وأبي وائل شقيق

---

(١) مجموع الفتاوى: (٧/ ٤٢٩).

بن سلمة، ومسروق بن الأجدع، ومنصور بن المعتمر، وإبراهيم النخعي، ومغيرة بن مِقْسَم الضبي، وفضيل بن عياض، وغيرهم، وهذا استثناء على يقين، قال الله عز وجل: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾(١)،(٢).

وقد شرح صاحب الفضيلة العلامة عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي حفظه الله ورعاه كلام ابن قدامة هذا فقال أجزل له الأجر والمثوبة: (نعم، الاستثناء، يقول المؤلف): (والاستثناء في الإيمان سنة ماضية، فإذا سئل الرجل: أمؤمن أنت؟ قال: إن شاء الله) يعني: أهل السنة والجماعة يرون أنه لا بأس في الاستثناء في الإيمان، ويكون الاستثناء راجعا إلى العمل لا إلى تصديق القلب، يقول: أمؤمن أنت؟ تقول: إن شاء الله، يعني بالنسبة للعمل، لأن الأعمال والواجبات متعددة، فلا يجزم الإنسان بأنه أدى ما عليه، بل يتهم نفسه ولا يزكي نفسه بأنه أدى ما عليه، فقال المؤمن: إن شاء الله، أما بالنسبة للتصديق فهو مصدق الاستثناء لا يرجع إلى التصديق، ولهذا فإن أهل السنة والجماعة يرون أنه يجوز الاستثناء بالنسبة للعمل لا بالنسبة لأصل الإيمان والتصديق، ولهذا البعض إذا سأل قال: أمؤمن أنت؟ قال: نعم، قال: آمنت بالله ورسله، وآمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله.

وأما المرجئة فلا يستثنون في الإيمان، لأن الإيمان شيء واحد عندهم لا يزيد ولا ينقص، الإيمان هو التصديق بالقلب، لا يزيد ولا ينقص، فلا تقل: إن شاء الله، يقول: هل تشك في إيمانك؟ يسمون من يستثني إيمانه... يسمون أهل السنة الشكاكة، يقولون: أنتم شكاكة في إيمانكم، أنت ما تعرف نفسك

---

(١) الفتح: ٢٧.

(٢) عقيدة الحافظ تقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي صـ: ٩١.

أنك مؤمن، الإنسان يعرف نفسه أنه مؤمن كما أنه يعرف أنه قرأ الفاتحة، وكما أنه يعرف نفسه أنه قرأ الفاتحة، وكما أنه يعرف نفسه أنه يحب الرسول ويبغض اليهود، ما يحتاج استثناء، كيف تشك فيما تقول: أنا مؤمن إن شاء... تشك في إيمانك! يسمون أهل السنة الشكاكة، وأما أهل السنة يقولون: لا، فيه تفصيل، إن كان الاستثناء راجعا إلى أصل الإيمان هذا ممنوع، أنت تريد ترجع إلى أصل الإيمان هذا ممنوع، أما إذا أردت أن شعب الإيمان متعددة والواجبات كثيرة، ولا تزكي نفسك ولا تدري بأنك ما أديت ما عليك، بل تتهم نفسك، هذا لا بأس، تقول: أنا مؤمن إن شاء الله، وكذلك إذا أراد الإنسان التبرك بذكر اسم الله فيقول: إن شاء الله، وكذلك إذا أراد عدم العلم بالعاقبة وأن العاقبة لا يعلمها إلا الله جاز الاستثناء، أما إذا أراد الشك في أصل الإيمان فهذا ممنوع، ولهذا قال المؤلف: (الاستثناء سنة ماضية، فإذا سئل الرجل: أمؤمن أنت؟ قال: إن شاء الله. روي هذا عن عبد الله بن مسعود، وعلقمة بن قيس، والأسود بن يزيد، - هؤلاء الأخيار كلهم يرون الاستثناء- وأبي وائل شقيق بن سلمة، ومسروق بن الأجدع، ومنصور بن المعتمر، وإبراهيم النخعي. هؤلاء كلهم من التابعين، عبد الله بن مسعود ومغيرة بن مِقْسَم الضبي وفضيل بن عياض وغيرهم من السلف. يقول المؤلف: (وهذا استثناء على يقين) يعني: إن الاستثناء في الإيمان لا يعني الشك في أصل الإيمان، لأن المستثني إذا أراد الشك في أصل الإيمان هذا ممنوع، وإنما إذا أراد العمل فلا بأس، قال الله عز وجل: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾[1]، هذا استثناء،

(١) الفتح: ٢٧.

فالله استثنى وهو لا يشك - سبحانه وتعالى-، ولهذا قال الله تعالى: ﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ﴾، أبو بكر الآجري -رحمه الله - يقول: إن أهل العلم يستثنون في الإيمان لا على جهة الشك، نعوذ بالله من الشك في الإيمان، ولكن خوف التزكية لأنفسهم من الاستكمال للإيمان، لا يدري أهو ممن يستحق حقيقة الإيمان أم لا، وذلك أن أهل العلم من أهل الحق إذا سُئِلوا: أمؤمن أنت؟ قال: آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والجنة والنار... وأشباه هذا، والناطق بهذا والمصدق به بقلبه مؤمن، وإنما الاستثناء في الإيمان، لأنه لا يدري أهو ممن يستوجب ما نعت الله عز وجل- به المؤمنين من حقيقة الإيمان أم لا؟ هذا طريق الصحابة - رضي الله عنهم- والتابعين لهم بإحسان عندهم: أن الاستثناء في الأعمال لا يكون في القول والتصديق بالقلب، وإنما الاستثناء في الأعمال الموجبة لحقيقة الإيمان[1]،[2]. انتهى. وكلام الشيخ عبدالعزيز وإن كان فيه طول إلا أن فيه خير وبركة، ولعل القاعدة بهذا الكلام قد اتضحت إن شاء الله تعالى، والله الموفق والهادي.

القاعدة الواحدة بعد المائة:

(الإسلام والإيمان إن اجتمعا في الدليل افترقا في الدلالة وإن افترقا في الدليل اجتمعا في الدلالة)

(١) الشريعة للآجري صـ: ١٣٦.

(٢) لم أظفر بكتاب الشيخ الذي قال فيه هذا الكلام.

أقول: ونعني بالدلالة أي المعنى الذي يدل عليه اللفظ، وهذه القاعدة تعبر عن وجه من أوجه العلاقة بين الإسلام والإيمان، وقد قرر أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى هذه القاعدة في جمل من المواضع، فاستمع مثلا إلى قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُ ﴾[1]، فهل ذكر الإيمان هنا أم اقتصر على ذكر الإسلام فقط؟

والجواب: اقتصر على ذكر الإسلام فقط، فأهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى يفهمون من هذا دخول الإيمان مع لفظ الإسلام، فكأنه قال: (والإيمان) أي أن الإسلام المذكور يشمل الإسلام والإسلام يشمل الدين كله، وانظر إلى قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ ولم يقل: وأسلموا، ولكن أهل السنة يفهمون أن هذا النداء للمؤمنين والمسلمين، لأن الإيمان إن ذكر وحده في النص دخل معه الإسلام، فهما ـ أي الإسلام والإيمان ـ لفظان إن افترقا في الدليل، أي في النص أي لم يذكر إلا واحد منهما فقط في هذه الآية أو هذا الحديث، ففي هذه الحالة أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى يفهمون أن ما لم يذكر منهما داخل في دلالة ما ذكر، فإن لم يذكر إلا الإسلام وحده فإن الإيمان يدخل معه، فيكون المراد بهما واحدا، وإن لم يذكر إلا الإيمان وحده، فإن الإسلام يدخل معه، فيكون معناهما واحدا، وأما إن اجتمعا في نص واحد، أي ذكرا معا في آية أو حديث، فيكون معناهما في هذه الحالة مختلفا، فأهل السنة رحمهم الله تعالى يفهمون من الإسلام في هذه الحالة أنه الأعمال الظاهرة، وأن الإيمان هو الأعمال الباطنة، وعلى ذلك أمثلة ذكرت لك اثنين منها، ومن الأمثلة كذلك: قوله

---

(١) آل عمران: ١٩.

ﷺ: (**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده**)[(١)]، أي والمؤمن كذلك، فالمسلم هنا يدخل معه المؤمن، وقال النبي ﷺ: (**أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا**)[(٢)]، أي وأكمل المسلمين إسلاما أحسنهم خلقا، فما لم يذكر منهما فإنه يدخل في دلالة ما ذكر، وقال النبي ﷺ: (**الإيمان بضع وسبعون شعبة.. الحديث**)[(٣)]، وهذه الشعب هي للإيمان والإسلام، فالإسلام يدخل في معنى الإيمان هنا، لأن ما لم يذكر يدخل في دلالة ما ذكر، وقال النبي ﷺ لوفد عبدالقيس: (**أتدرون ما الإيمان**)؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: (**الإيمان أن شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم شهر رمضان، وأن تعطوا خمسا من المغنم**)[(٤)]، فانظر كيف فسر النبي ﷺ الإيمان هنا بأنه أعمال الظاهر، لأنه لم يذكر إلا الإيمان، فيكون الإسلام داخلا فيه، فلفظ الإيمان هنا يصدق على الإيمان والإسلام، ولكن تفسير الإيمان هنا يختلف عن تفسير الإيمان في حديث جبريل، كما سيأتي، لأنه هناك ذكر الإيمان والإسلام معا، فاختلف معناهما، وقال الله تعالى: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴾[(٥)]، أي وأسلمنا، فالإسلام يدخل مع الإيمان في الدلالة.

---

(١) أخرجه مسلم رقم: (٤٠) في الإيمان: باب تفاضل الإسلام.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) البقرة: ١٣٦.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (اسم: الإيمان تارة يذكر مفردا غير مقرون باسم الإسلام، ولا باسم العمل الصالح، ولا غيرهما، وتارة يذكر مقرونا بالإسلام كقوله في حديث جبرائيل: (ما الإسلام...وما الإيمان)[١]، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾[٢]، وقوله عز وجل: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾[٤]، فلما ذكر الإيمان مع الإسلام جعل الإسلام هو الأعمال الظاهرة: الشهادتان، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، وجعل الإيمان ما في القلب من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وإذا ذكر اسم الإيمان مجردا دخل فيه الإسلام والأعمال الصالحة، كقوله في حديث الشعب: (**الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها: قول لا إله إلا الله، وأدناها: إماطة الأذى عن الطريق**)[٥]، وكذلك سائر الأحاديث التي يجعل فيها أعمال البر من الإيمان).

قلت: وفي حديث عبد اللّه بن عبيد بن عمير عن أبيه، عن جده أنه قيل لرسول اللّه ﷺ: ما الإسلام؟ قال: (**إطعام الطعام، وطِيبُ الكلام**). قيل: فما الإيمان؟ قال: (**السَّمَاحة والصبر**). قيل: فمن أفضل المسلمين إسلاماً؟

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) الأحزاب: ٣٥.

(٣) الحجرات: ١٤.

(٤) الذاريات: ٣٥-٣٦.

(٥) تقدم تخريجه.

قال:(**من سَلِم المسلمون من لسانه ويده**). قيل: فمن أفضل المؤمنين إيماناً؟ قال: (**أحسنهم خُلُقاً**). قيل: فما أفضل الهجرة؟ قال: (**من هَجَر ما حَرَّم اللّه عليه)**. قال:أي الصلاة أفضل؟ قال: (**طول القُنُوت**). قال: أي الصدقة أفضل؟ قال: (**جُهْد المُقل**). قال: أي الجهاد أفضل؟ قال: (**أن تجاهد بمالك ونفسك، فيُعَقرُ جَوَادُك، ويُراق دَمُك**). قال أي الساعات أفضل؟ قال: (**جَوْف الليل الآخر**)[(١)]. فهنا ذكر الإسلام والإيمان جميعا فيكون معنى الإسلام الأعمال الظاهرة، والإيمان الأعمال الباطنة، فهذا هو الوجه الأول في التفريق بين الإسلام والإيمان، وخلاصته أنهما إن ذكر في النص الواحد فإنه يكون معناهما واحدا، وأما إن ذكر واحد منهما، فإنه يدخل فيه ما لم يذكر، والله أعلم.

وهناك وجه آخر: وهو أن يفرق بينهما باعتبار الرتبة والدرجة، فأهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى يقولون: إن الدين ثلاث مراتب: إسلام، وإيمان، وإحسان، فالعبد أول ما ينطق بالشهادتين يوصف بأنه مسلم، فأول مراتب الدين هو الإسلام، ثم إذا ترقى العبد في مراتب الدين وصل إلى مرتبة الإيمان، ثم إذا اجتهد في تحقيق الشرع وصل إلى مرتبة الإحسان، فهي ثلاث مراتب، فالمسلم لا يوصف بأنه مؤمن، وأما المؤمن فإنه لا بد وأن يكون مسلما، لأنه لم يصل إلى درجة ورتبة الإيمان إلا بعد رتبة الإسلام، ولكن المؤمن لا يوصف بأنه محسن، وأما المحسن فإنه لا بد وأن يكون

---

(١) رواه أبو داود رقم: (١٤٤٩) في الصلاة، باب فضل التطوع في البيت، والنسائي رقم: (٢٥٢٦)، في الزكاة، باب جهد المقل، وأحمد: (٣٢/ ١٧٧)، رقم: (١٩٤٣٥).
قال الألباني: (صحيح).

محسنا، فكل مؤمن فهو مسلم، ولكن ليس كل مسلم مؤمنا، وكل محسن فهو مسلم ومؤمن، ولكن ليس كل مؤمن ومسلم يكون محسنا، فمن كان محسنا فهو مؤمن ومسلم، ومن كان مؤمنا فهو مسلم وليس بمحسن، وأما المسلم فإنه لا يكون مؤمنا ولا محسنا إلا بعد حين إن واظب على فعل الواجبات وترك المحرمات، ولا يزال يترقى مي مدارج هذه المراتب حتى يبلغ كمال الإيمان، ولذلك قال تعالى: ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ﴾[١]، فهنا أثبت لهم الإسلام، ولكنه نفي عنهم الإيمان، لأن رتبة الإيمان ودرجة الإيمان أعلى وأرفع من رتبة الإسلام، وكذلك قوله تعالى عن لوط وآله: ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾[٢]، فإنه لما ذكر تعالى من أخرجه من القرية وصفهم بالإيمان فقال: ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ لأنه لا ينجو من العذاب الواقع على الأمة إلا أهل الإيمان فقط، وبعض أهل العلم يرى أن هذه الآية دليل على الإسلام والإيمان شيء واحد.

والجواب على هذا أن التنويع في الوصف في الآية قد جاء للفرق بين حالين: حال الإخراج وحال الوجود، فلما ذُكر الموجودون ذكروا بصفة الإسلام على اعتبار العمل الظاهر، ولما ذُكر المخرجون ذكروا بصفة الإيمان، لأنَّ الموجودين فيهم من عمله الظاهر عمل أهل الإسلام لكنه

(١) الحجرات: ١٤.

(٢) الذاريات: ٣٥-٣٦.

ليس منهم، كامرأة لوط، ولهذا لم تكن من المخرجين، مع أنها من الموجودين.

والمهم أن الذي أريدك أن تفهمه من هذه القاعدة هو عدة أمور:

الأول: أن كل مؤمن فهو مسلم، لأن الإيمان درجة لا تكون إلا بعد إسلام، وليس كل مسلما مؤمنا، مع أننا نقول: إنه لا يصح إيمان إلا بإسلام، ولا يصح إسلام إلا بشيء من الإيمان.

الثاني: أن لفظ الإيمان والإسلام من الألفاظ التي إن افترقت في الدليل اتفقت في المعنى، وإن اجتمعت في الدليل افترقت في المعنى، فيكون الإسلام معناه أعمال الظاهر، ويكون معنى الإيمان أعمال الباطن، قال الناظم في النونية:

والسلم والإيمان إن يتفرقا ... في النص قل شيئان متفقان

وإذا رأيتهما بنص واحد ... فإذا هما شيئان مختلفان

فالسلم في عمل الجوارح يا فتى ... وكذاك في عمل القلوب الثاني

والله أعلم وهو الموفق والهادي.

القاعدة الثانية بعد المائة

(الأصل أن من ثبت إسلامه بيقين فلا يزول عنه وصفه إلا بيقين)

أقول: قوله: (من) هذه لفظة عامة، لأنها اسم موصول بمعنى الذي، وقد تقرر في قواعد الأصول أن الأسماء الموصولة تفيد العموم، فيدخل في ذلك كل من دخل في الإسلام في الظاهر، أي نطق بالشهادتين، قوله: (ثبت) أي وُجِدَ واستقر وتحقق، قوله: (إسلامه) المراد به الإسلام الخاص لا الإسلام العام، وقد عرف العلماء الإسلام بأنه الاستسلام لله تعالى بالتوحيد

والانقياد له بالطاعة والبراءة من الشرك ، هذا هو الإسلام، والإسلام العام هو إسلام الأمم الماضية، فمن آمن من الأمم الماضية بنبيه المبعوث له واتبع شريعته فهو مسلم، أي بالإسلام العام، وأما الإسلام الخاص فهو إسلام هذه الأمة، وهو الإيمان بمحمد ﷺ واتباع شريعته، والكلام هنا ليس على الإسلام العام، وإنما هو عن الإسلام الخاص، وقوله: (من ثبت إسلامه) هذا قيد مهم في التعريف يخرج من لم يدخل في الإسلام من هذه الأمة، وذلك لأن الله تعالى قد بعث محمدا ﷺ للثقلين: الإنس والجن، فرسالته ﷺ عامة للثقلين جميعا، كما قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾[2]، وقال النبي ﷺ: (**وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس كافة**)[3]، فمن آمن به بعد بعثته بيقين، فإنه داخل معنا في هذه القاعدة، وهم المسمون: (بأمة الإجابة)، ويسمون: (بأهل القبلة)، فسموا بأمة الإجابة لأنهم استجابوا لله تعالى ولنبيه ﷺ في الإيمان به، أي أن أصل الإيمان موجود فيهم ومتحقق، وسموا بأهل القبلة لأنهم يتوجهون للقبلة في صلواتهم وبعض تعبداتهم، فهذا بالنسبة لمن آمن بالنبي ﷺ، وأما من لم يؤمن به فإنه داخل في مسمى الأمة، ولكنه من أمة الدعوة لا أمة الإجابة، وأمة الدعوة هو كل من وجد بعد بعثة النبي ﷺ

---

(١) سبأ: ٢٨.

(٢) الأنبياء: ١٠٧.

(٣) أخرجه البخاري في التيمم، باب التيمم، وفي المساجد، باب قول النبي ﷺ: (**جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا**)، رقم: (٤٣٨)، ومسلم رقم: (٥٢١) في المساجد في فاتحته.

ولم يؤمن به، كاليهود والنصارى وسائر ملل الكفر الموجودين، فهؤلاء من الأمة، ولكنهم من أمة الدعوة، لا من أمة الإجابة، وهم كفار أصليون، لأن الواجب عليهم أن يؤمنوا بمحمد ﷺ، كما قال النبي ﷺ: (**والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار**) (١)، فالذي يدخل معنا في هذه القاعدة إنما هم أمة الإجابة، لا أمة الدعوة، قوله: (**بيقين**) اعلم رحمك الله تعالى أن اليقين مرتبة من مراتب الإدراك، ويراد به ثبوت الشيء وإدراكه من غير احتمال مضاد، ويليه في الرتبة: الظن، وهو احتمال أمرين أحدهما أرجح من الآخر، ويليه: الشك، وهو تجويز أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر، والمراد بهذه القاعدة هو من ثبت عندنا لإسلامه بيقين أو عن غلبة ظن راجح، ولكننا اكتفينا في القاعدة بذكر اليقين لأن المتقرر عند أهل العلم رحمهم الله تعالى أن غلبة الظن منزلة منزلة اليقين، قوله: (**فلا يجوز**) أي لا يحل لأحد التعدي على إسلامه بالحكم بالنقض والبطلان، قوله: (**إلا بيقين**) أي لا يجوز إبطال يقين الإسلام الثابت إلا بيقين الكفر، فلا يحل التخوض في أديان الناس وإخراجهم منها إلا باليقين الثابت، والله أعلم.

فصل

وتعني هذه القاعدة أن من ثبت عند أهل العلم رحمهم الله تعالى أنه مسلم باليقين والقطع فإنه لا يجوز التعدي عليه بإخراجه منه بمجرد التهوكات

---

(١) أخرجه مسلم رقم: (١٥٣) في الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس ونسخ الملل بملته.

والتخرص والظنون الكاذبة، بل لا بد من يقين آخر يثبت أن هذا الرجل قد كفر وقد خلع ربقة الإسلام من عنقه، وذلك لأن المتقرر في القواعد أن الأصل هو بقاء ما كان على ما كان، وهذا الرجل قد كان مسلما في السابق، فالأصل أنه الآن في الحالة الراهنة باق على إسلامه، لأنه الأصل فيه، والمتقرر في القواعد أن الأصل هو البقاء على الأصل حتى يرد الناقل، وليس من جملة النواقل عن الأصل مجرد الهوى والتخرص والظن الكاذب الذي لم يبن على العلم والهدى، ولأن المتقرر عند أهل العلم رحمهم الله تعالى أن اليقين لا يزول إلا باليقين، وقد تيقنا إسلامه في الزمن السابق، فالأصل هو الثبوت على هذا اليقين، حتى يأتي يقين مماثل ينقضه، لأن اليقين قوي، ولا ينقض الثابت بالطريق القوي إلا بطريق ثابت قوي، ولأن المتقرر في القواعد أن ما ثبت بالدليل الشرعي لا ينقض إلا بالدليل الشرعي، وإسلام هذا العبد قد ثبت بالدليل الشرعي، فإن الدليل الشرعي قد أثبت أن من نطق بالشهادتين وحقق ما يتعلق بها من الشروط والأركان واجتنب النواقض، فإنه من جملة المسلمين، وحيث كان إسلامه ثابت بالدليل الشرعي، فإنه لا يحل لأحد أن يبطل ما أثبته الدليل الشرعي إلا بمقتضى دليل شرعي آخر، لأن ما ثبت بالدليل لا ينقض إلا بالدليل، ولأن الحكم بانتقاض الإسلام وبطلانه إنما هو من أحكام الشرع، وأنت خبير بارك الله تعالى فيك أن الحكم الشرعي ليس مرده إلى الناس، بل مرده إلى الله تعالى وإلى رسوله ﷺ، وحيث كان الأمر كذلك فإنه لا يحل لأحد أن يحكم على أحد ببطلان إسلامه إلا بالدليل، لأن الحكم بالكفر والخروج من الدين من جملة أحكام الشرع، والمتقرر في القواعد أن الأحكام الشرعية

تفتقر في ثبوتها للأدلة الصحيحة الصريحة، ولأن الحكم على هذا الرجل بأنه مسلم إنما قد ثبت بطريق اليقين، فلا يجوز الحكم عليه بالكفر بمجرد الظنة والشك، لأن المتقرر أن اليقين لا يزول بالشك، ولأن الحكم بالكفر على المسلم ليس من الأمور التي يتشوف لها الشارع، فيكون مرد ثبوتها إلى أضعف دليل، بل هي من الأمور التي ضيقت في الشرع، فضبطتها بالضوابط الكثيرة، وجعلت في طريقها الشروط والموانع، وهذا يفيدك أن التكفير بابه ضيق، وحيث كان الأمر كذلك فلا بد أن يضيق في طريق ثبوته، ولا يكون كذلك إلا إن رددنا الأمر إلى اليقين، فمن ثبت كفره بيقين حكمنا به، وأما الطرق الأخرى فإنها لا تصلح أن تكون طريقا موصلا للحكم بالتكفير، فانتبه لهذا، ولذلك قال النبي ﷺ في تكفير الحكام: (**إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم فيه من الله برهان**)[1]، فانظر كيف طريق التكفير الصحيح، فحتى نحقق مقصود الشرع في هذا الباب فلا بد وأن يبنى الأمر على اليقين، ولا يتحقق هذا إلا إن بنينا باب التكفير على هذه القاعدة: (**من ثبت إسلامه بيقين فلا يجوز إخراجه منه إلا بيقين**)، وهذا هو ما ندين الله تعالى به، فهذا بالنسبة لشرح القاعدة تفصيلا وتدليلا، ولكن أنت ترى أننا لم نذكر من الأدلة إلا القواعد، أي أننا خرجنا الأمر على القواعد المقررة عند أهل العلم رحمهم الله تعالى، وهذا من باب التوضيح، ونزيد الأمر توضيحا بذكر جمل من الأدلة الشرعية، فنقول وبالله تعالى التوفيق:

---

(١) أخرجه البخاري في الفتن: باب قول النبي ﷺ: (**سترون بعدي أمورا تنكرونها**)، رقم: (٧٠٥٦)، ومسلم رقم (١٧٠٩) في الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية.

من الأدلة عليها: جميع الأدلة التي تدل على حرمة القول على الله تعالى بلا علم، فإن الحكم بالتكفير حكم لا يستفاد إلا من الله تعالى، فنحن لا نكفر إلا من كفره الله تعالى ورسوله ﷺ، فمن كفر بلا علم ولا برهان بل بالتخرص والهوى فقد تقحم باب التقول على الله تعالى بلا علم ، وهو من الكبائر الخطيرة والموبقات والآثام العظيمة، قال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾(١)، فجعل الله تعالى القول عليه بلا علم في رتبة أعظم من الشرك، لأن الشرك فرع من فروع القول على الله تعالى بغير علم، وقال العلماء رحمهم الله تعالى: إن ترتيب المحرمات في هذه الآية من الأدنى إلى الأعلى، وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴾(٣)، فمن كفر مسلما بالظنة والهوى، بل علم ولا برهان، فقد قال على الله تعالى بلا علم، وقفا ما ليس له به علم، وافترى على الله تعالى الكذب، وقد شهد الدليل بأنه خائب وخاسر غير مفلح، فالحذر الحذر من سقطات اللسان، وآفات الاتهامات بتلك الأحكام

---

(١) الأعراف: ٣٣.

(٢) الإسراء: ٣٦.

(٣) النحل: ١١٦.

الكبيرة التي يترتب عليها من الأحكام العظيمة ما هو معلوم، والله المستعان.

ومن الأدلة أيضا: جميع الأدلة الآمرة بحفظ اللسان، فإن التكفير من جملة آفات اللسان، وحيث كان هو من أخطرها وأشدها فإنه يكون في المرتبة الأولى عند ورود التحذير والتخويف من سقطات اللسان، فهو أشد من الغيبة والنميمة والكذب واللعن وشهادة الزور، فالتكفير من أخطر تلك الآفات، فالنصوص التي تحذر من آفات هذا اللسان يدخل فيها التحذير من التكفير دخولا أوليا، قال تعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٢٤﴾ يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾[(٢)]، وفي الحديث: (**وإن العبد ليتكلم بالكلمة من سخط الله لا يعلم مبلغها يهوي بها في النار أبعد ما بين المشرق والمغرب**)[(٣)]، وفي الحديث: (**من يضمن لي ما بين فكيه وما بين فخذيه أضمن له الجنة**)[(٤)]، وفي الحديث: سئل النبي ﷺ عن أكثر ما

---

(١) ق: ١٨.

(٢) النور: ٢٤.

(٣) أخرجه البخاري في الرقاق، باب حفظ اللسان، رقم: (٦٤٧٨)، ومسلم رقم (٢٩٨٨) في الزهد، باب التكلم بالكلمة يهوي بها في النار.

(٤) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وقد أخرج البخاري قريبا منه في الرقاق، باب حفظ اللسان، رقم: (٦٤٧٤)، والترمذي رقم (٢٤١٠) في الزهد، باب ما جاء في حفظ اللسان. ولفظ البخاري: (من يضمن لي ما بين لحييه وما بين رجليه أضمن له الجنة).

يدخل الناس النار فقال: (**الفم والفرج**)[١]، وفي الحديث: (**من يضمن لي ما بين لحييه وما بين فخذيه أضمن له الجنة**)[٢]، وفي الحديث: (**ثكلتك أمك يا معاذ، وهل يكب الناس على مناخرهم**) ، أو قال: (**على وجوههم في النار إلا حصائد ألسنتهم**)[٣]، وفي الحديث: (**إنَّ الرجل ليتكلم بالكلمة من رضوان الله - ما كان يظن أن تبلغ ما بلغت - يكتب الله له بها رضوانه إلى يوم يلقاه، وإن الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله - ما كان يظن أن تبلغ ما بلغت- يكتب الله له بها سخطه إلى يوم يلقاه**)[٤]، والأحاديث في هذا المعنى كثيرة، وكلها تحذر من آفات اللسان وحصائد اللسان، وخطر اللسان، وتخبر بعظيم العقوبة المترتبة على إفلات اللسان في الأمور التي لا يجوز له الخوض فيها شرعا، وإن أعظم الأمور التي يخاف على الإنسان من لسانه فيها رمي الناس بالأحكام الكبيرة الخطيرة التي لا بد فيها من قيام

---

(١) رواه الترمذي رقم: (٢٠٠٥) في البر، باب ما جاء في حسن الخلق، وقال: (هذا حديث صحيح غريب).

(٢) أخرجه البخاري في الرقاق، باب حفظ اللسان، رقم: (٦٤٧٤)، ولفظ البخاري: (**من يضمن لي ما بين لحييه وما بين رجليه أضمن له الجنة**).

(٣) رواه الترمذي رقم: (٢٦١٩) في الإيمان، باب ما جاء في حرمة الصلاة، وأحمد: (٥/ ٢٣١)، وعبد بن حميد: (١١٢)، وابن ماجه: (٣٩٧٣)، والنسائي في الكبرى: (١١٣١١).

قال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح).

(٤) رواه مالك في الموطأ: (٢/ ٩٨٥) في الكلام، باب ما يؤمر به التحفظ في الكلام، والترمذي رقم: (٢٣٢٠) في الزهد، باب في قلة الكلام، والحميدي: (٩١١) والنسائي في الكبرى تحفة الأشراف: (٢٠٢٨).

وقال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح).

البرهان الساطع، والدليل الصحيح، كالرمي بالكفر والفسق ونحوها، فإن كان إعمال اللسان فيما هو أهون منها من الأمور الكبيرة المحرمة، فكيف بإعمال اللسان فيها؟ لا جرم أنه أشد خطرا، وأعظم أثرا، ولا نعني بهذا الكلام إقفال باب التكفير، لا، ولكننا نريد به التخويف الشديد من التفوه بشيء من ذلك بلا علم ولا برهان ولا حجة ساطعة مقبولة، فالأصل في أهل القبلة أنهم مسلمون، والأصل هو البقاء على هذا الأصل حتى يرد الناقل عن ذلك بيقين، والله المستعان.

ومن الأدلة أيضا: الأدلة الخاصة المرهبة من رمي المسلم بالكفر على وجه الخصوص، فإنه قد ورد في السنة الصحيحة التحذير الشديد من رمي أحد من المسلمين بالكفر ما لم يقم البرهان على تكفيره، وتخبر بأن التكفير الصادر من الشخص إن لم يكن له وجه شرعا فإنه يحور على صاحبه، أي يرجع عليه، فعن أبي ذر الغفاري - رضي الله عنه - أنه سمع رسولَ الله ﷺ يقول: (**ليس من رجل ادَّعى إلى غير أبيه - وهو يعلمه - إلا كَفَر، ومَنِ ادعى ما ليس له، فليس منا، وليتبوأ مقعده من النار، ومن دعا رجلا بالكفر، أو قال: عدو الله - وليس كذلك - إلا حارَ عليه**)[١]، وللبخاري (**لا يَرمِي رجل رجلا بالفُسوق، ولا يرميهِ بالكفر إلا ارتدت عليه، إن لم يكن صاحبه كذلك**)[٢]، وعن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال:

---

(١) أخرجه البخاري في الأدب، باب ما ينهى من السباب واللعن، رقم: (٦٠٤٥)، وفي الأنبياء، باب نسبة اليمن إلى إسماعيل، رقم: (٣٥٠٧)، ومسلم رقم: (٦١) في الإيمان، باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم.

(٢) صحيح البخاري في الأدب، باب ما ينهى من السباب واللعن، رقم: (٦٠٤٥).

قال رسولُ الله ﷺ: (**سِبابُ المسلم فُسُوق، وقتالُه كفْر**)[١]. وأعظم السباب هو رميه بالكفر وليس هو كذلك، وعن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما -: أنَّ وعن رسولَ الله ﷺ قال: (**مَن قال لأخيه يا كافر، فقد باء بها أحدُهما**) وفي رواية: (**إذا كفَّر الرجلُ أخاه، فقد باء بها أحدُهما**) وفي أخرى: (**أيما امرئ قال لأخيه: كافر، فقد باء بها أحدُهما، إن كان كما قال، وإلا رجعت عليه**). أخرجه الجماعة إلا النسائي[٢]. وعن أبي هريرة - رضي الله عنه- أن رسول الله ﷺ قال: (**من قال لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما**)[٣]. وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**ما أكفر رجل رجلا إلا باء أحدهما بها إن كان كافرا وإلا كفر بتكفيره**)، رواه ابن حبان في صحيحه[٤]، وعن أبي قلابة رضي الله عنه أن ثابت بن

(١) أخرجه البخاري في الأدب، باب ما ينهى من السباب واللعن، رقم: (٦٠٤٤)، وفي الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر، رقم: (٤٨)، وفي الفتن، باب قول النبي ﷺ: (**لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض**)، رقم: (٧٠٧٦)، ومسلم رقم (٦٤) في الإيمان، باب بيان قول النبي ﷺ: (**سباب المسلم فسوق وقتاله كفر**)، والترمذي رقم: (١٩٨٤) في البر، باب رقم: (٥٢).

(٢) أخرجه البخاري في الأدب، باب من كفر أخاه بغير تأويل، رقم: (٦١٠٤)، ومسلم رقم: (٦٠) في الإيمان، باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم: يا كافر، ومالك في الموطأ: (٢/ ٩٨٤) في الكلام، باب ما يكره من الكلام، والترمذي رقم: (٢٦٣٩) في الإيمان، باب ما جاء فيمن رمى أخاه بكفر، وأبو داود رقم: (٤٦٨٧) في السنة، باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) صحيح ابن حبان: (١/ ٤٨٣)، رقم: (٢٤٨)، قال الألباني في الصحيحة: (٢٨٩١): (صحيح بما بعده).

الضحاك رضي الله عنه أخبره: أنه بايع رسول الله ﷺ تحت الشجرة وأن رسول الله ﷺ قال: (**من حلف على يمين بملة غير الإسلام كاذبا متعمدا فهو كما قال ومن قتل نفسه بشيء عذب به يوم القيامة وليس على رجل نذر فيما لا يملك ولعن المؤمن كقتله ومن رمى مؤمنا بكفر فهو كقتله ومن ذبح نفسه بشيء عذب به يوم القيامة**)، رواه البخاري ومسلم[١]، ورواه أبو داود والنسائي باختصار والترمذي وصححه ولفظه: أن النبي ﷺ قال: (**ليس على المرء نذر فيما لا يملك ولاعن المؤمن كقاتله ومن قذف مؤمنا بكفر فهو كقاتله ومن قتل نفسه بشيء عذب بما قتل به نفسه يوم القيامة**)[٢]. وعن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فهو كقتله**)، رواه البزار ورواته ثقات[٣]. فالحذر الحذر أيها المسلمون من الوقوع في تكفير أحد من أهل القبلة إلا بالدليل الواضح كما قال عليه الصلاة والسلام: (**إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم فيه من الله برهان**)[٤]. والله المستعان.

---

(١) أخرجه البخاري في الأيمان، باب من حلف بملة سوى الإسلام، رقم: (٦٦٥٢)، وفي الأدب، باب ما ينهى من السباب واللعن، رقم: (٦٠٤٧)، وباب من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، رقم: (٦١٠٥)، ومسلم رقم: (١١٠) في الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه.

(٢) سنن أبي داود رقم: (٣٢٥٧) في الأيمان، باب ما جاء في الحلف بالبراءة وبملة غير الإسلام، والنسائي في الأيمان، باب الحلف بملة سوى الإسلام، رقم: (٣٨١٣)، والترمذي رقم: (٢٦٣٨) في الإيمان، باب ما جاء فيمن رمى أخاه بكفر.

(٣) مسند البزار: (٩/ ١٧)، رقم: (٣٥١٩).

(٤) تقدم تخريجه.

ومن الأدلة أيضا: الأدلة التي تنهى عن الدخول في بواطن الناس، وتأمر بالأخذ بظواهرهم، وتحذر من تفسير النوايا، لا سيما في مسألة التكفير، وذلك كما في حديث المقداد بن الأسود - رضي الله عنه -: قال عبيد الله بن عَدِي بن الخيار: إن المقداد بن عمرو الكندي - وكان حليفا لبني زُهرة، وكان ممَّن شهد بدرا مع النبيِّ ﷺ - أخبره أنه قال لرسول الله ﷺ: (أرأيتَ إن لقِيتُ رجلا من الكُفار فاقْتَتَلْنا، فَضَرَبَ إحدى يديَّ بالسيف، فقطعها، ثم لاذ مِنِّي بشجرة، فقال: أسلمتُ لله، أأَقْتُلُه يا رسولَ الله بعد أن قالها؟ فقال رسولُ الله ﷺ: (**لا تقتُلْه**)، فقال: يا رسولَ الله، قَطَعَ إحدى يَديَّ، ثم قال ذلك بعدما قطعها، فقال رسولُ الله ﷺ: (**لا تقتُلْه، فإن قتلْتَه فإنَّهُ بمنزلتِكَ قبل أن تَقتُلَه، وإنك بمنزلَتِهِ قبلَ أن يقول كَلِمَتَه التي قال**)[1]. وعن حارثة بن مضرب عن فُرات بن حَيَّان - رضي الله عنه -: (أنَّ رسولَ الله ﷺ أمر بقتله وكان عَيْنا لأبي سفيانَ، وحليفا لرجل من الأنصار، فمرَّ بحلْقة من الأنصار، فقال: إني مسلم، فقال رجل من الأنصار: إنه يا رسولَ الله يقول: إني مُسلم، فقال رسولُ الله ﷺ: (**إنَّ منكم رجالاً نَكِلُهُمْ إلى إيمانهم، منهم فُراتُ بن حَيَّان**)، أخرجه أبو داود[2]. فأمر النبي ﷺ برد الأمر إلى الظاهر، ونهى عن الخوض في السرائر، وعن أُسامةَ بنَ زيد يقول: (بَعَثَنا رسولُ الله ﷺ إلى الحُرَقَةِ، فَصَبَّحْنَا القومَ فهزمناهم، ولَحِقتُ أنا

---

(١) أخرجه البخاري في الديات في فاتحته، رقم: (٦٨٦٥)، وفي المغازي، باب شهود الملائكة بدرا، رقم: (٤٠١٩)، ومسلم رقم (٩٥) في الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلا الله، وأبو داود رقم: (٢٦٤٤) في الجهاد، باب على ما يقاتل المشركون.

(٢) سنن أبي داود رقم: (٢٦٥٢) في الجهاد، باب في الجاسوس الذمي.

ورجُل من الأَنصار رجلا منهم، فلما غَشِيناه، قال: لا إله إلا الله، فَكفَّ عنه الأنصاريُّ، وطعَنْتُهُ بِرُمْحِي، حتى قتلتُه، فلما قَدِمْنا، بلَغَ النبيَّ ﷺ، فقال: (**يا أُسامةُ، أقتلتَهُ بعدما قال: لا إله إلا الله**)؟ قلتُ: إنما كان متعوِّذا، فقال: (**أقتلتَهُ بعدما قال: لا إله إلا الله**)؟ فما زالَ يُكرِّرُها حتى تمنيتُ أنِّي لم أكنْ أسلمتُ قبلَ ذلك اليومِ)[١]. وفي رواية قال: (بعثنا رسولُ الله ﷺ في سريَّة، فَصبَّحْنا الحُرَقَات من جُهينة، فأدركتُ رجلا، فقال: لا إله إلا الله، فطعنتُه، فوقع في نفسي من ذلك، فذكرتُهُ للنبيِّ ﷺ، فقال رسولُ الله ﷺ: (**أقال: لا إله إلا الله وقتلتَهُ**)؟ قال: قلتُ: يا رسولَ الله، إنما قالها خوفا من السِّلاح. قال: (**أفلا شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ، حتى تعلم أقالها، أم لا**)؟ فما زال يكرِّرُها عليَّ، حتى تمنيتُ أني أسلمتُ يومئذ، قال: فقال سعد: وأنا والله لا أقتل مسلما حتى يقتله ذُو البُطَين - يعني: أسامةَ - قال: فقال رجل: ألم يقل الله: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾؟[٢]، فقال سعد: قد قاتلْنا حتى لا تكونَ فتنة، وأنتَ وأصحابُك تريدون أن تقاتِلوا حتى تكونَ فتنة)[٣]. وبهذه الأحاديث الطيبة قرر أهل السنة رحمهم الله تعالى أن لنا الظاهر والله تعالى يتولى السرائر، وعن علي رضي الله عنه قال: (بعثني رسولُ الله ﷺ أنا والزبيرَ والمقدادَ، فقال: انطلقوا حتى تأتوا رَوْضةَ خَاخ،

(١) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب بعث النبي ﷺ أسامة بن زيد إلى الحرقات من جهينة، رقم: (٤٢٦٩)، ومسلم في الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلا الله رقم: (٩٦).

(٢) البقرة: ١٩٣.

(٣) أخرجه مسلم رقم: (٩٦) في الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلا الله، وأبو داود رقم (٢٦٤٣) في الجهاد، باب على ما يقاتل المشركون.

فإن بها ظَعينة معها كتاب، فخذوه منها، فانطلقنا تتعادى بنا خيلُنا حتى أَتينا الرَّوضة، فإذا نحن بالظَّعينةِ، فقلنا: أَخرجي الكتاب، قالت: ما معي من كتاب، فقلنا: لتُخْرِجنَّ الكتابَ أو لتُلْقِيَنَّ الثيابَ، فأخرجتْهُ من عِقاصها، قال: فأتينا به النبيَّ ﷺ، فإذا فيه: من حاطبِ بنِ أبي بَلْتَعَةَ إلى ناس من المشركين من أهلِ مكةَ، يخبرُهُم ببعض أمرِ رسولِ الله ﷺ، فقال رسولُ الله ﷺ: (**يا حاطبُ، ما هذا**)؟ فقال: يا رسولَ الله، لا تعجَلْ عليَّ، إني كنتُ امرءا مُلْصَقا في قريش، ولم أكنْ من أنْفسهم، فكان من مَعَكَ من المهاجرين لهم قرابة يَحْمُون بها أموالهم وأهليهم بمكةَ، فأحْبَبْتُ - إذْ فاتني ذلك من النسب فيهم - أن أتَّخِذَ فيهم يدا يحمون بها قرابتي، وما فعلتُ كفرا، ولا ارتدادا عن ديني، ولا رضى بالكفر بعد الإسلام. فقال رسولُ الله ﷺ: (**إنَّهُ قَد صَدَقَكم**). فقال عمرُ: دعني يا رسول الله أضربْ عُنُق هذا المنافق، فقال رسولُ الله ﷺ: (**إنه قد شهد بدرا، وما يدريك لعل الله اطَّلعَ على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم، فقد غفرتُ لكم**)[1]، فالواجب أخذ الناس بظواهرهم، والمتقرر عند أهل السنة رحمهم الله تعالى أن الأحكام في الدنيا على الظواهر والسرائر تبع لها، وأما الأحكام في الآخرة فهي على السرائر، والظواهر تبع لها، وعليه: فلا يجوز لنا أن نخرج من دائرة الإسلام من لم يأت بموجب خروجه منه مما دلت الأدلة الصحيحة على كفر من جاء به، مع توفر الشروط وانتفاء الموانع، فأسأل الله تعالى أن يعصمنا وإخواننا من فتنة التكفير التي عصفت ولا تزال تعصف بالعالم الإسلامي، ونسأل

---

(١) تقدم تخريجه.

الله تعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يهدي من وقع فيها وأن يرده إلى جادة الحق والصواب، إنه ولي ذلك والقادر عليه. وهو أعلى وأعلم.

ومن الأدلة أيضا: جميع الأدلة التي تنهى عن قتل المسلم أو التسبب في ذلك ولو بشطر كلمة، وتخبر بعظيم العقوبة المترتبة على سفك دم المسلم، وتبين أن الأصل فيه العصمة، وأن الأصل فيه حرمة القتل إلا إن جاء بما يوجب عليه القتل شرعا، وأنت خبير بارك الله تعالى فيك أن من أكبر أسباب القتل الحكم بالتكفير على المسلم، ففي الأعم الأغلب أن إصدار مثل هذه الأحكام من أسباب انتشار القتل، وإن نظرة بسيطة إلى التاريخ وما جرته فتنة التكفير التي تولى كبرها الخوارج، وما يجري من أحداث القتل في هذه الأزمنة بسبب فتنة التكفير لكفيلة أن تبين لك أن باب التكفير مرتبط بقتل النفوس، فهو باب واسع قد ولج منه الشيطان على النفوس بقتل النفوس، ولا أظنك تخالفني إن قلت لك: إن غالب ما يدور من أحداث القتل في العراق، وأفغانستان، والصومال، والجزائر، وتلك الأحداث التفجيرية في المملكة العربية السعودية، وفي غيرها من بلاد المسلمين، كله بسبب التكفير الذي عمت به البلوى وطمت، نعم، هكذا يكون حال المسلمين إن انفتح عليهم باب التكفير بلا علم ولا برهان، ولا يفهم مني أحمق أنني أقفل باب التكفير، فإن سوء الفهم بلية في كل زمان، وإنما الذي أعنيه أن المسلم الذي ثبت إسلامه بيقين فإنه لا يجوز لنا إخراجه من هذا الدين إلا بيقين آخر، لأن ما ثبت بيقين فإنه لا يزول عنه إلا بيقين، والمهم أن من أصناف الأدلة على هذه القاعدة الأدلة التي جاءت بعصمة دم المسلم كما قال تعالى:

﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾[1].

وعن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه -: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: (**لا يَحِلُّ دَمُ امرئ مسلم يشهدُ أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: الثَّيِّبُ الزَّاني، والنَّفسُ بالنَّفْسِ، والتَّارِكُ لدينِهِ، المفارقُ للجمَاعَةِ**)[2]. وللنسائي قال: (**والله الذي لا إله غيره، لا يَحلُّ دَمُ امرئ مسلم يشهدُ أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، إلا ثلاثةُ نَفَر: التاركُ للإسلام المفارقُ للجماعة، والثَّيِّبُ الزَّاني، والنَّفْسُ بالنفسِ**)[3].

عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسولُ الله ﷺ: (**لَنْ يزالَ المؤمِنُ في فُسحَة من دِينه ما لم يُصِبْ دما حراما**)، قال: وقال ابن عمر: (إنَّ مِن وَرَطَاتِ الأمور التي لا مخرج لمن أوقع نفسه فيها سفكُ الدَّم الحرام بغير حِلِّه)[4].

وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: (**كُلُّ ذنب عسى الله أن يغفرَه، إلا مَن ماتَ مُشْرِكا، أو مُؤمِن قَتَلَ مؤمنا متعمدا**)[5]، وعن معاوية - رضي الله عنه -: قال: قال رسولُ الله ﷺ: (**كلُّ ذنب**

---

(١) النساء: ٩٣.

(٢) أخرجه البخاري في الديات، باب قول الله تعالى: ﴿ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ ﴾، رقم: (٦٨٧٨)، ومسلم رقم (١٦٧٦) في القسامة، باب ما يباح به دم المسلم، وأبو داود رقم (٤٣٥٢) في الحدود، باب الحكم فيمن ارتد.

(٣) لم أقف عليه فيه بهذا اللفظ.

(٤) أخرجه البخاري، في الديات في فاتحته، رقم: (٦٨٦٢).

(٥) رواه أبو داود، رقم: (٤٢٧٠) في الفتن، باب في تعظيم قتل المؤمن.

عسى الله أن يغفِرَهُ إلا الرَّجل يقتلُ المؤمِنَ مُتَعَمِّدا، أو الرجل يموتُ كافرا). أخرجه النسائي.

وعن بريدة - رضي الله عنه -: قال: قال النبيُّ ﷺ: (**قَتْلُ المُؤمِنِ أعْظَمُ عِنْدَ الله من زَوالِ الدنيا**)، أخرجه النسائي[١].

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما -: أَنَّ رسولَ الله ﷺقال: (**لَزَوَالُ الدُّنيا أَهْونُ على الله مِن قتلِ رجل مسلم**)[٢].

وعن أبي الحكم البجلي: قال: سمعتُ أبا هريرة وأبا سعيد - رضي الله عنهما- يذكران عن رسول الله ﷺ قال: (**لَو أنَّ أَهْلَ السَّماءِ وأَهْلَ الأَرضِ اشتركوا في دَمِ مؤمن لأَكَبَّهُمُ الله في النار**)[٣].

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه -: أَنَّ رسولَ الله ﷺ قال: (**الإِيمانُ قَيَّدَ الفَتْكَ، لا يَفْتِكُ مؤمِن**)، أخرجه أبو داود[٤]. قال العلماء الإيمان قيَّد الفتك، الفتك: القتل على غفلة وغرة، ومعنى الحديث: أن الإيمان يمنع

قال عبد القادر الأرنؤوط: (إسناده صحيح).

(١) سنن النسائي، في تحريم الدم في فاتحته، رقم: (٣٩٨٤).

قال الألباني: (صحيح).

(٢) رواه الترمذي رقم: (١٣٤٥) في الديات، باب ما جاء في تشديد قتل المؤمن، والنسائي في تحريم الدم، باب تعظيم الدم، رقم: (٣٩٨٧).

قال الألباني: (صحيح).

(٣) رواه الترمذي رقم: (١٣٩٨) في الديات، باب الحكم في الدماء، وقال: (هذا حديث غريب).

(٤) سنن أبي داود رقم: (٢٧٦٩) في الجهاد، باب في العدو يؤتى على غرة ويتشبه بهم.

المؤمن أن يفتك بأحد، ويحميه أن يفتك به، فكأنه قد قيد الفاتك، ومنعه، فهو له قيد.

وعن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه -: أَنَّ رسولَ الله ﷺ قال: (**لَيسَ مِن نَفس تُقْتَل ظُلما إِلا كانَ على ابنِ آدمَ الأول كِفْل مِن دَمِها، لأنه سَنَّ القتل أولا**)، وفي رواية: (**لأنه كانَ أولَ مَن سَنَّ القَتل**)[١].

وعن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه -: قال: قال رسولُ الله ﷺ: (**يَجِيءُ الرَّجُلُ آخِذا بيدِ الرجلِ، فيقول: يا ربِّ، هذا قتلني، فيقول الله عز وجل: لِمَ قتلتَه؟ فيقول: قتلتُه لتكونَ العِزَّةُ لكَ، فيقول: فإِنَّها لي، ويجيءُ الرجل آخذا بيدِ الرجلِ فيقول: إِنَّ هذا قَتَلَني، فيقول الله عز وجل: لِمَ قتلتَه؟ فيقول: لتكونَ العِزَّةُ لفلان، فيقول: فإِنَّها ليست لفلان، فيبوءُ بإِثمه**)[٢].

وعن عائشة - رضي الله عنها -: أَنَّ رسولَ الله ﷺ قال: (**لا يَحِلُّ دَمُ امرئ مسلم يشهد أن لا إِله إِلا الله، وأن محمدا رسول الله، إِلا في إِحدى**

---

(١) أخرجه البخاري في الأنبياء، باب خلق آدم صلوات الله عليه وذريته رقم: (٣٣٣٥)، وفي الاعتصام، باب إثم من دعا إلى ضلالة أو سن سنة سيئة، رقم: (٧٣٢١)، ومسلم رقم: (١٦٧٧) في القسامة، باب إثم من سن القتل، والترمذي رقم: (٢٦٧٥) في العلم، باب الدال على الخير كفاعله، والنسائي في تحريم الدم في فاتحته.

(٢) رواه النسائي في تحريم الدم، باب تعظيم الدم، رقم: (٣٩٩٧)، وابن المبارك في الزهد: (٢/ ١١٥)، ونعيم بن حماد في الفتن: (١/ ١٧٥)، رقم: (٤٦٤)، وابن أبي شيبة: (٥/ ٤٥٧)، رقم: (٢٧٩٤٩).

قال الألباني: (صحيح).

ثلاث: زنا بعد إِحْصَان، فإِنَّهُ يُرجَمُ، ورجل خَرَجَ محاربا لله ورسوله فإِنَّهُ يقتَلُ أو يصلَبُ، أو يُنفى من الأرض، أو يَقتُلُ نفسا، فيقتَلُ بها) [١].

والأدلة في هذا المعنى كثيرة، وهي تبين لنا عظم أمر النفوس عند الله تعالى، وأن إزهاقها أو التسبب في ذلك أمر محرم شديد الخطورة عند الله تعالى، وعليه: فالمسلم يقينا لا يزال مسلما، ولا يجوز التعرض له بالتكفير والقتل إلا بسبب شرعي، ومسوغ مرعي، وأما الترهات والسخافات التي ما أنزل الله تعالى بها من سلطان فلا والله لا تحل بها الدماء المعصومة، ولا تزهق بها النفوس البريئة، فضلا عن أن كثيرا من أحكام التكفير في هذه الأزمنة صار مصدرها التشفي ودرك الغيظ من المحكوم عليه بها، والانتقام وإثارة الرأي العام عليه، فدخل كثير من أحكام التكفير الهوى والتعصب والتشفي والفذلكة السياسية، فصار يتكلم في التكفير من لا نقبل كلامه في برسيم البهائم، ولكنها الأهواء المضلة، والأفكار المختلة المعتلة، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وهذا هو عين ما حذرنا منه نبينا ﷺ بقوله في الحديث الصحيح: (**لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض)**[٢]. فيا أيتها الأمة الغالية الكريمة، تنبهي لهذه الفتنة الخطيرة،

---

(١) رواه أبو داود رقم: (٤٣٥٣) في الحدود، باب الحكم فيمن ارتد، والنسائي في تحريم الدم، باب تعظيم الدم، والترمذي، أبواب الفتن، باب ما جاء لا يحل دم امرئ مسلم... رقم: (٢١٥٨)، والشافعي في مسنده: (٢/ ٩٦)، رقم: (٣١٨).
قال الألباني: (صحيح).

(٢) تقدم تخريجه.

والداهية المدلهمة الشريرة، فإنها لا تحل بأمة إلا وتهلكها، ولا تنزل بساحة قوم إلا وتدمرهم، ولا يميل لها قلب عبد إلا كان حربا على بني قومه وأهل ملته، فالحذر الحذر، ولا يكون ذلك إلا باعتماد تلك القاعدة الطيبة، والتي بنيت على حفظ الدماء، فمن ثبت إسلامه باليقين فإنه لا يجوز إخراجه منه إلا باليقين، والله وحده المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ومن الأدلة أيضا: جميع القواعد التي قررناها في أول شرح هذه القاعدة، فقد ذكرنا جملا من القواعد التي تؤيد ما قررناه، وطلبا للاختصار لعلك تنظر فيها أنت، ولا نحتاج إلا إعادتها، حتى لا يكبر حجم الكتاب، والمهم أن هذه القاعدة الطيبة قد ثبتت الأدلة والأصول الشرعية بصحتها، وقد قررها أهل العلم رحمهم الله تعالى كما ستراه إن شاء الله تعالى، فمنهم من يقررها بمعناها ومضمونها، ومنهم من يذكرها بلفظها الذي ذكرته هنا.

يقول الإمام ابن عبد البر: (إن كل من ثبت له عقد الإسلام في وقت بإجماع المسلمين ثم أذنب ذنباً، أو تأول تأويلاً فاختلفوا بعد في خروجه من الإسلام، لم يكن لاختلافهم بعد اجتماعهم معنى يوجب حجةً، ولا يخرج من الإسلام المتفق عليه إلا باتفاق آخر، أو سنة ثابتة لا معارض لها، وقد اتفق أهل السنة والجماعة وهم أهل الفقه والأثر على أن أحداً لا يخرجه ذنبه - وإن عظم - من الإسلام، وخالفهم أهل البدع، فالواجب في النظر أن لا يكفر إلا من اتفق الجميع على تكفيره أو قام على تكفيره دليل لا مدفع له من كتاب أو سنة)[1].

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: (١٧/ ٢٢).

وقال القاضي عياض رحمه الله تعالى: (أنه يجب الاحتراز من التكفير في أهل التأويل، فإن استباحة دماء المصلين الموحدين خطر، والخطأ في ترك ألف كافر أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم واحد)[١].

وقال الغزالي رحمه الله تعالى: (والذي ينبغي الاحتراز عن التكفير ما وجد له سبيلاً، فإن استباحة دماء المصلين المقرين بالتوحيد خطأ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة، أهون من الخطأ في سفك دم لمسلم واحد)[٢].

قال الذهبي في سير أعلام النبلاء: (رأيت للأشعري كلمة أعجبتني وهي ثابتة رواها البيهقي، سمعت أبا حازم العبدري، سمعت زاهر بن أحمد السرخسي يقول: لما قرب حضور أجل أبي الحسن الأشعري في داري ببغداد، دعاني فأتيته، فقال: اشهد علي أني لا أكفر أحداً من أهل القبلة، لأن الكل يشيرون إلى معبود واحد، وإنما هذا كله اختلاف العبارات. -قال الذهبي بعده- قلت وبنحو هذا أدين، وكذا كان شيخنا ابن تيمية يقول: أنا لا أكفر أحداً من الأمة، ويقول: قال النبي ﷺ: (**لا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن**)[٣]. فمن لازم الصلوات بوضوء فهو مسلم)[٤].

---

(١) لم أقف على عزوه.

(٢) هذا الكلام قاله في كتابه: التفرقة بين الإيمان والزندقة، ولم أحصل على الكتاب حتى أوثق الكلام منه.

(٣) رواه مالك في الموطأ بلاغا: (١/ ٣٤) في الطهارة، باب ما جاء في المسح بالرأس والأذانين، وابن ماجه رقم: (٢٧٧) في الطهارة، باب المحافظة على الوضوء، وأبو داود الطيالسي: (٢/ ٣٣٦)، رقم: (١٠٨٩)، وأحمد: (٣٧/ ١١٠)، رقم: (٢٢٤٣٦).

(٤) سير أعلام النبلاء: (١١/ ٣٩٣).

وسوف أفرد هذه القاعدة بأمر الله تعالى في رسالة خاصة، أسأل الله المعونة والتوفيق لهذا.

القاعدة الثالثة بعد المائة

(التكفير حكم شرعي فلا نكفر إلا من كفره الله تعالى ورسوله ﷺ)

أقول: اعلم وفقك الله تعالى أن باب التكفير باب عظيم الخطر، فلا يجوز بناء هذا الباب على الهوى والتعصب ودرك الغيظ والتشفي، ولا على الخرافات والنقولات الواهية، والإشاعات المغرضة، ولا يجوز أن نسلك في إصداره مسلك الخوارج، وقد قررنا بالأدلة في القاعدة السابقة خطورة التكفير بلا علم ولا برهان، فالتكفير بالظنة والهوى والتشهي محرم بالاتفاق، فإن التكفير من أحكام الشرع، والتي لا بد فيها من البرهان الواضح الصحيح الصريح، فالسلامة في باب التكفير إنما تكون فيمن سلك به مسلك أهل السنة والجماعة، وأهل السنة رحمهم الله تعالى لا يكفرون إلا من كفره الله تعالى ورسوله ﷺ، أي لا يكفرون إلا بالدليل، فمن سلك في التكفير القواعد المقررة في مذهب أهل السنة فلا خوف عليه إن شاء الله تعالى، ولكن الخطر أن نخرج التكفير على قواعد أهل البدع، وقد قررت لك في القاعدة السابقة أن الأصل في المسلم بقاؤه على إسلامه إلا بدليل يخرجه عن الإسلام بيقين، وأما الظنون والتخرصات الكاذبة والأهواء العفنة، والقواعد الباطلة المقررة على خلاف هدي الكتاب والسنة فالواجب الحذر منها واطراحها وإلغاؤها وحماية هذا الباب منها الحماية الكاملة، فلا نكفر إلا من كفره الله تعالى ورسوله ﷺ، فكما أننا لا نقبل الإيجاب والتحريم والكراهة والندب إلا بدليل من الشرع لأنها أحكام

شرعية، فكذلك التكفير لا نقبله إلا بدليل من الشرع لأنه من جملة الأحكام الشرعية، وأهل السنة والجماعة لا يكفرون من كفرهم، فلا يقابلونه بالمثل، لأن التكفير لا يكون في باب العقوبات والتشفي، بل هو حق لله تعالى، فهو حكم لا بد فيه من الدليل: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾[١]، قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: (فلهذا كان أهل العلم و السنة لا يكفرون من خالفهم وإن كان ذلك المخالف يكفرهم، لأن الكفر حكم شرعي فليس للإنسان أن يعاقب بمثله كمن كذب عليك وزنى بأهلك ليس لك أن تكذب عليه و تزني بأهله، لأن الكذب والزنا حرام لحق الله تعالى، وكذلك التكفير حق لله فلا يكفر إلا من كفره الله ورسوله، وأيضا فإن تكفير الشخص المعين و جواز قتله موقوف على أن تبلغه الحجة النبوية التي يكفر من خالفها وإلا فليس كل من جهل شيئا من الدين يكفر)[٢].

قلت: والأدلة وردت في التحذير من الغلو في التكفير ومن إطلاقه على من ليس بأهل، ولكن ليس معنى هذا أننا نكف ألسنتنا عمن ثبت كفره بالكتاب والسنة، أو أجمع أهل العلم على كفره، فإن التوقف في تكفير من كفره الله هو كفر في ذاته، لأن من نواقض الإسلام الشك في كفر من ثبت كفره بالأدلة الصحيحة، ولكن لا بد وأن نفقه مسألة في هذا الباب خطيرة جدا، وهو أن التكفير قسمان: تكفير للمعين الوارد تكفيره بعينه في الكتاب والسنة، أي تكفير من نص الدليل الصحيح على كفره بعينه، ككفر إبليس

---

(١) الأنعام: ٥٧.

(٢) لم أقف عليه.

وفرعون وهامان وامرأة نوح وامرأة لوط، والذي حاج إبراهيم في ربه، وأبي لهب، وأبي جهل، وبقية أصحاب القليب، وغيرهم ممن ثبت كفرهم بأعيانهم، فهذا النوع لا بد وأن نعتقد فيهم بأنهم كفار بأعيانهم، ومن شك في كفر واحد منهم فهو كافر، وكذلك الدليل أثبت كفر اليهود والنصارى، وعبدة الشمس والنار والقمر، وعبدة الطواغيت والأصنام، فهؤلاء كفار بنص القرآن القاطع، فمن شك في كفرهم أو صحح مذهبهم فإنه كافر، فهذا النوع من التكفير لا جرم أن الأمر فيه واضح ولا إشكال فيه، ولكن المسألة في النوع الثاني من التكفير، وهو التكفير بالاجتهاد، وهو إدخال فرد معين من أهل القبلة تحت دليل عام، يعني أن ينص الدليل على أن من قال كذا أو فهل كذا فهو كافر، ثم تأتي أنت وترى أن زيدا من الناس فعل هذا الفعل، أو قال هذا القول، فترى أنت باجتهادك أنه كافر، مع أن الدليل لم يأت بتكفيره بعينه، ولكن أنت أدخلت هذا الفرد المعين تحت الدليل العام الموجب لتكفير من فعل كذا أو قال كذا، فهذا نسيمه التكفير بالاجتهاد، وأنت خبير بأن تكفير المعين لا يجوز عند أهل السنة رحمهم الله تعالى بعد ثبوت الشروط وانتفاء الموانع، وسيأتي تفصيل ذلك بعد هذه القاعدة إن شاء الله تعالى، والذي أريد إثباته هنا هو أن تكفيرك للمعين بالاجتهاد ليس كالتنصيص على كفره بالدليل المعين الدال على أن فلانا هذا كافر، بل أنت كفرته باجتهادك، وحينئذ قد يخالفك غيرك في اجتهادك، ويرى هذا الآخر أن فلانا المعين لا يصح إدخاله تحت هذا الدليل العام، مع إيمانه هو بالدليل العام، ولكنه يرى أنه لا يدخل إما لوجود مانع أو لفوات شرط، ففي هذه الحالة لا يجوز لك أن تكفر من خالفك في هذا التكفير المبني على الاجتهاد،

لأنه ـ أي الطرف الآخر ـ لم يخالف الدليل، وإنما خالف اجتهادك في الدليل، وفرق بين الأمرين، فأنت اجتهدت ورأيت أنه يدخل، وهو اجتهد ورأى أنه لا يدخل، فهو خالفك في الاجتهاد، مع إيمانه هو بأن من فعل كذا أو قال كذا فهو كافر، ولكنه يرى أن فلانا المعين لا يدخل تحت دلالة هذا الدليل العام لوجود مانع، أو لفوات شرط، فلا يحق لك أن تكفره وأن تلزمه بقبول اجتهادك، ولا يجوز له إخراجك عن دائرة أهل السنة بتكفيرك لهذا المعين بالاجتهاد، وهذا تقسيم مهم، وأما من عارض في كفر من كفره الدليل بعينه فهذا هو الذي نكفره، فنحن نكفر من كفره الله في كتابه بعينه، او كفره رسوله ﷺ في صحيح سنته بعينه، ونكفر من أجمع أهل العلم رحمهم الله تعالى على كفره، فمن خالف في كفر واحد من هؤلاء فإننا نكفره ولا كرامة له، ولكننا لا نكفر من خالفنا في اجتهادنا في تكفير معين لم يثبت كفره بعينه في الكتاب والسنة، وأضرب لك مثالا: من خالف في كفر اليهود والنصارى، وقال: هم على عقيدة صحيحة، ولهم كتاب، ولهم دينهم، ولهم التعبد لله تعالى بمقتضى دينهم، ولا يلزمهم الإيمان بمحمد ﷺ، ولا يصح إطلاق الكفر عليهم، فمن قال هذا فلا جرم أننا نحكم عليه بالكفر، لأنه مكذب للقرآن وللمعلوم من الدين بالضرورة، ومخالف لإجماع المسلمين القاضي بكفر اليهود والنصارى، وكذلك من شكك أو خالف في كفر فرعون أو هامان أو عبدة الأوثان، فإننا نكفره، لأن كفر هؤلاء ثبت بالنص تعيينا لهم، ولكن لو أنك اجتهدت في الخوارج وترجح عندك أنهم كفار، وخالفك بعض المجتهدين وقالوا بأنهم فساق وليسوا بكفار، فلا حق لك أن تكفر من لم يكفر الخوارج، لأن تكفيرك لهم مبني على اجتهادك في

الدليل، فرأيت أنهم يدخلون في عموم بعض النصوص، بينما أخوك خالفك في اجتهادك هذا ورأى أنهم لا يدخلون، فلا يجوز لأحدكما أن يكفر الآخر، أو يخرجه عن دائرة أهل السنة والجماعة، فلا بد أن تفهم هذا التنويع والتقسيم، ولا بد أن تفرق بين تكفير من كفره النص بعينه، وبين تكفير من كفرته أنت باجتهادك، وذلك لأن بعض المتعجلين في باب التكفير يكفرون كل من خالفهم في كفر من كفروه باجتهادهم، فقد يكفرون حاكما من الحكام مثلا، أو عالما من العلماء، أو طائفة من الطوائف، بينما غيرهم لا يكفر هذا الحكام، ولا يكفر هذا العالم، ولا هذه الطائفة، فتراهم يوجهون سهم التكفير لمن خالفهم في هذا الاجتهاد، وهذا الفهم الخاطئ هو الذي أوجب الغلو في باب التكفير، وقد وقع في هذا الأمر الخطير شباب غرر بهم، ولو اجتهد مجتهد في حكم المعتزلة ورأى أنهم كفار، واجتهد آخر ورأى أن عندهم من الشبه ما يدفع حكم التكفير عنهم، فلا حق لأحدهما أن يكفر الآخر، أو يخرجه عن دائرة أهل الحق، لأن التكفير المبني على الاجتهاد ليس كتكفير المعين الثابت بالنص، أو وقع على كفره الإجماع، ونحن في هذه الأزمنة ابتلينا بمن يحكم علينا بأننا عملاء وكفار، والسبب في ذلك أننا لم نوافقهم على تكفير من كفروه من العلماء والحكام، فأرجو منك أيها الأخ الموفق أن تفهم هذا الأمر، فمن نص الشارع على كفره بعينه، فإننا نكفره بعينه ونكفر من شك في كفره ولم يكفره، ومن كفرناه باجتهادنا فإننا لا نكفر من لم يوافقنا على تكفيره.

قال علماؤنا في اللجنة الدائمة: (والعلماء المعتبرون مجمعون على تكفير من كفره الله ورسوله، ولا يقولون بخلاف ذلك، ولا عبرة بمن خالفهم)[١].

وقد نجم عن هذا الاعتقاد الخاطىء من استباحة الدماء وانتهاك الاعراض، وسلب الأموال الخاصة والعامة، وتخريب المنشآت، فهذه الأعمال محرمة شرعا بإجماع المسلمين لما في ذلك من هتك لحرمة الأنفس المعصومة، ولقد حفظ الإسلام للمسلمين أموالهم، وأعراضهم، وأبدانهم، وحرّم انتهاكها وشدد في ذلك، فلا يجوز الإخلال بها بسبب الإحكام الجائرة بالتكفير.

يقول أبو حامد الغزالي: (الكفر حكم شرعي كالرق والحرية مثلاً، إذ معناه إباحة الدم والحكم بالخلود في النار، ومدركه شرعي، فيدرك إما بنص، وإما بقياس على منصوص)[٢].

ويقول ابن تيمية: (الكفر حكم شرعي متلقى عن صاحب الشريعة، والعقل قد يُعلم به صواب القول وخطؤه، وليس كل ما كان خطأً في العقل، يكون كفراً في الشرع، كما أنه ليس كل ما كان صواباً في العقل، تجب في الشرع معرفته)[٣].

ويقول ابن الوزير: (إن التكفير سمعي محض لا مدخل للعقل فيه)[٤].

ويقول رحمه الله تعالى: (إن الدليل على الكفر والفسق لا يكون إلا سمعياً قطعياً، وهكذا فالقول في هذه المسألة وغيرها من مسائل الدين والحياة مرده

(١) لم نقف عليه.
(٢) لم أقف عليه في كتبه.
(٣) درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٤٢).
(٤) لم أقف عليه.

إلى علم الشريعة وفقه نصوصها، ولا يجوز في ذلك كله الخوض بلا علم ولا برهان من دين الله، لكن تزداد خطورة القول بلا علم في مسألة التكفير لما فيها من إباحة الدماء، وقطع الموالاة فالتكفير حكم شرعي يرجع إلى إباحة المال وسفك الدماء، والحكم بالخلود في النار، والحكم بالكفر تقرير لأمور خطيرة، منها إسقاط العبادات عنهم إذا تابوا وإسقاط جميع حقوق المخلوقين من الأموال والدماء وغيرهما، وإباحة فروج نسائهم إذا لم يتوبوا، وسفك دمائهم)[(١)].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (إذا تبين ذلك فاعلم أن مسائل التكفير والتفسيق هي من مسائل الأسماء والأحكام التي يتعلق بها الوعد والوعيد في الدار الآخرة، وتتعلق بها الموالاة والمعاداة والقتل والعصمة وغير ذلك في الدار الدنيا، فإن الله سبحانه أوجب الجنة للمؤمنين، وحرم الجنة على الكافرين، وهذا من الأحكام الكلية في كل وقت ومكان)[(٢)].

فالواجب كف اللسان عن الكلام الذي لا ينبغي، فإن الله تعالى سيحاسب كلا عما ينطق بلسانه، فاتق الله تعالى في إخوانك، ولا تطلق لسانك في الحكم عليه بما لا يجوز شرعا تخرصا وتخوضا بالباطل، وإصدارا للأحكام بالهوى، والله الموفق والهادي.

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) مجموع الفتاوى: (١٢/ ٤٦٨).

القاعدة الرابعة بعد المائة

(التكفير بالوصف العام لا يستلزم تكفير المعين إلا بعد ثبوت الشروط وانتفاء الموانع)

أقول: وهذا من الأصول الكبيرة عند أهل السنة رحمهم الله تعالى، فالحكم العام على الأقوال والأفعال لا يستلزم انطباقه على الأفراد قطعاً إلا بعد ثبوت الشروط وانتفاء الموانع، فالمتقرر عند أهل السنة رحمهم الله تعالى أن من وقع في مكفرٍ أو مبدع أو مفسق فإنه لا يحكم عليه بمقتضاه إلا بعد توفر الشروط وانتفاء الموانع، فأهل السنة يفرقون بين الفعل والفاعل، فلا بد من التفريق بينهما، فالفعل يعطى حكمه المناسب له على مقتضى دلالة الأدلة، وينتظر بالفاعل تحقق الشروط وانتفاء الموانع إذ ليس كل من وقع في الكفر كفر أو البدعة بدع، أو الفسق فسق، أو المعصية أثم، فلا تلازم بين حكم الفعل وحكم الفاعل، أي أن حكم الفعل لا ينجر إلى الفاعل إلا بعد توفر شروط معينة وانتفاء موانع معينة، وهذه القاعدة مهمة جداً فإنه بسبب الجهل بها وقع بعض الناس في تكفير الأعيان، أو تبديعهم، أو تفسيقهم بمجرد وقوعهم في شيء من ذلك ظناً منهم التلازم الذاتي بين الفعل والفاعل، وهذا مجانب للصواب، ومخالف للأدلة، وخروج عن العدل الذي به قامت السموات والأرض، وصلح عليه أمر الخلائق، فمن لم يعرف هذه القاعدة فإنه على خطر عظيم في هذا الباب، أعني في باب الحكم على الآخرين، وقد شرحت طرفاً كبيراً منها في: (**القول الرشيد في سرد فوائد التوحيد**)، وأذكر خلاصتها هنا فأقول: إن الأدلة قد دلت على التفريق بين الفعل والفاعل وذلك كما في الحديث الذي اتفق صاحبا الصحيح على

إخراجه عن أنس في الرجل الذي خرج في الفلاة بناقته وعليها طعامه وشرابه، وفي آخره قال من شدة الفرح: (**اللهم أنت عبدي وأنا ربك أخطأ من شدة الفرح**)[١]، فهنا قول وقائل، فالقول في حد ذاته كفر ولا شك إذ فيه تربيب العبد وتعبيد الرب، ولكن هل لزم من الوقوع فيه كفر قائله؟ الجواب بالطبع لا.. وذلك لوجود مانع وهو عدم القصد أي الخطأ بسبب شدة الفرح التي غطت على عقله، فدل ذلك على أنه ليس كل من قال الكفر أو فعله كفر مباشرة، بل لابد من توفر الشروط، وانتفاء الموانع والله أعلم.

ومن ذلك حديث أبي هريرة عند الشيخين أيضاً في قصة الذي أسرف على نفسه بالذنوب والمعاصي وأنه لما حضرته المنية قال لأبنائه: (**إذا أنا مت فأحرقوني، ثم ذروني في يومٍ رائح حتى لا يقدر علي ربي فيعذبني**)[٢]، أو كما قال ﷺ، فهذا الرجل وقع في أمرين عظيمين وهما: إنكار البعث وإنكار قدرة الله تعالى، فهذا القول والفعل منه كفر ولا شك إلا أنه لم ينطبق عليه حكم قوله هذا بدليل آخر الحديث وأن الله تعالى قال: (**قَدْ غَفَرْتُ لَك**)[٣]، والكافر والمشرك لا يدخل في حيز المغفرة، فلما غفر له علمنا جزماً أنه لم ينطبق عليه حكم قوله هذا، وذلك لوجود مانع وهو الجهل والخوف الشديد الذي أغلق على عقله بحيث لم يدر عن حقيقة قوله

---

(١) أخرجه البخاري في الدعوات، باب التوبة، رقم: (٦٣٠٨)، ومسلم رقم: (٢٧٤٧) في التوبة، باب في الحض على التوبة.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، رقم: (٣٤٨١).

هذا، فجعل هذا الخوف الشديد مانعاً من انطباق حكم قوله عليه، أي أنه لم يقصد حقيقة إنكار القدرة والبعث ولكنه ظن أنه بفعله هذا يرتاح من الحساب وهذا لجهله، فهذا دليل على أن قول الكفر أو فعله لا يلزم منه كفر القائل أو الفاعل، بل لابد من توفر الشروط وانتفاء الموانع.

ومن الأدلة أيضاً حديث معاذ وأنه سجد بين يدي النبي ﷺ فقال له: (**ما هذا يا معاذ؟ فأخبره الخبر، فقال: إنه لا يسجد إلا لله تعالى**)[١]. فالسجود في حد ذاته كفر لأنه لغير الله تعالى إلا أن الفاعل لم ينطبق حكم فعله عليه - حاشاه وكلا - وذلك لوجود مانع وهو التأويل والاجتهاد وظن صواب النفس، فدل ذلك على أنه لا تلازم بين الوقوع في الكفر ونحوه وبين الحكم على صاحبه.

ومن الأدلة أيضاً: حديث أكل عدي بن حاتم[٢]، وأنه أكل في نهار رمضان عامداً ظناً منه صواب نفسه، لأنه فهم الآية على غير وجهها الصحيح،

---

(١) لم أقف على تخريجه.

(٢) حديث عدي أ خرجه البخاري في التفسير، باب قوله: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾،رقم: (٤٥٠٩)، وأخرجه مسلم رقم: (١٠٩٠) في الصوم، باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر.

ولفظ الحديث: (... عن عدي بن حاتم رضي الله عنه، قال: قلت يا رسول الله: ما الخيط الأبيض، من الخيط الأسود أهما الخيطان؟ قال: (**إنك لعريض القفا، إن أبصرت الخيطين**)، ثم قال: (**لا بل هو سواد الليل، وبياض النهار**). وفي رواية: (... عن عدي، قال: أخذ عدي عقالا أبيض، وعقالا أسود حتى كان بعض الليل نظر فلم يستبينا، فلما أصبح قال يا رسول الله: جعلت تحت وسادي عقالين، قال: (**إن وسادك إذا لعريض أن كان الخيط الأبيض، والأسود تحت وسادتك**).

ومن المعلوم أن الأكل في نهار رمضان عمداً معصية لكن النبي ﷺ لم يتكلم عليه بشيء، بل لم يأمره بإعادة ذلك اليوم الذي أكل فيه، فدل ذلك على التفريق بين الفاعل وفعله، وأنه ليس كل من وقع في المعصية آثم.

ومن الأدلة حديث المستحاضة التي قالت للنبي ﷺ أنها تستحاض حيضة كثيرة شديدة، وأنها تمنعها من الصلاة[١]، فبين لها - عليه أفضل الصلاة والسلام - الحكم في ذلك ولم يأمرها بقضاء ما تركته من الصلوات، ومن المعلوم أن ترك الصلاة وإخراجها عن وقتها معصية، لكنها كانت هنا جاهلة بالحكم في ذلك فامتنع انطباق حكم فعلها عليها لوجود المانع وهو الجهل، فدل ذلك على أنه ليس كل من وقع في المعصية فهو آثم إلا بعد توفر الشروط وانتفاء الموانع.

ومن الأدلة أيضاً حديث عمر وعمار لما بعثهما النبي ﷺ في حاجة فأجنبا فلم يجدا الماء، فأما عمار فتمرغ في الصعيد كما تمرغ الدابة، وأما عمر فإنه

---

(١) هي فاطمة بنت أبي حبيش، والحديث أخرجه البخاري في الحيض، باب إقبال الحيض وإدباره، رقم: (٣٢٠)، ومسلم رقم: (٣٣٤) في الحيض، باب المستحاضة وغسلها وصلاتها، وأبو داود رقم: (٢٨٨) و(٢٨٩) و(٢٩٠) و(٢٩١) في الطهارة، باب من روى أن المستحاضة تغتسل لكل صلاة، والترمذي رقم: (١٢٩) في الطهارة، باب ما جاء في المستحاضة أنها تغتسل عند كل صلاة، والنسائي في الحيض، باب ذكر الاستحاضة وإقبال الدم وإدباره، وباب المرأة يكون لها أيام معلومة، وباب ذكر الأقراء.

ولفظ البخاري: (... عن عائشة، أن فاطمة بنت أبي حبيش، كانت تستحاض، فسألت النبي ﷺ فقال: (**ذلك عرق وليست بالحيضة، فإذا أقبلت الحيضة، فدعي الصلاة وإذا أدبرت فاغتسلي وصلي**).

ترك تلك الصلوات ولم يصل[١]، فأما عمار فظن أن هذا هو التيمم الشرعي، وأما عمر فظن أن التيمم لا يرفع الحدث الأكبر، فأخبرهما النبي ﷺ بالحكم الشرعي، ولم يأمر أحداً منهما بالإعادة والقضاء، مع أن عمارا لم يتيمم التيمم الشرعي، وعمر جلس ولم يصل، ومعلوم حكم هذا الفعل لكن لم ينطبق عليهما حكم فعلهما لوجود المانع، وهو التأويل والجهل بهذا الأمر، فدل ذلك على أنه ليس كل من وقع في المعصية آثم إلا بعد توفر الشروط وانتفاء الموانع.

ومن الأدلة أيضاً حديث حاطب وكتابه وهو في الصحيح ومعلوم حكم التجسس على المسلمين ومعاونة الكفار لكنه رضي الله عنه لم ينطبق عليه حكم فعله لوجود المانع وهو وجود الحسنة العظيمة وهي شهود بدر واعتذاره للنبي - صلى الله عليه وسلم - وأنه تأول في ذلك وأراد به أن تكون له يد عند المشركين تمنع ماله وأهله، وأخبر أنه في باطنه مبغض لهم وأنه لم يستبدل الكفر بالإيمان ولذلك قال عليه الصلاة والسلام: (**أما إنه قد صدق فلا تقولوا إلا خيراً**)[٢]، فدل ذلك على وجوب التفريق بين الفعل والفاعل.

ومن الأدلة أيضاً أن الخوارج لما خرجوا على المسلمين استباحوا ديارهم ودماءهم وجعلوا دارهم دار حرب وفعلوا في المسلمين الأفاعيل، فهذا

(١) أخرجه البخاري في الوضوء، باب المتيمم هل ينفخ فيهما، رقم: (٣٣٨)، وباب التيمم للوجه والكفين، رقم: (٣٤٠)، وباب إذا خاف الجنب على نفسه المرض أو الموت أو خاف العطش تيمم، رقم: (٣٤٦)، وباب التيمم ضربة، رقم: (٣٤٧)، ومسلم رقم (٣٦٨) في الحيض، باب التيمم.

(٢) تقدم تخريجه.

الفعل كفر لأنه استحلال ما هو معلوم من الدين بالضرورة أنه حرام ولكن الصحابة لم يكفروهم بل كانوا يقولون: من الكفر فروا إلا أنهم تأولوا تأويلاً ضالاً مجانباً للحق فدل ذلك على وجوب التفريق بين الفعل والفاعل، وأما الأمر بقتلهم الثابت في الحديث فإنه ليس دليلاً على أنهم كفار، لأنه قد يجب قتل من عظم فساده واشتد جرمه دفعاً لضرره وفساده إذا لم يندفع ضرره وفساده إلا بالقتل، وكذلك الإخبار بأنه شر قتلى وأنهم كلاب النار ليس هذا دليلاً على كفرهم لأنه قد ثبت بالنص أن من المسلمين من يدخل النار بسبب ما معه من الذنوب والمعاصي كالخوارج والله أعلم.

ومن الأدلة: أنه لما وقعت الفتنة بقول خلق القرآن - لا أعادها الله على المسلمين - تولى كبرها المعتزلة مع المأمون وحملوا الناس على القول بذلك وقتلوا من لم يجب إلى قولهم، وثبت الله بعض أهل السنة وعلى رأسهم الإمام أحمد رحمه الله تعالى، وقال قولته المشهورة التي صارت من بعده عقيدة راسخة: (من قال بخلق القرآن فهو كافر)[(١)]، ومع ذلك لم يكفّر الإمام أحداً من قائلي هذا القول بعينه، بل كان يمنع من تكفير الأعيان، وكان يصلي وراء من يقول ذلك ودعا للمأمون في آخر حياته وحلله وجميع من ضربه بسوط، ولم ينكر ذلك أحد من أهل السنة، مما يدل على وجوب التفريق بين الفعل والفاعل والله أعلم.

فهذا طرف من الأدلة على صحة هذه القاعدة وبه تعلم وجوب فهمها واعتمادها في الحكم على الأعيان والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

---

(١) تقدم تخريجه.

فإن قلت: فما هي هذه الشروط التي لابد من توفرها والموانع التي لابد من انتفائها للحكم على المعين بمقتضى فعله؟ فأقول: هي كما يلي:

الأول: العقل وضده الجنون، فالعقل شرط، والجنون مانع، وبناءً عليه فمن فعل شيئاً من ذلك وبه جنون فلا يحكم عليه بمقتضاه، والأدلة على اشتراط العقل معروفة.

والثاني: البلوغ وضده الصغر، فالبلوغ شرط والصغر مانع، وبناءً عليه فمن فعل شيئاً من ذلك وهو غير بالغ فلا يحكم عليه بمقتضاه.

الثالث: العلم وضده الجهل، فالعلم شرط والجهل مانع، وبناءً عليه فمن فعل شيئاً من ذلك جاهلاً الحكم ومثله يجهل فلا يحكم عليه بمقتضاه.

الرابع: الاختيار وضده الإكراه، فالاختيار شرط، والإكراه مانع، وبناءً عليه فمن فعل شيئاً من ذلك وهو مكره فلا يحكم عليه بمقتضاه.

الخامس: عدم التأويل وضده وجود التأويل، وبناءً عليه فمن فعل شيئاً من ذلك متأولاً تأويلاً سائغاً فإنه لا يحكم عليه بمقتضاه.

السادس: القصد وضده عدم القصد، وبناءً عليه فمن قال أو فعل شيئاً من ذلك غير قاصدٍ له فإنه لا شيء عليه، ويدخل في ذلك الغفلة والنسيان وكلام المبرسم والنائم والمغمى عليه ،وهي التي يسميها الأصوليون عوارض الأهلية، أي الأشياء التي تعرض للإنسان فترفع أهليته للمطالبة بالحكم، أو انطباق أثره عليه، ويدخل في ذلك أيضاً ما إذا كان العقل مغطى بسكرٍ أو غضبٍ، أو شدة فرح أو خوف ونحو ذلك، والله يتولانا وإياك، وأنبهك أخيراً على بعض المسائل المهمة في هذا الباب وهي كما يلي:

الأولى: اعلم - أرشدك الله لطاعته - أن انطباق حكم الفعل أو القول على فاعله وقائله يفتقر إلى اجتهاد، لأنه لا يجوز لأحد أن يتكلم في ذلك إلا إذا كان من أهل الاجتهاد لأنها مسائل عظيمة، ولها آثار وخيمة إذا انطبقت على المعين، فاتق الله في لسانك ولا تدخل في هذه المسالك، فإنك إن دخلتها بلا سلاح من العلم والتقوى فإنك لاشك هالك، فاغنم السلامة بالسكوت فإن الهلكة في كثرة الكلام، والحكمة تقول: فرص النجاة في السكوت أكثر منها في الكلام، والله أعلم.

الثانية: اعلم - رحمنا الله وإياك - أنه إذا اجتهد مجتهد فتبين له أن حكم الفعل ينطبق على فاعله، فإن هذا الذي توصل إليه ليس بلازم في حق أحد، فإذا خالف مجتهد آخر ورأى أنه لا ينطبق فلا يحق للأول أن يلزم الثاني باجتهاده، لأن اجتهاده ينسب له وليس هو بنص يجب اتباعه، فبان بذلك أن الذين يلزمون الآخرين باجتهادهم في تكفير الأعيان ليسوا على صواب، بل هم مخالفون لمنهج أهل السنة في ذلك كما فعله الخوارج الذين ألزموا الأمة بالأخذ برأيهم الضال، وحصل بهذا الإلزام ما حصل من الفتن العظيمة، والبلاء والشر المستطير الذي لا زلنا نعايش آثاره إلى اليوم، وكما فعله أيضاً جماعة التكفير والهجرة، فإنهم ألزموا غيرهم بالأخذ باجتهادهم في تكفير الحكومات والرؤساء، ومن لم يكفرهم أو شك في كفرهم، فإنه مثلهم حتى أدى ذلك إلى تكفيرهم لعموم الناس إلا الطوائف القليلة، وهذا كله بسبب الإلزام بالاجتهاد وهو من ضيق العطن وصغر الأفق، وتلبيس إبليس، ولذلك نقول: اجتهادك لك تعمل به وتتحمل

مسئوليته أمام الله يوم القيامة، أما أن تلزم غيرك به فإن هذا محض العنجهية المقيتة، والعصبية المميتة، عافانا الله وإياك من كل بلاء ومكروه والله أعلم.

الثالثة: القول الجامع لأهل السنة في ذلك هو أنهم لا يشهدون لأحدٍ من أهل القبلة بعينه بجنة ولا نار، ولا بغضب ولا رضى، ولا لعنة إلا لمن شهد له النص بذلك، وأنهم يرجون للمحسن الثواب، ويخافون على المسيء العقاب، فاشدد يديك بهذا فإنه السلامة والعصمة في هذا الباب الخطير أعني باب التكفير والله ولي التوفيق.

الرابعة: احذر - رعاك الله - أن تكفر أحداً بعينه في مسألة اشتد خلاف العلماء فيها، فإن هذا الخلاف شبهة يجعل العاقل يتورع عن تكفير أحدٍ بعينه فيه، وذلك كمسألة كفر تارك الصلاة تهاوناً وكسلاً فإن الخلاف قديم وقوي، فالورع أنه إن ترجح لك القول بالتكفير أن تجعله كالحكم العام الذي لا يتوجه إلى الأفراد إلا بعد التأكد التام من انطباقه عليهم، فإذا سألت عن أحدٍ بعينه في ذلك فإني أنصحك أن تتجنب الحكم على عينه بالتكفير، فإن المسألة خلافية والجمهور على أنه فاسق ليس بكافر، فالورع ترك توجيه التكفير لأحدٍ بعينه إذا خالف في هذه المسألة وكذلك مسألة ترك الزكاة بخلاً وتهاوناً أيضاً هي من المسائل التي اختلف العلماء فيها، فمع ثبوت الخلاف فالورع أن تحجم عن توجيه التكفير لأحدٍ بعينه إذا خالف في هذه المسألة، وعلى ذلك فقس، فالمسائل التي اختلف العلماء فيها بين الكفر وعدمه يحترز العاقل التقي الورع في تطبيقها على الأعيان، بل السلامة كل السلامة في السكوت عن ذلك إلى توجيه النصيحة العامة التي تنفع المسؤول عنه وغيره من الأفراد كالحديث عن أهمية الصلاة ومنزلتها

في الإسلام، وكذلك الزكاة وهكذا، وهذه المسألة من أبواب الورع ولعل القاعدة قد فهمت إن شاء الله تعالى، والله تعالى أعلى وأعلم.

القاعدة الخامسة بعد المائة

(الحكم العام على الأقوال والأفعال لا يستلزم انطباقه على الأفراد قطعاً إلا بعد ثبوت الشروط وانتفاء الموانع)

أقول: وهي فرع عن القاعدة التي قبلها، وبيانها أن يقال: إن أهل السنة والجماعة - رحم الله أمواتهم وثبت أحياءهم- يطلقون أحياناً أحكاماً عامة على بعض الأقوال والأفعال كقولهم: من قال كذا فهو كذا، فهم بذلك لا يريدون أن هذا الحكم العام ينطبق على كل أفراده انطباقاً قطعياً، وإنما يريدون بذلك بيان حكم القول أو هذا الفعل فقط، وأما انطباقه على أفراده فإنه متروك لاجتهادك ونظرك في ثبوت الشروط وانتفاء الموانع، وهذا لابد من فهمه، وذلك كقولهم: من شبه الله بخلقه كفر، لا يلزم منه أن كل مشبّهٍ بعينه يكون كافراً، وإنما المراد أن حكم التشبيه كفر، لكن هل هذا المشبه بعينه يكفر؟ هذا هو الذي يحتاج إلى النظر في ثبوت الشروط السابقة وانتفاء الموانع، وكقولهم: من أنكر صفة من صفات الله كفر، أيضاً لا يلزم منه أن كل من أنكر صفة كفر بعينه، بل يريدون بذلك بيان حكم الإنكار فقط، وأما انطباقه على شخص بعينه أنكر شيئاً من الصفات فإنه يحتاج إلى ثبوت الشروط وانتفاء الموانع، وكذلك قولهم: من قال بخلق القرآن كفر، أيضاً فيه بيان حكم هذا القول، لكن لا يلزم منه أن يكفر كل من قال بخلق القرآن بعينه، ولذلك لم يكفّر الإمام أحمد المأمون مع قوله بخلق القرآن، ذلك لأن الحكم العام على الأقوال والأفعال لا يلزم منه انطباقه على

أفراده الانطباق القطعي، بل يفتقر قبل ذلك إلى النظر في ثبوت الشروط وانتفاء الموانع، وكذلك قولهم: من أنكر قدرة الله أو علمه فقد كفر، إنما فيه بيان حكم هذا القول فقط، لكن لا ينطبق على كل فرد بعينه وقع في ذلك إلا بعد النظر في الشروط والموانع، ومن ذلك قوله ﷺ: (**لعنت الخمر على عشرة أوجه**)، وذكر منها: (**وشاربها**) [(١)]، لكن هذا لعن عام فيطبق عليه هذه القاعدة أن الحكم العام لا يستلزم انطباقه على كل أفراده قطعاً بدليل أنه لما لعن أحد الحاضرين عياض بن حمار لكثرة ما يؤتى به فيجلد في الخمر نهاه النبي ﷺ عن ذلك، لأن اللعن الآن قد توجه للمعين واللعن العام لا يستلزم لعن كل من وقع في الأمر الملعون فاعله، ومن ذلك قولهم: من أنكر رؤية الله في الآخرة فهو كافر يقال فيه ما قد قيل في سابقه من أنه لا يلزم من هذا الحكم العام أن ينطبق على كل منكرٍ بعينه إلا بعد ثبوت الشروط وانتفاء الموانع، إذن فهمنا من ذلك أن الحكم العام شيء والحكم للمعين شيء آخر، كما فرقنا سابقاً في حكم الفعل وحكم الفاعل، ويؤيد هذا أن الإمام أحمد رحمه الله تعالى لم يكفر أعيان الجهمية، فتكفيره هو والسلف للجهمية والقدرية لا يقتضي تكفير كل جهمي وكل قدري، وكذلك غيرهما من الفرق التي كفرها السلف لا يلزم من تكفيرها تكفير أعيان هذه الفرق، ولذلك فقد ثبت عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى أنه دعا للخليفة وغيره ممن ضربه وحبسه واستغفر لهم وحللهم مما فعلوه به من

---

(١) رواه أبو داود رقم: (٣٦٧٤) في الأشربة، باب العنب يعصر للخمر، وابن ماجه رقم: (٣٣٨٠) في الأشربة، باب لعنت الخمر على عشرة أوجه، والترمذي رقم: (١٢٩٥) في البيوع، باب النهي عن أن يتخذ الخمر خلا.

الظلم، ولو كانوا مرتدين بأعيانهم بما قالوه لم يجز الاستغفار لهم، فإن الاستغفار للكفار لا يجوز بالكتاب والسنة والإجماع، ويؤيد هذا الأدلة السابقة في القاعدة قبلها ونزيدها ما رواه البخاري عن خالد بن ذكوان عن الربيع بنت معوذ قالت: جاء النبي ﷺ فدخل حين بني علي، فجلس على فراشي مجلسك مني، فجعلت جويريات لنا يضربن بالدف ويندبن من قتل من آبائي يوم بدرٍ، إذ قالت إحداهن: وفينا نبي يعلم ما في غدٍ، فقال: (**دعي هذا وقولي بالذي كنت تقولين**) (١)، ومن المعلوم أن كل من ادعى أن أحداً يعلم الغيب فإنه كافر إلا أن هذا الحكم عام، والحكم العام لا ينطبق على أفراده الانطباق القطعي، وهذه الجارية لم ينطبق عليها حكم قولها هذا، لأنها كانت جاهلة واكتفي النبي ﷺ بنهيها عن ذلك، فدل ذلك على أن الحكم العام لا ينطبق على أفراده إلا بعد ثبوت الشروط وانتفاء الموانع، ولذلك نص الأئمة رحمهم الله تعالى أن من أعظم البغي أن يشهد على المعين بالكفر، إلا بالبرهان الساطع والدليل القاطع فمن أراد الحكم على المعين بشيء من ذلك فعليه أن يراعي هذا الأمر المثبت في هذه القاعدة والله أعلم.

ولهذا يتفرع عندنا عن هذه القاعدة عدة ضوابط مهمة جداً فاحفظها واجعلها نصب عينيك عند الحكم على أحدٍ بشيء وهي:

---

(١) أخرجه البخاري في النكاح، باب ضرب الدف في النكاح والوليمة، رقم: (٥١٤٧)، وفي المغازي، باب شهود الملائكة بدرا، رقم: (٤٠٠١)، وأبو داود رقم: (٤٩٢٢) في الأدب، باب النهي عن الغناء، والترمذي رقم: (١٠٩٠) في النكاح، باب ما جاء في إعلان النكاح.

الأول: التكفير العام لا يستلزم كفر المعين إلا بثبوت الشروط وانتفاء الموانع.

الثاني: التبديع العام لا يستلزم تبديع المعين إلا بثبوت الشروط وانتفاء الموانع.

الثالث: اللعن العام لا يستلزم لعن المعين إلا بثبوت الشروط وانتفاء الموانع.

الرابع: التفسيق العام لا يستلزم تفسيق المعين إلا بثبوت الشروط وانتفاء الموانع.

الخامس: التأثيم العام لا يستلزم تأثيم المعين إلا بثبوت الشروط وانتفاء الموانع.

فهذا هو خلاصة مذهب أهل السنة والجماعة في ذلك، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، وهو أعلى وأعلم.

القاعدة السادسة بعد المائة:

(لازم القول ليس قولا للقائل إلا بعد عرضه وقبوله)

أقول: اعلم بارك الله تعالى فيك أن العالم والمجتهد قد يقول قولا له لوازم باطلة، فهذا القول لا جرم أنه ينسب له، ولكن هل تلك اللازم أيضا تنسب له، بحيث أنها تكون قولا له أم لا؟

أقول: إن مقتضى العدل أن لا ننسب له شيئا من تلك اللازم إلا بعد عرضها عليه، فنقول له: إنك قلت كذا وكذا، وقولك هذا يلزم عليه جمل من اللازم الباطلة، وهي كيت وكيت، فإن عرضناها عليه فإنه لا يخلو الأمر من حالتين: إما أن يقر بها ويرتضيها، ولا يرى بها بأسا، فإنه في هذه

الحال تنسب له وتجعل قولا له، فيكون بهذا ينسب له قوله الباطل، وينسب له جميع لوازم قوله الباطل، فلوازم القول إن كانت باطلة فإنها لا تنسب للقائل إلا بعد عرضها وقبولها، فبهذين الشرطين تتكون اللوازم منسوبة لأصحابها، وأما إن أباها بعد عرضها عليه، وقال: أعوذ بالله تعالى من هذه اللوازم، أنا لا أرتضيها ولا أقول بها، ففي هذه الحالة نقول: لا يجوز نسبة تلك اللوازم الباطلة لصاحب هذا القول، فإن قبلها وارتضاها نسبت له، وإن أباها ورفضها لم تنسب له، فبان لك بذلك أن لازم القول ليس قولا إلا بعد عرضه وقبوله، ونحن نقول ذلك لأن العالم والمجتهد بشر، والبشر ليس موصوفا بالعلم الكامل الشامل، ولا بالمعرفة الكاملة الشاملة، ولا بالإدراك الكامل الشامل، بل البشر يعتريه الغفلة والسهو والنقص وضعف الفهم، وعدم اتساع المدارك، فيقول المجتهد قولا لا يدري عن لوازمه، ويغفل عنها، فمن باب العدل والإنصاف أنه لا بد من التأكد من رضاه بها حتى ننسبها له، وهذا لا يكون إلا بعد عرضها وقبولها، ولأن المتقرر أن الأصل براءة الذمة، فلا يجوز إعمار ذمة العالم بلازم قوله إلا بعد التأكد التام من أنه راض بهذا اللازم، وأما أن نعمر ذمته بلازم قوله مباشرة فهذا تخرص وظن وشك، والذمة لا تعمر بمثل هذه الطرق الضعيفة، بل لا بد من اليقين، لأن براءتها ثبتت باليقين، والمتقرر أن ما ثبت بيقين فإنه لا يرفع إلا بيقين، ولأن المتقرر شرعا أن الأبرأ للذمة اتقاء المتشابهات، وأن الأسلم أن يدع العبد ما يريبه إلا ما لا يريبه، فلو أننا نسبنا له لازم قوله مباشرة قبل عرضه عليه لكان في هذا اتباع للمتشابهات، وتقحم فيما فيه ريب، لأننا لا ندري أهو حقا يرتضي هذه اللوازم الباطلة أو لا، فحتى لا ندع

للريب إلى قلوبنا مجالا، ولا نتهم أخانا بما ليس فيه بطريق اتباع المتشابهات، وهذا لا يكون إلا بعد عرض هذه اللوازم عليه وقبوله لها، فإن ارتضاها نسبت له، وإن أباها فلا، وما قلناه في شرح القاعدة باللفظ الأول، هو بعينه ما نقوله في اللفظ الثاني للقاعدة، فلا داعي لإعادة، ونضرب لك بعض الفروع حتى يتضح لك الأمر في هذه المسألة، فنقول:

منها: إن قلت: وما العمل إن كان المجتهد قد مات؟

فأقول: في هذه الحالة لا يجوز أن ننسب له ما لا ندري عن قوله فيه، فالأسلم أن ننسب له قوله الذي صرح به فقط، وأما ما يلزم عليه من اللوازم الباطلة فلا ننسبها له، لأن الأصل براءة الذمة منها إلا بيقين، وقد فات محل التثبت، وبعض أهل العلم حمل الأمر على الوضوح أو الخفاء فقال: إن كانت تلك اللوازم الباطلة خفية جدا بحيث يخفى مثلها على مثله فلا تنيب له، وأما إن كانت ظاهرة وجلية بحيث لا يخفى مثلها على مثله فإنه تنسب له، لأن الظاهر أنه كان عالما بها، وعارفا بها، والأصل هو البقاء على الظاهر حتى يرد الناقل، وهذا القول ليس ببعيد، وفيه من القوة ما لا يخفى، ولكن الأحسن والأسلم عندي هو القول الأول، استبراء للذمة، واتقاء للأمور المتشابهة، والله أعلم.

ومنها: الحق الحقيق بالقبول أنه لا حرج أن يرد القول بسبب ما ينتج عنه ويترتب عليه من اللوازم الباطلة، حتى وإن لم ننسبها للقائل، فرد القول بسبب لوازمه الباطلة شيء، ونسبة تلك اللوازم للقائل شيء آخر، ونحن في هذه القاعدة إنما نتكلم عن حكم نسبة تلك اللوازم للقائل، ولكننا لا شأن لنا برد القول بسبب تلك اللوازم الباطلة، وعلى هذا الأمر جرى أهل

العلم رحم الله تعالى أمواتهم وثبت أحياءهم، فإنهم لا يزالون رحمهم الله تعالى يردون كثيرا من الأقوال بسبب اللوازم الباطلة التي تريد عليها وتلزم من القول بها، ولكنهم لا يتجاوزون رد القول فقط، فلا ينسبونها إلى أصحابها، وإنما يردونها فقط بسبب تلك اللوازم الباطلة، بل إن أهل العلم رحمهم الله تعالى قد قرروا في هذا قاعدة تقول: بطلان اللازم دليل على بطلان الملزوم، أي أن اللوازم على هذا القول المعين إن كانت باطلة، فإن بطلانها دليل على فساد هذا القول، فاللوازم يعنون بها نتائج الأقوال، والملزوم يعنون به نفس القول، والله أعلم.

ومنها: اعلم رحمنا الله وإياك أن اللوازم نوعان:

- لوازم من كلام الله ورسوله.

- ولوازم من كلام غيرهما من سائر الناس، فأما اللوازم من كلام الله ورسوله فإنها حق لا يتطرق إليها الخلل بوجه، لأن كلامهما حق وصدق كله، ولازم الحق حق ولازم الصدق صدق، والكلام في هذه القاعدة ليس على ما يلزم من كلام الله ورسوله ﷺ، بل المتقرر في القواعد المتفق عليها أن الأدلة الشرعية الصحيحة حق وصدق وعدل وخير وبر كلها، في منطوقها، ومضمونها، ولوازمها، فلا يمكن أبدا أن يترتب على دليل الكتاب والسنة الصحيحة إلا ما هو حق الأحقية المطلقة، وعليه فما يتخرص به أهل البدع من اختراع لوازم باطلة، ويلصقونها بأدلة الوحيين هذا كله باطل، بل من قلة الأدب التي لا مثيل لها، ومن الجرأة في الباطل، ومن التخوض والتخرص والإفك والكذب والبهتان، وليت المرء وقف عند اختراعهم لهذه اللوازم الباطلة فقط، بل تعدى الأمر إلى أنهم ردوا ما

صحت به الأدلة، وتواترت به النصوص الشرعية من الأمور العقيدة في باب الأسماء والصفات، وفي باب القدر وغيرها من أبواب العقيدة، وهذه طامة لا مخرج منها إلا بالتوبة النصوح، والرجوع إلى الحق المتقرر في مذهب أهل السنة من أن لوازم الحق لا بد وأن تكون حقا، وأدلة الكتاب والسنة هي الحق الذي لا أحق منها، وحيث كان المرء كذلك فلا بد وأن تكون لوازمها كلها حق، فكما أن لازم الباطل باطل، فكذلك لازم الحق حق، والله أعلم.

ومنها: قول ابن تيمية رحمه الله تعالى وهو يتكلم عن مسألة القول بخلق القرآن، وما حكاه أبو المعالي عن بعض المذاهب، قال رحمه الله تعالى: (وأبو المعالي وأمثاله أجل من أن يتعمد الكذب، لكن القول المحكي قد يسمع من قائل لم يضبطه، وقد يكون القائل نفسه لم يحرر قولهم، بل يذكر كلاما مجملا يتناول النقيضين ولا يميز فيه بين لوازم أحدهما ولوازم الآخر، فيحكيه الحاكي مفصلا، ولا يجمله إجمال القائل، ثم إذا فصله يذكر لوازم أحدهما دون ما يعارضها ويناقضها مع اشتمال الكلام على النوعين المتناقضين، أو احتماله لهما أيضا، وقد يحكيه الحاكي باللوازم التي لم يلتزمها القائل نفسه وما كل من قال قولا التزم لوازمه، بل عامة الخلق لا يلتزمون لوازم أقوالهم، فالحاكي يجعل ما يظنه من لوازم قوله هو أيضا من قوله لا سيما إذا لم ينف القائل ما يظنه الحاكي لازما، فإنه يجعله قولا بطريق الأولى)(١). فتدبر بالله عليه قوله: (بل عامة الخلق لا يلتزمون لوازم

(١) درء تعارض العقل والنقل: (٢/ ٣١١).

أقوالهم)، تجد أن ما قررناه لك في هذه القاعدة صحيحا مليحا ولله الحمد والمنة.

ومنها: قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى وهو يبين حكم هذه المسألة: (وأما قول السائل: هل لازم المذهب مذهب أم ليس بمذهب؟ فالصواب: أن لازم مذهب الإنسان ليس بمذهب له إذا لم يلتزمه، فإنه إذا كان قد أنكره ونفاه كانت إضافته إليه كذبا عليه، بل ذلك يدل على فساد قوله وتناقضه في المقال غير التزامه اللوازم التي يظهر أنها من قبل الكفر والمحال مما هو أكثر، فالذين قالوا بأقوال يلزمها أقوال يعلم أنه لا يلتزمها لكن لم يعلم أنها تلزمه، ولو كان لازم المذهب مذهبا للزم تكفير كل من قال عن الاستواء أو غيره من الصفات أنه مجاز ليس بحقيقة، فإن لازم هذا القول يقتضي أن لا يكون شيء من أسمائه أو صفاته حقيقة، وكل من لم يثبت بين الاسمين قدرا مشتركا لزم أن لا يكون شيء من الإيمان بالله ومعرفته والإقرار به إيمانا، فإنه ما من شيء يثبته القلب إلا ويقال فيه نظير ما يقال في الآخر ولازم قول هؤلاء يستلزم قول غلاة الملاحدة المعطلين الذين هم أكفر من اليهود والنصارى)[1]. والله أعلم.

ومنها: القول الحق أنه لا يجوز تكفير أحد بمجرد النظر إلى لوازم قوله الذي يوجب الكفر إلا بعد عرضها عليه وقبولها والتزامها، وإلا يكون المرء كذلك فهو من باب التكفير بالظنة والهوى والتخرص، ومن اتهام الناس بما ليس فيهم، والواجب هو التثبت في مثل هذه المسائل الكبيرة، فالقول الذي يلزم عليه بعض اللوازم التي توجب الكفر لا يحل لأحد أن يجعلها

(١) مجموع الفتاوى: (٢٠/ ٢١٧).

أصلا في تكفير المسلم الذي ثبت إسلامه بيقين، إلا بعد عرضها والتزامه لها، وكم قد خولف هذا الأمر المهم، حتى وقع كثير من المتسرعين في التكفير بمجرد اللوازم، لا سيما من يسمون أنفسهم بجماعة التكفير والهجرة، فإنها من أخطر الجماعات الموجودة على الساحة الإسلامية والعربية، ومنهجهم في التكفير هو بناء التكفير على لوازم الأقوال، فالحذر الحذر من هذه الجماعة، وفقك الله تعالى لكل خير، وعصمك من كل شر، والله أعلم.

ومنها: إننا نرى بعض الطلبة هداهم الله تعالى يتهمون بعض أهل العلم غفر الله تعالى لهم بأنهم مرجئة، أو فيهم بعض الإرجاء، والعلة في ذلك أنه ـ أي هذا العالم ـ يقول بأن تارك الصلاة لا يكفر، فجعلوا من لوازم القول بعدم تكفير تارك الصلاة القول بالإرجاء، وهذا في الحقيقة لا يحل، فأنت خبير بأن القول بعدم تكفيره هو قول الجمهور من المالكية، والشافعية، والحنفية، وقد قيلت لي، ولكنني بينت أن هذا اللازم لا يجوز نسبته إلى من قال بعدم كفر تارك الصلاة إلا بعد أن يقال له: إنه يلزم على قولك هذا ترجيح مذهب المرجئة، فإن قيل له ذلك ورضي به، ففي الأمر كلام آخر، مع أنني أصرخ بأعلى صوتي بأن القول بعدم تكفير تارك الصلاة لا شأن له بمسألة الإرجاء إلا إن بني القول بعدم التكفير على إخراج العمل من جملة الإيمان، فهذا هو المرجئ، وأما إن كان حكم بعدم كفر تارك الصلاة لأن الأدلة لا تفي بالقول بتكفيره الكفر الأكبر، أو قصد الجمع بين الأدلة الواردة في المسألة مع أنه يقول بأن العمل من الإيمان، فهذا لا يحل لأحد أن

ينسبه لمذهب المرجئة بمجرد هذا اللازم، لأن لازم القول ليس قولا، ولا زم المذهب ليس مذهبا إلا بعد عرضه وقبوله، والله أعلم.

ومنها: إنه لا يحل - لنا أيها الأحبة الكرام معاشر طلبة العلم - أن ننسب قولا ورد في كتب المالكية للإمام مالك بمجرد أنه من جملة لوازم قوله كذا وكذا، كما هو الحال في تخريجات كثير من الأصحاب الكبار للأئمة، فأصحاب مالك يخرجون على قوله، وأصحاب أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد رحمهم الله تعالى يخرجون على أقوالهم جملا من التخريجات، وهذه التخريجات هي بعينها لوازم أقوال الأئمة، فهذه اللوازم لا ينبغي نسبتها للأئمة إلا بعد عرضها والتزامها، إن كان الإمام حيا، وإن كان قد مات فلا يقال: نص عليه مالك، أو رواية عن أحمد مثلا، بل يقال: ويتخرج على كلامه، أو يقال: ومن لوازم قوله، ونحو هذه العبارات التي تبين أن هذا القول ليس من جملة المنقول عنه نصا، وإنما من جملة ما فهم من كلامه.

وقد بين أبو العباس رحمه الله تعالى جملا مما نسب للإمام أحمد وبعض الأئمة وبين بطلان هذه النسبة، وبين أنها مما فهم خطأ من كلام الأئمة، ولو أن طالب علم جمع هذه المسائل التي بين أبو العباس عدم صحة نسبتها للأئمة في مؤلف خاص وشرحها، لكان في ذلك خيرا كثيرا، ولو كان الوقت يسمح لتوليته، ولكن الوقت ضيق والصوارف كثيرة، والله أعلم.

ومنها: هذا الكلام الذي نحن نقرره في هذه القاعدة لا بد وأن يكون مربوطا بالكلام على إحسان الظن بالمسلمين الذين ظاهرهم العدالة، فمن باب النصح والشفقة والرحمة وإخوة الدين وإحسان الظن بالمؤمنين والعلماء والدعاة أن لا نحمل كلامهم على اللوازم الطيبة الحسنة الجميلة

التي تليق بهم، وأن ندافع عنهم ما استطعنا، وأن ننزه كلامهم عن اللوازم الباطلة ما دمنا نجد أن لكلامهم في الخير والحق محملا، وأن لا نجعل بيان اللوازم مبناه على المحبة والرضى، أو على السخط والغضب، فإنه كما قيل:

فعين الرضا عن كل عيب كليلة كما أن عيب السخط تبدي المساويا[١]

فحسن الظن بالمسلم هو الذي يحملنا على إحسان الظن بكلامه وأن نحمله على أحسن المحامل، وإن اطلاعا بسيطا على مدارج السالكين لابن القيم والذي شرح فيه منازل السائرين لأبي إسماعيل الهروي لتبين لك كيف كان ابن القيم يحسن الظن في هذا الرجل، وكيف يحمل كلامه على أحسن المحامل ما وجد لذلك سبيلا، مع أنه في بعض المواضع لا يجد إلا أن يرد الكلام برمته، وفي بعضها يحمل كلامه على المحامل البعيدة التي قد ينازعه فيها بعض أهل العلم.

والمهم أن هذه القاعدة لا تؤخذ بمعزل عن الكلام على وجوب إحسان الظن بالمسلمين عموما، وبأهل العلم من أهل السنة على وجه الخصوص، والله أعلم. ولعل هذا كاف في فهم هذه القاعدة الطيبة، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

القاعدة السابعة بعد المائة

(لا تقوم الحجة إلا بالبلوغ ومطلق الفهم)

(١) البيت لعبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب:

وقبله: فلست براء عيب ذي الودّ كلّه ولا بعض ما فيه إذا كنت راضيا

وبعده: كلانا غنيّ عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشدّ تغانيا

انظر عيون الأخبار لابن قتيبة: (٣/ ٨٧)، والكامل في اللغة والأدب للمبرد: (١/ ١٧٢).

أقول: لقد شرحت هذه القاعدة بالأدلة والفروع في: (**القول الرشيد في سرد فوائد التوحيد**)، ولكن لأهميتها ولتعلقها التعلق التام بموضوع بحثنا جعلتها قاعدة مفردة، وذلك لأنها مهمة جداً في الحكم على الأعيان، وذلك لأننا ذكرنا في القواعد السابقة أن الحكم لا ينطبق على الأفراد إلا بالشروط، ومن الشروط العلم والمراد به قيام الحجة على المكلف التي يكفر من خالفها، أو يبدع، أو يفسق ونحوه، وقد اختلف العلماء فيما تقوم به الحجة على قولين، فمنهم من قال بأنها تقوم بالبلوغ فقط، ولا يشترط الفهم، ومنهم من قال أنها لا تقوم إلا بالبلوغ والفهم، وفي الحقيقة أن الخلاف بينهم لفظي لا حقيقي، وذلك أن الجميع اشترط لقيامها مطلق الفهم والجميع اتفقوا على أنه ليس من شروطها الفهم المطلق، والذين يثبتونه إنما يريدون إثبات مطلق الفهم، ولذلك فهذه القاعدة متفق على مدلولها بين العلماء رحمهم الله تعالى، وبه تعلم أن الحجة على المكلف لا تقوم إلا بأمرين: الأول بلوغ النص، والثاني فهمه مطلق الفهم، ونعني بمطلق الفهم أي معرفته وإدراكه مطلق الإدراك، فالعلماء متفقون على أن بلوغ الحجة شرط لقيامها، ومتفقون على أن مطلق الفهم شرط لقيامها، ومتفقون على أن الفهم المطلق ليس بشرط في قبولها، وهذه القاعدة قد تظافرت الأدلة على صحتها، ويكفيك في ذلك إجماع العلماء قاطبة على مقتضاها، فإن الإجماع حجة يجب المصير إليه وتحرم مخالفته وخصوصاً الإجماع القطعي، وقد ذكرنا في موضع آخر التفريق بين مطلق الشيء والشيء المطلق، فمن الأدلة على صحتها غير الإجماع قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا

مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ﴾[٢]، فهذا إخبار من الله تعالى عن عدله وأن لا يعذب أحداً إلا بعد قيام الحجة عليه بإرسال الرسل، وأن الله جل وعلا أنزل كتابه للإنذار وإقامة الحجة على العباد، ومن ذلك حديث ابن عمر في القوم الذين صلوا إلى بيت المقدس بعد نسخه وعذروا بذلك لعدم علمهم بالناسخ[٣]، فإذا كان هذا حال القريب من مهبط الأدلة فكيف بمن كان بعيداً كأهل مكة واليمن ومن في الحبشة؟ فهم معذورون لعدم علمهم، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها، ومن ذلك الحديث المشهور الذي رواه الإمام أحمد في المسند عن النبي ﷺ أنه قال: (**يكون يوم القيامة رجل أصم لا يسمع شيئاً، ورجل أحمق، ورجل هرم، ورجل مات في فترة، فأما الأصم فيقول: رب لقد جاء**

---

(١) الإسراء: ١٥.

(٢) الإنعام: ١٩.

(٣) أخرجه البخاري في الإيمان، باب الصلاة من الإيمان، رقم: (٤٠)، وفي القبلة، باب التوجه نحو القبلة حيث كان، رقم: (٣٩٩)، وفي تفسير سورة البقرة، باب: ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيۡهَا ﴾، رقم: (٤٤٨٦)، وباب قوله تعالى: ﴿ وَلِكُلّٖ وِجۡهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَاۖ فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِ ﴾، رقم: (٤٤٩٢)، وفي خبر الواحد، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق، رقم: (٧٢٥١)، وأخرجه مسلم رقم: (٥٢٥) في المساجد، باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، والترمذي رقم: (٢٩٦٦) في التفسير، باب ومن سورة البقرة، والنسائي في الصلاة، باب فرض القبلة، رقم: (٤٨٩)، وابن ماجه رقم: (١٠١٠) في الصلاة، باب القبلة.

ومن ألفاظه التي وردت: (... بينا الناس بقباء في صلاة الصبح، إذ جاءهم آت فقال: (إن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن، وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها)، وكانت وجوههم إلى الشأم فاستداروا إلى الكعبة).

الإسلام وما أسمع شيئاً، وأما الأحمق فيقول: رب لقد جاء الإسلام والصبيان يحذفونني بالبعر، وأما الهرم فيقول: أي رب لقد جاء الإسلام وما أعقل شيئاً، وأما الذي مات في الفترة فيقول: أي رب ما أتاني من رسول، فيأخذ مواثيقهم ليطيعنه فيرسل إليهم أن ادخلوا النار، قال: فوالذي نفسي بيده لو دخلوها لكانت عليهم برداً وسلاماً) [١]، صححه الحافظ ابن القيم[٢]، وعبد الحق الإشبيلي[٣]، وغيرهم[٤]. فهؤلاء قد عذرهم الله تعالى، فأما الأصم الذي لا يسمع، ومن مات في الفترة فعذرهما لعدم وصول الحجة إليهم، وأما الأحمق والهرم فعذرهما لعدم فهمهما، مما يدل على اشتراط البلوغ والفهم لقيام الحجة.

ومن ذلك أيضاً: حديث عدي بن حاتم في أكله في نهار رمضان[٥]، فإن النص قد بلغه ولكنه لم يفهمه على وجهه الصحيح ولذلك عذره النبي ﷺ لعدم فهمه، مما يدل على أهمية الفهم لقيام الحجة، وكذلك حديث: (**لا**

---

(١) مسند أحمد: (٢٦/ ٢٢٨)، رقم: (١٦٣٠١).

(٢) لم أقف على تصحيحه له.

(٣) لم أقف على كلامه.

(٤) الحديث صَححهُ الشَّيْخ الألباني رَحمَه الله فِي الصَّحِيحَة: (١٤٣٤)، وحسنه شعيب الأرنؤوط في تحقيقه مسند الإمام أحمد: (٢٦/ ٢٢٨)، فقال: (حديث حسن)، ثم قال: (وهذا إسناد ضعيف لانقطاعه، قتادة: وهو ابن دعامة السدوسي مدلس وقد عنعن، ثم إن سماعه من الأحنف بن قيس مستبعد، لأنه ولد في البصرة سنة: (٦٠هـ) على أحد الأقوال، وتوفي الأحنف سنة: (٦٧هـ) على أصح الأقوال. ومعاذ بن هشام: وهو الدستوائي، مختلف فيه...).

(٥) تقدم تخريجه.

يصلّين أحدكم العصر إلا في بني قريضة)[١]، وأن بعض القوم أخرها عن وقتها، وبعضهم صلاها في وقتها في الطريق ولم يعنف النبي ﷺ على أحدٍ منهم، ومن المعلوم أن أحد الفريقين أخطأ في الفهم، لأن الحق لا يتعدد فكون النبي ﷺ لم يعنف على أحدٍ منهم دل على أنه عذر المخطئ لعدم فهمه للنص، مما يدل على أهمية الفهم لقيام الحجة.

ومن ذلك حديث الذي أهدى للنبي ﷺ زق خمر فقال: (**أما علمت أنها حرمت**)[٢]، فهذا لم يعنفه النبي ﷺ لعدم علمه بالتحريم، لأن النص لم يبلغه لكونه من الأعراب، فدل على اشتراط بلوغ النص لقيام الحجة.

ومن ذلك حديث الذي بال في المسجد وأن النبي ﷺ لم يزجره، بل تركه يبول وقال له: (**إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من القذر والبول والخلاء**)[٣]، ففعله فعل جاهل لا يعلم بالحكم فعذره ﷺ، لأن الحجة لم تقم عليه، لعدم بلوغ النص إليه، ولذلك ترفق به ﷺ، وعلمه أكمل التعليم بأحسن بيان.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه أحمد: (٥/ ٣٦٨)، رقم: (٣٣٧٣)، والطبراني في المعجم الأوسط: (٤/ ٢٦٥)، رقم: (٤١٥٥).

(٣) أخرجه البخاري في الوضوء، باب ترك النبي ﷺ والناس الأعرابي حتى فرغ من بوله في المسجد، رقم: (٢١٩)، وباب صب الماء على البول في المسجد، رقم: (٢٢٠)، وفي الأدب، باب الرفق في الأمر كله، رقم: (٦٠٢٥)، ومسلم رقم (٢٨٤) في الطهارة، باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات.

ومثله أنه لما ضاع عقد عائشة في سفرهم الذي نزلت فيه آية التيمم بعث ﷺ قوماً يتلمسونه وليسوا على ماء، وليس معهم ماء، فنزلت آية ومرت عليهم بعض الصلوات ولم يثبت أنه ﷺ أمر أحداً منهم بالإعادة، لأنهم معذورون بعدم العلم بالدليل، فدل ذلك على اشتراط البلوغ، أي بلوغ النص لقيام الحجة.

ومثله حديث عمار وعمر فقد عذرهما النبي ﷺ لكونهما لم يفهما النص على وجهه الصحيح[٢]، وإلا فالنص الآمر بالتيمم قد بلغهما، لكن عماراً كان يجهل صفة التيمم عن الحدث الأكبر، وعمر كان يظن أنه لا يرتفع به الحديث الأكبر فعذرا لعدم الفهم مما يدل على أهمية الفهم لقيام الحجة.

ومن ذلك أنه لما أتمت صلاة الحضر أربعاً بعد الهجرة نعلم جزماً أن هذا الحكم لم يصل إلى المسلمين في البلاد البعيدة كمكة وأهل اليمن ومن في الحبشة إلا بعد مدة طويلة، ومع ذلك لم يأمر ﷺ أحداً بالإعادة، وذلك لعدم بلوغ النص.

والأدلة على ذلك كثيرة وهذا من رحمة الله تعالى بعباده، فاليقين القاطع الذي لا يتطرق إليه شك هو أن الحجة لا تقوم إلا بمجموع الأمرين: بلوغ الدليل، وفهمه مطلق الفهم.

---

(١) أخرجه البخاري في التيمم، باب إذا لم يجد ماء ولا ترابا، رقم: (٣٣٦)، وفي فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي ﷺ: (**لو كنت متخذا خليلا**)، رقم: (٣٦٥٧)، وباب فضل عائشة، رقم: (٣٧٧٣)، وفي النكاح، باب استعارة الثياب للعروس وغيرها، رقم: (٥١٦٤)، ومسلم رقم (٣٦٧) في الحيض، باب التيمم.

(٢) تقدم تخريجه.

وبناءً عليه فإنه لا يجوز إصدار أي حكم من الأحكام على أحدٍ إلا بعد التأكد من أنه قد قامت الحجة الرسالية عليه بتحقق هذين الشرطين، ولا تتعجل في إصدار الحكم بل عليك بالرفق والتبين، وهذا يدخل فيه كثير من العامة الذين نشئوا في البلاد التي يقرر فيها الشرك والبدعة مع أن كلمة الحق لا تصل إليهم لإحكام القبضة عليهم من ولاة السوء وعلماء الضلالة الذين يجيزون للعامة فعل ذلك، بل ويحضرون معهم للمشاركة في موالدهم وبدعهم، مع كسل كثير من الدعاة عن الوصول إليهم وتعليمهم والاكتفاء بالمراسلة، وإيصال الشريط، أو الكتيب، وهذا في الحقيقة غير كافٍ، فإن الشبهة عند هؤلاء العوام قوية، فالمنصف لا يتسرع بالحكم عليهم إلا بعد إقامة الحجة عليهم، ومثل هؤلاء من نشأ في بادية بعيدة عن العلم والعلماء، وليست عنده الوسائل للوصول إليهم، أو الاتصال بهم، فهذا أيضاً معذور إن خالف المأمور، أو فعل المحظور لجهله.

ومثله الكافر إذا أسلم في دار الحرب ولم يستطع الهجرة، فإن دار الحرب تخلو من أهل العلم وطلابه فنعلم جزماً أن الحجة لم تقم عليه.

ومن ذلك من كان متأولاً تأويلاً سائغاً فخالف بهذا التأويل مأموراً به، أو منهياً عنه، فهو أيضاً معذور كما عذر النبي ﷺ عدي بن حاتم ومعاذ في سجوده بين يديه(١)، وعمر وعمار فيما فعلاه(٢)، ومن أخرج صلاة العصر عن وقتها كما في الحديث السابق(٣)، وكما عذر حاطب بن أبي بلتعة في

---

(١) تقدم الكلام عليه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

كتابه للمشركين[١]، وكما قال الإمام الزهري رحمة الله تعالى عليه: (وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون، فأجمعوا أن كل دمٍ أو مالٍ أصيب بتأويل القرآن فإنه هدر، أنزلوهم منزلة الجاهلية)[٢].

وذلك لأن التأويل منشؤه من عدم الفهم، ومن ذلك قتل أسامة بن زيد الرجل لما قال: (لا إله إلا الله) [٣]، فإنه كان متأولا فلم يوجب ﷺ عليه القود.

ومن ذلك قتل خالد بن الوليد لبني خزيمة فإنهم أرادوا أن يقولوا: أسلمنا أسلمنا فقالوا: حبأنا صبأنا فجعل خالد يقتل فيهم ويأسر، فقال عليه الصلاة والسلام: (**اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد**) مرتين)[٤]، ولم يأمره بالقود، ولا بالدية، مما يدل على أنه كان معذوراً في ذلك لخطئه وتأويله - رضي الله عنه - وعن عامة أصحابه ﷺ، وبالجملة فالأمر خطير، وإطلاق اللسان في هذه المسائل بلا علم ولا برهان عاقبته وخيمة في الدنيا والآخرة، فإحكام اللسان وحبسه عن الخوض في ذلك هو السلامة والعافية، نعوذ بالله من الخذلان، ومن إصدار الأحكام على الآخرين بلا علم ولا برهان، والله تعالى أعلم وأعلى.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) أخرجه البخاري في المغازي، باب بعث النبي ﷺ خالد بن الوليد إلى بني جذيمة، رقم: (٤٣٣٩)، وفي الأحكام، باب إذا قضى الحاكم بجور أو خلاف أهل العلم فهو رد، رقم: (٧١٨٩).

وبالجملة فتلك بعض الأصول التي قررها أهل السنة رحمهم الله تعالى في باب هذا الباب الخطير أحببنا أن نتحفك بها، ولم يكن في الحسبان أننا سنطيل، ولكن المعذرة، وإنما المقصود النصيحة، والله يتولانا وإياك لما فيه الخير والصلاح.

والخلاصة: أن من سمات الخوارج المشهورة عنهم تكفير الأعيان والحكام والدعوة إلى الخروج على حكام الزمان، فاحذر من هذا المسلك الخطير، والطريق المعوج السقيم، عافاك الله تعالى وإياك من كل بلاء، وهو أعلى وأعلم.

(**فـــائـدة**) فإن قلت: وهل الخوارج كفار؟

فأقول: إن مسألة تكفير الخوارج للعلماء فيها قولان في مذهب أحمد، ومالك، والشافعي، ففي قول لهم: أنهم كفار، لتكفيرهم الصحابة، ولخروجهم على الجماعة، وللأقوال المبتدعة المنكرة التي قالوها، والقول الآخر: أنهم لا يكفرون، بل هم ممن أباح النبي ﷺ دماءهم إذا اجتمعوا على بدعتهم، وخرجوا على المسلمين، وهم من المعتدين الظالمين الذين يقاتلون قتال أهل البغي والظلم والاعتداء.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: (وهذا الذي كان عليه الصحابة، فلم يُنقل عن أحد منهم أنه كفّرهم، لا علي ولا غيره، بل لما سُئل علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن الخوارج: هل هم كفار؟ قال: (**من الكفر فروا**))[1].

والظاهر أن ما ذهب إليه القائلون بعدم تكفيرهم أقرب للصواب، إذ هذا القول هو الذي مضى عليه الصحابة رضي الله عنهم، وهم أعلم بكلام

---

(١) لم أقف عليه في كتبه التي اطلعت عليها.

النبي ﷺ ومقاصده، وهو ظاهر فعل علي بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص، وابن عباس ومن معهم من الصحابة رضي الله عن الجميع في عدم تكفير الخوارج.

قال ابن حزم: (وهو قول ابن أبي ليلى، وأبي حنيفة، والشافعي، وسفيان الثوري، وداود بن علي، وإسحاق بن راهويه، ثم اختاره هو)[1].

وهو رواية عن مالك وأحمد، وهو قول القاضي عياض والقاضي أبي بكر المالكي، وابن تيمية والشوكاني، وأئمة الدعوة، والله أعلم.

القاعدة الثامنة بعد المائة:

(الأحكام في الدنيا على الظواهر، والسرائر تبع لها، وفي الآخرة على السرائر، والظواهر تبع لها)

أقول: لقد تقرر بالدليل أن النية محلها القلب، فهي من عمل القلب، أي أن النية من أمور السرائر البواطن، فإذا كان الأمر كذلك فهي من الغيب الذي لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى، قال تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا﴾[3]، ولم يتعبدنا الله تعالى بكشف بواطن الناس وشق بطونهم، وبناءً عليه فيجب أن نقف فيما بيننا في هذه الدنيا على أمور الظاهر فقط، ولذلك فالمتقرر عند أهل السنة رحمهم الله تعالى أن لنا

---

(١) لم أقف عليه في كتبه التي اطلعت عليها.

(٢) النمل: ٦٥.

(٣) الجن: ٢٦.

الظاهر، والله يتولى السرائر، نعم إذا اقترن بالنية قرائن توضح قصد صاحبها، وتظهر لنا عملنا به، وإلا فالأصل عدم التعرض للنيات، وإنما الواجب أخذ الناس بما يظهر منهم فقط، فمن أظهر لنا الخير عاملناه به، ومن أظهر لنا الشر عاملناه به، وأما أن نبني أحكامنا على بواطن الناس فهذا لا يجوز، فإن النظر في السرائر من خصائصه جل وعلا، ولا سلطان لأحدٍ على كشف بواطن الناس، فالأحكام في الدنيا مرتبة على الظواهر، والله تعالى يتولى السرائر، فهذا بالنسبة لأحكام الدنيا فيما بيننا، وأما الآخرة فإن محط الابتلاء يكون على السرائر، كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾[1]، والأدلة على هذه القاعدة كثيرة جداً ودونك طرفاً منها فأقول:

فمن الأدلة: أن المنقول بالتواتر المفيد للعلم القطعي أن النبي ﷺ كان يعامل المنافقين في عهده بما يظهر منهم مع علمه ﷺ بهم، وببعض أعيانهم، ولكنه لم يكن ﷺ يتعرض لنياتهم، أو يعاملهم على مقتضى ما يخفونه في بواطنهم، وإنما كان يتعامل معهم بما يظهر منهم، فكانوا يشهدون الصلاة معه، وكانوا يخرجون لبعض الغزوات معه، فلم يكن ﷺ يمنعهم من شيء من ذلك، لأنه كان يأخذهم بالظواهر، ولما قفل النبي ﷺ من غزوة تبوك جاءه المنافقون يعتذرون إليه، ويحلفون له أنهم إنما منعهم العذر، فكان يقبل منهم ويستغفر لهم، والله أعلم.

ومن الأدلة أيضاً: قول عمر رضي الله عنه، فقد روى البخاري في صحيحه في الشهادات أنه رضي الله عنه قال: (إن ناساً كانوا يؤخذون بالوحي في عهد الرسول ﷺ، وإن الوحي قد انقطع، وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا

---

(١) الطارق: ٩.

من أعمالكم، فمن أظهر لنا خيراً أمناه وقربناه وليس لنا من سريرته شيء، الله يحاسب سريرته، ومن أظهر لنا سوءاً لم نأمنه ولم نصدقه، وإن قال: إن سريرتي حسنة)[١]. ووجه الدلالة منه واضحة.

ومن الأدلة أيضاً: حديث أنس رضي الله عنه عند البخاري بسنده أنه قال: (قال رسول الله ﷺ: (**من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله، فلا تخفروا الله في ذمته**)[٢]، فرتب النبي ﷺ الحكم بالإسلام على هذه الأعمال، وهي من الأعمال الظاهرة فمن فعلها فإننا نحكم له بالإسلام ولا دخل لنا بنيته، فإنما لنا الظاهر والله يتولى السرائر، ولا يجوز لأحد أن يحرمه من مسمى الإسلام مع قيامه بهذه الأعمال الظاهرة بحجة أنه يقصد بها كذا وكذا، فإن هذا من التدخل في النيات وهذا لا يجوز، لأن أمر النيات لله جل وعلا.

ومن الأدلة أيضا: ما في الصحيح من قوله ﷺ: (**إنما أنا بشر وأنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض وأقضي له بنحو ما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من نار**)[٣]، وهذا الحديث أصل لهذه القاعدة، قال أبن القيم رحمه الله تعالى: (فأخبر النبي ﷺ أنه يحكم بينهم بالظاهر، وأعلم المبطل في نفس الأمر أن حكمه له لا يحل له أخذ ما يحكم له، وأنه مع حكمه له به فإنما

(١) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب الشهداء العدول، رقم: (٢٦٤١).
(٢) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة، رقم: (٣٩١).
(٣) تقدم تخريجه.

يقطع له قطعة من نار)[١]. مما يدل على أحكام الدنيا إنما مبناه على الظواهر، وأما في الآخرة فإن مبناها على السرائر، والله أعلم.

ومن الأدلة أيضاً: حديث أسامة في الصحيح أنه قال: (بعثنا النبي ﷺ في سرية فصبحنا الحرقات من جهينة فانهزم القوم فأدركت رجلاً فقال: (لا إله إلا الله)، فطعنته بالسيف، فنمى الخبر إلى النبي ﷺ، فدعاني فقال: (**أقتلته بعدما قال لا إله إلا الله**)؟ فقلت يا رسول الله إنما قالها خوفاً من السلاح فقال: (**أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا كيف تفعل بلا إله إلا الله إذا جاءت يوم القيامة**)؟ قال يا رسول الله أستغفر لي قال: (**كيف تفعل بلا إله إلا الله إذا جاءت يوم القيامة**)؟ فما زال يكررها حتى تمنيت أني أسلمت يومئذ)[٢]. وهذا واضح الدلالة أنه كان يجب قبول ظاهره وترك سريرته إلى الله تعالى، والله يحاسبه عليها يوم القيامة، مما يدل على أمور الدنيا وأحكامها مبناها على الظواهر، وأما السرائر فإنها لله جل وعلى.

ومن الأدلة أيضاً: حديث أبي قتادة قال: (يا رسول الله أرأيت أن لقيت رجلاً من المشركين فقاتلني فقطع يدي ثم لاذ مني بشجرة فقال: أسلمت لله، أفأقتله يا رسول الله بعد أن قالها؟ فقال: (**لا تقتله**)، قلت يا رسول الله إنه قد قطع يدي، ثم قال ذلك بعد أن قطعها فقال: (**لا تقتله فإن قتلته فإنه بمنزلتك قبل أن تقتله، وأنت بمنزلته قبل أن يقول كلمتها التي قال**)[٣]، وهو

---

(١) إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان: (٢/ ٧٩).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

صريح الدلالة جداً على أن الأحكام في الدنيا إنما هي على الظواهر، وأن السرائر أمرها إلى الذي يعلم السر وأخفي، فإنه لا يعلم ماذا في القلوب إلا علام الغيوب جل وعلى.

ومن الأدلة أيضاً: ما رواه ابن ماجه في سننه قال: حدثنا أحمد بن سنان ومحمود بن يحيى قلا: حدثنا يزيد بن هارون قال أنبأنا معمر عن شريك عن ليث عن طاوس عن أبي هريرة قال: (قال رسول الله ﷺ (**إنما يبعث الناس على نياتهم**)[(١)]، وقال أيضاً: حدثنا زهير بن محمد قال أخبرنا زكريا بن عدي قال أخبرنا شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جبير قال: (قال رسول الله ﷺ: (**يحشر الناس على نياتهم**)[(٢)]، وفي الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: (قال رسول الله ﷺ: (**يغزو جيش الكعبة حتى إذا كانوا ببيداء من الأرض يخسف بأولهم وآخرهم**) قالت عائشة: يا رسول الله كيف يخسف بأولهم وآخرهم وفيهم أسواقهم ومن ليس منهم؟ قال: (**يخسف بأولهم وآخرهم ثم يبعثون على نياتهم**)[(٣)]، وهذه الأدلة من أن الأحكام يوم القيامة تكون على السرائر والنيات لا على مجرد الظواهر وهذا أوضح.

---

(١) سنن ابن ماجه، كتاب الزهد، باب النية، رقم: (٤٢٢٩)، ومسند البزار: (١٦/ ٢١٠)، رقم: (٩٣٥١)، ومسند أبي يعلى الموصلي: (١١/ ١٢١)، رقم: (٦٢٤٧).
قال الألباني: (صحيح).

(٢) سنن ابن ماجه، كتاب الزهد، باب النية، رقم: (٤٢٣٠).
قال الألباني: (صحيح).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب ما ذكر في الأسواق، رقم: (٢١١٨)، ومسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب الخسف بالجيش الذي يؤم البيت رقم: (٢٨٨٤).

ومن الأدلة أيضاً: حديث أبي هريرة في أول من تسعر بهم النار وهم من فسرت نياتهم من المجاهدين، والقرآء، والمعلمين، والمتعلمين، والمتصدقين، والحديث في صحيح الإمام مسلم رحمه الله تعالى[١]، ووجه الإستشهاد به أنهم لما بعثوا يوم القيامة لم ينظر في ظواهر أعمالهم فقط، بل بين أن محط الحساب كان على سرائرهم فلما كانت سرائرهم فاسدة لم تنفعهم صور الأعمال بلا نية صالحة، فيا رب رحماك وعفوك ولطفك، والله يا أخي إن نيتنا فيها ما فيها من العجر والبجر ونحن نحس ذلك من أنفسنا، فنعوذ بالله من فساد السرائر، ونسأله جل وعلا باسمه الأعظم أن يعفو عن زللنا وتقصيرنا في الإخلاص والمتابعة، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وإنا لله وإنا إليه راجعون، فهذا دليل على أن أحكام الآخرة مبناه على السرائر، والظواهر تبع لها والله أعلم، فهذه بعض الأدلة التي تفيدك صحه هذه القاعدة، وأما الفروع المتخرجه على هذه القاعدة فكثيرة، ولكن أذكر لك بعضها من باب التوضيح فأقول وبالله التوفيق ومنه أستمد الفضل والعون:

فمنها: أن الكافر الأصلي إذا أسلم ونطق بالشهادتين فإن إسلامه يقبل ظاهراً وتثبت له أحكام الإسلام، ولا شأن لنا بما يبطنه في داخله، ولذلك فقد أنكر ﷺ على أسامة قتله ذلك الرجل بعدما قال: لا إله إلا الله، لأن الواجب على أسامة ـ رضي الله عنه ـ قبول إسلام هذا الرجل ظاهراً، ولا حق له ـ رضي الله عنه وأرضاه ـ أن يتدخل في نيته، ولذلك اشتد نكير النبي ﷺ على أسامة وأبى أن يستغفر له، وخوفه من مغبة هذا القتل بقوله:

---

(١) صحيح مسلم رقم: (١٩٠٥) في الإمارة، باب من قاتل للرياء والسمعة استحق النار.

(**كيف تفعل بلا إله إلا الله إذا جاءت يوم القيامة**)[١]، وقد وقع ذلك التخويف من قبل أسامة ـ رضي الله عنه ـ الموقع العظيم حتى تمنى أنه لم يسلم إلا يومئذٍ، فنكيره ﷺ على أسامة دليل على أنه كان يجب عليه قبول إسلامه ظاهراً، فإذا أسلم الكافر الأصلي ظاهراً وجب علينا قبول إسلامه والتعامل معه بما يقتضيه الإسلام من المحبة والمؤاخاة والنصرة والموالاة والتعاون على البر والتقوى، والتناهي عن الإثم والعدوان، والمناصحة وغير ذلك، وهذه بالنسبة لأحكام الدنيا، وأما في الآخرة فإن المناط على السريرة فإن كان صادقاً في إسلامه فليبشر بالخير، وإن كان كاذباً فيا ويله من الذي يعلم السر وأخفى، ذلك لأن أحكام الدنيا مبناها على الظواهر، والسرائر تبع لها، وأحكام الآخرة على السرائر، والظواهر تبع لها، والله أعلى وأعلم.

ومنها: أن المتقرر في مذهب أهل السنة رحمه الله تعالى أننا لا نشهد لأحد من أهل القبلة بجنةٍ ولا نار إلا من شهد له النص بذلك، ولكن نرجو للمحسنين الثواب، ونخشى على المسيئين العقاب، وعلة ذلك أن دخول الجنة إنما مبناه على النظر في السرائر، وهي من خصائصه جل وعلا، ولأن العبد لا ندري بماذا يختم له، فإن الحديث قضى بأن بعض الناس: (**يعمل بعمل أهل الجنة فيما يبدو للناس حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها**)، وقضى بأن بعض الناس: (**يعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه**

---

(١) تقدم تخريجه.

الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها)[1]، وقضى الحديث أيضاً بأن بعض أصحاب الأعمال العبادية الكبيرة يدخلون النار، كبعض المقاتلين وبعض طلبة العلم، وبعض قراء القرآن، وبعض المتصدقين لما فسدت سرائرهم، فحيث كانت الجنة من الآخرة فإن دخولها لا يتوقف على النظر في ظواهر الأعمال فقط، ذلك لأن أحكام الآخرة على السرائر والظواهر تبع لها، أي أن محط النظر في الآخرة ابتداءً على البواطن ثم يأتي دور النظر في الظواهر، وبناءً عليه فلا يجوز لأحدٍ أن يشهد لأحدٍ من أهل القبلة بجنة ولا بنارٍ إلا بنص صحيح صريح، لأن الشهادة بذلك تدخل فيما هو من خصائص الله جل وعلا، لأن دخول النار ودخول الجنة متوقف على النظر في السرائر، والسرائر مردها إلى الله جل وعلا فلا يعلم ما في القلوب إلا علام الغيوب، والله تعالى أعلى وأعلم.

ومنها: إذا قتل رجل من المجاهدين في أرض المعركة، فلنا فيه حكمان: حكم في الدنيا وحكم بما يخفى حاله في الآخرة، فأما الدنيا فإننا نعامله معاملة الشهيد فلا يغسل ولا يكفن بل ينزع ما عليه من سلاح وجلود ويدفن بثيابه الذي قتل فيها، ولا يصلى عليه كذلك إلا أن يشاء الإمام الصلاة عليه، ذلك لأن أحكام الدنيا على الظواهر، والظاهر من حاله أنه مات شهيداً فيعامل في الدنيا معاملة الشهيد، أي معاملة قتيل المعركة، وأما الحكم على حاله باعتبار الآخرة فإنه مبني على سريرته التي كان يخفيها في باطنه، وأمر السريرة إلى الله تعالى، وبناءً عليه فلا يجوز الجزم له بأنه شهيد بدون التعليق بالرجاء فيقال: نرجوا أنه من الشهداء، أو بالمشيئة فيقال: هو

---

(١) تقدم تخريجه.

شهيد إن شاء الله تعالى، أو يقال: هو من الشهداء نحسبه والله حسيبه ولا نزكي على الله أحداً، ذلك لأن الجزم له بأنه شهيد مفضي إلى الشهادة له بأنه من أهل الجنة وهذا لا يجوز، فرب قتيل بين الصفين الله أدرى بنيته، وكم رجل يقاتل حمية وعصبية وليرى مكانه فقط، لا لإعلاء كلمة الله تعالى، فإذا جاء الحكم الذي يتعلق بالآخرة توقفنا ولم نجزم بشيء لكن نرجو له الخير والثواب إن شاء الله تعالى، ولذلك بوب البخاري في صحيحه باباً أشار فيه إلى عدم الجزم بأن فلاناً من الشهداء فقال: (باب لا يقول فلان شهيد، وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ: (الله أعلم بمن يجاهد في سبيله، والله أعلم بمن يكلم في سبيله)، وروى تحته حديثاً يفيد صحة ما ذكرناه فقال: حدثنا قتيبة قال حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ﷺ التقى هو والمشركون فاقتتلوا فما مال رسول الله ﷺ إلى عسكره، ومال الآخرون إلى عسكرهم، وفي أصحاب رسول الله ﷺ رجل لا يدع لهم شاذة ولا فاذة إلا اتبعها يضربها بسيفه، فقالوا: ما أجزأ اليوم منا أحد كما أجزأ فلان، فقال رسول الله ﷺ: (**أما إنه من أهل النار**)، فكاد بعض القوم أن يرتاب، فقال رجل من القوم: أنا صاحبه، فقال: فخرج معه كلما وقف وقف معه، وكلما أسرع أسرع معه، قال: فجرح الرجل جرحاً شديداً فاستعجل الموت، فجعل نصل سيفه بالأرض وذبابه بين ثدييه فتحامل عليه فقتل نفسه، فخرج الرجل إلى رسول الله ﷺ فقال: أشهد أنك رسول الله فقال: (**وما ذلك**) قال: الرجل الذي ذكرت آنفاً أنه من أهل النار فأعظم الناس ذلك فقلت أنا لكم به، فخرجت في طلبه، ثم جرح جرحاً شديداً

فاستعجل الموت فوضع نصل سيفه بالأرض وذبابه بين ثدييه، ثم تحامل عليه فقتل نفسه، فقال رسول الله ﷺ عند ذلك: (**إن الرجل ليعمل عمل أهل الجنة فيما يبدو للناس وإنه من أهل النار، وإن الرجل ليعمل عمل أهل النار فيما يبدو للناس وإنه من أهل الجنة**)[١]، وفي حديث أبي موسى أن رجلاً قال: يا رسول الله الرجل يقاتل حمية.. الحديث وفيه: (**من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله**)[٢]، فلأن الحكم بالشهادة لشخصٍ والجزم بها أمر لا يجوز إلا بعد النظر في سريرته، ولأن النظر في السريرة من خصائصه جل وعلا فلا يجوز إذن قول: فلان شهيد هكذا مطلقاً من غير تقييد بما ذكرناه لك سابقاً، فقتيل المعركة نعامله معاملة شهداء المعركة في الدنيا، وأما في الآخرة فأمره إلى الله تعالى، ذلك لأن أحكام الدنيا على الظواهر، والسرائر تبع لها، وأحكام الآخرة على السرائر، والظواهر تبع لها، والله ربنا أعلى وأعلم.

ومنها: التعامل مع المنافقين في الدنيا، فإنه من المعلوم أنهم يظهرون الإسلام، ويبطنون الكفر، إلا أننا في التعامل مع معهم في الدنيا نبقى على ما يظهر منهم، ولا شأن لنا بسرائرهم، فنجري أحكامهم على الظاهر، والله يتولى السرائر، وهذا هديه ﷺ فإنه ﷺ كان يتعامل معهم بما يظهرونه من الإسلام ولم يكن يتعرض لسرائرهم إلا فيما أمر به من حالهم كهدم

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب لا يقول فلان شهيد، رقم: (٢٨٩٨).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب من سأل وهو قائم، رقم: (١٢٣)، ومسلم في الإمارة، باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، رقم: (١٩٠٤).

مسجد الضرار الذي بنوه، وإلا فإنهم كانوا يصلون معه، ويخرجون معه للجهاد، ويحضرون معه عقد الألوية ونحو ذلك، وكان ﷺ ينهى عن قتلهم، بل وأراد أن يصلي على زعيمهم عبد الله بن أبي سلول وكفنه في قميصه، كل ذلك جرياً على العمل بالظاهر، ولما تخلفوا عنه في غزوة تبوك جاءوه يحلفون له كذباً وبهتاناً ويطلبون منه أن يعذرهم ويستغفر لهم، فكان ﷺ يقبل منهم، ويعذرهم، ويستغفر لهم، كل ذلك جرياً على الظاهر من حالهم، فالتعامل مع المنافقين يخرج على هذه القاعدة، وعلى ذلك التعامل مع الرافضة فإن من كان منهم يظهر اعتقاده ويصرح به على الملأ فإنه يحكم عليه بمقتضاه إن كان كفراً فهو كفر، وإن كان فسقاً فهو فسق، وأما من كان منهم مسراً بذلك ولا يصرح به ويخالط المسلمين ولا يتفوه بشيء من ذلك فإنه لا يتعرض له بشيء إلا بالنصح والتوجيه والدعوة فقط، ولكن يعامل معاملة المسلمين ظاهراً لأنه يظهر الإسلام ولم يصرح بما يناقضه، فالأحكام في الدنيا على الظواهر والبواطن تبع لها، والأحكام في الآخرة عل البواطن والظواهر تبع لها، والله يتولانا وإياك.

ومنها: في حديث أسامة السابق أنه قال: (يا رسول الله إنما قالها خوفاً من السلاح، فقال له رسول الله ﷺ: (**أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا**)[1]، وهذا فيه فائدة بديعة وهي أنه يجب الوقوف على ظاهر الكلام ولا يجوز تفسيره بما يبطنه المتكلم، لأن أمر الباطن من الأمور الغيبية التي لا يعلمها إلا الله جل وعلا، فاحذروا من تفسير مقاصد الناس بكلامهم، فإن بعض الناس همه الأول وشغله الشاغل تفسير مقاصد الناس، وكأنه قد

(١) تقدم تخريجه.

جعل رقيباً عليهم، فلا تسمع منه إلا قوله: فلاناً يقصد كذا، ويريد بكلامه كذا وكذا، ويرمي بهذا الكلام إلى كذا وكذا، ويبدأ يحمل أقوال الناس ما لا تحتمل، بل وأحياناً يحمل الكلام ما نقطع به جزماً من صاحبه أنه لم يخطر له على بال، ولم يدر في خيال، وأنه لم يرده البتة، ولكن صاحب الفهم الثاقب هذا له اطلاع على بواطن الخلق وله كرامات ومكاشفات عن سرائر المتكلمين، وهذه خيبة وخسارة، بل وغالبها جهل وحماقة، والواجب الوقوف على ظاهرة اللفظ والتعامل مع المتكلم بمقتضاه ولا نتعداه إلى الكلام على السرائر والغيات، فإنها من علم الغيب الذي هو وقف على الله عز وجل، وقد اتسع الخرق على الراقع في هذه المسألة في زمننا هذا، وقد بلغنها أذى هذه الطائفة كثيراً حتى صنفونا وألحقونا بجماعات كثيرة، عفا الله عنهم، وغفر لهم، وهدانا وإياهم ربنا إلى الصراط المستقيم، والمنهج السليم، فإنهم إخواننا بغوا عليها بلسانهم، ولن نعاملهم بالمثل مهما كان، وإنما نسأل الله لهم الهداية والتوفيق في الاعتقاد والقول والعمل، والله المستعان، فالنبي ﷺ لم يقبل من أسامة تفسيره هذا وأنكره عليه، وأخبر أن تفسيره هذا إخبار بما في قلب هذا الرجل، وأن الإخبار بما في القلوب من الغيب الذي لايعلمه إلا علام الغيوب جل وعلا، وأنه كان يجب عليه الكف عن قتله بعد أن قال كلمته التي قال، لأن هذا قول صدر منه في الدنيا، وأحكام الدنيا مبناها على الظواهر، والبواطن تبع لها، ولا شأن لنا بما في قلبه لأنه سيحاسب عليه يوم القيامة ذلك لأن أحكام الآخرة على البواطن والظواهر تبع لها، وهذا واضح، والله أعلم.

ومنها: أن الأصل في المسلم عصمة الدم والمال، وقد دلت على ذلك الأدلة الكثيرة من الكتاب والسنة، فلا يجوز الإخلال بهذه العصمة وإهدارها بمجرد التأويلات الباردة لكلام المسلم، ولا بالتفسيرات العاطلة الكاسدة التي لم تبن على علمٍ ولا بصيرة، وذلك لأن هذه التأويلات التي يتفوه بها هذا الرجل إنما بناها على النظر في الباطن، أي أنه بناها على مالا علم له به، ولا مدخل له في الاطلاع عليه، وهذا لا يصلح أن يكون ناقضاً للعصمة المتقررة بالأدلة الصحيحة الصريحة، ويدخل تحت ذلك الحكم بالتكفير، أو بالفسق، أو بالبدعة على أقوام صدرت منهم كلمات فيها احتمالات عدة، أو بكلمات لها لوازم من غير الرجوع لمن صدرت منه، والتأكد من مراده، وحقيقة قصده، وهذه بلية خطيرة، وطامة وخيمة لها آثارها السيئة على البلاد، والأفراد، والدين، والمجتمعات، وما هذه التفجيرات التي نعايشها هذا الزمن إلا نتيجة من نتائج الدخول في نوايا الناس ومقاصدهم، فيكفرون بمجرد الظنة، ويقتلون بمجرد الظنة، ويجعلون الأمور الظنية عندهم من المسلمات المقطوع بها، والتي لا يدخلها أدنى شك أو ريب، ويعتقدون الاعتقاد الجازم بأن كل من ناقشهم، أو رد عليهم، أو ناصحهم، أو خطأهم فيما ذهبوا إليه أنه منافق وعميل وآكل لأموال السلطان، ومتطلع للمناصب إلى غير ذلك من الاتهامات التي مبناها على الدخول في النوايا وتفسير المقاصد، وهذا أمر محرم شديد التحريم، ويجب كف اللسان عنه، وأخذ الناس بظواهرهم، لأن الأحكام في الدنيا مبناها على الظواهر لا البواطن، وأما في الآخرة فإن الله تعالى سيحاسب كلاً على سريرته وما يبطنه، وما كان يخفيه، والله أعلى وأعلم.

ومنها: أن من وقع في أمر يوجب الردة فإنه يستتاب فإن تاب وأظهر تخطئة نفسه من قوله أو فعله الأول وظهرت منه مخايل التوبة النصوح فإنه يجب الكف عنه اكتفاءً بهذا الظاهر، لأن الواجب هو أخذه بما يظهر منه مع أنه في الباطن قد يكون كذاباً ولا يريد حقيقة التوبة، وإنما يريد الفكاك من القتل، لكن لا شأن لنا بنيته وإنما الواجب علينا الأخذ بظاهره لأن أحكام الدنيا مبناها على الظواهر لا البواطن، وأما في الآخرة فإن الله سيحاسبه على ما كان يبطنه لأن أحكام الآخرة على البواطن، وبناءً عليه فالصحيح قبول توبة الساحر إذا أظهرها وبانت منه مخايل التوبة النصوح، والصحيح سقوط الحد قبل ارتفاعه إلى السلطان عن من تاب وظهرت منه مخايل التوبة النصوح، والصحيح أن القاتل عمداً إذا تاب قبلت توبته ظاهراً والله يتولى سرائر هؤلاء ولا شأن لنا نحن بما يسرونه في قلوبهم، وإنما نتعامل معهم بما يظهر لنا منهم، لأن أحكام الدنيا على الظواهر، والسرائر تبع لها، وأحكام الآخرة على السرائر، والظواهر تبع لها، والله ربنا أعلى وأعلم، ولو تتبعنا فروع هذه القاعدة العظيمة لطال بنا المقام، ولكن يكفي من القلادة ما أحاط بالعنق، وعلى ذلك فقس، والله ربنا أعلى وأعلم.

القاعدة التاسعة بعد المائة

(الأصل في الشفاعات التوقيف على الأدلة)

أقول: المراد بالشفاعة طلب الخير للغير، ونعني بهذه الشفاعات أي الشفاعات التي ستكون يوم القيامة بأمر الله تعالى، والمتقرر فيها أنها مبنية على التوقيف، فلا يحل لأحد أن يثبت منها إلا ما قام الدليل على إثباته، لأن الأمر من الغيب، والمتقرر أن أمور الغيب مبنية على التوقيف، فلا

مدخل للعقول، ولا للأهواء، ولا للرغبات في هذا الباب، فما أثبته الدليل من هذه الشفاعات أثبتناه، وما نفاه الدليل منها نفيناه، وما لم يأت الدليل بإثباته ولا بنفيه فلا حق لأحد أن يثبته، فمبنى الإثبات في هذا الباب موقوف على الأدلة الشرعية الصحيحة الصريحة، وأنا أضرب لك مثالا على الشفاعات المنفية بالأدلة فأقول:

المثال الأول: الشفاعة في الكفار يوم القيامة، فإن الله تعالى لا يقبل يوم القيامة الشفاعة في الكافر ولا يأذن بها، فمن مات كافرا فإنه لا يدخل في حد من يشفع له، كما قال تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾[1]، فهذا نكرة في سياق النفي، والمتقرر أن النكرة في سياق النفي تعم، فلا يؤذن يوم القيامة في الشفاعة لأحد من الكفار، ومثلها قوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ۚ قَدْ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ﴾[3].

فإن قلت: أولم يثبت الدليل بالشفاعة في أبي طالب؟

فأقول: بلى، ولكن سيأتي الكلام عليها في سياق الكلام على الشفاعات بأمر الله تعالى، والمهم أن من الشفاعات المنفية الشفاعة في الكفار، فنحن ننفيها كما نفاها الدليل، لأن الأمر موقوف على الدليل، والله أعلم.

---

(١) المدثر: ٤٨.

(٢) غافر: ١٨.

(٣) الأعراف: ٣٥.

المثال الثاني: ما يظنه الكفار في معبوداتهم من دون الله تعالى، فإن المشركين لم يعبدوا هذه الأشياء لأنها تخلق أو ترزق أو تحيي أو تميت، لا، وإنما عبدوها لأنهم يعتقدون أنها تقربهم إلى الله تعالى زلفى، كما قال تعالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾(١)، وكما قال تعالى: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾(٢)، فهم يعبدونها يرجون منها الشفاعة، ويرجونها أن تقربهم إلى الله تعالى منزلة وزلفى، وهذه الشفاعة منفية بالدليل القاطع، فنحن نعتقد الاعتقاد الجازم بأن ما يظنه المشركون في آلهتهم آنها تشفع لهم أنه كذب وكفر وشرك وضلال، فإنها آلهة لا تضر ولا تنفع، ولا تملك من قطمير، ولا تسمع ولا تبصر، وأنها لا تدفع عن نفسها السوء، وأنها لا تستطيع نصر عابدها، قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: (فهذه (الشفاعة) التي يظنها المشركون، هي منتفية يوم القيامة كما نفاها القرآن)(٣).

وقال الله تبارك وتعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ ۚ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ ﴾(٤)، وقال أبو العباس رحمه الله تعالى:

---

(١) يونس: ١٨.

(٢) الزمر: ٣.

(٣) مجموع الفتاوى: (٧/ ٧٧).

(٤) سبأ: ٢٢-٢٣.

(فالذي تنال به الشفاعة هي الشهادة بالحق، وهي شهادة أن لا إله إلا اللّه، لا تنال بتولي غير اللّه؛ لا الملائكة، ولا الأنبياء، ولا الصالحين، فمن والى أحداً من هؤلاء ودعاه، وحج إلى قبره، أو موضعه، ونذر له، وحلف به، وقرب له القرابين ليشفع له، لم يغن ذلك عنه من اللّه شيئاً، وكان من أبعد الناس عن شفاعته وشفاعة غيره، فإن الشفاعة إنما تكون لأهل توحيد اللّه، وإخلاص القلب والدين له، ومن تولى أحدا من دون الله فهو مشرك، فهذا القول والعبادة الذي يقصد به المشركون الشفاعة يحرم عليهم الشفاعة، فالذين عبدوا الملائكة والأنبياء والأولياء والصالحين، ليشفعوا لهم، كانت عبادتهم إياهم، وإشراكهم بربهم، الذي به طلبوا شفاعتهم، به حرموا شفاعتهم، وعوقبوا بنقيض قصدهم، لأنهم أشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا)[1]. فالمشركون كانوا يتخذون من دون الله شفعاء من الملائكة والأنبياء والصالحين، ويصورون تماثيلهم فيستشفعون بها ويقولون: هؤلاء خواص الله، فنحن نتوسل إلى الله بدعائهم وعبادتهم ليشفعوا لنا، كما يُتوَسل إلى الملوك بخواصِّهم لكونهم أقرب إلى الملوك من غيرهم، فيشفعون عند الملوك بغير إذن الملوك، وقد يشفع أحدهم عند الملك فيما لا يختاره فيحتاج إلى إجابة شفاعته رغبة ورهبة، فأنكر الله هذه الشفاعة فقال تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾[2]، وقال: ﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴾[3]، وقال عن

(١) مجموع الفتاوى: (١٤/ ٤١٢).

(٢) البقرة: ٢٥٥.

(٣) النجم: ٢٦.

الملائكة: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًاۗ سُبْحَٰنَهُۥۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ ﴾[(١)]، وقال: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ ﴾[(٢)]، وقال تعالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[(٣)]، وقال تعالى: ﴿ وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْۙ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾[(٤)]، وقال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِۖ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾[(٥)]، وقال تعالى: ﴿ وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾[(٦)]، وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُاْۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم

(١) الأنبياء: ٢٦-٢٨.

(٢) سبأ: ٢٢-٢٣.

(٣) يونس: ١٨.

(٤) الأنعام: ٥١.

(٥) السجدة: ٤.

(٦) الزخرف: ٨٦.

مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾(١)، وقال تعالى: ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ ۚ قُلْ أَوَلَوْ كَانُواْ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٣﴾ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا ۖ لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٤٤﴾ وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿ وَخَشَعَتِ ٱلْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَٰنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا ﴿١٠٨﴾ يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا ﴾(٣)، فهذه الشفاعة التي أثبتها المشركون للملائكة والأنبياء والصالحين حتى صوروا تماثيلهم وقالوا: استشفاعنا بتماثيلهم استشفاع بهم، وكذلك قصدوا قبورهم وقالوا: نحن نستشفع بهم بعد مماتهم ليشفعوا لنا إلى الله، وصوروا تماثيلهم فعبدوهم كذلك، وهذه الشفاعة أبطلها الله ورسوله، وذم المشركين عليها وكفرهم بها، قال الله تعالى عن قوم نوح: ﴿ وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾ وَقَدْ أَضَلُّواْ كَثِيرًا ﴾(٤)، قال ابن عباس وغيره: هؤلاء قوم صالحون كانوا في قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم ثم صوروا تماثيلهم فعبدوهم(٥). وقال أبو العباس رحمه الله تعالى: (والمشركون من هؤلاء قد يقولون: إنا نستشفع بهم أي نطلب من الملائكة والأنبياء أن يشفعوا، فإذا

(١) الأنعام: ٩٤.

(٢) الزمر: ٤٢-٤٥.

(٣) طه: ١٠٨-١٠٩.

(٤) نوح: ٢٣-٢٤.

(٥) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان صـ: ١٧٩.

أتينا قبر أحد طلبنا منه أن يشفع لنا، فإذا صورنا تمثاله - والتماثيل إما مجسدة، وإما تماثيل مصورة كما يصورها النصارى في كنائسهم - قالوا: فمقصودنا بهذه التماثيل تذكر أصحابها وسيرهم، ونحن نخاطب هذه التماثيل ومقصودنا خطاب أصحابها ليشفعوا لنا إلى الله، فيقول أحدهم: يا سيدي فلاناً، أو يا سيدي جرجس، أو بطرس، أو يا سيدتي الحنونة مريم، أو يا سيدي الخليل، أو موسى ابن عمران، أو غير ذلك، اشفع لي إلى ربك، وقد يخاطبون الميت عند قبره، أو يخاطبون الحي وهو غائب، كما يخاطبونه لو كان حاضراً حياً، وينشدون قصائد يقول أحدهم فيها: يا سيدي فلانا أنا في حسبك، أنا في جوارك، اشفع لي إلى الله، سل الله لنا أن ينصرنا على عدونا، سل الله أن يكشف عنا هذه الشدة، أشكو إليك كذا وكذا، فسل الله أن يكشف هذه الكربة، أو يقول أحدهم: سل الله أن يغفر لي، ومنهم من يتأول قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾[1]، ويقولون: إذا طلبنا منه الاستغفار بعد موته كنا بمنزلة الذين طلبوا الاستغفار من الصحابة، ويخالفون بذلك إجماع الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر المسلمين، فإن أحداً منهم لم يطلب من النبي بعد موته أن يشفع له ولا سأله شيئاً، ولا ذكر ذلك أحد من أئمة المسلمين في كتبهم، وإنما ذكر ذلك من ذكره من متأخري الفقهاء وحكوا حكاية مكذوبة على مالك رضي الله عنه سيأتي ذكرها وبسط الكلام عليها إن شاء الله

---

(١) النساء: ٦٤.

تعالى)[١]. فهذان مثالان في الشفاعة المنفية، وأما إن ثبت الدليل بشيء من الشفاعات، فإن الواجب علينا أن نقبلها، وأن نؤمن بها، وأن نسلم بها، ولا نجادل، ولا نماحل، ولا نحرف الكلم عن مواضعه الصحيحة، وقد سبر أهل العلم رحمهم الله تعالى وأجزل لهم الأجر والمثوبة ما ثبت من الشفاعات التي ستكون يوم القيامة فوجدوها كما يلي:

الشفاعة الأولى: الشفاعة العظمى، وهي المقام المحمود الذي أوتيه نبينا ﷺ، وهي التفسير الصحيح إن شاء الله تعالى لقول الله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا ﴾[٢]، أي تقوم مقاما يحمدك فيه الناس، وهو الشفاعة في أهل الموقف لفصل القضاء بينهم، وهي من جملة الشفاعات الخاص به ﷺ، وقد وردت في السنة الصحيحة، كما روى أصحاب الصحيح عن أنس رضي الله عنه قَالَ: (**إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ مَاجَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ لَهُ اشْفَعْ لِذُرِّيَّتِكَ، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِإِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ السَّلاَمُ -، فَإِنَّهُ خَلِيلُ اللَّهِ، فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُوسَى - عَلَيْهِ السَّلاَمُ -، فَإِنَّهُ كَلِيمُ اللَّهِ، فَيُؤْتَى مُوسَى فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِعِيسَى - عَلَيْهِ السَّلاَمُ -، فَإِنَّهُ رُوحُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ، فَيُؤْتَى عِيسَى فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، فَأُوتَى فَأَقُولُ: أَنَا لَهَا، فَأَنْطَلِقُ فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّى فَيُؤْذَنُ لي فَأَقُومُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَأَحْمَدُهُ بِمَحَامِدَ لاَ أَقْدِرُ عَلَيْهِ الآنَ يُلْهِمُنِيهِ اللَّهُ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا فَيُقَالُ لي: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ**

(١) مجموع الفتاوى: (١/ ١٥٨).

(٢) الإسراء: ٧٩.

يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: رَبِّ أُمتِي أُمتِي، فَيُقَالُ: انْطَلِقْ فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ بُرَّةٍ أَوْ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجْهُ مِنْهَا، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ ثُمَّ أَرْجِعُ إِلَى رَبِّى فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ لِي: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: أُمتِي أُمتِي، فَيُقَالُ لِي: انْطَلِقْ فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجْهُ مِنْهَا، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ ثُمَّ أَعُودُ إِلَى رَبِّى فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا فَيُقَالُ لِي: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أُمتِي أُمتِي، فَيُقَالُ لِي: انْطَلِقْ فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى أَدْنَى أَدْنَى مِنْ مِثْقَالِ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجْهُ مِنَ النَّارِ فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ)[1]. وعَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ قَالَ أُتِىَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا بِلَحْمٍ فَرُفِعَ إِلَيْهِ الذِّرَاعُ وَكَانَتْ تُعْجِبُهُ فَنَهَسَ مِنْهَا نَهْسَةً فَقَالَ: (أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهَلْ تَدْرُونَ بِمَ ذَاكَ؟ يَجْمَعُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَيُسْمِعُهُمُ الداعي وَيَنْفُذُهُمُ الْبَصَرُ، وَتَدْنُو الشَّمْسُ فَيَبْلُغُ النَّاسَ مِنَ الْغَمِّ وَالْكَرْبِ مَا لاَ يُطِيقُونَ، وَمَا لاَ يَحْتَمِلُونَ، فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ: أَلاَ تَرَوْنَ مَا أَنْتُمْ فِيهِ، أَلاَ تَرَوْنَ مَا قَدْ بَلَغَكُمْ، أَلاَ تَنْظُرُونَ مَنْ يَشْفَعُ لَكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ، فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ: ائْتُوا آدَمَ، فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَمَرَ الْمَلاَئِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلاَ تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ، أَلاَ تَرَى إِلَى مَا قَدْ بَلَغَنَا، فَيَقُولُ آدَمُ إِنَّ رَبِّى غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب أدن أهل الجنة منزلة فيها، رقم: (١٩٣).

نهاني عَنِ الشَّجَرَةِ فَعَصَيْتُهُ نفسي نفسي، اذْهَبُوا إِلَى غيري اذْهَبُوا إِلَى نُوحٍ، فَيَأْتُونَ نُوحًا فَيَقُولُونَ: يَا نُوحُ أَنْتَ أَوَّلُ الرُّسُلِ إِلَى الأَرْضِ، وَسَمَّاكَ اللَّهُ عَبْدًا شَكُورًا اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلاَ تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ، أَلاَ تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فَيَقُولُ لَهُمْ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ قَدْ كَانَتْ لِي دَعْوَةٌ دَعَوْتُ بِهَا عَلَى قومي نفسي نفسي اذْهَبُوا إِلَى إِبْرَاهِيمَ ﷺ، فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ فَيَقُولُونَ أَنْتَ نبي اللَّهِ وَخَلِيلُهُ مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ أَلاَ تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلاَ تَرَى إِلَى مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فَيَقُولُ لَهُمْ إِبْرَاهِيمُ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلاَ يَغْضَبُ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، - وَذَكَرَ كَذَبَاتِهِ- نفسي نفسي اذْهَبُوا إِلَى غيري اذْهَبُوا إِلَى مُوسَى، فَيَأْتُونَ مُوسَى ﷺ فَيَقُولُونَ: يَا مُوسَى أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ فَضَّلَكَ اللَّهُ بِرِسَالاَتِهِ وَبِتَكْلِيمِهِ عَلَى النَّاسِ اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ أَلاَ تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ أَلاَ تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فَيَقُولُ لَهُمْ مُوسَى ﷺ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وإني قَتَلْتُ نَفْسًا لَمْ أُومَرْ بِقَتْلِهَا نفسي نفسي اذْهَبُوا إِلَى عِيسَى ﷺ، فَيَأْتُونَ عِيسَى فَيَقُولُونَ يَا عِيسَى أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلَّمْتَ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَلِمَةٌ مِنْهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ أَلاَ تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلاَ تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فَيَقُولُ لَهُمْ عِيسَى ﷺ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ - وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ ذَنْبًا - نفسي نفسي اذْهَبُوا إِلَى غيري اذْهَبُوا إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ فيأتوني فَيَقُولُونَ: يَا مُحَمَّدُ أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمُ الأَنْبِيَاءِ، وَغَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ أَلاَ تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلاَ تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فَأَنْطَلِقُ فَآتِي

تَحْتَ الْعَرْشِ فَأَقَعُ سَاجِدًا لِرَبِّى، ثُمَّ يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَىَّ ويلهمني مِنْ مَحَامِدِهِ وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ شَيْئًا لَمْ يَفْتَحْهُ لأَحَدٍ قبلي، ثُمَّ يُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ سَلْ تُعْطَهْ اشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَرْفَعُ رأسي فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أمتي أمتي، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ أَدْخِلِ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِكَ مَنْ لاَ حِسَابَ عَلَيْهِ مِنَ الْبَابِ الأَيْمَنِ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ، وَهُمْ شُرَكَاءُ النَّاسِ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الأَبْوَابِ، والذي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنَّ مَا بَيْنَ الْمِصْرَاعَيْنِ مِنْ مَصَارِيعِ الْجَنَّةِ لَكَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَهَجَر، أَوْ كَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وبصري) (١). وقد أجمع أهل السنة على إثبات هذه الشفاعة، ونسأل الله تعالى أن يعيننا وإخواننا من أهل السنة على تخطي تلك العرصة بسلام وأمان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

الشفاعة الثانية: الشفاعة في أهل الجنة ليدخلوا الجنة، وذلك أن أهل الجنة إن جاءوها وجدوا أبوابها مغلقة، فيكون أول من يطرق الباب ويستفتح لأهل الجنة نبينا ﷺ، وهذه الشفاعة من جملة الشفاعات الخاصة به ﷺ، وقد ثبتت بالسنة بالصحيحة، ففي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة وحذيفة رضي الله عنهما قالا: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **(يَجْمَعُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى النَّاسَ فَيَقُومُ الْمُؤْمِنُونَ حَتَّى تُزْلَفَ لَهُمُ الْجَنَّةُ فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: يَا أَبَانَا اسْتَفْتِحْ لَنَا الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ: وَهَلْ أَخْرَجَكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ إِلاَّ خَطِيئَةُ أَبِيكُمْ آدَمَ، لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ، اذْهَبُوا إِلَى ابني إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِ اللَّهِ** - قَالَ - **فَيَقُولُ إِبْرَاهِيمُ: لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ، إِنَّمَا كُنْتُ خَلِيلاً مِنْ وَرَاءَ وَرَاءَ اعْمِدُوا إِلَى مُوسَى ﷺ الذي كَلَّمَهُ اللَّهُ تَكْلِيمًا، فَيَأْتُونَ مُوسَى ﷺ، فَيَقُولُ:**

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم: (١٩٤).

لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ، اذْهَبُوا إِلَى عِيسَى كَلِمَةِ اللَّهِ وَرُوحِهِ، فَيَقُولُ عِيسَى ﷺ: لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ، فَيَأْتُونَ مُحَمَّدًا ﷺ، فَيَقُومُ فَيُؤْذَنُ لَهُ، وَتُرْسَلُ الأَمَانَةُ وَالرَّحِمُ فَتَقُومَانِ جَنَبَتَيِ الصِّرَاطِ يَمِينًا وَشِمَالاً، فَيَمُرُّ أَوَّلُكُمْ كَالْبَرْقِ). قَالَ: قُلْتُ بِأَبِي أَنْتَ وأمي أي شيء كَمَرِّ الْبَرْقِ قَالَ: (**أَلَمْ تَرَوْا إِلَى الْبَرْقِ كَيْفَ يَمُرُّ وَيَرْجِعُ فِي طَرْفَةِ عَيْنٍ، ثُمَّ كَمَرِّ الرِّيحِ، ثُمَّ كَمَرِّ الطَّيْرِ وَشَدِّ الرِّجَالِ تَجْرِي بِهِمْ أَعْمَالُهُمْ، وَنَبِيُّكُمْ قَائِمٌ عَلَى الصِّرَاطِ يَقُولُ: رَبِّ سَلِّمْ سَلِّمْ، حَتَّى تَعْجِزَ أَعْمَالُ الْعِبَادِ حَتَّى يَجِيءَ الرَّجُلُ فَلاَ يَسْتَطِيعُ السَّيْرَ إِلاَّ زَحْفًا - قَالَ - وَفِي حافتي الصِّرَاطِ كَلاَلِيبُ مُعَلَّقَةٌ مَأْمُورَةٌ بِأَخْذِ مَنْ أُمِرَتْ بِهِ فَمَخْدُوشٌ نَاجٍ، وَمَكْدُوسٌ فِي النَّارِ**). والذي نَفْسُ أَبِى هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعُونَ خَرِيفًا [(١)]. وله عن عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (**أَنَا أَوَّلُ النَّاسِ يَشْفَعُ فِي الْجَنَّةِ، وَأَنَا أَكْثَرُ الأَنْبِيَاءِ تَبَعًا**)، وفي رواية: (**وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ يَقْرَعُ بَابَ الْجَنَّةِ**)[(٢)]. وعن أنس أيضا قال: قال رسول ﷺ: (**أَنَا أَوَّلُ شَفِيعٍ فِي الْجَنَّةِ لَمْ يُصَدَّقْ نبي مِنَ الأَنْبِيَاءِ مَا صُدِّقْتُ، وَإِنَّ مِنَ الأَنْبِيَاءِ نَبِيًّا مَا يُصَدِّقُهُ مِنْ أُمَّتِهِ إِلاَّ رَجُلٌ وَاحِدٌ**)[(٣)]. وله عنه رضي الله تعالى عنه قَالَ: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ: (**آتِى بَابَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَسْتَفْتِحُ، فَيَقُولُ الْخَازِنُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَأَقُولُ: مُحَمَّدٌ، فَيَقُولُ: بِكَ أُمِرْتُ لاَ**

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم: (١٩٥).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب في قول النبي ﷺ: (**أنا أول الناس يشفع في الجنة وأنا أكثر الأنبياء تبعا**)، رقم: (١٩٦).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم: (١٩٦).

أَفْتَحُ لأَحَدٍ قَبْلَكَ) [١]. وقد أجمع أهل السنة رحمهم الله تعالى على إثبات هذه الشفاعة، وأجمعوا على أنها من جملة خصوصياته ﷺ.

الشفاعة الثالثة: الشفاعة في عمه أبي طالب، والحق الحقيق بالقبول أن أبا طالب مات على الكفر، والحق أن الشفاعة فيه إنما هي شفاعة تخفيف فقط لا إخراج.

فإن قلت: كيف تنفع الشفاعة فيه وهو كافر، وقد قلت قبل قليل أن قوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾[٢]. إنما هي في أهل الكفر والشرك؟

فأقول: لقد تقرر عند العلماء رحمهم الله تعالى أن الخاص مقدم على العام، فقوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ عام، والأحاديث الواردة في شأن شفاعة النبي ﷺ لعمه أبي طالب خاصة، والخاص مقدم على العام، والمتقرر أنه لا تعارض بين عام وخاص، وقد آمن أهل السنة جميعهم رحمهم الله تعالى بهذه الشفاعة، وآمنوا أنها شفاعة خاصة بالنبي ﷺ، وآمنوا أنها خاصة بأبي طالب، وآمنوا بأنها شفاعة تخفيف لا إخراج، فعَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنَّهُ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ نَفَعْتَ أَبَا طَالِبٍ بشيء فَإِنَّهُ كَانَ يَحُوطُكَ وَيَغْضَبُ لَكَ؟ قَالَ: **(نَعَمْ هُوَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ وَلَوْلاَ أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ)** [٣]. وفي رواية عنه قال: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا طَالِبٍ كَانَ يَحُوطُكَ وَيَنْصُرُكَ فَهَلْ نَفَعَهُ ذَلِكَ؟ قَالَ: **(نَعَمْ وَجَدْتُهُ فِي**

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم: (١٩٧).

(٢) المدثر: ٤٨.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب كنية المشرك، رقم: (٦٢٠٨)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه، رقم: (٢٠٩).

غَمَرَاتٍ مِنَ النَّارِ فَأَخْرَجْتُهُ إِلَى ضَحْضَاحٍ)[١]. وعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخدري أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذُكِرَ عِنْدَهُ عَمُّهُ أَبُو طَالِبٍ فَقَالَ: (**لَعَلَّهُ تَنْفَعُهُ شفاعتي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُجْعَلُ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ يَبْلُغُ كَعْبَيْهِ يَغْلِي مِنْهُ دِمَاغُهُ)**[٢]. وعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخدري أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (**إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا يَنْتَعِلُ بِنَعْلَيْنِ مِنْ نَارٍ يَغْلِي دِمَاغُهُ مِنْ حَرَارَةِ نَعْلَيْهِ)**[٣] وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (**أَهْوَنُ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا أَبُو طَالِبٍ، وَهُوَ مُنْتَعِلٌ بِنَعْلَيْنِ يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاغُهُ)**[٤]. وعن النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال: (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (**إِنَّ أَهْوَنَ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَرَجُلٌ تُوضَعُ فِي أَخْمَصِ قَدَمَيْهِ جَمْرَتَانِ يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاغُهُ)**[٥].

الشفاعة الرابعة: الشفاعة في رفعة الدرجات في الجنة، وهي من الشفاعات العامة لأهل الإيمان، ودليلها قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍۚ كُلُّ ٱمْرِيِٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾[٦]، وفي صحيح مسلم أن النبي ﷺ قال لما توفي أبو سلمة: (**اللهم اغفر لأبي سلمة**

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه، رقم: (٢٠٩).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب قصة أبي طالب، رقم: (٣٨٨٥)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه، رقم: (٢١٠).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب أهون أهل النار عذابا، رقم: (٢١١).

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب أهون أهل النار عذابا، رقم: (٢١٢).

(٥) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار، رقم: (٦٥٦٢)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب أهون أهل النار عذابا، رقم: (٢١٣).

(٦) الطور: ٢١.

وأرفع درجته في المهديين) [١]. فقوله: **(وارفع درجته)**: دعاء في الدنيا له وهذا معنى الشفاعة، كما قال ﷺ: **(ما من مسلم يموت، فيقوم على جنازته أربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا، إلا شفعهم الله فيه)** [٢].

قال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله تعالى: (فإن قيل: إن الشفاعة لا تكون إلا بإذنه سبحانه، فكيف يسمى دعاء الإنسان لأخيه شفاعة، وهو لم يستأذن من ربه؟ والجواب: إن الله أمر بأن يدعو الإنسان لأخيه الميت، وأمره بالدعاء إذن وزيادة، وأما الشفاعة الموهومة التي يظنها عباد الأصنام من معبوديهم، فهي شفاعة باطلة، لأن الله لا يأذن لأحد بالشفاعة إلا من ارتضاه من الشفعاء والمشفوع لهم) [٣]. والله أعلم.

الشفاعة الخامسة: الشفاعة في أهل الكبائر، وهي الشفاعة في قوم ماتوا على شيء من المعاصي والذنوب وأراد الله تعالى بحكمته وعدله أن لا يغفر لهم في أول الأمر وعذبهم في النار، ثم يؤذن بعد في الشفاعة، وأجمع أهل السنة رحمهم الله تعالى على إثباتها، وأجمعوا على أنه لا يخلد في النار أحد ممن معه أصل الإسلام، وقد قرر أهل الحديث رحمهم الله تعالى أن الأحاديث في إثبات هذا النوع من الشفاعات قد بلغت مبلغ التواتر المعنوي، فأحاديث الشفاعة في أهل الكبائر متواترة، وقد ذكر جمع من أهل السنة رحمهم الله تعالى أن هذه الشفاعة على قسمين :

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الكسوف، باب في إغماض الميت والدعاء له إذا حضر، رقم: (٩٢٠).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الكسوف، باب من صلى عليه أربعون شفعوا فيه، رقم: (٩٤٨).

(٣) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين: (٩/ ٣٢٦).

ـ الأول: شفاعة في قوم من أهل الكبائر قد استحقوا دخول النار أن لا يدخلوها.

- والثاني: وشفاعة في قوم من أهل الكبائر قد دخلوا النار أن يخرجوا منها، ويستدل على القسم الأول بعموم قوله ﷺ: (**شفاعتي في أهل الكبائر من أمتي**)[١]. وهو حديث صحيح.

وأما القسم الثاني فقد كثرت فيه الأدلة، ونذكر لك طرفا منها، فعَنْ أَبِى سَعِيدٍ الخدري أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (**يُدْخِلُ اللَّهُ أَهْلَ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ بِرَحْمَتِهِ، وَيُدْخِلُ أَهْلَ النَّارِ النَّارَ، ثُمَّ يَقُولُ انْظُرُوا مَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرَجُونَ مِنْهَا حُمَمًا قَدِ امْتَحَشُوا، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهْرِ الْحَيَاةِ، أَوِ الْحَيَا فَيَنْبُتُونَ فِيهِ كَمَا تَنْبُتُ الْحِبَّةُ إِلَى جَانِبِ السَّيْلِ، أَلَمْ تَرَوْهَا كَيْفَ تَخْرُجُ صَفْرَاءَ مُلْتَوِيَةً**)[٢]. وعنه رضي الله عنه قَالَ: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (**أَمَّا أَهْلُ النَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا فَإِنَّهُمْ لاَ يَمُوتُونَ فِيهَا وَلاَ يَحْيَوْنَ، وَلَكِنْ نَاسٌ أَصَابَتْهُمُ النَّارُ بِذُنُوبِهِمْ - أَوْ قَالَ بِخَطَايَاهُمْ - فَأَمَاتَهُمْ إِمَاتَةً حَتَّى إِذَا كَانُوا فَحْمًا أُذِنَ بِالشَّفَاعَةِ فجيء بِهِمْ ضَبَائِرَ ضَبَائِرَ فَبُثُّوا عَلَى أَنْهَارِ الْجَنَّةِ، ثُمَّ قِيلَ يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ أَفِيضُوا عَلَيْهِمْ، فَيَنْبُتُونَ نَبَاتَ الْحِبَّةِ تَكُونُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ**)[٣]. وفي حديث جابر في الصحيح مسلم مرفوعا: (**ثُمَّ تَحِلُّ الشَّفَاعَةُ وَيَشْفَعُونَ حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً، فَيُجْعَلُونَ**

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

بِفِنَاءِ الْجَنَّةِ وَيَجْعَلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ يَرُشُّونَ عَلَيْهِمُ الْمَاءَ حَتَّى يَنْبُتُوا نَبَاتَ الشيء فِي السَّيْلِ، وَيَذْهَبُ حُرَاقُهُ ثُمَّ يَسْأَلُ حَتَّى تُجْعَلَ لَهُ الدُّنْيَا وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهَا مَعَهَا)[(١)]. وفي الصحيح قال رَسُول اللَّهِ ﷺ: (**إِنَّ اللَّهَ يُخْرِجُ قَوْمًا مِنَ النَّارِ بِالشَّفَاعَةِ)**[(٢)]. وعن أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ النبي ﷺ قَالَ: (**يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ بُرَّةً، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ ذَرَّةً)**[(٣)]. وعن عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (**لِكُلِّ نبي دَعْوَةٌ يَدْعُوهَا فَأُرِيدُ أَنْ أَخْتَبِئَ دعوتي شَفَاعَةً لأمتي يَوْمَ الْقِيَامَةِ)**[(٤)]. وفي لفظ: (**لِكُلِّ نبي دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ فَتَعَجَّلَ كُلُّ نبي دَعْوَتَهُ وإني اخْتَبَأْتُ دعوتي شَفَاعَةً لأمتي يَوْمَ الْقِيَامَةِ فهي نَائِلَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أمتي لاَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا)**[(٥)].

وكثرة تلك الأحاديث في شأن الشفاعة في أهل الكبائر تفيدك بطلان ما ذهب له أهل البدع من رد أحاديث الشفاعة في أهل الكبائر بحجة أنها مجرد أحاديث آحاد في أمر عقدي، وأنت خبير بأن القاعدة الفاسدة عندهم تقول: (أخبار الآحاد لا تقبل في أمور العقيدة)، وهذه القاعدة قاعدة

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري في الرقاق، باب صفة الجنة والنار، ومسلم رقم: (١٩١) في الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب باب لكل نبي دعوة مستجابة، رقم: (٦٣٠٤)، ومسلم في الإيمان، باب اختباء النبي ﷺ دعوة الشفاعة لأمته. رقم: (١٩٨).

(٥) أخرجه مسلم في الإيمان، باب اختباء النبي ﷺ دعوة الشفاعة لأمته. رقم: (١٩٩).

ملعونة فاسدة باطلة، فكم ردت بها الأحاديث وعورضت بها السنة، والحق الذي اتفقت عليه كلمة أهل السنة هو ما قررنا لك سابقا في موضعه من أن خبر الآحاد الصحيح حجة في باب العقيدة، وقد سقنا لك الأدلة الكثيرة هناك، فضلا عن أن الأحاديث الواردة في مسألة الشفاعة لأهل الكبائر يوم القيامة قد بلغت مبلغ التواتر، كما قرره أهل الحديث، ونحن نؤمن بما قررته الأدلة وأثبته أهل السنة وآمنوا به، ونكل الأمر إلى الله تعالى، ونسأله جل وعلا أن نكون ممن يدخل الجنة ابتداء بلا حساب ولا عذاب. والله أعلم.

الشفاعة السادسة: الشفاعة في أهل الأعراف، وهم قوم تساوت حسناتهم وسيئاتهم فيوقَفون يرجئون حتى ينظر فيهم، فيشفع فيهم النبي عليه الصلاة والسلام فيدخلون الجنة، ويشفع فيهم المؤمنون والملائكة، وقد ذكر بعض المفسرين ذلك عند قول الله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّۢا بِسِيمَىٰهُمْ ۚ وَنَادَوْا۟ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ أَن سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ ۚ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ ﴿٤٦﴾ ۞ وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَٰرُهُمْ تِلْقَآءَ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ قَالُوا۟ رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[1]، قال ابن كثير رحمه الله تعالى في تفسيره: (واختلفت عبارات المفسرين في أصحاب الأعراف من هم؟ وكلها قريبة ترجع إلى معنى واحد، وهو أنهم قوم استوت حسناتهم وسيئاتهم، نص عليه حذيفة، وابن عباس، وابن مسعود، وغير واحد من السلف والخلف، رحمهم الله)[2]. والشفاعة فيهم عامة لأهل الإيمان، والله أعلم.

(١) الأعراف: ٤٦-٤٧.

(٢) تفسير ابن كثير: (٣/ ٤١٨).

الشفاعة السابعة: الشفاعة في قوم ليدخلوا الجنة بلا حساب ولا عذاب، ففي حديث الشفاعة الذي قدمناه سابقا: (**فَأَنْطَلِقُ فَآتِى تَحْتَ الْعَرْشِ فَأَقَعُ سَاجِدًا لِرَبِّى، ثُمَّ يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَىَّ ويلهمني مِنْ مَحَامِدِهِ وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ شَيْئًا لَمْ يَفْتَحْهُ لأَحَدٍ قبلي، ثُمَّ يُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ، سَلْ تُعْطَهْ، اشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَرْفَعُ رأسي فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أمتي أمتي، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ أَدْخِلِ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِكَ مَنْ لاَ حِسَابَ عَلَيْهِ مِنَ الْبَابِ الأَيْمَنِ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ وَهُمْ شُرَكَاءُ النَّاسِ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الأَبْوَابِ**)[1]. وعَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ أَنَّ النبي ﷺ قَالَ: (**يَدْخُلُ مِنْ أمتي الْجَنَّةَ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ**)، فَقَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يجعلني مِنْهُمْ. قَالَ: (**اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ**). ثُمَّ قَامَ آخَرُ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يجعلني مِنْهُمْ، قَالَ: (**سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ**)[2]. والله أعلم .

فهذه جمل من الشفاعات التي ورد بها الدليل، والتي آمن بها أهل السنة رحمهم الله تعالى وقرروها في كتبهم العقدية، نسأل الله تعالى أن يوفقنا وإخواننا للثبات على دينه، واقتفاء أثر أهل السنة إلى الممات، والله الموفق والهادي.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

القاعدة العاشرة بعد المائة

(لا شفاعة إلا بالإذن والرضى)

أقول: قال تعالى: ﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ ﴾[1]، وقال الله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَۖ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ إِذۡنِهِۦۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُوهُۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ وَهُم مِّنۡ خَشۡيَتِهِۦ مُشۡفِقُونَ ﴾[4]، والآيات في هذا المعنى متعددة، كلها يخبرنا الله تعالى فيها بأن الشفاعة عنده يوم القيامة لا تكون إلا بعد إذنه ورضاه، فإن أذن ورضي قامت الشفاعة، وإن لم يأذن ولم يرض فإنه لا تكون بين يديه أبدا، فلا يشفع أحد عنده يوم القيامة إلا بهذين الشرطين، وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥ ﴾[5]، وقال تعالى: ﴿ يَوۡمَئِذٖ يَتَّبِعُونَ ٱلدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُۥۖ وَخَشَعَتِ ٱلۡأَصۡوَاتُ لِلرَّحۡمَٰنِ فَلَا تَسۡمَعُ إِلَّا هَمۡسٗا ﴿١٠٨﴾ يَوۡمَئِذٖ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنۡ

---

(١) النجم: ٢٦.

(٢) يونس: ٣.

(٣) البقرة: ٢٥٥.

(٤) الأنبياء: ٤٨.

(٥) سبأ: ٢٣.

أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُۥ قَوۡلٗا ﴾[1]، قال أبو العباس رحمه الله تعالى: (هو إذن للمشفوع له، فلا يأذن في شفاعة مطلقة لأحد، بل إنما يأذن في أن يشفعوا لمن أذن لهم في الشفاعة فيه)[2].

وقال رحمه الله تعالى: (وهو سبحانه إذا أذن للمشفوع له فقد أذن للشافع، فهذا الإذن هو الإذن المطلق، بخلاف ما إذا أذن للشافع فقط، فإنه لا يلزم أن يكون قد أذن للمشفوع له، إذ قد يأذن له إذناً خاصاً، وهكذا قال غير واحد من المفسرين، قالوا: وهذا يدل على أن الشفاعة لا تنفع إلا المؤمنين، وكذلك قال السلف في هذه الآية)[3]. وقال تعالى: ﴿ وَلَا يَمۡلِكُ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلۡحَقِّ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿ لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَقَالَ صَوَابٗا ﴾[5]، وقد أجمع أهل العلم رحمهم الله تعالى على هذه القاعدة، قال الناظم في النونية:

وشـروطها إذن الإلـه مع الـرضى ودلـيها في النجـم دون تـوان[6].

والله الموفق والهادي.

---

(١) طه: ١٠٨-١٠٩.

(٢) الحسنة والسيئة لابن تيمية صـ: ١٣٥.

(٣) الحسنة والسيئة صـ: ١٣٦.

(٤) الزخرف: ٨٦.

(٥) النبأ: ٣٨.

(٦) البيت لا أحفظه، ولم أقف على قائله لعزوه.

القاعدة الحادية عشرة بعد المائة:

(يجب الإيمان ببراهين الأنبياء التي ثبت بها النص)

أقول: لقد تقرر عند أهل العلم رحمهم الله تعالى أن التعبير عن المعاني الشرعية بألفاظ النصوص أولى من التعبير عنها بغيرها، والتعبير عن المعجزات التي أجراها الله تعالى على يد أنبيائه ورسله بأنها البراهين والآيات والبينات أولى من التعبير عنها باسم المعجزات، لأن لفظ المعجزات لم يرد لا في الكتاب ولا في السنة الصحيحة، مع أن التعبير عنها بالمعجزات لا حرج فيه إنما يراد به المعنى الصحيح، ولكن كلما عبرت عن المعاني الشرعية بألفاظ النصوص كلما كان أولى، والقرآن عبر عن هذه الأمور بأنها البراهين والآيات، كما قال تعالى عن موسى لما انقلبت عصاه إلى حية تسعى، وخرجت يده من جيبه بيضاء من غير سوء: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِن رَّبِّكَ﴾[1]، فسماها برهانا، وقال تعالى عن عيسى عليه السلام: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ أَنِّيٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۖ وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ وَأُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۖ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[2]، فسماها آية، وقال تعالى عنه أنه قال لقومه: ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ ۚ وَجِئْتُكُم

---

(١) القصص: ٣٢.

(٢) آل عمران: ٤٩.

بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴾(١)، فسماها بآية، وقال تعالى عن نبيه موسى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ قَدْ جِئْتُكُم بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿١٠٥﴾ قَالَ إِن كُنتَ جِئْتَ بِـَٔايَةٍ فَأْتِ بِهَآ إِن كُنتَ مِنَ الصَّٰدِقِينَ ﴿١٠٦﴾ فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ﴿١٠٧﴾ وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ ﴾(٢)، وقال تعالى عن موسى وهارون: ﴿ فَأْتِيَاهُ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَا تُعَذِّبْهُمْ قَدْ جِئْنَٰكَ بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكَ وَالسَّلَٰمُ عَلَىٰ مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَىٰٓ ﴾(٣)، وقال تعالى عن معجزان موسى: ﴿تِسْعَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ﴾(٤)، والنصوص في هذا المعنى كثيرة، إذا علمت هذا وفقك الله تعالى فاعلم -أرشدك الله تعالى- أن الواجب علينا هو أن نؤمن بهذه الآيات، وهذه البراهين، وهذه البينات التي أجراها الله تعالى على أيدي أنبيائه ورسله، وأنها حق من الله تعالى، وأنها من الأدلة الدالة على صدقهم في قولهم: إننا رسل من عند الله تعالى، مع أننا ولله الحمد والمنة نصدقهم ولو لم تجر البراهين على أيديهم، لأنهم الصادقون المصدقون من عند الله تعالى، ولكن من رحمة الله تعالى بعباده أجرى هذه البراهين العظيمة على أيديهم ليبين صدقهم، ولتكون آية للمؤمنين، ليحيى من حي عن بينة ويهلك من هلك عن بينة، فلو صفت القلوب وأبعدت عن دغلها لآمنت الدنيا ببرهان

(١) آل عمران: ٥٠.
(٢) الأعراف: ١٠٥-١٠٨.
(٣) طه: ٤٧.
(٤) الإسراء: ١٠١.

واحد، كما قال النبي ﷺ: (**ما من الأنبياء نبي إلا أعطي ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيت وحيا أوحاه الله إلي، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعا يوم القيامة**)(١). وقد عرف أهل العلم رحمهم الله تعالى المعجزة: (البراهين والآيات، والبينات) بأنها أمر عظيم، خارق يجريه الله تعالى على يد أنبيائه ورسله ليثبت لأممهم أنهم صادقون في دعواهم أنهم رسل من عنده، وقد تقرر عند أهل العلم رحمهم الله تعالى أن هذا البرهان والمعجزة غالبا ما تكون في الأمر الذي برعت فيه هذه الأمة التي بعث فيها هذا الرسول، فلما كان قوم موسى برعوا في أمر السحر، جعل الله تعالى آية موسى من هذا النوع، ولكنه حقيقة وليس بسحر، فانقلاب العصا إلى ثعبان مبين، وخروج يده من جيبه بيضاء من غير سوء هو من الحقيقة وليس من باب السحر، ولا التخييل، بل هو حقيقة، لأنها من عند الله تعالى، كما قال موسى لفرعون: ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ ﴾(٢)، فهي آيات من عند الله تعالى، والله تعالى هو القادر القدرة الكاملة على كل شيء جل وعلا، ولذلك فإنه لما رأى السحرة ما أجراه الله تعالى على يد موسى عرفوا أن هذا ليس من جنس ما يصنعون، فخروا مباشرة لله تعالى سجدا، وكذلك قوم عيسى عليه السلام، فإنهم لما برعوا في أمور الطب والعلاج، جعل الله تعالى آيته وبرهانه وبينته في هذا الأمر كما قال تعالى: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنِّى قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب فضائل القران، باب كيف نزول الوحي، رقم: (٤٩٨١)، ومسلم في الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ، رقم: (١٥٢).

(٢) الإسراء: ١٠٢.

رَبِّكُمْۖ أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيۡرَۢا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۖ وَأُبۡرِئُ ٱلۡأَكۡمَهَ وَٱلۡأَبۡرَصَ وَأُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۖ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأۡكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمۡۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لَّكُمۡ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴾[1]، ومن المعلوم أن عيسى نفسه ليس بقادر على ذلك من تلقاء نفسه، ولكنه جاء بها من عند الله تعالى، القادر على كل شيء جل وعلا، ولما كان قوم هود قد برعوا في أمر القوة، فقد كان قومه أولي قوة، جعل الله تعالى آيته من جنس ما برعوا فيه، فقد تحداهم وهو واحد، فقال لهم: ﴿ فَكِيدُونِي جَمِيعٗا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ ۝٥٥ إِنِّي تَوَكَّلۡتُ عَلَى ٱللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمۚ مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذُۢ بِنَاصِيَتِهَآۚ إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾[2]، فعجزوا عنه، وعجزا عن الوصول إليه بشيء، مع أنه واحد، ولا ناصر له من البشر، ولكنه الله تعالى الذي هو القوي القوة المتناهية المطلقة، فإنه كان يأوي إلى ركن شديد، ولما كان قوم صالح عليه السلام قد برعوا في امتلاك الإبل، وكانوا يفتخرون بها، وكانت تروح عليهم سارحتهم أكبر ما كانت بطونا، جعل الله تعالى آيته من هذا الجنس، فأخرج الله تعالى ناقة كبيرة هائلة عظيمة في صفاتها، وكانت تخاف منها الإبل، فلا تسقى معها، فكانت لها مورد لوحدها، ولباقي إبلهم مورد في يوم آخر، كما قال تعالى: ﴿ لَّهَا شِرۡبٞ وَلَكُمۡ شِرۡبُ يَوۡمٖ مَّعۡلُومٖ ﴾[3]، فلما ضاقوا ذرعا خططوا لقتلها والتخلص منها، فانبعث أشقاها، فقال لهم نبيهم: هذه ناقة الله وسقياها، ولا تمسوها

---

(١) آل عمران: ٤٩.

(٢) هود: ٥٥-٥٦.

(٣) الشعراء: ١٥٥.

بسوء فيأخذكم عذاب أليم، ولكنهم كذبوه ﴿فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذَنۢبِهِمْ فَسَوَّىٰهَا ۝١٤ وَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا ﴾[1]، وأما نبينا ﷺ فإنه بعث في قوم قد بلغوا من الفصاحة والبلاغة ما جعلهم يحكمون بين القبائل في لغاتها وأشعارها، وكان شاعرهم ينصب له المنبر ليحكم بين الشعراء، وكانت قريش لا تضاهى في فصاحتها، ولا تغلب في شعرها ولغتها، فأنزل الله تعالى القرآن العظيم، والذي هو كلام الله تعالى، وكلامه صفة من صفاته، والله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[2]، فلما كان كلامه ليس كمثله شيء من كلام البشر، فهو أبلغ الكلام، وأفصح الكلام، وأعظم الكلام نظما، وجمالا، وروعة، وبلاغة، وتناسبا، فتحداهم الله تعالى أن يأتوا بمثله، أو بعشر سور من مثله، أو بسورة واحدة من مثله، فعجزوا، ولكن انتبه هنا، ولا بد أن تنتبه وأن تصغي لما أقول، وهو أن عجزهم هذا لا لأن الله تعالى قد سلب عنهم القدرة، لا، وألف لا، ووالله العظيم إن الأمر ليس كذلك، بل هم عجزوا لأن القرآن كلام الله تعالى، وكلام الله تعالى ليس مثله شيء، فكيف يأتون بمثله وهو كلام الله تعالى، كيف بالله عليك يأتون بمثله وهو كلام الجبار جل جلاله، فالله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾[3]، ولا سمي له في صفاته، وأنا أنبه على هذا لأن من الطوائف من قال: إنهم عجزوا لأن الله تعالى

(١) الشمس: ١٤-١٥.

(٢) الشورى: ١١.

(٣) الإخلاص: ٤.

سلب عنهم القدرة، وهذا لكلام فاسد، لأن معناه أنهم كانوا قادرين على الإتيان بمثله، ولكن الله تعالى سلب قدرتهم، وهذا المذهب باطل، والذي عليه أهل السنة رحمهم الله تعالى هو أن سبب عجزهم، هو لأن القرآن كلام الله تعالى، وكلام الله تعالى لا يمكن أن يكون ككلام البشر، حتى وإن اتفق في الحروف في الظاهر، والحروف العربية التي نزل بها القرآن هي عين الحروف التي يتكلمون بها، ولذلك يقول الله تعالى: ﴿الٓمٓ﴾، ويقول: ﴿الٓر﴾، ويقول: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، ويقول: ﴿حمٓ﴾، أي أن التحدي الموجه لهم ليس بكلام يشتمل على حروف لا يعرفونها أو غريبة عليهم، بل هو من هذه الحروف التي تتكلمون بها، ومع ذلك فلا يقدرون على معارضته لا بمثله، ولا بعشور سور من مثله، ولا بسورة من مثله، فالذي ندين الله تعالى به هو أن عجزهم هذا إنما هو لأن القرآن كلام الله تعالى، وكلام البشر لا يمكن أن يكون ككلام الله تعالى، لأن الله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾(١)، والمقصود: أن الآية التي أوتيها نبينا محمد ﷺ كانت هي القرآن، فهو أعظم ما أوتيه من البراهين، وهو أعظم البراهين على الإطلاق، وأعلى البراهين على الإطلاق، وأبقى البراهين على الإطلاق، فإن براهين الأنبياء السابقين قد انتهت، وأما هذا البرهان العظيم الكريم المجيد، فإنه حتى يأذن الله تعالى برفعه من المصاحف والصدور قبل يوم القيامة، نسأل الله تعالى أن نموت ولا ندرك هذا الزمان، وليس القرآن هو البرهان الوحيد الذي أوتيه نبينا ﷺ، بل هو أكبرها،

(١) الشورى: ١١.

وأبقها، وأفخمها، وأعظمها، وإلا فقد أعطاه الله تعالى من البراهين والبينات الشيء الكثير، حتى ألف فيها أهل العلم رحمهم الله تعالى كتبا، أسموها بدلائل لنبوة، فمن ذلك: انشقاق القمر، فقد جاء أبو جهل والوليد بن المغيرة والعاص بن وائل وعدد كبير من مشركي قريش إلى الرسول، وقالوا: يا محمد إن كنت صادقًا فيما تقول فشق لنا القمر نصفين، فتوجه الرسول ﷺ إلى ربه، ودعاه أن يشق القمر نصفين، فاستجاب دعاءه، وانشق القمر نصفين ورآه الناس، وأشهدهم الرسول على ذلك، ولكنهم كذبوا[(١)].

ومنها: الإسراء والمعراج، وذلك أنه لما اشتد إيذاء المشركين للرسول ﷺ أراد الله -عز وجل- أن يخفف عن رسوله، وأن يقربه منه، فكانت رحلة الإسراء والمعراج حيث جاء جبريل -عليه السلام- إلى الرسول ﷺ ومعه البراق، فركبه الرسول ﷺ، وأسري به من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى حيث صلى إمامًا بالأنبياء جميعًا، ثم عرج به إلى السماوات العلى، وفي تلك الرحلة المباركة فرض الله الصلاة، ثم عاد الرسول ﷺ إلى مكة في نفس الليلة[(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري في الأنبياء، باب سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ آية فأراهم انشقاق القمر، رقم: (٣٦٣٦)، وفي فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب انشقاق القمر، رقم: (٣٨٦٨)، ومسلم رقم: (٢٨٠٣) في صفات المنافقين، باب انشقاق القمر.

(٢) أخرجه البخاري، في بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، رقم: (٣٢٠٧)، وفي الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ۝٩ إِذْ رَءَا نَارًا﴾، رقم: (٣٣٩٣)، وفي فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب المعراج، رقم: (٣٨٨٧)، ومسلم رقم (١٦٤) في الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ.

ومنها: تكثير الطعام القليل: فإنه في غزوة الأحزاب حاصر المشركون المدينة، وكان الرسول ﷺ وأصحابه يحفرون خندقًا حول المدينة حتى يمنعوا المشركين من دخولها، واشتد الأمر بالمسلمين حتى نفد الطعام، وأصاب الرسول ﷺ وأصحابه جوع شديد، فأراد جابر بن عبد الله- رضي الله عنه- أن يطعم الرسول وأصحابه، وليس عنده إلا قليل من الشعير وشاة صغيرة، فذهب جابر إلى رسول الله ﷺ وطلب منه أن يأتي هو وعدد قليل معه، فنادى الرسول ﷺ في الناس: (**إن جابرًا قد صنع سؤرًا فحيهلا بكم**)، وأمر الرسول ﷺ جابرًا أن ينتظر في إعداد الطعام حتى يأتيهم، وجاء الرسول ﷺ ودعا بالبركة في الطعام، وظل الصحابة يدخلون جماعات جماعات حتى أكلوا جميعًا، وبقي الإناء كما هو، يقول جابر - رضي الله عنه-: والله لقد كانوا يومئذ ألفًا...[(١)].

ومنها: حنين جذع النخلة إليه، فقد كان الرسول ﷺ يخطب مستندًا إلى جذع نخلة، فلما صنع الصحابة له منبرًا ترك الجذع ووقف الرسول ﷺ يخطب فوق المنبر، فسمع الصحابة صوتًا يشبه صوت الناقة، فعلم النبي ﷺ أن الجذع يبكي حزنًا على فراق الرسول ﷺ حتى جاء النبي ﷺ ووضع يده عليه فسكن[(٢)]، وتتبع هذا الباب يطول، فراجع فيه كتب دلائل النبوة، والمهم أن الواجب علينا أن نؤمن بكل ما ثبت به النص الصحيح من

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب من تكلم بالفارسية، رقم: (٣٠٧٠).

(٢) رواه الترمذي رقم: (٣٦٣١) في المناقب، باب رقم: (٩)، وابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في بدء شأن المنبر، رقم: (١٤١٥)، وابن أبي شيبة: (٦/ ٣١٩)، رقم: (٣١٧٤٩).

قال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح غريب).

معجزات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وأن نعلم أنها حق من عند الله تعالى، ثم اعلم وفقك الله تعالى أن هذه الآيات والبراهين لا تخلو: إما أن تأتي بالطلب والسؤال، وإما أن تأتي ابتداء، كما قال قوم صالح: ﴿ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلۡمُسَحَّرِينَ ١٥٣ مَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا فَأۡتِ بِـَٔايَةٍ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ١٥٤ قَالَ هَٰذِهِۦ نَاقَةٞ لَّهَا شِرۡبٞ وَلَكُمۡ شِرۡبُ يَوۡمٖ مَّعۡلُومٖ ١٥٥ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٖ فَيَأۡخُذَكُمۡ عَذَابُ يَوۡمٍ عَظِيمٖ ﴾[1]، وكما قال فرعون وقومه لموسى: ﴿ قَالَ إِن كُنتَ جِئۡتَ بِـَٔايَةٖ فَأۡتِ بِهَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ١٠٦ فَأَلۡقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعۡبَانٞ مُّبِينٞ ١٠٧ وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيۡضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ ﴾[2]، والويل للأمة التي تطلب الآية ثم تكذب بها إن جاءتها، فإنها تعذب عذاب الاستئصال، ولذلك فمن رحمة الله تعالى بهذه الأمة أن الله تعالى لم يجبها لما طلبت آية، كما قال تعالى: ﴿ وَقَالُواْ لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفۡجُرَ لَنَا مِنَ ٱلۡأَرۡضِ يَنۢبُوعًا ٩٠ أَوۡ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٞ مِّن نَّخِيلٖ وَعِنَبٖ فَتُفَجِّرَ ٱلۡأَنۡهَٰرَ خِلَٰلَهَا تَفۡجِيرًا ٩١ أَوۡ تُسۡقِطَ ٱلسَّمَآءَ كَمَا زَعَمۡتَ عَلَيۡنَا كِسَفًا أَوۡ تَأۡتِيَ بِٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ قَبِيلًا ٩٢ أَوۡ يَكُونَ لَكَ بَيۡتٞ مِّن زُخۡرُفٍ أَوۡ تَرۡقَىٰ فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَن نُّؤۡمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيۡنَا كِتَٰبٗا نَّقۡرَؤُهُۥۗ قُلۡ سُبۡحَانَ رَبِّي هَلۡ كُنتُ إِلَّا بَشَرٗا رَّسُولٗا ﴾[3]، ومن رحمة الله تعالى لم يجبهم إلى طلبهم، وإنك لو قرأت القرآن من أوله إلى آخره لوجدت أن كل من طلب آية، أوعلق إيمانه على الإتيان بآية، فإنه لا يؤمن إن جاءته، بل لا تزيده إلا كفرا وطغيانا، فليس ثمة أمة

---

(١) الشعراء: ١٥٣-١٥٦.

(٢) الأعراف: ١٠٦-١٠٨.

(٣) الأسراء: ٩٠-٩٣.

آمنت لما جاءتها الآيات والبراهين، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تُغْنِي ٱلْآيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾(١)، وقال تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرْسِلَ بِٱلْآيَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ ۚ وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا۟ بِهَا ۚ وَمَا نُرْسِلُ بِٱلْآيَٰتِ إِلَّا تَخْوِيفًا ﴿٥٩﴾ وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِٱلنَّاسِ ۚ وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِى ٱلْقُرْءَانِ ۚ وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَٰنًا كَبِيرًا﴾(٢)، ونعم الله علينا لا تعد ولا تحصى، ومن المهم في هذا الباب أن نؤمن ونعتقد أن هذه البراهين والآيات لا تكون إلا بإذن الله تعالى، فالنبي لوحده لا يقدر على الإتيان بها، لأنها أمر خارج عن قدرته، بل عن قدرة البشر جميعا، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَٰجًا وَذُرِّيَّةً ۚ وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِىَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾(٣)، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ۗ وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِىَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ فَإِذَا جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ قُضِىَ بِٱلْحَقِّ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾(٤)، وإن نزول هذه البراهين والآيات لهو من الأدلة الدالة على وجوده جل وعلا، فإنه لو لم يكن موجودا فمن الذي جاء بها، وكذلك تدل على كمال قدرته، فهو القدير اسما، وذو القدرة الباهرة صفة، وتدل على كمال علمه وحلمه وحكمته حل وعلا، ثم اعلم وفقك الله تعالى أن بعض أهل البدع

---

(١) يونس: ١٠١.
(٢) الإسراء: ٥٩-٦٠.
(٣) الرعد: ٣٨.
(٤) غافر: ٧٨.

قد اشترط في المعجزات شروطا لا دليل عليها، كقولهم: إنها لا بد وأن تكون فعلا لا يقدر عليه إلا الله تعالى، وهذا كلام مجمل، فإن كانوا يعنون أنه لا يقدر عليه الإنس والجن فهو كلام صحيح، وإن كانوا يعنون بأنه لا يقدر عليه حتى الملائكة فهذا فيه نظر، فإن قدرة الملائكة على بعض المعجزات لا يخرجها عن كونها معجزة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (إن آيات الأنبياء خارجة عن مقدور من أرسل الأنبياء إليه، وهم الجن والإنس، فلا تقدر الإنس والجن أن يأتوا بمثل معجزة الأنبياء كما قال تعالى: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾[1]، وأما الملائكة فلا تقدر قدرتهم على مثل ذلك فإن الملائكة إنما تنزل على الأنبياء ولا تنزل على السحرة والكهان، كما أن الشياطين لا تتنزل على الأنبياء)[2]. وهذا ليس في كل المعجزات، فإن إحياء الموتى لا تقدر عليه الملائكة، ولكن هناك من الأمور الخارقة للقدرة ما تقدر عليها الملائكة، ونقول كذلك: إن تخصيصهم المعجزة بأنها من الأفعال، هذا فيه نظر، لأن المعجزة والبرهان قد يكون بالأفعال تارة، ويكون بالأقوال تارة، كما قال أبو العباس رحمه الله تعالى: (والآيات الخارقة جنسان، جنس في نوع العلم، وجنس في نوع القدرة)[3]. فتخصيصهم لها بالفعل يخرج ما كان بالأقوال، كما في البرهان الأكبر وهو القرآن الكريم، فإنه من جنس الإعجاز بالقول، والمهم أن هذا الشرط ليس

---

(١) الإسراء: ٨٨.

(٢) النبوات لابن تيمية: (١/ ٥٠٢).

(٣) النبوات لابن تيمية: (١/ ١٥٠).

معروفا عن أهل السنة، وإنما هو قول الأشاعرة وبعض أهل البدع، ونقول كذلك: من الشروط التي اشترطها بعض أهل البدع أن المعجزة لا تكون كذلك إلا إن كانت بعد التحدي، وهذا أمر فيه نظر، فإن من البراهين والمعجزات ما حصل ابتداء من غير تحد، كما في الإسراء والمعراج مثلا، وغيرها كثير، فهذا الشرط لا أساس له في كلام أهل السنة، رحمهم الله تعالى، ولذلك فلا بد من النظر في هذا الباب بعين أهل السنة، لا بعين أهل البدع من الأشاعرة وغيرهم.

فإن قلت: وما رأي أهل السنة رحمهم الله تعالى في اشتراط عدم القدرة على المعارضة، أي أن لا يكون في قدرة البشر معارضتها بمثلها، فهل هذا اشتراط صحيح؟

فأقول: نعم هو كلام صحيح، لأن هذا من خصائص المعجزة، ولكن لا بد وأن تعلم أن المراد: أن لا يستطيع على معارضتها الإنس والجن، وهذا القيد يخرج ما يجري على يد السحرة والمشعوذين، فإنه وإن كان أمرا خارقا للعادة إلا أنه يمكن معارضته من قبل ساحر آخر يبطل سحره ويعارضه بمثل سحره وشعوذته، وأما المعجزة والبرهان فإنه لا يمكن لأحد من البشر والجن معارضته بمثله.

فإن قلت: وكيف نفعل بقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا قَالُوا۟ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَآ ۙ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾(١)؟

فأقول: هذه دعوى عارية عن البرهان، فهم كاذبون في هذا القول، ولذلك لما تحداهم الله تعالى عن الإتيان بسورة من مثله عجزوا عن بكرة أبيهم،

(١) الأنفال: ٣١.

فإنهم لو كانوا يقدرون على معارضته بمثله لما قصروا، لشدة العداوة، والبحث عما يكدر صفو مشرب النبوة، ولكنهم أعجز وأحقر وأذل وأنقص من أن يعارضوه بمثله.

فإن قلت: فهلا لخصت لنا الشروط المعتمدة في معرفة هذه المعجزات والبراهين؟

فأقول: نعم، وهي كما يلي:

الأول: أن تكون من الأمور الخارقة للعادة، والتي يعجز عنها الثقلان.

والثاني: أن تظهر على يد من يقول: إني رسول الله، أو نبي الله.

والثالث: أن لا يكون في مقدور المكلفين معارضته، وهذا الشرط الثالث قد يستغنى عنه بالشرط الأول، والله الموفق.

فــائـدة قال أبو العباس رحمه الله تعالى: (وقد جمع لنبينا محمد جميع أنواع المعجزات والخوارق، أما العلم والأخبار الغيبية والسماع والرؤية فمثل أخبار نبينا عن الأنبياء المتقدمين وأممهم ومخاطباته لهم وأحواله معهم، وغير الأنبياء من الأولياء وغيرهم بما يوافق ما عند أهل الكتاب الذين ورثوه بالتواتر، أو بغيره من غير تعلم له منهم، وكذلك إخباره عن أمور الربوبية والملائكة والجنة والنار بما يوافق الأنبياء قبله من غير تعلم منهم، ويعلم أن ذلك موافق لنقول الأنبياء، تارة بما في أيديهم من الكتب الظاهرة ونحو ذلك من النقل المتواتر، وتارة بما يعمله الخاصة من علمائهم، وفي مثل هذا قد يستشهد أهل الكتاب وهو من حكمة إبقائهم بالجزية، وتفصيل ذلك ليس هذا موضعه، فإخباره عن الأمور الغائبة ماضيها وحاضرها هو من باب العلم الخارق، وكذلك أخباره عن الأمور المستقبلة مثل مملكة أمته،

وزوال مملكة فارس والروم، وقتال الترك، وألوف مؤلفة من الأخبار التي أخبر بها مذكور بعضها في كتب دلائل النبوة، وسيرة الرسول، وفضائله، وكتب التفسير، والحديث، والمغازي، مثل دلائل النبوة لأبي نعيم، والبيهقي، وسيرة ابن إسحاق، وكتب الأحاديث المسندة كمسند الإمام أحمد، والمدونة كصحيح البخاري، وغير ذلك مما هو مذكور أيضا في كتب أهل الكلام والجدل، كأعلام النبوة للقاضي عبد الجبار، وللماوردي، والرد على النصارى للقرطبي، ومصنفات كثيرة جدا، وكذلك ما أخبر عنه غيره مما وجد في كتب الأنبياء المتقدمين، وهي في وقتنا هذا اثنان وعشرون نبوة بأيدي اليهود والنصارى، كالتوراة، والإنجيل، والزبور، وكتاب شعيا، وحبقوق، ودانيال، وأرميا، وكذلك أخبار غير الأنبياء من الأحبار والرهبان، وكذلك أخبار الجن والهواتف المطلقة، وأخبار الكهنة كسطيح وشق وغيرهما، وكذلك المنامات وتعبيرها، كمنام كسرى، وتعبير الموبذان، وكذا أخبار الأنبياء المتقدمين بما مضى وما عَبـر هو من أعلامهم)[1]. والله الموفق والهادي.

القاعدة الثانية عشرة بعد المائة

(يجب الإيمان بكرامات الأولياء)

أقول: تتلخص عقيدة أهل السنة - رحم الله أمواتهم وثبت أحياءهم - في مسألة كرامات الأولياء في عدة نقاط:

الأولى: الإيمان بها وإثباتها على وجه العموم، أي يؤمنون إيمانًا جازمًا، ويصدقون تصديقًا يقينيًا أن الله تعالى يجري بعض أنواع الخوارق على يد

(١) مجموع الفتاوى: (١١/ ٣١٦).

من شاء من أوليائه، وأن هذه الكرامة قد تكون في مكاشفةٍ أو أمرٍ خارق للعادة ليس بمقدورٍ لهذا الولي، وإنما الله تعالى هو الذي أجراها على يده، وذلك لإظهار فضله وشرفه، ولتثبيته، فكم من كرامة صارت سببًا لثبات من ظهرت على يديه، والله أعلم.

الثانية: أن الكرامة المعتبرة والتي تعد كرامة لا تجري إلا على يد أولياء الله تعالى الذين اتصفوا بصفات الولي، وهي المذكورة في قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾[1]، فالولي هو من اتصف بالإيمان والتقوى، وتختلف مراتب الولاية كمالاً ونقصًا باختلاف تكميل مراتب الإيمان والتقوى، فكلما ازداد العبد إيمانًا وتقوى، كلما ازداد ولاية لله تعالى، وهذا شرط في اعتبار الكرامة، فلابد من عرض مدعيها على الكتاب والسنة، وبناءً عليه فيما يجري على يد أولياء الشيطان من الخوارق والمكاشفات لا تعد من باب الكرامات، بل هي أحوال شيطانية، وتلبيسات إبليسية، يقصد منها إحقاق الباطل، وإبطال الحق، وذلك كما يظهر عند السحرة، والكهان، والمشعوذين، ومخاريق الصوفية، والدراويش أصحاب الطرق المخالفة للكتاب والسنة، فإن هؤلاء وإن مشوا على الماء، أو طاروا في الهواء، أو دخلوا النار وخرجوا منها، أو أدخلوها في أجوافهم، أو أخبروا ببعض الأمور الغائبة ونحو ذلك، فكل ذلك من أحوال الشياطين، وخوارق الكهان والسحرة، وكله دجل وتلبيس من إبليس، ومخادعة وتخييل وكذب

(١) يونس: ٦٢-٦٣.

وفجور، بل ويصل في أحوالٍ كثيرة إلى الكفر والشرك، لأن الشياطين لا تعين أحدًا لمحبته وسواد عينيه، وإنما لما يتقرب إليها بذبح توحيده بفعل ما يطلبونه منه من أمور الشرك، فالكرامة لا تكون إلا لأولياء الله تعالى، وهم المؤمنون المتقون، وأما المخالفون للشريعة المتنكبون عن الصراط المستقيم الأفاكون الفاجرون، فإن ما يظهر على أيديهم إنما هو من إعانة الشيطان لهم، فانتبه لهذا، فإن هذا هو الفرقان بين كرامات الأولياء، وخوارق السحرة والكهان.

الثالثة: منهج أهل السنة طلب الاستقامة لا طلب الكرامة، فالمؤمن إنما يعبد الله تعالى ويستقيم على شرعه بفعل أوامره واجتناب زواجره، وتصديق أخباره طلبًا لرضاه، والفوز بالجنة، لا أنه يفعل ذلك طلبًا للكرامة، فإن هذا شرك في القصد، لأن الله تعالى لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصًا له جل وعلا، لأنه أغنى الشركاء عن الشرك، ولذلك قال بعض السلف: (كن طالبًا للاستقامة، لا طالبًا للكرامة)[1]، ولذلك فالموفقون هم الذين يطلبون الاستقامة والهداية لذات الاستقامة والهداية، ولنيل رضى الله تعالى، والفوز بعالي الدرجات، فهم يتنافسون فيها تنافسًا، سواءً ظهرت لهم كرامة، أو لم تظهر، وبناءً عليه فالذين يفنون أنفسهم في طلب الكرامة ليسوا على شيء، وقد خالفوا منهج أهل السنة بذلك، فترى الواحد منهم يهيم في القفار، أو يعاشر الوحوش، أو يحبس نفسه مع الحيات والثعابين، أو يَدْخُل النار، أو يُدْخِلُ النار في جوفه، ونحو ذلك من

(١) نسب هذه الجملة ابن تيمية لأبي علي الجوزجاني. انظر مجموع الفتاوى: (١١/ ٣٢٠)، ومجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية: (٥/ ٧).

خرافاتهم وهذيانهم، وكل ذلك طلبًا للكرامة، وهذا منكر في الشرع، وخبل في العقل، وتعريض للنفس للهلاك بلا مصلحة شرعية، ولا قصد ممدوح، فاحذر من ذلك وحذر منه، ولا نقول إلا كما قال السلف: كن طالبًا للاستقامة، موافقًا للحق، مهتديًا بهدي الكتاب والسنة، متبعًا لا مبتدعًا، مقتديًا لا مبتديًا، ودع عنك السبل المعوجة والمذاهب المعتلة، والآراء المختلة، فإنه ما سلم في دينه إلا من أخلص وتابع، ولا تكن طالبًا للكرامة، وليكن همك رضى الله جل وعلا، أسأله جل وعلا أن يلهمنا رشدنا، ويقينا شرور أنفسنا، والله أعلم.☐

الرابعة: يعتقد أهل السنة أن الكرامة لا تستلزم أن يكون من ظهرت على يديه أنه أفضل من غيره في الإيمان والتقوى، لأن من أسبابها تثبيت الولي، ولذلك فإن كرامات عمر بن الخطاب أكثر من كرامات أبي بكر - رضي الله عنه -، وإيمان أبي بكر أكمل ولاشك، بل وقد ظهرت كرامات كثيرة على يد بعض التابعين وتابعيهم لم تظهر على يد الصحابة، ولا مقارنة بين إيمان الصحابة وإيمان من بعدهم، فلا تلازم بين الكرامة وكمال الإيمان، بل قد تظهر الكرامة على يد من عنده تقصير في تكميل مراتب الإيمان، ولا تظهر على يد من كمل إيمانه وتقواه، وهذا يوجب أن لا نجعل الكرامة سببًا لتفضيل من ظهرت على يديه على من لم تظهر له هذه الكرامة، ولعل هذا هو السبب الذي جعل بعض الطوائف والأفراد يفني حياته في طلب الكرامة، وذلك طلبًا لأنْ يكون أفضل من غيره، فَضَلَّ في سعيه وخاب في قصده، فانتبه لهذا الأمر فإنه مهم جدًا لكثرة من خالف فيه. ☐

الخامسة: يعتقد أهل السنة أن الموفق عند حصول الكرامة له إنما هو من عاملها بإكثار الشكر والحمد، وازداد بها تواضعًا للخلق، وازداد ثباتًا واستقامة على الحق، واستعملها فيما يقربه إلى الله تعالى، وفيما ينفع عباد الله، وجعلها وسيلة لإحقاق الحق، وإبطال الباطل، واستعان بها على طاعة الله جل وعلا، فهذا هو الموفق، وبناءً عليه فمن استعان بها على حرامٍ، أو كانت سببًا لاستكباره واتكاله عليها وترك العمل الصالح، فإن هذه الكرامة لم تزده في الحقيقة إلا ندامة وخيبة وخسارة، وكان عدمها له أنفع، واستمع إلى قول الله جل وعلا: ﴿ وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱلَّذِيٓ ءَاتَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنۡهَا فَأَتۡبَعَهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلۡغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾ وَلَوۡ شِئۡنَا لَرَفَعۡنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخۡلَدَ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُۚ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلۡكَلۡبِ إِن تَحۡمِلۡ عَلَيۡهِ يَلۡهَثۡ أَوۡ تَتۡرُكۡهُ يَلۡهَثۚ ﴾[1]، وبه تعلم أن ظهور الكرامة على يدي الولي نوع ابتلاءٍ له، فليتق العبد ربه، وليكثر من حمده وشكره، وليترق في مراتب الاستقامة، ولا تكون هذه الكرامة سببًا لتكبره وغروره ورفضه للحق، وتعاليه على الخلق، والله المستعان. □

السادسة: قال أهل السنة: بما أن الكرامة قد تشتبه على بعض الناس مع خوارق الكهان والسحرة، فإنه لابد من عرض الأمر على أهل العلم الثقات الأثبات الذين يعرفون الفرقان بين كرامات الأولياء ومخاريق الفجرة، فلا ينبغي اعتمادها وعدها كرامة إلا بعد أن يقول أهل العلم كلمتهم فيها، ولاسيما في هذا الزمن الذي كثر فيه المدعون للصلاح،

---

(١) الأعراف: ١٧٥-١٧٦.

فالعامي قد يغتر ببعض هذه الظواهر، فلابد من عرض الأمر على أهل العلم ليصدر عن رأيهم، فهم أهل الاستنباط والفهم المبني على الكتاب والسنة، وقد فضح أبو العباس - رحمه الله تعالى - كثيرًا من هذه الدعاوى الكاذبة، وبَيَّنَ زيفها، وأنها من الشيطان، فلا ينبغي أن يصدر العبد في هذه المسائل من رأي نفسه، بل لابد من رد الأمر إلى العلماء الراسخين، قال تعالى: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡ ﴾[1]، ولأنه قد يدعي الكرامة من هو كاذب في دعواه، فيقول: إني رأيت كذا وكذا، وكوشفت بكذا وكذا، وحصل لي كذا وكذا، وهو كاذب في ذلك، فإذا أخذ الأمر بمعزل عن العلماء فناهيك عن الفساد والضلال الذي سيحصل، لكن إذا كان الأمر وقفًا على أهل العلم فلنبشر جميعًا بالهداية والصلاح والتوفيق، والله المستعان وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

السابعة: أن الكرامات التي تخرج على أيدي الأولياء هي دليل على صدق نبوة نبينا ﷺ، لأن الكرامة تختلف باختلاف متابعته، فإذا أكرم الله من آمن به، واتبع سبيله، واقتفى أثره، فهذا دليل على أنه رسول من عند الله، وأنه صادق كل الصدق في قوله: (إني رسول الله)، إذ لو كانت دعواه للنبوة كذبًا لا يرضاه الله لما أكرم الله أتباعه بمثل هذه الكرامات، يقول شيخ الإسلام: (ومن أصول أهل السنة التصديق بكرامات الأولياء، وما يجري الله على أيديهم من خوارق العادات، في أنواع العلوم والمكاشفات، وأنواع القدرة والتأثيرات، والمأثور عن سالف الأمم في سورة الكهف وغيرها،

(١) النساء: ٨٣.

وعن صدر هذه الأمة من الصحابة، والتابعين، وسائر فرق الأمة، وهي موجودة فيها إلى يوم القيامة)[١].

وقال رحمه الله تعالى: (ومما ينبغي أنْ يُعرف أنّ الكرامات قد تكون بحسب الحاجة، فإذا احتاج إليها الرجل لضعف الإيمان أو المحتاج أتاه منها ما يقوي إيمانه، ويسد حاجته، ويكون من هو أكمل ولاية لله مستغنياً عن ذلك، فلا يأتيه مثل ذلك لعلو درجته، وغناه عنها، لا لنقص ولايته، ولهذا كانت هذه الأمور في التابعين أكثر منها في الصحابة، بخلاف من يجري على يديه الخوارق لهدى الخلق وحاجتهم، فهؤلاء أعظم درجة)[٢].

واعلم رحمك الله تعالى أن أهل القبلة قد انقسموا حيال هذه المسألة إلى ثلاثة أقسام:

الأول: مغال فيها، مثبت لكل خارق، فكل ما صدر من أي عبد صالحاً كان أو طالحاً وفيه نوع غرابة عدوه من قبيل الكرامات التي تدل على قربه من الله، وأنه من المصطفين، فأدخلوا السحرة، والكهان، والعرافين، والدجالين من ضمن الأولياء، وأغلب هؤلاء من غلاة التصوف، وأرباب الطرق.

الثاني: الجفاة عن نصوص الوحي ودلائلها الدالة على وقوع الكرامة للمؤمنين، ونفوا وقوعها وزعموا أن الخوارق لو جاز ظهورها من الأولياء لالتبس النبي بغيره، إذ فرق ما بينهما -عندهم- إنما هو المعجزة، وبنوا على

---

(١) العقيدة الواسطية صـ: ١٢٣.

(٢) مجموع الفتاوى: (١١/ ٢٨٣).

ذلك أنه لا يجوز ظهور خارق إلا لنبي، وممن ذهب إلى هذا القول المعتزلة قديماً ومن تأثر بهم حديثاً.

الثالث: أهل السنة الذين أثبتوا الكرامات، لكن لا على وجه الإطلاق، فقيدوها بما قيدته النصوص الشرعية، ووَفقِ الأدلةِ دون غلو أو جفاء أو إفراط أو تفريط، فكانوا أسعد بالوسط الذي هو العدل الخيار، وهدوا إلى الصراط المستقيم.

هذا خلاصة ما ذكره أهل العلم رحمهم الله تعالى في هذه المسألة، والله هو الموفق والهادي وحده لا شريك له.

القاعدة الثالثة عشرة بعد المائة

(كل دعوى للنبوة بعد محمد ﷺ فكفر وغي وهوى)

أقول: نعم، وهذا هو الحق الذي قررته الأدلة من الكتاب والسنة، فالنبي ﷺ هو خاتم النبيين، ولا نبي بعده البتة، كما قال تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾[1]، وفي صحيح مسلم رحمه الله تعالى من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: (**فُضّلتُ على الأنبياء بسِتّ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الكَلِمِ، ونُصِرْتُ بالرُّعْب، وأُحِلّت ليَ الغنائمُ، وجعلت لي الأرضُ طَهورا ومسجدا، وأُرسِلْتُ إلى الخلق كَافَّة، وخُتِمَ بيَ النَّبيُّونَ**)[2]، وعن سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه -: (أَنَّ رسولَ الله ﷺ خَلَّفَ عليَّ بنَ أبي طالب في غزوة تبوك، فقال: يا رسولَ الله، تُخَلِّفُني في النساء والصبيان؟ فقال: (**أما ترضى أن تكونَ مني**

(١) الأحزاب: ٤٠.

(٢) تقدم تخريجه.

بمنزلة هارون من موسى، غيرَ أنه لا نبيَّ بعدي)[1]، وعند أبي داود والترمذي من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: رسولُ الله ﷺ: **(لا تقوم الساعة حتى يُبعثَ كذَّابون دَجالون، قريبا من ثلاثين، كلُّهم يزعم أنه رسول الله)**، وفي رواية أبي داود: **(حتى يخرج ثلاثون دجَّال كلُّهم يزعم أنه رسولُ الله)**، وفي أخرى: **(حتى يخرج ثلاثون كذَّابا دجالا، كلُّهم يكذب على الله وعلى رسوله)** [2]، وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه - أنَّ رسول الله ﷺ قال: **(لا تَقُومَ الساعة حتى يقتتل فئتان عظيمتان، يكون بينهما مَقْتَلة عظيمة دعواهما واحدة، وحتى يُبَعثَ دَّجالوَن كذابون، قريب من ثلاثين، كلَّهم يزعم أنَّه رسول الله، وحتى يُقَبضَ العلمُ، وتكثُر الزلازلُ، ويتقاب الزمان، وتَظهر الفتن، ويكثُر الهرج - وهو القتلُ القتلُ- وحتى يكثر فيكم المال فيفيض حتى يُهِمَّ ربَّ المال مَنْ يقبلُ صدقته، وحتى يَعْرضه، فيقول الذي عرضه عليه: لا أرب لي فيه، وحتى يتطاول الناس في البنيان، وحتى يَمُرَّ الرجل بقبر الرجل، فيقول يا ليتني مكانه، وحتى تطلع الشمس من مغربها، فإذا طلعت ورآها الناس آمنوا أجمعون، فذلك حين لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل، أو كسبت في إيمانها خيرا، ولتقومن الساعة وقد نشر الرجلان ثَوبَهمُا بينهما،**

---

(١) أخرجه البخاري في المغازي، باب غزوة تبوك، رقم: (٤٤١٦)، وفي فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه، رقم: (٣٧٠٦)، ومسلم رقم: (٢٤٠٤) في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٢) رواه الترمذي رقم: (٢٢١٩) في الفتن، باب ما جاء لا تقوم الساعة حتى يخرج كذابون، وأبو داود رقم: (٤٣٣٣) و(٤٣٣٤) و(٤٣٣٥) في الملاحم، باب في خبر ابن صائد.
قال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح).

فلا يتبايعانه، ولا يطويانه، ولَتقُومَنَّ الساعة وقد انصرف الرجل بَلَبَنِ لَقْحته، فلا يطعمه، ولتقومن الساعة وهو يَليطُ حوضه فلا يسقى فيه، ولتقومَنَّ الساعةُ وقد رَفَعَ أكلته إلى فيه، فلا يَطْعَمهُا)[1]. وفي رواية إلى قوله: **(يزعم أنه رسول الله)**[2]، ولمسلم في رواية: أن رسولَ الله ﷺ قال: **(لا تقوم الساعةُ حتى يخرج قريب من ثلاثين كذّابين دجّالين، كلُّهم يقول: إنه نبي، ولا تقوم الساعةُ حتى تطلعَ الشمس من مغربها، ويؤمن الناس أجمعون، فيومئذ لا ينفع نفسا إيمانُها لم تكن آمنتْ من قبْلُ أو كَسَبَتْ في إيمانها خيرا، ولا تقوم الساعةُ حتى تقاتلوا اليهودَ، فيفرُّ اليهوديُّ وراء الحجر، فيقول: يا عبد الله، يا مسلم، هذا يهودي ورائي، ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما نِعالهم الشّعْرُ)** [3]، فلا بد أن يكون في الأمة من يدعي النبوة، وهؤلاء في الأعم الأغلب يقترنون بالشياطين ليضلوا الناس بما يرونه على أيديهم من الخوارق، قال أبو العباس رحمه الله تعالى: (والأسود العنسي الذي ادعى النبوة كان له من الشياطين من يخبره ببعض الأمور المغيبة، فلما قاتله المسلمون كانوا يخافون من الشياطين أن يخبروه بما يقولون فيه حتى أعانتهم عليه امرأته لما تبين لها كفره فقتلوه، وكذلك مسيلمة

(١) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب طلوع الشمس من مغربها، رقم: (٧١٢١)، ومسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب قرب الساعة، رقم: (٢٩٥٤).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم: (٣٦٠٨)، ومسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل... رقم: (١٥٧).

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ في مسلم، وهو موجود في مسند الإمام أحمد: (١٥/ ٩٠)، رقم: (٩١٧٢).

الكذاب كان معه من الشياطين من يخبره بالمغيبات، ويعينه على بعض الأمور، وأمثال هؤلاء كثيرون مثل الحارث الدمشقي الذي خرج بالشام زمن عبد الملك بن مروان وادعى النبوة، وكانت الشياطين تخرج رجليه من القيد، وتمنع السلاح أن ينفذ فيه، وتسبح الرخامة إذا مسحها بيده، وكان يرى الناس رجالا وركبانا على خيل في الهواء ويقول: هي الملائكة وإنما كانوا جنا، ولما أمسكه المسلمون ليقتلوه طعنه الطاعن بالرمح فلم ينفذ فيه فقال له عبد الملك: إنك لم تسم الله فسمى الله فطعنه فقتله)(١).

وقال رحمه الله تعالى: (وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه قال: (**سيكون في ثقيف كذاب ومبير**)(٢). فكان الكذاب هو المختار بن أبي عبيد الثقفي، وكان يظهر موالاة أهل البيت والانتصار لهم، وقتل عبيد الله بن زياد أمير العراق الذي جهز السرية التي قتلت الحسين بن علي رضي الله عنهما، ثم إنه أظهر الكذب وادعى النبوة، وأن جبريل عليه السلام ينزل عليه حتى قالوا لابن عمر وابن عباس قالوا لأحدهما: إن المختار بن أبي عبيد يزعم أنه ينزل عليه، فقال: صدق قال الله تعالى: ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَـٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴾(٣)، وقالوا للآخر: إن المختار يزعم أنه يوحى إليه فقال صدق: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ

(١) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان صـ: ١٦٨.

(٢) أخرجه مسلم رقم: (٢٥٤٥) في فضائل الصحابة، باب ذكر كذاب ثقيف ومبيرها، والترمذي رقم: (٢٢٢١) في الفتن، باب ما جاء في ثقيف كذاب ومبير.

(٣) الشعراء: ٢٢١-٢٢٢.

لِيُجَٰدِلُوكُمۡ ﴾[١]، وأما المبير فهو الحجاج بن يوسف الثقفي)[٢]. واعلم رحمك الله تعالى أنه لا التفات لما وضعه الواضعون واختلقه المختلقون من الأحاديث الكاذبة، والأخبار الباطلة في أن باب النبوة لا يزال مفتوحا، وهم قوم من الزنادقة مثل المغيرة بن سعيد الكوفي، ومحمد بن سعيد الشامي المصلوب في الزندقة وغيرهما، فإنهم وضعوا أحاديث وحدثوا بها ليوقعوا بذلك الشك في قلوب الناس، فمما رواه محمد بن سعيد عن أنس بن مالك في قوله ﷺ: (**أنا خاتم الأنبياء لا نبي بعدي إلا ما شاء الله**)[٣]. فزاد هذا الاستثناء لما كان يدعو إليه من الإلحاد والزندقة، وقد ذكره ابن عبد البر في كتاب التمهيد ولم يتكلم عليه، بل تأول الاستثناء على الرؤيا[٤]، وهذا الاستثناء في الحديث وهو قوله: (**إلا ما شاء الله**) كذب مختلق لعن الله واضعه، وقد بين لنا نبينا ﷺ أنه سيكون بعده من يدعي أنه نبي، وأمرنا بأن لا نصدقه، وحذرنا منهم، التحذير الكبير، وقد أجمع أهل العلم رحمهم الله تعالى على أن من ادعى النبوة بعد رسول الله ﷺ فإنه كافر، لأنه جاحد للمعلوم من الدين بالضرورة، ومكذب للمتواتر من الأدلة، كالنصيرية الذين هم أتباع محمد بن نصر النميري من غلاة الرافضة، والذي ادعى النبوة ثم الربوبية، ويزعم أتباعه أن الله يحل في علي، ويعتقدون إباحة المحرمات، ولهم ضلالات أخرى، وقد أفتى شيخ

---

(١) الأنعام: ١٢١.

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية: (٦/ ١٢٤).

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ.

(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: (٥/ ٥٥).

الإسلام ابن تيمية بأنهم أكفر من اليهود والنصارى، بل ومن كثير من المشركين[١]، فتصديقهم لهذا المدعي للنبوة ثم الربوبية أحد أوجه تكفيرهم وضلالهم، ومنهم من يسمون بالقاديانية، فإنه في العصر الحديث قبل أكثر من قرن ظهر بالهند رجل يدعى ميرزا غلام أحمد القادياني - لعنة الله عليه - ادعى النبوة، وكان يزعم أنه يتلقى الوحي من السماء، كما زعم أن الله عز وجل أخبره بأنه سيعيش ثمانين سنة، وقد صار له أتباع وأعوان فانبرى له كثير من العلماء وردوا عليه، وبينوا أنه دجال من الدجالين، وكان منهم العالم الكبير ثناء الله الأمر تسري الذي كان من أشد العلماء عليه حتى إنه في عام ١٣٢٦ هـ تحدى القادياني الشيخ ثناء الله هذا، بأن الكاذب المفتري من الرجلين سيموت، ودعا الله أن يقبض المبطل في حياة صاحبه، ويسلط عليه داء مثل الهيضة والطاعون يكون فيه حتفه، وبعد ثلاثة عشر شهرا وعشرة أيام تقريبا أصيب القادياني بدعوته، وقد ذكر أبو زوجته نهايته بقوله: ولما اشتد مرضه أيقظني فذهبت إلى حضرته ورأيت ما يعانيه من الألم فخاطبني قائلا: أصبت بالكوليرا ثم لم ينطق بعد هذا بكلمة صريحة حتى مات، كما هو مدون في كتاب القاديانية لإحسان إلهي ظهير رحمه الله تعالى[٢]، قال الألوسي رحمه الله تعالى: (وكونه ﷺ خاتم النبيين مما نطق به الكتاب، وصدعت به السنة، وأجمعت عليه الأمة، فيكفر مدعي خلافه ويقتل إن أصر)[٣]. ولذلك فإنه لا بد من القطع بتكذيب كل مدع للنبوة

---

(١) مجموع الفتاوى: (٢٨/ ٤٧٤).

(٢) لم أظفر بهذا الهذا الكتاب.

(٣) تفسير الألوسي: (١١/ ٢١٩).

بعده عليه الصلاة والسلام دون نظر أو تأمل، بل إن هذا من أبرز ثمرات الإيمان بعقيدة ختم النبوة التي تحصل بها العصمة للأمة من اتباع من ادعى النبوة من الدجالين الكذابين، ولهذا كان التنبيه على هذا الأمر العظيم هو من أعظم مقاصد النبي ﷺ في تقريره اعتقاد ختم النبوة به، وذلك بإخباره عن خروج كذابين ثلاثين في هذه الأمة كلهم يدعي النبوة، ثم تقريره أنه لا نبي بعده تحذيرا للأمة من تصديقهم واتباعهم، فالحذر الحذر أيتها الكريمة من أي مدع للنبوة، فإنه كذاب ومزور، وكافر دجال، وضال مضل، ويا ولاة الأمر في زماننا وبعد زماننا، إن من ادعى النبوة في زمانكم فإنه تجب استتابته، فإن لم يتب فيجب قتله، لأنه دجال وكذاب، وزنديق ومرتد، فلا تتهاونوا بتطبيق هذا الحكم انتصارا لله تعالى ولنبيه ﷺ، ولدينه وشريعته، وقد حكم أهل العلم على المختار بن عبيد الثقفي بأنه كافر مرتد، لأنه ادعى النبوة.

فإن قلت: هل النبوة مكتسبة أم مبناها على الاصطفاء والاختيار؟

فأقول: قول المسلمين هو أن النبوة مبناها على الاصطفاء والاختيار، وهو عائد إلى الله تعالى، قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾(١)، وقال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِ ﴾(٢)، وهي داخلة في عموم قوله تعالى: ﴿ وَرَبُّكَ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخۡتَارُ ﴾(٣).

---

(١) الأنعام: ١٢٤.

(٢) الحج: ٧٥.

(٣) القصص: ٦٨.

وأما القول بأنها مكتسبة فإنه كفر وخروج عن الملة، لأنه مكذب للنص الصريح القاطع، ولأنه يفضي إلى ادعاء النبوة بعده ﷺ، وقد قال تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾(١)، وقال - عليه الصلاة والسلام -: (**وختم بي النبيون**)(٢)، وقال: (**سيكون بعدي ثلاثون دجالون كذابون كلهم يزعم أنه رسول الله، وأنا خاتم الأنبياء لا نبي بعدي**)(٣)، فالقول بأنها مكتسبة من هذيان الفلاسفة وتحريفاتهم وأباطيلهم، وما هي بأول كفرياتهم، والله المستعان وهو أعلى وأعلم.

واعلم رحمك الله تعالى أن ظهور المدعين للنبوة من جملة علامات الساعة الصغرى، ففي الصحيحين عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: (**لا تقوم الساعة حتى يبعث دجالون كذابون قريب من ثلاثين كلهم يزعم أنه رسول الله**)(٤)، وفي حديث ثوبان - رضي الله عنه - قال: (قال رسول الله ﷺ: (**لا تقوم الساعة حتى يلحق حي من أمتي بالمشركين، وحتى تعبد فئام من أمتي الأوثان، وإنه سيكون في أمتي ثلاثون دجالون كذابون كلهم يزعم أنه نبي وأنا خاتم النبيين لا نبي بعدي**)، رواه أبو داود والترمذي بإسنادٍ صحيح(٥)، وليس المراد بهذه الأحاديث كل من ادعى النبوة، فإنهم كثير لا يحصون، وإنما المراد من ادعى النبوة، وصارت له

---

(١) الأحزاب: ٤٠.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) لم أقف عليه بهذا اللفظ فيهما ولا في غيرهما من كتب الحديث والتخريج.

شوكة، وكثر أتباعه وعظمت به الفتنة كمسيلمة الكذاب، والأسود العنسي، وسجاح، ولكنها رجعت إلى الإسلام، وطليحة بن خويلد الأسدي، ولكنه تاب ورجع إلى الإسلام وحسن إسلامه، والمختار بن أبي عبيد الثقفي، وغير هؤلاء، وقد روى الإمام أحمد في المسند بإسنادٍ صحيح من حديث حذيفة - رضي الله عنه - قال: (**في أمتي كذابون ودجالون سبعة وعشرون، منهم أربع نسوة، وإني خاتم النبيين لا نبي بعدي**)[1]، فدل هذا الحديث أن من هؤلاء الكذابين المدعين للنبوة أربع نسوة، والله أعلم.

فإن قلت: أليس عيسى سينزل في آخر الزمان؟

فأقول نعم ولكن لا على أنه نبي، وإنما على أنه مجدد من جملة مجددي هذه الأمة.

فإن قلت: كيف يكون مجدداً لهذه الشريعة وهو سيلغي الجزية كما في قوله: (**ويضع الجزية**) والجزية مما جاءت بها هذه الشريعة؟

فأقول: لا، بل إن وضع الجزية بعد نزول عيسى - عليه السلام - من شريعة محمد ﷺ، ذلك لأنه ﷺ حكاها مقراً لها في المدح لها المجدد فوضعها في هذا الزمن شريعة إقراريه، أي ثبتت بالإقرار، إذ لو كان وضعها في ذلك الزمن منكراً لنبيه ﷺ، لأنه قد تقرر أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز، وتقرر أيضاً أن إقراره ﷺ حجة على الجواز، قال العلماء رحمهم الله تعالى: (وما من أحد ادعى النبوة من الكذابين، إلا وقد ظهر عليه من الجهل والكذب والفجور واستحواذ الشياطين عليه ما ظهر به كذبه لمن له أدنى تمييز، وما من أحد ادعى النبوة من الصادقين، إلا وقد ظهر عليه من

(١) مسند أحمد: (٣٨/ ٣٨٠)، رقم: (٢٣٣٥٨).

العلم والصدق والبر وأنواع الخيرات ما ظهر به صدقه لمن له أدنى تمييز، فإن الرسول لابد أن يخبر الناس بأمور، ويأمرهم بأمور، ولابد أن يفعل أمورا، والكاذب يظهر من نفس ما يأمر به ويخبر عنه، ويفعله ما يظهر به كذبه من وجوه كثيرة) (١).

وفي الاعتصام للشاطبي ما نصه: (وأما بعث الدجالين فقد كان ذلك جملة منهم من تقدم في زمان بنى العباس وغيرهم، ومنهم: مَعَدٌ من العبيدية الذين ملكوا إفريقية، فقد حكى عنه أنه جعل المؤذن يقول: أشهد أن معدا رسول الله، عوضا من كلمة الحق: اشهد أن محمد رسول الله، فهم المسلمون بقتله، ثم رفعوه إلى معد، ليروا هل هذا عن أمره، فلما انتهى كلامهم إليه، قال: أردد عليهم أذانهم لعنهم الله، ومن يدعى لنفسه العصمة فهو شبه من يدعي النبوة، ومن يزعم أنه به قامت السموات والأرض فقد جاوز دعوى النبوة، وهو المغربي المتسمى بالمهدى، وقد كان في الزمان القريب رجل يقال له الفازازي ادعى النبوة، واستظهر عليها بأمور موهمة للكرامات، والإخبار بالمغيبات، ومخيلة لخوارق العادات، وتبعه على ذلك من العوام جملة، ولقد سمعت بعض طلبة ذلك البلد الذي اختله هذا البائس - وهو مالقة - آخذا ينظر في قوله تعالى: ﴿ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾(٢)، وهل يمكن تأويله، وجعل يطرق إليه الاحتمالات، ليسوغ

---

(١) شرح الطحاوية صـ: ١٠٩.

(٢) الأحزاب: ٤٠.

إمكان بعث نبي بعد محمد ﷺ، وكان مقتل هذا المفتري على يد شيخ شيوخنا أبى جعفر ابن الزبير رحمه الله)[١].

قلت: ولا يخلو منهم في الغالب زمان، وقد ظهر في عصرنا كذلك رجل ادعى النبوة وكان اسمه خليفة، وكان يقول: أنا المقصود بقوله تعالى لملائكته: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[٢]، ولكن لم يطل زمنه ولله الحمد، بل قتل على يد أحد المسلمين جزاه الله خيرا ولا شلت يمينه، ودعوى النبوة كثير حتى ألف بعضهم كتابا أسماه: (أنبياء بلا نبوة)، تتبع فيها من ادعى النبوة وهو دجال كاذب مفتر، وجاء في كتاب التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية، وهو يبين بعض فرق الرافضة ما نصه: (ومنهم المغيرية، أتباع مغيرة بن سعيد العجلي، وكان في الابتداء يدعي موالاة الإمامية، وكان يقول بإمامة محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي، وكان يستدل بما روي أن النبي قال: إن المهدي يوافق اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي، وكان يقول إن هذا محمد بن عبد الله والنبي عليه السلام محمد بن عبد الله، فلما استقام له التقدم بين الروافض ادعى النبوة لنفسه، وكان يدعي أنه يعرف اسم الله الأعظم، وأنه يحيى به الموتى، ويهزم به الجيوش، وكان يقول أن معبوده رجل من نور على رأسه تاج من نور، وله خرافات كثيرة كان يلبس بها على أتباعه، ولما رفع خبره إلى خالد بن

---

(١) الاعتصام للشاطبي صـ: ٥٩٢.

(٢) البقرة: ٣٠.

عبد الله القسري صلبه، وتعرف أتباعه اليوم بمحمدية الروافض لقوله بإمامة محمد بن عبد الله) [١].

وهكذا كل ما ادعى النبوة فإنه لا بد من قتله، فإنه سوسة فساد لا بد من حماية الأمة منها.

فيجب الإيمان بأنه ﷺ آخر الأنبياء، وأن من ادعى النبوة بعده فهو كاذب، وعلى هذا فكل من زعم النبوة أو ادعى الرسالة في هذه الأمة، فهو كذاب أفاك، ضال مضل، ولو أتى بمخرقة أو شعوذة، ولو سحر أعين الناس بأنواع من السحر والبهرج، الذي يروج على الرعاع والجهلة من العوام، كما جرى على يدي الأسود العنسي ومسيلمة الكذاب من الأحوال الشيطانية، والترهات الباطلة، التي يعلم كذبها كل ذي عقل سليم، وكذلك غيرهما ممن ادعى النبوة وحصل له أتباع وشوكة، وفتن به بعض الناس، وهكذا كل مدع للنبوة إلى يوم القيامة، وآخرهم الدجال الكذاب الذي وردت السنة بأمره وبيان فتنته، والتحذير من شره، وقد قال تعالى: ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَـٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴾ [٢]، فهذا يدل على أن أولئك الكذابين تنزل عليهم الشياطين، وتخيل إليهم أن ما يأتيهم وحي من الله، ولكن سنة الله في خلقه أن يجعل على الحق نورا، وأن الخرافات والأكاذيب لا بد وأن ينكشف أمرها، ويتجلى لأولي الألباب.

---

(١) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين صـ: ١٢٥.

(٢) الشعراء: ٢٢١-٢٢٢.

القاعدة الرابعة عشرة بعد المائة

﴿ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ﴾(١).

أقول: اعلم رحمك الله تعالى أن العبد في سيره إلى الله تعالى لا بد وأن يكون بين الخوف والرجاء، فالخوف هو المراد بالرهب، والرجاء هو المراد بالرغب، وقوله: ﴿ وَيَدْعُونَنَا ﴾ أي ويعبدوننا، فإن الدعاء يراد به دعاء العبادة ودعاء المسألة، ولكن هنا أظهر في دعاء العبادة، وهو إخبار عن بعض رسله، والذين هم أكمل الناس تعبدا لله تعالى، فوصف الله تعالى عبادتهم بأنها بين الخوف والرجاء، وهذا هو حقيقة التعبد، فالخوف والرجاء بهما تستقيم أحوال العبد وتصفو عبادته، لأن أقواما عبدوا الله تعالى بالخوف وحده فوقعوا في القنوط من رحمة الله تعالى، وفي اليأس من روح الله تعالى، بينهما قابلهم طائفة عبدوا الله تعالى بالرجاء وحده، فوقعوا في الأمن من مكر الله تعالى، وأقوام عبدوا الله تعالى بالأمرين جميعا، فكل عبادة يتقربون إلى الله تعالى فإنه يقيمونها على ساق الخوف والرجاء، كما يقيمونها على الإخلاص والمتابعة، فالعبادة الحق هي ما كانت بإخلاص ومتابعة، ومحبة وخوف ورجاء، فالخوف والرجاء لا بد منهما للسير إلى الله تعالى، قال تعالى آمرا بالجمع بينهما: ﴿ وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴾(٢)، التضرع هو الأمل والرجاء، والخيفة يراد بها الخوف، وقال تعالى: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ

(١) الأنبياء: ٢٠.

(٢) الأعراف: ٢٠٥.

سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْآخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾(١)، فقوله تعالى: ﴿ يَحْذَرُ ٱلْآخِرَةَ ﴾ هذا هو الخوف، وقوله تعالى: ﴿ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ﴾ هو الرجاء، فإن الخوف وحده يوجب القنوط واليأس، وهما محرمان، وقد تكون كفرا في بعض صورها، كما قال تعالى: ﴿ قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾(٣)، ويقول أهل العلم: إن القنوط من رحمة الله تعالى واليأس من روحه يكون كفرا ناقلا عن الملة إن لم يقابله مطلق الرجاء، كما أن الأمن من مكر الله تعالى يكون من الكفر الأكبر إن لم يقابله مطلق الخوف، فأمن بلا مطلق خوف كفر، وخوف بلا مطلق رجاء كفر، وأما إن كان الخوف يقابله شيء من الرجاء ولكنه ضعيف فهو كبيرة، كما أن الأمن إن كان يقابله شيء من الخوف ولكنه ضعيف فهو كبيرة، وعن ابن عبّاس أن رسول الله ﷺ سئل عن الكبائر؟ فقال: (**الإشراك بالله، واليأس من رَوْح الله، والأمن من مكْر الله**)(٤)، ولذلك فقد قال أهل العلم: (يجب على المؤمن أن يكون معتدلاً بين الخوف والرجاء، لا يرجو فقط حتى يأمن من مكر الله، ولا يخاف فقط حتى ييأس من رحمة الله، بل يكون معتدلاً)(٥)، وعن ابن مسعود قال:

---

(١) الزمر: ٩.

(٢) الحجر: ٥٦.

(٣) يوسف: ٨٧.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) انظر إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد: (٢/ ٧٣).

(أكبر الكبائر: الإشراك بالله، والأمن من مكر الله، والقنوط من رحمة الله، واليأس من روح الله)، رواه عبد الرزّاق(١)، ويقول الله تبارك وتعالى: ﴿أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِۚ فَلَا يَأۡمَنُ مَكۡرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾(٢)، وهناك مقولة مشهورة عند السلف، وهي قولهم، من عَبَدَ الله بالحب وحده فهو زنديق، ومن عبده بالخوف وحده فهو حروري، ومن عبده بالرجاء وحده فهو مرجئ، ومن عبده بالخوف والرجاء والحب فهو مؤمن موحد، وأهل السنة رحمهم الله تعالى بالجمع بينهما وسط بين الوعيدية والمرجئة، فأما الوعيدية فإنهم عبدوا الله تعالى بالخوف فقط، والمرجئة عبدوا الله تعالى بالرجاء فقط، فالأولون غلبوا أدلة الوعيد، والآخرون غلبوا أدلة الرجاء، وأما أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى فقد عبدوا الله بالحب والخوف والرجاء، فأهل السنة يعبدون الله تعالى رغبا ورهبا، ولذلك قال أهل العلم رحمهم الله تعالى: إن حقيقة الخشية ليست هي الخوف وحده، وليست هي الرجاء وحده، بل حقيقة الخشية هي الجمع بين الخوف والرجاء، فالخشية خوف مشوب برجاء، ورجاء مشوب بخوف، ولما كان الخوف والرجاء أمر تتفاوت معرفته في القلوب على حسب تفاوت الناس في معرفة الله تعالى صار أهل العلم رحمهم الله تعالى هم أهل الخشية الكاملة، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ﴾(٣)، فالناس وإن اشتركوا مع العلماء في أصل الخشية، إلا أن كمال الخشية للعلماء خاصة، لأنهم أعرف بالله تعالى

---

(١) تفسير عبد الرزاق: (١/ ٤٤٨)، رقم: (٥٥٦).

(٢) الأعراف: ٩٩.

(٣) فاطر:٢٨.

من غيرهم، وعادة القرآن في الوعظ هي الجمع بين الترغيب الذي هو الرجاء، والترهيب الذي هو الخوف، كما قال تعالى: ﴿نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿٤٩﴾ وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ﴾[(١)]، وهكذا معظم آيات القرآن العزيز يجتمع فيها الخوف والرجاء لئلا يقنط أحد ولا يتكل، فقيام هذه الثلاثة في القلب ـ المحبة والخوف والرجاء ـ موجب صلاحه واستقامته، فالمحبة تدفعه إلى فعل ما يرضي الحبيب، والخوف يمنعه من تعاطي الأسباب التي تغضبه وتحجب عنه، والرجاء يقوي الأمل في إقالة العثرات، وحصول البركات والمسرات، وقيام المحبة لله في القلب مع الخوف والرجاء لا يكون إلا بمعرفة الله، وذلك لا يكون إلا بالتفكر والتعلم لما دلت عليه أسماء الله الحسنى من المعاني، واستشعار القلب لذلك، قال بعض العلماء: من عبد الله بالحب وحده فهو صوفي، ومن عبده بالخوف وحده فهو حروري، ومن عبده بالرجاء وحده فهو مرجئ، ومن عبده بالحب والخوف والرجاء فهو مؤمن، كما وصف الله بذلك خيرة خلقه حيث يقول سبحانه: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾[(٢)]، وقد كان عباد الله الصالحون يتعبدون لله تعالى بأنواع التعبدات الكبيرة والكثيرة، ومع ذلك فقد كانوا يخافون أن لا يقبل منهم، لأنهم مع معرفتهم بكمال رحمة الله تعالى وعفوه إلا إنهم يعرفون أنه الجبار القوي شديد العقاب، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا

(١) الحجر: ٤٩-٥٠.

(٢) الإسراء: ٥٧.

ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمۡ وَجِلَةٌ أَنَّهُمۡ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ رَٰجِعُونَ ﴾[١]، أي يقومون بما يقومون به من العبادات حبا وتعظيما وإجلالا لله تعالى، ورجاء فيما عنده من الثواب والمغفرة والقبول، ولكن لا تزال قلوبهم وجلة، فيخافون أن لا يقبل منهم، فجمعوا في تعبدهم بين الخوف والرجاء، ولذلك فإن من حكمة الله تعالى أنه أخفي خاتمة العبد عنه، حتى يعيش بين الخوف والرجاء، فإنه لو علم أنه من أهل النجاة لاغتر، ولو علم أنه من أهل الهلاك لنقنط، فأخفى الله تعالى عنه ذلك ليكون بين الخوف والرجاء، قال ابن حجر رحمه الله: (قال ابن بطال في تغييب خاتمة العمل عن العبد حكمة بالغة، وتدبير لطيف، لأنه لو علم وكان ناجياً، أعجب وكسل، وإن كان هالكاً ازداد عتواً، فحجب عنه ذلك، ليكون بين الخوف والرجاء) [٢]، فمع أن الإنسان يرجو رحمة الله ويرجو ثوابه، لكن لا يسترسل في هذا الرجاء حتى يأمن مكر الله ويرى أن الذنوب لا تؤثر، وأنه ليس عليه خوف، وأنه يرجو ثواب الله فقط، لا، فالإنسان يعبد ربه بالخوف والرجاء، يرجو لكن رجاء معه خوف، لأنه إذا استرسل في الرجاء أمن مكر الله وصار لا يبالي بالمعاصي، وكذلك الخوف، يخاف من مكر الله، يخاف من ذنوبه ومعاصيه، لكن لا يسترسل في هذا الخوف بحيث يحمله على التشاؤم، وسوء الظن بالله، والقنوط من رحمة الله، واليأس من روح الله، لا، بل يخاف ويرجو، فالواجب عليه أن يجمع بين الخوف والرجاء.

فإن قلت: وهل هما لا بد أن يكونا مستويين في كل حال؟

---

(١) المؤمنون: ٦٠.

(٢) فتح الباري لابن حجر: (١١/ ٣٣٠).

والجواب: الأصل المتقرر عند أهل السنة رحمهم الله تعالى هو استواؤهما إلا إن جاء المرجح لأحدهما، ففي حال الصحة مثلا، ورغبة النفس في المعصية فإن الواجب على العبد تغليب جانب الخوف، وإن كان في حال سياقة الموت فعلى العبد أن يرجح جانب الرجاء، لقول النبي ﷺ: (**لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله تعالى**)[(١)]، وكذلك في حال التوبة من المعاصي، فإن على العبد أن يغلب جانب الرجاء، لأنه إن غلب جانب الخوف في هذه الحالة فسيق في اليأس من روح الله تعالى أن يتوب عليه، قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾[(٢)]، ففي التوبة دائما يذكر جانب الترغيب، وكما قال تعالى في حق النصارى الذي يقولون إن الله هو المسيح ابن مريم، وإن الله ثالث ثلاثة، يقول الله تعالى بعد ذلك: ﴿أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى ٱللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[(٣)]، يقول العلماء رحمهم الله تعالى: إذا قرب الموت فإنه يغلب جانب الرجاء حتى لا يموت إلا وهو حسن الظن بالله، وأن غلب جانب الخوف في حال الصحة حتى يحمله على فعل الواجبات، وترك المحرمات كان حسنا.

واعلم رحمك الله تعالى أن الخوف من الله تعالى عبادة، ولكن لا بد وأن تعلم أن لا يكون عبادة إلا إن كان حاملا للعبد على ترك المعصية والتوبة

---

(١) أخرجه مسلم رقم: (٢٨٧٧) في صفة الجنة، باب الأمر بحسن الظن بالله تعالى عند الموت، وأبو داود رقم: (٣١١٣) في الجنائز، باب ما يستحب من الظن بالله تعالى عند الموت.

(٢) الزمر: ٥٣.

(٣) المائدة: ٧٤.

إلى الله تعالى، فالخوف المحمود هو الخوف الحامل على التوبة، والعمل وترك المعاصي، وأما الخوف الذي يحمل صاحبه على اليأس من رحمة الله تعالى، والقنوط من روح الله تعالى فإنه الخوف المذموم الذي يعاقب عليه صاحبه، فصاحب هذا الخوف مأزور وليس بمأجور، والقاعدة تقول: كل خوف مدحه الله تعالى في القرآن فإنما هو الخوف الذي يمل صاحبه على التوبة وترك المعصية، والتزام الشرع بفعل المأمور وترك المحظور، وعدم رؤية العمل والاغترار به، فهذا النوع من الخوف هو الممدوح أهله في قوله تعالى: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾[(١)]، ثم ذكر بعدها ثمرة هذا الخوف ونتيجته بقوله: ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾[(٢)]، فهم لا يخافون خوف قنوط، بل هو خوف عمل وتعبد.

فإن قلت: وما الفرق بين الرجاء والأماني؟

فأقول: أما الرجاء فإنه طمع مقرون بالعمل والاجتهاد في الطاعة، وأما الأماني فإنه طمع مجرد عن العمل، كما قال تعالى: ﴿ لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ وَلَا يَجِدْ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴾[(٣)]، وقال ﷺ: (**الكيس من دان نفسه، وعمل لما بعد الموت،**

---

(١) النحل: ٥٠.

(٢) النحل: ٥٠.

(٣) النساء: ١٢٣.

والعاجز من أتبع نفسه هواها وتمنى على الله الأماني) [(١)]، ولعل ما ذكرنا فيه كفاية إن شاء الله تعالى لفهم هذا الأصل العظيم، والله الموفق والهادي.

القاعدة الخامسة عشرة

(أهل السنة والجماعة لا يشهدون للمعين بجنة ولا نار إلا من شهد له النص بذلك ويرجون للمحسنين الثواب ويخافون على المسيئين العقاب)

أقول: لقد تقرر عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى أن أمور الغيب مبنية على التوقيف، فلا يجوز الاجتهاد فيها وإثباتها بالرأي والخالات التي لم تبن على علم ولا على برهان، فإن العقل أحقر وأنقص وأقل من إدراك ما وراء الغيب، وتعيين أحد من الخلق أنه من أهل الجنة، أو أنه من أهل النار بعينه، هذا أمر لا يعلمه إلا الله تعالى، فهو من الغيب الذي طواه الله تعالى عن العقول، وإنما مرد هذا الإثبات النصوص، فما صح به النص قلنا به، فإن ثبت النص الصحيح بأن فلانا المعين من أهل الجنة، فإننا نقول بأنه في الجنة عينا، ومن شهد له النص الصحيح بأنه من أهل النار عينا، فإننا

---

(١) رواه الترمذي الترمذي رقم: (٢٤٦١) في صفة القيامة، باب رقم: (٢٦) ، وابن ماجه، باب ذكر الموت والاستعداد، رقم: (٤٢٦٠)، وأحمد: (٢٨/ ٣٥٠)، رقم: (١٧١٢٣)، وابن المبارك في الزهد: (١٧١)، والطيالسي: (١١١٢)، والطبراني في الكبير: (٧١٤٣)، وفي مسند الشاميين: (١٤٨٥)، والحاكم: (١/ ٥٧ - ٤/ ٢٥١)، وأبو نعيم في الحلية: (١/ ٢٦٧-٨/ ١٧٤)، والقضاعي في مسند الشهاب: (١٨٥)، والبيهقي في السنن: (٣/ ٣٦٩)، وفي الشعب: (١٠٥٤٦)، والخطيب في التاريخ: (١٢/ ٥٠)، والبغوي في شرح السنة: (٤١١٦).
قال الترمذي: (هذا حديث حسن)، وصححه الحاكم في الموضعين، فتعقبه الذهبي في الموضع الأول بقوله: (لا والله، أبو بكر واه)، ولم يتعقبه في الموضع الثاني.
أبو بكر بن أبي مريم الغساني ضعيف، وهو في سند الحديث، ومداره عليه.

نقول بأن فلانا المعين من أهل النار، ومن لم يشهد له النص الصحيح بعينه أنه من أهل الجنة، أو من أهل النار، فإنه لا يجوز لنا أن نثبت أنه في الجنة أو في النار، وإنما نرجو له الجنة والبر والإحسان إن كان من أهل الإيمان الصافي، والتوحيد الصحيح، والعمل الصالح ومات على ذلك، ونخاف عليه من العقوبة إن كان من أهل المخالفة المعاصي، فنحن في هذا الباب تبع للنص، ولا مدخل في هذا الأمر للعقول ولا للتشفي ودرك الغيظ، ولا للاجتهادات، وإنما مرد الأمر من أوله إلى آخره إلى النصوص، وعلى ذلك فنقول: إن أبا لهب بعينه في النار، وأبا جهل بعينه في النار، وامرأة نوح وامرأة لوط بعينهما في النار، وعمرو بن لحي بعينه في النار، ووالد النبي ﷺ بعينه في النار، ووالد إبراهيم عليه الصلاة والسلام بعينه في النار، وكل ذلك نثبته بالأدلة وليس بالهوى، ولا شأن لنا بمن خالف الأدلة الشرعية بمجرد الهوى، والتعصب، والكلام الفارغ، الذي لا فائدة منه، وأصحاب القليب ـ قليب بدر ـ هم بأعيانهم في النار، وهكذا كل من ورد الدليل الخاص به بأنه من أهل النار فإننا نقول جزما بأنه من أهل النار، وأما من شهد النص بأنه من أهل الجنة فهو من أهل الجنة بعينه، كالعشرة المبشرين بالجنة، وهم أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة عامر بن الجراح، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم، وجزاهم الله تعالى عنا وعن المسلمين خير ما جزى عالما عن أمته، ونسأل الله تعالى أن يحشرنا في زمرتهم، وكذلك عكاشة بن محصن الأسدي، وبلال بن رباح، وأصحاب الشجرة الذين بايعوا النبي ﷺ، وكانوا ألفا وأربعمائة،

فهؤلاء قد شهد لهم النص بأنهم بأعيانهم في الجنة ـ وما أسعدهم بهذه الشهادة العظيمة وأفرج قلوبهم بها ـ ولا أقصد بهذا الاستيفاء، وإنما أرادت التمثيل فقط، وأما من لم يشهد له النص بأنه من أهل النار ولا من أهل الجنة، فإنه لا يخلو: إما أن يكون من الخير والطاعة ويموت على ذلك، ففي هذه الحالة نرجو له الخير والثواب والجنة، من باب الرجاء وحسن الظن بالله تعالى، لا من باب التألي، ولا من باب الشهادة الخاصة، وإنما هو من باب الرجاء العام، وحسن الظن بالله تعالى، فإن الله تعالى وعد أهل الطاعة بالجنة والخيرات، وإن كان من أهل المخالفة والمعاصي والبدع ومات على ذلك فإننا لا نجزم بأنه من أهل النار، ولكننا نخشى عليه أن يكون من أهلها، لأن الله تعالى توعد المخالفين لدينه، والمتنكبين عن شريعته بالويل والعقوبة، ولكن هذا من باب الشهادة العامة لا من باب الشهادة على المعين، وهذا الذي قررته لك هو الذي اتفق عليه أهل السنة والجماعة رحم الله تعالى أمواتهم، وثبت أحياءهم، ولا بد وأن تفرق وفقك الله تعالى في هذا الباب بين ما كان من باب الشهادة العامة، والشهادة الخاصة، والمتقرر عند أهل العلم رحمهم الله تعالى أن الشهادة العامة على أهل المخالفة بالنار لا تستلزم انطباقها على الأفراد بأعيانهم، والشهادة لأهل الخير والإيمان والطاعة بأنهم في الجنة لا تستلزم انطباقها على الأفراد بأعيانهم، فإن الفرد قد يكون فيه من فوات الشروط أو وجود الموانع ما يوجب له خروجه عن الحكم العام، والمتقرر في القواعد أن دلالة العام على أفراده ظنية، وليست بقطعية، والأدلة على ذلك كثيرة نذكر لك طرفا منها فنقول: في صحيح مسلم رحمه الله تعالى من حديث عائشة - رضي

الله عنها قالت: (تُوُفِّيَ صَبِي، فقلتُ: طُوَبى له، عُصّفُور من عصافير الجنة، فقال رسولُ الله ﷺ: (**أوَلاَ تدرينَ أن الله خَلَقَ الجنةَ، وخلق النار، فخلق لهذه أهلا، ولهذه أهلا**)[(١)]؟. وفي رواية: قالت: (دُعيَ رسولُ الله ﷺ إلى جنازةِ صبي من الأنصار، فقلتُ: يا رسولَ الله، طوبى لهذا، عُصفور من عصافير الجنة، لم يعمل السُّوءَ، ولم يدركْهُ، فقال: (**أو غير ذلك يا عائشة، إن الله خَلَقَ للجنة أهلا، خَلَقَهُمْ لها وهم في أصلابِ آبائهم، وخلق للنار أهلا، خَلَقهم لها وهم في أصلاب آبائهم**)[(٢)]، مع أن المعلوم بأن أطفال المؤمنين في الجنة، وحكى الإجماع على هذا الحكم طائفة من أهل العلم رحمهم الله تعالى، ولكن هذا من باب الشهادة العامة فنحن نقول: أطفال المؤمنين في الجنة، ولكن الشهادة التي قالتها أما المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها ليست من قبيل الشهادة العامة، بل هي من قبيل الشهادة الخاصة، فهي شهدت بأن هذا الطفل المعين من أهل الجنة، فنهاها النبي ﷺ عن ذلك، لأن هذا الأمر من الغيب، ولا يجوز الاستدلال عليه تعيينا بالشهادة العامة، كما أننا نقول: المؤمنون في الجنة، ولكن هذا لا يستلزم منه أن يكون كل مؤمن في الجنة، بل من المؤمنين من هو من أهل النار بسبب الكبائر التي لم يغفرها الله تعالى، وكذلك نقول: أهل البدع في النار، ولكن هذا لا يلزم منه دخول كل مبتدع بعينه، أو الشهادة لكل مبتدع بأنه من أهل النار، لأن الحكم العام لا يستلزم انطباقه على أفراده تعيينا، فدلالة

(١) أخرجه مسلم، مسلم رقم: (٢٢٦٢) في القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة.

(٢) رواه النسائي في الجنائز، باب الصلاة على الصبيان، رقم: (١٩٤٧)، وأبو داود رقم: (٤٧١٣) في السنة، باب في ذراري المشركين.

العام على أفراده ظنية لا قطعية، فالمخرج في ذلك أن نقول: أطفال المؤمنين في الجنة، ولكن لا نجزم لطفل معين من أطفال المؤمنين بأنه في الجنة، لأن الشهادة للمعين بأنه من أهل الجنة لا بد فيها من الدليل المعين، ولكن بما أنه مات وهو طفل وأبواه مؤمنان، فلا جرم أننا نرجو له الخير والجنة بأمر الله تعالى، فنحن نرجو له أن يدخل الجنة، من باب الرجاء فقط، لا من باب القطع والتألي على الله تعالى، ومن الأدلة ما ورد في مسألة الشهادة لفلان بأنه شهيد، ومن كان شهيدا فلا جرم أنه من أهل الجنة، والأدلة العامة دلت على فضل الموت في سبيل الله تعالى، وأخبرت بعظيم فضل الشهداء عند الله تعالى، وما لهم من المنازل العالية والنعيم المقيم، ولكن هذا لا يجيز لنا أن نقول لمن مات في أرض المعركة: بأن فلانا المعين من الشهداء، إلا أن نقول: نحسبه كذلك والله تعالى حسيبه ولا نزكي على الله أحدا، أو نقول: إن شاء الله تعالى، المهم أنك لا تجزم أنه بعينه من أهل الجنة، ودلالة الأدلة العامة بأن الشهداء في الجنة، لا تستلزم انطباقها على كل فرد من أفراد الشهداء، لأن الحكم العام شيء والحكم الخاص شيء آخر، ولذلك قال البخاري رحمه الله تعالى: باب لا يقال فلان شهيد، وأخرج بسنده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ قال: (**لا يُكْلَمُ أحد في سبيل الله - والله أعلم بمن يكْلَم في سبيله - إلا جاءَ يوم القيامة واللونُ لونُ دم، والرِّيحُ ريحُ المِسْك**)[1]، فتأمل قوله ﷺ: (**والله أعلم بمن يكلم في سبيله**)، فالأمر مداره على النية، ونحن لا ندري عن نيته، هل كان مخلصا

---

(١) رواه النسائي في الجنائز، باب الصلاة على الصبيان، رقم: (١٩٤٧)، وأبو داود رقم: (٤٧١٣) في السنة، باب في ذراري المشركين.

لله تعالى، فإن من قاتل في سبيل الله تعالى لتكون كلمة الله تعالى هي العليا فهو الذي يحمد ويوصف بأنه شهيد، وهذا أمر لا يعلمه من نيته إلا الله تعالى، والحساب يوم القيامة يكون على النيات والسرائر، والأعمال بالخواتيم، ويوضح هذا الأمر ما في الصحيحين من حديث سهل بن سعد الساعدي - رضي الله عنه -: أَنَّ رسولَ الله ﷺ قال: (التَقَى هو والمشركونَ، فاقتَتَلوا، فلما مالَ النبيُّ ﷺ إلى عَسْكَرِهِ، ومالَ الآخرونَ إلى عَسكَرِهم، وفي أصحاب رسولِ الله ﷺ رَجُل لا يَدَع لهم شاذة، ولا فاذَّة إلا اتَّبَعَها، يضربُها بسيفه، فقالوا: ما أَجْزَأَ مِنَّا اليومَ أحد كما أجزأَ فلان، فقال رسولُ الله ﷺ: (**أَمَا إِنَّهُ مِن أَهلِ النَّارِ** - وفي رواية: قال: أَيُّنَا من أهلِ الجنَّةِ، إن كانَ هذا من أهلِ النارِ؟ فقال رجل مِنَ القوم: أنا صاحِبُهُ أَبدا، قال: فخرجَ مَعَهُ، كُلَّمَا وَقَفَ وَقَفَ مَعه، وَإذا أَسْرَعَ أَسْرَعَ مَعَهُ، قال: فَجُرِحَ الرجل جُرْحا شديدا، فاستَعجَلَ الموتَ، فوضع سَيفَهُ بالأرضِ، وذُبَابَهُ بين ثَدْيَيْهِ، ثم تحامَلَ على سيفهِ فقتلَ نَفسَهُ، فخرج الرجلُ إلى رسولِ الله ﷺ، فقال: أشهدُ أَنَّكَ رسولُ الله ﷺ، قال: (**وما ذاك**)؟ قال: الرجلُ الذي ذكرتَ آنفا أنهُ من أهلِ النارِ، فأعظمَ الناسُ ذلك، فقلت: أنا لكم به، فخرجتُ في طلبه، حتى جُرِحَ جُرحا شديدا، فاستعجل الموتَ، فوضع نَصْلَ سَيفِهِ بالأرض وذُبَابَهُ بين ثَديَيهِ، ثم تحامَلَ عليه فقتلَ نَفسَهُ، فقال رسولُ الله ﷺ عند ذلك: (**إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَملَ أهل الجنَّةِ فيما يبدو للناس وهو من أهل النار، وإِنَّ الرجل ليعملُ عملَ أهل النار فيما يبدو للناس، وهو من أهل الجنة**)[1]. وفي رواية: (**وإنما الأعمالُ بالخَواتِيم، أو**

---

(١) تقدم تخريجه.

بخَواتِيمها) [(١)]. فانظر كيف أثبت لهم النبي ﷺ بأن شهادتهم على المعين لم تكن صائبة، لأن الأمر إلى الله تعالى، والأعمال بالخواتيم، فاحذر من أتشهد لأحد مات في أرض المعركة بانه شهيد بعينه وتطلق القول بدون تعليقه بالمشيئة، أن تقول: أرجو له ذلك، أو تقول: أحسبه كذلك، ولا أزكي على الله تعالى أحدا، وفي حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -: قال: (شَهِدْنا مع رسولِ الله ﷺ خَيْبَرَ، فقال لرجل ممن يُدْعَى بالإسلام: (**هذا من أهل النار**)، فَلَمَّا حَضَرَ القتالُ، قَاتَلَ الرَّجُلُ قِتالا شديدا، فأصابتْهُ جراحة، فقيل له: يا رسولَ الله، الذي قلتَ له آنفا: إنَّهُ من أهل النار، فإنَّهُ قد قاتل اليوم قِتالا شديدا، وقد مات؟ فقال النبي ﷺ: (**إلى النار**)، فكاد بعضُ المسلمين أن يَرتابَ، فبينما هُمْ على ذلك، إذ قيل له: إنه لَم يَمُتْ، ولكن به جِراح شدِيدة، فلما كان من الليل، لم يصبر على الجراح، فقتل نفسه، فأُخبر النبيُّ ﷺ، فقال: (الله أكبرُ، أشهد أنِّي عبد الله ورسوله، ثم أمر بلالا فنادى في الناس: (**إنَّهُ لَنْ يَدخلَ الجنة إلا نفْس مسلمة، وإن الله لَيُؤيِّدُ هذا الدينَ بالرَّجُلِ الفَاجِرِ**)[(٢)]، فانظر كيف فرق النبي ﷺ بين الشهادة العامة، والشهادة الخاصة، ومبدأ الغلط في هذا الباب هو عدم التفريق بين أنواع الشهادات، فليست الأحكام العامة لا بد وأن تصدق على المعين لا

(١) أخرجه البخاري في القدر، باب العمل بالخواتيم، رقم: (٦٤٩٣)، وفي الجهاد، باب لا يقول: فلان شهيد، رقم: ()، وفي الرقاق، باب الأعمال بالخواتيم وما يخاف منها، رقم: (٦٦٠٧)، ومسلم رقم: (١١٢) في الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه.

(٢) أخرجه البخاري في الجهاد، باب إن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر، رقم: (٣٠٦٢)، وفي القدر، باب العمل بالخواتيم، رقم: (٦٦٠٦)، ومسلم رقم: (١١١) في الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه.

بجنة ولا بنار، لأنه قد يقوم في المعين ما يمنعه من ترتب هذه الأحكام العامة، إما بفوات شرط من شروطها، أو لانتفاء مانع من موانعها، وكما في: (**لا تعلنه، فإني لا أعلم إلا أنه يحب الله ورسوله**)[١]، مع أنه ثبت عنه أنه لعن الخمرة على عشرة أوجه[٢]، ولكن هذا الحكم عام، فلما توجهت اللعنة إلى المعين نهى عن ذلك رسول الله ﷺ، لأن المعين قد تقوم ما يمنعه من العقوبة المترتبة على فاعل ذلك، أو يفوت فيه من الشروط ما يمنع ترتب الثواب المترتب على هذا الفعل المعين.

والمهم أن الأمر من أمور الغيب، وأمور الغيب مبنية على التوقيف، ومن الأدلة على هذه القاعدة الطيبة: ما رواه الإمام البخاري وغيره من حديث خارجة بن زيد - رضي الله عنه -: (أن أم العلاء - امرأة مِنَ الأنصار - بايعتِ النبي ﷺ، أخبرته: أنه اقتُسِمَ المهاجرون قُرعة، فطار لنا عثمان بن مَظْعون، فأنزلناه في أبياتنا، فَوَجِعَ وجَعَهُ الذي تُوُفِّي منه، فلما توفي وغُسِّل وكفِّن في أثوابه، دخل رسولُ الله ﷺ، فقلت: رحمة الله عليك أبا السائب، فشهادتي عليك: لقد أكرمك الله، فقال النبي ﷺ: (**وما يدريك أن الله أكرمَهُ**)؟ فقلت: بأبي أنت وأُمِّي يا رسول الله فمن يكرمه الله؟ فقال: (**أمّا هو فقد جاءه اليقين، والله إني لأرجو له الخير، والله ما أدري - وأنا رسول الله - ما يُفعَلُ بي**)؟ قالت: فوالله لا أُزَكِّي أحدا بعده أبدا، وأحزنني ذلك، قالت: فنمت، فأريت لعثمان في النوم عَينا تجري، فجئتُ رسول الله

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

ﷺ، فذكرت ذلك له، فقال: (**ذلكِ عمله**)[١]، فانظر كيف نهاها النبي ﷺ عن هذه الشهادة المجزوم بها للمعين، مع أنه مات على الإيمان، ولكن لا يستلزم هذا أن نشهد له بعينه أنه في الجنة.

قال الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله تعالى في سياق عقيدته: (ولا أَشهد لأَحد من المسلمين بجنَّة ولا نار إلّا من شهد له رسول اللَّه ﷺ، ولكني أرجو للمحسن، وأخاف على المسيء)[٢].

وجاء في أصول السنة للإمام أحمد وجملة من أهل السنة رحمهم الله تعالى: (ولا نشهد على أهل القبلة بعمل يعمله بجنة ولا نار، نرجو للصالح ونخاف عليه، ونخاف على المسيء المذنب ونرجو له رحمة الله)[٣]. ولكن لا بد وأن تعلموا وفقكم الله تعالى أن هذه القاعدة إنما هي في أهل القبلة، فكلامنا هنا إنما هو في حق المعين من أهل القبلة، أما من مات على كفره من اليهود والنصارى، أو مات ونحن نعلم أنه يهودي أو نصراني، فهذا كافر يُشْهَدُ عليه بأنه من أهل النار: (**حيثما مررت بقبر كافر فبشره بالنار**)[٤].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب القرعة في المشكلات، رقم: (٢٦٨٧).

(٢) أصول الإيمان لمحمد بن عبد الوهاب صـ: ١٤.

(٣) أصول السنة لأحمد بن حنبل صـ: ٥٠.

(٤) جامع معمر بن راشد: (١٠/ ٤٥٤)، رقم: (١٩٦٨٧)، ومسند البزار: (٣/ ٢٩٩)، رقم: (١٠٨٩)، والمعجم الكبير للطبراني: (١/ ١٤٥)، رقم: (٣٢٦)، وعمل اليوم والليلة لابن السني صـ: ٥٤٦، رقم: (٥٩٥).

وقال الطحاوي رحمه الله تعالى: (ونرجوا للمحسنين من المؤمنين أن يعفو عنهم ويدخلهم الجنة برحمته، ولا نأمن عليهم، ولا نشهد لهم بالجنة)(١).

وفي الدرر السنية ما نصه: (وتأمل: قصة حاطب بن أبي بلتعه، وما فيها من الفوائد، فإنه هاجر إلى الله ورسوله، وجاهد في سبيله، لكن حدث منه: أنه كتب بسر رسول الله ﷺ إلى المشركين من أهل مكة، يخبرهم بشأن رسول الله ﷺ ومسيره لجهادهم، ليتخذ بذلك يداً عندهم، تحمي أهله، وماله بمكة، فنزل الوحي بخبره، وكان قد أعطى الكتاب: ظعينة، جعلته في شعرها، فأرسل رسول الله ﷺ علياً، والزبير، في طلب الظعينة، وأخبرهما، أنهما يجدانها في روضة: خاخ، فكان ذلك، وتهدداها، حتى أخرجت الكتاب من ضفائرها، فأتي به رسول الله ﷺ، فدعا حاطب بن أبي بلتعة، فقال له: (**ما هذا**)؟ فقال: يا رسول الله إني لم أكفر بعد إيماني، ولم أفعل هذا رغبة عن الإسلام، وإنما أردت أن تكون لي عند القوم يد، أحمي بها أهلي، ومالي، فقال ﷺ: (**صدقكم، خلوا سبيله**)، واستأذن عمر في قتله، فقال: دعني أضرب عنق هذا المنافق، قال: (**وما يدريك، أن الله اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم، فقد غفرت لكم**)(٢). وأنزل الله في ذلك، صدر سورة الممتحنة، فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ تُلۡقُونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ وَقَدۡ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلۡحَقِّ يُخۡرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمۡ أَن تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمۡ إِن كُنتُمۡ خَرَجۡتُمۡ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِىۚ تُسِرُّونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعۡلَمُ بِمَآ

(١) متن الطحاوية بتعليق الألباني صـ: ٦١.

(٢) تقدم تخريجه.

أَخْفَيْتُمْ وَمَآ أَعْلَنتُمْۚ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴾[١]، **الآيات، فدخل** حاطب في المخاطبة، باسم الإيمان، ووصفه به، وتناوله النهي بعمومه، وله خصوص السبب، الدال على إرادته، معه أن في الآية الكريمة، ما يشعر: أن فعل حاطب نوع موالاة، وأنه أبلغ إليهم بالمودة، وأن فاعل ذلك، قد ضل سواء السبيل، لكن قوله: (**صدقكم، خلوا سبيله**) ظاهر في أنه لا يكفر بذلك، وإذا كان مؤمناً بالله ورسوله، غير شاك، ولا مرتاب، وإنما فعل ذلك لغرض دنيوي، ولو كفر، لما قال: خلوا سبيله.

وقال ابن قدامة رحمه الله تعالى في لمعة الاعتقاد: (ولا نجزم لأحد من أهل القبلة بجنة ولا نار إلا من جزم له الرسول ﷺ، لكنا نرجو للمحسن ونخاف على المسيء، ولا نكفر أحدا من أهل القبلة بذنب، ولا نخرجه عن الإسلام بعمل) [٢].

وقال أبو العباس رحمه الله تعالى في بيان عقيدة أهل السنة والجماعة: (كما لا يقطعون بأن الله تعالى يعاقب مذنبا فإنهم لو قطعوا بقبول توبته لزمهم أن يقطعوا له الجنة، وهم لا يقطعون لأحد من أهل القبلة لا بجنة ولا نار، إلا من قطع له النص)[٣].

وفي الاختيارات لابن تيمية رحمه الله تعالى: (وأطفال المسلمين في الجنة إجماعا، وأما أطفال المشركين فأصح الأجوبة فيهم ما ثبت في الصحيحين:

---

(١) الممتحنة: ١.

(٢) لمعة الاعتقاد صـ: ٣٨.

(٣) مجموع الفتاوى: (٧/ ٤١٨).

أنه سئل عنهم رسول الله فقال: (**الله أعلم بما كانوا عاملين**)(١)، فلا نحكم على معين منهم لا بجنة ولا نار، ويروى أنهم يمتحنون يوم القيامة فمن أطاع منهم دخل الجنة ومن عصى دخل النار، وقد دلت الأحاديث الصحيحة على أن بعضهم في الجنة، وبعضهم في النار، والصحيح في أطفال المشركين أنهم يمتحنون في عرصات القيامة) (٢).

وقال رحمه الله تعالى: (وإنما قد نقف في الشخص المعين فلا نشهد له بجنة ولا نار إلا عن علم، لأن حقيقة باطنه وما مات عليه لا نحيط به، لكن نرجو للمحسن، ونخاف على المسيء)(٣)، ومن باب الفائدة أحب أن أنبه على جمل من المسائل المهمة في هذا الباب، فأقول وبالله تعالى التوفيق:

المسألة الأولى: ما القول الصحيح في أصحاب الفترة؟

والجواب: في هذه المسالة خلاف بين أهل العلم رحمهم الله تعالى على أقوال متعددة، وأرجح هذه الأقوال إن شاء الله تعالى هو ما اختاره أبو العباس رحمه الله تعالى، وهو أنهم يعاملون في الدنيا معاملة الكفار، وأما في الآخرة فإنهم يمتحنون في العرصات، وذلك لأن الله تعالى يقول: ﴿ وَمَا كُنَّا

---

(١) أخرجه البخاري في القدر، باب الله أعلم بما كانوا فاعلين، رقم: (صحيح البخاري (٦٥٩٧)، وفي الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين، رقم: (١٣٨٤)، ومسلم رقم: (٢٦٥٩) في القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة.

(٢) الاختيارات الفقهية صـ: ٦٠٧.

(٣) منهاج السنة النبوية لابن تيمية: (٥/ ٢٩٥).

مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾[(٢)]، وقال تعالى: ﴿ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ﴾[(٣)].

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: (ومن لم تقم عليه الحجة في الدنيا بالرسالة كالأطفال، والمجانين، وأهل الفترات، فهؤلاء فيهم أقوال، أظهرها ما جاءت به الآثار: أنهم يمتحنون يوم القيامة، فيبعث إليهم من يأمرهم بطاعته، فإن أطاعوه استحقوا الثواب، وإن عصوه استحقوا العذاب)[(٤)].

وقال رحمه الله تعالى: (ولكن لا يعذب الله أحدا حتى يبعث إليه رسولا، وكما أنه لا يعذبه، فلا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة مؤمنة، ولا يدخلها مشرك، ولا مستكبر عن عبادة ربه، فمن لم تبلغه الدعوة في الدنيا امتحن في الآخرة، ولا يدخل النار إلا من اتبع الشيطان، فمن لا ذنب له لا يدخل النار، ولا يعذب الله بالنار أحدا إلا بعد أن يبعث إليه رسولا، فمن لم تبلغه دعوةُ رسولٍ إليه كالصغير والمجنون، والميت في الفترة المحضة، فهذا يمتحن في الآخرة كما جاءت بهذا الآثار)[(٥)].

وهذه الآثار التي أشار إليها شيخ الإسلام ذكرها ابن كثير في تفسيره، وقال ابن القيم، رحمه الله: (وقد جاءت بذلك أثار كثيرة يؤيد بعضها بعضا فمنها: ما رواه الإمام أحمد في مسنده، والبزار أيضا بإسناد صحيح، فقال

---

(١) الإسراء: ١٥.

(٢) النساء: ١٦٥.

(٣) الأنعام: ١٩.

(٤) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية: (٢/ ٢٩٨).

(٥) مجموع الفتاوى: (١٤/ ٤٧٧).

الإمام أحمد: حدثنا معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن الأحنف بن قيس، عن الأسود بن سريع أن النبي ﷺ قال: (**أربعة يمتحنون يوم القيامة: رجل أصم لا يسمع، ورجل هرم، ورجل أحمق، ورجل مات في الفترة، أما الأصم، فيقول: رب لقد جاء الإسلام وأنا ما أسمع شيئا، وأما الأحمق، فيقول: رب لقد جاء الإسلام والصبيان يحذفونني بالبعر، وأما الهرم، فيقول: رب لقد جاء الإسلام وأنا ما أعقل، وأما الذي في الفترة، فيقول: رب ما أتاني رسول، فيأخذ مواثيقهم ليطيعنه، فيرسل إليهم رسولا أن ادخلوا النار، فوالذي نفسي بيده، لو دخلوها لكانت عليهم بردا وسلاما**)[١]، قال معاذ بن هشام: وحدثني أبي، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، بمثل هذا الحديث، وقال في آخره: (**فمن دخلها كانت عليه بردا وسلاما، ومن لم يدخلها رد إليها**)[٢]، [٣].

وقال رحمه الله تعالى: (قال الحافظ عبد الحق في حديث الأسود: قد جاء هذا الحديث، وهو صحيح فيما أعلم، والآخرة ليست دار تكليف ولا عمل، ولكن الله يخص ما يشاء بما يشاء، ويكلف من يشاء ما يشاء، وحيثما شاء، لا يسأل عما يفعل وهم يسألون)[٤].

وأكمل ابن القيم رحمه الله تعالى سياق الآثار بقوله: (ورواه علي بن المديني، عن معاذ بنحوه، قال البيهقي: حدثنا علي بن محمد بن بشران،

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) طريق الهجرتين وباب السعادتين صـ: ٣٩٧.

(٤) طريق الهجرتين وباب السعادتين صـ: ٣٩٧.

أخبرنا أبو جعفر الرازي، أخبرنا حنبل بن الحسين، أخبرنا علي بن عبد الله، وقال: هذا إسناد صحيح)[١]، ثم ذكر العلامة ابن القيم بقية مرويات الخبر، ثم قال: (فهذه الأحاديث يشد بعضها بعضا، وتشهد لها أصول الشرع وقواعده، والقول بمضمونها هو مذهب السلف والسنة، نقله عنهم الأشعري، رحمه الله، في المقالات وغيرها)[٢].

فتلخص من هذا البحث أن أهل الفترة ينقسمون إلى أقسام: من شهد له النص منهم بأنه في الجنة فإننا نقول بأنه في الجنة، كزيد بن عمرو بن نفيل، ومن شهد النص بأنه منهم في النار فإننا نقول بأنه في النار كعمرو بن لحي وغيره، وأما من لم يشهد النص له بأنه في الجنة ولا في النار فإننا في الدنيا نعامله معاملة الكفار، أي لا ندعوا له ولا نستغفر له، وأما في الآخرة فأصح الأقوال فيهم أنهم يمتحنون فيها، وهذا القول قول وسط بين من جعلهم معذورين مطلقا، أو قال بأنهم معذبون مطلقا، وخير الأمور أوساطها، والله تعالى أعلى وأعلم.

المسألة الثانية: حكم أطفال المشركين، وقد كثرت أقوال أهل العلم رحمهم الله تعالى فيهم، ولكن الأقرب والأصح أنهم يمتحنون في الآخرة، ونتيجة هذا الامتحان نقول فيها: الله أعلم بما كانوا عاملين، فالقول بامتحانهم هو الأقرب، وأما قوله ﷺ: (**الله أعلم بما كانوا عاملين**)[٣]، فإن هذا لا يتنافى مع القول بامتحانهم، لأن مصيرهم بعد الامتحان لا يعلمه إلا الله تعالى،

---

(١) طريق الهجرتين وباب السعادتين صـ: ٣٩٧.

(٢) طريق الهجرتين وباب السعادتين صـ: ٣٩٩.

(٣) تقدم تخريجه.

فمن كان في علم الله تعالى أنه من أهل الإيمان فيما لو أدرك، فهو ممن سيوفق لتجاوز هذا الامتحان، والموفقون في هذا الامتحان هم الذين رآهم النبي ﷺ عند إبراهيم عليه السلام، فإنهم من أولاد المشركين، ولكنهم ممن وفقوا لتجاوز هذا الامتحان، وأما من سبق في علم الله تعالى أنه يكفر فيما لو بقي حتى أدرك، فإنه ممن سيكون من أهل النار في الاخرة، ولن يوفق في تجاوز هذا الامتحان، وأنت خبير بأن الله تعالى يعلم ما لم يكن أن لو كان كيف يكون، فحالهم في الكبر لم تكن، ولكن الله تعالى يعلمها فيما لم كانت كيف ستكون، وبناء على ذلك فلا نقول بأنهم كلهم في النار، ولا نقول بأنهم كلهم في الجنة، بل منهم من سيكون في النار ومنهم من سيكون في الجنة، والحال مردها إلى الله تعالى، فالله أعلم بما كانوا عاملين.

قال أبو العباس رحمه الله تعالى: (وَلِهَذَا كَانَ الصَّوَابُ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَئِمَّةُ فِيمَنْ لَمْ يُكَلَّفْ فِي الدُّنْيَا مِنْ أَطْفَالِ الْمُشْرِكِينَ وَنَحْوِهِمْ مَا صَحَّ بِهِ الْحَدِيثُ، وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ[1]، فَلَا نَحْكُمُ لِكُلٍّ مِنْهُمْ بِالْجَنَّةِ، وَلَا لِكُلٍّ مِنْهُمْ بِالنَّارِ، بَلْ هُمْ يَنْقَسِمُونَ بِحَسَبِ مَا يَظْهَرُ مِنْ الْعِلْمِ، فَهُمْ إذَا كُلِّفُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الْعَرَصَاتِ كَمَا جَاءَتْ بِذَلِكَ الْآثَارِ)[2].

وفي الاختيارات لأبي العباس قال رحمه الله تعالى: (وأطفال المسلمين في الجنة إجماعا، وأما أطفال المشركين فأصح الأجوبة فيهم ما ثبت في الصحيحين: أنه سئل عنهم رسول الله فقال: (**الله أعلم بما كانوا**

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية: (١/ ٧٩).

عاملين)[١]، فلا نحكم على معين منهم لا بجنة ولا نار، ويروى أنهم يمتحنون يوم القيامة فمن أطاع منهم دخل الجنة ومن عصى دخل النار، وقد دلت الأحاديث الصحيحة على أن بعضهم في الجنة وبعضهم في النار، والصحيح في أطفال المشركين أنهم يمتحنون في عرصات القيامة)[٢]، [٣].

وهذا الذي قرره أبو الحسن الأشعري رحمه الله تعالى في سياق عقيدته بعد التوبة والرجوع إلى المذهب الحق، فإنه قال رحمه الله تعالى: (وقولنا في أطفال المشركين: إن الله يؤجج لهم نارا في الآخرة، ثم يقول: اقتحموها كما جاءت الرواية بذلك)[٤].

وقال رحمه الله تعالى: (وقد جاءت بذلك عدة آثار مرفوعة إلى النبي ﷺ وعن الصحابة والتابعين بأنه في الآخرة يمتحن أطفال المشركين وغيرهم ممن لم تبلغه الرسالة في الدنيا، وهذا تفسير قوله: (**الله أعلم بما كانوا عاملين**)[٥].

وهذا هو الذي ذكره الأشعري في المقالات عن أهل السنة والحديث، وذكر أنه يذهب إليه، وهذا التفصيل يذهب الخصومات التي كره الخوض فيه لأجلها من كرهه، فإن من قطع لهم بالنار كلهم جاءت نصوص تدفع قوله، ومن قطع لهم بالجنة كلهم جاءت نصوص تدفع قوله، ثم إذ قيل: هم مع آبائهم لزم تعذيب من لم يذنب انفتح باب الخوض في الأمر والنهي، والوعد والوعيد، والقدر والشرع والمحبة والحكمة والرحمة، فلهذا كان أحمد

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) الاختيارات الفقهية صـ: ٦٠٧.

(٣) تكررت هذه الجملة قبل قليل، في نفس القاعدة.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) تقدم تخريجه.

يقول: هو أصل كل خصومه، فأما جواب النبي ﷺ الذي أجاب به أحمد آخرا وهو قوله: (**الله أعلم بما كانوا عاملين**)[١]، فإنه فصل الخطاب في هذا الباب، وهذا العلم يظهر حكمه في الآخرة، والله تعالى أعلم، وهذا الكلام مختصر، ولا أعلم أحدا من المتقدمين بحثها كما بحثها العلامة الإمام ابن القيم في كتابه أحكام أهل الذمة، فقد جاء في بحثه بالأمر العجاب، فارجع إليه إن شئت، والله أعلم.

المسألة الثالثة: اختلف أهل العلم رحمهم الله تعالى فيمن اتفقت الشهادات له بأنه من أهل الخير، وأنه مات على الخير، ولهجت الألسن بالثناء عليه بالخير، فهل يقال بأنه في الجنة تعيينا؟

والجواب: فيه خلاف بين أهل العلم رحمهم الله تعالى، فقال بعض أهل لعلم رحمهم الله تعالى بأن من أثنى عليه أهل زمانه بالخير، فإنه يكون من أهل الجنة، بدليل حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: (مُرَّ على النبيِّ ﷺ بجنازة، فأثْنَوْا عليها خيرا، فقال: (**وَجَبَتْ**)، ثم مُرَّ بأخرى فَأَثْنَوْا عليها شرا - أو قال غير ذلك - فقال: (**وجبت**)، فقيل: يا رسول الله، قلت لهذا: وجبت؟ ولهذا: وجبت؟ قال: (**شهادةُ القوم، المؤمنون شهداءُ الله في الأرض**)[٢]. وفي رواية قال: (مَرُّوا بجنازة، فأَثْنَوْا عليها خيرا... وذكر نحوه، فقال عمر: ما وجبتْ؟ قال: (**هذا أثْنَيْتُم عليه خيرا، فوجبت له الجنةُ،**

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الشهادات، باب تعديل كم يجوز، رقم: (٢٦٤٢).

وهذا أثنيتم عليه شرّا، فوجبتْ له النارُ، أنتم شهداءُ الله في الأرض)[١].
وعند مسلم: قال: مُرَّ بجنازة، فأُثْنِيَ عليها خير، فقال النبيُّ ﷺ: **(وجبتْ، وجبت، وجبت)**، ومُرَّ بجنازة، فأُثْنِيَ عليها شرّ، فقال نبيُّ الله ﷺ: **(وجبت، وجبت، وجبت)**، فقال عمر: فِدى لك أبي وأمِّي، مُرَّ بجنازة فأثني عليها خيرا، فقلتَ: **(وجبت وجبت وجبتْ)**، ومُرَّ بجنازة فأُثني عليها شرّا، فقلت: **(وجبت وجبت وجبت)**؟ فقال رسولُ الله ﷺ: **(من أثنيتم عليه خيرا وجبت له الجنة، ومن أثنيتُم عليه شرّا وجبت له النار، أنتم شهداءُ الله في الأرض، أنتم شهداء الله في الأرض)**[٢]، ومن أدلة هذا القول كذلك قوله ﷺ: **(يوشك أن تعلموا أهل الجنة من أهل النار، وخياركم من شراركم بالثناء الحسن، والثناء السيئ، أنتم شهداء الله في الأرض بعضكم على بعض)** [٣]، وقال البوصيري: إسناده صحيح[٤]، وقال الحاكم: صحيح الإسناد[٥]، ومال إليه أبو العباس رحمه الله تعالى فإنه قال: (والقول بكون الرجل المعين من أهل الجنة قد يكون سببه إخبار المعصوم، وقد يكون سببه تواطؤ شهادات المؤمنين الذين هم شهداء الله في الأرض)[٦]. قول قريب

---

(١) أخرجه البخاري في الجنائز، باب ثناء الناس على الميت، رقم: (١٣٦٧)، ومسلم رقم: (٩٤٩) في الجنائز، باب فيمن يثنى عليه خير أو شر من الموتى.

(٢) أخرجه مسلم رقم: (٩٤٩) في الجنائز، باب فيمن يثنى عليه خير أو شر من الموتى.

(٣) رواه أحمد: (٣٩/ ٥٠٤)، والطبراني في المعجم الأوسط: (٣/ ٧١)، رقم: (٢٥١٥)، وابن أبي شيبة: (٧/ ٤١١)، رقم: (٣٦٩٦٠).

(٤) لم أقف على كلامه.

(٥) المستدرك على الصحيحين للحاكم: (٤/ ٤٨٢)، رقم: (٨٣٤٥).

(٦) مجموع الفتاوى: (٤/ ١٠).

من الحق لقوة أدلته، ويؤيد هذا القول فهم الصحابة رضي الله تعالى عنهم، فقد ثبت عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه فعل مثل ما فعل النبي ﷺ، كما هو عند البخاري والترمذي وغيرهما عن أبي الأسود الدؤلي قال: (قدمت المدينة وقد وقع بها مرض فجلست إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فمرت بهم جنازة فأُثني على صاحبها خيرا، فقال عمر رضي الله عنه: وجبت، ثم مُرّ بأخرى فأثني على صاحبها خيرا، فقال عمر رضي الله عنه وجبت، ثم مُرّ بالثالثة فأثني على صاحبها شرا فقال: وجبت، فقال أبو الأسود: فقلت وما وجبت يا أمير المؤمنين؟ قال: قلت كما قال النبي ﷺ: (**أيما مسلم شهد له أربعة بخير أدخله الله الجنة**)، فقلنا: وثلاثة؟ قال: (**وثلاثة**)، فقلنا: واثنان؟ قال: (**واثنان**)، ثم لم نسأله عن الواحد) واللفظ للبخاري[١]، فهذا الفعل من عمر رضى الله عنه يدل على أن الأمر ليس خاصا بشهادة النبي ﷺ، بل وبما اتفقت الأمة على الثناء عليه أيضا، ولكن لا جرم أن الشهادة له بالجنة ليست كالشهادة لمن ورد الدليل الخاص بأنه في الجنة بعينه، فذلك يفيد القطع بأنه في الجنة، وأما من اتفقت الألسنة بالثناء عليه خيرا فإن هذا يفيد الظن الغالب، ولكن ومع ذلك فالأسلم أننا نقف عند حد الرجاء له فقط، أي نرجوا أن يكون من أهل الجنة، وأما القطع بالتعيين بأنه من أهل الجنة فأرى أن تركه في هذه المسالة أسلم، والله أعلم.

---

(١) صحيح البخاري في الجنائز، باب ثناء الناس على الميت، رقم: (١٣٦٨)، وفي الشهادات، باب تعديل كم يجوز، رقم: (٢٦٤٣)، والترمذي رقم: (١٠٥٩) في الجنائز، باب ما جاء في الثناء على الميت، والنسائي في الجنائز، باب الثناء، رقم: (١٩٣٤).

المسألة الرابعة: ما حكم قول: فلانا المغفور له، أو فلانا المرحوم؟

والجواب: هذا لا يخلو: إما أن يكون من باب الدعاء، وإما أن يكون من باب الخبر، فإن كان من باب الدعاء فإنه لا حرج فيه، فإن من أعظم الأمور التي يحتاجها الميت هو رحمة الله تعالى ومغفرته، وأما إن كان من باب الخبر فإنه لا يجوز إن كان مطلقا إلا بدليل، لأن الشهادة بالمغفرة والرحمة شهادة للمعين بالجنة، وهذا أمر لا يجوز عند أهل السنة والجماعة إلا بدليل، ولكن يقال: المغفور له بإذن الله، ولكن فيما أظن والله تعالى أن الأغلب لا يقصدون بها إلا الدعاء، والمهم أن هذا هو التفصيل في حكمها مطلقة ومقيدة، والله أعلم.

المسألة الخامسة: إن قلنا في حق الصحابة: (رضي الله تعالى عنهم) فهل نحن نقولها من باب الخبر، أو من باب الدعاء؟ وهل يجوز قولها في حق غيرهم؟

والجواب: أننا نقوله في حق الصحابة إخبارا، فإن الله تعالى قد أخبرنا في القرآن الكريم بأنه رضي عنهم ورضوا عنه، فقال تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى

(١) الفتح: ١٨.

(٢) التوبة: ١٠٠.

ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةً وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا ﴾[1]، والنصوص في هذه المسألة كثيرة، فنحن نقول في حق الصحابة: (رضي الله عنهم) من باب الإخبار، وأما قولها في حق غيرهم فإنه مشروط بأمرين:

الأول: أن لا تكون علامة عليه وشعارا له، فإن كونها علامة وشعارا من خصائص أصحاب رسول الله ﷺ.

والثاني: أن تكون من باب الدعاء لا من باب الإخبار، لأن الإخبار بالرضا شهادة بالجنة، وهذا أمر يتطلب دليلا، فتقال في حق غيرهم من باب الدعاء، فقط الله أعلم.

المسألة السادسة: قال أبو العباس رحمه الله تعالى: (اتفاق الرؤى كاتفاق الشهادات)[2]، والسؤال هنا: لو اتفقت الرؤى في مؤمن قد مات بأنه في الجنة، فلا يراه المؤمنون في أحلامهم إلا على خير ونعيم وعافية، فهنا قد اتفقت الرؤى، فقال بعض أهل العلم رحمهم الله تعالى بأنه لا حرج علينا أن نشهد لفلان المعين بأنه في الجنة بسبب اتفاق الرؤى، لأن الرؤيا جزء من أجزاء النبوة، ولم يبق من المبشرات إلا الرؤيا الصالحة يراها المؤمن أو ترى له، كما أخبر به النبي ﷺ، ولكن القول الراجح في هذه المسألة هو أننا نرجو له الخير رجاء كبيرا قويا، ولكننا لا نقطع له بالجنة بسبب اتفاق الرؤى، فإن الشهادة له بالجنة لا بد فيها من الدليل المعتبر، والرؤى ـ وإن

---

(١) الفتح: ٢٩.

(٢) لم أقف عليها.

اتفقت ـ فإنه لا تعتبر دليلا معتبرا، وإنما هي من جملة المبشرات بالخير، فنقول: نعم، هذا الرجل من أهل الخير ونرجوا له الجنة، ولكننا لا نقطع بها له بمجرد الرؤى، والله أعلم.

القاعدة السادسة عشرة

(أهل السنة الجماعة يحبون الصحابة بلا أفراط ولا تفريط)

أقول: نعم، وهذا هو الحق الذي اتفق عليه أهل السنة والجماعة رحم الله تعالى أمواتهم وثبت أحياءهم، ونحن نرى حب أصحاب النبي ﷺ دين وواجب وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان، فنحن نحبهم جميعهم رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم، ولا نجد في قلوبنا غلا لهم، ولا حسدا، ولا حقدا على أحد منهم، بل قلوبنا تحبهم جميعا، فلهم في قلوبنا المحبة الكبيرة، والمنزلة العالية، ولا نقول إلا كما ربنا: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[(١)]، ونحن نتعبد لله تعالى بمحبتهم، ونرجو منه جل وعلا أن يجمعنا بهم في الجنة، فنحبهم لإيمانهم، ونحبهم لهجرتهم، ونحبهم لنصرتهم للنبي ﷺ، وبذلهم الغالي والنفيس من أجل نصرته، ونحبهم لأنهم الواسطة بيننا وبين رسول الله ﷺ في نقل العلم وتبليغه للأمة، فهم حملة العلم ورواته، ونرى أن القدح فيهم قدح في الدين، لأنهم المبلغون له بعد النبي ﷺ، ونرى أن الوقيعة فيهم لا تكون إلا عن كفر أو نفاق، فنحن نحبهم المحبة الكبيرة ولهم في قلوبنا كمال المحبة والإجلال والتقدير والاحترام، لا نجد

(١) الحشر: ١٠.

ولله الحمد والمنة في قلوبنا على أحد منهم ولا أدنى مثقال ذرة من البغض أو الحقد، ونسأل الله تعالى أن نلقاه بقلوب صافية على خيار الأمة، فالصحابة هم الخيار العدول، وهم أكمل الأمة علوما، وأقلها تكلفا، وأعمقها إيمانا، وأتمها تقوى، لا كان ولا يكون مثلهم، فقد رضي الله تعالى عنهم ورضوا عنه، ولقد مدحهم الله تعالى في كتابه المدح العاطر، وأثنى عليهم الثناء العابق الجميل، فقد سجل القرآن الكريم العديد من الآيات التي تبين فضل صحابة النبي ﷺ وما قاموا به نصرة لدين الله تعالى، ابتداء من هجر دين آبائهم، وما جر ذلك عليهم من عداوة الأقربين، ومن تركهم وهجرتهم لأهلهم وبلادهم وأموالهم وأولادهم ابتغاء رضوان الله تعالى، ومن وقوفهم مع النبي ﷺ في قتال المشركين، ومن صبرهم على شظف العيش ومرارة الحياة، ومن إنفاقهم في سبيل الله على قلة ذات أيديهم، كل ذلك سجله القرآن الكريم، ليسجل للأجيال أعظم صورة لجيل الصحابة الكرام في بذلهم وعطائهم وصدقهم وإخلاصهم، فمن الآيات التي وردت في فضل الصحابة وذكر مواقفهم، ما ورد في سورة الأنفال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[1]، أي: أن الله كافيك وكافي المؤمنين معك شر أعدائهم ومكرهم، وهذه تزكية للصحابة الكرام بأن الله كافيهم وناصرهم على عدوهم، ومنها ما في سورة الأنفال أيضاً: ﴿وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ ۚ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[2]، حيث امتن

(١) الأنفال: ٦٤.

(٢) الأنفال: ٦٢.

الله على نبيه بنصرته إياه، وبنصر المؤمنين وهم الصحابة له، وهذه منزلة عظيمة أنزلهم الله إياها إذ جعلهم أنصاره وأنصار نبيه ﷺ، وفي سورة الأنفال قال تعالى: ﴿ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[1]، وهذه فضيلة عظيمة للصحابة من الأنصار والمهاجرين بأن الله حبب بعضهم لبعض، وجمع قلوبهم على الحق والهدى فأصبحوا من أتباعه وأنصاره، وفي التوبة يقول الله تعالى: ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ اللَّهِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾[2]، وهذا بيان لفضل الصحابة الكرام من المهاجرين، الذين تركوا ديارهم وأموالهم طاعة لله، وابتغاء مرضاته، بأن لهم الدرجات العلى في الآخرة، والمنازل الرفيعة، وأنهم هم الفائزون حقاً، وفي الأنفال قال سبحانه: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوا وَّنَصَرُوا أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾[3]، وفي هذه الآية جمع الله الفضل لفريقي الصحابة، وهم المهاجرون والأنصار، من هاجر، ومن آوى، فشهد لهم بحقيقة الإيمان، ووعدهم بالمغفرة والرزق الواسع، وفي الأنفال: قال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِن بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَٰئِكَ مِنكُمْ ﴾[4]، وهنا تزكية أخرى لمن تخلف عن الهجرة والجهاد، ثم لحق

---

(١) الأنفال: ٦٣.

(٢) التوبة: ٢٠.

(٣) الأنفال: ٧٤.

(٤) الأنفال: ٧٥.

بالصحابة بأنه منهم في وجوب الولاية والنصرة، وفي التوبة قال تعالى: ﴿ لَٰكِنِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ جَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْخَيْرَٰتُۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٨٨﴾ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾[1]، وهذه تزكية عظيمة للصحابة الكرام حيث جمعهم الله مع نبيه ﷺ في الإيمان والجهاد والثواب في الآخرة والجزاء بالخلود في الجنات، وفي التوبة قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾[2]، وهذا تفضيل للسابقين من المهاجرين والأنصار في الأجر والثواب، وأن سبقهم لا يقصي من جاء بعدهم، بل هم معهم أيضاً في الرضوان والجنان مع الخلود التام، وفي الأحزاب قال سبحانه: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ﴾[3]، فوصفهم بالصدق، وهذا يشمل الصدق في الإيمان والصدق في مواقف التضحية، وهي شهادة عظيمة للصحابة الكرام بصدق القول والعمل، وفي الفتح قال تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾[4]، وهذا إعلان رضا من الله سبحانه عن الصحابة الكرام ممن بايع النبي ﷺ بيعة

(١) التوبة: ٨٨-٨٩.

(٢) التوبة: ١٠٠.

(٣) الأحزاب: ٢٣.

(٤) الفتح: ١٨.

الرضوان، بأنه سبحانه علم صدق قلوبهم، وثباتها على الإيمان فأثابهم على صبرهم، ووعدهم فتح مكة في القريب العاجل، وفي سورة الفتح أيضاً قال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾[1]، إلى آخر السورة وهذه فضيلة أخرى سجلها القرآن للصحابة الكرام حيث جمعهم مع النبي ﷺ في وصفه لهم بأنهم أشداء على الكفار، رحماء بينهم، مواظبين على أداء الصلاة ابتغاء مرضاة الله تعالى، وأن علامة صلاتهم ظاهرة في وجوههم نوراً وبهاءاً، وفي سورة الحشر يقول سبحانه: ﴿لِلۡفُقَرَآءِ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأَمۡوَٰلِهِمۡ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾[2]، وهذه فضيلة للمهاجرين خاصة بأنهم ما تركوا ديارهم وأموالهم إلا نصرة لله ورسوله، وأنهم صادقون فيما أقدموا عليه وأن الله يثيبهم وينصرهم، وفي الحشر أيضاً قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ مِن قَبۡلِهِمۡ يُحِبُّونَ مَنۡ هَاجَرَ إِلَيۡهِمۡ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمۡ حَاجَةٗ مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤۡثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ وَلَوۡ كَانَ بِهِمۡ خَصَاصَةٞۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفۡسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾[3]، وهو وصف عظيم للأنصار ممن آوى الصحابة المهاجرين حباً وكرامة، بأنهم أهل الإيمان، وأهل الفضيلة والإيثار، وأن جزاءهم هو الفلاح في الدنيا بالعيش الكريم، وفي الآخرة النجاة من النار ودخول الجنة

---

(١) الفتح: ٢٩.

(٢) الحشر: ٨.

(٣) الحشر: ٩.

والخلود في نعيمها، وفي سورة التحريم قال تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِى ٱللَّهُ ٱلنَّبِىَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ ۖ نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَٱغْفِرْ لَنَآ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾[1]، وهذا وعد من الله تعالى للنبي ﷺ ومن آمن معه - وهم الصحابة - بالكرامة في الآخرة، وبالشرف التام، والمقام الرفيع، والنور الظاهر.

هذه جملة من الآيات التي تتحدث عن هذا الجيل العظيم ممن نصر النبي ﷺ، وآمن به، وآزره، ووقف معه في أشد المواقف صعوبة وقسوة، وحافظ على إيمانه في حياته، وبعد مماته، فكان نعم العون في تبليغ الإسلام ونشره، ونقله للأجيال التالية نقياً دون زيادة أو نقصان، فالواجب على الأمة الاعتراف لهؤلاء الأماجد بالفضل، وتعظيمهم وتبجيلهم، وعدم هضمهم حقهم، مع اجتناب الغلو فيهم فهم في النهاية بشر، يصيبون ويخطئون، والبصير الصادق من اغتفر عنده قليل خطأ المرء في كثير صوابه، فنحن يجب علينا أن نحبهم لهذه الاعتبارات وغيرها مما لم يذكر، وأما السنة فإنها في بيان فضائلهم، والأمر بحبهم كثيرة، ولله در ابن مسعود رضي الله تعالى نه لما قال: (إن الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه فابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد فوجد قلوبَ أصحابهِ خيرَ قلوبِ العبادِ فجعلهم وزراءَ نبيهِ يُقاتِلون على دينه)[2]، وفي الحديث عن أبي هريرة - رضي الله عنه- قال: قال

---

(١) التحريم: ٨.

(٢) رواه أحمد: (٦/ ٨٤)، رقم: (٣٦٠٠)، والبزار: (١٣٠)، والطبراني في الكبير: (٨٥٨٢)، والهيثمي في المجمع: (١/ ١٧٧-١٧٨).

رسول الله ﷺ: (**لا تسبوا أصحابي، لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه**)[١]، قال العلماء: (وسبب تفضيل نفقتهم أنها كانت في وقت الضرورة، وضيق الحال بخلاف غيرهم، ولأن إنفاقهم كان في نصرته ﷺ، وحمايته، وذلك معدوم بعده)[٢]، ومما جاء في فضلهم - رضي الله عنهم- حديث ابن مسعود - رضي الله عنه- عن النبي ﷺ قال: (**خير الناس قرني ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**)[٣]، قال أهل العلم: (وإنما صار أول هذه الأمة خير القرون، لأنهم آمنوا به حين كفر الناس، وصدقوه حين كذبه الناس، وعزروه، ونصروه، وآووه، وواسوه بأموالهم وأنفسهم، وقاتلوا غيرهم على

(١) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب قول النبي ﷺ: (**لو كنت متخذا خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا**)، رقم: (٣٦٧٣)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم، رقم: (٢٥٤٠).

(٢) شرح النووي على مسلم: (١٦/٩٣)، وشرح سنن ابن ماجه للسيوطي وغيره صـ: ١٥، وتحفة الأحوذي: (١٠/٢٤٦).

(٣) أخرجه البخاري في الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا شهد، رقم: (٢٦٥١)، وفي فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب فضائل أصحاب النبي ﷺ، رقم: (٣٦٥٠)، وفي الرقاق باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها، رقم: (٦٤٢٨)، وفي الأيمان والنذور، باب إثم من لا يفي بالنذر، رقم: (٦٦٩٥)، ومسلم رقم: (٢٥٣٥) في فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذي يلونهم ثم الذي يلونهم، والترمذي رقم: (٢٢٢٢) في الفتن، باب ما جاء في القرن الثالث، ورقم: (٢٣٠٣) في الشهادات، باب خير القرون، وأبو داود رقم: (٤٦٥٧) في السنة، باب في فضل أصحاب رسول الله ﷺ، والنسائي في الأيمان النذور، باب الوفاء بالنذر، رقم: (٣٨٠٩).

كفرهم حتى أدخلوهم في الإسلام)[١]، ومما جاء في فضلهم ما رواه أبو بردة - رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: (**النجوم أمنة للسماء فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمنة لأصحابي فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمنة لأمتي فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون**)[٢]، قال العلماء: (وهو إشارة إلى الفتن الحادثة بعد انقراض عصر الصحابة من طمس السنن، وظهور البدع، وفشو الفجور في أقطار الأرض)[٣]، وها هو أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه- يصف حال الصحابة فعن أبي راكة قال: (صليت خلف علي صلاة الفجر فلما سلم انفلت عن يمينه، ثم مكث كأن عليه الكآبة حتى إذا كانت الشمس على حائط المسجد قيد رمح قال: (لقد رأيت أصحاب محمد ﷺ فما أرى اليوم شيئا يشبههم، كانوا يصبحون ضمرا شعثا غبرا بين أعينهم أمثال ركب المعزى، قد باتوا لله سجدا وقياما يتلون كتاب الله، ويراوحون بين جباههم وأقدامهم، فإذا أصبحوا ذكروا الله مادوا كما تميد الشجر في يوم الريح، فهملت أعينهم حتى تبتل ثيابهم)[٤].

قال الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى: (ونحب أصحاب رسول الله ﷺ و لا نُفرط في حب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ونبغض من يبغضهم، وبغير الحق يذكرهم، ولا نذكرهم إلا بخير، وحبهم دين وإيمان وإحسان،

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: (٢٠/ ٢٥١)، وفيض القدير: (٣ / ٤٧٨).

(٢) أخرجه مسلم، رقم: (٢٥٣١) في فضائل الصحابة، باب بيان أن بقاء النبي ﷺ أمان لأصحابه.

(٣) انظر تحفة الأحوذي: (١٠/ ١٥٦).

(٤) رواه الدينوري في المجالسة وجواهر العلم: (٤ / ٣١٠)، رقم: (١٤٦٦).

وبغضهم كفر ونفاق وطغيان)[١]. وذكر الحميدي- رحمه الله تعالى- أن من السنة الترحم على أصحاب محمد ﷺ كلهم، فإن الله عز وجل قال: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾[٢]، فلم نؤمر إلا بالاستغفار لهم، فمن سبهم، أو تنقصهم، أو أحدا منهم فليس على السنة، وليس له في الفيء حق، أخبرنا غير واحد عن مالك بن أنس)[٣]، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى-: (ويمسكون عما شجر من الصحابة، ويقولون: إن هذه الآثار المروية في مساوئهم منها ما هو كذب، ومنها ما قد زيد فيه، ونقص، وغُيِّرَ عن وجهه، والصحيح منه هم فيه معذورون، إما مجتهدون مصيبون، وإما مجتهدون مخطئون...، ولهم من السوابق، والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر عنهم إن صدر حتى إنهم يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم، لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات مما ليس لمن بعدهم... ثم القَدْر الذي يُنكر من فعل بعضهم قليل نزر مغفور في جنب فضائل القوم، ومحاسنهم من الإيمان بالله، ورسوله، والجهاد في سبيله، والهجرة، والنصرة، والعلم النافع، والعمل الصالح، ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة، وما منَّ الله عليهم به من الفضائل علم يقينا أنهم خير الخلق بعد الأنبياء، لا كان ولا يكون مثلهم، وأنهم الصفوة من قرون هذه الأمة التي هي خير الأمم، وأكرمها

---

(١) متن الطحاوية بتعليق الألباني صـ: ٨١.

(٢) الحشر: ١٠.

(٣) لم أقف عليه.

على الله)[١]، وكلام أهل العلم رحمهم الله تعالى في هذه المسألة كثير جدا، وكل أهل السنة يقررون وجوب محبة أصحاب النبي ﷺ، وبما أن أهل السنة رحمهم الله تعالى والوسط بين فرق الأمة، فإنهم يقررون رحمهم الله تعالى أن محبة الصحابة تكون محبة وسطا لا إفراط فيها أو تفريط، فلا إفراط فيها كما فعله الروافض مع آل البيت، ولا تفريط فيها كما فعله الخوارج المبغضون لأصحاب النبي ﷺ، قال ابن تيمية رحمه الله تعالى في لاميته المشهورة:

حب الصحابة كلهم لي مذهب ومــودة القـربى بها أتـوســل

وقلت في النونية:

ونحب أصحاب الرسول جميعهم من غير إفـراط ولا نقصـــــان
ونحب آل البيت حـبا صــادقا بل من كمـال عقـــيدة الإيمــان
لا تفعلن كفعل عباد الهـــوى أو تفعلن كشيعة الشيطـــــان

والله تعالى الموفق والهادي.

القاعدة السابعة عشرة:

(الصحابة كلهم عدول ثقات أثبات)

أقول: وهذا متفق عليه بين أهل السنة رحمهم الله تعالى، وهو دين ندين الله تعالى به، فقد أجمعت الأمة - إلا من شذ ممن لا يعتد بخلافهم- على ما سبق من تعديل الله عز وجل ورسوله ﷺ للصحابة أجمع، والنقول في هذا الإجماع كثيرة عن علماء الأمة، من المحدثين، والفقهاء، والأصوليين، يقول الخطيب البغدادي: (إنه لو لم يرد من الله عز وجل ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه، لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة، والجهاد، والنصرة،

---

(١) مجموع الفتاوى: (٣/ ١٥٦).

وبذل المهج، والأموال، وقتل الآباء والأولاد، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين: القطع على عدالتهم، والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدلين والمزكين، الذين يجيئون من بعدهم أبد الآبدين، هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتد بقوله من الفقهاء)(١).

وقال ابن الصلاح: (للصحابة بأسرهم خصيصة، وهى أنه لا يسأل عن عدالة أحد منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه، لكونهم على الإطلاق معدلين بنصوص الكتاب، والسنة، وإجماع من يعتد به في الإجماع من الأمة)(٢).

وقال العراقي: (إن جميع الأمة مجمعة على تعديل من لم يلابس الفتن منهم، وأما من لابس الفتن منهم وذلك حين مقتل عثمان رضي الله عنه فأجمع من يعتد به أيضاً في الإجماع على تعديلهم إحساناً للظن بهم، وحملاً لهم في ذلك على الاجتهاد) (٣).

وقال الغزالي: (والذى عليه سلف الأمة، وجماهير الخلق، أن عدالتهم معلومة بتعديل الله عز وجل إياهم وثنائه عليهم في كتابه، فهو معتقدنا فيهم، إلا أن يثبت بطريق قاطع ارتكاب واحد لفسق مع علمه به، وذلك مما لا يثبت فلا حاجة لهم إلى التعديل - ثم ذكر بعض ما دل على عدالتهم من كتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ - ثم قال: فأي تعديل أصح من تعديل علام الغيوب - سبحانه - وتعديل رسوله ﷺ، كيف ولو لم يرد الثناء لكان فيما اشتهر وتواتر من حالهم في الهجرة، والجهاد، وبذل المهج،

---

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي صـ: ٤٩.

(٢) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث صـ: ٢٩٤.

(٣) شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي: (٢/ ١٣٠).

والأموال، وقتل الآباء والأهل، في موالاة رسول الله ﷺ، ونصرته، كفاية في القطع بعدالتهم)[(١)].

فهذه النقول المباركة للإجماع من هؤلاء الأئمة وغيرها كثير، كلها فيها بيان واضح، ودليل قاطع على أن ثبوت عدالة الصحابة عموماً بلا استثناء، أمر مفروغ منه، ومسلم به، فلا يبقى لأحد شك، ولا ارتياب بعد تعديل الله عز وجل ورسوله ﷺ وإجماع الأمة على ذلك، ويقول ابن حجر العسقلاني: (اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة)[(٢)].

ويقول الحافظ ابن حزم: (الصحابة كلهم من أهل الجنة قطعا)[(٣)].

ويقول الحافظ ابن عبد البر: (ثبتت عدالة جميعهم..، لإجماع أهل الحق من المسلمين وهم أهل السنة والجماعة)[(٤)].

قال ابن الصلاح في مقدمته: (ثم إن الأمة مجمعة على تعديل جميع الصحابة، ومن لابس الفتنة منهم فكذلك، بإجماع العلماء الذين يعتد بهم في الإجماع، إحسانًا للظنِّ بهم، ونظرًا إلى ما تمهد لهم من المآثر، وكأن الله سبحانه وتعالى أتاح الإجماع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة)[(٥)].

---

(١) المستصفى للغزالي صـ: ١٣٠.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة: (١/ ١٣١).

(٣) لم أقف عليه.

(٤) الاستيعاب في معرفة الأصحاب: (١/ ١٩).

(٥) تقدم عزوه.

وقال الإمام الذهبي: (فأما الصحابة رضي الله عنهم فبساطهم مطوي، وإن جرى ما جرى...، إذ على عدالتهم وقبول ما نقلوه العمل، وبه ندين الله تعالى) (١).

وقال ابن كثير: (والصحابة كلهم عدول عند أهل السنة والجماعة. ثم قال: وقول المعتزلة: الصحابة كلهم عدول إلاَّ من قاتل عليًّا قول باطل مردود. ثم قال: وأما طوائف الروافض وجهلهم وقلة عقلهم، ودعاويهم أن الصحابة كفروا إلاَّ سبعة عشر صحابيًّا - وسموهم - فهذا من الهذيان بلا دليل (٢). على أنه - كما قال الخطيب في الكفاية-: لو لم يرد الله ورسوله فيهم شيئا مما ذكر لأوجب الحال التي كانوا عليها - من الهجرة، وترك الأهل والمال والولد، والجهاد ونصرة الإسلام، وبذل المهج وقتل الآباء والأبناء في سبيل الله- القطع بتعديلهم واعتقاد نزاهتهم وأمانتهم، وأنهم كانوا أفضل من كل من جاء بعدهم (٣). والطعن في الصحابة رضي الله عنهم طعن في مقام النبوة والرسالة، فإن كل مسلم يجب أن يعتقد بأن الرسول ﷺ أدى الأمانة، وبلغ الرسالة، وقام بما أمره الله به، ومن ذلك أنه بلغ أصحابه العلم وزكاهم، ورباهم على عينه، قال عز وجل: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴾(٤)، والحكم بعدالتهم من الدين، ومن الشهادة

(١) تقدم عزوه.

(٢) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث صـ: ١٨٢.

(٣) تقدم عزوه.

(٤) الجمعة: ٢.

بأن الرسول ﷺ قام بما أمره الله به، والطعن فيهم يعني الطعن بإمامهم ومربيهم ومعلمهم ﷺ، كما أن الطعن فيهم مدخل للطعن في القرآن الكريم، فأين التواتر في تبليغه؟ وكيف نقطع بذلك إذا كانت عدالة حملته ونقلته مشكوكاً فيها؟ ونحن حينما نصف صحابة رسول الله ﷺ بما هم له أهل، فإنما نريد صحابته المخلصين الذين أخلصوا دينهم، وثبتوا على إيمانهم، ولم يغمطوا بكذب أو نفاق، فالمنافقون الذين كشف الله سترهم، ووقف المسلمون على حقيقة أمرهم، والمرتدون الذين ارتدوا في حياة النبي ﷺ أو بعده، ولم يتوبوا أو يرجعوا إلى الإسلام، وماتوا على ردتهم، هؤلاء وأولئك لا يدخلون في هذا الوصف إطلاقًا، ولا تنطبق عليهم هذه الشروط أبدًا، وهم بمعزل عن شرف الصحبة، وبالتالي هم بمعزل عن أن يكونوا من المرادين بقول العلماء والأئمة: (إنهم عدول).

وفي تعريف العلماء للصحابي ما يبين ذلك بجلاء، حيث عرفوه بأنه من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به ومات على ذلك.

فالخلاصة أن تعديل الصحابة رضي الله عنهم أمر متفق عليه بين المسلمين، ولا يطعن فيهم إلاَّ من غُمص في دينه وعقيدته، ورضي بأن يسلم عقله وفكره لأعدائه، معرضًا عن كلام الله وكلام رسوله وإجماع أئمة الإسلام.

إذا علمت فاعلم أن المنافقين لم يرتضوا هذا التعديل من أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى، فأجلبوا بخيلهم ورجليهم يبحثون عن النصوص التي يظنون أنها تقدح في عدالة الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، واتبعوا المتشابه وتركوا المحكم، وأخذوا بالمحتملات وفرحوا بها، وتركوا الأدلة الصريحة الواضحة في دلالاتها والصحيحة في أسانيدها،

وهذه طريقة من قلوبهم زيغ، كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦ﴾(١)، وأنا أذكر لك جملا مما قرروه وأذكر الجواب عليه من كلام أهل السنة رحمهم الله تعالى فأقول:

مما ذكروه في قوله تعالى في آخر سورة الفتح: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا﴾(٢)، فقالوا في قوله تعالى: ﴿مِنۡهُم﴾ أن (من) هنا للتبعيض، أي بعضهم وليسوا كلهم، وهذا كلام ساقط، بل الحق الحقيق بالقبول في (من) في هذه الآية هو أنها لبيان الجنس، وليست للتبعيض، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٞ﴾(٣)، فـ(من) هنا لبيان الجنس، فالقرآن كله شفاء، وكقولك: باب من حديد، أي من جنس الحديد، وكقوله تعالى: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾(٤)، وهذا أمر باجتنابها كلها، فـ(من) هنا لبيان الجنس، قال ابن كثير في بيان معنى: من هنا، قال: (من هذه لبيان الجنس)(٥).

قال الإمام القرطبي رحمه الله تعالى: (وليست (من) في قوله: ﴿مِنۡهُم﴾ مبعضة لقوم من الصحابة دون قوم، ولكنها عامة مجنسة، مثل قوله تعالى: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾ لا يقصد للتبعيض لكنه يذهب إلى

---

(١) آل عمران: ٧.

(٢) الفتح: ٢٩.

(٣) الإسراء: ٨٢.

(٤) الحج: ٣٠.

(٥) تفسير ابن كثير: (٧/ ٣٦٣).

الجنس، أي فاجتنبوا الرجس من جنس الأوثان، إذ كان الرجس يقع من أجناس شتى، منها الزنى والربا وشرب الخمر والكذب، فأدخل (من) يفيد بها الجنس وكذا ﴿مِنْهُم﴾، أي من هذا الجنس، يعني جنس الصحابة، ويقال: أنفق نفقتك من الدراهم، أي اجعل نفقتك هذا الجنس، وقد يخصص أصحاب محمد ﷺ بوعد المغفرة تفضيلا لهم، وإن وعد الله جميع المؤمنين المغفرة، وفي الآية جواب آخر: وهو أن (من) مؤكدة للكلام، والمعنى وعدهم الله كلهم مغفرة وأجرا عظيما، فجرى مجرى قول العربي: قطعت من الثوب قميصا، يريد قطعت الثوب كله قميصا. و(من) لم يبعض شيئا، وشاهد هذا من القرآن: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ﴾ معناه: وننزل القرآن شفاء، لأن كل حرف منه يشفي، وليس الشفاء مختصا به بعضه دون بعض، على أن من اللغويين من يقول: (من) مجنسة، تقديرها ننزل الشفاء من جنس القرآن، ومن جهة القرآن، ومن ناحية القرآن)[1].

فأهل السنة رحمهم الله تعالى متفقون على أن (من) معناها بيان الجنس لا التبعيض، وهذا فهم أهل السنة والسلف الصالح، والمتقرر عند السلف الصالح هو أن كل فهم يخالف فهم سلف الأمة في العقيدة والعمل فإنه باطل، ولهذا كان عامة بل كان كل مفسري السلف والأئمة على أنَّ (من) هنا لبيان الجنس لاتفاق آخر الآية مع أول الآية، فيكون معنى الآية أي: كلّهم موعودون بالمغفرة والأجر العظيم، وهذا نظيرُ قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ۘ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ وَإِن لَّمْ

(١) تفسير القرطبي: (١٦/ ٢٩٥).

يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[١]، فإنَّ (من) للجنس وليست للتبعيض، فإنَّ العذابَ حاصلٌ لهم جميعاً، بل إن هذه الآية من الحجج التي يستدل بها على عدالة الصحابة، وتفصيلها له موضع آخر، وإنما أردنا الرد عليهم في هذا الموضوع من الاستدلال، والله أعلم.

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا ۚ قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ ۚ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴾[٢]، فقالوا: كيف تحكمون بأنهم عدول وهم يتركون رسول الله ﷺ قائما يصلي أو يخطب، ويشتغلون بالدنيا؟ كذا قالوا، والجواب عليهم بأن من تحاولون الطعن فيه وهم أبو بكر وعمر ليسوا ممن قام، فهذا دليل لا يغذي حقدكم في النيل من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، فإن الدليل أثبت أن أبا بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما لم يقوما من عند رسول الله ﷺ، فعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: بينما النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة قائماً إذ قدمت عير المدينة، فابتدرها أصحاب رسول الله ﷺ حتى لم يبق منهم إلا اثنى عشر رجلاً، فيهم أبو بكر، وعمر رضي الله عنهم، ونزلت الآية: ﴿ وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا ﴾[٣][٤].

---

(١) المائدة: ٧٣.

(٢) الجمعة: ١١.

(٣) الجمعة: ١١.

(٤) رواه الترمذي، باب ومن سورة الجمعة، وأحمد: (٢٢/ ٢٥٦)، رقم: (١٤٣٥٦)، وابن خزيمة: (٣/ ١٧٤)، رقم: (١٨٥٢)، وابن حبان: (١٥/ ٢٩٩)، رقم: (٦٨٧٧). قال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح).

وجواب آخر: وهو أن هذا الانفضاض كان في الخطبة، وليس في الصلاة كما يقوله الرافضة استنادا على بعض الروايات التي لا تصح، فالروايات الصحيحة تدل على أنهم انفضوا والنبي ﷺ قائم في الخطبة، ويدل على أن الانفضاض كان في الخطبة ما جاء في رواية مسلم السابقة: بينما النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة قائماً[(١)]، وأضف إلى هذا أن من قام من الصحابة لم يكن يعلم بأن هذا منهي عنه، لم يكن قد تقدم نهي عن القيام والخروج حال الخطبة، فلما نزل القرآن موجها ومصححا ومعاتبا علموا بأن هذا الفعل مما لا ينبغي، فلم يثبت عنهم بعد ذلك أنهم فعلوه مرة أخرى، وأما الروايات التي تثبت أنهم فعلوه ثلاث مرات، فإنها روايات باطلة لا يصح منها شيء، وأنت خبير بأن المتقرر عند العلماء رحمهم الله تعالى بأنه لا تكليف إلا بعلم، ولا عقوبة إلا بعد إنذار، ونحن إذا قلنا بعدالة الصحابة فهذا لا يعني أنهم معصومون من الخطأ العصمة المطلقة، والعبرة بالغالب، والعارف بهم وبسيرتهم العطرة الطيبة وبمواقفهم المشرفة المشرقة، وبدينهم وإيمانهم، وجهادهم ونصرتهم لله تعالى ولرسوله ﷺ، ليعرف أن هذا الأمر الذي صدر منهم قبل العلم بالنهي لا يعدو أن يكون قطرة في بحر حسناتهم الكثيرة، والمتقرر أن من الإنصاف أن يغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه، فمع أنهم معذورون في هذا القيام لعدم النهي المتقدم فلهم من الخيرات والحسنات والفضائل التي لا يقوم معها هذا الفعل بكبير شيء، وقد قال

---

(١) لم أقف عليه في مسلم.

النبي ﷺ: (**وأتبع السيئة الحسنة تمحها**)[١]، وكم من الحسنات التي فعلوها بعد هذا، ولكن كما قيل:

وعين الرضا عن كل عيب كليلة   كما أن عين السخط تبدي المساويا[٢].

ويقول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ﴾[٣]، ولكن الرافضة وأهل البدع ليسوا من الذاكرين حتى يتذكروا بهذه النصوص، ثم نقول لأهل البدع: من هم الذين انفضوا؟ ومن هم الذين بقوا؟ ألا ترون أنه يمكن أن يكون ممن انفضوا أناس من أهل البيت، أو يكون معهم سلمان، أو عمار، أو صهيب، أو غيرهم ممن تعظمونهم؟

والجواب: نعم، قد يكونون وقد لا يكونون، إذا لا يصح استدلالهم بهذه الآية على القدح في الصحابة، فضلا عن جعلها حجة على فسقهم، أو كفرهم، ولكن نحن نجزم أن ممن بقي مع النبي ﷺ أبو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما، وهم الذين تشرقون بجبنا لهم وبتعديهلم وتزكيتهم على وجه الخصوص، ثم واعجبي منكم، أتنسون جهادهم وبذلهم للغالي والنفيس، ونصرتهم وتركهم لأوطانهم نصرة لله تعالى ولرسوله ولشريعته، وتتعامون عن كبير الفضائل التي أقر بها موافقوهم ومعادوهم، وتقفون عند هذه

---

(١) رواه الترمذي، رقم: (١٩٨٨) في البر، باب ما جاء في معاشرة الناس، وأحمد: (٥/ ١٥٣)، والدارمي: (٢٧٩٤).

قال الترمذي: (هذا حديث حسن).

(٢) تقدم عزوه.

(٣) هود: ١١٤.

الجزئية الصغيرة التي لا تقدم ولا تؤخر، تالله إنه الهوى الذي يعصف بأهله فلا يكاد يتركه إلا وأهلكه، فأنتم قوم تتجارى بكم الأهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه، ألا فشاهت وجوه أهل البدع.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ۝٥ يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلۡحَقِّ بَعۡدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلۡمَوۡتِ وَهُمۡ يَنظُرُونَ﴾[1]، فقالوا لنا: انظروا من تزكونهم، يجادلون النبي ﷺ في الحق بعدما تبين، فكيف تقولون بأنهم عدول وهم يجادلون في الحق، وهل العدل يجادل في الحق؟

والجواب: أولا لا بد وأن تعرف أن الله تعالى هنا في هذه الآية سماهم: ﴿ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾، فقال تعالى: ﴿وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ فهي آية تثبت إيمان المجادلين، فلا حق لأهل البدع أن يجعلوها من الأدلة التي تكفر الصحابة، فإن الله تعالى وصفهم هنا بأنهم مؤمنون، فانظر كيف انقلب الدليل عليهم.

ثم نقول ثانيا: إن الحق الذي وقعت المجادلة فيه إنما هو في ترجيح كثير منهم الذهاب إلى العير لا إلى النفير، لأنهم ما خرجوا لقتال، ولا استعدوا له، ولم يكن النبي ﷺ قد أخذ عليهم العهد بأنهم يخرجون معه للقتال، وإنما أخذ العهد عليهم أن يمنعوه ممن أراده بالسوء، وهو بين ظهرانيهم في المدينة، ولذلك حصل كلام في أول الأمر من باب أخذ الرأي والشورى، ثم انعقد الإجماع على القتال، فهذا شرف لهم، وتزكية لهم، فتلك المجادلة في الحق إنما كانت في أول الأمر، فلما تبين لهم مراد رسول الله ﷺ ما توقف أحد منهم

---

(١) الأنفال: ٥-٦.

في المضي والقتال، فبذلوا غالي المهج في بدر، وكتب الله تعالى لهم النصر وهم فئة قليلة، ونزلت الملائكة للقتال معهم، وأمدهم الله تعالى بمدده، ولقنوا الكفار درسا عظيما، كسروا به غطرستهم، ودقوا به أنوفهم، وهدموا به عروشهم بين العرب، فلا حجة في هذه الآية على الحكم عليهم بالفسق فضلا عن أن تجعل دليلا على كفرهم، ولكن أهل البدع لا عقول لهم، والله أعلم.

ومنها: قوله تعالى: ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ﴾(١)، وكذلك قوله ﷺ لما قيل له في قتل المنافقين، قال: (**معاذ الله أن يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه**)(٢)، فوصف بعض أصحابه بالنفاق.

والجواب عن هذه الفرية، وهذا الفهم الفاسد في الأدلة أن نقول: أولا لا بد وأن تعلم أن لفظ الصحبة عند أهل العلم رحمهم الله تعالى له إطلاقان: إطلاق لغوي، وإطلاق شرعي، أي اصطلاحي، والمراد بقوله ﷺ في هذا الحديث بلفظ الصحبة إنما هو الإطلاق اللغوي، لا الاصطلاحي، فهو كقوله تعالى عن نبيه ﷺ: ﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴾(٣)، فهنا الصحبة صحبة لغوية لا اصطلاحية، فلا يمكن أن يأتينا غبي ويقول: إن المشركين والكفار من قريش من صحابة النبي ﷺ، وكذلك في قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا

---

(١) التوبة: ١٠١.

(٢) أخرجه البخاري كتاب تفسير القرآن، رقم: (٤٩٠٥)، ومسلم رقم: (١٠٦٣) في الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم.

(٣) النجم: ٢.

بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ﴾[(١)]، والمراد النبي ﷺ، والصحبة هنا لقريش، وللكفار، فالصحبة هنا لا يمكن أن تكون صحبة اصطلاحية شرعية، وإنما هي صحبة لغوية فقط، فهو صاحبهم بمعنى أنه منهم في البلد والنسب والنشأة، أي نشأ معهم في بلادهم، فهو صاحبهم بهذا الاعتبار فقط، وكذلك قوله تعالى عن يوسف عليه الصلاة والسلام: ﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ءَأَرۡبَابٞ مُّتَفَرِّقُونَ خَيۡرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ ﴾[(٢)]، فهي صحبة سجن فقط، ولكن ليست صحبة دين وإيمان، فكذلك قوله ﷺ هنا: **(أن محمدا يقتل أصحابه)** إنما عنى بها الصحبة اللغوية، لا الصحبة الدينية الشرعية الاصطلاحية، فإن العلماء متفقون على أن من شروط الصحبة الدينية الاصطلاحية الشرعية أن يكون من لقيه مؤمن به حال اللقي، والمنافقون الذين نزلت الآيات في ذمهم، وبيان أحوالهم، وفضح بواطنهم، ليسوا بمؤمنين في الباطن، وإنما كانوا يتسترون بالإيمان في الظاهر فقط، فهم كفار في الباطن، قال تعالى عنهم: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَهُمۡ لَا يَفۡقَهُونَ ﴾[(٣)]، فهم كفار، فتكون الصحبة هنا من قبيل الصحبة اللغوية، أي صحبة الظاهر في المكان والانتساب في الظاهر فقط، ولكن ليست الصحبة التي مدحتها الأدلة وأثنت على أهلها، واتفق أهل العلم على أن أهلها عدول ثقات أثبات، وهذا قريب من لفظ الأخوة، فإن لفظ الأخوة في الأدلة ورد ويراد به المعنى اللغوي فقط، وهي أخوة النسب، وورد ويراد به المعنى

(١) الأعراف: ١٨٤.

(٢) يوسف: ٣٩.

(٣) المنافقون: ٣.

الاصطلاحي، وهي أخوة الدين، فقوله تعالى عن نوح: ﴿ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ ﴾[(١)]، وقوله عن هود: ﴿ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ هُودٌ ﴾[(٢)]، وقوله عن صالح: ﴿ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ صَالِحٌ ﴾[(٣)]، وقوله عن لوط: ﴿ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ لُوطٌ ﴾[(٤)]، لفظ الأخوة في هذه الآيات إنما هي أخوة لغوية لا أخوة دينية شرعية، فنوح، وهود، وصالح، ولوط إخوان لقومهم باعتبار أنهم من عرقهم وأنسابهم، فلما تقدم ذكر القوم ذكرت الأخوة اللغوية، ولذلك لم يقلها الله تعالى في حق شعيب في سورة الشعراء، لأنه لم يذكر شعيبا بقومه، وإنما ذكرهم بآلهتهم التي كانوا يعبدونها من دون الله تعالى وهي شجرة الأيكة، فقال تعالى: ﴿ كَذَّبَ أَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧٦﴾ إِذْ قَالَ لَهُمْ شُعَيْبٌ ﴾[(٥)]، فلم يجعله الله تعالى أخا لهم لأنه لم يكن يعبد معهم هذه الأيكة، فليس أخا لهم في عبادة هذه الشجرة، ولكن لما ذكره الله تعالى في آيات أخرى منسوبا إلى قومه قال: ﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ﴾[(٦)]، فهنا قيده بالأخوة لقومه، لأنه أخ لقومه في النسب، ولكنه ليس أخا لهم في عبادة الأيكة، وأما الأخوة في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾[(٧)]، فإن المراد بها أخوة الدين والعقيدة

---

(١) الشعراء: ١٠٦.

(٢) الشعراء: ١٢٤.

(٣) الشعراء: ١٤٢.

(٤) الشعراء: ١٦١.

(٥) الشعراء: ١٧٦-١٧٧.

(٦) الأعراف: ٨٥.

(٧) الحجرات: ١٠.

والإيمان، وكذلك قوله ﷺ: (**المسلم أخو المسلم**)[١]، هي أخوة الدين والإيمان والعقيدة.

والخلاصة أن الصحبة المذكورة في قوله ﷺ: (**أن يقتل محمد أصحابه**)[٢]، إنما هي الصحة اللغوية فقط، لا صحبة الدين والإيمان والنصرة والموالاة، ويدل على هذا المعنى الذي قررته لك أن الله تعالى نفى أن يكون المنافقون منا، كما قال تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ وَلَٰكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ﴾[٣]، أي يحلفون بالله إنهم على دينكم، وأنهم يريدون نصرتكم، وأنهم أولياء لكم، أي يريدون إثبات الصحبة الشرعية الدينية لأنفسهم، فنفى الله تعالى ذلك عنهم بقوله: ﴿وَمَا هُم مِّنكُمْ﴾، أي ليسوا على دينكم، ولا هم من أهل موالاتكم، بل هم يكذبون في هذه الدعوى، فهذا دليل على أن الصحبة في الحديث إنما يراد بها الصحبة اللغوية فقط، ثم لا بد وأن تعلم أن المنافقين في العهد النبوي إنما هم طائفة قليلة مقارنة بالصحابة الصادقين في صحبتهم وأخوتهم الدينية، فهم ـ أي المنافقون ـ لا يساوون شيئا، ومع قلتهم فقد فضحهم الله تعالى، وأبدى عوارهم، وكشف أستارهم، وهتك خفاياهم وأعلنها صريحة في سورة التوبة وغيرها، ولذلك فمن أسماء التوبة: (الفاضحة)، لأنها ما تركت شاردة ولا واردة من خفايا أهل النفاق، وما قالوه إلا وذكرته، قال العلماء: (إن المنافقين لم يكونوا

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب المظالم والغصب، باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه، رقم: (٢٤٤٢)، ومسلم في البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، رقم: (٢٥٨٠).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) التوبة: ٥٦.

مجهولين في عهد الصحابة الكرام رضي الله عنهم، ولم يكونوا هم السواد الأعظم، والجمهور الغالب فيهم، وإنما كانوا فئة معلومة آل أمرهم إلى الخزي والفضيحة، حيث علم بعضهم بعينه، والبعض الآخر منهم علم بأوصافه، فقد ذكر الله في كتابه العزيز من أوصافهم، وخصوصاً في سورة التوبة، ما جعل منهم طائفة متميزة منبوذة، لا يخفى أمرها على أحد، كما لا يخفى على أحد حالهم في زماننا، فأين هذه الفئة المنافقة ممن أثبت الله لهم في كتابه نقيض صفات المنافقين، حيث أخبر عن رضاه عنهم، من فوق سبع سماوات، وجعلهم خير أمة أخرجت للناس)[(١)].

فإن قلت: وكيف نفعل بقول أسيد بن حضير لسعد بن عبادة لما قال له في حادثة الإفك: (كذبت ولكنك منافق تجادل عن المنافقين)[(٢)]، فهنا شهد أسيد بن حضير على سعد بن عبادة بانه منافق، فكيف تقول؟

والجواب: إننا لا بد أولا أن نعرف ما السبب الذي قيل فيه هذا الكلام، وهو ما في الصحيح من حديث عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الإِفْكِ مَا قَالُوا، فَبَرَّأَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْهُ، الْحَدِيثَ بِطُولِهِ، قَالَ فِيهِ: (قَالَتْ: فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي يَوْمِهِ، فَاسْتَعْذَرَ مِنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِيٍّ وهو على المنبر، فَقَالَ: **(يا معشر المسلمين مَنْ يَعْذِرُنِي مِنْ رَجُلٍ قد بَلَغَنِي عنه أَذَاهُ فِي أَهْلِي، وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَلَى أَهْلِي إِلاَّ خَيْرًا، وَلَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلا مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إِلاَّ خَيْرًا، وَمَا يَدْخُلُ عَلَى أَهْلِي إِلاَّ مَعِي)**، قالت فَقَامَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ أخو بني عبد الأشهل فَقَالَ: أنا يا رسول الله أعذرك منه، فإن كان من

(١) عقيدة أهل السنة في الصحابة لناصر بن علي: (٣/ ٩٦٣).

(٢) سيأتي تخريجه في الهامش الآتى.

الأوس ضربت عنقه، وَإِنْ كَانَ مِنْ إِخْوَانِنَا من الْخَزْرَجِ أَمَرْتَنَا، فَفَعَلْنَا أَمْرَكَ، قالت: فقام رجل من الخزرج، وكانت أم حسان بنت عمه من فخذه، وهو سعد بن عبادة، وهو سيد الخزرج، قالت: وكان قبل ذلك رجلا صالحا، ولكن احتملته الحمية، فقال لسعد: كذبت لعمر الله لا تقتله، ولا تقدر على قتله، ولو كان من رهطك ما أحببت أن يقتل، فقام أسيد بن حضير، وهو ابن عم سعد، فقال لسعد بن عبادة: كذبت لعمر الله لنقتلنه، فإنك منافق تجادل عن المنافقين، قالت: فثار الحيّان: الأوس والخزرج حتّى همّوا أن يقتتلوا ورسول الله ﷺ قائم على المنبر، قالت: فلم يزل رسول الله ﷺ يخفّضهم حتّى سكتوا وسكت)[1]. فهذا هو سياق القصة، ومنها نعلم أمورا:

الأول: أن السبب في هذا الغضب العام من سعد بن معاذ، وأسيد بن حضير رضي الله تعالى عنهما إنما هو في قتل الرجل الذي طعن في أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها، وأنه توعد بقتل كل من آذاها وآذى رسول الله ﷺ، وهو الأمر الذي لا تزال ألسنة الرافضة تلوكه، فلا يزال الرافضة لعنهم الله تعالى يعتقدون ويصرحون ويعقدون المؤتمرات في أن عائشة رضي الله تعالى عنها قد فعلت ما فعلت مما هو معلوم، فما أحقهم والله العظيم بمقولة سعد وأسيد، ولكننا في عصر تخاذل فيه أهل الكلمة عن تطبيق أحكام الله تعالى على هؤلاء السفلة من البهائم، فما نظر الرافضة أن هذا الحديث حجة عليهم في براءة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها، ولكنهم

(١) أخرجه البخاري، كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بضهن بعضا، رقم: (٢٦٦١)، ومسلم، كتاب التوبة، باب في حديث الإفك، رقم: (٢٧٧٠).

فرحوا بحكم أسيد على سعد بن عبادة بأنه منافق، وطاروا بهذا القول فرحا حتى يثبتوا أن من أصحاب النبي ﷺ من هو منافق، ولكن ما نظروا لماذا غضب سعد بن معاذ وأسيد بن حضير، ولماذا هدد وتوعد بقتل من آذى النبي ﷺ في أهل بيته، فالحديث يهدم عقيدتهم الخبيثة في أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها، فلا بد من لفت أنظار هؤلاء البهائم إلى هذا الأمر، ثم نقول:

ثانيا: إنما قال أسيد وسعد ما قالاه حمية ونصرة لعرض رسول الله ﷺ، وهو العرض الذي يلوكه الرافضة بأفواههم القذرة، ثم نقول:

ثالثا: إن أسيد بن حضير قال ما قال من باب التغليظ على سعد بن عبادة، ولم يقصد حقيقة النفاق التي هي الكفر، وإنما أراد بذلك أن يغلظ على سعد بن عبادة، وقد قال عمر عن حاطب إنه منافق[1]، وكان كل منهما متأولاً أراد الحق، وأراد نصرة الدين، وعمل بظاهر الأمر، وما قصد الطعن والتهمة، فأين هذا من الذي يؤذي المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا، وإنما أراد الطعن والتهمة، وافترى من عنده، وفرق بين هذا وهذا؟ فهؤلاء البدريون فيهم من قال لآخر منهم إنك منافق ولم يكفر النبي ﷺ لا هذا ولا هذا، بل شهد للجميع بالجنة، وكذلك قول من قال من الصحابة عن مالك بن الدُّخْشُم: منافق[2]، وإن كان قال ذلك لما رأى فيه من نوع معاشرة ومودة للمنافقين، فسعد بن عبادة لما انتصر لابن أُبَيّ في قصة

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه أبو داود الطيالسي في مسنده: (٢/ ٥٦٧)، رقم: (١٣٣٧)، وابن أبي شيبة في مسنده: (٢/ ٦٢)، رقم: (٥٦٧)، وأحمد: (٢٧/ ١٠)، رقم: (١٦٤٨٢).

الإفك، وقال لسعد بن معاذ: كذبت والله لا تقتله، ولا تقدر على قتله، قالت عائشة: وكان قبل ذلك رجلاً صالحًا، ولكن احتملته الحَمِيَّة، فالحمية والدفاع عن ابن أبي لأنه من قبيلته هي التي جعلت أسيد يقول: ما قال، وقد تحصل للرجل مودة بعض المخالفين لرحم، أو حاجة فتكون ذنبًا ينقص به إيمانه، ولا يكون به كافرًا، كما حصل من حاطب بن أبي بَلْتَعَة، لما كاتب المشركين ببعض أخبار النبي ﷺ، وأنزل الله فيه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾[(١)]، [(٢)]، فما قاله أسيد في هذه القصة إنما قاله مجتهدا متأولا، لا قاصدا حقيقة النفاق المساوية للفكر كما يفهمه الرافضة، ومع كل هذا فقد تقرر أن العدالة لا تعني العصمة من الذنوب، أو السهو، أو الخطأ، ومن فضل الله عليهم رضي الله عنهم أن وعدهم بالمغفرة، ولا سيما أهل بدر، وهم من أهلها، قال أبو العباس رحمه الله تعالى: (ومع كل هذا فقد تقرر أن العدالة لا تعني العصمة من الذنوب، أو السهو، أو الخطأ، ومن فضل الله عليهم رضي الله عنهم أن وعدهم بالمغفرة، ولا سيما أهل بدر، وهم من أهلها)[(٣)]. ولكن لا بد وأن يعلم أن إطلاق النفاق عليه ظاهرا لا يلزم منه وجود الكفر والنفاق في الباطن، فكلهم في الجنة وكلهم مؤمنون، وكلهم أولياء لله تعالى، ومن المعلوم أن الرجل الفاضل قد تصدر منه الهفوة عن الاجتهاد فيكون فيها معذورا

---

(١) الممتحنة: ١.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) لم أقف عليه.

مأجورا، فأين هذا ممن ناصب العداوة لأصحاب رسول الله ﷺ وحكم عليهم بالكفر في الظاهر والباطن، هل يستويان بالله عليك؟

فمن المعلوم أن سعد بن عبادة رضي الله تعالى عنه لما نافح عن ابن أبي، إنما نافح عنه لأنه من قومه فقط، ولذلك تقول عائشة في نفس الحديث: (فأخذته الحمية)، فظن أسيد أنه نافح عن رأس المنافقين لأنه منافق، وهذا اجتهاد وتأويل، فالحكم بالنافق، أو الكفر، أو الفسق إن كان صادرا عن الاجتهاد والتأويل فإنه لا يحكم على القائل بمقتضاه، كما اجتهد خالد بن الوليد وقتل من قتل من بني جذيمة[1]، وكما اجتهاد أسامة وقتل من قتل بعد أن قال: لا إله إلا الله[2]، وكما اجتهاد عمر وقال لحاطب إنك منافق[3]، وكما اجتهاد أسيد هنا وقال لسعد إنك منافق، فهذه أقوال نابعة عن اجتهاد وتأويل، والمجتهد المخطئ له أجر على اجتهاده وذنبه مغفور، وكلهم بدريون وقد قال الله تبارك وتعالى لأهل بدر: (**اعلموا ما شئتم فقد غفرت لكم**)[4]، فالرجل الصالح قد يخرج منه اللفظ الخطأ لا يقصده، فلا يؤاخذ به، كما قال أسيد بن حضير لسعدٍ: (إنك منافق تجادل عن المنافقين)، وسعدٌ صحابي جليل، ولكن قد ظهرت الكلمة من أسيد رضي الله عنه بدافع الغيرة والحمية لرسول الله ﷺ، فلم يؤاخذه النبي ﷺ بها، ومن هذا يؤخذ أن الحمية قد تطرأ فيتغير الخلق ولا يكون للإنسان سلطان

---

(١) تقدم تخريجه.
(٢) تقدم تخريجه.
(٣) تقدم تخريجه.
(٤) تقدم تخريجه.

عليها، وكل ذلك حصل من أجل الخطإ في فهم دفاع سعد بن عبادة عن ابن أبي لعنة الله عليه، ولكن كلهم عدول، وكلهم أطهار، وكلهم كرام، وكلهم في الجنة رضى الله عنهم وجمعنا بهم فيها، والله أعلم.

ومنها: قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوۡاْ مِنكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ إِنَّمَا ٱسۡتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ بِبَعۡضِ مَا كَسَبُواْ ﴾[1]، فجعلوا هذا الفرار قادحا في عدالة الصحابة رضوان الله تعالى عليهم؟

والجواب: نقول لهم: أكملوا الآية، فإن الله تعالى قال بعد ذلك: ﴿وَلَقَدۡ عَفَا ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ ﴾، فالذين فروا قد عفا الله تعالى عنهم، ولا شأن لكم بالأمر، فالله تعالى يغفر لمن يشاء حكمة وفضلا، ويعذب من يشاء حكمة وعدلا، ولا كلام لنا بعد إخبار الله تعالى عنهم بالعفو، ولكن الرافضة تتألى على الله تعالى أن لا يغفر لأحد من عبيده ممن يبغضونهم، وأسأل الله تعلى أن يقول لهم: من ذا الذي يتألى علي أن لا أغفر لعبد من عبيدي، قد غفرت له وأحبطت أعمالكم، فإن قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ عَفَا ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ ﴾ صكة في وجوه الرافضة، وكم كانوا يتمنون أنها لو لم تنزل، ولا أظنهم يعجزون عن ردها بإفكهم وبهتانهم فيقولون: هذه مما زاده الصحابة في القرآن، فإن من يأكل ويدهن بقذارات وغائط أوليائه يتصور منه كل شيء، ألا فلعنة الله على الرافضة، ما أقذرهم باطنا وظاهرا، ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿ وَيَوۡمَ حُنَيۡنٍ إِذۡ أَعۡجَبَتۡكُمۡ كَثۡرَتُكُمۡ فَلَمۡ تُغۡنِ عَنكُمۡ شَيۡـًٔا وَضَاقَتۡ عَلَيۡكُمُ

(١) آل عمران: ١٥٥.

ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾(١)، والرافضة تقف عند هذا الحد، وتجعله ذما في حق الصحابة، ولا تقرأ ما بعدها، وهي قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾(٢)، فأخبر الله تعلى أنه أنزل السكينة عليهم، ليزدادوا إيمانا مع إيمانهم، وهل السكينة تنزل على قوم إلا وهم مؤمنون باطنا وظاهرا، ولكن الرافضة لا تقرأ هذه الآية، لأنها تثبت إيمان أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما يبحثون عن لآيات لتي ظاهرها الذم والتقبيح ليسقطوا عدالة الصحابة، وأنى لهم ذلك، ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ۗ وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾(٣)، ويقول عز وجل: ﴿ إِذْ جَعَلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ وَكَانُوٓا۟ أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴾(٤)، وهل بعد تلك الشهادات العلا لهم بالإيمان والتقوى من تعيير؟ اللهم إنا نعوذ بك من الخذلان وسوء العاقبة، والله أعلم.

ومنها: الأحاديث المصرحة بأن هناك من يذاد عن الحوض، أي حوض النبي ﷺ في العرصات في الآخرة، كما في حديث أنس بن مالك - رضي

(١) التوبة: ٢٥.

(٢) التوبة: ٢٦.

(٣) الفتح: ٤.

(٤) الفتح: ٢٦.

الله عنه - قال: (بينا رسولُ اللّه ﷺ ذاتَ يومٍ بيْنَ أَظْهُرِنا في المسجدِ، إذْ أَغْفَى إِغفاءة، ثم رفَعَ رَأْسَهُ مُتَبَسِّما، فقلنا:ما أَضْحَكَكَ يا رسولَ اللّه ﷺ؟ قال: (**نزلت عليَّ آنفا سورةٌ، فقرأ**: بسم اللّه الرحمن الرحيم ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾[1]، ثم قال: (**أتَدْرُون ما الكوثر**)؟ فقلنا: اللّه ورسوله أعلم، قال: (**فإنه نَهْرٌ وَعدَنيهِ ربِّي عزَّ وجلَّ، عليه خيْرٌ كثيرٌ، هو حَوْضٌ تَرِدُ عليه أُمَّتي يومَ القيامة، آنيتُه عَدَدَ نُجُومِ السماءِ فيُخْتَلِجُ العبدُ منهم، فأقولُ: ربِّ إِنهُ من أُمَّتِي، فيقول: ما تَدْرِي ما أَحْدَثَ بعدَك**)[2]؟ وفي رواية نحوه، وفيه: (**إنه نَهرٌ وعَدنيه رَبِّي في الجنَّةِ، عليه حَوْضِي**) ولم يذْكُرْ: (**آنيتُه عَدَدُ النُّجُوم**)، هذه رواية مسلم[3]. وقد أخرجه هو أيضا، والبخاري مختصرا، قال: قال النبي ﷺ: (**ليَرِدَنَّ عليَّ الحوض رَجالٌ مِمَّنْ صاحَبَنِي، حتى إذا رأيتُم ورُفعُوا إِليَّ: اخْتُلجُوا دُونِي، فلأَقُولَنَّ، أيْ ربِّ، أُصَيْحابي، أُصَيْحابي، فَلَيُقَالنَّ لي، إِنَّكَ لا تدْرِي ما أَحْدَثُوا بعْدَكَ**)[4]، فطار الرافضة بهذا الحديث فرحا، لأنهم يظنون أنه من الأدلة الدالة على ارتداد الصحابة بعد

---

(١) الكوثر: ٣.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب حجة من قال: البسملة آية من أول كل سورة سوى براءة، رقم: (٤٠٠).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب حجة من قال: البسملة آية من أول كل سورة سوى براءة، رقم: (٤٠٠).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب في الحوض، رقم: (٦٥٨٢)، ومسلم في الفضائل، باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته، رقم: (٢٣٠٤).

موت النبي ﷺ، وأنه من الأدلة التي تدل على سقوط عدالتهم بهذه الردة بعد وفاته ﷺ.

والجواب عن هذا في عدة أمور:

الأول: إن قوله في الحديث: (**أصيحابي، أصيحابي**) هذا في لغة العرب والتي لا يتقنها المجوس الرافضة الصفوية يدل على القلة، أي أنهم نفر قليل، ولا ترضى بذلك الرافضة، لأنهم يزعمون أن الصحابة كلهم ارتدوا إلا نفرا قليلا يعدون على الأصابع، وهذا قلب للدليل، بل هؤلاء الذين ارتدوا على أعقابهم مقارنة بمن يرد على الحوض إنما هم فئام قليلة، وأعداد قليلة.

والثاني: إن الصحبة هنا ليس المراد بها الصحبة الخاصة، وهم الذين لقوا النبي ﷺ مؤمنين به وماتوا على الإيمان، فإن هذا هو معنى الصحبة الخاصة، والصحبة في الحديث لا يراد بها الصحبة الخاصة، وإنما يراد بها الصحبة العامة، وهي صحبة مطلق الإيمان فقط، وكل من آمن به إلى آخر رجل في الدنيا يصح أن يطلق عليه بأنه صاحب، أي صاحب بالمعنى العام، لا بالمعنى الخاص، كما نقوله نحن: (أصحاب أبي حنفية، أصحاب مالك، أصحاب الشافعي، أصحاب أحمد)، وهكذا، مع أن بينهم وبين هؤلاء الأئمة الأزمنة المتطاولة، ولكن للاتفاق في الانتساب للمذهب يطلق عليهم: (أصحاب)، ويعنون به الصحة العامة، لا الصحبة الخاصة، فمن لقي هؤلاء الأئمة وتتلمذ عليهم يقال لهم: (أصحاب) بالمعنى الخاص، وأما من انتسب لمذهبهم، ولم يرهم، ويمل يجالسهم فإنهم يقال لهم:

(أصحاب) بالمعنى العام، فقوله ﷺ: (أصيحابي) أي أنهم أتباعي على ديني، فهم ينتسبون له في الظاهر بالإسلام والإيمان به، وعلى هذا التخريج يدخل في هؤلاء الذين يذادون عن الحوض جميع من أحدث بعده ﷺ ممن ينتسب لأهل القبلة كالخوارج، والمعتزلة، والرافضة، والأشاعرة، والقدرية، وغيرهم من الفرق المنتسبة للإسلام ولكنهم أحدثوا وبدلوا وغيروا، ويؤيد هذا أن في رواية من روايات حديث أنس الماضي: (**فيُخْتَلِجُ العبدُ منهم، فأقولُ: ربِّ، إنهُ من أُمَّتِي**)[1]، وأمة النبي ﷺ مستمرة لا تنقطع حتى تقوم الساعة، لأنه مبعوث للناس جميعا إلى قيام الساعة، ففي هذه الرواية لم يقل: أصيحابي، وإنما قال: أمتي، فهذا فيه إشارة إلى المراد جميع من أحدث في الدين والعقيدة من عامة أهل البدع بعد النبي ﷺ، وعلى هذا التخريج فلا يكون الحديث مسقطا لعدالة الصحابة، ثم نقول كذلك: إن جمعا من أهل العلم رحمهم الله تعالى حملوا هذا الحديث على الذين ارتدوا بعد موت النبي ﷺ، من الذين قاتلهم الصحابة الأطهار الأبرار، وهؤلاء وإن كانوا قد تقدم لهم إيمان وصحبة، ولكنهم أبطلوا صحبتهم بالردة والموت عليها، والإصرار عليها، فيخرجون عن مسمى الصحبة الخاصة بسبب الردة والموت عليها، فيكون وصفهم بالصحبة إنما هو بالمعنى اللغوي لا الصحبة بالمعنى الشرعي، وكذلك نقول: إن جمعا من أهل العلم كذلك حملوا الحديث على من كان منافقا نفاقا أكبر في عهده ﷺ، وقد قدمنا لك أن المنافقين في عهده يوصفون بالصحبة بالمعنى اللغوي، لا بالمعنى الشرعي

---

(١) تقدم تخريجه.

الاصطلاحي، فهذه أقوال ثلاثة في هذا الحديث، ولكاه حق، والخلاف فيها من خلاف التنوع، وأنت ترى أن أهل العلم رحمهم الله تعالى متفقون على الصحبة المذكورة في الحديث لا يراد بها الصحبة بالمعنى الخاص الاصطلاحي، وإنما يراد بها الصحبة بالمعنى العام، أي بمعنى الاتباع العام فقط، أو يراد بها الصحبة بالمعنى اللغوي فقط، فأهل السنة متفقون على أن الصحابة بالمعنى الخاص الاصطلاحي الشرعي لا يدخلون في هذا الحديث، والرافضة يفهمون الصحبة هنا أنها بمعنى الصحبة الخاصة، فأنت بين فهمين: فهم للسلف الصالح، وفهم لأهل البدع من الرافضة وغيرهم، فأي الفهمين تبرأ الذمة باتباعه؟

لا جرم أن فهم السلف الصالح مقدم، وأن فهم الرافضة وأهل البدع في هذه الأدلة باطل، لأن المتقرر أن كل فهم يخالف فهم سلف الأمة في العقيدة والعمل فإنه باطل، لا سيما وأن فهم السلف للصحبة في هذه الحديث بأنها الصحبة اللغوية، أو الصحبة بالمعنى العام متفق مع الأدلة والنصوص الكثيرة التي تزكي الصحابة بالمعنى الخاص، أو الاصطلاح الشرعي، والأدلة متفقة، لا مفترقة، ومتآلفة لا متنافرة، فهي يصدق بعضها بعضا، ويؤيد بعضها بعضا، فلا تنافض فيها ولا اضطراب، ولا اختلاف، لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها، وأما فهم الرافضة فإنه يوجب خللا في الأدلة، ويفرض بينها التناقض، ولا جرم أن الفهم الذي يتضمن حمل الأدلة على الاتفاق هو المقدم، لأن المتقرر أن الجمع بين الأدلة واجب ما أمكن.

فإن قلت: وكيف يعرف النبي ﷺ من جاء بعده من أهل الإحداث والبدع وقد مات ولم يرهم، فكيف يقول: (**أصيحابي**) وهو لم يرهم ولم يعرفهم؟

فأقول: إن الله تعالى قد جعل لهذه الأمة علامة، وهي السيما التي بها يعرفهم النبي ﷺ، وفي الحديث عن أبي هريرة - رضي الله عنه -: (أن رسولَ الله ﷺ أتى المقبرةَ، فقال: (**السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحِقُون، وَدِدْتُ أنَّا قد رأينا إخواننا**)، قالوا: أوَلسْنا إخْوَانَكَ يا رسول الله؟ قال: (**أنتم أصحابي، وإخوانُنا الذين لم يأتوا بَعْدُ**)، قالوا: كيف تَعْرِفُ مَنْ لَمْ يأتِ بَعْدُ من أمتك يا رسول الله؟ قال: (**أرأيت لو أن رَجُلا له خَيْل غُرّ مُحَجَّلَة بين ظَهْرَي خَيْل دُهْم بُهْم، ألا يعرِف خيلَه**)؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: (**فإنهم يأتون غُرّا مُحَجَّلِين من الوضوء، وأنا فرطهم على الحوض، فَلَيُذَادَنَّ رجال عن حوضي، كما يُذَاد البعير الضالُّ، أناديهم: ألا هَلُمَّ، فيقال: إنهم قد بَدَّلوا بعدَك؟ فأقول: سُحْقا، سحقا**)[1]،

فأثبت أنه يعرفهم بهذه العلامة، وأثبت أن بعضهم ـ مع معرفته لهم ـ أنهم يذادون عن الحوض، فلا إشكال في هذا ولله الحمد والمنة.

فإن قلت: وهل لازم الذود عن الحوض أن يكون المذاد كافرا؟

فأقول: لا، ما يلزم، ولكن يدل على أنه من أصحاب الكبائر، فإن الإحداث منه ما يكون كفرا، ومنه ما يكون كبيرة، نعوذ بالله من الإحداث في الدين، والمهم أنه لا حجة في هذا الحديث لأحد أهل البدع أن يقدح في

---

(١) أخرجه البخاري في الوضوء، باب فضل الوضوء والغر المحجلون، رقم: (١٣٦)، ومسلم رقم: (٢٤٩) في الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء.

عدالة الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، فإن الأدلة التي تمدح الصحابة وتزكيهم وتثني عليهم محمولة على الصحبة بالمعنى الخاص، وهي التي نقول فيها: الصحابي كل من لقي النبي ﷺ مؤمنا به ومات على الإيمان، والأمر واضح، ولكن نور الحق والبرهان أعمى عيون الخفافيش عن رؤية النور، ومن يضلل الله فما له من هاد، والله أعلم.

ومنها: قول النبي ﷺ: (**لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض**)[1]، وفي رواية: (**ضلالا**)[2]، وقالوا لنا: لقد ثبت عندنا وعندكم أن الصحابة قد اقتتلوا فيما بينهم، ووقعت بينهم الوقائع الكبيرة، والتي أريقت فيها الدماء، كيف تحكمون عليهم بالعدالة وقد فعلوا ما فعلوا، والنبي ﷺ هنا يصف من يفعل هذا الفعل بأنه كافر؟

والجواب: أولا لا بد وأن تسمع إلى قول الله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[3]، فالله تعالى لم يصف من اقتتل من المؤمنين بأنهم كفار مطلقا، وإنما وصفهم وأندادهم بالإيمان، ووصفهم بأخوة الدين، فاقتتالهم فيما بينهم لم يخرجهم عن وصف الإيمان، ولم يخرجهم عن وصف الأخوة، فأي قتال هذا؟

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب حجة الوداع، رقم: (٤٤٠٦).

(٣) الحجرات: ٩-١٠.

والجواب: إنه القتال المبني على التأويل، لا على الاستحلال، أي أن من قتل المسلم مستحلا لدمه، وأن قتله حلال وليس بمعصوم مكذبا بالأدلة الواردة في عصمته، فهذا هو الذي يكفر، لأنه منكر للمتواتر من الأدلة في عصمة دم المسلم، وجاحد لهذا الحكم الشرعي، وهم تحريم دم المسلم، ومستحل للمعلوم من الدين بالضرورة حرمته، فهذا يكفر ولا جرم، وأما قتال التأويل والاجتهاد بقصد نصرة الدين وإحقاق الحق وإبطال الباطل، فهذا يسميه أهل السنة قتال التأويل، فهذا هو الذي لا يكفر فاعله، والقتال الذي حصل بين بعض الصحابة في عهد معاوية وعلي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهما إنما هو قتال تأويل لا قتال استحلال ـ حاشا وكلا ـ، وإنما هو قتال عن تأويل وعن اجتهاد، والذي يدل على ما قلته هنا هو نص رسول الله ﷺ، ففي حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: (**لا تقوم الساعةُ حتى تقتتل فئتان من المسلمين، فيكون بينهما مَقتلة عظيمة دعواهما واحدة**)[1]، فقوله: (**دعواهما واحدة**): دليل على أن المقصود هو القتال لنصرة الحق وأهله، وخذل الباطل وأهله، فانظر كيف وصف الدليل بأن دعواهما واحدة، ويدل على ما ذكرته كذلك ما رواه البخاري في الصحيح من حديث الحسن البصري - رحمه الله - قال: (اسْتَقْبَلَ واللهِ الحسنُ بنُ عليّ مُعاويةَ بِكَتَائِبَ أَمْثال الجبال، فقال عَمْرو بنُ العاصِ لِمُعَاويةَ: إنِّي لأرى كتَائِبَ لا تُولِّي حتى تَقْتُلَ أَقْرَانَهَا، فقال له

(١) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم: (٣٦٠٩)، ومسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب إذا توجه المسلمان بسيفيهما وباب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل... رقم: (١٥٧).

معاويةُ - وكان واللهِ خَيْرَ الرجلين -: أي عمرو: (أرأيتَ إنْ قَتَلَ هؤلاء هؤلاء، وهؤلاء هؤلاء، مَنْ لي بأُمورِ الناسِ؟ مَنْ لي بِنِسَائِهِمْ؟ مَنْ لي بِضَيعَتِهِم)؟ فَبَعَثَ إليه رَجُلينِ من قريشٍ من بني عبد شَمس: عبدَ الرحمن بن سَمُرة، وعبدَ الله بن عامر، فقال: اذهَبا إلى الرَّجلِ فَاعرضَا عليه، وقولا لَهُ، واطلُبا إليه، فَأَتَيَاهُ، فَدَخلا عليه، وتَكَلَّمَا، وقالا له، وطَلَبا إليه، فقال لهم الحسنُ بن عليٍّ: إنَّا بَنُو عبدِ المطلب قَد أَصَبْنا من هذا المال، وإنَّ هذه الأمَّةَ قد عاثت في دِمائِها، قالا: فإنه يَعْرِضُ عليك كذا وكذا، ويَطْلُبُ إليكَ ويسألُكَ؟ قال: فَمَن لي بهذا؟، قالا: نحن لك به، فما سَأَلَهُما شيئا إلا قالا: نَحْنُ لك به، فَصَالَحَهُ، قال الحسن: ولقد سمعتُ أبا بَكْرَةَ يقول: رأيتُ رسولَ الله ﷺ على المنبَرِ والحسنُ بنُ عليٍّ إلى جَنْبِهِ، وهو يُقْبِلُ على الناس مَرَّة، وعليه أخرى، ويقول: (**إنَّ ابني هذا سَيِّدٌ، ولعَلَّ اللهَ أنْ يُصلِحَ به بَيْنَ فِئتَينِ عَظِيمَتَينِ من المسلمين**)(١)، والمقصود بهذا الصلح أي الصلح بين أهل الحجاز والشام، وسمي هذا العام: عام الجماعة، لأن القتال برد وانتهى، فعزل الحسن نفسه، وسلم الأمر إلى معاوية، وعادت لحمة المسلمين إلا الاتفاق بعد بعض الفرقة والخلاف، وهذه منقبة عظيمة للحسن رضي الله تعالى عنه، وجزاه الله تعالى خير الجزاء، والحسن رضي الله تعالى عنه لم يتنازل عن الخلافة خوفا ولا ذلة ولا جبنا، وإنما رحمة بالمسلمين، وحقنا لدمائهم، وتوحيدا لصفهم، والمقصود من إيراد هذا الحديث أن النبي ﷺ قد وصف الجميع في هذا الحديث بأنهم مسلمون،

(١) أخرجه البخاري، كتاب الصلح، باب قول النبي ﷺ للحسن بن علي رضي الله عنهما، رقم: (٢٧٠٤).

فالجميع مسلمون، مع أنهم اقتتلوا، فأفاد هذا أن اقتتالهم فيما بينهم لم يخرجهم عن وصف الإسلام، ولا عن وصف الإيمان، فدل ذلك على أنه ليس قتال استحلال، وإنما هو قتال تأويل، فكلا الطائفتين لا تريد إلا نصرة الحق، وكل منهما قد اجتهد، ولم يرد أحدهم الرفعة والعلو في الأرض، وإنما أرادوا الرفعة للدين والانتقام من قتلة عثمان رضي الله تعالى عنه، فألف الله بين قلوبهم بتنازل الحسن عن الأمر لمعاوية وتحققت نبوءة مما أخبر به النبي ﷺ من الغيب، فالمسلمون يرون أن القتال الذي وقع بين بعض الصحابة إنما هو قتال تأويل، لا قتال استحلال، فلا يجوز أن يقال في حقهم: إنهم كفروا بدليل قوله: (**لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض**)[1]، فهذا النص لا يدل على انطباقه على فتنة القتال التي حصلت بين الصحابة في بعض الوقعات، وبناء على ذلك فلا بد لفهم الحديث من هذه المقدمة التي قدمتها لك، ثم نقول بعدها: إن لفظ الكفر الوارد في الحديث قد يراد به الكفر الأكبر، وقد يراد به الكفر الأصغر، لأن الكفر عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى منقسم إلى أكبر وأصغر، فيراد به الكفر الأكبر إن كان قد استحل دم أخيه، فمن اعتقد حل قتل المسلم بغير حق فقد كفر الكفر الأكبر، لأن تحريم الدماء المعصومة مما هو معلوم من الدين بالضرورة، ومما وقع عليه الإجماع القطعي المعلوم بالتواتر، والمتقرر أن من خالف معلوما من الدين بالضرورة فإنه كافر، والمتقرر أن من خالف الإجماع القطعي المعلوم بالتواتر فإنه كافر، وقد ذكرت لك براءة الصحابة من هذا الأمر، لأن قتالهم فيما بينهم ليس قتال استحلال وإنما

---

(١) تقدم تخريجه.

قتال تأويل، وقد تقدم أن النبي ﷺ وصف الجميع بأنهم مسلمون، والقرآن وصف كلا الطائفتين بأنهم مؤمنين، فتهمة الكفر الأكبر منتفية عن أصحاب النبي ﷺ، وأقسم بالله تعالى على ما أقول، والله يشهد على ما أقول، ثم نقول: وقد يراد بالحديث تارة الكفر الأصغر، وذلك فيما لو كان عن غير استحلال، ولكن بالظلم والعنجهية والقهر، فمن قتل غيره وليس بمستحل لدمه، وهو معتقد بحرمة الدماء، ولكنه قتله غدرا وتشفيا وانتقاما وظلما وتسلطا فقط فهذا يوصف بالكفر، ولكن ليس الكفر الأكبر المخرج عن الملة، وإنما الكفر الأصغر فقط، لأننا معاشر أهل السنة والجماعة نعتقد أن قتل النفس بلا مسوغ شرعي معتبر من أكبر الكبائر، ومن الموبقات، ولكن لا يخرج العبد عن دائرة الإيمان.

فإن قلت: وهل يوصف الصحابة في اقتتالهم هذا بالكفر الأصغر؟

والجواب: الذي نعتقده أنهم لا يوصفون به، لأن اقتتالهم فيما بينهم لم يكن عن اعتداء وقهر وظلم وعنجهية، وإنما كان عن تأويل، فهو منزل منزلة قتل الخطأ، ولذلك قال الإمام الزهري رحمه الله تعالى: (وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون، فأجمعوا أن كل دمٍ أو مالٍ أصيب بتأويل القرآن فإنه هدر، أنزلوهم منزلة الجاهلية)[1].

قال أبو العباس رحمه الله تعالى: ومما ينبغي أن يعلم أن الأمة يقع فيها أمور بالتأويل في دمائها وأموالها وأعراضها كالقتال واللعن والتكفير وجماهير العلماء يقولون إن أهل العدل والبغاة إذا اقتتلوا بالتأويل لم يضمن هؤلاء ما أتلفوا لهؤلاء كما قال الزهري: وقعت الفتنة وأصحاب محمد متوافرون

(١) تقدم تخريجه.

فأجمعوا أن كل دم أو مال أصيب بتأويل القرآن فهو هدر أنزلوهم منزلة الجاهلية في الدماء والأموال فكيف بالأعراض كاللعن والتكفير والتفسيق[١].

وقال رحمه الله تعالى: (فإما الصديقون والشهداء والصالحون، فليسوا بمعصومين وهذا في الذنوب المحققة، وأما ما اجتهدوا فيه فتارة يصيبون وتارة يخطئون، فإذا اجتهدوا وأصابوا فلهم أجران، وإذا اجتهدوا وأخطئوا فلهم أجر على اجتهادهم، وخطؤهم مغفور لهم، وبعض المبتدعة يرى أن الخطأ والإثم والذنب أمران متلازمان، فإذا أخطأ المجتهد ولو بتأويل سائغ، فإنه آثم، ولكن أهل السنة والجماعة يرون أن المجتهد مأجور، والقول قد يكون مخالفا للنص الصريح وفاعله معذور، لأن المخالفة بالتأويل لم يسلم فيها أحد من أهل العلم)[٢].

وقال رحمه الله تعالى: (وإذا كان المسلم متأولا في القتال أو التكفير لم يكفر بذلك)[٣].

فبان لك بهذا التقرير المختصر أن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم لا يصدق عليهم هذا الحديث لا باعتبار الكفر الأكبر، ولا باعتبار الكفر الأصغر، لأن اقتتالهم فيما بينهم إنما كان قتالا عن تأويل لا عن استحلال، لأنه لو كان قتال استحلال لكان من الكفر الأكبر، وقد قررنا أن الدليل قد وصفهم بأنهم مؤمنون ومسلمون مع هذا الاقتتال، ولا يوصفون حتى

---

(١) منهاج السنة النبوية: (٤/ ٤٥٤).

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية: (٣/ ٤٥٣).

(٣) مجموع الفتاوى: (٣/ ٢٨٣).

بالكفر الأصغر، لأن اقتتال الكفر الأصغر هو ما كان عن ظلم واعتداء وعدوان مع اعتقاد التحريم، والصحابة لم يكن قتالهم عن ظلم ولا عن اعتداء ولا عن عدوان، وإنما كان عن اجتهاد وتأويل، ولذلك فقد أجمع أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى أن الواجب هو السكوت فيما جرى بين الصحابة من أمر الفتنة والقتال، وأجمعوا رحمهم الله تعالى على أن ما حصل بينهم ليس عن ظلم ولا عن قصد للاعتداء ولا عن قصد للعدوان، وإنما هو محض تأويل واجتهاد، فمن أصاب منهم فيه فله أجران، ومن أخطأ منهم فله أجر واحد، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (والذين قاتلوا الإمام عليا - رضي الله عنه - لا يخلون: إما أن يكونوا عصاة، أو مجتهدين مخطئين أو مصيبين، وعلى كل تقدير، فهذا لا يقدح في إيمانهم، ولا ينفي عدالتهم، ولا يمنعهم الجنة)(١). وهذا واضح من تصريح القرآن الكريم، من تسميتهم إخوة، ووصفهم بأنهم مؤمنون، وتأكيد النبي ﷺ ذلك بما سبق من رواية الحسن بن علي عن أبي بكرة رضي الله عنه.

وقال رحمه الله تعالى: (ولهذا اتفق أهل السنة على أنه لا تفسق واحدة من الطائفتين، وإن قالوا في إحداهما: إنهم كانوا بغاة، لأنهم كانوا متأولين مجتهدين، والمجتهد المخطئ لا يكفر، ولا يفسق، وإن تعمد البغي فهو ذنب من الذنوب، والذنوب يرفع عقابها بأسباب متعددة، كالتوبة، والحسنات الماحية، والمصائب المكفرة، وشفاعة النبي ﷺ، ودعاء المؤمنين، وغير ذلك)(٢). والله أعلم.

---

(١) منهاج السنة النبوية: (٤/ ٣٩٣).

(٢) منهاج السنة النبوية: (٤/ ٣٩٤).

(تنبيــه) قال أهل السنة رحمهم الله تعالى: إنَّ قولَنا بعدالة الصحابة لا يعنِي عصمتهم، لأنَّ العصمةَ عندهم لا تكون إلاَّ للرُّسُل والأنبياء، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية: (وهم مع ذلك ـ يعنِي أهل السنة والجماعة ـ لا يعتقدون أنَّ كلَّ واحدٍ من الصحابة معصومٌ عن كبائر الإثم وصغائره، بل يجوز عليهم الذنوب في الجملة، ولهم من السَّوابِق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر، حتى إنَّهم يُغفر لهم من السيِّئات ما لا يُغفر لِمَن بعدهم، وقد ثبت بقول رسول الله ﷺ: إنَّهم خير القرون، وأنَّ المُدَّ من أحدِهم إذا تصدَّق به كان أفضلَ من جبل أُحُد ذهباً مِمَّن بعدهم، ثمَّ إذا كان قد صدر عن أحدٍ منهم ذنبٌ فيكون قد تاب منه، أو أتى بحسنات تمحوه، أو غُفر له بفضل سابقته، أو بشفاعة محمد ﷺ، الذي هم أحقُّ الناس بشفاعته، أو ابتلي ببلاء في الدنيا كفِّر به عنه، فإذا كان هذا في الذنوب المُحقَّقة فكيف الأمور التي كانوا فيها مُجتهدين، إن أصابوا فلهم أجران، وإن أخطأوا فلهم أجر واحد، والخطأ مغفور، ثمَّ القدر الذي يُنكَر من فِعل بعضِهم قليل نزر مغمور في جنب فضائل القوم ومحاسنِهم من الإيمان بالله ورسوله والجهاد في سبيله والهجرة والنُّصرة والعلم النافع والعمل الصالح، ومن نظر في سيرة القوم بعلمٍ وبصيرةٍ وما منَّ الله عليهم من الفضائل علِمَ يقيناً أنَّهم خيرُ الخلق بعد الأنبياء، لا كان ولا يكون مثلهم، وأنَّهم الصَّفوةُ من قرون هذه الأمَّة التي هي خير الأمم وأكرمها على الله تعالى)[1]. ثم أقول: ولا بد وأن تعلم وفقك الله تعالى أن من حضر الفتنة والقتال من الصحابة إنما هم نفر قليل بالنسبة لمن بقي منهم،

---

(١) العقيدة الواسطية: صـ: ١٢٠، ومجموع الفتاوى: (٣/ ١٥٥).

فجمهور الصحابة وسادتهم تأخروا عن تلك الفتن والخوض فيها كما قال محمد بن سيرين: (هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ عشرة آلاف فما حضر منهم مائة، بل لم يبلغوا ثلاثين)[(١)]، وإسناد هذه الرواية كما قال ابن تيمية أصح إسناد على وجه الأرض[(٢)]، يقول الإمام الآمدي: (فالواجب أن يحمل كل ما جرى بينهم من الفتن على أحسن حال، وإن كان ذلك إنما لما أدى إليه اجتهاد كل فريق من اعتقاده أن الواجب ما صار إليه، وأنه أوفق للدين وأصلح للمسلمين)[(٣)]، فلا حق لأحد أن يسقط عدالة الصحابة بهذه الحجج، فالذي ندين الله تعالى به هو أنهم كلهم عدول ثقات أثبات، رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم، وجمعنا بهم في الجنة، والله أعلم.

وتتبع هذا الباب يطول، وأنا أحب أن أختمه بخاتمة طيبة، وهي عبارة عن قاعدتين مهمتين في هذا الباب، وهما:

القاعدة الأولى: المحتمل يرد إلى الصريح، والمتشابه يرد إلى المحكم، بمعنى أن المتقرر بالأدلة القطعية المتواترة من الكتاب والسنة أن الصحابة كلهم عدول ثقات أثبات، وذلك من خلال الآيات الكثيرة في مدحهم والثناء عليهم وتزكيتهم، وهذا أمر يعرفه القاصي والداني، وهو أمر لا بد وأن تؤمن به وأن تعتقد الاعتقاد الجازم، فإن أورد عليك أهل البدع دليلا يرون

---

(١) رواه نعيم بن حماد في الفتن: (١/ ٨٧)، رقم: (٢٠١)، وابن أبي شيبة: (٥/ ٤٥٩)، رقم: (٢٧٩٦٣)، و أبو بكر بن الخلال في السنة: (٢/ ٤٦٦)، رقم: (٧٢٨).

(٢) منهاج السنة النبوية: (٦/ ٢٣٦).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي: (٢/ ٩١).

أن ظاهره لقدح في عدالة لصحابة وأعجزك الجواب عنه لضعف علمك، فإياك أن تقبل، وإياك أن تنقض الأمر المتقرر في قلبك بالأدلة المتواترة، فإن ما ذكروه من الأدلة في القدح إنما هو خيال تخيلوه، ووهم توهموه في الدليل، وظنوا أن المعني به الصحابة، فهذا الأمر المشكوك فيه، والمحتمل والمتشابه الذي خفي عليك يجب عليك أن ترده مباشرة إلى الأمر المحكم الذي تقرر في قلبك بالأدلة المتواترة، فلا تفتح قلبك ولا سمع أذنك لمن يشكك في عدالة قوم قد أثبت الله تعلى عدالتهم في القرآن، وتيقن أن لما ذكره أهل البدع من هذا الدليل الذي ظاهره الطعن في الصحابة، أن له محملا صحيحا، ولكنك لم تعرفه إلى الآن، فتقول لهذا المبتدع: أنا قد تقرر عندي بالأدلة المتواترة أن الصحابة عدول، وأنت تورد علي أحاديث تقول: إنها طعن في عدالتهم، وأنا موقن أن لها أجوبة عند أهل السنة، فأنا أتشبث بما تقرر عندي من الأدلة المتواترة في عدالتهم، وأدع ما تقول إلى أهل العلم ليجيبوك عنه، فإنك إن قلت هذا فأنت من أهل العلم الراسخين، وممن مدحهم الله تعالى في كتابه كما قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾[1].

القاعدة الثانية: وهي لأهل العلم الذين يتولون الرد على أهل البطال الذين يستدلون على باطلهم بالأدلة الصحيحة، وتقول هذه القاعدة: الأدلة

---

(١) آل عمران: ٧.

الصحيحة لا تدل إلا على الحق، ومن استدل بها على الباطل فإن في نفس الدليل ما يكسر حجته ويدحض شبهته، ولكن الأمر يحتاج إلى تأمل ونظر في كلام أهل العلم فقط، وإلا فلا يمكن أبدا أن يكون الدليل الحق دالا على شيء من الباطل، قال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله تعالى: (ولا تعجبوا أن يكون كل دليل استدل به المبطل فإنه يكون دليلاً عليه، لأن استدلاله به يدل على أن فيه إشارة إلى هذا المعنى لكنه إشارة على غير ما أراده، وقد التزم شيخ الإسلام في كتابه: (درء تعارض العقل والنقل) التزم بأنه لا يأتي مبطل بحجة يحتج بها على باطله إلا جعلها دليلاً عليه، لا له)[1]. فتأمل هاتين القاعدتين، واشدد يديك بهما، ففيهما خير ومخرج وسلامة وهدى، والله أعلم.

القاعدة الثامنة عشرة

(من أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وألسنتهم على صحابة النبي ﷺ)

أقول: نعم وهذا هو الحق الذين ندين الله تعالى، ونرجو من الله تعالى أن يقبض أرواحنا عليه، وهو الذي أمرنا الله تعالى به ورسوله ﷺ، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾[2]، قال الإمام ابن كثير رحمه الله تعالى: (وما أحسن ما استنبط الإمام مالك من هذه الآية الكريمة: أن الرافضي الذي يسبّ الصحابة ليس

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) الحشر: ١٠.

له في مال الفيء نصيب لعدم اتصافه بما مدح الله به هؤلاء)[١]، وفي تفسير البغوي: قال ابن أبي ليلى: (الناس على ثلاثة منازل: الفقراء المهاجرين والذين تبوؤوا الدار والإيمان، والذين جاءوا من بعدهم، فاجتهد أن لا تكون خارجا من هذه المنازل)[٢]، وعن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت: أمرتم بالاستغفار لأصحاب محمد ﷺ فسببتموهم، سمعت نبيكم ﷺ يقول: (**لا تذهب هذه الأمة حتى يلعن آخرها أولها**)[٣]، وقال مالك بن مغول: قال عامر بن شراحيل الشعبي: يا مالك تفاضلت اليهود والنصارى على الرافضة بخصلة سئلت اليهود: مَنْ خير أهل ملتكم؟ فقالت: أصحاب موسى عليه السلام، وسئلت النصارى: من خير أهل ملتكم؟ فقالوا: حواري عيسى عليه السلام، وسئلت الرافضة: من شر أهل ملتكم؟ فقالوا: أصحاب محمد ﷺ، أمروا بالاستغفار لهم فسبُّوهم، فالسيف عليهم مسلول إلى يوم القيامة، لا تقوم لهم راية ولا يثبت لهم قدم، ولا تجتمع لهم كلمة، كلما أوقدوا نارًا للحرب أطفأها الله بسفك دمائهم، وتفريق شملهم، وإدحاض حجتهم، أعاذنا الله وإياكم من الأهواء المضلة)[٤].

---

(١) تفسير ابن كثير: (٨/ ٧٣).

(٢) تفسير البغوي: (٥/ ٦١).

(٣) رواه الطبراني في المعجم الأوسط: (٥/ ٢٥٤)، رقم: (٥٢٤١)، وابن بطة في الإبانة الكبرى: (١/ ١٨٠)، رقم: (١٥).

(٤) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: (٨/ ١٥٤٩)، رقم: (٢٨٢٣).

قال الألوسي رحمه الله تعالى: (وفي الآية حث على الدعاء للصحابة، وتصفية القلوب من بغض أحد منهم)[(١)]. وأخرج ابن مردويه عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه سمع رجلاً وهو يتناول بعض المهاجرين فدعاه فقرأ عليه: ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴾[(٢)]، ثم قال: هؤلاء المهاجرون أفمنهم أنت؟ قال: لا، ثم قرأ عليه: ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾[(٣)]، ثم قال: هؤلاء الأنصار أفمنهم أنت؟ قال: لا، ثم قرأ عليه: ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾[(٤)]، ثم قال: أفمن هؤلاء أنت؟ قال: أرجو قال: لا والله ليس من هؤلاء من سب هؤلاء[(٥)]، قال الشيخ ابن سعدي رحمه الله تعالى: (فوصف الله من بعد الصحابة بالإيمان، لأن قولهم: ﴿ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ﴾ دليل على المشاركة في الإيمان، وأنهم تابعون للصحابة في عقائد الإيمان وأصوله، وهم أهل السنة

(١) تفسير الألوسي: (١٤/ ٢٤٨).

(٢) الحشر: ٨.

(٣) الحشر: ٩.

(٤) الحشر: ١٠

(٥) تفسير الألوسي: (١٤/ ٢٤٨).

والجماعة، الذين لا يصدق هذا الوصف التام إلا عليهم، ووصفهم بالإقرار بالذنوب والاستغفار منها، واستغفار بعضهم لبعض، واجتهادهم في إزالة الغل والحقد عن قلوبهم لإخوانهم المؤمنين، لأن دعاءهم بذلك مستلزم لما ذكرنا، ومتضمن لمحبة بعضهم بعضا، وأن يحب أحدهم لأخيه ما يحب لنفسه، وأن ينصح له حاضرا وغائبا، حيا وميتا، ودلت الآية الكريمة على أن هذا من جملة حقوق المؤمنين بعضهم لبعض، ثم ختموا دعاءهم باسمين كريمين، دالين على كمال رحمة الله وشدة رأفته وإحسانه بهم، الذي من جملته، بل من أجله، توفيقهم للقيام بحقوق الله وحقوق عباده، فهؤلاء الأصناف الثلاثة هم أصناف هذه الأمة، وهم المستحقون للفيء الذي مصرفه راجع إلى مصالح الإسلام، وهؤلاء أهله الذين هم أهله، جعلنا الله منهم، بمنه وكرمه)[١]، وعن عبد الله بن مغفل المزني رضي الله عنه قال: (قال رسول الله ﷺ: (**الله الله في أصحابي، الله الله في أصحابي، لا تتخذوهم غرضا بعدي فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله تبارك وتعالى، ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه**)[٢]، قال المناوي رحمه الله تعالى: (**الله الله في حق أصحابي**) أي اتقوا الله فيهم، ولا تلمزوهم بسوء، أو اذكروا الله فيهم، وفي تعظيمهم وتوقيرهم، وكرره إيذانا بمزيد الحث على الكف عن التعرض لهم بمنقص (**لا تتخذوهم غرضا**) هدفا ترموهم بقبيح الكلام كما

---

(١) تفسير السعدي صـ: ٨٥٢.

(٢) رواه الترمذي، باب فيمن سب أصحاب النبي ﷺ، رقم: (٣٨٦٢)، وأحمد بن حنبل في فضائل الصحابة: (١/ ٤٧)، وأحمد: (٢٧/ ٣٥٧)، رقم: (١٦٨٠٣).

يرمى الهدف بالسهام، هو تشبيه بليغ (**بعدي**) أي بعد وفاتي، ولقد عرف السلف الصالح فضل الصحابة الكرام وبيَّنوا ذلك، وردوا على كل من أراد انتقاصهم رضي الله عنهم، قال ابن عمر رضي الله عنهما: (لا تسبوا أصحاب محمد ﷺ فلمقام أحدهم ساعة خير من عمل أحدكم عُمره)(١).

وجاء رجل إلى عبد الله بن المبارك وسأله أمعاوية أفضل أو عمر بن عبد العزيز؟ فقال: (لتراب في منخري معاوية مع رسول الله ﷺ خير وأفضل من عمر بن عبد العزيز)(٢).

وجاء رجل إلى الإمام أبي زرعة الرازي رحمه الله فقال: يا أبا زرعة أنا أبغض معاوية. قال: لِمَ؟ قال: لأنه قاتَل عليا، فقال أبو زرعة: إن ربَّ معاوية ربٌّ رحيم، وخصمَ معاوية خصمٌ كريم، فما دخولك أنت بينهما)(٣).

وقال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: (إذا رأيت رجلا يذكر أصحاب رسول الله ﷺ بسوء فاتهمه على الإسلام)(٤). وقال رحمه الله تعالى: (لا يجوز لأحد أن يذكر شيئا من مساويهم، ولا يطعن على أحد منهم بعيب ولا نقص، فمن فعل ذلك فقد وجب على السلطان تأديبه وعقوبته ليس له أن يعفو عنه، بل يعاقبه ويستتيبه فإن تاب قبل منه، وإن ثبت أعاد عليه العقوبة وخلده الحبس حتى يموت أو يراجع)(٥).

---

(١) فيض القدير للمناوي: (٢/ ٩٨).

(٢) رواه الآجري في الشريعة: (٥/ ٢٤٦٦)، رقم: (١٩٥٥).

(٣) لم أقف عليه.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) لم أقف عليه.

وقال بشر بن الحارث رحمه الله تعالى: (مَن شتم أصحاب رسول الله ﷺ فهو كافر وإن صام وصلى وزعم أنه من المسلمين)[١]، ولعل كثيرا من الكتاب ممن في قلوبهم مرض الذين ينتقصون أصحاب رسول الله ﷺ في الصحف وغيرها يرون أن الوقت لم يحن بعد لانتقاص القرآن والسنة، فرأوا أن تقليل شأن الصحابة الكرام عند الناس هو من أخصر الطرق لرد الكتاب والسنة كما قال أبو زرعة رحمه الله تعالى: (إذا رأيت الرجل ينتقص أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنة أصحابُ رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليُبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة)[٢]، وقال السرخسي رحمه الله تعالى: (فمن طعن فيهم فهو ملحد منابذ للإسلام دواؤه السيف إن لم يتب)[٣].

وقال الإمام محمد بن صُبيح بن السماك رحمه الله تعالى لمن انتقص الصحابة: (علمتَ أن اليهود لا يسبون أصحاب موسى عليه السلام، وأن النصارى لا يسبون أصحاب عيسى عليه السلام، فما بالك يا جاهل سببت أصحاب محمد ﷺ؟ وقد علمتُ من أين أوتيتَ لم يشغلك ذنبك أما لو شغلك ذنبك لخفت ربك، ولقد كان في ذنبك شغل عن المسيئين فكيف لم يشغلك عن المحسنين؟ أما لو كنت من المحسنين لما تناولت المسيئين، ولرجوت لهم أرحم الراحمين، ولكنك من المسيئين فمن ثَمَّ عبت الشهداء

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي صـ: ٤٩.

(٣) أصول السرخسي: (٢/ ١٣٤).

والصالحين، أيها العائب لأصحاب محمد ﷺ لو نمتَ ليلك، وأفطرت نهارك لكان خيرا لك من قيام ليلك، وصوم نهارك مع سوء قولك في أصحاب رسول الله ﷺ فويحك لا قيام ليل، ولا صوم نهار، وأنت تتناول الأخيار فأبشر بما ليس فيه البشرى إن لم تتب مما تسمع وترى... وبم تحتج يا جاهل إلا بالجاهلين، وشر الخلف خلف شتم السلف لواحد من السلف خير من ألف من الخلف)[١].

وكلام أهل العلم رحمهم الله تعالى في هذه المسألة كثير جدا، وروى الشيخان في صحيحيهما عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: (قال رسول الله ﷺ: (**لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه**)[٢]، فهذا الحديث اشتمل على النهي والتحذير من سب الصحابة رضي الله عنهم، و فيه التصريح بتحريم سبهم، وقد عد بعض أهل العلم سبهم من المعاصي والكبائر، وروى الحافظ الطبراني بإسناده إلى عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: (**لا تسبوا أصحابي لعن الله من سب أصحابي**)[٣].

وروى أيضاً بإسناده إلى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: (**من سب أصحابي فعليه لعنة الله و الملائكة والناس أجمعين**)[٤].

(١) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: (٨/ ١٥٤٧)، رقم: (٢٨١٩).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) المعجم الأوسط: (٥/ ٩٤)، رقم: (٤٧٧١).

(٤) المعجم الكبير للطبراني: (١٢/ ١٤٢)، رقم: (١٢٧٠٩).

وروى الطبراني من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (**إذا ذكر أصحابي فأمسكوا**)[(١)]، إلى غيرها من الأحاديث الصريحة التي تنهى عن سب أصحاب النبي ﷺ، فعلى المسلم أن يحذر من سبهم، أو يعترض لهم بما يشينهم رضي الله عنهم، قال الإمام النووي رحمه الله تعالى: (اعلم أن سب الصحابة رضي الله عنهم حرام من فواحش المحرمات سواء من لابس الفتن منهم وغيره لأنهم مجتهدون في تلك الحروب متأولون كما أوضحناه في أول فضائل الصحابة من هذا الشرح، قال القاضي وسب أحدهم من المعاصي الكبائر، ومذهبنا ومذهب الجمهور أنه يعزر ولا يقتل، وقال بعض المالكية يقتل لقوله ﷺ: (**لا تسبوا أصحابي فو الذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه**)[(٢)]، قال أهل اللغة: النصيف النصف وفيه أربع لغات: نصف بكسر النون، ونصف بضمها، ونصف بفتحها، ونصيف بزيادة الياء، حكاهن القاضي عياض في المشارق عن الخطابي، ومعناه لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ ثوابه في ذلك ثواب نفقة أحد أصحابي مدا ولا نصف مد، قال القاضي: ويؤيد هذا ما قدمناه في أول باب فضائل الصحابة عن الجمهور من تفضيل الصحابة كلهم على جميع من بعدهم، وسبب تفضيل نفقتهم أنها كانت في وقت الضرورة وضيق الحال، بخلاف غيرهم، ولأن إنفاقهم كان في نصرته ﷺ وحمايته وذلك معدوم بعده، وكذا جهادهم وسائر طاعتهم، وقد قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ

---

(١) المعجم الكبير للطبراني: (٢/ ٩٦)، رقم: (١٤٢٧).

(٢) تقدم تخريجه.

أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُواْۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾[1]، هذا كله مع ما كان في أنفسهم من الشفقة والتودد والخشوع والتواضع والايثار والجهاد في الله حق جهاده، وفضيلة الصحبة ولو لحظة لا يوازيها عمل، ولا تنال درجتها بشيء، والفضائل لا تؤخذ بقياس ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء)[2]، و قد جمع الإمام الذهبي الذنوب التي هي من الكبائر في كتابه الكبائر، وعد سب الصحابة منها.

والحاصل مما تقدم أن السنة دلت على أن سب الصحابة من أكبر الكبائر، وأفجر الفجور، وأن من ابتلي بذلك فهو من الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً.

فإن قلت: وما حكم سبهم؟

فأقول: لقد بحثت هذه المسألة في بعض كتبي فذكرت هناك ما يلي: (لقد انعقد إجماع أهل العلم على تحريم سب أصحاب رسول الله ﷺ، وقد تأيد ذلك بالمعقول أيضاً وذلك من وجوه:

الأول: أن سبهم مفض إلى ترك ما بلغوه من الشرع، إذ كيف يأخذ التشريع ممن يستحق اللعنة؟ ففي الحقيقة أن سبهم يؤدي على نسف الشريعة، وناهيك بهذا الأمر فظاعة وجرما، فكان سبهم حراما وعظيمة من عظائم الآثام، لأنه يفضي إلى هذه النتيجة الخطيرة، وهو الذي يريده الرافضة عليهم لعائن الله المتتابعة، فالطعن في الصحابة والتجريح لهم مفاده إبطال جميع الأحكام الشرعية التي هم نقلتها ورواتها والمبلغون لها.

---

(١) الحديد: ١٠.

(٢) شرح النووي على مسلم: (١٦/ ٩٣).

الثاني: أن المتقرر عند عامة العقلاء من المسلمين أنه لا تعارض بين نص صحيح مع عقل صريح، وقد أثبت النص من الكتاب والسنة عدالتهم وأنهم خير الأمة وأطهرها قلوبا، وأكبرها عقولا، وأصحهم فهوما، وأن الله رضي عنهم ورضوا عنه، وقد شهدت بعض النصوص لآحادهم بالجنة، فهذا هو مقتضى النص، فحيث ثبت أن هذا مقتضى النص فيكون أيضا هو مقتضى العقل، فالعقل يقضي بما قضى به النص، وسبهم وتنقصهم والقدح فيهم مناقض لدلالة النص، ومبطل لها فيكون ضمنا مناقضا لمقتضى العقل، ومصادما له، فعلم بذلك أن سبهم مناقض للمعقول، ومصادم للمنقول.

الثالث: أن الذي يعلم السر وأخفى، ويعلم ما كان وما سيكون قد سطر لهم في كتابه أجمل الذكر والثناء، وأعظم المدح، وأخرج ذلك مخرج الأخبار التي لا يدخلها النسخ، وأخبر أن كتابه هذا سيبقى إلى أن يرفع في آخر الزمان، ولا تزال هذه الآيات التي فيها الثناء على الصحابة ومدحهم تقرأ في الربط والمدارس والمساجد والدور وتحفظ في الصدور، فمحال مع ذلك أن يكون الحال قد اختلف، وأن هذه الآيات لا تصح في دلالتها لأنها تمدح قوما حقهم السب والشتائم هذا من أمحل المحال، وأبطل الباطل، بل نقول: أن كل من أثنى الله عليه في القرآن خيرا فإنه سيموت على ذلك ولا شك، إذ لا تبديل في القرآن، ولا تغير ولا زيادة، ولا نقص فما مدحهم الله هذا المدح ولا أثنى عليهم هذا الثناء إلا لأنهم أهله في حياتهم وبعد مماتهم، وهذا وضح كل الوضوح إن شاء الله تعالى.

الرابع: أنه يستحيل في العقل السليم الاستحالة التامة أن يكون القوم الذين اختارهم الله تعالى لصحبة نبيه، ونصرة دينه، وإقامة شرعه، وإبلاغ أحكامه، أن يكونوا يستحقون اللعنة في باطن الأمر، بل العقل السليم يرفض الرفض الأكيد أن يكون هؤلاء القوم أعلا الأمة فضلا، وأكبرهم قدرا، وأزكاهم عقولا، وأبرهم قلوبا، وأعظمهم اتباعا، وأشدهم تمسكا، ومن يقول غير ذلك فإنه لا عقل عنده، ولا نقل يعتمد عليه، بل ليس عنده إلا الهوى والجهل والحمق واتباع الشيطان نعوذ بالله من حاله.

الخامس: إن من نظر في سيرة القوم بالعدل والإنصاف فإنه يعلم قطعا علو فضل الصحابة، وأنه لا يكون مثلهم، ولذلك فإنه لا يقدح فيهم ولا يثرب عليهم إلا الجاهل بحقيقة حالهم، وما هم عليه من كمال العلم النافع، والعمل الصالح، رضي الله عنهم وأرضاهم، ورفع نزلهم في جنات عدن، وجمعنا بهم في الجنة.

ثم نقول بعد ذلك: لقد اختلف العلماء في ذلك على قولين مشهورين:

الأول: ذهب جمع من أهل العلم إلى القول بتكفير من سب الصحابة رضي الله عنهم، أو انتقصهم وطعن في عدالتهم وصرح ببغضهم، وأن من كان هذه صفته فقد أباح دم نفسه، وحل قتله إلا أن يتوب من بعد ذلك ويترحم عليهم ويترضى عنهم، وممن قال بذلك عبدالرحمن بن أبي أبزى وعبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي، وأبو بكر بن عياش، وسفيان بن عيينة، ومحمد بن يوسف الفريابي، وبشر بن الحارث، والمروزي، ومحمد بن بشار العبدي وغيرهم كثير، وهو قول بعض العلماء من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، والظاهرية.

الثاني: وذهب فريق آخر من أهل العلم إلى أن ساب الصحابة لا يكفر بسبهم، بل يفسق ويضلل ويعزر التعزير البليغ، ويزجر الزجر الشديد حتى يرجع عن ارتكاب هذا الجرم الخطير الشنيع، وهذان القولان في الحقيقة ليس من خلاف التضاد وإنما من خلاف التنوع، أي أن أصحاب القول الأول لا يقصدون بقولهم كل صور السب، أي لا يكفرون بكل سب، وإنما يقصدون صور مخصوصة، وأصحاب القول الثاني لا يقصدون أن الساب لا يكفر أبدا وإنما يعنون صورا مخصوصة، ولذلك فالقول الجامع لهذه المسألة هو التفصيل في حكم ساب أصحاب النبي ﷺ، وقد ذكر هذا التفصيل جمع من أهل العلم وهو كما يلي:

الأول: أما سب جميعهم، أي سبهم على وجه العموم فهذا كفر ولا شك، وذلك كلعنهم جميعهم، أو اعتقاد أنهم ارتدوا إلا نفراً يسيراً، أو القدح فيهم بما يوجب سقوط عدالتهم ويقدح في أمانتهم وديانتهم، فهذا كله كفر ولا شك، لأنه مكذب لما نصه القرآن في غير موضع من الرضى عنهم، والثناء عليهم، وقال أبو العباس: (بل من يشك في كفر مثل هذا فإن كفره متعين، فإن مضمون هذه المقالة أن نقلة الكتاب والسنة كفار أو فساق)[1].

الثاني: سب الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما سبا يقدح في عدالتهم وديانتهم كاعتقاد كفرهم، أو أنهم كتموا شيئا من الوحي، أو أنهم خانوا النبي ﷺ، فهذا أيضا فاعله كافر ولا شك في كفره لمخالفته النصوص الكثيرة المتواترة التي وردت في فضلهما وعلو قدرهما كما سيأتي طرف منها إن شاء الله تعالى.

---

(١) الصارم المسلول على شاتم الرسول صـ: ٥٨٧.

الثالث: سب عائشة رضي الله عنها بما برأها الله جل وعلا منه، فهذا كفر بلا شك، ومن يشك في كفره فهو كافر، لأنه مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام براءتها من ذلك بالكتاب والسنة، فحقيقة قوله تكذيب الكتاب والسنة، وفاعل ذلك لا شك في كفره نعوذ بالله من أن تتفوه ألسنتنا بشيء من ذلك.

الرابع: إذا اقترن بالسب دعوى أن عليا إله، أو أنه كان هو النبي وإنما غلط جبريل في الرسالة، فهذا أيضاً لا شك في كفره، بل لا شك في كفر من توقف في كفره، ومثله أيضاً من زعم أن القرآن نقص منه آيات، وأنها كتمت، فهو كافر الكفر الأكبر المخرج من الملة، والعياذ بالله.

الخامس: أن يسب بعضهم سباً لا يقدح في عدالتهم ولا في دينهم مثل وصف بعضهم بالبخل، أو الجبن، أو قلة العلم، أو عدم الزهد ونحو ذلك، فهذا لا يكفر بذلك ولكن فاعله يستحق التعزير الشديد، والتأديب البليغ الذي يردعه وأمثاله عن هذا القول العظيم في خير الخلق بعد الأنبياء، قال أبو العباس: (وعلى هذا يحمل كلام من لم يكفرهم من أهل العلم) [1].

فهذا التفصيل هو الذي يجمع ما نقل عن أهل العلم في ذلك، والله يتولانا وإياك وهو أعلى وأعلم.

---

(١) الصارم المسلول على شاتم الرسول صـ: ٥٨٦.

القاعدة التاسعة عشرة بعد المائة:

(من أصول أهل السنة والجماعة الإيمان بفضائل الصحابة ونشرها بين العامة والخاصة)

أقول: اعلم رحمك الله تعالى أن أهل السنة رحمهم الله تعالى يحفظون لأصحاب النبي ﷺ تلك الفضائل الكثيرة التي ثبتت بها الأدلة الكثيرة من الكتاب والسنة، ويؤمنون بها، ويعتبدون لله تعالى بنشر هذه الفضائل بين فئام الأمة، حتى تعرف الأمة كلها بكل أطيافها ما للصحابة من المنزلة الرفيعة، والقدر العظيم في الشريعة، فقد أجمع أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى أن الصحابة أبر هذه الأمة قلوبا، وأعمقها علما، وأقلها تكلفا، وأقومها هديا، وأحسنها حالا اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ، وإقامة دينه، كما قاله ابن مسعود رضي الله عنه(١)، فحبهم سنة، والدعاء لهم قربة، والاقتداء بهم وسيلة، والأخذ بآثارهم فضيلة، وهم صفوة خلق الله تعالى بعد النبيين - عليهم الصلاة والسلام- فعن ابن عباس رضي الله عنهما في قول الله عز وجل: ﴿ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ﴾(٢)، قال: أصحاب محمد ﷺ(٣)، وقال سفيان في قوله عز وجل: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾(٤)، قال: هم أصحاب محمد ﷺ(٥)، وعن وهب بن منبه

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) النمل: ٥٩.

(٣) شرح السنة للبغوي: (١٤/ ٦٨).

(٤) الرعد: ٢٨.

(٥) التفسير من سنن سعيد بن منصور: (٥/ ٤٣٥)، رقم: (١١٦٩).

-رحمه الله - في قوله تعالى: ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ۝١٥ كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾[١]، قال هم أصحاب محمد ﷺ[٢]، وقال قتادة في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾[٣]، هم أصحاب محمد ﷺ آمنوا بكتاب الله وعملوا بما فيه[٤]، فالصحابة هم أفضل الأمة بعد نبيها ﷺ، لا كان ولا يكون مثلهم في العلم والدين والإيمان والموالاة والنصرة أبدا، وفي فتح الباري: (وقد ذهب جمهور العلماء إلى أن فضيلة الصحبة لا يعدلها عمل، لمشاهدة رسول الله ﷺ، أما من اتفق له الذب عنه، والسبق إليه بالهجرة، أو النصرة، أو ضبط الشرع المتلقى عنه وتبليغه لمن بعده، فإنه لا يعدله أحد ممن يأتي بعده، لأنه ما من خصلة إلا وللذي سبق بها مثل أجر من عمل بها من بعده، فظهر فضلهم)[٥]، وقال النووي: (وفضيلة الصحبة - ولو لحظة - لا يوازيها عمل، ولا تنال درجتها بشيء، والفضائل لا تؤخذ بالقياس، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء)[٦]، وتلك الفضائل الكبيرة العظيمة الفخمة قد ثبتت لهم جميعهم، ومنها ما ثبت لآحادهم، فنحن معاشر أهل السنة والجماعة نؤمن ونقر ونتعبد لله تعالى بنشر تلك الفضائل الثابتة لمجموعهم ولآحادهم

---

(١) عبس: ١٥-١٦.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) البقرة: ١٢١.

(٤) تعظيم قدر الصلاة لمحمد بن نصر المروزي: (١/ ٣٩٧)، رقم: (٣٨٨)، والإيمان لابن منده: (١/ ٣٦٤)، وترتيب الأمالي الخميسية للشجري: (١/ ١١٦)، رقم: (٤٤٦).

(٥) فتح الباري لابن حجر: (٧/ ٧).

(٦) لم أقف عليه.

على السواء، لا سيما فضائل الصحابي الذي كثر نقده وتجريحه من قِبَلِ أهل البدع، وقد ذكرنا جملا من الفضائل العامة الواردة في القرآن الكريم في القواعد السابقة، من أن الله تعالى قد مدحهم وزكاهم وأثنى عليهم وأخبر برضاه عنهم ورضاهم عنه، ووعدهم بالثواب العظيم والأجور الجزيلة الكبيرة، وعن أبي سعيد الخدري رضي الله تعلى عنه قال: (قال رسول الله ﷺ: (**لا تسبوا أصحابي فو الذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه**)[1].

وعنه رضي الله تعالى عنه قال: (قال رسول الله: (**يأتي على الناس زمان فيغزو فئام من الناس فيقولون هل فيكم من صاحب رسول الله ﷺ؟ فيقولون نعم فيفتح لهم، ثم يأتي على الناس زمان فيغزو فئام من الناس فيقال: هل فيكم من صاحب أصحاب رسول الله ﷺ؟ فيقولون نعم فيفتح لهم، ثم يأتي على الناس زمان فيغزو فئام من الناس فيقال: هل فيكم من صاحب من صاحب أصحاب رسول الله ﷺ فيقولون نعم فيفتح لهم**)[2].

وعن أبي بردة عن أبيه قال: قال النبي ﷺ: (**النجوم أمنة للسماء فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمنة لأصحابي فإذا ذهبتُ أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمنة لأمتي فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون**)[3].

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

وعن عمران بن حصين صلى الله عليه وسلم قال: (قال رسول الله ﷺ: (**خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**)، قال عمران: فلا أدري أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة؟ (**ثم إن بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون ولا يؤتمنون وينذرون ولا يوفون ويظهر فيهم السمن**)[1].

عن عبد الله بن مسعود قال: (إن الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد فاصطفاه لنفسه فابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد فجعلهم وزراء نبيه يقاتلون على دينه، فما رأى المسلمون حسنا فهو عند الله حسن، وما رأوا سيئا فهو عند الله سيئ)[2].

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (**خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته**)[3].

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قوله: (لا تسبوا أصحاب محمد فلمقام أحدهم ساعة خير من عمل أحدكم عمره)[4].

وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: سمعت علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه يقول: (خرج علينا رسول الله ﷺ فقال: (**اللهم ارحم خلفائي**)،

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) رواه ابن ماجه في افتتاحه، فضل أهل بدر، رقم: (١٦٢)، وابن أبي شيبة: (٦/ ٤٠٥)، رقم: (٣٢٤١٥)، وأحمد بن حنبل في فضائل الصحابة: (١/ ٥٧)، رقم: (١٥).
قال الألباني: (حسن).

قلنا يا رسول الله ﷺ ومن خلفاؤك؟ قال: (**الذين يأتون من بعدي يرون أحاديثي وسنتي ويعلمونها للناس**)[١].

وعن بريدة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**ما من أحد من أصحابي يموت بأرض إلا بُعث قائداً ونوراً لهم يوم القيامة**)[٢].

وعن جابر رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة**)[٣].

وعن عبد الله بن مغفل المزني رضي الله تعالى عنه قال: (قال رسول الله ﷺ: (**الله الله في أصحابي لا تتخذوهم بعدي غرضاً فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله، ومن آذى الله يوشك أن يأخذه**)[٤]، كان السلف الصالح على درجة كبيرة من احترام الصحابة رضوان الله تعالى عليهم وتقديرهم حتى أنهم عدوا من طعن في أي صحابي مرتكباً لأكبر الفواحش والكبائر، والأحاديث في هذا الموضوع كثيرة، وأما فضائلهم على الوحدان فأكثر من أن يحتملها كتاب، وقد ألفت فيها المؤلفات الكثيرة، ولكن حتى لا يخلو كتابنا من هذا الفضل العظيم في تقرير بعض فضائل الصحابة نذكر ولو

---

(١) ترتيب الأمالي الخميسية للشجري: (١/ ٢٥)، رقم: (٦٤)، والطيوريات: (١/ ٢٣٩).
قال دسمان يحيى معالي، عباس صخر الحسن في تحقيقه للطيوريات: (إسناده واهٍ جدًّا، والحديث موضوع).

(٢) رواه الترمذي، أبواب المناقب، باب فيمن سب أصحاب النبي ﷺ، رقم: (٣٨٦٥).
قال الألباني: (ضعيف).

(٣) رواه النسائي في الكبرى، كتاب التفسير، رقم: (١١٤٤٤).

(٤) تقدم تخريجه.

جملا مختصرة من فضائل من كثر الكلام فيه من أهل البدع، وهم أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعائشة، ومعاوية رضوان الله تعالى عليهم، فنقول - وبالله تعالى التوفيق ومنه نستمد العون والفضل-:

أما فضائل أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه فهي كثيرة، فقد أجمع أهل السنة على أنه أحق الناس بالخلافة بعد موت النبي ﷺ، وأجمعوا على أنه أفضل هذه الأمة بعد نبيها ﷺ، وهو الذي قال الله تعالى فيه لما كان ينفق ماله في فك الرقيق من المسلمين، وإعتاقهم لوجه الله تعالى: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلۡأَتۡقَى ﴿١٧﴾ ٱلَّذِي يُؤۡتِي مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٖ تُجۡزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِ ٱلۡأَعۡلَىٰ ﴿٢٠﴾ وَلَسَوۡفَ يَرۡضَىٰ﴾[(١)]، وهو الذي قال الله تعالى فيه: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيۡهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٖ لَّمۡ تَرَوۡهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفۡلَىٰۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلۡعُلۡيَاۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[(٢)]، قال أبو العباس رحمه تعالى: (وأبو بكر الصديق كان أقوى الصحابة قلبا، وأربطهم جأشا، وأعظمهم ثباتا، وأشدهم إقداما، وأبعدهم عن الجزع والضعف والجبن، ولهذا كان النبي ﷺ يصحبه وحده في المواضع التي يكون أخوف ما يكون فيها، كما صحبه في الهجرة، وكان معه في الغار، والعدو يطلبهما ويبذل ديتهما لمن يأتي بهما، وكان معه في العريش يوم بدر وحده والكفار

(١) الليل: ١٧-٢١.

(٢) الليل: ١٧-٢١.

قاصدون الرسول خصوصا، ولهذا لما مات النبي ﷺ ظهر من شجاعته وبسالته، وصبره، وثباته، وسياسته، وتدبيره، وإمامته للدين، وقمعه للمرتدين، ومعونته للمؤمنين، وسد ظهورهم ما لا تتسع هذه الورقة، وكل من له بالشجاعة أدنى خبرة يعلم أنه لم يكن منهم من يقاربه في الشجاعة فضلا أن يشاركه، وكذلك كان عمر، كان أشجعهم بعده، كما أن أبا بكر كان أعلمهم، كما ذكر الإمام منصور بن عبد الجبار السمعاني إجماع العلماء على أن أبا بكر أعلم الأمة بعد رسول الله ﷺ)(١).

وعن أنس عن أبي بكر رضي الله عنهما قال: (قلت: للنبي ﷺ وأنا في الغار، لو أن أحدهم نظر تحت قدميه لأبصرنا قال: (**ما ظنك باثنين الله ثالثهما**)(٢).

وعن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: (قلت يا رسول الله: أيُّ الناس أحب إليك قال: (**عائشة**) فقلت من الرجال، قال: (**أبوها**)، قلت ثم من قال: (**عمر بن الخطاب**)، فعد رجالاً...)(٣).

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية: (٣/ ٢٥٠).

(٢) أخرجه البخاري في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب المهاجرين وفضلهم، رقم: (٣٦٥٣)، وباب هجرة النبي ﷺ إلى المدينة، رقم: (٣٩٢٢)، وفي تفسير سورة براءة، باب قوله: ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾، رقم: (٤٦٦٣)، ومسلم رقم: (٢٣٨١) في فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر رضي الله عنه، والترمذي رقم: (٣٠٩٥) في التفسير، باب ومن سورة التوبة.

(٣) أخرجه البخاري في المغازي، باب غزوة ذات السلاسل، رقم: (٤٣٥٨)، وفي فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي ﷺ: (**لو كنت متخذا خليلا**)، رقم: (٣٦٦٢)، ومسلم رقم (٢٣٨٤) في فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر رضي الله عنه.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (سمعت رسول الله ﷺ يقول: (**بينما راع في غنمه عدا عليه الذئب، فأخذ منها شاة، فطلبه الراعي، فالتفت إليه الذئب، فقال: من لها يوم السبع يوم ليس لها راع غيري، وبينما رجل يسوق بقرة قد حمل عليها فالتفتت إليه، فكلمته، فقالت: إني لم أخلق لهذا، ولكني خلقت للحرث**)، قال الناس: سبحان الله، قال النبي ﷺ: (**فإني أومن بذلك، وأبو بكر وعمر**)[1].

وفي رواية للبخاري: (**وما ثم أبو بكر وعمر**)[2]، أي لم يكونا في المجلس، فشهد لهما بالإيمان بذلك لعلمه بكمال إيمانهما.

وعن أنس رضي الله عنه: أن النبي ﷺ صعد أحداً، وأبو بكر وعمر، وعثمان، فرجف بهم، فقال: (**اثبت أحد، فإنما عليك نبي، وصديق، وشهيدان**)[3].

---

(١) صحيح البخاري في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه، رقم: (٣٦٩٠)، ومسلم رقم: (٢٣٨٨) في فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، والترمذي رقم: (٣٦٨١) و(٣٦٩٦) في المناقب، باب مناقب أبي بكر، وباب مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنهما.

(٢) صحيح البخاري في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه، رقم: (٣٦٩٠).

(٣) أخرجه البخاري في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي ﷺ: (**لو كنت متخذا خليلا**)، رقم: (٣٦٧٥)، وباب مناقب عمر بن الخطاب، رقم: (٣٦٨٦)، وأبو داود رقم: (٤٦٥١) في السنة، باب في الخلف، والترمذي رقم: (٣٦٩٧) في المناقب، باب مناقب عثمان بن عفان رضي الله عنه.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (كنا نخيَّر بين الناس في زمن النبي ﷺ، فنخير أبا بكر، ثم عمر، ثم عثمان)، أخرجه البخاري[١]، زاد الطبراني: (فنعلم بذلك النبي ﷺ، ولا ينكره)[٢].

وعن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**اقتدوا بالذين من بعدي: أبو بكر وعمر**)[٣].

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: (قال رسول الله ﷺ: (**ما من نبي إلا وله وزيران من أهل السماء، ووزيران من أهل الأرض، فأما وزيراي من أهل السماء فجبريل وميكائيل، وأما وزيراي من أهل الأرض: فأبو بكر وعمر**)[٤].

وعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ لأبي بكر وعمر: (**هذان سيدا كهول أهل الجنة من الأولين والآخرين، إلا النبيين والمرسلين**)[٥].

وعن سعيد بن زيد رضي الله عنه: (سمعت رسول الله ﷺ يقول: (**أبو بكر وعمر في الجنة**)[٦].

(١) أخرجه البخاري في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب فضل أبي بكر بعد النبي ﷺ، رقم: (٣٦٥٥).

(٢) لم نقف عليه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل: (١/ ١٦٤)، رقم: (١٥٢)، والشريعة للآجري: (٤/ ١٨٥٨)، رقم: (١٣٢٦).

(٥) رواه الترمذي، أبواب المناقب، رقم: (٣٦٦٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه: (٦/ ٣٥٠)، رقم: (٣١٩٤١).

قال الألباني: (صحيح).

(٦) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (٩/ ١٥٥)، رقم: (١٤٨٧٧).

وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**إن أهل الدرجات العلى ليراهم من تحتهم كما ترون النجم الطالع في أ فق السماء، وإن أبا بكر وعمر منهم وأنعما**)[١].

وعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ: كان يخرج على أصحابه من المهاجرين والأنصار وهم جلوس فيهم أبو بكر وعمر ولا يرفع إليه أحد منهم بصره، إلا أبو بكر وعمر، فإنهما كانا ينظران إليه، وينظر إليهما، ويبتسمان إليه، ويبتسم إليهما[٢].

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ خرج ذات يوم، فدخل المسجد وأبو بكر وعمر أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله، وهو آخذ بأيديهما، وقال: (**هكذا نبعث يوم القيامة**)[٣].

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال عمر لأبي بكر: يا خير الناس بعد رسول الله ﷺ، فقال أبو بكر: أما إنك قلت ذلك، فلقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: (**ما طلعت الشمس على رجل خير من عمر**)[٤].

---

(١) مسند الحميدي: (٢/ ٢٠)، رقم: (٧٧٢)، ومعجم ابن الأعرابي: (٣/ ٨٩٨)، رقم: (١٨٣٣)، وأمالي ابن بشران ص: ٧٩، رقم: (١١٠٤)، وشرح السنة للبغوي: (١٤/ ٩٩).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) رواه الترمذي، أبواب المناقب، رقم: (٣٦٦٩)، وأحمد بن حنبل في فضائل الصحابة: (١/ ١٠٥)، رقم: (٧٧)، وابن أبي عاصم في السنة: (٢/ ٦١٦)، رقم: (١٤١٨)، والبزار: (١٢/ ١٩٠)، رقم: (٥٨٥٢).

قال الألباني: (ضعيف).

(٤) رواه الترمذي، أبواب المناقب، رقم: (٣٦٨٤)، والبزار: (١/ ١٩٤)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين: (٣/ ٩٦)، رقم: (٤٥٠٨).

قال الألباني: (ضعيف).

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (قال رسول الله ﷺ: (**أنا أول من تنشق عنه الأرض، ثم أبو بكر، ثم عمر**)[١].

وعن عبد الله بن حنطب رضي الله عنه أن النبي ﷺ، رأى أبا بكر وعمر، فقال: (**هذان السمع والبصر**)[٢].

وعن أبي أروى الدوسي رضي الله عنه قال كنت عند النبي ﷺ فأقبل أبو بكر وعمر، فقال: (**الحمد لله الذي أيدني بكما**)[٣].

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: خطب رسول الله ﷺ الناس فقال: (**إن الله خير عبداً بين الدنيا وبين ما عنده، فاختار ما عند الله**)، فبكى أبو بكر، فعجبنا لبكائه، أن يخبر رسول الله ﷺ عن عبد خيِّر، فكان رسول الله ﷺ هو المخيَّر، وكان أبو بكر أعلمنا به)[٤].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (قال رسول الله ﷺ: (**إن من أمن الناس عليَّ في صحبته وماله أبو بكر، ولو كنت متخذاً خليلاً غير ربي،**

(١) رواه الترمذي، أبواب المناقب، رقم: (٣٦٩٢)، وأحمد بن حنبل في فضائل الصحابة: (١/ ١٥٠)، رقم: (١٣٢)، والفاكهي في أخبار مكة: (٣/ ٥٣)، رقم: (١٨١٤).
قال الألباني: (ضعيف).

(٢) رواه الترمذي، أبواب المناقب، رقم: (٣٦٧١)، وأحمد بن حنبل في فضائل الصحابة: (١/ ٤٣٢)، رقم: (٦٨٦)، والآجري في الشريعة: (٤/ ١٨٥٣)، رقم: (١٣٢٢).
قال الألباني: (صحيح).

(٣) رواه أحمد بن حنبل في فضائل الصحابة: (١/ ٧٣)، رقم: (٣٧)، والطبراني في المعجم الأوسط: (٧/ ٢١٢)، رقم: (٧٢٩٩).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب الخوخة والممر في المسجد، رقم: (٤٦٦).

لاتخذت أبا بكر، ولكن أخوَّة الإسلام ومودته لا تبقين في المسجد باب إلا سدَّ إلا باب أبي بكر) [١].

وعن جبير بن مطعمٍ رضي الله عنه عن أبيه قال: (أتت امرأة إلى النبي ﷺ فأمرها أن ترجع إليه قالت: أرأيت إن جئت ولم أجدك - كأنها تقول الموت - قال: **(إن لم تجديني فأت أبا بكر)** [٢].

وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: (كنت جالساً عند النبي ﷺ، إذ أقبل أبو بكر، فسلم وقال إني كان بيني وبين عمر بن الخطاب شيء، فأسرعت إليه ثم ندمت، فسألته أن يغفر لي، فأبى عليَّ، فأقبلت إليك، فقال يغفر الله لك يا أبا بكر ثلاثاً، ثم إن عمر ندم فأتى منزل أبا بكر، فقال: أثم أبو بكر؟ فقالوا: لا، فأتى النبي ﷺ فجعل وجه النبي ﷺ يتمعر، حتى أشفق أبو بكر، فجثى على ركبتيه فقال: والله أنا كنت أظلم مرتين، فقال النبي ﷺ: **(إن الله بعثني إليكم، فقلتم كذبت، وقال أبو بكر: صدقت، وواساني بنفسه وماله، فهل أنتم تاركوا لي صاحبي**، مرتين، فما أوذي بعدها) [٣].

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ، **(من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة)**، فقال أبو بكر: إن أحد شقي ثوبي

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب الخوخة والممر في المسجد، رقم: (٤٦٦).

(٢) رواه ابن الأعرابي في معجمه: (٣/ ١١٠٤)، رقم: (٢٣١٨).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب قول النبي ﷺ: (لو كنت متخذا خليلا)، رقم: (٣٦٦١).

يسترخي، إلا أن أتعاهد ذلك منه، فقال رسول الله ﷺ: (**إنك لست تصنع ذلك خيلاء**)[١].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (سمعت رسول الله ﷺ يقول: (**من أنفق زوجين من شيء من الأشياء في سبيل الله، دعي من ذلك من أبواب الجنة، يا عبد الله: هذا خير، فمن كان من أهل الصلاة دعي من باب الصلاة، ومن كان من أهل الجهاد دعي من باب الجهاد، ومن كان من أهل الصدقة دعي من باب الصدقة، ومن كان من أهل الصيام دعي من باب الريان**)، فقال أبو بكر: ما على هذا الذي يدعى من تلك الأبواب من ضرورة، وقال: هل يدعى منها كلها أحد يا رسول الله قال: (**نعم، وأرجو أن تكون منهم يا أبا بكر**)[٢].

وعن عروة بن الزبير رضي الله عنه قال: سألت عبد الله بن عمرو بن العاص عن أشد ما صنع المشركون برسول الله ﷺ قال: (رأيت عقبة بن أبي مُعَيْط جاء إلى النبي ﷺ وهو يصلي، فوضع رداءه في عنقه، فخنقه به خنقاً شديداً، فجاء أبو بكر حتى دفعه عنه فقال: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ مِن رَّبِّكُمْ﴾[٣]،[٤].

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب قول النبي ﷺ: (**لو كنت متخذا خليلا**)، رقم: (٣٦٦٥).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب قول النبي ﷺ: (**لو كنت متخذا خليلا**)، رقم: (٣٦٦٦).

(٣) غافر: ٢٨.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب قول النبي ﷺ: (**لو كنت متخذا خليلا**)، باب رقم: (٣٦٧٨).

وعن علي رضي الله عنه أنه قال: أيها الناس أخبروني من أشجع الناس؟ قالوا: قلنا أنت يا أمير المؤمنين، قال أما إني ما بارزت أحداً إلا انتصفت منه، ولكن أخبروني بأشجع الناس؟ قالوا لا نعلم فمما قال: أبو بكر أنه لما كان يوم بدر جعلنا لرسول الله ﷺ عريشاً فقلنا: من يكون مع رسول الله ﷺ، لئلا يهوي إليه أحد من المشركين، فوالله ما دنى منا أحد إلا وأبو بكر شاهراً بالسيف على رأس رسول الله ﷺ لما يُهوي إليه أحد، إلا أهوى إليه، فهذا أشجع الناس فقال عليٌّ: ولقد رأيت رسول الله ﷺ، وأخذته قريش، فهذا يجأه وهذا يتلتله، وهم يقولون أنت الذي جعل الآلهة إله واحداً؟قال والله ما دنى منا أحد إلا أبو بكر يضرب هذا ويجأ هذا، ويتلتل هذا، وهو يقول: ويلكم: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾(١)، ثم رفع عليٌّ بردة كانت عليه، فبكى حتى اخضلت لحيته، ثم قال: أنشدكم الله أمؤمن آل فرعون خير أم أبو بكر؟ فسكت القوم فقال لا تجيبوني، فوالله لساعة من أبي بكر خير من مثل مؤمن آل فرعون، ذلك رجل كتم إيمانه وهذا رجل أعلن إيمانه)(٢).

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ في مرضه: (**ادعي لي أبا بكر وأخاك حتى أكتب كتاباً، فإني أخاف أن يتمنى متمنٍّ ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر**)(٣).

---

(١) غافر: ٢٨.

(٢) رواه البزار: (٣/ ١٤)، رقم: (٧٦١).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب فضائل أبي بكر، رقم: (٢٣٨٧).

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: مرض النبي ﷺ، فاشتد مرضه، فقال: (**مروا أبابكر فليصل بالناس**)، قالت عائشة: يا رسول الله إن أبا بكر رجل رقيق القلب إذا قام مقامك، لم يستطع أن يصلي بالناس فقال: (**مري أبابكر فليصل بالناس**)، فعادت، فقال: (**مري أبابكر فليصل بالناس**)، فعادت فقال: (**مري أبا بكر فليصل بالناس، إنكن صواحب يوسف**)[1]، فأتاه الرسول، فصلى بالناس في حياة رسول الله ﷺ.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (قال رسول الله ﷺ: (**أما إنك يا أبا بكر أول من يدخل الجنة من أمتي**)[2].

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: (أبو بكر سيدنا وخيرنا وأحبُّنا إلى رسول الله ﷺ)[3]، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (**ما لأحد عندنا يد إلا و كافأناه، إلا أبو بكر، فإن له عندنا يداً يكافئه الله بها يوم القيامة، وما نفعني مال أحد قط، ما نفعني مال أبي بكر، ولو**

(١) أخرجه البخاري في الجماعة، باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة، رقم: (٦٨٢)، وباب حد المريض أن يشهد الجماعة، رقم: (٦٦٤)، وباب من أسمع الناس تكبير الإمام في الصلاة، رقم: (٧١٢)، ومسلم رقم: (٤١٨) في الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر وغيرهما.

(٢) رواه أبو داود، رقم: (٤٦٥٢) في السنة، باب في الخلفاء.

قال عبد القادر الأرنؤوط في تعليقه على جامع الأصول: (وإسناده ضعيف).

(٣) أخرجه البخاري، في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي ﷺ: (**لو كنت متخذا خليلا**)، رقم: (٣٦٦٨).

كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ألا وإن صاحبكم خليل الله)[١].

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال لأبي بكر: (**أنت صاحبي على الحوض، وصاحبي في الغار**)[٢].

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: (أمرنا رسول الله ﷺ أن نتصدق، فوافق ذلك مالاً عندي فقلت: اليوم أسبق أبا بكر، إن سبقته يوماً، قال: فجئت بنصف مالي فقال رسول الله ﷺ: (**ما أبقيت لأهلك**)؟ قلت مثله، وأتى أبو بكر بكل ما عنده، فقال: (**يا أبا بكر ما أبقيت لأهلك**)؟ قال: أبقيت لهم الله ورسوله، قلت: والله لا أسبقه بشيءٍ أبداً)[٣].

وعن عائشة رضي الله عنها أن أبا بكر دخل على رسول الله ﷺ فقال: (**أنت عتيق الله من النار**)، فيومئذ سمي عتيقاً)، رواه الترمذي[٤]، وأخرجه البزار بمثله من حديث عبد الله بن الزبير[٥].

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه الترمذي، رقم: (٣٦٧١) في المناقب، باب مناقب أبي بكر الصديق رضي الله عنه. وقال: (هذا حديث حسن صحيح).

(٣) رواه أبو داود رقم: (١٦٧٨) في الزكاة، باب في الرخصة في الرجل يخرج من ماله، والترمذي رقم: (٣٦٧٦) في المناقب، باب مناقب أبي بكر الصديق رضي الله عنه. وقال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح).

(٤) سنن الترمذي، رقم: (٣٦٧٩) في المناقب، باب مناقب أبي بكر الصديق رضي الله عنه. وقال: (هذا حديث غريب).

(٥) مسند البزار: (٦/ ١٧٠)، رقم: (٢٢١٣).

وعنها قالت: (قال رسول الله ﷺ: (**لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يؤمهم غيره**)[١]، والأحاديث في فضلة كثيرة، والله الموفق.

وأما عمر رضي الله تعالى عنه، وما أدراك ما عمر، فإنه الفاروق أبو حفص، وهو الرجل الثالث في الدولة الإسلامية باعتبار الاعتماد عليه، وقد ورد في فضله الأحاديث الصحيحة الكثيرة، ذكرنا جملا من الأحاديث في فضل عمر مع سياقنا للأحاديث في فضل أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه، وبعضها لا بد من أعادته، فنقول:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ - رضى الله عنهما - قَالَ: (كُنَّا نُخَيِّرُ بَيْنَ النَّاسِ فِي زَمَنِ النَّبِي ﷺ فَنُخَيِّرُ أَبَا بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، ثُمَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رضى الله عنهم)[٢].

وعَنْ أَبِى مُوسَى - رضى الله عنه - قَالَ: (كُنْتُ مَعَ النَّبِي ﷺ فِي حَائِطٍ مِنْ حِيطَانِ الْمَدِينَةِ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَاسْتَفْتَحَ، فَقَالَ النَّبِي ﷺ: (**افْتَحْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ**)، فَفَتَحْتُ لَهُ، فَإِذَا أَبُو بَكْرٍ، فَبَشَّرْتُهُ بِمَا قَالَ النَّبِي ﷺ، فَحَمِدَ اللَّهَ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ فَاسْتَفْتَحَ، فَقَالَ النَّبِي ﷺ: (**افْتَحْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ**)، فَفَتَحْتُ لَهُ، فَإِذَا هُوَ عُمَرُ، فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا قَالَ النَّبِي ﷺ فَحَمِدَ اللَّهَ، ثُمَّ اسْتَفْتَحَ رَجُلٌ، فَقَالَ لِي: (**افْتَحْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ عَلَى بَلْوَى تُصِيبُهُ**)، فَإِذَا عُثْمَانُ، فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَحَمِدَ اللَّهَ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ)[٣].

---

(١) رواه الترمذي، رقم: (٣٦٧٤) في المناقب، باب مناقب أبي بكر الصديق رضي الله عنه. وقال: (هذا حديث غريب).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) اخرجه البخاري في الفتن، باب الفتنة التي تموج كالبحر، رقم: (٧٠٩٧)، وفي فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي ﷺ: (**لو كنت متخذا خليلا**)، رقم: (٣٦٧٤)، وباب

وعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رضى الله عنهما - قَالَ: (قَالَ النَّبِي ﷺ: (**رَأَيْتُنِي دَخَلْتُ الْجَنَّةَ، فَإِذَا أَنَا بِالرُّمَيْصَاءِ: امْرَأَةِ أَبِى طَلْحَةَ، وَسَمِعْتُ خَشَفَةً، فَقُلْتُ مَنْ هَذَا؟ فَقَالَ هَذَا بِلالٌ، وَرَأَيْتُ قَصْراً بِفِنَائِهِ جَارِيَةٌ، فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا؟ فَقَالَ لِعُمَرَ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَدْخُلَهُ فَأَنْظُرَ إِلَيْهِ، فَذَكَرْتُ غَيْرَتَكَ**)، فقَالَ عُمَرُ بِأُمِّي وَأَبِى يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعَلَيْكَ أَغَارُ) (١).

وعَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ - رضى الله عنه – قَالَ: (بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُول اللَّهِ ﷺ إِذْ قَالَ: (**بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي فِي الْجَنَّةِ، فَإِذَا امْرَأَةٌ تَتَوَضَّأُ إِلَى جَانِبِ قَصْرٍ، فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا الْقَصْرُ؟ قَالُوا: لِعُمَرَ فَذَكَرْتُ غَيْرَتَهُ فَوَلَّيْتُ مُدْبِراً**)، فَبَكَى وَقَالَ أَعَلَيْكَ أَغَارُ يَا رَسُولَ اللَّهِ)(٢).

عن قتادة أن أنس بن مالك رضي الله عنه حدثهم أن النبي ﷺ صعد أحدا وأبو بكر وعمر وعثمان فرجف بهم، فقال: (**اثبت أحد فإنما عليك نبي وصديق وشهيدان**) (٣).

مناقب عمر ابن الخطاب، رقم: (٣٦٩٣)، وفي الأدب، باب نكت العود في الماء والطين، رقم: (٣٢١٦)، ومسلم رقم: (٢٤٠٣) في فضائل الصحابة، باب من فضائل عثمان بن عفان رضي الله عنه، والترمذي رقم: (٣٧١١) في المناقب، باب رقم: (٦١).

(١) اخرجه البخاري في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب عمر بن الخطاب، رقم: (٣٦٧٩) .

(٢) اخرجه البخاري في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب عمر بن الخطاب، رقم: (٣٦٨٠)، ومسلم رقم: (٢٣٩٥) في فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر رضي الله عنه.

(٣) تقدم تخريجه.

وقال البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي حَيْوَةُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَقِيلٍ زُهْرَةُ بْنُ مَعْبَدٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَدَّهُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ هِشَامٍ قَالَ: (كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَهْوَ آخِذٌ بِيَدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلاَّ مِنْ نَفْسِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (**لاَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ**)، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ فَإِنَّهُ الآنَ وَاللَّهِ لأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (**الآنَ يَا عُمَرُ**)[1].

وعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رضى الله عنه - قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (**بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ النَّاسَ عُرِضُوا عَلَيَّ وَعَلَيْهِمْ قُمُصٌ، فَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ الثُّدْيَ، وَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ دُونَ ذَلِكَ، وَعُرِضَ عَلَيَّ عُمَرُ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ اجْتَرَّهُ**) قَالُوا فَمَا أَوَّلْتَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: (**الدِّينَ**)[2].

وقال رحمه الله تعالى في صحيحه: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ أَبُو جَعْفَرٍ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي حَمْزَةُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (**بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ شَرِبْتُ - يَعْنِي اللَّبَنَ - حَتَّى أَنْظُرُ إِلَى الرِّيِّ يَجْرِي فِي ظُفُرِي أَوْ فِي أَظْفَارِي، ثُمَّ نَاوَلْتُ عُمَرَ**). فَقَالُوا فَمَا أَوَّلْتَهُ؟ قَالَ: (الْعِلْمَ)[3].

---

(١) أخرجه البخاري، في الأيمان والنذور، باب كيف كانت يمين النبي ﷺ، رقم: (٦٦٣٢).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب فضل العلم، رقم: (٨٢)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر رضي الله عنه رقم: (٢٣٩١).

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: (**أريت في المنام أني أنزع بدلو بكرة على قليب فجاء أبو بكر فنزع ذنوبا أو ذنوبين نزعا ضعيفا والله يغفر له، ثم جاء عمر بن الخطاب فاستحالت غربا، فلم أر عبقريا يفري فريه حتى روي الناس وضربوا بعطن**)(١).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (قال رسول الله ﷺ:(**لقد كان فيما قبلكم من الأمم محدثون فإن يك في أمتي أحد فإنه عمر**)(٢).

وعن ابن أبي مليكة أنه سمع ابن عباس يقول: وضع عمر على سريره فتكنفه الناس يدعون ويصلون قبل أن يرفع وأنا فيهم فلم يرعني إلا رجل آخذ منكبي فإذا علي بن أبي طالب فترحم على عمر وقال: ما خلفت أحدا أحب إلي أن ألقى الله بمثل عمله منك، وأيم الله إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبيك، وحسبت أني كنت كثيرا أسمع النبي

---

(١) أخرجه البخاري، في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه، رقم: (٣٦٨٢)، وباب قول النبي ﷺ: (**لو كنت متخذا خليلا**)، رقم: (٣٦٦٤)، وفي الأنبياء، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم: (٣٦٣٣)، وفي التعبير، باب نزع الماء من البئر حتى يروى الناس، رقم: (٧٠١٩)، وباب نزع الذنوب والذنوبين من البئر بضعف، رقم: (٧٠٢٠)، ومسلم رقم (٢٣٩٣) في فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، والترمذي رقم: (٢٢٩٠) في الرؤيا، باب ما جاء في رؤيا النبي ﷺ في الميزان والدلو.

(٢) أخرجه البخاري، في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه، رقم: (٣٦٨٩)

ﷺ يقول: (**ذهبت أنا وأبو بكر وعمر، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر**)[١].

وقال رحمه الله تعالى في صحيحه: حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا يحيى عن إسماعيل حدثنا قيس قال: قال عبد الله: (مازلنا أعزة منذ أسلم عمر)[٢].

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: (**اللهم أعز الإسلام بأحب هذين الرجلين إليك: بأبي جهل، أو بعمر بن الخطاب**)، قال: وكان أحبهما إليه عمر[٣].

وعن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال: استأذن عمر بن الخطاب على رسول الله ﷺ وعنده نسوة من قريش يكلمنه ويستكثرنه عالية أصواتهن على صوته، فلما استأذن عمر بن الخطاب قمن فبادرن الحجاب فأذن له رسول الله ﷺ، فدخل عمر ورسول الله ﷺ يضحك، فقال: عمر: أضحك الله سنك يا رسول الله، فقال النبي ﷺ: (**عجبت من هؤلاء اللاتي كن عندي فلما سمعن صوتك ابتدرن الحجاب**)، فقال عمر: فأنت أحق أن يهبن يا رسول الله، ثم قال عمر: يا عدوات أنفسهن أتهبنني ولا تهبن رسول الله ﷺ، فقلن: نعم أنت أفظ وأغلظ من رسول الله ﷺ،

---

(١) أخرجه البخاري، في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه، رقم: (٣٦٨٥)

(٢) أخرجه البخاري، في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه، رقم: (٣٦٨٤)

(٣) رواه الرمذي، رقم: (٣٦٨٢) في المناقب، باب مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وأحمد: (٢/ ٩٥)، رقم: (٥٦٩٦)، وعبد بن حميد: (٧٦٩).

قال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث ابن عمر).

فقال رسول الله ﷺ: (**إيها يا ابن الخطاب، والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان سالكا فجا قط إلا سلك فجا غير فجك**)(١).

وعن أنس قال: قال عمر: وافقت ربي عز وجل في ثلاث، أو وافقني ربي في ثلاث، قال: قلت يا رسول الله لو اتخذت المقام مصلى، قال: فأنزل الله عز وجل: ﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾(٢)، وقلت: لو حجبت عن أمهات المؤمنين فإنه يدخل عليك البر والفاجر فأنزلت آية الحجاب، قال: وبلغني عن أمهات المؤمنين شيء فاستقريتهن أقول لهن لتكفن عن رسول الله ﷺ، أو ليبدلنه الله بكن أزواجا خيرا منكن مسلمات حتى أتيت على إحدى أمهات المؤمنين فقالت: يا عمر أما في رسول الله ﷺ ما يعظ نساءه حتى تعظهن، فكففت، فأنزل الله عز وجل: ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَـٰتٍ مُّؤْمِنَـٰتٍ قَـٰنِتَـٰتٍ تَـٰٓئِبَـٰتٍ عَـٰبِدَٰتٍ سَـٰٓئِحَـٰتٍ ثَيِّبَـٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴾(٣)، (٤).

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: لما توفي عبد الله بن أبي، جاء ابنه عبد الله بن عبد الله إلى رسول الله ﷺ، فأعطاه قميصه، وأمره أن يكفنه فيه، ثم قام يصلي عليه، فأخذ عمر بن الخطاب بثوبه، فقال: تصلي عليه وهو منافق، وقد نهاك الله أن تستغفر لهم، قال: (إنما خيرني الله، أو

---

(١) أخرجه البخاري، في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه، رقم: (٣٦٨٣)

(٢) البقرة: ١٢٥.

(٣) التحريم: ٥.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾ رقم: (٤٤٨٣).

أخبرني الله، فقال: ﴿ٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ أَوۡ لَا تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ إِن تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ سَبۡعِينَ مَرَّةٗ فَلَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَهُمۡ﴾(١)، فقال: (**سأزيده على سبعين**)، قال: فصلى عليه رسول الله ﷺ، وصلينا معه، ثم أنزل الله عليه: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٖ مِّنۡهُم مَّاتَ أَبَدٗا وَلَا تَقُمۡ عَلَىٰ قَبۡرِهِۦٓۖ إِنَّهُمۡ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُواْ وَهُمۡ فَٰسِقُونَ﴾(٢)،(٣).

وعن ابن عمر قال: قال عمر: (وافقت ربي في ثلاث في مقام إبراهيم، وفي الحجاب، وفي أسارى بدر)(٤).

وقال البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه: حدثنا عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا شقيق سمعت حذيفة يقول: (بينا نحن جلوس عند عمر إذ قال أيكم يحفظ قول النبي ﷺ في الفتنة؟ قال فتنة الرجل في أهله وماله وولده وجاره تكفرها الصلاة والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قال: ليس عن هذا أسألك، ولكن التي تموج كموج البحر، قال: ليس عليك منها بأس يا أمير المؤمنين، إن بينك وبينها بابا مغلقا، قال عمر: أيكسر الباب أم يفتح؟ قال: بل يكسر، قال عمر: إذا لا يغلق أبدا، قلت: أجل، قلنا لحذيفة: أكان عمر يعلم الباب؟ قال: نعم، كما يعلم أن دون الغد الليلة، وذلك أني حدثته حديثا ليس بالأغاليط، فهبنا

---

(١) التوبة: ٨٠.

(٢) التوبة: ٨٤.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٖ مِّنۡهُم مَّاتَ أَبَدٗا﴾ رقم: (٤٦٧٢).

(٤) أخرجه مسلم، رقم: (٢٣٩٩) في فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

أن نسأله من الباب، فأمرنا مسروقا فسأله، فقال: من الباب؟ قال: عمر(١).
والله الموفق .

وأما أمير المؤمنين عثمان رضي الله تعالى عنه، فقد اتفق أهل السنة على أنه الخليفة الثالث، واستقر أمر أهل السنة على تفضيله على علي رضي الله تعالى عنهما وأرضاهما، وإن كان حصل في أول الأمر نوع خلاف، ولكن استقر أمرهم على ما ذكرته، أفاده أبن تيمية رحمه الله تعالى في الواسطية(٢)، وقد ذكر جمع من المفسرين أن قوله تعالى: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْآخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ﴾(٣)، أنها نزلت في عثمان رضي الله تعالى عنه، وروى البخاري في صحيحه عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: (كنت مع النبي في حائط من حيطان المدينة فجاء رجل فاستفتح، فقال النبي (**فتح له وبشره بالجنة**)، ففتحت له فإذا هو أبو بكر، فبشرته بما قال رسول الله، فحمد الله، ثم جاء رجل فاستفتح، فقال النبي: (**فتح له وبشره بالجنة**)، ففتحت له فإذا هو عمر، فأخبرته بما قال رسول الله، فحمد الله، ثم جاء رجل فاستفتح، فقال لي: (**فتح له وبشره بالجنة على بلوى تصيبه**)،

(١) أخرجه البخاري في مواقيت الصلاة، باب الصلاة كفارة، رقم: (٥٢٥)، وفي الزكاة، باب الصدقة تكفر الخطيئة، رقم: (١٤٣٥)، وفي الأنبياء، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم: (٣٥٨٦)، وفي الفتن، باب الفتنة التي تموج كموج البحر، رقم: (٧٠٩٦)، ومسلم رقم: (١٤٤) في الفتن، باب في الفتنة التي تموج كموج البحر، والترمذي رقم: (٢٢٥٩) في الفتن، باب رقم: (٧١) .

(٢) العقيدة الواسطية: صـ: ١١٧.

(٣) الزمر: ٩.

فإذا عثمان، فأخبرته بما قال رسول الله، فحمد الله ثم قال: الله المستعان)[(١)].

وله في الصحيح كذلك عن أنس رضي الله عنه قال: صعد النبي أحدا ومعه أبو بكر وعمر وعثمان، فرجف، فقال: **اسكن أحد** ـ أظنه ضربه برجله ـ **فليس عليك إلا نبي وصديق وشهيدان)** [(٢)].

وروى مسلم في الصحيح عن أبي هريرة أن رسول الله كان على حراء، وأبو بكر، وعمر وعثمان، وعلي وطلحة، والزبير، فتحركت الصخرة، فقال رسول الله: (**اهدأ فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد**)[(٣)].

وعن أنس ابن مالك يرفعه: (أرحم أمتي أبو بكر، وأشدها في دين الله عمر، وأصدقها حياء عثمان، وأعلمها بالحلال والحرام معاذ بن جبل، وأقرؤها لكتاب الله أُبَي، وأعلمها بالفرائض زيد بن ثابت، ولكل أمة أمين وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح)[(٤)]، وهو ذو النورين، لأنه تزوج ابنتي رسول الله ﷺ: رقية، رضي الله تعالى عنها، ثم لما ماتت تزوج أختها: أم كلثوم رضي الله تعالى عنها، والله الموفق .

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب مناقب عمر بن الخطاب، رقم: (٣٦٩٣).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب مناقب عثمان بن عفان، رقم: (٣٦٩٩).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل طلحة والزبير رضي الله عنهما، رقم: (٢٤١٧).

(٤) رواه أحمد بن حنبل في فضائل الصحابة: (١/ ٤٤٦)، رقم: (٧١٦)، وأحمد: (٢٠/ ٢٥٢)، رقم: (١٢٩٠٤)، وابن أبي عاصم في السنة: (٢/ ٥٨٨)، رقم: (١٢٨٣)، والسنن الكبرى للبيهقي: (٦/ ٣٤٥)، رقم: (١٢١٨٦).

وأما أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه، ولقد أجمع أهل السنة والجماعة - رفع الله نزلهم في الفردوس الأعلى- أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أفضل الخلق بعد أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، فهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وأحد الستة أصحاب الشورى، وتوفي رسول الله ﷺ وهو عنه راضٍ، وهو رابع الخلفاء الراشدين، والأئمة المهديين، المأمور بالاقتداء بهم، وهو من السابقين الأولين بالإسلام، وقد تربى في حجر النبي ﷺ، وهو زوج ابنته فاطمة رضي الله عنها وأرضاها، وقد شهد المشاهد كلها غير تبوك، وقد لواء النبي ﷺ بيده في مواطن كثيرة، ولقد وردت الأدلة الكثيرة في إثبات فضله.

فمن ذلك: ما رواه الشيخان بسندهما من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه قال: (قال رسول الله ﷺ يوم خيبر: (**لأعطين الراية غدا رجلا يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله**) قال فبات الناس يدوكون ليلتهم أيهم يعطاها، فقال رسول الله ﷺ: (**أين علي بن أبي طالب**)؟ فقيل: هو يشتكي عينيه، فأرسلوا إليه، فأتي به، فبصق في عينيه وأعطاه الراية، وقال: (**انفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله تعالى فيه، فوالله لأن يهدي الله بك رجلا واحدا خير لك من حمر النعم**)[1]. وهذه منقبة عظيمة، وشهادة من أصدق الخلق ﷺ.

---

(١) أخرجه البخاري، في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه، رقم: (٣٧٠١)، وفي الجهاد، باب دعاء النبي ﷺ إلى الإسلام والنبوة، رقم:

ومن ذلك: ما رواه الشيخان بسندهما من حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه رضي الله عنه قال: (قال رسول الله ﷺ لعلي: (**أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي**)[(١)]. وهذا في بيان منزلة علي رضي الله عنه منه، ومكانته العظيمة عنده عليه الصلاة والسلام .

ومن ذلك: ما رواه الشيخان رضي الله عنهما من حديث سهل بن سعد قال: (جاء رسول الله ﷺ بيت فاطمة فلم يجد علياً، فقال: (أين ابن عمك؟ فقالت: كان بيني وبينه شيئا فغاضبني فخرج فلم يقل عندي، فقال رسول الله ﷺ لإنسان: (**انظر أين هو**)، فجاء فقال: يا رسول الله هو في المسجد راقد، فجاء رسول الله ﷺ وهو مضطجع، وقد سقط رداؤه عن شقه وأصابه تراب فجعل رسول الله ﷺ يمسحه عنه ويقول: (**قم أبا تراب، قم أبا تراب**)[(٢)]. وهذا فيه بيان علو منزلته عند النبي ﷺ، حيث مشى إليه

(٢٩٤٢)، وفي المغازي، باب غزوة خيبر، رقم: (٤٢٠٩)، ومسلم رقم: (٢٤٠٦) في فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(١) أخرجه البخاري في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه، رقم: (٣٧٠٦)، ومسلم رقم: (٢٤٠٤) في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والترمذي رقم: (٣٧٣١) في المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري في الصلاة، باب نوم الرجال في المساجد، رقم: (٤٤١)، وفي فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب علي بن أبي طالب، رقم: (٣٧٠٣)، وفي الأدب، باب التكني بأبي تراب، رقم: (٦٢٠٤)، وفي الاستئذان، باب القائلة في المسجد، رقم: (٦٢٨٠)، وأخرجه مسلم رقم: (٢٤٠٩) في فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

ومسح عنه التراب، واسترضاه، وتلطفه، وكناه بهذه الكنية التي هي أحب إليه من كل شيء، فرضي الله عنه وأرضاه، وجمعنا به في الفردوس الأعلى.

ومن ذلك: ما رواه مسلم في صحيحه رضي الله عنه قال: قال علي رضي الله عنه: (والذي فلق الحب، وبرأ النسمة إنه لعهد النبي الأمي ﷺ إلي أنه لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق)(١)، ولا تخفى دلالة هذا الحديث عن فضله، وأنه معقد للولاء والبراء، فاللهم أنا نشهدك على حبه.

ومن ذلك: ما رواه البخاري رضي الله عنه بسنده إلى البراء بن عازب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لعلي: (**أنت مني وأنا منك**)(٢).

ومن مناقبه العظيمة: رضي الله عنه أنه من أصحاب الكساء، وحديثه معروف فإنه لما نزل قوله تعالى: ﴿ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ ﴾(٣)، دعا رسول الله ﷺ عليا وفاطمة وحسنا وحسينا فقال: (**اللهم هؤلاء أهلي**)(٤).

---

(١) صحيح مسلم رقم: (٧٨) في الإيمان، باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي رضي الله عنهم من الإيمان، والترمذي رقم: (٣٧٣٧) في المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري في المغازي، باب عمرة القضاء، رقم: (٤٢٥١)، وفي الصلح، باب كيف يكتب هذا ما صالح فلان ابن فلان وفلان ابن فلان، رقم: (٢٦٩٩)، ومسلم رقم: (١٧٨٣) في الجهاد، باب صلح الحديبية في الحديبية.

(٣) آل عمران: ٦١.

(٤) رواه الترمذي، رقم: (٣٠٠٢) في التفسير، باب ومن سورة آل عمران، والحاكم: (٣ / ١٥٠)، وصححه ووافقه الذهبي، وهو جزء من حديث طويل رواه مسلم رقم: (٢٤٠٤) في فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

ومن فضائله رضي الله عنه أن النبي ﷺ قد دعا له بقوله: (**اللهم ثبت لسانه وأهدي قلبه**) كما رواه الحاكم في المستدرك وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأقره الذهبي[(١)].

ومن مناقبه أيضا: ما رواه الحاكم أيضا بإسناده إلى أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: (شكى علي بن أبي طالب الناس إلى رسول الله ﷺ، فقام فينا خطيبا فسمعته يقول: (**أيها الناس لا تشكوا عليا فوالله إنه لأخشى في ذات الله وفي سبيل الله**)، قال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي[(٢)].

ومن مناقبه العظيمة: وفضائله الكبيرة أن النبي ﷺ قد أخبر أن ابنته فاطمة، وزوجها عليا، وولدهما الحسن والحسين يكونان معه يوم القيامة في مكان واحد، كما رواه الحاكم في المستدرك وصححه ووفقه الذهبي[(٣)].

ومن مناقبه: أن عمر رضي الله عنه كان يتعوذ من معضلةٍ ليس لها أبو حسن[(٤)].

وروى البخاري بسنده إلى ابن العباس قال: (قال عمر رضي الله عنه: أقرؤنا أبيّ، وأقضانا علي)[(٥)]. وفضائله كثيرة مشهورة، وقبل الختام أحب التنبيه على أمر مهم، وهو أني أحذرك كل التحذير مما وضعته الرافضة لعنهم الله من المكذوبات في فضله رضي الله عنه وأرضاه، فإنهم قوم بهت

(١) المستدرك على الصحيحين للحاكم: (٣ / ١٤٥)، رقم: (٤٦٥٨).

(٢) المستدرك على الصحيحين للحاكم: (٣/ ١٤٤)، رقم: (٤٦٥٤).

(٣) المستدرك على الصحيحين للحاكم: (٣/ ١٤٧)، رقم: (٤٦٦٤).

(٤) كنز العمال: (١٠/ ٣٠٠)، رقم: (٢٩٥٠٩).

(٥) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ رقم: (٤٤٨١).

كذابون دجالون، قطع الله ألسنتهم، وأراح الأمة من شرهم، وقد تصدى لفضح هذه المرويات وبيان زيفها وكذبها شيخ الإسلام والمسلمين أبو العباس بن تيميه رحمه الله تعالى في كتابه الكبير منهاج السنة، فعلي رضي الله عنه قد ثبت له من الفضائل ما ذكرت لك، وهو غني عن هذه الأباطيل والمرويات الكاذبة الفاجرة، والله يحفظنا وإياك من زلل اللسان والعمل.□

وأما أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، فهي حبيبة رسول الله ﷺ، الصديقة بنت الصديق، المبرأة من فوق سبع سموات، الطاهرة العفيفة الزكية، العالمة الفقيهة التقية النقية، قال الله تعالى فيها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ٱلۡغَٰفِلَٰتِ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ لُعِنُواْ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾[1]، فوصفها الله تعالى بأنها مؤمنة غافلة محصنة، أي عفيفة، ألا فلعنة الله على الرافضة الذين لا يزالون يرمونها بتلك الفاحشة الكبرى التي برأها الله تعالى منها، وحق من أصر عليه القتل، فلا يحاور ولا يستتاب، بل يقتل، والعجب من كثير من ولاة أمر المسلمين كيف يسكتون عن من يسبها علنا أمام الملأ، وهو في سلطانه وتحت حكمه، ولا يحرك ساكنا، وهذا تخاذل كبير في نصرة الله ورسوله، والمهم أننا في صدد ذكر فضائل أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها، قال تعالى: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡ﴾[2]،

(١) النور: ٢٣.

(٢) الأحزاب: ٦.

وعن أبي سَلَمَة عن عائشة أنها حدثته: (أن النبي ﷺ قال لها: (**إن جبريل يقرأ عليك السلام**) قالت: فقلت وعليه السلام ورحمة الله)[(١)].

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (**فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام**)[(٢)].

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: (إنْ كان رسول الله ﷺ ليتفقد يقول: (**أين أنا اليوم؟ أين أنا غدا**)؟ استبطاء ليوم عائشة، قالت: فلما كان يومي قبضه الله بين سَحْري ونحري)[(٣)].

عن عائشة رضي الله عنها: (أن الناس كانوا يَتَحَرَّوْن بهداياهم يوم عائشة يبتغون بذلك مرضاة رسول الله ﷺ)[(٤)].

وقال رسول الله ﷺ: (**أرِيتُك في المنام ثلاث ليال، جاءني بك المَلَك في سَرَقَةٍ من حرير، فيقول هذه امرأتك، فأكشف عن وجهك فإذا أنت هي فأقول إن يَكُ هذا من عند الله يُمْضه**)[(٥)].

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، رقم: (٣٢١٧)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب في فضل عائشة رضي الله عنها رقم: (٢٤٤٧).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب فضل عائشة رضي الله عنها، رقم: (٣٧٧٠)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب في فضل عائشة رضي الله عنها، رقم: (٢٤٤٦).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب ما جاء في قبر النبي ﷺ، رقم: (١٣٨٩)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب في فضل عائشة رضي الله عنها، رقم: (٢٤٤٣).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب قبول الهدية، رقم: (٢٥٧٤)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب في فضل عائشة رضي الله عنها رقم: (٢٤٤١، ٢٤٤٢).

(٥) أخرجه البخاري، في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب تزويج النبي ﷺ عائشة وقدومها المدينة وبنائه بها، رقم: (٣٨٩٥)، وفي النكاح، باب نكاح الأبكار، رقم: (٥٠٧٨)، وفي التعبير، باب كشف المرأة في المنام، رقم: (٧٠١١)، ومسلم (٢٤٣٨) في فضائل الصحابة،

وقد أنزل الله تعالى براءتها في آيات تتلى إلى يوم القيامة، وقال رسول الله ﷺ: (**يا أم سلمة لا تؤذونني في عائشة فإنه والله ما نزل عليّ الوحي وأنا في لحاف امرأة منكن غيرها**)(١). فلعن الله من يتهمها، أو يلوك في عرضها، أو يلعنها، ألا فلعنة الله تعالى عليه، وأبعده وأهلكه، وأقصاه، وشل أركانه، وأخرس لسانه.

قال ابن القيم رحمه الله: (ومن خصائصها: أنها كانت أحب أزواج رسول الله ﷺ إليه كما ثبت عنه ذلك في البخاري وغيره، وقد سئل أي الناس أحب إليك؟ قال: (**عائشة**) قيل فمن الرجال؟ قال: (**أبوها**)(٢).

ومن خصائصها أيضا: أنه لم يتزوج امرأة بكرا غيرها.

ومن خصائصها: أنه كان ينزل عليه الوحي وهو في لحافها دون غيرها.

ومن خصائصها: أن الله عز وجل لما أنزل عليه آية التخيير بدأ بها فخيرها فقال: (**ولا عليك أن لا تعجلي حتى تستأمري أبويك**)، فقالت: أفي هذا أستأمر أبوي، فإني أريد الله ورسوله والدار الآخرة، فاستنّ بها (أي اقتدى) بقية أزواجه ﷺ، وقلن كما قالت(٣).

باب في فضل عائشة رضي الله عنها، والترمذي رقم: (٣٨٧٥) في المناقب، باب من فضل عائشة رضي الله عنها.

(١) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب فضل عائشة رضي الله عنها، رقم: (٣٧٧٥).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري في تفسير سورة الأحزاب، باب: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾، رقم: (٤٧٨٥)، ومسلم رقم: (١٤٧٥) في الطلاق، باب بيان تخيير امرأته لا يكون طلاق إلا بالنية، والترمذي رقم:

ومن خصائصها: أن الله سبحانه برأها مما رماها به أهل الإفك وأنزل في عذرها وبراءتها وحيا يتلى في محاريب المسلمين وصلواتهم إلى يوم القيامة، وشهد لها بأنها من الطيبات، ووعدها المغفرة والرزق الكريم، وأخبر سبحانه أن ما قيل فيها من الإفك كان خيرا لها، ولم يكن ذلك الذي قيل فيها شرا لها، ولا عائبا لها، ولا خافضا من شأنها، بل رفعها الله بذلك، وأعلى قدرها، وأعظم شأنها، وصار لها ذكرا بالطيب والبراءة بين أهل الأرض والسماء، فيا لها من منقبة ما أجلها...

ومن خصائصها رضي الله عنها: أن الأكابر من الصحابة رضي الله عنهم كان إذا أشكل عليهم أمر من الدين استفتوها فيجدون علمه عندها.

ومن خصائصها: أن رسول الله ﷺ توفي في بيتها، وفي يومها، وبين سحرها ونحرها، ودفن في بيتها.

ومن خصائصها: أن المَلَك أَرى صورتَها للنبي ﷺ قبل أن يتزوجها في سرقة حرير، فقال النبي ﷺ: (**إن يكن هذا من عند الله يمضه**)[(١)].

ومن خصائصها: أن الناس كانوا يتحرون بهداياهم يومها من رسول الله ﷺ تقربا إلى الرسول ﷺ، فيتحفونه بما يحب في منزل أحب نسائه إليه ﷺ، رضي الله عنهن أجمعين)[(٢)]. والله الموفق.

(٣٢٠٢) في التفسير، باب ومن سورة الأحزاب، والنسائي في الطلاق، باب التوقيت في الخيار، رقم: (٣٤٣٩).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) جلاء الأفهام لابن القيم صـ: ٢٣٨.

وأما خال المؤمنين وأميرهم في عهده معاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالى عنهما، فهو الأمير العادل الصالح والملك الحكيم المحنك الصحابي ابن الصحابي، عن عبد الرحمن بن أبي عُمَيرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال لمعاوية: (**اللهم اجعله هادياً مهدياً واهدِ به**)[١].

وعن العِرباض بن سارية السلمي رضي الله عنه قال: (سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: (**اللهم علّم معاوية الكتاب والحساب، وقِهِ العذاب**)[٢].

وعن أم حرام الأنصارية رضي الله عنها، أنها سمعت النبي ﷺ يقول: (**أول جيش من أمتي يغزون البحر قد أوجبوا**)[٣].

قال الحافظ ابن حجر في: (قال المهلّب: في هذا الحديث منقبة لمعاوية لأنه أول من غزا البحر)[٤].

وقال أبو جعفر الطبري في تاريخه بسنده عن خالد بن معدان قال: أول من غزا في البحر معاوية ابن أبي سفيان، في زمن عثمان، وكان استأذن عمر

(١) رواه الترمذي، أبواب المناقب، باب مناقب معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، رقم: (٣٨٤٢).

قال الترمذي: (هذا حديث حسن غريب).

وقال الألباني: (صحيح).

(٢) رواه أحمد بن حنبل في فضائل الصحابة: (٢/ ٩١٣)، رقم: (١٧٤٨)، وفي المسند: (٢٨/ ٣٨٢)، رقم: (١٧١٥٢)، والبزار: (١٠/ ١٣٨)، رقم: (٤٢٠٢).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد، باب ما قيل في قتال الروم ، رقم: (٢٩٢٤).

(٤) فتح الباري لابن حجر: (٦/ ١٠٢).

فلم يأذن له، فلم يزل بعثمان حتى أذن له، وقال: لا تنتخب أحداً، بل من اختار الغزو فيه طائعاً فأعِنه، ففعل[١].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال لي النبي ﷺ: (**اذهب فادعُ لي معاوية**)، وكان كاتبه، رواه أحمد[٢]، وصححه الألباني[٣]، رحم الله تعالى الجميع رحمة واسعة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى: إن معاوية ثبت بالتواتر أنه أمّره النبي ﷺ كما أمّر غيره، وجاهد معه، وكان أميناً عنده يكتب له الوحي، وما اتّهمه النبي ﷺ في كتابة الوحي، وولاّه عمر بن الخطاب الذي كان أخبر الناس بالرجال، وقد ضرب الله الحق على لسانه وقلبه، ولم يتّهمه في ولايته)[٤].

ثم نقول: إن جميع ما ورد في فضل الصحابة على العموم فإن معاوية داخل فيه، لأنه صحابي باتفاق أهل السنة، وأما من سبه ولعنه وقال: إنه منافق، وأنه في الدرك الأسفل من النار، فإنه من أهل البدع والنفاق والزندقة، والواجب على ولي أمر المسلمين وفقه الله تعالى أن لا يرضى لأحد من أهل بلده أن يقع في أحد من أصحاب النبي ﷺ، فمن لم ينزجر بالوعظ وكشف الشبهة عنه وأصر ولم يرتدع فيكون حقيقا بطول الحبس والتعزير والتأديب الذي يردعه وأمثاله عن معاودة الوقيعة في خير هذه

---

(١) تاريخ الطبري: (٤/ ٢٦٠).

(٢) مسند أحمد: (٤/ ٣٩٧)، رقم: (٢٦٥١).

(٣) لم أقف على كلامه.

(٤) مجموع الفتاوى: (٤/ ٤٧٢).

الأمة بعد نبيها ﷺ، والفضائل الثابتة كثيرة، ولكن حرصنا على أن نبين فضائل هؤلاء الصحابة على وجه التعيين، لكثر من يقع فيهم، ألا فرضي الله تعالى عنهم وأرضاهم، وجزاهم الله تعالى عنا وعن المسلمين خير الجزاء، وجمعنا بهم في الجنة، والله الموفق والهادي.

القاعدة العشرون بعد المائة

(الصحابة يتفاضلون)

أقول: القول الحق الذي يدل عليه الكتاب والسنة هو أن الصحابة يتفاضلون، أي بعضهم أفضل من بعض، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ۚ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا ۚ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾[(١)]، الذين أنفقوا وقاتلوا قبل صلح الحديبية وبعده، وقد انعقد إجماع الصحابة على أن أفضل الصحابة على الإطلاق، أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه، ثم يليه في الفضل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، وعلى ذلك انعقد الإجماع، ثم اختلفوا في تفضيل عثمان على علي، واستقر الأمر على أن عثمان أفضل وسيأتي، قال الطبري رحمه الله تعالى: (أفضل أصحابه ﷺ الصديق أبو بكر رضي الله عنه، ثم الفاروق - بعده - عمر، ثم ذو النورين عثمان بن عفان، ثم أمير المؤمنين وإمام المتقين علي بن أبي طالب رضوان الله عليهم أجمعين)[(٢)].

---

(١) الحديد: ١٠.

(٢) لم نقف عليه.

وقال ابن أبي زمنين رحمه الله: (ومن قول أهل السنة أن أفضل هذه الأمة بعد نبينا ﷺ أبو بكر وعمر، وأفضل الناس بعدهما عثمان وعلي)(١).

وقال الصابوني رحمه الله: (ويشهدون ويعتقدون أن أفضل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، وأنهم الخلفاء الراشدون)(٢).

وقال الحافظ عبد الغني المقدسي رحمه الله: (ونعتقد أن خير هذه الأمة، وأفضلها بعد رسول الله ﷺ صاحبه الأخص، وأخوه في الإسلام، ورفيقه في الهجرة والغار: أبو بكر الصديق، ووزيره في حياته، وخليفته بعد وفاته عبد الله بن عثمان بن عتيق بن أبي قحافة، ثم بعده الفاروق، أبو حفص عمر بن الخطاب، الذي أعز الله به الإسلام، وأظهر الدين، ثم بعده ذو النورين أبو عبد الله عثمان بن عفان، الذي جمع القرآن، وأظهر العدل والإحسان، ثم ابن عم رسول الله ﷺ وختنه علي بن أبي طالب - رضوان الله عليهم أجمعين - فهؤلاء الخلفاء الراشدون، والأئمة المهديون)(٣).

وقال ابن قدامة رحمه الله: (وأصحابه خير أصحاب الأنبياء - عليهم السلام -، وأفضل أمته أبو بكر الصديق، ثم عمر الفاروق، ثم عثمان ذو النورين، ثم علي المرتضى - رضي الله عنهم أجمعين)(٤).

---

(١) أصول السنة لابن أبي زمنين صـ: ٢٧٠.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) الاقتصاد في الاعتقاد للمقدسي صـ: ٢٠٠.

(٤) لمعة الاعتقاد صـ: ٣٥.

وقال أبو العباس رحمه الله تعالى: (ويقرون بما تواتر به النقل عن أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضي الله عنه وغيره من أن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر، ويثلثون بعثمان، ويربعون بعلي رضي الله عنهم، كما دلت عليه الآثار، وكما أجمع الصحابة على تقديم عثمان في البيعة مع أن بعض أهل السنة كانوا قد اختلفوا في عثمان وعلي رضي الله عنهما - بعد اتفاقهم على تقديم أبي بكر وعمر - أيهما أفضل، فقدم قوم عثمان وسكتوا وربعوا بعلي، وقدم قوم عليا، وقوم توقفوا، لكن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان، ثم علي وإن كانت هذه المسألة - مسألة عثمان وعلي - ليست من الأصول التي يضلل المخالف فيها عند جمهور أهل السنة، لكن التي يضلل فيها مسألة الخلافة، وذلك أنهم يؤمنون أن الخليفة بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، وعمر، ثم عثمان، ثم علي، ومن طعن في خلافة أحد من هؤلاء فهو أضل من حمار أهله)[1]. والعشرة المبشرون بالجنة أفضل من غيرهم، ثم المهاجرون أفضل من الأنصار، ومن بايع تحت الشجرة أفضل ممن لم يبايع، وهاهنا مسائل ننبه عليها من باب إتمام الفائدة:

منها : اختلف أهل السنة رحمهم الله تعالى في التفضيل بين عثمان وعلي، رضي الله تعالى عنهما، فقال قوم: عثمان أفضل، وقال قوم بأن عليا أفضل، وتوقف قوم، ولكن استقر أمر أهل السنة والجماعة على أن عثمان أفضل، ثم يليه في الفضل علي رضي الله تعالى عنه، ومسألة التفضيل بين عثمان وعلي ليست من مسائل العقيدة الكبار، التي يضلل فيها من خالف لثبوت الخلاف فيها عن أهل السنة رحمهم الله تعالى، والمتقرر أن كل مسألة

(١)العقيدة الواسطية: صـ: ١١٧.

ثبت خلاف أهل السنة والجماعة فيها فليست هي من المسائل العقدية الكبار التي تجعل مبدأ للولاء والبراء، وأما من خالف في فضل أبي بكر وعمر، وقدم أحدا على أبي بكر وعمر، فهو أجهل وأضل من حمار أهله، ذكره بمعناه أبو العباس رحمه الله تعالى في الواسطية وغيرها[١]،. والله أعلم.

ومنها: اختلف أهل العلم رحمهم الله تعالى في أيهما أفضل خديجة أم عائشة رضي الله تعالى عنهما؟ على أقوال، والأقرب هو ما اختاره أبو العباس رحمه الله تعالى فإنه سئل رحمه الله عن خديجة وعائشة أمي المؤمنين أيهما أفضل؟ فأجاب رحمه الله تعلى بقوله: (بأن سبق خديجة وتأثيرها في أول الإسلام، ونصرها وقيامها في الدين لم تشركها فيه عائشة ولا غيرها من أمهات المؤمنين، وتأثير عائشة في آخر الإسلام وحمل الدين وتبليغه إلى الأمة وادراكها من العلم ما لم تشركها فيه خديجة ولا غيرها مما تميزت به عن غيرها)[٢].

ومنها: سئل أبو العباس رحمه الله تعالى هل أبو بكر وعمر أفضل من الخضر؟ فأجاب بقوله: (وأما أبو بكر والخضر، فهذا يبني على نبوة الخضر، وأكثر العلماء على أنه ليس بنبي، وهو اختيار أبي علي بن أبي موسى وغيره من العلماء. فعلى هذا أبو بكر وعمر أفضل منه، والقول الثاني: أنه نبي، واختاره أبو الفرج ابن الجوزي وغيره، فعلى هذا هو أفضل من أبي

(١) تقدم عزوه.

(٢) مجموع الفتاوى: (٤/ ٣٩٣).

بكر، لكن النبي وعيسى ابن مريم هما أفضل منه بالاتفاق، ومحمد في أول هذه الأمة وعيسى في آخرها)[١].

ومنها: لا جرم أننا إن قلنا بان أبا بكر هو أفضل هذه الأمة فلا نعني به تفضيله على نبي الله تعالى عيسى بن مريم عليه السلام، لا، أبدا، فعيسى عليه الصلاة والسلام لا يدخل في ذلك التفاضل، لأنه نبي من الأنبياء، وقد اتفقت كلمة أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى على أن الأنبياء أفضل من الأولياء، فإن لم يسلم لنا ذلك فنقول: نعم أفضل هذه الأمة نبيها ﷺ، ثم عيسى عليه السلام، ثم أبو بكر رضي الله تعالى عنه، والله أعلم.

ومنها: قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: (ومريم ابنة عمران، وآسية امرأة فرعون، من أفضل النساء، والفواضل من نساء هذه الأمة كخديجة وعائشة وفاطمة أفضل منهما، والصواب الذي عليه عامة المسلمين وحكي الإجماع عليه أنهما ليستا بنبيتين)[٢]. والله أعلم.

ومنها: إن قلت: كيف تزعم أن أفضل هذه الأمة هم الصحابة، وقد روى أبو داود والترمذي وغيرهما من حديث أبي أمامة الشعباني: قال: سألتُ أبا ثعلبةَ الخُشَنِيَّ - رضي الله عنه- قال: (قلت: (يا أَبا ثعلبةَ، كيف تقول في هذه الآية: ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾[٣]؟ قال: أَمَا والله لقد سألتَ عنها خبيرا، سألتُ عنها رسولَ الله ﷺ فقال: **(ائتَمِروا بالمعروف، وانْتَهُوا عن المُنْكَرِ، حتى إِذا رأَيتم شُحا مُطَاعا، وهوى مُتَّبَعا، ودُنيا مُؤثَرة، وإعجابَ كلِّ ذي**

---

(١) مجموع الفتاوى: (٤/ ٣٩٧).

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية: (٥/ ٣٧٩).

(٣) المائدة: ١٠٥.

رأي برأيه، فعليكَ بنفسِكَ، ودَعْ عَنْكَ العَوَامَّ، فإن من ورائِكم أيامَ الصَّبْرِ، الصَّبْرُ فيهنَّ مثلُ القَبْضِ على الجَمر، للعاملِ فيهنَّ مثلُ أجر خمسينَ رَجُلا يعملونَ مِثلَ عَمِلكُم) [1]، وزاد أبو داود في حديثه: (قيل: يا رسول الله، أجرُ خمسينَ رجلا منَّا، أو منهم؟ قال: (**بل أجرُ خَمْسينَ رجلا منكم**)، فقد أثبت أنه يكون العامل في آخر الزمان الصابر المحتسب له أجر خمسين من الصحابة ، فكيف الجمع؟

فأقول: لقد اختلفت أوجه الجمع بين هذه الأحاديث، فقيل بأن الجمع فرع للصحة، والأحاديث التي فيها أجر الخمسين من الصحابة كلها لا تصح بجميع طرقها، فالأحاديث والأدلة الصحيحة هي النصوص المثبتة لفضل الصحابة على غيرهم، وأما تلك الأحاديث التي فيها أن عمل الواحد في الأزمنة المتأخرة كأجر خمسين من عمل الصحابة هي أحاديث ضعيفة لا تقوم بمثلها الحجة، وهذا الوجه من الجمع لا إشكال فيه، ولكن لا بد من معرفة الوجه الثاني:

وهو أن نقول: إن سلمنا أن حديث: (**أجر خمسين منكم**) حديث حسن، أو صحيح كما ذهب له بعض المحدثين، فهذا لا يعني أنهم أفضل من الصحابة، فإن حديث: (**للعامل فيهن أجر خمسين**) لا يدل على الأفضلية، لأن مجرد زيادة الأجر على بعض الأعمال لا يستلزم ثبوت الأفضلية مطلقا.

---

(١) سنن الترمذي رقم: (٣٠٦٠) في التفسير، باب ومن سورة المائدة، وأبو داود رقم: (٤٣٤١) في الملاحم، باب الأمر والنهي.

قال الترمذي: (هذا حديث حسن غريب).

والوجه الثالث: أن المفضول قد توجد فيه مزايا وفضائل ليست عند الفاضل، ولكن من حيث مجموع الخصال لا يساوي الفاضل.

والوجه الرابع: يقال كذلك: إن الأفضلية بينهما إنما هي باعتبار ما يمكن أن يجتمعا فيه، وهو عموم الطاعات المشتركة بين سائر المؤمنين، فلا يبعد حينئذ تفضيل بعض من يأتي على بعض الصحابة في ذلك، أما ما اختص به الصحابة رضوان الله عليهم وفازوا به، من مشاهدة طلعته ﷺ ورؤية ذاته المشرفة المكرمة، ونصرته والذب عنه مباشرة، فأمر من وراء العقل، إذ لا يسع أحدا أن يأتي من الأعمال وإن جلت بما يقارب ذلك، فضلا عن أن يماثله، يقول الشيخ عبدالعزيز الراجحي حفظه الله تعالى في شرحه على الإبانة الصغرى: (ولا يدل هذا على أن المتمسك بالسنة أفضل من الصحابة، بل المراد: له أجر خمسين في هذه الناحية، وفي هذا الجانب، وفي هذه الخصلة، وهي: التمسك بالسنة، والعض عليها، مع كثرة الفساد ممن حوله، ولا يجد على الخير أعوانا يعينونه، فلأجل ذلك صار له أجر خمسين، لكن ليس معنى ذلك أنه أفضل من الصحابة، هذا لا يكون، الصحابة لهم مزايا متعددة: مزية الصحبة، لا يلحقهم فيها مَنْ بعدَهم إلى يوم القيامة، مزية الجهاد في سبيل الله، مع رسول الله ﷺ، مزية تبليغ الشريعة وتبليغ الدين، الصحابة لا يلحقهم من بعدهم، والقاعدة: أن المزية الخاصة، أو الفضيلة الخاصة لا تقضي على الفضائل العامة، هذه فضيلة خاصة، الفضيلة الخاصة لا تقضي على الفضائل العامة، فالذي يتمسك بالسنة عند فساد الأمة في آخر الزمان له أجر خمسين من الصحابة، في هذا الجانب، في هذه المزية، وهذه الفضيلة الخاصة، وهو له أجر التمسك بالسنة، له أجر

خمسين، لكن الصحابة أفضل منه، مزية الصحبة لا يمكن أن يساويهم، ولا أن يلحق بهم، مزية الجهاد في سبيل الله، فالمزية الخاصة لا تقضي على المزايا العامة، والفضيلة الخاصة لا تقضي على الفضائل العامة، ومن ذلك أيضا ما جاء في الحديث الصحيح أن أول من يُكسى يوم القيامة إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - الناس يحشرون يوم القيامة حفاة عراة غرلا، قال النبي - عليه الصلاة والسلام -: (**وأول من يُكسى إبراهيم - عليه الصلاة والسلام -**)(١)، هذه مزية خاصة لإبراهيم عليه الصلاة والسلام، ولكن نبينا عليه الصلاة والسلام وهو حفيده، أفضل من جده إبراهيم، وهو يليه في المرتبة، ولهذا يتأخر عن الشفاعة يوم القيامة، ونبينا ﷺ يتقدم في الشفاعة، فمزية الشفاعة العظمى - التي يغبطه فيها الأولون والآخرون- لنبينا محمد ﷺ، وإبراهيم له هذه المزية الخاصة، وهي أنه أول من يُكسى يوم القيامة، وكذلك من المزايا الخاصة لموسى - عليه الصلاة والسلام - ما جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال: (**إن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من يفيق، فإذا موسى آخذ بقائمة من قوائم العرش**)، وفي لفظ: (**فإذا موسى باطش بقائمة من قوائم العرش فلا أدري أفاق قبلي أم جُوزي بالصعقة يوم الطور**) (٢)، فهذه منقبة ومزية لموسى - عليه السلام - وهو

---

(١) رواه أبو يعلى الموصلي: (٤/ ٤٥٢)، رقم: (٢٥٧٨)، والبيهقي في الأسماء والصفات: (٢/ ٤٨٤)، رقم: (١٠٦٧)، وابن عساكر في معجمه: (١/ ٣٨٦)، رقم: (٤٦٦).

قال حكم حسين سليم أسد في تعليقه على مسند أبي يعلى الموصلي: (٤/ ٤٥٢): (إسناده صحيح).

(٢) أخرجه البخاري في الخصومات، باب ما يذكر في الأشخاص والخصومة بين المسلم واليهودي، رقم: (٢٤١٢)، وفي الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا

أنه إما أن يكون صعق، أو لم يصعق، فإن كان لم يصعق فهذه مزية له، لأنه صعق ﷺ، وإن كان صعق وأفاق قبل النبي ﷺ فهي مزية، لكنها مزية خاصة، ونبينا ﷺ له مزايا أخرى كثيرة)[1]. انتهى كلامه حفظه الله تعالى، وهو واضح الدلالة أن الفضائل الخاصة لا تنفي الفضائل العامة، ولا تكون سابقة عليها، فهذه الأحاديث ليس فيها إشكال ولله الحمد والمنة، والله أعلم.

القاعدة الواحدة والعشرون بعد المائة:

(كل من أثنى عليه الدليل في الكتاب والسنة فإنه يموت على وفق ثنائه)

أقول: نعم، والثناء يكون بالخير تارة، وبالشر تارة، فمن أثنى عليه الدليل بالشر فإنه سيموت على الشر ولا بد، لأن هذا الثناء من باب الأخبار، والمتقرر أنه لا نسخ في الأخبار، ولا خلف فيها البتة، فالدليل أثنى بالشر على أبي لهب، فلا يمكن أبدا أن تنقلب حاله إلى الخير مطلقا، وأثنى بالشر على إبليس، فلا يمكن أن تنقلب حاله مطلقا من الشر إلى الخير، والأمثلة كثيرة، وهكذا الأدلة أثنت بالخير والمدح العظيم على أصحاب النبي ﷺ، فإذن لا بد وأن يكونوا قد ماتوا على هذا الثناء، فلا يمكن أن تنقلب حالهم من الخير إلى الشر، وهذا فيه رد على الرافضة الذين يقولون: إن الصحابة

بِعَشْرٍ﴾، رقم: (٣٣٩٨)، وفي تفسير سورة الأعراف، باب: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾ رقم: (٤٦٣٨)، وفي الديات، باب إذا لطم المسلم يهوديا عند الغضب، رقم: (٦٩١٧)، وفي التوحيد، باب وكان عرشه على الماء وهو رب العرش العظيم، رقم: (٧٤٢٧)، ومسلم رقم: (٢٣٧٤) في الفضائل، باب من فضائل موسى ﷺ.

(١) لم أظفر بالكتاب.

قد كفروا إلا نفرا قليلا، وهذا من أعظم البهتان، وأبطل الباطل، بل الصحابة ماتوا على الخير والهدى والإيمان، ولا يمكن أبدا أن تنقلب حالهم، لأن النصوص القاطعة من الكتاب والسنة قد أثنت عليهم بالخير والمدح، كما ذكرناها في القواعد السابقة، ومن أثنى عليه الدليل بالخير فإنه سيموت على وفق ثنائه، ونحن نقول للرافضة فيما ادعوه من كفر كثير من الصحابة: كذبتم، ثم كذبتم، يا أفراخ إبليس، والله أنتم الحرب على الإسلام والمسلمين، أنتم الفجار الخونة الذين فتحتم لأعداء الإسلام أبوابكم، وقدمتم له دولة الإسلام سهلة سائغة، وتاريخكم يشهد بذلك، إن كان من مرتد فهم أنتم، وإن كان من عدو فهو أنتم، أما الأطهار الأخيار من صحابة رسول الله ﷺ فلا وألف لا، بل هم حماة الدين، وهم أهل الجنة رضي الله سطره في كتابه الكريم، ومات رسول الله ﷺ وهو عنهم راضٍ، فمن ورد الثناء عليه في القرآن فإنه يموت على ذلك ولا شك، فلو كان الأمر كما قاله هؤلاء الفجار لصار كله تلبيسًا، إذ يصير الأمر أننا نترضى عن أناس كفروا، والترضي عن الكفار لا يجوز، فهذه القاعدة مهمة لطالب العلم فليبحث عن أطرافها، قال الناظم:

بل كل من أثنى عليه مليكنا ... بالمدح أو بالذم في القرآن
فلأنه سيموت وفق ثنائه ... كصحابة المعصوم والشيطان

والله أعلم .

القاعدة الثالثة والعشرون بعد المائة:

(أحق الناس بالخلافة بعد النبي ﷺ أبو بكر بالنص، ثم عمر بالعهد، ثم عثمان بالشورى، ثم علي بالاتفاق)

أقول: اعلم رحمك الله تعالى أننا نؤمن الإيمان الجازم، ونصدق التصديق القطعي أن الأحق بالخلافة بعد موت النبي ﷺ هو أبو بكر الصديق رضي الله تعالى، ثم عمر، ثم عثمان ثم عمر رضي الله تعالى عنهم جميعا، والكلام على هذه العقيدة في جمل من المسائل:

الأولى: كيف تمت البيعة لأبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه؟ والجواب: لما قبض رسول الله ﷺ، ونقله الله إليه في جنته ودار كرامته، اجتمعت الأنصار في سقيفة بني ساعده بمدينة النبي ﷺ وأرادوا عقد الإمامة لسعد بن عبادة، وبلغ ذلك أبا بكر وعمر رضي الله عنهما فقصدا نحو مجتمع الأنصار في رجال من المهاجرين ولما انتهوا إليهم حصل بينهم حوار في أمر الخلافة حيث اضطرب أمر الأنصار فجعلوا يطلبون الأمر لأنفسهم، أو الشركة فيه مع المهاجرين، فأعلمهم أبو بكر رضي الله عنه إن الإمامة لا تكون إلا في قريش، واحتج عليهم بقوله ﷺ: (**الأئمة من قريش**)(١)، فأذعنوا لذلك رضي الله عنهم وأرضاهم، وانقادوا طائعين، وبايعوا أبا بكر رضي الله عنه، واجتمعوا على إمامته، واتفقوا على خلافته، وانقادوا لطاعته، وانقطع الحوار في هذه المسألة باجتماعهم على أبي بكر الصديق رضي الله عنه وأرضاه، وقد روى هذه القصة الإمام البخاري في صحيحه(٢)، وإنما ذكرت لك معناها، وقد أذعن سعد بن عبادة رضي الله عنه بذلك واعترف بصحة ما قال الصديق رضي الله عنه يوم السقيفة من

---

(١) رواه أبو داود الطيالسي: (٢/ ٢٤٠)، رقم: (٩٦٨)، وابن أبي شيبة: (٦/ ٤٠٢)، رقم: (٣٢٣٨٨)، وأحمد: (١٩/ ٣١٨)، رقم: (١٢٣٠٧).

(٢) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب : (**لو كنت متخذا خليلا**)، رقم: (٣٦٦٨).

أن قريشا هم ولاة هذا الأمر، فقال: صدقت نحن الوزراء، وأنتم الأمراء، كما في مسند الإمام أحمد[١]، وقد حسن إسناده شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله تعالى[٢]، فهذا هو الحق في هذه المسألة ودع عنك ما يقوله أهل الإفك قطع الله ألسنتهم، وأخرس أفواههم، فإنهم ما قدروا الصحابة حق قدرهم، عاملهم الله بعدله لا بعفوه، وأرانا الله فيهم عجائب قدرته، والله أعلم.

الثانية: إن قلت: هل ثبتت الخلافة لأبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه بالنص والتعيين أم بالاختيار؟

والجواب: إن هذه المسألة ليست من المسائل الكبار عند أهل السنة، وإنما المهم أن تثبت خلافته، وأنه أحق بها من غيره، وأنه أفضل الأمة بعد نبينا ﷺ، وأن تثبت أيضا وقوع الإجماع على خلافته، وإن حصل في بداية الأمر شيء من الخلاف، لكن قد انعقد الإجماع على أنه أحق بالخلافة بعد النبي ﷺ، فإذا اعتقدت ذلك فسواءً قلت: قد تثبتت خلافته بالنص، أو قلت: بالاختيار، كل ذلك نتيجته واحدة وبأي القولين قلت فالأمر سهل يسير، والخلاف فيه سائغ، لكن الذي يترجح - والله أعلم- أن النبي ﷺ قد دل الأمة على خلافته، وأخبر أنه يرضاها، وقد عزم على الكتابة بذلك، لكن علم ﷺ أن الله تعالى ورسوله والمؤمنين لا يبغون عن أبي بكر حولا، فروى الشيخان رضي الله عنهما في صحيحهما بسندهما عن جبير بن مطعم رضي الله عنه قال: (أتت امرأة النبي ﷺ فأمرها أن ترجع إليه،

(١) مسند أحمد: (١/ ١٩٨)، رقم: (١٨).

(٢) منهاج السنة النبوية: (١/ ٥٣٦).

فقالت: أرأيت إن جئت فلم أجدك؟ ـ كأنها تقول: الموت ـ فقال عليه الصلاة والسلام: (**إن لم تجديني فأتي أبا بكر**)(١)، قال ابن حزم: (وهذا نص جلي على استخلاف أبي بكر)(٢).

وروى الشيخان أيضا بسندهما من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال لي النبي ﷺ في مرضه: (**ادعي لي أبا بكر وأخاك حتى أكتب كتابا فإني أخاف أن يتمنى متمنٍ ويقول قائل: أنا أولى، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر**)(٣).

وعند الإمام أحمد في المسند عنها رضي الله عنها قالت لما ثقل رسول الله ﷺ قال لعبدالرحمن بن أبي بكر: (**ائتني بكتف أو لوح حتى أكتب لأبي بكر كتابا لا يختلف عليه**)، فلما ذهب عبدالرحمن ليقوم قال: (**أبا الله والمؤمنون أن يختلف عليك يا أبا بكر**)(٤).

وكذلك اختياره ﷺ لأبي بكر لإمامة الصلاة، فلما رضيه للإمامة الشرعية وقدمه فيها على غيره، فإنه من باب أولى أن يرضاه ويقدمه على غيره في الإمامة الدنيوية، وكذلك قال بعض الصحابة: قد رضيه رسول الله ﷺ لديننا أفلا نرضاه لدنيانا؟ وهذا من باب قياس الأولى وهو حجة بالاتفاق.

وقد روى أبو عبدالله الحاكم في المستدرك بإسناده إلى عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: (لما قبض رسول الله ﷺ قالت الأنصار: منا أمير

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم: (٤/ ٨٨).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم تخريجه.

ومنكم أمير، قال: فأتاهم عمر رضي الله عنه وقال: يا معشر الأنصار ألستم تعلمون أن رسول الله ﷺ قد أمّر أبا بكر يؤم الناس، فأيكم تطيب نفسه أن يتقدم أبا بكر، فقالت الأنصار، نعوذ بالله أن نتقدم أبا بكر)[1].

فالتحقيق في ذلك أن النبي ﷺ قد دل المسلمين على استخلاف أبي بكر رضي الله عنه وأرشدهم إلى ذلك بأمور كثيرة من أقواله وأفعاله، وأخبر بخلافته إخبار راضٍ بذلك، حامدٍ له، مع همه بأن يكتب في ذلك كتابا، لكن لما علم أن المسلمين يتجمعون على خلافته ترك الكتابة اكتفاءً بذلك، واختار هذا القول أبو العباس بن تيمية رضي الله عنه[2]، وأذكرك بارك الله فيك أن هذه المسألة أي مسألة دليل خلافته هل كانت بالنص الخفي أم الجلي؟ هي من المسائل التي يسوغ فيها الخلاف لاحتمال الدليل، وبناءً عليه فلا تفسيق فيها، ولا تأثيم، ولا تبديع، أي أنه لا يخرج على من قال: ثبتت بالنص الجلي، أو قال: ثبتت بالنص الخفي، وإنما الذي تعظم مخالفته هو القدح في خلافته أصلاً، أو القدح في أحقيته بها بعد رسول الله ﷺ، وأقول لك: لقد انعقد الإجماع من أهل السنة سلفا وخلفا على أن أحق الناس بالخلافة بعد النبي ﷺ هو أبو بكر رضي الله عنه وأرضاه، ورفع نزله في الجنة، وجمعنا به في جنات ونهر في معقد صدق عند مليك مقتدر.

الثالثة: كيف تمت البيعة لعمر رضي الله تعالى عنه؟

---

(١) المستدرك على الصحيحين للحاكم: (٣/ ٧٠)، رقم: (٤٤٢٣)، وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه).

قال الذهب في تعليقه: (صحيح).

(٢) منهاج السنة النبوية: (١/ ٥١٧).

والجواب: أن أبا بكر رضي الله تعالى عنه لما حضرته الوفاة، جمع الناس واستشارهم فيمن سيتولى الأمر من بعده، فاتفقوا على توكيل الأمر له هو، فمن سيختاره فالمسلمون موافقون عليه، لعلمهم بعظيم البركة في اختياره رضي الله تعالى عنه، وثقتهم في أنه أهل لهذه الأمانة، فأمر أن يجتمع له الناس فاجتمعوا قال لهم: (أيها الناس، قد حضرني من قضاء الله تعالى ما ترون، ولا بد لكم من رجل يلي أمركم، ويصلي بكم، ويقاتل عدوكم، ويأمركم، فإن شئتم اجتهدت لكم رأيي، والله الذي لا إله إلا هو لا آلوكم في نفسي خيرا، فبكى وبكى الناس، وقالوا: يا خليفة رسول الله أنت خيرنا وأعلمنا فاختر لنا، فقال: سأجتهد لكم رأيي، وأختار لكم خيركم إن شاء الله تعالى، ودعا أبو بكر عثمان رضي الله تعالى عنه، وقال له: اكتب: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما عهد به أبو بكر بن أبي قحافة في آخر عهده بالدنيا، خارجا منها، وعند أول عهده بالآخرة داخلا فيها، حيث يؤمن الكافر، ويوقن الفاجر، ويصدق الكاذب، إني أستخلف عليكم بعدي عمر بن الخطاب، فاسمعوا له وأطيعوا، وإني لم آل الله ورسوله ودينه ونفسي وإياكم خيرا، فإن عدل فذلك ظني به، وعلمي فيه، فإن بدل فلكل امرئ ما اكتسب من الإثم، والخير أردت، ولا أعلم الغيب، ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[1]، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته)[2]. واتفق على ذلك المسلمون، ورضوا به، وفرحوا به، ولما مات أبو بكر، رضي الله تعالى عنه، قام كل المسلمين من غير استثناء بمبايعة عمر رضي الله تعالى عنه،

---

(١) الشعراء: ٢٢٧.

(٢) تاريخ المدينة لابن شبة: (٢/ ٦٦٨).

مبايعة الراضي بخلافته، والخلاصة أن الخلافة لعمر ثبتت بالعهد، والله أعلم .

الرابعة: كيف تمت الخلافة لعثمان رضي الله تعالى عنه؟

والجواب: إنه لما طعن عمر رضي الله تعالى عنه، وأحس بدنو أجله، جعل الأمر شورى بين ستة من أصحاب النبي ﷺ، وهم عثمان، وعلي، وعبدالرحمن بن عوف، والزبير بن العوام، وطلحة بن عبيد الله، وسعد، مع أخذ العهود على أن لا يليها أحد من أهل عمر، مخافة المحاباة، ولو تأملت فيهم لوجدتهم من بقية العشرة الذين شهد لهم النبي ﷺ بأنهم في الجنة.

فإن قلت: وأين أبو عبيدة؟

فأقول: لقد توفي أبو عبيدة في خلافة عمر.

وإن قلت: وأين سعيد بن زيد؟

فأقول: أبعده عمر، لأنه ابن عمه، فهو من أقاربه، يقول العلماء: إن هؤلاء الستة الذين اختارهم عمر رضي الله عنه، وجعل الأمر فيهم، اجتمعوا وجعل كل منهم أمره إلى واحد، فجعل الزبير أمره إلى علي، وجعل سعد أمره إلى عبد الرحمن، وجعل طلحة أمره إلى عثمان، فأصبح الأمر إلى ثلاثة: عبد الرحمن بن عوف، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وكان عبد الرحمن هو الذي اهتم بهذا الأمر، واشتد عليه أن يمضي وقت ولم يتم للمسلمين اختيار خليفة لهم يقوم بأمرهم، فبقي ثلاث ليالٍ لا يهنأ بالنوم، لا ينام إلا قليلاً، من شدة اهتمامه بأمر المسلمين، وكلما جاء أو جلس مع واحد منهم أخذ يناجيه، ويتكلم معه، ويأخذ عليه العهد والميثاق إذا تم له الأمر أن يسير سيرة حسنة، وأن يتبع سيرة الخليفتين قبله، حتى توثق منهما

بذلك، فرأى أن الناس يميلون إلى عثمان، وأن عثمان له تجربة، وله مكانة، وله أهلية، فأمره أن يبسط يده للمبايعة، فبايعه عبد الرحمن وبايعه علي، وتمت البيعة.

قلت: ولم يعارض في ذلك أحد، وانعقد الاتفاق، ووقع الإجماع على خلافته رضي الله تعالى عنه، وهذا الاتفاق من عظيم نعمة الله تعالى على هذه الأمة، والله أعلم .

الخامسة: إن قلت: وكيف تمت الخلافة لعلي رضي الله تعالى عنه؟

فأقول: لم يعهد عثمان رضي الله تعالى عنه لأحد من بعده، ولكن بعد مقتله ثارت الفتن، وانقسم المسلمون إلى فريقين، وأصبح في الأمور شيء من الفوضى، ورأى أهل المدينة أنه لا بد من مبايعة خليفة للمسلمين يتولى أمورهم، فانعقد إجماع أهل المدينة على مبايعة علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، فاضطر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه لقبول عقد الخلافة له لضرورة اجتماع أمر المسلمين، وقطعا للطريق أمام الغوغائيين الذين لا يريدون للأمة الاتفاق، وللمطالبة بقتلة عثمان، وحشية لوجود الخلاف بين المسلمين، وبعد مبايعة أهل المدينة له اتفق أكثر المسلمين على مبايعته، ولكن تأخر بعض الصحابة عن مبايعته، لا لعدم الرضا بخلافته، وإنما لأنهم كانوا يريدون أن يسلم لهم قتلة عثمان لإقامة الحد عليهم.

والمهم أن أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى متفقون على أن الأحق بالخلافة بعد عثمان هو علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم جميعا

وأرضاهم، وجمعنا بهم في الجنة، قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: (من لم يثبت الخلافة لعلي فهو أضل من حمار أهله)[١].

وقال عبدالله بن أحمد: (سألت أبي عن الأئمة فقال: أبوبكر، ثم عمر، ثم عثمان ثم علي)[٢].

وقال عبدالله كذلك: (سألت أبي عن قوم يقولون: إن علياً ليس بخليفة، قال: هذا قول سوء رديء)[٣].

وأورد ابن أبي يعلى عن الإمام أحمد قال: (من لم يربع علي بن أبي طالب الخلافة فلا تكلموه، ولا تناكحوه)[٤]، فهذا هو ما ندين الله تعالى به، وهو أن الخلافة بعد موت النبي ﷺ ثابتة لهؤلاء الأربعة رضي الله تعالى عنهم على هذا الترتيب، وأنت ترى وفقك الله تعالى أن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة، مع أن مسألة الترتيب في الخلافة أهم كما قرره أهل السنة والجماعة، فإن الجميع متفقون على أن الأحق بها أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم، والله أعلم.

السادسة: تزعم الرافضة عليهم من الله ما يستحقون أن الأحق بالخلافة بعد النبي ﷺ إنما هو علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، ويزعمون أن النبي ﷺ قد أوصى له بالخلافة، وقد عهد له بذلك، ولكن الصحابة أخفوا

---

(١) مناقب الإمام أحمد صـ: ١٦٣.

(٢) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله صـ: ٤٤٠، رقم: (١٥٩٣).

(٣) لم أقف عليه في رواية عبد الله.

(٤) لم أقف عليه.

هذا الأمر، وعملوا بخلافه، وعهدوا بالخلافة لأبي بكر، فالرافضة ترى أن عليا رضي الله تعالى عنه قد هُضِمَ حقه، وقدم عليه غيره في أمر هو أحق به، ونقول عن هذه الفرية القديمة:

أولا: إين نجد هذه الوصية؟ فإننا نقبنا وفتشنا عن حقيقتها فلم نجد لها أثرا، ولم نسمع عنها خبرا، فلو كانت موجودة فلماذا لا تعلن ويعرفها الناس، وينقلوها كما نقلوا غيرها؟ فإن أمر الإمامة لو كان معهودا به لأحد بعد النبي ﷺ لنقل ذلك، ولعلمه الناس وذاع صيته، ولكن ليس هناك في الحقيقة وصية لعلي إلا في أذهان الرافضة فقط، وإلا فلا تثبت هذه الوصية على أرض الواقع، والأحكام في مثل هذه المسألة لا بد فيها من الدليل الصحيح، ولا دليل يفيد هذه الوصية، ونقول:

ثانيا: إن عليا نفسه نفى هذه الوصية ـ أعني الوصية بالخلافة له ـ ففي الحديث الذي رواه البخاري من حديث أَبِى جُحَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: (قُلْتُ لِعَلِيٍّ رضي الله عنه: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيءٌ مِنَ الْوَحْيِ إِلاَّ مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ: وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ مَا أَعْلَمُهُ إِلاَّ فَهْمًا يُعْطِيهِ اللَّهُ رَجُلاً فِي الْقُرْآنِ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ – الدية– وَفَكَاكُ الأَسِيرِ، وَأَنْ لاَ يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ)(١)، فلو كان عنده وصية أخرى لبينها رضي الله تعالى عنه، فلا وجود لهذه الوصية لا في الصحاح، ولا في السنن، ولا في المجامع، ولا في الأجزاء، ولا في أي شيء

(١) أخرجه البخاري في الجهاد، باب فكاك الأسير، رقم: (٣٠٤٧)، وفي الديات، باب العاقلة، رقم: (٦٩٠٣)، وباب لا يقتل مسلم بكافر، رقم: (٦٩١٥)، ومسلم رقم: (١٣٧٠) في الحج، باب فضل المدينة.

من كتب الحديث بالسند الصحيح المعتمد، وإنما هي خزعبلات موضوعة، ونقولات واهية لفقتها الرافضة على ألسنة الكذابين منهم، يروونها في كتبهم بلا خطام ولا زمام، وأما دواوين الإسلام فلم يثبت فيها شيء من ذلك أبدا، ولكنه الكذب الذي لا ينتهي، والله المستعان.

فإن قلت: أولم يقل النبي ﷺ: (**من كنت مولاه فعلي مولاه**)؟ فهذا تصريح بولايته، فنقول: قال أبو العباس رحمه الله تعالى: (وأما قوله: (**من كنت مولاه فعلي مولاه**)، فليس في الصحاح لكن هو مما رواه العلماء، وتنازع الناس في صحته، فنقل عن البخاري، وإبراهيم الحربي، وطائفة من أهل العلم بالحديث أنهم طعنوا فيه وضعفوه، ونقل عن أحمد بن حنبل أنه حسنه، كما حسنه الترمذي، وقد صنف أبو العباس بن عقدة مصنفاً في جمع طرقه)[(١)]، فدعوى بعض الرافضة المعاصرة بأن هذا الحديث متفق على تصحيحه بين فريق أهل السنة والرافضة هذا كلام باطل، بل أكثر المحدثين على أنه ضعيف، ولكن ومع التسليم بأنه حديث حسن، أو صحيح كما ذهب إليه البعض، فإنه لا شأن له بمسألة الإمامة أصلا، فإن كلمة: (**مولاه**) هي من الموالاة المقتضية للمحبة والنصرة، لا أنها من باب الولاية والحكم، ففهم الرافضة فيه خلل كعادتهم، وليس خطأ الفهم بغريب عليهم، فأهل السنة يفهمون من هذا الحديث وجوب موالاته لا وجوب توليته، قال ابن تيمية رحمه الله تعالى بعد كلامه على تضعيف الحديث: (ونحن نجيب بالجواب المركب، فنقول: إن لم يكن النبي ﷺ قاله فلا كلام، وإن كان قاله فلم يرد قطعاً الخلافة بعده، إذ ليس في اللفظ ما يدل عليه، ومثل هذا الأمر

(١) مختصر منهاج السنة صـ: ٤٣٢.

العظيم يجب أن يبلغ بلاغاً مبيناً، وليس في الكلام ما يدل دلالة بينة على أن المراد به الخلافة)[١]، وذلك أن المولى ضد العداوة، والمستلزمة للمحبة والمناصرة، دون الولاية التي هي الإمارة، ولهذا ما استدل أحد من الصحابة لا علي ولا غيره بهذا الحديث على استخلاف علي، ولا يعرف هذا عن أحد من أهل العلم المعتد بأقوالهم في الأمة، وإنما استدل به الرافضة الذين هم أجهل الناس بمدلولات النصوص وأبعدهم عن الفهم الصحيح) [٢]، ويدل على هذا الفهم الصحيح أن في بعض طرق الحديث تكملة تبين المراد وهي قوله: (**اللهم وال من والاه وعاد من عاداه**)[٣]، ولم يقل: وال من ولاه، وعاد من عزله، فالأمر ليس في الولاية التي هي الحكم والسلطان، وإنما هو في مسألة الموالاة والمعاداة، فمن والى عليا فقد والى النبي ﷺ، ومن عادى عليا فقد عادى النبي ﷺ، فالأمر في المولاة والمعاداة، ولكن تأبى عقول وأفهام الرافضة إلا أن تجعله في مسألة الإمامة، وهذا خلل في الفهم، والله أعلم.

فإن قلت: ألم يقل النبي ﷺ لعلي رضي الله تعالى عنه: (أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي)[٤]؟

فأقول: نعم، قد قاله، والحديث في الصحيح، وهذا الحديث مما تعلقت به الروافض في أن الخلافة كانت حقًا لعلي، وأنه وصى له بها ولا حجة لهم

(١) مختصر منهاج السنة صـ: ٤٣٢.
(٢) الانتصار للصحب والآل من افتراءات السماوي الضال صـ: ٣٣١.
(٣) قال ابن تيمية في منهاج السنة النبوية: (٧/ ٥٥): (كَذِبٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ).
(٤) تقدم تخريجه.

فيه، بل غاية ما في الأمر إثبات فضيلة من فضائل علي رضي الله عنه، ولم يتعرض الحديث لكونه أفضل من غيره، أو مثله، وليس فيه أية دلالة على استخلافه بعده، لأن النبي ﷺ إنما قال هذا تطييبًا لخاطره حين استخلفه على المدينة في غزوة تبوك، لأن بعض المنافقين قال: إنما خلفه استثقالا له، وعدم رغبة في الخروج به معه، ويؤيد هذا أن هارون المشبه به لم يكن خليفة بعد موسى عليهما السلام، بل توفي في حياته، كما أن هارون كان نبيًا مع أخيه موسى عليهما السلام، وإنما استخلفه حينما ذهب لميقات ربه للمناجاة والله أعلم، علمًا بأنه لا يلزم من التشبيه المساواة في كل الأحوال، قال الشيخ صالح آل الشيخ: (و (**أنت مني بمنزلة هارون من موسى**) [١]، لا تدُلُّ على استحقاقه للخلافة مُطْلَقَاً، وإنّما على استحقاقه للولاية في تلك السَّفرة التي سافرها النبي ﷺ، فهو لَمَّا ذهب فإنَّ علياً صار منه بتلك المثابة، وطَمَّنَّ خاطره، وشرح صدره بهذه المنزلة، إذ لم يرافقه ﷺ، وهذا شيءٌ مؤقت لا يدل على التقديم في كل حال) [٢].

قال أبو العباس رحمه الله تعالى: (وكان هذا بعد غزوة تبوك الذي استخلف علياً فيها على المدينة، ولم يكن بقي بالمدينة من الرجال إلا منافق، أو معذور، أو مذنب، فلحقه علي فقال: أتخلفني في النساء والصبيان، فقال: (**أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى**)[٣]، بين بذلك أن استخلاف علي على المدينة لا يقتضي نقص المرتبة، فإن موسى قد

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) تقدم تخريجه.

استخلف هرون، وكان النبي ﷺ دائماً يستخلف رجالاً لكن كان يكون بها رجال، وعام تبوك خرج النبي ﷺ بجميع المسلمين ولم يأذن لأحد في التخلف عن الغزاة، لأن العدو كان شديداً، والسفر بعيداً، وفيها أنزل الله سورة براءة) (١)، وأما قوله: (**أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى**) (٢)، فحديث صحيح، وهذا قاله في غزوة تبوك لما استخلفه على المدينة فطعن الناس فيه وقالوا: إنما استخلفه لأنه يبغضه، فكان النبي ﷺ إذا خرج من المدينة استخلف عليها رجلاً من أمته، وكان يكون بها رجال من المؤمنين يستخلفه عليهم، فلما كان عام تبوك لم يأذن لأحد من المؤمنين القادرين في التخلف، فلم يتخلف أحد بلا عذرٍ إلا عاص لله ورسوله، فكان ذلك استخلافا ضعيفا، فطعن فيه المنافقون بهذا السبب، فبين النبي ﷺ أني لم استخلفك لنقص قدرك عندي، فإن موسى استخلف هارون وهو شريكه في الرسالة، أفما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى فتخلفني في أهلي كما خلف هارون أخاه موسى؟ ومعلوم أنه استخلف غيره قبله، وكان أولئك منه بهذه المنزلة، فلم يكن هذا من خصائصه، ولو كان هذا الاستخلاف أفضل من غيره لم يخف ذلك على علي - رضي الله عنه - ولم يخرج إليه وهو يبكي ويقول: (**أتخلفني في النساء والصبيان**)(٣)، ومما بين ذلك أنه بعد هذا الاستخلاف أمّر عليه أبا بكر عام تسع، فإن هذا الاستخلاف كان في غزوة تبوك في أوائلها، فلما رجع من الغزو وأمّر أبا

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية: (٤/ ٤٣٤).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

بكر على الحج، ثم أردفه بعلي، فلما لحقه قال: (أميرٌ أو مأمور)؟ قال: (بل مأمور)، فبان لك بذلك أن الرافضة لا يفهمون، ولا عن الله تعالى يعقلون، وإنما هم قوم أهل أهواء، لا يفهمون إلا ما تمليه عليهم أهواؤهم، والله أعلم .

فإن قلت: وقول النبي ﷺ لعلي رضي الله تعالى عنه: (**أنت مني وأنا منك**)، وهو عند البخاري رحمه الله تعالى[1]، أليس هذا دليلا على أحقيته بالإمامة؟ والجواب: لا، هذا ليس دليلا على ذلك، لأن الحديث لا تعرض له بمسألة الخلافة أصلا، وإنما هو دليل على منقبة من مناقب الإمام علي رضي الله تعلى عنه، ونحن نؤمن بها، ولو أن كل من قال في حقه ﷺ هذا الكلام صار إماما لكثر الأئمة من بعده، فإنه ثبت عنه ﷺ أنه قالها لغير علي رضي الله تعالى عنه، فقد قالها ﷺ لجليبيب رضي الله تعالى عنه[2]، وكذلك قالها ﷺ للأشعريين: (**هم مني وأنا منهم**)[3].

قال أبو العباس رحمه الله تعالى: (وأما قوله ﷺ: (**أنت مني وأنا منك**) فهذه العبارة قد قالها لغيره من المؤمنين، كما قالها - عليه الصلاة والسلام لجليبيب الذي قتل عدة من الكفار: (**هذا مني وأنا منه**)، وفي الصحيحين: إن الأشعريين إذا كانوا في السفر ونقصت نفقة عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان معهم في ثوب واحد ثم قسموه بينهم بالسويّة: (**هم مني وأنا منهم**) فقد

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم رقم: (٢٤٧٢) في فضائل الصحابة، باب من فضائل جليبيب رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب باب رقم: (٢٤٨٦)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب من فضائل الأشعريين رضي الله عنهم رقم: (٢٥٠٠).

جعل الأشعريين أبا موسى، وأبا عامر، وغيرهما منه وهو منهم، كما قال لعلي: (**أنت مني وأنا منك**)، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنۢ بَعۡدُ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ مَعَكُمۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ مِنكُمۡ﴾(١)، وقال تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ تَوَلَّوۡاْ قَوۡمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مَّا هُم مِّنكُمۡ وَلَا مِنۡهُمۡ﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿وَيَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمۡ لَمِنكُمۡ وَمَا هُم مِّنكُمۡ﴾(٣)، وقال ﷺ: (**من حمل علينا السلاح فليس منا، ومن غشنا فليس منا**)(٤)، ونحو ذلك، وهذا يقتضي أن السليم من هذه الكبائر يكون منا، وهذه العبارة تستعمل في النوع الواحد فيقال: هذا من هذا، إذا كان من نوعه، فكل من كان من المؤمنين الكاملين الإيمان فهو من النبي - ﷺ والنبي منه، وقوله ﷺ في قصة بنت حمزة: (**أنت مني وأنا منك**)(٥)، وكقوله لزيد ابن حارثة: (**أنت أخونا ومولانا**)(٦)، ومعلوم أن هذا ليس مختصا بزيد، بل كل من كان من مواليه يطلق عليه هذا الكلام لقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمۡ تَعۡلَمُوٓاْ ءَابَآءَهُمۡ فَإِخۡوَٰنُكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَمَوَٰلِيكُمۡ﴾(٧)، فكذلك قوله لعلي:

---

(١) الأنفال: ٧٥.

(٢) الممتحنة: ١٤.

(٣) التوبة: ٥٦.

(٤) أخرجه رقم: (١٠١) في الإيمان، باب قول النبي ﷺ.

(٥) لم أقف على تخريجه.

(٦) أخرجه البخاري: كتاب الصلح، باب كيف يكتب: هذا ما صالح عليه فلان بن فلان، رقم: (٢٥٥٢).

(٧) الأحزاب: ٥.

(**أنت مني وأنا منك**)، وليس ذلك من خصائصه، بل من كان موافقاً للنبي ﷺ في كمال الإيمان كان من النبي ﷺ والنبي منه)[(١)].

وإني أنبه على أمر مهم لا بد وأن يفهمه الرافضة وهو أن نقاشنا في الاستدلال بهذه الأدلة على ولاية علي لا يفهم منها أننا لا نحبه، أو أننا لا نعترف بولايته، لا، بل نحن نحبه وندين الله تعالى بهذا الحب، وندين الله تعالى بالاعتراف له بالمناقب الثابتة له في السنة الصحيحة، وندين الله تعالى بموالاته ونصرته، بل نحن أولى بعلي من الرافضة الملعونة التي جعلته ربا وإلها يعبد من دون الله تعالى، وإنما النقاش في الاستدلال بهذه الأحاديث إنما هو في: هل هي تدل على أنه أحق من أبي بكر بالخلافة أو لا؟ هذا هو حدود النقاش، وأنا أعلم أننا مهما استفرغنا وسعنا في تفهيمهم فإنهم لن يفهموا، لأنهم قوم بهت لا عقول لهم، ولا زكاء لهم، ولا حياة لهم، والله الموفق.

فإن قلت: أولم يثبت أن النبي ﷺ قدمه في إمارة الجيش الذي بعثه إلى خيبر وقال: (**لأعطين الراية غدا رجلا يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله**)[(٢)]؟

فنقول: نعم، وهذا من جملة مناقبه رضي الله تعالى عنه، ولكن التأمير في الجيوش ليس من خصائصه رضي الله تعالى عنه، بل أمر جملا من أصحابه، فقد أمر أبا عبيدة، وخالد بن الوليد، وأسامة، وغيرهم، وأما محبة الله ورسوله فليست من خصائصه كذلك، بل قال تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ

---

(١) فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه لابن تيمية: (١٣/ ١٢٣٣).

(٢) تقدم تخريجه.

﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾(١)، وقال لمن يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾(٢)، في كل ركعة: (**فأخبروه أن الله تعالى يحبه**) وقال في حقه: (**إن حبك إياها أدخلك الجنة**)(٣)، والأحاديث في هذا المعنى كثيرة ثابتة لغير علي رضي الله تعالى عنه، والحديث لا تعلق له بالإمامة بعد موته ﷺ، بل لو كان الرافضة أهل حق ومحبة للحق لتبين لهم أن النصوص الواردة في إمامة أبي بكر أدل على المطلوب من هذه الأدلة، ولكنهم ينكرونها، ويزعمون أنها من وضع أهل السنة رحمهم الله تعالى، والمهم أنه لا حجة لهم فيما فهموه من الأحاديث الواردة، ويبقى اعتقاد أهل السنة رحمهم الله تعالى في ترتيب الخلافة على ما قررته هذه القاعدة، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، وهو أعلى وأعلم.

القاعدة الرابعة والعشرون

(واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا)

أقول: اعلم وفقك الله تعالى لكل خير أن من الأصول المقررة، والقواعد المحررة، والأمور التي كثرت الأدلة والتنبيه عليها هي وجوب الاتفاق والاجتماع والنهي عن الفرقة والاختلاف، فمن أصول أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى الدعوة إلى الجماعة، والنهي عن الفرقة، قال الله

(١) المائدة: ٤٥.

(٢) الإخلاص: ١.

(٣) أخرجه البخاري في صفة الصلاة، باب الجمع بين السورتين في ركعة: (١/ ١٥٥)، والترمذي رقم: (٢٩٠٣) في ثواب القرآن، باب ما جاء في سورة الإخلاص.

تبارك وتعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ﴾[١]، وقال تبارك وتعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۝٣١ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿ فَتَقَطَّعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾[٤]، وقال تبارك وتعالى: ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾[٥]، قال أبو العباس رحمه الله تعالى: (وهذا الأصل العظيم: وهو الاعتصام بحبل الله جميعاً، وأن لا يُتفرّق، هو من أعظم أصول الإسلام، ومما عظمت وصية الله تعالى به في كتابه، ومما عظم ذمّه لمن تركه من أهل الكتاب وغيرهم، ومما عظمت به وصية النبي ﷺ في مواطن عامة وخاصة)[٦].

قلت: وتأمل وفقك الله تعالى الأمر بصلاة الجماعة والجمعة، ووجوب نصب الإمام العام ليجتمع المسلمون عليه، وكيف أحوال الناس في عباداتهم في الصيام والحج تجد أن كثيرا منها شرع على تقرير هذا الأصل الكبير، وهو الاجتماع، ونبذ الافتراق، بل انظر حتى إلى بعض المعاملات

---

(١) آل عمران: ١٠٣.

(٢) الروم: ٣١-٣٢.

(٣) المؤمنون: ٥٣.

(٤) الأنفال: ٤٦.

(٥) الأنعام: ١٥٣.

(٦) مجموع الفتاوى: (٢٢/ ٣٥٩).

المنهي عنها كنهي المسلم أن يبيع على بيع أخيه، أو يشتري على شرائه، أو يخطب على خطبته، والأمر بكثير من شروط المعاملات، تجد أن العلة من هذا هي اطراح أسباب الخلاف والنزاع بين المسلمين، بل انظر إلى نهي الرجل عن نكاح المرأة وعمتها، أو خالتها، وعن الجمع بين الأختين تجد الأمر ظاهرا في أن الشريعة سدت كل أبواب النزاع والفرقة، وانظر إلى النهي عن الغيبة والنميمة، والأمر بكف اللسان عن المحارم، والنهي عن سباب المسلم وقتاله، وإيذائه بالقول أو الفعل، كل ذلك مما يراد من ورائه بث روح المحبة والألفة بين المسلمين، ونبذ أسباب الفرقة والاختلاف، والفروع الفقهية والعقدية التي تحقق هذا الأصل كثيرة جدا لا تكاد تحصر، وإنما ضربت لك أمثلة منها فقط، وقال تعالى: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتۡ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا بِٱلۡعَدۡلِ وَأَقۡسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ٩ إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ﴾[1]، وأمر كذلك بالصلح بين الزوجين فقال: ﴿ وَٱلصُّلۡحُ خَيۡرٞۗ وَأُحۡضِرَتِ ٱلۡأَنفُسُ ٱلشُّحَّ ﴾[2]، وأمر بالصدقة ونهى عن البخل، وعن شح النفوس، وأمر الوالد بالعدل بين أولاده، وأمر الراعي بالعدل بين رعيته، وأمر بوفاء الديون، وبتنفيس الكروب، وبالتعاون على البر والتقوى، وبأن نعطي كل ذي حق حقه، وأن لا نبخس الناس أشياءهم، كل ذلك من باب تحقيق مبدأ الاجتماع، وسد أبواب

---

(١) الحجرات: ٩-١٠.

(٢) النساء: ١٢٨.

الافتراق، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[2]، قال أبو العباس رحمه الله تعالى في بعض رسائله: (إن الله تعالى أمرنا بالجماعة والائتلاف، ونهى عن الفرقة والاختلاف، وربنا واحد، ورسولنا واحد، وكتابنا واحد، وديننا واحد، وأصول الدين ليس بين السلف وأئمة الإسلام فيها خلاف، ولا يحل فيها الافتراق)[3]، وصدق رحمه الله تعالى.

وقال رحمه الله تعالى: (فإن الله أمر في كتابه باتباع سنة رسوله ﷺ، ولزوم سبيله، وأمر بالجماعة والائتلاف، ونهى عن الفرقة والاختلاف)[4]، وقد وردت الأدلة من السنة آمرة بالاجتماع، وبالجماعة والالتزام بها، وتحريم الخروج عليها، أو عنها قيد شبر، فعن أبي هريرة - رضي الله عنه- عن النبي ﷺ قال: (**إن الله يرضى لكم ثلاثًا: أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئًا، وأن تعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا، وأن تُناصحوا من ولاه الله أمركم**)[5]، يقول النووي - رحمه الله- في شرح هذا الحديث العظيم: (وأما

---

(١) الأنعام: ١٥٩.

(٢) آل عمران: ١٠٥.

(٣) مجموع الفتاوى: (٣/ ٢٠٥).

(٤) مجموع الفتاوى: (٣/ ٣٦٨).

(٥) أخرجه مسلم، كتاب الحدود، باب النهي عن كثرة المسائل، رقم: (١٧١٥)، ومالك في الموطأ: (٢/ ١٦٩)، رقم: (٢٠٨٩)، وأحمد: (١٤/ ٣٩٩)، رقم: (٨٧٩٩)، وابن حبان: (٨/ ١٨٢)، رقم: (٣٣٨٨).

الاعتصام بحبل الله فهو التمسك بعهده، وهو اتباع كتابه العزيز، وحدوده والتأدب بأدبه، والحبل يطلق على العهد، وعلى الأمان، وعلى الوصلة وعلى السبب، وأصله من استعمال العرب الحبل في مثل هذه الأمور لاستمساكهم بالحبل عند شدائد أمورهم، ويوصلون بها المتفرق فاستعير اسم الحبل لهذه الأمور، وأما قوله ﷺ: (**ولا تفرقوا**) فهو أمر بلزوم جماعة المسلمين، وتآلف بعضهم ببعض، وهذه إحدى قواعد الإسلام) [١].

وعن أنس بن مالك - رضي الله عنه- أن رسول الله ﷺ قال: (**نضر الله عبدًا سمع مقالتي هذه فحملها، فرب حامل الفقه فيه غير فقيه، ورب حامل الفقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن صدر مسلم، إخلاص العمل لله - عز وجل- ومناصحة أولي الأمر، ولزوم جماعة المسلمين فإن دعوتهم تحيط من ورائهم**)[٢].

وقد خطب عمر - رضي الله عنه- بالشام فقال : قام فينا رسول الله ﷺ مقامي فيكم، فقال: (**استوصوا بأصحابي خيرًا، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يفشوا الكذب حتى يعجل الرجل بالشهادة قبل أن يسألها، وباليمين قبل أن يسألها، فمن أراد بحبوحة الجنة فليلزم الجماعة فإن الشيطان مع الواحد ومن الاثنين أبعد، فمن سرته حسنته وساءته سيئته فهو مؤمن**) [٣]، ففي هذين الحديثين الأمر الصريح بلزوم جماعة المسلمين،

(١) شرح النووي على مسلم: (١٢/ ١١).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) رواه الترمذي رقم: (٢١٦٦) في الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة، وأحمد في المسند رقم: (١١٤) و(١٧٧).

والمقصود هنا الكلام على المراد بمعنى لزوم جماعة المسلمين، وعن حذيفة بن اليمان - رضي الله عنه- قال: (كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنتُ أسأله عن الشر مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسول الله، إنا كنا في جاهلية وشر فجاءنا الله بهذا الخير فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: (**نعم**) قلت : وهل بعد ذلك الشر من خير؟ قال : (**نعم، وفيه دخن**)، قلت : وما دخنه؟ قال: (**قوم يهدون غير هديي تعرف منهم وتنكر**)، قلت: فهل بعد ذلك الخير من شر؟ قال: (**نعم، دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها**)، قلت: يا رسول الله صفهم لنا؟ قال: (**هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا**)، قلت: فما تأمرني إن أدركني ذلك؟ قال: (**تلزم جماعة المسلمين وإمامهم**). قلت: فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال: (**فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك**)[(١)]، قال النووي - رحمه الله- في شرح هذا الحديث: (**دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها**): قال العلماء : هؤلاء من كان من الأمراء يدعو إلى بدعة أو ضلال آخر كالخوارج والقرامطة، وأصحاب المحنة، وفي حديث حذيفة هذا لزوم جماعة المسلمين وإمامهم، ووجوب طاعته وإن فسق وعمل المعاصي)[(٢)]. ونلاحظ أن النووي - رحمه الله- قد أورد هذا الحديث تحت باب: (وجوب ملازمة

---

(١) أخرجه البخاري في الفتن، باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة، رقم: (٧٠٨٤)، وفي الأنبياء، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم: (٣٦٠٦)، ومسلم رقم: (١٨٤٧) في الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال، وأبو داود رقم: (٤٢٤٤) و(٤٢٤٥) و (٤٢٤٦) و(٤٢٤٧) في الفتن، باب ذكر الفتن ودلائلها.

(٢) شرح النووي على مسلم: (١٢/ ٢٣٧).

جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال وتحريم الخروج من الطاعة ومفارقة الجماعة).

وقال ابن حجر - رحمه الله- في ثنايا شرحه لهذا الحديث: (قال ابن بطال: فيه حجة لجماعة الفقهاء في وجوب لزوم جماعة المسلمين، وترك الخروج على أئمة الجور)[1].

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله ﷺ: (**إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة، ويد الله مع الجماعة، ومن شذ شذ في النار**)[2].

وعن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله ﷺ: (**لا يجمع الله هذه الأمة على ضلالة أبدًا قال: يد الله على الجماعة فاتبعوا السواد الأعظم فإنه من شذ شذ في النار**)[3].

وعن أسامة بن شريك - رضي الله عنه- قال: سمعت رسول الله ﷺ قال: (**يد الله على الجماعة فإذا شذ الشاذ منهم اختطفته الشياطين كما يختطف الشاةَ ذئبُ الغنم**)[4].

وعن أنس بن مالك - رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: (**إن أمتي لا تجتمع على ضلالة فإذا رأيتم اختلافًا فعليكم بالسواد الأعظم**)[1].

(١) فتح الباري لابن حجر: (١٣/ ٣٧).

(٢) رواه الترمذي، باب ما جاء في لزوم الجماعة، رقم: (٢١٦٧)، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: (٣/ ٣٧).

قال الترمذي: (حديث غريب من هذا الوجه).

(٣) المستدرك على الصحيحين للحاكم: (١/ ١٩٩)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: (١/ ١١٨)، رقم: (١٥٤).

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي: (١/ ١١٠)، رقم: (١٤٤).

وعن أبي ذر - رضي الله عنه- عن النبي ﷺ أنه قال: (**اثنان خير من واحد، وثلاث خير من اثنين، وأربعة خير من ثلاثة، فعليكم بالجماعة فإن الله - عز وجل- لن يجمع أمتي إلا على هدى**) (٢)

وعن كعب بن عاصم - رضي الله عنه- قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (**إن الله تعالى قد أجار لي على أمتي من ثلاث: لا يجوعوا، ولا يجتمعوا على ضلالة، ولا يستباح بيضة المسلمين**) (٣).

واعلم رحمك الله تعالى أن أمة الإسلام لا تجتمع على ضلالة، والمراد هنا هو إجماع العلماء خاصة، يقول الإمام المباركفوري - رحمه الله- عند شرحه لحديث ابن عمر - رضي الله عنهما- السابق: (الحديث يدل على أن اجتماع المسلمين حق والمراد إجماع العلماء، ولا عبرة بإجماع العوام، لأنه لا يكون عن علم) (٤). وقال النبي ﷺ: (**ومن شذ شذ إلى النار**) (٥)، وقال النبي ﷺ: (**فإذا رأيتم اختلافًا فعليكم بالسواد الأعظم**) (٦)، وقال ﷺ: (**يد الله**

---

(١) سنن ابن ماجه، كتاب الفتن، باب السواد الأعظم، رقم: (٣٩٥٠)، والإبانة الكبرى لابن بطة: (١/ ٢٨٨)، رقم: (١١٨).

قال الألباني: (ضعيف جدا دون الجملة الأولى).

(٢) مسند أحمد: (٣٥/ ٢١٩)، رقم: (٢١٢٩٣).

قال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على مسند الإمام أحمد: (إسناده ضعيف جدا، البختري بن عبيد متروك الحديث، وأبوه: عبيد ابن سلمان الطابخي: مجهول).

(٣) السنة لابن أبي عاصم ومعها ظلال الجنة للألباني: (١/ ٤٤)، رقم: (٩٢)، قال: (حديث حسن رجاله ثقات غير مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ فضعيف).

(٤) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للمباركفوري: (١/ ٢٧٩).

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) تقدم تخريجه.

مع الجماعة) (١). فدل هذا على أن من لزم الجماعة فهو في الجنة، وقد جاء التصريح بهذه البشرى في حديث عمر -رضي الله عنه- حيث جاء فيه: (**من أراد بحبوحة الجنة فليلزم الجماعة**) (٢).

وعن النعمان بن بشير - رضي الله عنه- قال: (قال رسول الله ﷺ: (**الجماعة رحمة، والفرقة عذاب**) (٣)، وهذا الأمر العظيم الذي قرره الرسول الكريم ﷺ في هذا الحديث الشريف، هو من الأصول الاعتقادية لأهل السنة والجماعة، حيث أدرجه الإمام الطحاوي -رحمه الله- ضمن بيان عقيدة أهل السنة والجماعة بقوله: (ونرى الجماعة حقًّا وصوابًا، والفرقة زيغًا وعذابًا) (٤).

وعن الحارث الأشعري - رضي الله عنه- قال : قال رسول الله ﷺ: (**إن الله أمر يحيي بن زكريا بخمس كلمات**..)، فذكر الحديث بطوله، قال رسول الله ﷺ: (**وأنا آمركم بخمس كلمات أمرني الله بهن: الجماعة، والسمع، والطاعة، والهجرة، والجهاد في سبيل الله، فمن خرج من الجماعة**

(١) تقدم تخريجه.

(٢) رواه الترمذي، رقم: (٢١٦٦) في الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة، وأحمد في المسند: رقم: (١١٤)، و(١٧٧).

قال عبد القادر الأرنؤوط في تعليقه على جامع الأصول: (فالحديث صحيح).

(٣) مسند أحمد: (٣٠/ ٣٩٠)، رقم: (١٨٤٤٩)، والسنة لابن أبي عاصم: (١/ ٤٤)، رقم: (٩٣)، والمعجم الكبير للطبراني: (٢١/ ٨٥)، رقم: (٨٤)، ومسند الشهاب القضاعي: (١/ ٤٣)، رقم: (١٤)، وشعب الإيمان للبيهقي: (٩١١٩).

قال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند: (ضعيف دون قوله: (ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله)، فهو صحيح لغيره).

(٤) متن الطحاوية بتعليق الألباني صـ: ٨٥.

قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه إلا أن يرجع)[١]، فالأمر بالجماعة والائتلاف هو أمر من الله تعالى لعباده المؤمنين، وأمر من رسول الله ﷺ لأمته، والأمر للوجوب كما هو معلوم ومقرر في علم الأصول، وعلى قدر امتثال المؤمنين لهذا الأمر تكون سعادتهم في الدنيا، وحسن العاقبة في الآخرة.

ومنها حديث أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: **(إن المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا)** [٢].

ومنها حديث النعمان بن بشير - رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: **(مثل المؤمنين في توادهم، وتراحمهم، وتعاطفهم، مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى)**[٣].

ومن الأحاديث التي رويت مرفوعة بسند ضعيف وصحت موقوفة على ابن مسعود - رضي الله عنه- ما رواه اللالكائي بسنده عن ثابت بن قطبة قال: سمعت ابن مسعود وهو يخطب، وهو يقول: (يا أيها الناس عليكم بالطاعة والجماعة، فإنهما السبيل في الأصل إلى حبل الله الذي أمر به، وإن

---

(١) رواه الترمذي، رقم: (٢٨٦٧) في الأمثال، باب ما جاء في مثل الصلاة والصيام والصدقة، ومعمر بن راشد: (١١/ ٣٣٩)، رقم: (٢٠٧٠٩)، وأحمد: (٢٩/ ٣٣٥)، رقم: (١٧٨٠٠).

وقال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح غريب).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، رقم: (٤٨١)، ومسلم في البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، رقم: (٢٥٨٥).

(٣) تقدم تخريجه.

ما تكرهون في الجماعة خير مما تحبون في الفرقة)[١]، وهاهنا تنبيهات وفوائد:

الأول: حيث ورد الأمر بلزوم الجماعة، فإنما نعني بها جماعة أهل السنة المعتصمين بالكتاب والسنة، لا نعني جماعات أهل البدع والمخالفة والفرقة.

قال الإمام الطبري رحمه الله تعالى: (والصواب أنّ المراد من الخبر بلزوم الجماعة، الذين في طاعة من اجتمعوا على تأميره، فمن نكث عن بيعته خرج عن الجماعة)[٢]. فهذا التفسير من هذا الإمام الجهبذ يدلّ على أنّ الاجتماع والائتلاف، وحمايةَ بيضة الدين، وصونَ أعراض المسلمين إنّما يكون تحت لواء الجماعة الأمّ التي ليس لها اسم تعرف به إلاّ الإسلام والمسلمين.

الثاني: اختلف أهل العلم رحمهم الله تعالى في مسمى الجماعة المأمور بلزومها، فقال بعضهم هم الصحابة، وقال بعضهم هم أهل الحديث، أو أهل العلم المجتهدون، وقال بعضهم هم السواد الأعظم، وقال بعضهم هم جماعة أهل الإسلام إذا اجتمعوا على أمر من أمور الدين، وقال بعضهم هم جماعة المسلمين إذا اجتمعوا على أمير أو حاكم، هذه أهم الأقوال في الجماعة، وحاصلها أن الجماعة ترجع إلى أمرين:

أحدهما: أن الجماعة هم الذين اجتمعوا على أمير على مقتضى الشرع، فيجب لزوم هذه الجماعة، ويحرم الخروج عليها وعلى أميرها.

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: (١/ ١٢١)، رقم: (١٥٩).

(٢) لم أقف عليه.

الثاني: أن الجماعة ما عليه أهل السنة من الاتباع وترك الابتداع، وهو المذهب الحق الواجب اتباعه، والسير على منهاجه، وهذا معنى تفسير الجماعة بالصحابة، أو أهل العلم والحديث، أو الاجماع، أو السواد الأعظم، فهي كلها ترجع إلى معنى واحد هو: ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، فيجب الاتباع حينئذ ولو كان المتمسك بهذا قليلا، ولهذا قال عبد الله ابن مسعود - رضي الله عنه- (إنما الجماعة ما وافق طاعة الله وإن كنت وحدك)[١]، وروى عنه أنه قال: (إنما الجماعة ما وافق الحق وإن كنت وحدك) [٢]، يقول أبو شامة: (حيث جاء الأمر بلزوم الجماعة فالمراد به لزوم الحق واتباعه، وإن كان المتمسك بالحق قليلا والمخالف كثيرا، لأن الحق الذي كانت عليه الجماعة الأولى من النبي ﷺ وأصحابه- رضي الله عنهم- ولا تنظر إلى كثرة أهل الباطل بعدهم) [٣].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (ثم من طريقة أهل السنة والجماعة اتباع آثار رسول الله ﷺ باطنا وظاهرا، واتباع السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، واتباع وصية رسول الله ﷺ حيث قال: (**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة**)[٤]، ويعلمون أن أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ،

---

(١) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: (١/ ١٢١)، رقم: (١٦٠).

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ.

(٣) الباعث على إنكار البدع والحوادث صـ: ٢٢.

(٤) تقدم تخريجه.

ويوثرون كلام الله على كلام غيره من كلام أصناف الناس، ويقدمون هدي محمد ﷺ على هدي كل أحد، وبهذا سموا أهل الكتاب والسنة، وسموا أهل الجماعة، لأن الجماعة هي الاجتماع وضدها الفرقة، وإن كان لفظ الجماعة قد صار اسما لنفس القوم المجتمعين، والإجماع هو الأصل الثالث الذي يعتمد عليه في العلم والدين، وهم يزنون بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال باطنة وظاهرة مما له تعلق بالدين)(١).

ولهذا نجد أحيانا بعض العلماء يفسرون الجماعة بأشخاص تمثل فيهم المنهج الحق والاتباع، فعبد الله ابن المبارك لما سئل عن الجماعة قال: (أبو بكر وعمر، فقيل له: قد مات أبو بكر وعمر، قال: ففلان وفلان، قيل له: قد مات فلان وفلان، قال ابن المبارك: (أبو حمزة السكري جماعة)(٢). فأراد ابن المبارك أن يفسر الجماعة بمن اجتمعت فيه صفات الاتباع الكامل للكتاب والسنة.

الثالث: لا يدخل أهل البدع في مسمى الجماعة المأمور بالتمسك بها، وإنما لا يدخل فيها إلا من كان على ما عليه النبي ﷺ في العقيدة والعمل، وهم أهل السنة والجماعة، فالرافضة، والمعتزلة، والخوارج، والأشاعرة، والجهمية على مختلف أنواعها وأصنافها، والصوفية على مختلف طرقها وأشكالها، والقدرية، والجبرية، والزيدية، وجميع أهل البدع لا يدخلون في مسمى الجماعة المأمور بالتمسك بها، والانطواء تحت شعارها، فكل أهل

(١) العقيدة الواسطية: صـ: ١٢٧.

(٢) رواه الترمذي، أبواب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة، رقم: (٢١٦٧).

البدع لا يدخلون في هذه الأحاديث، بل نحن مأمورون بمنابذتهم ومعاداتهم على حسب ما عندهم من المخالفة والبدعة، فانتبه لهذا.

فالجماعة التي نحن مأمورون بالتزامها والتمسك بها، والانطواء تحتها هي جماعة أهل الحق الذين ساروا على الدليل ولم يحدثوا، ولم يبدلوا، ولم يغيروا في دين الله تعالى، لا حدثا قوليا، ولا فعليا، ولا اعتقاديا، والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد.

القاعدة الخامسة والعشرون:

(لا جماعة إلا بإمامة ولا إمامة إلا بسمع وطاعة)

أقول: نعم، فإن الجماعة لا تقوم إلا بإمام، والإمامة لا تفيد إن لم يكن ثمة سمع وطاعة لها، ولذلك فقد اتفق أهل العلم رحمهم الله تعالى على وجوب وفرضية تنصيب إمام يكون هو المرجع في الأمور التنظيمية للجماعة، وهو الملك، أو الأمير، أو لحكام، أو السلطان الأكبر، أو رئيس البلد، فسمه ما شئت، وإنما المهم أنه لا بد من تنصيبه، لأن الجماعة لا تنتظم أمورها، ولا تستقيم أحوالها إلا بتنصيب الإمام، ولذلك بادر الصحابة رضوان الله تعالى عليهم بتنصيب أبي بكر بعد وفاة النبي ﷺ، وبادر أبو بكر بتنصيب عمر بعده، وعهد له بذلك، وهكذا لا يزال أمر المسلمين خالفا عن سالف، فإنه ما إن يموت الحكام الأعظم إلا وتبادر الأمة مباشرة بتنصيب حاكم لها بعده، وقد قرر أهل العلم رحمهم الله تعالى أن التنصيب إما أن يكون بالعهد كما عهد أبو بكر لعمر بالخلافة له من بعده، وإما أن يكون بالاختيار كما اختار المسلمون أبا بكر خليفة لهم، وكما اختاروا عثمان وعليا وغيرهم من الخلفاء، وإما أن يغلب أحد بسيفه على غيره ويستتب له

الأمر ويعلو شأنه بالقوة والغلبة على غيره، ويبايعه أهل الحل والعقد، فطرق التنصيب إما بالغلبة والقهر، وإما بالعهد، وإما بالاختيار، (ومن ولي الخلافة واجتمع عليه الناس ورضوا به، أو غلبهم بسيفه حتى صار الخليفة، وسمي أمير المؤمنين، وجبت طاعته، وحرمت مخالفته، والخروج عليه، وشق عصا المسلمين) (١).

وقال الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين رحمه الله في شرحه على اللمعة: (الخلافة منصب كبير ومسئولية عظيمة، وهي تولي تدبير أمور المسلمين بحيث يكون هو المسؤول الأول في ذلك، وهي فرض كفاية، لأن أمور الناس لا تقوم إلا بها، وتحصل الخلافة بواحد من أمور ثلاثة:

الأول: النص عليه من الخليفة السابق، كما في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فإنها بنص من أبي بكر رضي الله عنه.

الثاني: اجتماع أهل الحل والعقد عليه، سواء كانوا معينين من الخليفة السابق، كما في خلافة عثمان رضي الله عنه، فإنها باجتماع من أهل الحل والعقد المعينين من قبل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أم غير معينين، كما في خلافة أبي بكر رضي الله عنه - على أحد الأقوال -، وكما في خلافة علي رضي الله عنه.

الثالث: القهر والغلبة، كما في خلافة عبد الملك بن مروان حين قتل ابن الزبير، وتمت الخلافة له)(٢). ومنه يعلم أن مستند الحالات الثلاث إجماع الصحابة رضي الله عنهم، ولهذا لم يختلف أهل العلم في ذلك، وحكى غير

---

(١) لمعة الاعتقاد لابن قدامة صـ: ٤٠.

(٢) تعليق مختصر على لمعة الاعتقاد للعثيمين صـ: ١٥٦.

واحد إجماعهم على أن الخلافة تثبت بهذه الطرق الثلاث، وفيما يخص الطريق الثالث، نقل ابن حجر في الفتح عن ابن بطال قوله: (وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه، وأن طاعته خير من الخروج عليه، لما في ذلك من حقن الدماء، وتسكين الدهماء... ولم يستثنوا من ذلك إلا إذا وقع من السلطان الكفر الصريح، فلا تجوز طاعته في ذلك، بل تجب مخالفته لمن قدر عليها)[1]. إذا علم هذا فاعلم وفقك الله تعالى أن الأدلة دلت على وجوب السمع والطاعة لهذا الحاكم الذي ثبت الحكم العام على المسلمين، ولا تجوز مخالفته ولا الخروج عليه، ولا يجوز نزع اليد من طاعته ما لم يأمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة، فطاعة الحاكم فرض لا زم على الجماعة المسلمة وأهل البلد، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ ﴾[2]، وأخرج البخاري ومسلم واللفظ له عن ابن مسعود - رضي الله عنه- قال: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (**إِنَّهَا سَتَكُونُ بَعْدِي أَثَرَةٌ وَأُمُورٌ تُنْكِرُونَهَا**)، قَالُوا: يَا رَسُولَ الله، كَيْفَ تَأْمُرُ مَنْ أَدْرَكَ مِنَّا ذَلِكَ؟ قَالَ: (**تُؤَدُّونَ الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُمْ وَتَسْأَلُونَ الله الَّذِي لَكُمْ**))[3]

---

(١) فتح الباري لابن حجر: (١٣/ ٧).

(٢) النساء: ٥٩.

(٣) أخرجه البخاري في الفتن، باب قوله عليه السلام: (**ستكون بعدي أمور تنكرونها**)، رقم: (٧٠٥٢)، وفي الأنبياء، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم: (٣٦٠٣)، ومسلم رقم: (١٨٤٣) في الإمارة، باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء، والترمذي رقم: (٢١٩١) في الفتن، باب ما جاء في الأثرة.

وأخرج البخاري ومسلم عن ابن عمر - رضي الله عنهما- عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (**عَلَى الْـمَرْءِ الْـمُسْلِمِ الـسَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَـا أَحَبَّ وَكَرِهَ إِلاَّ أَنْ يُؤْمَرَ بِـمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلا سَمْعَ وَلا طَاعَةَ**) [1].

وأخرج البخاري ومسلم عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: (دَعَانَا النَّبِيُّ ﷺ، فَبَايَعْنَاهُ، فَقَالَ فِيمَا أَخَذَ عَلَيْنَا: أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأَثَرَةً عَلَيْنَا، وَأَنْ لا نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ إِلا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللهِ فِيهِ بُرْهَانٌ) [2].

وأخرج مسلم عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: (قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: (**عَلَيْكَ السَّمْعَ وَالطَّاعَةَ فِي عُسْرِكَ وَيُسْرِكَ، وَمَنْشَطِكَ وَمَكْرَهِكَ وَأَثَرَةٍ عَلَيْك**) [3].

وأخرج مسلم عَنْ وائل بن حجر - رضي الله عنه - قَالَ: (سَأَلَ سَلَمَةُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللهِ أَرَأَيْتَ إِنْ قَامَتْ عَلَيْنَا أُمَرَاءُ يَسْأَلُونَا حَقَّهُمْ وَيَمْنَعُونَا حَقَّنَا فَمَا تَأْمُرُنَا، فَأَعْرَضَ عَنْهُ؟ ثُمَّ سَأَلَهُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ؟ ثُمَّ سَأَلَهُ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّالِثَةِ فَجَذَبَهُ الأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، وَقَالَ: (**اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْـتُمْ**) [4].

---

(١) صحيح البخاري في الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، رقم: (٧١٤٤)، وفي الجهاد، باب السمع والطاعة للإمام، رقم: (٢٩٥٥)، ومسلم رقم: (١٨٣٩) في الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية.

(٢) صحيح البخاري في الفتن، باب قوله عليه السلام: (**ستكون بعدي أمور تنكرونها**)، رقم: (٧٠٥٥)، ومسلم في الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية... رقم: (١٧٠٩).

(٣) صحيح مسلم رقم: (١٨٣٦) في الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية.

(٤) صحيح مسلم رقم: (١٨٤٦) في الإمارة، باب في طاعة الأمراء وإن منعوا الحقوق.

وأخرج مسلم عن حذيفة - رضي الله عنه - قَالَ: (قال رَسُولُ الله ﷺ: (**يَكُونُ بَعْدِي أَئِمَّةٌ لا يَـهْتَدُونَ بِـهُدَايَ، وَلا يَسْتَنُّونَ بِسُنَّتِي، وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُـثْمَانِ إِنْسٍ**)، قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ يَا رَسُولَ الله إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ؟ قَالَ: (**تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلأَمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأُخِذَ مَالُكَ، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ**)[١].

وأخرج مسلم عن عَوْف بْنَ مَالِكٍ الأَشْجَعِيَّ يَقُولُ: (سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ، يَقُولُ: (**خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُـحِبُّونَهُمْ وَيُـحِبُّونَكُمْ، وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ، وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ**)، قَالُوا: قُلْنَا يَا رَسُولَ الله، أَفَلا نُنَابِذُهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ؟ قَالَ: (**لا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلاةَ، لا مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلاةَ، أَلا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَالٍ فَرَآهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ الله، فَلْيَكْرَهْ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ الله، وَلا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ**)[٢].

وأخرج البخاري ومسلم عَنِ ابْنِ عَبَّاس، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (**مَنْ كَرِهَ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا فَلْيَصْبِر، فَإِنَّهُ مَنْ خَرَجَ مِنَ السُّلْطَانِ شِبْرًا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّـةً**)[٣].

وأخـرج مسلم عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (**إِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرِئَ، وَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ**

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب في طاعة الأمراء، رقم: (١٨٤٧).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب خيار الأئمة وشرارهم، رقم: (١٨٥٥).

(٣) صحيح البخاري في الفتن، باب قول النبي ﷺ: (**سترون بعدي أمورا تنكرونها**)، رقم: (٧٠٥٣)، ومسلم رقم: (١٨٤٩) في الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال، وتحريم الخروج على الطاعة، ومفارقة الجماعة.

مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ)، قَالُوا: يَا رَسُولَ الله أَلا نُقَاتِلُهُمْ؟، قَالَ: (**لا مَا صَلَّوْا**)[(١)]، أَيْ مَنْ كَرِهَ بِقَلْبِهِ.

وأخرج ابن أبي عاصم في السنة عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: (قُلْنَا: يَا رَسُولَ الله، لا نَسْأَلُكَ عَنْ طَاعَةِ مَنِ اتَّقَى، وَلَكِنْ مَنْ فَعَلَ وَفَعَلَ، فَذَكَرَ الشَّرَّ، فَقَالَ: (**اتَّقُوا اللهَ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا**)، وصحّحه العلامة الألباني[(٢)].

وقال الرسول ﷺ لما سأله رجل فقال: يا نبي الله أرأيت إن قامت علينا أمراء يسألوننا حقهم ويمنعوننا حقنا فما تأمرنا؟ فأعرض عنه، ثم سأله فأعرض عنه، ثم سأله في الثالثة، فجذبه الأشعث بن قيس فقال ﷺ: (**اسمعوا وأطيعوا فإنما عليهم ماحملوا وعليكم ماحملتم**)[(٣)].

وقال النبي ﷺ: (**من كره من أميره شيئاً فليصبر عليه، فإنه ليس من أحد من الناس يخرج من السلطان شبراً فمات عليه، إلا مات ميتة جاهلية**)، أخرجه مسلم من حديث ابن عباس -رضي الله عنه[(٤)].

وروى البخاري عن نافع قال: جاء عبد الله بن عمر إلى عبد الله بن مطيع حين كان من أمر الحرة ما كان من يزيد بن معاوية فقال: (اطرحوا لأبي عبد الرحمن وسادة. فقال: إني لم آتك لأجلس، أتيتك لأحدثك حديثاً سمعت رسول الله ﷺ يقوله، سمعته يقول: (**من خلع يداً من طاعة، لقي**

---

(١) صحيح مسلم رقم: (١٨٥٤) في الإمارة، باب وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع.

(٢) السنة لابن أبي عاصم، ومعها ظلال الجنة للألباني: (٢/٥٠٨)، رقم: (١٠٦٩).

(٣) مكرر تقدم قريبا.

(٤) صحيح مسلم في الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن.. رقم: (١٨٤٩).

الله يوم القيامة لاحجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية)[١].

وعَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِىِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: **(مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ فَمَاتَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عُمِّيَّةٍ يَغْضَبُ لِعَصَبَةٍ، أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصَبَةٍ، أَوْ يَنْصُرُ عَصَبَةً فَقُتِلَ فَقِتْلَةٌ جَاهِلِيَّةٌ، وَمَنْ خَرَجَ عَلَى أُمَّتِى يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا وَلاَ يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا، وَلاَ يَفِي لِذِي عَهْدٍ عَهْدَهُ، فَلَيْسَ مِنِّى وَلَسْتُ مِنْهُ)**[٢].

وعن عدي بن حاتم قال: (قلنا يا رسول الله لا نسألك عن طاعة من اتقى، ولكن من فعل وفعل فذكر الشر فقال: **(اتقوا الله واسمعوا وأطيعوا)**، السنة لابن أبي عاصم وصححه الألباني[٣].

وعن عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال: **(اسمع وأطع في عسرك ويسرك، ومنشطك ومكرهك، وأثرة عليك، وإن أكلوا مالك، وضربوا ظهرك)**[٤].

وقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **(اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنِ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ وَإِنِ اسْتَعْمَلَ عَلَيْكُمْ عَبْدًا حَبَشِيًّا كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيبَةٌ)**[١].

---

(١) لم أقف على هذه الرواية في صحيح البخاري كما هو معزو، وهي موجودة في صحيح مسلم... صحيح مسلم رقم: (١٨٥١) في الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن.

(٢) أخرجه مسلم رقم: (١٨٤٨) في الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن.

(٣) مكرر، تقدم في الصفحة السابقة.

(٤) السنة لابن أبي عاصم، ومعها ظلال الجنة للألباني: (٢/ ٤٩٢)، رقم: (١٠٢٦).

وعن سويد بن غفلة قال: (قال لي عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (لا أدري لعلك أن تخلف بعدي فأطع الإمام، وإن أمر عليك عبد حبشي مجدع، وإن ظلمك فاصبر، وإن حرمك فاصبر، وإن دعاك إلى أمر ينقصك في دنياك فقل: سمعا وطاعة، دمي دون ديني)[٢]، والأدلة من السنة وأقوال السلف الصالح في هذه المسألة كثيرة جدا، بل لا تكاد تجد كتاب عقيدة إلا وتجد فيه مبحثا وفصلا في هذه المسألة.

والخلاصة من هذه القاعدة أن أمر الجماعة لا يقوم إلا بتنصيب إمام، فإذا حصل ونصبناه بالطريق الشرعي، والسبيل المرعي، فالواجب علينا أهل الإسلام أن نسمع ونطيع ما لم نؤمر بمعصية، وسيأتي في القواعد التي بعدها ما يكمل هذه القاعدة، والله الموفق والهادي.

القاعدة السادسة والسابعة والعشرون بعد المائة:

(لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، إنما الطاعة في المعروف)

أقول: اعلم رحمك الله تعالى أن الأدلة السابقة التي تأمرنا بطاعة ولاة الأمور ليست مطلقة، بل هي مقيدة بالأدلة الأخرى الدالة على أن أنهم إنما يطاعون في غير المعصية، فإن أمروا بمعصية فلا سمع ولا طاعة، ولهذاقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾[٣]، فلم يكرر الفعل:

---

(١) أخرجه البخاري في الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، رقم: (٧١٤٢)، وفي الجماعة، باب إمامة العبد والمولى، رقم: (٦٩٣)، وباب إمامة المفتون والمبتدع، رقم: (٦٩٦).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف: (٦/ ٥٤٤)، رقم: (٣٣٧١١)، والآجري في الشريعة: (١/ ٣٨٠)، رقم: (٧١).

(٣) النساء: ٥٩.

﴿وَأَطِيعُواْ﴾، وذلك لأن الله تعالى له الطاعة المطلقة، والنبي ﷺ له الطاعة المطلقة، وأما ولاة الأمر فإنما يطاعون فيما إذا أمروا بما هو طاعة لله ولرسوله ﷺ، فولاة الأمر لهم مطلق الطاعة، لا الطاعة المطلقة، وهنا كلام جميل جدا للشيخ عبدالعزيز العبد اللطيف حفظه الله تعالى هو كالخلاصة لمسألة طاعة الحاكم، فقد ذكر حفظه الله تعالى أنه تلخص من خلال استقراء كلام العلماء المحققين إلى أن ثمة ضوابط ومسائل مهمة ينبغي مراعاتها في موضوع طاعة الأئمة والحكام، منها:

الأول: أن الطاعة لأصحاب الولايات الشرعية، وهذا أمر بدهي دلت عليه الآية الكريمة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾[1]، قال الشوكاني: (وأولو الأمر: هم الأئمة، والسلاطين، والقضاة، وكل من كان له ولاية شرعية، لا ولاية طاغوتية)[2].

الثاني: لا طاعة لجهلة الحكام إلا فيما يعلم أنه سائغ شرعاً، يقول القرطبي: (وشرط الأمراء أن يكونوا آمرين بما يقتضيه العلم، وكذلك كان أمراء رسول الله ﷺ، وحينئذ تجب طاعتهم، فلو أمروا بما لا يقتضيه العلم حرمت طاعتهم)[3].

ويقول العز بن عبدالسلام في هذه المسألة: (ولو أمر الإمام أو الحاكم إنساناً بما يعتقد الآمر حله، والمأمور تحريمه، فهل له فعله نظراً إلى رأي

---

(١) النساء: ٥٩.

(٢) فتح القدير للشوكاني: (١/ ٥٥٦).

(٣) تفسير القرطبي: (٥/ ٢٥٩).

الآمر، أو يمتنع فعله نظراً إلى رأي المأمور؟ فيه خلاف ـ وهذا مختص فيما لا ينقض حكم الآمر به، فإن كان مما ينقض حكمه به فلا سمع ولا طاعة ـ وكذلك لا طاعة لجهلة الملوك والأمراء إلا فيما يعلم المأمور أنه مأذون في الشرع)[(١)].

ويقول شيخ الإسلام: (والحاكم فيما تنازع فيه علماء المسلمين، أو أجمعوا عليه قوله في ذلك كقول آحاد العلماء إن كان عالماً، وإن كان مقلداً كان بمنزلة العامة المقلدين، والمنصب والولاية لا يجعل من ليس عالماً مجتهداً عالماً)[(٢)].

الثالث: لا طاعة مطلقة إلا للرسل - عليهم السلام -، فليس من مخلوق من أمره حتم بإطلاق إلا الرسل - عليهم السلام -، ومن أمر بطاعة الملوك والحكام مطلقاً فهو ضال.. يقول شيخ الإسلام في هذا المقام: (من نصب إماماً فأوجب طاعته مطلقاً اعتقاداً أو حالاً فقد ضل في ذلك، كأئمة الضلال الرافضة الإمامية، حيث جعلوا في كل وقت إماماً معصوماً تجب طاعته، فإنه لا معصوم بعد الرسول، ولا تجب طاعة أحد بعده في كل شيء)[(٣)].

وقال في السبعينية: (وقد اتفق المسلمون على أنه ليس من المخلوقين من أمره حتم على الإطلاق إلا الرسل الذين قال الله فيهم: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام: (٢/ ١٥٨).
(٢) مجموع الفتاوى: (٢٧/ ٢٩٦).
(٣) مجموع الفتاوى: (١٩/ ٦٩).

رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾[١]، وأما من دونهم فيطاع إذا أمر بما أمروا به، وأما إذا أمر بخلاف ذلك لم يطع...)[٢].

وقال الطيبي عند قوله - تعالى -: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾[٣]، **أعاد الفعل في قوله:** ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ **إشارة إلى استقلال الرسول بالطاعة، ولم يعده في أولي الأمر إشارة إلى أنه يوجد فيهم من لا تجب طاعته)**[٤].

الرابع: من المسائل المعلومة أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق - سبحانه وتعالى -، إنما الطاعة في المعروف كما في الصحيحين عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: (**على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، فلا سمع ولا طاعة**)[٥]. وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً: (ليس يا ابن أم عبد طاعة لمن عصى الله، قالها ثلاث مرات)[٦].

---

(١) النساء: ٦٤.

(٢) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية صـ: ٤٩٥.

(٣) النساء: ٥٩.

(٤) عزاه له في فتح الباري ابن حجر: (١٣/ ١١٢).

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) تقدم تخريجه.

وكتب عمر الفاروق إلى أهل الكوفة: (من ظلمه أميره فلا أمرة له عليه دوني، فكان الرجل يأتي المغيرة بن شعبة فيقول: إما أن تنصفني من نفسك وإلا فلا إمرة لك علي) (١).

قال الحافظ ابن حجر: (ومن بديع الجواب قول بعض التابعين لبعض الأمراء من بني أمية لما قال له: أليس الله أمركم أن تطيعونا في قوله: ﴿وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ فقال له: أليس قد نزعت عنكم ـ يعني الطاعة ـ إذا خالفتم الحق بقوله: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ (٢).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (اتفق العلماء أن حكم الحاكم العادل إذا خالف نصاً أو إجماعاً لم يعلمه فهو منقوض)(٣).

وقال ابن القيم: (فإن قيل: فما هي طاعتهم المختصة بهم، إذ لو كانوا إنما يُطاعون فيما يخبرون به عن الله رسوله كانت الطاعة لله ورسوله، لا لهم؟ قيل: وهذا هو الحق، وطاعتهم إنما هي تبع لا استقلال، ولهذا قرنها بطاعة الرسول، ولم يُعد العامل، وأفرد طاعة الرسول، وأعاد العامل، لئلا يتوهم أنه إنما يطاع تبعاً، كما يُطاع أولو الأمر تبعاً، وليس كذلك، بل طاعته واجبة استقلالاً) (٤).

---

(١) السنة لأبي بكر بن الخلال: (١/ ١١٧)، رقم: (٦٤).

(٢) فتح الباري لابن حجر: (١٣/ ١١١).

(٣) الفتاوى الكبرى لابن تيمية: (٤/ ٢٥٥).

(٤) إعلام الموقعين عن رب العالمين: (٢/ ١٦٩).

ولما سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عما يأخذه ولاة المسلمين من زكاة، كان من جوابه: (أما ما يأخذه ولاة المسلمين من العُشْر، وزكاة الماشية، والتجارة، وغير ذلك فإن يسقط ذلك عن صاحبه، إذا كان الإمام عادلاً يصرفه في مصارفه الشرعية، باتفاق العلماء، فإن كان ظالما لا يصرفه في مصارفه الشرعية، فينبغي لصاحبه أن لا يدفع الزكاة إليه، بل يصرفه هو إلى مستحقيها..)(١).

وبيّن شيخ الإسلام ـ في موطن آخر ـ أن أهل السنة لا يوجبون طاعة الإمام في كل ما يأمر به، بل لا يوجبون طاعته إلا فيما تسوغ طاعته في الشرعية، فلا يجوّزون طاعته في معصية الله وإن كان إماما عادلا(٢).

وقال أيضاً: (والإمام العدل تجب طاعته فيما لم يعلم أنه معصية، وغير العدل تجب طاعته فيما علم أنه طاعة كالجهاد)(٣).

الخامس: لقد حذر السلف الصالح من تلك الطاعة الفاسدة ـ طاعة المخلوق في معصية الله تعالى ـ في آثار كثيرة:

فعن أبي هريرة – رضي الله عنه – مرفوعاً: (أعوذ بالله من إمارة الصبيان، قالوا وما إمارة الصبيان؟ قال إن أطعتموهم هلكتم ـ أي في دينكم ـ، وإن عصيتموهم أهلكوكم ـ أي في دنياكم بإزهاق النفس، أو بذهاب المال، أو بهما معاً ـ)(٤).

---

(١) مجموع الفتاوى: (٢٥/ ٨١).

(٢) منهاج السنة النبوية: (٣/ ٣٨٧).

(٣) مجموع الفتاوى: (٢٩/ ١٩٦).

(٤) رواه أحمد: (١٥/ ٤٨٥)، رقم: (٩٧٨٢)، والبخاري في الأدب المفرد صـ: ٣٧، رقم: (٦٦)، والبزار: (١٦/ ٢٤٩)، رقم: (٩٤٢٧).

وفي رواية لابن أبي شيبة: (أن أبا هريرة كان يمشي في السوق ويقول: اللهم لا تدركني سنة ستين، ولا إمارة الصبيان)[١].

قال الحافظ ابن حجر: (وفي هذا إشارة إلى أن أول الأغيلمة كان في سنة ستين، وهو كذلك، فإن يزيد بن معاوية استخلف فيها..)[٢].

وسئل عبادة بن الصامت - رضي الله عنه -: أرأيتَ إن أطعت أميري في كل ما يأمرني به؟ قال: (يؤخذ بقوائمك فتلقى في النار، وليجيء هذا فينقذك)[٣].

وورد أن شداد بن أوس - رضي الله عنه - أنه غطى رأسه فبكى، فقيل له: ما يبكيك؟ قال: (إنما أخاف عليكم من قبل رؤسائكم الذين إذا أمروا بطاعة الله أطيعوا، وإذا أمروا بمعصيته أطيعوا)[٤].

وقال الحسن البصري: سيأتي أمراء يدعون الناس إلى مخالفة السنة فتطيعهم الرعية خوفاً على دنياهم، فعندها سلبهم الله الإيمان، وأورثهم الفقر، ونزع منهم الصبر، ولم يأجرهم عليه)[٥].

وقال الشعبي: (إذا أطاع الناس سلطانهم فيما يبتدع لهم أخرج الله من قلوبهم الإيمان، وأسكنها الرعب)[٦].

---

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ عنده، وقد عزاه له في فتح الباري: (١٣/ ١٠).

(٢) فتح الباري لابن حجر: (١٣/ ١٠).

(٣) مسند الشاميين للطبراني: (١/ ١٤١)، رقم: (٢٢٥).

(٤) لم أقف عليه.

(٥) لم أقف عليه.

(٦) لم أقف عليه.

وقال يونس بن عبيد: (إذا خالف السلطان السنة، وقالت الرعية قد أمرنا بطاعته، أسكن الله قلوبهم الشك، وأورثهم التطاعن)[1].

السادس: ومما يجدر تقريره أيضا ما حرره شيخ الإسلام ابن تيمية من عدم العدول عن نص شرعي معين إلى نص عام في طاعة ولاة الأمور، فإن أكثر الصحابة - رضي الله عنهم - اعتزلوا القتال الواقع بين علي ومعاوية - رضي الله عنهما - لأنه قتال فتنة، فلا تجب طاعة الإمام فيه، يقول شيخ الإسلام: (ومن رأى أن هذا القتال مفسدته أكثر من مصلحته علم أنه قتال فتنة، فلا تجب طاعة الإمام فيه، إذ طاعته إنما تجب في ما لم يعلم المأمور أنه معصية بالنص، فمن علم أنه هذا هو قتال الفتنة ـ الذي تركه خير من فعله ـ لم يجب عليه أن يعدل عن نص معين خالص إلى نص عام مطلق في طاعة أولي الأمر، ولا سيما وقد أمر الله تعالى عند التنازع بالرد إلى الله والرسول)[2]، وقد سلك هذا المسلك أئمة كبار كالإمام مالك بن أنس عندما منعه السلطان من الفتيا بأن يمين المكره لا تنعقد، فلم يمتنع بدعوى طاعة ولاة الأمور، يقول ابن القيم: (فهذا مالك ابن أنس توصل أعداؤه إلى ضره بأن قالوا للسلطان إنه يحل عليك أيْمان البيعة بفتواه أن يمين المكره لا تنعقد، وهم يحلفون مكرهين غير طائعين، فمنعه السلطان، فلم يمتنع لما أخذه الله من الميثاق على من آتاه الله علما أن يبينه للمسترشدين)[3].

(١) لم أقف عليه.

(٢) مجموع الفتاوى: (٤/ ٤٤٣).

(٣) إعلام الموقعين عن رب العالمين: (٤/ ٨٨).

وفي رواية: (أن أبا جعفر المنصور نهى مالكا عن الحديث: (**ليس على مستكره طلاق**)[١]، ثم دسّ إليه من يسأله، فحدّثه به على رؤوس الناس فضربه بالسياط)[٢]، ولعل ما حرره شيخ الإسلام يكشف عن سبب إصرار بعض علماء السلف على الوعظ والاحتساب مع منعهم من قبل حكام زمانهم، كالبربهاري وأصحابه الذين كانوا يباشرون تغيير المنكرات بالإتلاف، ويعاقبون أصحابها بالضرب والتعزيز، وكذا عدم طاعة الحسن بن الصباح للمأمون في منعه من الوعظ واستمرار ابن سمعون في الوعظ مع منع الخليفة له وغيرهم، ومما يستدل به في هذا المقام ما جاء في قصة سرية عبد الله بن حذافة - رضي الله عنه - عندما أمر أصحابه بأن يوقدوا نارا ويدخلوها.. فلما بلغ ذلك النبي ﷺ قال: (**لو دخلوها ما خرجوا منها، إنما الطاعة في المعروف**)[٣].

قال ابن القيم بعد إيراده لتلك الحادثة: (فإن قيل: فلو دخلوها طاعة لله ورسوله في ظنهم فكانوا متأولين مخطئين فكيف يخلدون فيها؟ قيل: لما كان إلقاء نفوسهم في النار معصية يكونون بها قاتلي أنفسهم، فهّموا بالمبادرة إليها من غير اجتهاد منهم: هل هو طاعة وقربة أو معصية؟ كانوا مُقْدِمين على ما هو محرم عليهم، ولا تسوغ طاعة ولي الأمر فيه، لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، وإن كانوا مطيعين لولي الأمر فلم تدفعهم طاعتهم لولي الأمر معصيتهم لله ورسوله، لأنهم قد علموا أن من قتل

---

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ.

(٢) موطأ مالك، تحقيق حمد مصطفى الأعظمي، المقدمة: (١/ ٦٥).

(٣) تقدم تخريجه.

نفسه فهو مستحق للوعيد... فإذا كان هذا حكم من عذّب نفسه طاعةً لولي الأمر، فكيف من عذّب مسلماً لا يجوز تعذيبه طاعةً لولي الأمر؟ وأيضاً فإذا كان الصحابة المذكورين لو دخلوها لما خرجوا منها مع قصدهم طاعة الله ورسوله بذلك الدخول، فكيف بمن حمله على ما لا يجوز من الطاعةِ الرغبةُ والرهبةُ الدنيوية)[1]؟

وقال الخطابي: (هذا يدل على أن طاعة الولاة لا تجب إلا في المعروف، كالخروج في البعث إذا أمر به الولاة والنفوذ لهم في الأمور التي هي الطاعات ومصالح المسلمين، فأما ما كان منها معصية كقتل النفس المحرمة وما أشبهه فلا طاعة لهم في ذلك)[2]، ولما ساق الإمام البخاري بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما أن قوله تعالى: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾[3]، الآية، نزلت في عبد الله بن حذافة بن قيس بن حذافة إذ بعثه النبي ﷺ في سرية[4].

قال الحافظ ابن حجر: (وسببه أن الذين همّوا أن يطيعوه وقفوا عند امتثال الأمر بالطاعة، والذين امتنعوا عارضه عندهم الفرار من النار، فناسب أن

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد: (٣/ ٣٢٦).

(٢) معالم السنن للخطابي: (٢/ ٢٦٦).

(٣) النساء: ٥٩.

(٤) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ رقم: (٤٥٨٤)، ومسلم في الامارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية.. رقم: (١٨٣٤).

ينزل في ذلك ما يرشدهم إلى ما يفعلونه عند التنازع، وهو الرد إلى الله وإلى رسوله) [(١)]، [(٢)].

هذه الضوابط الطيبة العظيمة في هذه المسألة منقولة من الشيخ عبدالعزيز العبد اللطيف، وقد فرحت بها لما وجدتها، لأنها ضوابط تبين للمسلم حدود الواجب عليه من الطاعة لولاة الأمر، ولعل هذه القاعدة قد اتضحت معالمها بأمر الله تعالى، والله الموفق والهادي.

القاعدة الثامنة والعشرون

(لا يجوز الخروج على الحكام إلا أن نرى كفرا بواحا عندنا فيه من الله وبرهان وغلب على الظن عزله بلا مفسدة أعظم)

أقول: عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه قال: (دعانا النبي ﷺ فبايعناه فقال فيما أخذ علينا: أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا، ويسرنا، وأثرة علينا، وألا ننازع الأمر أهله، إلا أن تروا كفرًا بواحًا عندكم فيه من الله برهان)[(٣)]، قال الإمام الطحاوي رحمه الله: (ولا نرى الخروج على أئمتنا، وولاة أمورنا وإن جاروا، ولا ندعو عليهم، ولا ننزع يدًا من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله عز وجل فريضة، ما لم يأمروا بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والمعافاة)[(٤)]، وقد أجمع أهل السنة على هذه المسألة، فعن أبي جمرة الضبعي قال: لما بلغني تحريق البيت

---

(١) فتح الباري لابن حجر: (٨/ ٢٥٤).

(٢) لم أتمكن من عزوه لكتب الشيخ عبدالعزيز العبد اللطيف.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) متن الطحاوية بتعليق الألباني ص: ٦٨.

خرجت إلي مكة، واختلفت إلي ابن عباس، حتى عرفني واستأنس بي، فسببت الحجاج عند ابن عباس فقال: (لا تكن عوناً للشيطان)[١].

وقد قيل: سمع الحسن رجلاً يدعو على الحجاج، فقال له: لا تفعل - رحمك الله -، إنكم من أنفسكم أتيتم، إنما نخاف إن عزل الحجاج أو مات: أن تليكم القردة والخنازير)[٢].

وقال الإمام أحمد بن حنبل في عقيدته التي نقلها عنه عبدوس بن مالك العطَّار: (ولا يحلُّ قتال السلطان، ولا الخروج عليه لأحدٍ من الناس، فمن فعل ذلك، فهو مبتدعٌ على غير السنَّة والطريق[٣]، ، قيل للإمام أحمد بالخروج، فنفض يديه وقال: إياكم والدماء، وأَخَذَ بقول النبي ﷺ: (**من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر**)[٤].

ويقول ابن عمه حنبل بن إسحاق: (اجتمع فقهاء بغداد في ولاية الواثق إلى أبي عبد الله ـ يعني: الإمام أحمد رحمه الله ـ وقالوا له: يا أبا عبد الله، إن الأمر قد تفاقم وفشا ـ يعنون: إظهار القول بخلق القرآن وغير ذلك ـ ولا نرضى بإمارته وسلطانه، فناظرهم في ذلك، وقال: عليكم بالإنكار في قلوبكم، ولا تخلعوا يدًا من طاعة، لا تشقّوا عصا المسلمين، ولا تسفِكوا دماءكم ودماء المسلمين معكم، وانظروا في عاقبة أمركم، واصبروا حتى يستريحَ ضَرٌّ ويُستراحَ من فاجر)[٥].

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) أصول السنة لأحمد بن حنبل ص: ٤٦.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) لم أقف عليه.

وقال الإمام أحمد - رحمه الله -: (لا يتعرض للسلطان، فإن سيفه مسلول)[١].

وقال الإمام أحمد رحمه الله في أصول السنة: (والسمع والطاعة للأئمة وأمير المؤمنين البر والفاجر، ومن ولي الخلافة واجتمع الناس عليه ورضوا به، ومن عليهم بالسيف حتى صار خليفة وسمي أمير المؤمنين والغزو ماض مع الإمام إلى يوم القيامة البر والفاجر لا يترك، وقسمة الفيء وإقامة الحدود إلى الأئمة ماض ليس لأحد أن يطعن عليهم ولا ينازعهم، ودفع الصدقات إليهم جائزة نافذة من دفعها إليهم أجزأت عنه برا كان أو فاجرا، وصلاة الجمعة خلفه وخلف من ولاه جائزة باقية تامة ركعتين من أعادهما فهو مبتدع)[٢].

وقال الامام البربهاري: (من ولي الخلافه بإجماع الناس عليه ورضاهم فهو أمير المؤمنين، لايحل لاحد أن يبيت ليلة ولا يرى أن ليس عليه إمام برا كان أو فاجرا، هكذا قال أحمد بن حنبل)[٣].

وقال الإمام أحمد في أصول السنة: (ومَن خرج على إمام من أئمة المسلمين، وقد كان الناس اجتمعوا عليه، وأقروا له بالخلافة بأي وجه كان بالرضا أو بالغلبة، فقد شقَّ هذا الخارج عصا المسلمين، وخالف الآثار عن رسول الله، فإن مات الخارج عليه مات ميتة جاهلية)[٤].

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) أصول السنة لأحمد بن حنبل صـ: ٤٤.

(٣) شرح السنة للبربهاري صـ: ٥٦.

(٤) السنَّة لِلالّكائي: (٢/ ١٦١).

وقَالَ أبو الحسن الأشعري فِي رسالة إلى أهل الثغر: (وأجمعوا عَلَى السمع والطاعة لأئمة المسلمين ... من بَرٍّ وفاجر لا يلزم الخروج عليهم بالسيف جار أو عدل)[١].

وقد أخرج الخلال في السنة عن أبي الحارث: سألت أبا عبد الله في أمر حدث في بغداد، وهمَّ قوم بالخروج - أي على الحاكم-؟ فأنكر ذلك عليهم وجعل يقول: (سبحان الله الدماء الدماء، لا أرى ذلك ولا آمر به، الصبر على ما نحن فيه خير من الفتنة، يُسفك فيها الدماء، ويستباح فيها الأموال، وينتهك فيها المحارم، أما علمت ما كان الناس فيه - يعني أيام الفتنة)[٢].

وقال الحافظ فِي الفتح: (وقد أجمع الفقهاء عَلَى وجوب طاعة السلطان المتغلِّب والجهاد معه، وأن طاعته خير من الخروج عليه لِما فِي ذَلِكَ من حقن الدماء وتسكين الدهماء)[٣].

وقال ابن تيمية - رحمه الله- أيضًا: (لعلَّه لا يكاد يعرف طائفةٌ خرجت على ذي سلطان إلاَّ وكان في خروجها من الفساد ما هو أعظم من الفساد الذي أزالته)[٤].

وقال ابن القيِّم - رحمه الله-: (الإنكار على الملوك والولاة بالخروج عليهم أساس كلِّ شرّ، وفتنةٌ إلى آخر الدهر)[٥].

(١) رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب صـ: ١٦٨.
(٢) السنة لأبي بكر بن الخلال: (١/ ١٣٢).
(٣) فتح الباري لابن حجر: (١٣/ ٧).
(٤) منهاج السنة النبوية: (٣/ ٣٩١).
(٥) إعلام الموقعين عن رب العالمين: (٣/ ١٢).

وقال سفيان الثوري فيما أملاه على شعيب بن حرب: (يا شعيب، لا ينفعك ما كتبت حتَّى ترى الصلاة خلف كلٍّ بر أو فاجر ـ يعني من الأمراء ـ والصبر تحت لواء السلطان، جار أم عدل)[(١)].

وقال الفضيل بن عياض: (لو كانت لي دعوةٌ مستجابة، لم أجعلها إلاَّ في إمام ـ أي: الحاكم ـ لأنَّه إذا صلح الإمام أمن البلاد والعباد)[(٢)].

قال الإمام البربهاري رحمه الله: (إذا رايت الرجل يدعو على السلطان فأعلم أنه صاحب هوى، وإذا سمعت الرجل يدعو للسلطان بالصلاح فاعلم أنه صاحب سنة إن شاء الله)[(٣)].

ويقول الفضيل بن عياض لو كان لي دعوة ما جعلتها الا في السلطان)[(٤)] فأمرنا أن ندعو لهم بالصلاح، ولم نؤمر أن ندعو عليهم وإن جاروا وظلموا، لأن جورهم وظلمهم على أنفسهم وعلى المسلمين، وصلاحهم لانفسهم وللمسلمين.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: (وفي هذا الحديث وجوب طاعة الإمام الذي انعقدت له البيعة، والمنع من الخروج عليه، وأنه لاينخلع بالفسق)[(٥)].

وقال النووي: (تجب طاعة ولاة الامور فيما يشق وتكرهه النفوس وغيره مما ليس بمعصيه، فإن كانت معصية فلا سمع ولاطاعة)[(٦)].

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: (١/ ١٧٣).

(٢) المرجع السابق: (١/ ١٩٧).

(٣) شرح السنة للبربهاري صـ: ١١٣.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) فتح الباري لابن حجر: (١٣/ ٧١).

(٦) شرح النووي على مسلم: (١٢/ ٢٢٤).

وقال ابن الجوزي رحمه الله: (الجائز من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع السلاطين التعريف والوعظ، فأما تخشين القول نحو: يا ظالم، يا من لا يخاف الله، فإن كان ذلك يحرك فتنة يتعدى شررها إلى الغير لم يجز، وإن لم يخف إلا على نفسه فهو بالخيار)[١].

وروى ابن أبي عاصم في السنة عن أبي اليمان الهوزني عن أبي الدرداء - رضي الله عنه - قال: (إياكم ولعن الولاة، فإن لعنهم الحالقة، وبغضهم العاقرة، قيل: يا أبا الدرداء فكيف نصنع إذا رأينا منهم ما لا نحب؟ قال: اصبروا، فإن الله أذا رأى ذلك منهم حبسهم عنكم بالموت)[٢].

وعن أبي إدريس الخولاني - رحمه الله - أنه قال: (إياكم والطعن على الأئمة، فإن الطعن عليهم هي الحالقة حالقة الدين، ليس حالقة الشعر، ألا إن الطعانين هم الخائبون وشرار الأشرار)[٣].

وقال حميدٌ خادم الحسن: كنت عند الحسن يوماً، فجاءه رجلٌ، وخلا به، وشاوره في الخروج مع ابن الأشعث على الحجاج، فقال: اتق الله يا ابن أخي، ولا تفعل، فإن ذلك محرمٌ عليك، وغير جائزٍ لك، فقلت: أصلحك الله، لقد كنت أعرفك سيء القول في الحجاج، غير راضٍ عن سيرته، فقال لي: يا أبا الحسن، وأيم الله إني اليوم لأسوأ فيه رأياً، وأكثر عليه عتباً، وأشد ذماً، ولكن لتعلم - عافاك الله - أن جور الملوك نقمةٌ من نقم الله تعالى، ونقم الله لا تلاقى بالسيوف، وإنما تتقى وتستدفع بالدعاء والتوبة

(١) لم أقف عليه.

(٢) السنة لابن أبي عاصم: (٢/ ٤٨٨)، رقم: (١٠١٦).

(٣) الأموال لابن زنجويه: (١/ ٨٠)، رقم: (٣٨).

والإنابة والإقلاع عن الذنوب، إن نقم الله متى لقيت بالسيوف، كانت هي أقطع، ولقد حدثني مالك بن دينارٍ أن الحجاج كان يقول: اعلموا أنكم كلما أحدثتم ذنباً، أحدث الله من سلطانكم عقوبةً [1].

قال الأشعث: كنت عند الحسن حتى دخل عليه رجلٌ مصفرٌّ كأنه من أهل البحرين، فقال: يا أبا سعيد، إني أريد أن أسألك عن الولاة، فقال الحسن: سل عما بدا لك، فقال: ما تقول في أئمتنا هؤلاء؟ قال: فسكت ملياً، ثم قال: وما عسى أن أقول فيهم، وهم يلون من أمورنا خمساً: الجمعة، والجماعة، والفيء، والثغور، والحدود؟ والله ما يستقيم الدين إلا بهم، وإن جاروا وإن ظلموا، والله لما يصلح الله بهم أكثر مما يفسدون، والله إن طاعتهم لغبطةٌ، وإن فرقتهم لكفرٌ) [2].

ونقل الامام النووى -رحمه الله - الإجماع على ذلك فقال: (وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوافسقة ظالمين، وقد تظاهرت الأحاديث على ماذكرته، وأجمع أهل السنه أنه لاينعزل السلطان بالفسق) [3].

قال رحمه الله: (أجمع العلماء على وجوب طاعة الأمراء في غير معصية) [4].

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) شرح النووي على مسلم: (١٢/ ٢٢٩).

(٤) شرح النووي على مسلم: (١٢/ ٢٢٢).

وقال ابن تيمية رحمه الله: (وبذلك مضت سنة رسول الله ﷺ، حيث أمر بقتال الخوارج عن السنة، وأمر بالصبر على جور الأئمة وظلمهم، والصلاة خلفهم مع ذنوبهم، وشهد لبعض المصرين من أصحابه على بعض الذنوب أنه يحب الله ورسوله، ونهى عن لعنته، وأخبر عن ذي الخويصرة وأصحابه مع عبادتهم وورعهم أنهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية)[1].

وقال ابن تيمية: (وأئمة أهل البدع أضر على الأمة من أهل الذنوب، ولهذا أمر النبي ﷺ بقتل الخوارج، ونهى عن قتال الولاة الظلمة)[2].

وقال الآجري رحمه الله: (قد ذكرت من التحذير عن مذاهب الخوارج ما فيه بلاغ لمن عصمه الله عز وجل الكريم عن مذهب الخوارج، ولم ير رأيهم، وصبر على جور الأئمة، وحيف الأمراء، ولم يخرج عليهم بسيفه، وسأل الله العظيم أن يكشف الظلم عنه وعن جميع المسلمين، ودعا للولاة بالصلاح، وحج معهم، وجاهد معهم كل عدو للمسلمين، وصلى خلفهم الجمعة والعيدين، وإن أمروه بطاعتهم فأمكنته طاعتهم أطاعهم، وإن لم يمكنه اعتذر إليهم، وإن أمروه بمعصية لم يطعهم، وإذا دارت بينهم الفتن لزم بيته، وكف لسانه ويده، ولم يهو ما هم فيه، ولم يعن على فتنة، فمن كان هذا وصفه كان على الطريق المستقيم إن شاء الله تعالى)[3].

---

(١) مجموع الفتاوى: (٢٨/ ٤٧١).

(٢) مجموع الفتاوى: (٧/ ٢٨٤).

(٣) الشريعة للآجري: (١/ ٣٧١)، رقم: (٦١).

وقال رحمه الله تعالى: (من أُمِّر عليك من عربي أو غيره، أسود أو أبيض، أو أعجمي فأطعه فيما ليس لله عَزَّ وَجَلَّ فيه معصية، وإن ظلمك حقًّا لك، وإن ضربكَ ظلمًا، وانتهكَ عرضك وأخذ مالك، فلا يَحملك ذَلِكَ عَلَى أنه يَخرج عليه سيفك حتَّى تقاتله، ولا تَخرج مع خارجي حتَّى تقاتله، ولا تُحرِّض غيرك عَلَى الخروج عليه، ولكن اصبر عليه)(١).

وقال الشوكاني رحمه الله: ثم إذا لم يثبت على ذلك كان عليهم أمره بما هو معروف، ونهيه عما هو منكر ولا يجوز لهم أن يطيعوه في معصية الله، ولا يجوز لهم أيضا الخروج عليه ومحاكمته إلى السيف، فإن الأحاديث المتواترة قد دلت على ذلك دلالة أوضح من شمس النهار(٢).

وقال ابن تيمية رحمه الله: (أمر النبى عليه السلام بالصبر على جور الأئمة، ونهى عن قتالهم ما أقاموا الصلاة، وقال: (**أدوا إليهم حقوقهم وسلوا الله حقوقكم**)(٣)، ولهذا كان من أصول السنة والجماعة لزوم الجماعة، وترك قتال الأئمة، وترك القتال في الفتنة)(٤).

وقال رحمه الله تعالى أن المشهور من مذهب أهل السنة أنهم لا يرون الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف وإن كان فيهم ظلم، لأن الفساد في القتال والفتنة أعظم من الفساد الحاصل بظلمهم بدون قتال ولا فتنة فيدفع أعظم الفسادين بالتزام الأدنى(٥).

---

(١) الشريعة للآجري: (١/ ٣٨١)، رقم: (٧١).

(٢) السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار صـ: ٩٣٩.

(٣) تقدم تخريجه،

(٤) مجموع الفتاوى: (٢٨/ ١٢٨).

(٥) منهاج السنة النبوية: (٣/ ٣٩١).

وقال القرطبى رحمه الله: (والذى عليه الأكثر من العلماء أن الصبر على طاعة الإمام الجائر أولى من الخروج عليه، لأن في منازعاته والخروج عليه استبدال الأمن بالخوف، وإراقة الدماء، وانطلاق أيدى السفهاء، وشن الغارات على المسلمين، والفساد في الأرض)[1].

وعن المسيب بن رافع قال: (سمعت أبا مسعود حين خرج في طريق القادسية فقلنا: اعهد إلينا فإن الناس وقعوا في الفتنة فلا ندرى أنلقاك بعد اليوم أم لا، فقال: اتقوا الله واصبروا حتى يستريح بر، أو يستراح من فاجر، وعليكم بالجماعة فإن الله لا يجمع أمته على الضلالة)[2].

وقال الثورى رحمه الله: (يا شعيب لا ينفعك ما كتبت حتى ترى الصلاة خلف كل بر وفاجر، والجهاد ماض إلى يوم القيامة والصبر تحت لواء السلطان جار أم عدل)[3].

وقال علي بن المدينى ومن نقل عنه ممن أدركه من جماعة السلف: (ثم السمع والطاعة للأئمة وأمراء المؤمنين: البر والفاجر، ومن ولي الخلافة بإجماع الناس ورضاهم لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ليلة إلا وعليه إمام براً كان أو فاجراً، فهو أمير المؤمنين، والغزو مع الأمراء ماض إلى يوم القيامة البر والفاجر لا يترك ... ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين، وقد اجتمع عليه الناس فأقروا له بالخلافة بأي وجه كانت

---

(١) تفسير القرطبي: (٢/ ١٠٩).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة: (٧/ ٤٥٧)، رقم: (٣٧١٩٢)، والمخلصيات: (٣/ ١٦٧)، رقم: (٨٤)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: (١/ ١٢٢)، رقم: (١٦٢).

(٣) مكرر، تقدم قريبا.

برضى كانت أو بغلبة فهو شاق هذا الخارج عليه العصا وخالف الآثار عن رسول الله ﷺ، فإن مات الخارج عليه مات ميتة جاهلية، ولا يحل قتال السلطان ولا الخروج عليه بأحد من الناس، فمن عمل ذلك فهو مبتدع على غير السنة)[1].

وقال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم: (سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان من ذلك، فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازا وعراقا وشاما ويمنا فكان من مذهبهم ـ وذكرا أمورا ـ، ثم قالا: ونقيم فرض الجهاد والحج مع أئمة المسلمين في كل دهر وزمان، ولا نرى الخروج على الأئمة ولا القتال في الفتنة، ونسمع ونطيع لمن ولاه الله عز وجل أمرنا، ولا ننزع يدا من طاعة ونتبع السنة والجماعة، ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة، وأن الجهاد ماض منذ بعث الله عز وجل نبيه عليه الصلاة والسلام إلى قيام الساعة مع أولي الأمر من أئمة المسلمين لا يبطله شيء، والحج كذلك، ودفع الصدقات من السوائم إلى أولي الأمر من أئمة المسلمين)[2].

وقال الحسن البصري: (والله لو أن الناس إذا ابتلوا من قِبلِ سلطانهم صبروا ما لبثوا أن يرفع الله عز وجل ذلك عنهم وذلك أنهم يفزعون إلى السيف ـ أي السلاح ـ فَيُوكَلون إليه، ووالله ما جاءوا بيوم خير قط، ثم

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي: (١/ ١٨٥)، رقم: (٣١٨).

(٢) مرجع السابق: (١/ ١٩٧)، رقم: (٣٢١).

تلا: ﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلۡحُسۡنَىٰ عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُواْۖ وَدَمَّرۡنَا مَا كَانَ يَصۡنَعُ فِرۡعَوۡنُ وَقَوۡمُهُۥ وَمَا كَانُواْ يَعۡرِشُونَ﴾[1]،[2].

وقال سهلُ بنُ عبد الله التستري: (لا يزال الناس بخيرٍ ما عظَّموا السلطان والعلماء، فإن عظَّموا هذين أصلح الله دنياهم وأخراهم، وإن استخفوا بهذين أفسدوا دنياهم وأخراهم)[3].

وقال الإمام عبد العزيز بن باز رحمه الله: (فقد قال الله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾[4]، فهذه الآية نص في وجوب طاعة أولي الأمر، وهم: الأمراء والعلماء، وقد جاءت السنة الصحيحة عن رسول الله ﷺ تبين أن هذه الطاعة لازمة، وهي فريضة في المعروف، والنصوص من السنة تبين المعنى، وتفيد بأن المراد: طاعتهم بالمعروف، فيجب على المسلمين طاعة ولاة الأمور في المعروف، لا في المعاصي، فإذا أمروا بالمعصية فلا يطاعون في المعصية، لكن لا يجوز الخروج عليهم بأسبابها لقوله ﷺ: (**ألا من ولي عليه وال، فرآه يأتي شيئا من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعن يدا من طاعة، ومن خرج من الطاعة، وفارق الجماعة، فمات مات ميتة جاهلية**)[5]، وقال

(١) الأعراف: ١٣٧.

(٢) تفسير ابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد محمد الطيب: (٥ / ١٥٥١)، رقم: (٨٨٩٧).

(٣) لم أقف عليه في تفسيره.

(٤) النساء: ٥٩.

(٥) تقدم تخريجه.

ﷺ: (**على المرء السمع والطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة**) [(١)]، وسأله الصحابة - لما ذكر أنه سيكون أمراء تعرفون منهم وتنكرون - قالوا: فما تأمرونا ؟ قال: (**أدوا إليهم حقهم، وسلوا الله حقكم**)) [(٢)]، [(٣)].

وقال الإمام صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله: منهجنا في التّعامل مع الحاكم المسلم السَّمعُ والطّاعة، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾ [(٤)]، والنبي ﷺ كما مرَّ في الحديث يقول: (**أوصيكم بتقوى الله والسّمع والطّاعة، وإن تأمّر عبدٌ، فإنّه مَن يَعِش منكم؛ فسوف يرى اختلافًا كثيرًا، فعليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء الرّاشدين المهديّين من بعدي**) [(٥)]، هذا الحديث يوافق الآية تمامًا، ويقول ﷺ: (**مَن أطاع الأميرَ فقد أطاعني، ومَن عصى الأمير فقد عصاني**) رواه البخاري [(٦)]، إلى غير ذلك من الأحاديث الواردة في الحثِّ على السّمع

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) مجموع فتاوى ابن باز: (٨/ ٢٠٢).

(٤) النساء: ٥٩.

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب قول الله تعالى: ﴿ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ ﴾ رقم: (٧١٣٧)، ومسلم في الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية. . رقم: (١٨٣٥).

والطّاعة، ويقول ﷺ: (**اسمع وأطِع، وإن أخِذ مالُك، وضُرِبَ ظهرُك**)[(١)]، فوليُّ أمر المسلمين يجب طاعته في طاعة الله، فإن أمر بمعصيةٍ فلا يطاع في هذا الأمر، يعني: في أمر المعصية، لكنّه يُطاع في غير ذلك من أمور الطّاعة، وأمّا التعامل مع الحاكم الكافر فهذا يختلف باختلاف الأحوال: فإن كان في المسلمين قوَّةٌ، وفيهم استطاعة لمقاتلته وتنحيته عن الحكم، وإيجاد حاكم مسلم، فإنه يجب عليهم ذلك، وهذا من الجهاد في سبيل الله، أمّا إذا كانوا لا يستطيعون إزالته، فلا يجوز لهم أن يَتَحَرَّشوا بالظَّلمة الكفرة، لأنَّ هذا يعود على المسلمين بالضَّرر والإبادة، والنبي ﷺ عاش في مكة ثلاثة عشرة سنة بعد البعثة، والولاية للكفَّار، ومع من أسلم من أصحابه، ولم يُنازلوا الكفَّار، بل كانوا منهيِّين عن قتال الكفَّار في هذه الحقبة، ولم يُؤمر بالقتال إلا بعدما هاجر ﷺ، وصار له دولةٌ وجماعةٌ يستطيع بهم أن يُقاتل الكفَّار، هذا هو منهج الإسلام، إذا كان المسلمون تحت ولايةٍ كافرةٍ ولا يستطيعون إزالتها فإنّهم يتمسَّكون بإسلامهم وبعقيدتهم، ويدعون إلى الله، ولكن لا يخاطرون بأنفسهم ويغامرون في مجابهة الكفّار، لأنّ ذلك يعود عليهم بالإبادة والقضاء على الدّعوة، أمّا إذا كان لهم قوّةٌ يستطيعون بها الجهاد فإنّهم يجاهدون في سبيل الله على الضّوابط المعروفة)[(٢)].

وقال محمد بن الحسين الآجري: فإن قال قائل: إيش الذي يحتمل عندك قول عمر رضي الله عنه فيما قاله؟ قيل له: يحتمل والله أعلم أن نقول: من أمر عليك من عربي، أو غيره، أسود، أو أبيض، أو عجمي فأطعه فيما

(١) تقدم تخريجه.

(٢) لم أقف على كلامه.

ليس لله فيه معصية، وإن حرمك حقا لك، أو ضربك ظلما لك، أو انتهك عرضك، أو أخذ مالك، فلا يحملك ذلك على أن تخرج عليه بسيفك حتى تقاتله، ولا تخرج مع خارجي يقاتله، ولا تحرض غيرك على الخروج عليه، ولكن اصبر عليه، وقد يحتمل أن يدعوك إلى منقصة في دينك من غير هذه الجهة، يحتمل أن يأمرك بقتل من لا يستحق القتل، أو بقطع عضو من لا يستحق ذلك، أو بضرب من لا يحل ضربه، أو بأخذ مال من لا يستحق أن تأخذ ماله، أو بظلم من لا يحل له ولا لك ظلمه، فلا يسعك أن تطيعه، فإن قال لك: لئن لم تفعل ما آمرك به وإلا قتلتك أو ضربتك، فقل: دمي دون ديني، لقول النبي ﷺ: (**لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق عز وجل**)[١]، ولقوله ﷺ: (**إنما الطاعة في المعروف**)[٢]، [٣].

وأخرج ابن أبي عاصم - أيضا في السنة عن معاوية ابن أبي سفيان - رضي الله عنه - قال: (لما خرج أبو ذر - رضي الله عنه - إلى الربذة لقيه ركب من أهل العراق، فقالوا يا أبا ذر قد بلغنا الذي صنع بك فاعقد لواءً يأتيك رجال ما شئت، قال: مهلاً مهلاً يا أهل الإسلام فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (سيكون بعدي سلطان فأعزوه، من التمس ذله ثغر في الإسلام، ولم يقبل منه توبة حتى يعيدها كما كانت)[٤].

والنقول في هذه المسألة كثيرة شهيرة ولله الحمد.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) الشريعة للآجري: (١/ ٣٨٠)، رقم: (٧١).

(٤) السنة لابن أبي عاصم: (٢/ ٥١٣)، رقم: (١٠٧٩).

قال الألباني عليه: (إسناده صحيح).

والخلاصة أنه لا يجوز الخروج على ولاة الأمور بمجرد المعاصي والظلم، إلا إذا فعل ولي الأمر كفرا موصوفا بثلاثة أوصاف كما جاء في الحديث: (**إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان**)[1].

أولا: أن يفعل كفرا لا يكون فسقا بل كفرا.

ثانيا: أن يكون الكفر بواحا، يعني: واضح لا شك فيه ولا ريب، فإن كان فيه خلاف هل هو كفر أو غير كفر فلا.

الأمر الثالث: عندكم من الله فيه برهان، أي دليل صريح واضح من الكتاب والسنة، هذه ثلاثة شروط.

والأمر الرابع: وجود البديل المسلم الذي يحل محل ولي الأمر الكافر.

والأمر الخامس: القدرة، خمسة شروط تجيز الخروج على ولاة الأمور إذا وجدت الخمسة شروط جاز الخروج وإلا فلا. ونعيدها لأهميتها:

أولا: أن يفعل ولي الأمر كفرا، وهذا الكفر لا يكون فسقا بل كفرا.

ثانيا: أن يكون هذا الكفر صريحا ليس فيه خلاف، وأن يكون بواحا يعني: لا شك فيه، ودليله صريح واضح.

والأمر الثالث: أن يكون عندكم من الله فيه برهان يعني دليله صريح واضح.

والأمر الرابع: وجود البديل المسلم الذي يحل محله، أما إذا كان ولي الأمر الكافر يُزال ويؤتى بولي أمر كافر ما حصل المقصود، فيبقى على الأول مثل الانقلابات في الجمهوريات الآن تذهب حكومة كافرة وتأتي حكومة كافرة ما حصل المقصود، يبقى على الأول.

---

(١) تقدم تخريجه.

والأمر الخامس: وجود القدرة، أما إذا لم توجد القدرة فلا يكلف الله نفسا إلا وسعها، يبقى الإنسان حتى ييسر الله وحتى يفتح الله، والله الموفق والهادي. □

ثم أقول في آخر المطاف: أحب - وفقك الله تعالى- أن أتحفك بجمل من الترجيحات العقدية المختصرة، لتكمل الفائدة في معرفة أمور العقيدة، حتى يجتمع في هذا الكتاب ما هو متفق عليه وما هو مختلف فيه، وأعتذر لك عن الإطالة، وهي مسائل عقدية خفيفة، وأذكرها لك بلا دليل في الغالب طلبا للاختصار، فأقول وبالله تعالى التوفيق، ومنه أستمد العون والفضل وحسن التحقيق:

- الصحيح أن النبي ﷺ أسري به مرة واحدة فقط، والصحيح أنه كان بروحه وجسده.

- الصحيح القول بإثبات دخول الجن في الإنس.

- الصحيح صحة الصلاة خلف المبتدع إن كان لا يكفر ببدعته، ولكن الصلاة خلف غيره من أهل العدالة أولى.

- الحق أن الإيمان قول واعتقاد وعمل، والحق أنه يزيد وينقص.

- الصحيح أن الخلاف بيننا وبين المرجئة خلاف محقق، وليس مجرد خلاف لفظي كما ادعاه البعض.

- الصحيح أن الخضر نبي، والحق الحقيق بالقبول أنه قد مات.

- الحق بطلان الأحاديث والقصص والحكايات التي تثبت أنه لا يزال على قيد الحياة.

- الحق أن القدر الصادر من الله تعالى لا شر فيه، وإنما الشر في المقدور، لا في القدر، وفي المقضي، لا في القضاء.

- الصحيح أن خديجة أفضل باعتبار أول الإسلام، وعائشة أفضل باعتبار آخر الأمر.

- الصحيح أن النبي ﷺ لم ير ربه ليلة أسري به.

- الصحيح أن البسملة ليست آية من الفاتحة ولا من أول كل سورة.

- الصحيح أن إبليس من الملائكة باعتبار صورته، ومن الجن باعتبار أصله.

- الصحيح أن الملائكة أفضل باعتبار البداية، وصالحي الإنس أفضل باعتبار النهاية.

- الصحيح إثبات اسم منكر ونكير، وأنهما الملكان الموكلان بالسؤال في القبر، والأحاديث بإثبات اسمهما قد صحت.

والحق إثبات خروج المهدي قبل قيام الساعة، والأحاديث قد صحت به، ولا يصح تأويلها بأنه عيسى عليه السلام، فإن عيسى عليه السلام وإن كان هو المهدي الأكبر في آخر الزمان، إلا أنه لا بد وأن يخرج المهدي الذي أخبر به النبي ﷺ في الأحاديث الصحيحة باسمه وصفته، والله أعلم.

- الصواب أن خلق العرش كان قبل القلم.

- الصواب أنَّ الصغائر على قسمين: (صغائر مؤثرة في الصدق؛ في صدق الحديث وفي تبليغ الرسالة وفي الأمانة، فهذه لا يجوز أن تكون في الأنبياء، والأنبياء منزهون عنها، لأجل أنها قادحة أو مؤثرة في مقام الرسالة، والثاني من الأقسام صغائر مما يكون من طبائع البشر في العمل، أو في

النظر، أو في ما أشبه ذلك، أو من جهة النقص في تحقيق أعلا المقامات وأشباه ذلك، فهذه جائزة، ولا نقول واقعة، بل نقول جائزة، والله أعلم .

- الحق أن الجن مكلفون بما كلف به الإنس، إلا بدليل فاصل.

- الحق أن مؤمنهم يدخل الجنة، ويكون في المرتبة التي يستحقها، ويتنعم بما يتنعم به من دخلها من الإنس، والله أعلم.

- والأقرب إن شاء الله تعالى عدم إثبات اسم الشمال في اليد الأخرى لله تعالى، لأن الوارد في ذلك ضعيف، والله أعلم.

- الصواب والأصح في تخفيف الصلاة ليلة الإسراء أنَّ التخفيف وقع عشراً عشراً، يعني كانت خمسين، ثُمَّ خُفِّفَ عنه عشراً فصارت أربعين، ثُمَّ خُفِّفَ عنه عشراً فصارت ثلاثين، ثم خفف عنه عشراً فصارت عشرين، ثم خفف عنه عشراً فصارت عشراً، ثم خفف عنه خمساً، ثم لما رجع إلى موسى قال: إنها كثيرة إنَّ أمتك لن تطيق ذلك، فقد عالجتُ من أمر أمتي ما عالجت أو كما قال، فقال نبينا؟: (**لقد استحييت من ربي**) قال: (**فسمعت من يقول: لقد أمضيت فريضتي وخففت عن عبادي**)[1].

- الصحيح جواز الصلاة على غير الأنبياء ما لم تتخذ شعارا عليه.

(١) حديث المعراج البخاري في بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، رقم: (٣٢٠٧)، وفي الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿ وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ۝٩ إِذْ رَءَا نَارًا ﴾، رقم: (٣٣٩٤)، وفي فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب المعراج، رقم: (٣٨٨٧)، ومسلم رقم: (١٦٤) في الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ.

- والحق أن الميت لا يصل من عمل الحي إلا العمل الذي ورد به النص، لأن الأمر غيب، والمتقرر أن الغيب مبناه على التوقيف، فما ورد به الدليل أنه يصل فهو يصل، وما لا، فلا، والله أعلم.

- والحق أن تلقين الميت بعد الدفن من البدع، والوارد في هذا الشأن لا يصح ولا تقوم به الحجة.

- والصحيح أن الأصل في الأموات أنهم لا يسمعون، ولكن نقول: هذا عام إلا فيما خصه الدليل، فهم لا يسمعون إلا ما أثبته النص الصحيح الصريح، كسماع الميت قرع نعال أصحابه إذا ولوا عنه مدبرين، والله أعلم.

- وأما التمسح بجدران الكعبة، والتعلق بأستارها، أو الالتزام في غير الملتزم الذي بين الركن والباب، فكل ذلك لا أصل له، وهو خلاف السنة، وإنْ أثر شيء من ذلك عن بعض السلف، كما أثر إنكار ذلك عن بعضهم، والصواب مع من أنكره إذ لم يثبت شيء من ذلك عن النبي ﷺ، والمعول في العبادات، والفضائل على ما صح عنه ﷺ، فكل يؤخذ من قوله ويرد إلا من ثبتت له العصمة، وهو ﷺ، فمن فعله معتقدا حصول البركة، لأن الكعبة مباركة؛ فهو مخطئ في هذا الفهم، والاعتقاد، فالمسجد كله مبارك، بل الحرم كله مبارك، أفيجوز التمسح بجدران المسجد، وعُمُده، أو التبرك بما يعلق فيها من تراب، أو غبار، رجاء حصول البركة، والشفاء، وهذا ظاهر الفساد، والبركة التي جعلها في بيته، وحرمه هي ما شرعه الله من الطاعات، وما خصه من مضاعفة الحسنات، ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ ﴾[1]. والله اعلم .

---

(١) آل عمران: ٩٦.

- والصواب في قوله تعالى: ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾(١)، أنها تعني العلماء والأمراء معاً، فكلهم من أولي الأمر، فالعلماء يبيِّنون الأحكام الشرعية، والأمراء ينفِّذونها.

- الصواب أن الكرسي المضاف إلى الله تعالى إنما يراد به موضع القدمين، ومن قال: يراد به العلم فقد أبعد، ومن قال: هو العرش فما أصاب.

- والحق أنه لا يجوز القول: بأن لفظي بالقرآن مخلوق، ولا يقال: لفظي بالقرآن غير مخلوق، فلا يطلق لا هذا ولا هذا، ولكن الأمر مجمل يحتاج إلى تفصيل، فإن أريد بقوله: (لفظي بالقرآن مخلوق) إن أريد به ما يرجع إلى صفته هو من صوته وتلاوته وحركة لسانه ونبرات صوته فهو حق، وإن أريد به عين المقروء والمتلو، فهو باطل، لأنه كلام الله تعالى، ويقال في اللفظة الثانية عكس هذا، والمتقرر عند أهل السنة أن الألفاظ المجملة لا تقبل مطلقا، ولا ترد مطلقا، بل توقف على التفصيل حتى يتميز حقها من باطلها، فيقبل الحق ويرد الباطل، فالصوت والألحان صوت القاري، لكنما المتلو والمقروء قول الباري، والله أعلم.

- والحق الحقيق بالقبول أن الذبيح هو إسماعيل عليه السلام.

- والصواب تفضيل عثمان على علي رضي الله عنهما، وقد استقر عليه أمر أهل السنة.

- والحق أن خلافة أبي بكر كانت بالنص، فقد أرشد النبي ﷺ لاختياره، وأخبر بخلافته إخبار راض عنها، وأن الله تعالى يأبى هو ورسوله والمؤمنون إلا أبا بكر، وقدمه في الصلاة وهي أعظم منها، وقال للمرأة: (**إن لم تجديني**

---

(١) النساء: ٥٩.

فأتي أبا بكر) (١)، وغيرها من النصوص التي تدل الأمة لاختياره، وهو القول الوسط بين الأقوال الواردة في المسألة.

- والصحيح أن عذاب القبر ونعيمه يكون على الروح والجسد.

- والحق أنه إن أريد بموت الروح مفارقتها للجسد فقط فهي تموت بهذا الاعتبار، ولكن إن أريد بها فناؤها واضمحلالها وكأنها لم تكن، فهذا باطل، لأن الروح خلقت للبقاء لا للفناء، وقد دلت الأدلة أنها تبقى بعد مفارقة الجسد منعمة أو معذبة، والله أعلم.

والحق أن عذاب القبر منه ما هو مستمر دائم، ومنه ما هو مؤقت منقطع، فهو دائم على الكفار، ومنقطع على عصاة الموحدين، والأمر في عذاب عصاة الموحدين في القبر تحت المشيئة، والله أعلم.

- والحق منع التوسل بذات النبي ﷺ.

- والحق منع التوسل بالجاه.

- والحق أن كل حديث في التوسل بجاه النبي ﷺ فهو باطل، والله أعلم.

- والحق أن وضع النبات الرطب على القبر من جملة خصائصه ﷺ.

- والحق حرمة التمائم من القرآن، والله أعلم.

- والصحيح حرمة زيارة النساء للقبور.

- والصحيح جواز زيارة قبر الكافر للاتعاظ والاعتبار، والله أعلم.

- والصواب عدم تكفير أهل الأهواء المتأولين، لأنهم لم يقصدوا اختيار الكفر، بل بذلوا وسعهم في إصابة الحق فلم يحصل ما زعموه، فهم كالمجتهد

---

(١) تقدم تخريجه.

المخطئ هذا الذي عليه محققو علماء الأمة، وأما الجمهية أتباع الجهم بن صفوان فإنهم كفار على ما قرره أهل السنة والله أعلم.

- والحق أن البركة الذاتية لا تكون إلا في ذات النبي ﷺ، وأما البركة في غيره فإنها بركة معنوية لازمة، والله أعلم.

- والصواب أن يقال: إن لله صورة تليق به سبحانه، ولآدم وذريته صور تليق بهم، من غير تكييف، ولا تمثيل، ولا تحريف، ولا تعطيل لصورة الله ولا صفاته، مع الفارق بين صفات المخلوق وصفات الخالق.

هذا وإن نفي الصورة عن الله قول الجهمية، كما قال الإمام أحمد وغيره، وقد بسط الشيخ ابن تيمية الكلام في المسألة في آخر بيان تلبيس الجهمية بسطاً شافياً[1].

- والحق أن التوسل في القرآن إنما يراد به امتثال مقتضى الشرع، في فعل المأمور وترك المحظور، والتوسل في لفظ النبي ﷺ يراد به تلك المنزلة التي في الجنة والتي لا تنبغي إلا لواحد من عباد الله تعالى، والتوسل في لفظ الصحابة إنما يراد به طلب الدعاء.

- والصحيح أن التوسل الوارد في حديث الأعرابي الأعمى يراد به طلب الدعاء من النبي ﷺ.

- والصواب أن التبرك بالأولياء والصالحين إنما يكون بدعائهم لا بذواتهم؛ لأن التبرك بذوات الصالحين، أو بجاههم، أو بحقهم كل ذلك لا يجوز وهو دائر بين الشرك الأكبر والأصغر فيُحذر منه، والتبرك بالذات خاص بنبينا محمد ﷺ فيما انفصل عن جسمه في حياته فقط، لا بعد موته والله أعلم.

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية: (٦/ ٤٩٨).

- والحق أن جميع آثار النبي ﷺ كلها قد فقدت، وما يقال في بعض البلاد من أن هذا هو شعره، أو جبته، أو نعله، أو غير ذلك فكله كذب مختلق، والله أعلم.

- والحق أن الجنة التي دخلها أبونا آدم هي جنة الخلد، بل نقل ابن تيمية رحمه الله تعالى أن هذا القول هو المأثور عن أهل السنة ، ومن قال بأنها جنة في الأرض فإنما هو قول تلقاه عن أهل البدع (١)، والله أعلم.

- والصواب أن الكنف ثابت لله عز وجل على ما صح في الأحاديث الصحاح، ومنها حديث الباب، ومن معاني الكنف عند السلف: الناحية والستر، والحجاب، فلا حاجة لادعاء المجاز فيه لنفيه وتعطيله عن الله حقيقة، لأن ذلك لا يجوز في حق الله وأسمائه وصفاته، بل يجب إثباته لله على الوجه اللائق بالله من غير تعطيل، ولا تحريف، ومن غير تمثيل، ولا تكييف كباقي الصفات، والله أعلم.

- والحق الحقيق بالقبول أن النار لا تفنى، والله أعلم.

- والصواب أن الصوفية مشتقة من التعبد لله تعالى بلبس الصوف، فهم يعرفون به، والله أعلم.

- والصواب في إطلاق لفظ الجاهلية على هذا القرن أن يقال: جاهلية بعض أهل هذا القرن، أو غالب أهل هذا القرن، وأما التعميم فلا يصح ولا يجوز، لأنه ببعثة النبي ﷺ زالت الجاهلية العامة.

- والصحيح أن وسائل الدعوة توقيفية فيما خالف النص واجتهادية مادامت الوسيلة في دائرة الدليل، والله أعلم.

---

(١) مجموع الفتاوى: (٤/ ٣٤٧).

- والصواب المقطوع به أن البدع في الدين كلها ضلالة، ولا خير فيها، والله أعلم.

- والحق أن المتعة في النكاح حرام إلى يوم القيامة، والله أعلم.

- وقد بحثت في مسألة التحنيك ـ أعني تحنيك المولود ـ أهي سنة أم ماذا؟ وكان الأقرب عندي أنها من خصائصه ﷺ لعدم ورود ما يدل على اقتداء الصحابة به ﷺ في هذا الأمر، وهم أعلم الناس بالشرع، وفي المسألة بحث، والله أعلم.

- قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: (وقد تكلم الناس من أصحابنا وغيرهم في (استطاعة العبد) هل هي مع فعله أم قبله؟ وجعلوها قولين متناقضين، فقوم جعلوا الاستطاعة مع الفعل فقط، وهذا هو الغالب على مثبتة القدر المتكلمين من أصحاب الأشعري ومن وافقهم من أصحابنا وغيرهم، وقوم جعلوا الاستطاعة قبل الفعل، وهو الغالب على النفاة من المعتزلة والشيعة، وجعل الأولون القدرة لا تصلح إلا لفعل واحد، إذ هي مقارنة له لا تنفك عنه، وجعل الآخرون الاستطاعة لا تكون إلا صالحة للضدين، ولا تقارن الفعل أبداً، والقدرية أكثر انحرافاً، فإنهم يمنعون أن يكون مع الفعل قدرة بحال، فإن عندهم أن المؤثر لا بد أن يتقدم على الأثر لا يقارنه بحال، سواء في ذلك القدرة والإرادة والأمر، والصواب الذي دل عليه الكتاب والسنة أن الاستطاعة متقدمة على الفعل، ومقارنة له أيضاً، وتقارنه استطاعة أخرى لا تصلح لغيره، فالاستطاعة نوعان: متقدمة صالحة للضدين،

ومقارنة لا تكون إلا مع الفعل، فتلك هي المصححة للفعل المجوزة له، وهذه هي الموجبة للفعل المحققة له) [(١)]. والله أعلم .

- والحق أن العباد يطيقون أكثر مما كلفوا به، فقول الطحاوي رحمه الله تعالى: (ولا يطيقون إلا ما كلفهم) (٢)، ليس بسديد، فرحمه الله تعالى، بل العباد يطيقون أكثر مما كلفهم الله تعالى به.

- والحق أن نذر المعصية فيه كفارة يمين، والله أعلم.

- والصواب أن زيادة: (**ولا يسترقون**) [(٣)]، في حديث بيان صفات السبعين ألفا لا تصح، بل هي ضعيفة لشذوذها، والله أعلم.

- والصواب أن قول القائل: السلام عليكم، يشمل التبرك بكل اسم من أسماء الله، والتبرك باسم الله: (السلام) الذي من آثاره السلامة عليك في دينك ودنياك، فهو دعاء لك بالسلامة في الدين، وفي الدنيا، وفي الأعضاء، والصفات، والجوارح، إلى آخر ذلك.

- والصواب التصريح بأن حياة الأنبياء برزخية ليست كحياتي الدنيا والآخرة، ولكن الله أعلم بحقيقتها، وأن حياتهم في القبور أكمل من حياة الشهداء.

- والصحيح أن التبرك بالطعام وفضلة الوضوء والشراب من خصائصه ﷺ، ولا يقاس عليه غيره، بل لا نعلم فيها خلافا بين أصحاب النبي ﷺ، والله أعلم.

---

(١) مجموع الفتاوى: (٨/ ٣٧٢).

(٢) متن الطحاوية بتعليق الألباني صـ: ٧٨.

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: (١/ ٤٩٠).

- والصحيح أن في القرآن مجاز إلا فيما كان من نصوص الصفات وحقائق اليوم الآخر، والله أعلم.

- والصواب أن إضافة المعارج إلى الله تعالى هو من باب إضافة الصفة إلى موصوفها، لأن المعارج معناها العلو، والله أعلم.

- والصواب قول الجمهور وأنه لا تنعقد اليمين بمخلوق لا بنبي ولا غيره بل ينهى عن الحلف به، والله أعلم.

- والحق أن من قال من أهل السنة رحمهم الله تعالى بأن شد الرحل إلى قبر النبي ﷺ جائز فإنه إنما يريد به شد الرحل إلى مسجد النبي ﷺ، لأن من لوازم شد الرحل إلى مسجده أن يصل شاد الرحل إلى قبره، ولا يقصدون رحمهم الله تعالى إلا هذا، ومن أراد منهم غير هذا المعنى فقد أخطأ، لأن الحق حرمة شد الرحل إلى القبور أيا كانت، والله أعلم.

- والصواب: هو التوقف في شأن ذي القرنين فلا نجزم بأنه كان نبيا، والصحيح التوقف في أمر تبع أيضا، فلا ينبغي الجزم بأنه كان نبيا، لقول النبي ﷺ: (**ما أدري أتبع نبيا كان أم لا، وما أدري ذا القرنين نبيا كان أم لا**)، رواه الحاكم، وصححه الألباني في صحيح الجامع[(١)]. والله أعلم .

- والصحيح عندي أن الرافضي إن كان يخفي رافضيته فإنه يعامل معاملة المنافقين، والله أعلم.

---

(١) المستدرك على الصحيحين للحاكم: (١/ ٩٢)، رقم: (١٠٤)، وصحيح الجامع الصغير وزيادته: (٢/ ٩٦٩)، رقم: (٥٥٢٤)، و

- والصحيح أن التشبه المطلق بالكفار في كل ما كان من عباداتهم وعاداتهم ردة عن الدين.

- والأقرب في تعريف الطاغوت أنه كل ما تجاوز به العبد حده من معبود، أو متبوع، أو مطاع.

- والصواب أن صفات الله تعالى غير محصورة بعدد، كما قلناه في الأسماء، والله أعلم.

- والصواب أن الإسلام لم يأت بالمساواة التامة بين الرجل والمرأة، بل لكل واحد طبيعته وما يصلح له، فالإسلام دين العدل لا دين المساواة، لأن مساواة المختلفين مما يُذم ولا يُمدح.

- والصواب أن الموالاة للكفار في الظاهر والباطن لا تجوز بأي حال من الأحوال، وكلام بعض أهل العلم الذي يفهم تجويز بعض أنواع الموالاة لا بد وأن يحمل على المعنى الصحيح، وهو أنهم لا يريدون إلا البر والصلة فقط، والله أعلم.

- والصواب أن البدعة لها إطلاقان الأول لغوي، والثاني شرعي، فأما الإطلاق اللغوي فتعني البدعة إحداث ما ليس له مثال سابق، وفي هذا الإطار يدخل تعريف العز، ونحو قول عمر رضي الله عنه بشأن التراويح: (نعمت البدعة هذه)[1]، مراده البدعة بالمعنى اللغوي للبدعة، لا المعنى الاصطلاحي.

- والصحيح المقطوع به بالنسبة للمذاهب الفقهية أن نقول فيها: هي ثروة فقهية عظيمة، علينا أن ندرسها، ونستفيد منها، ولا نتعصب لها، ولا نردَّها

---

(١) تقدم تخريجه.

على وجه الإجمال، ونتجنب ضعفها، ونأخذ منها الحق والصواب على ضوء الكتاب والسنة، وبفهم سلف الأمة.

- وأما مسألة رد السلام على أهل الكتاب فيما لو سلموا فقد اختلف في وجوبه: فالجمهور على وجوبه وهو الصواب، وقالت طائفة: لا يجب الرد عليهم كما لا يجب على أهل البدع، والصواب الأول: والفرق: أنا مأمورون بهجر أهل البدع تعزيراً لهم وتحذيراً منهم ،بخلاف أهل الذمة: قلت: ومما يرجح رأي الجمهور في وجوب الرد على أهل الكتاب قوله ﷺ: (**إذا سلم عليكم اليهود فإنما يقول أحدهم: السام عليكم، فقل وعليك**)[١]، وقوله ﷺ: (**إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا: وعليكم**)[٢].

- والصحيح في الصوفية أنهم سموا بذلك لكثرة لبس الصوف، وجعل لبسه مما يتقرب به إلى الله تعالى، قال ابن تيمية رحمه الله تعالى في بيان الحكم على الصوفية: (فطائفة ذمت الصوفية والتصوف، وقالوا إنهم مبتدعون خارجون عن السنة... وطائفة غلت فيهم وادعوا أنهم أفضل الخلق، وكلا طرفي هذه الأمور ذميم، والصواب: أنهم مجتهدون في طاعة الله، كما اجتهد غيرهم من أهل طاعة الله، ففيهم السابق المقرب بحسب اجتهاده، ومنهم المقتصد الذي هو من أهل اليمين، وفي كل من الصنفين من قد يجتهد فيخطئ، وفيهم من يذنب فيتوب أو لا يتوب، ومن المنتسبين إليهم من هو ظالم لنفسه عاصٍ لربه، وقد انتسب إليهم طوائف من أهل البدع

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

والزندقة، كالحلاج، وإن أنكر طائفة من مشايخ الصوفية أنه منهم) [١]. والله أعلم.

- والصحيح في معنى الصلاة على النبي ﷺ هو ما قاله أبو العالية رحمه الله تعالى من أن صلاة الله تعالى على نبيه ﷺ هي ثناؤه عليه في الملأ الأعلى[٢]، والله أعلم.

- والحق أن قوله ﷺ في حق من أتى كاهنا أو عرافا فسأله: (**لم تقبل له الصلاة أربعين يوما**) [٣]، أي لا ثواب له فيها، ولا يريد به أنه يتركها، لأنه لو تركها بالكلية لكان كافرا، والله أعلم.

- والحق أنه لا يجوز قول: (ما شاء الله وشئت) لثبوت النهي عنها في السنة الصحيحة [٤]، بل هي من شرك الألفاظ، والله أعلم.

- وقد استقر أمر أهل السنة على أن الخلفاء الأربعة مشهود لهم بالجنة، ولطلحة والزبير وغيرهما ممن شهد له الرسول ﷺ بالجنة، وكان طائفة من السلف يقولون: لا نشهد بالجنة إلا لرسول ﷺ خاصة، وطائفة أخرى من أهل الحديث يقولون: هم في الجنة ولا يقولون نشهد لهم بالجنة، والصواب أنا نشهد لهم بالجنة كما استقر على ذلك مذهب أهل السنة.

---

(١) مجموع الفتاوى: (١١/ ١٧).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم تخريجه.

- والحق أن معنى: (لا إله إلا الله) أي لا معبود حق إلا الله، وأنه لا بد من زيادة لفظ: (بحق)، لأن هناك أشياء عبدت من دون الله تعالى، وإنما المعبود بحق هو الله تعالى، والله أعلم.

- والحق أن صلاة الرغائب من المحدثات والبدع، والله أعلم.

- والصحيح جواز تعلم: (أبا أجاد) إن كان لمجرد ضبط التواريخ فقط، وأما تعلمها بقصد استطلاع أمور الغيب فإنه لا يجوز، بل هو من الكفر، والله أعلم.

- والصحيح جواز إطلاق الشيء على الله تعالى من باب الخبرية فقط، لا من باب التسمية، ولا الوصف، والله أعلم.

- والصحيح أن الاتفاق في الاسم الكلي العام ليس هو التمثيل الذي حذر منه أهل السنة، ولكن أهل السنة رحمهم الله تعالى قد حذروا من التمثيل بعد التقييد، والإضافة والتخصيص، والقاعدة تقول: (الاتفاق في الاسم الكلي العام لا يستلزم الاتفاق بعد التقييد والإضافة والتخصيص)، والله أعلم .

- وقرر ابن تيمية رحمه الله تعالى أن الحق كان مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أعني في الفتنة التي جرت بين الصحابة رضي الله عنهم أجمعين [1]، والله أعلم.

- والصواب ما عليه الجمهور في أن الدعاء سبب لحصول الخير المطلوب كسائر الأسباب المقدرة والمشروعة، وإذا أراد الله بعبد خيرا ألهمه دعاءه

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية: (٣/ ٥٣٧).

والاستعانة به، وجعل استعانته ودعاءه سببا للخير الذي قضاه له، كما أن الله تعالى إذا أراد أن يشبع عبدا أو يرويه ألهمه أن يأكل.

- وقال أبو العباس رحمه الله تعالى: (والصواب الذي عليه أئمة الفقه والسنة أن القدرة نوعان: نوع مع الفعل مقارن له، ونوع مصحح للفعل يمكن معه الفعل والترك، وهذه هي التي يتعلق بها الأمر والنهي، وتحصل للمطيع والعاصي، وتكون قبل الفعل، وتبقى إلى حين الفعل، إما بنفسها عند من يقول ببقاء الأعراض، وإما بتجدد أمثالها عند من يقول الأعراض لا تبقى)[(١)].

- وقال رحمه الله تعالى في شأن يزيد بن معاوية: (والصواب هو ما عليه الأئمَّة، من أنَّه لا يُخَصُّ بمحبة ولا يلعن، ومع هذا فإن كان فاسقاً أو ظالماً فالله يغفر للفاسق والظالم، لا سيما إذا أتى بحسنات عظيمة، وقد روى البخاري في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: (**أوَّل جيش يغزو القسطنطينيَّة مغفورٌ له**)[(٢)]، وأول جيش غزاها كان أميرهم يزيد بن معاوية، وكان معه أبو أيوب الأنصاري ... فالواجب الاقتصاد في ذلك، والإعراض عن ذكر يزيد بن معاوية، وامتحان المسلمين به، فإنَّ هذا من البدع المخالفة لأهل السنَّة والجماعة)[(٣)].

- والصواب أن الاسم الأحسن: (الله) من الأسماء المشتقة، لا الجامدة، والله أعلم.

---

(١) منهاج السنة النبوية: (٣/ ٤٧).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) مجموع الفتاوى: (٣/ ٤١٣).

- والصواب أن الرشيد ليس من أسماء الله تعالى.
- والصواب أن المسعر من جملة الأسماء، لصحة الحديث به، والله أعلم.
- والصواب أن الساتر ليس من الأسماء الحسنى، وإنما هو الستير فقط، والله أعلم.
- والصواب ضعف الزيادة الواردة عند الترمذي في تعداد أسماء الله تعالى، لأنها من طريق الوليد بن مسلم، وهو مدلس، وقد عنعن، والله أعلم.
- والحق أن الهرولة من صفات الله تعالى الفعلية، ونقول فيها: ما نقوله في سائر الصفات، من أنها هرولة تليق بجلال الله تعالى وعظمته، لأن الله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[1]. والله أعلم .
- والصواب أنه لا ينبغي تسمية علم أصول الدين بعلم الكلام، لأن الكلام مذموم، والعقيدة المستمدة من كلام الله ورسوله، وقضاياها وأدلتها ليست من الكلام المذموم.
- والصواب أن العلو صفة خبرية عقلية، أي دل على إثباتها السمع والعقل، بخلاف الوجه واليدين والاستواء ونحوها فإنها صفات خبرية محضة.
- واختلفوا هل المعدوم شيء؟ والصواب التفصيل: فيقال: هو شيء باعتبار العلم، أي باعتبار وجوده في الذهن، وليس بشيء باعتبار الوجود في الخارج، والله أعلم.

---

(١) الشورى: ١١.

- والصواب أن الأفعال منها ما هو حسن ومنها ما هو قبيح، حسناً وقبحاً ذاتياً، يعرف بالعقل، وأن كل ما كان حسن في العقل فإن الشرع يأمر به ويزيده الأمر به حسنا، وكل ما هو قبيح فإن الشرع ينهى عنه فيزيده قبحاً. فلا تعارض بين العقل والشرع في هذه المسألة.

- والصواب أن العقل وإن دل على حسن الفعل وقبحه فإنه لا يقتضي وجوباً ولا تحريماً، فلا وجوب إلا بالشرع، ولا تحريم إلا بالشرع، فالأحكام التشريعية لا تؤخذ إلا من الشرع، والعقاب لا يكون إلا بعد ورود الشرع، فالأفعال الحسنة سبب للثواب، والأفعال القبيحة سبب للعقاب، ولكن هذه السببية مربوطة بالشرع لا سيما مسألة العقاب، فالعقاب لا يترتب على مجرد الأفعال مطلقاً، بل لا بد من قيام الحجة وبلوغ الرسالة، والله أعلم.

- إن قيل: هل الرب جل وعلا يريد المعصية؟ فقل: يريدها بإرادته الكونية، ولا يريدها بإرادته الشرعية، والله أعلم.

- والصواب أن نعبر عن نفي المماثل في صفات الله تعالى بقولنا: (لا تمثيل)، لأن نفي التمثيل هو الوارد في القرآن، والمتقرر أن التعبير عن المعاني الشرعية بألفاظ النصوص هو الواجب، والله أعلم.

- والصواب: أن الله يتكلم بالقرآن حين إنزاله.

- والصواب: أن كرامات الأولياء ثابتة فيمن قبلنا، وفي هذه الأمة.

- قد تنازع العلماء فيما لو قال عبد: أشهد أن لا إله إلا الله، هل تلتحق به أحكام الإسلام؟ أم أن أحكام الإسلام مقيدةٌ بذكره للشهادتين معاً؟ والخلاف هنا ليس لفظياً، وهذه مسألة تكلم فيها المتأخرون، وحصل الغلط

فيها، والصواب في هذه المسألة: أن الحكم هنا له ظاهر وباطن، فأما من جهة الأحكام الباطنة، التي بين العبد وبين ربه سبحانه وتعالى، فمن قال: لا إله إلا الله على مقصد الدخول في دين الإسلام، فإن هذا في الباطن يكون مسلماً، فلو أدركه الموت أو قتل ولم يقل: وأشهد أن محمداً رسول الله، فلا شك أنه في الباطن يكون قد مات على الإسلام؛ لأن تأخيره لذكر شهادة أن محمداً رسول الله لم يكن عن تفريط، وأما من جهة الأحكام الدنيوية، فهذا محل نزاع بين الفقهاء، والصحيح من أقوالهم: أن من قال ذلك ولم يدرك الثانية لمانع فإن أحكام الإسلام تتعلق بالأولى، وهذا هو الذي دل عليه ما ثبت في الصحيحين من حديث سعيد بن المسيب عن أبيه، قال: (لما حضر أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله ﷺ، وعنده أبو جهل، و عبد الله بن أبي أمية بن المغيرة، فقال رسول الله ﷺ: (**يا عم، قل: لا إله إلا الله، كلمة أشهد لك بها عند الله**)[1]، ودل عليه ما ثبت في الصحيحين أيضاً من حديث المقداد بن الأسود رضي الله عنه أنه قال: (يا رسول الله، أرأيت إن لقيت رجلاً من الكفار فقاتلني فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعها، ثم لاذ مني بشجرة، فقال: لا إله إلا الله، أفأقتله يا رسول الله بعد أن قالها، فقال النبي ﷺ: (**لا تقتله**)، فقال: يا رسول الله، إنه قد قطع يدي، ثم قال: ذلك بعد أن قطعها، فقال عليه الصلاة والسلام: (**لا تقتله، فإن قتلته فإنه بمنزلتك قبل أن تقتله، وإنك بمنزلته قبل أن يقول كلمته التي قال**)[2]، وكذلك ما جاء في حديث أسامة بن زيد لما قتل رجلاً وقد قال: لا إله إلا

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

الله في المعركة، فقال له النبي ﷺ: (**فكيف تصنع بـ(لا إله إلا الله) إذا جاءت يوم القيامة**)(١).

- والصواب أنه لا يسمى العمل، أو القول كفراً، أو شركاً، أو نفاقاً إلا إذا كان الشارع قد سماه كذلك.

- والصواب أن الإيمان لا يقال فيه: إنه مجرد التصديق فقط، بل هو تصديق خاص، والعبارة الأصح أن نقول: هو التصديق المستلزم للقبول والإذعان والانقياد.

- وقد اختلف أهل العلم رحمهم الله تعالى في مسألة وقوع الصغائر من الأنبياء عليهم السلام ، والصواب أَنَّ الصغائر على قسمين: صغائر مؤثرة في الصدق، في صدق الحديث وفي تبليغ الرسالة وفي الأمانة، فهذه لا يجوز أن تكون في الأنبياء، والأنبياء منزهون عنها، لأجل أنها قادحة أو مؤثرة في مقام الرسالة.

والثاني من الأقسام صغائر مما يكون من طبائع البشر في العمل أو في النظر أو في ما أشبه ذلك، أو من جهة النقص في تحقيق أعلا المقامات وأشباه ذلك، فهذه جائزة، ولا نقول واقعة؛ بل نقول جائزة، والله - عز وجل - أنزل على نبيه ﷺ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾(٢)، فالنبي ﷺ غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر .

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) الفتح: ١-٢.

- والصواب أنَّ الرجال والنساء من المكلفين من الجن والإنس يرون ربهم عز وجل إذ كانوا من أهل الجنة.

- والصواب أنَّ التوراة والإنجيل فيها وفيها: ففيها ما هو من كلام الله، وفيها ما هو من إضافات الناس الباطلة، وفيها ما حُرِّف لفظه، وفيها ما حُرِّف معناه، اجتمعت فيها كل أنواع التحريف: تحريف اللفظ، وتحريف المعنى، وترك الأحكام، وهذا له تفاصيل في محلها.

- والحق أن إذن الله تعالى قسمان، إذن كوني قدري، وإذن شرعي ديني، فما من شيء يقع إلا بإذن الله، وإلا فيكون الله - عز وجل - يقع في ملكه ما لم يأذن به، وهذا وَصْفٌ لله - عز وجل - بالنقائص، بل عموم قدرة الله - عز وجل - وقوته وملكوته وجبروته وقهره وملكه لهذا الملكوت أنَّهُ لا يحصل شيء إلا بعلمه سبحانه وبإذنه ومشيئته، لكن له حكمة في أنْ يقع هذا الشيء، فقتل القتيل ظلماً وَقَعَ بمشيئة الله الكونية، لكنه لم يأذن به شرعاً، بل نهى عنه، اقتحام الكعبة والمسجد الحرام وإسالة الدم فيه لم يقع بإذن الله الشرعي، ولكنه وقع بإذن الله الكوني، فإذاً يجتمع في إذن الله الكوني الطاعات والمعاصي، المحمود والمذموم، الشر والخير، وأما إذن الله الشرعي، إرادة الله الشرعية فهي ما أَمَرَ الله - عز وجل - به، وأما ما نهى عنه فإنه لم يُرِدْهُ شَرْعَاً.

- والصواب أن الموت صفة وجودية، لا عدمية كما تقوله الفلاسفة، والدليل على أنه صفة وجودية قول الله تعالى: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾[1]، والمعدوم لا يوصف بكونه مخلوقا، هو الذي خلق

---

(١) الملك: ٢.

الموت والحياة يدل على أن الموت صفة وجودية، وثبت في الصحيحين أن النبي ﷺ قال: (**يؤتى يوم القيامة بالموت على صورة كبش أملح فيذبح بين الجنة والنار، فيقال: يا أهل الجنة خلود ولا موت، ويقال: يا أهل النار خلود ولا موت، فيزداد أهل الجنة نعيما إلى نعيمهم، ويزداد أهل النار حسرة إلى حسرتهم**)[1].

- والصواب أن المقتول كغيره أجله مقدر بالقتل، لا يتقدم ولا يتأخر، هو داخل في قول الله عز وجل: ﴿ إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً ۖ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾[2]، ومن بذلك أن حديث أم حبيبة بنت أبي سفيان أنها قالت للنبي ﷺ: (اللهم أمتعني بزوجي رسول الله، وبأبي أبي سفيان وبأخي معاوية، فقال النبي ﷺ: (**لقد سألت الله بآجال مضروبة، وأيام معدودة، وأرزاق مقسومة، لا يؤخر الله شيئا عن أجله، ولا يتقدم شيء عن أجله، ولو سألت الله أن يعيذك من عذاب في النار، أو عذاب في القبر لكان خيرا وأفضل**)[3].

- والصواب أن محمدا خليل الله، كما أن إبراهيم خليل الله.

- والصواب أن الكرسي مخلوق آخر غير العرش، وهو موضع قدمي الرحمن جل جلاله.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) يونس: ٤٩.

(٣) أخرجه مسلم، رقم: (٢٦٦٣) في القدر، باب بيان أن الآجال والأرزاق وغيرها لا تزيد ولا تنقص عما سبق به القدر.

- وقال الطحاوي رحمه الله تعالى: (والإيمان واحد، وأهله في أصله سواء)[١]، وقال الشيخ عبدالعزيز الراجحي تعليقا على هذا: (وهذا باطل الإيمان ليس واحدا، وليس الناس فيه سواء، يقول الأحناف، يقولون: الإيمان سواء، وإيمان أهل السماء وأهل الأرض سواء، هذا من أبطل الباطل من يقول: إن جبريل مثل إيماننا، إيمان أبي بكر مثل إيمان بعض الناس، قال فيه النبي ﷺ: (**لو وزن إيمان أهل الأرض بإيمان أبي بكر لرجح**)[٢]، يقولون: إيمان أهل السماء وأهل الأرض سواء، حتى قال بعض الفسقة: إيماني كإيمان جبريل وميكائيل، وإيماني كإيمان أبي بكر وعمر نعم، هذا من أبطل الباطل، والصواب أن الناس يتفاوتون تفاوتا عظيما في الإيمان، سواء هل إيمان الأنبياء والمرسلين مثل إيمان سائر الناس؟ هل إيمان الملائكة مثل إيمان سائر الناس؟ هل إيمان الصديق مثل إيمان الفاسق السكير العربيد؟ هذا ضعيف الإيمان الذي يشرب الخمر، ويعق والديه، ويسرق أموال الناس، ويغش ويرابي، هذا إيمانه ضعيف، هل يكون هذا إيمانه مثل إيمان الصديق، مثل إيمان الصحابة، مثل إيمان الأنبياء والمرسلين، هذا من أبطل الباطل)[٣].

---

(١) متن الطحاوية بتعليق الألباني صـ: ٦٣.

(٢) فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل: (١/ ٤١٨)، رقم: (٦٥٣)، والسنة لعبد الله بن أحمد: (١/ ٣٧٨). رقم: (٨٢١)، والسنة لأبي بكر بن الخلال: (٤/ ٤٤)، رقم: (١١٣٤).

ولفظه عندهم إلا أبا بكر زاد: (رحمه الله): (**لَوْ وُزِنَ إِيمَانُ أَبِي بَكْرٍ بِإِيمَانِ أَهْلِ الْأَرْضِ لَرَجَحَ بِهِمْ**).

(٣) لم أقف عليه.

- والصواب ما عليه أهل الحق من أن الرجلين تغسلان، إذا كانتا مكشوفتين، فإن كانتا مستورتين بجورب، أو بالخف، فإنه يمسح عليهما إذا وجدت الشروط.

- واختلف أهل العلم رحمهم الله تعالى في المراد بالورود في قوله: ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾(١)، فقال بعضهم: دخول جهنم، والصواب أن المراد به المرور على الصراط.

- والأصح إن شاء الله تعالى أن المنافقين يرون الله تعالى في العرصات، ثم يحتجب عنهم، فالذي يرى الله تعالى يوم القيامة في العرصات هم المؤمنون والمنافقون، وأما الكفار فلا، وأما في الجنة فإن الرؤية خاصة بأهل الجنة فقط، لا يشاركهم فيها غيرهم، والله أعلم.

- والأقرب عندي إن شاء الله تعالى أن من يمر على الصراط إنما هو المؤمنون والمنافقون، وأما الكفار الأصليون فإنهم يقال لهم يوم القيامة: ﴿ فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ ﴾(٢)، فالكفار يدخلون جهنم من الأبواب، وأما المؤمنون وعصاة الموحدين والمنافقون فإنهم يمرون على الصراط على الصفة التي وردت في الأدلة، والله أعلم.

- والصواب ما عليه أهل السنة والجماعة، وهو الذي عليه الصحابة والتابعون، اتفق أهل السنة على أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان الآن، ولم يزل أصحاب رسول الله ﷺ رضي الله عنهم، والتابعون، وتابعوهم، وأهل السنة والحديث قاطبة، وفقهاء الإسلام، وأهل التصوف والزهد على

---

(١) مريم: ٧١.

(٢) النحل: ٢٩.

اعتقاد ذلك وإثباته، وأنهما مخلوقتان الآن موجودتان، خلافا لأهل البدع القائلين بأنهما معدومتان الآن، وإنما تخلقان يوم القيامة.

- والحق أن التلقين بعد الدفن ليس من السنة، ولا أصل له، ولا يصح فيه حديث، والله أعلم.

- والحق أن قراءة القرآن على اقبر ممنوعة مطلقا، لأنه ليس من هدي سلف الأمة، ولا عبرة بالاجتهادات المخالفة لفعل الأكثر، بل الأغلب من صحابة النبي ﷺ، والله أعلم.

- والحق أنه لا يصح في قراءة القرآن على المحتضر شيء من السنة، لا سورة: (يس) ولا غيرها، ولكن إن قرأ عنده شيء من القرآن بلا تخصيص فضل زائد، فلا نرى فيه حرجا، والله أعلم.

- قال بعض أهل العلم رحمه الله تعالى في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾[1]، أي صلاتكم إلى بيت المقدس، فسميت إيمانا مجازا، والصواب أن التسمية حقيقية، لأن العمل من الإيمان سواء كان عملا قلبيا، أو عملا من أعمال الجوارح.

- والصواب أن نصب إمام للمسلمين في تنظيم شؤون الحكم من الواجبات والشرع، والأدلة عليه كثيرة، والله أعلم.

- قال النبي ﷺ: (**كان الله ولم يكن شيء قبله**)[2]، وفي رواية: (**غيره**)[1]، وفي رواية: (**معه**)[2]، فهي ثلاث روايات، فأيهن أرجح؟

---

(١) البقرة: ١٤٣.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ رقم: (٧٤١٨).

أقول: رجح شَيْخ الإِسْلامِ ابْن تَيْمِيَّةَ رواية: (**قبله**) بإطلاق، لأنها موافقة للحديث الآخر الصحيح، وموافقة للآيات الأخرى المعلومة، ولأنها رواية الحميدي، ورواها البغوي [٣]، وذكر المحقق أنها رواية الإمام أَحْمَد [٤]، فهي أوثق رواية وأكثر، وأرجح من حيث المعنى، وأما الحافظ ابن حجر فكأنه يرجح رواية: (**غيره**) لأنها أصرح في نفي العدم [٥]، وهو صادق في أنها أصرح في نفي العدم المحض، وإثبات أنه لم يكن شيء موجود مطلقاً غير الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لكن الحافظ ابن حجر لم يتعمق في هذه المسألة، فلم يبين رأياً قاطعاً، وإنما مال إِلَى ذلك، والصواب ما رجحه شَيْخ الإِسْلامِ ابْن تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

- وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنه في رؤية النبي ﷺ روايتان: فقال مرة: (رآه) وأطلق، وقال مرة: (رآه بفؤاده)[٦] وقيد الرؤية بالفؤاد، ومن المعلوم أنه إذا جاء نص فيه إطلاق، وجاء نص أخر مقيد أن المطلق يحمل على المقيد، وهذا هو الأصح، فابن عباس لا يصح أن يقال فيه: إنه ممن يقول بأن محمدا ﷺ قد رأى ربه بعيني رأسه، والله أعلم.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ رقم: (٣١٩١).

(٢) لم أقف عليها.

(٣) لم أقف عليها.

(٤) مسند أحمد: (٣٣/ ١٠٧)، رقم: (١٩٨٧٦).

(٥) فتح الباري: (١٣/ ٤١٠).

(٦) أخرجه مسلم رقم: (١٧٦) في الإيمان، باب معنى قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾، والترمذي رقم: (٣٢٧٥) و(٣٢٧٦) و(٣٢٧٧) في التفسير، باب ومن سورة النجم.

- والصحيح أن قول تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾ (١)، هو حق على حقيقته، ولا يجوز تأويله ولا حمله على المجاز، لأن الأصل في الكلام الحقيقة، والأصل هو البقاء على الظاهر حتى يرد الناقل، ولكن لا بد من الوقوف عند حد قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾(٢)، فلا داعي للبحث عن كيفية تسبيح هذه الأشياء، وإنما المراد أخذ العبرة منها فقط، والله أعلم.

- والحق الحقيق بالقبول أن أول واجب على العبيد هو الإقرار بتوحيد الألوهية، والله المستعان على مذاهب أهل الكلام في هذه المسألة، والله أعلم.

- والصواب أن هذه صفة الباطن أوسع من صفة القرب، فصفة الباطن غير صفة القريب، لأن القرب جاء مقيداً بكونه قريباً من الداعي، أما كونه قريباً من قبض الروح، أو التصرف فيه بما يشاء فهو من معنى البطون، فقوله: (الباطن) هو معنى المعية العامة: (هو معكم)، فالقرب من لوازم كونه باطنا، وأما أن تفسر بها من باب تفسير الحد الجامع المانع فلا، لأن صفة البطون أوسع من صفة القرب، والله أعلم.

وهذا ما أردنا إفادتك به، والله الموفق والهادي.

وهذه القاعدة الطيبة هي آخر ما أردت تقييده لك في هذا الكتاب الذي أسأل الله تعالى أن يجعله كتابا مباركا نافعا خالصا لوجهه الكريم، وأسأله جل وعلا أن يجعله عملا صالحا موافقا للحق في قواعده وفروعه، وأسأله

---

(١) الإسراء: ٤٤.

(٢) الإسراء: ٤٤.

جل وعلا أن يغفر لي زللي وتقصيري في العلم، والعمل، والدعوة، وأسأله كذلك باسمه الأعظم أن يرفع منازل العلماء، وأن يحشرهم في زمرة نبينا محمد ﷺ، وأن يجزيهم عنا وعن المسلمين خير ما جزى عالما عن أمته، وأن يبارك في جهودهم، وأعمالهم، وأن ينفعنا بعلومهم الموروثة عن الكتاب والسنة، وأن يجعل قبورهم روضة من رياض الجنة، وأن يجمعنا بهم في جنات ونهر في مقعد صدق عند مليك مقتدر، ولا أقول في هذه الخاتمة إلا أن أرجو من أحبتي إن نظروا في هذا الكتاب، واستفادوا منه أن يرفعوا أكفهم بدعوة في ظهر الغيب لأخيهم العاجز الفقير المقصر، وهذا الكتاب من أوائل ما ألفت، ولا أزال أعيد فيه النظر الفينة بعد الفينة [١]، حتى صار بهذه الصورة، والتي أسأل الله تعالى أن يطرح فيها البركة والنفع في العاجل والآجل، فأستغفر الله تعالى وأتوب وإليه من زلل الجنان [٢]، والبنان[٣]، واللسان، ثم أتوب إليه وأستغفره، ثم أتوب إليه وأستغفره،

---

(١) الفينة: الحين، يقال: أتيته الفينة بعد الفينة أي: الحين بعد الحين.

ومن لا تـواتي داره غـير فينـة ومن أنـت تبـكي كل يوم تفـارقه.

انظر تهذيب اللغة: (٧/ ٢٠٨)، والصحاح للجوهري: (٦/ ٢١٧٩).

(٢) الجنان بالفتح: القلب، قال الشاعر:

سقـط العشـاء به على متقمـر ثبـت الجنــان معـاود التطعـــان.

انظر الصحاح: (٥/ ٢٠٩٤)، ومجمل اللغة لابن فارس صـ: ١٧٥.

(٣) البنان: أطراف الأصابع من اليدين والرجلين، وحده: بنانة، وفيه: البنام، قال امرؤ القيس:

سِباطِ البنانِ والعرانـين والقنـا لِطـافِ الخصــورِ في تمــامٍ وإكمـالِ

وقال الطائيّ:

مـدّت إليـك بنــانة أسْرُوعَا تشكــو الفـراق، ومقـلة ينبـــوعا

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

الموضـــــوع	ص

وقال عمرو بن أبي ربيعة المخزومي:

فقالت وعضت بالبنام فضحتني فأنت امرؤ ميسور حالك أعسر.

انظر العين للفراهيدي: (٨/ ٣٧٢)، وتهذيب اللغة: (١٥/ ٣٣٧)، ونهاية الأرب في فنون الأدب: (٢/ ٧٢).

من الآجال؟

١٥ سابعاً: أن من المتقرر عند أهل السنة أن الملائكة يتمثلون في صورة البشر

١٦ **الفرع السابع**: قال تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا ﴾

١٧ **الفرع الثامن**: قال أهل البدع: عندنا حديث يتعارض مع العقل

١٨ **الفرع التاسع**: قال الله تعالى: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ وقال النبي للجارية:

١٩ **الفرع العاشر**: قال تعالى: ﴿ وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ ﴾

٢٠ **الفرع الحادي عشر**: قال النبي: إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قبل وجهه

٢١ **الفرع الثاني عشر**: من عجائب الأشاعرة أنهم لا يثبتون إلا سبع صفات

٢٢ أربعة أوجه رد بها على الأشعري:

٢٣ أولها: أن إقحام العقل في باب الصفات مخالفٌ لمنهج السلف

٢٤ **ثانيًا**: أن إقحام العقل في باب الصفات أصلاً مخالفٌ للعقل ذاته

٢٥ **ثالثًا**: هب أن العقل لم يدل على بقية الصفات فهل عدم العلم بها

٢٦ **رابعًا**: إننا لا نسلم لكم دعوى أن العقل لا يدل على ما نفيتموه من الصفات

٨٠ الثالث: أنها ستكون في العرصات وبعد دخول الجنة.

٨١ الرابع: أنها رؤية لا تستلزم نقصا ولا عيبا في حق الرب جل وعلا.

٨٢ الخامس: أنها على الكيفية التي يريدها الرب جل وعلا

٨٣ الإيمان بأن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة رؤية حقيقية بالأبصار

٨٤ **الفرع السابع:** وصف الله تعالى به: أنه مستو على عرشه استواء يليق بجلاله

٨٥ مذهب السلف في الصفات يقوم على ثلاثة أصول:

٨٦ الأول: إثبات الصفة التي يدور حولها النص، يعني التي أثبتها النص

٨٧ الثاني: الاعتقاد الجازم أنها مما يليق بالله تعالى، فلا يماثله فيها شيء

٨٨ الثالث: قطع الطمع في التعرف على كيفية هذه الصفة.

٨٩ **الفرع الثامن:** الألفاظ المجملة المبهمة المحتملة لا ترد مطلقا، ولا تقبل مطلقا

٩٠ **الفرع التاسع:** التشريع أمر موقوف على الكتاب والسنة، وفهم سلف الأمة

٩١ **الفرع العاشر:** القرآن كلام الله تعالى منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود

٩٢ أول من قال: مخلوق: الجعد بن درهم، وصاحبه الجهم بن صفوان.

١٠٧ ذبائح الصلح، وهي التي يذبحها بعض الأعراب لمن يريد الصلح معه

١٠٨ الذبح لصلح المتخاصمين، المقصود به شكر الله على نعمة الصلح

١٠٩ النحر نوع من أنواع العبادة التي يتعبد بها لله تعالى كالهدي

١١٠ **ومن الفروع أيضا**: السجود والركوع من العبادات التي لا يجوز صرفها إلا لله

١١١ **ومما يتفرع على هذه القاعدة**: الاستغاثة، وتنقسم إلى أقسام:

١١٢ الأول: الاستغاثة بالله عز وجل

١١٣ الثاني: الاستغاثة بالأموات، أو بالأحياء غير الحاضرين القادرين

١١٤ الثالث: الاستغاثة بالأحياء الحاضرين القادرين على الإغاثة

١١٥ **ومما يتفرع على هذه القاعدة**: التوكل، وقد قسمه أهل العلم إلى أقسام:

١١٦ الأول: التوكل على الله تعالى، وهو من تمام الإيمان وعلامة صدقه

١١٧ الثاني: توكل السر، بأن يعتمد على ميت في جلب منفعة، أو دفع مضرة

١١٨ الثالث: التوكل على الغير فيما يتصرف فيه الغير، مع الشعور بعلو مرتبته

١١٩ الرابع: التوكل على الغير فيما يتصرف فيه الغير بحيث ينيب

غيره

١٢٠ التوكل على الله وحده سبب للكفاية والحفظ

١٢١ التوكل على الله وحده من أعظم أسباب النصر على العدو

١٢٢ التوكل على الله وحده من أعظم الأسباب التي يعين على الصبر

١٢٣ التوكل من الأسباب التي بها يرزق العبد كمال العزيمة على العمل

١٢٤ عبادة الله تعالى لا تنال ولا يستطيعها العبد إلا بالتوكل على الله وحده

١٢٥ التوكل قد أمر به النبي ﷺ في سائر أحواله

١٢٦ **ومما يفرع عليها:** الخوف، وقد قسمه أهل العلم إلى أقسام:

١٢٧ الأول: خوف طبيعي كخوف الإنسان من السبع والنار والغرق

١٢٨ الثاني: الخوف الذي يحمل صاحبه على ترك واجب، أو الوقوع في المحرم

١٢٩ الثالث: الخوف الذي يحمل صاحبه على ترك المعاصي والتزام الواجبات

١٣٠-١٣١ الرابع: الخوف الذي يحمل صاحبه على القنوط من روح الله

١٣٢ الخامس: خوف التعبد

١٣٣ السادس: خوف السر، كأن يخاف من صاحب القبر

١٣٤ ومن ثمرة الخوف: الانتفاع بالوحي، والا دكار، والتوفيق

للفهم والعمل

١٣٥ ومنها: الاستعداد ليوم المعاد والوقاية من أهواله

١٣٦ ومنها: التمكين في الأرض، وتبديل الخوف أمنا في الدنيا، وعند الموت

١٣٧ **ومما يتفرع على هذه القاعدة:** الرجاء، وهو طمع الإنسان في أمر قريب المنال

١٣٨ رجاء المريد الصوفي لشيخه الذي يتعلم على يديه

١٣٩ رجاء استكشاف ما هو من الغيب، من معرفة الرزق والحال في المستقبل

١٤٠ الرجاء العظيم الذي يكون من أتباع الأمراء والملوك والمصاحبين لهم

١٤١ **ومما يتفرع عليها**: الاستعانة، وهي طلب العون، وقد قسمها العلماء إلى أقسام:

١٤٢ الأول: الاستعانة بالله تعالى

١٤٣ الثاني: الاستعانة بالمخلوق فيما لا يقدر عليه إلا الله تعالى

١٤٤ الثالث: الاستعانة بالأعمال والأحوال المحبوبة لله تعالى

١٤٥ الرابع: الاستعانة بالمخلوق فيما يقدر عليه هذا المخلوق

١٤٦ **ومما يتفرع عليها**: الاستعاذة، وقد قسمها أهل العلم إلى أقسام:

١٤٧ الأول: الاستعاذة بالله تعالى المتضمنة لكمال الافتقار إليه، والاعتصام به

١٦٢ أولا: طاعته جل وعلا فيما أمر به.

١٦٣ ثانيا: الانتهاء عن ما نهى وزجر.

١٦٤ ثالثا: التعبد له بمقتضى ما شرع.

١٦٥ رابعا: متابعة نبيه ﷺ.

١٦٦ خامسا: بغض أعدائه الذين كفروا بشرعه، وجحدوا رسالة أنبيائه

١٦٧ **ومما يتفرع عليها**: الطواف، فإنه من العبادات التي أمر الله تعالى بها

١٦٨ **ومما يتفرع عليها**: الحلف

١٦٩ قال ﷺ: **من حلف فقال في حلفه واللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله**

١٧٠ **ومما يتفرع عليها**: الخشوع، وهو الذل لعظمة الله تعالى

١٧١ **ومن الفروع**: الرغبة، ويقال فيها ما قلناه في الرجاء لأنها منه

١٧٢ **ومما يتفرع عليها**: النذر، وهو من العبادات بالاتفاق

١٧٣ **القاعدة الخامسة: كل من اعتقد سببًا لم يدل عليه شرع ولا قدر فهو شرك أصغر، وإن اعتقده الفاعل بذاته فهو شرك أكبر**

١٧٤ **من الفروع على هذه القاعدة**: التمائم

١٧٥ **ومنها**: الرقى

٣٠٥ **ومنها**: سماع الميت في الجملة

٣٠٦ **ومنها**: النهي الوارد في أنه لا يجوز الذبح لله تعالى بمكان يذبح فيه لغير الله تعالى

٣٠٧ **ومنها**: التردّد على قبر الرسول ﷺ، والدعاء عنده من وسائل الشرك به

٣٠٨ **ومنها**: التعلق بأستار الكعبة رجاء البركة: من وسائل الشرك

٣٠٩ **ومنها**: الاستعانة بالجن مسلمين أم غير مسلمين وسيلة من وسائل الشرك

٣١٠ **ومنها**: الاعتقاد بأن الدعاء عند القبور له خاصة في الإجابة اعتقاد باطل

٣١١ **ومنها**: النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها

٣١٢ **ومنها**: السجود على تربة الولي إن كان المقصود منه التبرك شرك أكبر

٣١٣ **ومنها**: بدعية التبرك بذوات الصالحين

٣١٤ **ومنها**: النهي عن إتيان الكهان والعرافين والسحرة

٣١٥ **ومنها**: قول النبي ﷺ: **إنه لا يستغاث بي وإنما يستغاث بالله تعالى**

٣١٦ **ومنها**: العكوف عند القبور الليالي ذوات العدد من وسائل الشرك

٣١٧ **ومنها**: إحياء آثار السابقين، وتتبع محال نزولهم وصلاتهم وإقامتهم

٥١٣ **الفرع السادس**: الفلاسفة يطلقون على الله تعالى ويسمونه بالعقل الفعال

٥١٤ **الفرع السابع**: والحق أن المهين ليس من أسماء الله تعالى

٥١٥ **الفرع الثامن**: القول الصحيح أن (الفرد)، ليس من أسمائه جل وعلا

٥١٦ **الفرع التاسع**: والحق أن المغني ليس من أسماء الله تعالى

٥١٧ **الفرع العاشر**: والحق أن النافع، والضار، والمانع، والمميت، والمحيي، والمعز

٥١٨ **الفرع الحادي عشر**: والحق أن الرشيد ليس من أسماء الله تعالى الحسنى

٥١٩ **الفرع الثاني عشر**: والأقرب أن الطيب ليس من الأسماء الحسنى

٥٢٠ **الفرع الثالث عشر**: والحق أن الباعث، والمبدي، والمعيد لا تطلق على الله تعالى من باب التسمية

٥٢١ **الفرع الرابع عشر**: والحق أن البديع ليس من أسمائه جل وعلا

٥٢٢ **الفرع الخامس عشر**: أن المنتقم ليس من أسماء الله تعالى الحسنى

٥٢٣ **الفرع السادس عشر**: لا يجوز تسمية الله تعالى بالماكر، ولا المخادع، ولا بالكائد

٥٢٤ **الفرع السابع عشر**: اختلف أهل العلم في تسمية الله تعالى

٥٦١ الواجب في أسماء الله تعالى ثلاثة أشياء

٥٦٢ **الأول**: أن تؤمن بها اسما لله تعالى، فتسمي الله تعالى بها

٥٦٣ **الثاني**: أن تؤمن بما تضمنته هذه الأسماء من الصفات

٥٦٤ **الثالث**: أن تؤمن بالأثر المتعدي لهذا الاسم

٥٦٥ **القاعدة الموفية للخمسين: الأشياء المضافة إلى الله تعالى إن كانت لا تقوم بذاته فهي إضافة صفة إلى موصوف، وإن كانت تقوم بذاتها فهي إضافة تشريف وتكريم وخلق**

٥٦٦ تقسيم الأشياء التي يضيفها الله تعالى له إلى قسمين:

٥٦٧ **الأول**: إضافة أشياء لا يتصور قيامها بذاتها

٥٦٨ **الثاني** من أقسام ما يضيفه الله تعالى لنفسه الكريمة: إضافة أشياء قائمة بذاتها

٥٦٩ **القاعدة الواحدة والخمسون: أسماء الله تعالى كلها حسنى وصفاته جل وعلا كلها عليا**

القاعدة الثانية والخمسون: كل لفظ أشعر بسب الدهر فهو محرم

٥٧٠ **المسألة الأولى**: الحق أن سب الدهر بأي لفظ من ألفاظ السب محرم

٥٧١ **المسألة الثانية**: وقد بين أهل العلم العلة في هذا النهي، وذلك بأمور:

٥٧٢ **أحدها**: أن الدهر مخلوق لله تعالى، وليس له تصرف من ذاته مطلقا

٥٧٣ **الأمر الثاني**: أن الله تعالى هو المقدر لما يجري في الدهر

٨٠٣ النَّاسُ لَهُمْ فِي الِاسْتِثْنَاءِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

٨٠٤ مَنْ يُحَرِّمُهُ كَطَائِفَةٍ مِنْ الْحَنَفِيَّةِ يَقُولُونَ: مَنْ يَسْتَثْنِي فَهُوَ شَكَّاكٌ

٨٠٥ مَنْ يُوجِبُهُ: كَطَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ

٨٠٦ مَنْ يُجَوِّزُهُ أَوْ يَسْتَحِبُّهُ

٨٠٧ المرجئة لا يستثنون في الإيمان، لأن الإيمان شيء واحد عندهم

٨٠٨ **القاعدة الواحدة بعد المائة: الإسلام والإيمان إن اجتمعا في الدليل افترقا في الدلالة وإن افترقا في الدليل اجتمعا في الدلالة**

٨٠٩ كل مؤمن فهو مسلم، وليس كل مسلما مؤمنا

٨١٠ لفظ الإيمان والإسلام إن افترقا في الدليل اتفقا في المعنى، وإن اجتمعا في الدليل افترقا في المعنى

٨١١ **القاعدة الثانية بعد المائة: الأصل أن من ثبت إسلامه بيقين فلا يزول عنه وصفه إلا بيقين**

٨١٢ **فصــل:** من ثبت أنه مسلم باليقين لا يجوز إخراجه منه بمجرد التهوكات

٨١٣ **القاعدة الثالثة بعد المائة: التكفير حكم شرعي فلا نكفر إلا من كفره الله تعالى ورسوله**

٨١٤ **القاعدة الرابعة بعد المائة: التكفير بالوصف العام لا يستلزم تكفير المعين إلا بعد ثبوت الشروط وانتفاء الموانع**

٨١٥ الأولى: انطباق حكم الفعل أو القول على فاعله وقائله يفتقر إلى اجتهاد

٨١٦ الثانية: إذا اجتهد مجتهد فتبين له أن حكم الفعل ينطبق على فاعله

٨١٧ الثالثة: أهل السنة لا يشهدون لأحدٍ من أهل القبلة بعينه بجنة ولا نار

٨١٨ الرابعة: احذر أن تكفر أحداً بعينه في مسألة اشتد خلاف العلماء فيها

٨١٩ **القاعدة الخامسة بعد المائة: الحكم العام على الأقوال والأفعال لا يستلزم انطباقه على الأفراد قطعاً إلا بعد ثبوت الشروط وانتفاء الموانع**

٨٢٠ **الأول**: التكفير العام لا يستلزم كفر المعين إلا بثبوت الشروط وانتفاء الموانع

٨٢١ الثاني: التبديع العام لا يستلزم تبديع المعين إلا بثبوت الشروط وانتفاء الموانع

٨٢٢ الثالث: اللعن العام لا يستلزم لعن المعين إلا بثبوت الشروط وانتفاء الموانع

٨٢٣ الرابع: التفسيق العام لا يستلزم تفسيق المعين إلا بثبوت الشروط وانتفاء الموانع

٨٢٤ الخامس: التأثيم العام لا يستلزم تأثيم المعين إلا بثبوت الشروط وانتفاء الموانع

٨٢٥ **القاعدة السادسة بعد المائة: لازم القول ليس قولا للقائل إلا بعد عرضه وقبوله**

٨٢٦ اللوازم نوعان: لوازم من كلام الله ورسوله

٨٢٧ ولوازم من كلام غيرهما من سائر الناس

وقوع الكرامة للمؤمنين

٨٧٠ الثالث: أهل السنة الذين أثبتوا الكرامات، لكن لا على وجه الإطلاق

٨٧١ **القاعدة الثالثة عشرة بعد المائة: كل دعوى للنبوة بعد محمد ﷺ فكفر وغي وهوى**

٨٧٢ هل النبوة مكتسبة أم مبناها على الاصطفاء والاختيار

٨٧٣ **القاعدة الرابعة عشرة بعد المائة:** ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾

٨٧٤ الخوف من الله تعالى عبادة

٨٧٥ الفرق بين الرجاء والأماني

٨٧٦ **القاعدة الخامسة عشرة: أهل السنة والجماعة لا يشهدون للمعين بجنة ولا نار إلا من شهد له النص بذلك ويرجون للمحسنين الثواب ويخافون على المسيئين العقاب**

٨٧٧ **المسألة الأولى**: ما القول الصحيح في أصحاب الفترة؟

٨٧٨ **المسألة الثانية**: حكم أطفال المشركين

٨٧٩ **المسألة الثالثة**: اختلف أهل العلم فيمن اتفقت الشهادات له بأنه من أهل الخير

٨٨٠ **المسألة الرابعة**: ما حكم قول: فلانا المغفور له، أو فلانا المرحوم؟

٨٨١ **المسألة الخامسة**: إن قلنا في حق الصحابة: (رضي الله تعالى عنهم)

٨٨٢ **المسألة السادسة**: قال أبو العباس: اتفاق الرؤى كاتفاق

٩٢٤ تحصل الخلافة بواحد من أمور ثلاثة:

٩٢٥ النص عليها من الخليفة السابق

٩٢٦ اجتماع أهل الحل والعقد عليه

٩٢٧ بالقهر والغلبة

٩٢٨ **القاعدة السادسة والسابعة والعشرون بعد المائة: لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، إنما الطاعة في المعروف**

٩٢٩ الأول: أن الطاعة لأصحاب الولايات الشرعية

٩٣٠ الثاني: لا طاعة لجهلة الحكام إلا فيما يعلم أنه سائغ شرعاً

٩٣١ الثالث: لا طاعة مطلقة إلا للرسل

٩٣٢ الرابع: من المسائل المعلومة أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق

٩٣٣ الخامس: لقد حذر السلف الصالح من طاعة المخلوق في معصية الله تعالى

٩٣٤ السادس: ومما يجدر تقريره أيضا ما حرره شيخ الإسلام ابن تيمية

٩٣٥ **القاعدة الثامنة والعشرون: لا يجوز الخروج على الحكام إلا أن نرى كفرا بواحا عندنا فيه من الله وبرهان وغلب على الظن عزله بلا مفسدة أعظم**

٩٣٦ أولا: أن يفعل كفرا لا يكون فسقا بل كفرا

٩٣٧ ثانيا: أن يكون الكفر بواحا، يعني: واضح لا شك فيه ولا ريب

٩٣٨ الأمر الثالث: عندكم من الله فيه برهان

٩٣٩ الأمر الرابع: وجود البديل المسلم الذي يحل محل ولي الأمر الكافر

٩٤٠ الأمر الخامس: القدرة

٩٤١ الصحيح أن النبي ﷺ أسري به مرة واحدة

٩٤٢ الصحيح القول بإثبات دخول الجن في الإنس

٩٤٣ الصحيح صحة الصلاة خلف المبتدع إن كان لا يكفر ببدعته

٩٤٤ الحق أن الإيمان قول واعتقاد وعمل، والحق أنه يزيد وينقص

٩٤٥ الصحيح أن الخلاف بيننا وبين المرجئة خلاف محقق

٩٤٦ الصحيح أن الخضر نبي، والحق الحقيق بالقبول أنه قد مات.

٩٤٧ الحق أن القدر الصادر من الله تعالى لا شر فيه، وإنما الشر في المقدور

٩٤٨ الصحيح أن خديجة أفضل باعتبار أول الإسلام، وعائشة أفضل باعتبار آخر الأمر

٩٤٩ الصحيح أن النبي ﷺ لم ير ربه ليلة أسري به

٩٥٠ الصحيح أن البسملة ليست آية من الفاتحة ولا من أول كل سورة

٩٥١ الصحيح أن إبليس من الملائكة باعتبار صورته، ومن الجن باعتبار أصله.

٩٥٢ الصحيح أن الملائكة أفضل باعتبار البداية، وصالحي الإنس أفضل باعتبار النهاية

٩٥٣ الصحيح إثبات اسم منكر ونكير، وأنهما الموكلان بالسؤال في القبر

٩٥٤ الحق إثبات خروج المهدي قبل قيام الساعة

٩٥٥ الصواب أن خلق العرش كان قبل القلم

٩٥٦ الصواب أَنَّ الصغائر على قسمين

٩٥٧ الحق أن الجن مكلفون بما كلف به الإنس، إلا بدليل فاصل

٩٥٨ الحق أن مؤمنهم يدخل الجنة، ويكون في المرتبة التي يستحقها

٩٥٩ والأقرب إن شاء الله تعالى عدم إثبات اسم الشمال في اليد الأخرى لله

٩٦٠ الصواب تخفيف الصلاة ليلة الإسراء أَنَّ التخفيف وقع عشراً عشراً

٩٦١ الصحيح جواز الصلاة على غير الأنبياء ما لم تتخذ شعارا عليه

٩٦٢ الحق أن الميت لا يصل من عمل الحي إلا العمل الذي ورد به النص

٩٦٣ الحق أن تلقين الميت بعد الدفن من البدع

٩٦٤ الصحيح أن الأصل في الأموات أنهم لا يسمعون

٩٦٥ التمسح بجدران الكعبة، والتعلق بأستارها لا أصل له

٩٦٦ الصواب في قوله تعالى: ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ أنها تعني العلماء والأمراء معاً

٩٦٧ الصواب أن الكرسي المضاف إلى الله تعالى إنما يراد به موضع القدمين

٩٦٨ لا يجوز القول: بأن لفظي بالقرآن مخلوق

٩٦٩ والحق الحقيق بالقبول أن الذبيح هو إسماعيل عليه السلام

٩٧٠ الصواب تفضيل عثمان على علي رضي الله عنهما

٩٧١ والحق أن خلافة أبي بكر كانت بالنص

٩٧٢ والصحيح أن عذاب القبر ونعيمه يكون على الروح والجسد

٩٧٣ والحق أن الروح خلقت للبقاء لا للفناء

٩٧٤ والحق منع التوسل بذات النبي ﷺ

٩٧٥ والحق منع التوسل بالجاه

٩٧٦ والحق أن كل حديث في التوسل بجاه النبي ﷺ فهو باطل

٩٧٧ والحق أن وضع النبات الرطب على القبر من جملة خصائصه ﷺ.

٩٧٨ والحق حرمة التمائم من القرآن

٩٨٩ والصحيح حرمة زيارة النساء للقبور

٩٨٠ والصحيح جواز زيارة قبر الكافر للاتعاظ والاعتبار

٩٨١ والصواب عدم تكفير أهل الأهواء المتأولين

٩٨٢ والحق أن البركة الذاتية لا تكون إلا في ذات النبي ﷺ

٩٨٣ والصواب أن يقال: إن لله صورة تليق به سبحانه

١٠٠٠ والصواب أن زيادة: ولا يسترقون في الحديث لا تصح

١٠٠١ والصواب أن لفظ السلام عليكم، يشمل التبرك بكل اسم من أسماء الله

١٠٠٢ والصواب أن حياة الأنبياء برزخية ليست كحياتي الدنيا والآخرة

١٠٠٣ والصحيح أن التبرك بالطعام وفضلة الوضوء والشراب من خصائصه ﷺ

١٠٠٤ والصحيح أن في القرآن مجاز إلا فيما كان من نصوص الصفات وحقائق اليوم الآخر

١٠٠٥ والصواب أن إضافة المعارج إلى الله تعالى هو من باب إضافة الصفة إلى موصوفها

١٠٠٦ والصواب قول الجمهور وأنه لا تنعقد اليمين بمخلوق لا بني ولا غيره

١٠٠٧ والحق أن من قال بأن شد الرحل إلى قبر النبي ﷺ جائز يعني مسجد النبي

١٠٠٨ والصواب: هو التوقف في شأن ذي القرنين

١٠٠٩ والصحيح أن الرافضي إن كان يخفي رافضيته فإنه يعامل معاملة المنافقين

١٠١٠ والصحيح أن التشبه المطلق بالكفار في عباداتهم ردة عن الدين

١٠١١ والأقرب في تعريف الطاغوت أنه كل ما تجاوز به العبد حده من معبود

١٠١٢ والصواب أن صفات الله تعالى غير محصورة بعدد، كما قلناه في الأسماء

١٠١٣ والصواب أن الإسلام لم يأت بالمساواة التامة بين الرجل والمرأة

١٠١٤ والصواب أن الموالاة للكفار في الظاهر والباطن لا تجوز

١٠١٥ والصواب أن البدعة لها إطلاقان الأول لغوي، والثاني شرعي

١٠١٦ والصحيح أن المذاهب الفقهية ثروة فقهية

١٠١٧ مسألة رد السلام على أهل الكتابي

١٠١٨ والصحيح في الصوفية أنهم سموا بذلك لكثرة لبس الصوف

١٠١٩ والصحيح في معنى الصلاة على النبي ﷺ هو ما قاله أبو العالية

١٠٢٠ والحق أن قوله ﷺ في حق من أتى كاهنا أو عرافا فسأله

١٠٢١ والحق أنه لا يجوز قول: ما شاء الله وشئت

١٠٢٢ الخلفاء الأربعة مشهود لهم بالجنة

١٠٢٣ والحق أن معنى: (لا إله إلا الله) أي لا معبود حق إلا الله

١٠٢٤ والحق أن صلاة الرغائب من المحدثات والبدع

١٠٢٥ والصحيح جواز تعلم: (أبا أجاد) إن كان لمجرد ضبط التواريخ فقط

١٠٢٦ والصحيح جواز إطلاق الشيء على الله تعالى من باب الخبرية فقط

١٠٢٧ والصحيح أن الاتفاق في الاسم الكلي العام ليس هو التمثيل

١٠٢٨ الحق كان مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أعني في الفتنة

١٠٢٩ والصواب ما عليه الجمهور في أن الدعاء سبب لحصول الخير المطلوب

١٠٣٠ والصواب الذي عليه أئمة الفقه والسنة أن القدرة نوعان

١٠٣١ والصواب في شأن يزيد بن معاوية: أنَّه لا يُخَصُّ بمحبة ولا يلعن

١٠٣٢ والصواب أن الاسم الأحسن: (الله) من الأسماء المشتقة، لا الجامدة

١٠٣٣ والصواب أن الرشيد ليس من أسماء الله تعالى

١٠٣٤ والصواب أن المسعر من جملة الأسماء، لصحة الحديث به

١٠٣٥ والصواب أن الساتر ليس من الأسماء الحسنى، وإنما هو الستير فقط

١٠٣٦ والصواب ضعف الزيادة الواردة عند الترمذي في تعداد أسماء الله

١٠٣٧ والحق أن الهرولة من صفات الله تعالى الفعلية

١٠٣٨ والصواب أنه لا ينبغي تسمية علم أصول الدين بعلم الكلام

١٠٣٩ والصواب أن العلو صفة خبرية عقلية

١٠٤٠ واختلفوا هل المعدوم شيء؟ والصواب التفصيل

١٠٤١ والصواب أن الأفعال منها ما هو حسن وما هو قبيح، حسناً وقبحاً ذاتياً

١٠٤٢ والصواب أن العقل وإن دل على حسن الفعل وقبحه فإنه لا يقتضي وجوباً ولا تحريماً

١٠٤٣ إن قيل: هل الرب جل وعلا يريد المعصية؟

١٠٤٤ والصواب أن نعبر عن نفي المماثل في صفات الله تعالى بقولنا: (لا تمثيل)

١٠٤٥ والصواب: أن الله يتكلم بالقرآن حين إنزاله

١٠٤٦ والصواب: أن كرامات الأولياء ثابتة فيمن قبلنا، وفي هذه الأمة

١٠٤٧ تنازع العلماء فيما لو قال عبد: أشهد أن لا إله إلا الله هل تلتحق به أحكام الإسلام

١٠٤٨ والصواب أنه لا يسمى العمل، أو القول كفراً، أو شركاً، أو نفاقاً إلا إذا كان الشارع قد سماه

١٠٤٩ والصواب أن الإيمان لا يقال فيه: إنه مجرد التصديق فقط

١٠٥٠ اختلاف أهل العلم في مسألة وقوع الصغائر من الأنبياء عليهم السلام

١٠٥١ والصواب أنَّ الرجال والنساء من المكلفين من الجن والإنس يرون ربهم عز وجل إذ كانوا من أهل الجنة.

١٠٥٢ والصواب أنَّ التوراة والإنجيل فيها وفيها

١٠٥٣ والحق أن إذن الله تعالى قسمان، إذن كوني قدري، وإذن شرعي ديني

١٠٥٤ والصواب أن الموت صفة وجودية، لا عدمية كما تقوله الفلاسفة،

١٠٥٥ والصواب أن المقتول كغيره أجله مقدر بالقتل، لا يتقدم ولا يتأخر

١٠٥٦ والصواب أن محمدا خليل الله، كما أن إبراهيم خليل الله

١٠٥٧ والصواب أن الكرسي مخلوق آخر غير العرش

١٠٥٨ قول الطحاوي: والإيمان واحد، وأهله في أصله سواء

١٠٥٩ والصواب ما عليه أهل الحق من أن الرجلين تغسلان، إذا كانتا مكشوفتين

١٠٦٠ واختلف أهل العلم في المراد بالورود في قوله: ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾

١٠٦١ والأصح أن المنافقين يرون الله تعالى في العرصات، ثم يحتجب عنهم

١٠٦٢ والأقرب عندي أن من يمر على الصراط إنما هو المؤمنون والمنافقون

١٠٦٣ والصواب أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان الآن

١٠٦٤ والحق أن التلقين بعد الدفن ليس من السنة، ولا يصح فيه حديث

١٠٦٥ والحق أن قراءة القرآن على اقبر ممنوعة مطلقا